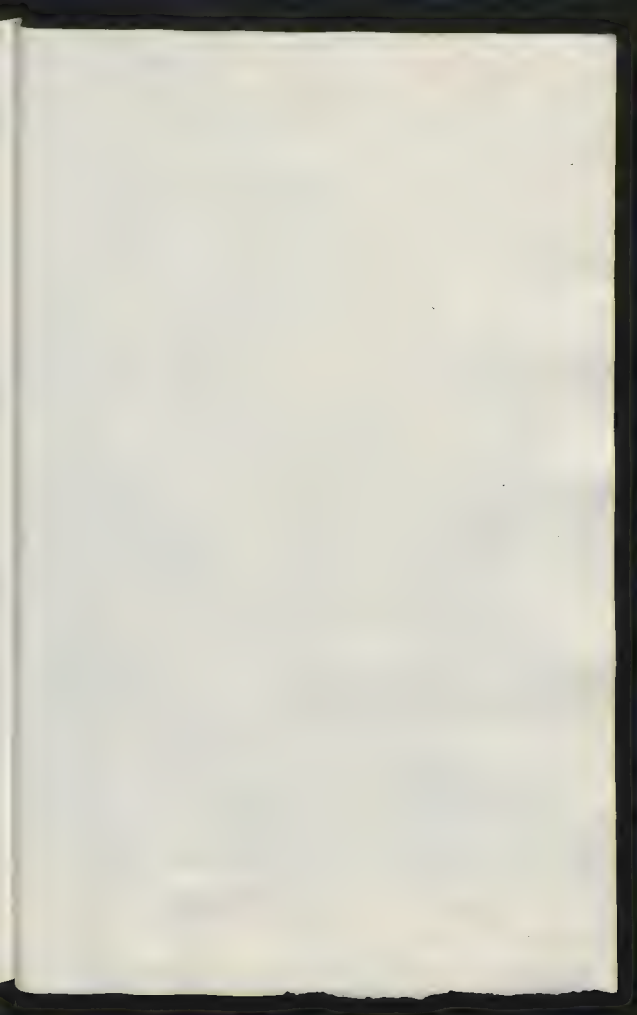
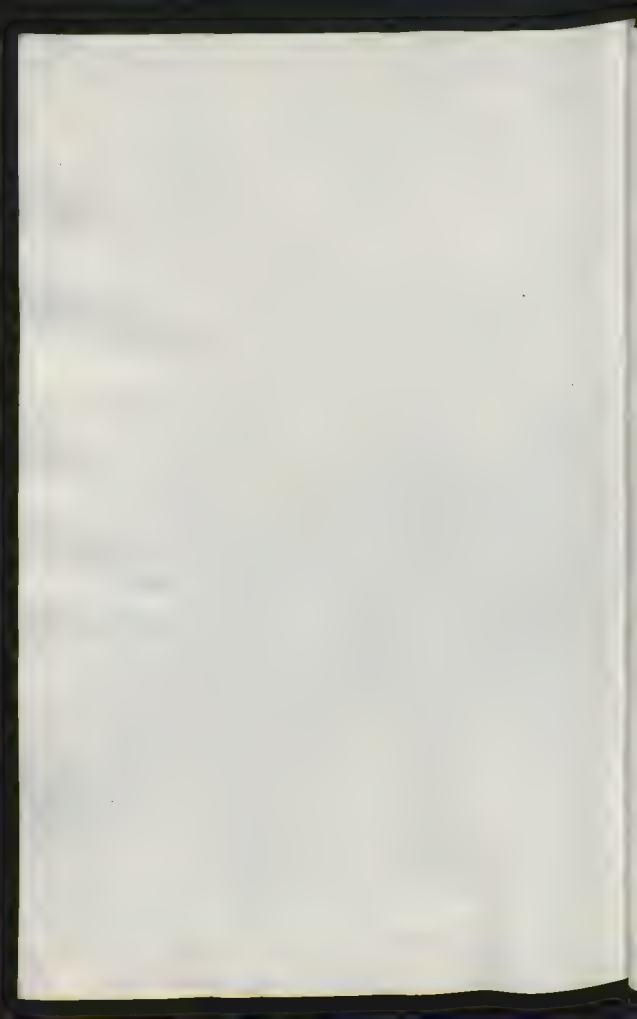
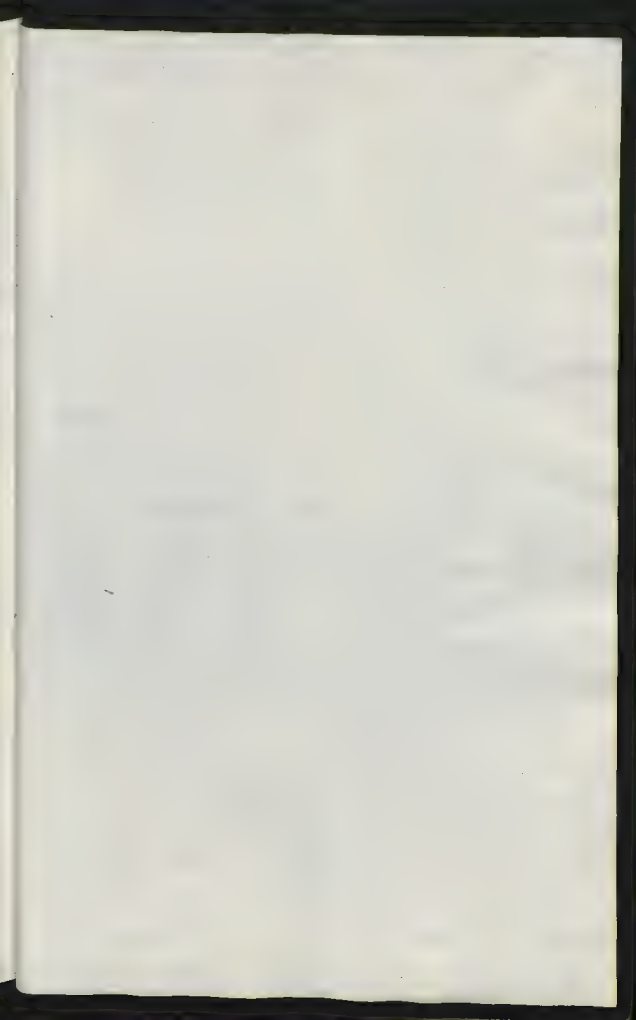
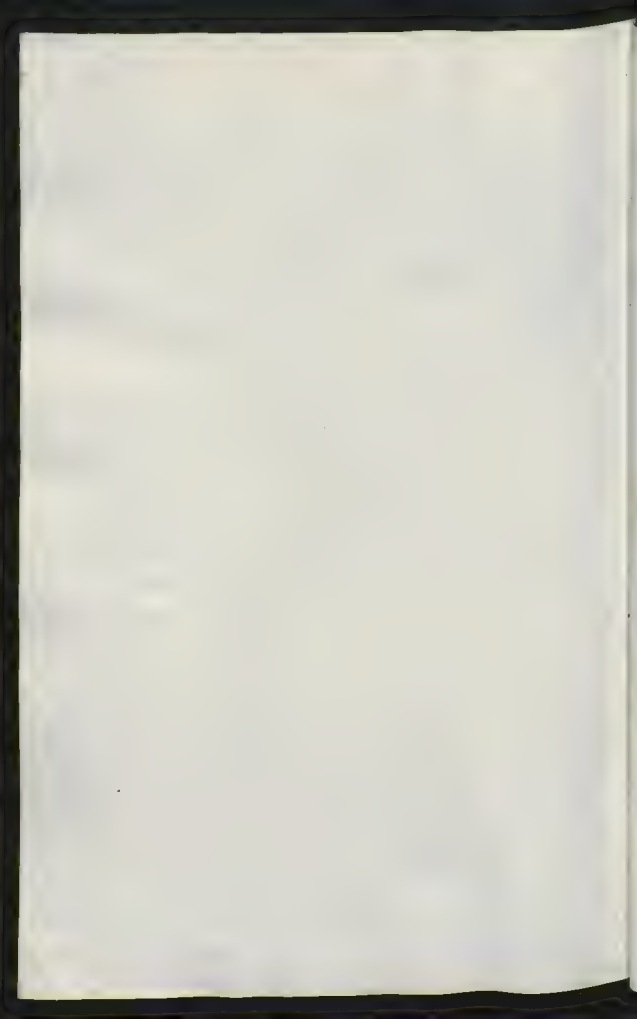


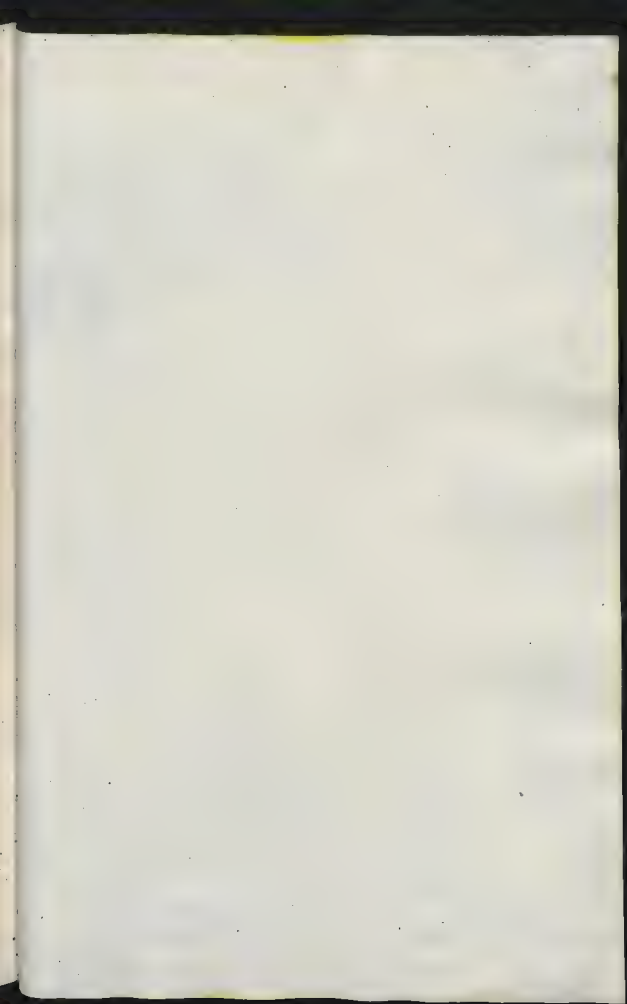
II.

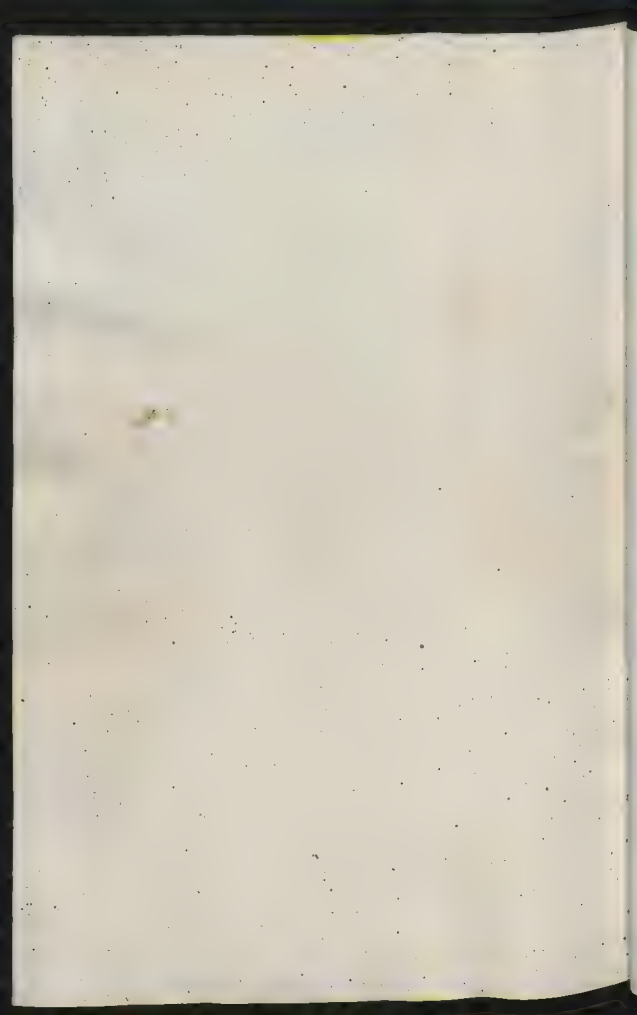


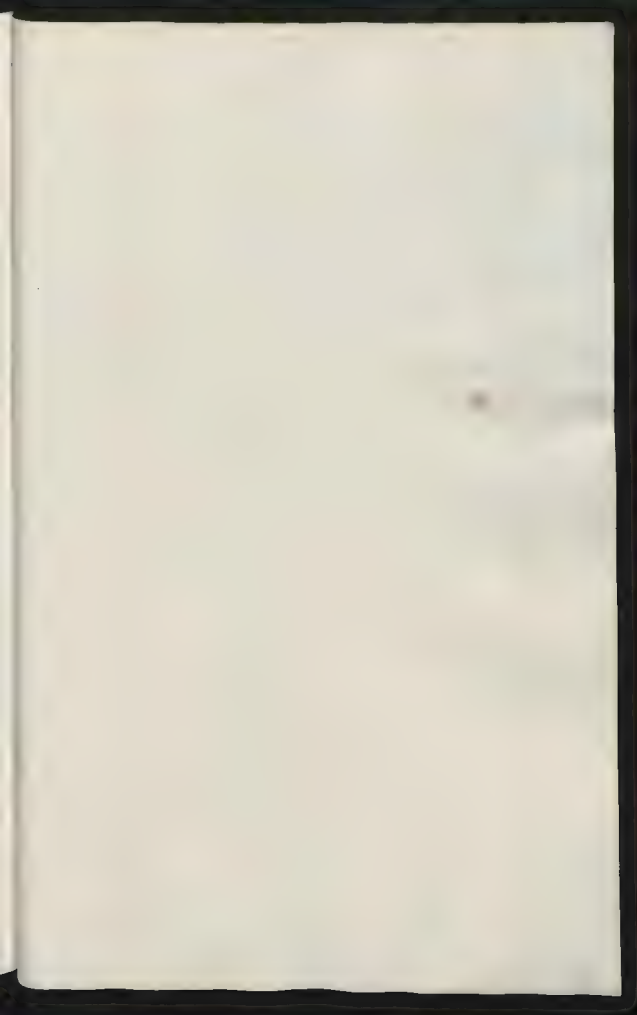


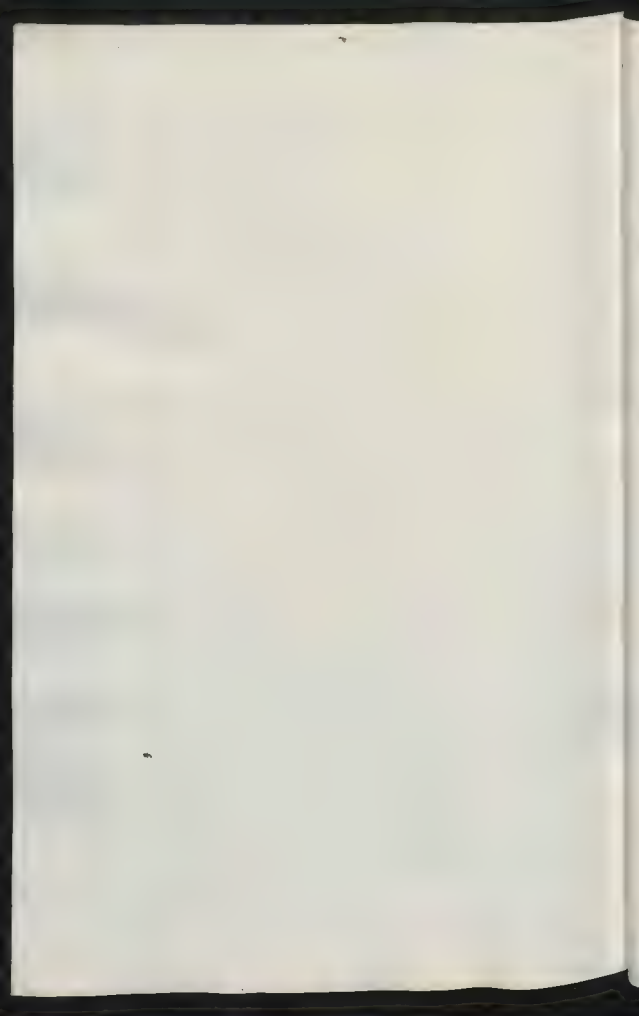


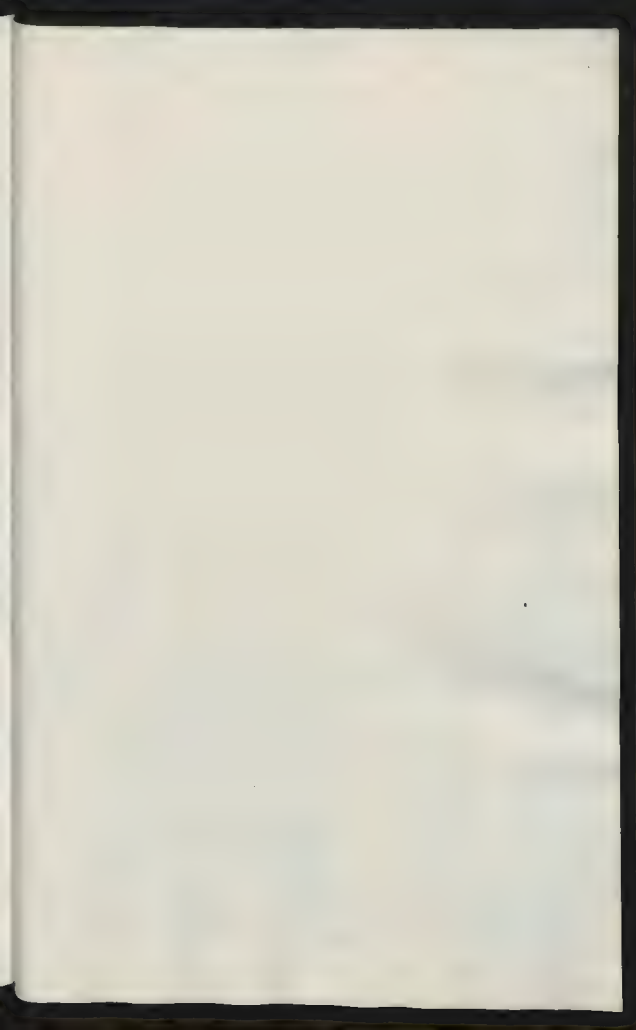


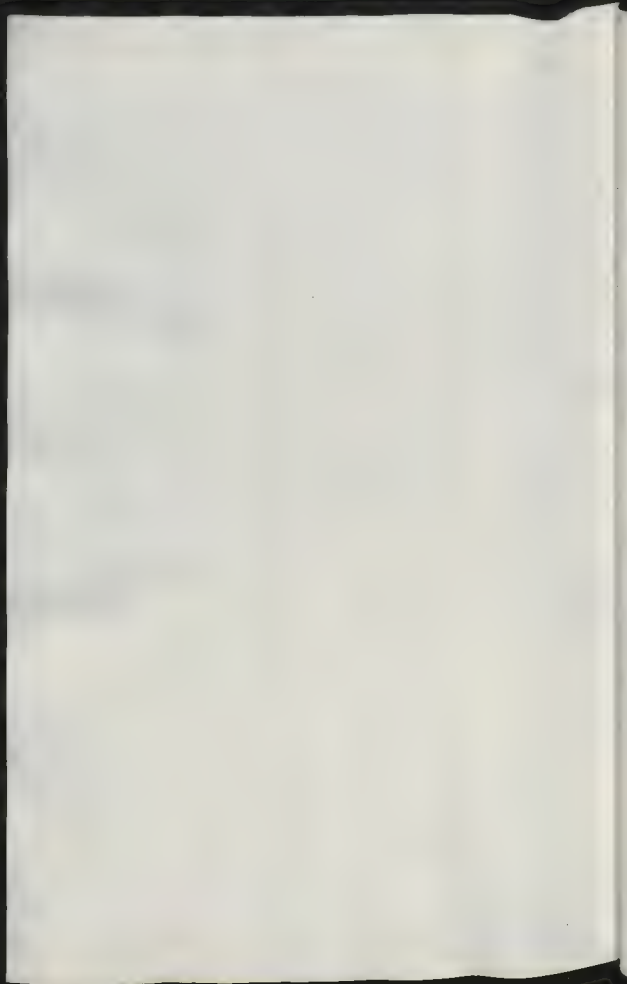


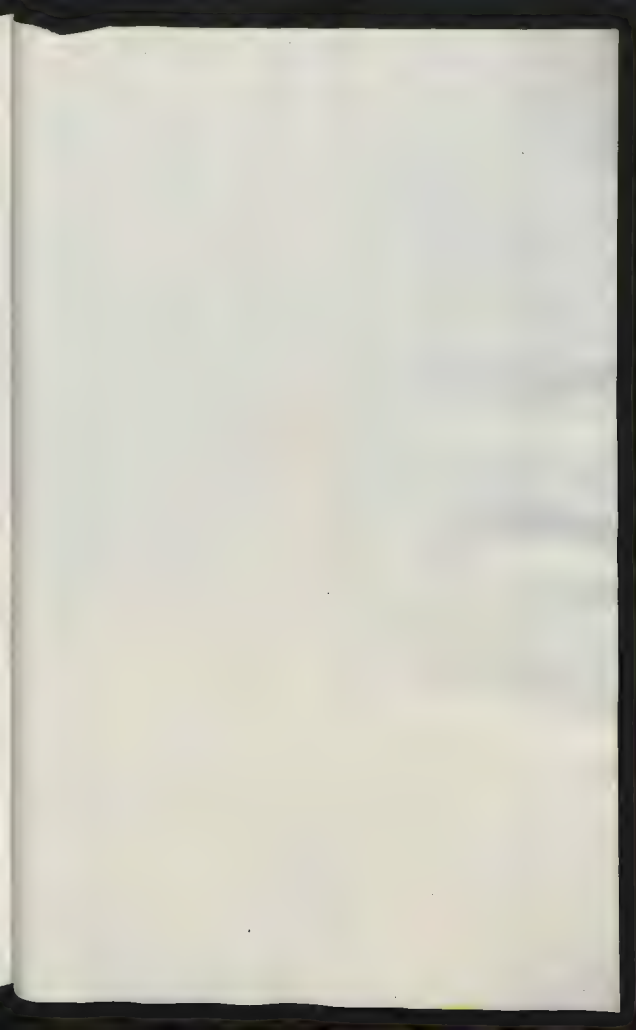












Ms. orient. fol. 2197.



تسبب الباب لفظ الكتاب والله الموفق الحق والصواب ان شاء الله
الباب الاول في الصيام واحكامه وما يقضه وما لا يقضه وما اشبه ذلك
الباب الثاني في زكاة الابرار واقسامها وفطره المساجير واحكامها وما يتعلق بها في ذلك
الباب الثالث في الحج واحكامه وفرضه ومنه عليه ولا يحل عليه وفي زكاة بيت المقدس وما يتعلق به
الباب الرابع في الصجايا وما يحرم ان يصحبه وفي الهدى وقليده واشتعاله
وفعله وكيفية حمله وفيمن جعل نفسه وورثته وامه واخاه وما اشبه ذلك
الباب الخامس في النذر والاعتكاف وثبوته والوقاد به ونذر الصبي والمشرک
ونذر المعصية وفيما لا يملك وما لا يستطيع وما اشبه ذلك
الباب السادس في الزمان ومعانيها واحكامها وفي الكفار است
وانفاذها واقسامها وما اشبه ذلك
الباب السابع في النجاسات والاشربة وما يحل وزك والصيد والدواب وما يحرم
وفي شرب الخمر والنهية وعينها تحت الابرار والمحدثين من الصلاة والصلاة
والسلام على سيدنا محمد وال وصحبه وعلوه واحول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم



الاولين

المسلمين

باب في الصوم وما ينقضه وما اشبه ذكره

وبالله التوفيق والحمد لله
 وفرض الله على المسلمين ما فرض الله من الصوم وهو شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 والكرمه اهلا بالان وجعله سببا للنفقة والرضوان واجاز له القسم وفضل له امة
 محمد صلى الله عليه وسلم على جميع الامم فليلا نور وهداه طهوره وصاياه جود
 وله حلاله عند السحر وقد روي عنه عند الفطر وفيه تفتح الابواب ويصافى
 فيه الثواب والدعاء فيه مستجاب وطوبى لمن كان له ضاملا والى ايامه مستجيلا
 وفيه الباعث لعمامة سلا وقد اوجى الله الى موسى عليه السلام يا موسى اني اهل البيت
 السبع والارضين السبع والطيور والوحوش ان يستغفروا الصلوة شهر رمضان وفيه تفتح
 الجنان وتغلق ابواب النيران وتغلق رمة الشياطين وفيه ترفع درجات الجنان وترين
 لحد الحسان ويلبسون الخلد والعقبات يقلن بنى اصوام شهر رمضان وقيل
 ان الله عند الفطر في شهر رمضان الف ليلة عتق من النار فاذا كان ليلة الجمعة اعتق
 الله في كل ساعة منها كذلك فاذا كان احدى يومين من شهر رمضان اعتق الله في ذلك اليوم
 مثل ما اعتق في الشهر كله وفيه ليلة القدر خير من الف شهر من حرم حرام وحرم
 شهر رمضان عظيمة فاذا جاء شهر رمضان صفدت الشياطين وعنه عليه السلام
 فويل شهر رمضان ايماننا واخسانا اغرابه له ما تقدم من زينة وما تأخره ولو يعلم العباد
 ما في شهر رمضان لتمنت امة ان يكون شهر رمضان السنة كلها وان الجنة تترى
 لشهر رمضان فمن لم يركب في ذلك اول ليلة منه هبت ريح فرحت العرش فصفت
 الملائكة ورق الجنة فنظر الحور الى ذلك فقلن اللهم اجعل لنا شهاده ان وانا في هذا
 الشهر نراعيتهن فتراعينهم فانه فخر عبد بصوم شهر رمضان الماروح زوجة من الحور
 في حجة وزدة ما نفت الله حرم مقصورات في النيام كالعراة من بين سرور باقوت احمر
 مقوش بالدر على كبر سبعون فراسا بطينها واستبرق فيعطين وجهه مثل ذلك
 وعنه عليه السلام اعطيت امة في شهر رمضان لم يعطن نبي من قبلي امة
 واحدة فاذا كان اول ليلة من شهر رمضان وعرض الله اليهم وعرض الله اليهم والثانية ان
 خلوا افواههم حين يسون الطيب عند الله من ائمة المساك والثالثة ان الملائكة
 يستغفرون لهم في كل يوم وليلة والرابعة باجر الله جنته فيقول استغفروا وتري نعمادي
 ونوشك ان يستريحوا من غضب الدنيا واذا اهل الارض وكرمهم فاذا كان اخيرا من شهر رمضان لهم
 جميعا كالعالم الا ان غوا من علمهم من الجحيم جلاله سبحانه فيضنه وقباله وسيلته

ع ١٥

فيلن

عاطيب

وهو شهر رمضان

وهو شهر رمضان وهو شهر الصوم وشهر اللباساة من بلاد من فيه تعرب فيه رزق
المؤمن ولله حجة وأدب طه معتق من عقول الفاروق وقيل ان اعمال الخير تضاعف
فيه عشرة اضعاف من غيرها في كل يوم فيه صياما سواء ومن لا يري فيه نصف من ادي
سبعين في نصفه وفيه سواء ومن لا يري فيه صياما على مذقة لبن او شربة ماء كان مفع
لذنبه وعشق من رقة من الفاروق ومن اصبح فيه صياما سقا الله من حوضي شربة سما
بعضا بعد هذا الى ان يدخل الجنة ومن خفف على عملوك فيه خفف الله عنه واعتق من
الفاروق والقوم فيه عبادة والصمت فيه تسبيح وذكاء حجاب وعلمه مضاعف
وعنه عليه السلام استكثر وافيه شهان ان لا اله الا الله والاستغفار واسالوا
الجنة وتغوزوا به من الفاروق فانه يقال ينال في كل ليلة من اهل رمضان ثيابا
عليه الماهل مستغفر فيغفر له الماهل طالب فيعطى سؤلته وقضايته
كثيرا تركها المختصرا **مسئلة** قال ابو سعيد مومر العبد بن حرام بالانفاق
واما ايام التشريق فانه يفي على ماعلي الماطلاق للاكل والشرب فيمن اعلى التحريم لصوم
ولا اعلم ان احدا من اصحابنا يفي عن صوم من على وجه الجور ولا ياجر الا فطري فنه على
وجه الضرر واساعلم **مسئلة** ومنه وفي اعتقاده بصوم اياما معلومة تطوعا
فكر اكل في يوم فها من غير عذر فقول عليه بول ما افطر لقوله تعالى وله تبطلوا اعمالكم
وقوله لا بد عليه لقوله عليه السلام لا تمها ان كان قحفي من رمضان فعليان
البدل وان كان تطوعا فلا بد له عليه لما ثبتت سورة ولو جرد عن الشيخ سعيد
بن احمد بن مبارك الكندي قول ثالث وهو ان كانت نيته بلسانه فعليه البدل
وان كانت بقلبه فلا بد له عليه والله اعلم **مسئلة** وما شمر المشرق فاختلط
عليه الشهر فلم يعرف شهر رمضان فان تحشره وصامه على الله رمضان اجرا وهو
سالم عند الله كان الذي صامه شعبان او رمضان او شوال ما لم يعلم انه وافق غير
الشهر فان تبين له من بعد الله صام شعبان فعليه البدل ولا اعلم في ذلك اختلافاه
وان وافق شهر ابد من رمضان فانه يحرمه على الله بدل من صوم شهر رمضان وافقه او
وافق طبعه وله يمين لي في ذلك اختلاف الماعلي قول من يقول كلا عمل على الشك منه
من الاعمال المتعبد بها فلا يجزى اداءها الماعني فبين فلعنه لمحة الاختلاف على
هذا المعنى وان قصد هو بالصوم الى شهر رمضان بنفسه فقط وافق غير من بعد
فيه اختلاف بعض الزعماء البدل وبعضهم يدره لانه قد وقع البدل بالصوم الذي

وانقضى الشهر فخرج من حج القضاء وقضى عليه من الدين **مسألة** وانما في شهر رمضان
 الثاني وهو بينه للاولي عريه له فينبغي قولن **مسألة** ان يكون هو من
 الاول على انوي وقوله يعقد صومه لما هو فيه من الشهر الحاضر لان عليه صومه
 فصار الاول عليه فيما متى قضاء اجزاء وهذا متعبد بصومه في الوقت والحاضر
 او في تلافاه لانه يفوت وقته والا يجدر كقضاءه على ما يمكن والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي قول اصحابنا ان النبي عليه السلام **مسألة** يعني عن صوم يوم الشك ولا علم
 في ذلك اخذنا في بوقها وناهي النبي على معنى الترخيص على وجهه لم يرد
 ويلزم مع انفسهم يعني الاجتهاد فيها وترخيضا لهم في ذلك والذي يخرج له المعنى
 على هذا لما ذهب الى تحريم الصوم وابطاله ويخرج في بعض معاني ذلك انه
 يعني عن الصوم له على وجه الزام لنفسه صومه وهذا المعنى محقق على
 النبي عنه **مسألة** ومعنى انه لا يجمع صوم الغرض على الشك ولا يكون المعنى اليقين
 وهذا يخرج على التخيير **مسألة** واكثر قول اصحابنا على هذا وانه وان كان الصبي قد
 لم يرب في او اللال او رايا ما بايا لفظا ولم يكن في شدة **مسألة** وان كان شيء يحول
 عن الزوية استقر الصوم على الاحتياط حتى يتصل بالخارجة الموضع او منه
 بما يطهر اليه ان كان اللال انضمت به اخباره ان لم يكن ينظر او مضي
 في الصوم رطلوا على هذا فلا بأس عليه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي يوم الشك اذا لم
 يصره الناس حتى انقضى الشهر تخرج بعد رمضان انه منه تقول على لم يصره
 البطل **مسألة** وقوله لا بد عليه اذا كان ذلك بعد الشهر وان حج مع اهله البلد كلهم
 الى واحد اكان مخصوصا بعلمه ويكون القول لكل قوم فلا اما خاص في الولد
 والله اعلم **مسألة** ومن اكل او شرب او جامع فخارا في شهر رمضان عامدا تقول
 بصومه الدهر كله ما لم **مسألة** وحج وقوله لا يجزئ له ان اكل ما لا يبركه وسلا
 يلقاه وقوله يصوم ستة **مسألة** وقوله يصوم ثلاثة اشهر **مسألة** وقوله يصوم شهرين
 وما مضى صومه **مسألة** وقوله عليه بدل ما مضى وصيام شهرين كفارة لكل يوم
 وقوله يصوم عن كل يوم اكله شهر او شهرين كفارة **مسألة** وقوله يصوم عن اليوم
 الذي اكله فيه شهر او بيده ما مضى صومه مع الكفارة **مسألة** وقوله عليه صيام
 ثلاثة اشهر لا اكله ذلك اليوم وشهران كفارة **مسألة** وقوله عليه صيام شهرين وهذا
 اخص ما قيل والله اعلم **مسألة** ومنه ومن بقي في اسنائه شيء من اطعام

فمن لم يجد من ذلك ما يثبت عليه فلا بأس عليه إذا لم يتعد الساعة مع بقية وطائفة
فيما كان من وقتها ولو كان ذلك **مسألة** ومعه وإذا طارعت المراجعة وجها على
الحوط وجها على ما يحل الرجل له أعلم في ذلك **اختلاف** وإن اضطرها
وجبرها فكانت على الاعتناء منه حتى يتم قول ما شئ عليها وقول بدل يومها
وله أعلم عليها كقارة **مسألة** وقول عليها بدل ماضي والاختلاف في ثبوت حكمها
كقارها عليه هو واضح الحكم إن كقارة عليه والله أعلم **مسألة** ومنه
ونيز اجتمع في **اختلاف** وعلم ثم قام وأهل نيته في الفصل فأذكر الصبح فانه
يلزمه بدل ماضي **مسألة** وقيل بدل يومه ما لم يتعد تركه والمحال هو أن لا يتوي
أن يغسل أو لا يغسل فإن ذكر النية ولم يتوشأ وانما حتى أصبح فانه ممل إذا علم
بالجناية وهو ذكر الصوم وإذا لم يعلم بجنايته لزمه صوم يوم والله أعلم **مسألة**
عليها بدل لما مضى جميعا وصوم ما بقي وقول ذلك على الذي لم يمتد
في حال التعبد وليس ذلك على الصبي لأنه لم يكن عليه تعبد أو ذلك اليوم
الذي يبلغ فيه الأشهر الذي يلحقه الاختلاف في بدله والحكم بوجوب
عندي أن لا بدل عليها في ذلك وله فيما مضى من الشهر وقول عليها صوم
شهر وصوم ما بقي من شهر **مسألة** الذي لم يصوما أوله لم يجعله كله فريضة
واحدة فيقول عليه تمام الشهر كله بمعنى صوم واحد **مسألة** والصبي لم يلزمه شيء
معه التعبد حتى يبلغ **مسألة** ويومعه إذا اطلق والله أعلم **مسألة** ومن
أصبح العقل معتقدا للصوم ثم ذهب عقله فمخون ثبت له صوم ذلك
اليوم وما أصبح فيه من الأيام ذهب العقل فاحت أن يكون عليه بدل ذلك
اليوم الذي افطر وله انظر في محنة فيما بين ذلك وله في جنونه وانما ارعى
به الوقت الذي يتعد فيه الصوم والله أعلم **مسألة** ومنه ومن اراد سفل
أو توي في الليل أنه أن قد على الصوم إلى الليل صام وإن حشي الضعف فهو مفطر
وليس شرطه أن ضعف افطر ثم يومه قطل فلا بأس عليه في الذي من صومه
في حظه وسفم لأن النية تقدمت بعزمه افطار في السفر عند الضعف والله
أعلم **مسألة** ومنه في قول أصحابنا أن كل صوم في السفر عقيب افطار فهو متقض
ولو بدله في السفر أو كان صام صوم موصولا بصوم الحضر وقول ينقض إذا كان

بين فطرين او متداه به في السفر واما اذا كان موصولا بالحضر فراهية المأطارة في
 السفر فلا ينتقض منه قد ارضى لصور الحضر سواء كان صومرا الحضر لغيره
 او اولا وقول انما ينتقض كل صوم بين فطرين في السفر ولا ينتقض للصوم المبدل
 به في السفر والاشهر انه لم يكن بين فطرين في السفر وقول لم يبدل عليه لو كان
 بين فطرين في السفر لان المأطارة مباح له بدليل الكتاب والسنة ولانه غير انتم
 في الأوطار ولانه لو كان ناسيا في الحضر لم يكن عليه بدل أكثر من يومه والله اعلم في
 ذلك اختلافنا وقول لم يبدل عليه والذي عليه الأكثر اصحابنا ان كل صوم في السفر
 اعقبه اطار في السفر فهو منتقض ويجب اتباع اننا اصحابنا والله اعلم

مسألة ومنه ومن سافر في معصية ثم افطر ففقط وقصر اختلاف قول
 له ما للسافر من الاطارة وقول ليس له ذلك وان افطر فعليه الكفارة
 وقول لم يبدل ما وضع والله اعلم

مسألة ومنه ويجوز للصائم ان يتكلم بالمد
 والسهاج ولو نتج فوجد الكحل في ثغاعته لم يرض صومه والترخيص للصائم
 في الكحل كله لمعني ان العين ليست من مجاري الطعام وان وجد فيه شئ ابرقه
 وبعض كره بالصبر والله اعلم

مسألة ومنه ومن استعط فعليه بدل
 يومه وقول لم يبدل عليه ما لم يدخل حلقة طبعه وقول ولو وجد في حلقة فلا بد
 واما اذا وجد في فيه فانه اذا لم ينت عليه البدل بالسعوط الما دخوله في فيه
 فينبذ فيه فلا شئ عليه اذا لم يدخل حلقة الماء والله اعلم

مسألة ومنه
 وان جميع ما يدخل في فم الصائم من غير اداة منه فخرج في ثغفه بغير اداة منه لذلك
 فلا شئ عليه من بدل وله من غير اداة منه فخرج في ثغفه بغير اداة منه لذلك
 اعلم

مسألة ومنه ومن بقي بالماضي فلم يرجع فلا شئ عليه وان رجع عليه
 شئ فعليه بدل يومه وان اترعه الي فرجع عليه شئ في حلقة فلا شئ عليه
 وقول ان استقاء متعل اقصا لمتك حرمه الصوم كان عليه في قول اصحابنا
 القضاء والكفارة وقول عليه القضاء ولا كفارة والله اعلم

مسألة ومنه ومن اذى فم من غير ان يدنيه فقلب شئ من الدم فدخل حلقة فلا شئ عليه وان
 ادماه متعل فقلب فدخل حلقة منه شئ فلا بدل عليه وان هو غلبه فدخل
 حلقة وقد ادماه متعل فقلب عليه بدل ما مضى من صومه والله اعلم

مسألة ومنه ومن اذى فم من غير ان يدنيه فقلب شئ من الدم فدخل حلقة فلا شئ عليه وان
 ادماه متعل فقلب فدخل حلقة منه شئ فلا بدل عليه وان هو غلبه فدخل
 حلقة وقد ادماه متعل فقلب عليه بدل ما مضى من صومه والله اعلم

وأما بعد ذلك فاعلم من الصدر إذا قدر السطوة بعد أن يصير على مقدرة لفظه
 بغير معالج وإن في الحلق شيئا لم يعلم من أين فحكم الحلق حتى يعلم غير ذلك
 والله أعلم **مسألة** ومنه ومن مضمض فاقه لشيء لم يزر قد دخل حلقه فلا
 شيء عليه وإن كان غير ما زمر وهو إذا لم يصبه غيره بدلا إذا دخل الماء حلقه
 فنزل عليه بدل يومه ويختلف فيه إذا كان ناسيا الصوم إذا مضمض
 فاقه ودخله الماء على النسيان لغير ما زمر قول عليه بدل يومه هو قول لشيء
 عليه ولا يستغشق أبعد وأقرب إلى الرخصة إذا كان ناسيا في معنى فعله
 فإني بعد أن يتساوي في ذلك لما يوجد عنه عليه السلام فيما أمره وقال
 إذا استغشقت فابلق الماء أن يكون صايبا فقد ثبت فيه معنى عين في معنى
 الاقطار والله أعلم **مسألة** ومنه وإذا قام الصائم للغسل فكنه بـ
 بمعنى الصوم ولا يزر صومه في أكثر القول إذا غسل فرجيه ورأسه
 وموضع الكوي منانه فذلك غسله الذي يزر به صومه كان غدا أو غير غدا
 يتم مع ذلك أول يوم يتم ولو غسل يديه كله إلى رأسه وفرجيه وموضع الكوي
 لم يكن **مسألة** ويخرج أنه إذا لم يغسل غسله حتى يزر به الصلوة ينسد عليه صومه
 وكذلك في الحيوان وطير الخائض إذا طهرت في معنى الغسل والله أعلم **مسألة**
 ومنه ومن علم بخبايته فنام ونوي أن يغسل قبل الصبح فذهب به اليوم
 حتى أصبح فنزل عليه بدل يومه وقول ما مضى صومه ولا بيان في أن
 شيء عليه في قول أصحابنا وإنما قيل عن بعض قومنا وأبهموا أصحابنا إذا أصبح
 جنباً وهو عالم وغير غداً صومه ينتقض وإن كان جاهلاً ولم يعلم
 بخبايته حتى أصبح ثم علم فنزل بقوله ينتقض وقول ما لم يضر أكثر من يومه صومه
 تام وقول ما لم يضر يومه كله وهو جنب فصومه تام إذا لم يقص في
 الغسل فإن مضى يومه كله جنباً ولم يعلم بذلك أقصد صومه كله وقول
 لا قضاء عليه على حال إذا لم يعلم بها والله أعلم **مسألة** ومنه وجنب
 من جماع أو اختلا في رمضان وعلم ثم نام وأعلم بنبه في الغسل فادرَكَ الصبح
 فإنه يلزمه بدل ما مضى وقول بدل يومه ما لم يتعد لركعة وإن كان ناسيا
 ولم يعلم بخبايته لزومه بدل يومه واجمع أصحابنا على أن الغسل للحائض أن صومه
 قول ما مضى لأنه كله في رخصة وقول بدل يومه **مسألة** وإذا أصابته كناية

في الليل فحين علمه الغسل ولم يتوان فطالع عليه الخير فدان يغسل عليه بدل
 يومه وقول النبي عليه السلام المتوان قلت فان اصابته الجنابة في اول الليل
 والليل فاعلم بها ونوم وان يقوم يغتسل قبل الصبح فذهب به النوم حتى
 أصبح قبل ان يغتسل عازري عليه السلام قال عليه السلام ما مضى من صومه وقيل
 بدل يومه ويجب في ذلك قلت فان اصابته الجنابة عند الصبح فذهب
 وغسل قبل ان يقول بخافة ان يذكر الصبح ثم خرجت منه الجنابة او يشه الممدي
 بعد الغسل قبل ان يقول وقبل ان يطالع النحر هل عليه الغسل قال اذا خرج
 منه جنابة فحينئذ يغتسل عليه الغسل واما المما يختلف في وجوب الغسل
 فيه قلت فان طلع النحر قبل ان يغتسل الغسل الثاني ولم يتوان هل
 عليه بدل يومه قال معي انه مثل الاول واجب ان لا يكون عليه بدل وان
 توان فاجب ان يكون عليه بدل يومه اذا كان له عند طلوعه قد غسل قلت
 فان اصابته الجنابة قبل الصبح قريباً منه وقد كرهه بول او غايط هل ان يتنفس من
 البول والغايط وهو حي ان يطالع عليه النحر قبل ان يفرغ من ذلك ويغسل
 قال معان له ذلك الا لم يقدّر على امساكه وخاف الضرر منه ما لم يحمله قلت
 له وان طلع عليه النحر وهو في ذلك قبل ان يغتسل لم يلزمه بدل يومه قال
 هكذا عندني على قوامه يحول العذر اذا لم يتوان حتى يصبح قلت وان امكن
 حتى طلع عليه النحر فاعلم بخاتمته حينئذ هل له ان يفعل البول والغايط ويستبرئ
 من البول حتى يبس ويغتسل بعد ذلك وله بدل يومه قال لا أحب
 له ذلك فان فعل ذلك نشأ غلا واحب اذا زال عنه الغايط والبول الذي يضران
 به او احدهما ان يغتسل ويستبرئ ويتوضي بعد ذلك فان فعل ذلك نشأ غلا
 بالاستبراء خفت عليه فساد صومه وان استبرأ بقصد منه الى الحكم طهارته
 وغسله وهو على هذا الاعتقاد فارحوا ان اشي عليه ما لم يطاول ذلك ويخرج
 من حال الاستبراء المطهر قلت وان اصابته الجنابة وهو صائم في النهار هل
 له ان يفعل البول والغايط ويستبرئ من البول خارجاً عما في الما حتى يبس ويغتسل
 بعد ذلك وله يضره في صومه قال فلا احب له ذلك وان امكنه ان يغتسل قبل
 ان يريق البول والغايط كما امره في صومه فان خرج منه بعد ذلك جنابة اعاد
 الغسل وان لم يخرج منه شيء كان قد اجتهد في امر صومه قلت له فان اخذ في

الفصل في جلاء البول في الماء هاله ان يبول خارجا من الماء ويستبرأ ثم يدخل
الماء فيقتل بعد ذلك ولا يضر ذلك في صومه ه قال اذا لم يقدر على اسكبه
فيجب ان يطرح المأخذ ثم ان فعل ولم يتوان في شيء لا يكون له صلاته في غسله
بقصد ذلك فارحوا ان يسه ذلك ه طبت له فان خاف ان يطالع عليه الفجر
قبل ان يغتسل ه قال يبذل بفرجه ثم راسه فلن يذله براسه ثم وجهه جاز
عند حب ه قلت فان بدل بفرجه ثم رجليه ثم يديه فطلع الفجر ثم غسل راسه
بعد الفجر وقد علم ان عليه غسل راسه ما يلزمه ه قال اذا علم ان عليه غسل راسه
وفرجه وان ذلك يكره صومه فتشغل عن اجاز صومه عامدا بشيء عينه فخطأ
في ذلك بصومه حتى اذكره الصبح لم يمس عليه فساد صومه وان كل غير فخطأ
لم يمس عليه فساد يومه ه طبت فطيله ان يغسل الراس والوجه والرقبة ثم يخرج
غسل راسه واصل الشعر منه في اجاز صومه ه قال اجب له ان يغسل راسه
كله ووجهه وفرجه طعنا الرقبة طنه هو الراس ه قلت له فان لم يفعل وغسل
راسه وحده وجب اصل الشعر متعللا او جاهد ما يلزمه في صومه ه قال
اذا لم يغسل راسه الذي وقع عليه اسم الرأس فقتل كأنه لم يغتسل ويفسد
صومه ه والمجاهل في ذلك والعامد سواء الا ان العامد وحش ه قلت فان
اجنب ثمارا في شهر رمضان فمطر ليغسل فاع والذ باجر من امور الدنيا هل له ان
يعمل له ه قال فان شاء فعل ذلك لطاعة والد وبسبب ما مضى من صومه
وان شاء مضى لغسله ولا يعتقد معصية والد ولكنه مضى لغسله ويرجع الي
امر والد الا ان ياعم بامر فيه فوت مثل ان يخرج شيئا من عرق او عرق او دابة
من مزيج او شيء مما يقع عليه صم ويغوت فله ان يفعل ذلك وله شيء عليه في
صومه ه واما ان كان شيئا لا يغوت فان شاء اطاع والد وابدأ ما مضى
من صومه وله في ذلك التواب ه وان شاء مضى لغسله فليس ذلك معصية
لوالده ه وكذلك القول في المرأة وزوجها مثل الرجل وله ه قلت له فالعبد
اذا كان جنبا في شهر رمضان طم سيد بامر لمضى بامر سيد ام يغتسل من
جنبته ه قال يغتسل من جنبته وله ينبغي للرجل ان يطأ ما طأه المني
وقت يمكنه الفراغ ثم اغتال قبل الفجر ه فان جامع في الليل وقتا يري انه لا يمكنه
الفعل الا بعد الصبح ثم اذكر الفجر قبل الغسل فسد عليه ما مضى من صومه ه قلت فان
اجنب ليلة الغيث تخاف ان يخرج نزلت ثيابه فمطر فرفع الغيث حتى طلع الفجر

قال ان كان فغوره انتظار فتور الغيث وان يقتل قبل الفجر على حال فعليه بدل
 بومعه وان لم يخف الاوطية الغيث فسد عليه ما مضى منهم وان كان غوريا
 على نفسه فلا بد له عليه **قال غيره** هذا اذا امن طالع الفجر وما لم يكن امانات
 يطلع عليه فعليه ان يقيم احوار صومه فان لم يفعل فقد مضى الاختلاف والله
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي المسافر يموت في سفره والمريض يموت في مرضه في
 رمضان وقد افطر فقول علي ورثتهما القضاء عنهما وعليهما الرخصة بذلك
 لانه شيء قد ثبتت عليه ما ولو لم يمتها ولم يكن مطلقا لهما المبالغة في التخيير **وقول**
 ليس على الورثة قضاء ذلك عنها لما ان بوصيابه فان اوصيابه كان عليهم
 قضاء عنهما **وقول** الوصية عليهما في البدل لانه انما يقع بعد الشهر وما
 كانا محيزين للصوم الحاضر والماضي وافطارهما وبدلها بعد انقضاء وقتها
 وقد استقال ذلك عنهما وعلي هذا الوصايا بدلك خرج نداء الوصية لا الزام
 وقول يصوموا عنه اوله **وقول** الصوم عليهم وان صاموا لحدهم اجزاء **وقول**
 ان اوصي صاموا وان لم يوص لم يصوموا **وقول** يصوموا ان علموا ان عليه
 وقول ليس عليهم صوم ولو اوصي به في االه وهذه وصية في انفسهم وما كان في
 ذمتهم فلا ينتقل الي ذمتهم وانما هو في االه والله اعلم **مسئلة** ومنه ومعنا
 ومعنى الاتفاق انه وزمه بدل عشرين رمضان فلم يبدل حتى مات انه يصام
 عنه ولا يجزي عنه الاطعام لان ذلك ثابت عليه بدل الاطعام ولكن يقضي
 عنه الصيام وله اعلم في ذلك اختلافنا والزمه في الكفاية في معناه كان اطعاما
 اذا اوصي بانفاكهة اطعاما **واما** كان في النذر بالصوم فان اوصي بصوما
 ينفذ عنه من االه صوما يقر له من يصوم عنه **وان** اوصي به اطعاما انفذ كما
 اوصي به كان له الترخيص في ذلك في حياته بعض خصله وبعض لم يرض
 له ان يطعم حتى يطبق الصوم **لان** النذر وقضاه ليس مثله بدل رمضان
 ولو اطعم عن كل يوم الف مسكين لم يجز عنه ولو اوصي به اطعاما كان مستحلا
 في الرخصة وثبت بدل الله اعلم **مسئلة** واكل او شرب وهو بري
 الصبح او قبل ان يجمع معه الصبح ثم جمع معه انه اكل في الصبح فقول عليه بدل
 بومعه **وقول** بدل عليه **وقول** ان اكل وهو غافل بصومه وخاف ان يدر كنه
 الصبح فتبين له بعد ذلك انه كان في الصبح ان عليه بدل ما مضى من صومه **وان**
 كان امانا على صوم قتيبان له فعليه بدل بومعه **واما** افطر وهو بري بالنفس

انما قد غابت ولم تكن غابت فقال عليه بول يومه وقول بول ما مضى من صومه الفرف
 بينه ما ذكر في الليل نصح معه انه اصبح فهو في احكام الله الحق يصح معه النهار الآخر
 في احكام النهار حتى يصح معه دخول الليل والله اعلم **مسألة** ومنه قد اختلف
 في صفة المرض الذي يسع من الاططار قول ما اطلق الصوم فعليه الصيام وان
 لم يطق الاططار وقول ان لم يطق ان ياكل من الطعام ما يقوي به على الصوم كان له
 الاططار وقول اذا لم يشته الطعام فياكل منه على شهوة ما يقوي به على الصيام
 فاجل ذلك المرض الذي يمكن له الاططار وهذا يشبهه صرف المشتقات عن نفسه
 ولو لم يخف مضرة وشبه معاني هذه المقاول ما يشبهه معنى صرف المشتقات لثبوت
 اجابة الاططار في السفر ولا يخرج في بعض الاعتبار في السفر وكذلك القصور في
 الصلوات والله اعلم **مسألة** الشيخ ابن عبيد الله والصيام اذا اصابته علة
 العاسوقة في النهار فجاز له شرب المادوية وصومه الى تمام وكذلك جميع العلل
 التي يخاف منها على النفس الحلال والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن لم يدر بدله
 من شهر رمضان في سنين متوالية وصار كلما لزمه بدله من رمضان فربما اوجي
 بصيامه بعد الموت ولم يدر بدله هل يكفيه كان قادرا على الصيام او غير قادر وهل له
 اطعام تنزيه للصيام قال ان صام بنفسه كان ذلك احسن وان اتقى
 بالوصية فواسع له وفي اطعام المساكين عليه فيه اختلاف قول يلزمه ان يطعم
 عن كل يوم مسكينا على قدر الايام التي لزمته من الشهر الماضية كلها وقول قدر ما
 يلزمه من اخر شهر منها والله اعلم **مسألة** ومنه والصيام بالاجرة اذا اتى في
 صومه ما يلزم الصيام فيها البدل هذا لا يجزئه البدل قال نعم هل طلت
 وهل يجزى للصيام بالاجرة وصيام بدله رمضان الاططار في السفر قال لا يجزى
 له ذلك وليس هو باسدر رمضان وقول لا يجزى هل طلت وان اطر الصيام
 بالاجرة من مرض عتله متى يقضي ما اطره وان مات قبل ذلك الشئ من الاجرة
 قال جاز له الاططار اذا لم يطق الصوم من غير عذر ويبيح عليه متى قدر ما
 مات من مرضه واصبح وارثه صائما يقينه ما عليه من صومه وطلت له الاجرة
 وان توانا ولو يوما واحدا خسر صوم الحالك ولا اجرة له والله اعلم **مسألة**
 الزاملي وهل للصيام ان يحلق عاتته تحار في الصوم وعلى كم يكون قال جاز
 وحده اذا سجد وقبحه وقول حتى يكون الشعر يلوي بالمصع وقول الحلق الى اربعين
 يوما والمرأة الى عشرين يوما والله اعلم **مسألة** ومنه ومن تعذر على كماله وشرب

او مبي وهو عندني غير صائم ولا يجوز له ذلك. **مسئلة** واذا منعه عن الكذب والشتيم فيجب
 له الافطار من المسجد. قال المؤلف بين هذا والاول فرقان الصائم
 اذا تعذر على المكمل والشرب والجماع خرج من حكم الصيام بالجماع فلا يجوز له المكمل
 من فطر المسجد وهو غير صائم. **مسئلة** واذا منعه عن الكذب فيمنع صومه باختلاف
 وجاز له الافطار من المسجد فيما عرفنا والله اعلم. **مسئلة** ومنه وفي الصيام
 ما يعرف الوقت قال له صبي قد اذن المؤذن فافطر ثم بان له ان ذلك قبل
 الوقت ما يلزمه. قال ليس له حجة بقول الصبي وعليه البدل والكفارة
 ان افطر في النهار وكان في مكان يعرف النهار ان لو كان في اهل المعرفة وان كان
 هناك حائلا وسحابا وعين وكان ان لو حضر صاحب المعرفة لم يعرفه انه فطار
 فقول ان عليه بدلا يومه وقول عليه بدلا ما مضى من صومه والله اعلم. **مسئلة**
 الشيخ سليمان بن محمد بن ملا رحمه الله وولجان الفطر بشهادة الشريعة على روية
 الملال هذا السؤال ما حله الشهرة. قال يجوز شهادتهم عند الامانة اذا
 كانوا خمسة رجال فصاعدا وكانوا من اهل حلة الخياطين وهم القبايل ولا يمتنعون
 بتجزيه ولا كذب ولا يستحلون تقديم الشهرة ولا تاخيرها والله اعلم. **مسئلة**
 الشيخ ناصر بن عيسى وفيمن عليه بدلا في شهر رمضان وعليه نذر لبعض الايام بدلا
 بالبدل لم يبال نذره. قال ان لم يكن ايام النذر معينة فهو محذور في ذلك وان كانت
 معينة وكان القضاء ايام البدل قبل وصولها فهو محذور فيها بدلا فواسع له.
 قلت وان بدله بالبدل ومن عليه اليوم او الايام التي نذر صومها الا هو صيام
 النذر الى ان يتم صوم البدل او يصومه من بعده متصلا او غير متصل. قال
 يصوم ايام البدل حيث لا يقطع عليه ايام النذر المعينة وان بدا بصيام البدل
 وقطع عليه صيام النذر ففي اثبات صوم البدل اختلاف والله اعلم. **مسئلة**
 ومنه وهو صام شهر ابا الجدة عن هالك واهل الشهر على النقص ولم يصح هلكه عند
 على النقص فهذا يصومه ليلة تالي انكفده ان يصوم يوما متصلا بذلك الشهر
 بدلا عن اليوم الذي صح من الشهر. قال يصوم ثلاثين يوما متواليين وان
 افطر بعد ذلك عليه بدله متصلا مع القدر على ذلك وكذلك النذر في كفارة
 عليه في الفاظ بل عليه البدل متصلا مع المكان عليه والله اعلم. **مسئلة**
 الصبي ومن عليه بدلا ايام من رمضان فقام ووطن انه ما افطر ثم بان له انه
 بقي عليه شيء وهو في النهار وقد اكل ذلك اليوم او لم ياكل فانه يسلك حين ذكر

وان لم يسكن عليه ما مضى من صومته **مسألة** والصلام بالاجرة
اذا مات تها الجري صور صور وارضة والغدا ام عليه المساك حين مات
الميت **قالت** مسك حنيفة وان لم يسكن فاذا خاف ان يفسد صوم المالك
على قول **حارب** صور المالك اذا لم يفد وقول ان للمالك من الاجرة بقدر ما
صام ولولم يتم ورثته ما بقي **قلت** له فعلى هذا القول هل يجري وصي المالك
وورثته ان استاجر الصوم ما بقي من الشهر ولولم يوصل ما صامه المالك قال اكثر
القول متبايناً ولعل في تحريمه ما ذكرته والله اعلم **مسألة** ومنه واذا
قال التقى العدل قد صح عندي من طريق الشبهة هال الشوايل يوم الثلاثاء
من رمضان **قال** ان العدل اذا شهد على الشبهة في جميع حقوق احد حازت
شهادته فيما عجز فيه شهادة الواحد واذا قال الشاهد قد صح عندي هال
شوايل هذه الالبلة في شهادته ثابتة **وان** قال صح معي من طريق الشبهة ففيه
اختلاف ولا تثبت شهادته بخط يده حتى يشهد بنفسه **وعنه** في موضع
اخر واما في الحكم فلا يقع الشهادتان بالكتابة واما في معنى التصديق فعلى ذلك
يضيّق ذلك **قلت** وانما صح هال رمضان في شهر رمضان اربع شهاداة
عاكزة او شهادة واحدة بدل ذلك اليوم **قال** انما صح بالشبهة او البينة
العاكزة في ذلك اليوم فعليه البدل على اكثر القول وقول يجري ولو شاهد
ثقة ويلزم البدل بشهادته والله اعلم **مسألة** الزامى وهل يجوز
للوارث ان يصوم عن المالك ما بقي به من الصيام واجه كان الوصي هو امر
عنه ام لا **قال** ان كان معه احد من الورثة فمحمي ان يستاجر عنه وما
يجلوا عندي مثل هذا من الاختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن
عليه بدل واما شهر رمضان فلم يعد لها حتى جاء شهر رمضان الثاني
فصامه ولم يطعم عن اليوم الاول واراد ان يصومها اعلم اطعم ام لا **قال**
ان كان تاجير لبدل الى الجبل الشهر الثاني من غير عذر وانما هو على التقدير عليه
اطعام مسكين كل يوم ويحق ذلك المسكين وحل ذلك المخرج جمالي البقي وان
كان تاجير وعذر فلا اطعام عليه والعذر مثل النسيان والموت والله اعلم
مسألة عن الشيخ مسعود بن رمضان رحمه الله واذا اراد الرجل ان يصوم
رجلاً بالاجرة في حياته من صلة لزمه ان يصوم شهر رمضان ويجزى ذلك ام لا

قال الشيخ زان بصوم في حياته ولا يصوم احد عن احد في الحياة وكذلك الصلوة
 يصلي احد عن احد المات قد جاء في الامث في الذي يحرم عن الصوم في شهر رمضان
 فرض ولم يدر الى ان حال عليه الحول انهم قالوا يصوم عنه وليه في بعض القول
 وبعض ابر بالاعوام والله اعلم **مسئلة** وهذه وفي حديثك ليل الداروف
 في شهر رمضان ويصح الداروف ان كان في نفسه وشفتيه وهو يتجمع بريقه في
 النهار حتى ذهب ذلك الزوال فضعه ابو سفيان ذلك صومه ام لا قال اما جاء
 به الامث ان ذلك لا ينقض الصوم واما ما يعجبني ان ان يستاك بالدروف في اول
 الليل اذا اراد حتى ينهي النهار بعد ما مضى عليه اكثر المول ولا يستاك اخ الليل
 هذا ما يعجبني والله اعلم **مسئلة** والصائم اذا مضى صلا لا ياكل الطعام
 المشاي ليسى امتلأ من مور واحد صغير ونار حية ص واحدة ايضاً له الاططار
 ويترن الصوم على هذا الوصف ام لا قال اما المريض الذي يحل له الاططار
 في شهر رمضان اذا صار لا ياكل الفوت بقدر ما يسلفه الى الليل وذهبت منه
 شهوة الطعام ولو استمر شيئا ليسى اقل الايضه ذلك عن اجابة الاططار واذا اراد
 ان ينظر فينوي الاططار من الليل الى ان تحب حاله يخاف منها الهلاك على نفسه
 فما يزل ان يحس نفسه ولو لم ينوي الليل **مسئلة** واما اذا صار لا يتكلم ولا يطلب
 شيئا فما يزل لقيام به النظر في حاله اذا خاف عليان بتركه هلك جوعا وعطشا
 فلا يأس عليان بطعمه ويسقيته وذلك باجتهاد في القيام به في نظر حال المريض ولا
 يحمل على الخط والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد ان في امرأة صابغة اتاها الحيض وانقض
 عنها وطهرت وعليه صلوة الفجر واخرت الغسل الى ان طلع الفجر فهدم صوم يومها ام ما
 مضى كان في شهر رمضان او غيره قال عليها بدل ما مضى وصومها سنة
 رمضان او غيره وبديل يومها والمول اكثر والله اعلم **مسئلة** ومنه
 ومخرج بعد طلوع الفجر في شهر رمضان ليحسني نيتا او يتوعدا لم يحط ثم وقع
 عليه نصب من طاء وافطر رجب عليه كفارة ام لا قال اذا فطر بقدر ما يجبي
 به نفسه فعليه بدل بوجه وان زاد على ذلك فبطل عليه بدل ما مضى وقبل
 البدل والكفارة والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ ابي القاسم بن صالح رحمه الله
 فيمن اجنب في شهر رمضان ثم اقامه من ساعته للغسل فزاي انسانا مسافرا
 فحارب بالبدن وحدته خوفا ان يدخل عليه من الجفا اذا اجمازعته ابلزمه بدل

مريض من صومه ام لا **قال** فالذي وجدته راجح ان يستقل عن امر عليه شيء
 من الدنيا وفي ذلك رخصة واذا كان اشتغاله بقدر ما يدركه الغسل فلا يكل بل يكثر
 واذا كان اكثر من ذلك فعليه بدل ما مضى من صومه وان كان صائما بدم او كفارة
 فارحوا ان لا يفرق في ذلك والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ سرجان بن عمر الازدي
 وفي الذي اراد ان يصوم لحد اعنى كفارة يمين وهو حي هل يجوز له اذا كان
 قتيلا بقدر على المطعم والصوم ما يقدر عليه **قال** لا يجوز لاحد ان يعمل
 لحد وان عن احد شيئا من الفرائض لاصلاة ولا صياما ولا حججا اذا كان المعول
 له حيا بقدر على اداء ذلك بنفسه باجرة ولا بغير اجرة الما بعد الموت او كبر او مرض
 راجح بعد ذلك عقدة على اداء ذلك الفرض بنفسه ولا يعمل حي عن حي في
 شيء من الفرائض والله اعلم **مسئلة** الزاملي ومحمد المحافضة على النفس اهلوان
 يخاف الموت جعنه ام اذا خاف الضرر والمشفقة **قال** اما في التيمم عند
 وجود الماء اذا خاف الضرر على نفسه ولا يما من يؤد ذلك الضرر الذي يلحقه ان
 يجوز له الى التلطف واما الاقطار في شهر رمضان للريض فاجوز له اذ لم ياكل ولا يسلطه
 الى الليل واما ان يقطر في النهار فيغيره من الليل فاجوز له اذا خاف الموت بقدر
 ما يجيبه والله اعلم **مسئلة** الصبي ومن صام شهرا بالاجرة وهو مسافر فاجب
 وله ما عند وطن انه لا يجوز له الصيام دون الاعتساب فاصح على نية الاقطار
 ولم ياكل ولم يشرب الى الليل انهم صومه كذا **قال** نعم واما شهر رمضان اذا
 توجب الاقطار ولم ياكل ولم يشرب قول صيامه تام وقوله عليه بدم يومه
 وقوله ما مضى من صومه واما المسافر فله الموطر ففقره ومعناها ولعله ان يتوي
 المسافر من الاختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن جامع روجته فيلدا في شهر
 رمضان وتام على نية القيام للفعل قبل الفجر فانتبه بعد طلوع الفجر هل فيه
 قول ان صومه تام لذلك اليوم **قال** نعم في بعض القول وقوله عليه ما صيام
 يومه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ ناصر بن عيسى والصيام بالاجرة عن هالك شهر
 فمريض او سافر الى ان يقطر ويقضي اذا صح او رجع ويتم ما صامه وبات ما بقي
 عليه ولما راجحة تامة ام لا **قال** لم ذلك وعلى الاجرة والله اعلم **مسئلة**
 الزاملي في صوم يومه انك اذا كان ليلة ثلاثين من شهر شعبان سحاب ما يجرك
 صوم ام اقطاره **قال** اما في السحاب صومه احوط على ما سمعنا شيئا

وحمل الله وإما في الصغر فنظر إلى يحيى لاسفاد فأنجاء له من الجحيم والحمد لله والحمد لله
مسئلة ومنه في شهر رمضان أهو كله فريضة واحدة فزاوله إلى آخره أم كل يوم
 منه فريضة أخرى ما أنتم عاملون عليه فيه **قال** أما عني لم تبلغ بصيرة تائبين
 ما بين هذين القولين على الحقيقة وإما في الاختيار فما وما قيل اليقظة وإن كل يوم
 منه فريضة والله أعلم **مسئلة** ومنه وفي كل يوم الشك يخرج أنه من رمضان
 وكل يقظة يومه من جهل منه وإفتاء جهله أنه يجوز له أن يأكل يقظة يومه أعليه
 كفارة أم البطل يخرج به **قال** إذا كان متاولاً من مثل التائب لما أن تقطع
 بقية يومه حين أصبحت مقطعة أوله فأكثرت القول أن عليه بدل يومه وإن كان على
 الجهل فأكبر بعد الصحة أن ذلك اليوم من رمضان فعليه البطل إذا كان يقظة وأكل
 والله أعلم **مسئلة** ومنه أن جبر السلطان أحداً ليقطع شهر رمضان فاقطع كرها
 فلا ثم عليه وعليه بدل يومه **قال** غيره لا يجوز له ولعل معناه لا يجوز له التيقظة
 في الفعل والله أعلم **مسئلة** ومنه في جلات أجور جزيه صوم عن المالك خمسة
 أشهر بداه على صوم شهر رمضان يجوز له التناجر أن يتاجر جلاته على شيء
 منهن أم لا **قال** إن كان استاجر أن يصوم نفسه فلا يتاجر غيره المبراري
 من استاجر وإن كان استاجر على صيام هذه الأشهر ولم يرد له واحد بعينه فلا يصح
 عليه عندي ذلك إذا كان لا يجبر يقوم مقامه في المائة والله أعلم **مسئلة**
 ومنه وفي الميراث إذا تغلبت عليه الأدوية حتى منع الكلام وكان صامياً يجوز له جد
 من قيامه أن يسقيه ماءً فغير طلبية منه ولا إماء أم لا **قال** إذا نظر القيام به
 وخاف أن هذا قد احتاج إلى الماء وأما منعه عن الطلب قلنا الكلام وخاف أن
 تركه يهلك عطشاً فلا بأس عليه في ذلك إذا فعل على المجتهدين منه لإحياء النفس
 التي مدح الله وإحياءها وبخاله في ذلك عظيم الثواب والله أعلم **مسئلة**
 ومنه وفي تغذاته الحكي في النهار في كل يوم وهو صائم وإذا جاء الليل فما عنده
 أنه يقدر على الصيام وإذا أصبح وجاءته الحكي لم يقدر على الصيام يجوز له أن
 ينوي الإفطار والليل على هذه الصفة أم لا **قال** إذا كان هذا الصائم
 إذا جاء الليل وذهبت عنه الحكي انتهى الطعام ويأكل ما يبلغه الليل فلا يجوز له
 الإفطار على هذه الصفة فإن أصبح في النهار صامياً فاصابه الموت حتى أو غيرها
 وخاف على نفسه الموت من شدة العطش أو الحكي فله حياة نفسه والله أعلم

مسألة ومنه وفي امرأة صابغة شهر رمضان وغيره وأنها الحيض وانقضت
أيام حيضها وانصل الدم بعد أيام حيضها يومين أو ثلاثة أيام عليها بدل
فيما صامتة في دم الزيان بعد أيامها **مسألة** قال — إذا كان الدم منفصلا
بدم الحيض ولم يكن بين الدمين انقطاع فأرجو أن بعض أراي لها في الاحتياط
أن تبدل ما صامتة في هذا الدم قبل تمام العشرة الأيام وبعض قال —
ليس عليها في ذلك بدل طاهر لها الصلوة فيه جاز لها الصوم فيه ويحجبه هذا
القول والله أعلم **مسألة** ومنه ومن يجب نهار في شهر رمضان وقام
مسرعا في هذه الغسل غرابة سلم على الناس في مروع وأراق البول بسبعة ما يلزمه
قال — لأن يريق البول لأنه تمام الغسل وأما الاستبراء البول فيرجع إلى أن
يقبل الخبابة العارضة صومه وإذا فعل ذلك ولم يتوان فقول عليه بدل يومه
وقول ما شئ عليه أن يلزمه بدل ما يضيغ من صومه والله أعلم **مسألة** ومنه
وفيمر لا يعرف البحر ولا يعرف وقت الاططار وهو صيام شهر رمضان فظن الناس
فظن أنه وقت الافطار قد حضر وهو عند العارفين به غير خاضع فيقطرحملا
منه أو ينظر إلى موضع طلوع البحر فلا يعرف وهو عند العارفين به أنه قد طلع أيكل
جملا منه ما لا يجب عليه **قال** — لا يسع الجاهل جهله فإن أظروا أكل الطعام
وكان يحضره فيجب بالحق في هذا أن لو سأل فضيع وهو قادر عليه لم يسع ذلك
وكان من أكل في رمضان متعمدا جهله وأقل ما يحجب أن يلزمه هذا الجهالة
بدل الشهر كله ومن جعل عليه الكفارة مع بدل الشهر لم يعنف لأنه يقدر
على السؤال وله عذر الجاهل فيما يعمل العالم أن لو سأله لاجنب ولو كان في هذا
عذر الجاهل لجاز أن يأكل في شهر رمضان فما إذا لم يعلم أنه نهار والله أعلم **مسألة**
ومنه وإذا قال لحاكم من المسلمين الذي ثابت حكمه عليهم
كان أمما أو قاضيا أو وليا أنه قد سمع عنه هلال شهر كذا ليلة كذا كان طريق
شهر الرد أو شهادة عدل أو معاينة تثبت حجة على عينته ولو زور
صيام أو أظفار أو حج ولم يحرم لهم خلافه فيما عدا ذلك والله أعلم **مسألة**
وما الذي يجب في الغل في الصوم الذي بين وطيرين في السفرة
يكون مستقضا أم لا **والجواب** على بقضه إذا كان هو الراي المعتبر عليه **قال**
يجب في قولنا يقول بالمتعة والله لا يري حجة من يقول بنقضه إلى ما سمعت

ان حجة من يقول بنقضه ان الصوم حكم والقطر حكم فبأي الحكمين اخذ المبتلا فليس
 له ان ياخذ بضده والله اعلم **مسألة** ومنه ومن خرج من منزله في شهر رمضان
 لبلاحي فغدا الفريسيين واضطروا رجعا الى قمار بلاد الايلة التي تروي ببحر خزانة
 ليكون مفطر بقية يومه عمدا فاصدا الى هذا الفعل فمروا وجاءوا ثانيا ما الذي يلزمه
قال في مثل هذا يجري الاختلاف اذا كان قاصدا في خروجه الى اجل كذواله
 تحجبني ان تلزمه الكفاية فيما هو مختلف فيه ان اراد الاخذ بالقول الذي لا
 يجوز فيه ذلك الفعل فيبدل شهره وان تمسك بالرخصة فيما مضى لم يعنف
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن لزمه بدل شهر رمضان مع الكفاية لشيء من
 الطعام لا يجوز له تقديم الكفاية على البدل كانت اطعما او صياما لم يلزمه
 بدل الصلوة مع الكفاية تجري تقديمها ام لا قال اما الطعام فحايز
 له ان يطعم قبل البدل لشهر رمضان واما الصيام فيصوم شهر البدل قبل شهر
 الكفاية واما الصلوة فان كان قد تركها متعمدا فلا تجزئه التوبة في اكثر القول
 المبعد اذاؤها بالبدل ولا يجزئ له تأخيرها عند المكان واما الكفاية فهي
 حين عليه على قول من يقول بذلك وجاز له تأخيرها بعد التوبة والمعتكف
 لتأديتها والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الصيام نوي ليل وهو في بلد انه يخرج مسافرا
 يتعدي في الفريسيين قبل الفجر وانه يصبح في سفره مفطر الاجور له الا فطار
 على هذه البنية ام لا قال ان نوي الا فطار من الدليل في سفره قبل ان يخرج وعمران
 بلده في سفره بنية ان يتعدي الفريسيين فيه فانشق الفجر عليه بعد ان خرج من
 عمران بلده فحايز له الا فطار ان اصبح على بنية يتعدي فيه الفريسيين والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي رجل عليه بدل من صيام شهر رمضان ومضى على ذلك سنين
 كثير ثم ابدله يلزمه طعم عن تلك الايام التي مضت عليها السنون ولم يبدل
 ام لا قال فبيع قول من يلزمه الطعم فانما يكون الطعم لسته واجبة ولو
 اني على ذلك سنون كثيرة وليس الطعم فلاحقة عليه اذا صام طاعليه او وصي
 بصيامه عنه وما كان من الصيام المستفيض فليس عليه فيه طعم على ما عرفت والله
 اعلم **مسألة** ومن شرب حين اخذ المؤذن في المؤذن ان يرضى انه يسعه اذا
 شرب قبل ان يرفع المؤذن فخرج معه انه شرب في الصحيح قال معناه قيل
 اذا كان المؤذن نطقا فامرا اذا مقام الشريعة اذا كان نحو او وافق في اذا

الوقت فقبل ان الواحد حجة في الشهادة في طلوع الفجر اذا شهد به عند مجيء
وارجوان بعضا يقول ان عليه بدل ماضى وصومه بخبر الواحد وسيف
المؤذن الثقة والله اعلم **مسئلة** الصبحي وعلي قول من يقول ان رمضان
كله فريضة هل يجب على من مات فيه صيام ما بقي منه وعليه الوصية بذلك
ويكون مثل الحج قال عليه ذلك وقد قيل به وقول ليس عليه ذلك الا ان
يعا فابعد الشهر والله اعلم **مسئلة** ومنه واما غسل راسه وفرجه ليجزى
به صومه على اكثر القول **مسئلة** وقال من قال حتى يغسل الغسل التام وهو غزلة
من لم يغسل **مسئلة** واما كفارة الصاوق والصوم فصاحبها مخير وان شاء صام وان
شاء اطعم وان شاء اعتق على اكثر القول وقد قيل ان الغتق ولو لم يسلم
ان يطعم عن بعض الايام ويصوم عن البعض وقد قيل كذلك واما الذي
عليه بدل صيام متفرق فلا يبدله المحجة بما على اكثر ما جاء به المتروك لا يتفرع من
الرخصة وكذلك اذا حاضت المرأة حيضتين فبدلها مجتمع **مسئلة**
الزامل وكفارة شهر رمضان فيها اختلاف قول فيها التخيير بين الصيام
والاطعام والغتق وقول لا يكون الا اطعام المائتين بقدر على الصيام وهو مثل
كفارة الظهار والله اعلم **مسئلة** مكررة عن ابن عيسى ان الصيام اذا
اجنب عنها راتم غسل فرجه وراسه وقعد عن الغسل ومضى في حوائجه فصومه
تام والله اعلم **مسئلة** رجل استاجر جلا على ان يصوم عن هلاك شهر فصام
الاجير قدر نصف شهر او ثلثه فرض واصبح مغفلا ولم يصم احد من ورثته عنه
قام الشهر حتى مات ايجب لورثته شي من الاجرة بقدر ما يصام منها ام لا **مسئلة**
قال اذا المريض ورثته بقيقة ما عليه الصيام من حين ماتها لكم فلا يجب
لم شي من الاجرة والله اعلم **مسئلة** الصبحي من استاجر لصوم عن هالك
شهر ابدل شهر رمضان يجوز له ان يستاجر غيره اذا لم يشط عليه عند الاجرة
انه يصوم بنفسه وان لم يستاجر غيره وبني على صومه حين ما يرى من صومه
انهم صومه ام لا **مسئلة** قال اما استجارة غيره فبيد اختلاف ولا يضيقل ان يغسل
واستاجر واما صومه بعد برف فحايروا العلم في ذلك اختلافوا والله اعلم **مسئلة**
الشيخ سليمان بن محمد بن عدلان جامع روجنه في شهر غار منعك
هكذا ومنه الشهر لاختلاف في حرماتها عليه والله اعلم **مسئلة** الشيخ

خمسين سعيدان المنتظرين سحوب الي صلوة الظهر فان جاءوا بها لم يزلوا وان
 جازوا الاكل بعد ذلك الوقت وما اكل قبل ذلك فهو الحرام وكل بعد جومره يكون
 حراما حتى فارحوا ان لا يلزمه شيء غير البدل اذا صح ان تلك اليوم من رمضان فلا
 بد على كل واحد علم **مسئلة** الشيخ مسعود بن سالم في الصيام اذا اصابته
 الجنابة من جماع او احتلام فغسل الرأس والرجل ففقد اجر صومه ولا تنقض عليه اذا
 طلع عليه الفجر قبل ان يغتسل من الجنابة ولو تعذر ترك الغسل هكذا جاء الخبر ولا يعلم
 بين الرجل والمرأة فزادها في هذا سواء ي كان واجدا للماء او معدا والله اعلم
مسئلة وفيه يصوم بالاجرة شهر من كفارة صلوة هلك جوره ان يصوم
 شهر او اذا اكل الشهر حدثت عنه راحة في صيام الشهر الثاني قال الشيخ في ذلك علي
 قوله ويجوز هذا اذا كان عذر من مرض او غيره والله اعلم **مسئلة**
 والصيام عن غيره بالاجرة اذا مرض واراد ان يفطر هل يجوز ان يصوم عنه ولده
 او زوجته باوم مادام مريضا لا يطبق الصوم ام لا قال يجوز في ذلك يكون
 الصيام متصلا عنه منفصلا وان فعل ذلك باوم من اجرة فهو حسن ان شاء الله
 اعلم **مسئلة** الصبي اذا جاء في غير نفقة وقال انه استاجر فلا تا بصوم عن
 موصبه ولا ربي ان اعتد عليه الصيام يجوز لي ان اعتقد عليه الصيام والموصي تارك
 اثمنا ما قال جاز لك والصيام يقع في الامين ووجه ثاني لفعل الموصي له لا يحسن
 من قال وقد حفظت انا جواز ذلك عن غيره والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل
 صائم كفارة العسر ثم شق عليه وترك الصيام فقد اهدم ما صامه والاطعام
 محرم له والصوم افضل له فيما عندي وله التعيين بين العتق والصوم والاطعام
 والله اعلم **مسئلة** واذا مرض الصائم بالاجرة هل يجوز له ان يصوم عنه غيره
 باذن من استأجره ام لا قال عندي له يصيب ذلك الا انه يفطر المريض
 الا في اليوم الذي عقد عنه غيره بالقصد والنية وتلك الليلة يصح فيها مفطر والله
 اعلم **مسئلة** مكرمة عن الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد خرج جتي جازوا الرخمين
 بالنها لا امردهم فشرب فوطيحه ان عليه البدل والكفارة وصوم البدل اقدم
 فان قدر الكفارة لم يجزوه وان سافر في رمضان ونبته مقام يوم اول ليلة دور
 الفريسيين انه يتم وفيها قول والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الضحية لا بلغت
 في رمضان وقد صامت بعرضه هل عليها بدل الذي صامت ام لا قال في ذلك

قوله ان قول بالبدل وقول بالبدل واكثر القول ان كانت صائمة للايام الماصنة
ويقتضي فيما بقي فلا بدل عليها وان لم تكن صائمة للايام الماصنة فليها
فعلها البدل والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله في رجل عليه
كفارة صيام شهر رمضان وبدل ياهما يبدله قال كلفا جاز ان يدا بالبدل
او البدل ويوجد عن غيره الا بدله او البدل والله اعلم **مسألة** ورد
بن احمد وسالته عن رجل صابته الحنابة بالليل فاستيقظ والوقت قد ضاق
فان ذهب الى الماء ليغتسل خاف من الجمع وان اكل خاف من الصبح **قال**
يكمل فاذا طلع الفجر فليبدل يومه والله اعلم **مسألة** مكررة عن ابي
في رجل صام عن هاتك بالاجرة بدل ما زعمه شهر رمضان فمات هذا الاجرة
فام الشرح **قال** ان كان ورثته اتوا بالصيام وصلوه بصوم الهالك ولم
ينقطعوا بين الصيام بغير اعطوا اجرة الصيام فيما عدي تا مة وان لم يصوموا
ما بقى من الصيام لم يكن له عدي من الاجرة شي لان الصيام قد انهدم كله والله اعلم **مسألة**
ورثه في رمضان مخاطر بالصبح وهو ممن لا يعطى الصبح ويان له بعد
ذلك انه شرب في الصبح **قال** معي ما لم يعلم انه اصبح فقد اساء في مخاطرته
وليس عليه اكثر من يومه ومع انه قيل عند الخطاة اذا وافق الصبح فليبدل
ما مضى وعند التحريم على غير الخطاة انما عليه بدل يومه وقيل ليس عليه شيء
والله اعلم **مسألة** ابن تيمية ان والذي هو صيام بدل شهر رمضان
او صيام كفارة فاذا سافر واراد ان يفطر في السفر ففي ذلك اختلاف **وقول**
لا يجب له الا افطار وان افطر ينقض عليه ما صام من البدل او الكفارة
وقول لم ينقض وصومه الذي صامه تام وهو اكثر القول عندنا **واذا افطر**
من اجل المرض فصومه الاول تام له اذا بقي عليه صومه من حين ما يصح **واذا لم يصح**
الذي يحل له الا افطار قول اذا صار لا يشتهي للطعام **وقول** اذا صار لم يقدر على
الطعام ما يبلغه الى الليل فاذا صار هذه الحالة فانه ينوي الا افطار **والبدل**
ويصح مفطر **واذا** ان يفطر بالنداء من غير نية من الليل فلا يجب له ذلك على اكثر
القول المان تنصيه في النذر علة يخاف على نفسه منها الموت مثل علة العاصي
او غير حاجي الى الا افطار في النهار **واذا** نذر جله الماء في فم المريض فجاز اذا كان
صائما وخاف ان ياهله من الموت فجاز لهم ان يفطروا في فمه الماء ولو كان من غير

مطلب منه واذا مات المريض ورضه في شهر رمضان وهو مفرط ولم يوص ان
 يقتضي عنه ما افطم في رضه فلا يلزم ورثته ان يقتضوا عنه على اكثر القول وذلك
 لا يلزم المريض ان يوصي ان يقتضي عنه ما افطم في رضه اذا لم يصح على اكثر القول
 والله اعلم **مسألة** عن الشيخ العتيبي جاعلة خمس لخوصي رحمه الله وفي هذا
 سؤال اذا لم يصح بقول شاهدي عدل لا يجوز الاطارة شهر رمضان بشهادة
 الشهة ام **راه** قال فيقتضي من شهادة الشهة حتى لا اقوي على قبولها المعني
 العمل بها في هذا وان كان قيمته من المسلمين في اقرب مما اذا لم يتبين هناك
 ولكنه غير خارج من الاختلاف والجزم اولى ما لم يتصل حتى يصح شاهدي عدل او
 شهادة حق لا يجوز على حال ان ترد فتدفع وتقبل بحوارها اذا لم يتبين القلب
 الي صدقها ونال سرية من التهمة بكذبها وعلى جواز العمل بها على هذا الرأي فلا
 يجوز ان يكون من منهم وله خابن فيما اري وقيل انها لا يجوز على حال قلت
 له ويجوز بكلامين من المسلمين على ذلك وان لم تكمل ثقته بعد قال هكذا
 يخرج عندي حينها على قول غير جوازها الا لا يبين لي ان تقوم في مثل هذا بغیر
 حجة من منهم وله خابن قلت له وما حد الشهة التي يجوز قبولها في العمل
 قال قد قيل في جوازها في هذا وغيره انه نظر في الاخبار الموجبة على ظهورها في
 الدار له دفع كل شك ورفعه كل شبهة ونفي كل ريبة حتى لا يجوز ان يلحقها علم
 منها تامة وان لا يبقى معها شئ مما يدفعها بالعدا فيردّها ويمنعها قلت
 له واذا جحد احد حجة الشهة وصام ذلك اليوم بعد قيام حجتها عليه ان يكون
 هالكا قال هكذا يبين لي وقول المسلمين فيه بعد قيام الحجّة عليه تحريم
 صومه لانها حجة عليه في قولهم فكيف يجوز له دفع حجتها او تكذيبها بعد
 صحتها او الشك فيما اذنه على الصحيح اليه من ذلك قلت له وفيه تكون
 الشهة جارية قال قد قيل يجوزها في جميع ما اذنه اليه الصحيح الذي لا
 يجوز معه الشك قلت له وما الفرق بين شهة الدعوي وغيرها قال
 الفرق بينهما ان كل شئ ظهر ما يكون اصله دعوي ثم انتشر في موضع او اكثر حتى يفتي
 فيها بين الناس فاستشهدوا لجل تلك الدعوي فهو على حاله الدعوي لا يقبله
 حتى يصح له بان على اصله الاول ولا يزول بكثرة ظهوره عنه فيقول له وما خرج
 من هذا الي غير ما صح فتنظر في الاخبار بين الناس في الدار فليس كذلك قلت

لقد انجمد الفريسيين في شيء غفل في شدة الدعوى انما شتموه حتى قبلها يكون
هالكا قال هلكا قبل ولا يبين لي عزه في موضع ما لا يجوز له على حال
في الجماع قلت له ويجوز له اذا سمع ضرب المدافع والطول في المدار
ان يفطر يكون ذلك في الشدة اذا كان في العادة لا يضرب في ذلك اليوم بل الرونة
الهلال على هذه الصفة هلاله عند ذلك قال لا اعلم جواره والذي عندي
فيما لا يجوز ان يضرب المدافع والطول والقرون ليس من اسباب الصحة
على هلال الشواهد ابدأ فيما يغفل ولا هو من الشدة في شيء فكيف يكون حجة لمن
يعمل به وان ظن انها اهل الجهد من الناس انها تقوم فيه مقام الشدة به او الشها
عليه فافطر واذا لا يبين لي وجه العذر لهم اني لا اعلم جواره به في انزه عن ذوي
بصره ولا في نظر بل الذي يخرج فيه معنى المنع لا غيره قلت له فان
افطر على هذا الظن جواره تجمله فافطر يوما من شهر رمضان حليمة قال
قد قيل ان عليه بدل ما مضى والكفارة وفي قول ثاني بدل يومه والكفارة
وقيل الكفارة عليه قلت له وهذا قيل انه لا بد عليه وهذا يحكي ذلك قال
في قول المسلمين ان عليه البدل والذي عندي فيه انه كذلك وكيف له يكون
عليه ذلك وقد صح عليه في يومه الذي اكله انه من رمضان فالبديل على احد
ما قيل فيه لا بد منه في هذا الموضع فان اسقاطه بالكلمة عنه لا اعلم من قولهم
فيه ولا فيما يخرج على حال المعلى قول من لا يلزمه بعد التوبة فيما اصابه من
حقوق الله قضاء قلت له فان صح معه من بعدائه وافق يوم الفطر هل عليه
شيء من ذلك قال ان الله لو اخرج واما ان يجب عليه شيء غير التوبة فلا اعلم اصح
ما يخرج فيه ويشبه ان يلحقه القول بالبدل ويخرج فيه ان يكون عليه البدل
والكفارة والله اعلم **مسئلة** الصبي وفي صباه الكفارة او بدل شهر
رمضان او عن هالك بالاجرة او نذر هل يجوز له الافطار في السفر ام لا قال
جائز له ذلك على ما ينجسنا ولعل بعضنا استدله او بعضه والله اعلم **مسئلة**
بن عبيد الله فبنى يصوم بالاجرة اذا مرض وافطر في المرض ثم اصابه على قدر
صام اتم صوما الاول ام لا قال اذا صام من حينه بعد ما صح من المرض لم ينط
بعد ان صار يقدر على الصوم فصومه تام والله اعلم **مسئلة** ومنه وهل
يجوز للمصائم بالاجرة وصيام بدل شهر رمضان الاقطار في السفر قال

يؤخر له ذلك وليس هو أشد من رمضان وقول لا يجوز له والله أعلم **مسألة**
الزامي والمريض إذا أفطر في رمضان ثم مات في مرضه هل يلزمه أو لا يلزمه ورشته
بدل ما أفطر من رمضان وأبقي من هذا الشهر أيضا **قال** إذا لم يصح من مرضه
لي يلزمه وله وثقة شئ والله أعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن جبر وفي
الصائم الكفارة أو بدل شهر رمضان عن هلاك أو وارت أو وصي أو جبر
هاله إن يأمر من يصوم بنية الشهر أو الكفارة **قال** إذا كان صوما الآخر
متصلا بالأول ولم يقطع بينهما أو طار فخير ذلك والله أعلم **مسألة** والصوم
عن الميت لا يجوز لو تزامن يصوم بعض ويظم بعض ولكن يصومون جميعا
أو يظمون جميعا والله أعلم **مسألة** والذي عليه بدل من رمضان ولو يحفظ
كم هو فانه يحتاج على نفسه والله أعلم **مسألة** وعن النشايحة عن وتباكين
عند المصيبة وهن صايات يفتقض صيامهن أم **قال** يفتقض صيامهن
لأنهن كذبن وجمعهن إلى ذلك بي النبي صلى الله عليه وسلم عن السعد **قال**
غيره السعد هو نفا رضى البكاء وتفسير ذلك أن عنت أهل المصيبة يكمن عن
أخوت وإن عنت هؤلاء يبي معهم الأولون والله أعلم **مسألة** امرأة ضا
كفارة أو بدل شهر رمضان واقتران وجهها ليلاء نوت الغسل قبل النحر
فذهب بها النوم حتى أصبحت فقولا عليها بدي يومها وقولا ليلاء عليها والله
أعلم **مسألة** مكورة إذا وطئ الصائم زوجته بالدليل ونوري أن يقوم
للفعل قبل النحر فذهب به النوم حتى أصبح فقولا عليه بذلك يومه وقول
لا بد عليه والله أعلم **مسألة** وإذا أصبح أحد من يومين من شعبان
ممسكا عن الأكل والشرب وما يفتقض عن الصوم ولم يعقد الصيام لمن في ذلك
الدليلة صحابا نتج ذلك اليوم أنه من رمضان فصومه تام في ذلك اليوم
وقول عليه بذلك يومه والله أعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد ملا
رهما الله الرجل يضيئه الجانية في شهر رمضان فماذا لم يقيم للفعل فحسبه
لأنه فقد البول والغايط في حاله لا يمكنه الغسل بعد ذلك يتم صومه على
هذه الصفة أم لا **قال** إذا لم يمكنه الغسل قبل إراقة البول وأخرج الغايط
فلا بأس بذلك عندنا وأما الاستبراء من البول فلا لأنه ليس من عاقب الغسل
من الجانية والله أعلم **مسألة** ومنه والصائم إذا غلبت أو جوزه ثقبه

لغير شهوة أو مني أو مني ولم يرد انزال الماء فقد قيل **مسألة** لا شيء عليه وقيل عليه
 بذلك يومه وان قيل لشهوة أو مني ولم يرد انزال الماء فقد قيل عليه بذلك
 يومه وقيل لا مني وان قيل لشهوة أو مني وانزال الماء فقد قيل عليه بذلك
 ما مضى والكفارة والله اعلم **مسألة** والا عي إذا كان في مكان خال
 ليس معه أحد يجبره بدخول الليل وطلوع الفجر الأصبي لم يميز بين الليل
 والنهار وبالغ له عنه يجوز له فنقول قولنا ان الليل دخل وان الفجر طلع أم لا
 قال ان كان الضبي لم معرفة ويميز بدخول الليل وطلوع الفجر وامن على
 ذلك والطمأن القلب بقوله لم يضر عند هذا الا عي الاخذ بقول هذا
 الصبي وكذلك البالغ والمسلمة اذا امن على معرفة ذلك وكان من له عقل
 ويميز بدخول الليل وانقضاء الصبح لم يضر الاخذ بقوله الا لم يوجد غيره
 ممن يعر عنه ذلك اذا طمأن قلبه بقوله ولم يخلجه الشك في ذلك والله اعلم **مسألة**
 والمساقر اذا دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر عزم على
 الاططار فالأحدان بوجه على صيام نصف شهر أو أكثر عن رجل هالك
 هل يجوز له ان يصوم بالاجرة في سفر اذا كان قفيرا مختاراً ويقض ما
 عليه من شهر رمضان بعد قال لا يجوز له ما ذكرت والله اعلم **مسألة**
 ابن عبيدان ومن راي جنانة في ثوبه أو بدنه فحار لم يعلم
 بما أثر ثوباً عن الفسق فانه يلزمه نقص صيامه على القول والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سليمان بن محمد بن ممداد ضمن عليه بدلا أيام من
 شهر رمضان فبدل بصيام البدل فصام ثلاثة أيام فبدل ان يسافر
 سفرا متعددا فيه الفرسعين يجوز له ان يقطر في السفر ويتم ما بقي عليه من
 صيام البدل بعد ان يرجع من سفر اذا نوي الاططار والبدل لا **مسألة**
 قال في ذلك اختلاف قول اذا اقطر انقص عليه ما صامه من قبل وحجة
 من قال بهذا القول ان البدل له يكون الامتنان به وقول له يكون
 عليه الا اقطر ويبني على ما صامه من قبل اذا رجع من سفر وعند صاحب
 القول ان البدل له يكون استغفر رمضان والله اعلم **مسألة**
 مكروه ومنه واذا استاجر وصي المال كرجل لا يصوم عن المالك شهر ابكذا
 لارياة ففقد عليه الاجر الشهر واوله واعتقض الايام فصام الاجير ما

تساءلهم ثم مات الجيبي انتقلت له امة فصامه في مالها لكان الاما
الخير قبل تمام ما استوجبه عليه من الصيام ولا اقول يا بشارت الامة لان الخير
لا يستحق الامانة بعد تمام العمل وانما ما بقي عليه من الشهر لحد من ورثته وغيرهم
فقد قيل بالاجابة ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ احمد بن محمد في
صوم كفارة الصلوة ان يكون متتابعاً وليس له ان يقطعه بغير عذر وان
سافر صام كفارة الصلوة الا ان يقطعه في سفره ام لا **قال** صوم الكفارة يكون
متتابعاً وليس له ان يقطعه الا لعذر مرض او سفر على قول وليس ذلك باسدى من
صوم شهر رمضان ولكن عليه اذا صح من صوم او قدم من سفر ان يوصل صوم ما فطر
في سفره او مرضه فان لم يفعل ذلك واكثر لم يوصل صومه نقص فصامه وقيل
واسد اعلم **مسألة** الصبي في الصيام اذا ادركه العطش في زمن الحار والشتاء
يقعد في الزمراويل يشابه الماء وهي عليه او يسل جسده من الماء كثير لانه اذا فعل
ذلك كان عطشه اقل ليكون جائز ام فيه كراهية **قال** مكره المستفاد
اذا اراد به المستغانة ولم اعلم احد اهل العلم **قال** تمنعه وحجم انما قولهم
مكره فقط والله اعلم **مسألة** مكره ومنه وفيه لزوم بدل ما مضى من شهر
رمضان وكان ما مضى عشرة ايام وكان سافر يومه وكذا فطر في سفره ثلث ايام
قد حصة ايامه ثلث انقصت عليه مثل ذلك ثم اراد بعد تمام الشهر ان يقضي
ما عليه انه ان يعقد البدل جميعاً خمسة وعشرين يوماً بدل ما الزعم ان الزممه
ان يبذل ما مضى وحده والذي اوطر في سفره وحده والذي انقص عليه
قال لمان يعتقد جميع ما عليه واري عليه ان يوصله صوماً متتابعاً والله اعلم
مسألة ومنه وفيه عليه بدل شهر رمضان واراد البدل وصار يتوعد
كل ليلة وحده ولم يعقد مجزئاً ايكفيه ذلك وان سافر واوطر في سفره او كانت
امراة وانها الحائض واوطرت انهدم الصوم الاول ام اذا اخذ في تمام ما بقي
عليه بعد رجوعه من سفر او بعد غسل الحائض من حيضها وانما بقي عليه ما كفاها
ذلك **قال** يحسب صومه ولو لم يعقد جملة اذا صام الصيام متتابعاً واوطر
المسافر في السفر والحائض في ايام الحيض غير رمضان والله اعلم **مسألة** ومنه
وفيمن عليه بدل شهر رمضان وعقد مكانه شهر حب وصام منه عشرين يوماً
واوطر في سفره ورجع الى بلدته كفارة ثالثة في شهره وانما عليه لحيته

تأخير بقية طاعته من الهدى إذا بدله قبل شهر رمضان لم يهدم صومه
 المولى قال إذا فرق الصوم ولم يصمه متتابعاً لغيره عذر لم ينتفع بصومه
 وعليه أن يصومه متتابعاً لغيره عذر أو جبر والله أعلم **مسألة** ومنه
 في الدين ع بالحناء والحناء للصيام فيه كراهية **مسألة** قال جابر ذلك لا يضيئ
 ولا أعلم فيه كراهية والله أعلم **مسألة** ومنه والمساخر في شهر رمضان إذا افطر
 في سفر ورجع إلى بلد نهاراً وكان طاهر البدن يكمل بقية يومه خفية أم لا قال
 لا يضيئ ذلك عليه وبعض كرهه وبعض لم يحرمه **مسألة** ومنه
 اجنب في شهر رمضان عند طلوع الفجر وخاف أن يغتسل أو يغتسل بعد طلوع الفجر
 المان يريق البول أو يتغوط أو يتبرأ قبل الغسل وكذلك إذا خاف قوت
 الصلوة وكان يخاف أن يشغل البول والغائط أن قام إلى الصلاة قبل ذلك
 قال إذا خاف طلوع الفجر يتم الحراز صومه وقضى حاجته التي لا بد منها ثم
 يغتسل ولا يضر إن طلع عليه الفجر إذا كان له عذر ولا يصلي فيه بولاً وغائطاً
 فذكرناه يجهل في ذلك ولو فات الوقت والله أعلم **مسألة** عن
 الشيخ أحمد بن منرج وفيمن يتوكل الصيام ويعقد من النهار ايتيم له قال
 قد قال عليه السلام لا يصيام لمن لم يثبت الصيام ولا يدل أي يقطع ولا أقدم
 على فساد صومه والله أعلم ولا أرى له ذلك والله أعلم **مسألة** ومنه
 وفيمن عليه صيام عشر كفارات إيمان وسبلات أيعقد من جملة شهرام كل
 يومين وحدها قال كله جابر والله أعلم **مسألة** ومنه ومن اجنب
 غلبه رمضان هل يحزبه أن يتوضئ وضوء الصلاة ويغسل وجهه ولاسه
 راحاً وصومه إذا كان مستغلاً بقضاء الحولج قبل الصلوة قال يحزبه
 ذلك وأما للصلاة حتى يغتسل الغسل التام والله أعلم **مسألة** في
 امرأة صائمة بدلت رمضان أو كفارة أو صياماً لازماً جامعها زوجها دون
 النقاء الحائضين ولم يزل منها شيء هل يلزمها قال لا فساد عليها في
 صومها على هذا الوصف ولا تبرأها من الإثم والله أعلم **مسألة** مكررة
 وفيمن يلزمه بدل شهر رمضان في سنين متواليات وصار كمال الزمة بذلك
 من شهر رمضان في سنة أو جبر بصيامه بعد الموت ولم يبدله أي كلفه
 ذلك وبسعه كان قادراً على الصيام أو غير ذلك عليه الطعام بتفريطه عن

عن الصيام **ام لا** قال ان اكتفى بالوصية بالبدل فواسع له ذلك وان صام
نفسه فذلك الحسن وفي الطعام المساكن عليه اختلاف قول يدره ان يطعم
عن كل يوم مسكنا وبقد له ايام التي لزمته من الاشهر الماضية كلها وقول بقدر
ما لزمه من شهر منها والله اعلم **مسألة** والصيام بالاجرة اذا افطر بشئ عناه
ما يتي يقضي ما افطر الا لم يطبق الصوم وعذر وبني وان كانت قبل ذلك اله
شئ من الاجرة **ام لا** قال جاز له المفطار اذا لم يطبق الصوم وعذر وبني
عليه متى قدر وان كانت من صومه واصح وارثه صايما بقبه ما عليه من صومه
وحلت له الاجرة وان نوان ولو توما واحدا فصومها لله وليس له شئ من
الاجرة والله اعلم **مسألة** مكره ابن عبيدان وفيه عليه بدل عشرة ايام من
حصان فبشيء منها ثلاثة ايام وصام سبعا وافطر اياما ثم ذكره ككيفية زيادة ثلاثة
ايام **ام لا** قال اذا امسك عن الاكل ساعة ما ذكر فليس عليه صومها
ثلاثة ايام والله اعلم **مسألة** وهل يجوز لاحد ان يعقد صوما بالاجرة
او عن كفارة على امرائه لها ربح من غير ان يعلم رضاه لها بدلك **ام لا** قال جاز
ان يعقد عليها واما بهي فلا يجوز لها ان تصوم غير اللزوم لها بدنه والله اعلم
مسألة الزاملي وقول المسلمين اكل ونظن انه ليل فاذا هو في المنها
فغلبه بدل يومه وقيل الشئ عليه معناه اذ حال عن دليل النهار جاز له
اعلم **مسألة** وفيمن اكرهه الجبار على افطار رمضان فطار او شرب حمرا
واوعد قتلا او ضربا ايجل له ان يفعل ذلك **ام لا** قال اذا خاف من عتد الجبار
هلاك نفسه وكان عاكرة انه متى اوعد فعل فجاز له ان يفعل كما يجوز له ان
يفعله عند الاضطار الذي يخاف منه هلاك نفسه ويحرم بدخلها الاختلاف
في ذلك قيل انها تقصم وقيل لا تقصم والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر
بن خميس في رجل اراد ان يصوم اجدا عن نفسه وبني هو حي بالغير من بدل
او كفارة ما يمكن في ذلك **قال** اذا كان قادرا لنفسه على تلايته ما عليه
فليس له ذلك وان كان غير قادر على تلايته وايسر التدرة لتلايته ذلك في
حياته فيجوز له ذلك لاختلاف ولعل اكثر ما عفا عنه انه له بصوم حي عن
حيه والله اعلم **مسألة** واذا وصل كتاب من المالم الوالحمة ثمة برؤية
المحلال فلا باس ان يفطر أهل البلد بان كتاب الامام حكم وقيل اذا انكر

مناوي السلطان في هذا البلدان هذه الليلة عز رمضان او هذه الليلة يوم
النظر اوضح معهم ذلك ان ذلك جائز مقبول ويصوم الناس ويصطرون
بندائية كان السلطان عادة لا اوجاب الامان يكون مع وفاء بالكذب ولجانة
شهادة غير العدل ويستحل تقديم الشهور وناخيرها والله اعلم **مسئلة**
والاعجب اذا كان في سفر مع قوم كثيره يثق بهم فله ان يقبل منهم شهادتهم
اذا اخبروه باوقامت الصلوة وروية الهلال في الصوم والافطار من
رمضان فيلحق بقولهم وان لم يثق لانفسه قد ايقنهم على ذلك وكذلك اذا كان
في قرية التي يتوكل بها من اهلهما والله اعلم **مسئلة** وجوز الواحد على الاعتداد
لا يوجب الصوم حتى يعلم امانته وعدالة باجماع فان كان ثقة وتقدم لك
في الناس ان يصوموا بشهادة وليس لهم ان يفطروا وقيل يصومون
بشهادة واحد ولا يفترون بالشهادة عدلين ان لم تكن رويته ويصومون
ثلاثين يوما غير اليوم الذي تتدبه الثقة والله اعلم **مسئلة** وفي
قوم معسكين او مجوسين في شهر رمضان وقيل ان الهلال قد اهل البارجة
وان الناس قد صلوا العيد وافتروا وسمعوا ضرب الطبول فلا يجوز لهم
الافطار حتى يتقدم عندهم شاهد عدل بروية الهلال او يصح لهم ذلك
بشهادة الهلال من المجرب مع ارتفاع اليه بصحة ذلك وثقة والله اعلم **مسئلة**
ومز افطر يوم ثلاثين من رمضان متعمدا ولم يري الهلال ولم
يسمع خبره ثم صح ان ذلك اليوم من شوال فقيل لا شيء عليه ويتوب
الي الله من ينته الفاسدة وقيل عليه البدل وقيل عليه البدل والكفاة
والله اعلم **مسئلة** وللصائم ان ياكل ويشرب ويماستر حتى لا يشك
انه الصائم ثم يسكوا ما من لا يعرف الصبح فيجعله ان لا يتعمد على الماكل
والشرب اذا اتواهم دخول النهار قال ابو عبيد بن جني ان
يكون معنى الاطلاق الماعل من كان علفا فالصبح واما من لا علم له بالصبح
عند زفره ولو جهله هو فغلبه المسان عن الماكل الى ما يريه والله اعلم **مسئلة**
وقد راينا في افطر لا وعاء ما يجوز له ان ياكل ويشرب
بقدر ما يجي به نفسه ثم اعتمد على الماكل بعد ذلك فغلبه ما على المفطر عما في
كل الوجهين وله عذر له والله اعلم **مسئلة** ومز افطر في يوم من شهر رمضان

او جامع ثم فعل ذلك يومًا ثانيًا وثالثًا قبل ان يكفر فعليه الكفارة كفاة واحدة
 ما لم يكفر ولو جامع مرة غير الاولى بل ان هذا كالحدود التي هي عقوبات مختلفة فان
 افطر في شهر آخر سنة اخرى قبل ان يكفر الاولى فعليه كفارة اخرى ان كل سنة
 فرض واحد وكذلك ان كفر عن الاول ثم فعل فعليه كفارة اخرى وذلك اذا فعلها
 والله اعلم **مسئلة** وما كلاً وشرب او تلخ عامداً في شهر رمضان وهو في
 احضر فعليه بدل الشهر ويصوم شهرين او يفتقر رقبة او يطعم ستين مسكيناً
 وقيل يبذل بالعقوبة الصيام ثم للطعام وليس هو خيبر والله اعلم **مسئلة**
 وهذا العبد ان يقتضي عليه من صوم رمضان بغير اذن سيده وهل تجب عليه
 خدمة في حال صومه **قال** نعم لذلك وعليه ان يجعل السيد ما يستعمله به في
 ياتي عليه طالع لا يقدر على العمل وعطش او جوع ثم هو بعد ذلك معذور العمل
قلت وهذا على السيد ان يجبر على الصوم ام لا **قال** نعم اذا كان
 قادرين عليه في مواضع حضرهم له ثم مخاطبوا بالصوم فنزلت الاحار وينقض
 صومهم ما ينقض صوم الاحار والله اعلم **مسئلة** وان عمى عليه في النهار فلم يفتقر
 حتى دخل عليه الليل او افاق في النهار فعليه بذلك ذلك اليوم وقيل له بذلك عليه
 لانه انعم عليه وهو دأب بالصوم فنزلت اليوم الذي يصام فيه والله اعلم **مسئلة**
 ومن نومي في الليل ان يغدو من بلد في الليل ويصبح مفطراً في سفر فذهب به
 النوم حتى اصبح ولم يخرج وعمران بلد فمضي في سفره وافطر يوماً وجلس في
 بلد وصام فعليه بذلك ما مضى من الشهر في التالين وقيل عليه بذلك يوم وان
 افطر في البلد على تلك النية لم يجز له واهون ما عليه بذلك ما مضى وقيل بالكفاة
 والله اعلم **مسئلة** والمسافر اذا اعترض الاضطرار في النهار وهو صائم
 من غير عمد فقول عليه البدل والكفارة وقول عليه بذلك صام من
 الشهر وقول عليه البدل لما مضى في سفره والكفارة عليه وقول له بذلك عليه لما
 افطر وهو مسيئ والله اعلم **مسئلة** ومن احتقن في رمضان بدوا او هم
 في قبله فقول عليه التقص وقول لا تقص عليه واما الذي فطر عليه ما مضى في
 قول ما من يريد رمضان فريضة واحدة وقول عليه بذلك يوم وعلى قول من يرى
 كل يوم فريضة وقول ان جاز شيء في الحوف كان عليه بذلك ما مضى ودر المرأة
 والرجل سواء واما قبل المرأة في موضع البول مثله وفي موضع انجماء لبت مثل

الرجل وقولوا ان تحتق المرأة في قملها غبارا في رمضان وكذلك الرجل
 لمن انزل ليس بحري الطعام والله اعلم **مسألة** • ومن كان يخاف علي
 نفسه السباع وهو جنب في رمضان وجب عليه التيمم في الليل للصوم
 وان جهل ذلك فلم يفعل حتى أصبح فقول عليه بدل ما مضى ولا يعنه تيممه
 وقول عليه بدل يومه واجب قوله لا شيء عليه وصومه تام ويجب
 عليه بدل يومه والا حوط بدل ما مضى والله اعلم **مسألة** • ومن طلع الى الحج
 ولم يتوان فاكثرت القول ان عليه بدل يومه وقول لا شيء عليه وقول ان
 يتيمم الحرا وصومه فلا بدل عليه • ومن اجنب غمارا فاعشأ لم يجز ما علم ولم
 يتوان فاكثرت القول لا شيء عليه • وقول يبدل يومه الذي بينهما قول عليه
 السلام • ومن أصبح جنبا أصبح مفطرا فلهذا اوجبوا عليه بدل يومه ومن لم
 يوجب تحته ان هذا في العمد والخطاء فلا شيء عليه والله اعلم **مسألة** •
 والصائم اذا اجنب غمارا فلا يبيع ولا يشتري ولا يبذل احد ابا السلام وله
 يبرج لغرا يغسله وان توان او تشاغل بشيء من امر دينه فقد صومه وان لم
 يفعل شيئا من ذلك فلا بأس وله ان يرد السلام ويسأل عن الماء والله اعلم
مسألة • والذي يقصيه الحنابلة في الليل نياما ولا ينتبه حتى يصبح فقول
 عليه بدل ما مضى وصومه نوي ان يقوم فيقتل في الليل او لم ينو وقول
 عليه بدل يومه نوي ذلكا ولم ينو • وقول ان نوا يقوم فيقتل في الليل
 فاغنا عليه بدل يومه وان لم ينو فعليه بدل ما مضى وصومه وقول
 ان اصابتة الحنابلة في نسحة من الليل فقام فادركه الصبح فعليه بدل
 يومه وان اصابتة في رفق من الليل فنام فادركه الصبح فعليه بدل ما مضى
 وصومه والله اعلم **مسألة** • وصاغة بدل شهر رمضان اذا لم تنق
 متتابعات تنوي كل يوم وحدها لا يضرها ما اجاضته فيما صامتة في كتاب
 المصنف يلزمها بدل ما صامتة اذا قطع عليها الخيض والاول اخراسه
 اعلم **مسألة** • ابن عبيدان والصائم اذا اقطر حين سمع الاذان ثم بان
 له ان الاذان قبل وقته فقول يلزمه بدل يومه وقول بدل ما مضى
 وصومه والله اعلم **مسألة** • من الاثر ومن اراد السفر من بلد من بلد الاقطار
 قال لا ينوي الاقطار الا بعد ان يحاو وعمران بلن قبل ان يطلع الحجر ولا يحري

بنيته في البلاء وهو في الحضر ثم يخرج والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان
 بن محمد بن ملاح رحمه الله وفيمن تقيسه لكتابته **مسألة** من جامع أو خلاه ثم تيمم
 لأحوار صومه وينو الغسل قبل الفجر فذهب به النور حتى طلع الفجر أي كفيته التيمم
 أم عليه بدل يومه **قال** إن كان تيممه لأحوار صومه وعنده من ماء أو
 يقدر على الوصول إلى الماء من ملة أو من خوف يخاف على نفسه الضرر أو العلة أن
 منه أو من عدم الماء فلا يلزم بذلك عندنا وصومه تام إن شاء الله تعالى
 وإن كان واجدا للماء قيمه لأحوار صومه لا يكفيه عندنا وإن كان نوي أن
 يغسل قبل الفجر وذهب به النور إلى أن أصبح فقد قيل عليه بدل يومه وإن لم
 ينو أن يغسل قبل الصبح وأهل السنة فقد قيل عليه بدل ما مضى من صومه والله
 اعلم **مسألة** وفيمن يتوضى وهو صائم وضاً أو نقلاً وعند وضئ من الماء
 بنفسه ماء عذراً تري في صومه إذا لم يعلم أن الماء الذي دخل أنفه وصل إلى
 حلقه **قال** اعلم أنه ينتقض صومه لأنه من استعطف ببعض الماء صومه يومه
 عليه وبعضه حصله حتى يعلم أن السعوط وصل إلى حلقه وإن احتاط
 ببدل يومه بخس والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملاح
 رحمه الله وإذا كان أهلاً للبلد عندهم هذا على الوفاء وكثرت عليهم
 الأخبار أن في البلدا الفلاني مهلول على النقص وفي البلدا الفلاني والبلد
 الفلاني حتى صار ذلك شهرة يطهر بها القلب ويروى الريب من غير
 أن يشهدا حدثاً فلهذا نفسه تكون حجة أم لا **أرأيت** إذا كان يوم
 الثلاثين من رمضان وشهد أن أهلاً للبلدا الفلانية والبلدا الفلانية التي
 فيها الوالي معيدون هذا اليوم أن يكون ذلك حجة ويحتمل الإفطار أم لا **قال**
 يكفي ذلك ويحتمل الإفطار إذا اشتهر شهرة قاصية أنه مهلول وأما الشهرة
 المحم معيدون فلا يكفي في الحكم وله يكفي في المظانة والله اعلم
مسألة والمرأة إذا كانت صائمة كفارة أو بدل من رمضان الثلاثين
 ورأت في النهار ما ظنت أنه حيض فافطرت ذلك اليوم فانتقطع الدم من
 بعد فإذا أصبحت يوم ثاني صائمة انتقض صومها المول كعلم أم عليها بدل
 ذلك اليوم الذي فطرت فيه **قال** **قال** بعض عليها بدل ذلك اليوم
 وقال من قال ينتقض صيامها والله اعلم **مسألة** وإذا تواترت

الاخبار ان اهل البلد الفلاني والبلد الفلاني والمبلد الفلاني والبلد الفلاني
 والله عبيدا وارتفع من الرب من القلب ليحيا الاطرا ام لا قال يعني الرخوف
 عن الاطرا على صفتك هذه الا ان يصح الحال ويستين بشهادة شاهدي عدل
 واما الاخبار التي ذكرتها من غير شهادة فيمكن في ذلك الحين والباطل والله اعلم
مسألة وفي الامام اذا راى هلالا شوال فهل يحرم له ان يعلم بذلك
 الرعيه ويأمرهم بالافطار وكذلك القاضي والوالي هل يحرم له ان يراه ان
 يجبر ابره فيما احكام كلهم في ذلك كغيرهم فقامت المسلمين وله يحرم لاحد
 ان يقتر يقول واحد منهم قال اذا صح عند الامام هذا الشهر رمضان
 او هذا اليوم وشهد شوال فجاز للناس ان يصوموا ويفطروا له ذلك يكون
 من الامام حكما وقال بعض المسلمين انه يقبل قول السلطان في الحال
 كان عادلا او جازيما ان يصح ان السلطان يجازيهم وقال الكشي او
 يستحل تقديم الاهله ومنعه او يقبل شهادة غير العدول جمع حينئذ
 لا يقبل شهادته واما السلطان العادل فتقوله مقبول اذا قال بصدق معه
 وكذلك القاضي الامام والوالي الامام على هذه الصفة والله اعلم
مسألة الشيخ ناصر خمس رحمه الله ومن انتقضت عليه ايام من شهر رمضان غير
 متتابعة فابدل غير متتابع يتم بدله على هذه الصفة قال طيبد له
 المتتابعة فيما عمل عليه وقول الفقهاء وان ابدل منه قافلا تخلوا اجازته
 من قول بعض فقهاء المسلمين والله اعلم **مسألة** والكفارة في الصوم
 التي في الجماع والاكل والشرب وما عدا هذه الوجوه فلا تجب مثل تضيق
 الفضل لاجتي اصبح او غدا وقد راى يقبل فيه وانما فيه الهدام الصوم لما مضى
 بالكفارة والله اعلم **مسألة** الصبي جاز ان يستاجر الحلال في ان يصوم
 عن الحاكم الوهي المباحي اذا انتهى على ما استوجبه ولم يعلم انه يسف على
 صومه وقول لا يصوم عن المسلم الا مسلم تبي والقول الاول استبرأ كان
 وثقات تقوموا والله اعلم **مسألة** ومنه ومن صام في سقم ثم افطر في سقم
 ثم صام في سقم ثم اوجب واجبه عليه الفروقات عن الفضل جهلا او عمدا عليه
 بذلك ما مضى من صومه في سقم بعد ما افطر في سقم قال في امر احفظ في
 هذه المسئلة شيئا وعندني ان عليه بدلا ما انضل في حال سقم الى وقت

افطر فيه ولا يلزمه بدل ما كان قبل افطاره وهذا اذا قصر عن الغسل بعد ان علم
 بالجنبة والله اعلم **مسألة** ومنه والنساء عدتها اربعون يوماً من اول شهر
 رمضان فلما كان يوم عاشوراء من رمضان رأت الظهر وصلت وصامت
 عشرين يوماً واجمعها الدم في اول شوال وقد صامت منه يوماً او يومين **هـ**
 انقص ما صامته من شوال ام يقبل عليها ما صامته من رمضان قال اما
 ما صامته من رمضان فاحسب انه تام وما صامته بعد ففي اتمامه اختلاف
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفي الثقة العدل الرضي يجيز الشهادة اذا قال
 قد حج عنك وطبق الشهادة هذا لشهر شوال ليلة يوم الاثنين منه وقال
 آخر مثل قوله من حج من شهر لا تقوم ايكون ذلك حجة عنهما **هـ** عليه السلام قالوا له ذلك
 ويحسب عليه افطار يومه **هـ** قال ان العدل اذا شهد على الشهادة في
 جميع حقوق الله جازت شهادته فيما تجوز فيه شهادة الواحد اذ ايت
 على كتاب بخطوط هو كالمذكورين لا يشك فيهم مكتوب فيه انه قد حج
 معه من طبرستان هذا السؤال ليلة كذا وان هذه الليلة هي اول يوم من شهر
 شوال من سنة كذا ايكون كتابهم مثل قولهم ونقوم به كحجة مثل ما تقوم
 بقولهم كان حامل الكتاب ثقة او غير ثقة قال اما في الحكم فلا يصح الشهادة
 بالكتابة واما في معنى التصديق فمع انه لا يضيقر ذلك قلت وما
 الفرق بين حامل الكتاب ثقة او غير ثقة اذا كان الخط معروفاً انه خط ذلك
 الكاتب لا يشك فيه من وقف عليه وبلغه قال لم علم لي بذلك وقد قال
 المسلمون لا يفتي كتاب الامام في شيء من الاحكام المبيد الثقة قلت
 فاذا كان الكاتب بذلك حاكماً وحامله ثقة او غير ثقة ومعروفاً خطه بلا
 شك ولا ريب انقوم كحجة بكتابته كما تقوم بقوله قال اما في الامر فلا يصح
 بقول الثقة وسمعت الشيخ خلف بن سنان يقول ذلك في الذي يكتب له
 غيره كوهبي بن علي يكتب له سعيد بن محمد ولم يخص الامر بشيء قلت وان
 كان بلد اياكم فيه وراي هذا السؤال انما هو عندك وشهدوا عندك من
 يقتدي به اهل البلد قبل شهادة الشهود وصدقتهم وظاهر ذلك شهر الحجري
 ببيعة اهل البلد ويحسب انهم الاطراف على هذه الصفة وما حد هذا المتقاضي
 به حتى يحسب له ذلك ويكون حجة لهم **هـ** قال اذا كان الشهود عندك عدولاً وحج

عنه بالشدة جازله ان يفطر وكذلك من علم كعلمه واما شهادة العدل في
هذه الاشوال فقول يقبل وقول لا يقبل والله اعلم والصائم اذا عطش في
موضع يخاف على نفسه ان يشرب بقدر ما يتقوى به على الخروج الى مكان
باغ عليه وعلى البلد قال له ان يشرب بقدر ما يتقوى به على ما ذكرت
قال عليه فلا يشرب الا بقدر ما يجي به نفسه وهو على ذلك الى ان يحزن
له الاضطرار والله اعلم **مسألة** الزام لي والصائم اذا خاف ان يهلك جوعا او
عطشا وهو في بلد له ان ياكل ويشرب ما يرجوا انه يجي به الى الاضطرار
ام ليس له ان ياكل ويشرب الا ما يجي به في ساعته تلك وكذلك اذا صار ضاريا
في الارض فاجهد العطش له ان يشرب قدر ما يجي به ويتقوى به على المشي
الم لا يجي به في جنبه ذلك قال اما الذي في البلد فعندي انه لا يشرب
الا بقدر ما يجي به في ساعته تلك وكما خاف الموت شرب بقدر ما يجي به واما
الذي في السفر فان كان في حفرة ان تغد فيها خاف الهلاك على نفسه فلان
يشرب بقدر ما يتقوى به على المشي حتى يسير عن تلك المهلكة والله اعلم
مسألة ومنه وفيمن خرج مسافرا من بلد في شهر رمضان لبلد اخر انه
اعتقد المبيت دون الفرسحين من بلد الى بلد الاضطرار صباح ذلك اليوم
قال ان كان خروجه من بلد على نية انه يبيت في مكان معلوم
دون الفرسحين فليس له ان يتوب الاضطرار ان أصبح على نية الاضطرار
قبل ان يتعدي ذلك المكان الذي نوي المبيت وافطر فيجب ان يكون
عليه بدل شهر عوض يومه ذلك عن الكفارة ان كان جاهلا متناوئا
والله اعلم **مسألة** ومن جامع زوجة ولم يتزل فظن انه ليس عليه غسل
وذلك في شهر رمضان ما يلزمه في الصلوة والصوم وهدر خصة ويكفيه
البدل بلا كفارة قال عليه علي بعض القول البدل والكفارة
ولم تجلوا الرخصة ان يكون عليه البدل بلا كفارة وانا يجي كفاية
واحدة تجز به عن البدل والله اعلم **مسألة** السيد الفقيه ههنا من
خلفان وفي الصيام اذا نام في شهر رمضان واحتم وجب فلما انتبه من
نومه بقي في منامه قليلا ثم اكل كيفية غسله وكان يقربه من جار بل لم يجد
موضع ستر واغتسل فيه ما يلزمه على هذه الصفة من بدل كفاية

قال فيما عتد على ان كان ثوابه بعد يقضه من نومه جنباً في شهر رمضان
 والحل يدبر امره غيرة غيرة فصوله على هذا الوجه تام وله يلزمه
 فيه بدل فلا ثوابه في يدب امره غيرة او كثر ثابته غير منصرف الى ينشأ على
 عنه يعين على معاني ما يوجد في آثار المسلمين ، وكذلك ان لم ينهيه له موضع
 ليغتسل فيه وجاور في طلب ما هو استزمه كان ذلك غير تدبيره غيرة
 ليس له ان يحاط بالعلل في موضع غير سائر له ، وان كان ثوابه عن غيرة
 عمل له المعنى من معانيه ولو قل ذلك فاني اخاف ان يلزمه في هذا الموضع
 بدل ما مضى وصومه مع الكفارة اذا اعتدل ترك الغسل غير عذر وعسى
 بعض المسلمين ان يقتصر في لزومه على بدل يومه وعلل ذلك على قول من جعل
 كل يوم من فريضة وارحوا ان بعضا من ذلك في التمدد رخص في الجملة وبعض
 جعلها سواء ولم يعذر الجاهل الجاهل والله اعلم **مسألة** وصوم الكفارة
قال قوم لكل يوم نية والله اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملا
 رحمه الله رحمه الله عن رجل شهر افطار الحجة شاء الله من الشهر ثم
 مرض حتى صار لا يقدر ان ياكل ما يبلغه الليل الى ان ينطفي في حال مرضه هذا
قال ان خاف على نفسه الهلاك الاقله ان يفطر بقدر ما يحبس به نفسه وان
 زاد فذلك مستحب عليه ما مضى وصومه وله ان يبيد على صومه الاراي
 قوة ونشاطا على الصوم وان توجب من بعد المرض وافطر ولم يصم انتقض عليه ايضا
 ما مضى من صومه وان وصله بالصوم بعد ولم يقطع بين صومه الاول والثاني
 بفطر فليبدل ما افطر وان مكث في مرضه وان لم له صومه احدث افطاره واوليا
 فجايز ذلك عندنا والله اعلم **مسألة** والمرأة المصنعة ايجز لها ان تقطر
 في شهر رمضان اذا خافت على ولدها المضرة من نقصان الدرة وكذلك
 الحامل اذا خافت على حملها الضرر فقد جاء الترخيص في ذلك اذا خافت الضرر
 وكذلك الحامل والله اعلم **مسألة** بن عبيد بن جني الصائم اذا نظر شيئا من تصاوير
 ذوات الارواح وكانت في ثياب او حمار كانت من خشاب او نحاس او
 فضة انتقض صومه كان نظره على ان يشيا ان امراه **قال** لا ينتقض صومه
 في جميع ما ذكرته على القول الذي نراه والله اعلم **مسألة** السيد مهنا بن
 بن جعفر جامع رويته في شهر رمضان بالليل ولم يقم مبادر للغسل وانما الى ان اصبح

عليه النهار ما زاد عليه من البدل والكفارة وينهدم صومه أم لا قال
 فيما عندي مثل هذا مما يجري فيه الاختلاف بين الفقهاء للاسلاف
 ووجه اختلافهم وقيل ان الشهر كله في بيضة واحدة او كل يوم منه في بيضة
 على حد واحد والذلي استخفنته ويعجبني واره صواباً من القول ان كان هذا
 الجامع تام بعد جماعه قبل الفصل وهو في سعة الوقت بالدليل على بنية
 القيام ليغتسل قبل الفجر غير محتاط بصومه في يومه فقلبه النوم حتى اصبح عليه
 النهار جسيماً ان ليس عليه المبدل يومه لانه غير منتهل لهدم صومه وان
 كان يومه في وقت ضيق قريب من الفجر على الاحتاط منه بصومه مع اهل
 السنة للقيام للفصل حتى اصبح على ذلك جسيماً فاني اخش ان يكون عليه بدل
 ما مضى من صومه لحال محتاط به وهما السنة للقيام لفعله لانه ليس المقص
 كن لم يقصر ولعله يعذر من الكفارة في هذا الموضع والله اعلم **مسألة**
 ابن عبيد الله اما الزوج اذا قضى حاجته من زوجته وهي صائمة في سائر يومها
 ولم تقذف لجنابة المراجعة فلا تنقض عليها في صومها واما اذا قدفت في
 نفق صومها اختلاف بين المسلمين والله اعلم **مسألة** ومنه وانما انوي
 في السراية يصبح مغطاً في شهر رمضان فلما اصبح ثم صاباً ولم يقطر قال
 ان صومه يتم على اكثر القول والله اعلم **مسألة** ومنه واما من كان
 صاباً نطوعاً واكلاً نسياً فقولوا جاز له ان ياكل بقية يومه وقولوا يحرم لانه
 هذا الله على الصيام والله اعلم **مسألة** ناصر بن حمير اذا صح الهلاك بوجه
 مروجي الحق في اول يوم من رمضان او قبل انقضاء الشهر كله لم يترك اول
 يوم منه صيامه في قول بعض الفقهاء المسلمين واذا صح ذلك بعد فلا بد
 عليه في ذلك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ جبيب بن سالم ولا شهرة شهرة
 قاصية ان الهلاك مهلول على النفس في بلد كذلك اهكذا النطق لم
 يشهد اوله ينسبوا ذلك الى احد بعينه اهذه الشهرة يكتفي بها كانت لصوم
 او افطار او غير ذلك من الاحكام في نزاجج الارباق اذا طأنت نفسه
 وتلج قلبه وارفع ربه بانطباع كلمة الشهرة فواسع له ما ذكرنا ان يفعله
 وهذا علم اذته الشهرة والشهرة حجة اذا ادت علماً كايها ما كان ولو تآجي مكانه
 فلا يضر بعد مكان وليس على الشهرة ان تؤدي علم ما علمته عن علمته منهم

والله اعلم **مسألة** الصبي وركن صايبا كتابه وقرت عليه ايام التبرق
 قبل قام صومه فافطر لظنه انه لا يجوز صيامه من ايندم واصامام لاه قال
 خيف ذلك اختلاف ويجوز ان له يفطر وعليه صوم والله اعلم **مسألة**
 وفيمن لم يره هلال رمضان على النقص ولم يجمع عنده وكان صاحب منع وزر ونيته
 ما الحسن له بين ان يعتقد صومه قطعا وبين ان يصح عليه نيته الممسك عن الاكل
 فان اتاه جنح بالهلال يومه مسكنا ولم اكله قال اذا اخذ في غزوة
 الصيام على انهما ان كان من اللازم فقد اداء والا فهو نقل واخذ في امر دينه بالثقة
 فهذا الحب الي في وقت الغيم وان اجمع مسكنا منتظا لوقوع الاخبار فان
 اهلا مسك نيته يومه وان لم يجمع الهلال الي انقضاء اول النهار افطر مع
 اعتقلا اول ما يلزمه في دينه وسعه ذلك الايت انصامه قطعا على هذه
 التريطة وصح عنده من بعد انه اهلا على النقص ايكفيه صومه وكلام لاه قال
 قد قبل انه يجوز صومه وقد اذاه عما عليه فوافقه ونيته وفي المصل
 ما يلزمه اكثر من هذا وقال من قال له يجزيه صومه وعليه البدل
 وذلك عنده ان اليوم في حقيقة من شعبان والله اعلم

هذا **الفاصل** لا عمل عليه

٥
 يش
 هذا ما قاله الشيخ الفقيه نور عمان ايي بنهما جامع بين جنس رحمه الله في الصوم
 ونواقضه وفي الصوم ما هو وقيل فيه لغة الامساك مطلقا في عموم لمن
 يفعل اوله لانه متى وقف عن شئ فامتنع عنه وارفع عنه شئ في لسان
 العرب **صلب** والملازمة عن ذلك الشئ ما دام على ما به قايما **سؤل** كان ذلك زايلا
 اوله **رثا** وما في الشريعة عبارة عما يكون مركبا بال مقيد بالنوي
 من قبل طاعة لمولي عز وجل وعلى اول ما جاز ان يكون له في حال فخص في
 عمومه لجنس حاله من انواع بالترك في صومه لما به يفسد من اكل او شرب
 او جماع او ما يكون من بطل **زنية** او قول او فعل **لا يصح** معه شرعا
 لما به في النص من حكم عن الله والرسول او المسلم في اجماع او ما دونه
 من رأي لم يزمه او جاز له ان يعمل به في حاله وان كان على قول في نزاع وفي
 هذا ما ذكر في جزم على المتنوعان وان كان الاسم واحدا فالاول منها العربي
 والثاني لما له من حكم خص به دون ما قبله شرعي غير انه لتعدد ضروبه

جسيه وكل واحد من افراده فصل بين من الاخر قطعا فيفرقه مكان لا بد منه في القدر وله
 عقل يري به الاشياء كما يري عليها اصلا وقرنا وبالحيلة خاتمة القدر وعليها
 احكامه تارة في دين ولقوي في رايه سنة هي الفرض على يدي او ما وجبه على نفسه
 فلزمه فعلا او ما ذكره من امور به في السنة ندبا او مباحا لمن شاء فعلا او
 مني عن حرمة المانع من جوار اصل او مكروه لا وزر فيه ولا اجر وان نواه له به جملة
 فظن ان له فيه فضلا الذي حتى مر اذ حذرا فالاهل الحق قاي اخشي عليه في غيره
 على هلا ان يكون غير سالما منه باي وجه كان من صوره عكسه وعقله
 او اخذ من غير نقله وانواعه في كثرة بالاضافة الي ما لكل واحد في الاختصاص
 من السماء المضافة الى اوان صوم شهر رمضان في نفسه ولا سكر من اقول ع
 جنسه لما به من اذلة في القران بانه من الرض في كل عام على تعديده من
 الناس والجن بل هو احد خمسة الاركان التي بني عليها الاسلام وفي الحديث
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل بالمعنى على انه ريع الايمان المان من الخاص في
 لزومه على البالغ العاقل في يومه القادر في حاله على صومه دون الصبي
 وان كان به يوم من اذ الطاعة استجابا بالنيش على طاعة الله لا زوما لما في
 الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان القلم مرفوع عنه حتى يحلم والمجنون
 بمنزلة فهو اذا مثله حتى يفيق فيرتد اليه عقله نعم وان نزل الامر به
 على من سدد نعم في ظاهره هذا على من بلغ فعقله فالعاجز في عافية من صومه
 حتى يقدره الجاهل او من يكون في تقاس حتى تظهره والمسافر قد وسع له تخير
 بين ان يصوم او يفطر حتى يرجع الى وطنه طال او قصر ما في الكتاب
 عن الله ظهر وفي السنة والاجماع شهر فذلك في كتابه على انه لا حرج
 على هوة في اظهاره ما هم به نازلون في الفرض المختص في الصحة او المرض
 او دخول كونه علة حله او ما يكون من الحيض والعطش الداعي الى مقدار ما قد
 ايج به فيه من شه ولا كلة وله اعلم انه يختلف في شيء من هذا كله وليس هو
 في من الدهور الاكثير والشهور ثلاثون يوما ان وفيه اوشعة وعشرون
 يوما ان نقص وكفي وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الشهر
 فذلكون ثلاثين يوما اوشعة وعشرين يوما فاذا رايتما الهلال فصوموا
 وان لم يبق فافطروا وفي حديث اخر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال

صوموا الجبرل روية الهلال فافطر الرؤيته وان غشي عليكم فانوا العدة ثلاثين
يوما ما دل فيه علي ان روية العين هـ هي المصلحة المبررة وطائر ومنها
من شهرهم في فصلها فلا بد وان تكون في مجود صحة العلم كمثلها وما صدر
عنها من شهادة البينة فلزم العلم به في الحكم بعد لها او كان من خبر الواحد
فيه علي راي وقاله فواجبه في صومه واجازة في سقم من شهادة لما قد
ظهر له في حجة من رتبة في دينه فذلك وعلي هذا امر هـ فان بلغ التسعة والعشرين
مراياهم شهر فزاي الهلال هـ بعد ان تغيب الشمس في اول ليلة من شوال هـ
وكذلك ان جمع معه لعينام لجة فيه بشهادين من اهل الاقرار عدلين او بالشهادة
التي لا تدفع لزعمان يصح في فطم اذ لا يجوز في ان يختلف في امره فان
غشي عليه امة ثلاثين يوما ان كان صيامه بعلمه او بشهره صحبه لا ترد او
بشهادة اثنين من اهل الاقرار ثقتين هـ والا فلا يعتد في كمال عدة لذلك اليوم
الذي صامه بالواحد منها بقول فواجبه بشهادة لما في بيان عليه ان
يوصله يوم آخر فانه لا بد له من زيادة على قول من اجازة كمثلها في فطم
في يومه هـ كما اوجب في صومه هـ الا ان ما قبله اظهره والعمل به اكثر وعسى
في هذا الراي ان لا يبعد عن الصواب هـ لانه اذا صح به من قوله فلزمه ان
يعمل به في الدلالة فاي مانع من قوله جازة في النهاية هـ وليس هو الا واحد
من انواع حقوق الله في الامعاء هـ صوابا لا خذ به سايغ والقول بخلافه في مثله
شايع هـ بين اهل العلم عرفاه الامانة وما ظهره من قول السلطان في جوع
او عدله او من نادى عن امره ان عدا من شوال جاز ان يعمل به في رمضان
الان يصح عليه انه يستقل التقديم او التأخير في الاهلة هـ فيمنع من ان
يقبل هذه العلة هـ وليس له في شهادة غير العدل ان يقبلها هـ ولا في
شهره الدعوي هـ ان يعمل بها علي حال وان جهلها هـ وان سمع او راي
ما يكون من ضرب المدافع او البنادق او الطول او النسخ في البوقات
او القرون او ما اشبهها فيجعلونه اهل الجهاد التي علامته لم تلبس هـ ومن
الجنة في شيء وان ظهر بين الوري وعليه ان يبني في حاله هـ حتى يصح معه كون
هلاله او يتم العدة التي هي الوجه في كماله هـ وهذا ما لا علم انه يختلف في
ثبوته هـ وان رآه بالنهاية يوم الثلاثين من شهر رمضان فابصر اطار الشمس

فهو هلال البليغة الثانية فاني يجوز له ان يقطع وليس هو سؤال • وان رآه •
في هذا اليوم بعد الزوال خلف الشمس مما يلي الشرف فهو هلال البليغة الثالثة
وعليه في بقية يومه ان يكون الى الليل على صومه • وان اكمل قبل غروبها لما جاز
له لزومه في شهره ان يعيد كله • وقيل فيه بالبدل والكفارة • وفي قول آخر ان
علي حمانه لم ير عليه الا رماءه وان راع خلفها قبل الزوال فهو هلال البليغة المأصنة
وله ان يقطع في الحال • وعلى قول آخر فلا يجوز له في هذا اليوم ان يكون الى
الليل على ما به فريضة الصوم سواء نظر على هذا الراي صباخاه او بالعشي
روحا • لان تلك الرؤية كانتا على قوله غير موجبة لجواز اقطاعه • الا ليس
فيها ما يدل بالقطع في ليلة واحدة في شهره على انها السؤال • اما صح معه
بغيرها لقيام الحج به من جهة السمع والافتقار لما قبله في الحكم بالاجدال •
يجوز ان يصح لم يلزمه في حال عافيه والسنة والاجماع من دليل في عموم لكل شهر
على انه ان صح تسعة وعشرون والاف الثلثون هي ايامه بالاضافة الى ما له من
حكم في كل شهر وفي هذا ما يدل على انه صح معه في حاله عما يجوز له ان
كون هلاله والافليس له ان يقطع حتى يتم العدة التي هي المستتبي كاله • وليس
المراد به الا ان ينوي تركه وكفى الظاهر بلسانه قوة او لضعفه في نفسه فاضم
فانه محرم له سواء اكمل فيه يومين ما كثر او قل او بقي في يومه على المساك فلا
يأس لتجوز فريضة صومه وكفى وعلى صح معه دخوله بجيبه او بيسته او
شعره ان يصوم في موضع لزومه والحجة في الشهادة على هلاله في الحكم
ثقتان او رجل واحد وان وفي الواحد منهم قولان الراي قبله فاجاز به
وراي غيره ان فليخرج المأخر معه وليس في احدهما وزن ولا يدل على خروجه
من الصواب في الراي انه من الصلوة تغالي وحده على ربه من خلفه وقد
يقبله وعلى قوله ثالث فيكون ثلثة من اهل الجملة لان ما قبله اكثر ما فيه
واظهر والعبد الحر والافعة مثل الحرة في هذا المكان فيجوز في قوله الي
الموت رحمه الله فيصح بالمرأة العدة والعبد والامة كذلك في هلال شهر
همضان وقيل لا يجوز باوالة وله مملوك ولا يجوز باحد اهل الذمة مطلقا
لانهم اهل الملل • وعلى كل حال فلا بد لمن رآه اداء او ما يكون من بدله قضاء
لان يكون عن نية يقدمها بين يديه في كل ليلة ليومها لها في قربة منها ايضا

مقدرة وفي قول آخر ان النية الواحدة تجزيه لجميع ما انضم فاقصد لانه
 شئ واحد فلا يحتاج فيه كل يوم الى نية مفردة وعلى قول مغربي الماخذ
 تنزل به فيقطع النووي فانه لا يصح له حتى يعبد في ليلة يعبد وبعضهم
 اجازة الا في ليلة منه / اما بعد ها كما كان الصوم فيه متتابعاً فانه لا يحتاج
 الى استئناف في ضميره ولا ما زاد عليه لفظه معاً وعلى قول بعضهم
 فيجوز ان نواه آخر النهار بعدوا في آخر يوم من الشهر الاول لما اراد ان يكون
 له في الثاني من اوله فيجزيه بل لو زاد فيه فقال سبحان في هذا اليوم
 من صلاته لم ارده لان له وعليه نواه في هذا وعينه من جميع ما لم يوجع
 الى غير شئ والى ما سواه الا وان النية لبعضه غير مجزئة لكلمة فلا بد له من
 النووي لما بقي من فرضه فان قلنا كفاصم من قبل ان يتم له ما نواه حرج
 عماله وجد في فصله فدخل في حيز الذي قبله وان كان بعد ان انت
 قائماً وعلى ما به يوم من صلاته فليس له وان اخر الا الذي تقدمه بما فيه وجه
 على عدله والا فلا يصح الا ما نوي وما كان ثم بدله على هو عليها او لزمه
 بالنيابة فيه عن الغير قضاء لجواز له في حين اول زومه لنزول او اعتكاف
 او يمين او كفارة او منع بالعمرة الى الحج شئ من فقلع بالنية فبسي ان يكون
 في هذا الميعن كمثل وان كان هو امثاله صوما واعلاها منزلة واعظها
 حرمه واطهرها الزوم فالنية من شرطه في عموم فلا بد منها في المقدمة في
 كل صوم فان تركها عالمها او جاهلاً ذكرها في عمده او جاهلاً حتى طلع عليه
 الحجر فلا صوم له عند هذا الذكر الا ان يكون عيلاً قصداً حتى حضر وقتها
 فبسي ان يذكرها وما يرجع عنه من بعد فبسي ان يصح له فيحكم له بعد
 وفي قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما دل على هذا العدم ذكره وعلى
 قول آخر في رمضان انه ان اصامه بلا قصد اليه ولا نية له انه
 يجزيه ولا شئ عليه ولعله من الشك فينبغي ان يظفر فيه فاي لا عرف وجها
 لان نواه في الوقت الذي له من الليل صوما لم يتم له يوماً المباشراً
 طرفه مجزاً من كلامه فيفسد عليه قولاً واحداً لا عذر فيه فاصح بعدا وافي
 اليه وليس له في صيامه ليوم السك ان يجعله رايامه وان يحجمه من بعد
 الله من شهر في قرينه او بعد فانه لا يجزيه على حاله ان يكون على شرط

في عقد ان كان منه فهو عنه تفرج معه كون الهلال في اول ذلك حتى الزوال
 وفي قول آخر يجزئ لصومه ان يحل حتى الليل من هذا يومه وفي قول ثالث
 رانه في مكان دخوله وهو الغرض فلا يوزي الاعلى يقين في قوله الا ان يكون
 في موضع لا يدرك فيه معرفة حلوله فيقوله تفرج معه في ذلك اليوم او من رايته
 انقاربت شهر الصور فانه يجزيه ما دام في ايامه والا فالبدل فيه لازم
 له وفي قول آخر ان لم يصب معه الا بعد تمامه فلا شيء عليه لانه قد انتفع
 فرضه فمضى وفي قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما دل في هذا الراي
 على انه صحيح وفي الذي قبله على انه في هذا الموضع احوط وان نواه في يوم
 الشك ما رما فاصبح فيه على هذه من صاها كان والعياد باسده من ذلك انما
 لانه الزم نفسه في دين الله ما يلزمه ولا عذر له في ركوبه له على هذا جهلا
 ولا علما فانه جمع الى الله نادما والا هلك لما به من بني النبي صلى الله عليه
 وسلم نسرح في تخيل شخص به هذا الوجه دون غيره من قدر رواه فذكر
 خلافا لمن اعراه على ظاهره ما له من عموم فصا في اتيانه من عصيانه الى وان
 اكثر ما به في هذا اليوم يوم وكان من النساء والرجال ان يسلك حتى ترمض
 الفصال يعني ان يجي به لخير فيسقي على حاله في امساك ان صح معه كون
 هلاله والا فالاكل في يومه على هذا او لم يصومه فان باكر من الغد فتجمله
 فقد استبيح ولا شيء عليه لانه في اصله ما لم يصب في حكم الذي قبله لانه
 مما لا ينبغي له لاسيما ان كان ثم ما يواريه فيمنع من رؤيته الى وان بعضا
 كان من حبه الاحتياط بالنزك فأكمله لاما زاد عليه من دعوي يخرج عن المانع من
 حله كله ولحق ما به في هذا الموضع الانتظار حتى يقدم المسافرون وترجع
 فتصل به الاخبار الى البلد نفسه او غيره من الديار والعيان في القفار وان
 نواه نظو عا او اتى عليها قد اعتاد من الصور فلا بأس به وله يومه وبعض
 كرهه في النطوع وان اكله على ما جاز له ثم اتى به لخير فصح معه فاني لا ابا
 يمه فطر الاما با حله لا الاختلاف في الكفاة لا في البدل فانه لم يزل
 لانه لم ينعقد له وان ظن جوارح تحسبه عذرا فالنوبة لا بد منها لانه ركب محجورا
 وان اتاه العامة فاجزئهم قد رزوه فاهلوا او رفقوا له عن رداءه والفتات
 خبرا فزعموا انهم اخذوا بالسماع من قوله لفظا فلتلق فليس هم في الشهادة ولا

في الرقعة من الحجج في شيء وان كثرت الا ان يكون فيهم من يطعن في قوله في صدقة
 فان رجحي له من طريق الاحتياط لاهين من اللازم ان يستدقمت منع من ان
 ياكله في الابتداء او من وراثة وان كان لا باس على فعله ما لم يبلغ الحرج
 الشهير اليه لا تدفع فلا يجوز ان يرد ما ترفع فان انتهى به الامر اليها الزم
 في هذا وغيره من نحو ان يكون عليها اذ هي بالحجج الواجبات بحجة
 العلم الذي لا يسع من بعد وقد تادي اليه ان يقلبه يرد لا ما سواها من
 شهرة الدعوى لفر ما بينهما والا لولي وعلى التمس عليها اهل هلة في موضع
 لا يجد من جهة هذا الشهر فيدله ولم يدعي يكون مجملان يتجره لا اذ يشد
 على قصد من اليه فيجزيه وان لخطاؤه بغير لعدم الادلة فلا شيء عليه لانه
 هو الذي به يوم ربه له زما وقد فعله الا ان يصح معه من بعده واقف قبله
 قبله من زمان يبدله وان صح معه انه واقف ما بعد جاز ان يختلف في
 انه يحزبه او عليه ان يستأنفه من اخي لاري من يقول انه لا يفر من
 المشكوك على حال فلا يحزبه الا على يمين من اذ به في وقت كغيره من نحو في
 الاعمال واري من يقول بانه لا يحزبه لوقوعه في مراه موقع البدل قضاء
 لما فاته في الحال وان صح معه في اثباته قبل ان ينفذه انه قد بقي عليه ما في
 الاول فدمه فليس فيه الا ان يبدله على ان من متصلا الا لما وجبه اوله
 متصلا وان لم يصح معه فاقطع لظنه انه قد اكمل ولا باس لانه موضع التحري
 فاما ما بعد ان ظهر له فعله موضع البدل لما فاته من اوله وما بعده ان
 تركه على هذا فاكله ما زاد عليه لعدده الا ان يصح معه فيه ما بقي من شهره
 فخالف بالعمد في قطع الشيء بوجبه او يحين لملكه لزمه حكم التصبيع
 لقرضه ما فيه من وجه في دين او راي في عدله وان صح معه بعد انقضاء ربه
 فقتل ان له بلزومه الا ما يكون من وجب لقضائه وان صح معه انه واقف
 هذا الشهر العام الثاني ما قد نواه الاول منها فالاختلاف في انه يكون
 لما نواه من شهره او يستحيل لما قد حصر منها فيكون الاول دينا يورده
 بدلا مني ما امكنه يوما فقد ر عليه وان لم يصح معه شيء من هذا كله حتي
 مات قبل كون علمه فاجتنب عليه السلام ما في في هذا الموضع من حكمه
 وعلى من يلي به من العمل ان يعلق عن جميع الابواب التي يلحق بها كون

انفساده فان فعله لجامع او اكلا او شرب في كفارة يومه او اكثر الماء اوجبه
 او اجانه في حاله فيعذر الذي به يومه في حال المنه ان كان بغيره يومه
 على قول ان يصوم الدهر كله ما عاش فقد وعلي ان ازيد على هذا الراي
 فاستثنى من الايام في ذور كل عام ما الجوار له من الصيام وان ترك فلم يذكره
 وفي قول ثاني ان عليه في كل شيء اضاعه من هذا صوم ثلاثة اشهر للبدل
 شهر او للكفارة شهرين وقيل ان عليه شهر الكيل يوم اضاعه وشهرين للكفارة
 لجميع ما اضاعه من شهر وفي قول رابع صوم سنة بكمالها وقيل في
 البدل شهر وفي الكفارة شهران لما اضاعه وفي قول ساكن بدل
 ما مضى من صومه وشهرين لكفارة وقيل بدل يومه مع الكفارة
 بشهرين وفي قول ثامن ان عليه شهر اعي البدل والكفارة وله
 ينظر ما قاله في اي يوم فعله اخوه وله اوله وقيل ان الكفارة الواحدة مجزئة
 له في صيامه لجميع ما اضاعه على هذا ما رايته الهان يكن ثم يعود الى ما
 استكمل من حرامه فاحرامه ما اكفر ان يلزمه كفارة اخوي والا فلا تكرر لها
 وفي قول عاشر ان عليه البدل لما زاد عليه من الكفارة وقيل لم بدل عليه
 وله كفارة منه من الصالح حقوق الله تعالى فالتوبة مجزئة له عنها الهان القول
 بهما اكثر ما فيه وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان عليه
 عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام
 ستين مسكينا ملاك على لزومها في هذا الموضع وانما على الترتيب في
 ادائها وبعض قال فيها بالتخيير بين الصوم او الاطعام او الخيرية
 وعلى قوله فاي شيء من هذه الوجوه الثلاثة اتاه جزء لما فعله صح له فجزاه
 وان اقتصر على التوبة جاز لمن يصح فيجزي اذ ليس فيه ما يدل على
 خروجه من الصواب في الراي كلا وان كان في حاله من اوله جواز ركوبه
 دانيا باستقلاله احله المحي قوله الثلاثة الانواع اي الاكل والشرب
 والجماع ونحوه ان يرجع الى ربه فينتوب اليه وسوء ما فعله وتالله لا ادري
 في الطوي ولا في الاجماع ما يدل على صحة الفرق في البدل وله في الكفارة بين
 الحلال والحرام في هذه الثلاثة الانواع الاعلى قول مغربي دل في ركوبه
 لما في كل واحد من محرمه على ما اراده في تكفيره حتى انه الزوم لما قد اتاه

في قوله كفارتين هـ وفي قوله كفارة واحدة صورتهين ولكن ساهى
لعدم دليل ظهوره لا بصريح وجهها فثبتته في الرأي من قبله هـ وله الخبي في دين
من قاله او عمل به لا يابا في حين وعليه كالحال فالنشا في هذا مثل ان جال وان
جامع في ليلة ناولا ان لا يغتسل المابعد الفجر له وقبله فاصبح جنباً فهو منزلة
من في نهاره فغده بغير ما اجاز من افطاره وعليه ان يبذل ما مضى من صومه
وفي قول آخر يدل يومه والا اول اظهر قوله والرأي في هذا الموضع كانه
تختلف في الكفارة لقول من اوجبها على حال وقول من اسقطها عن مكان
يحكم بلزومه قبل الصبح جاهلاً فظن جواز متا ولاه والزعمان كان بوجوب
علمنا فتركه فنته كاركوبظالما وان هو نام هـ في غير مخاطبة على نية القيام
بفسله بليل فادر ك الصبح نايما الا انه لما انتبه يادر الفسل من ساعته ولم
يتوان في شيء لا عذر له فيه ولا في غير شيء فالاختلاف ان عليه قضاء يومه هـ
او ما مضى من صومه هـ الا ان ما قبله اكثر ما فيه هـ وان نام له على نية القيام وله
تركه هـ لما لها ففسى في هذه ان تكون من التشديد بدادي هـ وان كانت في
الرأي لا يخرج لها عن الأولى وهي اليه من قبلها لما بها من رأي مثله هـ وان
كان في وقتها قياما من الصبح ان يتجاءر فجامع مخاطبا بالوقت في الحال
من صيف عن قضاء وطه فادر ك الصبح قبل الاعتسال جاز لان يكون
في احكامه على ما من نقص يومه او ما مضى من صومه هـ وان اسرع الوتيرة
في يوم فلم يتوان في نظهره فهو كذلك هـ وان كان في حاله على امن من فواته
لمابه من ظن في نفسه بانه في سعة فليله لماته عن جهلا او ما يد له على بعد
او قربه من علالاته فادر ك الصبح جنباً فالقول فيه على هذا كله يكون فاعرفه هـ
وان جامع في نهاره ناسياً فالاختلاف في بدله لقول من الزعم يومه وقول
من عذله قائم له صوما هـ وان تغد فاستقي باي وجه كان حتى انزل الماء الدقيق
فامني فليس له ولا عليه في القضاء وله في الكفارة الاما في اجماع التشديد
له مغيغ وما اسبه الشيء فهو مثله في الاجماع وان كان في ليلة فاصبح لتركه
الفسل في جنباته جاز لان يكون في انواعه هـ على ما سبق من وجه في
جماعه هـ والمرارة في هذا كالحال اعلى قول من يلزمها فيه ان تغتسل
نفسى ان يتم لها يومها هـ فضلا ان يفيض عليها صومها وان اجنب في

في ليلة فلم يعلم بجنايته حتى أصبح ثم بان له وجهه معه في كفار ذلك فاعتزل جني
 علم فالراي في تقصير يومه مختلف لراي من يلزمه ان يبطله لما في الحديث
 عن النبي عليه السلام انه قال من أصبح جنباً أصبح مفطراً وقول من عذره
 فاعتله وقيل لان مضي اكثر قبل ان يجله وفي قول آخر حتى يمضي كله
 والا فلا يلزمه وقيل لا ينبغي عليه وان مضى باجمعه بل لو عاش من امان في جملة
 حتى مات من قبل ان يصح معه فاحتق به ورايه ان يفد منه من الغيب في حقه
 فاني يجوز علمه به في عدل ان يواخذ به انه اذا ربه من الحق في شيء فادل
 عليه وان كان في كفار جاز لعذر علمه ان يكون على هذا في حكمه و
 وان اصبح فراي في بدنه جنابة او في ثوبه الذي نام فيه ليلا او في كفار فان
 استيقظ علم انهما بنفسه فالغسل منها على هذه الحالة لا ربه في الحجة
 منها لا محالة وفي الميتة وجهان اما انما على تقابلها في ثوبه وما مختلفا
 وان لم يكن على يقين من خروجها باثباته لما انه نام على ثوبه ذلك فراي
 في منامه كانه في جماع او ما هو من احدي الدواعي اليه عال في كون ثوبها
 من اسباب في انواع فكذلك انه يجهل ان يكون قد نسي ذكرها بعد ان قام
 من نومته فان اعتزل من حينه فالاختلاف في بدله يومه وان نواسا
 لما اوجب عليه او اجاز له فالتقضاء على اكثر ما فيه لما مضى من صومه اما
 انه لا يخرج على حال وان يكون في ايجابه على وجه الاحتياط اعين من
 الحكم فيها لانه قد يمكن فيجوز طريق الاحتمال ان يكون عن نقطة ميتة
 فلا يفتق على ثوبه منها اجلها او ان يكون لغيره من الرجال وان جاز
 فكلا ان يكون من غير في المعتاد ان لم يكن اعارة اياه فانه من الممكن
 لما المتنع في العباد فيمنع من بعد في الحال فيقتضي على تركه في صومه
 بالنسبة من طريق الحكم فيه قطعاً وليس من الواضح ان يجري به في دين
 او راي الاعلى ما صح من الاحوال شرعا لما ان يكون في مخصوص الامور
 والا فلا وهذا موضع يشهد لمابه من الاشكال فالا امر فيه على هذا بالاعتسال
 يخرج لما على معنى الاحتياط لرفع مابه من شئ شاء جاز عليه ومع تركه
 فالبدل في عدله كانه من كوازه لا يبارقه فهو كمثله لانه في كونه فرع
 لاصله وان لم يكن راي في يومه جماعا ولا ما يشهد في المعنى رايا او اجاعا و

جاء لان لا يكون الامر الاحتياط ادني **هـ** وان كان القول من هذا العدل
مادرك على انهم قد ائتمروا في ذلك فانه من الغسل امر **ل** ولم يوجب له برأيه
على تركه له في هذا الموضع بالعدل عند **هـ** من البذل ليومعه **و** في
قول آخر لما مضى من صومعه **هـ** فغيب في لزومه ان لا يكون له مخرج من تركه
وان وجدها في بدنه من وراء لباسه فاحق بالها ان يكون له ان يسوء
فالغسل منها على قولهم لا زمر الا انه لا بالجزم **هـ** بالها منه فيجب فيها ان يلحق
بالحكم كلاف الاحتياط كما ناولي به اذ قد يجتمل فيها ان تكون له اولي في
كونها **هـ** الواحها في حكمها الا فرغوة ناهيا وان كانت في ثوبه فيخرج
نومته ناهيا فيه لماله من بدل الصلوة **هـ** وان صح معه في ذلك انه من
الودي او ما يكون من المذي فلا ادري ان عليه فيه ما غسله **هـ** وله في
شيء **هـ** منها **هـ** ان يكون على قول شاذ لمن اوجبه في كل منها قول او فعلا
وان لم يدبرها هو فاشكل عليه فاحري ما بعان له شيء عليه **هـ** لما يكون
من طهارته لما لا يصح معه ليجاسته فان راي ان يحاط فيه بالعدل لما
اراد به من التفرغ في غير الزام لنفسه ما لا يلزمه من النقل **هـ** وله نصيب لما
هو الزم والحق في حينه ان يبدا به فيقدم ولا فلا باس ما لم يبلغ الوسوسة
فيكون الاعراض عنها الى ما هو خير منها اجدر لمن قد يلي بها من الناس **هـ** رعا
لمن دعا اليها فدل عليها **هـ** وبالجمل في كل موضع جاز لان يكون من
الاحتياط في قول **هـ** اهل العلم فاجبوا فيه الغسل فجاز **هـ** الى ماله او عليه
في الحكم **هـ** فقد جاز الاصل **هـ** فلا اقول على هذا من في تركه لما قد امر به
انه لخطأ العدل فانظر واخبر **هـ** فان صح في الحق جاز لان يكون من الصواب
في الراي والافال ترك به **هـ** وان كان قد راي في منامه بالليل ما صار به
جنباً ثم نام وتاركا الغسل بعد ان انتبه فعلم على انه يقوم له في آخر نفسي
حاله قيامه انه قد احتلم حتى اصب **هـ** فاعتل حين ذكره بالبذل كما مضى من
صيامه **هـ** وفي قول آخر ليومعه **هـ** وله بدنه ليومعه **هـ** وقد مضى من القول في مثله ما
دل على هذا كله **هـ** وان اجنب في نهاره فاعتل من حينه فلا شيء عليه وقيل
بالبدل ليومعه **هـ** وان جعله فآخر لظنه جواز تاخير ما لبدل على اكثر ما فيه
لما مضى من صومعه **هـ** لان يكون شيء اجاز فيعذر به والا فليس له مع وجود

الماء ان يدع الغسل الا لما يمنع من جوارحه او ان يظهر به لمض او ما يكون في الماء
من مضرة كثر بره او حره او في مجاوزة اليه لاداء ما عليه او ما يكون له من مخافة
من عدو وله يقدر ان يدفعه مخافة على نفسه ان يعرضه قتلا او ضربا او على
ان ياخذ سرقة او غصبا او من الحيات والافاعي لان تسعة او غيرها من السباع
او على ما له من الضباع فيجوز له في حاله ان يدعه حتى يامن على نفسه او ما له
وان كان قد قال ببعض الفقهاء انه يتوكل على الله فيمضي الى الماء فان الله
اروف وارحم واعز واكرم من ان يجمله في مثل هذا من دينه ما لا يتوكل عليه فكلفه
ان يجمله وان كان فيه ضرر وان يامن ان يسعي الى شيء في قربه او بعد حيث
يؤمن في ذلك المسعى على مثله وله يقدر على ان يماضي او يتردد
فالخصنة ثم في تركه لمن نزل اليها واراد في هذا الموضع ان تكون على
هذا ظاهرة لما باحثه في به اولى من تحمل الخطر لما يخشى من ركوبه وقوع الضرر
ما لم يرتفع المانع فيقدر على ما شرته في غير مخافة على نفسه لمض في روجه
او ما له او ما دأب امر باطن بدنه في الظاهر ولا على شيء من احواله لانه يومران
يتيسر له ان يصومه فان تركه لجهله بلزومه لا الغيب مما به يؤمن في
تأخير فالبديل ليومه وفي قول اخر لما مضى وصومه وقيل لم يمتنع عليه وكله
في الراي ليس بخارج من عدله وعلى كل حال فان بلغ اليه فقد علم ان يغسل
من حينه فهو الذي عليه وان توان عن الغسل فاحذر المماهة في توانيه بعد
جازه ان يكون في منزلة من طرفه عدلا فتركه بالعد حتى اصبح او اناه هناك
فتعد تركه في حال الماء الجازم من الاعذار عاله او عليه في الراي من حكمه فيه
مجا في غير موضع من الآثار مصرح به في البذل والكفارة لانه ان يكون
في مقدار ما قد ايج له من البراد ما لم يحس او استخافه لبره او قد غسل لما اراده
من غسل وان لم يكن في توانيه شيء منهما فلا باس عليه في ذلك فيجوز على
قيامه ان يكون في هذا الموضع كذلك فان زاد على مقدار فالبذل
في صيامه وعلى راي لما مضى من ايامه ان كان عازا لاختياره وفي قول
آخر ما دل عليه انه ليس له ان يامر بدق غسله وله استخاف ماء لغسله
المخوف على نفسه من البرد الشديد الا وان في نفسه في توانيه عن الغسل
في هذا الموضع او ما استشهده بدق الغسل لانه مما صح بما دونه من الماء وحده

فيخرج ولا علم انه يختلف في جوار الاجزاء به في هذا الماد على ان الترتيب
له مع الضيق في وقت كانه اولي هـ ما به خوف من قوته وان كان له حياة
حار كان يكون على ذلك فيما له وعليه وعليه وبعض كانه راي فرق ما بينهما
فالي في اعم هـ ان يكون الحياء من عند هـ ولعل ان يفر عليه ان يوارى من سؤته
لا بد من ستره وعلى هذا فيجوز له منه ان يتجلى اليها هو اسقوعى رت
او اقله او برذاحيه من كونه مضرة المان يكون له ما به من الحياء هـ
لما سواه من الاشياء فزج في هذا المغتسل الا ان يخلو من حاضره
فيمكن ان يغتسل في صدم دون ما لو ترك حاضره الى المغتسل الاقصى
فيجوز للمان ينظم لشيء ان يصدق رجاء في تجل ما يوم له من طهارته
وان كان في تجل له ما في المدح على سواه جاز ان يصح له ما يشاء من
المغتسلين هـ لما في الغالب على ظنه من تساويهما في المداين هـ وان كان
في تصور له ما في نفسه عن محيوا لا يكاد ان يبلغ الي معرفة ما بينهما من
زيادة او نقص في ذلك وان صح معه في ذلك مقدار ما له من بعد في مسافة
فانه لا يدري في هذا على الحقيقة قدر ما له ان ينظم لخلوة لودم ما لها
من حد ينتهي اليه او يحزن ان يصح وانما ادري به كذا فالامر اجمع الى اقتضاء
فيجوز له ان يكون عليه له مبلغ قدرته فحان ان يصح له به فيه المانه
يؤجرهما كان في فحانه او في ليله فضاو به وقته ان لا يتوان لغير شيء
ولا شيء من اوطار فيفوت عناية في مكانه وله في طريقة حال اانه الما قد
ايح له من سواه له عن الماء ان لم يدري ان هو في حاله او في ماله اعلاق
بانه في موضع خوفه على ماله او اخذ ماله يوم من عليه وما يحتاج اليه من
ثيابه او من الاواني في موضع ما لا يمكن له في حينه هـ من الماء والتطهر بدونه
واما لمن اراد ان يكلمه فلا مان يكون في عمل كذا من امر دينه فلو وسع
له في ناخيه فيسا له ان يعلمه ان قد اجيز له في مرارة مشرقا على هلكه في حال
لعدوا وحر او عرف او ما يكون من انواع التلف في نفس او مال ان يبادر من
وقته اليه مبلغ ما قدر خوفه من تاركه في مشد هذا لما عليه ليس ان
يخلص على يديه هذا فيما له الحق من حق لحانه في المولى فكيف بالذي هو
مجانته في الاخرة فانه لا حق من ذلك واولي هـ فاما في غير ذلك من دينه مما يمكن

تأخير فيسحق تركه في حينه او ما يكون من لزوم حيا فليس في حيدته ان يتوانا السماع
وله لرجوا به واقفا في ليله مما ضاقت به وقته ولا في تحاره المان يكون في وقته
لمابه من مضيق في حاله لاجل له الى حد زواله وانتظاره خلق الماء من الناس
فيعسى ان لا يكون به بأس . وله بالسلام على من تربه وله يرد على من علم عليه
وله بالحديث بغير بلا وقوف . في عم الى الماء راكبا او را حلا خروا ان
يلحق التفتض في وقته بما قد او كثر الى على قول من يرضى له في توابه مقدار ما
يقدر يدق له من الغسل او يحن له من الماء ما يكتفيه . وان لم يكن لما يرا منها
من الغسل فيعسى ان لا يبلغ به الى ذلك على هذا من قوله ان يحس . وبعضه يغسل
ما يغسل فلم ادره ولكني طاراه من الصواب في الراي والخطي
في ريبه وقاله او عمل به منه موضع راي . فان خاف من الصبح ان ينجاء
قبل ان يبلغ اليه فيغسل قال التيمم بخاله في قول من يغسله ومي وصله في ليله
او في كفاره فله من مجاز له في الجاري ان يقتضيه وان ياخذ منائه معترفا
له بانائه فيظهر به جانباً وعلى العكس هذه في القايم مكانه ان ليس فيه شيء
من نجاسته ان يرفس اذا كان في مقدار ما به يحس فيغسله على نفسه وفيه
الى على قول من يقول في الماء انه لا يجسه الماء غلب عليه من النجاسة
فيغيره وان هو نزع يده وعرك بالارض او با به من شيء يجزي في عركه
ليده وادائه ما به من الذي يحس له فاجزاء المان يكون في سيلانه . لا
يد وان يرجع الى مكانه فيجوز في هذه ان تكون والتي قبلها على سواء
المان تكون في حد ما به يحس على حاله لغتته فيمنع من ان يمسح له او له يحس
على حاله كثرته فيقع بجوانه والامنو كمن لك . الما واي لا ادري من بعد
ان ينبي . من نجاسته المان له فيه ان يغسل لاداء ما عليه من سائر يده
يبقي . اذا لا يجوز ان يختلف في طهارته . وان اتاه في ليله فاغتسل منه
الذي عليه . وان كان على محاذة من الجوان يدركه قبل تمامه فالذي
به يؤمر ان يغسل فرجه وما حوله والاذي يترأسه الحواصصومه وان
بداء بالراس قبل الفرج فلا بأس . وفي قول الحواصص على له لا يجزى حتى يعم
الغسل بده كله فيصح له به الصلوات في رايه فان جهله وانحن الما بعين ان
يصله جاز له مع التيمم ان يتوانا في القاسه لمن يرجوا ان يدلله وعلى كل

حاله فاذا قدر على الماء وامكنه ان يغتسل لم يحز له طسوا فغيرها اجانه اثر بعد علم
بانه ماله ووجهه وان لم يقدر على التطهر في الحين او اقعده البحر فلم يستطع
الوصول اليه واعدهما المعين جازله التيمم ولو الى سين وبعد فان قدره فله
بشرية مبي وجهه ولا شيء عليه الا ان يكون عن تقصير في احتياج ان يلحظه ما فيه
والا فاولي ما به من الله ان يغتسل فان تركه في هذا الموضع لم يلزمه طسوا فله
ليومه ٥ وفي قول آخر لما مضى من صومه وقبل ان شيء عليه لم يلزمه طسوا فله
يسع جهله اوله يسع كذلك القول في كل موضع يلزمه فيه ان يتيمم له ان جهله
فتكره الملتحان له هذا ما قد حضر في الان فان تقع به في هذا الحال
فارجع النظر اليه مرة بعد اخرى ليعين ان يفتح لك الباب فتري ما هو الراجح
فانه بكراحي وان ترد في يومين ان تار بده ما يدلو ان اعيد في هذا المكان
فادكره مجرد احزاباس ما به لتعارض الاراي والالتباس فلا بد ان يقر ان كره
واضعه اساله ان يبصرني بالحق في الذي اجده من قول الفقهاء واخرجه من لقاء
نفسه رايا فاقوله في هذا الموطن عن نظري مع ما في قوله بصري انه متى امكنه
الماء فقد له ولم يخفى في حاله ولا من وراءه ضره لزمه فرض الاعتسالي ولم يحز
له في تهاه ولا في ليله ان يافقه مما كان على مخافة من الصبح ان يذكره فيحضره
قبل ان يتم له ما لا يجزيه الا ان صومه حتى يطلع الما فذا به له في دين او راي
من الاعمال او ما يكون له من حق او لعينه لزمه في الحال لان يبدله فيقده
اولما به ولا بد من حاج اليه في امر غسله او من بعد الاداء عليه فانه لا يمنع من ان
يسعي في طلبه لاختذ وحمله لانه واربه ولا من اذانه لما لا يافقه عليه من الماء
مال عين فله من ان يقوم به في حاله من النفس التي حق عليها من عملها حفظ
فيؤدي اليها لازمها بالجوارح فعلا او مادونه والقول باللسان لفظا وعلي
هذا من لزمه فكيف تجز فيصيح ان يوتر في صومه نقصان في عموم او خصوص
لمن فعله الاداء عليه من حق لزمه ولما يحز من بعد حضوره ان يطلبتنا خبره اني
لا اعرف من الصواب في شيء من هذا الجميع كالاتما التقص في وقوفه مودع قليله
وكثيره على اجم ما فيه مما كان لغيره او جبهه او لجانه لاني حاله او عليه فيكون
في تسليمه على وجازيه حاله ووجهه او عليه من رده على من سلم عليه في توبه
او بركه او ما يكون في غير اللازم من تعليمه في حاله مسيح او كان من شيء مباح او

او محض في تكلمه على وجه الاحمال لما قصد ولا الترتك لما اعتقد فانه لا
 يبلغ به الي فساد صومه الا ان يكون من التوافض في اصله او يكون في وقوفه قايما
 او قاعدا من اجله المماثل فيه او يحجز ابداه وان كان قد قال بعض في السلام
 انه يرد على من سلم عليه وله يدي به اجاز في المنع ان لو صح فثبت ان يجاوز
 الي ما عداه من الكلام فيدخله في ماله في الفرض او الفطر فثبت في الاحكامه في
 قول المحدثين من ادله ما دل بالمعنى في عمومه على انه لا يضر في صومه
 ما كان في عتق الي مقتضاه من كلامه او ما اشبهه من فعله فلم يحجز في صحة الامان
 يكون كمثلته في موضع يخرج منه وحله وبالحل في جميع ما يمكن له فيه من التوافض
 يورد به لمن له عليه بلا وقوف في ادائه اليه فليس له في قوله وفعله الامان في المباح
 من فعله في موضع علمه بخبره او جهله وجميع ما جاز او لم يجر من توافقه لمن له مقدار
 ادائه لاما زاد عليه فلا بد له من ان يقيم لاداء صوما فرضا او نفلا فان تركه
 بالعدو جاهلا الزوجه فالاختلاف على ما به من رأي في تمامه وان كان في مقدار علمه
 بوجوبه فتركه ظالما فلا يصوم له في الماضي من صيامه وعلى قول اخر في يومه
 لاما وقوفه من اياته وان زاد في وقوفه على قدر ماله او عليه في موضع لزوم فذلك
 لحرامه فكيف بالذي في باجته على ما يقوله من كلامه ليس له ان يتوانا فيه
 بالعدو طرفة عين ولا ان يتهاوى بسماحه لمحة ناظر في حينه لاما وجبه او
 اجازته في بعده لظهور ان يحجز في شيء من انواعه نحو وجهه عن حدة حتى في سلامه
 على من يلقيه او ان يبداه في رد او مكان من توافقه لغيره في قصده الي غيره
 من قوله او ما يكون لي في ماله لا بد وان يقتضي في كونها تأخير ما هو
 الاخر في هذا الموضع من الحق ان يقدم على ما قد ايج او لم يجر الامان يكون في
 سعة من ليله والا فلا يجازله لعدم دليله وقد يمكن له في حاله ان يؤذيه لمن له
 في عمومه بسبيله الي الماء لاداء ما عليه من الاداء اغتساله مع ما سواه من محجور
 القول والعمل لشي من الامور التي لم يبلغ بها الي النفس في الصور من ادب لمن
 اتاه واقفا لاما به بعد به جاهلا بالمنع كان او عارفا فحجز عليه لان
 يلحقه ما به من رأي في خصايه فيقال فيه ما اخذ بالبدل ليومه وعلى
 قول اخر لما في مضمونه لانه قد ظلمه حقه فاني من توافقه ما ليس له سواء علمه
 او جهله الا ترى ان اهل العلم لم يحجزوا له ان يظهر توبه من الخاسه قبل غسله

وكذلك اذا كان المعنى بالحق لغيبه بالاجرة وهو فقير في وطنه وفي سفره فيخبر به
 الصوم وليس عليه ذلك المتعة ولو كان المحجوج عنه غنيا قال
 المؤلف يوجد في كتاب المصنف اذا كان صاحب الحجة غنيا فلا يجوز
 للجبر الصوم وعليه الذبح في المتعة والله اعلم **مسألة** والوصي اذا
 عقد على جلة حجة وزيارته فيخرج عن هالكه ويؤمر ومد الاجير للحج ولم يخرج عنه
 خبره حج وله انه حي او مات **هـ** وارااد الوصيان يؤجر جلاؤه هذه الحجة
 والزيارة تجايز ذلك وهو لحوط له لتجديد النفاذ وصيته الهاكك الله متى
 صح بيمينه عاكلة ان المجير الاول حج وزار عن الهاكك ثبتت له الاجرة
 على هذا الوصي وبسبب ذلك مال الهاكك وثبتت عليه اجرة الاجير الاول ماله
 خاصة لاجرة الحجة والزيارة **و** واما ما لم يخرج المجير الاول وبشهادة جلال
 او غيرهم اكثر من غير ثقات انه حج وزار عن الهاكك الذي وقع العقد
 له ولا تثبت هذه الحجة والزيارة بغير شهادة الثقات ولا يبرأ الوصي
 ولا الورثة من هذه الحجة والزيارة الا ان يشهدوا بذلك عدلان او حج الحاج
 بنفسه ويقول ان حج وزار عن الهاكك تجايز قوله ويقبل على قول بعض
 الفقهاء ان الوصي امنه على ذلك وخاصة اذا اتي بورقة العمة وتقدم له بالحج
 والزيارة رجلا غير ثقات فذلك لحوط لان الشهادة والعمة زيارة على قول
 الحاج وبطريق القلب بذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ابو محمد عز قال
 سبحانه الله ولحمده وله اله الم الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم **هـ** هذا كاف لمن حج ان يتكلم به في كل الموضع والمواقف والله اعلم **مسألة**
 عن الشيخ جعفر بن محمد الاراكوي والاجر بالحجة عن هالكه بامر وصيه عقدت عليه
 وخرج بها حاجا من بلد الموصي الى ان قارب مكة وبعد ان دخلها ومات قبل ان
 يخرج من مكة ما يستحق الاجرة قال ان الخيار في ذلك لورثة الاجير المعاني بهذه الحجة
 ان شاءوا المتوا هذه الحجة من حيث مات صاحبهم ولم لا كما بان منهم او ما قاموا
 مقامه من اجير او غيره وان شاءوا انفقوا وهم وورثة الموصي على ان يتوا حجة
 هالكهم من هذه الاجرة وما بقي من ثلثهم بعد تمام الحجة والزيارة وان كانوا جميع ذلك
 فلا شيء لهم ويرد واما اخذوا من هذه الاجرة على ورثة الموصي حتى يحول بها من
 بلد الموصي الى هذا الاجير قد مات ولوانه كان حيا وارااد ان يؤجر لاجدا غيره

هذه الحجة بعد ان دخل فيها في ذلك اختلاف قول ليس له ذلك الا برضى هذا الحجة
وقول له ذلك وهو كونه من الاحارات والله اعلم **مسئلة** الزامه
وطواف الصدر متى يكون وكيف صفة وماذا يلزم من تركه قال صفة
اذا دخل الحاج في استراح وتنع بالعمرة فاذا كان يوم ثامن من شهر الحج امر ان
يقف على طواف بالبيت وبليدي ويحرم ويخرج الى منى ويصلي فيها خمس
الصلوات فهذا هو طواف الصدر ومن تركه قول عليه دم وقول لاسي عليه
واما ناخير طواف الزيارة الى الصدر والصدرة معناه هاهنا فيما عند طواف
الوداع لخروج من مكة والله اعلم **مسئلة** وفي تقليد الهدي ما هو
وكيف صفة وتفسيره وماذا يؤثر فاعله قال علي باسحق في المناسبات
التقليد هاهنا عبارة تجعله ليعرف انه هدي ولم يجد هاهنا منسقة بينها
والتحلفوا فيه يلزم للحاج اذا قلده هديه قول يلزمه الاحرام حيث قلده هديه
وقول لا يلزمه الاحرام الا من الميقات والله اعلم **مسئلة** ومنه واما
معنى الطواف المكروم بعد الزيارة فهو ان يطوف للحاج بعد طواف الزيارة
وطواف قبل ان يسعي بين الصفا والمروة لطواف الزيارة لانه ينبغي
السعي بين الصفا والمروة بعد طواف الزيارة واما معنى المقصرين فهو
ان يأخذ للحاج ومقدمه شيئا قليلا من ثلاث شعرات فصاعدا فخرق
او لموسي ليجلوا ارامه لانه بمنزلة التسليم في الصلوة والذي يحلق راسه
هو الذي يحلقه كله والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن يجل بعمرة او يقرب
الحج والعمرة ويلزمه الذبح او يقبل صيدا ويقطع شجر او يحرم ويحكم عليه بذبح
اجوزا له ان ياكل من ذبيحته على هذا الوصف ام لا قال اما الذي يلزمه من
قتل الصيد او من قطع الشجر فليس له الاكل منه واما الذي من قبل المقتة وقتل
الافران فارحوا له ان ياكل منه ولا ياكل اكثر من الثلث والله اعلم **مسئلة**
ومنه والحاج بالاجرة الذي يأخذ للحجة ضمان كيف صفة وماذا يلزمه وما ي
له وعليه قال الحاج بضمان ان يدفع الوصي له الدرهم التي اوصي بها الهالك
خاصة على شرط انه ضامن باداء هذه الحجة عن الهالك ولو تلفت الدراهم
عنده تلفت من ماله اذا كان التلف بعد ان قبضها وكانت الحجة عليه في ذمته
والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن استاجر وصي الهالك ان يحج عن الهالك باجرة

معلومة فخرج عنه ولخذا الآية من الوصي ثم ترك في حجره لم يتبين انه التي فيه ما
 يفسد او ترك منه فرضا واراد التحل اصل عليه ان يخرج عن الهاك ثابتا ام
 يخرج من رد الآية الى الوصي التي اخذها منه كان ثقة او غير ثقة قال
 ان كانت من اهلهم الآية باقية عنده بعينها اجاز له ردّها على الوصي
 الذي قبضها يده وان لم تكن ظاهريه بعينها وقد ضمنها وكان الوصي
 حين قبضها اياها اقر عنده انها مال الهاك لم يعجبني ردّها عنها
 على اذا كان ثقة وان لم يكن اقرّا عنها مال الهاك فرضاها عندي
 عليه جاز لانّه يمكن ان يكون فرماله وان كانت لجهة اخذها بضمان
 ولم تكن على سبيل الآية فعليه ان يخرج عن الهاك اذا كانت المولى مسدات
 عليه والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان والمريض اذا كان في مكة
 حاجا هل يجوز له ان يطاف به محموله اذا لم يقدر على الحية وهل يخرج
 في زوفه بعرقات ان يكون قاعدا او مضطجعا قال يجوز للمريض جميع
 ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ لعن بدلا عما يوجد في الميزان للمحرم
 ان يلبس على ثوبي حراره ما شاء من الثياب ويضع عليها ما شاء انكون
 هذه الثياب التي يضعها او يلبسها على ثوب حراره محيطه او غير محيطه
 قال نعم يجوز للمحرم ان يلبس على ثوبي حراره ما شاء من الثياب ويضع
 عليها ما شاء من الثياب محيطه او غير محيطه مثل الرداء المبيض والقطن
 المحيط بين الفتقين او يلبس فتقة واحدة غير محيطه فكله سواء وجاز
 والله اعلم **مسألة** ومنه وجاز للمحرم ان يضع على ظهره ومنكبيه شامية
 صوف من غير ان يدخل يديه في كمي الشامية لانها مثل القباء وقد جاء
 الاثر عن المسلمين باجامة لبس القباء للمحرم على ظهره ومنكبيه في غير ان
 يدخل يديه في كمي القباء وكذلك جاز للمحرم ان يلبس ما حذ صوف لانها
 مثل القطن ثوب القطن المرتوق ويوجد عنه جاز للمحرم ان يحتم اذنيه
 بالقطن محاذ اليراح ولا غير ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وعن الزرعي
 الزروع في الحرم هل يجوز لاهله تنقية الخيش منه وكذلك هل لهم تحب
 الساقية اذا بنيت فيها الخيش ام لا قال سيق ذلك اختلاف قول الاجم
 اخراج الخيش من حرهم وقول يجوز لهم اخراجه من حرهم وساقيتهم انه ثبت

عبادهم وقد جاء في المنزعة المسلمين وما نبت على حوض ما شئته من شجر
 في الحرم فليس له قطعه • وقال بعضهم له قطعه ما نبت على ما به فهذا
 الحيتش الذي نبت على زرعه هو نبت على ما به وسقيوا الله أعلم • **مسألة**
مسألة الصبي يختلف في الصيد قيل من صيد البحر وقيل من صيد البر وفي حكمه
 للحرم اختلاف • واختلف في البحر فقيل من الطير وقيل ليس من الطير وقيل صيد
 البر وقيل صيد البحر والدجاج والنعام وقيل طير وقيل لا والله أعلم • **مسألة**
 الشيخ عبد الله بن محمد وفي الحاج بالاجرة إذا كان فقيرا لا يجوز له أن يخدم الناس
 بالاجرة ويكسب في مبيع إلى الحج بأي المكاسب شاء لقوته وكذا له وكسوته
 ويكون ذلك أفضل من يسأل الناس لم لا يجوز له ذلك قال لا يجوز له أن يبيع
 نفسه ولا يعلم شيئا من المكاسب إلا إذا اشترط عليه أن يؤجر بالحاج
 يعمل لنفسه أو لغيره بالاجرة وغير ذلك فيجوز له أن يعمل والله أعلم • **مسألة**
 وما تفسير المسقة ومعناها وهل يكون للحاج حجة إن شاء أو حرم بيعه أو يبيع عمره
 قال إنه العمة جاء فيها الاختلاف قولها أو سيلة وقولها سائلة وقول
 أنها فرضة فعلى قول من يقول أنها وسيلة فالحاج محجبان إذا دخل في شهر الحج إن
 شاء تمتع بعمرة وإن شاء قرن العمة بالحج وأنشأ له عمر حجة • ومعية العمة إذا
 جاء الحاج إلى الميقات أن يغتسل ويصلي ويلبس ثيابا حرامه ثم يقول
 ليبيك اللهم ليبيك لا يبيك ليبيك أن الحمد والسجدة لك والتمكلا يترك لك ليبيك بعمرة
 تمامها وبلاءتها عليك والله أعلم • **مسألة** ومنه وفي الدم الذي يدل كركم
 الحج مثلا إذا قال عليه دمه هذا الدم أهو من معروف الغنم أو غير ذلك وكذلك
 الحج وقابل فهو على ظاهره أم غير ذلك إذا قال عليه الحج وقابل • قال إذا الدم
 فهو من الغنم كان من المعز أو الضأن أو ما سن الدم فهو من السنيتين فصاعدا
 من المعز وهي فيما اكملت السنيتين ودخلت في الثالثة • وكذلك عندني في الضأن
 في معنى عدد السنين وأما الشمعية فلا الحفظ في ذلك شيئا • وأما الحج وقابل
 فهو عندني أن يلزمه حجة فيما يستقبل من الزمان والله أعلم • **مسألة**
 وفيمن استأجر أن يزوره عن هالك قبر النبي صلى الله عليه وسلم • واستأجر
 هو غيره بغيره أو من استأجره انتقلت له الاجرة على من استأجره أم لا قال
 فيما يجيبه أن كان استأجره أن يزوره عن هالك فاستأجره بوعده بغير

اذن الذي استاجر فليشع عندي بجنة حتى يزور هو نفسه • واما ان استاجر على يدانية
 الزيادة التيما وجي بها الملك فله ان يستاجر امينا ولما ايج على من استاجر اذ كان
 الذي استاجر قد ادى الزيادة التي استاجر عليها والله اعلم • **مسئلة** • ومنه وصالة
 عن وعده انسان ليحمله الي الحج بيلزمه الحج ام لا • قال بيلزمه الحج اذا وثق بقوله ولا يقول
 بقوله المؤثرين وان لم يجمع فلم يوف له بما وعده فلا يلزمه الحج والله اعلم • **مسئلة** •
 وسالته عن عبدك ما لا يبيع اختيار بقدر ما يحب عليه الحج في قيمته ودارت اشهر الحج وهو
 في ملكه بيلزمه الحج ام لا • قال ان خدي عنده ذلك البيع اختيارا كانه يبيع ان يلزمه
 الحج فذلك • وان كان اختيار جعل للبايع والمشتري متى اراد احد هاتين فله ان يخل
 على المشتري اشهر الحج فيجب ان يلزمه الحج ولو لم يدر منه طرامت هذه الجدة لم يقض
 والله اعلم • **مسئلة** • ان المؤمن اذا ملك ما لا في اشهر الحج بيلزمه الحج الى الحج الا ان له
 عذر عن الخروج الى الحج ففقد خوف الطريق او مرض في البدن او كبر كان عليه ان يصي
 به في حاله مع الرخصة لله تعالى انه ان قدر ان يخرج عن نفسه في حياته حج وان لم يقدر
 فقد اوصى به في وصيته والله اعلم • **مسئلة** • ومنه وفي كعتي الطواف فرضا كثر
 وان كانا فرضا ما للحج على فرضهما وجي بان في كل وقت ام لا • وكيف النية لهما اذا
 اما في طواف الزيارة ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه ففرضه
 اصلي الله ركعتي طواف الزيارة والوجنتين على اداء المأزني طاعة لله ورسوله محمد
 صلى الله عليه وسلم ولا يصليهما بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الفجر حتى تغرب
 الشمس وتطلع ولا عند اقوال الشمس في كبد السماء في يوم منتهى الحج في الوقت
 الذي لا تجز فيه الصلوة والله اعلم • **مسئلة** • وفي لزوم الحج على النساء ام لا
 الرجال اذا ملكت المرأة قد ما يسلعها الحج مثلا لا غاية الاربع اوقال بيلزمها الحج
 وما يعجزها ان اراد منها الاحتياط فحكم من الملك بيلزمها به الحج • قال لا فرق
 عندي بين الرجل والمرأة في الاستطاعة الى الحج • ولما في كعتي ثلاث المائة الدارانية
 يجب الحج على كلهما ام لا • قال الناس مختلفون في ذلك لا اختلاف احوالهم في حجة
 ابدانهم وكثرة عيالهم وقتلها وبعد بلد الحجة ومكة الشريفة وقرىها فمنهم من يفتي
 المائة ومنهم من لا يفتي وهذا كله على نظر المتنبلي وينبغي المراءان في احتياط على نفسه
 في ذنبه اذا وقع في قلبه ما كان لزوم فرضه لزمته والله اعلم • **مسئلة** • الشيخ
 احمد ملاذ وفي جرد وقت بعفوات ثم عرض فلم يقدر على رمي الجمر ولا زيارته الجري

ان يفعل ذلك عليه او يفتقه . قال يحيى بن زكريا رحمه الله في الطواف بالاعين مائة
 والله اعلم . **مسألة** الصبي حفظ ان المرأة اذا لم تجد ولدا يخرج بها الحج سقط
 عنها في بعض . وايضا قول ما حج على المعسر والله اعلم . **مسألة** من غلبه كان اعين من
 وعلمه مال كثير وهو القدر على الخروج بنفسه الى الحج فلا يجب عليه الحج والله اعلم . **مسألة**
 الزامه لم يمت من آثار المسلمين ان يخرج المال في شهر الحج ولم يخرج حتى وادمن
 من الطير فعلق عليه الوصية بالحج اذا كان المال الذي وجد يوصله الى الحج ان لو كان
 صحيحا ويكفيه لعوله في لقوة من غلة او دراهم او اشبهها والله اعلم . **مسألة**
 ابن روح ومن حضر الموت وله مال يسير ويحتمل ثلثه ان ينفذ عنه حجة مكة
 ولا عمل حجة تامة من وطنه ايلزمه ان يوصي بذلك . قال في ذلك اختلاف فقول عليه
 ان يوصي بذلك وقول ايلزمه ذلك والله اعلم . **مسألة** ومن قال ان فعل كل فعله
 الحج فانه يجوز له ان يستاجر غيره عنه . فان قال عليه الخروج وليس له ان يستاجر
 غيره حج عنه والله اعلم . **مسألة** ومن اخذ العدة الحج اعني ميت فانه قبل ان
 يقضها يقول له في العدة بقدر ما بلغ وقوله له العدة اذا خرج من بلد الميت وان لم يخرج
 فلا شيء له حتى يتم المناسك كلها والقول الاول محال والله اعلم . **مسألة** وقيل اخذ
 حجة بلعة الى مكة فليس لها العدة الا بتامها . وان اخذ بضمان فقد لزمته في نفسه وماله
 فان ادركه الموت اوصي بها وان اخذها على انه محتسب فذلك جائز وعليه رد ما
 فصل من الدراهم والله اعلم . **مسألة** اختلف في حجة هذا فيبقى له النقة ام لا
 فاجاب بعضهم وقال لا بد من الاشهاد على العوام والوقوف والزبارة واما النقة
 فقوله مقبول ويقول خرج عن غيرك ليكن عن فلان وسائر المواضع اللهم تقبل عن فلان
 والله اعلم . **مسألة** ابن عبيد الله ان الوصي اذا استاجر من حج عنه عن المال كحج هذا
 واعتذر هذا الجير من فعل الاستحباب هل يجوز للوصي ان يعتذر من ذلك ام لا
 قال لا امر بهج احد غير هذا الجير بفعل المستحب في الحج ما يبر ان يستاجر هذا الجير
 الذي ذكرته والله اعلم . **مسألة** ومنه والتلبية اذا لم يرفع صوته فمما اعترافه
 حجه بها بقدر دراسة القرآن هل يلحقه تقصير من راحته ام لا . قال يكون
 مقصرا ويحرم ذلك وكذلك جميع الادعية اذا قرأ ذلك بلسانه ولو لم يرفع صوته
 كثير فلا يصح عليه ذلك والله اعلم . **مسألة** ومنه والذي لزمته دم في حرامه
 الجير بدفعه الى غيره واحدا الى ثلاثة فصاعدا ويحرم بدفعه حيا غيره وذبح او

مذهب غير مسلوك وهذا المذهب عند الرفع اليهم أم لا قال يدفع ذلك إلى ثلاثه
 فقرأ وصاعدا ويكون مذهبها والنية تجري في ذلك غير لفظ والفقير الولد ارجوا
 ان يجزي واسد اعلم **مسئلة** ومنه وهل جاز لفقره عمان وغيرهم اعني الدم
 أم لا قال وجدت في آثار المسلمين انه يعلم الفقراء يعني أو ملكة واسد اعلم **مسئلة**
 ومنه ويستحب الحاج بالاجرة ان يركع ركعتي الوداع في بيت الموصي
 ولا ترك ذلك فلا يلزمه شيء **مسئلة** وادخلها في بيته فجاز ذلك له ويستحب ان يركعها
 ساعة الخروج وان ركعها قبل ذلك يوم او يومين او تركها فلا يلزمه شيء واسد
 اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل استاجر رجلا ان يخرج عن هالك او وصي بحجة واشترط
 عليه الاشهاد بغير جلاء نفسه وقال لا يخرج عما استوجر بحوز له ان يعطيه الاجرة بغير
 شهود قال أكثر القول ان قوله مقبول ويجوز ان يسلم اليها الاجرة وقول المجوز
 الاجرة يحضر الشهود قال سعيه اما مع وجود الشرط بالاشهاد ويتقبل الاجرة الحاج
 بالحجة عند التاجر فلا اري وجه للاختلاف ولا اعلم في ذلك هذا الموضوع لو جرد
 الاجرة عن الشرط المشروط عليه وقبولها بدون قيد المسلمون على شرطهم المماثل
 لغيره ولو جرد الاجرة عن الشرط المشروط عليه في قول قول الحاج عن الغير ما لم
 تشترط عليه الاشهاد فينظر في ذلك واسد اعلم **مسئلة** ومنه والحاج بالاجرة
 اذا دخل مكة التذية معتمرا عن استاجم وقضي العمرة تامة ولبت محلا في مكة ليجوز
 له ان يطوف او يعمر لنفسه قبل ان يحرر بالحجة لانه استاجر له اذا كان مقيما في مكة
 يرضى لاجرامه قال لا يضييق ذلك على الحاج بالاجرة معناه ذكره واسد اعلم
مسئلة ومنه واما عقد الحجة فيجوز في بلد الموصي او غير بلده واما الخروج فلا يكون
 الا ببلد الموصي واسد اعلم **مسئلة** وعن الرجل يخرج حاجا إلى مكة وتكون
 عنده نخارة بتجرها هل يركب له ذلك قال قد قيل ان ذلك جاز ليعول الله تعالى
 يتبعون فضلا منكم ورضوانا تقبل الفصل هي التجارة والرضوان هو الحج وقال
 وليس عليكم جناح ان تبدعوا فضلا منكم قبل ان تكون التجارة فان كان الله قد
 اذن له بذلك فكيف يكون الكرامةية قلت ان خرج من بلده إلى الحج هل يجزي
 عنه فقد وجبنا في آثار المسلمين ان ذلك يجزي عنه واسد اعلم **مسئلة**
مسئلة الصبي اقول انما يبرأ من نفسه للحج عن يده منه من كونه ظاهرا بشرط
 على نفسه ان يدعوا له دعاء لا يجوز له الا الاظهار الله ووقت الاجرة على الحج

والدعاء ان الامة في بعض القول باطله هو في بعض القول بالاجرة ثابتة وشروط الدعاء
الذي لا يجزئ باطله وفي بعض القول له والامة اجرة حجة مثله للدعاء فيها وعلى
هذه الوجه ان الحجة تجري عن المال ولو لم تثبت له الامة بهادخاله فيها ما يربطها
الاعلى قول من يقول لا يجزئ المعنى الولي وهذا غير ولى لان من عصى الله بشئ من
المعصية عتبه عليه كما فراد الله اعلم **مسئلة** ومنه ومن اوصى بحجة وزيارة
وان يفعل عنه فيها ما يفعل له كالحاج والزارون من الارز ومستحب قد عاله عنه
على الشريطة ان كان من المؤمنين ا يكون قد اتى ما اوصى به الميت ويكفي ذلك
الحاج والوصي والورثة اذا استشرط عليهم الحاج ان يدعوا له على الشريطة واذا
قوي له بذلك ونظير له الامة بل اكرهية فيها على هذه الصفة ام لا قال
عندي ان هذا جائز مجري الجميع والدعاء والولاية جائزان على الشريطة وان وصيته
ان يدعوا له فان كان مؤمنا فالدعاء جائز والدعاء على الشريطة مجزئ ذلك
وان كان لا يجزئ له الدعاء وقيل شرك او فاق قوصيته بذلك باطله غير ثابتة
اعني بالدعاء له واذا كانت غير ثابتة فلا يلزم الدعاء له ولا يجزئ ذلك والله اعلم
مسئلة الشيخ ناصر حسي الذي اقر به وحفظته اذا كانت الحجة اجرها
ثلاث مائة لاربية فضة قد اخلط بغيرها واما اخلط الحجة اذا لم يجز بواحدة
مها على الافراد فاجز على قول من يقول لا يجزئ فيهما جميعا خرجت عن بلد الوصي
او غير ولو كانت مرفوعة عنها انها لا تتم وله تثبت الابا الاحرام والوقوف بعرفة
وزيارة بيت الحرام ولا يخ عن الولي لا الولي الماذا لم يوجد الولي فاجز ان يحسن
من لا يعرف بخبر او بشره اهل الاستقامة ولا يخ المرأة عن الرجل على قول بعض
المسلمين ولا يخ المملوك عن غيره الابا من سيد **مسئلة** وواسع للوصي ان يتاجر من
يعرف منه بخبر ولا بشره اذا لم يوجد الولي الثقة الامين ولا يخ الانسان المعنى
ولي ولجاء بعض غير الولي ولا يدعوا له في الشريطة واما عرف بالخيانة فلا
احب لمومن ان يخ عنه الا ان يشترط عليه من استاجر ان لا يدعوا له ولا يخ الرجل
عن ثمنه اكثر القول ويحل له الحرام والوصي وقرايتي بحجة عن غيرم فلا
يتاجر عن قومنا ولا اعلم جواز ذلك الا ان قومنا يستحلون الشيا في الحرام ففسده
والله اعلم **مسئلة** الشيخ جعفر بن محمد جعفر الما لا يلزم به فريضة
الحج فلم يخ ثم بعد ذهب المال من يده ونسي هذا الرجل انه قد وجد المال لا يلزمه

به فوضته لغيره وكان في علم ابدانه وجود المال في وقت معاشه ما يليه له //
 يكون هذا النسيان من النسيان الذي عذرت فيه الامعة قال انه سالم
 ولو كان في علم ابدانه وجود المال لمزمه به فوضته له حتى دخلت عليه استمر له
 وليس عليه من علمه شي الاما اعلم به والنسيان عذر والله اعلم **مسألة**
 ومنه وفي المرأة اذا زوجها لم يصح لها الحد في زوي محرم استيقض به الحج ولم
 يصح لها وصي ثقتا ايحز لها ان يحج في حياتها **قال** اذا لم لها وصار عليها
 لم يبين بان يحجها حج غيرها لاعتنى لازمها في حياتها ما احتمل المكان وجودها
 لم يحج لها ان يحج معها من ذوي محرماتها او جماعة من أهل الثقة والمسلمين
 على قول في حجبها معها وهي على قدرة وتخرج ان لو وجدتم وان اتى عليها
 حال لم تخرجي لها معها ان تحج بنفسها اجاز لها في بعض القول واجازها وقيل
 لا يجوز لها ولا يحجها **قلت** له واذا كان معها من ذوي محرمها فلا يحتمل
 خروجها معها ايكون وجوده مع سواد **قال** هكذا يبين لي في هذا انه كذلك
قلت له واذا كان وجودها في غيرها من قدره مما لا يمكن في حاله ايكون
 خروجها مما لا يرجي على حاله **قال** نعم على قول في لا يحج لها الا بذي محرم معها
قلت له وعلى قول في لا يحج لها الا بالحد في ذوي محرمها ايكون غيرها زمر لها
 بالجماعة ان وجدتم في حال قدرتها على الخروج معهم **قال** هكذا عندني **قلت**
 له ويجوز لها ان تخرج مع عبيدها اذا لم يكن من ذوي محرمها **قال** نعم فتقبل بخلافه
 وقيل لا يجوز **قلت** له ويجوز لها ان تزوج لحد من الرجال يخرج بها ويلزمها
 ذلك **قال** فتقبل **قال** فتقبل **قال** فتقبل **قال** فتقبل **قال** فتقبل **قال** فتقبل
 ذلك **قلت** له ويجوز لها ان تخرج مع زوجها **قال** نعم ولا أعلم منه من
 القول لاختلافه **قلت** له وان كانت على قدرة على الخروج من كل وجه سوى المحرم
 اعليها ان توصي به عند موتها اذا لم يجد اولد لم يكن عليها ابداء **قال** فتقبل
 ان عليها ان توصي به وقيل ليس عليها ذلك **قلت** له وعلى قول في حجبها مع
 الجماعة فاذا لم تخرج معهم وهي قادرة اعليها ان توصي به **قال** نعم على قول
 في ابداء هذا الراي وعلى قول في لا يحجها فيكون على ما مضى من الاختلاف في ذلك **قلت**
 له ومع قدرتها عليه فاذا وجدت من يخرج معها من زوج او غيره من ذوي المحارم
 فلم تخرج معها هل عليها ان توصي به حاله **قال** نعم لانه لم ينعى لزوم قد صلا

وبنا عليها فان لم ترق فلا بد لها من ان توصي به عند موتها قلته وبخبرها ان
 توصي به في صك بخط من يحون خطه قال لا حتى تشهد عليه على اصح ما يخرج فيه
 في موضع العدة منها على ذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن لزومه فرض الحج
 وهو لا يقدر على ركوب البحر والدرخة والهدم الذي بناه من جري منه ذلك عليه
 ويخاف عليه ضياع صلاته وغير ذلك من طهاراته ولا يدري متى هو على ذلك واليها
 بقضي به الى العطب ام لا اهل عليه عند التاجر لهذا المانع قال فاذا كان في محاجة
 على نفسه من قبل ما يصيبه في ركوبه او انه لا يقدر عليه الا بتضييع صلواته فهو
 اقرب الى العذر في تاجيع مع القصد لادائه منه قد عليه والله اعلم **مسئلة**
 عن الشيخ جعفر بن عبد الصافي رحمه الله ما معني قول المسلمين انه لا يلزمه
 الحج الا من وجد الزاد والراحلة والفتحة وامان الطريق ان يكون من قصرت عليه احد
 تلك الخصال سالما من لزومه الحج وسالما من الوصية ام لا قال هكذا يوجد
 واما الوصية فقد ادرى بها اذا وجد الزاد والراحلة وكذلك يفعلون قال
 الشيخ سعيد بن احمد الكندي ان هذا صحيح من قول المسلمين انه لا يلزم الحج الا من وجد
 الزاد والراحلة والصحة وامان الطريق وعندني انه لا يلزم من قصرت عليه خصل من
 هذه الخصال وقال وقال انه يوصي بالحج اذا وجد الزاد والراحلة ولا يبيت
 معني هذا القول وعندني انه من قصرت عليه احد تلك الخصال لا يلزمه الحج
 واذا لم يلزمه الحج لم يلزمه الوصية به قال الشيخ جعفر بن حميس لم يلزم
 الخروج الى الحج الا من وجد الزاد والراحلة وصحة البدن وامان الطريق برا او بحماري
 اكثر ما قيل لانه اذا لم يجد سبيلا الى الخروج مع وجود الاستطاعة بالمال او فعليه
 الوصية في اكثر ما قيل وان قال قائل انه لا وصية على هذا فلا اقول انه خارج من
 الحق والقول الموالح الي **قلت** له والمرأاة والرجل في لزومه سؤله قال
 نعم وهذا المعنى قول الله تعالى لا تعذبوا ما بين يديكم **قلت** للشيخ سعيد بن احمد
 قال اما طريق البحر فحدثني في الاثر انهم يشيرون انه مخوف من الركوب فيه لانهم
 قالوا في لزوم الوصية انما تلزم مراكب البحر وعند الزخوف وعند المرض المحق
 والمرأاة لعمامة ما يشبه هذه المخاوف واما الوصية فقبل هذه المخاوف واستأشها
 فهي مستحقة وليست بالارزامة ورايتهم يشيرون بلزوم الحج لمن وجد الزاد والراحلة
 ولعن الطريق الي ان يصل البحر فيجئ من ذلك ولم يبين لي مع ذلك وتولي قول المسلمين

قال الشيخ جاعدين خمس لا يبين لي ثبوت الفرق بين البر والجر ولا بطلان
بالإجماع بل الآثار تدل على وجود الاختلاف وعلى قول من يقول بينهما انهما سواء
فإذا كان الجرمية قواطع خوف فهو مخوف وإن كان ليس فيه شيء من ذلك فهو طابق
أما عن عدمي أنه يلزم له الأمن وجد الزاد والرحلة وأما الطريق والصحة وإذا
كان الجرمية فإن لم تفرقه الوصية الجبل كونه بالبحر ولا شيء من الخلق والله أعلم

مسألة ابن عبيد الله رجل استأجر إن يخرج عن هلاك حجة الإسلام بكذا الأمانة
وكان عنده اسم الخلق فاستعمله ووصل إلى مكة في قلعة يوم ولدي ما أجزأه
أجله أحد الأجرة **قال** أرجو أن الأجرة تحاله على صفته هذه وجاز لمن
استأجر إن يسلم الأجرة إذا قال أنه حج وأبى أعلم **مسألة** ومنه ومن قال
أن فعل كذا فعليه الحج فإنه يجوز له أن يستأجر غيره حج عنه فإن قال هو خارج
فليس له أن يستأجر غيره حج عنه والفرق بين أنه في الأولى جعل ديناً على نفسه هو
أو غيره غيره وفي الفصل الثاني الزم نفسه بل صانته ذلك إليها والزامه
لها في الحال وأبى أعلم **مسألة** والمرأة إذا ملكت ما يجب عليها فيه الحج في
استه حج وهو كانت التحريم يخرج معها الحج ولا قدرة لها على ذلك وأخذت بقول
من لم يوجب عليها الحج ولم تنص به إذا كقول عدك وترجي لها بذلك سألته أم لا
قال أنا أحب أن نوجب الحج إذا أعدمت المحرم وجماعة المسلمين وتقبل
في المثلثة لا يلزمها الحج والخروج إليه لا بوجود المحرم ويختلف في وجود الجماعة إلا أنه
الشك مني لا أدري ما قاله ليحب عليها الخروج مع عدم المحرم أو لا يجب عليها
الحج وأبى أعلم **مسألة** ابن عبيد الله في رجل غالة ماله تكفيه مؤنة عياله
فلا أن ديناً وجعله في يديه وحاله عليه حول الأحوال في يده ما يجب عليه الحج على هذه
الصفة أم لا **قال** إذا كان ما في يده من المال عليه في يده للناس ولم
ينص في يده خالصاً غير دين عليه فيه ما يكفيه لزاد ورحلة وعول من يلزمه
عوله من غلة ماله الذي بقي إلى أن يرجع حلاً فلا تلزمه في يده إلا أنه قد اختلف
في أصل المال قول الأباغ ماله وكفاه لزاد ورحلة وعول من يلزمه عوله من ماله
الذي بقي إلى أن يرجع حاجاً فعليه الحج وقوله لا يلزمه أن يبيع أصله ماله وقول
إذا باع شيئاً وأصل ماله وبقي بعد البيع ما يكفيه لمؤنة ومؤنة من يلزمه مؤنة
وجب عليه الحج وكذا قولنا المسألة صواب وأبى أعلم **مسألة** ومنه وفي ذراهم

رفعت نجمة هلك واخذ ما مال ببيع اختيارا يكون الغلة للورثة ام الربا ان النجدة
 واذا كانت دراهم هذه النجدة تجب فيها الزكاة وطابت نفس الورثة بالغلة
 للزكاة البع ام راه قال اذا استوي الوصي هذه الدراهم فحقه مال ببيع اختيارا
 القول ان غلة بيع اختيارا تكون للدراهم التي هي النجدة واما اخذ الزكاة من الدراهم
 التي النجدة في اخذ منها ما يجب في شئع المسلمين فان كان في ثلث مال الهاكدة
 فيعذر ابراهم النجدة زكاة وان كان ثلث مال الهاكدة فقد فلا زكاة في دراهم النجدة
 واما الامير الهاكدة الدراهم التي النجدة في حياته فلا زكاة فيها على كل حال
 ولو بقيت سنين وانه علم **مسئلة** ومنه وفي المحرم بالجم اذا عاقه شئ من مرض
 او عين بعد ما احرم النجدة له اهل ذلك الاحرام ويجزئه بعد ذلك اذا فاق وضع
 مما لحقه من العاقب ام راه قال يكون على الاحرام ولا يملكه وليس له اهل الاحرام
 امانه فدا قال بعض المسلمين قد دخل مكة ايام الحج محررا النجدة جازله ان يحلها
 عمة وذهب صاحب القول الى جزي النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يصح
 لوجولها عمة فله ان يحول نيت الى العمرة ويحل بعد طوفه وسعيه وقول يقف
 على الاحرام وله ان يطوف ويسعي اولا يحل ويبقى على الاحرام حتى يقف بعثات
 والقول الموالجب الي **مسئلة** ومنه وهو يخرج المحرم لبس ازار واحد من
 عذر او غير عذر في طريق مكة او في الطواف ام لا يخرج به الالبس ازارين قال
 يخرج ان يلبس المحرم وازارا واحدا او رداء **مسئلة** ومنه العلم **مسئلة** فمكة ومنه المحرم
 اذا مسح وجهه يده او لمحيته فسقطت التسعة المبيت الذي لا يجد نحو وجده حشا
 فلا يلبس به وانه علم **مسئلة** ومنه والحاج عن عتبه اذا لم يجد سعة لذبح
 المتعد الحزبه الصوم ولو كان المجمع عنه عتيا ام لا وما خلاصه وان كان
 حاجا لنفسه ولم يجد لعدم ماله او لعدم الدم ولم يقدر على الصوم ايجزله فاجبة
 الي سنة اخرى ام راه قال اذا كان حاجا لغيره بالاجرة وهو فقير فقول بجزيه الصوم
 وهذا اكثر القول وقول لا يجزيه واما المتنتع بالعمرة لنفسه فاذا كان فقيرا
 فالصوم يجزيه ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وان لم يقدر على الصوم فلا
 مرجع الي بلد فليست بشئ الدم الذي عليه يفرغه والتحرر مني وبمكة تدوان له
 بقدر فانه يستام بشئ الشاة فاذا عرف الشاة كذي فانه يستام بذلك
 الشرج برف فاذا عرف انه يبيع كذبي مكوك حب بريد كذا الشئ فانه يصوم

لكل نصف صاع يري مؤله وكذلك الذي لا يجد الدم ليستم به فانه يكون على هذا
المعنى والله اعلم **مسئلة** ومنه والوالي لا يخرج حاجا لنفسه الاداء الفرض
الذي اقترضه الله عليه لا يجوز له استعمال بعض ماله من الشراة المستحذمين
بالكرب من بيت مال المسلمين ليستأنس بهم وتكون اجرتهم في بيت مال
المسلمين **ام لا** قال اذا كان الوالي يفتيها من له الفضا في امور المسلمين فلا يضيق
عليه جميع ما ذكرته لانه جاء في اثار المسلمين انه لا يخرج من الزكوة الا فقيه ذو عناية
او ذو عناية وان لم يكن الوالي على هذه الصفة فليس له استعمال ما ذكرته من الشراة
المستحذمين بالكرب من بيت مال المسلمين هو كذلك الزاد على هذه الصفة على
القول الذي فيه السلامة والله اعلم **مسئلة** الشيخ احمد بن محمد اذا جاء
المرئان الجير بالحجة لا يجزى له ان يوجر نفسه في مسير الى الحج لانه اجير لغيره
ولم يحفظ فيما كتب من الاجرة شيئا اجملا ام لصاحب الحجة والذي عندي انه
صواب ان الاجرة للجير بالحجة وانه انما لمخالفة راي المسلمين وعليه التوبة
والاستغفار من ذلك وله شيء عليه من الضمان لصاحب الحجة اذا حج كما استوجبه
عليه والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن ملك في اشهر الحج قدر ما يجب به عليه الحج
من المال وكان في وقت ذلك غير متيسر له الخروج وتعلقت عليه الوصية به
وكان ثلث ماله يقوم بذلك او لا يقوم المبيع والنصرف في ذلك المعروف
ويكون كالمديون له المالنصرف في ماله في واجب او مباح ولو ذهب جميع ماله
لم يكن هالكاً بذلك قال ان مثل هذا الذي ذكرته ينبغي له ان يجتهد غاية الاجتهاد
في توفير ماله ليفضي طاعليه من فريضة الحج واما ان يمنع من النصرف في ماله فقبل
بذلك المعروف فلا اعلم انه يمنع من ذلك وجايز له بذلك المعروف وان ذهب
جميع ماله وكان لا يباين بالحج فلا افول انه هالك على قول من اجاز تأخير الحج والله
اعلم **مسئلة** ومنه والمحرر بالحج اذا اصطلح جارا من الثلاث ففضل احد
فطليه دبره حكم به عليه عدلان بيعت به الى عكة وارحوا ان فيه قولا ان الجراد
اليلزم فيه شيء والله اعلم **مسئلة** ومنه الوصي اذا اراد ان يخرج عن
الهاك الموصي بالحجة بالاجرة بنفسه اله ذلك ام لا قال في ذلك اختلاف
قوله ليس له ذلك الما بان الورثة اذا كان الورثة ملغاه ويوصي اليه المالك ان
يج عنه وقول يحيى المديني ان يحج عن الهاك ويأخذ الاجرة مثل ما يأخذ عبيد والله اعلم

مسألة الصبي في ترك وصية بحجة ووصايا بالحجة اجزائها ارعانة لارادة فلم ينف
ثالث ماله بعد الحقوق اللازمة لجميع ما وصي به من الوصايا وثالث الحجة
ثلاثون محمدية فصفة فقال الورثة نحن نحن عن الدنيا ونفوسنا ولنا جرح عنده
فقال الوصي اذا اجرتم مني عن ابيكم فالذي ينوب الحجة فانما اسلمه
لمن اجرتم او اسلمه لكم ان جاز لي قال فاذا اسلم للاولاد ما تقدم من السبب
المذكورة وانما لهم ما فعلوا رجعت له اخلاص في ذلك انهم اجر وامرهم عن ابيهم
بسبب الوصي وفي الاصل الواجب امرهم عن ابيهم متبرعين بهم ذلك فقد اجري
عن ابيهم وما بقي من ذراهم الحجة جاز للوصي دفعه الى الورثة والله اعلم
مسألة ومنه واذا لم يكن المسلم الوالي فاذا عدم الثقة
المؤمن من المسلمين فان عدم الثقة من قومنا على بعض القول وقول المحكي
الثقة من قومنا ولو جلت منزلته وعندني الايضيق في بعض القول اذا وافق
المسلمين في قولهم وفعلهم وعلى هذا القول ولو لم يكن عرفانهم الا انما جالت
المسلمين وايمن على ذلك ولو كان جمالا او حارافا عرفهم اذا اتين على ما اتجر
عليه وان فعل اسباب الحج بحضرة من يؤمن عليها كان احلا للجمي اذا كان الطامع
على افعاله ما موافق هذا المذهب الصحيح وفي هذا الخلاف ولما احتسنا
الذي ذكرناه لا ضرورة وقلة المال المؤدي الى الحج وبعض المسلمين راي المستل
بين الحج اذا لم يخرج تامته وقال بعض المسلمين يعان بها فغير قد لم يخرج
وبعض اجاز ان يشترى بدن او شيء من النساء ويخرج عنى هو اذا الرباع
شترى طيب وطيبها البيت **مسألة** ومنه تركت شرهما قال
ان رجع عن الوصية بالحج بلفظ صحيح فعلى قول من جعل الحجة من ثلث المال يري له
الرجعة وعن رايها بمنزلة الدين من ثلث المال لا يري رجعة فعلى هذا مع المسئلة
وقول ان رجع عنها بمنزلة الحال والاستقبال وقوله اضربوا عليها ولا اراه من
الفاظ الرجوع والله اعلم **مسألة** ومنه واذا وقع بين الوصي والورثة
شرطان يؤخر وامرهم عن الطالكة وان لم يعلم الوصي ما ينوب الحجة من مال
الوصي وعرف الوصي ما يباها بالقسط والحساب وعلى ذلك استأجر الورثة
منهم عن هالكهم وان يسلموا ما يبقى لا خير في صلب اموالهم ولا يضيق على الوصي
تسليم هذه الرجعة من مال الهالك الى الاجير اذا صح انه حج عن الهالك وللورثة

الاجاز ان شاء الله والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه لغير ان الحج عن هالكه يزور
فبغيره ينسأ محمد صلى الله عليه وسلم فوقف بعزات ثم وضع صناستد بلاوطا
عنه بالبيت الحرام وسعي بين الصفا والمروة ورمي الجمار احدهما واصحابه باجازه
بغير لغير انهم لهذا الموضع عن الهالكه هذه الحجة وجب له الاجرة تامة اذا اتم له
بعض احكامه الطواف والسعي ورمي الجمار للعذر الذي لحقه وهو المرض ام لا
قال اما رمي الجمار فجاز من الاولياء او من اصحابه واما زياره البيت ففي
الحال لا يقتضي عنه في حياته ولعل هذا من المخصوص في هذا وايضا هذا لا يقتضي
واما ان يقتضي عنه وليه او احدهم من الناس بعد موته فجاز برمي ما يقتضي الا ثبت انه
دين على الهالكه والذي يزور عنه البيت فانه يسعي بين الصفا والمروة تمام
الزيارة وان زار قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولم يحج فقتله تامة
الاجرة وقيل له رجع بلا والله اعلم **مسئلة** ومنه واذا كن كذا كذا حجة
فانقصت قد انفقوا على جمع الحج بن رجل واحد في سنة واحد فغفري
ان غفري من حجة عات او متفرقات كله جاز ولفظه ان يقول الحرج نفسي
علي ان الحج عن فلان وفلان مع هذه الحجة وان جمعهم على ما يوجب الشرع
ولا زاد من الاجرة في موضع ونقصت في موضع كذا كذا جاز واللفظ يزيد ونقص
والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه عنده مال ونقص غلته عن عوله وعياله واذا
حب الفضلة الا تكفي لرحلة من بلد الى مكة التبرقة ايلزمه فرض الحج على
هذه الصفة اعني غلة ماله سنة واحدة واما اذا جمع سنين بسنة فضلة
الغلة اذا لم ينفد بها في شي ايلزمه فرض الحج على هذه الصفة ارايت والكمالات
لها زوج ولها مال تكفيها غلته لرحلة ولم يكفها الزاد ورحلة الى الحج
ايلزمها فرض الحج **قال** فلا يمكن وتكون المونة من غير الرحلة على
الزوج ام المزمع او لم يلزم الزوج المونة فبنقطة وكسوة في سيرها الى الحج **قال**
فانما لم يكن من التقدير او ما يقوم مقامه ما يسلطه الى الحج فلا حج عليه الا وسيلة
وفي بيع اصله الذي منه قوته لاختلاف في وجوبه وان كان الباقي يقوم بنقطة
عياله وحب عليه بيع الفاضل وكذلك المرأة اذا كان عندها من التقدير او ما
يقوم مقامه يقوم بها ذاهبة ورجعة ووجدت من الحج بها من مجموعها
المسلمية وجب عليها الحج ولو يلزم زوجها ان ينفق عليها الا ان يخرج معه والله اعلم

مسئلة ولا يحرم عليه الحج كان الصلوة عليه والحج عليه اذا كان مستطاعاً
يقتضي المواظفة كلها والنية تجزئيه ويكون اجرامه بقلبه ويتقضى ما يتقضى الحرام
مسئلة في المرأة لها زوج يتفق عليها فيكسوها ولها مال او باعته ونجست
به ليس عليها الحج ان ليس عليها حتى يكون معها مال بالحج منه اذا باعته من اجله
ويتقضى من صلته ما يكفها غلته لان الزوج يموت ويحدث عليه الاحداث
فيما بينهما ولو لم يرها في ذلك الاعلى منزلة لو كانت ليس لها زوج والله اعلم **مسئلة**
وكذا عمل الحج فجازا ثانياً على غير طهارة الا الطواف بالبيت والركعتين بعد
الطواف وليست بهما فاعمال الحج الا انه يستحب فعلهما وان سعى بسبب
الصفاء والمروة وهو جنب او على غير وضوء واجزاء لان المرأة التي ارضت بسبب
الصفاء والمروة وان كان بمكة امرناه بالاعان والله اعلم **مسئلة** ومن
اراد ان يحرم من الميقات فصلى ثم تكلم بجمل منه او بغير جمل ثم لم يجد
نكلم ونسي وهو بعد في الميقات ثم لم يجد من الميقات هذا يجزئيه وكذلك ان
اكل او شرب بعد ان صلى قبل ان يحرم ثم لم يجد من الميقات ذلك **قال** نعم يتم له اجرامه
اذا كان في الميقات وكذلك ان صلى ثم ركب راحلة ثم لم يجد من الميقات ركب راحلة
اذا كان في الميقات ثم اراد ان يركب راحلة **مسئلة** ومنه واذا شهد بشئ
دوراً على هلال ذي الحجة حج الناس بشهادتهم اذ اراد التوبة منه فقالوا
ان عليهما ان يظهر اذ كانا للناس فانه ليس عليهما ان يثبتوا ذلك من بعد انقضاء
الحج وعليهم ان يقبلوا منهم ما لم ينقض الوقت بعرفات والله اعلم **مسئلة**
والتلبية والاهلال اسمان لمعنى واحد واصل الاهلال رفع الصوت وكلامه
صوته فهو مهمل يقال اهل بالحج والتمل اي رفع صوته بالتلبية ومعنى التلبية
ليبيك انا مقيم على طاعتك واجابتك قولهم قد لب الرجل في مكان والب اذا
قام فيه وفقها وكسها جازن والله اعلم **مسئلة** ومن استقص وضوءه
في الطواف فوضي وبني على طوافه ولو وجد غايظاً او بولاً خشي ان يفسله فله
ان يتوضي مرة يبني هو ان حضرت الصلوة وهو في الطواف فيصلي ويبني
على طوافه مسجبة ولو لم يكن اتم ستوطافاً فبني على ما مضى من الطواف والبيع
قليل الا ان اوكثر والله اعلم **مسئلة** ومن طاف ولم ينو طوافه فضاوته
نظوم على من لم يركب ذلك لما ثبتت عنه عليها السلام انه قال الاعمال بالنيات وكذلك

او ما نوي وكذا علم عري من البيت فهو غير محسوب به لعامله والطواف لا يجزي اتيانه
 الا بقصد ونية واراادة والله اعلم **مسئلة** ومن حضر في الصلوة وقد
 فرغ من طوافه فان صلواته الفريضة تجز به عن ركعتي طواف النافلة ولا يجزي
 عن ركعتي طواف الفريضة والله اعلم **مسئلة** والكلام في الطواف
 مكروه المالمعني ان يسال الرجل صاحبه كم طواف او يسلم اخو فيرد السلام
 او ذكر الله وما غير ذلك فاعراض الدنيا فلا يجزي والله اعلم ومن طواف بالبيت
 لنافلة فلا يسكاه المبدك الله فان تكلم لغرض ذلك فطوافه وسعيه تامان ولا
 بدل عليه والله اعلم **مسئلة** واذا خلق المحرم ركعة قبل ان يذبح
 نسكه ففقه الحجاز جرحا او جرحين او ثلاثة فعليه دم باجنا على نفسه
 ومن خلق محوا او قصر لمحرم مثله فعليه كل واحد منها دم على العهد والخطاء
 وان كان المقصر ليلنام فعليه دم ايضا وقول ليس على النائم شيء ولا على من قصر له
 محرم او غير محرم والله اعلم **مسئلة** ومن ترك التكبير كله يوم الفريضة
 الرمي فله بعد رميه ويكسر فان ذبح وخلق قبل ذلك فعليه دم وان لم يدرك حتى
 مضى يوم النحر فالمستحب ان يهدي شاة والله اعلم **مسئلة** قال
 ابوالمؤثر فيمن رمي جمرة العقبة قبل شروق الشمس فله بعد الرمي بعد الشروق
 ومن ترك رمي اجمار كلها حتى مضت ايام التشريق متعمدا فيقول عليه
 عشر شياه وقول عليه سبع شياه اذا لم يرم شيا **مسئلة** وقال ان قام
 الى يوم ثالث فرايام التشريق ولم يرمي شيئا من اجمار فعليه عشر شياه يذبحهن
 تملكه او يبي او يصدق للمجهن على الفقراء والله اعلم **مسئلة** والمحرم
 تلبس ما شاءت من الثياب الاجبر والثوب المصنوع والثوب الذي
 فيه طيب وتحرم فيها سوي ذلك وتخرج الجلي من قليل او كثير من ذهب او فضة
 الا ان تلبس الخف ولا يكون في عنقها خيط فز عقدة الا اخرجته فان تركت شيئا
 من ذلك اقتدرت وبكبره ان تكون عاقلة شعرها او عاقده خيطا عليه ولها ما في
 وجهها ونفسه ووجهها بالروحة او غيرها تجعله بينها وبين الرجال عريان
 ليس وجهها ذلك الستر والله اعلم **مسئلة** قال ابوالمؤثر محرم المحرم
 في ثوبين جديدين او غسيلين لم يلبس امد غسله لا يشقان ولا يصحان اذا
 كانا خلقين واذا لم يجد غيرهما فان وجد غير خلقين فلا يحرم فيها فان فعل لم يرد

٢ قول

باشا وان تطيب متعملا فعليه الكفارة ولا يعلم اخذ الا اذا والناس فيه اختلاف
 ولما هل قبل غزاة النبي وقيل غزاة المتعمد وعليه الكفارة وله عند الله
 والله اعلم **مسألة** والمحرم والمحل لا يقتلان في الحرم شيئا وله يقطعان فحج
 الا اما احل قتله مثلا الغارة والحينة والعقرب والورع والحداة واللع واما الغراب
 فلا يرميه الا ان يريه ذروعا او يحرج ظهره احلته فانه يرميه وان قتله فلا
 شيء عليه **مسألة** ولا يقتل المحرم في الحرم الا ما اعتدى عليه والله اعلم **مسألة**
 ولا يحج الوقوف بعرفة لا بتصدد او ارادة فحس وقفت عن قاصد بوقوفه بالمروة
 الى الله لم يستحى ثوبا عليه ذلك **مسألة** وفرا فاض قبل غروب الشمس متعملا فسد حجه
 وقيل اذا وقف بعد الزوال وافاض قبل غروب الشمس فطهر عليه دم وحجته تامه
 ويجزيه ان لا يفيض الا بعد غروب الشمس على حال الحرام عند زمان كان من
 عند فاجبنا ان يتم حجه وعليه دم والله اعلم **مسألة** وقيل اذا مات
 احجاج بعد وقوفه بعرفة قبل ان يقضي مناسكه فانه يقضي عنه نسكه وقيل ان
 كان معه ولي وان كان يات ولم يقف وكان احرم فليس عليه ان يقضي عنه
 والله اعلم **مسألة** ومن احرم بالحج ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام فهو على
 احواله ووافر بالسلم ثم حجج الاسلام وهو مسلم ثم ارتد بعد ذلك ثم
 اسلم بعد اذن ان اجزته بالحج الاول وانه اعلم **مسألة** واذا الزم المرأة دم
 في حجه او عمرها فلزوجهما ان ياكل منه ان كان فقيرا ولو لم يكن امرها على النكاح
 في المعيشة واذا الزم الزوج دم فلا تاكل امرأته منه لان نفقتها عليه والله اعلم
مسألة ومن وجب عليه الحج فلم يحج حتى اتفرق فبعض حجه له ان ياخذ حجة ويحج بها
 لغيره قبل نفسه ثم يحج لنفسه بعد ذلك وبعض الحجة له ذلك ويرى ان الحج
 لنفسه والله اعلم **مسألة** ومن اخذ حجة ولم يشترط عليها عليه تلك
 السنة فلما بلغ موضع الطريق حول بيته ان يحج عن نفسه واخذ حجة اخرى
 ثم اعتقد من قبل الحج للقوم فحجثا كان اعتقد لنفسه فعدا بمرة لم يقد
 في ذلك الموضع حتى حج سنة ثانية والشرط عليه ان يحج تلك السنة في ذلك المكان
 لانه قالوا هم وقول الله اذا حج بغير هذه الحجة فعليه ان يرجع الى البلد الذي
 شخص حجة الاولى منه فاصنع ذلك الحج لما اعتقد غيره وليس له ان يرجع الى
 الموضع الذي اعتقد بالحج منه شخص منه بالاولي **مسألة** ومن حج عن

ميت اوصي بالحجة فالعنة ولحق جميعاً عن الميت الا ان يشترط على من اعطاه
 ان له العنة وانما يخرج عن صاحبهم حجة فان فعل فانه يرجع ويحرم من الميراثات
 عن الرجل وليس بقله ذلك يستي واسد اعلم **مسئلة** ومن اخذ حجتين
 خرج عن واحد واقام الى الحول المخرج عن الآخر ولا يخرج ذلك اذا المخرج عن الرجل بل اذا
 ليس خرج عنهم من مكان فاما ان يفعل كذلك واما ان يرد عليهم ذلهم
 واسد اعلم **مسئلة** واذا حج رجل عن رجل بامر الوالي او الوصي اطلقا ضي
 فلما انطلق تبين ان عليه ديناً يحيط ماله والحج على الحاج من قبل ان يدخل في
 التلبية فانه يرجع ويؤخذ ما فصل في دين من النفقة فان فرض على نفسه
 الحج ومضى قد اخرج عليه فانه تلزمه النفقة من يوم طأ الحج عليه من ذلك المكان
 ولحق له وان حج بامر القاضي او الوصي ثم وجد على الرجل دين كثيراً ولم
 يوجد له شيء فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولا على الوصي وليس للغرماء
 المتماثلين واسد اعلم **مسئلة** ومن اوصي ان يباع غلامه الفلاني
 ويخرج بثمنه حجة فتلف المال وبقي الغلام فان كان المال قد صار
 في ملك الورثة وقبضوا ثم تلفوا ايدى بهم فلا سبيل لهم على الغلام ولا ثمة
 وان كان لم يبر في قبضهم حتى تلف ثم وجدوا الغلام الموصي فيه او ثمة فلهم
 ان يرجعوا في ذلك الى الثلثين ويبقى الثلث للحجة واسد اعلم **مسئلة**
 ومن اوصي بحجة وجعلها في خاله وتلف الخلفان حجة ولجعة في ثلث ماله
 وان كان الثلث قد نفذ فاخاف ان تبطل الحجة وان كان قد اوصي بهذه
 الخلف الحجة وتلف الخلف وذهبت فاخاف ان تبطل الحجة ايضا وان بقي شيء
 من الخلف اخرجت الحجة من حيث خرجت ولا تبطل حجة واسد اعلم **مسئلة**
 ومن ذبح صيدا وهو محرم وصايد محرم فغلبه ما جزأ قبل جزأ واحد وقيل
 لكل واحد جزأ واحد وقيل اذا جاز جميعاً يحكم عليهم بجزأ واحد وان جاءوا
 متفرقين حكم على كل واحد منهم بجزأ الصيد واسد اعلم **مسئلة**
 ومن حكم عليه ذبوا عدل في قتل كل مسكين نصف صاع خنطة فاعطى كل مسكين
 صاعاً ثم اوشعير او قيمته او دعا المساكين فغداهم وعشاهم انزاه ذلك
 والحب ان يقد بهم صباحاً ويعشيهم بعد العصر واسد اعلم **مسئلة** عن
 الشيخ جاعدين غيس الحروصي رحمه الله في المحرم اذا شتم طيباً مثل عنب او زعفران

او غير ذلك ناسيا الرأفة ما يلزمه قال قد قيل ان عليه ذم وعلي قول القائل
 ان لا يلزمه شيء الا ان ما قبله اكثر وانه اعلم **مسئلة** ومنه ومن تنفق من شعر
 ابطه من ثلاث فصاعدا ناسيا ما اذا عليه اذا كان محمدا وكذلك ان طلع من المحرم دم
 ولم يفيض ما اذا عليه قال ففي المأثر في الثلاث او ما زاد لعل من الشعر دما وفي
 خروج من الموضع لنفسه له وان لم يفيض دم ثاني وبعض لم يقتل فيه غواصة اعلم
 وعسي ان يكون في الجزاء الواحد من يكون مجزيا لما يلزمه فيها على اي حال لا سيما
 للجمانية واحدة الا انه فيكونه على هذا مع النسيان للرأفة ما لا بد وان يلحظة بمعنى
 الاختلاف في لزومه له ان خرج من العدل فصح ما رآه من وجهه في حكمه والله اعلم
مسئلة ومنه وفي المحرم اذا اصابه مطر شديد وقع راسه مخافة الضر وكشف
 القناع عند الصلوة ثم قنعه ناسيا ما يلزمه في ذلك قال قد قيل ان عليه
 ان يكبر والكفارة الواحدة مجزية له ما دام على بابه من الضيق لذلك والله اعلم
مسئلة وفي المحرم اذا غصه قرار واخرج من نفسه وطلع من موضعه دم
 اعليه شيء ام لا قال قد قيل ان عليه دم وعلي قول الغرض اني عليه والله اعلم
مسئلة ومنه واذا ربط المحرم على جله بحزقة ثم ذكرك فليلا او كثر خابله
 قال فلا بد وان يلزمه الجزاء على هذا من عقده لها والله اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي رجل اوصى على جارية بعين محمد بن عمار له من شعره لم يفرقها
 الوصي على ثلاثة فقراء اياكون مصيبا في قطعه ام لا وان لم يفرقها
 ما يلزم الوصي وكيف صفقة خلاصة قال فلا شيء عليه اذا اتى ما حاز له ناسية
 من ثمنها على ثلاثة وقد كان يعجبني ان تفرق طعاما يصطلي كالفقر قد ما يلزم
 ان يعطاه والله اعلم **مسئلة** وفيمن ذبح ذبيحة عما عليه من منقعة او جمل
 صيد او شجر او عليه دم من قبل فعل لزمه ووقف عند ذبيحة حتى ماتت وذبح
 عنها بعد ذلك ولم يعلم ان اكلها احد يحزبه عما عليه ام لا قال لا يحزبه حتى يعلم
 بلوغها اليه فهو له اكلها وفي قول اخر ما يدل على التحزبه والله اعلم **مسئلة**
 ومنه قال الله تعالى فدية من صيام او صدقة او نسك كفارة اي فعل هذا
 من خلق راسه او غطاءه ام كيف ذلك وهل يحزب الصيام والاطعام في الوطن الا
 في مكة وكم يصام من الايام ويطعم من المساكين قال قدما فيمن يكون
 يرضى اوبه اذي من راسه تحلقة رخصة من الله لمن اضطر اليه البيع مع الغيبة قاله

بحر فيصح في كل مكان والنسك ينبغي او يمكنه وتختلف في الاطعام هل يجوز في
غيرهما **مسألة** وفي قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما دل ان يحرم اللحم اولى والله
اعلم **مسألة** ومنه واذا الزم الرجل دم من فداء او من جزاء صيد واذا ان ينفذ
ذلك هل يحرمه شاة ابنة سنة او عشرة اشهر اذا كانت احسن وافضل والآخر
ثلاثة اشهر سنتين ام **مسألة** قال فالحجاء في الصيد والبيعة على حال واحد
لانهم يختلف في مقدار وما فيه شاة فهو في الوسط وما كان من دم لم يبدنه
فالحجوع من الضان فصاعدا والشيء من المعز وما زاد عليه لا ما دونه لا على قول
في جزئها اذا كان سمينا قارحا والله اعلم **مسألة** وفيه من يوجب بيعه
شاة من الدرهم بخيط او بنفس الثوب عليه شيء ام **مسألة** قال فلهذا ما قد
ابطل على حال فلا ينبغي عليه والله اعلم **مسألة** ومنه واذا قلع الحرم شجرة
صغيرة او عود حشيش كبير قدر راحيه اصبع اليد ناسبا للذكر او خطا من حرم
ملكه ما يلزمه اطعام مسكينا ام درهم **مسألة** واذا اطعم واعطاه درهمين بغير حكمة
من المسكينين اجزبه اذ كان **مسألة** واذا الرعي جزى حكم عليه اجزبه الا ينوته لذلك
ام **مسألة** قال قد قيل فيما يكون من صغار شجرة في ورقتين الى ما زاد عليها
وليس له ساق درهم **مسألة** ولعله قد قيل بدلتين **مسألة** وفي قول آخر نصف
درهم ولعله قيل يطعم مسكينا ان كان مما فيه الجزاء على حال في العمد وعلى
الخطا في الخطا من رأي المسلمين الا انه لا بد فيه وان يكون عن حكم
العدلين **مسألة** وما كان من كشيئش فالي القيمة يرد في حكمها والا فلا اجزبه
في شيء منها وان وجد بها فحكمها عليه والا ان به الى ان يقد عليها فان حصة
الموت قبل الاداء لم على ما جاز للبرائة اوصى به المحرم في ان يوصي قبل ذلك
الا انه في غيره دينونة بلزومه الا ان يكون في اجماع والا على رأي من الزمه في
موضع الاختلاف بالراي في وجوبه والله اعلم **مسألة** وفي الحرم اذا
لتيه العدو او قيل في هذا المكان خوفا يجوز له ان يلوي على حقويه بردا
مخافة ان يسقط انما اذا القيمة العدو وعقد على حقويه او غيره في
جوابه **مسألة** قال فليس له ان يعقد على نفسه الا من ضره اليه فان غلبه
فالحجاء عليه على حال فيه وان لواه فغره فلا ينبغي عليه والله اعلم **مسألة**
ومنه واذا كان على الحرم دم من فداء ولم يجد له من يأكل من احبائه ولا من يادخه

عنه هلي يجوز له ان يفرق قن ثمنه درهم على الفقراء او يفرق قيمته حيا ام لا اه
 الله اعلم وانا لا اري في الدارهم ان يحدوا لاهل العلم في هذا الموضع اجازها
 الا انه من قول بعضهم فيما يحكم فيه بالاطعام ما دل على جوازها بدلا منه والراي في
 جوازها مع القدرة على الدم مختلف الا ان المنع اكثر فيه فاعرف والله اعلم **مسألة**
 ومنه والذي ناهى النهار مكة بعلن زار البيت يوم عاشوراء منتظلا لاصحابه هل عليه
 دم ام لا ام ذكره الا في المليل خاصته قال نعم قد قيل له عليه دما وفي قول اخر حتى يكون
 مضطرا والليل في هذا الموضع والنهار سواء **مسألة** ومنه وهلي يجوز
 للمحرم ان يذبح المعز او الضأن وقت اعزامه ام لا قال في هذا انه حافذ
 اجيز له ولا اعلم انه مختلف في ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وهلي يجوز للمفقير
 اذا اعطاه من قدامه او جزاء صيد او منقعة ان يخرج بين ذلك اللحم لحومه ولو اتي
 عمان ام لا قال لا الجدا يمنع من جوارزة وفي المار ما دل على ما رجوا من اجازة
 والله اعلم **مسألة** ومنه وما معفو الغرة التي يعتمر بها اهل مكة وغيرهم
 بعد زيارة البيت يوم عاشوراء هي لازمة ام مستحبة وغيره يعتمر هل يفتح
 في حجاب ام لا قال لا اري لزوما في هذا اليوم ولا بثوبها الى يوم حجة
 من اهل مكة ولا غيرهم لما قد بقي عليه من اعمال في الحج لا بدع عملها فيه فيما
 بعد من ايامها ومن حج ولم يعتمر حجة تامة لم يعل حال والله اعلم **مسألة**
 ومنه والذي احرم بحجة عند دخوله مكة وطواف بالبيت طواف القدوم
 واراد ان يطوف بعده ذلك بطوافها هل عليه كيان ام لا قال في المار ان له على
 هذا بعد ان يسعي ان يطوف بما شاء من الطواف ولا شيء عليه الا انه ما
 يحسن في النظر ان يلحقه معناه ما قبله من طواف القدوم فيكون عليه ما به من قول
 في ماري لاهل البصر ان يحج ما اراد والله اعلم **مسألة** ومنه والفقر اذا اعطاه
 احد الحرام من درهم عليه احدى الفقير ان يطعم منه **مسألة** ومنه عبد او غنيا ام لا ويجوز للفقير
 اكل ذلك ام لا وكذلك دما المتعة والصيد قال نعم قد قيل انه يحسن له
 الا ان لمه فانه ليس عليه ان ياكل منه الا ان يكون في منقعة والله اعلم **مسألة**
 الشيخ عبد الله بن عمر بن الخطاب وفي رواية في حجة على وجه غير ذلك ففقدت كما في
 على حبل من يله وجعها ايلزم الوفاء بقدر يله الوصي امر الوصي اذا اختلف

قال ان عرف الوصي الاجل وانه اوصي بها فلان بن فلان عزيلد كذا
فله صرف هذا الموصي زاد او نقص وان لم يعرفه ذلك فالاجرة على صرف
بلد الوصي والزبان عليه لا على الورثة والله اعلم **مسئلة** الشيخ فاضل
وفيم تزوج صبينة زوجه بها ابوها على صداق عاجل وهو عسرون طارية
فضة واهل وهو طارية طارية فضة ودخلت استشهد بها ان يدخلها المائة
وفي يد من الدار هم ثلاثمائة طارية فضة وهي تكفيه الحج واذا اخرج منها ما
عليه من الصداق العاجل والاجل بقيت عنده مائة وعسرون طارية لا تكفيه
الحج يلزمه الحج ام لا قال اذا ثبت عليه التزوج ولزمه قبل دخول شهر
الحج فلا يلزمه الحج على قول قلست وان كان زوجته لا تحل للرجل لا يحل
عنه من تلك الصلح لم يقدر قيمتها وكسوتها الى ان يرجع ام لا بمعنى رجوع
الحج قال لا أعلم فرق بين المدخول بها وغيرها في هذا كانت صبينة او
بالفاعة على قول الجواز تزوج الصبي والله اعلم **مسئلة** وفيم يلزمه الحج
الحج وهو يقدر على الحج المانه يدين بالحج ويؤمل قضاء جميعه ذلك ما سنون
مخرج الحج فمات في الطريق قبل ان يحرم بالحج فانه سالم وليس عليه ان
يوصي بذلك ما لم يحرم بالحج او بالعمرة فاذا احرم من الميقات بالحج والعمرة
فعلية ان يوصي بالحج اذا كان يريد الحج كان قد لزمه الحج وقبل غنا او كان
فقير المانه علانية قد دخل في الحج والله اعلم **مسئلة** فاضل فحين
دخل مكة في شهر الحج فاحرم بعمره واحدا ثم خرج الى المدينة للزيارة
او لمعنى غيره ورجع الى مكة في شهر الحج فاحرم بعمره ايضا واحدا ايضا يلزمه
هديان للمنعة ام يكفيه هدي واحد قال قول يلزمه هديان وقول
اليلزمه الهدى واحد وعمره واحد تكفيه ايضا والله اعلم **مسئلة**
ومعروف في الحاج اذا صبح عنده فوجد انه حج في غير يوم الحج وعنده انه حين حج انه
يوم الحج ايكفيه حجة ذلك ام لا قال قول يتم حجه وقول لا يتم وقال
الصبيح لا يتم حجه وعليه بدله والله اعلم **مسئلة** ومنه يلزمه صيام وقيل
المسقة متى يصوم قال اما ثلاثة الايام تقول هي شاء لا في غير ذي الحجة وانكر
القول سابع وثامن وتاسع **قلت** هل يصوم ايام التشريق قال
لا أعلم ذلك وفي السبع قيل اذا رجع الى مناد وقيل اذا رجع الى اهله والشيخ

سعيد قال فيه قول انه يصوم ثلاثة ايام في ايام القنبره قال الشيخ جاعدين
 خيس قد قيل هذا لان الدماء هنا كالحجبة والصوم يترك من الدم مرجع والله اعلم
مسئلة وهل يحى نوح الاعمي عن الصبي فقال الصبي وابن عبد جابر وابنه
 اعلم **مسئلة** ابن عبيدان في رجل اوصى له المالك ثم جلا يخرج عن المالك فخرج
 الرجل فوصل الى بعض الطريق فحضرته الوفاة فقال لبعض اصحابه اخرجوا هذه
 الحجبة فخرج بها عن المالك الى الجير الخير نصف الحجة وتلي نصفها فاستأجروا
 رجلا للحجة هادعون ويخط عن المالك وتلزم الوصي الحجة تامنة فقال المالك
 وان لم يبع ان الجير الثاني حج حجة المالك وتتم وتلزم الوصي الحجة ان يسلم الحجة
 من مال المالك وان لم يبع ان الاجير الثاني حج حجة المالك ولم يتم الوصي
 حجة الجير الثاني فليس يلزم الوصي شي من الحجة ولا يجوز له ان يسلم الحجة
 من مال المالك والله اعلم **مسئلة** الذهلي وفاته طواف القدوم فعلى
 قوله عز قال ان طواف الزياره يكفيه عن طواف العمرة واجل ينوي به عنها
 كليهما وكذلك نيته كركعتي الطواف والسعي قال في ذكر اختلاف
 قول عليه طوافان كما جعل علي نفسه وقول ان الاعمال تداخل بعضها على
 بعض وكذلك عندي في كعتي الطواف والسعي **قلت** وعلى قول من الزم
 طوافين يبداء بطواف الحج ويركع ويسعي ويرجع يطوف طواف العمرة الى
 فانت ويركع ويسعي فان كان عليه ان يبداء باحدهما قبل الآخر والي
 من بعد ما كان عليه ان يبداء به فماذا يلزمه قال يعجزون ان يبداء
 بالاول وان قدم الثاني على الاول فيجزيه ذلك عندي لان هذا واسع
 وقته لا يفتوت والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصح بن حمزة عن رجل سافر في الحج بالعمرة
 في شهر الحج وجاء مكة وطاف وسعى وبقي على احواله الى ثامن من الحج وطاف
 بالبيت وركع وعقد الايام عند مغرب الكعبة ولبي وخج ذاهبا الى
 مكة ايلزمه هدي للتمتع ام لا قال اذا لم يتمتع بالعمرة الى الحج فلا هدي
 عليه فيما عندي والله اعلم **مسئلة** ومنه والطايف بالبيت اذا اقيمت
 الصلوة والادان لم يذهب الى الصلوة ومضى على طوافه وهم يصلون
 قال له ان يقف لمعني عرضة من صلوة او غيرها **قلت** وان ترك الطواف
 وصلى معهم ايدي على طوافهم لا قال في الصلوة الفرض لا يقطع الطواف

قال فهو في ماله ان صح وعلى وارثه ان يخرج به وان لم يوصي به وقيل خفي وصي به والمأثلا
 شيء على الوارث فيما تركه قلت له فان اوصي به فاین يكون في المأثلا قال
 فهو في ثلثه على قول وقيل في ثلثه مؤخر عن حقوق العباد وقيل مطلقا عليها وقيل
 مساويا لها وفي قول اخر انه لا يكون من بعد في ماله وامد اوصي به انه من اعمال المدينة
 فلا يجري في ادايته عنه الغير كما انه في الصلح والصوم كذلك على ما عرفت قال ذلك
 قلت له ما اكثر فيه من القول ان اوصي به قال فعبي في المكث ان يكون في ماله ان
 راجع عنه الفقه كانه في كثير ولكنه لا يخرج من عدل الراي على حاله قلت له
 فان كان موته من بعد ان اوصي به او قبله المأثله في خروجه اليه قال فهو على ما
 مضى من القول بما فيه الاختلاف في ثبوته من بعد في ماله اوصي به او لا فهو كذلك
 طاريا له من خارج ذلك قلت له وعلى قوله من يحمله في ماله من ابن يرضع في مقامه
 قال قد قيل فيه انه من حيث كان اخراجه ولو من بعد عامه فهو كذلك قلت له
 فان كان بعد موته من بعد ان وقع بغيره او لو ارثه او رقيقه ان يتم عنه ما يقع من مناسكه
 ام لا قال لا يمنع عليه قد قيل له ذلك قلت له فان كان الذي يقيم عنه بعد وفاته
 محوفا في حاله فحينئذ عن نفسه اي من ام لا قال لا يمنع ما به مرجع عن مقامه له في راي
 من يقول انه ينفع فيخرج الغير عن ذلك قلت له فيبدأ اوله في كل واحد من المناسك
 بما عليه في حجه وبعد في باقي ما على المالك ام لا قال نعم قيل ذلك قلت له فان كان
 بل ما على غيره وبني عليه قال فعبي ان يختلف في جواز ذلك قلت له فان مرجح
 في كل عمر ما عليه وبعد ما على الهاك في وقت واحد قال قد اجيز له ما فعله وبعض
 العجبة ان يرجح ما عليه كله ثم يرجع فيرجح ما على الهاك وما على الي هذا قلت له فان
 اثنى في طوافه للزيارة مما عليه وارده بعد ان صلى على ابيه فسيح ما على الهاك قال
 فعبي ان يصح له ان بعض العجبة من بعد طوافه لما عليه ان يرجع الي ما يخرج من
 هناك لاداء ما على الهاك قلت له فان كان من بعد الصلوة المأثله من قبل ان
 يسبح في حجه ايسح له قال فارجوا ان يختلف في ذلك قلت له فان طافها
 مع امر غير ان يصح منها ما يركع قال فلا العلم ان احدا من هذا العدد اجاز له ان يركعها
 ولا شك في هذا انه من القرن فاعرفه قلت له وفي قوله لا يجوز عن البيت
 على هذا ام لا قال قد قيل في الروايع على انه عليه من اراد ان يبارك البيت للعلية وفي
 هذا ما يدل على انه لا يركع على البيت على حاله قلت له فان كان موته من قبل ان ينفق

ما يظهر عليه من الحيانة ما يستعد من جوانبه ذكر على حاله **مسائل في هذا الباب**
في الزيارة عن الشيخ سعيد بن منصور في الجواب لا حاجة ولم يزور ولم يسلم ماذا
 عليه وله فالذي يحسن في عقلي ان تكون الاجرة اثلاثا او تكون على نظر العدو
 او ايضا فالجدة النصف وفي الميزان للزيارة ثلث الاجرة وقيل ربعها والله اعلم
 قال الشيخ جاعد بن حنيس وقيل كما يراه العدو في ثلاثة الاكلها موزعة عن
 الشيخ ابي عبد الله رحمه الله ونفعه والرابع وهو القول بالنصف لم يجد له عن هذا الشيخ
 وانه لا فقه في زمانه وكثير من تقدمه فيما اعلم به ليل في جوابه لجهده فهو قول
 الرابع والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** الراملي وفي جمل اجتهاده ان يخرج حاجا للشيخ
 الاسلام الى بيت الله الحرام ثم اراد الناس ان يوجروا بزيارة نجوا به انه جاز له
 ان ياخذ بزيارة علي صنفك هذه والله اعلم قال الشيخ جاعد بن حنيس اما بعد
 ان يخرج عن المكان فلا ريب ما يبيعه من جوانبه واما بعد فقبل ان يخرج نفسي من بعد
 ان يخرج اليه ان يختلف في جوارحه له ما لم يقدر والله اعلم **مسئلة** ارجوا انها عن الشيخ
 الصفي ومراستنا عن يدانية لاربية او اقل او اكثر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقع
 بينهما شرط ان يكون الزيارة من موضع معاوم وهو مؤجر على حجة وزيارة غيره فاما
 قضى حجة وزيارته زاد هذه الزيارة من باب المسجد او من منزله الذي نزل به بالمدينة
 او من مسجد قبا انظير له تلك الاجرة ويخبري عن اوصي بها ام لا **الجواب** اذا اراد
 من حيث يزوروا الناس على ما يزورون فلا اعلم عليه اكثر من ذلك والله اعلم **مسئلة**
 عن الشيخ صلح بن عبيد الراملي وفي جمل صار حاجا بالاجرة فتخرج ومات قبل ان يزور النبي
 النبي محمد صلى الله عليه وسلم وهو مستاجر على حجة وزيارة ما الذي يجب له وكذلك ان
 نعمل تلك الزيارة اكله سواء ام لا **الجواب** معالي ما حفظته من الميزان الزيارة
 تسقط عنها ريع الاجرة وله اعلم فزايين العدو غير العدو والله اعلم قال الشيخ جاعد بن
 حنيس والذي جاء به المزمع من قول السلمية في هذا فاجبه النظر في الاجرة على الحج والزيارة
 اذا وقع الشرط فيها على تاريتها فقطع به حال عقد ما على راي يقول بالاجرة
 في مثلها لم يصح له عليها في عدلها مع التوكيد بها وليس معها الا ما معلقة بالجميع فان
 قام بها او فلا شيء له المان يكون لغد يصح له فيجوز ان يكون له اجر ما علم منها وما
 عنده ان يخرج فيموت من قبل ان يزور فيكون له ما قد استوجبه بالمقدار ما يكون للزيارة
 في كل قول من جملة ما اها من اجرة على هذا امر **مسئلة** وفي قول الاخر على وارثه ان يعملها انت

في المشقة له فان دفعه الى فقير واحد اجزاء والله اعلم بجمع هـ وان قبضه الفقير
 ان يكون بمؤنة ملكه ويجوز له ان ياكل منه اذا اطعمه الفقير منه او خالطه في
 معيشته او اطعم منه غنيا غير لزومه ذلك بخبره جميع ذلك ويدرأه **المجيب**
 وبالله التوفيق هـ هي المنفعة وهدي التطوع مجاز ان ياكل منه ويطعمه وياكل منه
 الغني اذا سلم للفقير واما هدي الجزاء فلا يجوز ان يلزمه ووجب عليه ان ياكل منه
 ولا ياكل الغني من جزاء الصيد وان اكل منه او اكل من عند الفقير الذي سلمه له فقبل
 عليه دم وقيل يلزمه قيمة ما اكل يدفعه في الفقير ولا ياكل منه من الفقير والله اعلم
 قال الشيخ جاعل بن حميس لم يوصي قد قيل في الهدي وغيره من دم الجزاء ان
 لم ياكله ان يخالطه في المعيشة من دفعه به اليه هـ وقيل فيه بالكرهية وعبي
 في مثل هذا ان يبيع في الثلث من دم المنفعة لا فيما زاد عليه ماله ان ياكله
 او يدخره وكانه يجوز لمن صار له ان يكون بمؤنة ملكه فيطعم منه فشاء
 فراهل الفقير او الغنا هـ وعلى قول من لا يجوز للغير فقيس ان لا يكون كذلك
 لانه قد يمنع في ماله من بذله لم ياكله ان يطعمه في حاله لما منع حق جوارحه في
 اجماع او راى فيجوز في هذا ان يكون من ذلك هـ واما دم الجزاء فليس ان يلزمه
 ان ياكله من يدع سلمه اليه على ما جاز له فيه ولا لمن صار له ان يقضد به عليه ولا
 على غيره من الغنا لان يكون لشئ من الاطفار والشعر فيجوز للغير ان يخالط
 في جوارحه له ولا ياكل هذا البصر والله اعلم هـ رجع وكذلك من الجزاء اذا دفعه وقبضه
 فقير وقبل سلخه الجزاء به ذلك ام لا هـ وكذلك ان اطعمه منه او اطعم غنيا غني
 على ما تقدم في دم المنفعة ام كيف حكم هذا ير حكاه **المجيب** وبالله
 التوفيق هـ اما دم الجزاء فلا ياكل منه من لزمه ولا يطعم الغني من جزاء الصيد كما
 تقدم هـ واذا قبضه الفقير قبل ان ياكله هدي المنفعة والتطوع **المجيب**
 الصيد والشيخ سلخه وبعد دمج فارجوا ان يجر به والله اعلم هـ قال الشيخ
 بن حميس قد قيل ان ما عدا هدي المنفعة والتطوع من الجزاء في الصيد والشيخ
 او ما يكون من الشعر او الاطفار ونحو هذا من كفارة في لزمه فلا يجوز لمن عليه وان
 دفع به اليه من قد صار له من يدعه فان هو فعله لم يجرم وعليه ان يبذله هـ وقيل
 ان عليه قيمة ما اكله هـ وان اطعم منه غنيا فكذلك لا ما يكون من اطفار او شعر
 فانه مما يختلف في جوارحه للغير واجزأ به ان اشرك معه من يبيع به لفقير

والا فلا يخرج به والله اعلم **هـ** رجع **هـ** وان لم يجد له احدا من الفقهاء هل يكفي فيه اذا اخرج
وتركه ام كيف يفعل به **هـ** الجواب لا يكفي ويكون حرجا عليه والله اعلم **هـ**
قال الشيخ جاعد بن حنبل في التخرج المأجل معناه الصواب في النظر المأجل قد جاء في
المرآة لا اعادته عليه فيما سرق من هذا من بعد التخرج له هذا يجوز في هذا ان
يشبهه لانها لا من محتان ولما يصح معه في كلامها انه بلغ اليه جازله اني لا
اراه بعينه من قره المانع في اجماع فينبغي ان ينظر فيه مرقد عليه فانه في محل
النظر والله اعلم رجع **هـ** سلف **هـ** ومنه وهذا يجوز ان يعطى اهل الخلاف
لذين المسلمين ام اهل الجواب **هـ** في ذلك اختلاف بين المسلمين ويستحب فقهاء
المسلمين واهل اهل البيت الاجد هم وان لم يجدهم ففي فقهاء قومنا طائفة من فقهاء اهل
الذمة قال الشيخ جاعد بن حنبل قد قيل لفقهاء اهل الذمة هم المختارة من الغير
فان قدر عليهم سلم اليهم وبعد هم فالفقهاء من القوم ان وجدهم ولا جازله ان يدفع
به اليه فقهاء اهل الذمة فانهم اولى من السابح او ما يكون من الضياع فان طعمه هو كما وفي
شركهم عند وجوده اولئك في اقلهم جازله ان يخرج في فضيحة معني المختلف في جوان
وصحة الاجتزاء به وعسي في فقهاء القوم عند وجوده لفقهاء المسلمين من اهل الذمة
الحق ان يكون كذلك **هـ** سلف **هـ** ومنه ومن شك في طوافه وارا ان يسد له هل
يجزى ان يمل الاول **هـ** يجعله كانه لم يكن شيئا ويستدعي طوافا جديدا ام لا **هـ** الجواب
وبالله التوفيق فان شك في طوافه وهو بعد في الطواف قول يستدعي بالطواف
وقوله يعني على ما ذكره الله اعلم **هـ** قال الشيخ جاعد بن حنبل قد قيل انه ينبغي
على ما استيقن من استوائه التي عني يتبها سبعة فتركه ثم يعود الى طوافه حتي
يأتي بقائه كما عليه من غير شك فيه وان بقي على السكدة قطع فلم يعد من اخرى **هـ**
بعد حتى وطئ المنشا يعض اسن حجرة وبعض يقف عن القول بفساده وعسي ان
لا يبعد عن الاجازة وان شك في الزيادة على المصلح يرضع في قول لاوي العدل **هـ**
ونيل انه يتم اربعة اشواط عشر وتركه ثم ليستأنفه ويأتي به ناهلا شك فيه واما
وان لم يجد له فيستدعي به فلا عرفه مما يورثه فان فعله فانه اعلم بما يلزمه
والا لا ادري ان عليه شيئا في تركه ولا اقول انه يلزمه شيء في هذا الموضع ولا في
الذي قبله والله اعلم رجع **هـ** وان شك بعد ان ركع وسعي وارا ان يحسب ان يسد له
ابعد له وما بعد ام كيفيه بدله **هـ** الجواب **هـ** الا لشك بعد ان خرج منه فلا يرجع

حتى يستيقن وان شك وهو فيه يقول يتندي وقول يندى على ما ذكره ان احاط بالجميع
 فحسن والله اعلم قال الشيخ جاعدا بن خنيس نعم قد قيل ان شك فيه بعد ان خرج منه
 فلا يرجع اليه حتى يستيقن على شئ انه قد بقي عليه وان اراد ان يجتاز اعالى وما
 بعد • وان شك وهو فيه لم يخرج عنه الميقين في مقامه وقد مضى القول في ذلك
 فينظر في هلكه لانه لا يخذل بعد له والله الموفق وما نقله من بيان الشرع في
 جوابه في هذه المسائل واكثره قد حذفته لا في معنى المسئلة من المسائل والله اعلم •
مسئلة في بعض الوقوع وعن اغتصب ما لا وجب به يسقط عنه فرض الحج ام لا •
قال قد اختلف في برأيه من الحج وانفقوا انه لا ثواب له في الحج والذي يسقط عنه فرض
 الحج اوجب عليه ضمان المال • وله ثواب له في ذلك • **مسئلة** ولعلها فيما ارادوا
 عن الصبي فمن استوجر على الحج عن هالك بالاجرة هل له ان يوجعه لئلا ما قال
 فيع ان قيل في الاجرة في الحج خاصة وما يشبهها ان الاجران يتجرعن • ويقع
 مقامه اذ حضر الموت جعل له ذلك ولم يجعل له واذا اثبت ذلك في الحج بانفق
 اشبه عندي في الزيادة • ومعنى انه قد قيل ليس له ذلك ان جعل له المال
 يكون نصيبه في الوقوف في عفاة فقد تم الحج وسائر ذلك عمل على الاجرة يوجب
 بانفاذه يعلم عنه بعض رقاقته واوليائه وللوصي ان يجعل له ذلك اذا جعله
 الموصي جازا الاموال الفعل يقوم مقامه كالنظر له في ذلك • **مسئلة** واذا
 رفع ان الاجير لم يقدر على الحج بحار ولا السعي بين الصفا والمروة وله زيارة البيت
 وللوداع وانه امر ففعل ذلك عنه وانه مات بعد ذلك ايكتمى المجرى حتى يموت
 عنده فعل هذه الاشياء وان الذي فعل هذه الاشياء ممن يؤمن على فعلها وان
 الحاشي قلبه على هذه الصفة ايكتمى بهذا ويبدأ هو والورثة فلهذه حجة على
 هذه الصفة ام لا • وهذا يسعد تسليم الاجرة من مال الميت على هذه الصفة
 باطنانة قلبه ولو كان ورثة الهالك لا يملكون اعراسهم ووجدت ان الوصي لا يحسن
 له ان ينفذ شيئا من مال الميت باطنانة قلبه وانه ليس له ذلك في مال الميت
 اذ لا يجوز فيه غير هذا في رخصة ولا كمعانة في هذا وامثاله ام لا • فيسب
 غير هذا وما معناه **الجواب** قد تقدم القول في الطواف من طائفة وروي بحار يحسن
 فعله وليه واجيز عنه حيا او ميتا والوصي قول يحسن له تسليم الاجرة بالباطنانة
 اذا اشترط ذلك عنده وقول يحسن له المال بالصحة والاختلاف في ذلك ولو كان في

الورثة اتمام ولو كان المتوفي غداً كذلك عز ما نزل عليه اذا استشهد به غيره **قال**
 الشيخ جاعل من غير ليس **ليس** بامين **فلا** اجاز في قبول قوله في
 حين **حتى** يصح ان اتمه عنه لموته بعد وفاته بعقبة من فوق او اجاز في اتمه
 ان يكون مقامه او ياتي في الشهود عمادون الحجة فيجوز في الواسع ان يختلف
 في تسليم الحجة من مال الصاك ان اظهر في نفسه الى ذلك **مسألة** عرش
 جاعل من غير فمن قتل صيداً في الحرم او قلع شيئاً من شجر عليه الجزاء في العمد والخطأ
 ام بينهما فرق **قال** نعم قيل ان عليه الجزاء فيه ما لا فرق بينهما الا انه يشبه في الخطأ
 ان يكون عليه فيلحقه الاختلاف في لزومه فالذي فيه العذر ولكن القول بالجزاء هو
 الظاهر بين اهل العمد **واما** في العمد فلا علم فيه من قولهم الا وجوبه على حاشا
 قلت له وما يلزمه في العمد الصغير ان كسر من شجر مطبا **قال** قد قيل
 فيه بدرهم وقيل بنصف درهم وقيل باطعام مسكين ويجوز ان يكون على ما
 يراه العمدول في ذلك **قلت** له وما كان من الصيد في الحد الا ان قاتله محرم
قال قد قيل ان عليه الجزاء في العمد في غير من الخطأ وفاته ما شئ فيه **مسألة**
 ومنه وفيمن قتل في الحرم او في الحد بالعمد وهو محرم خنفاً ما يلزمه **قال** الله
 اعلم وانا لا ادري ما في هذا من المأثم الا اني اراها فوق الغلظة ودون الجزاء فالغلة
 او ما زاد عليها التي قبضة من الطعام مجزية له فيها **وعلي** قولنا في جحش ان ما
 اطعم عنها حرم منها **وعلي** قول ثالث فعسى يكون ان الاجزاء عليه لا كلها من
 الصيد وله شئ لها وله حكومة فيها ان صح ما قد عرض لي في حكمها من نظر **مسألة**
 عن الشيخ راشد الدباغي ما نبه راشد فيمن قتل خنفاً في مدينة يثرب
 اعليه جزاء ام لا **وهذا** يحتاج الى حكومة ام لها شئ محدد لا يحتاج الى حكومة
 وهل فرق بين شجر المدينة وصيدها ام لا **الجواب** وبالله التوفيق لا احفظ
 في الخنفسا شيئاً محدد او اما شجر المدينة وصيدها ففيه اختلاف **قولنا** مثل
 شجر مكة وصيدها وقولنا شئ فيه ولم نعلم بين شجر المدينة وصيدها فرق الا انه
 اعلم **مسألة** عن الشيخ جاعل من غير ليس بامين وفيمن لزمه الحج فكيف حتى
 صار في حرمه لا يقتدر على تاديبه بنفسه الولد او لغيره من الورثة او من يكون
 ان حج عنه في حياته بامر ام لا **قال** ان فيه اختلافاً اجاز بعضه ولا يجز
 اخرونه **قلت** له فان استاجر من حج عنه اجز له فحرمه ام لا **قال** فله

والا في سوا ذلك فربما في جوانه له فيجزيه في راي من الجاهل لا يجزي راي من المجرب فانه
يجب قوله لا يجزيه **قلت** له فالمرضى اذا ليس من زوال ما به ولا يقدر معه
على تاديبه ما عليه **قال** فذلك في المثل المجرب ويا ساه من وجود القدرة عليه في
معنى من قد منعه من تاديبه ما به من الكبر فالقول فيما واحد في ذلك **قلت**
له فالمرء الذي لا يقوي على القيام به ولا يعجز اذا لم يكن له قدرة على ادايه
ولا ير جوانه يقوم به في شئ من الامور **قال** نعم والشيخ المهر على سواء
في ذلك **قلت** له فالمرء اذا لم يجد المحرم او لم يجد له ان يخرج معه ولم
تخرج ان تنفك لها في حال **قال** مني على هذا ويا ساه الوجود من محلها ان
تصحب من انا ساه او لم يجد على رايها لما نة لذلك في نيابة الغير عنها في
حياتها ولا فرق في ذلك **قلت** له فعلى قول من يجزى ان تقوم المرأة في ادايه
عن الرجل بمقامه في الضرر **قال** نعم في بعض القول **وقيل** انها لا تخرج عن
الرجل وانما يجزى ان تخرج المرأة وفي الحديث ما يدل على ما قبله **قلت** له فالحقنا
في مثل هذا للذكر والمأنى **قال** نفسي ان يكون قريباً من ان يثق ان صح ما اراه في
هذا المعنى وفي المثل ما يدل على ذلك **قلت** له فالعبد على هذا الراي يجزى ان
يكون بدلاً من لحيته في هذا ام لا **قال** نعم قد قيل فيه بالاجازة عن اذن مولاه
وقيل لا يخرج عن كراهة ان لا يقدر على حمل مسلم فيجوز وفي قول اخر لا يخرج عنه فان
فعله بواي سيد فلا عاكة عليه وان وجد كالمسلم **وقيل** فيه انه لا يجزى
على حال **قلت** له فالشيخ يخرج عن البصر ام لا **قال** نعم قد قيل ذلك **قلت**
له فالصبي **قال** قد قيل ان فيه لا يجزى به عن الغير وان فعله بمقامه فاني
يجب ما به يؤمر به وكذلك في احكامه **قلت** له ويحى لمن اراد ان يخرج عن من
لا يتولد في حياته او من بعد موته **قال** قد اجاز بعض من يجزى اخرون
قلت له فالخرج عن الغير على قول من اجاز ان يجزى لمن لم يخرج عن نفسه في مواضع
جوانه على هذا الراي ام لا **قال** قد قيل فيه بالمنع وقيل بالاجازة ان يكون
واجبا عليه وقيل يجزى من لزمه فتكره **قلت** له فان زال عنه ما به من مانع له
من بعد ان حج الغير على قول من اجاز فقدر عليه يلزمه ان يخرج من بعد ام لا **قال**
نعم في بعض القول لقدرة عليه وفي قول اخر انه لا يلزمه من بعد ان يورث عنه
على ما جاز في راي من قال به **قلت** له فان مات من قبل ان يقضي ما عليه

عليه قتلها في الاحمر في ارضه وجماعه على ايدى اسنان لا تدخل معه حكما وفي قول ابو الهيثم الضبع
 فانما مخصوصه من سباعه ابدليل ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا خرج من قتل
 السباع فاجازله وخذها هي في كمله فجلها خبيذا وقضى فيها على ربه بكشت من وان
 عن الخطاب رحمه الله حكم فيها بكشت على ربه وفيه قال بن عجلان رحمه الله قتلها وبعض
 الخوف بها التغلب والسور والوحشي واحدا والبر الغدبة فيها وقيل في اجمع عملها وعلى
 قتاد رايه فالجواز ان يكون في قتلها اما عد عليه في ذمه على نفسه او ماله فانه
 يجوز له ان يبيع عليه في الجواز بالكل العقور والا فلا يتعرض لها انتدله فانه على ربه
 والمجوز فان فعله فاعليه من رايه لا من رايه بالها من قيمه ان لم يكن لما قبله منها
 مثل في الحكم ان ان يبيع على ذمه فانه ان رايه وان جاز ان لا يذمه شئ في قول من
 يذهب الى الجواز بها فحين قال الكفاية ان تدفعه على هذا الراي في موضع لزومها
 لقوله عليه السلام في شئ منها الماعدا عليه وفي قول الخزانة يكون له ان يمسها ويوطئها
 من يمسها او يوطئها الكلب الذي يذم ان يمسها بالقتل الماوان من
 جواره عليه ما يلزم ان يجوز على ما يشبهها في الفاعل وان هي بذمه بعضها جاز له ان
 يدفعها حتى يرجع او يقتلها او فاعلها وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ما رواه علي بن جابر في العاري منهن لو اهل انه يختلف في هذا الفصل وما جاز له ليصح
 ان يحرق عليه في العدل فقلت له فندخل في هذا المكان بالسبع ما قد يقتل من
 يذمه من الحيوان قال نعم فيجوز ان يدخل في هذا الاسم الكلب والاسد والذئب
 والتمر والنداء الضبع والرب والسور والتغلب والفتيل وابن عاوي والسور
 وابن عرس وجميع ما تحت من انواع ماله كالب يفتوس والسباع فيجوز ان يكون في كمله
 والتمر والتمر في هذا الموضع على امر في كمله من رايه جاز على ما لها من حكم الما ظاهر
 نفسه فجاز قتلها على حال ماله من اجماع على جواره في قول اهل العلم فقلت له
 وما قولك بين الذئب والضبع ما اولى به منهما مثل السبع قال نعم ان يجوز ان
 يكون له في هذا الموضع حكم امره على رايه يقول فيمن بينهما فيقول في الضبع انها
 من الصيد لها هي المني وفي قول من جعلها على سوار في حكمها فله على حال
 ما لها فقلت له واعد عليه منها فاذ على نفسه او ماله بسوء فعله وكثرة
 فسك فلم يقد على منعه بل لا دون قتلها وقال في هذا موضع ما لا يلزمه فيه شئ
 لجواز له جرمها فيما اعلمه فقلت له وما كان من انواع جنس الطيور الوحشي ما اذا علم

في قتله من التلخيص قال فالجزاء لا يرد له فيما قد يجمع على جلد والري شايع فيما يختلف
في جوارز اكلها ما كان فاسقا في فعله فانه يحسن عليه قطع اذله شيء فيه قلت له
فان كان من النعام او ما هو اصغر منه ومباح انواعه حتى لحامه قال قد قيل في النعام
انها اقرب شبهها لابل فجاء هاندة وبه قضى علي وعثمان وابن عباس ومعاوية
فيما يروي في حار علي راي فيقول بالمثل في الحماة علي هذا الرأي يشاة في قول
عبد بن علي عنه وليس لما بينهما المما لها من حكمه وبعض اوجهها في حمام الحرم دون
ما يكون من انواعه في محل علي الحرم فانه قيل فيه بد وهمه وعلى قول من يرى القيمة
ففيما تخرج فيه من النعم قلت له وما كان من انواعه وفي عقده على اختلاف
كالديسي والفاخرة وساق حرو والقر والورشان والحجل والحقم والراعيه فهو كذلك
قال هكذا ممي في ذلك قلت له وما دون النعامه فمباح انواعه
الماكلة مثل الكركي والخواصر والحباري والكرتان والاوز الذي ليس فيه المشاة
وان كان كجوز لحامه قال نعم على قول فيقول بما استبهها من النعم في المثل
وعلى قول فيقول بالقيمة ففيما تخرج فيه منها بعد قلت له فان كان ما قتله
حراما او هذلا او طواشا او صفره قال نعم في هذه ان تكون في حكم المولى
المالهده له اصفه للحماة فالقيمة به اولى قلت له فهذا يحجرني عن القول
بالشاة في لحامه من اين كان لم يقله فيها قال بلي اني وجدت كذلك في عيني
موضع مؤثر فلا ادريه توقيفا ولا انه من جهة المشاهدة فادع عليه خبر الا انه
اجله مصر حجابي وفي موضع عن قومنا ان الشارع اوجبه فيه فجاء نظر ان
يبحر على ما يكون في عقده او فوفه من انواعه مباحه فيا بي عليه الما النعامه فانها
على هذا الرأي في الخارج عن حكم الحماة اثره قلت له وما دونه من انواعه مباحه
في الماصلا قال هذا قد قيل فيه مجالا انه يفد بالقيمة وما اعلن احدنا يقول
بغيره وكفي به عن ذكر كل شيء بعينه مفصلا قلت له فهذا في الخفاس والوطا
من فدية في جزاء علي وقتلها في احرامه ام لا قال نعم على قول واحلها الما انما الممثل
لها في النعم فالرجوع فيها على هذا الي ما يكون لها من قيمة كما نه اخذها بها وعلى
قول من يحرمها فيمنع من جوارز اكلها فلا شيء عليه الما انه قد يحسن على راي ان يلزمها
في قتله الما ان يكون لما اجازة دفعا لضررها قلت له فان في الخواص في الطير
مثل العقبان والبراة والصران قال فيحجر في النظر لان يكون علي في السباع

حكم في ذلك . قلت له فان كان من ذوات النسر لما يكون من الخيف المحزنة والمكدر
للخاسنة غالباً كالرجمة والنسر . قال نفسي في هذه لعله صرّها ان تكون اولى
مابعد ان يبداها بالقتل فيجوز في الكفاية لان تلزمه على راي والعكس
شائع لما جاز قول بجريها . وفي قول جعلها في المصلح لها على رايه وجوباً لها
ان كان في الرحمة والنسر منها الكبر تخوفاً منه اكثر في قول لا يظن هذا العدل . قلت
له فان كان من نوع ما لا ضرر فيه في الغالب على امر المان الذي قد تعارض في جوار
أكله . قال فالاولى به ان لا يتعصب لقتله على المبدأ فيكون في جزائه على
ما في المواريث قول في راي . قلت له فان كان ما اصله يوماً لا يقاتل او هاتك
قال الله اعلم وانما ادرى ما لهد في القديرة وحكم فارجع اليه فارفعه في قول راي
علم الله انه قد نبأ في اليوم انه يعي على الطير في اوكاره لا ياكل الا فرأه فان
صح سائر لان يكون له ما في النواصر قول في رايه ان ما ياكل منها ميتة ليس له الا
حكم الخاسنة جزاء ولكنه من طبعه الخلق والنفذ لا بنفسه في الموضع الخالية فنبغي
ان يعرض في المصنوع تكون منه والبقاة ان تكون على هذا ما ساء والمفارقة بالكل
متمم ان يكون على ما يخصه فان كان من الصواب قد خلد لها وان حج على هذه كله
فان كان من رايه في حلة المصنوع موجبة لجواز قتله . والظاهر هو الصديق في راي
يكون قبل هذا المقتل من جوارحه او ناسقة اولى في فلايه وتجريمه وجواز اكله .
قلت له وما يباين في نفسه او ماله جاز لمان بطرزه وكذلك عن غيره في موضع
جواز له حتى قد منع او يقتله جملة واحدة في ذوابه وطوره . قال هكذي معي في
هذا الاسواء في قول العرف فيه لم يهل الخربنا ولا راي اقل علمه وان كان في ذواته
من انواع جنس الجمال في الاجتماع لوجود نسفه المقتضى في كونه لعدم حقه . قلت
له فله على في هذين الجنس ما قد يطلق عليه اسم الشق فيجوز ان يقتله في
كل واحد من المبدأ وله شيء عليه في ذوابه راي . الاحد والمسلمة ام لا . قال
نعم لما في الرواية من طريق ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جنس فواسق ليس
عليه الحر في قتل من جناح . الغراب . والقارة والعقرب والحذرة والكلب
العقور . وفي رواية خصص المبيع من الغراب دون غيره منها وفي حديث اخر طريق
ابي سعيد الخدري عن علي عليه السلام ما دل على انه يرميه وان يقتله وعصى في امره
ما له بالرجل . يكون من تمامه طفق خيل الا اراد ان يخرج وعاء او يحرج رحلة فان وقع

به على هذا وتاويلها وما هو من معنى ولا شيء عليه جوارحه في هذا الموضع والمفاد هو
 احكامه لازم من وراء الذي انتمى له ان ما قبله اكثر منه • قلت له فلامت
 وجه في اجازة علمها استنبهها فاسق ان يكون في قتله على ما في حكمها حق • قال
 ان يحج ما اراه لعدم ما يمنع من جوارحه صدق الا وان الحجة داخله معها في هذا من اسمها
 او تجد بينهما فرقا • فاني لا اعرف في شيء على حال لاحقة لما يروي فيها من طريق
 عابشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انها فاسقة • وه اعلم انه
 يختلف في جوارحه قتلها على المبتدأ اذ ليس في النظر من هذا الجوارحه عليها الظهور
 فسقها • قلت له فان كان لا من انواعها المانة اظهر من ان في النفس البشرية
 او المال في اكثر ما اعتاد • ايجز ان يكون لها ما لم يبه قد صار وطباعها • قال
 الله اعلم وانما ادرى ما يقع جوارحه اسمها • فامنع من ان يحج عليه حكمه • لا انفسق
 ليس يستحق في نفسه غير كبره من حد الاستقامة في الحق وهذا ما لم يسكن في
 حرجه عن جوارحه قطعاً فكيف يحج على هذا ان لا يكون له ما لها بعد ان صار له طبعاً
 فاني لا اراه • قلت له فهذا في الاخير فداء على قتله في الجارحة • قال فيجوز
 ان يكون في هذه وجهان في جوارحه بلي في قول من حمله ونعم على قول من يقول بحرامه
 ان يكون على راي • قلت له فان كسر شيئا من بيض طير او حبس له حتى قتل
 او قطعها فضعف لذلك اورد عليه من اتلفه • قال فيلزمه وله بدل كان من بيض ما
 حلاله ويحج من ان يختلف في ضمان ما قد تعارض الواي في تحريمه الا ما جاز قتله فان
 في حكمه ان يحج ما اراه تنوع لاعمه • قلت له فان كان من بيض النعام او مادونه من
 مباح انواعه حتى لحام • قال في الرواية من طريق ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال في بيض النعامه يصيبه الحرم عنه وان عمر بن الخطاب وابن
 مسعود وابن عباس رضي الله عنهم قالوا فيها القيمة فضع الحبر وفي رواية من طريق
 عابشة عن علي بن السلام انه قال فيه صيام يوم واحد او اطعام مسكين • وفي قول اخر
 شاة من المعز او الضان • وان كان فيه قرح حي فانت لذلك فولد نافذة وان صغر على
 راي من يقول فيه بالمشاة • وقول اخر من امه • نعم وفي الحامة نصف درهم • وفي
 قول اخر ربح صاع • وقيل اثنان فان كان فيها قرح حي فانت فولد شاة حية
 وفي قول ابن عباس رضي الله عنه درهم • وقيل قيمة البيسة • وعلى راي من
 يقول بذهب الى القيمة • فيما خرج فيولد لهم فقد اوان لو كان حياً • فاني بلغ في

بنايدع

تقارها العدل من المسلمين هديا ولم يلبسوا في الجاهلية من الفقر والطعنا او ما يكون من
 عليه صيما ما قلت له فان خرج منها في حياته سالما او كان بها فقبل ميتا البكون
 له على حال غارها قال فلا بد له من الحى من ان يقوم له على محتاج اليه حتى يقرب
 في نفسه على القيام باوع في رسله وله شئ عليه فان بقي في عجزه فهو في صمائه لازما
 له ملازمه عليه طوله زمانه وان مات قبله ذكر له ما جره وما فرق الحماة فليس
 الاخر من يركه على ما لا فرلها حلة تنافي في عمومها على ما دون النفاضة المعلى راى
 من يقول بالقيمة فحسب ان يكون يوم ما له والا فلا لانه متى برد الي الله في مثلها
 لم يكن لها في قول من رآه غير اوله وذلها انما وان كان ما به ميتا قبل كبريت
 كسره فلا ينبغي له ان يكون لعشره قيمة فيلزمه مقدار على هذا الموضع
 قلت له فان اخذ من محل واعطاه محكا فطبخه او شواه ثم اكله المحل قال حسب
 فالحل فيه على المحم دون المحل في هذا الموضع لانه هو الذي اتفقوا في قوله
 رحمه الله على كل منهما محمداً وهو على قوله ثالث فيجوز في الحراء الواحد
 لم يخرج بها فيكون فيه على سواء فيما بينهما وعيسى ان يكون في حله لهما وجهان
 لقوله من له جزء من الصيد فله في مثل ذلك ما جره المحم وصيد الحلاله وقوله من
 شاة ان يكون صيد لانه لا روح له فلا يحتاج الى ذكاة على حاله وعلى قوله ان
 فيجوز ان يحل لهما وله شئ عليه ما تعلق له فان اخذ من امه وجعله لغيرها
 تخصه فخرج حيا ونزك حتى كبر فارسله سلميا في موضع لا يحتج على مثله نظار
 او خرج كما هو من عاقله بوبه قال فلا ريب فيه على هذا المائدة لانه عليه قلت
 له فان كان قتل الدنيا او حشرت لارض او طوا او يربو على ارضها قال قد
 قيل ان في الاربع عناق وفي الولد مائة وفي البر بوع حفرة ووروي عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه حكم في الصبي بكديا وقيل فيه نصاب من طعامه وعلى
 قوله من جرمه فحسب ان يكون له جزء له والورل مثله وله شئ عليه وفي
 قوله اخر ما دل في كل منهما على القيمة فيما يخرج فيه قلت له فان كان ما قبله
 من الارزاع قال فيقولوا انتم من طريق امر شريك ان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر بقتل الارزاع فلا ينبغي كما على هذه وقيل بتصدق بقبضه وطعامه قلت له
 فان كان من الجراد لم يرمه فيه الجراد ام لا قال نعم له بري ربه قال عمر وعثمان
 وابن عمر وابن عباس وغيرهم وان قيل انه يحرق ولا جراد فيه لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال لا يجوز صيد البحر فان مونة في البحر وتولد وعيشه في البحر ما يدفع المشقة
 لظهور ما لا يجمع معه على حال الانسان يكون له حكم ما يقبض فيه دون ما يهل حكمه
 منها عند كل ذي بال فيجاز في فدايه لان يكون عليه ما به مرقول يرفع عن ابن عباس
 في كل جردان قبضة من طعام وليا خلوب قبضة جرادات وقيل ان عمر بن الخطاب
 قضى فيها بدمهم وفي موضع بقره الى انه في قبضة كعب الاحبار ما عنه يروي
 في جردان بين قتلها في احراره فاسياله ثم ذكر ان قال بعد ان دخل عليه فاحبب ما
 حطت على نفسك قال درهمين قال فخرج حرامان خبز ما به جردان
 احطت ما حطت على نفسك فدل في الله هم انه خير من خمسين جردان فكيف
 به في واحدة على هذا لان يكون لراي في قتلها او تاخر ان يحبب ما به منه والافني
 موضع آخر يرفع عنه في القصة انها جردان وقيل فيها بالقبضة او قبضة من طعام
 وبه قال تجارب بن بدر رحمه الله وقيل ان اقلها اربعة اطعم من ففسين وقيل
 ان في الجردان حكومة فيجوز عليه هذا لان يرجع بها الى ما لها قيمة في الجوز قلت له
 فان كان في الجرادات فوطي عليه بالعد قتلها قال فيلزمه ما فيه جردان لما قد فعله في
 ما جاز له قلت له فان عم المسالك فلم يجد نفسه ملجاء فوطيه قال فيجوز
 له ان يصبي في طريفة ولا يتعمد فان اصابه على هذا فلا شيء عليه قلت له فان كان
 في موضع نازله فاوقد نار يلزمه ما اقره قال طاراه لزمه لان يكون ايقان
 لما جاهد احبته اليها فغشي في موضع علم ان يلزمه فيكون له غار قلت له
 فان او جدها التي حاجر اليها وهو لا يعلم انه هنالك قال فيجوز ان تكون
 من خطابه لما فيه من راي في لزوم فداه قلت له فان كان ما يدبره فصا به في
 موضع لزومه له ان لو عرفه ما القول في صمانه يكون على هذا الام قال نعم اني سمع
 احمد في الحق ما يدلس في هذا وذلك على وجه الزرق قلت له فان كان على مونة
 به الى انه اراد ان تزول فيه لمقتله او لميسنه فلم يجد مكانا لتزول له قال فلا يجد ما يملكه
 على هذا من جواز الى انه لا ينبغي له شيء عليه قلت له فمدا في قتل المحرم لما
 يكون في كذا الصيد وغيره من انواع الجناس رواه وطويه قال نعم انه لو
 المدا في هذا المحل لا عينه وانه الموقوف لما ارادته من السداد قلت له فان كان
 من صيد المحرم دابة او طير او قال تاسد ما ادريه في هذا الموضع المحرم على
 المحرم والمحل له ما به وسنة في اجماع تدل عليه مكران بصيد الا في حوض اضطر اليه

فالمعروفه فان تعلمه والافس الى مجيله قلست له وما قتله فيه مرد وابه
وطيره فغلبه ولد **هـ** كما كان على احواله في كل قتلعه **هـ** قال نعم الا ان يكون
مهما فاني اخشى في الله ما في جرابه الا ان يكون في هذا الموضع زابلا مما اتى فيها احد
فليس له فارتكبه **هـ** قلست له فذلك جاء في حمامه ان له زبلا على حمام
احد في الضاء **هـ** قال **هـ** لي في قولك فرق بينه ما **هـ** فقال في ذلك بينهم وفي هذا
شاة او درهمين ما في قولك يذهب الي القيمة في كل منهما الي شاة او درهم لما هما
من النساء ويحيى كل من هذين **هـ** وعلى رايي يذهب الي القيمة فانه المبلغ من مبلغها
الذي يخرج فيه كل واحد من الحامين **هـ** قلست له وما اصابه في بيضه في هذا
الموضع فاصاعه اذا يلزمه فيه **هـ** قال درهم في بعض القول قيل نصف درهم
كما له في الحل اما زاد عليه **هـ** قلست له وما جاز لان يقتله في الحل بفسق او لما يكون
منه واذ جاز له في الحرم وليس له في هذا الموضع ان يغله **هـ** قال في الرواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما دل على ذلك في الفواسق لقوله يقتلن في الحرم
ولحل وما استشهد من شيء في فسقه واذاه فهو مثلان ويجوز عليه ما جاز منهن **هـ** قلت
له وما له حكم الغيرة في فاصله فاصابه في الحرم والاعظم في الحل لما جاز له ان يلزمه ما فيه
نفع او لخطاء به في كسره او قتله **هـ** قال نعم قد قيل فيه وجوبه لما كان
في الحرم وكل منهما **هـ** واما في الحل فحيي بغيره والاشي عليه **هـ** وقيل في هذا
يلزمه في الخطاء ايضا الا ان ما قبله اكثر طافه **هـ** وعلى قول اخر فيجوز ان يلزمه
فيهما اما نعم اما في قتله ولكنه ظاهرا عن الله في حكمه والله اعلم في نظر ذلك **هـ**
مسألة ومنه وفي هذه الرواية قال جابر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **هـ**
الضبع صيد وجاز ان كبش مسن **هـ** وقيل عن عمر الخطاب رضي الله عنه انه قضى
في الضبع بلبس الحلي وفي الغزال بغيره والارتب بعناق وفي البردوع بجففة **هـ** واما روي
عن ابن عباس رضي الله عنه في حصري والديبي والقرمي والقطاة والحلستانة **هـ**
قال ففي هذا ما دل على حلها الا هو الصيد في قولهم فالقذاة وفيها ما يشاهد
خلقة من الفعس او يدنو به في صورة شكلها **هـ** هو الجاء في موضع لزومه بالحرم
والحل على الحرم في قتلها فيكون كما قد صحح به في هذه القضايا على قول اخر قال
رايا في قتلها **هـ** وقيل في القيمة فيما يخرج فيمنها يومئذ بعد لها فاعرفه فاب
المراد بالسن في هذا المكان ما قد استكمل الستين فذكر في الثالثة وقيل ما له

ستة المائة عدي في الغلط في البيان ولم يلح ما قد خالطه بياضه سواداً وفي قول
 آخر ان المبيض النقي وقيل هو الذي بياضه أكثر من سواداً وأنه لغني ولا نقي
 من البصر والعناق اولادها حين ما يولد اليان برعيون وقيل حتى يستكمل ستة
 والجمعة حتى تقطع عن ما من بعد أربعة أشهر فتفصل عنها والشاءة واحدة الغنم
 نطق على الذكر والم نقي من المعز والضأن في قول من يعلم فيفدي بها الحمار أو ما فوته
 من أنواع جنس ماله من الطيور حكم المستد في الإجماع أو على قول من لا فأوجهه في جملة استلا
 النعام فان لم يزد عليه فخران في عظمة بدنة لقربه شهاه أو لم يبل نعم لم على
 قول من يذهب إلى القيمة فأنها إلى ما تبلغ اليه من النعم ولا فلا يزيد لما دونه على
 شاة ولا يحل في مقدار الحمار والدبسي والقطا والقرمي من زوجه حراماً القطا
 فان بعضها فنان يكون من أنواعه فأوجهه عليها اسما وله ضميره كاس فانه داخل
 معه حكماً لما وأنه يروي في موضع آخر من قول ابن عباس ما سوي الحمار فيه فنه اذا
 اصابه المحرم وهما سواء ياتي على ما يساويه في حرم او يزيد عليه فيجوز ان يجزبه
 على طمر فيه او ملاونه فيرد اليه ماله من قيمة على حال قلت له فهذا قول غير
 هذا في الحمار وله خبرني جميع ما فيه من لي تعرفه في ماله في هذا الموضع من الأحكام
قال بلي قد قيل ان له في الخل درهم على ويكون في الحرام وفي الحرم شاة وقيل
درهمين وفي قول ثالث ما دل على صاع وقيل بدرهم في ذاك وقيل
 فيما تشاء وعلى قول من يقول بالقيمة فيه فوجع به في كل من إلى ما يكون له من
 ثمن قلت له فان كان في الخل على الحرامه او في الحرم فمهره شيء من حرامه
 حراماً وان يكمل طعامه قال سبحانه ان يطرد في رفقاً لم يقدر على دفعه بادون
 من صبه حاز له لعدم ما يدك على مسقه فان اصابه على هذا الموضع فغيب ان يبلوه
 شيء من مكانه لوجود ما به يكون من عنده قلت له وكان من موصفه فاقصد بوا
حاجوجه ما يد وان يلزمه ما فيه عرفاه قال فان كان به فخرج جميع فئات فجعله وفي
 موضع عناق او جدي ولا تنصف درهم هو في قول آخر ربع صاع وقول
 بدرهم لما يكون من بعض حرام مكة ونصف درهم ان كان من حرام لكل وفي قول آخر
 دانقان وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا يبيح الحرام الا كآب
 فيه فخرج درهم وان لم يكن فيه فخرج فنصف درهم فخرجت من حلال او حرم قلت له
 فان كان من بعض النعام قال في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم

انه قال فيه منه وبه قال عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضي الله
 عنهم وفي رواية اخرى صوم يوم اطعام مسكين وفي قول الغزالي شاة •
 وقيل عشر الامدة فان كان فيه فخرج حتى قامت فولد نافذ ولو كان جوارا فانه يخرج به
 وعلى رايه فيقول بالقيمة فعسى ان يخرج من يرد اليها مقادرا في حياته وكفى •
 قلت له وان كان مريض ما جاز قتله او لم يخرج الا انه قد حرر اكلمه • قال •
 فيخرج في كل منهما ان يكون في حكمه لا حقا في هذا الموضع بامه لانه فخرج هو اصله فالحكم
 في نفسه لا يبع ان يعد له به عنما في ايجابه وله عكسه الا سلك ان يتولد منه في
 كل نوع مثله • قلت له وما فقهه مريض الجن لو قتله مريض اوله دهاه • قال •
 فلا شيء عليه لان لها ما في حكمها اذ لا يرجع اوله دهاه على حاله في كبرها الا كون
 منادها • وقد اتي ما جاز له فيها فاني يكون عليه • قلت له وما كان
 من اوله والعنفه في صغر الاجوز له ان يقتله في هذا الموضع من قبل ان يكون في
 حد ما يجتني منه كون ضرره • قال • فعيه في كل منها ان يكون في حكمه على ما قد صرح
 به في امه • اذ لا يرجع منه حال صغره الا ان يكون كهي في كبره الا ما يكون من
 ولد الكل العفور فانه ربما يخالفه في عقره فاولي ما به من قبله ان يكون في نفسه
 على العبد من بوق حنسه فيجوز في افراخ الحداة واوله والعفرب والقارة
 صغيرة لجواره فيها على الموت له كبير • ويجوز ان يختلف في افراخ الغراب
 فيمنع على رواية الهبي عن قتله مع الامر فيه لما دونه من ميبا اذا اراد من اذا اذلا
 يصح فيه على هذا فيقبله • ويجوز على رواية الامر به مطلقا في عموم لما يكون
 من انواعه • وعلى الاول يقع منها خصوصا العنساك لان ما به من الفسق لا بد ان
 يكون في اوله • قلت له افتعير في عن الامنع من الغراب ما هو فتعير في ما له
 من صفة الحرفه هاهنا • قال • نعم قد قيل ان ما فيه سواد وبياض والله اعلم •

مسئلة ومنه وفيمن يكون في امره فيصطاد الاختيار او بصا دله عن
 رايه على هذا من امر عالما او جاهلا بحرامه • قال • يبش ما فعله اذ قد خالف
 اليها فها • عنده به القوبة لازمة له وعليه في الحي ان يجله من وثاقه فيرسله في
 موضع يامن عليه على مثله وكفى به لحداصه • الا ان يكون ما اصابه من اجله فلا يند
 على الفيا من ان الله معه فلا بد ان يقوم له بما يحتاج اليه حتى يبرأ فيعود الى ما كان
 عليه فان مات في ذاته او بقي في عجزه من قبله فالحكمه من رايه لما لم يركن في

في قتله علي بن ابي طالب به من المسلمين في عدله قلت له فان اهدى اليما
 مشترك من صلته لا علي با جاز له ما اذ عليه قال فليس له في الامور مع الهدية
 ان يقبله وله في البيع والشراء ان يفعل له من البا طلع علمه من كماله او جعله فان باعه
 لزعمه ان يستقر بماعز وهاك وان ابتاعه لم يجز له ان يرد اليه بعد ان عرفه لان
 عليه في حاله ان يجهل في ارساله قلت له فان
 الامانة لم يدر حرامه قال فله ان يرجع فيه على حال لان الهبة غير ثابتة والبيع
 ليس بشي بعد من انفق وط وقع به منها الترخيه عن يدك ولا يترتب فيه شيء مما دفع من ان
 يجز له لعمري فان قدر علي اخذ فاهله من بعد ان عرف المومنين حتى صاع فلا شيء
 وان لم يبلغ اليه وبقي في جملته ما دفع او بالبيع من جواز المحر حتى فاته
 فالقيمة في هذا الموضع له عليه قلت له فان رجح فاحقه على الكره والرجح
 ممن هو في يده الامانة من غير تسليم اليه قال فلا بأس على هذا في اخذه له لانه
 ماله ولا على ذلك لانه لم يبعه بشي وله كفارة عليا ان يحج ما اراد فيه قلت له
 فان صدر علي من يديه ولما يصد به بعد اليه به فغاب الى موضع يختبئ على مثله
 فيه قال فمعي في الكفارة على هذا ان تلزمه وان تكن القيمة على ما مر فيها من
 وجه تعلمه قلت له فان كان صايد البايح له او واهبه مع المشتري له او
 المعطاة اياه محرمين فحج على كل حال منهما ما به وعليه الا وكافه من قبله بوعدهما
 عارفين قال فاجدر ما بينهما على هذا ان يكونا في ضمانه شريكين فيجوز
 على الاخر ان يختلف في اجزاء الواحدانه تحريمها اول بدفيه من جرائين واولا عليه من
 اثم فميسان فيكون له على من يخدمه يحرم او علم الما كان في هذا الموضع احد فيه
 لمن صار فيه اياه او اهله عزما في اراه في الخارج عن الملك جوا من غير ما شك
 ما جاز ان يكون في لانه من الصيدا سما قلت له فان بقي في يد المشتري
 المدفوع به اليه على هذا من امرهما فيه قال الله اعلم وانما ادري في خلاصهما
 لان يشتركا في خلاصهما ارساله حيث لا يخفى على مثله فيه سالما فان اقرده
 احد هادون الاخر جاز في هذا ان يكون له غار ما الا ان يحج معه لمحمة تقوم به
 في الحكم او طريق الواسع في الاحتمانة على ما جاز في قول هذا العلم والموا في ضمانه بعد
 وله ان يرجع على صاحبه بنصف الغرم على ما يقول فيه الجواز الواحد للمانة
 من بعد ان ينصق عليها لان يحج لذلك ما يخصه عنه فيبرأ منه والامر هو عليه لانه في

اصل الامر لها وعلي قناده فلا شك في انه بينهما وعلي راي من يقول بكل منهما من
 حاله على حد فلا رجوع له فيما به يحكم عليه • قلت له فان كان من اصر ورا
 قد اسله • قال فاني له ان يرجع عليه في هذا الموضع ولا شيء له وان لم يرجع
 معه انه قد فعله فلم يخرج بعد عما قد علمه الا ان يكون بشرط يوجب عليه رجعه او
 ياتي فيه ما لا يبرأ من شيء فيصح وبما قد امنه • قلت له فان حدثت هو عن
 نفسه او غيره انه قد سرجه ايكون له ان ياخذ بقوله فيخرج به من لزومه ام لا •
 قال نعم في الواسع له من الاطمان ان كان له معه ثقة في دينه وعلي قول
 اخرا وما درهما من امانته في حسيته والا فلا يجوز له الا وهله في جزئية ان يقبله في
 هذا الموضع حكما • فنعى ان يكون من يختلف في جوانبه لانه من حق الله لا عين
 وعلي قول اخر فيكون له ان يكون في هذا الموضع من حق الصيد على من فعله يوما
 الا انه فان جار في الراي فالصيد وما له من حق الله ليس بعينه فيه من قبل مرات
 يملكه من كنهه • قلت له فان كان من اصر له او امر به فارتضاة فيه
 رسولا او يولي رساله عن راي نفسه وحاله خايبا فيما عنده او مجبولا • قال
 فليخبر ان لا يبرأ عنه ما لم يصح معه ليعود وان اخبره ليس له ان يصدق خبره لانه في
 غير موضع الحق له فاني يجوز ان يسمع لقوله في مثل هذا فيرضيه ليراه في ابي
 طاراه فاعرفه نظر الاولاد به مفوكا • قلت له فان كان على معرفة من ثقتة فخل
 اسم فاني فيه ما لا يبرأ من جزئية او حدثت عن قوله بما به يخرج من صفاته كاذبا
 في سرية • قال فهو الحق له على ظاهر امر وقد اخذ بهما في يومه على ما جاز له
 فبري على حاله من لزومه حتى يصح معه ما كان منه به من شيء لا يخرج به لبرائة من
 ما له عليه او غير الذي قوله في ظاهره لذكابه فانه له بدوان يلزمه ما فيه •
 قلت له فان اطلعت فسرجه في موضع لا يبرأ من قبلك قد برى والحق الصواب على
 جهاله • قال فذا في ما ليس له فيه فان صح معه انه جاوز الى طابه من الممكنة
 يبرأ من عليه قد برى والحق الصواب على حاله • قلت له فان كان في موضع يخفى عن عظم
 فيه مع ما يخفى له عيانه • قال قد اسي اليه فان صح معه انه اصابه بشي لم يقم له
 ولا فلا قد على الغيب في كفارته ان قولنا بها عليه • قلت له فان جاوز
 الموضع • قال انه لا يبرأ من شيء به لما اولا • قال اسد اعلم وانما لا ادري له الحكم ما كان
 عليه من قبل حتى يصح معه كون ما اصابه من شيء يلزمه فيه بعد له • قلت له فان كان

له او في هداية اليه وقوله اياه او في لارته له لما اوجبا من قبل ان يحرم وصار يبدل
 على ما جاز له من حكم المحل المانعه احرع عليه ما اذا يلزمه في هذا المحل قال
 قيل في الحكي عليه ان يفكر من ثاقذ فيباعد سرخا جيبا لا وجود كون عتاقه
 لا ما زاد المان يكون لعله لم يحرم في وجهه له في دين اوراي والملا اعرفه من حقه وفي
 الحكم بالمنع له من ان يقربه في اكل وان ينفع به الي عين من محرم او محل المان يكون
 من ضرورة والملا ينفع به في حرم وله حلاله المان يكون قد استانس فجاز على اي
 ان يخرج به او بالملك عن الصيد اسما الي الغريم من تحي في المملوكة من الهيلة حتما
 قلت له فان تركه على هذا الموضع في ملكه له حتى حله فاجامه ايجله او يبي
 على حرامه قال ففي المثل قد قيل فيه ان جابر آكله ولم يارب يد غنر وانه في
 الكفاية له بوجيها عليه وان ابا معاوية لم يقول في اكله بانه حرام ولو قيل
 بالمنع من جوار او بجله على اي بعد ثمة لم اقل بحر وجه ما للصوم
 الراي اذ ليس في كل هذه الوجوه الثلاثة ما يدل على بعد المان القول في
 الحكي على هذا يكون لعدم فرق ما بين ما في النظر قلت له فان كان في يد المحل
 عي ما جاز له من صيد الحاد باعه على ما يديره محلا في حاله او محلا فاذا هو محرم
 قال لا بأس بان له حكم المحل في البيع عليه والشرائه منه والحجاز ما لم يبيع عند كون
 احرامه في الحال فان صح معه من بعد جاز ان يجلد على الخطاء بما فيه فراي اهل
 عنه من المعدل انه اراد مباحا فخطا بغيره تاسه ما في فيه على هذا محملا قلت
 له فان كان في بيعه له على انه محرم فاذا هو حلال قال ليس اراده به تحريمه
 عن العدل المان وافواه هو مباح له في المصلح فلا شيء عليه غير التوبة الي رب
 من سوء دينه قلت له فان اشتراه المحل اعلى له محرم فاذا هو على العكس في
 الحال قال فانه اولي ما يهذه ان تكون في حكم المولي والقول فيه ما على سواه
 قلت له فان اخذه من محل على ما جاز فاذا حله لم يحرم في غير احرام منه قال
 فالذي به يوم في الحكي ان يطلعه فيرسله وفي حقه ان يدفن له زاله ان ما دخل
 لم يوراد حله كثر فليس له في هذا ان ياكله وانه يطعمه غير المفروضة تحريمه
 وله في ذلك ان يحبس له غير ما اجاز ولزمه فضلا من ان يذبح فيقتله فان ايجز
 من زلته لم يرم من فعله وفي قول الجواز اعلى له ان ادخله حيا فذبح فيه حرم
 عليه فان كان قد جاز له وقيل بجوازه على حاله صاريده بالملك

المانع لغيره منه في الواسع والحكمه فجاز ان يخرج به عن الصيد في الامم وعلى هذا
 ما روي في رواية فادخاله الحرم لا يخرج به عن ملكه بعد كون بقوته فيمنع في
 نصرته وان يجوز له فيه ما جاز في قبله عليه الاموان هذا هو المأبى لعدم ما
 يدل في العدد على الفرق بين الملك بين الحرم والحل قلت له ومما ذكره من الحرم
 او من الحرم في احواله فيلزمه ان يرسله الى حيث يريد فيصيد كما من ان يجعله في الاخر
 او ليس له قال نعم يجوز له في صيد الحلال بطلقة فيسرحه في الحرم وله عكس
 فانه يمنع من يجوز فيحل قلت له فان عمله الي ما بعد عن موضعه من البلدان
 مثل المدينة او البصرة او عمان او غيرها من المواضع المسكونة او الحجازية من
 المساكن قال فتجوز له في الذي من الحلال يسرحه في كل مكان صالح في مثله
 لا يخشى عليه ان يهلك به جوعا ولا عطشا او ما يكون من مضرة لا بد وان يكتف
 فيه والذي من الحرم لا يخرج له وضائه الا برك اليه قلت له فان اخوجه من
 الحرم لا على ما يسعه فالتفت من يديه لغير اختياره فخرج الى الحرم فخرجه قال
 هو الخجاء له من غيره المان في موضع عمل لا بد له من توبة يلزم بها ان لا اتمه
 قلت له فان لم يصح معه انه خرج الى الحرم ما اذا عليه قال لا وهو في الحجاز
 لا زمر له بما فيه قلت له فان كان له ولد او بيض في الحرم فكان نسائه لما قد
 فعله بامه قال فهو ضامن وعليه ما له من جزاء على ما جاء من اجاع او راى في
 حكمه قلت له فان كان في بطنه يوم اخوجه له من الحرم فولد او اباضه في
 الحرام لم يرجع الي ما قد اخوجه منه بعد قال فهذا ما لا شك في انه له حكم
 الحرم للحال له باصله فان رده اليه على ما كان به من قبله فهو الذي عليه والاف الجواز
 فيما ضاع من اجله قلت له فدل ان لم يخرج به من الحرم المانة نقله من موضعه
 الذي وجد به الاخر لا معنى لاجازه قال قد اتى فيه ما ليس له فان مرجع
 اليه ابواه سالما تحتضاه او احتال هو عليه الى ان خرج ماله من فريضة حتى
 عليه في حرم ما يقوم ببنائه ثم انه ارسله فيه حيث يؤمن على مثله هو الذي
 عليه والا فاضمان لا زمر له قلت له فدل ان لا يعين ان يصطاده او ياكل
 ما اباضه في الحرام على هذا ما روي قال اما هو ولا اله وقد اضطره فانجحه عن ثمانته
 لا على ما جاز فخرجه فكيف يجوز ان يحل له وعليه ان يرد الى الحرم متى امكنه المان
 يصح معه انه مرجع اليه ولو لم يكن في ضمانه ولا بد له مع القدرة ان يرد به مرفقا

واما غير فنعلم ان الاجد ما يقع من حواء له ان يكون محمداً والافلا ان له في حقه حكم
لعل قاي يكون عليه محمداً قلنت له فان اخذ العير وقبل ان يرجع الى الحرم
ما اذ عليه قال ان يفكر من اسرع على ما جاز في رسوله به ان قد تم والافلا ان
لازم له بما فيه قلنت له هذا ان لم يقدر عليه من قول برز مثله قال يلى
ان هذا قد قيل به والله اعلم بعد له قلنت له فان كان المعنى جاز له معه ان
ينفرد في حاله قال فلا الور عليه في موضع جوار له ولا جاز مرجع فعلا الى الحرم او
لي يرجع اليه فاذا الصالح على هذا لم يحل جاز له ان يبعد في تنفيره على مقدار
الواسع له في ذوابه وطيب قلنت له فانه لا على قدر رايه يرجع في حاله
عن نفسي فيندفع قال فلا بد في هذا الزيادة على ما جاز وان تقتضي
في حكمه ما له معها في مثلها ان لو كان على المبدأ لا تكلف طرفة قلنت له
وما اوجه الى الحكم بيمين طير قال فالحق به في انواع ما يجري ان يرد الى مكانه
لعتبي له يرجع اليه في حصة ابواه او احد هما وان يكون لما ضاع لذلك حكم
مطلبه في لزوم ما قد حص به من الجزاء في الرعي والامعاء لعدم ما يدل عليه قلنت له
فان رده اليه فغافه ابواه حتى يفسد لذلك قال ان هذه المجازة من الماوي
فان يحرمها على ما لم يحكم فهو الذي به اولى بان ما صدق على النخع لم يحرم ان
يصدر على جميع جربواته لا بدليل يخصه في ذلك فقلت له وما انزع من
صبيد لغير ما جاز له فالتى ما في بطنه من ولد او يصفى القول فيه لذلك فقلت
هكذا معنى في ذلك قلنت له فان اخذاه فحبسها عنه حتى ضاع فذلك لما قد
مقدرها يلزمه ما فيه قال نعم قد قيل هذا لا غير من قول يجوز عليه قلنت
له وما عليه من لبها فشره او تصدق به او اضاعه في غير شيء قال فلا بد
وان يلزمه في هذا الموضع ما له قيمة فان كان لها ولد يرضع فاضربها فاش
في ما له قيمة من قد صانه الا ان يقوم به حتى يرجع الى ما كان عليه فعسى ان
يجزبه وان ماتت قال كفارة بما له من قد به اذا لم يخرج له على هذا من صانه
قلت له فان كان من ضرره الى ما قد فعله من هذا جاز له قال نعم
المانه له بد من صدقة وله من قد به او ما درتها ورش في انبها ان هلك او نقص
عن قيمته لما قد فعله من هذا بها الا ان يقوم به حتى يعود الى حاله الذي كان
عليه في رسوله وان لم يبلغ به الى ضرر ولا له عليه وعلى ما يكون القول في بعضها

ان فسدا ولم يخرج ماله من فروجهما قلت له وما باصنه في موضع من منزله لا عني
 له عنه **و** كذا يعني ان يكون له ان ينقله في رفق الى موضع اخر منه حيث لا يخشى على نفسه
 فيبدل بوجوه لغزبه ان ياوي اليه فان صنع على هذا فلا شيء عليه لانه الحق يتنازع
د قلت له فهذا في مكة **و** دعها من هذه المدينة كما لا اله الا الله **و** قل وقيل
 نعم لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان ابراهيم حرم مكة وانا
 حرم المدينة وهي ما بين عمر الجوف من احدث فيها حدثا او ادي محذرا فاعليه
 لعنة الله والملائكة والناس اجمعين **و** قد علمنا شيئا وكما في المنع **و** الجراء
 في الصيد **و** الشجر ما بينهما على زنا في موضع لزومه له لعدم فرق ما بينهما على قتال
 في العمد والخطاء **و** في قوله مغربي انه لا حرم لها فلا يخفى عليه فيها لما انا قبله هو
 الذي اورده الشيخ ابي سعيد رحمه الله **و** قول الصحابة على انهما عن القوم جاء فانهم عنه
 حتى قال ما به معه في روايتهم عليه بانه لا يعلم فيه **و** قوله اخذنا فاوانه اعلم
 فينظر في ذلك **مسألة** **و** هذه في الصيد ما الذي يحل المحرم مباح انواعه في الاصل
 وما الذي يحرم عليه **ق** قال في قوله احدكم صيد البحر طعمه متناغلكم وللسيارة حرم
 عليكم صيد البر ما رمت حراما ما دلهم في البحر على انه اباح للبحر والمحرم منهم طعمه مطلق
 ابا حنيفة **و** في البري على انه قد حرمه عليهم بعد ما غاصها هم عن قتله ما داموا في اجرامهم
 عمومها له **و** انواعه لانه لم يكن المستثنى لشيء في هذا وما ذاك فيجوز ان يكون
 في الخارج من حيلته فلا الحكم جاز على كل ما استكمل عليه الاسم **و** نارة على ابي واخري
 في اجتماع الامانة في كونه لغاها وجبه ما دام فاذا ارتفع زال التحريم فرجح في اصله **و**
 الذي كان عليه **و** قبله **و** ان الحرف في كونها مقيدين في الاحكام لارتمائه لابلية معه
 في دين الاسلام **و** فالعلة التي صاروا لجلها على المحرم في حملها **و** هو ان
 كان في نفسه من نوع ما قد اصل فانه قد خطره لحكمة تحرمه على مكان في حاله بالحق
 او العزم **و** محرم وليس المراد به في هذا الموضع الامان الوجهي **و** رواه وطعن الدخلة
 في اسمه **و** غير المحرم مباحا وانه المنع في حملها حرم على حملها محرم لانه محرم
 الخارج عنه **و** لا يصح ان يرد الحكم وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اهدى
 ابيه الصعب ابن مخي فحطاه حمارا مستويا فرده **و** اعملة فلما راي عليه لما راي ما
 في وجهه قال له ان الله نزل عليك الامانة **و** في اختصاه **و** ما دل على المعنى على الجنان
 في جميع ما يكون من انواعه اذ ليس في الكل الاجزاء **و** حكم في العدل **و** كفي بالمية دليل

على المنع فحوائه لم يكون في اجرامه الا ان يضطر اليه فيجوز له مع المراء لما فيه من
امكنه فقد ر عليه واما هو على حرامه وفي الاثر على تفرقه ما افاد في تحريم طر او ضربا
وقتل وجبا ودميا وكسر وطعنا وقتلا وتغافا وعقا وشرا و هبة وعطاء و ذبحا
واكله او ما يكون من اسباب في امر او اعانة او حيلة او تشارة في لا او فعله فانه
مخوف وان لم يكن في مباشرة منه له بنفسه نعم ولحق فانه في عموم لما يشي او
طير من انواع جنسه في اتفاق او على قول في رأي ابن راه عدلان لا يتبعض الحي
من هذا في يومه وما يتعارض فيه الرعي بانه والصيد اوله فلا يكون في مثل ما قد
اجمع عليه الا ان يكون في خوف من ادخله فيه فان من خوفه حق فانه في الحقة معني ما به
من منع في تحريم بالاضافة اليه قلت له فان طرد ففر منه او راه فاحطاه او
فهر فاطلقه او اخلم وثاقه فصار عنه قال فلا اجبان عليه في شيء من هذا كله
شفا يلزمه في اجماع ولا رأي ان تخلص من يديه سالما الى التوبة في موضع ما اجبان
له لما قد فعله به جاهلا او عالما فانه لم يد له منها وله سكرانه قد اتي فيها ليس
فاساء اليه ظالم او يحزن ان يعذر في مجمل وانما ادريه من قول هذا العبد قائل
عليه قلت له فان بقي في بلد يوما او اقلا واكثر فغذاه ارسله فلا شيء عليه الا التوبة
والندم على ما قد فعله قال نعم لان هذا في نفسه معني في الذي من قبله الا ان
يكون به وهو من حرمه لا تقوي معه على القيام بزيادته فانه لم يد له من ان يقوم
به حتى يرجع الى ما كان عليه في اصله قلت له فان كسر بالعدا وضربه بشيء او
حذقه بغيره او قبض ريشه او شفه او ما لم يقدر معه على مجبرانه او رعه من المراض
او الهوي فيبقى في حجر عن النهوض بخذله قال قول فيه على هذا يكون فيما له وحده
قال هكذا يجمع قول هذا العام في هذا الا ليس فهم الا من ياءع فيما فعله
ان يجسه فيجبر ويطلبه فيسقيه حتى يبرأ ويعد الى ملكان به من قبله ولا شيء
عليه من بعد الا ان يسرحه الا ان يجبر على شين فيسقي ان يلزمه قدر نقصانه ما لم
يبلغ به الى حد ما يقدر عليه ان يمنع ولحقه باليد فيبقى في عوله حوايز طائفة ويقتل
لذلك فيكون في ضمانه وما اشبهه من شيء فله ما فيه من قول في عدله قلت له فان
ماست في طرده او لزعزعه او رعاقة او انكسر حاله وثبانه هربا لذلك او عشر او خذل
لشقه روعانه حقيق قبض عليه فقهروا وكله لما اجبان في عمن قال فاولي ما
يخلق في حياته هو وانه ان تكون في خوف من طرده او رعه هي المولي والقول فيها واحد

فان اخذه الثاني منهما له اول عين فقد عليه لما اصابه من الم ولزمهما فان ارسله
 لما يصيبه شيء او بعد ان يبرأ فلا جزاء له وان ذبحه فقد قتله ولزمه حدان ياكله
 قتلته وما كان على هذا الم اول من كسر دون الثاني في قتره فان هو علي من
 فعليه الم انه يجزي في القيام على هذا ان يشتركا فيه الم ان يكون الم اول قتره وعلي
 قول اخر في حمل المانة عليه فيجوز لمن يديه ان يسلمه ويكون الثاني كذلك
 فيجوز لذلك ان يتركه في يده والم فلا بد لهما من الم اشتراك لما به لكل منهما من وجه
 في التخلص او يجعله في يده حتى يبرأ ان يقوم به عندهما حتى يبرأ فيرسله او يوثق
 من اجله فيضمانه الم مقدار ما لكسر من قيمة فانه يخصها على دون الاخر على هذا
 وانه لو لم يبرأ له من بعد تركه فيه لم يرد قتره قلت له فان كان الثاني
 في اخذه له لينفقه به حتى يبرأ مما اوقعه به الم اول ويرسله قال فلا بأس عليه
 وله ضمان ان مات في يده او بقي على وجهه لاجل ما كان به والم ولقائه لم يرد
 بل لاجل ما كان فيه قلت له فان رآه يخرج في يده او شيء من جوارحه فاكراه
 قال فلا بد منه من الاداء لمقدار ما يكون له في نظر من يحكم به عليه قلت له
 وما اخذه المحرم من صيده فلا يجوز له وله لعين والمجرمين قال نعم في قولنا يغلبه
 من الم لم يبرأ من الحرامه في غير موضع الاضطراب حتى على المحلين قلت له وكان من
 لحمه طريا او قد بدا او طهي او مشويا في يديه من قبل ان يحرم له في الحرامه ما ياكله او
 يحرم عليه قال اسد اعلم وانا ادرج في هذه الم ما به من حق يتجرمه فان اكله
 فالضمان من يديه جزاء لما قد فعله وعلى قول اخر فيصبي ان يحضله قلت له فان كان
 قد اشتق في الحرامه او ورثه او اعطى اياه قال فليس له ان يقبله عطاء ولا ان
 ياخذ منه شيء فالبيع فاسد والعطية غير ثابتة لحرامه وما رثه فليس له ان يفعل في
 حاله الم انه ما دخل في ملكه من هذا جائز له على رأي لان يكون في حكم قد ابيع له وقاله
 قلت له فان اكل بعضه ايلزمه في قولنا يحرم له قال قد قيل ان عليه كله وفي
 قول اخر فقيمة ما اكله قلت له فان تركه في يده وابقاه حتى يخرج من الحرامه ما اكله
 ايمضي على حرامه قال قد قيل ان جابر لم يرم اكله ولم يامر بدفعه ولا فيه كفاية
 وان ابا معاوية قال فيما يرجع رفع عنه ما اقول ان اكله بانه حرام ولو انما صرحا
 بجواز له اكله ليراد منه في قولنا ما اكله قلت له فان صالح قد حجبه احد من المحلين
 ايمضي على ما يرد من صيده وفي ذبحه المجرمين قال نعم قد قيل

هذا فرغ عن علي بن أبي طالب وابن عباس وجابر بن زيد ونحن به نقول خلافا لما جازاه
عن القوم له رواية اوردها مطرقة جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لحم الصيد
لكم في الحرم حلال ما لم يقصد من اوصد لكم وفي حديث اخر انه اكل منه وفي رواية
انه امر به الامان يكون علي راي في اكله في الملك يخرج من الصيد فيجوز لهم نفعه
لان ما زال اسمه من نحو هذا ليدعوا ان ينفع حكمه لان ما قبله لظهور ما به وقول
مراي واكثر قلت له هذا من وجه اللحم فيما في يد من لحمه وقبل ان يحرم ان يطعمه
وكان محال في حاله او يدفع به اليه قبل ان يكون احلاله قال نعم علي راي في قوله
ما ياكله ولا يطعمه احدا هو علي قول آخر جاز له ان ياكله فاول ما به في جوابه ان
يقال يلي فاعرفه الامانة موضع راي لمن جاز له فذبح الدينونة في اكله قلت
له فان دعاني احرامه احرام المحرمين الي ما فيه من طعامه لم يصيد اجواز له قال
فلا ظلمه فالحرام لم يزل من عن به فاطمحه لئلا يكون في اكله علي علم باصله الذي يحرم
عليه فانها يكونان علي سواء في الحرام وفي ما له من كفارة في الحكم قلت له
فان كان جاهلا به ولكن ظن انه نفعه معه وبعد ان صار له اكله قال نعم في موضع
جهله ان يكون علي ما في الخطاء من راي في مثله لعدم علمه باصله وعلى قول من يزل
ما فيه فيجوز له ان يرجع به اليه الامان يكون في حاله علي دينونة بطلان الامان مع ما اراد
علي اكثر ما فيه من راي جاز عليه قلت له فان كان لا تعلم له هذه المبادئ محال
بعد ان عرفه بان محرم وهو لا يعلم قال لا بأس عليه فان الله علي وعنه فاطمحه
ولا نعلم له من بعد فصح معه فلا كفارة له علي لظهور ما فيه ويكون في رجوعه علي
ظلمه ولخذه له بما يورده عن ما في قول من اورد عليه ما في الامان موضع راي في هذه
وتلك الامان يكون عن حكمه ولا فلا جواز له قلت له فان كان الداعي الي ما فيه محال
المدعوا المأكلا من مباحه محال قال فلا شيء عليه في اكله للمجاز له في موضع علمه
فصلا عن جهله ويجوز ان يحرم علي ما لم يشك في جواز مثله كذا في الفحشاء علي المحرم
في نحو هذا فغله قلت له فان شئ في حاله احرامه او ما فيه من لحمه حتى دعا
اليها اكله في حاله قال هذا موضع العذر لانه فان صح معه بعد جاز علي
في جاز له ان يكون علي ما في العذر وجهه في اكله لانه غير خارج بالكلية عن اسمه
وعلي قول اخر فيجوز له ان يكون علي ما في الخطاء من راي في حكمه الامانة يحصل المطمحة
في احرامه فلا يدخل معه لعل في هذا الموضع باكله من طعامه لظهور رجوعه علي حاله

علاجه • قلت له فان كان لا يدري ما فيه حتى اطعمه او دفع به اليه فاحتج الرد
له فزيد به طرايزه • قال فاحري ما به في هذه ان تكون على ما به في الخطاء فلا
يلزمه شيء وان كان من الاختلاف لا يتعري • قلت له فان كانا في حالهما محرمين
وما من لحم جاهلين • قال فهو من الخطا فلا بأس عليه ما لو كان على الكثر ما فيه لهما
به غير عارفين وعلى قول من يوجب على المحرم لمجرد فعله في وجوعه على رطبه واخذ
وله لما قدر له في هذا الموضع ولا حله يكون على ما ذكرناه انما له موضع راي في
اصله فلا بد لجواز من ان يكون عن حكم من له او عليه ان يحكم في مثله ان لم يرد
اليه على ما جاز من الرضي والله اعلم بعدله • قلت له فان كان في حاله من له يراه
لزمه ما خاطب اذ به لعله • قال فلا يجوز له على هذا فيه ان لا يحل له ان ياخذ
بما عنده في رايه انه ليس عليه • قلت له فان كان لا حل لهما اكرهين وبما له في
حينهما عالمين • قال فهذا من العدم فاحذر اذ لزم لهما بما فيه غرر والتوبة
والجبة عليه ما دفع ما به من الرضا • قلت له وما صاوه المحرم من الجمل ذاكرا
لحرامه او ناسيا فلا يحل • قال نعم لحم واهل المحل فان اطلقه فهو الذي عليه وان
درج له فيه فيما فيه ولم يحل له ولا غيره والذاس في غير الضرورة ان يستفيع به ما له
حكم الميتة في مساك ومن ما جاز على راي لان يكون في رايه • قلت له فان اسكه
بالعمل المحل لحم ودرجه محلها لما جاز لهما فحل • قال فهما في قتله شريكان
وعليهما الجزاء وليس لهما ان يستفعا به ولا يشتري منه ولا لغيرهما والذاس واما ان
يطعماه شيئا من الحيوان لان يكون ضرورة اليه والذاس منع وجعه في المكان •
قلت له فان كان المحل هو الذي صاوه من الجمل والمحموم هو الذي ذبحه القول
فيه • قال فله على العكس من المولى صورة في مساكه وقتله وان كان المبعي في
المنع فحرم كله • فالحجاء فيه على المحرم دون المحل مع ما له قيمة لويه لان يكون عن
احد والمولى الذي انقلبه عليه فلا بد من غرره لان ما ذبح المحرم من صيده ميتة في حكمه •
وعلى قول الرافضين في الجزاء ان لا يلزمه ما قد صار ليه من قدر صاوه فجاز على هذا
الراي بان يحرم به عن اسمه • قلت له فان كان في احلامه من قريبه او صار له قبله
حيث احرم عليه • قال قد قيل عليه ان يرسله فان كان شرك المحل لزمه مقدار ما
لشريكه فيه لانه هو الذي انقلبه عليه • وعلى قول الرافضين في احكامه ان لا يملك
من قبله املا فليس على حاله الذي كان به من قبله لانه الصيد في اسمه فجمع من

يكون له في الحرمه قلت له وما كان في يده من صيد حيا قل ان يحرم فتركه حتى اكل
ايضا على ما به من المنع ام لا قال ان هذا في صورتها المحرمه التي قبلها قال قول
فيها واحد لعدم فرق ما بينهما واذا كان هذا من حقه عليه في احرامه ان يربطه لم يحرمه علي
قبيل ان ياكله وعلى قول اخر فعيسى ان يحرم فيه ان يكون عليه ما في الحرم من الحرمه
او ان يحرمه في الواسع والحكم قلت له هذا ان يري في هذا الموضع وجها
لجعله له رايان تركه حتى اكله من احرامه حيا قال بلي ان يحرم ما اراه من ارتفاع ما
قد عرض له من الموانع ولا شك ان المحرمه في كونها مناطة بالاحرام فان لم يره من العلة
وقد نال فاني ينبغي ان يتركه له وليس عروضا بل لا يراه اراه في هذا الموضع
او وجهه من تحريمه ولا موثرا لما دونه من تركه في الجماع كلاله مما يحرم ان يكون عليه ما به
من نزاع لما به لما لم يرد في تقديرها عليه يمنع من حرامه لغيره قطعاً بالبادئه والما
فهو له ولو اراد من بعد ما تركه شرعا قلت له فان امر طغله او عبد او من
لا يقدر ان يحل له او من له عقل له قال فانه علم وانما الذي في جوارحه له في
هذه وان فيما عليه من حرامه وفي امته الله في معني ما لو باشر بيده في موضع جهله او
عليه قلت له فان هو ارسل عليه بار او كلبه قال قول فيه كذلك قال
هكذا في محرم قول اهل العلم في ذلك قلت له فان اعان علي صيد محلا او محرم
قال لا ادر به المحرمه قال لا ادر به المحرمه لان المحرم شرعية وله شك في قبل
انه معين فالحرام لا يربطه دون المحل يحكم به عليه معناه فان كانا محرمين
فربما مع التوبة لينفع كلاهما منهما ما قد تفرقه ما ثابا قلت له فلو كانا
او باثما القول في ذلك قال فان اولى ما به في هذه ان تكون علي بالاولي لانها
جزء منها فليس له علي حال الاما بها من حكم في العدل لان ما صدق علي الجوارح التي
لم يحرم ان يصدق علي اكلها ما اخرجه دليل شرعي في خصوص عمومها تحت مسمى
جنسي والافق كذلك ولا تعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان راه قبل
ان يحرم فاصابه حال احرامه او بعد ان احرمه قال فهو من الحرم فله من الحرمه
لوقوعه به في الاحرام لان يكون في حاله ما علي مخاطرة الجوارح لوقوعه به من قبل
ان يحرم فيها يمكن فيكون لا يحتمل فعيسى ان يلحقه معني ما في الخطاء من قبل
في ذلك قلت له فان راه من الحلال لثبوت محرمه ومحل علي ما جاز له فاصابه معناه
احرم ام يحل له قال فاحق ما به ان يكون من الحرم اذ في كونه لا يتجربى والمحرم في قبله

تركه

فان شئنا فاني جعلنا فيه لانه لم دون المحل **الان** يكون في معونة او على تركه
او صح جواز وانما لا يريه فاعرفه من الحق قلت له فان طاه الحلال على له اوله
فوقع به سهمه ثم رماه بالحكم بالعد فاصابه قبل موته حكمه قال فذلك واليغ قبلها
على سواء فلما حكم واحد لم يتركها في قتله وفي هذا ما يؤخذ بعد ابحاثه كله وان
الحكم فيه على المحرم دون الحلال لانه على ذلك اوجاز له في اصله قلت له فهذا
يلزم الحكم في هذه المواضع ما له قيمة الحلاله قال لي اذا كان قد صارنا اصابه
من قتله الي حد ما به يفكر على اخذ في الحال او من بعد الجدة لانه هو الذي اتلفه عليه
في موضع علمه وجعله قلت له فان كان المحرم هو الذي الذي رماه اوله والحلال
ثانيا فاصابه المحل واخطاه منهما قال فيكون ان يكون له حكم على هذا بالعد
او افاولا قال ان في هذا المكان ان يكونا شرب كين في الضمان قلت له فان
اصابه المحل واحاطا المحرم منهما قال فيكون ان يكون له حكم في اصابه في هذا الموضع
لانه على ما جاز المحل وله شئ على المحرم الى التوبة وسوء حفظه ان يكونا على نظاره في
صيده لهما او المحرم فبقي ان يحرم قبل يلزمهما ماله من جزاء في عدله قلت له فان لم
يعلم من الذي اصابه منهما ومن الذي اخطاه وله صح معهما قال فان كانا في شركة على
انه بينهما او ما دونهما فاعانة عن نراض منها فاقرب به ان يلزمهما والافق في موضع اشكال
لانه يمكن في كل واحد ان يكون هو الذي اصابه بالخروج للمحرم ومن شبهة ما ادخله على نفسه
ما يصح له بوقا على حال في موضع لزومه له ان لو صح معه حتى يحيط بخياط باذنه ما يحكم
به فيه لجواز طاه في كونه من وجه في احتمال وهو ما جاز عليه الراي مغلي قول من يراه
ما قاله وتامه لا ادري في كمال المنع وجواز ان يكون من ضرورة موجبة لحله
في حق من يراه يوما ما ولا قلت له فان اعان احدهما الاخر على قتله او ما
دونه من قدره عن اذن المعان لزمهما قال نعم لانه المعونة وله بالعد في الاحرام
جواز لها الا من ضرورة والافق من الحكم قلت له فان اعانه على اذنه من رايه او ما
قال فان كان المحرم هو المعين لزمه ما فيه دون المحل المحرم اضطر اليه وان انعكس
ما بينهما في المعونة لزمه الا قد اني كل منهما في عدم ملا جواز له في هذا المحل المخط
اليه والافق من الحكم والخبر ما لم يزل المحرم فاصابه ليس له على حال في هذا المحكم
المستة في الفساد قلت له فان اقر به الحلال لانه وان كان قواة للمحرم من
احدهم وله برضاه قال فان كان معار ان يدفع به اليه في احرامه فيفسد اراؤه وان

وان كان فيه احد له فلا بأس عليه وهو على كل حال من اربع وان لم يحل لحم ان يقتله
في حاله فارحوا ان لم يمنع بعد كون رواله الا لم يبلغ به الي تحريمه اصلا في حق من رآه
من المحلين اكلا وربك اعلم وانما ادرى الا ذلك قلت فان باعه احدهما علي
الاخر منهما قال قد قيل في البيع نقصان فجاز لو وقعه علي اصد وجهه فباطل لعدم
كون العقار له قلت له فان ابتاعه المحرم من المحل قد حرم ايجرامه بحل قال
قد قيل بالمنع من جوارحه لحرامه ان يحرم من المحرمين ويجوز له ان يحل من احد
من المحرمين ويجوز له ان يحل من احد المحلين ان البيع باطل قال له ليس بشئ الا
ان يكون قد صار اليه بغيره علي راي من اسم الصيد فيجوز ان يختلف في جوارحه
من يكون في اجماعه قلت له فانه عليه احدهما المحل او ان يشار به اليه
قال ان صح معه انه قد اوجع او كسر يد الله او ما كان من اشارته لزمه في ما به
وله اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان ادرى علي هذا فروع حيا في يد
من اسكه او صار له قال فلا بد له في ثابته وان يسمي في خلاصه بما عثر
وهنا حتى يملكه من اسم فيقوم به حتى يبرك في رسله او يحجز في بيته في مكانه قلت
له وما اخذت لكني بارساله فاطلقه سالما ثم وجدته في موضع بعد كون احدا له فيجوز
له ان يصيده امر يسمي علي حاله قال لا احد فيه بالمنع من جوارحه دينيا ولا راي
ولا ما يدل علي ما دونه من تكريمه فادرك عليه ارتفاع ما قد حرم من اجله فلم يحز ان
يصح الا انه يعود الي ما كان من قبله قلت له وما كان في صيد في الحرم فلا يحل
للمحل ولا لغيره قال نعم لما به في تحريمه سنة في اجماع ولا تعلم ان احدا يحل
الي غيره في دينه ولا ما دونه من راي في نزع وبالحيلة فيجمع طائفتين للحرم ان يابته
في صيد المحل فلا يحز له ولا للمحل في صيد الحرم انه علي حاله من الحرم في دينه الا ان
المان يكون في حق من اضطر اليه من العباد عني باع ولا عاقل قلت له فالحرام في
صيد مع الاثم علي من اتي فيه ما ليس له من محرم او محل كما هو عليه في اتيه محما في صيد
الحل المني الواسع او كسره قال نعم لما به علي سواء في موضع شوقها او ما يكون
في هذا ولا يك منها لعدم ما يدل علي فرق ما بينهما في الاثم المان يكون في اجماعه ذكرا
له فاني اخشئ في كونه حرامه ان يكون رايي في الله لما نهها كما ما كلف المحرم والحرم
والصيد فيهما من دين الاسلام قلت له فان كان بالمنع من جوارحه عالميا
وبالموضع من الحرم او علي العكس هذا في حاله قال الله اعلم وانما ادرى ان له في

فعله ليس له مخير أو التوبة ولا من يجزأ في موضع لزومها من جهة في دين الله لا
أنا عند في جهله بالموضع ولا بجهله محل الأكل أو محط في جوانحه؟ حزن أو عدله
قلت له وما خرج من صيدكم إلى الجبل على العكس قال المأزني فيه أن الله حكمه صار إليه قلت له
فإن كان قد أخرجكم إلى الجبل ثم أوجده قال قد قيل في حبه أنه يلزمه فيكون في صفاته حتى
يرجع إليه والمأزني حزن وراي لا يلزم له بما فيه قلت له فإن كان في الجبل فإيهما هو لكم
محل قال لا بأس عليه ولا جزاء له ولا نعلم أن أحدا يقول بغير هذا فيه قلت له فإن
بواه في الجبل في لكم قال موضع الجبل على ما صاب في الجبل ثم عاينه على تقديره من أن
قلت له فإن كان الصيد والراي له في الجبل الماتة من السم على شيء لكم قبل أن
يقع وهو محل قال فبني المأزني على أنه لا بأس بالمأزني في الجبل الماتة
من صيد الجبل والراي له في الجبل الماتة نعلم أن أحدا يقول بغير هذا في البصير قلت
له فإن من السم منه فصاب في لكم صيد آخر قال فهو من الخطأ بما فيه من العمد
في شيء المان يكون في نفسه لما قد عرفه عاينه في مثله أنه لا بد وأن يقع عليه قلت
له فإن ما في الجبل في لكم فإيهما في الجبل قال قد كن بعضكم في التوبة الجلاء ولو
قال بعض قرايبي ورايبي عليه المأزنية فاحله في هذا الموضع لم يعد من الصور
في الراي قلت له فإن ما في الجبل فإيهما في لكم قال فإن لم يكن في رأيه أنه يصيبه
من لكم وكان له مخير من دخوله عليه أعجبي أن يكون في الخطأ والمخير العمد عاينه
وعلى كل حال فهو من لكم فلا يؤكل المان بضطر إليه قلت له فإن هو في جلاله
أرسل عليه بارة أو كلبه في الجبل فامسكه في لكم أجملا أو لا يخرجه في الجلاء على هذا من
في الجلاء قال فالرأيه في هذه أن يكون على ما في المأزني أن كان له مخير من دخوله
لكم عليه أو لا قلت له فإن أمكنه أن يخرج عن أخذ له من لكم فتركه لغيره أو لا
حتى نقص قال فبني في قصد كافي أنه على حال من عاينه قلت له فإن أكره
في لكم جزاء أو بعد أن خرج به إلى الجبل فامسكه قال فإيهما إن يخلصه
منه إليه الماتة من صيد لكم والراي له أن يأكله قلت له فإن أجمد نفسه في
مخائنه مبلغ ما قد فوجده فذقتله وقبل أن يبلغ إليه فدخله إليه فإيهما من
قال نعم إن كان لا يمكن في جلاله أن يكون أمسكه له الماتة من صيد وأن
كان لا يمكن عند رأيه أن لا يدخل عليه لكم ولم يكن في رأيه أن يصيد منه
فبني أن يكون من الخطأ بما فيه قلت له فإن كان له مخير من دخوله لكم عليه الماتة

غادري في تخليصه لغو طابه بعد في حاله بعد ان امسكه فيه قال فكان في اقرب من ان
 ياتيه ما في عمره وان لم يكن حال ارساله في قصده قلت له فان كان رساله او
 شيء من قوايمه في الحرم وما بقي في الخلا قال هذا قبل فيه انه وصيد الحرم طابه لا يجزي
 وعليه قتله الجاهل يحكم به عليه قلت له وان لم يكن في الحرم لا بعض قوايمه فهو
 كذلك قال هكذا معي في ذلك قلت له فان ادخله الحرم فصا فيه قال
 فهو عليه ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان كان في شجر اصلها في الحرم ولاها
 فرع في الحلال على العكس هذا فمواضع فرعها قال فان له في كل فرع حكم ما تحت
 من الارض في بستانه اوضح قلت له فان كان في فرعها الذي هو في هواء الحلال
 وان كان في فرعها الذي هو في سماء الحرم لم يجزه قال نعم فقبيل هذا وفي قول
 الربيع رحمه الله لم يره وله يقتله وعصومها التي في الحلال ولعله اراد ان كان اصلها
 في الحرم فانه افضل الا اني ارجح ما قبله قلت له فماله في جارة له فان يرميه طاشا
 في هواء الحرم قال نعم فان الحكم ارضه فهو الحرم لا يسيل الى جوارحه فيما نعلم
 قلت له وما كان وصيده قال لا عليه في تصريح او اشارة في تلويح لمن يصيد
 من محرم او محلا وما يكون من الجوارح الملعونة ولا جوارحها محرمه قال نعم هي كذلك
 فان دله عليه فصيح معه ان ما اصابه لذلك فالجاء لارزها ما فيه لان الدال ضامن
 وله نعلم ان احدنا يقول بغير ذلك قلت له وما نقاون على قتله وصيده جماعة
 ما يلزمهم قال فقبيل ان على كل واحد منهم ما له من جزاء على عدد درهم وفي
 قول ابي ان الجاء الواحد مجزاهم وقيل ان جاء واجتمع عين حكم عليهم بجزاء واحد
 وان جاء واقتصر فبين حكم على كل واحد منهم بجزاء اما ان الثاني اظهر حجة انه لو كان
 في نفس الامية لم يكن لها في الاجماع المادية واحدة في موضع لزومها لهم فكيف بما
 دونها من النفس الحيوانية قلت له فان ادخل الحرم هرة تقتله وصيده طير او
 دابة او مهر قال فهو في ضمانه فان ادركه حيا لزمه ان يطلقه فيرسله وله شيء
 عليه من رايه اما ان يكون جراح فانه يوردي ما فيه او ما لا يقدر معه ان يقوم لما يحتاج
 اليه فلا بد له وان يقوم به حتى يبرأ او يموت لذلك فيلزمه ماله في الجاء فقبيل
 يورديها على ما جاز له في اوانه قلت له فان لم يدخله اما ان يتبعه فلم يبرأ اما ان
 من جراح ان يورده حتى يدخل معه قال فاولي طابه في هذه ان يكون علي ما في المولى
 من قول في جرائه ما نأى على سواه في المعنى قلت له فان دخل على جين عقلة فتر

اوانه عجز ان يصدره عن دخوله فيرد حتى جرح او قتل قال فغيبني ان يلزمه
 منزله في هذا الموضع ما يكون من فعله الا لا يصح ان يقال في عدمه انه من خطايه
 فضلا عن ان يكون من عدم قلت له فان كان فيه نازلا او بقره قال فانه علم
 والذي اقر به على هذا ارجح ان يكون له لارطالنه لا يؤمن على مثله كون ضرره
 قلت له وما كان من حمامه فدخل في منزله او مغاره فسد عليه الخارج والشي
 من ضل الحرة فاضطر ورعا الاداء الى حمامه قال قد يكون في تعدد لغير ما لجانه له من
 بعد ان علم به ما اكفر فلا بد له مع التوبة من ان يفتح لبا على ما قدره ومن ما يكون
 وهو يدري انه هناك ما اعذر او يكون به عار فافسسي في حاله ان يدرك
 فيلزمه فبعد العلم او الذكري امكنه ان يفتح له وان شئ عليه انه في حكم الخطا ما
 الظاهر ان الموت او يصف فيخرج عن التوضي باوم فيلزمه في موته ماله من
 جاءه او في موضعه ما يحتاج اليه من الموت حتى يبرأ فيرسله وكفى قلت له
 فان كان له بعض ففسد لذلك وطرح فاضرها قال فانه كانها في معنى التي من
 قبلها انها على سواء فيجوز في حكمها ان يكون على ما ترى امهاه قلت له فان
 جاء آخر ففتح الباب ثم اعطته وهو يدري به حتى هلك ما يلزمه قال قد
 قيل فيها ان جزاءه يكون على المولدون المخرجهما قلت له وما كان في منزله
 ملكه انه ان يطرد منه ام لا قال نعم في قول اليصفى ان يكون له فيه فخرج
 حتى قدر ان ينجي زله ولعله في غير مضرة ولا الجراح له من الحرم وان ترك ذلك
 فان كان له بعض فغيبني ان يلحقه معنى با في اخرجه اذ ليس له ان يفسد وان اعدم
 ضره قلت له فان لم يقد على الخرجه في حاله اليه في بابه ان يعلقه خوفا على
 نفسه او ماله قال نعم اذ لم يجد في طريق الرشده ما يمنع على هذا من جوارحه
 مجرأ من تبيد المصلحة له بالعد قلت فخله في درابه وطير التي هي الصيد
 وجه لغير معنى في تغيبه قال انه اعلم وانما اذري لما فيه من منع لما في السنة
 من بليل على تحريمه في القطع قلت له فملا يحزن له ان ينقم اذا نزل على طعام
 اكلاه قال بلي فانها به في هذا الموضع من قول نعم اولى الامانه يكون في رفق فلا
 يزيد على مقدار ما به يندفع بغير حق قلت له فان صاح به يوما محرمتا او بقي
 حيا فامسكه احد لحدانه عدوانا وظلما قال فلا بد له من ان يسعي لحداصه
 من يديه بما قدره فيقوم به حتى يعود الى ما كان عليه وفي موته من ان يلزمه الجزاء بما

فيه قلت له فان كان الطير فضعف عما كان عليه في طيوانه لما انه بعد يطير قال
قالا صار في جرد ما يقدر على اخذ باليد اذا نزل الى الارض فخرج قطار فبلغ الماء
والمرعي وله بحري فيضعفه عن الماري الى ما يجزئه ليدلا او في فهاره فار جوان لا يلزمه
شيء لما ينبغي من بعض قوته انه في قوله اما ان يوجد لما اصابه من هذه في شئ من قوته
فيجوز ان لا يجزئ عليه في موته بل في حياته لما فيه **فلسفه** فان من الحكماء والمحل
على شئ من صيده فيجفل منه خوف حتى يخرج الى الكولم فيعرض له بسوء يحرجه به ولا يحسن
قوله **قال** فاسلم علم وانما الذي ان عليه في حرجه على هذا جزاء رجع من كل الى
حكم او بقي فيه قلت له فان كان الذي ان عجز من حكم الى كل فلخرجه قال قد
قبل فيدانه يلزمه فان رجع اليه زال الجزاء ولا فهو عليه قلت له هذا يلزمه ان
يسجد في ربه الى حكم موضع عذبه قال بلى ان قدوم والفاولي ما به من الله في عجز ان
يعيده مع التوبة والاداء مبق امكته لما لزمه من الجزاء قلت له هذا له اوله بعد
ان ياخذ من الجزاء فيصيده ام لا قال نعم قد قيل انه يجوز لعينه اما ان يكون هو محرم
واما هو فانه علم وانما الذي غير المنع من جوار له ثمة في ضمانه يلزمه له حتى يرجع
الى حكم والجزاء بما ضره بما هو فيه كما لو قتله فكيف يجوز له كل ان يرجعه ان يكون
عليه جزاء قلت له فان رجع الى الحكم ثم خرج الى الحكم فيقال فغيب في المنع ان
يزول فيكون له ان مع ما رى اما ان يكون في خروجه ايضا على ما يجري له معه في
المره الاولى ولا يلزمه ان كانا به او لم يكن قلت له وما كان له من بعض في حكم
فقتله فكسره او قتلته قال نعم في ضمانه فان اخرج من حكم لزمه ان يرد
اليه فان قتل ذلك لزمه ما فيه من جزاء على من قتله قلت له فان وطئ عليه فكسره
او قتلته بيده قال قد قيل في الجزاء بانه يلزمه ما فيه قلت له فان كان في
شئ منه فخرج ولما كسره خرج سليما قال فغيب ان لا يلزمه على هذا الجزاء في
الخطا وله في العدم اما ان يعاقبه ابواه فان عليه ان يمونه حتى يقوم من ابائه فان طاعت
لذلك فالجزاء يلزمه ما فيه وله بد فان ثرة كذلك عن صبيته والافصال به عليها
قلت له وما صالح الحكم فادخله حكم حيا من الحكم عليه ام لا قال نعم
في بعض القول انه قد زال عنه الملك بدخوله حكم عليه فوجب على رايه ارساله
لحراره وفي قول اخر ما دل على حله انه قد صار في ملكه فادخله حكم طير له
بذنه من حكمه اصله ولعل ما قبله اكثر وهذا صحيح ما في الحكمه قلت له فان

كان قديها فاستأنس من قبل ان يدخله الحرم قال فغير ان يكون من اهل باحة
 اديك المانه من الاختلاف في جواز لا شرعي لقول تركه بعد على حاله لا زاله اسم
 الوحشي وقول قال باستقاله لدخوله الملك عليه وكونه المقصي لموجه عزان
 يكون صيد في اسمه الى قابله على الصيد ماله وحكم في اهل اهل قلست له فذل
 له اولعنه ان يذبحه بالحرم وان فعله ايكوز من اكرام اهل حاله قال فيجوز فيجوز
 على اي من قول ان له حكم اهل اهل ويمنع فيجوز على اي من قول بان له بعد على حاله
 من اسم الوحشي و في قول ثالث ما دل على الكراهية قلست له وطلق له
 بين الصيد والنعم من ولد قال قد قيل فيه انه من الصيد وابوه وامه من النعم
 فله حكم ابيه وامه وان انعكس ما بينهما فالاختلاف في حكمه انه لا يبيح في هذا الموضع
 اولاه والقول في الطير كذلك قلست له وكان صيد الجاهل انه يعيش في البر
 ماله من حكمها قال قد قيل ان له حكم الما على اموه في عيشته بهما قلست له
 وما على عليه من الصيد في الحرم او في الحقل وهو محرر فليقدر على منعه بما دون قتله
 ايجز له ام الاحال دفعه قال نعم انه موضع ضرر فيجوز له وله لوم عليه
 وله جواز في قتل الصيد دفعه وعلى قول آخر فيجوز ان تلوذ منه الغدي فيقتل على ما
 اشبهه في عدوانه والملكوة قطعاً لانه موضع داي لم قدره فلا يمنع من ان يحل
 على ما به من رأي بينهما من مشاهدته توجهه في الرأي شرعا قلست له فالصراطي
 احرامه الى اكل الصيد والحلال لا وجد الميتة فأيها ماله ان ياكل منه لحية بهما قال نعم
 قد قيل انه ياكل من الميتة لان اسمه احالها مثلته وبني في الصيد عن قتله وقول اخر
 انه يدع الميتة فياكل من الصيد منه من الحلال واقاعار منه حكم الما امر المانه لم يحله
 والقول في الحرم والحل على هذا يكون ان اضطر الى صيد الحرم في كلة قلست له فان لم يقدر
 ان ياكل من الميتة ان نفسه نفاها وان مضره لما بها من التغير فاجها قال فهذا كانه
 موضع لعنه فيجوز له جرم ان ياكل من الصيد على هذا امر المانه لا به وان لم يرمه الله
 وان قل في ذلك قلست له وما يكون به من تحريم في قتله ايلزمه في العدو فحظ له لما
 اذ لم حال فعله قال نعم قد قيل هذا في صيد الحرم على قتله ومحل الحرم وغير
 ما فرق قصصنا بين العدو والمخطئ في النفس المحرم وقول في حق العدو ما به من اباحة
 في حال ما دام فيه المان يكون من ضرورة البيوت الممنوع اكرامه واما صيد الحلال فالحل فيه
 على نعم لانه من الحلال الماعل يكون من جهة المية في احرامه وفي قول اخر ان عليه الجواز

خروجه وعندئذ في مسير ومع ركوبه ونزوله في ليله وفطاره ويكثرون ذكره ما قدر وسأله
السبلار وبلوغ المراء وانه الموق لما فيه رضاءه قلت له واذا احتيا للسفر وأعد
جميع ما يحتاج اليه واراد الخروج ومنزله عليه ان يجعل شتا ويد عواشيقي وان كان ذلك
له او عليه ضاي شي يد عوا اليك يصل الي ميثاقه فيوم قال اما الزور ذلك عليه في
الدعاء فلا اعلمه ولكنه من المستحب له فانه فتح العمل ويأتي شي دعاءه من واسع القول
فقد دعاه وبيدعي ان يكون مطابقا لما اراد في حاله والقي في انار المسلمين
وغيرهم المحتالين وجدناه لا بد وان لحق الزيادة والتقصان ونحن نأتي من ذلك بما
فتح ما قاله فوجدناه في آثارهم على اختلاف لفظه وقولهم في محله ولا يأتى بذلك
فانه غير لازم له محدودي شي في جوده يحيى فيه غير بد هو نوع وسيلة لنيل فضيلة
ينبغي القرض لها وما قاله فيما ينبغي له الا ان لا يخرج اليك ذلك ان يصلي في
منزله بسركنتين وعلى انهما بعد الفراغ منها يقول اللهم انك انت وصوتك فاحزنت
به فاجعلني ممن استجاب واجعلني وفداك الذين صيبت وانتصيت وكنت
وسميت بغير نصوف يخرج فاذا انتهى الي مخرج الدار واراد الخروج وقف ليقول علي
البا من يسلم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني اعوذ
بك ان اخطئ او اضل او اذل او اظلم او اظلم او اجهل او اجهل علي اللهم
اني لم اخرج اشترا ولا بطلا ولا رياء ولا سمعة بل خرجت انقاء وبعاء ورضا لك
واقناع منة بغيرك وشوقا الي لقاءك فاذا مشي قال اللهم بك استشرت وعليك توكلت
وبك اعتمدت واليك توجعت اللهم انت تقني وانت رجائي فاكفيها اهمني
وما لا اهتم به وما انت اعلم به مني عن جارك وجلي شاووك ولا اله غيرك اللهم رودي
التفوي واعني في ديني ووجهي لغيري انما توجعت تخرج فاذا اراد ان يركب
راجلته او ما هو مثلها سلم على اهله ان كان ذلك فراقهم واظهرا لشقة فودعهم ثم
قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر انت الصاحب في السفر والخليفة لهم
في المال والمهل والولد والاعقاب اللهم لحظني وابيهم وكلائهم وعاهده اللهم
انت معي في سفري وانت معي في اهلي وانت مع خلقك انما كانوا فاحفظني في
سفري ولحظني في اهلي اللهم اني اسالك في سفري هذا البر والتقوي والعمل
بما تحب وترجي اللهم هون علينا السفر والطوي لنا الارض وارزقنا في سفرنا هذا
سلامة الدين والمال والهدى وبلغنا حج بيتك الحرام وزيارة قبر نبيك عليا السلام

اللهم انا نعوذ بك من عشاء السفر وكنا نتقلب وسوء المنظر في الأهد والمال
 والولد والاحباب اللهم اجعلنا وابائهم في جوارك وتسلينا وابائهم نعمتك
 وله تغير ما بنا وابائهم من عافيتك فاذا ركب ينبغي له ان يقول الحمد لله الذي هدانا
 للإسلام وعلمنا القرآن ومن علينا بنينا محمد عليه السلام فاذا استوي على ظهرها
 قال سبحان الله وبحمده ولا اله الا الله سميع عليم ثم يقول الحمد لله الذي
 هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا هداانا الله اللهم احملنا على الطهور وبك نستعين
 في جميع الامور فاذا سارت به قال الحمد لله الذي جعلنا في البر والبحر رزقا والطيبات
 وفضلنا على كثير من خلقنا تفضيلا سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
 وانا اليه راجعون والحمد لله رب العالمين اللهم اني وجهت وجهي اليك وقرضت
 امري اليك وتوكلت في جميع اموري عليك انت حسبي ونعم الوكيل ووجهي على نشر
 من الارض كثير واذا هبط استجبه وقال قوم في هبوطه بحمد الله وكلمه خير وان جمع
 ما بينهما فحسن واذا نزل قال الحمد لله الذي بلغنا سالمين اللهم ربنا انزلنا منزلا
 مبارك وان انت خير المنزلين اللهم ارزقنا بركة تغفر لنا هذا واصرف عنا شره وباسه
 ووباء فاذا اقمنا فمضى الى منزل فابعد لنا ما هو خير منه ثم يصلي ركعتين
 ويقول على انزها اللهم اني اعوذ بك بكلماتك التامات التي لا يجاوزهن بر ولا
 فاجر ثم خلقت فاذا احسن عليه الليل قال يا ارض ربي وربك الله اعوذ بالله
 من شرك وشر ما بينك وشر ما دب عليك اعوذ بالله من شر كل اسد واسود وجنة وعقرب
 ومن شر ساكني البلد ومن شر الدواب ولدوله ما سكن في الليل والنهار وهو السميع
 العليم فاذا اراد ان يرحل عنه الى غيره فيستحب له مع القدرة ان يودعه بركعتين
 فاذا بلغ الى ميقاته احرم متى اراد ان يجاوز الى ذلك قلنت له طي شي يكون
 منها ميقاته لذلك قال هو الذي ياتي اليه فيمريه يريد الحج او العمرة او يريد مهاجرتهم
 قلنت له وكم هذه المواقف للاحوام ومن هي قال هي خمسة ذوالالحقيقة لاهل
 المدينة والحجة لاهل الشام وقرن لاهل نجد وللم لاهل اليمن وذات عرفت
 لاهل العراق وقدمت في القول بان عزائي الى شي منها يريد الحج او العمرة فهو ميقاته
 الذي لا يجوز له على ذلك ان يجاوز المحطة قلنت له واول الميقات واخرة
 سواء قال هكذا قيل وانه من ايها احرم اجزاه قلنت له واذا اتى ذلك في
 طريقه الى موضع ولم يره عليه اوله على شي منها قال قد قيل انه على هذا اذا احادوا

ذكر المواقف

احرره فقلت له فان ابي الميقات يريد لي اوالعمة وكان لا يعرفه فقال له قايل
 هذا هو الميقات لما علمك الذي لا يسعك ان تجاوزه علي هذا المحرما يكون
 ذلك حجة له وعليه **قال** هكذا قيل انه حجة عليه وذلك اذا فقهه عنه العبارة
 وعند ذلك لم يسعه ان يجاوزه بعد قيام الحجة عليه بالمحرما **قلت** له ولو كان
 ذلك للمقابل من حجة العرب او غيرهم ممن لم يؤمن علي قوله **قال** نعم علي
 قول محمل بوجه اخر وقيل انه لا يتوهم الحجة في ذلك المباح للمانة فانظري
 ذلك **قلت** له فان جاوز بعد العلم به متعديا علي غير امر ما ذا يلزمه اذ رجع الي
 ميقاته **قال** قد قيل ان عليه بالمجاوزه علي ذلك دما وان رجع الي ميقاته فاحرم
 منه فبعضهم يذهب بالرجوع عن الدم ما لم يكن دخل الحرم **وقيل** ما لم يدخل بيوت
 مكة وفي قول بل مع المهرطقة بعد بالبيت فان كان قد طاف قبل ان يرجع لزمه الدم
 علي حاله **قلت** له فان لم يرجع الي ميقاته ولا الي شيء غيره واحرم لئلا تكون مكة
 انفسح عليه **قال** ما اعلم في قول الصحابة ان عليه بالامام حجة تام ولعل ما قد
 اختلف القوم فيه وايضا يروى عن بعضهم انه **قال** بفساد العلم ان ذلك في
 مذهب اهل العدا يخرج **قلت** له فان بقي ان يحرم من الميقات لما اتى
 عليه ورجع اليه بعد ما جاوز السقط عنه الدم **قال** هكذا عندي
 انه معذور وبنيته ان لا يكون عليه شيء اذ رجع ولزمه ميقاته وان كان من
 الاختلاف لا يتعري في النظر والله اعلم **قلت** له ويخرج فيما عندك علي
 رجوعه ما قد قيل في المنع كذا **قال** نعم في معني اللزوم وما في المانة فلا
قلت له ويوجب بالرجوع اليه الا جاوز مع ذلك غير محرم **قال** هكذا فيتم
 ما لم يخرج في رجوعه ان يفوته الحج فانه مع ذلك يوجب ان يحرم وحيث بلغ وعليه
 في اكثر قول المسلمين ذم وان جازي القول بانه ما بد وان يلحقه علي هذا معني
 الاختلاف في لزمه **قلت** له ولو ذكر ذلك وقد دخل الحرم او صار في مكة
 الا لم يكن من الرجوع الي الميقات **قال** نعم وبعض احب له ان يخرج من الحرم
 الي مثل فيحرم وان لم يمكن الرجوع الي ميقاته **قلت** له فان كان في الوقت سعة
 المانة يجاوز علي نفسه من قبل السراق والقطاع وغيرهم لعله ابوذر بن ذلك عن
 الرجوع **قال** هكذا يبين لي في ذلك فيما استشهده انه من العذر له عن
 الرجوع الي ذلك **قلت** له والموضع احبسه هو مثل العذر اذا لم يقدر معه

ان يرجع الى ميقاته الى ان يفي بالوقت ما لا يمكن الرجوع معه قال نعم
 واجوب في هذه مثل التي قبلها لانها سواء وله فرق في ذلك قلت له وان
 لم يكن ذلك له شيء وترك الرجوع فرغ من عذر واحرم علي ذلك فرجيت ذكره وقضي
 حجة ايتيم له قال نعم وعليه دم قلت له وان جهلا ميقاته ذلك لم تقم عليه
 حجة العلم اكون مثل الناسي في حكمه اذا علمه بعد ان جاوزة علي غير احرامه قال
 هكذا يبين لي اذا لم يقدر هناك علي تغييره ذلك اذا يكلف ان يعلم ما ايتيم
 علي علمه في الحال وكان من المحال ان قدر علي علم مثل هذا فكر حجة عقله
 والسمع به لا يفي عن قيام الحجة به دون التوفيق عليه تعيما يزول به جهل عنه
 والمشاكلة لذلك قلت له فان علمه انه موضع احرامه او قامته ^{فحجة} عليه
 كذلك الا انه جهل ان عليه ان لا يحاوزه المحرم في حج او عمره اله عذر اذا امر عليه
 لذلك ولم يجز له حجة وعمرته جهلا ^{هنا} قال هكذا يبين لي الاول وكانه اقرب
 الي لزوم الدم عليه وكذا في المصلح ان جمع الي ميقاته فاحرم منه قبل ان يطوف بالبيت
 الخارج في زمر ذلك عليه ودخل معني الاختلاف عليه وقد مضى القول بايد علي
 ذلك فانظر فيه قلت له ويلزمه السؤال عن ميقاته قبل ان يري محاورته
 الحج او عمره ما علم ذلك وانما يلزمه السؤال عنه لمعني الاحرام عند طواف العمل بالاحرام
 فيه الذي ينوته علي محاورته اياه او قبل حضوره وزوم العمل بالاحرام هناك
 ومتي احرم الحجة او عمرته ميقاته ذلك او قبله اجزاه ذلك لهما سواء علمه او جهله
 فلا فرق في معني الاجزاء وجواز الاحرام وثبوت له وليس له مع ذلك ان يسأل عنه بعد
 ذلك قلت له وان جاوز علي ذلك بغير احرام عليه السؤال هناك قال هكذا
 عند عي ان عليه ذلك لانه دخل فيما لا يحسن له في قول المسلمين وعليه الخروج منه بالسؤال
 عما لزمه في ذلك وكل من عثر له الحق في ذلك لزمه قبوله والعمل به ولم يحذر رده
 وما وسع تأخير لم يقم به حجة الحق عليه ان لم يعلم الا فاهل المانة من يكون قوله
 في ذلك له وعليه قلت له فان اجبر بليقانه محبوا علمه به بعد ان جاوزة علي
 ذلك هيا يكون له وعليه حجة اخا قال له هذا ميقاته ^{الذي لا يجوز} لك ان تجاوز
 في حج او عمره المحرمه قال هكذا قيل المانة مختلفة فيه اذا لم يكن فاهل المانة
 وقد مضى القول في ذلك قلت له فان كان اجبر بذلك في حاله لا يريد حجة
 وله عمره قال فالقول علي ذلك فيه انه مما يسع جهله هناك في حقه قبل قيام حجة

العلم به عليه التي لا يجوز له ردّها وله الشك فيهما **هـ** ولجئ فيه على جملة به **هـ** في هذا
 الموضع لا تقوم عليه في ذلك لما تقوم به الحجة فيما يسع **هـ** قلت له وان بدل له
 بعد ان اجزه ان حج او يعتمر هذا يكون ذلك قوله فيما تقدم حجه له وعليه ما دام فيه لم
 يجاوز **هـ** قال نعم ان كان ذاك رآه وكان ذلك الحجز له من حج ان يؤمن على ذلك
 من قوله والاخر فيه معنى ما ذكرناه من الاختلاف في موضع صدقة في موضع كونه
 فان ذلك ليس بشي لان باطل كاسمه **هـ** قلت له ومن كان اهله دون الميقات
 الى مكة فمن اين احرامه الحج او عمرته يكون اذا اراد ذلك **هـ** قال قد قيل انه
 يحرم لذلك من ذرية اهله فان ذلك هو ميقاته **هـ** قلت له ولو كان في الحرم او في
 مكة **هـ** قال **هـ** هكذا بين لي في ذلك انه كذلك **هـ** قلت له فان خرج فمقره
 حيث تعدي الميقات فارجع وهو يريد الحج والعمرة قبل ان يجاوز الى داره عليه
 ان لم يحرم من ذلك قبل ان يجاوز **هـ** قال **هـ** هكذا عندي في ذلك **هـ** قلت له
 ويحيز له ان يترك الاحرام منه فيجاء الى داره فيحرم من هناك **هـ** قال طيبين لي ذلك
 قلت له ومن كان اهله وداره اعلا من الميقات ومعه عليه لغير حجة وله عمره وله قصد
 مكة ثم بدا له لحدوها بعد ان جاوز فمن اين يحرم لذلك **هـ** قال قد قيل انه من
 حيث بدا له ان حج او يعتمر وفي بعض القول انه يرجع الى ميقاته **هـ** قلت له وعلى
 هذا القول فاذا رجع الى احد المواقيت غير الذي مر عليه ولعمره منه اكله سواء **هـ**
 قال فاذا كان عليه ان يرجع الى شيء منها فلم يرجع اليه لم يحز ان يرجع الى غيره
 ويكون على ذلك كانه بعد تارك لما عليه ويخرج في بعض القول انه يحز به ويحل عنه
 الدم من ذلك **هـ** قلت له فاذا كان مثلاً من اهل اليمن ومن يملكه غير محرم من رجع
 قبل ان يدخل الحرم الى ميقات اهل المدينة فاحرمها بحزبه ذلك عن الدم **هـ** قال
 على قول من يقول بانّه يحل عنه الدم بالرجوع لمعنى الاحرام على ذلك فلو انا يكون
 اذا رجع الى ميقاته الذي عليه ان يحرم منه وهذا كانه لم يرجع اليه وانما رجع الى غيره
 فلا يحل عنه الدم بذلك ويخرج في بعض القول انه يحل عنه ولا بين لي انه كذلك
 وانما نظري في ذلك وهذا هو المأوى للحجاب فيها واحد **هـ** قلت له فان كان
 من اهل العراق وميقاته في الاصل ذات عرق لانه من يدي الخليفة ميقات اهل
 المدينة يريد الحج او العمرة فلم يحرم حتى جاوز لاهل يستقط عنه الدم لانه لم يرجع اليه ومجي
 الخوات عرق فاحرم منها قبل ان يدخل الحرم **هـ** قال قد قيل ان عليه ان يحرم منه لانه

اني عليه واذا كان عليه فتركه ولم يرجع اليه لزومه الدم ويخرج في بعض القول انه على
 ذلك بالرجوع اليه ميقاته ذات عرق فيحل عنه الدم ان احرم منها ومختلف في لزومه له
 ان يرجع اليه بعد ما جاوز ما لم يطف وقد مضى القول في ذلك قلت له ومن
 كان اهلهم فوق الميقات واي عليه يريد مكة لا الحجة وله عمة هاهنا عليه ان يحرم لدخولها
 قال نعم في بعض قول المسلمين وفيه قول ثاني ليس عليه ذلك وقول ثالث
 لا بد من ذلك الا ان يكون من اصحاب منافعها مثل الخطابين والعلايين والبقالين
 وامثالهم قلت له واذا كان عليه الاحرام في ميقاته فلم يحرم حتى دخل مكة
 هاهنا عليه شيء في ذلك قال فعلى قول من يري عليه الاحرام وله يوسع له في دخولها
 المحرم فاذا دخلها غير محرم فعليه على قوله دم وقيل اذا دخل المحرم وقيل اذا جاوز
 ميقاته وعلى قوله لا يري عليه احراما فلا شيء عليه قلت له وعلى قول
 من يلزمه الاحرام فاذا دخلها غير محرم هاهنا يتي عليه لزومه قال نعم على قول من يري
 ذلك عليه قلت له واذا الزمه من اين يحرمه قال قد قيل انه يحرم من مكة
 وقيل يخرج من الحرم الى الحل فيحرمه وقيل يرجع الى ميقاته فيحرم لذلك قلت له
 وان رجع الى ميقاته في عامه ذلك فاحرم هاهنا عنه عن الدم قال نعم في بعض
 القول وقيل ان ذلك لزومه قلت له فان جمع الى غير من المواقيت فاحرم
 هاهنا عنه عن الدم على قول من يقول ان يستقط عنه الدم بالرجوع الى ميقاته قال
 قد قيل ذلك وقيل لا يحرمه وله يحل عنه ذلك قلت له وعلى قوله ان
 ان يخرج الى الحل فيحرمه وقول الجارية ان يحرم من مكة ا يكون عليه دم مع ذلك قال
 هكذا يوجد في قول من قال ذلك والله اعلم قلت له والمكي اذا خرج من مكة
 ا يكون عليه دم مع ذلك الى غيرهما فتعدي احدي المواقيت هاهنا عليه الاحرام
 الميقات الذي ياتي لدخولها في رجوعه اليها وان كان على غير قصد الحجة وله عمة
 قال نعم على قول من يخرج لدخولها على هذا المباحرام قلت له وان كان لعلة يريد
 الحج او يعتمر قبل ان ياتي الميقات هاهنا اذا اتاه ان يحرم منه لذلك قال
 هكذا قيل قلت له وان كان من مكة لم يخرج عنها وبدا ان يحرم ان يكون
 احرامه منها قال نعم كذلك في قول المسلمين وله تعلم غير هذا قلت له ان
 احرم من بيته او من المسجد الحرام او من البيت او غيرهما منها اكله محرره قال نعم
 وله يمين في غير ذلك قلت له وان كان اهلهم دون المواقيت في الحل واراد ان

يدخل مكة هالة ان يدخلها بفجر الحرام قال قد قيل ان له ذلك وقيل ليس له ذلك
قلت له وان كان مثلاً اذ ارجع هالة ذلك قال قد قيل ان لم ذلك جنة
هي دون الميقات وقد مضى القول ما يدل على ذلك قلت له فمن يلزمه ذلك
ويقول في مثله بالرجوع الى الميقات على من جاور الحرم وان كان هذا خلا
او الحرم او قد خرج من داره اليها ولم يدخلها بعد الميقات ان يريد دخولها في ايام يرجع
لذلك قال فعلى معنى ذلك فليرجع الى داره ليعمر منها فانها هي في هذا الموضع
هي ميقاته قلت له واذا خرج من مكة الى خطف الحرم هالة على دخولها احرام
اذا رجع اليها واراد ان يدخلها قال نعم قد قيل ذلك وقيل ليس عليه وقيل
بالرخصة لاصحاب منافعها وبعض احب لمن بلغ من المسافة ما يقصر في مثله الصلوة
ان لا يدخلها الا محرم قلت له ومكان اهله وداره مثل العراق وغيرها من له
ذات عرق ميقات وخرج من داره يريد الحج او العمرة هالة اذا اتى الميقات ان
يجاوز الميقات فيحرم منها قال فلا اتي اليه لئلا يكون يحرمه في قول المسلمين ان
يجاوز الميقات ما واذا كان وراء ان يقيم حجة فاذا اتاها فليقيم فيها ما اراد في قوام
واذا بدا له ان يحج او يعتمر فليحرم منها وان احرم من الميقات واقام بها فوجه حق
وان احرم منها فلا يابن عليه واسما علم قلت له وهما قيل ان جنة غير خراجة
من المواقيت قال نعم قد قيل ذلك قلت له وان احل الحج احرم او بالعمرة
قبل وصوله الى الميقات هل يحج لعمامه وماذا يلزمه على ذلك قال قد قيل
انه يحج له ذلك فثبت له عليه ولا يلزمه شيء غير ما ثبت على نفسه وان كان
بدلك الا يوم خصوصاً اذا كان في الوقت فسخة واسما علم قلت له وهالة اذا
بداله الرجوع عن قصد ان يرجع ما لم يحرمه قال هكذا قيل ان ليس له ذلك قلت
له فان كان احرم على وجه يصح فيه احرامه قال قد قيل ان ليس له ذلك وان عليه
ان يتم فرضه على نفسه على حال ذكر القول في الاحرام قلت له والاحرام
على وجه واحد ام لا قال قد قيل انه على ثلاثة اوجه وهي اولاً واقران
ولمعة قلت له وهما قولان بينهما قال نعم في شيء دون شيء وسياتي في
الاحرام ما يدل على ذلك قلت له واذا اراد ان يحرم بالحج او بالعمرة او بهما جميعاً
كيف يفعل وماذا يصنع عند ذلك قال قد قيل فيما يؤمر به عند ذلك الاحرام
فلا اراد على غير معنى الالتزام ولكن مما يستحب له عند المكنة ان يدهن بدهن لطيب

فيه شيء يغسل بالماء وان حضر شيء من سدر او خبي في يوم ما يومه في الغسل واتا
فالماء وان لم يكن اغتسال نوضي واحرم مستقبل القبلة في ثوب احره على اثر
ركعتين ان لم يكن حضرته صلات مفروضة وكان في وقت يحج فيه الركوع له ويقطع
النية على ما اراد ان يحرم عليه من وجو الاعلام فدل على ما يلي به في مجلسه ذلك اننا
قلنا له وما هذه النية التي ذكرها في قولك انه ينوي ما اراد ذلك من هذا
به وما هذا الاهلال وما هذه التلبية قال ينوي ما اراد ان يحرم عليه من
افراد او افراد او يقع اي ذلك اراد انواه في قلبه انه يحرم به وقد قيل انه مما
يستحب له ان يقول قبل التلبية ان يركع اللهم اني اريد ان يحبس علي
وتقبله مني واعني على نسكي وان اراد العم ذكرها بدلا من الحج وان قرأها
ذكرها قال فيسرها لي وتقبلها مني واعني على نسكي ثم يركع ويلبي قلت له
وما هذه التلبية وكيف هي وماذا فيها يقول وما معنى الاهلال يعني ذلك كله قال
هي ان يقول على انز صلوته في مجلسه ذلك ليبيك اللهم ليبيك ليبيك ليبيك
ليبيك الحمد والمنة ذلك والمثلك ليبيك ليبيك ليبيك ليبيك ليبيك ليبيك ليبيك
كان بعمره ذكرها في موضع ذكر الحج وان قرأها قال حججة وعمره فاما ما وبلاها عليك
فهذه التلبية فاعرفها وليس للمراد بالاهلال غير رفع الصوت بها قلت
له وان كان مراد ان يحج او يعتمر عن غيره فاذ يقول في ذكره قال قد قيل انه
يقول ليبيك عن فلان حججة وعمره ثم ينهاها كما ذكرناه قلت له وان قال ليبيك
حججة عن فلان او يعتمر عن فلان فاما ما وبلاها عليك قال الرجوان لباس يلبسه
قلت له وان زاد عن هذا ونقص قال قد قيل انه لا يلبس عليه ويخرج ذلك
فيما يحج من بلاد الفول ونقص منها ما يخرج به عن حكم الملبس قلت له وان
قال ليبيك اللهم حججة او عمره ما غير يحرمه ذلك قال نعم اي ارادة ما يقع به
حكم التلبية مع عقد النية قلت له وهل يحري النية وحدها عن التلبية وان
لم يحرم قال لا اعلم ذلك في قول اصحابنا ان يكون ساق هذا فيختلف في ذلك
وقيل حتى يقلد او يشعروا به اعلم قلت له وان هو عمر حججة او عمر
ولم يلبي هل يحريه ذلك قال قد قيل انه لا يحريه لانه بعد كان له لم يدخل في
ذلك وقيل له اذا احرم ولم يلبي لزمه ترك التلبية دمر ولعل ذلك اذا كان من
غير عزروا به اعلم قلت له فان كان ذلك احرم بعمره ولم يلبي حتى حل ثم احرم

بحجة ولم يلبث ما ذكر يلزمه على ذلك قال قد قيل ان عليه دما للدمع ودم الحجة
 قلت له وان هو جمع الي ميقاته فليقل ان يدخل الحرم او مكة ايجز به
 عن الدم قال اني ارجو ان يخرج فيه فيلحقه معني الاختلاف في ذلك قلت
 له وان كان على هذا امر احرم على وجه الاقرب بهما جميعا في موضع ما يصح له ذلك
 كله قال الله اعلم وانا في نفسي انه يشبه ان يلحقه معني الاختلاف في انه
 يجز به له ادم واحد او يكون عليه لكل واحدة منهما دم وكله ما يخرج على وجه متعاً
 الصواب عندي في نظري والله اعلم وينظر في ذلك قلت له وهل يجزي
 التلبية عند عقد النية عن التسمية قال هكذا قيل قلت له وان لم
 يجل بعد الفراغ من صلاة في مجلسه ذلك وانما اهل قايما او قاعدا مخوفا او راكعا
 او ساجدا ايجز به ذلك ويجز له ولا شيء عليه قال نعم ما كان ذلك في ميقاته
 لم يخرج بعد منه قلت له واول الميقات واسطى والخروج لميعة الاحرام
 سواء ولا فرق في ذلك قال هكذا عندي وقد مضى القول في ذلك قلت له
 واذا اراد ان يجز في ليالي في وقت لا يجز فيه الصلوة هل له ان يحرم فيه بغير صلوة
 ام لا اه ام يجوز له ان يصلي هناك لاجل احرامه قال لا يجز له ان يصلي وله
 ان يحرم فيه بغير صلوة ولا شيء عليه لانها في المصلي ليست بلازمة لذلك وانما هي
 معية في المستحب ويجوز ان يصلي لذلك ايضا في اوقات الكراهية قلت له
 فان كان في وقت تجز فيه الصلوة فتركها عمدا واحرم على غير اثر صلوة مكتوبة
 انفسد عليه احرامه قال ما اعلم ذلك وانما يلزمه على تركها شيء لانها ليست
 بنقص ولا شرط في اتمام الاحرام وانما هي فضيلة لمن اتى بها وان لم يفعلها فلا
 يكون عليه قلت له ويؤبر اذا اراد ان يحرم ان يغتسل بالماء وان يكون طاهرا عا
 اثر صلوة قال نعم ان امسكه وامالزوم ذلك فلا اعلم قلت له واذا
 عدم الماء هل يجز به التيمم بمعنى الطهارة لذلك قال هكذا عندي وذلك
 ما يؤبر به بمعنى الاحرام قلت له فان هو لم يحرم على غير وضوء ولا طهارة بل
 مانع بتم له احرامه على ذلك قال هكذا قيل له تام وما اعلم غير ذلك ولكنه
 قد ترك المأفصل قلت له ويقيم له ولو كان جيناً قال نعم قد قيل ذلك وهو
 صحيح لان الحايض والنفسا جاز من هذا ذكر وثابت لهما ولا يعلم في ذلك اختلاف قلت له
 ويصح بالاحرام بالحيض ويكون المهد محرم به قال قد قيل ذلك في شهر

معلومات له في غيرها قللت له وما هي وكم هي قال قد قيل انها سوال
ودوالقعدة وعشر من ذي الحجة وفي قول ثان ثلاثة عشر من ذي الحجة وفي قول
ثالث وذي الحجة كله والاولان في الحج وهذا معنى في اللغة قللت له فان اهل
في الحج في غيرها ما يكون ذلك قال قد قيل انه يكون عمة قللت له فان هو على ذلك
اهل الحجة وعمة قال فاني لما رايت اهل بعثتين وعيسى ان يخرج في ثبوت
احدهما له وعليه معنى الاختلاف واسد اعلم قللت له فان كان في شهر الحج
واراد ان يهل بعمة فاهل الحجة او اراد ان يهل بعمة فاهل الحجة قال قد قيل
ان له ما نوافه لما اهل به على الفطر فمما به ذلك قللت له واذا اهل بعمة في
اشهر الحج ثم بدا له ان يطول الوقت عليه ان يغلبها عمة هاله ذلك قال قد قيل
ان له ذلك وقيل ليس ذلك وهذا هو اكثر ولعل الاول اكثر ما وجد في
الانوار عن قومنا واسد اعلم فانظر في ذلك قللت له وعلى قول من ارجاه له ذلك
هاله اذا طاف وسعى وطوى او فصل في حيل الحرامه قال قد قيل ان له ذلك
وقيل يحل ثم يحرم راجح فيه وقيل انه يبقى على الحرامه وعلى قيام معنى هذا الراي
فليس له ان يحلق وان يقتصر لانه قد لزمه معنى الاقران فمن ذلك قللت له
ويلزمه الهدى مثل المقتنع والقارن قال هكذا عندي قللت له واذا
اهل الحجة في شهر الحج ثم بدا له ان يدخل عليها عمة هاله ذلك قال قد قيل
ليس له ذلك قللت له وان هو اهل بعمة في اشهر الحج هاله ان يدخل عليها حجة
قال قد قيل ان له ذلك ما لم يفتح الطواف والله اعلم قللت له ويصير بذلك قارنا
قال هكذا يبين لي قللت له فان اهل بعثتين في اشهر الحج هل يصح له ذلك
فثبت عليه ام لا وان صح اكون عليه حجتان كما عقدت على نفسه امر حجة واحد
قال قد قيل في الحرامه على هذا بما انه فاسد فلا يصح له شيء منها وقيل
انه يقع على واحد فتصح له وقيل ان احدهما تكون حجة والثري عمة وعلى هذا
فيكون بمنزلة القارن وكله فيما يقع في غير بعيد الصواب في الراي وان
كان الاول هو الاقرب في نظر اهل العلم من ذوي البصيرة في العلم قللت له فان
كان اهل بعثتين في شهر الحج فما يكون ذلك قال قد مضى القول بد كوا في هذا
من الاختلاف في حكمه من قول المسلمين في بطلانها جميعا على قول وثبوت احدها
له وعليه في قول ثان وعلى قول ثالث فتكون احدهما حجة والاخرى عمة

قللت له

قلت له واذا لم ينب في احرامه بشئ منها بالاحرام عليه احبابه قال قد قيل انه
يكون عليا عليه احووا قلت له فان اختلف احبابه في احرامهم فلم حرماناس
منهم بحجته واخرون بجمرة وبعضهم قرن وبعضهم تمتع قال فان كان ذلك في غير شهر
الحج فهو في الميعن متفق وان اختلف في ظاهره لانه كله على التقاليد راجع الى شئ واحد
وهو العمرة فان الحج لا يعتقد الا في شهر معلومة له وان كان ذلك في اشهر الحج فهو على
الاختلاف ويكون لكل منهم في احرامه ما قد نواه وقد قيل في موضع الاختلاف
منهم في احرامهم انه يكون محرما بحجته والذي في نفسه انه على ثبوت ذلك عليه له ويكون
بنزلة القارن يطوف ويسعى لعمرة وله يحل من احرامه الى محل هديه لانه اذا صح له
ذلك ثبتت عليه له يرجع له عندي وجه يخرج به من احرام بعض احبابه الى لزوم
احرام بعضهم عليه بل كانه يشهد على ثبوته ان يكون على احرام الجميع وعلى لزوم
ذلك له فهو محرر بحجته وعمرة وعلى هذا فالمعني المتع داخليا اقراؤه واسم اعلم
وينظر في ذلك قلت له وان هو احرم عليا بالاحرام عليه الناس فكذلك ام بينهما
فوقه قال لا اعلم فوق بينهما وقد دللنا على انهما سواء ولم يبين لي في النظر الى
ذلك قلت له فان احرم عليا بالاحرام عليه فلذلك المحرمين يكون كمثلته في ذلك
قال هكذا عندي في ذلك قلت له فان نسي احرامه ولم يذكر بالاحرام بحجته
او بعمرة اوهما جميعا قال فان كان في الميعنات فلم يجاوز بعد فليحرم مرة اخرى
قلت له فان كان قد جاوز قال قد قيل انه يرجع اليه ليعمر منه قلت له
فان لم يمكنه اضيق الوقت عليه قال قد قيل انه يخرج من احرامه الى محل ثم يحرم عليه
دم وان لم يمكنه احرم من موضعه وعليه دم قلت له وان كان الوقت واسعا ولم
يرجع واحرم من مكانه ابعج له احرامه قال نعم وعليه دم قلت له فان احرم
في المرة الثانية بحجته وهو لا يدري انه في الاولى احرم بحجته او بعمرة اوهما قال فاذا
كان ذلك في اشهر الحج العجيب الميعن الاحتياط ان يكون بنزلة القارن قلت له
فان سعى عليه قبل ان يحرمها بخبره اهلا ل احبابه عنه قال قد قيل في هذا
باختلاف من المسلمين ففي قول بعضهم انه يحرمه وقيل انه لا يحرمه ذلك قلت
له فان احرم بالحج او العمرة اوهما جميعا ولي ثم سار فما الذي يكون عليه من التلبية
في سيرة الاحرام وعند نزوله في سيرة البها قبل وصوله قال اما شئ محذور فيها
معدلت العقاد الاحرام بها ولا اعلم ما يجب بشئ فيها واما هو فقد قيل فيما يستحب

ان يكثر منها واقفا وسائرا وراحلا كان او راكباً فيلبي عند قيام الرحلة واذا صلى عند
 قيامه من النوم واذا اعل سبها اولتي ركعاً وهبط واذا نجا في مكان او في بخار ويلي
 بالبخار واذا طلع الفجر ويلي على غير وضوء وله ينقطع التلبية فانها من شعائر الحج فيلبي
 له ان يكثر منها قلت له ويلي ولو كان على غير طهارة قال هكذا يقول قلت
 له فان تركها من غير عذر ولم يلب المأامره به من حاجتي قضيت حجة وعمرته هل
 يفسد عليه احرامه ام لا وما الذي يلزمه في ذلك قال لا أعلم الا انه ترك فصله
 واما فساد احرامه عليه بتركها بعد ان احرم بها فلا أعلم من قول المسألمين
 واما هو فقد قيل فيه انه اسبى ولا شيء عليه وقيل لا لم يلب بعد ان احرم
 احد فعله دم وقيل اذا تركها حتى يقضي عليه الصلوات الخمس كالحاقه
 دم وله يبعد ان يلزمه ذلك من اجزاء اخر تركها حتى يقضي عليه وقت صلوة اخرى
 في قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله قلت له وبني ينقطع المعتمر التلبية فقال
 قد قيل اذا دخل الحرم وقيل اذا راى عروشه مكة وقيل اذا راى البيت وقيل
 اذا استسلم الحجر وفتح الطواف وهذا كله هو الاحب الى الشيخ ابى سعيد رحمه
 قلت له وعلى هذا يمكن الحرم حجة قال لا فان ذلك قد قيل فيه انه لا ينقطع
 حتى ياتي بحجة العقبة يوم الحجة قلت له والقارن قال هو مثل الحرم حتى
 ذلك وعلى كذا لا بد لهما من قطع التلبية عند الدخول في الطواف الى الحد الشرع
 فانه مع ذلك لا يلبي قارن ولا منقطع وله محرم مرة وله حجة وانه اعلم قلت له وان
 ترك المحرم والتلبية من ميفاته وعينه ولم يحرم ابداه قال فلا حج له لانه قد ترك
 فريضة من فرائض الحج وبدونها لا يجمع له ذلك في حجة وله عمره **ذكر القول فيما يحرم**
للحرم لبسه وما يحرم قلت له وما ذكرته في احرامه من قولك في ثوبي احرامه
 فما هذا الثوبان والثياب اللذان يلبسهما الاحرامه قال هما ثوبان ازار ودرع
 انواع جنس الثياب التي تجوز بها الصاق في المصايس فيها من خيط او مصبوع
 مما يمنع من البسه وله بها شيء من الطيب ويومر في المسحج مع المكنته ان يكون
 حديثاً بطاهرين والمفصيلين لم يلبسا من غسله قلت له فان كان طاهر حديثاً
 ومع ذلك لم يغسل الا انما طاهران قال قد قيل له بان عليه في احرامه بهما عليه
 ذلك وان كان قد ترك المفصل والمأمور به مع المكنته احتجاً به قلت له وان هب
 احرم بهما وهما غطاء من اقم له احرامه على ذكره قال هكذا قيل قلت له ويكون من الغطاء المكنتان

فانقله هو الاول في انه وعيسى ان يلزمه بذلك دم اذا حمله فعلى نفسه او الاكثر منه هـ وان
كان اقل من ذلك فلا شيء عليه قلت له ويجوز له ان يحمل على ظهره او غير ما عدا الراس
فربده قال نعم فحينئذ له ذلك قلت له ويجوز له ان يخصب يديه لورجليه
او راسه بالخنا قال لا يجوز له ذلك فان فعل فعليه دم قلت له ويجوز له ان يتظل
بشيء فيدخل تحته مثل العرش او البيت او الخيمة او القبة وامثال ذلك قال هـ في
قتل وان سار به فلا شيء عليه قلت له ويجوز له ان يجعل على نفسه مظلة فيبني بها
حر الشمس لم ياله ذلك قال قد قيل له ذلك ولا شيء عليه ما لم تكن على راسه او منب
فان هي التماسه لزمه دم في قول المسلمين وكان يجيبني في موضع الخطاء والسي
ان بلحمة ميعن ما قيل في العامة من الفخذ على ذلك **ذكر القول في شيء مما لا**
يجوز للحرم فعلة قلت له وهذا ينبي المحرم بالجماع والعمر فيما لا يجوز له ان يجرم فيه
لما التناوب عن فعل شيء لميعن المحرم غيره كذا قال نعم ينبي عن الرقت والفسوق
والجدال في الحج وعن الطيب والصيد فان هذا كله ما قد ينبي عنه وعليه اجتنابه
قلت له وما معنى الرقت والفسوق والجدال في الحج قال قد قيل في الرقت انه
جماع وما استشهده ودعى اليه والفسوق جميع المعاصي التي يكون المثلث لها فاسقا
بهاه واما الجدال فهو المراءى الداعي الى الغضب بين الجاهل وصاحبه وجميع ما خرج من
الجاهل عن التي هي احسن الى الاحكام لا يغير حق فهو الفسوق والفسوق بجميع احواله
حرام على حاله قلت له وبالجماع على العهد بعد الاحرام انفسد عليه حجه قال نعم
وعليه بدنة وقيل هدي والحج وقابله ويؤمن ان يرجع الى ميقاته فحرم منه ذاء
ما بقي عليه فحجدا فاسد وقيل ان كان ذلك قبل عرفه ورجع الى الميقات فحرم
وقضى حجه فقدم له وعليه بدنة وان لم يرجع الى ميقاته وحرم حج مزدونه لزمه بالحج
بدنة ويترك احرامه وميقاته دم وحج تام قلت له وان لم يجد احرامه ومضي على
ذلك حتى قضى حجه الفاسد هل يجزئه ذلك قال فعلى هذا ما روى فانما مافسدت عليه
على غير تجديد احرامه به فلا يجزئه عن الحج وقابل على حاله قلت له وان هو اراد
المنزلة وغيب بذنه او بشي مما لا يجزئ نزل الماء الدافق ليكون مثل الجماع على العهد
واه فرق قال هكذا قيل ولا اعلم فرقاً بين ذلك في معنى الجزاء ولا في لزومه
الحج عليه وقابل قلت له وعليه ان يتم الحج وان لم يجد احرامه قال نعم قد قيل
ذلك قلت له ويلزمه بدنة وقابل ولو كان فقلاً قال هكذا يجزئ قلت له

ها ينسد عليه لعمادهم واعلى ذلك قال ان كان مراد انزال الماء الدافق اوله لما احتس
ههنا الشهوة لم يزل يعين على نفسه في التحمل بها حتى امين من غير نية الجماع وان لم
يرد انزال المني ولم يعين على نفسه بل يرجع عن امره لما احتس به فامين لم يكن مثلاً للجماع
المانع في لزوم الحمل لابد وان يلحقه القول بالهدى اذا كان قد تفرق ذلك المس او النظر منها
وان كان تغير محبة وله شهوة لمس او نظر وانما حاجه حب على وقوعها غير تنهي على
وجه الارادتها وله اعانة منه بادامة مسروره نظر ورجع عن ذلك لما احسنها فلم
يقدر على رد حاجتي امين فخرج في لزوم الكفاية معني الاختلاف على ذلك وما أحسنه
فلا فساد عليه فيه وقيل من نظر الى مخرج امره متعدي افا ميني فسد عليه حجه واذا ثبت
هذا على الطلاق في النظر على العمد فالمس كذلك على هذا الرأي ويكون الذك
استلزاماً قريباً الى ذلك فقلت له وان نظر عليه متعدي افا ميني فسد عليه ذلك قال
قد قيل انه لا شيء عليه ويخرج في بعض القول ان عليه ما قد مضى في القول ما يدل
على ذلك فقلت له وان نظر الى مخرجها خطأ فكيف عن النظر اليه ولم يخرج منه ميني هل
يلزمه شيء على ذلك قال قد قيل انه لا شيء عليه فقلت له فان اهاج ذلك
شهوة ولم يقدر على دفعها عن نفسه حتى خرجت منه الجنابة فالذي يكون عليه
فيلزمه على ذلك قال قد قيل انه لا شيء عليه وقيل بالدم والحرامه فام على حاله
قلت له وكذلك اذا ترك الجماع قلبه والنظر له مسروره تشبه ولم يقدر على رد
ولم يزل يتردد عليه لما خرج حتى اجنب غير اعانة منه على نفسه بشيء ام بينهما فاقول
قال لا يبين لي فرقاً بينهما والذي يجهني من الرأي في هذا ان لا يكون عليه شيء لقربه
في المعصية الاختلام في المنام فيا يبين لي في الشيء وان كان هذا في اليقظة فانه
في المعنى كذلك وله فرق وله اعلم ان احداً الزمه في الاختلام شيئاً وهذا وان كان غير خارج
من الاختلاف فاولي به ذلك فقلت له والجهد المني عنه والفسق كله مما يفسده على
الحرم حجه او غيره قال لا اعلم ان الجهد لا يفسد ما يفسد به الحرم والفسق الذي
يطلق على جميع المعاصي التي يفسق بها المتركب لها على الذين لها ولو انتهت ان لما بين
بغيره منها وبدخل فيها المراد وعين من معاصي الله وليس بكل المعاصي يكون فساداً
وقيل لجملة جميع الفسق ما عدا الجماع وما يشهد من الرقت لا يوجب به فساداً مما الموجب
لبدلها مع القيام باركانها وانه اعلم في نظري ذلك فقلت له والحرم يفسد من الطيب
والزينة قال نعم قد قيل انه يفسد من ذلك فقلت له ويحرم عليه في بدنه ونفسيه

معنى الاختلاف في لزوم الغيبة له قلت له فان كان من يتقو وخافه على الامتناع
 او النهي له على نفسه او طاله قال هو بالخيار لوجود عذر فان شاء مضى على النهي
 وصبر لما يكون ناسه بينهما في المنع وعند المكابر في الرفع وان شاء توسع بالرخصة
 فتركه وله شئ عليه وخرج ان عليه الغيبة في ذلك قلت له فان كان مع عجز
 عن دفعه لا على يقينة في النهي بالقول الا انه لا يقدر على الكلام بحال او كان بين
 انه لا يفهم كلامه الاختلاف لغتهما قال فادعه او يبعده وله عجز ان يلزم ما
 يقدر عليه وان يكلمه بشئ لا يعرفه اذا لم يقدر على تعبير عنه في الخطا على انهم
 من قوله هو ان كان يقدر على الامتناع بالنهي له فلا بد منها عسى ان يعرفها وعلى وجوبها
 بدلا من القول في موضع رجاء القول فلا بد مع الايمان وان يلحقه معنى الاختلاف
 في لزومها وان لم يقدر عليها او صح معه عجز فمه عن معرفتها فلا عليه شئ في تركها
 شئ واما لزوم الغيبة له فارحوا ان لا يخرج من الاختلاف على حاله ويجوز ان
 لا يكون عليه شئ في ذلك قلت له وفي اظفار اذ اتعد على نقص شئ منها بالضرورة
 اذ في ذلك قلت له قد عصى به وعليه مع التوبة الصالحة جاز له على ذلك
 قلت له وهذا الكفاة ما هي وكيف هي بين ذلك قال في مثل ما ذكرناه
 في قطع الشعر وجرحه سواء ولفق في النظر الواحد للعام ومساكين وفي الظفر من مسكينين
 وفي الثلاثة دم قلت له وهذا فرق بين اظفار الجاهل واطفار اليتيم ام لا
 قال لا اعلم فرق بين ذلك قلت له والذي ينبغي على اصله في الصفة والمسوق
 لعله هما سواء قال نعم ولا يبين لي غير ذلك قلت له فان انكسرت من
 اظفار من غير ان يكسره وتبقى له تعلق بشئ من اظفارها له ان يزيله خوفا فضره
 قال قد قيل يجوز ان الله في حيث بلغ كسر ما عجز الزبارة على ذلك قلت له
 فان قطع معه ما بقي منه فلا الجدي احفظ فيه شيئا ولكن لا يري له محجبا
 من لزوم الجراح باطعام مسكين لانه يشبه في المعنى من قطع من الشعر بعضها وقد
 قيل فيه بانه يلزمه ذلك قلت له والقول في قلع الاظفار مثل القول في جرحها
 بلا زيادة في ذلك قال نعم فيما يبين لي مخرج من القول على معاني الصواب
 في ذلك قلت له وعلى الجملة فالقول على الحكم في الاظفار كالقول في الشعر ولا
 فرق بينهما في العمد وله في الخطا على حاله قال هكذا يظن في هذا على

بأنها

المزمع ما يدل بالعدل في الحكم على صواب هذا النظر والله اعلم فنظر في ذلك قلت له
 والناسي كالمفتد او هو مثل المخيطي ام لا في ذلك قال قال الناسي عذر في المتقدم
 واستند في المتأخر من المخيطي لانه قصد الفعل بالعدل على الشيا فان اراد المخيطي لم يتعمد
 وانما اراد عذر وقصد اليه فخطا به على غير ارادة ولا قصد وعلى كل حال فهم
 وان كان ليس في محذورهم ما يدل على عجزه من الاختلاف في لزوم التقدي له ما سلك
 المتقدم فان المخيطي اقرب الى العذر من الناسي واولي به ان لا يكون عليه شيء
 وانما المزمع فلا علمه بالمعذر نعم ولم يكن له عذر على حال قلت له وما القول
 في الجاهل في لزوم اجراء له ونبوته عليه اذا اتى شيئا على جملة بما يحجب به في بيته
 وما العجز له مما يلزم فيه ذلك قال قد مضى القول في الجاهل لانه في بعض
 قول المسلمين كالمفتد وقيل في لزوم اجراء لانه مثل الناسي والذي يبين
 في الناسي انه اعذر من الجاهل واقرب سلامة في اجراءه والجاهل في فتح حواله
 وسوء افعاله على عينية من لزومه في الاختلاف الذي في بعده سلامة من المتقدم على
 العلم اذا كان غايبا في ذلك في جملة لظنه جواره له وكان في نفسه ان لو بان له
 حجه لا منته منه ولم يقربه وان كان في امره لا يبايئه على جملة وفي نفسه
 انه لا يرجع ولو بان له حرامه فلا يستع هذا المتقدم على العلم سواء فلا بد له
 من اجراءه على انما انما لما فيه ذلك والله اعلم فنظر في هذا كله وله من خدمته الامكن
 والتوفيق بالله قلت له واذا كان القول في الحكم عليهما سواء فحق
 بما مضى في الشتر نكتي عن اعارة القول لمتله فيها فيه قال وفي ذلك كفاية
 لمكان له لا في فهم ودراية قلت له وعلى هذا فاني اري المخذ في السوال
 عن الذي بقي في هذا الباب من خصال المنع له من فعله ليس له في بدنه
 اولى وقد بقي ان اذكر منها قد ذكرته مجمل في سابق البدن وانما المكن من هذا
 اسال على وجه التفقه لاجل اتمام الفائدة نشر جميع ذلك قال وعلى ايدي
 للمعلم المذكور في شيء في امر مسال في صل عنه فالسوال من احدى الوجة المورثة
 بجميع ذلك الموجب لوزن الجمل فاسالوا اهل الذكر ان كنتم له تعلمون وله نقص
 في جميع ذلك الله تعالى لاعتين فانه الزم السوال على السائل بحال وعلى المسؤول
 في جملته وذلك منها مسؤل عن امر ومطالب بحق شكره والله الموفق لما فيه صناه
 قلت له فان هو في اجراءه على العذر طعن موضعاً من بدنه او جرحه فلا ماء لغير

معني لقايدته برجوها به من جلب له دفع ضار صابه فاراد على وجهه بذلك قال **بش**
 ما عمل القدر عصي به فعليه التوبة والكفارة بالدم جزاء لما فعلت قلت له فان هذا
 ادعي ثلاثة مواضع او اكثر فربده على التوالي في مقام واحد غير عذر يكون
 له في ذلك **قال** **فحسب** ان لا يكون عليه في الراي الا كفارة واحدة جزاء له بدم
 واحد لا غير **وارجوا** ان يلحقه في الراي معنى القول بان عليه في كل فعل في موضع
 ادعاء فربده على العمد غير عذر يكون دما والله اعلم قلت له وان كان
 كل فعل في وقت بمقام واحد ان يكر لشيء من ذلك **قال** فاني لا ارجو ان يكون
 معنى القول في الراي باية عليه ككافة في مقام كفارة وعسى ان يخرج ان لا يكون
 عليه الا كفارة واحدة بدم واحد عالم يكثر لشيء منها قبل ان ياتي بالمخرج والله اعلم
 قلت له وعلى هذا الراي فان هو كثر في المرة الاولى ثم فعل بعد ذلك انا كثر
 في وقت قبل ان يكر لشيء من ان اول شي من ان يكون عليه كفارة واحدة لا غير هاهنا قال
 هكذا عندي في ذلك قلت له وان كان ما اصابه في تلك المواضع ليركن المفضلة
 واحدة **قال** **فحسب** ان لا يكون عليه الا كفارة واحدة لانها في كونها من كون المفضل
 واحدة قلت له والقول في العمد وعلى الجهد والخطاء والنسيان سواء امر فرق
 فيما بينهما في ذلك **قال** قد مضى القول فيها بما ارجوا ان في بعضه كفاية عن اعادته
 في ذلك قلت له فان حرجه عين فاداه باوم ورضاه لمعني يجوز له في ذلك **قال**
 شكه سواء لاني لا اعلم فرق ما بين هذا وذاك قلت له وان كان تغير دم ورضاه
 ولما امكنه الدفع له او الامكان عليه فتركه في موضع القدر عليه في ذلك **قال**
 فهذا غير المألوف لاشي عليه ويخرج فيه قوله بالتدنية قلت له وان كان ذلك في نفسه
قال فهو العذر وروى القديس سائر على راي فانه لا يدوان يلحقه معنى الاختلاف
 في لزومها له وتبوعها عليه وعسى ان يكون القول بانه لاشي عليه لعذر هو المألوف
 قلت له وان هو لم يخطر لعله الى مثل ذلك **قال** يجوز له وعليه في الدم حرج وجه
 فدية **قلت** له وهذا ان يسعى في قضاء الحاجات لنفسه ولغيره فيجعل في
 وضع الشيء ورفع وحمله على ما سوى الناس فربده وحطه وفكده وحججه والشي
 بالحديد وكسره وحججه وامثال هذا في مصالح الاعمال والصناعات **قال** نعم لم
 هذا كله مما قد لجير له ان يعمل ولا يعلم ان احدا من المسلمين قال فيه بانه حرام لمعني الحرام
 على حاله لانه في حين المباشرة لما يحافه على افراطه ان يعقر فينبغي له ان يكون

عليه في توقيده ذلك قلت له ويجوز له ان يعمل في الاعمال ما يختص به
بالخفة وقبلة طعن او جرح قال نعم قد قيل ان له ذلك قلت له وعلي
جواز له فان اقرط عليه في عمله شيء معقور في موضع مزبذبه على غير ارادة فاداه
قال فهو من الخطاء ولا شيء عليه وقيل فيه بالفدية قلت له واذا كان
يخرج رواية او يخفف بغلا او يخطب نوبيا او ما انتبه هذا امر مثاله فان خط عليه
الذي يعمل به من الملة فوكن فديمي قال فاني لا اري هذا مثل الاول فالجواب
بينهما واحد لانهما سواء قلت له وكذلك ان كان يقطع بالحد يد شيئا فيخرج
فديمي ولم يتعد لذلك قال نعم لان هذا ذو اكل سواء وله فرق فيما بينهما
في ذلك قلت له وكذلك ان خرجت محملا او متجرا وانشأ ذلك فلحقه فاداه
قال نعم هو كذلك فيما بين يدي ذلك قلت له واذا كان يشي فصدع على غير
العهد برجله مثل خشبة او حجر حتى خرج منها دم قال فهو من الخطاء ويخرج
في زرع الدم لمخرج الدم معني الاختلاف في الراية المسلمة ونحن نحسب ان لا يكون
عليه في مثل هذا شيء قلت له وان طعنه في رجله او في غيرهما مزبذبه متوك
لا عن نقد ولما جذا بها فخرجها دمي قال فهد مثل المولي التي قبلها سواء
قلت له وان لم يخرج ولما جرح في اخرها الى العالج بالنقش هل له ان ينقشها وهل
لغيره ان يعينه باوم على ذلك قال نعم كله واسع لها عدا ما قد عرفناه من قول
المسلمة في ذلك قلت له فان دمي في الموضع لذلك قال فلا الم بردان
يدي الموضع بالنقش فلا شيء عليه وان دمي اذا لم يزد في نقشها على القدر المحتاج
اليه فخرجها وعلي قول بعض المسلمة فلا يبداه من القدر بدم في ذلك قلت له
وكذلك ان لم يقدّر على اخراجها البعصر الموضع فديمي قال نعم قد قيل ذلك
قلت له وان عصم بعد خروجهما خاف ان يبي في الموضع شيء من الدم فيصير مدا فيؤلمه
على فساقه فديمي هل عليه شيء في ذلك قال ارجوا انه قيل ان عليه وكافي ذلك
قلت له فان كان الموضع على اخر وجهها فديمي هل له ان يستغربه بالعصر
على ذلك قال ان له ذلك ولا شيء ولكن لا يزيد في عصم على مقدار الكفاية
في ذلك قلت له وان زاد في نقشها على قدر الحاجة في اخر وجهها الموضع فديمي
قال فهو على هذا حد يربان يلزمه القدر على حاله وقال في موضع آخر قلت
له فان شاكه شيء من السد اهل له ان يعالجه بالنقش لاجل جده قال قد قيل ذلك

قلت له فان خرج من الموضع المذكور قال قد قيل انه لا شيء عليه اذا لم يتعد
الاخرجه ويخرج في بعض القول ان عليه دما في ذلك قلت له فان حكم موضع ما من
بدنه فخرج دم قال فاذا لم يتعد الاخرجه ولم يزد في حكمه لم يكن عليه شيء وعلى قول
ثاني فلا بد من الفدية قلت له واذا انكأ على جدار او غيره او على شيء فسد فمضى
انقش عليه فدمي او اهل عليه شيء في ذلك قال قد قيل ان عليه في التعدي
اندمي الموضع والافطام مسكين وان لم يتعد الا شيء عليه وعلى قول ثاني يخرج
فيما ان عليه ذلك على حال قلت له وكذلك ان وقع به مثل هذا عند الركوب
على الدابة او النزول من على ظهرها اكله سواء قال هكذا بين لي في ذلك
قلت له وان وقع من الدابة فتشج او جرحه شيء او طعنه فدمي قال قال من
من الخطأ وقد جرح من القول بذلك فيه مجاز من الاختلاف جرحي والقول في هذه
المسئلة مثل التي قبلها لانها سواء واسد اعلم فانظري ذلك قلت له فان اخلع
شيء من مفصله او انكس شيء من جوارحه هل ان يصنع عليه الجباير فيضرمه قال
قد قيل يجوز هذا له ولا اعلم انه يبين لي في النظر على حال غير ذلك قلت له وان
انقطع شيء من جلده وبقي متعلقا بشيء قليل هل له ان يقطعه على نظر الصالح
خوفا وضرة وهل العيز ان يعينه على ذلك قال نعم قد قيل ان له ان يقطعه
له ويجوز له ان يعالج الدواء بما ينزلها من الدواء قال نعم قد قيل ان له ذلك ان
ان اضطر اليها فيه الطبيب من شيء فعلى حوله له في موضع الضرورة فلا بد من الفدية
وان لوي عليه بشيء ففقد فكذلك على ما اري في ذلك قلت له وهذا لا يصح
شق في رجله ان يصب الدهن عليه اذا كان ليس فيه شيء من الطبيب وهي
له رتقه اذا كان له راحة في ذلك قال نعم قد قيل ان ذلك جائز له قلت له
فان لحقته المبرق عند خروجه للجلد لرتقه في لحمه فدمي عليه لخروج الدم من شيء في ذلك
قال لم يرد وان يلزمه دم على غيره دم الحرامه واما على غير العمد او ما اشبهه فكانه
يشبه ان يلحقه مجيء الاختلاف في لزومه قلت له فان تقايا عدا او ردهم التي
اعليه شيء في ذلك قال لا اعلم انه يحضر في هذا بعينه شيء مصرح به من
قول المسئلة فان ردهم لم يرد لي في الحال ان عليه شيء على حال وعلى غير العمد
فلا بد وان يدخل في مجمل قول من ذهب للخطأ الي انه لا جرم فيه واما في العمد فلا
اعلم من قولهم ان يكون على معنى الدواوي فانه يدخل في جملة معنى القول بالاباحة
لعلها

قلت له وان كان قد مره صم وقال اذا هلك يجر له ان يعالج في اخراجه بالمصل
وامثال ذلك قال فارجو ان يكون مثل الجماعة في القياس له هان ان صح شيء
ان لا يبعد من ذلك قلت له ويجوز له ان يحكم ان اضطره مرض اليهام لا
قال قد قيل في جوارها بالاختلاف والقول بالمباحة مع الفدية لمعني الضرورة
اصح والله اعلم قلت له واذا اذنت من مرضه هاله ان يزيد عن نفسه بالقلع
قال قد وجدنا في المأثر عن المسلمة جواز ذلك قلت له فان خرج دم من رجل
ذلك قال فاذا كان في علاجه لزواله تأبى في الغالب عليه فمخرج الدم فيقع
في ان يخرج وجهه عليه الفدية وان نزل الى حال ما يحتمل على قدره من نفسه ان يخرج
على قلعه والموضع شيء من الدم فدي هو بمنزلة الخطأ على ما نرى وقد مضى القول
في ذلك قلت له وان ابتلي بشيء من الخنازير او الدبيلات او الدمل او الخراج
او امثال ذلك هاله اذا اجتمع في شيء منهما المذنب يشقه بالمبضع او بما اشبهه او
بخرقة او بشيء يخرج وهاله ان يمسح عليه بيده فيعصر لئلا يبتلي شيء منه فيصير
قال ان هذا كله لمعني وقد صرح بالمحاربة في الدمل وما اشبهه من شيء فهو
مشبه باليمن في فرق ما بين هذه الاشياء على حال وارجو انه قيل بجواز مثل
هذا في القروح فانظر فيه فانه باي بالمعنى على جميع ذلك قلت له فان خرج
مع الدم دم قال فارجو ان لا شيء عليه اذ لم يتعد على اخراجه قلت له فان كان
له يخرج للمع العصر لذلك قال فاذا لم يتعد على اخراجه وانما قصد الى اخراجه
المذلول لم ير في عصره فليس ان يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الفدية واما ان
يتمحسب ان لا يكون عليه شيء في ذلك قلت له فان كان به مرض في بدنه
فقد اوجبت شيء مما يلزم فيه الجزاء او كان به اذي فملاسه محلق او تعم ضرورة
قال ففدية مرضيما او صدقة او نسك محسب فيما بين هذه الوجوه واي شيء
اختار منها واقتدى به جاز له على اصح ما قيل في التاويل لقول الله تعالى في هذا
فاجزاء ذلك قلت له وهذا قيل بغير هذا في تاويل قوله تعالى في ذلك قال
نعم قد قيل ان عليه الفدية بالنسك فان كان لم يجد الاطعام فان لم يجد الا الصيام
وفي قوله يا لست انه اذ لم يجد بالنسك محسب فيما بين الاطعام والصيام وظاهر الكتاب
يدل على التحجير في ذلك قلت له وما معنى هذه الوجوه الثلاثة اجري في هافها
محلز وعلى اجمالها في محتاجة الى تاويل فلا بد من ذلك قال نعم فقي قول جابر

جابر بن زيد رحمه الله ان الصيام ثلاثة ايام الى سنة والصدقة الطعام ستة
 مساكين الى عشرة وقيل ان عليه صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين
 والنسك شاة فتذبح فتطعم الفقراء قلت له وابن يكون ذلك قال قد قيل
 في الذبح والطعام انه لا يكونان الواحدة او الصيام بحيث ما كان اجزاء وقيل
 يجوز الاطعام بركة وغيرها مثل الصيام والله اعلم قلت له وكنت القل في الرهن
 من المأذي وعلي اذا عجز له ان يحلق راسه فيفتدي قال نعم بدليل الكتاب
 والسنة في حديث كعب بن عجرة قلت له وهما عجز له ان يقتله او ياخذ
 من ثيابه او يزدنه فيطرحه قال قد قيل انه لا يجوز له ذلك قلت له وهما
 ان يغسل ثوبه او يذنه بماء ساخن يريد به ان يقتله او يوهنه فيقطع منها
 قال قد قيل ان ليس له ذلك قلت له وكذلك ليس له ان يجعل ثوبه في الشمس
 او على حر النار لجل ذلك قال هكذا قيل في الشمس ولا علم انه يبين لي
 في النار الا ذلك قلت له وهما ان يخلعه في يده فيجعله في ثوبه قال قد
 قيل ان له ذلك قلت له فان هو قتله او فعل شيئا من امثال هذا ما يقتله
 فاهلك به هل عليه شيء في ذلك قال نعم قد قيل ان عليه قبضة من طعام وقيل
 لقمة من طعام وقيل منق وقيل حبة بر وقيل اطعم عنها ثم خيرتها قلت له
 وهما فرق بين العمد والخطأ قال لا أعلم فرق بينهما في مثل هذا في معنى ما يلهي
 لجزاء على احد ما قيل في ذلك قلت له وانما عجز ان يزيله من يده او ثوبه فيطرحه
 او يقتله قال لا يبين لي على حال فرق بين امره وفعله في مثل هذا والله اعلم
 فينظر في ذلك قلت له فان كان بغير امر في يومه او في غير حضرته او كان في
 يقصه على حضرته المانة لم يدر به حتى فعل ذلك قال لا شيء عليه في ذلك
 قلت له واذا كان الفاعل محلا وعلم به حين فعله فترك المنع له في موضع القدر
 على ذلك قال قد قيل انه يوم المنع له ان كان له فيه نفع والمأذون عليه في ذلك
 قلت له واذا كان له في ذلك فعله نفع ا يكون عليه لجزاء في تركه المنع له من
 طرحه او قتله وهما فرق بين ثوبه وبدنه قال الله اعلم والذي في نفسه انه لا
 يخرج له من رزوم الجزاء هناك على تركه المنع له في موضع القدر على ذلك والبدن
 والنفوس سواء ولا يبين لي في مثل هذا فرق ما بينهما والله اعلم قلت له فان
 حلق راسه وقص ثلاثة من اطعام فصاعدا او نظيب ونزين وادعي بدنه

وليس ما لا يحل له من الثياب في إحرامه عاماً ولا أخذ القلعة ثوبه أو من بدنه
 فطرجه أو قتلته أو حرمه جميع هذا كفاة واحدة أم عليه في كل شيء من هذا كفاة على
 سنة فقال قد مضى القول في مثل هذا القول شيء آخر فلا يسبى لي دخوله في هذه
 المشقة المذكورة فيما قبله لا خارج منها على حال وعلى وجه فلا يصح أن يجمع
 معها الاقتراعهما وكانه في تلك المشقة أن يلحقه في لزوم تجزأ بها معنى الاختلاف
 فيخرج منها في غيره على قول بعض أن عليه لكل فعلها كفاة لاختلاف ما به لزومها
 كان وقوعها في مقام واحد أو أكثر فكله سواءه وعلى قول ثاني فيخرج فيها أن
 يكون عليه فيها لكل مقام كفاة وإن كان ذلك كله في مقام واحد فليس عليه إلا
 كفاة واحدة وعلى قول ثالث فيخرج أن لا يكون عليه جميع ذلك إلا كفاة واحدة
 كان وقوعها في مقام واحد أو أكثر فلا فرق لما تقاضا في الكفاة ما لم يكن كفاة
 شيء منها قبل أن يأتي الآخر والله أعلم فينتظر في هذا كله **القول فيما يؤمنه**
الحرم على قدره ملة أن يفعل في بدنه وصوله وطوقه قلت له والحرمان إذا
 قدم ملة كيف يصنع وماذا يفعل وبه يدعو في طوافه وعند دخوله وإي شيء
 يعمل لربه عز وجل من ذلك كان أو تمتعاً أو كاناً **قال** فالذي يؤمر به إذا قدم
 ملة ونزل بها قالنا عصاة وانعز في موضع منها يكون فيه وإصحابه إن كان
 له أصحاب في الحال أو ما دام فيها أي ما أقامته وأحرز من الضياع ماله في حرمه ما من
 فيه هناك عليه واستترج بدنه من نصب ماله في سفره إن يعز إلى الماء فيغتسل
 إن أمكنه فهو أفضل وإلا فالوضوء مع طهارة البدن والتوب لبدنه ما في طوافه
 على حال يفر في ثوبه إحرامه وعليه السكينة والوقار قاصداً إلى البيت فارغ
 القلب من كل شيء إلا الله تعالى وما قد قيل عليه من شأنه وكان مصدرة مطاعنة
 حادثة في سلطانه ومع ذلك يؤمر في دخوله المسجد أن يدخل إليه من باب يبي
 شبهه فيمر إلى الحجر بين زمزم والمقام فيستلمه أفقده ولم تمنعه الزحام وإن لم
 يقدر إلا بالراحة للناس وقت حيا له مقبلاً بوجهه عليه وأشار يده إليه ودعا
 بما فتح الله له من الدعاء والجزاء ذلك وكان خير إليه من أن يؤذي أحدًا ثم يأخذ في طوافه
 بالبيت سبع مرات إلى الحجر إلى الحجر بل التزاع في أنه يبذل بالطواف بالإجماع وبه يجمع على
 حاله ما يكبر الله تعالى ما مع كل ركن وعند الباب ويدعو بما فتح الله له فيما
 بين الممرات في كل مرة من شواطئه ثم يأتي زمزم فيقضي وطء ما فيها شرباً وعلى سله

صبا ثم يرجع الى مقام ابراهيم فيركع ويدعو بما فتح الله لك له عند ركن الحجر ثم يخرج
الى الصفا فرياب الصفا فيسبح فيها بين المرق والصفى سبع مرات كما امر به الله
بالصفا ويحتمل المرق والله الموفق قلت له ان هذا مجمل ولا يبلغ به المراد الى
معرفة ما ينبغي له من القول والعمل فلابد في حقه على وجوبه من ان ينصل فذمه
من الخطاب فيه بالقول مجمولا وشرحه له حتى يراه لشدة وضوحه فيعرفه قولا
وعملًا فقد اضطر لدواعي الحاجة اليه في كشفه ببيانته الى التاويل مجدله بكشفه
على وجه التفصيل وبين له ما يورثه ان يفعله وينبغي له ان يقول ويستحب
له ان يعمل فاول محوله الحمد الى ان يسبح بين الصفا والمروة واشترع له في ذلك
قال نعم لابد في حقه على وجوبه من البيان وعن شرع غيره ان كان وليكن اجز
ان الذي يؤمن به يقال في دعائه من القول عند الرؤية فليست قبل الوصول
وبعدا عند الدخول وبعد فيما بين الماركان في نفس الطواف كما عملها وجدنا
في آثار المسلمين وغيرهم من المجاهدين من ان تلحقه الزيادة والنقصان ولا بأس
مع الامتثال فيه بما يجري وعن اوجب حقه نودي الذي قيل اليه يستحسن في الذكر
من الدعاء ان يعمل به وذلك عليه ان يقول اذا دخل الحرم اللهم ان هذا حرمك
وامنك فحمي حرمي وحمي بشري على النار وامني عن ابيك يوم تبعث عبادك واجعلي من
اولياي كداهل طاعتك ويكثر من التلبية واقفا وسائرا وان يقطعها ما لم يستقبل
الحجر فيستلمه او يري الكعبة على اي آخر وعلى كل حال قلبي البيت ونظر اليه كبر
تلا ثاودعا بما به الله ويستحب له ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله
رديت كذا هذا شريفا وتعظيما وتكريما وعبادة ورزق وعظمة وشرفه وكرمه من حمد
او اعتراف تكميلا وايمانا وبرام عبادك الصالحين فاذا وصل الباب العراقي اراد
الدخول فيستحب له ان يقدم رجله اليه ويؤخر الشمال ثم يقول اللهم انت
السلام ومنك السلام واليك يرجع السلام فحينما بالسلام واذا دخل دار السلام
الهم اغفر لي لا نوني واذا دخلني ابواب رحمتك فاذا دخل المسجد كتب ثلاثا وهي
يلتزم الى البيت ويدعو بما فتح الله ومن ذلك ان يقول اللهم انت ربي وانا
عبدك والبلد بلدك والبيت بينك حيث اطلب رضاك وانما طاعتك مستترة
لا امر راضيا بقدرك اسالك مسئلة البائس الفقير وادعوك دعاء الخائف المسجير
المضطرب اليك المستسلم لامرك الخائف عقوقك المشفق عند ابيك اسالك ان
تستقبلني

تستقبلني بعظيم عفوك وان تجود علي بمغفرتك وان تعينني علي اداء فرائضك
وقال بعضهم علي اثره خير محمد الله ويهلله ويسبحه ويكبره ويصلي علي النبي
صلي الله عليه وسلم ويستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات فاذا ادني
من الكعبة اليك اكرام قال محمد لله الذي بلغني بيته اكرام الذي جعله
مناجاة للناس وامنا وجعله مباركا وهدني للعالمين فاذا وصل الحجر فنبني له ان
يقول اللهم كم كثرت ذنوبي فتضعف علي فاسالك في مقام هذا في اول
مناسكتي ان تقبل ثوبي وتغفر ذنوبي وتجاوز عن خطيئتي وتخط عني وزري
وبعد ذلك فيقول ان يستلمه في تواضع فيمسح بيده اليمنى عليه ويقبله ان قدر ولم
يلعبه الزحام ويتضرع اليه فيقول اللهم اليك بسطت يدي وفيما
عندك عظمت رغبتي فاجعل جازيتي فكما رقتني من النار واسعدني في دنياي
واخري وقال بعضهم زيادة ثم عليا ان يقف حياله فيحمد الله ويهلله ويسبحه
ويكبره ويكثر من قول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ويصلي علي النبي صلى
الله عليه وسلم قلت له اخبرني عن هذا الذي ذكرته في هذه الزيادة من
القول بلفظه لانني به رغبة في زيادة الفضل بزيادة الذكر وعجل ادايت
فاجري ص عليه لا خيرا احيى البغدادية في بيان ذلك قال نعم هو ان يقول
الحمد لله ولا اله الا الله وسبحان الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وصلي الله علي محمد النبي والحمد لله هذا اذا اراد ان يطوف فوي انه يعلم كما يجب في
اشواطه فمرة اليه ولا يركن الحجر حتى يري الباب مما اخذ عليه لئلا يسي
شي من يده خارجا عن الركن فان عليه ان يستغفره فيطوفه بجميع بدنه وبعد
فيجعل البيت علي يساره ويقول لا اله الا الله والله اكبر اللهم اني اسالك
ايمانك وتصديقا بكاتبك ووفاء بعددك واقرارا برؤيتك وانبا عا المستكر في سنة
نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ثم يخذ في الطواف علي يمينه ثم يسي وهو يقول
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلي الله علي محمد والحمد لله فاذا بلغ الباب كثر ثلاثا ويقول
اللهم اغفر لنا ذنوبنا وقنا شر انفسنا واجعلنا من المقبولين ثم يمشي وهو يسبح الله
ويحمد ويهلله ويكبر الي اخر ما ذكرناه فاذا بلغ الميزاب كثر ثلاثا ويقول اللهم
انما اسالك الرحمة عند الموت والعفو والتيسير عند الحساب والنجاة من العذاب

نية شيى وهو يسبح ويحمد ويمدح ويكبر ويحقر ويصلى على النبي كما ذكرناه • فاذا بلغ الركبتين
 اليماني فليكن ثلاثا بعد ان يستلمك قدر عليه والى اشار يده اليه • ويقول اللهم
 انى اعوذ بك من الكفر والفرصيق الصدرة وعذاب القبر وموتى تجري في الدنيا والاخرة •
 ربنا انتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار يا ارحم الراحمين •
 ثم يسبح وهو يقول ما وصفت له فيما مضى من التسبيح والتحميد والتكبير والتليل والتكبير
 والحقلة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم • فانه مما يقال عند الميت فيما بين
 المراكب كلها • فاذا بلغ الحجر بسوطه وبقي عليه ستة اخرى غير فليات من على المراكب
 تمام سبعة اشواط من الحجر الى الحجر يقول فيما يعمل في كل سبعة اشواط من سبعة اشواط
 فيه • وهن فريضة في استلام الحجر والركن اليماني في كل مرة والى اشار اليها يده وردها
 اليه فقبلها وله يوزي احدا • وقال بعضهم في وصفه لصورة بعد ان يولد •
 بركن الحجر فهو المولى حتى لا ينظر الباب انه يكبر ثلاثا ثم يمسي فيدعو بما فتح الله فاذا
 بلغ الباب • كثر ثلاثا ثم يمسي وهو يدعو بما فتح الله من الدعاء فاذا بلغ الركن
 الثاني العراقي كثر ثلاثا ودعا في الميتة بما يسر الله له فاذا بلغ الميتة كثر ثلاثا
 ودعا به بما يفتح عليه فاذا بلغ الركن الثالث الشامي كثر ثلاثا ودعا بما فتح
 الله فاذا بلغ الركن الرابع اليماني كثر ثلاثا ودعا بما فتح الله عليه من الدعاء • وعلى
 هذا الوجه فيستحب له عند الميتة فيما بين المراكب ان يقول سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم • وصلى الله على محمد
 النبي واله وسلم • وعلى هذا يعمل في اشواطه كل من وكلاهما في اثار المسلمين • ومع
 تمامه لطوافه فيخرج منه ثيابا زمر من يشرب رايها ويصت على راسه ويقول
 اللهم انى اسألك امانا تاما ويقينا ثابتا ودينا قتما وقلبا خاشعا وعلمانا نافعاً
 وعملا صالحا ودررا قاحلا واسعا وشفاء وكلاء وسقما • ثم يرجع فيصلى
 ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام فهو المأمور به في المستحب له ان امكنه
 ولم ينعه الزحام عليه • وان لم يمكنه فحيث كان من المسجد الى الحطيم • وعلى
 تمامه لها وفرغته منها يستحب له ان يقول اللهم يسر لي اليسرى وجنبني
 العسرى واغفر لي في الآخرة والاولى • اللهم اعصمني بالطواف حتى لا اعصيك واعني
 على اداء طاعتك بتوفيقك وجنبني معاصيك واجعلني ممن يحبك ويجب ملائكته
 ورسلك والصلحين وعبادك • اللهم حسبي في ملائكتك ورسلك والي

عبادك الصالحين اللهم فكما هديتني للإسلام ثبتي بالاطفاق ووليتك وتوفيقك
 ودلائلك واستغلي بطاعتك وطاعة رسولك واجري في مصالحت الفتن ما
 ظهر منها وما بطن ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلي الله على سيدنا
 محمد وآله وسلم وعلى فراغه من كونه ودعائه يؤمل ان ياتي الملتزم بين الباب
 والحجر فيلتصق بطنه بجدار البيت باسطا ذراعيه على الجدار وكيفية بعض
 يا ارباب ياتي ركن الحجر فيقوم حياله فيحمله ويسبحه ويهلله ويكبر ويثني عليه
 ويصلي على النبي محمد صلى الله عليه وسلم ويستغفر لذنبه والمؤمنين والمؤمنات
 ويقول يا رب البيت العتيق اغفر قبيح النار واعذني من الشيطان
 الرجيم وركب سعير وعمل يهدي الى صراط الحليم وطهرني من كل خلق سوى ذميم
 وقبني بما رزقتني وبارك لي فيما آتيتني وتوفني مسلما والحقني بالصالحين
 ولا تخزني يوم الدين **باب** ان البيت بيتك والعبد عبدك وهذا
 مقام العابد يكفر النار محر شعري ولحي ردي وبشري على النار اللهم اجعلي من
 اكبر وذلك عليك اللهم استعملني بستانك سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 وتوفني على ملته ويسأله في هذا الموضع الشريف المرحومة اهل التي اجلدة
 الدعاء ما بداله فيها حاجات الحاج لدينه ودنياه فرغ لاطالته ثم يضي الى الصفا
 وفي جامع ابي جابر يقدم الركوع وتاخير زمر بعد الفراغ وفيه ما قاله في دعاء
 به عند الركوع على الملتزم اذ فيه على المعنى من قوله انه بعد الطواف للجمع
 يركع خلف المقام او جبال الحجر او حيث شاؤ من المسجد الا العظيم ثم ياتي
 ركن الحجر فيقوم حياله فيكبر الله ويدعو ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ويسأله ما بداله فرغ لاطالته وبعد ذلك ياتي زمر فيشرب من ماءها ان قدر ثم
 يخرج وفي قول مغربي انه بعد طوافه يركع ثم ياتي زمر ويركع الى ركن الحجر
 فيدعويين الركوع **باب** ثم يخرج في قول الجميع الى الصفا من باب
 الصفا فيستند اليه من الابر ففاته بين الاسطوانتين المذهبتين على محاذات
 الضلع السبيلي من الجانب الشرقي بين الحجر والركن الثاني وعند وجود من
باب فينبغي له ان يقول اللهم افتح لنا ابواب رحمتك وقل رب اذن لي
 من كل صدق واخرجني من كل صدق واجعل لي من كل سلطانا نصير له فاذا انتهى
 اليه صعد عليه قدر ما يحل اي الكعبة فيطأ بوجهه ولا يعلو وقال قوم في جدار

قد غفر ذنوبه ورجات وعلى صوره في يقبل الي البيت فيكبر مع تكبيرات
لا على التوالي ولكن في ثلاث مرات يكبروا معي المولى ثلاثا فيملاهم ويحمد ويصلي
على محمد واله بصوت رفيع في ذلة وخشوع ويدعو لنفسه في غير جهر ثم يكبر ثلاثا
وبعد من خيا في التهليل والتحميد والصلوة على النبي الى آخره كركعة في المرقعة المولى
تفكبر واحدة وهي السابقة فيخمد الي المرقعة فيبعد عليها مثل ذلك في استواطه
وقد قيل فيما يستجبه ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله الله الله الله
الأكبر لله الله الله الله الله أكبر تكبيرا واحمدا كثيرا وسبحانا الله بكرة
واصيلا لله الله الله الله الله لا شريك له الملك له الحمد يحيي ويميت وهو حي لا
يموت بيد من يحز وهو على كل شيء قدير لله الله الله الله الله واحد وآخر له مسلمون
الله الله الله ونحن له عبيدون لله الله الله الله ونحن له مخلصون لله الله الله الله
الله واحد فرح احمد ابد يا بديعاً مبتدعاً لم يتخذ نبأ صاحبه ولا ولد له ولا له
الله اهل التوحيد والتهليل والتكبير والتحميد والثناء الحسن الجميل لله الله
الله ولا يفعد الا اياه لله الله الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون
الله الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون لله الله الله واحد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم ثم يستغفر لنفسه والمؤمنين
والمؤمنات ويدعو بما فتح الله له من الدعاء وفي آخره يقول اللهم استعملنا
بسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونوفنا على ملته واغفر لنا ما ظهر منها
وما بطن يفعل ذلك ثلاثا ويحمد من الصفا الى المرقعة فيمشي وهو يقول اللهم
اجعل هذا المشي كفارة لكل شيء كرهته فاذا اتى المسجل وبلغ الى العلم
الآخر الذي يلي الصفا هو في المشي قول وهو يقول رب اغفر لي وارحم
وتجاوز عما تعلم واهدنا لطريق المقوم انك انت الارب وانت الحكم اللهم
بخلاف الناس سراجا ساميلا ولا تخزنا يوم الدين فاذا انتهى الى العلم الاخر
يلي المرقعة امسك عن الرمل فيمشي على رجليه ويبدأ كما بدأ فاذا وصل المرقعة صد
عليها قد صعد على الصفا وكبر ودعا فيها ثلاثا مثل ذلك الدعاء وقد حمل
له في استواطه على هذا واحد وتنبى له ستة اخرى غير فيخمد منها يرجع
الى الصفا فيمشي ويدعو ان يرمي ويقول فيما بين العلمين كمثل ما في شوط المولى

فعل لاغنه

فعلى غير خوفي يبلغ الصفا وهو الثاني وعلى هذا في كل وقت الحج والذهاب
 يعلم حتى يتم له على المروة في سبع وأربعين استوطاة التي عليه في قول
 المسلمين ان يأتي بها في السبع فيما بين الصفا والمروة بيد وبالصفا ويختم
 بالمروة وعلى هذا فيكون آخر شوطه بالمروة لأنه اذا كان الحج في السبع
 من الصفا الى المروة شوطا والرجوع منها الى الصفا شوطا ثانيا فعلى ابتداء
 من الصفا يكون بالمروة لا محالة حقيقه لأنه لما يتم السبع وعلى تمام السبع فيخلق
 او ينصرف فيحل ان كان فردا مرة او متع بها ولم يسبق هذا ويبقى ان قرن فرد
 بحجة على إحرامه والله اعلم فيسقط في هذا كله فانه يأتي على جميع ما سالت عنه
 وتبين انه لا يقبل الا ما كان حقا والسلام قلت له والمفرد في إحرامه مرة
 الحج والقران والمتمتع هكذا يصنع فيعمل على قدميه في طوافه وركوعه
 وسعيه فيما بين الصفا والمروة وما يقوله ويدعوا به ولا يخفى ذلك قال
 نعم على ما قد عرفناه من قول المسلمين بل افرق تعلم من قولهم في هذا الشيء
 على ذلك قلت له وهذا يخرج الفرق في النظر لوجه في شيء من هذا ما كان
 ادعي احدا لفرق بينهما وجه الصواب لمعني في ذلك قال لا اعلم وجه الفرق
 من انزوله يخرج عندي في نظر وعلى ادعاء الفرق اقامة الدليل وليس الى وجود
 من سبل القول بخروجه على معاني الصواب لا يصح على الخصوص في هذا المعنى
 لمن الطواف والركوع والسعي لا يختلف لوجه في كيفية على حاله ولا كيفية طوافا
 سواء فيها واما الدعاء فليس فيه شيء محدد لا يحجز الماهو وكله على ما هو به من
 الاختلاف كما بين به الاما في قول الله وعلى كل حال فاجاز في وجهه في آخر
 مثله وفي المنع كذلك ولا فرق في ذلك قلت له وعلى قدميه من مكة في إحرامه
 فمن ابن يوعان ياتيها فيدخلها قال فرائي موضع اتاها فدخلها قال ابن عباس عليه
 واما في الاستحباب له فيوم بل الزام ان يدخلها من الثنية العليا ويخرج من
 السفلى لما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه فعل ذلك لما
 برسول الله اولى قلت له ويحيى انه ان يدخلها ليلها او نهارا قال هكذا
 قيل والمستحب له ان يدخلها نهارا تاسيا برسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ذلك قلت له وفيه ان يدخل المسجد فيأتي الحجر قال فرائي موضع اتاها فقد
 نظره وانه لم يزل عليه واما في المستحب فيمن ان يدخل المسجد فباب بني شيبه

بالإلزام وإن يكون دخوله مزمعاً إلى الحجر باب العراق فيأتي إليه بين زفر والمقا
وقدم في القول في ذلك **القول** فيما إذا ورد في حرامه بحجة أو بغيره قلت
له والمفرد في حرامه بحجة هل عليه بالإجماع لقدومه أن يطوف ويركع فيسجد بين
الصفاء والمروة قال أعلم أن هذا قد اجماع على لزومه وأما يؤمر به على وجه
صحيحاً بفاعله وفي قول أن عليه الطواف بالدخول لحرامه وقيل
ليس بواجب عليه قلت له وما اسمه في قول أهل العلم المسلمين فيه
قال فهو المسيبي في قول المسلمين بطواف القدوم قلت له وهذا له أن
يجعله لمعنى قدومه على حاله قال نعم ما لم تدخل العشرة الأولى عزدي الحجة
فإنه مع دخوله ما يومر في قول بعض المسلمين بالمسك عن البيت حتى يزداد
الخروج ويخرج هذا يروي في فعل جابر بن زيد رحمه الله وفي قول ثاني يروي عن
الربيع أنه كان لا يجبه أن يدخل في يومين في العشرة أن يخرج البيت وكان ينهي
عن ذلك وعلى قول ثالث ففي أي يوم من العشرة دخل وأمكنه أن يطوف فيركع
ويسجد فله وإن كان عليه وفي قول رابع أن عليه ذلك قلت له وعلى قول
فيما إذا لمسك في العشرة هل يلزمه على قوله شيئاً أن خاله فعل به قال قد
ينبذ لأنه لا شيء عليه قلت له وعلى قول يقول أنه عليه هل عليه شيئاً أن
تركه قال ينبغي لي في نفسي أنه لا بد له أن يلزمه على معنى هذا الرأي
كفارة لأنه على قوله قد ترك ما عليه والله أعلم فينظر في ذلك قلت له
وعلى قول من يقول في هذا الموضع أنه له وليس عليه قال فعلى معنى هذا الرأي
فإن عمله فلا بأس وإن تركه فلا شيء عليه قلت له فإن دخل مكة في شوال
أو في ذي القعدة هل يسك قال يعجبني له أن لا يتركه في هذا الموضع
وغيره عند فيكون قد هجر البيت على ذلك قلت له فإن هو تركه في موضع
القعدة هل عليه شيء في ذلك قال قد ينذر أنه أسبى ولا شيء عليه وعلى قول
في ليلة عليه فلا يبعد أن يخرج بمعنى المساة على قباد ما سلم وقصد هذا
من التزك أو ما أسبى ذلك وعلى قول من يقول أنه عليه فيشبه في تركه أن لا يجبه
مع المساة على قباد معنى القول بل يوم الكفارة له أن صح النظر في ذلك قلت
له فإن كان قد مر إلى مكة محرماً ونزل بها ودخل المسجد بغير طواف له ركوع
ثم خرج فاعتسل ونزاه فرجع إلى طوافه وطاف وركع وسجد هل عليه شيء في
ذلك

ذلك قال لا ادرى علم ان عليه نياها وفي الاثر ان البصقة وقع له مثل هذا
 مع اليغنيان فاجبت فقال له لا باس عليك الا انه مع ذلك اعم ان يذهب
 الى منزله لعله فيغتسل خياشي الى ذلك قلت له فان بقي في مكة اياها لم يطف
 فترك ويسعى بالامانع لم يفعل ذلك قال قد قيل انه لخطاء وله شيء عليه
 وعسى ان يلحقه معني هذا القول من الخطاء لما يوم به فيما ينبغي له على قول
 من يزعم ذلك في قدومه له خوله واما على قول من لا يوجب عليه فارحوا ان
 يلحقه معني الخطاء على قيامه الا ان يكون غاربه فيه ان كان ارادا اراكان فصل
 المسارعة تغليروها بالجملة من تأخيرها يشبه ان يكون نوع عطاء له ليعم
 عن رتبة رتبة ذلك قلت له فان كان لما قدم مكة محمدا بجملة من ذرا
 لحاطاف لقدومه فترك وسقي هاله ان يخلق او يقتصر فعمل قال قد
 قيل له ليس له ذلك قلت له وهاله وجهه بالحيوان في قول احد وهاله
 بين ذلك ذلك الام لا قال لا اعلم جازة عن احد المسلمين ولا يبين لي
 وجه في الخواص سند له على ابا حنة ذلك بل الذي به يوم ان يحدد احرامه
 او اشواطه في السعي على المروة فيكون عليه الى يوم النحر قلت له فان
 لم يحدد احرامه ومضي على ذلك قال قد ترك ما يوم به وارحوا ان لا
 شيء عليه قلت له فان هو احل احرامه جهلا منه بحرامه هل عليه شيء
 في ذلك قال نعم يرجع الى احرامه فيسلي وعليه لالحاله دم قلت
 له فان كان مع لالحاله قد خلق او قصر وليس لا يجوز له مثل جنة او قيعيص
 او عمامة او ما يشبه ذلك في مقام واحد قال فخرج على هذا ان يكون
 عليه كل شيء وهذا جزءا به ان كان في التقصير شجرة قد جرت الثلاث
 فصاعدا وعلى قول بعض المسلمين يخرج به لجميع ذلك دم واحد وعيسى
 ان يخرج فيه قول ثالث ان لا شيء عليه في خلق ولا تقصير ولا لبس لمعني
 جهله بحرامه قلت له وعلى قول من لا يعذر بالجهل من اجزاء فان كان
 في تقصير لم ينقص ثلاثا من شتم واما قصص ما دون ذلك ما يكون عليه في ذلك قال
 فليقل قول فيقول بالكفارة الواحدة يقول انها تجزئ به في جميع وليس
 عليه شيء غير هاتين جميع ذلك وعلى قول من يرى عليه لكل شيء جزءا فيكون عليه
 في الشروع اطعام مسكين وفي الشروع مسكينين وفي الشروع مسكينين وقد مضى القول

في ذلك قلت له فان نسى احرامه وظن انه متمتع او انه مفرد بعمرة او نسى انه محرم
بشيء ثم ذكر بعد ان احل له مفرد في احرامه بحجة قال قال الناس اعذر حالاً
من الجاهل واقرّب سلامه عنه في معنى لزوم الحجة ولكنه غير خارج من معنى دخول
الاختلاف عليه في ذلك قلت له فان كان لما ذكرنا من الرجوع في الحال
الي احرامه في لباسه الذي لا يجوز في ذلك قال قال فان كان توانيه لعذر ولم
يقدر على غيره في الحال فهو على حاله فيما يجي عتد لي مني في ذلك قلت له
فان كان مفادى فيه لغير عذر حتى مضى عليه من الوقت قدر ما يمكنه فيه الرجوع
الي مكان عليه من احرامه قال فارحوا ان يلحق معني التعمد في الاحل فيكون
عليه حجة لمعني المفادى غير عذر يكون في التواني على حاله عن نظمي فيه فينظر
في ذلك قلت له والمتعمد على علمه بحرام ذلك قال فهو لائم وعليه الجنازة
على حاله واما لزوم الكفارة في كل شيء على التواضع في موضع الاجتماع فيغير خارج
من الاختلاف على حاله قلت له وله يفسد احرامه عليه اذا نذر وضع اليه
قال لا يبين ليعسان اذا رجع اليه قبل ان يفسد بشيء من اجتماع اوقات التهمة
قلت له وبالوحي وما التهمة بفسد احرامه عليه في العمد على الجهل والعلم
في ذلك قال نعم فيما يحضر فيه ولزوم الكفارة له في الجهل فيما يلزم فيه على
العمد مع العلم كانه اولى به لئلا يكون في الجهل موضع عذر في فعل المحرمات عليه
لمعتد به والناسي في عمد على الفعل في نسيانه لا شك انه اعذر من الجاهل على
حاله قلت له وان كان قبل طوافه حولها عمرة فطاف بعمرة وركع وسعى
هلاله على هذا ان يحلق او يقصر فيحل على ذلك قال قد مضى من القول في
موضع ذكر جواز نقلاها الي العمرة ما رجعوا فيه عن المأكله كفاية فانظر في ذلك
قلت له وان كان في احرامه افراد بعمرة هلاله على طوافه وركوعه وسعيه لها
ان يحلق او يقصر فيحل لزم من ذلك قال جائز له ولا اعلم انه يمنع من ذلك على
حاله قلت له وان كان قد نظّوع مناق هدياه قال نعم لان هديه
محله الحرم وقد بلغ فليذبحه فيطعمه اهله وليس عليه ان يؤخر ولا يتاخر هدي
لغيره وعسى ان يلحق في العشر معنى القول بناحي على رأي الي يوم النحر
وانه اعلم قلت له وان كان اهلاله لها واذا رة لها في غير اشهر الحج اعليه
هدي المتعة على هذا ام لا قال لا اعلم انه يلزمه هدي المتعة لانه لم يتم

هناك بالعمرة الى الحج فيكون عليه ذكاة قلت له والعمرة ما هي اخبرني وهل هي
فريضة ام لا قال قال العمرة طريق اللغة هي الزيادة وقد اختلف في انها
فرض او لا فقول هو فريضة واجبة وفي قول ثاني انها سنة وفي قول
ثالث انها تطوع وفي قول رابع هي من شروط الحج والله اعلم قلت
له وعلى قول من يقول انها فريضة ان تكرر مرة واحدة او اكثر قال فعلي
قول من يقول بفرضا فهي مثل الحج على لزومها لا تكون في السنة الواحدة واحدة
والاعلم غير ذلك قلت له وعلى الدخول فيها بالاقوام يلزم انما هما قال
نعم قد قيل ذلك ولا أعلم فيه من القول اختلاف قلت له وتجوز في العام
الواحد والثمرة اياه قال قد قيل ذلك وقيل انها مثل الحج لا تكون في
السنة الواحدة واحدة قلت له وتجوز قبل الحج وبعده قال هكذا
عندني فيها من قول المسلمين في ذلك قلت له فان افرد في احواله بحجة ثم
بداه ان يعتمر هاله ان يدخلها على احواله قال قد مضى القول في هذا
ما فيه كفاية بانه لا يجوز له ذلك قلت له فان حج ثم اراد ان يعتمر من اين
يجزم لها قال قد قيل انه يرجع الى ميقاته للحج او العمرة فيجزم لها فهاك قلت
له فان كان من ارض دون ذلك قال فهو ميقاته لحجة وعمرته فليجزم لها من
هناك وليس عليه ان يتجاوز الى ما وراءه على حال قلت له فان كان من ارض
خارجية عن المواقيت غير التي هو ميقاته ولما اتى الى ميقاته احرز حجة ومضي
حيث اتم حجة فانقصى ثم اراد العمرة في مكة هاله ان يخرج الى احد المواقيت
غير الذي هو ميقاته فيجزم منه وهذا قيل بجواز ذلك قال قد اجاز عطاء
وقال ابن عباس رحمه الله يجزم من ميقات ارضه وبخى قال الحسن بن عمار روي
عنهم في ذلك قلت له وعلى تركه لميقاته واحرامه لها فغيره يصح احرامه ويلزمه
تثبيته على ذلك قال لا أعلم ضايقا من احد من المسلمين وعلى قول اجاز له
الرجوع الى ما شاء من المواقيت فلا شيء عليه وعلى قول من يري عليه الرجوع الى
ميقاته نسبى ان يلحقه على تركه مع تبرأه في النظر على قيدا معقول ذلك قلت
له وان هو لم يرجع الى شيء منها وانما خرج الى الحل فاحرم لها ايتم له احرامه
قالوا رجوا انه يتم له على حال ويكون عليه تركه لميقاته دم على قيدا ومعنى قول
من يقول ان عليه الرجوع اليه لمعنى الاحرام ان صح النظر لانه على قيدا قد ترك على

ويخرج فيه القول ان لا يكون عليه شيء لانه لم يتر ميقاته يريد العمة فيلزمه الاجل
لها ويكون في تركه جلاء وانما بد الله ان يعتمر بعد ان تر عليه فخص عنه محاجة
والله اعلم فينتظر في ذلك قلت له وان لم يخرج الى الحد او حرها فالحرم ايحي له
احرامه ويثبت عليه قال هكذا يبين لي في ثبوت عليه ولزومه له
لانفقاه على حاله ليس باشتم في عليه في قول المسلمين ان يخرج الى الحد
لكمالها جميعه فجميعه وعيسى ان يلحقه معنى الاختلاف في لزوم الحد له بالدم
على تركه لخروج حتى يطوف ويسعى لها والله اعلم قلت له فان قضى حجة
وتجمل في يومين فنزول الى البيت فخرج له ان يحرم في اليوم الذي ترضيه
على هذا وفي اليوم الثالث من ايام الحج بعمه ام لا قال قد اجاز له ابو الموش
رحمه الله ولم يحرم غيره لانها من ايام الحج قلت له فان هو اهل بعمه في رمضان
فلم يطوف فيسعى لها حتى دخل عليه شوال الحج في عامه ذلك قال فمتنع
وعليه الهدي ان لم يكن من حضري المسجد للحكمة قلت له ولو كان قد اخل
بينه وبين الطواف والسعي مانع وكان تاخيرهما لعذر قال نعم كله سواء
وله اعلم في كتابي ذلك قلت له وان لا يدخل هذا في الطواف في رمضان
لان الله قبل ان يكمله دخل عليه شوال قال فعلى ما عرفت من قول المسلمين
في هذه الامور انهما سواء والجواب فيها واحد قلت له وعليه ان يتم طوافه
قال نعم قد قيل ان عليه ذلك قلت له فاذا كان على هذا لم تره قطاف
وسعى في رمضان ولم اخل عليه شوال صح معه ان طوافه لها قد كان على غير
طهارة قال قد قيل ان عليه ان يعيد طوافه وعلى احرامه بالحج في عامه فهو
متنع فان كان اخل جميع الى احرامه لزومه لحد الله دم قلت له فان كان قد
وطئ النساء قال قد قيل في عمرته انها تنفسد ويكون عليه لحد الله دم
وبالوطئ بدنه وعيسى ان يخرج في الحد له بالبدنة قول ثاني انها تجزئها اما بما
لزمه من الكفارة فيها قلت له وعلى ما ادها بالوطئ هل عليه ان يعيد
طوافها لئلا يفسد ام لا قال قد قيل ان عليه اعادته والبدل لها هي على
حاله قلت له وان لم يبدلها في موضع فساده بالوطئ حتى قضى حجة
ها بالحكمة معني المتنع قال قد قيل انه لا يلحقه ذلك وكانه يلوح لي في بعض
ما قيل ان يلحقه معني المتنع والجدني استيقن عليه قطعا فينتظر في ذلك

قلت له

قلت له فان هو لم يرم بها في رمضان او قبله فطاف وسعى لعمرة ولما هلك
 دخل شوال صح معه في اول ليلة منه في طوافه انه كان فاسدا لوقوعه على
 غير طهارة في بدنه او في ثوبه او كان على غير وضوء قال لا يصح له طواف
 على هذا في قول المسلمين على حال فليعده في شوال على التمتع ولا شيء عليه
 غير الهدية في ذلك قلت له فان كان قد خلق او قصره قال فيلزمه
 دم على قولهم في ذلك قلت له فان هو اعاد في الحال من اول ليلة فوشوال
 او بعدها من اول يوم منه قال قد مضى القول ما يدل في هذا بالضرورة
 على شفعه وقول ابي الموزني في الناسي انه يعيد الطواف والركوع والسعي
 وعليه دم لا غير وعلى المتعمد الرجوع لاعادته فان تركه حتى يصبح اعان
 وعليه في الحلق قبل الطواف والسعي بالترك له حتى يدخل عليه شوال هكذا
 المتعة والله اعلم فينظر في جميع ذلك قلت له فان كان احرامه بهما في
 رمضان المنة قدم السعي على الطواف وركع فحلق واحله قال قد
 قيل ان عليه المنة مع الكفارة بدمه قلت له فان هو اعاد في شوال
 قال فهو على هذا الاحرام بالجم في عامه متمتع قلت له فان كان قد طاف
 وركع وسعى في رمضان فلم يحلق حتى دخل عليه شوال قال قد قبل انه يحلق
 او يقصر اذا أصبح وعليه الهدية لانه متمتع قلت له فان كان قد خلق او
 قصر قبل ذلك قال فهو المخل في قول المسلمين على حاله قلت له فان كان
 قصرا لانه لم يحل احرامه بقصر الجميع حتى دخل عليه شوال قال فارجوان يخرج
 فيه معنى الاختلاف في انه يلحقه معنى التمتع ام لا والله اعلم فينظر في ذلك
 قلت له فان هو لم يرم به في رمضان او قبله فطاف وسعى لعمرة ولما هلك
 حتى احرم بالجم في اشهر في عامه ذلك عليه هدي المتعة ام لا على حاله قال
 فليش عليه هدي المتعة لانه غير متمتع على حاله قلت له فان كان ذلك
 في اشهر الجم قال فهو المتمتع حقا وعليه الهدية في ذلك قلت له فان
 كان على احرامه بهما في الجم انها فرجع الى بلد او الى غيرها ابعد منها او مثلهما في
 بعلم المسافة منها ثم رجع من علمه ذلك فاحرم بحجة قال قد قيل في علي
 هل لانه متمتع وعليه هدي المتعة وقيل لا هدي عليه قلت له وعلى
 هل فان كان خرج الى بلد هو اقرب الى مكة فليله قال فهو متمتع وعليه

وعليه الهدي قلت له فان هو احرم بعمرة في اشهر الحج فاعتما ولم يرجع عيتم
 بالحج في عامه ذلك قال قد قيل انه لا منع عليه وفي المشر عن طاووس
 انه قال عليه الهدي وان لم يحج وخالفه عطاء بن ركن وهو المصحح وليس
 في قول طاووس انه يخرج علي معاني الصواب في هذا والله اعلم فينبط في
 ذلك قلت له وعلى كل حال فيها فالجزم بها الا قدم مكة وطاف وركع وبع
 لعمرة وحلق او قصر يحوز له ان يحل الحرامه على كل حال قال هكذا
 عندي من قول المسلمين فيه وقد مضى القول في ذلك قلت له وما لم يطف
 ويسع فهو على الحرامه ولو طاف به قال نعم هو على الحرامه ولو خرج له منه
 الا بدن ذلك قلت له واذا بقي على الحرامه لم يطف ولم يسع حتى احرم بالحج في
 اشهره قال فاني لما اراه على هذا اعم لا بد وان يلحقه معنى القرآن وحي
 ان يخرج في لزوم الكفاية بالدم لتزك والطواف والسعي لها حتى ادخل
 عليها الحج والله اعلم فينبط في ذلك قلت له فان جامع قبل ان يطوف
 لعمرة قال قد قيل انها تنفسد عليه ولا اعلم في ذلك لاختلافه قلت له
 واذا كان ذلك بعد الطواف قبل السعي قال قد قيل بفساد عمرته وعلى ما
 وعليه الجراء وقول ثاني بما هما ويسعي وعليه دم وقول ثالث تنفسد
 بالعدرون النسيان قلت له فان كان ذلك بعد الطواف والسعي قبل ان
 يحلق او يقصر على العدة قال قد قيل في عمرته انها تنفسد عليه ويكون
 عليه الجراء وقيل انها تامة ولا شيء عليه وهذا كانه غير خارج ومعاني
 الصواب لان الامر بالخلق على جوائه دليل على الاحلال وكيف او الحزم
 لا يحل له ذلك **القول في القارن** قلت له واذا دخل الحرم مكة قارنا
 هدا عليه ان يطوف فيركع ويسعي بين الصفا والمروة لعمرة على اقزانه قال
 نعم قد قيل ان عليه ذلك قلت له ويجزبه لغزومه وعمرته طواف واحد
 وسعي واحد قال نعم قد قيل انه يجزبه ذلك قلت له وليس عليه الاقزانه
 الهدي واحد اعينه قال هكذا عندي قلت له وهل له اذا طاف
 وركع وسعي ان يحل الحرامه قال قد قيل انه ليس له ذلك قلت له وهل تجزئه
 من رخصة في الاحلال قال لا اعلم اني لجد له على حال رخصة في الاحلال
 عند احدي النزول بين الجوائه في نظر وعلى القطع فليس فيه معي الله لا

له ذلك قلت له ويوم ان يجده الاحرام عند اخر سعيه على المروة مثل
المفرد بحجة ام بينهما فرت في ذلك قال قد قيل في هذا ما قد قيل
في اكله فاما سواء في هذا ولا اعلم فرق ما بينهما فيه قلت له فان هو
احل على العمدا والمجهلا والنسيان قال فينبه ان يخرج فيمثل ما خرج
في هذا المعنى فيمزا فربح لا فربح لا فربح لا فربح لا فربح لا فربح لا فربح لا
حتى لا يمكنه ان يدخل مكة ليطوف لعمري ويركع ويسعي هل له ان يعدل
عنها الى عرفه خوفا ان تقوته قال قد قيل ان له ذلك قلت له وان
كان قد دخل مكة على هذا فقرأه المائة ضا عليه الوقت فلم يجد شجرة
فيه حتى يطوف ويسعي لعمري هل له ان يؤخرها الى يوم الغد خوفا ان تقوته
عرفته قال قد قيل ان له ذلك قلت له وعليه شيء في ذلك قال
قد قيل ان لا شيء عليه الا هدي المتعة لا قرانه قلت له وعلى حرمه فرفقه
فيجزيه في قرانه فحج وعمره طواف واحد وسعي واحد قال نعم قد قيل ان
يجزيه ذلك وقد قيل عليه طواف واحد وسعي واحد قلت له وعلى هذا الرأي فيكون
عليه لكل واحد منهما طواف وركوع وسعي على حدة قال هكذا بين
في ذلك قلت له وعلى هذا الرأي هذا يجوز له ان يقرن في طوافهما وفي
الركوع والسعي لهما قال لا اعلم جواز ذلك قلت له فان كان فعل
هذا احل بحرمه لشيء منهما قال فعلى ما عندي في هذا انه لا يجزيه لهما
ولا الواحدة منهما على حاله على اقرانه الطواف بطولته فله يطوف بعد
عليها اري في ذلك قلت له وهل له في طوافه لهما ان يبدأ باحدهما
بالطواف فيركع له على قامه ثم يرجع فيطوف للآخر فيركع له ثم ياتي
بالحج السبع بين الصفي والمروة تسعي لهما اربعة عشر شوطا قال لا
يبيح لي جواز ذلك قلت له وعلى هذا فاني شيء يعمل بينهما قال اني
ولا يترك ان يطوف لاحدهما ويركع ويسعي ثم يرجع فيعمل في الآخر مثل ذلك
المجموع الخوف القطع بين الطوافين بالركوع قال فاني على هذا اري في
طوافه الماول طوافه له منها وركوعه بثبوتها له والسعي لها كذلكه واما الاخر
فلان قيل له ان كان قبل السعي للاولي فليأت بالآخر بعدهما على هذا ا

بتمامها قلت له ولو قوي بالسعي المول للآخر وبالثاني للأولي او كان
بخلاف هذا فليهما فلكل سواه قال نعم لوقوعها لا محالة وما قصد به لغتها
واني به فيما بين الطواف لها والركوع وبين السبع لها لا يضر في طواف ولا سعي
كانه لا شيء يمتزج من قطع بين طوافه وركوعه وبين السعي بشيء آخر او يضر
شيئ لا يبلغ به اليه فساد طوافه وركوعه ولا سعيه وهذا في ذلك قلت له
ويجزيه لها خلق واحد او تقصير واحد قال قد قيل انه يجزيه ذلك
القول في المتمتع وما يلزمه في ذلك قلت له وان كان قد تمتع بالعمرة
الى الحج فاني شيء يعمل الا قدم مكة ولا يحل له قال قد قيل في
التمتع على دخوله مكة ان يطوف ويركع ويسعى بين الصفا والمروة لعمرة
ويحلق او يقصر ويحلق فيكون له على الاحمال ان يتمتع بجميع الاحمال الى ان يحج
بالحج قلت له وعليه على دخوله ان يطوف ويسعى لعمرة قال هكذا
قيل ان عليه ذلك قلت له وهذا يحوز له ان يحلق او يقصر فيحوز له
على حال ان يتمتع بالاحمال قال نعم جائز له في قول الملتزم جميع ذلك
قلت له وهذا غير هذا قيل في النهي عن الاحمال قال اما شيء عين
يوجب به في هذا من الضد لجواز ولا تعلمه على حال ولا تعلم ان احدا من المسلمين
قال بالنهي على معنى الكراهية فضلا وانما ينهى عن الإقامة على الاحمال
لغير معنى ولا تعلم في جواز ولا في الامر به من قول الملتزم اخلافا قلت له
والامر به يخرج على معنى اللزوم فقال لا وانما يخرج على الاحتياط له
في الخروج منه لما يجنب فيه من العوارض عليه والتمتع على الاحمال بالواسع
له من الاحمال فيخرج نفسه من صيق بقاء لغير معنى لفايد فوجي به وربما يجد
في حاجته لنفسه من مضار حرامه لا ارتفاع حرامه ففوق ونشاطا على ادائه وانما
حجة ونوافله وعلى الاحمال فلا ينعى يرجأ فيه فيدعو الى البقاء عليه الى
ما ادري ذلك الامان سكن في صيق من الوقت فيسقى عليه ليحرم من حجة والاحمال
فلا واسعه اعلم قلت له وما افضله للخلق او التقصير وبابها يؤيد
افندي ذلك قال قد قيل في الخلق انه افضل من التقصير وهو المأوي
وبه يوم الامان لا يبقى من الوقت قد ما يتوافر فيه شعره الى يوم النحر فيستحب
له على ذلك ان يقصر وان خلق فلا يمان قلت له فان هو بعد الطواف
والسعي

وبعد طلوع الشمس جازله على حاله قال نعم في قول الجميع يعني الصحيح من
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك قلت له ومن وصلني محمد
بالجعد العجوة قبل طلوع الشمس عليه ذلك قال فهو في هذا المعنى
مثل من وصل ليلته وله فرح بالخبر فيما بين ذلك قلت له ومن وصل بعد طلوع
الشمس في احواله فوقف فليدفع الى عرفة فليس عليه ان يتأخر يعني لا غير معني
ولا ينبغي وان تأخر ثم دفع فلا بأس قلت له وهل يؤخر ان يقول شئ فيدعو
به مع ذلك وعند وصوله الى عرفة قال نعم قد قيل فيما ينبغي له ويؤجره
اذا دفع فربي الى عرفة ان يقول اللهم ابدك صمدك واليك رجعت وعليك
اعتمدت ووجهك اردت فاسألك ان تبارك لي في وجهتي وان تكفيني في
عرفات حاجتي وان تباهي به في عزه وافتضل مني وبصري وهو يلي
فاذ بلغ العرفات فينبغي له ان يقول اللهم ادرني في هذا المنزل
جوامع الخير كله واعذرني من جوامع الشر كله وعرفني فيها ما عرفت اولياي
واهل طاعتك واجعلني من دعا السنك سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم
قلت له واذ بلغ العرفات وانتهى اليها فاذا يفعل واي شئ يقول فيفعل
والي اي وقت يكون وقوفه فيها بين لي ذلك قال فالذي يوعر به علي
هذه الوصول اليها ان يفقد فيها ويلبي حتى اذا زالت الشمس اغتسل ان
امكنه والمواظبة فاحضر قلبه تحتها وجمع بين الظهر والعصر وقت المولي
منها فاذا فرغ من الصلوة اخذ في الدعاء بما فتح الله له بقلب مخلص يقين
صالح ونفس طاهرة وافضل المواقيت فيما قيد عن بين المأمور وعن
سما له او ظله او حيث امكن فاتهاكلها موقفه الى بطن عرفة وموضع المراك
وليس تحجب له ان يقرأ سورة الفاتحة والمعوذتين وسورة المخلص وعشر
آيات من آخر سورة البقرة وآخر الحشر ويكثر من قول سبحان الله والحمد لله
والله اكبر والله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم يستغفر
لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويلبي في خلاته تكبيره وفي الرواية انه قال
يسبح الله مائة مرة ويهلل مائة مرة ويكبر مائة مرة ويقول ما شاء الله لا
قوة الا بالله مائة مرة ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم مائة مرة ويقرأ
اية الكرسي مائة مرة وقل هو الله احد مائة مرة وقيل ثلاثا وفي الحديث

قلت الليل قبل وصوله جمع يصل إلى المغرب بعد ان يجاوز عرفة ويؤخر
 القساء الاخر الى جمع فان خاف فزعموا صلاها في غير عرفة قلت له فان
 صلى في عرفة قال قد قيل فيه بالكراهية وله فساد عليه وعيسى
 ان يلحقه معني الكراهية في غير موضع عرفة والله اعلم قلت له واذا افاد
 الله يدعوا النبي عنده لك قال نعم قيل انه يقول اللهم لك قصدت
 ومن عندك اشتقت واليك رغبته ومنك رعبت وفيك ضيقت فاقبل نسبي
 وقوي ضعفي وارحم نضري وقلة حيلتي وبعد مسيري وسلمي في ديني وديار
 بعضهم فيما كان يومه به ان يقول اللهم لك افضت واياك قصدت
 وفيما عندك اردت ومن عندك اشتقت فاعفني ذنوبي وتقبل توبتي انك انت
 الغواب الرحيم ويكثر من ذكر الله تعالى في طريقه ويولي حتى يصل
 جمع فاذا بلغ اليها ينبغي له ان يقول اللهم ادر قيتي في هذا المنزل
 جوامع الحرك كله واعذني من جوامع التشركه وقال بعضهم يقول
 اللهم هذه جمع فاجمع لي فيها جوامع الحركه واصرف عني جوامع التشركه
 وعرفني فيها ما عرفت به اوليا يكرهاه لظا عنك **الفصل في جمع وتسمي**
المزدلفة والوقوف بها واحكام ذلك قلت له واذا وصل الى جمع فاي
 فيها يعلم والي متى يكون وقوفه بها قال فانه ليؤمن ان ينزل بها مع النساء
 فيصلي بها التماسين ان كان لم يصلها او ما كان منها ويرى منها لري
 اعمار سبعين حصاة مثل حصي الحزف وان زاد عليها على معنى الاستظهار
 مخافة الحوادث فهو من الجرم وان قدر على غسلها فهو افضل وان لم يغسلها فلا
 بأس قلت له وفي هذه الليلة يكون فيها نفوق ومناحه ورفوق قال
 نعم في قول المسلمين اجمع وان قدر على احياء هذه الليلة فليفعل فانها
 ليلة مباركة وفي احيائها فضل كبير قلت له وفي حوله بها فني اي
 موضع منها يكون فيه نزوله قال فني اي موضع نزلت منها فلا بأس عليه
 في وقوفه لانها كلها موقف المبطن محسرة قلت له والي اي وقت يكون
 مع وقوفه والي اي مكان يفضي منها فيمضي اليه وماذا ينبغي له ان يقوله
 مع ذلك قال قد قيل انه يكون وقوفه بها حتى يطلع لعله يخرج في صلي
 الصحيح بغلس فاذا بلغ المستحرام وقف فزعما مثله داعية على الصفا او ما

فتح الله له من الدعاء وحمد الله واتى عليه وصلى على النبي محمد صلى الله عليه وآله
ولستغفر لذنبه وللمؤمنين والمؤمنات ويسألوا له حوائجهم لدينه
ودنياه ومما يستحب له في موقفه ان يقول اللهم انت خير مطلوب
اليه ومعوذ عليه وخير مسئول وخير عليه التوكل اللهم ان لكل
وفد جانية ولكل ضيف كرامة فاجعل جاني في مكان في هذا الموقف ان تقبل
توبتي وتقبلني عثرتي وتبها وزعن خطيئتي وتجعل التوبة في الدنيا
زادتي ثم مضى قبل ان تطلع الشمس الى منى قاصدا لها واذا فاض
فمنعني له ان يكثر من ذكر الله ومن الاستغفار له قلت له وجمع هي التي
تسمى المزدلفة قال هكذا قيل والمشعر حرام اخوها ما يلي مكة
قلت له وعليه الوقوف بجمع والمبيت بها هذه الليلة قال نعم قد قيل
فيما يورثه ان عليه ذلك ويلزمه هذا الوجه الذي هو الفرض قلت له فان جازها
منعها الى محسراتي ما يكون عليه في ذلك قال قد قيل انه يرجع اليها
لمعني وقوفه بها قلت له فان لم يرجع اليها حتى اصبح اينسده عليه حجة وما
ذا يكون عليه في ذلك قال قد اتي وعليه في قول المسلمين دم وعسي ان
يلحقه على اي معنى المساءة بل اذ لم عليه في ذلك قال قد اتي وعليه في قول
المسلمين واما فساد حجة علي هذا فلا اعلم مما قيل به وله بين في ذلك قلت
له فان رجع اليها فوقفها ايضي عليه بجزاء ام لا قال قد قيل انه اذا رجع
اليها فصلى الصبح بها وافاض فلا شيء عليه قلت له فان كان قد صلى الصبح
في وقتها قبل ان يصلي في رجوعه اليها اعليه جزاء قال فعلى قول من يلزمه
الجزاء في تركها فيكون عليه دم على اي في ذلك قلت له فان تركها ناسيا
لها ولم يذكرها حتى جاوزها قال لا بأس عليه فليرجع اليها ويصلي
بها الصبح ثم يفرض منها الى منى وله شيء عليه قلت له فان لم يذكرها
حتى فانه وقتها قال فهو المعذور فيما بين لي لعذر الواقع اذ لم يترك
قدرته ذكر الشيء في حال نسيانه حتى يلهم الله ذكره واما الذي مر فارجو
في لزومه له ان لا يتعويذ من يلحقه معناه الاختلاف فيه لان اسم التوكل المحمدي
وهي المزدلفة لا يتركه لكونه عن النسيان قد كان منه ما يحال له وفي محمدي
ما جاء عن المسلمين ان ترك المبيت بها فعليه دم قلت له وعلى رجوعه

اليها بعد الذكر لها بالحقه معني ما قيل في المنعده قال هكذي اري ان
يلحقه معني ذلك قلت له فان كان جاهلا بالذي عليه في ذلك قال
فالجاهل في عدم اقرب في اجزاء الناسي في نغده على نسيانه وان كان
لا يتعري من ان يلحقه معني ذلك كله قلت له فان هو صلى الصبح ودعا
عند المستعرا حرام بلبيل ثم افاض لظن منه انه قد طلع الفجر فترتين له
بعد ان جاورها انه قبل الفجره قال فهو الخطاء فلا الور فيه فليرجع
الي المشعر فيصلي الصبح بعد الفجر ويدكر الله تعالى ثم يصلي ولا شيء
عليه قلت له فان ترك الجاهل الرجوع الي ميزد لفته بعد العلم
والناسي بعد الذكر والمخطي بعد ان جمع معه خطا في ذلك قال فانه
يكون بترك الرجوع بمثوله فجاوزه عامدا في موضع القدرة ورجاء
الوصول اليه وقد جاء المشرع عن المسلمين في المخطي بترك الاختلاف
في زمره المرحاء له ان لم يرجع ومضى على خطايه بعد المنعده له بلا عذر وبه
يستدل على ثبوته في المنعده لمجاوزه وترك المبيت بها فان ترك الرجوع
بلا مانع ولا شيء مما يوجب عذر معني في العمد حتى كانه لا فرق على حاله فيما
بين من جاورها ومن ترك الرجوع اليها عمدا على هذا فيما بين لي في ذلك قلت
له فان عجز عن الرجوع لشيء من الموانع او انه بقي له من الوقت ما لا يمكنه
الوصول معه او قد فاته موقتها قال فهو الباقى على اصله ما كان
عليه حتى افاض فزعمه او جهلا او نسيانا او خطاء وفيما عندي انه ليس عليه
ان يرجع
الي شيء لا يدركه على حاله لا رجوع في غير شيء فكيف
يلزمه ذلك قلت له وعلى رجوعه فان كان قد صلى الصبح قبل ان
يرجع او في طريقه قبل وصوله اليها في موضع خطايه قال قد قيل انه
يلزمه دم وقد قيل لا شيء عليه قلت له والقول في الناسي كذلك
قال هكذي يبين لي انه لا يتعري من ان يكون مثله في ذلك قلت
له فان لم يترك جمع وخطاها رعله ثم افاض فيها قبل الفجر وبعد وقبل
ان يصلي الصبح قال قد قيل في هذا باختلاف في بعض قول
المسلمين لا شيء عليه وفي بعض قولهم يلزمه دم الا ان يرجع فيصلي
بها الصبح قبل ان ينزوي وقتها فلا شيء عليه وفي قول بعضهم انه ان

ما يدل عليه بعد فنيح من جوارحه قولاً فان تركه على حاله بعد ان ذكره لا مانع من زواله جهلاً
 به او مع العلم بنحوه فله وعليه في هذا الموضع من تعذر ما لا مائة في عدله وقد مر في
 به والحمد لله دليل على هذا كله فثبت له وما كان من جهة او فيها فمثل الفتيان
 لبسهما ام لا قال نعم لما في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبيح لبس
 المقتنية وفي حديث آخر طريق لعلي بن ابي حمزة انه قال كنا عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالجيزة اذ جاء اعرابي وعليه حية وهو متصمخ بالحلوف فقال يا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني احرمت بالهرة وهذه علي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اما الطيب الذي بك فاعسله واما الحية فانزعها ثم اصنع في عمرتك
 كما تصنع في خنك فاعلم ان يخلعها ولم يخر له لغير ما به يعذر ان يدعها والمواضع مثل
 القتيص في قبا سها فيجوز له ان يكون على ما به يوم عز نبي لبسها هان يخرها
 من اسفل لا مما يلي الرأس ان امكنه لا في ضرره والمواضع مما اعلا او اسفل قلت
 له فهدر قولك بالمانع في زوالها من اعلا المأكله مكنه من اسفله قال لا ادريه
 ايها باكله الا ان اري ما جاء فيه الاستحباب انا قلت له فان هي في لبسه نالته
 ولما برده حال نزعها فخطته قال الله اعلم وانا لا ادري في حق نباله من الناس
 الا ما فيه من قول بل يبيح عده الله انه لا يقع في ربه موقع تعظيمة حاله نزع
 اللباس قلت له فالعبادة في هذا مثل المقتنية ام لا قال نعم اذا اجل
 فرق ما بينهما المعنى يدل عليه في خلقها وانه في لزوم اجزاء علي لبسها فاذا خلد في
 كبرها الظهور من عماما قلت له فدل جاء في القبا ان علي من اخلد في كبره ما به من
 اجزاء قال بلي ان هذا قد قيل له فلا يعذر علي رده الا ان في قول الشيخ
 ابي سعيد رحمه الله ما دل على ما قبله والحمد لله حق حمد قلت له فان جعله على
 ظهره فادخل منكبيه جاز له وان شئ عليه قال نعم قد قيل لهذا في القبا وما
 اعلم ان احدا يقول بغيره والفقهاء الاوان العبادة في صورة شكله فلا يبع المان
 تكون في هذا كشله قلت له وما كان لبوس كدب فهو كذلك قال
 هكذا معي في ذلك قلت له فان لبس للبر او يدا او الخفين المما به يعذر في حاله
 ما لا عليه قال ان نزع مع القدرة من ساعته اذ ليس له ان يدعه وان بدله من
 ان يكبر فيهم فاما ان يكون بصيرا فيجتال على رجليه ان يدخلها في موضع
 واحد او يقطع حرقفه خارجا في الكعب الا ان يكون في نفسه قصيرا والمواضع مما

لما فيه من الكفاية فان علمته والافضل بمخبره قلت له فان هو ادخل في خفيه
 احذر عليه فجاوز كعبه ماذا عليه قال فغيبني ان يكون في هذا علي ما لو
 ادخلها جميعا في خفيه قلت له فان لم يجد ازارا يحرم فيه ولا نعلين يلبس
 في حليله ماذا له وعليه قال في الرواية عن جابر بن زيد عن ابن عباس انه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول اذا لم يجد
 الحر المملوك لبس الخفين واذا لم يجد ازارا لبس السراويل وله نعلان احدا
 يعارض في ثبوتها وله في جوازها النازلة الضرورة اليه الى انه مع الفداء وان لم
 يذكر لما في مثله من دليل عليه قلت له فلا يجوز ان لم يجد ازارا ولا الرداء
 ان يحرم في قبضه وسراويل او من بعد احواله على هذا ان يلبسها قال بلي
 في موضع اضطر اليها ولا اعلم انه يختلف في هذا لان الرخصة طرفة لموضع
 كون الضرورة في لبسها لما فيه من فدية وله بد فاتها به اولى قلت له فان
 كان ملبسه في احواله قد صلب بالورس والزعران او مسه شي من الطيب والحر
 فيه لمعني اجانه قال فلا جد عليه قياسا له ان يقتدي به
 ان صح ما عدي فيه حفظا له من الغير وقيا سا وان كان لا اختيار جهلا او في علم
 فانوبة والجزاء له بما فيه مخرج الى علي قول من يذهب في اجاها لانه في منزلة
 الناسي فيجوز ان يكون على ما به من قول في الدرر بانه عليه وقول لجزاء
 فيه لان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بالاعراب في الجبة ان يخلعها وفي
 الخوف ان يغسله لما اراد عليها من كفارة اوجهها عليه فيها جزء لما اتاه وهذا
 في جهله وان كان علي وجهه الخطاء فغيبني ان يكون من اجزاء الى السلافة ادنا
 وان كان من الاختلاف على حال لا يتعري وقد مر من القول ما دل بالمعني على
 حاله قلت له فلا يجوز ان يلبسه في احواله من بعد ان يغسله قال
 بلي ان كان قد ذهب عنه ولونه فصار في حذر ما لا ينقض عليه قلت له
 فان ذهب بالفضل او غير قال فهو المار لما سواه وقد حصد فكيف
 عن ان التمس بالماء لمن اراده ان يقصر عليه من العباد قلت له فان كان من رجع
 ما ظهر به وخفي لونه اجزبه زوال ما اصابه من الراجحة ام لا بد من غسله لجواز
 جفا قال ان اولى ما هذه على حال ان تكون جزا او الاولى فكيف يصح ان يفترا
 حكما ولا شك عند اولى النبي ان زوال ما به من الراجحة الطينة محذره عن غسله بالماء

وهم أكثر مناعلماء قللت له هذا من الجارة في لبسه لمن بالغ في غسله فبقى علي
ما به من الواجبة قال بلي في قول من جاز له ما على رأي من منع جوازها وفي قول
الشيخ أبي سعيد رحمه الله أنه يعجب أن لا يكون عليه جزء من زكرك الطيب
في أحواله ولا يقدّر على إزالة ولا يدرك ما خرج هذا من أحواله في أحكامه
قلت له وما لون بالشوران ماذا لا هذا العلم فيه من قول في هذا المكان قال من
من الزينة فيمنع من أن يحضره بعد الطيب مثل الزعفران حتى يذهب لونه
بفسد اللبس أو الزوان فيخرج عن حدابه من الزينة والمأخوذة فيه وفي قول
أخوانه ينزعها من شيء عليه قلت له فالقلنا من المهي عن لبسها في هذا
الموضع والبشر ما هي وماذا على لبسها قال فالقلنا من جمع طنشق وهي
الكفة والبشر هي الطويلة من أنوعها لا غير واحد ما برسر الرجل مع كل
منهما في لباسه في هذا الموضع من أحواله في لبسه فليس له أن يغطي به شيء
الم الذي يضطر إليه فيجوز له مع القديلة لعله فان نزع ما اختار ذكره لأحواله أو
ناسيا حالة فعله أو على وجه الخطأ لما ابرأ من مباح جاز أن يكون في جازها
علي ما بر في مثله في موضع علمه بجوازها أو جعله عموما لما يحرمه في باقي علي
أثنى أو كلة قلت له فان أحرم في عمامة أو لبسها في أحواله فهو كذلك قال
هكذا مبني في ذلك قلت له فان طلع عن نفسه في أحواله ما قد منع فلبسه
نزع عاد إليه عارا قال فان كان لما اجتزأ له في معنى البسة واحدة بما لها من
قدية بدله ما زاد عليها ما يجادها الم ان يخلعه علي ان يتركه أو يكون في أصلها
علي ما جاز فيلزمه في كل مرة ماله من جزء علي أعدادها قلت له فان نزع
وليس التخصيص أو القبا والسراويل فأحرم علي ما جاز له أو لا قال قد قيل
فيها أن الكفان الواحدة مخزئة لما يكون من هذا في وقت واحد لما على ما به
من كثرتها ليس هي البسة لما زاد عليها وما كان في أوقات مختلفة فلها في
كل مرة تكون في وقتها كفاة على حد الم أن يلبسها علي ما جاز له فانه لا يلزمه
ما دام على ما به الكفان واحدة قلت له فان كان في عابرة لبسها بعد
الخلع شيء لما أجاز له وشيء على ما به من المنع قال ولا بد في موضع التخصيص
يعطى كل منهما ما له من حكمه في الحق قلت له فان جمع في أحواله بين الكيفية والقياس
أو التلخيص والعامة في لباسها علي ما جاز له أو يمنع منه لحرمه قال فالحق ما به

أن يكون

فلا شيء عليه • قلت له فان شئ على وسطه مرفوعة فالقول فيه على هذا يكون
 ان الواء او عقد • قال نعم هو كذلك لعدم ما يدل على فرق ما بينهما في ذلك • قلت
 له فان كان به جراحة فربطها بعد الجراحة • قال فان كان ثما به ضرورة لا يفقد
 معها على حال يدون ما فعله ان يد فيها جاز له وعليه الغذاء والمال منع من حقه
 فيلزمه في العقد وسعاعته مع القدرة ان يحلها وما هو رايه يكون اجزاء • قلت له
 ومن الجواهر ان يعقد على نفسه في بدنه شيئا المرفوض مرة ما دام على طابه من الجواهر
 قال نعم الماهية ما فانه قد حصل فيه وما علم انه يختلف في جوارحه لما به من
 حاجة اليه ولا شيء عليه • قلت له هذا الخبر في عن النبي الذي اجاز في هذا
 الموضوع ما هو وكيف يكون في الشيء • قال بلي ان قول اهل الرشد في وصفه
 ان يأخذ من طرفة عين دخله فيما اعد له من آلة مسكرا وفي طيه فلا يخرج منه من جابه
 فانه من العقد • قلت له واذا كان ذا هو الذي مر قصده ما زاد عليه فافقد
 من جابه الثاني بعد • قال فهو من الخطا بما فيه من قول في لاي الماهية
 في حق من الى رده باسرع ما قد ان لم يلزمه شيء لما اراد به بعد عن محل اجزاء
 قلت له فان اخذ بطرفه لما اجاز له فافقد ما عليه • قال فلهذا العبد
 بما له من حكم في موضع كونه على طابه في حاله من نسيان لاهرامه وذكر له في علم احمد
 قلت له فان اشئ العقد فزين • قال في مثل الواحدة او تظن ان لها كفايتين
 وليس كذلك في قول من يعلمه والمسلمين • قلت له فان عقد على نفسه في
 مواضع عدة قال ان هي في الوقت الواحد او مثل عقد • بما لها من كفارة وفي المواقف
 المختلفة فلما له من جوارحه عليه • قلت له فان حله عقد ترفع اليه فله
 قال في هذا كلامه ان يكون لما اجاز له فانه لا يمان على القدية الواحدة ملازم
 على طابه ضرورة اليه • قلت له وما لبس في احرامه او عقد على نفسه فاوله
 الى اخره فلم يحله في موضع ما ليس له فيلزمه ما فيه لحرامه • قال فانه علم والذي
 معي في هذا ان الدم مجزأ له فيه ولا علم ان احدا يقول ما زاد عليه • قلت له
 فان صر في ثوبى احرامه او في احد ما شئ من الدراهم او غيرهما فافقد عليه بحمله
 خيط او بنفس ثوبه او بها ما زاد يلزمه • قال فهذا ما قد ايج له على حال
 شيء فيه فيما علمه • قلت له هذا الخبر في ازاره وطيء رايه ان يعقد على
 نفسه في احرامه له ختيار • قال نعم الا وجد في موضع الاختيار لما يدل

على المنع من جوارحه ^{عظماؤه} لانه على الضرر قلنت له وان احدث في شيء من هذا اكرهه
على عقده او لبسه ولم يتقدر ان يمنع من جوارحه ليجز في نفسه قال فيجوز له
لانه موضع ضرره وعليه الفداء فان امن جوارحه ان يزعمه مع الفداء فربما
ولم يجر له ان يذره فان تعذر تركه لا لما يكون من عذر فله وعليه في موضع علمه
او جهله بحكم حكم العدم ما فيه وان سيجي في حاله فنهى عن ذكره جاز لان يكون
عليه في الناسي من قول قلنت له فان عقد عليه او البس ما لا يجوز له في
يقضه كرها او في منامه الا بامره قال فهذا لا يفعله فلما كفاه له على الظاهر
ما فيه قصر ما لا وطالب في يوم قلنت له فان قدر من بعد علمه والى فتركه
طالبا به بعذر في حاله قال فيجوز ان يكون له على ما مر في مثله في موضع
علمه او جهله قلنت له والى فتركه وهاهنا سيجي من الطبيب على ما به من
فرجه قال فلما باس عليه لجوارحه مع الفدية ان الجانة الضرورة اليها فله
والاجاز لان يكون في جزائه على ما مر في موضع عدم اخطائه فيما له او عليه
قلنت له فان كان على هذا من طبسه عقدا قال فغسي في الدم والوجدان
يكون له مجزيا عنها في موضع لزومه راد ان الله يريد اه قلنت له فان وضع
توبه في شيء من انواع جنسه او فقد عليه وهو لا يدري به فاصابه لو نه او
يرحمه لا باختيار نفسه قال فهو من الخطاء ما فيه من قول في اي جاز عليه
قلنت له فان بال فلم يجد ما به ينظرون الماء في الحال يجوز له ان يربط على
ذكره فتركه خلا من الجاسة ان تصيبه في بدنه او توبه ام لا قال نعم
يجوز له وله شيء عليه الا ان يعقدها فيلزمه ما فيه قلنت له فان ربطها
بشيء آخر فلا ولا على ذكره من فوقها او عقد عليها فهو كذلك قال هكذي معي
في ذلك قلنت له وما كان من هذا في البدا والرجل او ما بقي من البدن لينا او عقدا
فهو على سواء في هذا قال نعم في موضع لزومه او العكس في السنة او
الاجماع او الراي لم يجر له او لزومه ان يعيده في يومه اذ لا احد في الحق
ما يدل على صحة وجه الفرض لا حاجة التي عموا الاما في عطي الراس وحضر العقد
مطلقا الا في حق من اضطر اليه والى ما قبله فان الضرورة تقتضي كون الاجابة مع
الفدية قلنت له فان حرم في طيلسا او ساحتا او بركان قال فلما باس
عليه انما من انواع ما قد اجيز على حال في الاحرام فاني جيز على من لبسها ان يوحذ

فيه بالجزء وليس هو المحرم قلت له فان اخذ المنطق فلو اهل على نفسه
ولم يعقدوها ولكن ادخلها بما عجزت به في سبورها قال فغيبتي ان يحزن له
والجزء فيه لانه لا من العقد في شيء فاعرفه فان لم يربح عليه ما دل عليه
قلت له فان لبس في اصبع يدي به خافنا قال قد قيل فيه بالاجزاء وبعض
كروهه فإني عليه دما وليس في باجر الحج عالما قلت له فماله ان يري وجهه
في المرأة قال قد قيل فيه بالكرهية وفي قول اخر لا بأس به الا ان يكون لزيته
قلت له فان اضطر البهائم اليه قال فيجوز له واستيء عليه فينظر في
ذلك **مسألة** ومنه وفي المحرم له ان يحمل في احرامه سيفا او عين من
السلح امره قال قد قيل في السيف بالمنع من حمله فيه الا ان يكون خائفا
وفي قول اخر ان له ان يتقلده مطلقا وقد قيل ليس له ان يحمله الا ان يكون في
الاعتق الاخر فانه يحسن فلا يبيع ولكنه لا يتوبخ له ما يولد له علم بعد له والقول
في عين من انواع الاسلحة كمثلها والذي اجد في الرواية طريق القوم عن جابر
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل احدكم
ان يحمل السلاح بمكة قلت له وحاشا في هذا امر روايتهم فتقول فيه قال
الله اعلم به فان حمل على الطلقة في ظاهرها ما يقتضي وجه المنع من جوارحه
وانما ادرية في كل حال فاقربه فان صح نفسي ان يكون في موضع الاختيار لما
اريد به فيها فقتال او ما دونه لا على ما جاز من اخافة لمن يحارم مقيم او مسافر
في غير موضع الا اضطر لما قد نزل به في الحال من مخافة على نفس او مال وله ما
يكون في العدول من مباح للمحرم والمحمل من ايح له منهما في المحرم والحد ليس
هذا بالحق ولزعماء هذه المخاوف من ضياعه ان فارقته او لما رآه من نحو بيع او شرا
او هبة او عطاء او الواسع من العمدية الدين او الرأى او بدله ان يخرج به منها
او جاء به اليها فجاز له ان يدخل الي غير هذا ما شبهه او تزي المنع من جوارحه في
عموم او على الخصوص في شيء منه وانا لا ادرية فاحرمه على من رآه ان يفعل
قلت له فان كان في حقه غير باع ولا عا داله ان يحرم فيه فيجعله في طوافه
وسعيه وصلاته حال احرامه قال نعم اذا لم يجد في هذا الموضع الا
ما يدل على جوارحه لا على احرامه قلت له ويجوز له ان يقتاتل به من يبغي
عليه فاراد قتاله او يدفع فيه من امر عدوانه ان ياخذ ماله قال هكذا

معي في هذين وله اعلم انه يختلف في حله برأي ولادين الله ان يقدر في
 حاله بما ذكره ان يمتعه عن ماله قلت له فان اصابه في احرامه على هذا
 شيء فاداه كان عدو او غير عن مسالحة قال فيعسان يلزمه
 فيه دم على هذا فاعلم وعلى قول آخر فلا شيء عليه لوجود عذر الانزيات
 الذي مريدون يكون لا بعد فعله ولا الذي من نفسه لا بعد فيجوز في كل
 منهما ان يلحقه من الراي ما في مثله قلت له فان كان بها في احرامه امسا
 على نفسه وماله وعلى غيره من له او عليه ان يدفع عنه مسالحة في حاله فاراد
 في غير تحريم لعدة ان يلبسه يوما بها الهول لا شيء عاده قال فيع
 في هذا الموضع ان يكون تركه اولى له محل خضوع واستكانة وخشوع
 لولا الموضع رتبة ولا حاجة تركه عدو يلزمه او يحجز له لما يحتاج
 فليدفع عن نفسه في اقباله على ربه جميع ما يشغله عما به مبالغ ما قدر
 من احواله فان فعله فقد استوى على ربه فلهذا او منع منه فني عنه وله يبلغ
 به الى جلاء واسد اعلم فينظر في ذلك مسأله ومنه وفي المحرم هاله ان يعطي
 لاه ام لا قال فيقول هذا العلم اجمع ان احرم الرجل في راسه فليس
 له ان يعطيه الملباه يعذر والممنوع ما منع قلت له فان فعله بالعد
 لما اجاز له قال فلا بد له فيه من ال كفارة جزاء له بدم يورده
 الى من يكون من اهل فيه كما هو عليه ولا من التوبة فانه ملوم وفي تعدد ما قوم
 ولا شك في شيء من هذا ابله ولن تجد من دونها ملتحدا قلت له فان غير
 من اربعة ما ذاب لزمه طالع عليه او قصر في المدة قال قد قيل ان عليه في
 كل كفارة دما وان قدر بانه فاعقبه وروايه نداه قلت له فان كان في حاله
 ناسيا لاهرامه قال فهو عذر فليترعه في راسه ويلبى حين يذكره شيء
 عليه الا ان يكون يوما وليلة وفي قول آخر يوما وليلة فانه لا بد وان يلزمه
 في كل منهما دم على ما به قد حل فيه قلت له فان كان في احرامه ذكر االه الا انه
 جاهل بحرامه قال فهذا من غير لكونه فلا بد له من ايمانه ولا من التوبة
 لدفع ذنوبه وعلى قول آخر فيجوز في هذا المكان ان يكون له حكم الناسي
 لانه سواء في قولهم وكذلك في نيا سية قلت له فان اراد غيره فخطا ومن
 كذلك قال هكذا يعني في ذلك قلت له فان تركها ساعة او اقل واكثر

او اكثر بعد ان انتبه او ذكره قال فان كان لما منع ولا فهو في حرم علي ما في
النقد من حكمه قلت له فان لم يغطه كله وانما غطا بعضه قال قد
قيل فيه انه لا شيء عليه حتى يغطي اكثر قلت له فان اضطر اليه شدة
حر او برد او ما يكون ضرر هذا ان يغطيه خوفا على نفسه مكنون الضرر
قال نعم المأنة لابد له معه من ان يكفر ولا اعلم ان احدا يقول في هذا الموضع
بغير من اهل البصر قلت له فان كان به علة لا يقدر معها على كشفه
فالقول في الفداء على ما مر في وصفه قال هكذا معي في هذا من قولهم وانما
لا ادري في العندية منها بعذر الماوان في الرواية عن ابن عباس انه ضم راسه
من ذاء كان به فذبح شاة فيما عنه يذكر قلت له وعلى هذا يكون القول
في وجهه ام لا قال نعم لقولهم فيه انه من الرأس وليس في هذا الموضع الماوان
من حكم في ماله وعليه قلت له فان هو غطى قاء او اذنيه قال فغبي
ان يكن له ما لم يضطر اليه ولعله لا يبلغ به على حاله الى جزء يلزمه فيكون
عليه قلت له فان فقم احد غطى راسه او وجهه ولا يقدر على منعه
او اتاه نايما فخره قال فغبي ان يكون هذا من عذره فلا يلزمه شيء ان
كشفه حتى امكنه ولما يكن من الماوان يبيتي يوما اوليلة وعلى قول آخر يومنا
وليلة فيجوز ان يكون في الدم على ما في الناس من راي لا هذا العلم قلت
له فان حبس الي ان يغطيه وحده خوفا على نفسه ان يشتغل ما اومر قال ان
هذا الامر عذر فيجوز له مع العندية وان كان في جبر قلت له فان هذا
فلا ظلم هذا ان ياخذ في موضع الماشية ان منه ما اذا ان يتحرر لما قد لزمه
قال نعم ان يخرج دما او طعنا او الاكلير له ان يرجع اليه فيما يورديه
صياها قلت له فلهذا من لجا جازة في ان يجعل على راسه عصا لرفع ما به اذني
اولا قال بل في لهما ما قد اجز على هذا ولا شيء على من لوي ما لم يبلغ نصفه
وعلى قول آخر اكثر فيلزمه الفداء وان عقد هاتوا يد معه وان يكون
العهد لجزء فان سبي جاز ان يلجئة معني ما في مثله من حكم في عذره قلت له
فان عرض له ما يدعون الي ان يحكمه فيجوز له قال نعم قد قيل يجوز الماوان يوم
ان يكون بروسا ماله ولا شيء على فاعله قلت له فان كان باظفار او
بكلا اصابعه او براحة كف ماله عليه فيما قل او اكثر في مقداره قال فغبي ان لا
يلزمه

يلزمه شيء وان خالف الي غيره اياه يومر في تغله ما لم يدعه او يقتل شيئا من قبله
 او يسقط شيئا من شعره لحي لا جلده • قلت له فان كان في لحيته فالقول فيها
 كذلك • قال نعم لانها في هذا كانهما علي سواء ان صح ما عندي في ذلك •
 قلت له فلهذا ان يدهنها بما لا يطيب به فزادها ان او يشطها • قال
 في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حرج استعنت اعني
 فيسقي له ان ينزكها في هذا الموضع علي حالها فانه به اولي بالمضررة
 اليها اولا في شيء منهما • قلت له فان فعلها ولم يرد به خلاف او فعل الجذاه
 قال ففعلني هذا امره كانه لا شيء عليه ما لم يخرج دما او يقتل قمل او ينزع شيئا
 من شعره • قلت له فان بدل له ان يغسله بالماء ايجز له • قال نعم لما روي
 عن عمر بن الخطاب ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يغسل بالماء الا
 بزيغ شعته وهذا ما لا أعلم انه يختلف في جوانه من قول الفقهاء انه يومر
 ان لا يدلكه ولكن ينشره الماء • قلت له فان ذلك عليه شيء يلزمه فيه •
 قال لا ما لم يكن به من ذلك ما لا بد وان يكون له ما فيه من حكم في لحي او ارجاع
 في حرمه وعسي في الهي ان يكون له ذلك فانه كونه به فذلك عليه ما ابقاه
 لم ينزع فانه • قلت له فيجوز له ان يغسلها بالخطي ام لا • قال قد قيل
 شذ على غير وجه او غطي لحيته بثوب او ببيديه • قال فلا راي الا اني مكرها
 لما زاد عليه الا ان يكون في شيء يخافه مثل ثقب او زخوخان او غبار يدخل
 في انفه فيؤذي به او نار تلذبه فتختر شعره • او ما يكون من نحو هذا وعليه كل حال
 فلا اجزاء فيه • وعلي قول آخر فيمن له شعر طويل ان له ان يغطي ما تحت الماذنين •
 قلت له فان كان من جهة ان يدخل في بيت او عيشة او قبعة • قال قد
 قيل هذا كذا انه ما ايجز له وان مس راسه فلا بأس عليه لانه مطلق في
 حله • قلت له وان استظل بحجر او شجرة • قال نعم يجوز له ان يغطي
 اليها ما كانا ادي • قلت له فلا يجوز له ان يتقي حر الشمس فيجعل
 على نفسه من فوقه مظلة من بقعة عن راسه ام لا • قال قد قيل يجوز له
 على هذه الصفة وكما في ما اجد ما يمنع منها في قول لاحد من اهل المعرفة • قلت
 له ولا بأس عليه فلا اذواء ما لم يمس الراس • قال نعم قد قيل هذا وانما ان

مسئله فقلبه دم المانة يشبه في غير العمدان يلحقه معنى ما في الخطأ من حكمه قلت له
فذلك في رأيي واجماع ان يجعل عليه راسه ما اراد من متاعه قال لا ادرى به المانة
ما غناه له عنه من زمان وعليه في تركه صهر فانه مما قد خص فيه لمن اضطر اليه المانة
لا بد وان يكون في الجمل عليه ما به من الاختلاف لراي من يقول بالعدله ان التي على
نصفه فتمم وعلي قول اخر ان عظم الكثر والله اعلم بسداد له قلت له قد
يجوز له ان يحلق راسه قبل عمله المانع ضرورة اليه قال لا ادرى فيه لما ايدل
على المنع من جوانحه ما عين قادر عليه قلت له فان كان كذلك فربما اوبه اذي من
راسه قال فغدية من صيام او صدقة او نسك خاصة فانه من اضطر اليها
فجار له في حاله ان يكون عليها وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان راى كعب بن عجرة يوقد نعله وهو محرم وهو امر راسه تنقش نعله فقال له
احلق واغدي قلت له اقلل الخبز في صيام كم يكون من الايام وعن الصادق
عليه السلام ما مقدارها من الطعام وعن النكاح هو من الايام قال لي قد قيل
في النكاح في هذا الموضع شاة او بدنة او بقرة وفي الصيام انه ثلاثة ايام
او اربعة او خمسة الى ستة ايام وفي قول آخر ستة ايام او سبعة الى عشرة ايام
وفي الصدقة انها اطعام ستة مساكين قلت له فاين يوم في كل واحد
يؤديه علي ما جاز فيه فجزبه لادائه ما عليه قال قد قيل في الصيام انه يجوز
فيص في كل مكان وفي النكاح انها ثمانية ايام او عشرة ومختلف في الطعام هل
يجوز في غيرهما لاه وفي قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله ما دل على ان يحرمه او يثبت
له ويكون مخيرا في هذه الماوجه الثلاثة وما فعله منها في هذا الموضع اجازة قال نعم
علي قول في رأيي وقد ان عليه الغدية بالنسك فان لم يجد فالطعام فان لم يجد
فالصيام وقول في ظن رأيي سعيد رحمه الله انه قيل به اذ لم يجد النكاح من
مخير بين ان يطعم او يصوم المان ما قبلها وان كان الثاني اكثر ما قبله فانه في ظاهر
المادة ما دل عليه والله اعلم فيمنع ذلك **مسئلة** ومنه ومن اخذ من تنوع
وهو محرم من الثلاث فصاعدا او ما دونهن فتشبه ناسيا او عاملا ما لا عليه
خرج معدوم ففاض ما له قال في الماثران في الثلاث او ما زاد عليهن لا ما
ولكل شئ من الطعام مسكين فيما دونهن وان خرج معدوم المواضع ذم لتنفه له
لان يكون دم ثابتي وبعض لم يقل فيما لم يقض غير الله اعلم وعسى ان يجوز في

في الجزاء الواحد ان يجزيه فيما على اي آخر منها الجنابة واحدة لانها في كونها على
هذه من فعله مع النسيان لاحرامه لا بد وان يلحقه حكم الاختلاف في لزومه له
في كل منهما ان خرج في العدد ما اراد في احكامه فصيح في النظر قلت له
فان اراد غير ما خطابه قال فهو عذر فلا شيء عليه وعلى قول آخر
فيجوز ان يلزمه من الجزاء ما فيه الامان ما قبله هو الذي يجزي على هذا امره
قلت له وما قطعه من شعور قال قول في كفارته كالوقوعه قال قد قيل
هذا لانها في المعنى سواء فما حكم واحد في الجزاء قلت له وما جاز او قلعه
من واحدة او اثنتين بعد ان كفر لما قبله من شعور فلا يجمع في الجزاء فيكون
دما قال هكذا معي في قول من يغلب في هذا الامر فادل عليه في رأيي
او دين جزاء قلت له فان اخذ من شعور واحدة فقطعها في مرتين وهي
فيه وفي الثالثة قلعه قال فبي الامر من قول المسلم ان كان في مقام
واحد فليس عليه الا ما لها من اطعامه بسكين وان كان في اوقات
متفرقة فكل ما له من فدية وعيبي ان يجزي في المقام الواحد ان يكون على
هذا وان كان في حين قلت له فان بلغ ثلاثا في تفرق اوقات من قبل
ان يكفر او زاد عليها قال فلا بد وان يجمع ما لم يكن فيكون دما ويؤديه
عنه قلت له فان قطعها في ثلاث قطع او اكثر في مرة واحدة قال
فلا يرب لها في هذا الموضع من بيان في الجزاء على ما قلنا لان الواحد فعله
عجا قلت له وما جاز من شعور او تنفقه فبلغ ثلاثا او ما زاد حتى ياتي على
كله فليس له الا دمه واحد قال نعم قد قيل فيه بانه كذلك لم يكفر ولا
اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان كفر ثم عاد الى فعله قال فلا بد وان
يرجع به في الجزاء الى ما له من كفارة في اصله قلت له فان قلعه او جز في كل يوم
قال نعم حتى يبلغ قبل تكفير ثلاثا يجمع له في موضع لزومه فيكون دما
فان كان تنفقه وان اورثه اسفا على ما كان من فعله فاعقبه ندما قلت له
او على انعكس من قبل ان يكفر ما اذا يلزمه في هذين قال بل قد قيل في
هذا الموضع ان عليه في الثلاث دما وفي الرابعة اطعام مسكين قلت له
فان اخذ من شعور واحدة فتشفها فادمنته قال قد قيل ان عليه دما قلت له

فان شقها احد غيري في بقضته او في منامه المانة لا يامر **قال** قد قيل ان علي
 الجزاء وعلي العكس في قول آخر وانه لا ظهر فيه **قلت** له فان كان عن ابيه
 في لزومه فهو كغضله **قال** نعم هو كذلك لانه كمثل **قلت** له ومانته
 او حلقه او قصده او حقه **قال** قول فيه واحد **قال** هكذا قيل ولا اعلم انه
 يختلف في هذا **قلت** له فان او قد ابا علي قد مر لما اراد بها من نفع **قلت**
 علي شي من شعره **قال** فهو من الخطاء فلا شيء عليه ان البست **قلت** له وما يعرض
 لها **وقيل** في الجزاء بوجوبه عليه **قلت** له فان كان في تعرض لما به
 مزيد به لا يلج **له فيها** **قال** فهو عليه وان كان عرض من ابيه **قلت** له
 فان عمل لنفسه او لغيره طعاما فلا يدخل به فيها حال عمله **له** **قال**
 هذه هي التي قبلها سواء **قال** قول فيها واحد **قلت** له فان فعل
 هذا امر لا يلزمه ان يحرق في كل مرة ثلاثا او اكثر لئلا كان او غار **قال**
 في قول الفقهاء ما دل علي انه ما كان في مقام واحد فهو كفارة واحدة
 ما لم يقطع به بالقاء وما كان في اوقات متفرقة فلكل واحدة فدية علي حدة
 وعلي قول اخر فيجب في الجميع لعدم تكليفه ان يكون له كفارة **قلت** له ومانته
 من شعره او حلقه بالموسمي او النونية او حقة كله سواء **قال** نعم قد قيل هذا
 وهو كذلك ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فان اغتسل من حنة او ما
 يكون من نجاسة او توضي لما يورثه من صلوة او غيرها فانقطع او انقطع انت
 لعمرك شي من شعره لا بعد ان يلزمه ما له من دم او ما دونه من جزاء **له** **قال**
 من الخطاء فلا شيء عليه **وعلي قول آخر** فلا بد وان يلزمه ما فيه غير اني ما قبله
 فاميل اليه الا ان يزيد في عركه لوضوء او غسل **مقدرا** به بحيث يفي في مثله
قلت له فان كان لغز معني يوجب او يحين **له** **قال** فلا بد من الجزاء ما يكون
 له من الفداء **قلت** له فان عرض في موضع زيدته ما يحتاج معه الى ان يحكم
 فان شق شي من جلده او انتشف شي من شعره او ادمه ما لا يلزمه **قال** فله
 مثل الذي قبلها في عركه لشي من بدنه حال طهارة **قال** قول فيها واحد **قلت**
 علي سواء **قلت** له وما سقط لحكم من شعره البست فلا كفارة **له** **قال**
 هكذا قيل ولا اعلم ان احدا يقول فيه بقي فادل عليه **قلت** له **قال**
 انما علي جدار او حجر او علي حدة او جدار او شي من الخرج فان شق او انتقطع من

ظهر شيء من الشعر قال قد قيل الجواز في هذا على من نهد ولعله لما وقع به
 والاعتقادي ان يجوز فيه لان يكون غير لخطأ فيعطى ما له من حكم في رأي
 جاز عليه قلت له فان اضطر الي الحجامته جاز له قال نعم لما انه
 لا ينقطع شعرا وتظن انه لا يجوز فيمنع وفي الرواية عن ابن عباس رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ولكن مع الفداء
 قلت له فان قطعه في الموضع قال نعم في العمل الجواز ويختلف
 في ثبوتها مع الخطأ قلت له وما كان من شرط الحجامته قال فان كان
 عن رايه فهو كقطعه والافلا بد وان يكون على ما في الخطأ فزاي في مثله
 قلت له فان لم يكن الحجام في منزلة من يوجب على حاله على ما يوم به وتركه
 وينهه عن زواله قال فيجب في لزومه ان يكون على هذا لا في والله
 اعلم فينظر في ذلك **مسألة** ومنه وفيمن يكون في حرامه فينقص بشا من
 اطعامه ناسيا او عامدا في علمه او جهله بحرامه قال نعم لما زاد على
 ان له وعليه ما في الشعر من حكم في لجأع او راي لاهل البصر فارجع في هذا
 الي ما في ذلك وكيفي قلت له فان ذكر فتعد ايلزومه ان لا يتوب الي الله
 من فعله فيكرهه قال نعم انه اتي بالعدا ما قد منع منه لحرامه فنهى
 عنه قلت له وماذا عليه في قطعه من كفارة في موضع لزومه له في دين
 او راي في قول من الزمه من المسلمين قال قد قيل ان عليه في الواحد
 اطعام مسكين وفي الاثنين اطعام مسكينين وفي الثلاثة فصلا
 وما ولا اعلم انه يختلف في شيء من هذا فاعرفه قلت له فان انكسر شيء
 من ظفر فمذله ان يقطعه خوفا من ضرره قال قد قيل يجوز له ولا شيء عليه
 ان يقطعه من حد كسره قلت له فان قطعه كله ماذا عليه قال فلا
 يلزم ان يلزومه ما فيه قلت له فان كان لجملة بالمنع له قال ان لا يعذر من
 الجواز المعلى قول من يجعله في منزلة الناسي فانه مما يجوز على رايه ان يختلف
 في لزومه له قلت له فان اراد قطعه على ما جاز فاقطع عليه ما به يجوز
 حتى اني على كلمة فابانه قال فهذا من الخطأ ويجوز ان يكون فيه على
 ما به من قول في رأي لما انه يجزي راي من يقول لا شيء عليه قلت له فان
 زاد في فعله على مقدار ما به يكتفي في جزمه على ما بقي من اجله قال فيجب في لزومه

على هذا دني . قلت له وكان فرطفا رجليه فالقول فيها مثل الظفار يديه
قال هكذا فيها ما عين لعدم فرق ما بينهما قلت له فان اضطر الي قطع
شيء منها لادني . قال فيجوز له مع الغداء . وفي قول اخر لا شيء عليه الا ان
ما قبله اظهر . قلت له فان وقع على محمد او عين فانكسر من اظفار او انقطع
قال فلا شيء عليه وان جاز على ماري آخر في الغدنة ان يلزمه فالاول كان
اصح ما فيه . قلت له فان كان لما عمله لها من شيء لم يؤمن معه من انكسارها
او ما يكون به من مقتضاها . قال فاخشي في الغداء ان يكون عليه وان جاز
له لما به من ضرورة اليه . قلت له فدل فرقت فيها بين بين المتعلق بها
والصحيح . قال لما ادريه من قول احدي اشارت وله نصيح . قلت له وما
انقطع منها بنفسه او زال لعله فانقطع . قال فهذا ما يجوز فيه يوما
لما انه لا شيء عليه جزا لانه من فعل الله وحده فكيف يصح ان يكون من وراءه
جزاء في عقوبة علي من وراءه اني لا اراه ولا اعلمه ان احدا قاله فادعاه
واسد اعلم فينظر في ذلك . **مسئلة** ومنه وفي اخر الحديث انه او وطئ علي
ما يخرج لاجدا وسدعه كذلك او وقع به فاداه . قال فهذا الخطأ
وله ما في قول بدم وقول لا شيء عليه وما اصابه من عين يوم لم اعن رايه
فابعد لزوما لما انه لا في اجماع لما به في الراي من نزاع . قلت له فان كان
في جز وجه علي هذا من مواضع يلزمه في راي من يقول بالجزاء على عدد آخر
قال قد قيل في الامر الواحد على رايه مجز لما يكون في مقام واحد وما يكون
في اوقات متعددة فلكونهما ما له من دم على حده . وعلي قول آخر فيجوز على نذقي
اوقاته ما لم يكن ان تكون كمارة واحدة . قلت له فان نغده امر ضرورة
ذا كذا احرامه . قال فان عليه على حال ما فيه من كمارة جزاء له الا ان
يكون في جهل بحرامه فيجوز ان يختلف في لزومها له على وجهه من قوله ان
في هذا من احكامه . قلت له فان عقر ما بيننا وله الحاجة او جهل من الخط
او يكسر . قال فله من نفسه لم يولي فلا له ولا عليه ان اداه الا في جهل من قوله
في ماري فانه به اولي . قلت له فان طعنه شوك او عين في رجله او في يده هل
له ان يخرج منه . قال نعم ولا اعلم شيئا عليه الا ان يدعي فيجوز في اللد
لان يختلف في وجوبه الا اني اميل الي انه لا شيء فيه . قلت له فان احتاج في
ازالة

اللقنة المتقشر او ما زاد عليه من شئ في العلاج . قال فبذلك يجوز اخراجه والتي من
قبلها بغيره والقول فيها واحد الا ان يزيد في علاجه بالعد على مقدار الحاجة فانه يجني
في كل منهما ان يلزمه ما فيه من جزء على اثناء علاقه اذاء او زاله من الموضع جلد .
قلت له وما كذا واحد هذين في موضع لزومه ما في رأي اوردني . قال قد قيل
ان في الدم دما في الجلد اطعام مسكين . قلت له فان كان معا حدث
واحد . قال فحين في الدمان يكون فيها مجزأ له عنها . قلت له فذلك في موضع
الشك ان بعضه بعد ان يزيلها الاستفراغ ما يكون في الوجه ودم خواف ان يبقى به
فيصير . قال نعم قد قيل يجوز له وانه لا شيء عليه ان كان قد خرج من قبله .
وان لم يكن في خروجه الا ارجله فالكفاة به جزء لفعله . وعلى قول اخر فيجوز في
هذا الموضع ان يلزمه لوجه على حال . قلت له فان كان به شئ من الفرح
او الدما ميل قال فيجوز له ان يبقاه . فيصير بالعد يخرج ما به من الدم . ولا
شيء عليه فيما قيل . قلت له فان ادري ان على ما به يكتفي في عصره . قال
فاختي ان يلزمه على هذا ما دام فيكون على ما في الدم وجزء لعدم عنده . قلت له
فان به شئ من السمع السمع او ما يكون من القدد المحتاجة للقطع . قال فيجوز
في علاجها لما حكمه ان يقطها بالحديد او ما يقوم مقامه من الادوية النافعة
لها . قال اما مع الغنية لابد ان يكون بعد نضاجها . قلت له فذلكما الحكم
له في ان يعمل لنفسه او لغيره ما يحتاجه فلا يفرغه ان يخرج منه قديمه . قال بلى
في موضع الحاجة اليه فان اداه فلا شيء عليه الا ان يكون على ما فيه . قلت له
وما يلزمه ان يخرج ما به يعمل من آلة او يعمل من شئ او طعنه فخرج دمه . قال
فاحري ما به في هذه والتي قبلها ان يكون في كل منهما في المخوي الا ان اميل الي
بعد من الخوا في هذا الموضع وما استشهده لعدم عنده . قلت له فان عقدة دابة
فادمتها . قال فلا شيء عليه الا ان يكون في تعرض لما اصابه منها للمعنى لاجان
له فانه لا بد ان يلزمه ما فيه وقيل يلزمه على حال . قلت له فان احله
بعض او فراد او ينور فخرج من موضعه دما اذا يلزمه لخالصه ان يجعله .
قال فلا اري في هذه الا انها معني في التي قبلها فيجوز ان يكون في جلده
على ما لها ام ما اذري . قلت له فان اذني نفسه في حاله صيا لا لعبه
مخرج في موضع من دمه فذي . قال قد قيل ان عليه دما لانه قد جاء منه

المان ليس وجهها والمفلا تعلم ان احد يمنع جوازها في معنى المظلة على
الراس فما استبناه المانه يروي عن عائشة انها قالت كان الركبان يمرون
بنواخس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فلا احاذنا سدايت
احونا جلينا بها من راسها على وجهها فلا اجاوزنا كنفها قلت له فلما في
خمارها ان تقف على راسها قال لا ادري في هذا الاما به من على الضرورة
منع فاني لاني ان اخص فيه رايًا او في قطع اوليس في ليه ما يكون عقده ولا
سكن في جواره على حال حتى في عقده قلت له وما كان من عقدها الشيء وشعرها
فالقول فيه على هذا يكون في خطاءها او عمدتها قال نعم لانهما سوله في
هذا الموضع على ما حكم عليهما انهما ناسيا او عامدا في جهل او علم قلت له
ومكان من الطبيب او الزينة في فيه مثل الرجال ام لا قال نعم لانهما في
الحكم عليهما ما اما على ما به من الاحكام المان يكون بما اجاز في دين اوراي في
المسلم المان في انه يجوز ان يستدل على ما يكون من جنس الطبيب بالزعفران
او ما يكون من نفس الزينة بالشور ان لعدم ما يمنع في راي او اجماع من جوازها فيما له
من انواع او لا تري قلت له فان تحرر على شيء من هذا وتغلق في اجازها لما اجاز
لها الا لا قال فاحذر بها على هذا فاما هان تكون في الخطاء او العمد في موضع
اجازها او العكس لعدم وجود عن رايها على ما بال رجل في كونه لشي من محرمه
الما اجاز له رخصة توجب في حقه كون المباحة لما قد اضطر اليه من محضه
فيقول اهل الحق قلت له وما فطنه من هذا بالعدل واختيارها او لما اجاز لها
حالا اضطر اليها فلا بد لها في موضع جوازها لدفع ما قد نزل بها وفدية وله في موضع
تقديم عليها مع التوبة من جازها اما اجاز عليه الراي فانها تكون على ما به من راي
قلت له وما يلزمها على هذا في وجهها ان عمره او في شعرها ان عقده او في
مورثاتها ان ليست او في بدنها ان عطرت قال فالاولي بهذه ان تكون
في العمد على الجهد او العلم هي الاولى لما انها في عمدتها النفس المفضل لما يكون ناسية
لما اجازها فيكون لاني يلحقها ما في الناسي من راي في حكمها ورمات بدما قد اوج لها
على حال فتخطى بذلك فتكون على ما به لاهل الراي في موضع ثبوته من
مقال قلت له وما كان من هذا بالعدل المما اجاز او الخطا او النسيان
قال فالجاء على من عقده في جهله او علمه الاعلى رايه بقوله في الجاهل انه بمنزلة

الناسي في حكمه فانه يجوز ان يلحقه معنى ما به من قول بانه لا شيء عليه . وقول
ان يبقى يوما وليلة وقيل يوما وليلة فانه يلزمه ما فيه والمخيط كان في الكفارة
الي السلامة اذ في وان كان في الاختلاف ما يعري وما جاز فثبت في تحريم
لم يحرم في محرم اللباس والعقد ولا في الطيب ان يكون على غيره في موضع الدين
او الراي لا ما يعفي في المنع والمبالغة والمجمل وما جاز عليه الراي في شيء منها
لوجه جاز في الجميع فيه . قلت له وبالمجمل في جميع ما يجري على وجه الخطأ
في شيء من جنس المنوع . قال **علي** هذا يكون في موضع الجماع او الراي
فيه من معارضة لجواز النزاع . قلت له فهذا ان يجعله على رأسها خطا
او حقة فتعقد او على شيء يزيد فيها . قال **ادري** في العقد ما به نفس
ما اجاز من المنع في العقد وعلى الناسي والمخيط ولهما ما في مثله من قول في راي
جاز عليه لعدله . وله كان به عند الضرورة في فعله . لانه في فدية المرأة
مثل الرجل في هذا كله . قلت له وليس لها ان تعقد على نفسها هيا
مثل الرجال . قال **بليلة** ليس فيها ما يدلي على فرق ما في حال . قلت له هذا
من رخصة في يد بها ان تخصها بالحناء او في حليها . قال **لا** اجدها ما به منع
في جوازها ان يكون ضرورة تقتضي كون جوارحه في فداء . قلت له فان كان في
رأسها حقة جبر وفي بدنها خاتم وفرضه وهي تخصها لرجلها بالحناء على ما
لها . قال **فيعين** ان يلزمها ثلاثة دماء على رايه يقول في الحاقه دما وعلى
رايه يقول لا شيء فيه فدان . قلت له فان كان ما اجاز لها ان قال فيجوز
على قول في الفدية ان يكون كذلك لها في شيء مختلف فلكل منها جواز على
وعلى قول آخر فيجوز في الفدية الواحدة ان تكون مجزئة لها عن الجميع لانها المعنى
واحد هو الذي اجازها والله اعلم فينظر في ذلك **مسألة** ومنه ومنه
او يحل من تجارهم وبناته على المحل والمحم . قال **في** الروايتين ابن عباس رضي
الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله يوم
خلق السموات والارض فهو حرام حرمة الله تعالى اياه الي يوم القيامة لا يحل احد
من قبلي ولا يحل احد بعدك وانما حلت لي ساعة فرها . واحتج على خلافها
يقصد تجرها ولا يخصد شوكها ولا يبيع بغير صيدها ولا يحل لقطها الا لمشدها
فقال له العباس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخرج فانه لا غنا لنا عنه

ما سئل من متار لنا ولموتانا ونصفه في قنبرنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا
 الاخره وبالجمله هذه الخمسة كل واحد انواع علي قول في الجمع وفي ظاهر
 معنونه ملال علي دخول ما عدا المستثنى في عمومته فلا يجوز في شيء بعد النبي
 ولا في خلافه الا ان يمنع الا ان يكون في خصوص علي ابي شي من اشجار او ما اخرجه
 من ثماره من ترخيص ولا فهو كذلك **قلت** له ان هذا في الاشارة منك
 في تلويح الي ان في انواعه ما قد اجيز علي قول فلا يجوز في به في نضج **قَالَ**
 علي ان في الاثر ملال علي ابا حنة بقله مع ما يوكله بشجر مثل الحنظل والقروا القضا
 يس في غير نزع اصله او ما يكون من ثمره مثل السدر وتخله **وعلي** قول اخر فلا
 يابس بالسئلة لمن اراد ان يستثنى هورقه فيصومه تارك ما يضره وقطعه وقتله
 وقيل بالكرهية في هذا وذكر المأزوع فان له في رايه ان يزرع فينزع الا ان
 يكون ما لا يزرع فيجوز ان يختلف في حله لقوله من راء **من** شجر لم يزرعه وقوله
 من راء من رعه فلا ينععه من رعه **وامر** جواز اكله **وفي** قول الخوارج علي المانع
 من هذا اكله من راءه ان يترك علي حاله لو حشر كوحش كرم وطير ولا اظن في
 دليله الا من طريق النبي اعني **وعلي** هذا ما راع في تاويله فكافي له ابعده وكل وجه
 لما في الحزم من عموم ثماره وانواع الثور والتجروا الحنظل **والاخر** الا اني فيما
 يحرمه والفرقة فيه من المباحة علي المظهر لجواز روجه وان لاري الاكثر **وعلي**
 قوله لاجانه فله في عذوق الخلطة ان يحرقها وفي السدر وما اشبهها ان يحسبها
 فان قطعته فمسا فطشني من ورقها الحنظل الجوزاء من راءه **قلت** له وفي انواع
 ما لا يوكل من رعه من ورقه عينه **هاله** قطعه **قَالَ** نعم علي قول من اجاز
 الا انه يترك اصله علي حاله فليس له قطعه وفي هذا ملال علي انه ما اكله **قَالَ**
 فلا ينعده الي ما زاد عليه **شجر** **قلت** له وما بنت علي ما به من رعه او ما يكون
 من شجر وخلاله **قَالَ** لا يختلف في ان له ان يزرعه في قول من اجاز وقول
 من رعه **قلت** له فله لغيره فيه ماله او عليه **قَالَ** انه اعلم وانما ادري
 في هذا غير ما به من المانع الا ان يكون ما يختلف في جواز في المصل فليس ان لا
 بعد المانع له من روجه **وامر** جواز اكله **قَالَ** ان مع ما راءه فجاز ان يكون من العود
قلت له وما كان من انواع ما اجاز له في السنة او الجمع **قَالَ** فهو الحرام
 علي رعه او جملة في دين **المسلم** **قلت** له فان قطع من هذا شجرة صغيرة او

او عود حشيش او قطع شجرة كبري او ما يند ما اذا عليه من الحرا فيلزمه في العود او
الخطاء **قال** في المزمع ابن عباس رحمه الله ان في الدوحة وهي
التجئة الكلبة بدنة وفي الحجرة وهي الشجرة الوسطى شاة وفي القصب درهم
وفي الصغرة ثلث قاله مثل ما له في قفة وقيل درهم ان كان لها عود والمواقل ما يكون
في ورقتين وليس له ساق وجواز درهم وقيل نصف درهم وقول في ثمن بدنتين
وقيل طعم مسكين في العود على اكثر ما به من راي في الخطاء وكان من الحشيش
ثاني القيمة يرد قلت له فلما راي في شجرة ما اكثر وما قل **قال** في قول
المسلم اكثر بدنة واقل طعم مسكين قلت له هذا قيل في صغرة بعد ان
صار له ساق بدنه حتى يبلغ الدوحة فيكون له ما في كبري **قال** يلحق قيل
ان فيه ما لم يبلغها درهما جزاء لمن يغله في موضع لزومه له مغزا قلت له هذا
في الدوحة قول باكثر بدنة او باقل منها **قال** الله اعلم وان لا ادري ان احدا
يقول باكثر منها او باقل **فنعلم** لقول من قال فيها شاة قلت له فان قطع
مسواكا او قضيبا العصى او ما اراد بحد بدنة او حصي **قال** في المزمع قول
الفقهاء ان عليه في كل واحد من هذين طعم مسكين **وعلى** قول الفرزدق هما يشتركان
طعاما فيغفره في الفقهاء قلت له هذا جاء في المسواك انه لباس به ما لم
يرك للنجاسة **قال** بلي ان هذا قد قيل به لما انه في راي لمن اجازة فرقومنا
وما ادريه من قول احكامنا قلت له وهذا قول في العود الصغرة ان له نصف
درهم لا غير **قال** نعم قد قيل هذا واني به واحمد به خير قلت له وما
اكثر ما فيه **قال** فعيى في القول بالدرهم ان يكون هو الاكثر وبعد الطعم
لمسكين **والقول** بنصف درهم كانه اقل ما يدركه قلت له هذا في راي
الموضع من فرق في لزومه لجزاء بين العود والخطاء في حق **قال** نعم على قول في راي
لانه في عدم ما بدان يكون عن ارادة في قصده فاخر ما به في امته ان يحرم على ما
كان من ظلمه والمخيط على العكس فهو اعذر لانه اراد عين فاخطا به فلا يدر
وان جزاءه وفي قول اخر ما له في الفقهاء على انهما في لزومه لما لوجود فعله بالسوء
وان اختلفا في ازار عليه من الما لم يحرم ان يختلف في ثبوت لوجود بعد
المخيط من الظلم وقد يحرم مع عدمه ان يلزمه ما فيه من الغرم الموان في النفس والمال
مادله على هذا الحالة قلت له فان سمي لجرامه او جهله او الموضع انه من

الحرم اوكله وكان في سبب عن ذكر ما ياتيه حتى يغله قال فغسي في الناسي
لحارمه ان يكون في منزلة الجاهل وعليه ما في احكامه لعدم ما لها من فرق فهو
على حال ولا بد له على هذا في قصد الجواز بما فيه لانه في كونه من عمل وان سبي
الموضع او قد جعله فغلبه كمناعة ما يغله وان سبي عن ذكر ما به من نفس يغله
جائز ان يكون على ما في الناسي من راي في مثله قلت له وما قطعه او كسبه
فيبس او قلعه من فوقكم واحد في جزائه ام لا قال نعم هو كذلك ولا علم
انه يختلف في ذلك قلت له وما خرج من ورقه وطبا فاسقطه فالجزاء فيه
لا رمله قال نعم في موضع عمله وعلى قول في موضع خطيه قلت له فانه
الورقة الواحدة ما جازوها في موضع لزومه قال في المرفوع قال المسلم
انه قد حكم فيها بدينهم ولكنه لا يبعد ان يحرق عليها ما لا يذوقه من ثلثه دانقين
او نصفه ثلاثة دوايق او طعم مسكين الحوائج على ما هو قدام من اصغر ما به
من شجر يكون في ورقته قلت له وما كان من شجر من يابس ورقه او خطيه
المان يخرج له لما اراد من الواسع في اربه قال فغسي ان يحرق في ورقه لان يكون
على في خطيه من قول بجوانه مطلقا وقول بكرهه ما دام على حال قائما
عليه قلت له وما زال من رطبها لشيء ازاله الله او يغله قال قد
احد فيها الا رجح فيه كون حياطة الامان على جوارحه ان يكون على راي غير لا
يقول باخراج شئ من شجره ولا بأكله قلت له فلهذا خصه في ورقته بتل
ان يسقط من الارض ما من رطبها ان يخرط او لا قال نعم في انواعه ما يترك من شجر
على قول من اجازة لا في غيرها الا في احد ما يقوم بها في سنة والاجماع وله راي واحد
من الفقهاء الا ان يكون على قول في النساء قلت له وما كان فيه تحل من سعفها
فالقول في رطبها ويابسها على هذا يكون بعد ان زايلاها او فر قبله قال فحسب
ان تكون في العدد تشابة واحدة لثانها في الموضع من جهة الفروع والاصل
قلت له فان قطعها او ازال لاسها او قلعه قال فيجوز في النظر لان يلزمه
موضع وجوبه ما في الدرجة من الشجر قلت له وما عليه في الجزاء لشي من
زورها او خوصها اتمام الجزاء فيه قال فلا بد في هذا في المكان من جزاء في موضع
لزومه له فيكون اللزوم ما في الاغصان والفروع ما في الورق منها شبهان قلت
له فلهذا لم يرد ان ينتفع بها او شئ منها بعد كون موتها على قول من اجاز في مثلها

قال نعم لم يرد على هذا ولا على ما اريد على ما يدل جوارها لا على غير مجزئها
قلت له وبالمجزة في الذي لم يكون جوارها لا على قول **قال** فلا اجزاء فيه على
 من فعله لا على رأي غير لم يرد فانه عليه **قلت** له وما قطع من شجر او قطع ولما
 يشك في موته فلا زايه جيازة في بعضه او كله **قال** فهذا من الخطاء وله وعليه في
 فرع هذا الجنس واصله ما به من رأي في فعله **قلت** له فان اراد ان ينقطع او يكسر
 من ارضه ما قد يبس من جذونه اما زاد عليه في غير مخاطرة فدخل في جبهه بابا ختار
قال فلا ادوي ما به ان يكون في حكم له ادوي **قلت** له هذا الحق في الفلحة ان
 يحكم في الحكم عموما بعد كون زوال راسها بغير مهلة **قال** بلي ان هذا هو
 الحكم فيها اعين في موضع ما لا يمكن ان تعيش معه على حاله وان عليه ما لم اشك
 فيه او يبع حوزة **قلت** له فان تعاون في ساعة على ما له جوار له في هذا من
 جماعة **قال** فغسي ان يحوز على قول في اجزاء الواحد ان يكون مجزئاً لاسم
 له لفعل واحد في مفعول واحد فم فيه شركاء **وعلى قول آخر** يحوز في كل واحد
 منهم على حدة ان يكون عليه ما له من جزاء **وعلى قول ثالث** فيحوز لمن يلبس
 القضاء فيه ان يحكم عليه بالجزاء الواحد ان جاء من مجتبهين ولما لا يحكم على كل
 واحد منهم بما له من جزاء ان اتوا من منفردين قياساً على الصيد وقد مر انفا ما دل
 عليه **قلت** له فان جبره مر له في حاله معه ثقة على ان يحوز او يقطع او يكسر
قال فاحق ما به ان لا يبيع من جوارته الا انه مع الذي نونة بما يلزمه فيه من القضاء
قلت له وما اضاعه لم يعد من اشجاره في قيامه او وقوعه او منامه في ليلة او
 نهار **قال** فهو من الخطاء بما فيه من رأي من قاله من الفقهاء **قلت** له فان دعته
 لصاحبه في موضع كان به ذلك لصلاته او لوقاي فاضاع شيئاً من شجره او انه لم يجد
 الا في يد ما ذا عليه في نسيان **قال** فان صح معه انه هو الذي كسر او قطعه
 فالجزاء عليه في موضع عمد ولا فهو من الخطاء بما فيه وان لم يبع عنه انه من فعله فلا
 اري ان يخرج به على الغيب في حاله انه يمكن ان يكون في جبهه يمينه من
 الواسع في الاحتمال **قلت** له فان الخطاء في الياس من شجره لم يلبس عليه
 القضاء في قول من لا يري له ان يخرج له ام لا يلزمه شيء **قال** قد قيل انه لا شيء
 عليه **قلت** له فلا في الاحتشاش من جزاءه اجازة ولو في خصه ام لا
قال طاجر بها فيما عدا المحوز ان يكون بعد موته الذي لا يرجي معه عود فغسي

الذي يجوز على المظهر والمفالمع من حقه عدا بما في الماشه قلت له فالراعي له
 في غناه او فقره ان يرسل ذوا به لترعيه لا يجوز من خلايه او من شجره وان تغله
 فاذا يلزمه فيما تاكله على هذا امره قال قد قيل يجوز له ان يوقها عليه
 او يهدبها اليه وقيل ان ارسلها فكانه اهداها وقيل جزي يرسلها لتاكل
 والمفالا يلزمه وقيل بالرفع من جواز الما كان ناسيا وعلى كل قول فلا جاز
 الا على ما في نرايه ما ليس له قلت له فان لم يدر مقدار ما اكلته قال
 ان يجزيه ان يصنع معروف او يوده الى من هو اهله طعاما اذ قد قيل به للراعي
 لشجره محلا كان او محرما قلت له فان دخله ركب على ابنته او قابله لها او
 سافقا يلزمه ما تاكله او نظاه او تبرك عليه فتقتله قال نعم قد قيل
 في هذا بالجاء الما تبرك عليه وحدها فانه لا شيء فيه الما انه يشبه في موضع
 قصده لما اكلته من محرمه او وطنه ان يلحقه معني ما في الراعي من قول في مراعي
 له من عمره وان كان لا اختيار فلا شيء عليه الما ان يكون في مروه لغويما
 جاز له فانه لا بد وان يلزمه حتى الذي نفسه لبروكها قلت له فان كان
 هو الذي يركبها على ما اصاعته فهذا قال فان كان في عدا لزمه والمافى
 من خطاه لما فيه من راي لانه في كونه لغير قصده قلت له فان امر به من اعتدل
 له او عبده او طفله قال فهو من فعله فليؤدي طابه من غير في موضع
 جزيه او عدله قلت له وما اختلفه من شيء لا فيقه له فليزمه قال فغسي
 واعلم ان يجزيه ان يصنع معروف او ان قله قلت له وما اصاعه من هذا الجنس
 فبقي في يده اجزي له ان يستفيع به من بعد ان يحكم عليه قال قد قيل انه ليس
 له ذلك ولا علم ان احدا يرحص له فيه قلت له فان قلعه ثم بدا له قبل
 الحكم ان يرد اليه مكانه او الى غيره من ارض الحرم فيؤمر عدا بخطط عنه الجزاء ان سقاء
 هذا او الغيب فاجابه حتى عاد الى ما كان عليه وقيل ان ينزعه قال
 فانه اعلم وانما المجد من حقه في نفس من قول اهل العلم فاورد الما في من طريق الشيه
 له بالصيغ في حق من اخذ ثم اطلقه حيث يؤمر عليه فكان في اراء مختلفا عنه
 لقرنه شيها في هذا الموضع منه قلت له فذلك في نرايه ان يجمعه فيخرج به
 منه الى غيره وماذا يلزمه ان تغله قال قد قيل انه لا يجوز له وعليه ان يرد
 البيعا فلا يخرج منه الما ان ينفوته فيخرج عنه والمفالا بد قلت له فان فاته

يؤاؤله يقدر على دمه نفسه وله بغيره ما ذكره غراه قال الله اعلم وانما ادري
 في هذا الامر وجدته في المأثر عن قتاله انه لا يري عليه شيئا وقد استي وان فعل معروفا
 فحسن الاوان في قوله ما دل على انه غير محذور بشيئ مقدرة قلت له فان عملنا
 طينه سبي المأد او يوايكون في المأثر في الله ان يتنفع به ام لا قال قد قيل
 يحل في مكة فاما ان يخرج به فمحرما فلا اعلم ان احدا اجاز له ولا يصح له فيه
 الا ان يكون على ما في تراه اني لا اري له محجرا من ذلك قلت له فان اخذه
 متعلما في علمه او جهله او على وجه الخطاء به او ناسيا له بانه منه او في رحله
 قال فغيب في مرق ان يكون مع القذة على حال في لزومه وان كان المتعلم
 اخرج او افانه من بعد الذكر له او العلم به على سواء في الرد او تزي في ثبوت
 في الله بين الخطاء والعهد على ما جاز له وانما اراه لما به من البعد قلت له
 وما كان في هذا الحرامه من جواز في شجر او شوكه او خلائه او تراه او ما يكون
 في اعرامه من كفارة ليشي في عقوبة او فداء اهو من حقوق الله في حكمه ام لا
 قال نعم اذ ليس فيه الا ما يدل في حرمة مكره على انه منها اخص من ان يكون على
 ما لها من حكم الما الذي نفسي بيده لا اعلم في هذا انه ما يختلف في ثبوت والله اعلم
 فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وفي التثنية اذا كان اصلها في الحرم واعصا نحاي
 لكل او شئ منها قال فلا اري في صلوه فرع الما للتثنية من حكمه له عين في
 كسر ولا قطع قلت له فان كان اصلها في الحرم واعصا نها في الحرم او بعضها
 قال فاولي ما هذه حكم الحلاله ما سواء في حق الحرم والمحل فيكون في قطعها على
 العكس من المأثر قلت له فان هذا ما يدل على ان الجزاء في التي قبله الا في هذا
 قال نعم لما في المأثر دليل على انها كذلك لان احدا يقول بغيره من هذا البصر
 والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وفي الدم المذكور في مواضع عقد
 قال فهو الغنم فالجذع والضأن والنتن من المعز هو الذي يحزبه من قول من اعلم
 لما دونه فيها به في موضع وجوبه يوم ويحكمه وعلى قول اخر فيجوز في الجذع من
 معزها اذا كان سمينا قارحا ان يحزبه ملاء ما عليه الما ان ما قبله اكنوا فيه قلت
 له وما شئ في كل هذا اليس هو كما في الضحية قال بل في ذئبل انه كذلك والله اعلم
 ان احدا يقول فيه بغير ذلك قلت له فدل له في حرامه ان يذبح الدم من الابل والحمير
 والبق والغنم عن غير بيده ام لا قال نعم انه مما يجوز له بل ان يختلف في حرمته

فما يعلم

فيما لم يملك له فان ذبحه هو وارثه عا لزمه حراً في صيد او شجر او ما يكون
 من فعل اوجبه عليه وبقي معه بعد ذبحه حتى مات ثم توفي عنه فلم يدر ان احدا
 اكله يخرج به لم لان قال لا يخرج به حتى يصح معه انه قد بلغ الي اهلكه وفي قول الخصال
 عليها انه يخرج به وان لم يعلم بلوغه اليهم دمع ما زاد عليه من اكله قلت له فان
 كان في توليه عنه من بعد الذبح له من قبل موته ولم يدر ما صلا اليه قال
 فلعنوا هذه ان يكون علي ما في التي قبلها من قولني راي ان كان في ذبحه له علي
 ما كان قد بلغ به الي حد ما لا يمكن ان تعيش معه لعدم ما لما في الحق من دليل
 عليه صحة الذبح اسم انه يكون لراي من لا يحله ان امكن فيه ان يعرف له حال حيوة
 بحياته ما يقتله فانه علي قتيان لا يصح فلا يخرج به علي حال قلت له
 فان لم يدر انه في مقدار ما يحكي اوله قال فله غير الماوي والقول فيه بانه
 لا يخرج به كانه اوي قلت له فالذين هم من اهلكه منه اخبرني بهم قال في
 قول المسكين انهم الفقراء والمساكين قلت له فان هو اعطاهم اياه حياً
 علي شرط ان يدبح اوله قال في الاثر انه لا يخرج به ولو لم يصح في عدل النظر الا
 ما فيه من قول لاهل البصر قلت له فله لما به من فقر في حاله ان ياكل منه او يعطي
 من يكون من عياله قال فقد قيل باليمن له من حوان اكله وان يطعم من يكون
 في عياله ان ماله من اهلكه قلت له فان اعطاه احد من الفقراء ما دفعه اليه
 ايجز له ان ياكله من يديه قال اسماعيل وانا لا ادري به من قول احد فادل
 عليه ان يكون علي ما يجز يحمله مثل الزكاة فاجاز ما امان يخرج فيه قلت
 له فله ان يجاز لظرف اعطاه لفقير يلحم آخر يشركه معه في قتله فقال قد نريد
 فيه بالاجازة وبعض كرهه وله اعلم ان احدا يحرمه فجمع جواز قلت له ويجوز
 لمن صار له من الفقراء ان يطعم منه لحد من الاغنياء قال نعم الا لزمه فانه
 لا يجز علي اكثر ما به من مخال في غناه ولا في فقره لقله ما في يده وقال قلت له
 فان اطعم الفقير ما اعطاه ما يلزمه فيما اكله علي راي من لم يجز له بعد ان علمه قال
 دم آخر وعلي قول جراء لما عطفه وقتل قيمته ما اكله قلت له فان يجز لمن
 بعد ان اكله باكل او عينه قال فليس عليه ان يصدقه ولا له ما في موضع
 جواز لمن تله والمضحي يصح معه فيلزمه علي قول من لم يجز لمن عرفه فاي الامان
 بلغة من قيمته او مثل من النعم يحكم به لا واعدل ممن يرضي لما ظهر له من فضل

فيوديه متى امكنه فقد ان الله يعجزني في هذا الموضع ان لا يكون عليه الهما ان الله
بالديه في عجز العدم معذرة الى ربه وان احد يقول من اجله على اجاز له فوسعه
فارجوانه فانه ان يعجزه قلت له وما اعطاه الفقير من هذا اله ان يجرح
به من محرم الي عجزه ام يجوز له ان يطعمه الهام فيه قال لا امرى في النظر الا
ما احد من جواز في المنة قلت له فهذا من خصته لمن عليه ان يطعم منه
الاعنياء قال لا ادريها الهام يكون من شتم او فراطفا على قول ان اشرك
هم والفقراء قلت له والزمه من هذا فاطعمه الاعنياء وخدمهم قال قد
اتي بالسبله وعليه في قول من يعلم ان يبدله قلت له فان اعطى فقيرا فيها
ظهر تفرج معه فبعد انه في حال الذي اعطاه فيه كان غنيا قال فليس
ان يلحقه معنى الاختلاف في انه يجزبه اوله في موضع ما لا يجوز لمثله في الجماع
وعلى رأي من لا يجوز في موضع الراي بما فيه من التراجع قلت له فهذا تجزبه بالعدة
الموجبة لجواز دخول الراي عليه لما بها من المادلة قال بلي انما اعطاه لظاهر
فقره على ما اجاز له تفرج معه انه قد اخطأ به لغناه فان قدر على ان يستجده
فيرون الى اهله والا فالراي في اجترابه لا نعلم لما في مثله من دليل على هذا امره
قلت له فان اعطاه على انه جرح فاذا هو في ذلك الصفة عبد قال
فانه اعلم وانا لا ادري الا انها في معنى قبلها ان العبد لم يهله فيجوز لمن يكون
عليها ما يجوز قول في رأي لمن قاله من اهل المعرفة قلت له فان كان ما فعله في
هذا او ما قبله اعطى ظاهر ما اجاز له قال فلا يجزبه وعليه في موضع لزومه
ان يبدله قلت له فان اعطى من هذا صبيا ابصح له به ام لا قال فليس في
جواز ان كان في حدم يحفظ ما يعطى ان لا يبعد الهما من الاختلاف لا يتغير
قلت له فان في ذوي الحاجة الى مثله اجاز احد والمقر في جواز او عدله قال نعم
الان فقراء المسلمين هم الحق به فقراء اهل الذمة او من يكون مع اقران في دينه
من المخالفين وهذا ما لا يجوز ان يصح خلافه لمخدا ان يقول في رأي او
دين قلت له فان اعدم جاز في فقراء القوم فان لم يجد هم في فقر اهل
الذمة من المشركين قال هكذا مع في هذا من قول المسلمين
قلت له فان دفعه الى مرله في فقر ذمة من الكفار مع وجوه لفقراء اهل الذمة
قال فليس ان يجوز لان يلحق حكم الاختلاف في انه يصح له فيجزيه وفي قول
الشيخ

الشيخ الى سعيد رحمه الله ما دل على انه يعجبه انه يتم له ما فعله وان ياخذ
 لنفسه بآلوثيقة فيما احتبله قلت له وما اخذ الفقير هذا على ما حاز له
 من بغير عطاء يجوز له ان يطعمه من شاء من عبد او جارية غناه قال نعم
 قد قيل يجوز ان ياتي اعطاه ان ياخذ فياكله الامر لم يره فانه على اكثر ما فيه
 لا يجوز قلت له فاین يكون موضع تبرئة دما ام يجوز في كل مكان
 قال في مكة وما لواه الحرم فهو منها ولا اعلم انه يجوز في هذا ان يجال في
 غيره في قول ولا عمل بزمان قلت له وما لم يبلغ الدم او نزل الى ما له من
 قيمة قال فيجوز في الطعام لان يختلف في جوانب بغيرها لا في عمله عدله
 من الصيام فانه مطلق المجازة في الممكنة غير موطوءة الشئ منها فليصم
 في موضع يكون متى امكنته قلت له فهذا يجوز له في الفقراء
 ان ينصل بعضهم على بعض في العطاء قال بلى لعدم ما يدل على
 المنع من جوارن عتوان اراة من طريق ما به من الفضيلة في موضع الاختيار كانه
 بذي الفضل اولى قلت له فان خص به اهل بيته او مصره دون غيرها
 من حضره من اهل بيته امكن في فقره ايجزبه ام لا قال نعم الا انه يجوز ان يفرقه
 عن حضرته فلا يتعبد له احد فان خص به اهل الورع والفضل فحسن من امره
 قلت له وما لزمه من هذا فاقل ما يجزبه كم هم عددان فرقه او اطعمه
 قال قد قيل ان اقلهم ثلاثة وقيل اثنان وما دونهما فلا يجزبه الا ان يكون
 على ابي في قلته قلت له فان فرقه عليهم لمطابيا واطعم اياه طيبعا او مشويا
 اكله سواء قال هكذا معي اذا ما جدد في الحق ما يدل على صحة وجه الفرق
 قلت له فان بقي في يده شئ من لحمه او حواياه او زله معاته او شحمه حتى ذهب
 في اهل بيته سببا له او بعد قال قد قيل ان عليه ان كان ما ينتفع به وله
 قيمة ان يفرق مثله وعلى قول اخر فيجوز ان يلزمه فيه ان يعيد كلة قلت له
 فان اراد غير ما قد ايجز له فاخطأ به قال فيعجبني ان لا يكون عليه
 في هذا الموضوع لعذر المام قد ارما انفسه ان صح ما حجه فيه قلت له فان شئ
 انه من كفارته حتى تلف على يده بما كان من فعله قال فهذا مفقود فيه بما اوقفه
 به وعليه ما به من قول في اكله الا انه في غرضه لا فيما زاد لعدم اتمه قلت له
 فان سرق بعضه او كلفه بعد الذبح فلم يدر من اكله قال ان يجوز ان يختلف في

في المجتزأ به الراي فيقول انه لا يجزيه حتي يبلغ اهله . وراي من يقول انه اذا
 دججه فقد اجزاء وليس عليه ان يبذله . قلت له فان اخذ من اجله له
 غصبا فاكله او انه لم يبدل ابن جعله . قال فانه مثل المولى التي قبيلها
 فالقول فيها واحد في المجزأ او لكل من غير فرق بين ان يجزي عليه امر او يظهر له منه
 كون المأكلة . قلت له فان كان قد اخذ بعضه لبا جمعه جازا يلزمه علي قول
 من يوجب له اذ لم يعلم ما فعل به او صح معه انه جعله في غير موضعه . قال
 فيجب علي هذا الراي في نقصانه ان يكمله من غير كمثلته فيجزيه لما اراده به من
 جزيائه . قلت له وما سقط عليه فلم يعلم به حتي فاته فهو كذا . قال نعم
 لانه موضع عذر وجميع ما يكون من غير فاته فهو كمثلته وعليه وله ما به من
 حكم في بعضه او كله ان صح ما اراده تجار في الراي لعله . قلت له فان لم يكن
 من اجابته ولم يغيرهم من اخذ منه فتركه بعد ان دجج بعد موته ولم يبدلها
 كان به من بعد ان مضى عنه . قال فيجب معه ارجاء الي ما به يبرأ من زوجه
 في اجماع الراي لمن اجاز في موضع الراي ولم فلا يجزيه الا علي قول من يقول بان
 الا لا يجزيه اجزاء . قلت له فلما يجوز علي هذا من عدمه لمن ياخذ فيها وبه
 ان يفرق من قيمته درهم او حيا ام لا . قال الله اعلم وانا لا ادري في هذه
 الا لا هم ان اجزاء هذا العلم في هذا الموضع اجازها الله انه في قول بعض
 ما لا فيما يحكم بالطعم علي جوارها بدلا منه والراي في تبوتة مع القدر علي
 الدم مختلف غير ان المنع اكثر والتجيب فيما بينهما اظهر . قلت له فان كان
 ما لزمه اكثر من درهم واحد من اشياء مختلفة الا ان هذا من الصيد ولا من التجار
 عن جميعها ان يذبح بدنه من الدار والبقير فتا علي الفقهاء ام لا . قال الله
 اعلم وانا لا ادري في هذه الا ما بها من قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله في نصريح
 ما بها مجزية له عنها لان هذا ما يجزيه عن نفسه لغير حكم العدلين . قلت
 له وما مقدار ما له في الدم ان يعطي كل واحد منهم في قول اهل العلم . قال الله
 اعلم انهم يجزونه بشئ ينتهي اليه فيمنع من ان يجاوز به الي ما فوقه الا ما اخرج
 عن حد الفقر الي الغناء فانه لا يجزيه لمن له ولا لمن عليه . قلت له فان
 اعطاه واجزاء اجزاء وان لم يفرقه او ليس هذا بالحق من فعله . قال بلي ان
 هذا قيل به فجار لعله . والله اعلم فينظر في ذلك . **مسألة** ومنه ومنه
 حتى يجلي

جني على نفسه في الحزم لما اصابه من صيده او من محرم شجره او من صيد الخلد وهو
 محرم فله الجراه فيه واراد الخلاصه ان يودي ما عليه قال فلا جد له
 محررا في احد الامرين اما ان يكون عن حكومة العدلين والاملا يخبره على
 حاله قطع لما في المض عن الله في الصيد دليل عليه شرعا قلت له
 قل له ان يقضي على نفسه بما فيه فيخبره لا اذا ما عليه قال لا
 اعلم ان له في تنبي مريضين فان فعله فلا يخبره اذ لا بد له فيه من ان يحكم
 به وروي عدك من المسلمين اهل الاستقامه في الدين قلت له
 فان اعدى ما قال ثم اذ لا بد فيه لبرائه من حكمها على حاله ان يكون عن
 حكم العدلين وهذا ما لا يجوز ان يخالف الي غيره في رأي ولادين قلت له
 فلما عرف في هذين العالم ومن يكون به جاهد امد انقول في هذا
 قال نعم لاني اذ اري عبيدنا فوقا لو كان باوانه في العلم والورع اوجد
 اهل زمانه فهو في منزلة الجاهد حقا ولا بد له على حال لبرائه من حكمها صدقاه
 قلت له وان زاد على مقدار ما يلزمه اضعا فالا يخبر به انما خلاصه
 اراده قال نعم وان ادي في الشيء الواحد المافا كلا وان بذل في جراحة اما
 قبضه من الطعام او متعة جميع ما في الارض من الخنطة او النمل اغناء
 وفي عود له درهم ملاهاه ذهباً وفيما فيه شاة او بدنة جميع ما فيها من
 انواعها لما كفاه حتى يحكم عليه ذوا عدل لما فيه قلت له فان لم يكونا
 نجا لي يحكم به ذوا عدل او كانا في ورعهما من المخالفين قال فلا يصح لقوله
 منها فليحكم به ذوا عدل منكم فالعدل والموافقة في الدين شرط لجواز
 في العلم والعبادة والورع والحكم والزهادة ملازمين عليه في اهل زمانه لان
 الاشياء من شرطه ابد فابصر في بصر في بصر باده واما ما لا يبدل له على
 حاله وان طال المدا قلت له فان لم يكن الخلا واحد منهما مع الآخر
 وان بدله ان يحكم في هذا معه امراه قال قد ثبت انه لا يجوز له المعنى
 من قولنا وفي هذا ما دل في المخالفين على انه ليس ان يدخل فيه مع احدهم
 ولو كان الحسن وابن سيون قلت له فان كانا مملوكين من اهل الاستقامة
 في الدين قال فلا يصح بها الا لا يجوز في قول المسلمين ان يكونا في هذا حكمين

قلت له هذا تجربتي بما علمته من طرق جمع لي بابه من خصال في هذا الموضوع لعل
بها على حاله قال بلي ان شرطها الحكمة والعقل والبلوغ والعدالة والذكور
هي خمسة وله بدان تحتهم في شخص جاز على حاله والموافق منع من حقه فاني سمع به
ملا يحسن له الماوان في هذا ما دل على الصبي والعبد والمجنون والمراة ومزبوري
حاله بعد على انهم في الخارج عن الحد الا ان يكون في موضع الاصل طار فان جواز
معه يصح برجل وامرئين من الاخبار قلنت له فان اتاهما من قد ابتلي بشئ من
هذا طهرمه لجزاء واراد منها ان يحكما عليه ايلزمهما ام لا قال نعم في موضع
القدرة عليه منها لوجود ماله من شرط فيها المانة يقوم به من يحري عنها والماله
من حقه عليه ما وادان لزم لهما قلنت له فاي شئ في جاز يحكما عليه قال
بانه في السنة او الاجتماع او الراي في موضع جواز لهما فان لم يحكما لهما فاجتهد
لصاغة العدل فيدان قدر اعلی مقابلته بما يصاهيه والا فالوقوف حق في موضع
اليه قلنت له فان جعلها مهية لجزاء وماله مركب او مكينة فاما هاتان
يفعلا في هذه البلية قال بالسؤال لمن قدر عليه من هاتين العلم والوع من الرجال
او النساء المانة في غير الزام فان احبوا بما فيه من حق في دين او راي جاز لهما ان
يحكما به وان كان من قول من عليه قلنت له فان كان مما يرد الى القيمة فاعدهما
ما بينهما ان في مقدارها قال فهو الى جملتها في مقدار ماله في وقتها من الثمن فان
عرفاه جاز لهما ان يحكما به عن رايهما وان شاورا من حضر هاتين الثقة والمعرفة
به فحسن وان لم يعرفاه فلا بد لهما من بيان ظاهر له في ثقة معرفة به وعلى قول
فاقتلما يجز بها ان تكون له معرفة وعلى ما يقول في حاله يوش قلنت له فان كان
يرد الي مثله قال فان قد لان يرداه الي ما استبهم هو الوجه فيه لعدله المانة
موضع راي فلا يحسن الما له قلنت له فان خالفهما في حكمهما به من سنة الاجتماع
في جزمه قال فاجتنب به ان يرد على راتاه في جمل او علم فلا يقبل على حال
لانه نوع ظلم قلنت له فان حكما في موضع الذمهم مثلا بشاة او بدنة او في
موضعها بدتهم قال فلا ولي باهذه ان تكون في حكم الماوي قلنت له وان كان
من نحو هذا من اوصافه قال فاجتنب لهما وله في باطلهما لهما لوجود خلافه قلنت
له فلا يحسن في هذا من حكمهما ان ياتي ما جل فكبر على ما قد صغر نصفر فيدخل فيه
فيتمضممة معني بضمه اليه قلنت نعم لانه واقع في كونه لا على ما لزمه ماله من ادفع
فاني

فان يصح فيجزيه ما عداه لوقوعه لا على ما جاز له ان لا يحرر اراة فاعرفه على تحريم
 من حرمه ما لا انه بعد على حاله حتى يحكم فيه ذو عدل من المسلمين فيجزيه
 قلت له فان سالها فاحراره بما له من حرام في تعريض او ضريح فوقفنا عليه
 فحضر اليربوع او ما دونه من اثر لا يرد على قوله ايجوز له ان يعمل به وحد في
 مثل هذا فيجزيه ام لا جواز له فيمنع **قال** مخفي يحكم به العبدان والماء
 فهو الفتيا وفي قول المسلمين انما على الحكم فلا تجزيه على حاله وكان من
 نحوها في المثال فليس له الما له في هذا المجال برفعه في حاله ما عن الغير
 نقله او ابدعه من اربابها في موضع جوازها ما عدا الاخر في وان صابا في قولها
 فحق **قلت** له هذا الذي في الحكم على ما له من صورة عند هذا العلم
قال بلي ان قولهم في صورته ان الله يتوكل قد حكمنا عليك بذلك او الزمنا
 او وجبنا عليك كذا فاعرفه وقابل به ما فانك من صورته حفظه **قلت** له
 فان **قال** له هذا **وقال** الاخر نعم او كذا اقول او ما اشتهيها **قال** قد قيل
 في هذا انه لا من الحكم فلا يصح له به وما كان من نحو فهو مثله **قلت** له فان
قال انما نجد او نرى او نحفظ فيه كذا **قال** هذا من الخبر لا من الحكم
 في معنى فليس له في الما في الفتيا عند هذا العلم **قلت** له فان بلغ به اجزاء
 في الصيد او الشجر هذا يلزمه ان يحكم به عليه فيما قاله الفقهاء **قال** نعم
 فان قدر عليه اهداه وان اتخذه بدلا او مننا او جبا وطعاما فان كان عنده
 فوطا به ما له من قيمة في سبعة ايامه والاشترائه فان اعد منها الزكاة على مقدار
 ما له من الطعام في حال صيادته صوفا على كل ما يكون لمسكين يوما **قلت** له
 وما الكل واحد من الفقهاء في هذا الموضع ان فرقه عليهم من الاربعة **قال** لا ادري
 فيه الا ما قيل انه نصف صاع او ما دونه لا ما زاد عليه **قلت** له فان بقي من
 فزينة فله من نصفه **قال** قد قيل انه يتصدق به **قلت** له هذا من
 فزينة في انه يطعمه المسكين على عدلهم فيجزيه عما لزمه **قال** بل ان هذا
 فزينة به ان اطعمهم مرة بالغداء صباحا واخرى بالعشي من بعد العصر
 ولحما **قلت** له وما كان من الصيد فحكمنا عليه في موضع قدرته على ما له من مثل
 في المانم بعد ان نظر الى ما له من قيمة او بعد له من الصيام ايصح له من حكمنا فيجزيه
 انفعله **قال** انه اعلم وانما لا ادريه الا ان يكون على اي من قول بالتخيير

فانه لا يبعد غير انه المنع اكثر ما فيه قلت له فان مال به الرأي الى صحة هذا القول
ما اذا قيل ان اراد به ان يعمل قال والذي به يوم ان يحكم به العدم ان
هنا ينظر الى ماله من قيمة والى ما اقامه الطعام وبعد فالحق ان شاء اهيك
وان شاء اطعم وان شاء صام عن كل نصف صاع يوم على هذا الرأي فان بقي
هناك هذا الاقل من نصفه فتصدق به جاز ولا فالصوم لو يكون اقل من
يوم الى انه لا بد له في كل وجه من ان يكون عن حكمها قلت له فذلك ان
يعطى في موضع جواز الطعام كل واحد قيمة ما يكون له فيجزيه قال قد
قيل بجواز في هذا الموضع وعلى قول من لا يجزئ فيجمع قلت له وما لم يبلغ
هنا فنزل الى ماله من قيمة ما اذا يوم من بعد الحكم ان يصنع قال قد قيل
انه يشترط بها طعاما فيقره او يطعمه ان قدره ولا فليورد صياغا عن كل
نصف صاع يوما وعلى قول اخر فيجزيه في القيمة ان يقرها هي الى ان ما قبله
اظهر قلت له فذلك ان يدخل في هذا الموضع على الدلهم ما في الهدم
قول في التخيير بين الصور والطعم وقول بالتزبيب فيكون في حق من عليه
على ما به من رأي لم يزل عليها قال بلي ان هذا مما يجوز فيها فلا يمنع وان
يدخل عليها وان لم يكن هو في معنى لازمته له ولها في الامرين ما قبله قول
في رأي ان صح ما رآه قلت له وما كان له من درهم الى درهمين او طعم مسكيا
او مسكينين محكماته كذلكه قال فذلك هو الذي قبلها على حال اعيانها
فالقول فيها واحد فاعرفه فهناك قلت له والزمه فهذا في كشح حقي
صار لها من الدرهم قدر قيمة بدنة او شاة اتجمع كلها فيحكم بها هديا كانت
من نوع واحد لجنس او من انواع له او من اجنسين قال الله اعلم وانما الادري
في موضع اتفاقا ما بها من قول في دين او رأي لمن قاله فلا ريب ولا في موضع
افتراقها خارج اليه لما به في كل منها يومانه يكون في تقريره له على ما مر في التي
من قبلها فاما ان يجمع فيحكم بها هديا فلا يعرفه من رأي من لقوله بسمع فلكاني في
هذا الموضع ما راي في الحال لما اكثر من اعدادها وان بلغ الهدى من الغنم والمال
او البقر الى ما الاحادها وعلى من يدعي صحة كون الفرق ان ياتي بتدليل يوجب
والخلا اقدر لغيره ان قول فيه بانه من الحق قلت له فان لم يجد من يوجب
به عليه انه ان يرجع الى بلد وان بقاءه قال نعم قد قيل يجوز ان يعود من يبيع
من رجوع

مراجوعه المانة لايد له مزان يدين ياد ايه مبنى امكنه فقد ر عليه ما في دينونة
لوجوبه في الحين المان يكون لما زماله في دين . قلت له فان وجد يوما
فالزعمه كل من اعداين طافيه حكما . قال . قد افقد في محله على يديه او بعته
مع ثقة الى اهله فهو الوجه الذي لم يشك فيه . قلت له فان كان مزارسله
بدون من قبله المانة ثقة امانة او مجهول الحالة او ظاهر الخيانة .
قال . فيحسب ان يحسن ان يختلف في بوانه بالاميين من هو له على ما يامر
ان يفعل في حق ثقته على المساكين ما عداه منهم فانه لا يجزيه حتى يسمع
انه قد جعله في موضعه الذي له . قلت له فان بقي على يده من لزومه
حتى حضر الموت ما اذ به تاوم ان يعمل في يومه . قال . ان يوصي به في
الشهاد لم يقدح والحزم ان امكنه في لزم وصاياه ان لا يؤخر فانه لا يدري
ما يكون معه مبنى حاضر . قلت له فان اوصي به في حقيقته حيا نه
كما امر الله فصح بعد وفاته . قال . فهو من حوائده في ماله ولوارثه في نفقه مثل
ماله المان يخص وجهه الواسع فحسبى ان يكون على قول زاجر اولي بابه
ان يعمل عليه بانه في الموضع الراي الى النظر لنفسه في حاله . قلت له فان
كان اوصي وصح انه لم يحكم به واعدل من المسلمين فلان لا بد ان ينفق بعد موته
مزان يحكم فيه . قال . نعم وان لم اجد من الغني في حفظي لم يحكم به لواز م
شرطه فالموت لا يدفعه ولا يزيله على حال ابدا في وضعه . ولا اعلم انه يصح
فيعين هذا فتبينه مجيء من لفظي فان ظنم ذلك عد لم تحديه والمقدمة . قلت
له وما جاز في الطعام فكم بابه براه يجوز له ولوارثه من بعده ان يخالف الى
غيره فيفرقه شعير او ذرة او قرا . قال . في قول المسلمين ما دل على قوله
وان اطعم المساكين عشاء وعشاء وعلى العكس في اكلتين جاز له المان
يوصي به في نوع منها فيكون في ماله . فانه لا يصح لوارثه ما دونه ويجوز لما
نقده المان يكون لما من موجه آخر في حاله . قلت له فان كان ما قتله
مردوا بما وية احلامه كيس هو من الصبيد فلزمه طافيه جزاء لما فعله . قال .
فمثل في انراعه لا يحتاج المان يودي ما عليه فانه لا حكومة له وادان من
دونها مجز لمن فعله في موضع ما لا يختلف في وجوبه عن اسمه ولما قال الراي
في دخول له يكون على بابه من قول في حكم والله اعلم في نظر في ذلك .

ومنه في زيارة قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم افترضها امراه وهذا علي
مزان المدينه من غير ما اهلها المعنى الزياره ان يحرم مثل مكه قبل ان
يدخلها وكيف جعل من بلغ اليها فيقول من اراد الزياره اخبرني بجميع ذلك
قال نعم اخبركم هلم الي فاقول لها انها من القرايض وانها هي علي شرفها من اجل
الوسايل في طلب القضايل في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من زارني ميتا كن زار في حيا اخر غيب مع القدرة وزوال الموانع
عن زيارة غير من سغه نفسه ولم يبال بما قد فاته من خطه الموانع فيها
يؤجر به من حج وقضي حجه فاقه ان يباعد من مكه مع قدرته بالرحيل الي
يثرب لزيارة النبي ولا يرغب عن فضلها فيتركها لغير مانع فيكون من قال
في غير رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج ولم يزرنه فقد جفا في ديني
هذا يكون من العقلاء فيبعد بالحق من الفاضلين النبلاء من رضي لنفسه
ان يكون لرسول الله طر هذا الجفا او ليس الاولي به ان يكون من الحق فيبعد
من الجملاء الذين خلوا من حجب المصطفى فان تصور في بابه شيء لجت
لوصاله ومن اراد عاحب المختار علي ترك المزاره المانع بعد ان حج فكانه
ادعي الكذب فان تصور في نفسه شيء فهو حقيقه له ان من حج حجه
في سويده لته فلا بد من يهيج بالقلب لواجب هيئته فتسري بانوارها
في جميع اركانها حتى تحرك قنصله من مع القدرة فيجد علي سرجه وحده
في السعي وبالجهد البالغ طمعا في الوصال علي شرفه فان الخيال يلد له ذوقه
فلا يزال علي بعد المزاره يتزدد في الديار ويقطع الفيافي والقفار حيا
وتشوقا الي لقاءه حتى ينتهي اليه فيبلغ نيل ما موله او يقطع عن دركه
مانع له قبل وصوله هذا هو الحق فيلدع الدعوي لجنه من حج ولم يزرنه
فان المحب لمن يهواه زواره وان شطط به الدار ولا يحكم علي زيارته
ان يكون في حينه محال فانه في شيء من دينه فان المحب له من يستضي
بانواره ويتبع سبيله فيعمل مقتضى اثاره فلا يخالفه عما علي حاله
في اجرو ولا يني فان الخافقه علي سبيل المعانده من الاسباب المحدثه للثبات
لانها من ذراعي القلي من لوازم المحبة علي وجودها شرط في ذواها من
اعاب ما يرضي به المحبوب ويكرهه ليعمل بما يرضي ويمل ما يكره ويؤثر
عليه

عليها ما فيه رضا اذا كان يكرهه فلا يرخص به عنه . ولا يمكن على هذا فليس من
اهل وادار . وان تصور جهدا في قواه فلا يجد ان يكون في شيء من امر دينه على
خلافه فان الزيادة له على هذا فلا تزيده من ربه الا مقتضا شديدا . ولا من
شفاعة الرسول وقربه الما بعد ابعدا . اوله يستحي من رسول الله عاقلان يلقاه
على خلافه عليه في حياته . وان تركه ميوانا هذا النبي فامته بعد وفاته . يلي
واسد ان يستحي منه فان اتباع النبي وجه والعمل بجميع ما ياتي به كله وسيلة الى
الله لرضاه لا غير . فما المطلب بحق والمعبود صدقا . وما الرجب في حقه عليه ان
يصدق الرجوع اليه فينتوب الى الله من جميع ذنوبه . ويتبع الرسول في كل حال
حتى يرويه . ويدرج ويلج في الطلب في كل العبيد وجود ان يسأل اليه بعض ثوب
الصفحة عند الله في حبه فيستدل عليه ستر المعقولة عن ظهور عيوبه فذلك وعند
الدخول فيه بعد ان يقضي حجه وحما يحتمل في ظهور كل جرس يكون في القلب
او النفس حتى تدفع على حال اكداره . وتخلص الحق فتضي انواره وتبسطها
من جميع الذنوب كيوم ولدته امه فيتصلح من الخلق لخدمة الحق . تعالى ويصلح للزراعة
فتصلح لوجود قربه وعند ما يخرج من مكة في طلب الزيادة الى المدينة فيمضي
ويصلح على النبي محمد صلى الله عليه وسلم فكثير في طائفة الصالحين عليه حتى اذا في
المدينة وراي جدرانها وانبارها وجيطانها فينتفي لمان يقول اعدوا بالله من
الشیطان الرجيم ما كان لها المدينة ومن جوارهم من العرب ان يتخلفوا عن رسول
الله لا يريدوا ان ينسحبوا عن نفسه ذلك بانهم لا يصيبهم ظاء ولا ضربة ولا تخصة
في سبيل الله ولا يطيقون حوطا يغيب الكفار ولا ينالون من عدو ولا الاكتب لهم
على اصحاب الله لا يصيبهم اجر الحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون
واذ بالاكاتب انهم لا يخرجهم الله احسن ما كانوا يعملون . اللهم ان هذه بلدك التي
استقر بها الرسول في حياته ^{موجبة} ماوي . وجعلتها له بعد مائة مشوي .
وقد جئت اليها لزيارة طلبها لرضاك عني انت الذي اعطيتي وادي ووقفتي
لسداوي . واسرح لي صدري ويسري اوري . ولحلل عقدك فليس لك اسري
واعني على اداء واجب حق زيارته وتقبلها مني واجعله لي وقاية من سوء وبلي في
هذه الدار . ومن كل عمل يودي الى دار البوار . يا فاعلم لعالي . وما انتم باني ولا
يخبر عنه شيء من احوالي . انت حسبي ونعم الوكيل . فاذا اراد ان يدخلها فيقول

بسم الله وفي سيدنا الله وعليه صلى الله عليه وسلم اللهم وفقني لما يحب
وترضى وعافني في الاخوة والاولي يا كريم فاذا دخلها فتوى من ان يقرا الله بين سلكها
لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بما لكم من رزق
رحيم فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
وينبغي له ان يحضر في قلبه ذكر النبي فيشعر في نفسه ان تلك البقاع وتلك المسالك
والمواضع الذي بلغ اليها صار يطأ عليها ويسلك فيها بنو الله عليه هي مواقع اقدم
رسول الله ويمثل في قلبه انه كيف كان يشي على نرد ايام حياته في طرقاتها وبها
عيتي ان يجمع قلبه فتحضج جوارحه حتى يشي فيها بنواضع على وقار وسكينة من
ربه استقام عند دخوله وباب المسجد التي تلك الروضة المباركة التي اختارها الحق
لنفس افضل الخلق فانه اولى به في ارضه وما يستحب له في يومه ما اذا الزيار
ان يغتسل بالماء ان قدر عليه ويلبس احمر ثيابه الطاهر فيتوضئ ويتطيب في
المسجد ولا اعلم ان عليه في قول المسلمين لعبي الزيار احترام الذي يوجه به ما قد
ذكرناه تعظيم الشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اراد ان يدخل المسجد تلي
على الباب هذه الكلمة المقدسة ذكرها فدخل على حضور قلب فجمع هم ليس لها
النفقات التي ينبغي تسليم على احد ولا عين في قصد سوى القبر واذا انتهى اليه
استدبر القبلة في اجنا له عليه وتكون تلقاء نفسه وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيلصق بذكره الميسر بالاص سطوانة التي عند راسه ويستلم الدكن
فيقبله ويتأخر قليلا قدما يكون القنديل الذي في القبلة على راسه فيشير به
اليمنى اليه فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام
عليك يا نبي الله السلام عليك يا صفي الله السلام عليك يا ابا القاسم السلام عليك
يا محمد جيب الله السلام عليك يا صفة الله السلام يا خير الله السلام عليك يا
ابا القاسم السلام عليك يا احمد السلام عليك يا محمد السلام عليك يا نبي الله السلام
عليك يا نذير السلام عليك يا طاهر السلام عليك يا مظهر السلام عليك يا قائد
خير السلام عليك يا فاتح البر السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا
هازي المنة السلام عليك يا اكرم ولد آدم لجمعين السلام عليك يا سيد
المريسين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا قائد الغيا المحجلين
السلام عليك يا ايها النبي رحمة الله وبركاته وعلى احوالنا الطيبين هو روحنا

اهتلت المؤمنين ه انا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وانك عبد ورسوله
 ونبيه وخيرته من خلقه وصفه ه وان ما جئت به فهو حق من الله مجدا ومفصلا
 وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ه وانك بلغت الرسالة
 واوديت الامانة وفتح الحجة وجاهدت عدوك وهديت امتك وصدعت
 بالمر برك وعبدته كما امرك حتى اتاك اليقين صلى الله عليك حيا وميتا وعلى اهل
 بيتك الطيبين واصحابك الطاهرين ه وجزاك الله الفضل والطيب ما جزا نبيا
 عن قومه ورسوله اعزاه وذكرك يا حسن فايدكره الذكرون ه وسلم وبارك
 وفضل وكرم وشرف وعظم ه ثم يتقدم جعل وجهه على الحائط تجاه وجهه صلى
 الله عليه وسلم ه ويقول السلام عليك يا رسول الله انا فلان ابن فلان جئت من
 ارض كذا من بلد كذا ذابرك ومسلم عليك ومستشفعا بك الي من في ان يحط
 عن وزري ويفر في ذنوبي ويستولي عيني ويعصمني فيما بقي من عمرى ويا علي
 الي نفسي ولا الي احد من خلقه طرفة عين ولا اقل ولا اكثر فكن شفيعي يوم الدين ه
 صلى الله عليك وسلم ثم يتأخر قليلا عن يمينه مما يلي المشرق فيقول السلام
 عليك يا رسول الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته وعلى وزيريك وناصر ^{السلام عليك} و
 وصاحبيك ومشييك واني سيكر وضميجيكن ه ثم يتأخر عن يمينه قليلا حتى
 يكون مع تأخر الماول في مقدار ذراع ه فيسلم على الي بكر صبي الله عنه فان راسه
 جذا منك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا خليفة رسول
 الله السلام عليك يا ابي بكر الصديق ه السلام عليك يا عبد الله بن عثمان ه
 السلام عليك يا عتيق ابن ابي قحافة ه السلام عليك يا شيخ الافتخار ه ومعدن
 الزفارة ه والصاحب في الغارة ه السلام عليك يا ابا الشيخ ورحمة الله وبركاته ه ثم يتأخر
 قليلا بقدر ذراع فيسلم على عمر صبي الله عنه ه فان راسه جذا منك الي بكر
 الصديق ه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا ابا حفص ه
 السلام عليك يا عمر الخطاب ه السلام عليك يا ابا الفاروق ه السلام عليك
 يا وزير رسول الله والمعاونين له على القيام بامر الدين في حياته والقاين
 في امته بالعدل في وفاته ه تقتفيان اثاره وتعلمان بسنه وتسلطان مناره ه
 السلام عليك يا شيخ الاسلام ورحمة الله وبركاته جزاكم الله عنا وعن نبيكما وعن
 الاسلام كما جزا وزير النبي صلى الله عليه وسلم ثم يتقدم الي مقام النبي عليه السلام فيصلي

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

ما بدله خلف المصطفوة المحلقة فيجعلها بين يديه قدرا التي يليها ومكتبه اليه
 مما يلي قبر رسول الله بارزاعنها ومما فرغ من صلواته فيوم ان يقوم فيصلي فليصلي
 منكبه الامين بالمني ويا خذ الراتة الدخلة بيد اليمين فيجده الله ويثني عليه
 بما هو له اهل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول اللهم صل على محمد عبدك
 ونبيك ورسولك وصفيك وامينك على وحيدك وخير نك في خلقك افضل ما صليت
 على احد من انبيائك ورسلك واهل الكرامة عليك وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلط
 على نوح في العالمين وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ونحو هذا الصلوة وينبغي له ان يكثر
 منها ويسأله بعد هذا ما يد له من كل شيء كما ويجزم سؤاله مثل هذا فيقول اللهم
 كل شيء بي سالتك اولم اسالك علمتها ولم اعلمها اسالك تحييتك الطيب قوى
 المباركة ان تنوي نجاح حوائجي كلها قليلها وكثيرها صغيرها وكبيرها يا ارحم الراحمين
 ويا ارحم الراحمين وان ابي بعد هذا في صلواته فزاد فيها او في التسليم ونقص
 منها فلا بأس فانه شيء غير موفت ولم يحذر في شيء في الصلاة حقه في غيره عنه
 ولكن ينبغي له ان يكثر منها ومن الركوع في سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصلاة في مسجد ذي هذا افضل
 الف صلاة فيما سواه من المساجد افضل البيت الحرام والصلاة في المسجد
 الحرام افضل ما ية صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي له ان
 يكثر منها ومن الصلوة على النبي ما استطاع وان قدر ان يصلي كل يوم خلف المصطفوة
 فهو ما يوم به وهن ثلاث في اليوم الاول يصلي خلف المحلقة وفي اليوم الثاني
 خلف التي يليها مما يلي قبر النبي صلى الله عليه وسلم وفي اليوم الثالث في الصلوة التي
 هي خلف المقام وبعد الفراغ من الصلاة فليدعوا ما بدله من كل شيء ما ركبناه
 واخرا ونحتم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وان وافق الاربعاء والخميس والجمعة
 من قدر على صوم من هو ما يستحقه وان قدر على ان ياتي بالبيع لزيارة ابراهيم
 ابن النبي وابنته فاطمة الزهراء وعمة العباس وعمة وصفيه وغيرهم من ذوي
 الفضائل السابقة في الاسلام من قبرتها ويتوضي من بئر ارس ويتربص
 ما بها فيصلي في فضل هذا النعم ومسجد قبا وغيرهما من المساجد فيها فان فعل
 ذلك بعد ان يصلي الصبح في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ورجع بعد فيه فيصلي

الظاهر مسجد الرسول الا في غيره ان قدر لنا ان يفته شيخ الصلوات فيه ولا ياتي
 المسجد الا ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم او لا وعلى ابي بكرناينا وعلى
 عمر رضي الله عنهما ثالثا ما دام بالمدينة قايما واذا غزم على الرجوع وارا ان ليس
 عنها يخرج منها فيوم مع المكنة ان يقتل بالماء وليس بالازم ولكنه ما يستحب
 له تعظيم الامر رسول الله نبي في المسجد فيعمل لوداعه في تسليمه على النبي صلى
 الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وعمر مثل ما فعل في الزيارة لقد روي انه بعد ان يسلم
 عليه وعلى زبديه يوم ان يرجع من تاج عن حذاء راس النبي صلى الله عليه وسلم
 لمعنى التسليم على ابي بكر وعمرهما الله فيقوم على راسه عليه السلام مستقبل
 القبلة بين القبر والاسطوانة فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويقول اللهم انك تقول وقولك الحق ولو انك اظلموا انفسهم جاؤك
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما فقد سمعنا قولك
 واطعنا امرك فما نحن بين يديك قد جئنا الى نبيك ظالمين انفسا ميّرين بذنوبنا
 معترفين خطايانا ناديين على ما كان منا تايبين منزلنا فاستشفع به اليك
 ان تخط عنا ما اتقل ظهورنا فاورادنا قتب علينا وكفر عنا سيئاتنا وشفع نبيك
 هذا خيرا وتوفنا على ملته وارفعنا بمنزلة عندك اننا هدا اليك اللهم اغفر لنا
 ولاخواننا الذين سبقونا باليمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك
 رؤوف رحيم واذا انتهى الى الباب يخرج قدم اليسرى فيقول اللهم
 صلى على محمد النبي وعلى آل محمد الرسول الامي ولا تجعل هذا هو العمد من لغوب نبيك
 اللهم خط عني وزري واحببني في سري وارزقني السلامة في ديني ونفسي
 ووالى يسر لي رجوعي سالما في اهلي سالمين يا ارحم الراحمين فاذا خرج ومضى فيستغفر
 فيه رجوعه ان يقول يا ربي في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا هلك
 من عمر او حج او غيره يكبر على شرف من الارض ثلاثا فيقول لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت يحضره على كل شيء قدير
 ايسون تايبون عابدون ساجدون لرئيسا حامدون صدق وعد وضر عبده وكرم
 الاحباب وحده وكل شيء هالك الا وجهه له الملك والبر ترجعون وينبغي له على
 رجوعه في طاعتنا يا حي يا قديم يا حي وشكره وله بزال على ذلك حتى اذا قدم
 بلاده واستقر عليها ونظر اليها فيقول اللهم اجعل هذا قرا لوارثي في حيازلنا

وتوفي مسلما والمعتني بالصالحين هـ وله تحريفي يوم الدين هـ فاذا بلغ اليها ونزل بها فيسفي
له ان ياتي المسجد فيسجد فيه لله تعالى هـ وعلى فراشه فيقول الحمد لله رب العالمين الذي
بلغنا سالمين اليك اللهم زدني منك هدي وبصر في هذا العمى وفوقي على القيام لي في هذا الام
حتى اذا قلت قلبك سليم من كل شيء الا عندك يا كريم هـ ثم يضيء الى منزله فاذا دخل فيقول توبا
توبا اليه ربنا اليه لا يقدار علينا حوا هـ **مسند** ومنه ايضا في الزيارة لقول النبي
صلي الله عليه وسلم هـ اخيرضة هي ام لا قال **مسند** قد قيل هي في هذا الامور الفاضلة ولكنها من
الاضايل في الاسلام لمن اقامها باقرا عليه من انواع الوسايل فيها عندني في ذلك قلت له
وما هي من الامور هـ ام لا قال نعم لكثير ماها من اجور فلا ينبغي له ان يخرج ان يدعها
مع الفدية مختارا لتركها الا عند فاته في حق المصطفى من انواع الجفاه قلت له فالله
يكون من ذلك عمدا ام لا قال **مسند** وهو على الخصوص لمن يكون على دينه حتى يموت
على ما به من زينة والافلاح من عصى لربه واصر على دينه قلت له فقل
يكره لصاحبه الحج والعمرة ام لا قال **مسند** ما علم ان لها اجرا فاستحق به تاركها باله
ان يولي ملاها قلت له وهل هي من بعد الحج ام قبله قال فاول ما بها في المختار
لمن حج ان يكون من بعد ان فعل ما قبله جاز له وان لم يفر عليه في تقديمها وان لم تكن
من قبله قلت له وهل هي في كل زمان ليس لها وقت فودي فيه فيمنع من ان تكون
في غيره باوان **مسند** قال نعم هي كذلك ولا علم انه يختلف في ذلك قلت له فان
حصص ما هو الزم منها قال هو الحق ان يبذل به في الحق خرافة او ادونه
من خير لفضل زائد في تقديره على تأخير قلت له وما هي في نفسها عني بها
قال ان هي الا صلاة وتسليم عليه من وراء الحجاب وعلى صاحبه ان يكون
مرضى الله عنها وشهادة لله بالوحدانية وله بالرسالة وسؤال شفاعته وحط او اثار
وعفوان في ذنوبه ونجاة من النار مع صلاة ركعتين يحتم زيارته بها قلت له فان
زاد او نقص في تسليمه وسؤاله ونضر عدو لجهنم من الله تعالى هـ قلت له فان
فيها فانه غير محذور بشيء لا يبيع بما دونه بكل كيف ما سلم فضيل في حاله جاز له
فاجزاه قلت له فان لم تحتمها بركوع المانع قال فالذي له ان ياتي بجميع
الامور فانه اعظم لمن ادم بها من الجور فان تركه لم العناد فلا يبلغ به فيها
الى تضاده قلت له فالذي يورثه ان يكون في زيارته على طهارة كاملة
من بدنه وثيابه قال نعم تعظيما لشان رسول الله صلي الله عليه وسلم

ومن بعد ذلك يريد من جملة الله قلت ثم فان زارع لا على وضوء ايجبه له قال
منه من التقصص عن الوفاء بنهماها فان يكون زارعه وان يبلغ به الى خسلها
فلا علمه كذلك في احكامها مع عدم استحقاته لمن زارع او لمن اجره بذلك قلت له
فان لم يقدّر على بلوغه اجره في بها العتير لعدّة ام لا قال نعم ان كان عن
رايه واهم وانته برحيمه ان يجعلها من اجره المان يكون لزاما له ذلك قلت له
ولغيره ان يزرع عنه في حياته وليس له الا بعد وفاته قال لا يتوجه لي ما يمنع
من جوازها على حال المانة لا يستغفر لمن لا يتولاه ولا يدعوا له مما لا يجوز له
ان يدعي به لغير هذا الولاية قلت له فان كان في حال لم يجر له بولاية
ولا عليه بعد وفاة في حاله قال فهو المجهول والمنع من جواز له هو الوجه
فيه لا غيره في القول المان يكون على التبريط في دعاءه فغيبني ان لا يجر عليه
قلت له فان كان من الحنة بما ظهر عليه من قوله او فعله قال فاحري بما به
ان لا يدعوا له بشي لا يجوز ان يدعاه لمثله من امر الدنيا والاخرة على حاله
قلت له فيزار عن المالك بعد موته قال نعم ان وصي بها في ماله ولا يفي
في معنى ما قد تطوع به عليه من نحو هذا فاهدي اليه قلت له فبني في ذلك
مع الوصية بها كذلك قال نعم لاننا نأخذ ولا علم انه يختلف في ذلك قلت له
فالجنة على الزبارة جارية لمن ياخذها ام لا قال فغيبني ان يلحقها معني
الاختلاف في جوازها ويجيبني ان لا تكون من اجرام لانها لا اولى لوجب على من
يعلمها عنه في دين ولا راى في السلام على حاله قلت له ومن يعلمها غيره
اجرا فعلم ام لا قال فغيبني ان يكون له من الله اجرا ما نواه من الاعانة لمن هو له
ويجوز على قول اخر في اجرها ان يكون له ومن هو له اجرا بذله وعلى قول اخر
ان يكون ما اخذ ان هو استبعت الحج في هذا فصح القياس فيها كذلك قلت له
فان كان لمن هو له في منزله لا يتولاه في حاله ايا اخذها له باجره لودي اليه من ماله
قال يجيبني على قول اخر اجازها في مثل هذا من اعماله ان يكون لا على
شرط ان لا يدعوا له المماجاز لمثله في موضع جوارحه على التبريط او ما ايج على
حال لعد له ولا فلا يستثنى طليسه وان اخذها لا على شرط فغيبني ان
يجب له بما دونه لانه لا من الاذن من ماله لم يشترط عليه قلت له فان اخذها
بشرط ان يدعوا بما لا يجوز ان يدعاه الى غير الاولياء قال فهو من عصبانية

فكيف يجوز له على عمله بشئ من معيها اساجرا في زمانه اني لما ريت ذلك قلت له
اوليس يكون له من الاجرة ومقتلار ما جاز له ان يجعل منها اثمرا قال فهو عليها
بما امر الشرط لما لا يجوز فيها على حال كانا في معنى العدة الواحد فاني سمع ان يكون
من طاعة ومعصية في عقدها فان وفي بالشرط اليها لم يجعل له فقد عصي به وان
ترك احدهما تخان لانه قد شرط عليه فلم يجعله حكاه على هذا ليرتمهاه وعلى قول
آخر في هذه الزيادة ان تقبل التخييري وعلى هذا فيكون له مقدار ما جاز له ان يجعله
فاجزاه في الاصل وان كان في عقد واحد فالحق اولى طابه في العدل لان لا يسطر
ما وراءه من الشرط للباطل اذ دخل عليه في هذا فانه لا يلج فيه على حال فاعرفه فان
صح اثره عليه او نظر فيها قولان والافزع عنكم ما لا دليل عليه ولا به برهان له
قلت له فان دعاه به على هذا بشرطه عليه قال فهو على ما مضى من الزيادة
في ذلك قلت له فان كان مادعاه بطوبه من ذلك لم عن شرط فيه قال
فجيب في الاجرة ان يكون له كلما طن عصي في دعاه باليسر له فلا تبطل به لان
مادونه مجز في الزيادة لمن فعله وقداني له فزاد ما ليس له الشرط في ذلك قلت له
فالزيادة لغير نعم لمن انا اليه سلم عليه قال هكذا قيل وليس في النظر
ما يدعي صحة هذا في المثر قلت له فالاجبي بحججه ان يقدمها على الحجج
استأجر عليها امراه قال نعم غير ان الذي به يوجران به يقدم الحجج استأجر
فان عكس ما بينهما جاز لما الشرط يمنع من ذلك قلت له فالجحج والزياة يحج
فيهما ان يكون كل منهما لولحد قال لا احدهما يمنع من جوار ذلك قلت له فابن
يكون موضع النية لعملها قال قد قيل ان ينوبها دون الباب فبذل ان
يلج المسجد فان جهل او نسي حج حتى يعقدها من هناك قلت له فان فعلها
في منزله او افرقه من دونه قال فهو على نية ما لم يرجع عنها الى ما سواها والى
غير شئ قلت له فان زار له ان يرجع فيها في يفيها ولو كان في اليوم واليلة
قال نعم قد قيل ان له ذلك قلت له وراين يخرج بكلا واحدة منهن
قال فعين ان يكون من حيث الشرط فيه وقع والا فليستع ما عليه الناس في
ذلك قلت له فان كانتا لولحد ولما حج تزك الزيادة وكلاهما في عقد واحد
قال قد قيل انه لا شئ له الا ان يكون لعقد ريج في تزكها والا فهو كذا
قلت له فان عجز لمض منعه او عذر حجه او ما يكون من نحو هذا قال
فهو

منع عنه في محال فاذا زال المانع زارها متى امكنها مكنه ذلك قلت له
فان كان في عام آخر قال نعم بشرط يمنع من ذلك قلت له فيجب له ان
يؤخر غيره لادائها قال لا يجوز له الامان يكون في موضع اياسه من القدر عليها
ففيستبان يكون له ويجوز على قول آخر ان يمنع من جواز الاعراض في قوله الامر في ذلك
قلت له فان وقع الشرط على تاديتها او لا على ان يزورها فكله سواء ام لا
قال قد قيل بالفرق بينهما فاجاز له من له ان يؤخر من يعملها في موضع وقوعه
على تاديتها ولم يخرج في موضع ما يكون على ان يزورها لانه قد انقضت نفسه على
هذا فليس له ان يدفعها الى غيره قلت له فان كان على ان يخرج فيزور او
عظمها بالواو او يتم قال فهو موضع ما عليها ان يقوم فيه بنفسه الامان
الواو في العطف على ما هما من الشك لمابينهما لا تقتضي في اظهارها فيها والقول
نزيها في عملها فلا يمنع من جواز التقديم والتاخير فيها للزينة فلا
على المنع والا فهو كذلك وليس المقادير ولا تقع على هذا لان مقتضى كل منهما
التزنيب على حال لان الفاء في الاتصال وتقر على العكس منها لان انفصال الحالت
يكون هنا لك ما يلزمه فيلزم ما قبله او يجتمع كل منهما القضي في الحكم او معنى
في المظانة ولا فلا بد له وان يقدم على الزينة مع ما لا تاخيرها الى عام
اخر في موضع انصافا فان اوليها بان تكون على اثر تابعة له في
عامه جاز فيها ان تكون على الترتيب جي الترتيب الى موضع انصافا فان
هذا غير ما قبله وان تابعه ما بينهما في موضع جواز تاخيرها جاز له الشرط يكون
بعد في يوم او شهر او عام فلا يخالف الى غيره وان منع من متابعتها او لا في
لك ذلك قلت له فان اخرها عن الحجة او قد ما على اجاز له قال لا شيء
له لانه قد اتى ما ليس له قلت له فان اجر غيره على ادائها في موضع ليس له
واخر من قد استاجر فاعنه او لا ما القبول في قوله قال قد فلا بد ان
اعنه لاجاز والمفعليه لاجير ما استاجر به ولا شيء له قلت له ولو صبي
الحال كان ينم له ام لا قال نعم الامان يكون على مخالفة ما وصي به في ذلك
قلت له فان وصي بها واخران يعطيه اجر عليها لانه قد قال في خالفة اجر
عنا لكانه قال فليس ان يجري عنه الامان يكون مخالفا للوصي في ذلك قلت
له فان مات من بعد ما حج عنه ولما يزور والجرة فيها واحدة قال فهو عذر

من الراجح مقدارها المحجة على هذا من احواله وفي قولنا ان علي وارثه ان يورثها والافلاقي
له فقلت له فان لم يكن له احد من الورثة او كان له الامانة في حاله لم يملك
احد قال قالوا صبي والوكيل في مقامه فان داي الصلاح في اداها لمخرجا للرجة
بما لها جاز ان يستاجر من يعملها فيه من مصلحة والافلاقي ترك اوليهاها والقول
في المحجب على هذا يكون في موضع جاز له عن داي من له الامر في انفسها والافلاقي
فالاختلاف في جواز ههنا عن اذنه ورأيه حينئذ صبي به فتمت به فتمت والا
فهو كذلك في احكامه فقلت له فان اوصي ان يورث له في وجودها عنه من بعد
قال فهو محال من داي في بقول في احكامها انه لا شيء عليه له ولا وارثه
من بعد الامانة او على رأي من يقول بالمنع له من ان يتجر عليها الا عن رأي من له
الامر فيها فليس له الا ان يجعله ذلك فقلت له قال قولان في هذا عندك
جائزان او لا انري فيه امر في به قال لا ادري في احكامها مبدل بالصدق
على خروجه من الحق فتمت على ما بهما من البيان في الراي ثابتان لدخول الزيادة
في الشرح حتى صار استمراكم في الاجرة في معنى العمل الواحد وقد دخل فيه من احد
الطرفين فخرج بقوله من الزيادة لتماه بالامر من جاز له ان يورث بها بقوله من النا
لعمري عن الوفاء فها مع الناس من ان يكون قدرة على عملها ان امكنه والافلاقي
فها ان تقضي عنه من بعد لم يورثه من بعد مثل ما له وعلى قول
لا يخبرها له بالغير في حياته الا ان يجعله فليس عليه ولا له في حاله ان يوصي
بها ان تقضي عنه عن الهاك فيخرج عليها الا عن اذنه الراي فيها والافلاقي
في اداها لا يستخرجها عن يديه وان جعله عن رأيه فلا يخبرها الا ان يقضي له
من يلوها بالعدل وان اشتركا في الاجرة على ما جاز فها اعلان في الصل
ومالم يدخل في عمله منها بعد وتركه لعمري فهو اولى به عليه وان قضى عنه بوجه فها
الى من له الامر فيه وليس لوارثه الا ما له وفي هذا ما مبدل لكل واحد من النظر على
بابها من التحالف في ذلك الامر من علي ان له علاقة في الراي بما جاز ان لا يبعد
من العدل فانظر فيه فان صح والافلاقي ان الاختار قد رتب على من اليه ما به من
النفس له فقلت له فان كان مع محرم في الحاح غير ايسر من ان يكون له
من بعد على اداها الامانة في مخافة من ياتي عليه من الاجرة ان يورثها معه لشرط
بمنعه قال في غرضي ان يكون القول في هذه والتي من قبلها على سواء الا ان

يكون

يكون ما يبطل الاجرة فيجوز بالغير المانع ختم ذكره قلت له وعلى قول من
 لا يجوز له في عجزه ان يتاجر من يودعي المال ان يجعله من له المجرع فيها فان هو لم
 ياذن له به **قال** فهو من عذره وله مقدار العجز من حيلة ما لها من اجرة
 على هذا امر **قلت** له فله يخرج عن ذلك ان له ان يتاجر بعجزه في عملها في الحيا
 وان رجح ان تكون له قدره على اذائها في المال **قلت** له ولم يكن على مخالفة من
 ثوبها لعدم ما يمنع هنالك **قال** **ما** احد في عجزه مضاي في هذا فارفعه
 اليك من قول احد القياس له بالبحر ليو على انه لا يبعد على ايجره ان يخرج
 فيه معنى ذكره قلت له فلهذا تقطع به رايها فابتنه عند قوله **قال**
 لاجتي ارجع النظر والاطالع المثر **قلت** له على احد كذلك فارفع ما فيه او ما يدل
 بالعرف عليه فاقطع بانه قول **قلت** له في ذلك **قلت** له فان تركها بعد ان حج
 لما به يعذر من شيء لم يقدر معه على اذائها ونزل اليها العجز من حيلة ما لها
 من اجرة ما الذي يكون للزيادة على هذا منها **قال** **دع** الاجرة في قول القول
 وفي قول الاثنتان وقيل ما يراه العذر **قلت** له في ذلك **قلت** له وما بقي في كل
 قول فهو العجز **قال** **هكذا** يخرج عندي معني ما قالوا في ذلك **قلت** له
 فان اتجر من يعملها عنه لمن هو له وحيا وهالك بما دون هذا من اجرة او ما قد في
 موضع ما جاز له **قال** فهو اجرة لانه بدل منه وله وعليه ما قد استاجر
 به في قلته او كثره زاد عن ذلك او نقص فهو كذلك **قلت** له فان استاجر
 لمن هو له في موضع جواره **قال** فهو اجرة لمن هو له لانه بدل منه او المستاجر
 له فان كفي ما يكون لها في كل قول **قال** **والا** فالرجوع اليه لما بقي له عليه لا الشرط
 منع من ان يلزمه في حاله او ان يكون من بعده في ماله فانه يرجع اليه من استاجر
 ان يكون هنالك ما يدفع عنه لزمه **قلت** له **والا** فهو كذلك **قلت** له وما يكون
 اجرة في موضع ما يكون له معلوم من الاجرة **قال** فان القول في مقدار
 الاجرة اراه العذر اجمالا فله في ذلك **قلت** له فان وقع الشاجر في مقدار
 ما لها من الاجرة بين من ارام التنازع فيها فتعلق كل واحد بقوله **قال**
 فلا بد في مقدار بعد التنازع من ان يرد الى الحكم ليقضي فيه ما يراه اعدل فيمنع
 من اتخالف اليه عذره في حكمه يقطع **قلت** له فان كان ما استاجر به عن
 عمله دون ما لها فممن يكون ما بقي منها **قال** فهو لمن له ولو ارثه من بعده

ان يكون فرضها في ماله فيصح لها فانه يجعل في سبيل الزيادة قياسا على الحج
 في ذلك فقلت له وفي موضع ماله ان يوجرها الى هي له عن نفسه لجواز
 ما لا يري في فضلها على هذا موقول به قال فهو له موضع رجحان
 صح ما فيه اراء فقلت له فهذا في موضع ما يكون ما المحجة والزيادة واجبة
 وعليه وله في الزيادة ان يودها بنفسه او يعين قال نعم هو كذلك الا
 لشرط ان ينع من ذلك فقلت له وفي موضع ما يكون لها فتجعل في سبيلها قال
 هكذا معي ان صح ما في هذا اري والله اعلم فينظر في هذا كله فان جاز ان يخرج
 في المعدل على معنى الصواب والمترك فان التزم في هذا الفصل اما اخذته
 من طرق القياس له يعين ولا بد ان يبلغ اليه من الناس ان يراجع فيه النظر من
 بعد اذ في حق يعلمه من قبل ان يعلم به امر امي بذلك **مسئلة** عن قومنا اهل
 مكة في حدود الحرم مكة شرعها الله عز البيت الحرام من ظاه

والحرم التحديد من أرض طيبة ثلاثة اميال اذ امنت اثنتان
 واوسعة اميال اعلان وطائف وحيث عشر ثم تسع جعراثة
 ومن بين السبع بتقديم بينها وقد كملت فاشكر لربك احسنة

اخر في الدلالة على الفلاح

ان البرية الفلاح اربع **١** ولتفتح فتلات اميال اضعوا
 والميل الفايض البلقا قتل **٢** والباع اربع اذرع تتبعوا
 ثم الذراع من المصابع اربع **٣** من بعد العشرة من المصاع
 كالسنة من حبل السبع ووجه **٤** كالسنة من شعر البوازين ففعلوا

في معرفة مواضع حدود الحرم عن قومنا فاما وجه المدينة وهي طيبة وطريق
 وادي فاطمة يسبحي الشيعي ويسبحي في المشهور في زماننا اليوم بالعمرة وبنية
 علامتان نقصتان والطريق بينهما ونقصه اخري ومخرج الحرم مسجد وهو
 مسجد العمرة والطريق جهة جدة فهو قريب من جهة ويسبحي الحديث وهي
 بضم الكاء وتسكين الدال وتسكين الباء وكسر اليا وفتح الاء وتسلي الشية
 والحديث هي جهة بعضها في كل واحد بعضها في الحرم قاطع بينهما جبل عن يمين
 الياخذ الى الحرم من جهة وفيه علامات صفار بلبل وله طريقان طريق من جهة
 بلجيم وطريق من وادي فاطمة ومنها جاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم

الحصر واما فحمة العراق فيسمى وادي البرود وله علمان ومن بعدهما
 الوادي وهو خارج من الحوم واما جرفانه بكسر العين المهملة وفتح الراء
 وتشديد يدها في بين طريق الشام وطريق العراق اقرب واما فحمة
 اليمن فبجدة يقال له لين وليس له علامة عنده واما فحمة الطائي وهي
 لجمعة المشرقية من البيت طريق عرفة فالي عرته وله علامتان نقصتان عن
 بين والى شمال والطريق بينهما وعرته لا من الحوم ولا من عرفة وهي مسيلة
 وادي بين علي الحوم وعلي عرفة فاعرف ذلك وبادء التوفيق **مسئلة**
 السيد الفقيه فمن ان خلفان جهده الله وفي الادعية الماثورة عن الملمنة
 المدعو بها في طلبك الحج اهي من اللازم على الحاج ان كان عن نفسه او ياجر عن
 غيره والحاج عن غيره ان يخص بها نفسه دون من حج عنه ام لا **الجواب**
 فيما عسدي ان الدعاء ليس هو شرط للحج بل هو من فضائله المندوب
 اليها والمخصوص عليها وان لم يأت بالحاج عن نفسه شيئا منه في حجر ذلك
 اري الامامة ومجربا له واذ اثبت في الحاج عن نفسه ومجرب له بدونه اداء
 فرضه فليس بالحاج عن غيره بالاجرة الزم وجوباً منه ان يشترط عليه مؤخر
 الدعاء عن حج عنه وكان هو وليا **المسلمين** فعليه القيام به كاشترط عليه
 وليس له اهما له اذ في اهما له اخيبي عليه الحيانة والتقصير وعدم استحقاق
 استحقاق الاجرة لانه لم يأت بالعمل بكامله كاشترط عليه وان قال قابلاً لا عطاء
 من الاجرة بقدر عتاق الدعاء ان ادرك ذلك لم اري ذلك بعيداً عن الصواب
 فان الدعاء ليس من واجبات الحج وان كان المجمع عنه جمهور الحائرين منقطع
 فيه بالرواية ولها البراءة منه فعلى المستأجر ان يدعو على الشريطة ان كان وليا
 له او طاعه محيي ذلك واما ان كان مستحقاً للبرائة فليس المستأجر ان
 يدعو له وان شرط عليه الدعاء بل عليه ان يتبرأ من ذلك عند من استأجره ولا يقبل
 شرط الدعاء منه فان عذره وانما الاجرة بدونه قبل ذلك منه فقام بما استوجبه
 عليه وان لم يتم له الاجرة الا بالدعاء فليس له ان يستأجر على ذلك لانه لا يجرى
 حائز له والاجرة لا تصح على غير كفاية بل الخلف اعلمه وعلي الحاج بالاجرة عن غيره
 ان ينوي عند اداء كل نسك من مناسك الله بوريه به عن حج عنه ونسبه وما
 يقال في ذلك المناسك من الادعية التي رضها المسلمون في اناءهم ان خص

بها الحاج عن غيره نفسه دون الحج عنه فلا يرى حجرك ذلك عليه وإنما خارجة من الحج
 الفضيلة لما وجبات الحج الذي لا يتم إلا بها خصوصاً مع عدم شرط الدعاء
 لمن حج عنه من المومنين حين التأخير ومع وجود فعله في الماضي والقول
 فيه فيما تقدم والله اعلم **مسألة** وعنه وفيمن لزمه بعض الدر في الحج
 وصار يشترى الغنم ويدفعها قائمة للفقراء بلكة وأجر على رجبها أحداً يخرج
 منها وتصدق بالباقي على الفقراء أي يكون فعله هذا مجزئاً عما لزمه مودياً
 وإن كان لا يجزي ما خلاص الفاعل لهذا تفصل بالجواب **فأما** علم
 الاحتراء **مسألة** لزمه الدر في ما راجع لدفعه حين التأخر قبل رجب ولا يجوز
 الحج على رجب بخلافه وإن فعل شيئاً من ذلك ففعله لخلاص ما لزمه على
 المأمورية فيه على ما صح به في المأثر عند ذوي البصر والله اعلم **قلت** له
 وما الذي صح به في المأثر عند ذوي البصر من الوجه المأمور لخلاص هذا
 المقصود في جنب ربه تفصل سيدي أوضح للتخديم معناه وأهد
 إلى سبيل نحوه فإنه قد أقدمه الجهل في حضيض الضعف عن الارتقاء
 إلى ما سبق منه ذكر الوصف لما زلت كراماً مذخوراً وسيفاً مشهوراً وعلى
 ذكر أن تشاء الله مثاباً ما جواراه **قال** **مسألة** فالذي فتح الله له الجواب
 لمضمون ما تقدمه من الخطاب أن فرض الحج يجب بوجود شرط معلوم
 وهي في آثار المسلمين موسومة ومتى احتل شرطها سقط الفرض باختلاله
 ومن جعلها الأمان على النفس فغيب وكلف بجلاديه في حال المخاطرة عليها وإنما
 يكون ذلك من واضح العذر حتى يفرج عنه فله الحق والأمر بالامن في طريقه
 بلا شك في حقيقة البركان أو بالبحر لأن دين الله ليس بأحد شيء من العسر
 والأمان استوعاه الله رعيته وملكه ما يشاء من أول البرية فحشي في سفره عنه
 لاداء فرض الحج مع كمال شروطه حدوث الضرر عليهم فزعموا ولم ينسأله
 من خلفه فيهم ويقوم مقامه في حمايتهم والذب عنهم ويحشي عليهم همماً
 لا سواهم وسفك دماهم فجلي هذا من حاله ليس له إهمال رعيته عنهم
 لأنه عن رعيته مسئول وفي تقصير في رعايته إياهم غير ممول
 لما يروى أن كلهم راع وكلهم مسئول عن رعيته وما تحقق فيه السؤال لله
 تأكد في وجوبه على كل حال وصفاً عليه فيه الإهمال إذ ليس له تأدية

فرض بنصيبه فرض آخر بل فرض كما ضرولي واقدوم من الغائب
 هكذا قيل ومع ذلك ليس له وقت محدود لا يجاوز الى غيره كالصلاة
 والصيام المنزوعين وانما هو موسع في تلخيص مع الدينونة باذنه
 والوصية هكذا في حال وجوبه والمستطاعة له هكذا عرفنا وكيف
 عاقبه عنه عاين فهو اجل ذلك اعذر والقول بالرخصة له في تلخيص
 اظهار ثمر الدينونة باذنه في حياته والوصية به بعد وفاته كافتان ان
 شاء الله لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اي يضيّق وكفى
 بذلك ختم لما اورده لسؤالك جوابا فحسبك اياه والله اعلم **وهو قول**
الشيخ ابي عبد الله محمد بن عيسى وكان من ذوي السيرة المال فزومه
 فرض الحج فلم يحج في الحال وخرج حاجا عن غيره بالاجرة اليسعة الا قدم علي
 هذا الامر ونكف عن هذه الجدة عن وصيها واصل الوصي فرضا ما دام له
 تنفصل اخرج لنا ابواب الصواب **الجواب** والله الموفق للصواب
 ان هذا الحجاج عن غيره وهو عني لا يحج رحمة لقوله صلى الله عليه وسلم حج عن
 نفسك ثم عن غيرك فالوصي لا يبرأ من الله والله اعلم قال غير قد عرفنا
 من المأثور عن الشيخ جاعدين حمير الخوصي في الحجاج عن غيره بالاجرة مع وجوب
 الحج عليه ما يدل على انه غير عار من الاختلاف في جواز ذلك له والحكم عندي
 ان لا يفرض فرض عين على فرضه الذي يفعله الله باذنه بل المسارعة
 الى تاديبه اوليه على كل حال خوف الحوادث التي لا تدري ما يكون
 حدوثها عليه وان قدم فرض عين فلا حرج له عندي في الامتن خصوصاً على
 رأي من لم يحج ذلك مع اني لا الزمه بعد اداء فرضه سوى التوبة من ذنبه
 الجرم ولا راي الجدة التي قدمها عن الغير الا انها مجزية عنه وليس على الرعي
 في ذلك نبتة طنة فامرا اذا ما استقر عليه ولم يصح بتقديم حج عينه على ما
 لم يصح من الحج لنفسه ان حج عليه بذلك ضرر وانما على رأي من وسع له
 في ذلك ولم يرضوا بضيق فلعن من حجته ان ليس للحج وقت محدود لا يتعداه
 الى غيره مثل الصلوة والصوم وانما هو موسع له في تلخيص مدة حياته متى
 ما اذاه اجزاه فمن اجل ذلك لم يضيّق عليه صاحب هذا الراي ان يقدم حج
 غيره على حجة اللازم له فيما راي ان صح ذلك واما الرواية التي رواها المجاب

عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي حج عن نفسك عن غيرك ان كانت حجة
فلعل صاحب الرأي الاخر حملها مع السعة في تأخير الحج على سبيل التنبؤ
في فصل الحج والاداء الفرائض على سبيل اللزوم والاحتياط فيما ارادوا فينسط
في ذلك كله ويعمل بعد له من النقص الى الله منها بنظره بن محمد بن عيسى
قال المؤلف وجدت في الآثار اختلاف المسلمين في الذي يحج بالاجتناب
عن غيره قبل الحج عن نفسه فان كان له يلزمه فرض الحج وهو فقير بالثقل
انه جائز ان يحج عن غيره قبل الحج عن نفسه واما الذي قد يلزمه فرض الحج ونفاق
عليه لزومه فالتكثير القول انه لا يجوز له الحج ان يحج عن غيره الا حتى يقضي هو فرض
نفسه والله اعلم **باب الرابع في الصحايا** ما يجوز ان يكون به وفيها
وتفاد واستعفاء والله وندف يحكم وفهم جعل نفسه وولاه
واهلكه وما اهلكه قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصغي بالشعر من المعز
وهي المشفوقة الماذن على اثنين **مسألة** وله يصغي بالحرقا وهي التي في اذنها ثقب
كبير مستدبره وله يصغي بالمقابلة وهي التي تقطع من اذنها شئ وتترك متعلقة
وله بالمداير وهي التي يفعل بها مثل ذلك وراء اذنها وله بالجزعاء وهي
المقطوعة الماذن وقيل المقطوعة المنف **مسألة** وله يحن في الاضحية العوراء
وقيل القرن وهو الصبي والله اعلم **مسألة** وله يحن في الاضحية العوراء
ولا العرجاء ولا العجفاء ولا مقطوعة الذنب ولا مكسورة القرن ولا يحن بغيرهم
واجاز
اذ ابتني من الذنب او القرن الثلث والعجفاء المكسورة وقيل يجوز ان يصغي
بقر الوحش واما الطيبي وغيره فلا والله اعلم **مسألة** والساة اذا كانت ثمة
جوت فبلغت المرعا جازت ضحية واذا انكسر القرن فيبقى منه ما يلويه الماصع
من الجبل جازت ضحية واذا ابتني مرضى وسها ما تعطلت به جازت ضحية
مسألة واذا خلفت الساة حلا لا يصح لها جازت ضحية واذا ايسر ضرعا
من علة حدثت بها فان خرج منه في اللبن من اللبن شئ ولو قل جازت والبدة
اذا قطع رينها فبقي منه الثلث تدب به عن نفسها جازت ضحية والله اعلم
مسألة وجلد ضحية الممتع يسمعه ويتصدق بمائة وان باع ثمنها ستمها
فعليه ان يتصدق به ومن لم يطعم من ضحيته احدا من الفقراء فلا يجزيه وليا كل ثلثا
وليهدى ثلثا ويطعمه الفقراء والله اعلم **مسألة** والممتع اذا استوى ضحية
وسماها

وساها فسرقت قبل ان يذبحها لم تجز عنه وعليه بد لها وكذا كان عليه ومن
فسرقت ان عليه بدله فان ذبحها ثم سرقت بعد ان كانت لحزات عنه فان سرقت
قبل ان تكون قان كان قطع الموذاج ويعلم ان مثله لا يجزي فارحوا ان
تجزي عنه فاوجد هاهنا مع السارق فله اكلها ولا بأس به وعن ابن عباس
واما اذا لم يحصل اللحم من اكله فلا اعلم انه يجزى رمية في الارض ويجتهد
هذا المستبلى فانه قال ان يفرج عنه والبقرة تجزي عن سبعة في الضحايا
بكتف وعزهاه والبدنة الجذع من الجبل والجذع من البقرة فاقول لا تجزي بدون
ذلك عن البدنة والبدنة تجزي عن سبعة وعشرة وكذلك وان تجزي عن اثنين
ولاربعة ولا خمسة واما تجزي عن الوتر ولا تجزي عن الشفع والله اعلم
مسئلة قال ابو حمز والضحايا ليست بواجبة عندنا على اهل
المصادر لعدم الدليل على ايجاب ذلك فالواجب اما على اهل الاصل
محتاج الى دليل ويستحب للمسلمين اتقانها والتقرب اليها لله تعالى
الفصل في ما اعلم **مسئلة** ولا تجز الاضحية الا من يحرمه النعام دون
غيره لانه عليه السلام رضي بالنعم ويكره البدل والبقرة رضي بكثيرين اهل
مروحين واختلف العلماء في ما فسد ففقد القيمة من البقرة من الجبل والضان
الضمان المرفوع فيدل البدل فسد ففقد القيمة من البقرة من الجبل والضان
السلام على الاضحية الكثير المرقن والبعض فسد من العف والسود وفقد
فقد الله الذبح بكسر وسماه عظما ولا حرج الفرق الثاني بقوله عليه السلام
في الفصل المذبح الى الله من ذبح في الساعة الاولى فاما قريب بدله
وفي الثانية فاما قريب بقره وفي الثالثة فاما قريب كبش واعضه
احيانا على هذا القول والله اعلم **مسئلة** والبدن قبل البدل وقبل
البقر وسبقت بدلتها فقلد وتسعر ونساق الى مكة وسمى الهدي
هذا لانه يساق الى مكة ويحرقها ولم يقلد ولم يسعره وقوله تعالى
سوا من قبل تجز الجبل معقولة بدنها اليسرى قائمة على باقير قوائمها
وتسبيل تجز باركة لئلا تؤذي الناس بدنها والله اعلم **مسئلة** الصبي
نفسه قال مهدي على النبي الفداي ومهدي عليه فحش اما قوله مهدي
عليه كذا فلا يثبت عليه شيء على المهدي عليه كان المهدي على سيد المرسلين

او اليمينه واما قوله هذا الشيء مهدى او هدي ان اكلته فان اكله هدي
مثله الى الكعبة وان لم يقل ان اكلته فطليه ان يهديه بعينه واسد اعلمه
مسألة ومنه ومز قال هذا الشيء هدي او مهدى على ثم يقيمه
هدي اولم يتمه ما حكمه قال ان كان مائة بقيمته شاة او عمل
فيبعث بقيمته ويشترى به ما يبلغ من الهدي وتذبح بمكة وينفق على الفقراء
واذا لم يبلغ قيمة ذلك الهدي فبعث به او بقيمته ويطيب به الكعبة
واسد اعلمه ومنه ومز قال يسمى هدي على مسجد او قبر هديت
وقوله هدي كقوله هدي ام لا قال ان الهدي يثبت الى الكعبة
سجى بها اولم يسلم فان قصد به غير هدي لم يثبت وقوله هدي مثل قوله
هدي وقال الشيخ ناصر بن محمد اما قوله هدي على فلا شيء عليه
وقوله فيه تلزمه كفارة بين رسالة ويحجبه ذلك ومز قال هذا
الشيء هادنه للكعبة وحتت في ذلك اختلاف قول بلزمه هدي وقول
لا يلزمه هدي لان الفعل المنون يحتمل الماضي والمستقبل لقوله تعالى
الى جاعل في الارض خليفة وقوله اي فاعل ذلك وعدا والله اعلم
بن عبيد الله اذا قال جلا لامة هذا الشيء على مهدى او هدي لقبر كذا
قال اما اذا قال على هدي ولم يقل لقبر كذا فانه يهديه لله للكعبة
واما اذا قال هدي فلا يلزمه شيء على اكثر قول المسألة وكذلك
ان قال على هدي او هدي لقبر كذا فلا يلزمه شيء والله اعلم
عن الشيخ جيب بن سالم من اهدي ماله او خدمته على غيره ولد او اخ او
احبيبي واذا كان يسلم له باكله ما يلزمه والمهدي عليه قال ان الهدي
يلزم في المال والخدمة من الهدي ويلزم من الهدي على نفسه وعلى غيره
ان اكله فلان وان قال مالي او خدمتي هدي ان فعلت كذا او اب
اكله فلان فهو يلزمه وان قال هدي على فلان اكله او فعل كذا او رضى
فلان بذلك فلا يلزم على فلان ذلك وقال بعض المسلمين ان الهدي
في مال من الهدي خاصة اذا لم يرض به المهدي عليه ويقول نعم على ذلك
مجيئا له واذا لم يقل ذلك فان الهدي لا يلزمه ويلزم المهدي وفي
بعض قول المسلمين لا يلزم المهدي شيء في ماله اذا لم يرض به المهدي عليه

واسم علم **مستحق** للصبي اما قوله **مهداي** وهاديه ففيه ثبوت الهدى
 اختلاف واكثر القول لا يثبت **ه** اما قوله **المهدي** فكذلك فيه اختلاف
 واكثر القول ثبوت الذي يثبت بل الاختلاف على هدي **ه** ولما اوردنا
 على الغضب لا يثبت وفي القول على الغضب لاختلاف في ثبوت واليمين
 على الغضب لا يثبت **ه** لم يكن عين بطلا في **مستحق** واسم علم **ه**
مستحق ومنه والذي يقول قال طان هادي ما اذوقه فلاذوقه بل اذوقه
 فليست **ه** اثبت هذا اللفظ في قوله بقدر ما اذوقه بهدي مثله او قيمة
 ولا اذوقه وحسب **ه** اذوقه في قوله في قوله لاختلاف في **مستحق** واسم علم **ه**
 فالذي بهدي في قوله **مستحق** ولم يخرج به للكلمة في قوله **مستحق**
 والصبي لا يلزمه الا **مستحق** **مستحق** ولم يبق للكلمة **ه** ولما علم **ه**
مستحق عن الشيخ عدي بن سليمان رحمه الله وفيه خلاف لا قال في هادي
 على قول الشيخ وعلى الكيفية ان اكلت شئ ما لا يلزمه ان اكل هاديه
 قال ما اكل الهدى على النبوة والمساجد فلا العلم اني ساء عليه شئ **ه**
 ولما اوردنا في الكيفية ان كان الهدى على غضب من الهدى فلا يلزمه
 شئ على قوله وجاز للمحلو عليه الاكل من ماله اذا اكله وطاعت نفسه
 عليه بذلك ويوجد في موضع اخر عن بعض القضاة ان الهدى لا ساجد
 فيه لاختلاف بعض اثبتة وبعض لا يثبت **ه** واسم علم **ه** **مستحق** عن
 الشيخ عدي بن محمد وفيه يقول هذا الشئ هادي على ما فعله **مستحق**
 فعله او قال قال قال لان هادي على او هاديه او اتي هادي على فلان
 او هاديه ما يلزمه ان حلت كان مرسلا للقول لا يثبت التحريم كان على
 غضب او غير **ه** ويلزمه بقدر ما انتفع من ماله فلان او انتفع من ماله
 او جميع المالك **ه** قال اما قوله هذا الشئ هادي على ما فعله **مستحق**
 فعله ان يلزمه ما الزم على نفسه ويهدي بمقتضى ذلك الشئ الذي
 جعله هاديا **ه** ان كان ذلك الشئ اقل من ثلث ماله وان كان اكثر
 فليست **ه** ماله الى **مستحق** ليشترى بقيمة ذلك بدونه فتحرر **مستحق** ان
 كان يكتفي بمسئمة **ه** ولا يكتفي اوتشاة او تشاة بطعمه الفقار **مستحق** وكذلك
 اذا قال هادي على **ه** اما قوله هادي او هدي **مستحق** ما يدل على الاختلاف

في لزومه عليه. واما وقوع الخسب فاما يقع عليه بعد الخسب لا قبله وهو يتقيد
 ما احدهم او انتفع به لا غيره. وان كانت يثبته اليقين بالتحريم قبل خله
 التجرع باختلافه واما المهدى على الغضب والصدق في الغضب القصب
 الذي يسطر ذلك في الاعتبار غير العقل وذهاب الذهن فلعل اذا كان
 عند الغضب من ان العقل غير حضورية ولا اعتقاد معيق الطاعة
 فالتواضع لا كماله في رتبة ان كل عالم يكن العقل به فيه بقصد واراثة
 للخطاة فهو بها ولعل ذلك مما يلحقه من اختلاف بلزومه وعلل الذي
 يلزومه ان يكون العقوبة للفاعل لا كذلك وانه اعلم. قلت له وان
 قال مالي او نفعي او خدمتي هادنة او مهداي على فلان ما يلزومه قال
 اما في نفعي مالي هادنة او مهداي على فلان فثابت لانه معروف
 وذلك في ثلث ماله فان خرج من الثلث مع الوصايا والرجوع الى العشرة
 واما نفعي او خدمتي فلا اعلمه وان ثبت بعد بحث فيلزمه بقدر ما انتفع
 به وان كانت له نية في مالي ما نوي على قوله يلزمه بقدر ما انتفع به في كل
 مرة حتى يستفرد الثلث مع الوصايا وانه اعلم. **مسألة** وقيل
 مال فلان او نفعه او خدمته له هادنة او مهداي او مال فلان على هدي
 يلزمه ان يهدي من ماله بقدر مال فلان او بقدر نفعه او خدمته لمكان
 مرسل لذلك او بنية قال في ثبوت علمه فيما انتفع به من مال فلان
 اختلاف قوله انه ثابت عليه هدي. ما انتفع به وقوله غير ثابت عليه فيما
 لا يملك وفي ثبوت المهدى على الغضب اختلاف في الهدى لغير الكعبة
 اكثر النقول انه غير ثابت وانه اعلم. **مسألة** وقيل ان فعلت
 كذا في المسجد القلاني او القبر القلاني او فلان ولم يقل هدي في هذا
 ما يلزمه قال في ثبوت فلان او المسجد على هذا اللفظ اختلاف
 واما للقبر فلا نعم ثبوته وان قصد بكما اليقين فعمله كفارة بين
 وانه اعلم. **مسألة** والتي اعتماضت عز وجلها وقالت ان اكلت واخذت
 من مالك شيئا او كلما اخذت من مالك فهو على مهداي للكعبة فان هذا لا
 يلزمها اذا كان قولها في غضب منها وانه اعلم. **مسألة** وامرأة قالت
 لزوجها مالي هادنته عليك لك كعبة المنزولة من غير عقد بنية ما يلزمها

قال

قال فقلت اني نيت ما الي الهدي عليمان اخذوا كل واحد مني ما له ولو قليلا لنبعث بقدر قيمته ذلك
هديا للكعبة وقول لشيء عليها وان كانت فوت بذلك شيء عليه فان اكل
بعد المباحة منها له فقلتم لها كفارة يمين وان اكل قبل المباحة فلا يلزمها يمين
كفارة واذا الزمها الخنت فنبعث بقدر قيمته ذلك الي الكعبة يفرق على الفقراء في لهم
وان كانت معوضة له في مالها وحصله او خلطه بماله فيحكم به له واسم اعلم

مسئلة ومنه والهدي للقبور والمساجد والبلدان مكره او غيرها ثبت
ام لا قال اما الهدي للمساجد والقبور فيقبل لا يثبت وكذلك الهدي الي البلدان
واما الي مكة فلا يضرك ذلك واقول ان اراد به الكعبة حسن ثبوته وصح جواز
ان اراد به اهل مكة حسن لا يثبت واسم اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان
بن محمد مداد وفي رجل يهدي مال من حنطة للكعبة ما كفارة اذا طابت
نفس من حنطة عليه في مالها قال فقد قالوا ان كل من جعلوا رعيه هديا عليه فقد
قبل انه كان له قيمة تعرف فليهد قيمته الي مكة النثر نية يشترى بها بدن
ويخرج عنه فيها وان كان حمالا قيمة له تدل على مثل الجبال والبحار وما كان فاما الهيا
فليهد نية تنحر عنه مكة وان جعل يشا من ماله هديا عليه فان كان الذي
اهله اكثر من ثلث ماله فقد قبل يهدي عنه ماله وقبل يهدي عشر ذلك الذي
اهله وان كان ثلث ماله اقل فليهد ايضا ويبيع ثمنه الي مكة يشترى
بها دينها ويخرج عنه فيها وان كان اهدي ماله زوجته هكذا ولم يقل هديا
عليه فلا اقدم على الزامه على هذه الصفة وليس عندي شيء واسم اعلم **مسئلة**

وفي الميادين بالهدي اذا قال هاكونه او هدي علي هو كقوله هدي ام في ذلك
قوله قال اذا لم يقل ان عليه هديا فاعلم بالحقه معني الاختلاف واسم اعلم

مسئلة وما يهدي على نفسه ماله يملكه من مال يبيع في بيع حلقها وحنت
اعليمان يهدي قيمته ذلك للاختلاف ام فيه قول انه لا يلزمه قال عليان يهدي
مثله ان حنت او قيمته وفي جواب اخوانه لا يثبت عليه فيما لا يملك في
الهدي والغدر واسم اعلم **مسئلة** واذا قال در بقة فلان عليه هدي
ان اذ اقر او ما يدور فان ذاقه اوجب عليان يهدي من جميع درها قال لا
أخظ في بيتش وعسي ان لا يلزمه اكثرها اذ واسم اعلم قلت لمعان ذاق
بدر من ايلزمه ما ذاقه اولا مرة ام الجميع قال يلزمه ما اكلمه مرة بعد مرة **مسئلة**

عن الشيخ عدي بن سليمان وفيه قال الشئ العز في هادنه للسجدة او على هدي الى بيت
الله الحرام انه يثبت ان كان كثير واشتوي به بدنه او شيئا آخر **مسألة** وان كان قليلا
جعل في استار الكعبة وقيل يطيب به الكعبة والله اعلم **مسألة** وفي جعل نفسه
هديا الى بيت الله الحرام فعليه بدنة ومن جعل نفسه او ولد عبيدة فقيل يعق
نفسه ويهدي بدنة **وان قال** ذك الشئ لا يملكه من ماله او من مسجد هدي
هدى الى بيت الله فعليه ان يهدي به بدنة **وان قال** الشئ لا يملكه من ماله اهلا
قيمته المان يكون ذلك يبلغ قيمة اكثر وثلاث ماله فليخرج العشرين ويهدي به
وان كان الثلث الى اقل اهلا بقيمته كله والله اعلم **مسألة** وقال اهل
هدي او قال هدي على هدي **فقول** هدي هدي اهون **وقول** هدي على هدي هدي
بدنة ويعق نفسه **قال** ابو عبد الله انما عليه بدنة **واذا قال** هدي على
بجوع فيهدي بدنة ويعق نفسه والله اعلم **مسألة** **وقال** فلان هدي او
قال فلان على هدي او قال اهدي فلان الى بيت الله او قال هو هذا الثوب على
هدي او قال هذا الثوب هدي او قال هذه الدار هم هدي الى بيت الله او قال
هذه الدار هم في استار بيت الله فليس بشئ المان يقول على هدي او انا اهدي فاذا
قال ذلك بعينه او قيمته ان كان له قيمة والله اعلم **مسألة** **وقال** عروضة
هو عليه هدي او قال انا اهديك فعليه ان يهدي بدنة او يعق رقبته **وان قال**
لعبد لا يملكه هو عليه هدي او هو يهديه فعليه ان يهدي بدنة او يعق عليه والله اعلم
مسألة **وقال** لعلامة هو يهديه او هو عليه هدي بقيمته فلا شئ عليه **قال**
محبوب **ما كان** من الهدي يبلغ ثمنه بدنة تجزئ بدنة او بقية او شاة وما كان
لا يبلغ ثمن شاة فان طيب به الكعبة فحيا يزوان تصدق به على فقراء مكة فحيا يزوان الله
اعلم **مسألة** **وقال** لعلامة هدي فليهدى لخدم البيت او ثمنه بدنا والبدن
احب الى رزقهم انه تجزئ بدنة يهديها والله اعلم **مسألة** **وقال** هدي
الثوب او الدار هم او غير ذلك هدي الى بيت الله او في استار الكعبة فقول ليس
ذلك شئ المان يقول على هدي فاذا قال يا بوج عليه فان بلغ ما قال في ذم الماحل
في طيب الكعبة او فرق على فقراء الحرم والله اعلم **مسألة** **وقال** لرجل هو يهديه
الى بيت الله الحرم فليس بشئ وقول عليه بدنة او ثمنه وهو لا في الحرم **وان قال**
هو عليه هدي فليهدى به بدنة **وقال** عليه الهدي المشي حافيا فعليه الهدي **قال**

بلذته وبقوة وشاة وهو لاني الهدي ورويتي حافيا فلا شيء عليه وان لم يقدر
 فليست فعل او ليس حقيقه ما لم يحرم وليه في ذلك وان لم يقدر على المشي ركب ورج
 اكبر او لم ينفقته فان احب اليه هو من بين ذلك له والله اعلم **مسلة**
 وز قال علامه هدي ان فعل كذا او غلامه حر فحنت فلزمه العتق ويهدي
 مثل قيمته عبده **مسلة** وز قال ابنه بغيره اولاده او بغيره او ابنته بغيره فاي ذلك
 قال فلزمه فيعتق من كل واحد مخرج **مسلة** فاحلف عليه ذكر اكان او اني
 سمعته ويخرج عن كل واحد منهم بدنة والله اعلم **مسلة** وز جعل نفسه صدقة
 في المساكين فلا شيء عليه ويستغفر به **مسلة** وكذلك ان قال جسمه صدقة فلا
 شيء عليه وان قال هذه الدار على هدي ان لم افعله حنت فانه يبعث ثمنها
 اليه كذا يشترى به بدنة وتخرج عنه والله اعلم **مسلة** وز قال لبيد علي ان
 اهدي ناقتي هذه الي بيت الله لم يحمله ان يهدي غيرها الا التي سماها وان ماتت
 فلا شيء عليه والله اعلم **مسلة** وز قال هو هدي فلا نا على عتقه فان كان
 فقيرا الهدي شاة وان كان غنيا اهدي بغيره او بقره وقول يلزمه عتق رقبته فان
 لم يركب معه **مسلة** صبي فاعتقه قال ترم مونتة اجزاء والله اعلم **مسلة**
 الذهب وز اهدي ملكة ما يملكه فرا عار او عبدا واما مال
 او هياكل او طعام ما اذا يلزمه كان في لفظه هياكل لذلك او هياكل ذلك للكمية
 ان اكلت منها او اياها اكلت منه او ان فعلت كذا **مسلة** قال اما اذا اهدي زوجته وابنه
 او احد من ابنيه او نفسه او ماله فعليه عتق رقبته او بدنة قال **مسلة** وز قال عتق سمعته
 واما اذا اهدي مملوكه فعليه ان يهديه الي الكعبة بخدمة البيت او يباع ويشتري به
 بدنة ان لم يستغني البيت عنه ويخرج به **مسلة** وز اهدي النساء
 علي نفسه للكمية معناه انه لا يتزوج واراد الزوجها يلزمه شيء ام لا **مسلة** قال
 علي ان تزوج النساء فعليه كفارة ويحنت بتزويج امرأة واحدة والله اعلم **مسلة**
 الصبي فتر قال انه هدي هذه الشاة او هذا الطعام او هذا
 الحرام ملكة الشربة يلزمه هذا الهدي ام لا **مسلة** قال يعجبني ان يوفي بقوله وان
 لم يفعل فلا اقول في خطيئته وتضليله وهذا كذا شيئا وان طالب ونها المأز وعسي
 بعض الملزمه شيء والله اعلم **مسلة** ومنه وز اهدي علي نفسه او علي غيره
 شيئا ليسعي هذا امينا ويخرج فيه كفارة بين **مسلة** دون اهداء ما اهداه ام هذا

الاسمي مينا ولا يجري فيه الانتا كما اهداء قال قال ابو عبد الله الهدي يخرج عند
اما مينا واما نذر وهو على ما يوقعه والله اعلم **مسألة** ومنه والهدي للكبيرة
في الغضب غير ثابت بالاختلاف لا يختلف في ثبوته فقال لا يحفظ في هذا شيئا
والذي عندي ان كان من باب النذر فالنذر ثابت في الرضي والغضب وان كان من
باب اليمين فالرضي والغضب سواء فيه وان كان عطية فالعطية بيد صاحب الغضب
والله اعلم **مسألة** ومنه وفيما هدي مالا يدرك بعوضة ولا يبيز كواهدري خدمته
على غير ما خدمته غيره عليه او قال هدي علي يقع فلان او يقع فلان لم يكن عليه
الاخت **مسألة** قال لا يحفظ في هذا شيئا وقد التفت مواضعها والذي عندي ان عليه
اجرة الخدمة وفيه المنفعة **مسألة** اذا وجب على نفسه هدي لخدمة وان وجدت في ذلك
اكثر فاوليها جدر والله اعلم **مسألة** ومنه وقال كذا مالي هدي علي
فلان او الشيء الذي قال فلان هدي علي وفي قلبه انه لا ينتفع بخدمته بل انكره
ولكن لم يدركه في اللفظ يقع وجوب الهدي على حاله لا يقع حتى يقع ما عناه بقلبه
قال في ذلك اختلاف وعلى قول من يثبت فانه يهدي ما انتفع وان كان اتله
فقلبه المشكوك ان لم يكن له مثل الحقيقة وقول من يثبت عليه حتى يجعل الهدي عليه
والله اعلم **مسألة** ومنه والهدي ملكة لا يحفظ فيه شيئا والذي عندي ان من
اهدي ملكة بمؤنة فاهدي للكبيرة والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد
بن احمد يمين اهدي شيئا فماله الى الكعبة فان كان هدية هدية هذا على غضب
منه فلا يثبت عليه شيء وان كان على غير غضب فان كان ما هدي من ماله اقل من
ثلثه فثبت عليه جميع ما هدي للكبيرة وان كان اكثر وثلاث ماله فيرجع الي
عشر ماله ان كان قادرا ومعه مال وان لم يكن معه ماله فليس عليه شيء على اكثر ما
عرفناه واما ما قال عليه صيام الدهر فعندها انه حرام واما من حلف في يمين
ان يفعل كذا وكذا فعليه كذا وكذا الحجة وعليه كل سنة حجة فقول ان كان قادرا فليزمه
ما الزم نفسه وان لم يكن قادرا فقول عليه لكل حجة صيام شهرين وقول كفارة
يمين **مسألة** هو قول من يثبت عليه وعليه التوبة والله اعلم **مسألة** اما
الهدي على القنبر والمساجد والله اعلم انه يجب به عليه شيء واما الهدي للكبيرة
فيلزمه وان كان على غضب من الهدي فلا يلزمه شيء على قول والله اعلم **مسألة**
وقال ان فطنت الشيء الفلاني يكون ماله هديا للكبيرة وعليه صيام الدهر وكل

سنة حجة وكل سنة عتيق وحشة وهو فقير او غني بالزمه في جميع ذلك قال
 النكاح قوله في غضب منه فيجب ان لا يثبت عليه شيء للكعبة وباقي اليمان
 فيها اختلاف قول يلزمه ما جعل على نفسه وقول يلزمه صيام ثلاثة ايام وقول
 بشي عليه التوبة والله اعلم **مسئلة** وفي اعادة قالت هذا الشيء هدي
 ان اكلته ثم اكلته فليها الكفارة واذا قال هدي للمسجد فلا يلزمها كفارة
 على القول الذي نراه **مسئلة** وامرأة قالت ما بيننا ان اكلت عندك شيئا
 هدي للكعبة ما يلزمها ان اكلت وقولها في الغضب قال عيسى بن ابيث
 عليها ان اكلت ما اكلتم تغل على هدي وعسي بعض يثبت عليها مثل ما اكلت
 وما لا يثبتها تدعي الى الكعبتين ان يقيم هدي يستري به هدي وبجره وان
 كان لم يقيم هدي جعل في طيب الكعبة والله اعلم **مسئلة** الصبي فيمن
 يقول افر هدي عليك ان اكلت ما لي كذا لانه ليس يلزم الهادي والمهدي
 عليه ان اكل الا ان يقول المهدي عليه نعم فثبت فيلزمه ما اكل ما اهدي
 عليه وان قال الهادي هدي الشيء الفادي في ذلك اختلاف قول يلزمه
 وقول لا يلزمه وان قال هدي على ذلك يلزمه وليس فيه اختلاف وان قال
 هدي على ان اكلت واخذت او اعطيتك شيئا من مال او غيره ففعل شيئا من ذلك
 على الهادي فثمة ذلك الشيء الذي اهداه الى الكعبة وان اهدي لمسجد او
 قبر او مكان فلا يلزمه في ذلك شيء والله اعلم **مسئلة** في ساج يحرقه ثوب الزوجة
 من عنقه قبل ان يعطيها اية قالت له ان ذلك التوب هدي لمكة طاريد
 اذا اعطاها اية انه يحرقه ويحل له ذلك وله كل عليها على هذه الصفة عندنا اذا اهدى
 ما يكون من الكعبة والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد امرأة اشترت شاة فاهما
 ايام لا يحيى ثم توفيت الام وقد سمعت لها قال ان كانت ملكا للابنة ولما سمعها
 الام العجبي ان قد عجزا عنها وتنفذت وسمت وان كانت ملكا للام واما
 سمعت لنفسها فلا يثبت في ما لها بعد موتها واما المصاحبي على المصاحبي ان
 يشق الورثة على ذلك والله اعلم **مسئلة** وفي ساج هدي للقرعة وهو يريد الحج
 فانه يحرق بمكة ولا يحبس ويتصرف الى اهله وكل هدي هدي الى مكة منه فيحرق
 بكة فانه يخرج من الحرم فاذا دخلت القرعة فهو موقوف الى يوم النحر لقوله تعالى والهدى
 مكنون فان يبلغ محله لم يوجب ساجه ومن ساق معه الهدي وهو يريد البيت فقلد

او اشعر قد انزله المحرم عند احبابنا وقول لا شيء عليه واسه اعلم **مسئلة** ومن
 نجهديه يوم الثاني بعد يوم النحر والثلث اجزائه ومن نحر هدي عبدا وهدي كفارة
 يوم عرفه لجزائه **مسئلة** والسنه في الابل النحر وفي البقر والغنم الذبح وان ذبح ما يخر او غيرها
 يذبح فقولان والنحر عكسه ولكنها تزهت عن الذباء ومبيحة عكسه واسه اعلم **مسئلة**
 الشيخ ناصر بن جريس ومن هدي مال غيره الى الكعبة فلا يلزمه شيء علي قولنا يستغفر
 الله مما قال واسه اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب قال اني محرم
 طعام ولان او قال ان كلت عر مال فلان علي حرام او قال حرام علي مال فلان
 ان اكلته ثم اكل فاكتر القول لا شيء عليه حتى يذكر الله في تحريمه واسه اعلم **مسئلة**
 من الزام لي ومن قال لا ينه او عين ممداي مالي علي قبر او مسجد او للكعبة ان اكلت
 منه فاكل يكون هديا ام لا **مسئلة** قال لا الهدي لم يكون الى الكعبة ولا ينبت لغيرها
 واما علي هذا اللفظ اذ لم يقل هو علي هدي الي الكعبة بعض لا يلزمه شيء وان حوا
 ان بعضا يلزمه اذا وقع الخشب في بيته فان كان يمكن وصوله الي الكعبة والى
 اهديت قيمته يشتري بها بدن او دم يذبح عند الكعبة واسه اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي جلد بينه وبين زوجته خطاب وقال الرجل الله يجعل هذا الجراب
 علي امرأته يحرم الجراب عليه بقوله هذا ام لا لا يلزمه **مسئلة** قال اذا لم يجعل عليه
 حراما فلا يحرم بقوله هذا الامان تكون له نية في هذا البعير انه يحرم فعبثا ان يلزمه
 الكفارة ان اراد اكله واسه اعلم **مسئلة** ومنه وفيما هدي مال او بعض مال
 للكعبة ما يلزمه قال ان كان شيء لم يكن عمله الي الكعبة فتهدى قيمته
 يشتري بها بدن او غنم ان لم يقصد البدن فتبخر او تذبح في الحرم فتصدق
 عبد الفقراء واسه اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود بن رمضان في امرأة قالت
 لزوجها هذا علي حال الكعبة المتزولة ان بيعت عندك شيئا ما دمت حية
 كيف تقول اذا استنفقت منه ولا كنت واعطها شيئا قبل نفقة ما يلزمها في
 ذلك قال قولان عليها ان تهدى قيمة ما استنفقت منه وارحوا له ما يلزمها
 حنث بعد حنث وارحوا له قبل تهدي كيتا ولا يلزمها غير ذلك **مسئلة** ووجدت
 في موضع آخر اذ لم تقدر علي الامتناع في مثل هذا ولم تذكر علي القيمة ان تهدى
 بغيره **مسئلة** ووجدت ان كانت عتيقة ولم تقدر ان تمنع نفسها اذ ليس لها منع
 ان تهدى ولو درهما واحدا واسه اعلم **مسئلة** الشيخ ورد بن احمد ومن قال

عاضته واولاده للسجد او هديا الى الكعبة ان فعل كذا ما يلزمه ان حنت قال
 اما قوله للسجد فلا يلزمه غير الاستغفار واما ان اهدي ما ذكره او نفسه
 للكعبة اهدي بدنه وان اهدي حماره او ماله باع ذكره واهدي قيمته والله
 اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله اذا قال الرجل علي هدي ولم يقل لغير كذا
 فانه يهدي للكعبة واما اذا قال مدي فلا يلزمه شيء علي كذا قول
 المسلمين وكذلك اذا قال علي هدي او مدي لغير كذا فلا يلزمه شيء والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ صاحب بن وضاح والذي له علي رجل درهم ويطالبه
 بها فلا يؤخيه فقال رجل تدرى بكذا دينار ام درهم ان وفك هذا
 قال نعم ان شاء الله استوفى درهمي وانا اعطيك منها قال له لعلك لا تحيطي
 قال ان لم اعطك كان لك الاصني واستوفى درهمه ايلزمه للرجل ما وعده قال
 اري هذا شرط او استثناء وعطية ليست بمقبوضة ولا محرقة فاما قول
 الرجل تدرى بكذا قال نعم فلا يكون طلاقا حتي يخلف بعد ذلك وقوله ان شأ
 الله يهدم النذر لو كان قد صحه واما قوله اعطيك منها كذا فقد وعده بالعطية
 والمستقبل لم تنه عطية والاعزاز والله اعلم **مسئلة** سالم المحلوي
 وفيه يقول لشيء من الطعام محرمة احرام علي ما اذوقه او يقول لحد طعامك محرمة
 ما يلزمه اكل ذلك الشيء اولم يأكله قال فعندي انه اذا قال حرام علي
 او محرمة ما اذوقه فان ذاقه فعليه كفارة يمين مرسله وفيه قول ان عليه الكفارة
 على كل حال وفيه قوله كفارة عليه اذ لم يذكر اسمه تعا هكذا عندي في معني
 ما يوجب حرامه اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله اما قول المرأة لزوجها ان اكلت من
 ما في ثيابي فهو عليك هدي للكعبة او قول الرجل لزوجته كذا فاذا اكلت من زوج
 من ثيابي او اكلت المرأة من الزوج فلا يلزم الحالف شيء علي القول الذي
 نراه واما اذا قالت المرأة لزوجها ان اكلت من ما في ثيابي فهو عليك هدي للكعبة
 او قال الزوج اكلت من ثيابي كذا فاذا اكل الزوج والزوجة فعليه الحالف الحنت
 وعليه ان يهدي القيمة وبالحقيقة الحنت المامة واحدة الا في قوله وقولها اكلت
 اوكلما اكلتني فهو يلحق حنت بعد حنت واما قول المرأة لزوجها ان اكلت من ما في
 ثيابي فهو عليك هدي للكعبة فلا يلزم حنت في مثل هذا علي القول الذي نراه

واسمه اعلم **مسألة** وزجل ابنه هديا بحرقه فانه يحرقه ويقتل حرقه وحلف وهو ملكه ان عليه بدنة يحرقها في عمان فعليه ما شرط وان لم يشترط تخربت
بمكة واسمه اعلم **مسألة** والقيروا الزمة الهدي في شئ ولم يقدر علي اياه
فانه يهدي ما قدر عليه ولو ذرهم ومزقال علي بدنة ولم يسم يحرقها حيث
شاء وان سمي فحيث يسمي وان قال علي هدي ولم يسم فالهدي لا يكون
للمالكه واسمه اعلم **مسألة** ابو عبيد ومزقال فريضة علي هدي وله فيها
دار فلا شئ عليه فيما لا يملك للمالكه علي قول وان كان له فيها مال انجني ان يقع الهدي
علي ماله واسمه اعلم **مسألة** ومزقال علي هدي الي بيت الله لحرام فانه يهدي بدنة
او شاة فان لم يقدر قوم الشاة وتكون من اوسط الغنم وليتام بتمتعها جازع
كم الحب وبصوره لكل نصف صاع يوقاه واسمه اعلم **مسألة** الشيخ احمد بن مفرج
في رجل له دين علي عريم ولم يقدر علي اخذه منه فقال له ذلك الدين لمكلا اصيني
وسكت عنه الي ان مات من حكمه قال حكمه للغيرم لانه ترك ما يملكه وما يملكه
بما قبضه وله يلزمه لمكلا اصيني واسمه اعلم **مسألة** ابن عبيد ان ومزقال
ان فعلت كذا فجميع الي المسجد الفدا في او نصفه او اقل واكثر كان الذي مقصية
او غيرها كان بينه علي غضب او غير هل ثبت قال ان كان بينه علي غضب
فلا يثبت وان لم يكن علي غضب ففي شئوته اختلاف واسمه اعلم **مسألة**
عن الفقيه بنت راشد ان النذرية في الغضب ثابتة والهدي فيه اختلاف
والعطية لا يثبت قال الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير بن عدا اما الهدي
والصدقة في الغضب الذي يبطل ذلك وهو في الاعتبار تغير العقل وذهاب
الذهن فلو اذا كان الغضب من الزوال العقل في غير حضورية والاعتقاد معي
الطاعة فاكثرت القول ان ذلك لا يلزم فيه ان كل ما لم يكن العرف فيه به بقصد الطاعة
والمرادة فهو هبة ذلك مما يلحق فيه الاختلاف واسمه اعلم **مسألة** عن الشيخ
سالم بن عبيد الصائغي في رجل قال ان فعلت كذا فاعلى للموضع الفدا في
كذا هديا بالغ الكعبة وفي الموضع مسجد وقبر ولم يسم المسجد ولا القبر
عليه شئ لذلك المكان وهذا يجب عليه الهدي المذكور لانه قد مر الموضع وهو
الهدي ام لا قال قد اجمع المسلمون علي ان الهدي لغيري الكعبة غير ثابت
عليه جعل علي نفسه ذلك وهذا كان قد علم هديه لغيري الكعبة فعلقه اياه

لغير الكعبة كان باطلا عنه وقوله هديا بالغ الكعبة بعد تعليقا بآية بغيرها
 لا يبين لي بثبوت عليه وكان اراء معذورا من الوجهين جميعا **فان** عيون
 الذي عرفنا ان المزمع نفسه شيئا على غير سبيل الهدى وانما هو على وجه التذكير
 لله تعالى عليه الوفاء بما الزم به نفسه الى اعي موضع سماه في اللواضع ما كان قادرا
 على الوفاء به اذ كان يجد ما يثبت عليه والزم نفسه هذا اذا المخرج فقله ذلك
 معصية لا يحى الوفاء بالمعصية فقله هديا بالغ الكعبة بعد تمام لفظه الذي
 يثبت عليه الوفاء به في الحكم ليس بشيء وان كان قد سماه بالهدى للموضع
 الذي اراد به في لفظه وهو غير الكعبة تفرده بالهدى لها على اللفظ المتقيد
 ويخرج عن سبيل الجواب به الجواب في جوابه وذلك بدليل قوله تعالى
 كانه هديا بالغ الكعبة فلا يكون الهدى جائزا من الزم نفسه الى اليها
 والمتقدي به الى غيرهما وهو غير ثابت عليه ما تقدي به عنها ومع ذلك لما
 عليه من ازمته لتقدي به حذر به في حكمه وكيف لا يكون متقديا به وهو يقول
 جلت قاييل في خطابه لمن اخشاه من خلقه ان يصطيفه ما كان لمؤخره من مؤنة
 اخشاه الله وسوله ابرار ان تكون لهم الخيرة فامره فليس جولا هديه على الكعبة
 مختارا عن حكمه هو الذي في هذا عرفة عن حفظته على ما سمعته ان الهدى
 ينقسم ثلاثة اقسام وتقسم منه ما هو ثابت على الزم به بالاخلاف
 وتقسم ما هو ثابت عليه بالاخلاف وتقسم ما هو معدوم الثبوت بل
 تناقضه بين احد الاسلاف فاما اول اقسامه فهو ان يلزم الهدى
 نفسه ما قصد به هديه الى بيت الله الحرام او ما جلت مجراه من اللفاظ الخارجة
 من اللفظ بما على لزومها عليه في المحكام فهذا ما لا خلاف فيه فاعلم بين الماعلام
 ما كان خارجا من ثلث ما الهدى فادونه فاما ان جاوزة نفسه فلو ان فيها ارجوا
 من قول بعض انه مرجوع الى عشر ذلك ورد اليه ومن قول آخرين الى عشر ماله
 مرجوع ومحموم به عليه فاما كلف منه مرجع او مثله ياتي عليه من بدنة فاقوفها
 سبق ذلك واخذ بثبته ما بلغ منه حتى يخرج او يذبح عنه في الحرم او بكنة ثم يفر ذلك
 لما على فقر المسكين ان يجدوا او على سلب الفقراء ان يعمدوا وقد اجاز الله عنه
 ان شاء الله لان الحرم في هذا الموضع كله كعبة باتفاق المسلمين على ذلك او
 باجماعهم المشكك في ثبوت الكعبة المطابق لها في مشقة بتثبيته اسماياها من هبة

عن اراقة الدماء فيها والمسجد في هذا مشاهدا المانه ما كان فزهدي المهدي بايبلغ
منه نادما واقل شيء من الدماء التي تجري عن صاحبها يذبحها هنا لك عند العلماء وقد
قالوا انه يؤخذ بثمنه طيب وبطيب به الكعبة وان فرقته على الفقراء بكنة لم يخرج
منها يراون شاء الله فعلى هذا يخرج معي القسم الاول من الاقسام واما ثانيها فهو ان
ياي اللافظ واللفظ ما هو ثابت عليه في الهدى به في المحكام لانه لم يسم به
الي بيت الله محرام وغيره من المواضع المشرفة عند اهل الاسلام بل كان لفظه
مطلقا غير مفيد وهذا ما يجري فيه معنى الاختلاف بين اهل العالم فيخرج من
قول بعضهم زوم المهدي به الي الكعبة لانه لا يكون المهدي لها يسمى هكذا
او لم يسم به اليها ويخرج من قول بعضهم انه لم يلزمه شيء من ذلك حتى يكون
مسميا بجديده الي الكعبة فحينئذ يكون لزوم ذلك عليه الي هنا الله والاه
فلا ه واما ثالث الاقسام فهو الذي لم يعلم في احد من السلف القول بثبوت
علي حديده بمعنى الزوم لانه لم يقصد بجديده محله واما عقولته الي عينه بدخوله
فلم يصيب الوجه بل لخطا فيما علي نفسه قد جعله ووافقه هذا لم يكن
مصيبا فيه ان حكمه ان حكمه لم يكن قد تعدي به فلم يتبدل حكم الله بتبدل زومه
وان افتاد بتبدله لحد لم يكن معذورا في اني وامن منه قد قبله علم كل
واحد منهم باطله او جعله وتقييد المهدي بال كعبة على سبيل النذر
يكن بعد ان كان مفيدا بغيرها ليس شيء يوجب عليه في احوالها اذ لم تقييد الا بلفظ
مستقل بنفسه ثابت عليه للحكم به بل متعلق باللفظ المتقدم الذي لم
يصح جواز عليه في الحكم نعم الامان يكون قد اعتقد حين ذلك اللفظ المهدي الي
الكعبة في جناته فخطا في لفظه ذلك بلسانه غلط منه لا عدا عنه فتدارك
قصد بان قيد هديه محله واليه بلفظه متصلا قد رد العجبني فيما بينه وبين
الله بثبوت ذلك عليه الي الكعبة على ما كان قصد في ذلك اليها لانه اعلنت على مسلم
ولقول الله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطا به ولو كن ما تعلمت قلوبكم
وكان الله غفورا رحاما ولقول النبي عليه السلام رفع عن امي الخط والنسيان
فوجب على هذا الوفاء بما الزمه نفسه للحن وعلي ما اعتقد في الجنان وان
اخطا بلفظه الانسان فكذا ما حضر في غير التيسير حسب ما فتح في العليم الحليم
فكان فيه من حق فيقبل به يعمل وما كان فيه من باطل فليرد علي وجهه لا يسمع

غير ذلك على علم او جهل وانا استغفر الله من جميع ما خالفت فيه صا في نية او قول
او عمل وانا توفيق الله واسمه عز وجل فقد افر الفقير الي الله من ابن ظفان بن محمد ابو عبيد
مسألة ومن قال ابى او احد من لا يجوز له نكاحه او اجنبي هو عليه
بحرمة هذا هو مثل الولد فقيل كل من جعله عليه بحرمة يلزمه ما يلزم في الولد وقول
اعلى يلزم ذلك في الولد والله اعلم **مسألة** وفي امرأة جعلت على نفسها نكاح
بحرمة عند مقام ابراهيم ان كلمت اختها فكلمتها فانه يلزمها صوم يوم
او يومين ويحرق شاة عنها وقيل يصوم ثلاثة ايام او تعتق رقبة وتهدي
بدنة وقول كبتا والله اعلم **مسألة** ومن قال لعلامة على غضبك
اعتقه فهو هدي او علي هدي فاما في قوله فهو هدي فان اعتقه فهو كفارة
وان قال علي هدي فانه يعتق وعليه ان يهدي بدنة والله اعلم **مسألة**
ومن اهدى ماله كله فانه يهدي ثلثه او سبعة او عشرة يجر بدنا بمكة
او يضي يوم الخمر ويسلك سائر ماله والله اعلم **مسألة** ومن حلف انه يشرب
هذا البحر او يجمل هذا الرأسه ذلك مما لا يطاق **مسألة** من موسي يهدي بدنة
وقال عبيد لا يلزمه هدي حتى يسي هديا ومن قال عليه هدي فانه يعتق
رقبة او يهدي بدنة والله اعلم **مسألة** ومن قال هذه الدار او الخايط
او شيء يعرف له من عليه هدي فان ذلك الشيء يقوم قيمته ويتري به بدنة يجر
بكله او يعفى وقال ابو الموتران كانت الدار له اهدى بثمنها وان كانت
لغيرها اهدى قيمتها ثلث ماله او اقل من الثلث وان كانت على ثلث ماله اهدى
عشرها والله اعلم **مسألة** ومن قال هذا البحر او حلف بما لا يستطيع
مما لا قيمة له فعليه ان يهدي بدنة في مثل هذا والفقير الزم الهدي في شيء ولم
يقدر على ادايته قال هاتم يهدي ما قدر عليه ولو درهم والله اعلم **مسألة**
ومن قال بدنة صدقة فانه يعتق رقبة وقول فدا سيءه شيء عليه
ومن قال لا اهدى اليكم فليس ذلك بشيء حتى يقول انت علي هدي
والله اعلم **مسألة** ومن اهدى ماله كله او بعضه فان وقع الهدي على ثلث
ماله فيجب ان يهديه وان كان اكثر العجبي ان يهدي عشره والله اعلم **مسألة**
ابو الموتر ومن اهدى شيئا قليلا لا يبلغ بدنة فشاة وهو اقل الهدي فان لم يبلغ
شاة جعل في طيب الكعبة او خلط في شرادوم وفرق على الفقراء والله اعلم

مسألة ومن قال ان اكلت من منزله فلان شيئا فانا اجمعه باضربني الى بيت
 الله ثم اكل فلا شيء عليه حتى يقول فعلي ان اجمعه فيجوز فيه يدي بدنة وقول
 منته والله اعلم **مسألة** ومن جعل على نفسه بدنة لم يقدر عليها نقول يصوم
 عنها خمسين يوما فان ايسر بعد ذلك فعليه بدنة قال ابوالمونز تقوم البدنة
 وينظر كم يصح بثمنها من حجب البو ويصوم لكل نصف صاع يوما وان لم يفعل
 حتى ايسر فعليه بدنة والله اعلم **مسألة** ومحل البدن مكة ابن شاء منها ومن
 سمي مكان المهدي به فهو وجبت سمي به ومن حلف بالمهدي لم يسلم
 فهو الى بيت العتيق والله اعلم **مسألة** ومن حلف بالمهدي هل يتعمده
 فقرأها هل عان هذا الدعوى لم يجب ان يتعمده احدا ويقره على من حضره من
 قتلهم مكة او غيرهم وقول يفرقه على قتل المسلمين وقول اهل الدعوة
 فان قبلوه فم احق به وان لم يقبلوه فرقه على من حضره من القتل او ذكره جاء
 المازي والله اعلم **مسألة** ومن ساق هذا ما معه قد فرضه انه هدي عنقه او
 قلده فقد مر في شوال او ذوالقعدة فانه لا يزال محرما الى يوم النحر ثم يرجع
 وقيل يصوم ما لم يقدر في العشرة والله اعلم **مسألة** واذا عات احد الشركاء
 في المهدي فرضي الورثة ان يذبحوا المهدي عن انفسهم او عن الميت اجازهم واذا
 كان المهدي بين نفر فذبحه احدهم يوم النحر اجازهم واذا كان المهدي ذات
 لبن فينضح صرعا بالماء البار حتى يذهب لبنها وان حلب قبل ذلك تصدق
 به فان قد شربه تصدق بقيمته وان عطا المهدي نحره فان ولحبا عاه
 او اكله وعليه منته وليستح ان يذبح هديه بيده وليقل الذابح اللهم تقبل مني
 من فلان والله اعلم **مسألة** وما وجب المهدي بالكلام فقال هذا هدي
 وجب عليه بسوقه وهديه ونحره ولم يحزله الرجوع فيه يبيع ولا هبة ولا تبدل
 وان قلده او اسعده ولم يوجبه بالكلام وقع النذر بين الناس في وجوبه
 وتختلف في البدن الواجبة وغير الواجبة فقل له ان ياكل منها جميعا وقتل
 ما ياكل الواجب وياكل من النطوق عواصة اعلم **مسألة** واعلم ان المهدي
 لا يخلو من ثلاثة اقسام اما ما يكون هدي تطوع او هدي فتنع جري
 الاختلاف ان المفضل في جميع ما ذكرناه ان يوقف به بعرفة ويحرم يوم النحر
 فان كان تطوعا فلا يخلو من قسمين اما ان يعطى في الطريق قبل بلوغ محله

فان عطف

عرفه قبل عمله وافاضته من زلفة قبل النحر وبعد طلوع الشمس وما في
 نزل النحر والذبح والخلق وما في الطواف والركوع والسجود والسعي والوقوف
 على هذا ومنه وفي المزمع دل على ما في تقديم نسك علي ما قبله وما في الطيب
 والمحرم واللباس فان يكن ما به من سنة والمافى تقضية الواجب ما في طريف
 القياس فتكون في اتفاق واخري على اختلاف بالاراي واللباس بالموافاة
 للشيء حكما اشبهه وما كان من حاله من انواع جنس المحصور وكونه داخ الى ماله
 في موضع لزومه من جراء ما دام علي ما به من نفس المحجى المما اجماع في حق من حضر
 اليوم مع الغدبة فانها لا ربه له في عليه قلنت له فان موضع يكون ومي
 يورديه من اهله قال **اعلم انه يختلف في مكة انها هي محله وما لواله الحرم**
 فهو منها فاذا بلغ اليه في يومه فاطمها اهله جاز علي حال فاجزاه متى ما فعله
 ما لم تدخل العشر او يكون هدي منته فانه لا يكون المبدئي في يوم اخر في هذا
 اليوم او بعد الا قبله بخرا ويدخ هو او هدي المحصر قلنت له فان كان من
 اهله فضاقة في منته قد خصه فكان من الحرم ساءه قال فاو لي ما به في
 قول الربيع رحمه الله ان يكون الي ما ساء فان خالف الى غيره من ارضه فغسي
 ان لا يبلغ به الى بل يلزمه معه ان يبذل له ان يكون في نذر فيجوز بل
 يلحقة معنى الاختلاف في جواز له او يكون في ايمان فانه لا يبرأ به الي
 المأخذ لادابه من مكان قلنت له فان نواه هديا ولم يسمه قولا بل سانه
 فضاقة او ساءه الله ان يرجع فيه قال **قد قيل انه لا رجوع له مع السخنة**
وتختلف في جواز ما لم يقبله لفظا لمجرد البنية قلنت له وان قلده معها
او اشعر علي ما به من الراي بعده قال هكذا قيل وانه لمن قول الحق والمحد
سه قلنت له وان كان واجبا فضاقة في العشر من ذبيحة فغط
لشيء اصابه اله فيجزيه ان لا يجبه فيغفره قبل يوم النحر ام لا قال نعم
الان يكون في منته او حصر او موقتا به او بما بعد في عين او نذر قلنت له
فان كان هديا به ولما يبلغ الحرم او قبل يوم النحر فيما لا يصح فيه او بعد قال
قلنا بيله في موضع وجوبه من ان يبذله ان لا يجزيه لاداء ما عليه ولا اعلم ان
اسم ايتيول بغير هذا فيه قلنت له فان ضل عليه فبذله باخره وجد
قال فالذي به يؤخر في قول فصل ان يذبح الماول فيستغفر بالحق فان ذبح

الثاني منها جاز له ولا شيء عليه إلا أن يكون السابق خبراً فينبغي له أن يتصل
بأوله على اللاحق في القيمة من فصله قلت له فإن وجد بعد أن خرج الخبر
منها قال فيجوز له أن يتوكله فيستغف به أن الله أكبر من أن يأخذ بجنة
مرتين والله ينبغي له في موضع ما يكون له فصل في الثمن على ما ذكره بدلاً
منه أن يتصدق به فإن ذبحها بالبرين قلت له وما يقع منها بعد
أن جعله هدياً لما قدر له قال فالحق ما بد أن يتبعها فلا بد فيه من أن يذبح
معها إلا أنه يجوز أن يبدأ بها قبل فصيلها وإن تعكس ما بينهما فلا يبلغ
به إلى شيء في كثيرها دع ما يكون من قليلها قلت له فإن كانت ولدها أو
صل فلهم جده ما ذكره فيه قال قد قيل أنه لا شيء عليه وعليه قول
آخر فليذبح مكانه قلت له فإن كان ما ساقه بدنة فتشقل عليه ما ولدته
أو عطب في طريقه فحرم قبل أن يبلغ إلى محله الذي يوجبه فيه قال إن عدي
مكانه كبشاً سمينا فإن أبدا له مثله فلا أحد ما يمنع من جواز له حيناً قلت له
فإن لم يذبحه ولكنه باعه ما ذكره قال إن يملكه ما عتروها فإن لم يملكه
بأمره ذبحاً أو غراً أو ذرواً أو حنواً الذي أتلفه فلا بد له من عزمه أو إلهي له في
بيعته عذره قلت له وما الذي في هذا الموضع يلزمه أن يورديه قال
فالحق بابه في النظر أن يذبح مثله فإن إلى الله أن يبدله بكبش سمين جاز له
أن يحج ما أراه فيه ولا في الأثران عليه القيمة فإن اشترى بها هدياً ونقص
مخسراً أو عتبه قلت له فإن كان بها إلى ما القول فيه قال فالذي
يجوز أن يضحضضها بالماء البارد حتى يذهب منها إلا أن يكون لها ولد
لم يستغني عن الرضا عنه فيترك له لبنها قلت له فهذا من الجائز له
في الاستغناء به قال بلى قد قيل يجوز له إلا أنه في غير مضة لها
فإن كان لها ولد يحتاج إليه فله ما فصل منه لما زاد عليه أو ليس له أن
يضر بولدها وفي قول آخر أن كان محتاجاً إليه جاز له وإلا فالغني يتصدق به
على الفقراء فلا يذوقه وقيل إن شربه تصدق بتمنه مطلقاً قلت له
فإنه في ظواهرها أن يركبه أو يحمل عليه شيئاً من مناعه كاله في لبنها أن شربه
قال قد قيل بالبيع في كل من هذا إلا أن يكون في موضع اضطراء فانه يجوز
مالا يضرها في مقدار الموانة في الرواية عن جابر بن عبد الله أنه سمع

رسول صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا التجألت اليها الحاجة
 حتى تجد ظهرا مادرك على هذا في كونهما ولن يصح في الحمل عليه الا ان يكون مقبلا
 عليه لانما اشبهه فله ما فيه وان لم ينص معه ذكره قلت له وكان من
 وبرها او صوفها او شعرها قال **فيحيز له ما سطر فاما ان يقلعه او يحرق**
مها فلا اجد فيه الا ما يمنع قلت له فان كان ما اهداه في يده من مثل
 قطع شجرة وقتل صبي او ما يكون من كفارة في جزاء او فدية فذبحه لما
 اصابه قبل ان يبلغ محله قال **قد قيل ان له ان ينفع به فياكله او**
بيعه او يطعمه فاشاء الله لانه لا يحز به ولا يدله على حاله وان يبدله
 قلت له فاي شيء من هذه الدماء يحز له ان ياكله منه بعد ان بلغ الي
 محله قال **الله اعلم** وانا لا ادري شي منها الا ما يمنع من جوارحه الا
 ان يكون في نفع او قنوان او تطوع فانه ما يحز له ولا اعلم انه يختلف في
 حله قلت له وما ذبحه قبل يوم النحر هديا في منقعة او حصره ان
 ياكله قال **نعم** لمن عليه ان يبدله قلت له فان ساقه في القنبر
 لعمري وليس له من ارادته قال **يحز له ان يذبحه او يحرقه** فبعد ان يقضيها
 لعمري ما يمنع من جوارحه قبل ان عليه ان يذبحه قلت له فان كان قبل
 ان يذبحه اعرج حبيلا يبلغ المرحي او احد عينيه عوراء او مري بعد ان اهداه
 ولما يذبحه عما لم يضر الدماء قال **قد قيل فيه انه لا يحز به وهو كذلك**
 لما به من نقص عن الوفاء بجميع ما عليه قلت له فان فرقته على اثنين او
 ثلاثة من الفقراء الذين هم من اهله جاز له في يده فاجابه ام لا قال **في**
الماور به ان يكون في ثلاثة او ما زاد فان الاثنين على قول في رأي الامامة في قول
لما دل عليه وبرزه ان يولد في مواضع عنده من المهور قلت له فملا التحريم
 في هذا الموضع بالصنعة التي بها يتزاد يكون التطوع قال **بلي ان في**
قول المسلمين ما دل على انه ما اهداه قربة الى الله فلم يسمه للبائس قلت
 له فان ضل او سرق او غصب فلم يرجع اليه او هلك او عطب في طريقه فلم يمكنه
 ان يذبحه من قبل بضدها القول فيه قال **الله اعلم** وانا لا ادري في
 هذه المواضع الا انه لا شيء عليه قلت له فان كان قاتلا على ذبحه او شتم
 في موضع كون عطيه ما اذا يور به قال **في الرواية عن ابن عباس ان النبي**

بيان يقضيها

قال باني الماعلي ابي يعقوب لا شئ عليه لانه لم يفرط فيه وعلي قول آخر فيكون
يلحظه معنى ما في النطق من الصلوة والصوم والحج وراي ان اطلقه بعد الدخول
فيها وعرض له ما به ينشد قبل ان يفته في ان عليا ان يبدي له قلته فان تركه
في هذا اليوم ناسا له قال قد قبل ان له علي هذا امر ان يدعه من بعد
ايام التشرية حتى تزول الشمس من اخوه يوما لعله فان فاته لم يجمع حتى ياتي
هذا اليوم فيكون علي ذلك في دججه او يخبره ان بلغ اليه ما فلا شئ عليه ان ينقص
فيه قلته فان تركه عاملا في علمه او جهله قال قد قبل ان عليه ان
يحفظه الي هذا اليوم من قابل ليدفع فيه فان ضاع لزمه ان يبدي له لئلا ياتي اليه
الموضع دين في اصوله قلته له وما في فيه بعد ان ساء ما لم يجزبه عما معه
او كان به من غير ان يلزمه ان يبدي له قال لا ادري فكيف لا يبدي من العدا على
راي من يقول بوجوبها وما علي ابي يعقوب ان يفرط في النطق فبشيء من الحجة
معنى الاختلاف في لزومه له على هذا قياسا على ما شبهها من نوع في النسخ قلته
فان مات او قتل وقد سجد علي وارثه ان يدفع عنه من ماله قال قد قبل ان له
لا يلزمه فان فعل جاز المان يكون لما نفع له من جوارحه في حاله قلته له فان خرج او
محبس او امر من يفعل عنه اكله سواء ام لا قال نعم في جوارحه مع ما اريد به من
ثبوت لمن فعله او امر به فاما في المستحب لم يمكن ان يقول له منها بقبضه وان
جاز له بغيره فاجله على حاله لما روي في الخبر عن جابر بن عبد الله انه قال
السيدي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل ان يهاجر حجة بعد هاجر
فناق ثلاث وستين ليلة وجاء علي بنماها من اليمن فيها جمل لي سفان
في انفسه برقة فضنة وكانت جميعا ليلة فضربت له قبعة وقال الناس في المراك وبي
عن ابن الجبل فخر بيده ثلاث وستين بالحرية واعطى عليا بقبضتها فخرها فقال
عزت ها هنا ومني كلما محقرة قلته له فماله قبل ان يجها ان ينقص شوها ام
قال قد قبل ان لا ينقصها في العشر فان فعله بصدق به لا طمعه وقيل
جمله ما لم ينقصها قلته له وعليه له ان ياكل ويتصدق في لحمها قال
في قول ابي يعقوب فكلوا منها واطعموا القانع والمعترا فاذا رزق منها الامر بها المان
لا يخرج في الاكل الا على وجه الاباحة لمن شاء لا ما في قمار لزومه ومختلف في
الطعم فبعض اوجبه فقال علي العموم في النضاي وبعض حمله على الذنب في هذا
الموضع

وان
ان يجز لان

الموضع اعلى الفرض فقال ان كذلك على الخصوص في المنفعة وليس في شيء منها
ما يدل على حرج وجه من اعدل • قلت له وما مقدار ماله وعليه ان ياكل
من لحمها او يتصدق به • قال قد قيل انه ياكل ثلثا ويطعم ثلثا • وفي قول
آخر يتصدق ثلثا لثلاثين • وقد ليس له حد الا ما اطعم منها فانه يخرج به لقول النبي
صلوات الله عليه وسلم كلوا وتزودوا في هذا ما دل على انه غير محدود بشيء في كثره
او قلته • قلت له فان تصدق به اجمع ولم ياكل منه شيئا ولم يرد به عناداه
قال فهذا غير طاهر لان المكمل من الفرض على حال فان نواه لزيادة اجور
فان يلام على ما يرجوه وهو غير ملوم • قلت له فان اكله او ادر بعضه ولم
يتصدق منه بشيء • قال فاحرج ما به على قولك سيد له باحرج • وقول
يطعم قدام يوم ان يتصدق منها • وقيل لا شيء عليه • وبعض قال انه خيس
المؤثر ويجوز على قولنا يراه نذرا ان لا تخف حنة الا ان يكون في رغبة عن فضله
او يراه خلافا لموله او لرسول الله صلى الله عليه وآله • قلت له فان كان له صحبا
الربع او خمس او عشر ونسب اعليه ان يطعم من كل واحد في قوله من الزم ام لا • قال
نعم قد قيل هذا فيمن المان يطعم من واحد منهم قد رابه يوم ان يطعم من جميعهم
قلت له فدل له في لبنها ان يشربه قبل ذبحها • قال نعم اذا لا بد ما يمنع
من رجوعه اليه في هذا الموضع اما اضرها او يكون لها ولد يرصنها فيضرها • قلت له
فان ذبحها لما قد اراد من هذا بها اله ان يتنفع من جلودها قال قد قيل يجوز ان
اله لا يبيعها • وفي قول الربيع عن الوليد عن ابي الشعث انه لم يرايا سائبا يبيع جلود
الاصابع وبعض كرهه وان تصدق بها او ما يكون في ثمنها فافضل وهذا لا استنك
فيه باصا حجة والله اعلم فيسطر في ذلك • **مسئلة** ومنه في الضحية التي يوجرها
من قبل عليها فيقال لانها سنة ما هي قال ما ادركها الا ما يتبع من الابل والبقر
والغنم فيذبح او يخر يوم الاضحية على ما به فيها يوجر بعد ان يجعلها لذلك منها
ينقطع قربة الى الله تعسب ان يوجرها • قلت له فالخبرية منها عن واحد او ما
لا عليه هل لها فرض فصل يميزها • قال نعم قد قيل انما فرضان من
المعز فصار عنده والمعز التي فاخرة زابدا وما دونها الاجوز المعز على قول في جزع
المعز الا كان سميا قارحا الا ان يكون ما قبله اكثر • وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
رسلا منه جزة له ان يرد ثم قال ولا اجزا الا بعد ذلك • وفي الابل في التنية او ما

فاعلم بوضعه في المأثور قال فيجوز ان يجعل على ما استنده من شيء في المذكور فيعطى
 ماله من حلكم في سنة او اجماع او رأي لان ما استبه الشيء فهو مثله في قول من به حجه
 قلت له فان اخذها على انها تامة فلا اجها من بعد الذبح ناقصة او على انها
 سالمة فاذا هي معيبة لما به يمنع من ان يحجى زمعه في هذا وذاك قال فانه
 اعلم وانما ادري في هذا الموضع انها لا تجزئ لما اراه بها قلت له فان كان
 على العكس من هذا في امرها قال فيجوز في هذه لان يكون تجزئة له لموافقة
 ما به يصح وان كان لغير ارادته قلت له ولا يحج على انه مهزول يخرج سميما
 قال فهد من نفس ما قبلها بخوابها واحد لها جزوء منها وقد مر ادري جوازها
 بقبضها قلت له هذا من قول ان ما يخرج في العشر لم يحج ان يصحى به في مفرده غيرها
 قال بلي ان هذا قيل به لمان المدي فانه يحج فلا يمنع قلت له وما كان
 من البقر الوحشية فهد يحج نام لاني المصحفة قال نعم قد قيل يحج له وله اعلم
 ان احد المانع من ذلك قلت له فالطبي والوعلى والاروية قال اسد اعلم
 وانما ادري بها من جنس ما يصحى به في اجماع وله رأي فادل عليه وفي المأثور ان الطبي لا
 يحج فان صح فبقي في الوعد ان يكون على ما به من المنع والاروية اني الوعد
 فليس لها ما في الذكركم قضية الماعلى قوله يقول انها غنم الجبل فاني اقرها
 على هذا الما جاز في المصحفة ان صح فيما اراه **مسئلة** ومنه في المصحفة
 واجبة على اهل المصا ومثل عمان او غيرها من البلدان في اجماع او رأي لاحد من
 الخبر ارام لا قال اسد اعلم والذي معي بها من قول اهل العدل انها سنة
 مؤكدة الماها في قولهم من سنن النفل من شاءها فزينة اليه فاما ان تكون
 واجبة في المصل فلا اعرض الماعلى قوله يشاذ كاد ان لا يقتضيه الما في حق من اجبها
 على نفسه ليمين او نذر بها والافى كذلك على الظهور في ذلك قلت له
 فيقول الما مورية لكن ما بهها من الاجرة والافلا لم يعلم من كما وان كان قادرا على
 فعلها لا قال نعم لانها من الواجب في اصلها وانما يوجبها لنفسها
 والافلا اعلم فانه يختلف في نقلها الماعلى ما شد وبها قول غير انه لا ينبغي ان يفتد
 ان يدعها وعن عائشة العتيق ان يوجع على ذلك قلت له فلامنها على قوله
 من وجعها يكون استجابا قال نعم اذ يصح ان يكون على قباله ايجابا
 لما ينما من افاة تقتضي في تاويله المنع من ذلك قلت له فالتول عنك

بالماز الراي في لزوم بدله باصاع منها بعد الدخول فيه فقال بلي ان لو اتيتهما
 تجاز في احكامه لان يكون من بعد الدخول فيه على ما جهل الراي في لزوم اعادته
 لقامه ولكنه لا مشايعة بينه لانه في كونه لم يلزم على البدنيه كي على اراء
 ان صح وانما هو في المال لمعني اريد التلوع في الحال وقد صار في اخر لجه
 لسكرتين ما به يتصدق في مال لما اراد من قرنته ما يكون من حقها في المال
 وما لم يات فيه باليسر له ما به يضمه فلا ينبغي عليه ان تلف لا يفعل فليست
 يصح على هذا ان يؤخذ بلزوم بدله قلت له ومثي يكون ذبحه لما اهداه
 في الزم او فطوع قال لم يثب له انه غير محدود بزمان فيمنع من ان يحسن في
 عين المهدى المتعة فانه ما قد عين في يوم فخذ مكان او ما يكون عن يمين
 او لغيره فانه ما حديهما او حجة المصرفانه الي يوم العيد لم قبله في ذبح ولا يخر
 والمثمي يلزم مكانه جاز لان يذبح فاجاز له او عليه وارض لحرمة كلهما في مكة
 غير انه يوم لما دخل في العشره وعلى قول اخر في اشهره ان ينزكه
 الي يوم النحر فيذبح بمثي لما خيف عليه لعطيه فانه يذبح بمكة او ياتي موضع
 حرما او كني عن الحادثة من اطري قلت له فان اخر جاز له ان يذبحه من
 بعد ان يبلغ الحرم الي يوم النحر ليدبحه بمثي قال فهو الا فصد له نعلم
 انه يختلف في هذا فلا قول في احد الا انه اتم واجل من امكنه ذلك قلت له
 فلهي المنفعة لا يذبح الي يوم النحر بمثي والا فلا يجزي على حال قال هكذا
 قيل ولا علم ان احدا يقول بعينه هذا المادان في قول ابن عباس رحمه الله ان
 النحر بمكة ولكنها انزلت عن الذاء ومثي من مكة فاعرفه قلت له فان
 كان لمصر في حجة او غيره قال لا جرم فهو في حجة الي يوم النحر وفي العمرة اذا بلغ الحرم
 ان كان من ارضه في ايامه لم يحل له ارضه قلت له فان بلغ محله قد جده على ما جاز
 ان يصح له فيجزيه ما اذا يصنع به قال قد قيل فيه انه يفرقه في الحرم على الفقراء
 والمساكين وفي قول اخر انه يخص به فقراء المسلمين ان امكنه والمثمي
 فقراء فخرنا ما يجزيه ولا ياكل منه فيلزم بدله المهدى في تسع او اثنان او فطوع
 لا عين من هدي في حصاره او قتل صيد او قطع الاتجاره او جز شعرا وقص
 الاظفار او ما يكون في ثمانية او كفارة بدم فانه ما ليس له ذلك قلت له فان
 اكله هذا شيئا علم المنع او جملة قال قد قيل ان عليه بدله لانه لا بد وان

مختلف في لزوم اعادته هدياً او اذنه بخبره قدر ما اكله ^{او} يورديه الى الفقراء الخامسة ان
 قدر على ذلك وفي قول اخر قيمة ما اكله ما زاد عليه جزء لما فعله قطعت له منزله
 في هديه لعدم الفقراء والمساكين في حكم ان يفرقه فيصدق به في عينه ام اراه قال
 قد قيل له ليس له ذلك قلت له فان بقي لحمه شيء لم يفرقه او من لحمه او
 سقط ما يورديه ما يلزمه فيه قال قد قيل ان عليه في كل ما يقع ان يفرقه مثله
 وكفي فاني ما علم في هذا الموضع ان احدا الزم كلة قلت له فان دفع بشيء من
 هذا اليه عني في حاله قال فهو في حكمه كما لو اكله بنفسه في لزوم عرقه بما
 فيه من قول بكلمة وقول بمقدار ما اعطاه عزاله بمثله او بما له من قيمة على اي
 ثالث الا ان يكون من ثقله لمقدار ما به يلزمه من شعر او فمصة او نظائر فان
 له في المعنى ان يطعم منه مع الفقراء وله شيء عليه ما لم يتصدق به كلة على الاغنياء
 فيلزمه ان يبده له ولا بد من ذلك قلت له وما كان لزومه فقتل صيد او قطع
 شجر فهو للفقراء ولا يجوز له ان يطعم منه احد من الاغنياء **قال** هكذا قيل
 ولا علم فيه من القول بخلافه قلت له وطرف من فقير خذناه لان ياكل ما اعطاه
 منزله وماذا يلزمه **قال** قد قيل باليمنع له من هذا فان فعله فهو على ما معني
 من الاختلاف في ان عليه كلة يورديه مما الزم من مثيل الواقعة بعدل على اي احد
 في ذلك **قلت** له فان خالط من قد اعطاه لغيره وكفاية او اوقد له من مرقم
 او ما لا يجوز له من سخاياه منزله فيما خالطه فيه مما قد دفعه اليه ان ياكل منه وما
 شيء عليه **قال** فذلك بعض وكده بعض ولا علم ان احدا يمنع من جوار
 بخبره له وان قيل به فبشيء ان لا يبعد عن ان يلحقه معني ذلك **قلت** له وما كان
 من هدي التمتع او الفراق او النطوع فله ان ياكل منه على حاله **قال** نعم قد قيل
 ان له ان ياكل منه ويطعم ويدخر ولا يعلم ان احدا يمنع من ذلك **قلت** له وما مقدار
 ماله ان ياكل من هذا وعليه ان يطعمه **قال** قد قيل انه يفرق منه وقيل
 ثلثه وفي قول اخر ثلاثة ارباعه وقيل ما اطعم منه اجزاء وياكل ما يبقى من
 تيرقة على قياكل قول من هذه المراء الاربعة في حكم المنفعة ودم الفراق على هذا الحال
 وما قد يطلع به فبشيء ان يجوز فيه ان يكون كذلك ان صح داراه ولا في ذلك
 حاز عليه **قلت** له فان عدل اليه في منفعة مرقم فاكله ولم يفرقه شيئا الحمد او في علم
 اخبره ام **قال** نعم قد قيل فيه قد استي وله شيء عليه وقيل انه يطعم من غيره قد قيل

يومان سرقه من لحمه وعلى قتله فيكون في مقتله عليها مضي من الزاي في حكمه قلت له
 فان سرق عليه من قبل ان يعرفه قال لا العلم له بحربه في لزمه ان يكون من بعد
 ان يحرمه علي ما جاز له في الجاني محبي معه فيكون لان يختلف بالزاي في اجزائه عما لزمه
 المان اكثر ما فيه من قول انه يحرمه في ذلك له قلت له فان لم يدبر من سرقه غنى او فقير
 ما القول فيه قال لا فهو علي ما مضى من الاختلاف في ذلك له قلت له فان صح معه
 ان الذي سرقه منه غنى في حاله اعجز به قال هذا مثل قبلها في دخول الزاي
 عليها لعدم تغيره في ذلك • قلت له فان اخذ منه من بعد الذبح غصبا فلم
 يقتل ان يدفع عنه • قال فغيبى ان بالحكمة في هذا الموضع معنى ما بالسرقة من
 قول في زاي ما هما علي ما اراده منهما ان صح كانا علي سواء في ذلك • قلت له فان دفع
 بشيء من لزمه ما اهداه علي احد من اهله الذممة قال فاني لا احبه له فيما عليه ما
 وجد له لغيره من دفع به اليه وان جاز علي ان يحرمه عن العرض فيه في قول الربيع
 رحمه الله انه لا يحرمه ان يتصدق بجزء الصيد الذي على احد من اهله الذممة
 ولا يبدله علي قنطرة فان يبدله • قلت له وما المخذول في يديه عليه او في سرقة
 عليه شيء من غرمه • قال قد مضى القول ما يبدل علي حكمه • قلت له وما قلده
 المذموم شيء ما اذا جعل به من بعد ان يذبحه • قال يدفع به الي الفقراء فانه يقع له في
 قولنا علمه لا يختلف في ذلك • قلت له فان اخذه قاتله بعد او تلف علي يديه •
 قال قال الغزالي اتلفه كما يوجب الحكم من مثل او قيمة بعدد ما تلف علي يديه لا
 لما به يلزمه كون صمانه فلا ينبغي فيه لانه معنى ما في الممانعة ولا بد له من ان يقوم بحكمة
 ولا فهو عليه • قلت له وما كان من جلد ما اهداه لارثا وعليه في لحمه ان يعرفه فلا
 ياكل منه ولا من سجد • قال في لارث ما يبدل علي لانه داخل في حكمه فليتصدق
 به ولا يبيع به فانه لا يحرمه وفي قولنا ان له ان يبيعه فيتصدق بثلثه راي المتي قاله
 من اهله البصر • قلت له وما كان من جلود النطوع فهو يجوز له ان ياكله فينتفع
 به ام لا • قال قد قيل فيه بالاجازة وان تصدقت به او تمنه من بعد ان ياكله
 فهو افضل • قلت له وما لزمه من هذا الموضع الموت من قبل ان يؤذيه ما ابدل له
 قال قد قيل ان عليه ان يوصي به فيكون في ثلث حاله • وعلى قول في كل ما تركه
 المان ما قبله • ثم ما في ذلك • قلت له هل يترك لي ما ياكل من مال ان يبعثه مع من
 وجد من قاصدا نحو البيت في حج او عرفة او ما به في هذا اولاه • قال قد قيل بالبيع

النذر إلا في الموضع المنذور له وعليه بدل النذرة وإن صح خيانة الخائين
 فعليه القيمة ثم روي عنه **مسألة** الزاملي فيما نذر بربط عنقه
 مرسلا في قوله الجزيه إذا خرج جديا صغيرا أمراه قال فيما يجني إذا
 كان على المرسال أن يذبح من أوسط الغنم فإن خرج جديا فلا تؤلفه
 محطى وإن خرج راسا جديا فقد أخذ بالاحتياط والله أعلم **مسألة**
 ومنه وفيما نذر به تعالى يشتري باريح لاريات طعاما ليؤكل في مكان
 الجوز له أن يشتري بمقتضى وينفذه في يوم ويشتري بالليف وينفذه في
 يوم آخر هل يجوز أن يجمع أحدهما ذلك ويؤخذ واحد إلى ذلك أمراه قال علي
 ما حفظته أنه يشتري من كل واحد ما طاقوا وإن فضل شئ
 فجاز أن يعود وعليه يومان ثانيا وكأني أن يدعوا إليها أحدا وينعوا
 منها أحدا والنذرة لا تؤكل للمأمر من الناذر والله أعلم **مسألة** ومنه
 وفي علوق الله تعالى نذر صيام أو صلوة أو طعام فوجب عليه النذر
 وهو ملوك ما يصنع وهل فرق بين أن يكون ذلك بأذن سيده أم لاه قال
 إن النذر في الطعام لا يجب على المملوك للمأذن سيده فإن أذن له سيده
 في النذر فليس له أن يطعم إذا وجبت عليه النذرة للمأذن سيده حين
 الطعام وكذلك الصلاة والصيام إذا كان يضعفه عن خدمة سيده
 فليس له أن يصوم للمأذن سيده والله أعلم **مسألة** الشيخ حنيس
 بن سعيد في رجل قال نذرت به تعالى أن يكون أن يكون امرأه أو أنا علي
 للغير العدا في خمس لاريات وليس يتوكل ذلك ما كره ولا غيره عند ما وجب
 عليه نفسه هذا النذر ثم كان الأمر الذي يريد ما تزي عليه في نذره هذا
 قال أرجو أني سمعت في مثل هذا وما استشهد أن يدفع الشئ للمنذور
 به إلى فقراء المسلمين يستترون به طعاما ويأكلونه عند الفقر ولا أعلم
 وجه الحجته في ذلك والله أعلم **مسألة** ومنه في امرأة نذرت لله أن
 يحبسها ولد ذكر وأنه يعيش فجاءت بولد ذكر فمكثت حيا سبعة أشهر ثم مات
 فحسب عليها ما نذرت به على هذه الصفة أمراه قال إذا أرسلت القول
 ولم تقيد في عقد نيتها أن يعيش إلى مدة معلومة من الأشهر أو السنين أن
 يرضها القدر لها ولدت ولذا ذكر أو عاش لها فلا كرت فيجب عليها الوفاء

بالنذر وان كان نذرا نذرا يعرض الى من بين معلومة واحدة وكبر معلومة شيء
 ان لا يلزم ما امان ينتهي الى ذلك • الحد المحذور واداه اعلم • **مسألة** الشيخ
 محمد بن عبد الله وعن النذر اذا افضل الهمان ياخذ والفاصل ويأكلوه
 حيث شاء **وام** • قال جابر ووجدت في جواب محمد بن معراج ان
 الفاضل يוכל في الموضع الذي نذر فيه واداه اعلم • **مسألة** **الراعي**
 وفي النذرة اذا اكل منها شيء في غير محله يلزم النذر ان يؤدجا كالماله في
 الما الذي في غير محله منها • **قال** • **يعني** ان يبذل لها كالماله ان يكون
 نذرا لشيء محذور ووجري عليه فيه شيء من التلف غير محذور ان يصل
 الى المكان الذي نذر ان يוכל فيه فيبذل • بقدر الذي تلف منه • وان كان
 اقله عدا فيبذل مكانه بقدر ما تلف وعليه كفارة النذر • **قال**
 الشيخ جاعدين حمزة • قد قيل بالمنع من جواز اكله في الموضع الذي
 حذره فان خولف في فعله الى غيره من المواضع لم يجز وعليه فوعله الضمان
 له امان ان يكون عن اذنه والادوية كذلك لانه عليه بدله امانه على حال
 ولا في اكله لما يجز له في الراعي ان يلحقه القول بان يجزيه فلا غرم فيه لانه
 قد اباحه ان يוכל في الموضع فاكل في غيره والبقاء عليه فلا غرم فيه لانه
 وان غلظ بها فلا معنى لاشتراطها وهذا ما لا يصح ان يدفع في ربه لانه
 واداه اعلم • **مسألة** ومنه وهما يجوز ان يוכל النذر الممنوع به في المسجد
 في عهده ولم جرم القبر الذي يجوز فيه اكل النذر • **قال** • اما ما نذر به ان
 يוכל في المسجد فلا يוכל الا في المسجد ولا يكون اكله في جرم المسجد فيها عند
 واما جرم القبر ثلاثة اذرع للاكل واما ان يفسخ عنه للصلاة فتقول ثلاثة اذرع
 اذرع وقول ما لم يسجد على القبر وقول خمسة عشر ذراعا ان كان القبر في وجه
 المصلي واداه اعلم • **مسألة** ومنه وفي نذر قيام ليلة ونيتة ان
 يصلي يلزمه قيام الليلة كلها • **قال** • ان كان نية فعلى نية
 وان لم تكن له نية وكان نيتة في القيام الصلوة فعليه ان يصلي الليلة
 وان لم يقدر فيصلي بقدر ما يقدر ويصلي ليلة اخرى بقدر ما ترك
 من تلك الليلة واداه اعلم • **مسألة** وفي نذر وقول ان خذ من فلان
 من سفره اعطيته ذراعا من مالي فقدم ولم يعطه فانذر له ما يلزمه قال عليه
 السلام

كفارة النذر وهي كفارة يمين مسئلة ويكون الوفاء عليه ديناً وان مات
 فهو في ثلث ماله وهذا اذا قال فدا نفسه • واما اذا قال اعطيه ولم يقل فدا
 نفسه فلا يجزئ ان تكون عليه كفارة اذا لم يعطه وله وصية عليه ويجزئ ان
 تكون عليه التقية من الخلف والله اعلم • **مسئلة** ومنه في النذر اذا اكل في غير
 محله ايلزم اكله ضمان ام لا • قال ان كان النذر يورثه الناذر بنفسه فلا
 ضمان عليه • اكل منه بالذمة وان كان الناذر آمن النذرة احداً واكل في غير محله فعلى
 المالك الضمان للناذر وعلى الناذر ان يصح ^{بغير} ذلك النذر ليؤكل في موضع
 اذا علم بذلك الذي اكل منه والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفي نذر جماعة المسجد
 المظاني بطعام يؤكل في المسجد ايلزم الجماعة عموماً ام اذا احتضروا هذا وغاب
 احدهم يلزمه الثغاب شئى واذا اكل الجماعة لحاضرون وغاب مثل واحد واثنين
 ولم يزلوا هم شيئاً ايلزم الجماعة المأكلين والناذر ضمان لمن غاب ام لا • قال
 ان كان قصد الناذر ان تكون هذه المأكلة في المسجد ولم يخص بها احداً لهما من
 حضر عند المأكلة فلا يلزم لمن غاب ان يقر له وان كان وعداً في القول ولم تكن لينة
 فيجب ان يخص هذه المأكلة عمار المسجد وعمار المسجد على ما سمعته في النذر
 الذين يرايطون الخمس فيه وله يتخلفون المنعذر والله اعلم • **مسئلة**
 ومنه وفي امره نذرت بشئى محمداً ولفلان وفلان ويأكله فلان وفلان ثم مات
 احدهم قبل الذنوب في نذرها وخلف ورثة كيف الخلاص لها • قال اذا نذرت
 انه لفلان وفلان وفلان ووجب النذر في حياتهم فلم تقلم اليامات احدهم
 فبذفع بضيب الذي مات لورثته ويلزمها عندي على هذا كفارة
 النذر • وان نذرت ان يأكله فلان وفلان وفلان فهذا عندي نذر لا يلزمها
 ان مات احدهم قبل ان يأكلها فذرت بما لم تكن ولا نذر على المؤمن
 فيما لا يملك وفي الكفارة اختلاف والله اعلم • **مسئلة** وفي نذر نذر
 ليؤكل في موضع معروف فاكل منه احد خطاء او عدواً ولم يعلم الناذر بذلك ثم علم
 بعد اكل النذر ان يجزئ ان يرد بقدر الذي اكل ولو بعد ايام لم لا يجزئ به المني
 الوقت ان يفسد هذا النذر وتلزمه كفارة ام لا • قال ان كان نذر
 بشئى محمداً وبغيره ووضع في مكان ليس يحفظ فيه له او وضعه عند غير نقة
 تلف منه شئى محمداً وبغيره قبل ان يوصل الى ذلك المكان فيجب ان يعوض تلف

مع كفاة النذر وان لم يفرط في حفظه ولم يتوان حين لزمه لم يعجبني ان تلزمه كفاة
وان كان هذا الشيء المحذور وانما محدود فيه الوزن او الكيل وتلف منه شيء قبل
ان يصل ذلك المكان فيجبني ان يصير الى ذلك المكان مثلاً نذر له كفاة ثمانية دنانير
كفاة عليه والله اعلم. **مسألة** الشيخ محمد بن عمر رحمه الله في امرأة نذرت
ان جاء فلان من سفر فعليها ان تصوم في كل شهر ثلاثة ايام ما دامت حية فقد
فلان واخذت في الصوم في كل شهر ثلاثة ايام ثم انها عجزت عن الصوم ومزكو
او مرض ايلزها شيء ام لا. قال اذا عجزت عن الصوم ففيه اختلاف قولان
عليها الكفاة وقول لا كفاة عليها وكذلك البدل في الطائفة فيه اختلاف وما الذي
نذرت ان تصوم في كل شهر يوماً فان عليها ان تصوم في كل شهر يوماً ما دامت حية
ان لم تحدا الى حرم معروف والله اعلم. **مسألة** عن الشيخ ابي القاسم بن صالح المراكبي
وفيمن نذر بذر وعملها في بيته يجوز له ان يذوق منها شيئاً ليعرف حاله
من قبله ويجوز له ان يشرب من الماء الذي يصل من المزرعة ام لا. قال اما الذي يصل
من المزرعة فذلك عندك باس به اذا كان يكفي ويصير صناعاً وان كان فيه نفع
فيجبني ان لا يشرب منه على انه من ذروبه للاكل اما يشرب منه ويذوق بقدر ما
يعرف المالح من الثقل ما على انه من طرأ النذر له منه ليس يجوز على النادر وعين
هكذا يجبني الاحتفظ في ذلك شيئاً والله اعلم. **مسألة** الشيخ سر جان بن عمر
المراكبي وفيمن نذر براس غنم فذبح الشاة للنذر ثم اكله لم يبع وهي مذبوحة
اي لزمه بدله ام لا. قال ان كانت الشاة محدودة معينة فانه لا يلزمه بدله
وهذا الشيء لم يبح منه وانما هو من عينه وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما
لا يملك وان كانت هذه الشاة ليست محدودة فانه يلزمه ذبح غنم هابت لها والله
اعلم. **مسألة** ومن نذر ان يخرج الى موضع وحش وهو يقدر على الخروج فتملك
شعره ضعف عن الخروج ما يلزمه قال يلزمه الكراه الى ذلك الموضع
ومؤنته بفرقة على الفقهاء وقول عليه الكفاة والله اعلم. **مسألة** والمرأة
الا نذرت شيئاً الى موضع وحش الزوجها منعها عن الميول ام لا. قال
لزوجها منعها وتعتقد متى قدرت فعلت ما اوجبهت على نفسها وعليها الكفاة
فيما ابوت وقول لا كفاة عليها والله اعلم. **مسألة** الصبي في امرأة نذرت
نصيام ايام البيض سنة وكانام اناها الحيض متى يكون بدلهما الا طهرت ام

اذا انقضت تلك السنة قال لم احفظ متى هذا هذا البدل مع وجود
 الاختلاف فيه وعندى انه اذا ابدلت في سنتها اجزاها وانحوت الي
 المستقلة ان تبدل في ايام البيض جاز لها ذلك وقال وقال لمبدل
 عليها ولا كفارة وقيل عليها البدل والكفارة وقيل بالبدل وحده وقيل
 بالكفارة وحدها والله اعلم **مسئلة** وقال القاضي ناصر سليمان
 اذا انقضت السنة ابدلتها كما نذرت مكان اليوم من البيض يوما والله اعلم
مسئلة وفيمن نذر ان يفعل او ياكل هو وفلان قال يوجد على الشيخ
 ابي عبيد ليس على الناذر سؤال فلان المنذور عليه فان صحت له البغية على
 ما نذر والا في وجوب الكفارة عليه لاختلاف وكذلك نذر ان يصلي في مكان
 وعجز عن ذلك او كان المكان لم يتوصل اليه قول ليس عليه كفارة ولا
 شيء وقول تلزمه الكفارة في العاجز وغير العاجز وقول تكفيه الكفارة
 عن الفعل والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن نذر ان يعمل طعاما ويأكله هو
 وفلان فوجب عليه النذر فلم يقضه حتى مات فلان نيعمل الناذر بالطعام
 ويعمل به ما نذره ولا شيء عليه في موت فلان واجب ان يعضاري عليه ان
 يعمل ما نذر فلان لما كمل المنذور وعلل صاحب هذا القول ينزل
 الوارث منزلة المالك والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن قال ان يفعل امر
 كذا فعليه ان يذبح ذبابة ونوكل في موضع كذا فمعي ان في اكله من لحمها اختلاف
 بعض اجار له المأكول من لحمها وبعض لم يجز له ذلك على ما قيل في الانتفاع فركانه
 وهكذا ما يصدق به من فرض او نفل فالاختلاف في الانتفاع به ولحد فان
 اكل هذا المنذور في غير هذا الموضع الذي جعل فيه فانه اعلم واحسب انه
 يلزمه بدله وان كان المأكول غير الناذر فلا يمين لان يبرأ بعد النذر والموت
 عليه التوبة والاستغفار واحسب ان ياكل مثل ما اكله في ذلك الموضع فان لم ياكل
 في ذلك الموضع شيئا حتى مات فلا يمين له في ذلك ولا يمين له في التوبة
 من البغية لانه لم يذبح ذبابة وقد اياحه من قدره ليؤكل وهذا فأكمل ولا يري
 في صحيح ائم اذا اكله في غير هذا الموضع ان يمينه على خلاف المسألة ويحيط
 وقال بخلاف ما هو فعل قلست له هذا للناذر ان يتصدق بهذا المنذور
 به في غير الموضع ويسلم قيمة الكراء او المونة قال مجيبه قد قيل ذلك

وقيل عليه كفارة النذر ويتصدق به حيث شاء. وقال من قال ليس له ان
يتصدق به في غير الموضع. قلت له هذا عليه فرض امرام بالحقة التحية.
قال معي انه ليس عليه فرضا لاما ولو كان فرضا وسعه خلافه قلت
له ويلحق هذا الاختلاف ما اوصي بانفاده في المساجد من وقف هجر او فطنة
قال الله اعلم ولم اراه يبعد من حكم الاختلاف وقد ثبت ذلك لبلال
تحت دينا في الماصد فيه معنى الاختلاف. وقال الشيخ سعيد بن احمد
الكندي اما يضر المسلم بعد العمار القايين فيه فلا يجوز انفاذ ذلك في المسجد
ولو اوصي بانفاذ ذلك في المسجد وما اعلم في ذلك خلافا. واما ما لا يضر بها ولا
بأحد العمار وكان ذلك ما يضر بالعمارها فحينئذ لا يضر بها لان المال
من اعمال الدنيا فليلحق في المسجد اذا كان داخلها يعني عبادة
الله او امر يسعه الدخول فيها لان يعمل فيها بما لا يضر بها ولا بأحد من العالمين
سنة او ثلاثة اجل اكل. وقيل لا يجوز اعمار الدنيا بها اصلها المعنى
ضرورة لها بنيت للعبادة لا لاعمال الدنيا والله اعلم. **مسئلة** ومنه ان
النذر لا يفرق شيئا ان لم يكن الله قد ركن النذر ليقترح به من اجل ما لم يكن
يزيد ان يخرج به والله اعلم. **مسئلة** والنادر عما لا يكون طاعة وله معصية
هل يجوز له ان يكفر بربه ولم يفعل ما نذره وكان قادرا على فعله ام لا. قال
حفظت ذلك من بعض اهل بيان الشرح وقد قيل لا يجوز ذلك وليس له الا
الوفاء به اذا لم يكن معصية والله اعلم. **مسئلة** ومن نذر بالمحمود او غير محمود
فبطحه وخرج مرقه هل يجزيه. قال الحنفية في شيئا بعينه ومثله هذا
يختلف فيه ويعجز عن ان يجزيه ذلك والله بدل عليه في نذره والله اعلم. **مسئلة**
ومنه وينبغي في النذر ان يجر الوسم الدواب وهو ابن سنتين وقد يمر
كفارة النذر يختلف فيه كفارة اليدين والله اعلم. **مسئلة** ومنه ومن
نذر ان يخرج الى قرية ان فعل الله كذا او فعل كذا واراد ان يخرج او يخرج
او شق عليه غير يخرج بالزوم في ذلك. قال ان كان نذره في ذلك يخرج ليعمل
شيئا طاعة الله تعالى فليس له الا الوفاء بما نذر حتى يخرج عن ذلك. فقول عليه
كفارة نذره اطعم عشرة مساكين او صيام عشرة ايام مجزئ في ذلك. وقال قال
عليه الكفارة ويفرق بقدر كراهيها. وقال من قال يفرض بقدر كراهيها
وراجعا

وراجعا وليس عليه في المونة شيء لانه يكون نفسه • وقال من قال يفرق بقدر
 كذا به ذاهبا وراجعا والمونة مع كفارة نذره • وقال من قال يتنظر فان كان بقدر
 الكراء أكثر من المكفارة ففرق بقدر الكراء وليس عليه كفارة وان كان المكفارة أكثر
 كفر وليس عليه بقدر الكراء • وقال من قال عليه ان يكفر وليس عليه في الكراء
 او المونة شيء وان كان في ذلك الخروج لغير طاعة الله ولا معصية فقول ليس عليه
 الموالاة به كذا به بالطاعة • وقال من قال ان شاء كفر وليس عليه في المونة شيء
 وان شاء وفاء وهو مخير في ذلك على هذا القول • وان كان نذره ليجعل شيئا من
 المعصية فليس له الوفاء بنذره ولا علم فيه لاختلافها وما عليه كفارة نذره والتوبة
 من نذره بالمعصية • وقال من قال ليس عليه كفارة نذره وما عليه التوبة
 والله اعلم • **مسئلة** ومنه وسالته عن نذره ما كوله او مشروب في موضع
 كذا يخرج به موديا لما عليه من النذر فلم يجد من ياكله ما ذا عليه • **قال** معي
 ان عليه حفظ ذلك • الي ان يخرج من لزومه • **قلت** له وان رجعه بحافظا
 له ثم صاع من ذلك هل تراه صامنا • **قال** معي ان كان لزومه في المصل وصاري في
 يومه مضونا مثل من نذر بشيء لينفذ يوم الجمعة فيجأوزه من غير عذر فهو
 صام من المانذره حتى يخرج منه باذنيه او براءة او اذا لم يقص فيه فعندي ان
 المنذره به في بده امانة ولا يلزمه صمان ما صاع منه عذر وتعد في هذا
 الموضع يختلف في وجوب الكفارة عليه وثبوتها في موضع النذر وصانته
 اثبت والله اعلم • **مسئلة** الشيخ ناصر بن جيس رحمة الله عليه قال ان
 جاءني كذا او رزقني الله كذا او ان عافا الله ولدي عذر منه ان شاء الله على كذا
 ليوكل لي المسجد الفلاني او الفلاني فوقع الامر من الله تعالى علي ما اراد الله عليه
 باللائم تسليم كالنذر ام لا • **قال** قول يكون ثابتا عليه كالنذر وهذا
 القول الحسن عندنا البويهي بل عاهد الله عليه وقول ليس هو كالنذر ولا شيء عليه
 والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفي امرأة نذرت لله عز وجل ببقه لها ليوكل
 كسها في المسجد الفلاني ونذرت هذه المرأة بهذه البقرة لتذبح اذا عقرت فانت
 هذه المرأة الناذرة بهذه البقرة والبقرة عشرة اشهر على ورثة هذه المرأة ان يقصوا
 النذر الذي نذرت به ام لا • **قال** على ورثة هذه المرأة ان يفعلوا بهذه البقرة
 كالنذر بها في حياتها كانت عشرة اشهر او غير عشرة اذا كانت محدودة معينة وما

قلت له فان لم يفعل احدنا ذكرت لك على قول لا يلزمه ذلكا يلزمه انه يوصي
 بهام الله قال **مسألة** اذا اتسع بقول من لم ير عليه الكفارة فلا يلزمه الوصية والله
 اعلم **مسألة** الصبي وفي النذر على الغضب اختلاف في ثبوته واليمين على الغضب
 لا يثبت يثبت ما لم يكن بطلاقا وعناقا والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن
 نذر بشي من مال غيره قال صاحب المال انا قام نذرك ايتيت ام لا
 قال نذر الرجل في مال غيره لا يثبت عليه ولا في المال ولا اعلم في ذلك اختلاف
 فاذا ائتمن صاحب المال خرج المال مخرج العقيقة منه له وخفت ان يلزمه النذر
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر لمسجدا للنسب عليه انه لهذا لو لم يند
 ان جعل نذره فيها ان كان ما لا يصلح ما ولا يضرها تحسن وان نوحا اضرها فذلك
 وجهه فان قال قائل غير ثابت هذا النذر اذ موصفه غير معلوم لم يبعد ان
 الناذر لا يتقرر عليه مع قلنا حرماه وفي المصل لا نذر على الانسان فيما لا يتقرر عليه والله
 اعلم **مسألة** ومنه واذا نذر بهذه الالفة ان عاقا الله ولد له نذر او نكحت
 قبل ان يعاظم عوفي لوانتها منبت مع تناجها لم يبعد اذ هو منوع من بيعها
 قبل وقوع النذر هو قال لو ان الولد تبع لها ولو اخرج الناح مخرج واجتج ان في موته
 لا يلزمه النذر بل له لم يخرج من الخوة وفيها ويلق الله تعالى لكم فيها منافع
 فيما انفسى انه الناح والدين والصوف والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر
 ان يصلي اربعين ركعة فانه يعتقد ان يصلي اربعين ركعة عما عليه من واجب
 النذر فاذا صلى ركعتين سلم ثم قام فاذا استوى فاما احرم ثم استعاذ ثم قرأ
 الفاتحة وما تبسم من القرآن يغني هذا في كل شفع وهو يحز به توجيه واحد وعقد
 واحد والله اعلم **مسألة** وفيمن نذر براس غنم ايجز له ان يذبح من الجعد
 اهل الله قال فيه اختلاف قول يجرى وقول لا يجرى وعلى قول لا يجرى ذلك تجزیه
 الكباش وان اذله براس غنم وهو لحوط والله اعلم **مسألة** الصبي وفي قال
 لا يجرى من مال الله شيئا من باب النذر وذلك لامر عناء قال يعني ان هذا
 نذر ثابت عليه لا في محض حرمان بل هو ذلك ان ائمة المسلمين لا يستغنون
 عنه ولا عن نذيرهم وكذلك فقهاء المسلمين ومنه حتى فيه من علم او حاكم او والي
 او بعضا من اين هذا النذر من ضعفاءهم واعتبا بهم وهذه المسئلة شرح فان
 كان من يقوم بعباده مثل صانع او حرث او طاب يستغله ويقوم به ثبت عليه

فلا تقول ان ذلك خارج من الصواب والله اعلم **مسألة** ومنه والذي
 ينكر برأس غنم غير محدود ليؤكد في مسجد معلوم ثم تلفع من الرأس شيئا فامكن
 ان يبدل مكان ما تلف ويؤكد هو ويطبق من الرأس في وقت واحد فذلك حسن
 وان لم يكن جازا ان يؤكد ما بقي من الرأس ويؤكد البدل أعفوبد ما تلف في
 وقت آخر والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه ما توضع عليه نذر صلاة في موضع
 معروف واوصي على وارشه ان يصلي عنه فلا يجوز ان يصلي احدهما وحده
 وفيه قول انه يجوز والله اعلم **مسألة** ومنه ومن ان يصلي ثلاثا بنية
 ركعة في يوم ثم يركع ثلثا شاء الله من الايام ثم يصلي ما يركع ثم يركع ما شاء
 الله من الايام الي ان يتم ثلاثا بنية ركعة وهذا اذ لم يقدر ان يصلي في مقام واحد
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر برأس غنم فجاز ان يذبح كبش ان
 لم ير جله المخرج من محل بعضه على بعض في الزكاة والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سليمان بن سرجه العامري فيمن نذر بكذا المحمدية يشتري من طعام ليؤكد
 في موضع كذا فاشتري البناذر طعاما كما نذر او حين تغد ليكل الطعام اخذ من
 الطعام ورمى بشيء منه في الأرض ليم نذره في بيته جهلا منه ايلزمه ان يشتري
 طعاما مثله ما ضيع منه ام يشتري طعاما ثانية على ان نذر بتلك الدراهم
 المولدة قال قد سمعنا وان في ذلك اختلافانا ويجوز ان ياتي بدل ما
 رمي به في الأرض من ذلك الجنس من الطعام والله اعلم **مسألة** وهذا يجوز
 ان تؤكد النذرة فقا حذار القبة اذا كانت اقل من ثلاثة اذرع في المسافة قال
 لعله كذلك ايضا على قول من جعل الحد غير فواطع وعلى قول من جعل الحد
 فواطع لا يجوز ذلك وهذا الحب البناء والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن
 من نذر بجري حي يوكل في موضع معروف والحب يحتاج الي عروة قال
 قال في حفظه ان عروة من النذرة والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسن
 ومن نذر ان يصلي ما يركع او اقل واكثر في موضع فلم يقدر ان يصلي ما يركع
 ركعة في مقام واحد فانه يصلي ما قدر ثم ياتي بما بقي بعد ذلك وقول يجوز
 ان يصلي ذلك منفردا ولو كان قادرا قال قوله الاول عندني اكثر والله اعلم **مسألة**
 الصبي فيمن نذر صلاة او صيام او شيئا من المالكات
 لم يوصي بقضائه على ورثته ان يسلموا من الماله ام لا قال اذا علم الوارث

ذلك ولم يحنل قضاء الميت في حياته فيجب اداؤه من اختلافه وان اختلف
 قضاء لم يجب اداؤه المان يوصي به والى ثبت اداؤه فيئة احيى اداء ما على
 المالك من صيام وصدقة وانفاذا الزمة المالك نفسه من المالك مات والله اعلم
مسألة ومن نذر ان يخلصني الله من السجن او من البحر رجعي سالما فسرقي
 ان اصوم شهر او شهر الا صوم به علي يبري لم يجب اداؤه المان يوصي به وان
 ثبت اداؤه نذر كان المجر كما قال وجب عليه النذر ان يبري ان يصوم عنه
 مملوكا الشهر الذي قال ليصوم به دفع له اجرة صومه شهر او لم يدفع قال
 اما نذر به ليصومه فعليه ذلك وله ٥ واما ما نذر به ان يصوم به في حياته
 فلا الحفظ فيه نسي المانهم قالوا لم يصوم احد عن احد في الشيعة ويجب ان يوصي
 بانفاد من ماله بعد موته وان كفر عنه في حياته كفارة النذر فاخرجه
 بخرجه ذلك ومملوك وعينه سواء على ما قالوا والله اعلم **مسألة** ومنه
 وفين نذر بشي ان يוכל عندني في القبر يوم الحج كل سنة نذر ما دام حيا
 او يصلي كذا ان صار الزمان مثلا هذا الوقت وصار لا يقدر نذر ان
 يصلي به يصل الي مكان من الخوف فاليه هذا النذر من قضاء او كفارة
 قال اشئ عليه في بعض القول وفيل عليه في ذلك الكفارة والله اعلم
مسألة ومنه ومن نذر ان يصوم كذا يوما وان لا يتكلم قال نذر على
 فعل شي بترك كلامه جازله ان يتكلم ولا اعلم عليه شي والله اعلم **مسألة**
 ومنه ومن نذر ان جاء ولد والي يصوم شهر حب هذا الذي قبله
 وهو في شهر جمادي الاخر وجاء ولد وقد مضى شي من الشهر او بعد النسخ فما
 يلزمه قال عليه صيام بنية الشهر وبدل ما فاته منه ولو فاته جميعا كان
 عليه البدل ويختلف في وجوب الكفارة اذا لم يصم ما والله اعلم
مسألة الشيخ مسعود بن مصان ومن قال ان فعلت كذا وان لم افعل
 كذا يلزمي صيام شهر فان نذر حنت فقول يلزمه ما جعل علي نفسه من الصيام
 وقول بخرية كفارة بين رسول في مثل هذا والله اعلم **مسألة** ومن
 قال **اللهم** بفع في يدي مائة درهم الى عشرة ايام وانا اصوم شهر انصر
 مائة درهم في الوقت فعليه كفارة بين الطعام عشرة او صيام عشرة المان
 يكون قال مائة درهم حلال فلا باس عليه **مسألة** ومن نذر ان نذر مائة

غلاما وبصوم فحلفت واستقطت ولم يدرك الم انقضى قد قال فلا اعلم عليه
 شيئا وان تبين خلفه فلم يعرف غلاما او جارية فقد وقع فيه المشكال والاحتياط
 له الوفاء بنذر المان بنذر ان نذر غلاما حيا فلا يلزمه شيء في السقوط والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله في امرأة نذرت او حلفت
 بصيام معلومة فمتعها زوجها عن الصيام ما يلزمها قال عليه ما بد لها
 وفي الكفارة الاختلاف واما ان حلفت بصيام يوم معلومة مثل يوم الخميس
 او الجمعة او غيرها نجاء ذلك في شهر رمضان او صيام كفارة فقبل فقول يكفنها
 صيامها لا تخالف حلفت ان يقصوم ذلك الايام وقد صامتها وعليها كفارة النذر
 وهي كفارة عيدين **مسئلة** والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يصوم سنة
 على شيء قد سجي في عليه شهر رمضان فعليه ان يصوم ثلاث مائة وميتين
 يوما غير شهر رمضان والعديد من يلحق ذلك متتابعات شهر رمضان
 وبدل العديد من على ان يصيامه ولا يقطعها وكذلك بدل ما يلزمه انتقص
 عليه والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يصوم غدا وهو لا يعلم انه يوم الفطر
 فانه يفطر وينبغي يوما مكانه وقول ما بد عليه ولا كفارة لان صومه معصية
 والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يبع عوفي فانه يعطي فلانا ماله كلها ويتصدق
 به على فقير او عني او مومن او كافر وعوفي عليه الوفاء به ما را قال نعم عليه الوفاء
 بذلك كله قلت له فاذ لا دين لك رباه وسبعة وخمسين على ورثته وبعض اولاد
 دون بعض قال هذا ليس عليه الوفاء به لانه معصية وعليه الكفارة والله
 اعلم **مسئلة** ومن نذر ان عوفي ولد الصغير وعصية فانه يعطيه قال نعم
 قوله هو الولد لانه نذر وليس له قيد جعة ولا انتفاع ولوم يجوز قول ما ثبت له
 ذلك حتى يجوز والله اعلم **مسئلة** ومن نذر على ولد له رمضان صح ليشوي
 شاة بعشرة دراهم او قال ابي عشرة دراهم ليدجها له صح الغلام فجاء رجل
 شاة ونشوي عشرة فاعطاها الاب هبة فذبحها للنذر فلا نري ذلك يجوز به
 حتى يشوي كما نذر والله اعلم **مسئلة** ومن قال اللهم يصطح علي فلان وفلان
 وفلان والي كذا فاصطحا هذا يخرج من حج النذر فان وفاء اعطى فحسب
 الا فلا يلزمه الا الاغتفار والتوبة ويكفر نذر والله اعلم **مسئلة** وكان
 له عبد فوقع في شاة فقالت يا رب يا مولاي ينحني او يسلم وانا اعطيه ما ينبغي

فلان ان كان له حياة تقني الى بلوغه فلم يقطعه اياه حتى يباعه ابو والصبي لم
يبلغ بعد • فان عليها للصبي قيمته ولحب ان تكفر نذرهما لانها لم تفعل ما نذرت
واسمه اعلم • **مسألة** ومن نذر ان يزور فلانا فانت فلان قبل ان يزور قول يجت
ان توانا عن ذلك • بعد القدر وله يجت ان لم ينصر وقول عليه الكفارة على حاله
وان نذر ان يزور الى يوم كذا فخصي ذلك اليوم ولم يزور فيه فانه يجت والله
اعلم • **مسألة** ومن نذر ان يخرج اليقظة يصلي بها او يصوم او يصلي بها
او غير ذلك من ابواب البر فخرجت ولم يخرج قول عليه كفارة ما حلف عليه •
والكره والمؤنة الى ذلك الموضع ذاهبا وارجعا واكثر القول ذاهبا • وقول ان
كانت الكفارة اكثر من كراهيه ومؤنته اخرج كفارة خضته ولم يكن عليه غير
ذلك واسمه اعلم • **مسألة** والنذر اذا كان طاعة ولم يعصية مثل فقود
في منزل او وقوف في موضع يلزمه الوفاء به • قال يختلف فيه قول هو
بغيره الطاعة وعليه الوفاء لمان لا يطيق وقوله هو محيى ان شاء وواف وان شاء
كفر واسمه اعلم • **مسألة** وفي رواية نذرت ان يعجب ابنها اني تنثر عليه حواشي
او سكر او غوفي ما يلزمها • قال ابو معاوية تصدق بمئنة على الفقراء • وقال
جابر بن يساب بالنثر ونصبه عليه صبا او يكون علي ما يجري به العادة وفعل الناس
فيه لمان يقصد النادر به الهدية والعطية للمنذور له فهو له واسمه اعلم •
مسألة ومن نذر ان يصح ولدان براس عثم وجري يجب لهما • **مسألة** ويؤكل
لذا وبائية من جبر نصح ان تكون اجرة الطاحن والذابح والخاير من النذر لمان
قال ان اجرة الذابح من المذبوح والطاحن من المطحون والخاير من الخبوز **فصل**
المنذور به يوكله وفقة او فقات الى ان ينفذ ويؤتي به او لا جملة • **قال**
الناظر في ذلك من نذر بكذا ان يوكل بوضع كذا فان كان لا يمكن المنذور به
يكن ان يوكل بلامعالجة ولا طبع ولا زيادة ابا يزوم لم يكون ذلك من النادر
وان كان لا يمكن اكله بغير معالجة فيكون منه وعن الشيخ • محمد بن عامر
السعالي ان من نذر جري علس للمكان الذي فان اجرة ذقاقة وطحنه وخب
منه • واما ان قال نادر جري علس يدق ويطحن ويخبز ويؤكل في المكان
الذي فان الاجرة على النادر واما الماهاب فان اعطى الذابح جري • وفي قول
عمر بن عبد وعيس من الفقهاء المتأخرين ان لاها للنادر واسمه اعلم • **مسألة**
ومن نذر

ومن قدر بشاة معينة تترك في مسجد معين فلم يقدر عليها • فادامت
موجودة يقدر عليها فلا يحسن له ان يبذل بها غيرها وان لم تكن معينة
جاز له ان يبذل بها غيرها والله اعلم • **مسئلة** • وكان عليه نذر ان
سيتقي موضع واحد هل يجوز ان يجمع بين في موضع واحد ويترك في وقت واحد
قال • جاز ذلك ولا يحسن تغير النذر الواحدة والله اعلم • **مسئلة** •
ونذر المعصية لا يلزم الوفاء به واكثر القبول لا تلزم فيه الكفارة وهو مثل
منذر ان يقتل انسانا او يضربه ظلما او يصوم يوم العبد او يصلي الي غير
القبلة او يسرق او يزني او يشرب خمر وبنه هذا غير المعاصي • ونذر
الغضب محقق بين الوفاء به ان كان طاعة وبين ان يكفر نذر والله اعلم •
مسئلة • قال • ابن حيدر • هل نذر ان يفعل الله كذا وهو فلان
يفعل ان كذا في الاخران يفعل قول عليه الكفارة ويفعل هو نفسه وقول الكفارة
عليه ويفعل هو ما استطاع من ذلك وليس عليه عندنا ان يسأل الاخران
بمساعده لان ذلك يخرج مخرج الوسيلة لقوله عليه السلام لا نذر على المؤمن
فيما لا يملك وفيما لا يستطيع والله اعلم • **مسئلة** • عن ابي عبد الله • من نذر
ان يعافي امه وله وهو فلان يذهب ان يفرقة بصوتان • فيها يخرج
النادر وكره الاخران يعجب فانه يجزيه وليس عليه ان ينفذ على الناس لما ان
يقول يخرج فلان فعليه كراهها ولم يبري عليه النفقة في الذهاب
لما ان يكون يذهب في سفر اكثر مما يذهب في البيت فانه يحسب مع الكراه
ويقتضيه فيه ويصوم عن نذر عليه يوما • قلت • له فان نذر ان يخرج هو
وفلان ان فعل الله كذا ففعل له فاي فلان ان يخرج او غاب يخرج هو
وهو قال • قول لا يبري وقول لا كفارة فيما لا يملك ولا يستطيع ولا في معصية
اسم وقول لا وفاء عليه في شيء من ذلك وعليه الكفارة • وما فيما لا يستطيع او
يملك وليس بمعصية فعليه الكفارة ان لم يفعل ولا يعلم في ذلك خلافا والله
اعلم • **مسئلة** • ومن نذر بعمل طاعة ثم نذر ان لا يعملها او نذر بعمل معصية
ثم نذر ان لا يعملها انه يثبت عمل الطاعة في الوجهين ويبطل عمل المعصية
فيما والله اعلم • **مسئلة** • وفي قوم اتسموا ما لا وجعوا على انفسهم نذر
على ان ينقض القسم هل يثبت • قال • ان كان النذر بداءا للمسجد او لشيء

من ابواب البر فهو ثابت وان كان المنقوص على الناقص فلا يثبت والله اعلم
مسألة ومن نذر ببلهم لقبر ولم يسم طعاما ولا عيونا ولم تكن له نية
 فقول انه يتصدق بها على الفقراء وكذلك ان مات او اوصى بذلك
 وقول ان ذلك نذر باطل يلزم وان نوي ان ياخذها الفقراء فعلى القبر
 ما نوي قال الشيخ جاعدين حمير نعم قد قيل هذا وقيل فيه انه لا يقبل
 في صلاحه وعلى قول اخر فيجب ان لا يثبت فيرجع اليه نذره ومع الوصية
 فيتمتع به ما لموصي على هذا الراي ان صح فيظهر فيه والله اعلم
مسألة وفي رجلين اختصما في شيء فقال احدهما ان صح ما تقول انت فعلى ان نذره
 كذا ناكله انا وانت وفلان وجعل الاخر على نفسه مثله كذا فقيل هذا اذا
 كان من الطاعة فالوفاء به واجب كما نفاسمياه نذر الله ولعل فيه انه غير لازم
 فهو بمنزلة الخطار والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يفعل الله في كذا وفلان
 يعطيه فعلى الله له ذلك فاي فلان ان يعطيه ما نذر عليه فقيل عليه الكفارة
 وقيل لا كفارة عليه والله اعلم **مسألة** ومن نذر بشيء على صحة عليل يبري
 وفي عقله نفس او في قلبه ضعف لم يكن قبل العلة ما حده صحة قال
 ليقطعه النذر بذلك الا ان تكون له نية في شيء بعينه والله اعلم **مسألة**
 وفيمن قال ان شربت بعد هذا اليوم او هذه المرة فعلى المسكر الف طرية
 ثم عاد وشربه بعد ذلك مرة او مرارا وهو لا يملك الف طرية قال في ذلك
 اختلاف فقول يلزمه للمسكورا جعله على نفسه وقول لا يلزمه شيء والله اعلم
مسألة عن ابي الخواري فيمن قال ان ساق اسدي كذا فعلى فلان كذا
 وكذا ثم ساق اسد اليه ما طلب ثم طلب الى الرجل الذي جعله على نفسه فجعله
 في حرامه انه لا يجزيه ذلك لخل حتى يسلم الى الرجل ما جعل على نفسه وفي بعض
 القول يجزيه لخل والله اعلم **مسألة** الشيخ جاعدين حمير وفيمن نذر كذا
 كذا محبة للكمية كيف يصح بما قال في لعمارها ان صح ما رآه فيها والله اعلم
مسألة الشيخ سليمان بن محمد مدله الله وفي امرأه نذرت ان تقرا على
 قبر لحد من المسلمين طاعة لله وهدية للميت ولم تقدر على المسير هل يجزي
 عنها زوجها اذا قضى عنها نذرها وهل يجزي قرائته عن قرائتها ام لا واذا لم تجز
 الاقراءات كيف يضع قال اذا كان النية والفضل منها للنذر ان تقرا على هذا

القبر بنفسها او بلسانها ان احسنت وعرفت ذلك وقصدت فعلها قضاء
 ذلك بنفسها كما نذرت وان ارسلت القول ونوت ان تكون القراءة وحدها
 فلا بأس عندي ان يقرأ عنها غيرها اذا كان ثقة او متروك من علي ذلك والله
 اعلم **مسألة** الشيخ مسعود بن مصان رحمه الله وفيه نذر ان يصلي
 سنة دية ركعة مسلا يعقد هاجلة ام يحزبه ان يصلي اربعاء رجا ويسلم
 مرة واحدة اذا اتم اربعاء الى ان يتم المايمة الركعة ام لا ام ما الذي يحزبه وكيف
 اللفظ في ذلك **قال** كل ذلك جائز ولفظه يقول اصلي لله تعالى
 كذا وكذا ركعة عما لم يميز النذر والله اعلم **مسألة** الشيخ دكيش
 بن جعفر رحمه الله وفيه قال ان عاقا الله ولدي فعلى اس غنم ويدع ويوكل
 في المسجد الفلاني او على قبر فلان ويكون هذا نذرا ولو يلزمه ام لا **قال**
 ان الذي عنبه في مثل هذا اذا عوفي وله ان يوفي بما اوجب على نفسه
 لانه قال عليه وخاصة اذا كان في قلبه قصد النذر لانه لم يسم ولو انه
قال ان شاء الله افعل كذا ان عوفي وله فلا يلزمه ذلك في الحكم
 وما قولهم عليه فيجبني عليه ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسن
 بن نذر بكذا المسجد معلوم ارسال غير نية ما يكون ذلك **قال** انه
 يكون للعمار وكذلك الوصية والعطية والقرار وما استبه ذلك اذا لم يخص
 شيئا بعينه **وقال** المسجد قلت وان ظهر لفظه بالنذر للمسجد ونوي في قلبه ليوكل
 بالمسجد هاله نية بذلك **قال** فيمض لان قلت هذا ثبت ان قال
 نذرت الله ولم يقل الا قال ناذر للمسجد الفلاني بكذا **قال** فلاحسن معنا اثبت
 ذلك **قال** نذرت الله ولم يقل الا نذرت قلت وان كان هذا الناذر قد
 ارض صوغا او غيره **قال** لمن يبدد الرهن سلم عني كذا المسجد ما علي له
 بالنذر واصفها على الرهن فاعده بذلك ولم يسلم عنه الى ان مات فليس له التسليم
 بعد ذلك كما لي ان يقر بشي عليه معه قلت وهل يبرأ الناذر فيما بينه وبين
 الله اذا وعد ان يسلم عنه على هذا المعنى **قال** ان جعل القضاء ما عليه من ذلك
 فله ما عوفى **وقال** له بذلك فانه يسلم على يمين قول والله اعلم **مسألة**
 الشيخ محمد بن عبد الله الاراكوي رجل نذر لله تعالى ان عرف الخو ليظم انسانا له يسميه
 فمضى في ذلك **قال** ان كان له نية فعلى ما نوي وان لم تكن له نية

ولا شيء عليه قال ان اوصي بحسن ويجبني ذلك وان صلي في حياته ولو بالتكبير
 فقد قيل ذلك وحسب انه قيل لا تلزم الوصية لانه لا يصلي احد عن احد والله
 اعلم وان مات ولم يوص به وعلم بذلك وارثه ما يفعله قال فيهما عند يدي الميزر
 وارثه شيء حتى يوصي عليه ويقبل له ما اوصي بذلك في ماله علي قول من يقول
 بالوصية والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسين بن علي في امرأة نذرت
 عافا لله ولدها من صفة ان تضلي الموضع الفلاني مائة صلاة كم تكون كل
 صلاة منهن من ركعة اذا لم تكن لها مائة في ذلك **الجواب** وبالله التوفيق
 الذي فعل عليه ان شاء الله ان تكون كل صلاة ركعتين وتصل صلواته المذنب بعدد
 واحد جملة في ذلك الموضع ان قدرت وتفصل بين كل ركعتين بتسليم المان
 تنوي ان تضلي من ذلك كذا وكذا فهو علي ما نوت علي قول بعض الفقهاء قال
 الشيخ جاعدين بن حسين قد قيل ان عليها هذا ان يصلها ما في باقي ركعة وعلى
 قول اخر في مائة ركعة كل صلاة ما لها من بنية وتوجيه واحكام وقراءة وركوع وخروج
 وخبات في فغود مع ما بها من تسليم على الفلاها احتياطي على احوالها في مقام واحد
 او اكثر فاما ان تضلي ما اراد على الواحدة فهذه الصلوات في مقام توجيه في
 الاولى والافاضة منسبة يجوز ان يختلف في انه يحرمه اوله غير ان المأخذ بما لا
 قول فيه الا انه يحرمه مع المكنة هو الاولى والافاضة ان يعلم به من راي فقد اجاز
 في هذا وغيره والله اعلم فينبط في ذلك مرجع **مسألة** عن الشيخ احمد بن مخرج من
 نذر ان يصوم ثلاثين وحسين وجمعة طوعا وعرضا اراد ان يصوم كفارة وحضر
 شهر رمضان او يوم عيد عليه ان يقضي هذه الايام اذا صار رمضان والله اعلم
 وبغيبه ادري واحكم قال غيره قد قيل في صيامه لرمضان انه لا يحرمه
 وعن نذر وعليه بدل ذلك من الايام وقيل انه يحرمه وما صامه عن الكفارة فقصي
 في نذره ان يلحقه معنى الاختلاف في انه يدخل فيه فيجزي عن بدله وما لا بد له
 منها الا صومه حان في نذره ان يطعم عنه لعذر وله بدله في العبد من غير بدلهما
 وقيل بالبدل مع الكفارة وفي قول اخر لا بد له عليه ولا كفارة لان المأخوذة
 قد جاء امر قبله ونوف العذر ويجبني هذا القول وما اظطر في اسفار فالبديل
 فيه علي حال لانه لا خياره فهو عليه وله نعم انه يختلف في لزومه مع الكفارة
 في بعض القول وقيل بالكفارة في ذلك مرجع **مسألة** ومنه وفيه قد قيل

ولم يقل

فليس عليه في هذا الموضع ان يرفقه على الفقرة **قلت** له فان كان في
 نذر ان يخرج به ما يلزمه **قال** فهذا موضع ما يلزمه علي قول في مقتضى
 كذا وان يتصدق به لا عين وموتة يحتاج اليها ان لو خرج معه اما زاد علي ما
 فيه من يديه فانه يضمنه الي الكراء فينفقهما على الفقراء والاهل كذا **قلت**
 وعلي قول اخر فيجوز في الكفارة ان يخرج به عما عداهما وهذا كله ويجوز
 علي قول اخر ان لا يكون عليه شيء من الكراء ولا نفقة لان خروجه لا مما
 يملكه فلا ينبغي فيه وانه لاري في قوة عند الفقهاء **قلت** له فان كان في
 نذر ان ياكل معه طعاما يلزمه ام لا **قال** فيسب ان يكون في معنى ما في
 قوله الا ان يخرج معه بما فيه من قول لانها على سواء ان صح ما في هذا الراي **قلت** له
 فان مات الرجل قبل ان يوفي بنذره بعد لزومه في موضع عدله او له **قال**
 فيقبل له ان يعمل طعامه فيؤديه كالأمر وليس عليه من يديه شيء علي هذا
 من روايه **وقيل** بالكفارة علي حال **وقيل** ان عليه ان يعمل فيدعو اوارثه
 اليه ويؤتيه بدل منه وعي في الكفارة ان تكون به مع تخطيط اوي وان كان علي
 عين الا يخرج له من الاختلاف في لزومه علي اراه في ذلك **قلت** له فان كان
 في نذر ان يؤكل في مسجد **قال** فهذا من اعمال الدنيا في اصله فلا يجوز له
 ان يلبسه في الحال والا فهو علي المنع لعدم ما يدل علي عدله **لان** المساجد
 لم تكن لمشة فالدخل فيها لا التي غير الكل لو فادما اوجبه علي نفسه في نذر
 لوجه له في العدل وان اجاز جمع متاخرات غفلة عن روية **حج** **قال** في
 الاقول به فاجب في شيء منها من فعله علي هذا الأمر لان المسجد اولى به ما قد
 ينبغي له ان لا يخرج فيه ما قد عداه في حال والاهل من يؤم يكلف يحوز ان
 يوفي به فضلا ان يلزمه من غير ان يجلي في ربه من خالفه رايا فاجاز لما به في ربه
 من حال في موضع راي فاعرفه **قلت** له فان نذر ان يصلي في المسجد
 الحرام قبله **قال** فهذا من المعاصي علي حال فالوقاء به حرام والكفارة
 تختلف في لزومها له علي ذلك **قلت** له فان نذر ان يقعد به لا ينبغي من
 عبادة ربه **قال** فيسب في هذا ان يكون من نوع ما لا طاعة ولا معصية
 فان فعله ليعتق والما لاختلاف في كفارة نذر **قلت** له فان نذر شيئا
 من اكله في المسجد فيكون من عمله في حاله ايجب منه فيجوز ان ياكلوا فيه

ام لا قال فغيبه ان يلحظه معني الاختلاف في بقوته من جهة جوار فقله بالمسجد
 مع عدم ضرورة وعلى قول من اجازة فلا بد في اكله من ان يكون يومين في وقت
 لا بد من فيه على من دخله لمعني عيان ربه ما ينبغي او يستغله عما به من عمار او
 فان المسجد لما بني له اولى حتى انه لو تعارض نفل او فرض لا يمكن في كل منهما ان
 يوتي به المبتزك الا ان كان الفرض لخطابه ان يقدم على غيره ويؤاخذ العبادات
 على حال وان تغار من رمضان فان كان الحاضر على نيتي منها في تأخير فدم عليه ما
 يجنب من فوائده والافهما على سواء في العدم فكيف بمثل هذا في موضع خروجه
 عن الفرض والنفل فان اولى ما به ان يكون على راي من اجازة في زمانه لا يمنع منها
 ولا يشغل عنه ما والا فلا جواز له في حالها والله اعلم قلت له وقد دخله لعباده
 او ما جاز له في حاله لا يجوز وان نذر به كما عليه العامة في مثل هذا فدخل لهم
 المسجد اداء ما كان من نذرهم لا شيء غير الكل لذلك فيه من غير ضرورة اليه قال
 معني هذا انه كذلك وان خالفني في جوار من غير واحد من المتأخرين فثبت في
 غير موضع من جواباته في اشارة فاعلم به وادل عليه ولا يخفى في الدين قوله
 راياف المسلمين الواقي فيه قليل ما به لا يجوز فالتدبر باطلا والكمارة
 مما يجوز ان يختلف في لزومها على ذلك قلت له فان نذر ان يقوم فيه
 بشيء من العبادات يوما وليلة او اقلا واكثر فبما كلفه حال قيامه ما يحتاج اليه
 وطعامه قال فذلك لا يخل بعد طاعة فلا حرج عليه في اكله حاله لا يمنع
 مما هو اوله في اصله على راي من اجازة لمثله لا في موضع لزومه قلت له
 فان نذر ان لا يصلي في المسجد قال فغيبه في موضع لزوم قيامه ان يكون في
 المعاصي في احكامه والمقالات ادرى ما به يبلغ على هذا من اعم الى نفسي من به
 هجره لا شيء من المساجد انما الاماله فيعصى من اجل ما نواه فاما ان يكون في جنح
 بشيء له ما اديه اليك في حكمه فلا قلت له فان نذر ان لا يصلي في مسجد
 قال فهو المعاصي في هذا لانه واحد المعاصي على حال فهو ذنبه وعليه ان
 يتوب الى ربه فيكثر على قول وفيل كفاة عليه في ذلك قلت له فان
 نذر ان يصلي في مسجد كذا مع امامه في الصلوة جماعة قال فذلك ما عليه
 في موضع جواز ان يوتي به مع القدرة ولا بد من ذلك قلت له فان صلي معه
 ثم صح معه في صلوة انها منسقة ما يلزمه قال فغيبه ان يكون على هذا في صلوة

نذر في نذره ويجوز على قول الحزان لا يجزئ به حتى تكون تامة ان سببه معني ما في
 اليمين من قول في ذلك قلت له فان ادرك من صلاة امامه بعضها
 قال فغيبني ان يجزئ به لانه قد صلى معه وكفي في نذره على هذا لما اراد به من
 ان يصح ما رآه في ذلك قلت له فان قال صلو كذا من ظهر او صبح او غيره
 او ما يكون ونحوها قال فيجبني في هذا الموضع ان يكون بنماها ما لا بد منه
 من بعضها اما ان تكون له نية به فيجوز ان يختلف في ذلك وهو لا يفي كذلك على
 حسب ما عندي فاجبه في احكامها وان كان لا يتعبر في البعض منها لانها
 عليه لان يلحظه معني الاختلاف على حال قلت له فان لم يخصر الصلاة
 فرضا ولا نفلا بل قال انه يصلي مع جماعة من هذا القول في نذره قال
 فاذا صلى ما يكون معه من فرض او سنة او نفل جاز ان يجزئ به في ذلك قلت له
 فان لم يدرك من النافلة الا بعضها الاجزئ به ما ادرك منها ام لا قال فيجب
 قياس ما في اليمين من قول في مثل هذا الخ حتى يصلي معه ركعتين وما دونهما من
 ركعة فغيبني ان يجوز ان يختلف في جواز ما اراد من الاجتزاء به في ذلك قلت له
 فان نذر ان يصوم به في هذا المسجد ما قد سماه من يوم ما واما زاد عليه اجزئ له
 ومضى يوم ما ان يدخله لصيامه ان جاز له قال في نذر الطاعة وله بدله
 مع الغدوة وصيامه كما اوجبه على نفسه من ايامه فيدخله قبل ان يصلح
 العمل لتمامه فان فاتته من الوقت نفي في غيره ابد لمعقده من فغوب فيه وفيل
 انه لا يجزئ به الا ان يدخله قبل الفجر قلت له فان لم يقدر على وصوله او بلغ
 اليه فجر عن دخوله قال قد مضى من القول ما يدل على ما له او عليه لما يكون من عجزه
 عن الدخول فيه بعد ان بلغ اليه فيكون في الكفان على ما هما من الاختلاف بالروي
 في نذرها ان اداءه في غيره والله اعلم فينظر في ذلك **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله
 بن محمد او غيره نذر المسجد او للفقير طعاما له ان يقسمه ويتن **الجواب** لا
 يجزئ ذلك وكذلك ان نذر براس غنم فان حكم الماهاب تراجع لصاحب الدابة
 لا يدخل في النذر وهو كمن يوصي براس غنم لتمامه فالماهاب للورثة تراجع ليس
 في الدابة والله اعلم قال الشيخ جاعدا بن حنيس ما نذره المسجد فنوله
 النذر الا ان تكون له نية فغيبني ان يكون الي ما نواه وعلى قول اخر الى ما ساء وما
 حكم الماهاب على هذا فنذره فيغيب ان يجوز عليه لان يلحظه الرأي في انه والنذر

في حكمه او لم يذره به فيجوز فيه هذا وذا وان الراس لم يدان يشتمل على كل باس
 والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وفيمن تصدق على قبر او نذر لقبر يكون
 للعار والسراج او الفقراء قال ان كان الناذر والمصدق سبباً لنذره بقبر
 فعلى ما سمي وان لم يسم نشأ فهو للفقراء ونذره للقبر كذا لم يعرف صاحبه فهو
 للفقراء وقد قال المسلمون فيمن نذر ان فعل الله كذا فعليه نذر كذا يعطيه
 فقير فوجب عليه النذر والفقير قد مات ان يعطى ذلك الفقير واقاربه
 او غير اقاربه وكذلك القبر لا يصلح نفع النذر فهو راجع للفقراء والله اعلم
 قال الشيخ جاعد بن حنبل ان للصدقة اهلاً وليس القبر اهلاً فيجب ان
 لا يصح له قول او فعلاً وان تصدق به على الميت فاوحي ما به ان لا يصح فكيف بما
 يكون من الصدقة انه راجع اليه وجعله في يد اليه لانه في معنى ما لم يخرج بعد
 مريضه وعلى قول اخر فهو للفقراء والقول في نذره على هذا يكون ان سماه له
 او لعينه ونفيل انه يكون في اصلاح القبر فاذا وجه له والنذر وما كان
 من هذا الفقير ضوله ولو اراد فقير بعد ان مات من قبل ان يدفع به اليه وقيل
 انه للفقراء وفي قول اخر ان نوي في نذره بانه انما يعطيه ذلك الفقير صار للفقراء
 من بعد ولا فهو لو ارادته وقيل فيه انه على هذا امر غير ثابت بل هو للمحد
 بعينه والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه ومن نذر براس غنم قيمة
 لاربية فاستقرى شاة لاربية ونواها لنذره ثم بدل له ان يتخذها مبيحة ويشترى
 غيرها ايضيق عليه ذلك وان نذر شاة حدها الله ان ياكل لبنها واولادها لم
 الجواب اما اذا كان راس الغنم غير محدود فلا باس عليه ان امسكها
 واشترى غيرها لنذره واما الراس المحدود فقد جسد ما جاء من الاول في حكمه
 عندني حكم امه واما اللبن فلا الحفظ فيه شيئا بعينه وان اخذه بعلمه فلا
 يضيق عليه عندني والله اعلم قال الشيخ جاعد بن حنبل قد نفيل في غير
 المحدود ان له ان يذرها لما اراد بها فليأخذ لنذره اخري مكافئها واما
 المحدود فليس له الا مثلاً في الاضاحي زاباحه فيه ما لم يضر بولدها وعلى
 قول اخر يجوز في الولد لان يخرج عنها فلا يبيع بها الا ان ما قبله اكثر ما فيه
 والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** وهي ثبتت ذلك ان قال نذر اولي
 يقول ان قال ناذر لاسجد القلاني بكذا وكذا الجواب والله التوفيق

وكذلك قال يكون كذا وانما افضل كذا فغيره اختلاف . وان قال ان شاء الله يكون
كذا وانما على كذا . قال فغير ثابت والله اعلم . **مسئلة** الصبي اذا
كانت الذرة محدودة ابدل فالتلف منها وان كانت غير محدودة بقيت حيا
بعض المشايخ انها تبدل كلها والله اعلم . **مسئلة** ومنه ومنذر ثبات
ركعات عقد من جميعها وفي جوابات بعض المشايخ حملان الذرة جميعها
وفي عمل بعضها اختلاف . **مسئلة** ومنه وفي لغة تدرست لمجد محمدية
من صدقها ثم فرضت احدا محمية فصدقا وما ابدلها محمية يبدل ليكون
العوض عن هذه المحمية ا يكون حكمه حكم الصدق ام قد استحال ولا يحسن الا
من الدارهم التي اعطيت اياها صدقا . قال بعض الفقهاء ان البدل يكون
مثلا للمبدل منه . وقال بعضهم لا يكون مثله فعلى هذه الصفة الزمها
ذلك ولم يلزمها الآخرون . **مسئلة** ناصر بن منصور ومنذر بالمشي الى الحج وحش
اليلزمه المشي الى موضع الحج مقام اليلزمه الحج اذا لم تكن له نية . قال
يلزمه الحج الا ان يقدم نية الحج واذا كان لغير الحج ولم يكن لشيء من ابواب البر من
معصية وله نذرية معصية والله اعلم . قلت له ويلزمه المشي وطه ام
من ميقاته . قال انه يلزمه حيث وجب عليه النذر كان في بلد او غيره .
قلت له وان عجز عن المشي فليزمه . قال انه يحج واكفا بنفسه ويحج معه
غيره طه والله اعلم . **مسئلة** ابن عباد والناذر بطعام يوكل في موضع او بوصول
اليه ينسك فله ترك ذلك والتكفير عنه اختيارا قال له ذلك والله اعلم .
مسئلة ناصر بن منصور ومنه عليه نذر كذا وكذا ختمه لقب الشيخ رحمه الله
لم يصبط اللفظ انه نذر يقرأه بنفسه ام يستأجر من يقرأه عنه عند قس
الشيخ ا يكون حكمه يقرأه بنفسه ام يستأجر عليين منه لم يحفظ اللفظ . قال
اذ لم يجمع معه ان يقرأه يقرأه بنفسه فجاز له ان يستأجر غيره يقرأه
من الثقات الامناء والله اعلم . **مسئلة** الشيخ جيب بن سالم فبين
نذر لولد ان عاش بخير وعافية بمائة ارز ورأس غنم لتتضيغه وقد عاش
هذا الولد بخير وعافية لكنه عاش اعمى ولم يعرف نذره عند ختان ولد يلزمه
شيء في ذلك . قال ان كان يوم نذره الولد اعمى لزم النذر الوفاء واذا لم يوف
عند ختانه بما نذر فعليه بعد ذلك الوفاء بالنذر والكفاة بين رسالة اطعام

ع جنك

وضعفه ومع ذلك فيقتضي ظاهر الاختيار من محله عما قد مضى فالتصني فان كانت
صلافا في اختياره من غير هذه التدكك في ذلك لا شيء عين وان لم يكن صلافا فيقال
نقلية التوبة الى الله من اختياره بالم لم يكن لانه خارج مخرج الكذب ولو بين
عليه شيء غير ذلك والله اعلم فاما مله واعمل بعده **مسألة** ومن ذنبا لا
يملكه فيما لا يستطیع • قال في ذلك اختلاف قال بعض لا وفاء عليه
وعليه الكفارة • وقال بعض لا وفاء عليه وله كفارة • **مسألة** وعز رجل
نذر لرجل بثوب ثم مات المنذور له ايتهم عليه النذر لو رثته ام لاه قال
ان عليه الوفاء بنذره ويكون بين ورثة المنذور لهم والله اعلم • **مسألة**
وفي امرأة نذرت ان فارتماز وجهها كان عليها الفلان كذا وكذا ايهبت
هذا النذر ويكون حلالا ام لا • قال نعم يجب ويكون حلالا والله اعلم •

فصل في الاعتكاف والاعتكاف حبس الرجل نفسه في المسجد
في طاعة الله ولا يكون المصوم واجمعا على جوار الاعتكاف في مسجد عليه
السلام • وفي المسجد المحرم واختلفوا في غيرها من المساجد فقولوا ان يكون الا
في المسجد الجامع الا ان ينوي عند نذره في مسجد موقوفه قول له ان يعتكف
حيث تشاء من المساجد وقول لا يجوز الا في المساجد التي فيها صلاة الجماعة
لجميع الصلوات المكتوبة بالاذان والله اعلم • **مسألة** ومن اعتكف في مسجد
لا يصلي الصلوات جماعة لا يسطر اعتكافه لعدم اللفظ في قوله تعالى وانتم
عاكفون في المساجد ومن اعتكف في غير الجامع فله ان يخرج للجمعة حيث تليزم
فيه ويكون مخرجه بعد الزوال غير تارك الاعتكاف • وقيل لا يخرج للجمعة
حقا يوزن لها وان صلى خرج قبل ان يركع ركعتي الستة والله اعلم • **مسألة**
وجاز للعتكف ان يسلم ويرد السلام ولا يتكلم بشيء من المحارث ويعود
الى روضه ولا يجلس وله ان يخرج للبول وللقايل وللأمر حاجته من غير ان يجلس
ولا يبيع ولا يشترى ولا يعمل الدنيا ويكون عمله ونيتة للاخرة ولا يدخل حيث
مستقفا ولا يستأنس لجديث وان عاد من بيت في بيت لا عمل له فلا بأس وله ان
يفسل راسه ويدهن ويكتحل ويسمع من يجره ولا يستمع الا من • ويكون له ان
يسف او يخط او يعمل شيئا من اعمال الدنيا وله ان ينسخ كتب العلم ويصلي
ويقرأ كتب العلم فان كذب فيسقط ربه والله اعلم • ولم يعتكف ان يخرج

البسطة النهار كالذي جلف لا يكلم فلانا شهرا أو قال بوقت النهار يكون
 الكسب فلم تكن المدينة ولا يكون الاعتكاف الممتد بها والله أعلم •

مسئلة ومن نذر اعتكاف شهر فاعتكف شهر رمضان اجزاء لوضعه
 لس ٢٥ وما صوم الحج فلا يجزيه والمعتكف يصلي ويفزع
 ويذكر الله وينام ولا يعمل صنعة في المسجد ولا يكلم احدا في المسجد لغني
 حاجته فان فعل فلا اعتكاف عليه والله أعلم • **مسئلة** ومن حلف ان يعتكف
 في موضع لا يقدر يصبر اليه فانه يتصدق بقدر كراهه ومؤنته ذاهبا
 ولا رجعا وفيل ذاهبا وفي الكفارة عليه اختلاف • وفي التسليم يقول
 بسم الله عليه السلام **عليكم** واما الرد فلما قال الله حيوا يا حسنة
 منها اوردها ولا راي له ان يقول كيف اصبحت فان قال وهو مختار
 لما راع عليه فساد الاجتماع او ما اشبهه مما يفسد لغني معنى الكلفة والشرب
 واعتكافه ويبطله الاجتماع او ما اشبهه مما يفسد لغني معنى الكلفة والشرب
 ويوجدانه اذا خرج لغني ما يجوز له الخروج اليه ففسد اعتكافه ولا يبعد ذلك
 عندي ويعني ان لا يفسد لما يفسد الاحرام والصوم ويعني ان خرج
 المعصية قاصدا اليها لغني معنى مطلق ان يفسد ذلك اعتكافه ويكون
 عليه البدل لان الاعتكاف طاعة ونفسه عندي المعصية كانتفسد
 الرضوخ والله أعلم • **مسئلة** ومن عليه يوم عزا ويوم فطر وهو معتكف فله
 ان يفطر ويجمع النسي في ذلك اليوم ويدين على الاعتكاف واذا اعتنى المعتكف
 امراته ففسد اعتكافه عليه ان يتأنفه من اوله وعليه الكفارة عنق من فنية او
 صيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ولا تبأسوا من الية والله أعلم •

مسئلة ومن نذر باعتكاف سنة فعليه بدل العيد بن ويلزم المسجد
 يوم العيد • وفي بدل رمضان اختلاف • واذا قل امراته او لمس نسيها
 من بدلت امراته بيده او بفرجه فلا أعلم ذلك يقوم مقام اجتماع المفسد للصوم
 والاعتكاف لما ان يقصد قضاء الشهوة وانزل النطفة والله أعلم •

مسئلة ومن جامع امراته في ليل رمضان وهما عاكفان في اول النهار
 عليها بدل شهر رمضان وبدل اعتكافهما وكفارة شهر رمضان وكفارة
 الاعتكاف مع التوبة وقول ليس عليه ما بدل الصوم اذا غشيها ليل

والله اعلم **مسألة** ونذر ان يعتكف في منزله او في منزله غيره او في بعض
 المواضع فتقول عليه الاحتضان في البيت وبعض يبطل نذره وبعض لا
 عليه كفارة يمين والمعتكف اذا خرج لزمه ان يعتكف بقدر ما اشتغل النذر
 من يوم اخر ويصوم ذلك اليوم والله اعلم **مسألة** والمعتكف اذا
 خرج يتوضئ للمغفران يتسوك اذا كان يمشي الى الماء واما ان يجلس يتسوك
 لا غير ذلك فلا يتوضئ ويرجع **مسألة** واذا كان لا ينقطع عنه البول لم يعد ساعده
 ان يتبرأ من ارجاء المسجد ولا بد له من ذلك وان تسوك وهو يبيت
 فجاز له ذلك وله ان يتزوج ولو تزوج وهو في موضع اعتكافه واذا مرض مرضا
 يحتمله فلا يخرج من المسجد واذا كان مرضا لا يحتمله مرحلة ان يخرج او اذا
 بطنه فلا لباس واذا كان فقيرا او عمدا يديه في المسجد ما يتفقون به كان
 افضل له من التسيب وان كان غنيا يكن له ولا يبداء بالسلام ولا يفرج على
 من يسلم عليه والله اعلم **مسألة** واذا اذن الرجل زوجته او عبدا ان
 ينذرا بالاعتكاف ولزمهما فليس له منعهما بعد اذنه لهما وليس للمرأة ان
 تعتكف بغير اذن زوجها نظوا كان او نذرا والله اعلم **مسألة** واذا
 حاضت المرأة بعد ما اعتكفت اياما من الشهر فله ان يخرج الى منزلها ايام
 حيضها فاذا طهرت رجعت الى اعتكافها حتى تمت اعتكافها الباقى عليها من
 شهرها او ايامها التي نذرت بها ولا تقطع يمين وهي طاهرة وليس عليها
 كفارة فان طهرت ولم يفسد اعتكافها فعليها الهدى وكفارة النذر
 فان نذرت ان تعتكف شهر غير مسمى ولم تضلها بعد طهرها فعليها اعتكاف
 شهر كامل ولا كفارة عليها وان نذرت ان تعتكف في ارضه وقصور
 بها فكن زوجها ذلك **قال** يصوم في منزلها وتطعم عن كل يوم مسكينا
 والله اعلم **مسألة** وان نذرت امرأة ان تعتكف في اربع قرى المسجد
 فاتها تعتكف في كل قرية يوما وقصور وتدخل المسجد في كل يوم وتخرج
 ان غابت الشمس من المسجد وان نذرت ان تعتكف في المسجد فاجتمع شهرها
 ففناها خوف ولم تقدر ان تظهر الى الناس فاتها تعتكف في مسجد تام فيه
 وان لزمها اعتكاف فلم تقضه حتى ماتت اطعم عنها عشرة مساكين والله
 اعلم **مسألة** واذا اعتكفت المطلقة بواي زوجها والازم عليها
 فلها ان تنه

فلها ان تنمّه وترجع الى بيت زوجها ولم يمتنع اذا وجب عليها الاعتكاف
فعلها ان تنمّه الى ان يتحصن فانها تنمّه اذا طهرت ولا تأخر وينسد عليها
الاعتكاف اليوم الذي حاصت فيه لانه لا يتم الصوم . والمسححة
هي بمنزلة الطاهر وتخرج للغسل لكل صلوة فانه ان تخرج لجميع
الصلوات للصلوة وتخرج لطهارة ما يفسد به المسجد ولو لم يكن
الصلوة حاضرة والله اعلم . **مسألة** . واذا دخلت الزوجة في الاعتكاف
فلا يجب لزوجها منعها ولا تنوي ان تمنعه من ذلك لانه مخير في ذلك .
وقوله ليس له منعها في اليوم الذي دخلت فيه والعبد والامة في هذا
مثل الزوجة والمكانت سبيله سبيل الحر والله اعلم . **مسألة** .
واذا جرح الرجل او سكر او اغشى عليه ليدل ولم يفق حتى طلع الفجر عليه
بدل ام لا . قال يجب له ان يبدل اعتكافه اذا افاق بان الاعتكاف
لا يجوز الا بالصوم والصوم لا ينعقد الا بنية من الليل ولا بنية لهؤلاء
والله اعلم . **مسألة** . وكفارة المعتكف اذا احتضر وفرط فيها فختلف
فيها فيدل كفارة مثل كفارة الوطئ في شهر رمضان ما نفاها في
الرجوب وقيل ليس فيها تحجير وانما هي عقوبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا مع بدل ايام
الاعتكاف فصياما والله اعلم . **مسألة** . اختلف في المعتكف اذا سكر
من قال ان المعاصي تفسد الاعتكاف افسد عليه بذلك ومن قال لا يفسد
الا بجماع لم ير عليه فضلا والله اعلم . **مسألة** . والمعتكف اذا راى صبيا
يريد ان يمسك في يده خارج المسجد فله ان يذهب اليه ويمسكه عن
القتل واذا قضى اعتكافه وقف بالمسجد بقدر ذلك من قبل الاعتكاف
للول ولا ينقطع ويحريه عن يقود بالليل مكان النهار وبالنهار مكان
الليل وان سمع صايجا يصيح بالمسلمين فله ان يذهب اليه وينقذ
من القتل ويقضي قدر ذلك من قبل الاعتكاف الاول والله اعلم .
مسألة . وهذا يجوز للمعتكف ان يكتب موكولا للناس في موضع اعتكافه
ويجوز شيئا من كتب المأز وغيرها هو وغيره من الناس ويكون عند في موضعه
او يعلم احد القرآن عند احد من الناس في المسجد . قال وهذا غير جائز

عندنا من الطاعة المأمورة إذا كان في موضع اعتكافه أن يذكر الله ويتقرب إليه
ويتعلم ولذلك جميع الطاعات مأمورة إذا كان في موضع اعتكافه والله أعلم
مسألة ابن عبيدان ومن جعل على نفسه اعتكاف عشرة أيام ونوى النحر
ودون الليل فله نيته على أكثر القول **والله أعلم** وأما الاجتماع في الليل
فلا وقول من جعل على نفسه اعتكاف شهر والشهر يكون أيا ما مال بالليالي
ولو نوى النهار دون الليل كان عليه اعتكاف كان عليه الليل والنهار
والله أعلم **مسألة** الصبي ومن اعتكف في شيء من المساجد وجاء إلى ذلك
المسجد أحدهم الناس خاطبا يجوز لهذا الرجل أن يرد السلام ويحييه من يسأله
عن أهل بلدهم وأهل دهرهم ويتشعر عليهم بقداء أو عشاء **قال** له أن يرد
السلام وينقل ما شاء من خصال الخير ومنع من فضول الكلام وما لا يعنيه
والله أعلم **مسألة** ومنه وسألته عن المعتكف إذا تكلم بعبادة أو عملها
هل يفسد ذلك اعتكافه **قال** قد قيل فيما عندي أنه يفسد اعتكافه وقال
مروان لا يفسد اعتكافه إلا لو طوى وطعمهم بشهوة بالصوم إذا عصى الصائم
فيه ويحيي أن لا يفسد اعتكافه إلا لو طوى ويقعد في المسجد بعد اعتكافه بقدر
ذلك يذكر الله والله أعلم **مسألة** **قال** أبو معبد رحمه الله عندي أن
المعتكف أن يشترى الطعام ويخبر في غير المسجد ويؤكل في المسجد فإن أكل في
غير المسجد فقتل يفسد اعتكافه وقيل لا يفسد ويخرج معناه لا يدخل تحت
السقف خاصة في المسقفة لغير معنى الخفة لأنه قد لعن يعود من تزام عبادته
من المضي ويدخل الخلاوة ذلك تحت سقف والله أعلم **مسألة** الفقيه هنا
بن خلفان وفي المعتكف هل يجوز له البيوت المسقفة الحاجة التي لا بد لها منها
كان ولجدها غير هامة **قال** أن دخلها اضطر فلا بأس عليه وإن كان آخره
اختيار فلا بد له من البدل بقدر ذلك موصولا باعتكافه على ما أجوا أنه
قيل في هذا وشبهه **قلت** له فإن وجب عليه البدل ولم يبدله ففسد
باعتكافه ما إذا يجب عليه **قال** فإن فصل بين البدل واعتكافه من غير
عذر فاحتسب عليه أهذامه حال الانفصال القاطع بينهما وإن كان من عذر
فمسي أن لا يكون عليه بأس فيه ويتم له اعتكافه على هذا إن شاء الله **قلت** له
فإن أتاه في معتكفه من يشغله بكلام الدنيا أبسعه أن يحبس على كلامه بآب
ويطيب

ويطلب به نفسه وكذلك ان كان سأل عما يخصه في دينه او على سبيل المذاكرة
والتعلم لغيره اللازم عليه ا يكون هذا القول في هذا كله سواء ام لا قال
ان الحريث الذي ينوي المباح منه لا علمه ما يفسد الاعتقاد وان كان
قد اصاب المعتكف باجنبه منعضاه لغيره رافعي ان يكون ذلك احتجاباً
لا يجابا ويخرج عندي في المعتكف وغيره لان ما لا ترجي فائدة ولا تجد
عاقبته فتزك اولي در عما في بعض الاحيان لانتغال مثله احب من تركه حاشا
اذا كان في تركه ظهور الجفاء منه لحدثه مع اعراضه عنه وترك جوابه فلا
ينبغي له ان يقابل احاءه المسلم بالجفاء المهني عنه اذ ليس في الاسلام جفا
مخسك واما في امر دينه بعد سؤاله اياه مع علمه بما سأل عنه فاحتجى ان
يجيب عليه مما حذر فيما يسعه جملة وفي موضع ما قد سعه فارحوا ان يكون
ذلك من الفضائل المندوب اليها مع سائر مذكورة في فنون العلم بل تلك
الفضائل مذكورة على ما هو لها من سائر النواقل وقد صرح بذلك المشرع عن
ذوي العلم والبصر وما كان هذا حاله فلا يصح عندي للسائل فيه سؤاله هل
مفسد فاعترف بفصله واقنع بما اشرقت اليك في فصله فان فتحت
به واكتفيت باشارته فهو المراد منك ولم فقد قيل من لم ينفعه قليل
الحكمة ضعه كثره هاداه علمه **مسألة** عن الشيخ الجليل عيسى
وفيه نوي ان يعتكف يوماً او ما زاد عليه من شهر او اقله اكثر ثم يرجع عما نواه
فتزك ما يلزمه **قال** لا شيء عليه لانه في قول اهل العلم من نوافل الطاعة
لا يلزمها في الاصل قلت له فان نوي فقال انه يعتكف كذلك كذا
من الايام ولما دخل فيه بداله ان يرجع عن التمام فهذا ان يتزك على هذا
ام لا **قال** فهذا موضع ما فيه يختلف في جواز تركه ولزوم اتمامه الا
ما يكون من يومه الذي اصبغ معتكفا فانه عليه ولا بد له من ان يتم ولا يعلم
في ذلك اختلاف **قلت** له فان ارجعه على نفسه في نذر ما القول فيه
قال فهو عليه ولا بد له مع القدرة من الوفاء به وما دخل فيه فبقي في غير
المعبر ايا ما ان يلحقه معنى ما قبله في احكامه مما اراد ان يرجع عنه قبل
تمامه ليؤديه بعد ذلك **قلت** له فان كان في نذر ان يعتكف طبعه
من عدد الايام بدكره في قول ولاينة فلا يلزمه **قال** فيفسر في اليوم

الواحد ان يحزنه فان تطوع بما زاد عليه فهو خير والى فلا يلزمه الا ان يذكره قلت
له فان نذر ان يعتكف يوما او يومين متى يدخل في موضع اعتكافه اذا
ما عليه وحيث متى يلزمه ان يكون في يومه فيه قال قد قيل في اليوم
انه من البحر الى الليل ما دونه وعليه هذا فلا بد له فيه من ان يستغفره طهر فيه
فانه لا يصح ان يكون اقل من ذلك قلت له فيدخل فيه من قبل ان
يطلع البحر فيبقى في الموضع الى الليل والى فلا يحزنه قال نعم ليس
يفوته من اليوم شيء في غيره فان عليه ما زوله الى اخره ان يكون فيه الى ما لم يزل
او جاز له ان يخرج اليه والى فهو كذلك قلت له فيكون في اليومين
ليلة هي بينهما ولا بد منها قال هكذا معي في قول المسلمين في هذا
ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان كان ثلاثا فصاعدا فعلى هذا
يكون في دخوله وخروجه ام لا قال نعم في بعض القول وقيل انه يدخل
فيه قبل الليل ويخرج عند غروب الشمس اخر ايامه على حال قلت له
فان قال شهر او نصفه او ثلثي شهر او ثلثة او خمسة اشهر وعشرة
او ثلاثة عشر شهرا او ما يكون من نحو هذا فيه من قول في نذره به قال
في هذا موضع ما قد قيل ان عليه ان يدخل فيه وقبل الليل وهو كذلك لان
الشهر لا يصح ان يكون الا من اول ليلة منه ما دونه ولا اعلم انه يختلف في
هذا الا وان في قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يدرك على ذلك قلت
له فان قال في نذره به ايا ما فلم يذكر بعدد وانواه فلم يلزمه قال قد
مضى من القول بما يكون من نحو هذا نذر في صوم ما يدل على اقل ما يقع عليه
هذا الجمع واكثر لكم هو من يوم وكفى عن اعادته في هذا الموضع من اخرى
لانه معني في ذلك انه قد نذر ان يكون في صوم ام لا
قال ما اعلم من قول اهل العدل لانه من شرطه في قولهم فكيف يجوز ان
يصح ما دونه اني لا اعرفه الا من قول من لا يعتقد برأيه لما به من مخالفة في دينه
قلت له في اي موضع يؤمر ان يقيم فيه حال اعتكافه او حيث اراد
جاز له قال قد قيل فيه انه لا يصح الا بالمسجد الحرام او مسجد الرسول
عليه السلام وفي قول اخر في كل مسجد يصلي فيه جماعة وقيل بجواز في اي
مسجد شاء لان له ان يقوم فيه ويصلي جماعة فلا يمنع من كلور مما دخل
عليه الاي

لم يخرج شي من الامور قال هذا اقرب الي ان يفسد به لانه قد تورد ان يخرج
 الي ما هو من معصية ربه لانه لا يتغير عن الاختلاف على حاله لا يسطر
 بما دون اجماع او ما يشهد به شيء في اجماع الاعين من جماع نفاقه في ذلك
 قلت له فان تكلم او فعل متعمدا ليس له ان يقول او يعمل له لجرمه قال
 فهو من المعاصي في احكامه ولابد له وان يلحقه معنى بالجماع الذي في مسأله وقام
 قلت له فان جامع فيه او استغنى في حاله بالحمد حتى امين ما ذا يلزمه
 قال هذا لا يجوز فيه الا ان يفسد عليه لركوبه ما قد نهاه الله عنه المباشرة
 وما يشهد به فهو مثله ولا العلم انه يختلف في ذلك قلت له وماذا يلزمه ان
 فعله لا عنكافه متعمدا لانه قال قد قيل ان عليه مع الكفارة ان
 يستأنفه مرة اخرى ولعله ان يجوز ان يختلف في لزوم بدله واما واجبه فلا
 بد له على حاله وان يبدله بالمعنى يسقطه ولم يفسد ذلك قلت له
 وما هذه الكفارة اجزئي بها قال في قول الفقهاء عتق رقبة او صيام
 شهرين او اطعام ستين مسكينا من الفقراء وعلى قول اخر يجوز ان يجزيه
 صوم شهر واحد كما في رمضان الا وان ما فيه من اري في مثل هذا اجاز ان يخرج
 في هذا ايضا لحكمة معنى بانه في ذلك قلت له فان نذر ان يعتكف يوم القطر
 او في يوم الخمر لما اوجاهه قال فلا نذر له به فيما عدا حال الخمر او صومها
 ولن يجوز ان يصوم في يوم الا ان يكون عن صوم والافلا حوازه وعلى ما به والمنع
 نفسي ان يختلف في كفارة نذره انما يلزمه واما النوبة فلا بد له منها لركوبه
 ما ليس له في ذلك قلت له فان قطعا عليه او لهما ما قد دخل فيه لعله
 ان يخرج من موضعه في جامع امراته يوم عيد ام لا قال قد اجيز له وله شيء
 عليه اذا رجع اليه بعد ان انقضت نية في شيء على ما مضى في ذلك قلت له فان
 قطع على منعه من اوجيض او نفاس او ما يكون من نحو هذا قال فهو من
 عذره وعليه من بعد الطهارة والغدة ان يرجع لقامه في شيء على ما مضى من ايامه
 ٤ اما ما لم يستقم في موضع نذره فانه مع قدرته لا بد له من الوفاء به قلت له فان
 عجز عن الصوم له ان يخرج من المسجد حتى يقدر ام لا قال نعم قد قيل فيه
 بجواز ان وقوفه بالمسجد على هذا من عجز عن الصوم لا يرجع له ان يعتد به في ذلك
 قلت له وما انقطع عليه لشي من هذا ونحوه عذر في يوم قبل ان يقف في نافله

او نذر عليه

او نذر عليه ان يبذل من بعد متصله ام لا **قال** نعم قد قيل هذا
 ولا علم فيه غير ان يكون من قبله **فمعي** ان يختلف في لزومه من بعد ان
 دخل فيه لما اراده من فصله **قلت** له فان اخرج من مكانه ولا يقدر
 على الانتفاع من سلطانه او من مخافه لشرك فيستقيه مخافة ضيق **قال** هذا قد
 قيل ان له ان يتم في عين من المساجد مخافة ضيق الامان يكون قد عينه في
 نذر فانه لا يلزمه وانما اولي بعد ان شاء ان يتم في آخر جاز له **قلت** له
 فان كان المسجد الذي نواه لا يعتكف به فسماه في غير بلك فلم يقدر ان يخرج
 اليها **قال** عليه **قال** قد مضى من القول في هذا ما دل على ما به من
 اجازة له في مسجد بلك مع ما به من رأي في النفقة والكراهة والكراهة من
 من الفتاوى وكثير من عداوته في هذا الموضع مرة اخرى **قلت** له فان قدر على
 الخروج الى ان يشق عليه او اراد ان يؤذيه الاختيار في بلاده **قال**
 قد قيل له الاجزى في قدرته الى الوفاء به كما اوجبه على نفسه لا عين **وقد**
 قيل فيه بالخصه لمن شق عليه وقيل يجوز على حال مع ما به من كفارة
 او ما اراد عليها من صدقة في ذلك **قلت** له فان عجز عن ادايته ما من توان
 لتضايقه **قال** هذا اقرب ما فيه ان لا يكون له نذر فيما لا يقدر عليه
 وان كان لا يخرج من ان يلجئة معني ما به من حكم الاختلاف في الكفاية فان راها
 على هذا من عجزه لا يلزمه **قلت** له هذا له في يومه او عترة او ما اراد عليها
 من شهر ان يكون غارا في مسجد وليلا في منزله ام لا **قال** قد قيل ان
 عليه ان يكون فيه ليلة ونهار فلا يخرج منه لما يلزمه او جاز له ان يكون
 عترة فيقدها على قبله او يكون من نذره **فمعي** ان يجزى فيما دون شهره او ان
 في المزماد على جواره واما الشهر فلا يصح فيه ان يكون بليا اليه **قلت** له
 فان نواه بغير صوم **قال** لا يصح ان يكون المصوم في شهر او ما دونه من يومه
قلت له فان نوي بصومه للتطوع **قال** قد قيل انه لا يجزى حتى
 بنوي به اعتكافه **قلت** له فان كان في رمضان اجزى عنه وان نواه النحر
قال هكذا قيل في هذا انه مجزى **قلت** له فاشنع له ما دام معتكفا وان
 يلجئ اليها مستقفا او على عمومه **قال** ان كان لما اراده من عبادة ورضى او حاجة
 نذر له في يومه ام لا **قال** قد قيل بالمنع له وهذا لا في مسجد الذي يقام

فيه لا فداء ماله او عليه والم فليس له ان يدخل تحته لعبد مريض ولا غير من
 يحق له وفي قول اخر انه لا باس به مطلقا في رأي من قاله **•** وقيل في هذا الخبر
 انه خاص فيما يكون لعين معيني الاخر **•** وعلى هذا عزنا قوله حمل به من رأي عن
 دخوله لا على العموم فان ما عداه على ما به من اباحة في قول من رآه ولين جاز في البصر
 ان يعوق فليس له ان يجلس معه **•** وقيل ان وجوده في موضع ليس مفسدا
 عليه جاز له ان يقعد عنده ان شاء ولعل المنع ان يكون في غير موضع وجوبه
 فانه ربما لزمه القيام به فلم يخرج حال وجوبه ان يمنع من جوارحه في يومه لما يدينها
 من منافاة في معاندة قطعها في بيعه ان يكون معا **•** ويجوز ان يلزمه ما قد منع
 منه بعد **•** او منع ما قد لزمه او جاز له في قول او فعل اي طاري ذلك قلت له
 فان كان طار حرامه هل لعن يعوق في ايامه **•** **ام لا** **•** قال نعم وقيل فيه
 بالاجازة وان لم يكن عليه فهو كذلك في الاباحة لمن شاء ذلك **•** قلت له
 ويجوز له ان يمسك حرامه **•** **ام لا** **•** قال فبي لما عرفت الشيخ ابي جعفر رحمه الله
 في هذا انه افصل من عبادة المريض فاجاز وان لم يهل البصر **•** وان شكر في ذلك **•**
 قلت له فدل له في الخلا ان يدخل فيه لقضاء ماله من حاجة فاجازت تحت
 ما به من غم **•** **ام لا** **•** قال فبي قوله رحمه الله انه له ولا ادري ان فيه ما يمنع من
 جوارحه فاعرفه فان في عدله ما يدل على جواز مثله **•** قلت له فان كان في اجابه
 قد رفته فحده اياها معلومة ثم عرض له فيها **•** ما قد منعه من تاديبه بها حبيب
 فانتبه **•** قال **•** لم يد له من ان يلحقه لغواتها على هذا امره معيني ما به من الاضطرار
 في لزوم البدل والكفارة لرأي من قال بهما وقوله يلزمه الكفارة نذر
 ورأي من يقول بالبدل لا عين من الكفارة لعذر **•** وعلى قول آخر فيجوز ان
 يكون لم يدل عليه ولا كفارة في ذلك **•** قلت له فان كان فوتهما عن تزييت
 في تاديبه بها **•** قال فاجري ما به ان يلزمه البدل والكفارة **•** ويجوز على قول
 اخر ان تجزيه الكفارة عن البدل **•** وعلى قول اخر فيجوز ان لا يكون عليه شيء
 في ذلك **•** قلت له وما فاتنا وافسد او قلادي في قضايه حتى وفاته قبل
 الوفا به يلزمه ان يوصي به **•** **ام لا** **•** قال فبي في المداواة ما لزمه من بدل
 على معني القضاء ان يختلف في ان عليان يوصي به لانه لا من عمل المداواة
 لم اصل فيجوز ان يلحقه معني ما في الصلوة والصوم ولحق لاهل العدة من راجح في

جوارها بالغير المأنة يعجبني له ان يوصي به في غير دينونة لعيسى من بعد ان
 ينقض عنه ما قدر له من هذا في زمان مثل ما في رمضان وما خرج من العمل
 الى ما فيه من كفارة فلا بد له من ان يوصي بها لما على ابي من يقول في التوبة
 انه مجزئ له عنها والافني لذلك وما جاز عليه الراي فلزمه على كل قول ما فيه
 فالذي يلزمه ان يعمل به في حياته هو الذي يوصي به بعد وفاته اما ما يكون من
 زيارته يجوز له ان يحتاط بها في ذلك قلت له وما لم يوقت به معلوم من
 المشتهر الا ايام قال فهو الذي لا يفوته ومتى ما عمله اجلاه واستقي عليه من
 ورايه فان ادركه الموت من قبل ان يوفي فلا شيء عليه فيه الا ان يتوان في قدرته
 عن ادائه مقدار ايامه فغضب ان يجوز ان يختلف في لزوم الوصية عملا
 لراي من لم يحرم بالغير وراي من جاز بعد فاته اما وان التول في هذا الموضع
 بالكافة على هذا منقاد به يشبه ان لا يبعد على ابي من ان يلحقه من جهة تقصير
 ويجوز على قول آخر ان لا يلزمه لما له من ذنبه من سعة في تاجه وما وصي
 به من عمل فلا بد له من ان يكون على ما به من الراي في بثونه لما في بيان الغير من قوله
 يختلف في مثله فان صح في هذا ما اراه بانته كذلك لعدله ولما قال رجع فيه
 الى ما قاله الشيخ ابي عبد رحمه الله عن استحبابه في عدم توقيده ان يوصي به
 فيختلف من بعده عنه لا عين على معين ما في اثره ابي من قول من لاري له انون
 في نظر فاعرفه قلت له فان حضر الموت من بعد وجوبه المأنة من قبل
 ان ياتي عليه من الايام مقدار ما يمكن ان يودي ما قدر له منه فيه قال فذا
 موضع ما لا يلزمه ان يوصي به لانه قد اناه من ربه ما لا يقدر معه على الوفاء بما قد
 الزمه نفسه لا عن تقييد في المادي فهو كذلك في احكامه بل والحضرة الملت
 على هذا من بعد ان دخل فيه لم يلزمه ان يوصي بتمامه ان صح ما اراه في ذلك قلت له
 فانه هو اوصي به على هذا وامر ان يقضي عنه من قاله بعد موته قال فهو
 على ما مضى من الاختلاف في بثونه لانه من اعمال البدنية فلا يخرج له من
 الراي في جوارها بالغير المأنة يعجبني راي من يقول بالاجابة في ذلك قلت له
 فان مات من قبل ان يقع ما قد علقه به فيلزمه تركه من بعد موته ما القول
 فيه قال فذا المظهر امر انه لا يلزمه ما قد اوجبه على نفسه من نحو هذا ان لا
 ان موجب له لم يكن في حياته وانما كان بعد عمانه فكيف يصح في كونه ان يقع عليه

فيلزمه بعد فرائضه ان يقوم بآدايه • وقد اُخذ عنه حكم النقيب اجماع وبقية ما له اوله
ما اسلفه في آياته الخالية لا غير ذلك • قلت له وما زعمه فلم يورد له ثم صرح عند
وارثه بعد موته انه باق عليه ايلزمه ان يخرج من ماله وان لم يوص به ام لا قال
فيعب ان يختلف في لزوم اخراجه من ماله لمن يقوم به عنه من بعده ما يكون له من
عوض في حاله على رأيي من حينه بالغير فيصح الراجح في اعتقاده لا على رأي من يبيع
من جوار ذلك • قلت له فالاجرة في جوارها لا يدخل عليها الرأي بالاباحة والنجس
في مثل هذا ام لا قال نعم هي على هذا في الواسع والحكم لا يخرج لها عند
اهل العلم عما الزمها من قول بطلها وقول بتقيدها لا كما على طاعة اهل النكاح غير لزومة
على الاجرة فالاباحة اصح ما في ذلك • قلت له فدل لوارثه ان يقوم به من بعده
فيجب له اداء ما على هالكه ام لا قال نعم على قول من يحين مثله لا كغيره
لا فرق بينهما في آدايه على ما جاز من قوله والله اعلم • فينظر في هذا كله بل في
جميع ما قلته في هذا الفصل على ما اخذته من المسائل عن اوليك المشيخ ثم
يوجد منه الما كان من اعداء فان غير الحق لا يجوز على حال • **مسئلة** على ان
عن الشيخ محمد بن عمر بن محمد ان يكتب صلوك الناس في موضع اعتكافه وهل يجوز له
ان يبيع ثيابا وكتب الآثار وغيرها في موضع اعتكافه من القرآن ويجوز له ان هو
وغيره من الناس ويكونون عنده في موضعه وكذلك يجوز ان يتعلم القرآن عند احد
من الكائن في المسجد الجواب والله الموفق على هذه الصفة فهذا من الطاعة
المأمورة بها اذا كان في موضع اعتكافه والله اعلم ان يذكر كرامه وبراءة ويتعلم ويعلم
وكذلك جميع الطاعات مأمورة بها اذا كان في موضع اعتكافه والله اعلم • قال
الشيخ جعفر بن محمد بن حسن بن الزمان وجوز هذا له وان كان في موضع اعتكافه وما
ادخله عليه من اداء الشرط الا عرفه بما يشيئ اتي به فيه وحذره او لم يمان الطاعة مأمور
بها في كل الاق لا على ما يقتضيه به من كونها في الموضوع شرط في لزومها وما دونها وجوزها
الا ما خص من شيء لا بد وان تكون به في حاله لا في كذا في نفس المزمع لها بل لو
قال ان هذا من الطاعة المأمورة بها فلا يمنع من فعله في موضع اعتكافه او ما يكون
من حق في الوصفه لصح فالي مجموعها على ما به من لزومها وجاز في كل زمان ان يكون فيه
بما كان المأولة توجب المنع من جوارها في يومه ولا فهو على ما به من اباحة اوله ومنه والله اعلم
فينظر في ذلك • **مسئلة** عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله في رجل ذرأ اب
يعتكف

يعتكف

يتكلف في مسجد حمار وهو في الكوف فلم يقدر يخرج قال يتكلف في مسجد
 بلده ويتصدق بكنائزها وليس عليه في المقابل شيء فان لم يجد ما
 يتصدق فنظر الى سعر البلد ونظر الى قدر الكد ثم يصوم كل ما مكره بربوياً
 او ثلاث ارباع ذرة يوماً والله اعلم **باب السلاس في ايمان ومعاينها**
واحدة منها وفي الكفارات وانفلاها واقساها وما اشبه ذلك والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب ومقال ماله صدقة للشرقة فان كان
 طاهراً عمن فلو شرقة اهل عان وان لم يكن بها فلو شرقة اقرب المواضع اليها
 فان لم يجد شرقة في دين عليها الى ان يجد شرقة يستحقونها من عان او غيرها
 قلت له فان قال الفقهاء ان في لها قال فقراء قريته او في لها فان لم
 يكن فيها احد فالي فقراء قريته اقرب اليها فان لم يجد من فقراء مذهب فقراء
 اهل القبلة فان لم يجد احد منهم ففي فقراء اهل الذمة وان كان قليلاً واعطاها
 واحد لجارته والله اعلم **مسئلة** ومن حلف بطلاق امراته ان يحتاج في النذر
 حنث لما ان يقول انه من اهل النار وقول يحنث لما ان يقول ان كان مات علي
 ما كان عليه ومنع اهل النار والله اعلم **مسئلة** قال ابو سعيد وحلف انه
 يخرج الى بلد غير قريته او نذر قتيلاً اذا خرج متوجها اليها فقدر به وقول حتى
 يخرج من عان بلده وقول حتى يصل وكله حسن ويعني في النذر حتى يصل
 البلد الذي نذر فيه وفي اليمين اذا خرج متوجها ان يبر والله اعلم **مسئلة**
 ومن حلف انه يضرب امراته ما يضره فضرها بما يضره من الخضرية واحدة
 بر لقوله تعالى وخذي يدك ضعفتا فاضرب به ولا تخنث قيل انه ضرها بما يضره
 حبة من المسك خضرية واحدة والله اعلم **مسئلة** قال ابو سعيد انه اذا
 حلف على محذور انه لا يلبس ثوبه ولا يبدل به ويلبسه او يبيعه ويشترى
 بثمنه ويلبسه اذا كان من اهل الجوسات وكذلك الماكولات ومن حلف لا ياكل
 هذا الدينار او لا يلبس هذا الدينار او شيء مما لا ياكل ولا يلبس علمنا انه اراد
 ان ياكل كل مثله ولا يلبس مثله فان اشترى به شيئاً فاكله وقد حلف لا ياكل حنث
 وكذلك في اللباس فاقهر النذر والله اعلم **مسئلة** ومن حلف لا يفعل كذا وكذا
 فانه كلما يفعل حنث وقول ما يكون عليه الاحتياط واحداً والله اعلم **مسئلة**
 ومن حلف لا ياكل فلانا فكتب اليه كتاباً فيه اختلاف وفي موضع اخر فيه ثلاثة

اقاويل منهم من قال يحنت حتى يصل الكتاب اليه وينزه او ينزل عليه ومنهم من قال
 يحنت حين كتب ومنهم من قال لا يحنت ولو كتب ان الكتاب معه ليس كلام
 وهو قول ابي الموشح **مسألة** وقال لا يحنت حتى لو انه كتب كتابا باقرا منه
 على نفسه بالف درهم ولم يلفظ بلسانه وشهدت البيهقي انه راى كتبه لم
 يحكم عليه به حتى يلفظ بلسانه وان الكتابة صنعة والله اعلم **مسألة**
 وهو حلف انه ما يعلم انه فعل كذا او حلف اني فعلت كذا ثم علم
 بعد ذلك انه فعل فلا حنت عليه في قوله انه ما يعلم ويحنت في قوله اني فعلت
قال المؤلف اما قوله انه ما يعلم فقد ابناء عن علمه في ذلك ولا حنت عليه
 ويحنت في قوله اني فعلت انه يمكن ان يكون علم تفرسي والله اعلم **مسألة**
 وهو حلف وهو مشرك وحنت وهو مشرك فلا شيء عليه وان حانت بعد
 اسلامه فيختلف فيه كالصبي ويجب في هذا ان يكون عليه الحنت لانه كان
 مخاطبا بذلك ولم يدرك والصبي لم يخاطب بذلك والله اعلم **مسألة** ومن
 حلف لا يفعل شيئا ما يمكن ان يفعله مرة بعد مرة وقد كان فعله او كان ما
 يفعل المارة وقد كان فعله فلا حنت عليه فيما يمكن فعله مرة بعد مرة حتى يفعل بعد
 اليمين ويحنت فيما لا يمكن فعله المارة واحدة اذا كان قد فعله ومثله ذلك من حلف
 ان لم يذبح هذه الشاة او ان لم يصل هذه الصلوة وقد كان فعل ذلك من قبل ولا
 يمكن اعادة فعله ومثله النوع الاخران قال ان لم يدخل هذا البيت او الدار
 الا مرة فاذا دخله بعد اليمين حنت والله اعلم **مسألة** وهو حلف لا يشارك
 فلانا او لا يقتل عبدا ولا يقاتل غريمه فانت ابراهيم واصبح المال مشركا بينه
 وبين من حلف عنه وورث من يحل له نكاحه بالنسب فتعقوا لجله ملكا يراه او
 فارقه غريمه بل لا يراه فلا يحنت في جميع ذلك لانه ليس بفعله واخاف ان يحنت
 اذا رضي بمشاركته فلان بعد ان علم بها ان يزيد الذي له حين علمه وامكنته
 المقاسمة والله اعلم **مسألة** وهو حلف على شيء انه لا يفعل وكان
 يمينه على غضب ولم يدرك كيف حلف ولشيء ذلك فاجب ثقة انه وقت يمينه قد
 انقضت فلا فارجوا ان يسعه قبول قوله ولا يحنت اذا فعل بعد الوقت الذي
 احبب به وقد اجاز الفقهاء قبول قول الواحد الثقة في رفع وفي هلال رمضان
 وفي حفظ الصلوة على المصلي وفي قضاء الحق المان ينكر القرض هو له وقد حنت

بين الناس في ارساله الواحد في حوائجهم وقضاء ديونهم وسعيهم وشراهم وقبول
 ثلوه ما لم تقع في ذلك من كره ولا خاصة فيقول اشترت هذا من فلان
 وهذا من فلان وهذا الدابة من فلان ولو طلبوا حصة هذا في الحكم لم يجز لها الصفة
 ولو اجاز ذلك لصادق عليهم كيثوم من اجديهم ودينارهم ولم يجز لحدان يرسل غيره
 في ذلك حتى يكون حاضرا بنفسه والله اعلم **مسألة** ومن حلف ما يدكر فلانا
 المغير فذكره بسوقه فذكره بالخير فساد على المسلمين وبالسوء صلاح
 لهم فانه يرحى ما فيه الصلاح للمسلمين ولا يكون كاذبا ولا حائشا وهو متأكد
 في قوله اذا اراد به صلاحا للمسلمين على قول والله اعلم **مسألة** ومن وجد
 جبالا الخد شاة او غيرها الرجل ظالما فاراد خلاصها منه لرها تخلف للجبار
 اهلها لجل خلاصها فلا يكون بذلك كاذبا ولا حائشا على قول والله اعلم **مسألة**
 قال ابو سعيد كل شيء حلف عليه وهو يسعه ان لا يفعله فحجر على ذلك
 ففيه اختلاف واما ما كان لا يسعه تركه فحجر عليه بعد ان حلف لا يفعله
 فهذا حائش لا يعلم في ذلك اختلاف والله اعلم **مسألة** ومن حلف مع حاكم
 او وال او وحد انه كان كذا فذله ودرأه المعروفة على فلان في صدقة
 على الشراة او المسلمين فزاد وصرح عليه انه كاذب في عينه فان الحاكم
 لا يجبر على دفع ذلك من جعله له وانما يتولى دفع ذلك بنفسه وان لم يدفع
 بنيت نبعته عليه فان طالبه الذي نصدق عليه فلا يحكم عليه به وهو
 اعلم بعينه ولا يجبر الناس على اخراج الكفار من في الميمان ولا في الذنور
 ولا في صدقة اموالهم ولا يحكم عليهم الماني الطلاق والعنق والظهار ١٥١
 طلست الزوجة والعبد لله والله اعلم **مسألة** ومن حلف انه لا يعرف
 فلان فليس له ملوك وله حصنة في ملوك
 فلا يجنب حتى يعرف المال كله ويكون له ملوك خالص والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف لا يشتري عبدا او عين فاشترى جزارنه فاما في العبد فلا يجنب
 حتى يشتري عبدا تاما واما عينه مثل التوب فان كان في الجرة الذي
 اشتراه لبا ساحت وان لم يكن لم يجنب المان يجنب على توب بعينه انه
 لا يشتريه فاذا اشتريه منه جاز لم يجنب حتى يشتريه كله والله اعلم
مسألة واذا اتم السلطان رجلا ان عنده مالا لا بد له من ماله فحلفه

السلطان انه ما عنده له مال وانه لم يعلم بماله وكان الرجل له عنده مال او يعلم
له مال فان كان يخاف منه الظلم والغصب لذلك المال فلا تحت عليه وان
حلف برأي نفسه من غير ان يحلفه من حانت في بيته ان ينوي انه ما يعلم
ابن تلك الساعة وكان لا يعلم تلك الساعة ابن هو فلا تحت عليه واصله اعلم
مسئلة ومن جبره الجبار بالقتل على وجه امرأة فعليه عقرها ولا حد عليه
وعليه ما جنا بغيره ولا تنقطع حقوق العباد وان ادخل الجبار ذكر الرجل في فرج
المراة وهو كاذب فيكون العقر على الجبار وان تحرك هو بعد الاجابة فيها عمن
وكان يغدر على انفق اعنه منها فعليه ايضا صدق ثاني واصله اعلم
الايهك الذي بعد يترك شيئا الكفاية المكفأة القتل والصيد والبيع المثل
وقول لا يهلك اذا دان نعمها وامت على ذلك وقول اذا مات على قوة واخذ
وعزيرة على الاكل ما يلزمه من حقوق الله ومعتوق عباده فلا يهلك والذنب الذي
لا يغفر الله الا بتركه هو الشرك بالله والذي يغفر بالتوبة هو ما بين العبد وبين
خالقه هو الذي لا يغفر الا بدارايه والدينونة به من حقوق العباد واصله اعلم
مسئلة ابن عبيد ان في رجل حلف لا ملائمة وقال واصله ان تخلي بين بيت فلان
ودخلت ما يلزمها قال تلزمه في ذلك كفارة يمين **مسئلة** وعليها هي
التوبة من مخالفتها لزومها والله **مسئلة** ومنه ومراة التزله اوجب هذا
حرمان اكلت منه تشا ما يلزمه قال ان اكلت منه شيئا فعليه كفارة يمين
مسئلة وقول ما لم يترك الله في قوله هذا فلا كفارة عليه واصله اعلم
مسئلة وفي لوق حلفت بالف عهد على ابنتها وصيام شهرين لتاكل من عندها فابت
ان تاكل من عندها فعليه عن الف عهد صيام شهرين متتابعين وقيل
صيام ثلاثة ايام اذا ابت ابنتها ان تاكل من عندها طعاما ويلزمها ايضا
صيام شهرين كما جعلت على نفسها واصله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل
حلف انه بريء من برة وربه بريء منه ما خلاصه قال اذا حلف هذا الرجل
بذلك حنت فعليه كفارة التخليط واما ان قال وصفته من غير يمين فعليه
التوبة ولا كفارة عليه واصله اعلم **مسئلة** وفي امرأة حلفت بحجة انها تتبع
امتها او داتها ثم باعنها واستفانها ما يلزمها قال اذا باعنها ولم تستط
المقالة برئيت من الحنث ولا باس عليها ان اقالها المشتري بلن المقالة سبع ثلثي

والله اعلم **مسألة** وفي امرأة قالت لزوجها علي صور شهري من ان تطاوعك
في الجماع حتى يغطيني هكذا في ان يعطينها او اعطاها او جامعها ما يلزمها
قال لا يجوز لهن المراجعة فذكرته وان اعطاها زوجها شيئا الاجل الجماع
فعلينا رده له وان طاعته من غير ان يعطينها فقتل عليها صيام شهرين •
وقول طيلز مهابتي والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حبيب رحمه الله
وعن رجل حملت ايا في امرأة بنتا قبل العيد ثم اتاها كسوة بحكم الحاكم
او بفرض حكمه هل يحنث • قال ان اتي لها بغير حكم حنث وان اتي لها بحكم
ففيه اختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه والخالف اذا قال والله يضم
الهواء او فتحها او سكنها ونبتة الفسهم بلا شك وحنث ان يحنث ام لا قال ان
الفسهم لا يكون الماكسر من الهواء فاسم الله تعالى واما بغير الكسوة فليس هو نفس
عندنا • وقال ابن عبيد ان يتسكين الهواء حتى يمين وخاصة اذا اراد
بها اليمين والله اعلم **مسألة** الصبي واختلف في عطاء الارث من
الكفارات اذا كان فقيرا فقول يجوز لان نفقة الموصي قد ارتفعت عنهم وهم
فقراء قد استحقوا اسم الفقر والموصي ان يدفع الكفارة الى جميع الفقراء ولو اراد
هذا سبيل ورثة الموصين • وقوله انه لا يجوز ان يعطي الورثة وكفارات
هالكهم لظاهر الرواية انه موصية لوارثه • وكذلك المأمور بالتفقة اذا
كان فقيرا فقول لا يجوز له ان ياخذ لنفسه • والله اعلم •
وقول يجوز له ان ياخذ لنفسه كما ياخذ غيره • لانه فقير ومستحق • وان قال هذه
الارث لهم للفقراء جاز له ان ياخذ منها اذا كان فقيرا ولا نعلم في ذلك خلافا
والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد فيمن يقول ما له سبيل
او ليس له سبيل او في السبيل اكله سواء ام لا • قال اما قوله ما له سبيل فقتل
هو مقرر الصافي ويكون للفقراء • واما قوله للسبيل او في السبيل فقول انه الطريق
وقول ان السبيل اكله سبيل او في السبيل او في السبيل او في السبيل او في السبيل
وقول ان السبيل اكله سبيل او في السبيل او في السبيل او في السبيل او في السبيل
والله اعلم **مسألة** ومنه
واحد فخرج عن ذلك وعن بعضه فعليه يمين مرسلة في عجز عن القيام بالالف
ركعة في مقام واحد وعليه يمين مرسلة في عجز عن الفصا الواحد والله اعلم
مسألة عن الامام افلح رضي الله عنه حلف ثمانية للسالكين فحنث فاني ان

قوله طيلز هو قسم عندنا وفيما
ينسب عن الصبي ان كان
بنته قسم اعطيه كان الحنث
واسما اعلم

ان يمشي ماله الذي يسبح عياله في ماله قال **مسألة** ان هذا لم يضيّق على المرأة من الذي
 وجب عليه في ماله يبعه يلزمه فيما بينه وبين الله وليس هو مالا قابلا بعينه منوطا به
 فيضيّق عليها والله اعلم **مسألة** ومن حلف ان كل اس له فهو جرح لوجه الله وكان
 قد شارك اخا في رقيق عبرات او مضاربة فقوله انه يجتنب في كل سهم له في
 راس كان قليلا او كثيرا وقوله لم يجتنب لما فيما يكون له كاملا والله اعلم **مسألة**
 وفي رجلين حلفا ان يتوافيا مع القاضي في حق يدعيه احدهما على صاحبه ثم
 ابراه الطالب المطلوب هل عليها الموافقة بل لا بد ان يغير حق قاطب لهما
 من الموافقة بل لا بد ان يترط ما دام الطلب بينهما والله
 اعلم **مسألة** الشيخ ورد بن احمد في امره حلف ان ياتي ما تافات رجله
 بين احداهما في بيته والاخر لم يمت فيه غير ان البقاء فيهما جميعا فنظمت
 البيت الذي لم يمت فيه ان تحت ام لاه قال ان الماتة لا يكون في البيت الذي
 مات فيه ولا يكون في بيتين ولا تحت والله اعلم **مسألة** وفي من مرض
 ولده فقال حالف بالطلاق والعناق ان لم يبع ولده فله يقتل فلانا هذا الالم
 قال اما يمينه بالعناق فيجوز عليه ايلاء واما يمينه بالطلاق فيجوز عليه
 وقوع الميلاء عليه لتأليه بالطلاق وان معني لفظه ان لم يبع ولده ولم يقتل
 فلانا فام لاه طالق وان كان اللفظ ان لم يبع ولدي لا يقتل فلانا فنظمت
 عن ابي سعيد معني لا يقتل ان لم يقتل واما ان كان هذا اللفظ انا حالف
 ان يبع ولدي فاقتل فلانا ولم يكن منه غير هذا فقوله ايمين ايمين لا قرأ به ولو
 لم يكن عقده وقوله ايمين عليه وهذا كاذب ان لم يكن قد حلف والله اعلم **مسألة**
 الشيخ محمد بن عمر وفي رواية قال الله قد فتن عبادا او عرض عليه شيء
 فقال يرفق الله اخذ ثم اخذ ما يجب عليه قال عليه الحنطة الكفارة
 وان كان غنيا عليه اطعام عشرة مساكين وان كان فقيرا فصيام ثلاثة ايام
 قال الشيخ لو عد عليه كفارة الحنط ان كان غنيا فعليه اطعام عشرة
 مساكين وان كان فقيرا فصيام ثلاثة ايام مرجح **مسألة** الشيخ احمد بن
 مداو عن امره قالت حالفة بصيام شهرين وحجة حاجية عن تذوق دروس
 انها ما يلزمها اذا افترقه قال لم تحت عليها اذا افترقت وشربت المان يكون
 حلفت بان عليها صيام شهرين وحجة حاجية تحيض في يلزمها ما جعلت علي

نفسها

نفسها من الصيام والحج وان كانت نيتها انما فعلت ذلك فعليها صيام شهرين
 وحج حاقبة واللفظ ما تقدم ففيه اختلاف على النية والله اعلم **مسألة**
 ومنه ومن حلف لا يزوج ابنته ومن يولي تزويجه باقل من الف درهم هلاله ان يزوجه
 بدون ذلك اختيارا او يحنث في يمينه قال معي ان ليس له على ذلك اختيارا
 اذا كانت يمينه بالله الا ان شأله هو ذلك او اخذ حجة حق في الحكم فان كان
 كذلك فله اختيار ان شاء زوج وحنث في يمينه وان شاء امره او كل من زوج والوكالة
 اثبتت فقلت له فان قال ان زوجك بدون الف درهم فهو على هدي علي
 المسلمة هلاله ان يزوجه اختيارا اذ اراي ذلك اذا كانت صبيبة او بالغاً قال
 هكذا في عندي وهو اقرب من المولي في بعض القول فقلت له فان حنث
 في يمينه ما يجب عليه من التغليظ او التخفيف قال اما في المولي فغلبه اليمين
 على ما يراه المسلمون من التغليظ والتخفيف واما في الاخرى فغلبه مثل ما وقع
 عليه التزويج من ماله ان كان دون ثلث ماله وان كان اكثر فغلبه عزه ماله وقول
 عمر ما وقع به الحنث يشوي به بدن او يجرها بركة او مبي او حيث يراه المسلمون
 عندنا في دينهم ولعل بعض اراي عليه هديا واحدا اكثر من بدنة واقله شاة ولعل
 بعض اراي عليه كفارة اليمين فقلت له فان قال عليه هدي ان يزوجه
 هكذا قال عليه بدنة اكثر الهدي وقيل شاة وهو اقله فقلت له
 فاذا لم يقدر على بدنة ما يجب عليه قال تقوم بدنة او شاة ولعل بعضا
 اراي قيمة وسطه وتنظر الى سعر البور وتصور عن كل نصف صاع يوما فقلت له فان
 كان حلفت به قليلا لا يقوم بثمر الهدي ما يصنع به قال قول يجعل مع
 غيره من الهدي وقيل يجعل في طيب الكعبة ولا يبعد ان يجعل في طعام وينفق
 على الفقراء والله اعلم **مسألة** ومن حلف جماعة مامنا احد يفعل
 كذا فنفع احدهم احنث وحده ام الجميع قال فغلبهم الحنث والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف لا يدخل بيتا ابدا فكما دخل حنث وقيل لا يحنث الا مرة
 واحدة والله اعلم قال ابن عبيد بن القيس روى عن رجل ان نخل
 من الكفارات وكذلك امرأة الفقيرة زوجة العبد الفقير ان نطعا واما الهمة فلا
 يحنثان نخل ولو كان سيدها فقيرا والله اعلم **مسألة** الصبي ومزناك
 فعلت الشيء الفدا في فعله بدنة فضا ثلاثون حجة ام شيها حاقبة ثم حنث عما لم

قال عليه ما الزم نفسه ثلاثون حجة ما شئت لادائها في كل سنة حجة فان عجز
عن المشي حج راكبا ستين حجة ان اراد بنفسه او غيرها عين فله ذلك في بعض
القول وقول ليس له ذلك وان اجر عين فقول بحج ذلك في سنة واحدة وقول
في كل سنة حجة فان لم يمكنه فقول عليه حجتان حجة عن المشي وحجة عن اليمين
وان لم يقدر على شي من هذا كله فقول عليه الحج بنفسه وقول ستون كفارة وقول
ثلاثون كفارة وقول كفارة واحدة مغلظة وقول رسالة ولعل قيل ما شئت
عليه وينوب الي الله ويحجبني ان قدر على ثلاثين حجة او ستين حجة راكبا
كالحلف والزم نفسه فهذا الحوط والخذ بالرخصة فلا يضيق عليه ذلك وان
كان فقيرا لم يمكنه الحج ولا الوصية ثم فقول عليه ستون كفارة مغلظة وقول
كفارة واحدة مغلظة وان قدر على الحج ولعل لا حج عليه بعد ذلك ولعل بعضا
راي عليه كفارة يمين رسالة عند العجز والاخذ بالثقة في الدين اولى ولعمركم
والله اعلم **مسألة** ومنه ومن وجد في وصية ان عليه في ماله حجة الي بيت الله
لحرام حافيا فعي ان عليه في ماله ما اقرب حجة بدل قوله حافيا ان ثبت عليه
اليمين وحنت فيه والا فلا يري عليه كفارة مالم يوص بها في ماله او اتيته وصية
ما يوجب عليه حكم الكفارة ومن يقول ان عليه كفارة ولم ينسبها عما عليها من
قبل نفسه ان ذلك في ركن المأثم وكذلك القول في كفارة الخن والزكاة طامه
اعلم **مسألة** الزاميلي في اامة قالت ان تزوجت فلا انا جعلي حجة امتيها
حافية فزوجت وهي فقية ما يلزمها **قال** ففي بعض الاقوال الزموها صيام
اربعة اشهر وقول ما يلزمها صوم الا انها ان قدرت على الحج حجت وان لم تقدر فلا
شيء عليها وقول تلزمها كفارة يمين رسالة ان كانت فقيرة تصوم ثلاثة
ايام والغني يطعم عشرة مساكين المان مثل هذا يستخرج عن الجهال
وان كانت يمينها بالمشي على الحج ولم تقدر وقدرت على الحج راكبة فان شاءت
حجت في عامين عن المشي وعن اليمين وان شاءت حجة واحتج معهما رجلا
او امرأة تحمله الي ان تصل الي مكة الشريفة وليس عليها حمله واجعا والله اعلم
مسألة ومنه ومن حلف لا يشرب لبن ثمانية ايام فاني به فخلط
بلبن غيرها او غيري فخلط ولا يعلم هو ذلك فشربه طنا منه انه وعبرها ايجنت
على هذا ام لا **قال** ان كان يمينه نوي ويها ان لا يشرب لبن هذه الثمانية

ثلاثة ايام فشرب من لبنها مخلوطا بغير الحقة عندي الحنته وان كان
ارسل يمينه انه لا يشرب لبن هذه الشاة ثلاثة ايام فهذا عندي من
الحرد وقد ايجنت عندي حين يشربه كله كان مخلوطا او وحده والله اعلم

مسألة ومنه وفيمن حلف على حب محمود لا ياكله فزرعه وانما زرعه
واكله فزعه ايجنت ام لا **قال** لا يجنت لان الحب الذي حلف عليه قد
اكلته الارض والزرع غير الحب الذي حلف عليه وبالله التوفيق وان حلف
ان لا ياكله لبن الشاة فاكله من سمنها فاكثرت القول انه يجنت لان السمن خرج
من لبنها والله اعلم **مسألة** ومنه ان الغني لا يجوز له الزكوات ولا الكفارات
اذا كان عنده من الدراهم او غلة اصله ما يكفيه وعياله سنة لتنفقهم وكسوتهم
وما لا بد لهم منه وما سوي ذلك فقبحوا له من الكفارات لانه ان يصل
في هذا الحد **قال** الشيخ جاعدا بن عيسى وبإي وجهه كان عنه في عامه
من غلة قال او ما يكون من دراهم ونحوها او فضلا متناع او صناعة او تجارة
او عطاء او ما دلت يدبر عليه من وجه قد عرفه فهو الغني في احكامه على
حاله والله اعلم رجع **مسألة** ومنه وفيمن حلف بالطلاق او بغيره بانك
لا تفعل اذا فعل المحلوف عليه بالحق اثم ام لا **قال** فيما عندي
انه لا اثم على الفاعل اذا كان حلف عليه فيما يكون له مباحا ففعله لان
يفعله كذلك ليقع الحنت على المخالف فعندي انه لا يجوز اثم على هذه
النية والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن يقول يكون حمارا واسود وجهه
او حنت ان لم يفعل كذا ثم حنت ان يلزمه شيء في هذا ام لا **قال** ان
هذا عندي ليس بيمين الا قوله محنتا فان كان يعني به الجنس الذي
يعلمون القبايح من اللواط فاخاف ان يلزمه في هذا يمين لان اهل هذه الملة
لا يهللن ان لم يتوبوا ولم يرجعوا والله اعلم **مسألة** وفي الوصي اذا توفق
حب برضعيفا عن كفارات الصلوات يجوز ذلك ام لا **قال** يجوز حتى
ان لا يجوز لان يكون صار من قبل الفساد اذ في عرجب الشعيبي فيجبني
حلفت ان لا يقيم بالولجب لزوجها ان حنت اذا انت عليها له حالة تجب
عليها طاعة زوجها فيها ولم نطعمه **قال** وقال حنت وهكذا في

في جميع النوازم وانما حلفت من حينها **هـ** وقال من قال لا حلفت عليها اذا لم تتم
له بواجب حقه وهي اثمه طامة بتضييع ما يجب عليها والله اعلم **مسلة**
ومنه وفيمن قال والله العظيم بتسكين الماء وضربها وقتها لا افعل كذا
وان فعلت كذا وبنته ضما حلفت اعليه تكفير في يمينه هذا ما لا قال
الا كان بنته ضما فعليه كفارة الحنث والله اعلم **مسلة** النجس
بر حيد في امرأة حلفت علي زوجها لا تتحول الي بيت امره حتى يقسمه حيدار
فقسمه حيدار رفعه قدر ذراع وتحولت اليه احتشام **هـ** قال يعقبي
في هذا ان تمتثل بنيتها في يمينها وما عقدت عليه صغيرها عند عقد اليمين
في تحيد لجدار فكلما يقع عليه اسم جدار فهو جدار يعصم من الحنث ويعقبي
ان يكون الجدار ما يستقر القاي عن النظر من الجانب الاخر **هـ** قال الشيخ
صالح بن حيدر ومحمد بن كند جميعا انه ان الجدرا اذا كان رفعه ذراعا فواقع
عليه اسم جدار والله اعلم **مسلة** ومنه وفي امرأة وزوجها ثنار عاوي
وقع بينهما وكانت لزوجها بقرة فقالت لزوجها يلزمي الف تمين ان يوت
لكاياه واو ادت بذلك ان حلفتها ومحضت لنبها وسوت ما حلفت عنه
ما اوجب عليها **هـ** قال في ذلك اختلاف قول يلزمها ما سمت من اليمين
واذا حلفت كفرت عن كل بين كفارة وقول كفارة واحدة تجزئها في
ذلك وهو اكثر القول **هـ** ولختلفوا ايضا في قولها يلزمي الف تمين
ولم تقل بالله فقول ان هذا اليسر يمين حتى تقصد به اليمين وثبوتهما
وقول انه يمين حتى تنوي به عن اليمين ويعجبنا في هذا ان علي الاحتياط ليمين
وسلة والله اعلم **مسلة** الفاقر اذا حلف فقير بالله العظيم وكفته رسول
الله والمسجد الفدا في دبالج حافيا وبطلان الثلاث انه لا يدخل بيت
فلان ولا ياكل طعامه وكان لا يقدر علي الحج فانه ينبغي له ان يجالع زوجته
قبل الحنث ثم يجتث فاذا دخل بيت فلان واكل طعامه فليزمه عن اليمين
بالله العظيم كفارة يمين رسول ولا يلزمه في الحلف بكعبة رسول الله والمجد
الفدا في شيء ويلزمه عزله صيام شهرين والله اعلم **مسلة** ومن حلف
عن فعل شيء ففعله غيره بلا امر منه واثمه هو بلام اورضى قلبه بلام
وكان ان لو لم ينهه لم يثمه اجبت بذلك ام لا **هـ** قال اكثر القول لا حنث

وهو المفعول به وفيه قول آخر قلنت له وان كان مثلي بعا حلفنا لا يقبل
 فيه فان قلنت فيه عين بلا اعر ولا رضاء وسكنت غير راض وخذا بابعه
 وزد قيمته وفي قلبه ليس له براض ما القول فيه قال اذا لم يقبل فلا حث
 عليه ولو لم يتم المقالة ان كان كذا في معنى مسائلك والله اعلم **مسألة**
 فمن قال ان فعلت كذا في الصدقة لفلان او علي فلان اوجب عليه الصدقة
 على هذه الصفة ام لا قال لم يحفظ فقلين الملام وعليه انه اذا حلف بصفة
 ماله على رجل بعينه فان كان غنيا فقد قيل لا تقع الصدقة وقال من قال
 تكون للفقر اذا حث واما ان كان فقيرا فقد قيل لا يكون صدقة لرجل
 بعينه لا يتحول من حال الفقر الى الغنا وقال من قال يجوز ذلك وهو له
 وقال من قال يكون له والفقر قلنا واذا قال ان فعلت كذا فاني
 لفلان هكذا قطع او فعل اوجب عليه ذلك ويخرج مخرج المقر او مخرج الصدقة
 قال فالذي عندي ان هذا يخرج مخرج المقر لكنه اقرا غير ثابت سائنا
 وجدنا عن الشيخ ابي سعيد في رجل قال ان صح فلان فمرضنا او مرضنا فاني من
 موضع كذا هو له فهذا اقرا يبطله الاستثناء فيما عرفنا من قول هذا العالم
 والله الذي قال ان لم ارجع من سفري هذا الى اربع سنين فاني لفلان فهذا يجوز
 المقر او به وهذا مشنونة قبل المقر وهو ناقض المقر فهذا ما وجدنا موثرا
 بعينه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي اخراج الكفارات من التمتع بقود
 اهل موضعنا ذلك لاتباع الرخص في السر وصلاح الوصياء كلهم الامام شاة الله
 لا يجوز للمتمتع من الغني الموسر بالوزن لا القيمة للعبا هذا فعل جائز مجري
 ام لا قال هذا لا يضييق على من فعله للجل ملجاء به من الاختلاف وان
 احث به احل وسعه ذلك ان شاء الله وعندني ان البوافضل واولي وراي
 المسجل فيه مشترك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حنبل فمن
 لم يمتنع كفارة عن صيام او صلوة او غير ذلك هل يجوز له ان يطعم ثلاثين
 مسكينا ويصوم شهرا واحدا ام لا قال جائز ذلك في كفارة الصلوة والصيام
 لا في الظهار والقتل واليمين المرسلة فلا اعلم جواز ذلك في الزان العظيم
 نصا والله اعلم **مسألة** الصبي واخراج التمتع عن الكفارة عملي قولنا جاز

ان عليه جميع ذلك ويحتمل بفعله لان الختم يقع بالطاعة كما يقع بالمعصية
 والله اعلم **مسألة** عن الشيخ صالح بن وضاح والصادقة في الغضب
 وكيفية الغضب ان يترك شيئا على غضب منه لا يريد به وجه الله
 لما يالحق من غضبه على غضب عليه ولا يبين لي عليه شيء الا ان يتم بعد
 ما صحى من غضبه والله اعلم **مسألة** وزاوي بطعام من مسكنا
 عن صلاة عليه فبعض اجاز للوصي ان يفرق عنه جبا وفيه اختلاف والله
 اعلم **مسألة** والذي عنده سلاح او طعون مستغن عنه اذا باعه
 يكفيه لسنته فلا ياكل من الكفارات ولا من الزكاة وعندى ان الغني
 الذي يقدّر على العتق من فضل غلة ماله عن العيال بعد السنة او
 ذراهم او صيغة او ذرية مستغن عنها عن عازته مثل سلاح او طعون
 او ما اشبه ذلك **مسألة** واذا اصابه اكل اذا باع منه بغيره تكفيه غلته هو
 وعياله فهذا عندي عنى والله اعلم **مسألة** عن الشيخ هيس بن سعيد
 واما الذي لا يحى ان يعطى مال كفارات من الصيام فاجاز ان يعطى له
 من كفته ما لم تكن فيه حياته والله اعلم **مسألة** الصبي في رجل صام
 كفارة العتق ثم شق عليه وتراى الصيام فقد اتمه وصامه والطعام
 يجزبه والصوم افضل فيما عندي بحكم التحجير بين العتق والصوم
 والطعام واما كفارة الصلوة والصوم فصا حدهما تحجير ان شاء صام وان شاء
 اطعم وان شاء اعتق على اكثر القول وقيل ان العتق اولى وليس له ان يطعم
 عن بعض الايام ويصوم عن البعض وقد قيل له ذلك والله اعلم **مسألة**
 وجدت فيمن افطر شهر رمضان عامدا فقال بعض محجري الكفارة
 والصيام والعتق والطعام **وقال** بعض يبدأ بالعتق ثم الصيام
 ثم الطعام وليس تحجير والله اعلم **مسألة** وكل كفارة فيها تحجير بين
 الطعام والصوم ففيها التحجير في الحياة والممات ان شاء وصي بالطعام
 وان شاء وصي بصيام وكفارة شهر رمضان فيها اختلاف قول فيها
 التحجير بين الصيام والطعام وقول لا يكون الا بالطعام الا ان لا يقدر
 على الصيام والله اعلم **مسألة** الصبي اذا عا رجل جلع عذرين
 معه وليبين له ان يقوم اسلعة او ماله في يمين حلفها او كان نذر ان يطعم

التعميم من ماله فدعا وليين له يقومان ذلك عليه او عرفا بان فريضة مثل هذا
فمنعهما واخذن فقالا ما كان جابر الله ولو كانا غير وليين لبعثنا بعضا اذا كان
عديين وليين لمن يقومون له واماما كان فخر طريق الحكم منهما او بامرهما
ياخذ شيئا عند احد او عطية لاحد لا يعطيه الا بقولهما متدبرين يعطيه
من ثوبكلاء او لمن يقبضاه من مال يتيم معه او عليه فلا يجزي الدخول في
شيء من هذا ما يقوم به حكم العدل وقاما بهما مع عدم ذلك الاحتياكي لكونا
وليين لبعثنا بعض وليين لمن يحكمان له او عليه ان ياواه او يتكلاه
وانه اعلم **مسألة** ومنه ومن كفر عن دين ونوي ان كفارته عن دين
فان لم يكن عليه فيه تطوع ولا تعلم في ذلك الوقت شيئا ثم نظر فذكر حينا
فذكر ان عليه قبل الكفارة فقد كفر ان شاء الله اذا كانت الكفارة
موافقة لكفارة تلك اليمين وهذا في المغلظة وغير المغلظة وبما
الكفارات ما كان والله اعلم **مسألة** ومنه ومن حلف على شيء انه ليس
عنده ولما لم يعلم ولا يشكر انه ليس عنده فوجد في بيته هذا لم يزل
حنثا **مسألة** قال حنث في يمينه هذه وعليه كفارة يمين ورسول فيها ولا
ائم عليه وانما ائم عليه اذا حلف منعها للكذب فهذا ائم وجاءت
واختلف فيما يلزمه والكفارات قال بعضهم كل من حلف على عين بعلم انه
كاذب فيها فعليه كفارة التخليط اذا حنث فيها **وقال** قوم انما عليه
كفارة يمين رسالة واحقوا بقول الله تعالى في عقب بيان كفارة اليمين
المرسل لك كفارة ايمانكم اذا حلفتم وقال قد علم بقوله هذا جميع
اليمان فكل يمين هذه كفارتها الا ما خصة في موضعه من التثنية مثل
كفارة الظهار وغيرها ولحق **احباب** القول الاول بان هذه الآية
نزلت في تحريم النبي صلى الله عليه وسلم جاريته طارئة على نفسه
والها مخصوصة فيمن حرم جاريته او زوجته على نفسه فعليه كفارة
يمين ورسول دون غيرها **والايمان** وفي بعض القول ان من حلف على
شيء وعنده انه صادق فثبت بين له من بعد انه كاذب فلا كفارة عليه
وانه اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن الحسين ان خطب كفاير الصلوات
وايمان رسالة او مغلظة جميعا واسع كن اثنين او اكثر ولا غاية لذلك وكذلك

كفارات الايمان من بسلات او مغلطات جميعا واسع ان يعطى الفقير الواحد من
تلك الكفارات كلها ما لم يصور بذلك غنيا وتجزيه النية عند المنفذ هذا من كفارة
صلوات وهذا من ايمان بما اوصى به الموصي بالقلب دون اللسان على قول وليس عليه
ان يعطى الفقير ذلك والناس كلهم حكمهم الفقر والغنى حارث فيهم ومن استنبه امره
ودخل في الديب انه غني او فقير فنبه ان **فقير ام لا** فقال انه فقير فوسع ان
يعطى من ذلك ما لم يصبح غناه وان شكر فيه انه يكتم غناه فالمشكور موقوف عنه
ويعطى لليتيم من يكفله من الدار او غيرها اذا كان مامونا على ذلك واسع ان يرسل
مع المميين للفقير ولو كان غني عدل اذا امن على ذلك ولا يعطى العبد ولو كان سيد
فتبين ان يعطى الرجل زوجته والزوجة زوجها اذا كانا مومنين على ذلك وكفا
الصلوة طعاما من مسكينا وهو ثلاثة اجزى حجب برحمة نروي والصحيح
لكل مسكين نصف صاع ومن جبه الذرة ثلاثة ارباع الصاع اذا لم يكن من ذرة الباطنة
وان كانت من ذرة الباطنة فصاع ومن الشعير ثلاثة ارباع الصاع وقال
بعض الصاع كذلك في الذرة الطيبة على قول ومن جبه الدخن والسوي صاع
ومن التمر صاع وان كان بالورد من الفرض ثلاثة امان ومن قال بالسير ثلاثة
امان المثلث من نروي والصحيح ومن قال لا لم يكن من جبه البر فان بقيتمه ما
شاء مما ذكرت من تلك الجواب التي ذكرناها والتم ولا يجزي غيره ذلك وقال بعض
ان كان ذلك في بلد اكلم شيء مما ذكرت لك فله هذه الجواب او التمرعي انقل
ذلك في تلك الامكنة وان لم يكن اكلم فلا يجزي غيما البر وجب العسل الصافي يخرج
منه كالبر ولا اعلم في ذلك اخذنا فاوله اعلم **مسألة** الصبي فاما الكفارات
المغلطات كلها خلا كفارة الظهار والقنل فهو مخير بين الطعام والصيام
والفقير اي ذلك فعلا يجزي عنه ولو اطاع الصيام وكفى بالمطعام او اطاع
المطعام وكفى بالصيام وله ان يطعم من الايام ما شاء ويصوم ما شاء منفردا ومنقلا
غيره انه لا يفتقر صيامه المحتج بطعم عن ذلك اليوم يريد ان يفتقر فيه لمنا
اليوم ورتبته اذا كان يكفر بالصيام تفراد ان يفتقر يطعم مسكينا مكان
يوم فلا ينفي عليه الصحيح الموقوف اطعم عن ذلك اليوم وسواء ذلك فوفى بالمطعام في حال
ايام الصيام او فوفى الصيام في حال المطعام او جمع الاطعام وجمع الصيام
او فوفى بالمطعام وجمع الصيام ولا يكون الصيام الامتناعا موصولا بصدقه ببعض

صيام شهرين وفي قول آخر كفان مابين حرسلة وقيل لا شيء عليه قلت له
 فان لم يقدر على الصيام اخرج به على اي ما قاله ان يعتق رقبة او يطعم منه
 ما يحب في الكفاة من الطعام ام لا قال نعم قد قيل ان له ذلك
 وفي قول اخر انه يصوم ما يتي امكنه فقدر عليه قلت له فان نزل
 على حاله لا يقدر معه على صومه في حاله ان يخرج من بيته عن صوما
 في حياته ام لا قال فيعيب في جوارته ان لا يتعري من الاختلاف على ما اراد
 في ذلك قلت له فان قال ان عليه ان يصوم اياما من فعله قال
 في الثلاث الى العشر لما زاد على هذا فان اقتصر على اقلها جاز له فاجزاء
 والموا احتياط في اكثرها الا ان تكون له نية في ذلك والموا كذلك قلت له
 فان قال ان عليه صياما قال قد قيل في اليوم انه اذا يقع عليه حكم
 الصوم فان هو في هذا الموضع صام يوما اجزاء الا ان تكون له نية في ذلك
 والموا كذلك قلت له فان قال ان عليه ان يصوم افضل ما يكون
 من الايام قال فيعيب ان يقع على يوم الجمعة فيا يقع لي لوجع الموان في
 قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يدل على ذلك قلت له فان قال من
 بعد ان اصبح ان عليه ان يصوم هذا اليوم الذي هو فيه قال طاري في
 هذا من قوله الا انه ليس بشيء لان الصوم لا يصح بثبوت المنيية بقدرها
 من البدل ولا علم انه يختلف في ذلك قلت له فان قال في حلقه ان
 عليه ان فعله ان يصلي الف ركعة قال فيعيب ان يخرج في هذا
 معني ما في الصوم من اري ان صح ما اراد في ذلك قلت له فان قال ان
 عليه صلوة قال في قوله من بعد حنثه لمزمة على اري من يوجهها عليه فان
 حدها كم ركعة وانواها والموا يقع او ثلاث في الاحتياط او ركعتان
 او ركعة اقل ما يجزيه في ذلك قلت له فان قال ان عليه ان يصلي
 الفريضة او يصوم شهر رمضان قال موضع لزومه ونزول المنيية اقل
 به ما عليه وان لم يوجبه في حين على نفسه بدلا في مابين منو كما قال لصدقة
 في كل منها انه عليه ولا شك فلا كفارة فيه لانه لا حنث في مثله وان
 اوجبه على نفسه في يومه قاله لم يوجب على حاله اما اوجه الله
 عليه حال لزومه فاني بوجه ان يجازي في ذلك قلت له فان قال ان

ان عليه صلوات في بيئته ان فعله فكم صلوات تلزمه في حنته قال
 وفي من التذات الي العترة حتى ما جاء في الصور من ايام في قول اهل الذكر
 مع ما به والاحتياط باكثرها والاحتواء باقلها الا ان تكون له نية في
 عددها ويكون مراد المكنونات باغوارها فغيتي حتى ان يكون يختلف في
 له نية او لا على هذا والافضل كذلك ان يحصى ما يضار به قلت له فان
 قال ان صلواته او صيامه نقص عليه ان فعله قال وقد قيل في هذا
 انه لا كفارة فيه الا ان يريد به نقضا عليه من ربه يعني ما يكون من احاطه
 له بما يلزمه ذلك قلت له فان قال ان فعله فهو يصلي الي غير القبلة ما
 حايظه ان فعله قال قد قيل انه ان كان اراد به اخروج من الملة فعليه
 الكفارة وان لم تكن له نية فلا شيء فيه وفي قول اخر ان عليه الكفارة
 في هذا الموضع ما الا ان يكون مراد به في موضع جواز له والافضل كذلك الا ان
 الاول اكثر ما في ذلك قلت له فالكفارة في هذا الموضع ما هي قال قد
 قيل انها مغلظة وقيل كفارة بين رسالة قلت له فان قال انه يترك
 الصلاة ان فعل ذلك قال فهذا موضع الكفر فلا بد فيه من الكفارة لمن حث
 الا ان يكون من قد فرض له ما به يلزمه او يحجز له ان لا يصلي معه وله نية
 في تركها على ما جاز له والافضل كذلك قلت له فان قال في حين ان قاله
 صدقة على الفقراء والمساكين ان فعله على حال قال فيقول
 المسكين ان عليه ان يخرج لهم عشر ما يكون له من مال بعد ان يجنت في هذه
 البمين ولا بد من ذلك وقيل ان كان كثيرا فقتل وان كان قليلا
 فمحمسه وان كان وسطا فسبعة وفي قول اخر ان عليه ان يخرج ثلثه الا انه
 عن القوم وقيل فيه بكفارة بينين والاول اكثر ما في ذلك قلت له
 فان قال بربع ماله او ثلثه او اقل او اكثر ما ذاع عليه ان فعلت حنت على هذا
 في بيئته قال فهو عليه كما اوجبه في ماله الا ما زاد على ثلثه فانه يرد الي
 عشره وفي قول اخر ان عليه عشر ما قد صدق به يعني ذلك قلت له فان
 قال فيه انه لليهود والانساري او يكون من المشركين قال هو
 لمن سماه فهو الا ان ياتي بما يجمع الكفر في اسماء فيجوز ان يكون في الحكم
 لمن حث في الاسم قلت له فان جعله لاحد بعينه من الفقهاء قال هو

له دون عين ولو زنته من حد في بعض القول وقيل فيه انه للفقر وفي
قول آخر ليس عليه الكفارة بعين وقيل لا شيء عليه قلت له فان
قال فيه انه للجن او للشياطين قال فهو للفقر والمساكين على قول
وقيل لا شيء عليه في قوله للشياطين وعلى قول آخر يجوز ان
يكون فيما للجن كذلك ولعله لا يعد من ان يلزمه كفارة بعين علي
راي في ذلك قلت له فان لم يسمه لاحد قال قد قيل ان الصدقة
معروف اهلها فهي لهم وقيل فيه بكفارة بعين وقيل لا شيء عليه قلت له
فان جعله للاغنياء قال فيجب ان يجوز فيه ان يكون للفقر وقيل
لا شيء وعلى قول آخر يجوز ان يكون فيه كفارة بعين لا غيرها قلت له
فان قال في حلفه بشيء ماله سماه فجعله في يمينه صدقة ان فعله
ماذا عليه وقال فهو الذي يخرج ماله لم يرد علي قلت ماله فيخرج
به الى عشرة ما يكون له ماله وقيل الى عشرة التي مرفقة بها امكن
فيه التحري فاخرج عشرة حازه قلت له فاخرجه لما صار في هذا في ماله
علي اي وجه يكون في حاله الذي لزمه ان يخرج فيه قال قد قيل انه
يقوم هو بعدد العبد واثان وفي قول آخر انه يخرج فيه واحده وقيل ان
قومه هو بعدد العقيقة كما يكون له مرفقة متوسطة وفي قول آخر خمسة
جازه فاذا عرفه اخرج ماله العقيقة وان رفع به ماله نفسه فليس هو
عليه اكثر من ذلك قلت له فان كان عليه دين من قبل ان يحث هذا
يرفع له ماله فيخرج ذلك مما بقي فيه قال نعم قد قيل انه يرفع له وفي
قول لا يرفع له وقيل يرفع له دينه على حله دون آجله ان كان مرادة
ان يقبضه في حبه قلت له في اي يوم يكون تقويمه عليه قال
يوم حلفه وفي قول آخر يوم حنثه في يمينه وقيل بالاول فومهما فان
لم يدر في الحنث متى كان فوقع به في كونه في يوم اخرج ماله علي
راي من قال به في ذلك قلت له فاي شيء ماله يدخر فيه قال
قد قيل انه يقوم عليه بكماله الا يشابه التي يلبسها فالحق ما قد استثنى
له من حمله ماله وفي قول آخر الا يشابه التي عليه قلت له فان كان في
المال غلة قال في قول هذا العبد شبع لاصلها اما ان كان مدركا

يوم الحث فانه لا بد وان يخرج عن الاصل الى ما فيه رخصة قلت وما اتلفه
 من الغلة بعد حثه الا انه قبل القيمة قال نعم ان يكون عليه ان يحج ما فيه
 اري الا انه لا يتعري من الاختلاف لراي من يقول في الغلة انها تقوم عليه مع
 الاصل لما اتفق منها قبل القيمة فانه لا شيء مما فيه وقيل انه عليه قلت
 وما اتلفه من قبل ان يحث في يمينه قال نعم في هذا ان لا يكون عليه
 وليس كذلك وفي المترادف لا شيء فيه الا ان ما به رخصة يوم حلفه كما
 يتعري من ان يدخل عليه بالراي من رخصة تجيز فيه ما به من الاختلاف لقوله
 عليه لراي من يقول به يوم يحلف وراي من يقول يوم يحث في اليمين
 فان في هذا ما يدل على انه لا شيء فيه وما قبله يدل على انه عليه قلت
 له وما اتلفه بعد حلفه فالتلفه قبل حثه قال نعم في ان يكون في الخارج
 عن القولين لعدم دخول احدهما عليه فاني يصح ان يلزمه فيه مع خرجه عنها
 اني لم احفظه اثر او اعرفه نظر اولي ان اطالع في هذا اثر من بعد حين
 قلت له فان استغفر ما له بعد حثه غلة ولما يخرج ما فيه واشتري بها
 مالا قال نعم يتبع اصله تقوم غلته فيخرج ما فيه ولا بد من ذلك قلت
 له وما استغفر من ما له بعد حثه لا ما حلف يومئذ ايدخل فيه قال
 لا لقوله ان لا شيء عليه في ذلك قلت له فان كان يوم حلفه لا مال له
 تحت في هذا ولم يملك ما يلزمه فيه الصدقة ام لا قال نعم في علي
 هذا فيه وان كان يوم حلفه له مال ويوم حثه لا مال فلا شيء عليه لعل
 هذا وذاك مما يجوز ان يختلف في كل منهما فان في المترادف على ذلك
 قلت له فان كان له مال فالتلفه بعد حثه من قبل ان يخرج ما فيه
 قال نعم دين عليه بوجوبه ما قدر في حياته فان بقي في عجز حتى يحضر
 الموت او يصي به نعمتي ان يقضي عنه بعد وفاته قلت له فان تلف
 ما يجدي به من قبل الخراج ما فيه قال نعم قبل ان لا شيء عليه قلت له
 فان اخرج زيد جميع ماله من ماله من قبل ان يحث في يمينه ثم رجع
 اليه من بعد حثه في حال ما يلزمه فيه قال نعم قبل ان لا شيء عليه
 لان هذا من حلفه انما كان في يومه على ما يكون من فعله نفسه لا على ما يكون
 من الغير في لزومه الا انه لا بد وان بالحكمة معني قوله يريد ذهب في بقية عليه

يوم يحلف

يؤمر بحلف فيلزمه على قيار ما فيه رجع اليه ولا هو كذلك قلت له وما يلزمه
من هذا في ما له فلم يؤد ايحبر على اخراجه ام لا قال هذا لا ما يحبر عليه
ولكنه ما يؤمر به لا غير ذلك قلت له ولو كان لاحد من البشر على رأي من
اجاره له قال هكذا معي قول اهل البصر ولا أعلم انه يختلف في ذلك
قلت له فان بقي على حاله حتى مات على ما به يلزم وارثه ان يخرج منه
ماله بعد ان صح معه سائر اثاره قال نعم في بعض القول وقيل انه لا
يلزمه حتى يوصي به والاولا شئ عليه في ذلك قلت له فان قال في غيرين
ما يصدق على الفقراء والمساكين قال فلو لم في بعض القول وفي
قول اخر انه لا شئ عليه وقيل بعينه لا غير ذلك قلت له وما جار على هذا
ان يكون لهم في اجماع او رأي على قول من يوجب فكيف يكون الوجه في
نفسه بين هؤلاء قال فهو فيما بينهما انصفان على رأي من ذهب
الي ان احدهما غير الاخر منهما وعلى رأي من يقول انهما اسمان لمعني واحد
هو المسجي بهما فابالغ الفقهاء في زمان فقد بلغ اليهما تجار لان يجري عليه
اما ذلك قلت له فان كرها في حلف مرتين في كل مرة منهما فيمين ان
فعله في حين قال فهذا موضع ما قد قيل انه لا يلزمه الا صدقة
واحدة قلت له فان قال في غيرهما الفقهاء وفي الاخرى انهما المساكين
قال فبقول من يجعلهما واحدا فليس عليه الا صدقة واحدة وعلى قول
من يفرق بينهما فليس ان يلزمه الكلام الذي يقتضي صدقة على حد قلت له
فان كرها في حلف بهما لاحد من هؤلاء في ايمان متفقة لفظا ومعنى قال
فليس هي في كفارتها بعد ان حلفت في يمينه الا صدقة واحدة في قول من يفرق
قلت له فان هو حلف كفارة بعد اخري في اشياء شتى قال فهذا
موضع ما يلزمه ان يخرجها بعد ان يحث في كل يمين حثها في حين كما عليه
في كل مرة عشرة ما يتي ما تقدمها في حثه وعلى قول اخر فجو ان لا يكون
عليه في موضع الحث في جميع الا صدقة واحدة لانها في الكفاية قلت
لها فان كرها اليمين على فعله لذلك الشئ مرة بعد مرة ونوي في نفسه ان عليه
في كل مرة صدقة اخري ما يلزمه في حثه قال ففي بعض الآثار على
كل ما يكون من التكرار وان بقي على هذا الحكم في يد من المالك وعلى

قول ابي يعقوب ان لا يلزمه الاتفاقيهما الا لكفارة واحدة قلت له فان كان في
 عين واحد الامانة قال فيها بصدقة ماله عشرة اراد يلزمه كذلك في قول احد
 من الاخير ام لا قلت نعم فان كان في عين نعم الامان هذا مما يجوز ان
 يختلف في جوان الاجزاء فيه بالكفارة الواحدة لانها متفقة في مثل الاولى
 في ذلك ~~قلت له~~ وما كان ايمان مختلف على فعل شي واحد لان
 كفارتها متفقة تجري عنها كفارة واحدة ام لا قال في عين عددها
 في بعض القول وقيل بالواحدة عن الجميع لا تفاها في ذلك قلت له
 وما كان في عين في حال بالصدقة على الفقراء او المساكين متفق في
 موضع اختلف على بثوتها في المال ام يجوز ان يلحقها الزايم المسليم
 عرفي بها قال لا اعلم ان احدا من اهل العرف يقول بانها ثابتة
 في الاصل فاما ان يكون باجماع على بثوتها فيمنع من ان يخالف الى غيره
 في حين براى او يدين فلا تعرفه من قولهم فيه ولعله مما يحتمل النظر
 فيجوز عليه انه موضع راي فسل وما احسن قاله بعض قومنا في هذا
 من رده الى كفارة عين رسد فاعرفه قلت له فان حلف ببيع ماله
 او بثلته لمسجد سماه ان فعل ذلك ثم فعله قال فهذا مما يختلف
 في بثوته ويجوز ان يكون عليه من بعد ان بحث في ذلك قلت له فان قال
 للمسجد رساله في قوله قال فهو على راي من وجبه لجامع وعلى قول
 اخر لمسجد محلبة وعلى قول ابي مسجد بركه وعلى قول رابع لا شيء عليه
 قلت له فان قال لمسجد قال فهذا موضع العموم لماله من تكليف
 الامان ينوبه لمعلوم والا فأي مسجد وقع عليه جان لانه من حلة ما قد قيل
 فيه وعلى قول اخر فلا شيء عليه في ماله قلت له وان قال والله ان فعلت
 كذا فعلى المسجد العدا في كذا اختلفت في عينه ما يلزمه قال قد قيل
 ان عليه ما ان جبه على نفسه من هذا لا غير وفي قول اخر انه يلزمه معه
 ان يكفر لمينده وقيل ليس عليه الا كفارة في ذلك قلت له فان قال
 والله ان عيلى له كذا ان فعلت كذا قال فهذا كانه في ظاهره معني
 في المقراره وما اعنيته على انشائه والشرط فعيلى ان يجوز ان يختلف في بثوته
 وبطلانه معه ان صح القياس له مما جاء في المتن عن المسلمين في مثله والراي

وان يكون نجاسة وقول طوباس من كقيا ساعلي البير التي تخرج بدلو نجسه من عيني
 نجاستها قول مجري ذلك ونظير البير والدلو وقول مجري والدلو نجس البير
 وقول يوكل لهما سوى المذبة وما مسته النجاسة من ذم او غير وانه اعلم
مسئلة ومن ذبح عذبة مسروقة ففي اكلها ذبح بها اختلاف • واما المسقاة
 فلا يوكل ما ذبح بها لان السم ينضج الاحياء ويعين على موت الذبيحة وان لم يكن
 كذلك فلا اعلم معني بوجوب معني الذبح بها والله اعلم **مسئلة** والذبيحة
 اذا صبحت الذاب وهي مذبحة اكلت ولو لم تتحرك بعد الذبح وان كانت مذبحة
 لم تزل اذا لم تتحرك بعد الذبح والله اعلم **مسئلة** ومن رمح طير او اعلا
 جبل فاصابه وطاح الى الارض ولم يصيبه بشئ فما يزاكله وليس هو كالمتردي
 بقوم مجي والله اعلم **مسئلة** والذاب اذا مسك الذبابة لئلا تنرفس بعد
 الذبح حتى ماتت فان كان ذلك المسك يعين على موتها في الاعتبار فهو
 من الاحداث المفسدة لها وان كان لمعني برجلها فبها السلاعة اكثر وتركها
 وكان لمعني على قتلها ولا ينعى بها الا يبلغ به الى الفساد عندي ويكره له ذلك والله
 اعلم **مسئلة** ومن طعن ان الذبيحة قد ماتت فضرع عرقها فتركت فانه يتوكلها
 حتى يعلم انها قد ماتت وله اكلها اما ان تكون الضربة قد انزلت فيها ووضعت
 في بطنها ثم تحركت بعد ذلك من غير ان تنزله المذبحة لله والله اعلم **مسئلة** ومن
 ذبح شاة فوق بيت فترقت وسقطت على الارض وماتت فان كان موتها مع
 سقوطها او ماتت ثم سقطت اكلت ولا يقع عليها السقوط حتى تصير الى الموضع
 الذي استقرت فيه • قال ابو سعيد قول ان كان الترديع قريبا فلا باس وان كان
 من غيرهما فلا تركه وقول كل سواه وهي من ذبحة على حال والله اعلم **مسئلة**
 ومن ذبح خارجا وطير فتركه الى ان طار ووقع ثم مات فانه يوكل ما لم يغيب عنه
 او يعين على قتله غيره وقول ان وقع فارشا جناحه اكله وان كان قابضا لم يوكل
 والله اعلم **مسئلة** واذا كان الذاب لا يوفى الذبح الذي يجي الذبابة عليه او
 لموت فقال له في عرف ذلك ان الذبح لا يجي عليه فجزان ياخذ بقوله ولو كان
 غير ثقة والله اعلم **مسئلة** والذاب الذي سما بشئ واسماء الله مثل العظيم
 والتعليم والكبر والرحمة والمعلي ولم يقل باسمه فقال ان كان لحضنة عند
 قوله ذلك انه ذكر اسم الله فله اكلها وحده • وقول ان هذه تسمية ويجوز اكلها والله

اسم الله

اعلم **مسألة** واذا ذبح الحنظل والشاة وقال انه ذكر الله بقلته ولم يفهم منه ذلك فان كان ثقة وقال انه ذكر اسم الله عليها اكلت واسم الله بالكيفية السمك فمن ذكره عند ذبحته اكلت والله اعلم **مسألة** وطير البحر لا يؤكل بغير تذكية فان ذبح ووقع في الماء قبل ان يموت فلا يفسد لان الماء لا يبينه على القتل واما الذبيحة اذا وقعت في بئر فيها ماء قبل ان تموت فاتها لا تؤكل لان الماء يبينها على القتل والله اعلم **مسألة** ومن ذبح ذبيحتين فارتفعت احداهما على الاخرى فاعتقرت المرتفعة فلا باس باكلها وان اعتقرت المرتفعة عليها لم تؤكل لان ذكر ذكاتها وتذكي والله اعلم **مسألة** واذا غابت الذبيحة عن الذبح قبل ان تموت ووجدتها ميتة جاز اكلها الا ان الرجل يبينها وبينه الدليل وقول اذا توارت عنه فلا ياكلها لانه لا يدري طهرت بها من العاهات التي تقتلها وقول يجوز اكلها في الموضع حتى يعلم انه قد حدث بها بعد الذبح حدث بعين على قتلها وان غلبت عنه فوجدتها انما موت به مثله ان لو كانت حية وكان هو ذبحها ذبحا فموت غنله فلا يحسن اكلها وان كانت لم تموت مثله ففي ذلك ايضا شبهة وتركها اولى بان ذبحها في ليل او نهار والله اعلم **مسألة** ومن ذبح سمه صيدا فاشتغل عنه ثم نتعه حتى حته الليل فغاب عنه ولا يدري هو قتلها ام غيره فان كان ذلك نهارا والكلوان كان ليل لا لم يؤكل والله اعلم **مسألة** واذا اكل السنور راس المذبة فقول يجوز فحجه من عنقه ويؤكل الا اذا رواجها وكذا سائر الطيور وقيل ذلك يجوز في المنع ايضا اذا كبنت في اسفل وتحركت بعد الذبح وان لم تحرك لم يحسن اكلها فان تحركت منها بضعة ولم يتحرك منها شيء من جوارحها مثل يدي رجل او ذنب او نظف من بعين او تحرك اذن او غيرهما فلا تؤكل والله اعلم **مسألة** ومن اصاب من الشاة او البقرة راسها او رجلها او شيئا من جوارحها بضربة تبي غزلة المستة ويدرك الباقي الذي يلي موضع الذبح فان تحرك جلا كله وان لم يتحرك لم يحسن اكله **مسألة** وصفة لجلالة المنعام والطير هي التي تغتسل ^{بالماء} ولا تخلط معها شيئا بخس البقر والبلد اربعين يوما والدجاجة ثلاثة ايام بلبا اليها والشاة سبعة ايام ثم ذبح ولا تحل بغير ذلك لجلالة لا يؤكل لبنها ولا يحج عليها والله اعلم **مسألة** والدجاجة اذا لم يعرف انها اكلت الفجاسة في وقت ما يراد ذبحها

فلا بأس باكلها والحبس عليها والنفس الذي يشرب بوله اذا لم يحبس ربه وذبحه
واكله لحمه فانه يظهر ما سر ذلك اللحم من انيته وثيابه وعليه التوبة طمست غار
وانه اعلم **مسئلة** الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله في رجل راي شاة جارية او ثيرة
تموت وجارية غايب فاحسب له وذبحها له هل تحل له **مسئلة** قال لا تحرم ذبيحة المحبت
والمحبة والدار والمحنت والله اعلم **مسئلة** وفي رجل له زوجة وعنده رطل
غنم وكبش فقلت زوجته فذبح للعيد الشاة فقال هو ذبح غير الكبش
فاوتت الزوجة البيد فذبح الشاة والزوج غير راض لما نه سكت ولم يتكلم
كيف نزي في ذلك **مسئلة** قال هذه حلال وتذكية جارية اذا ذكر اسم الله عليها
وهذا على سبيل التوقع والعلة الجارية بين الزوجين وان تشبه ذبيحة
السافر والمنقدي والله اعلم **مسئلة** وفي ثور او بقرة او بعير نفر في البرية
ولم يقدر واعليه المان يقتل بالبيد او الرمح فان قتل بعد ذكر اسم الله عليه هل
يؤكل **مسئلة** قال ان هذا ما يختلف فيه والعلم ان يؤكل في الما ولما كان به الصيد ومن
وقال صالح بن وضاح اذا نزل البعير او الكبش ولم يبدل الما ينال به الصيد ومن
ينزله الصيد والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد وصفه حمار
الوحش الحلال لحمه هو اسود قصبي الظفر والذنب لم يوجد عان بل يوجد بين الحاشي
وعان والله اعلم **مسئلة** واذا لم تغسل مذبحه الذبيحة ولا مئزرها ولم يمس من
عذرها الماء فلا تؤكل وهي امر في كل الوجوه وخص في بعضها بعض اذا ريد منها الكثر
وقطع منها موضع الذبح قال الشيخ احمد بن وردا الم يجدهاء فانه يقرب المذبحه
والكترش ويرجي كما وما يقرب موطأه حتى الماعاء وقال غيره اذا لم يمسها حي
حرام والله اعلم **مسئلة** وفي رجل ذبح ذبابة وجدها في زرعها هل يصاحبها باكلها
وما يلزمه لربها **مسئلة** قال يختلف في ذبيحة الغاصب بعض حرمها كذبيحة السارق
فالزومه جميع ثمنها وبعض احل اكلها والزومه ما نقص ثمنها من ذبيحة عن ثمنها
وهي صحيحة والله اعلم **مسئلة** قيل ان اللحم اذا قطع واشتره المشتري بمقطعة
من عنده يحوز ثمنه اللحم عنده فواسع له اكله المان يعرفه انه من حرام اللحم فلا
يسعه والله اعلم **مسئلة** وفي اضطر اللحم الكلاب لرداءه هل يؤكل في ذلك خاصة
واذا كان الكلب ليس له احد هاله اخذه **مسئلة** قال لا يخرج ذلك من قول المسلمين واذا
لم يكن الكلب له احد جاز اخذه والله اعلم **مسئلة** وتذكية الما قبل قدور وفيها

الممرات التي في لبتها واما البقر فتدقيل فيها بالذبح والخم جميعا وقيل بالذبح
 فقط • وقيل يتحرر ولا تذبح وادسه اعلم • **مسئلة** • وفيمن يصيد الطيور وغيره
 بالتفوق اذا التي تصور وذكر اسم الله على صيده ليجله اكلها اذا وجدها ميتة
 قال • اما الصيعة بضرب التفوق اذا لم يدركها كانتا وتتحرك بعد الذبح وفي
 حرام على ما عمل عليه القول وادسه اعلم • **مسئلة** • والذابح اذا قال انه لم
 يذكر اسم الله على ذبيحته وانه قطع راسها عمل الجرح لم لها بقوله ام لا • قال اذا
 كانت الذبيحة له فلا تخل وان كانت لعينه فلا يتبدل قوله الا ان يكون قنعة
 وادسه اعلم • **مسئلة** • والذابح اذا نزع الذبيحة لم يسلخ اهابها • هل فيه كراهية
 ام لا • قال • اعلم في ذلك شيئا • قال • عينه في ذلك كراهية • وقال
 الشيخ ناصر بن جيس جازي نفعها عند سلخ اهابها الا ان يبيع اللحم المتفري
 بذلك ليلا يفرغ منها تري انها اسمن وادسه اعلم • **مسئلة** • والذابح اذا نسى
 ان يذكر اسم الله حي قطع راس الذبيحة فابصع بها • قال • يدعيها ثانية اسفل
 من ذلك فان تحركت بعد الذبح الثاني اكلت وان لم تتحرك لم تنوك وادسه اعلم • **مسئلة**
 عن الشيخ ناصر بن جيس رحمه الله ومزاجه او امر ثمة يذبح له ذبيحته وقال انه
 نسى ان يذكر اسم الله عليها ايلزمه تضديقه وتحريم عليه ذبيحته ام لا • قال •
 الحسن معان لا تحرم لقوله عليها السلام • عني الله عن ابي الخطاء والنسيان
 ولعل قيل انها تحرم بذلك على قوله قال بغيرها وادسه اعلم • **مسئلة** الزايط
 وفي الذابح اذا قال عند الذبح لا يلهن الله اكبر لاه الحمد قال انه يعتقد في
 ذلك انه يذكر اسم الله على ذبيحته وانما قال بهذا اللفظ جملة الفاظ الصبيحة
 انوك ذبيحته ام لا • قال • اذا لم يقل حاجتي يقتضي النفي فغدي انه لما سناكل
 ذبيحته لانه قد ذكر اسم الله في عامة الآثار اذا ذكر اسم الله على الذبيحة على اي
 وجه كان الذكر وقصد الذبح كناه ذلك وحلته ذبيحة وان كان نفي الالهية ولم
 يستثن فلا تنوك ذبيحته وادسه اعلم • **مسئلة** • ومنه وفيمن ذبح ذبيحة
 فاستسنى ان يذكر اسم الله عليها حاجتي فرغ من ذبحها ثم ذكر بعد ذلك ذكر اسم الله عليها
 بعد الذبح قبل ان يموت اخل ذبيحته على هذا ام لا • قال • لا تخل الا ان يبقى من
 مذبها شيء فيجزي عليه السكين ثانية ويذكر اسم الله عليها وتحرك هذا الاسم في
 طريق الورع اذا كان الذبح المول يموت مثله وادسه اعلم • **مسئلة** • ومنه وفيمن

استاجر غيرة نذير ساة فلم يسمعه يدكر اسم الله عليها عند الذبح وهو حاضر
اجل له اكل لحمها ام لا **قال** ان اهل القبلة مأمونون على ذلك وجاز له عندي
اكلها حتى يعلم انه لم يدكر اسم الله سر ولا جهرا والله اعلم **مسألة** ومنه وفي
اهل الكتاب من المضاري هل نوكل ذبايحهم اذا كانوا مسلمين وثركا
غير مختنين المضاري العرب فان جواها اذا اتوا بالذكاة الشرعية وذكرها
اسم عليها وهم وهم غير مختنين ام لا **قال** نوكل ذبايحهم اذا كانوا مسلمين
للمسلمين ولو كان غير مختنين المضاري العرب فان جواها لا نوكل الا من قرأ
المجمل منهم والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يحسن المزاج ان يدكر اسم الله على
ذبيحة بلسانه سر او غير ان يسمعه من حضره او من غير ان يسمعه اذ يذبحه وتحمل ذبيحة
على ذلك ام لا **قال** اما من غير ان يسمعه من حضره فجاز ذلك واما من غير ان
يسمعه من يذبحه فانه يحري فيه الاختلاف فيما ارجوا والله اعلم **مسألة** ومنه
وفي رجل استاجر رجلا يذبح له ساة يسمعه يقول عند ذبحه لها الله ان الله
وكبري له الحمد ولم يسمعه يقول غير هذا اجل له اكل لحم سانه على هذا وهل عليه
ان يساله عن نيته في هذا القول ام لا **قال** اذا ذكر اسم الله باي ذكر
كان كفي وحملت الذبيحة اما ان يكون ذكر الله كفرا او الخذلان كذا الذبيحة حتى انه
اختلفوا في ذبايح النساء اذا **قال** لعنك الله فقال بعضهم تحل بذلك الذبيحة
وقال بعضهم لا تحل وعندي اما وصفت في هذا اللفظ ليس عندي
لان هذا اللام كانه امر التاكيد اذ لم يات بعدها الف ممدودا الهاء فندل
عندي على هذه الصفة كغيره ليس عليه ان يسأل الذابح عن نيته في ذكر اسم الله اذا
كان من المسلمين وان ذبيحة المسلمين حلالا وابيه اعلم **مسألة** ومنه
في رجل جاء الى عريض لم يعرفه غيره ينسب الي معرفة الطب ليعالجه فذبح اليه
شيئا لا يعرفه فاهو وقال له شرب وكل هذا الدواء ايجزله ان يشربه ويأكله على
هذه الصفة ام لا **قال** اما الذي للاكل والشرب وهو لم يعرفه فاهو وقال
اشرب او اكل فلا يجزيك لان يكون الطبيب ثقة خوافا ان يوافق نيتا من
احكام واما الوسم والقصد وقطع العروق في ذلك لاختلاف اذا ارجح في ذلك
الصالح والشفاء اذا كان متعارفا عند الناس والله اعلم **مسألة** يوجد
عنه اختلاف اجازة الوسم بالاختلاف في العلة المعلومة انه هودواها عند الناس واما

في العلة المظنون بها دواها معهم فاجازة بعض وجوه اخرون وتعلمه اذا كان
 يشتهي به البعض والبعض لا يشتهي دواها على الظن المجرد من معلوماته وله به
 فلا يجوز معهم وهذا لا يبعد عن الصواب فيما مجي دواها علمه **مسئلة** ومنه
 وغيره استثنى من رجل كما يجسه بعض لحم الانعام وهو في الحقيقة لحم حتى يراو لحم
 انسان يعرف العارف بذلك فاكله المشتهي جملا منه به ليكون انما ينكر له ولا يعذر
 بحمله ام هو سالم والمتم في ذلك قال اما ما جاء في اثار المسلمين ان اللحم
 اذا قطع واشترته المشتهي مقطوعا عند من يجوز شراء اللحم عنده واكله من
 عنده فواسع له ذلك وسمعت مسئلة في خصوص من المذاكر لاني في الحركات
 اذا وقف العالم به عرفه انه من جنس المحرم فلا يسع الجاهلان بقدر عليه
 بحمله والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي الماء الذي يطبخ به البسر ان يجب
 قالوا بتحريمه لاختلاف القارين بالبسر المحرم ومن حين ما ينضج البسر ام الى وقت
 يحرمه وعلى اي صفة يحرم قال لختلف القول في النبي الذي وقع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ماء البسر والقارين فيمنع تناول فيه انه نبي
 ادب لا تحريمه وبعض قال انه نبي يحرم بغلي هذا القول هو حرام عند
 صاحبه ومن حين ما ينضج البسر ويدخل في الخلافة منه وعلى قول من قال انه
 نبي ادب فلا يحرم عنده حتى يتغير كغيره من المبتذلة والله اعلم **مسئلة**
 اجمع اهل الطهارة وفقهاءهم على تحريم شرب دخان التبن واظهر الانكار
 على شاربه وشدوا عليه وعاقبوه هم بالجس والطويل والعقوبة الموجهة
 فان عارض معارض فقال باي حجة حرمت علما وكم شرب دخان التبن وقد
 خالفهم في ذلك اهل القبلة وقالوا انهم لا يجدون دليلا يدل على تحريمه قبله
 والحق يكون خافي نفسه وان جعله من جنسه وليس جعل الجاهلان محرم
 الله مبيحا له ما هو محجور عليه وانما سألنا عن الدخان الذي ادعت ابلحة
 شره اهو من الطيبات ام من الخباثات فان قال من الطيبات فقد كابر
 عقله وقال بما لم يقله احد وكفينا مونته وسقطت عنا مجادلة واث
 اعترف وقال هو من الخباثات قبله ان الله قد حرّم الخباثات جملة بقوله
 تعالى وجعل لهم الطيبات وحرم عليهم الخباثات فمن ادعى ابلحة شي ما حرم
 الله من الخباثات لم يقبل منه المبدل من كتاب ما طعن سنة ينقلها صاقل

عن صادق او لجامع فرأته محمد بن علي بن ابي حمزة عليه السلام وان تكسر راسه وقال
لا بد ليس هو طيبا ولا خبيثا قيل له فني قيا وقل لك هذا هو الشبهات
والرواية الصحيحة عن الرسول عليه السلام انه قال كل مشبه محرم فقد
ثبت تحريم دخان التبن مستنبط من الكتاب والسنة والمحمد بن علي ذكر
كثيرون والله اعلم **مسألة** الصبي في الذبايح اذا قال الله لم يذكر اسم علي ما
درج بقوله مقبول علي ما في يده ولا يحسن ان كان لم يذكر اسم الله عليه من الذبايح
وكذلك ما قطع راسه عمدا واما اذا كان الذبايح لعين وقال انه لم يذكر اسم الله
علي ما درجه وكان يدين بالتسمية ما مونا علي فعله اعجبني بقول قوله وان
اتم بالكتاب رجوت حواء اكلوا فجه فان نعم علي ترك اسم الله علي
الذبيحة لزمه قيمتها واما الخطا والله اعلم وحسن في ضمانه وبراته
من الضمان اختلاف علي ما تقابسه كالتاجر اذا اخذ علي صاحب المال الربوا
فقول عليه الضمان اذا الخطا ان الخطا مضمون في الاموال وقول صاحب
عليه اذ هو اجير في المصل ولو كان اجيرا يعض الذبح كذلك هذا الذبح لو
باجر هذا الذي حضر في قوله في هذا وعين قول المحققين من اهل التقافة
وقال ابن عبيد ان كانت الذبيحة لعين فلا يقبل قوله ان كان يكون
ثقة والله اعلم **مسألة** ومنه عن قومنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
انه نبي عن ذبايح الجن وقال ذبايح الجن ان يتنوي الرجل الدار ويخرج للعين
ويذبح لها وما اشبه ذلك في ذبيحة للطير وكافوا يقولون اذا فعل ذلك فلا
يضراها الجن فابطل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وهو عن قتادة عليه السلام
انه صحح في قول المسئلة انه لا يحرم علي فعل ذلك اذا ذكر اسم الله عليها وما يفعله
الناس من تجييد اللحم والحلوي فلا يخفى بالهي ولا يسع فعله وليس له معني
ويشبه بتضيق المال والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عمر بن محمد رحمه الله
يبتلي باكل الافيون واذا ان لم ياكله وقد اشرف على الهلاك حيث تقطعه ايمن
لهله ان يشتره الافيون لياكله ام لا قال لم اعلم رخصة فيه لانه مسكر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما جعل الله شفاء امي فيما حرم عليه
والله اعلم **مسألة** ابن عبيد ان الذبح من التقا على العن اجن واما اذا
كان الذبح من موضعه ثم انقلب الشاة فوقع ذلك على غير اختيار فلا يحرم والله

اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله رحمه الله في رجل له شاة ذبحها
الطالم بغير حجة أبوك لحماها أم لا **قال** في ذبيحة المتعدي والغاصب قولان
قول بجواز أكلها وقول بتحريمها وأما السارق فلا خلاف في ذبيحته بتعليقها وأما
حرامه **قال** المؤلف في ذبيحة السارق اختلافا أيضا والعلم على تركها
وأما في ذبيحة الغاصب فأكثر القول أنها حلال والله أعلم **مسألة**
أما ما روي عن عبد الوهاب رحمه الله من ذبيحة شاة أو بقرة أو غيرها فذلك مباح
ولم يذكر اسم الله ناسيا هل يكون ذكاة أم لا **قال** إن ذلك ذبيحة حائز وهو
ذبي إذا كان أنما ترك التسمية ناسيا وأما إن تركها متعمدا فلا تخل هذا قول
جابر بن يزيد رحمه الله رضي الله عنه وأما الربيع فلا يحسن الذبيحة إذا لم يذكر اسم
الله عليها والله أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد بن مفرج سألت عن ذبيحة طيور
تقربها في النار يحرم أيضا **قال** لا بأس بالذبيحة فاحرق أيكون حلالا أم لا **قال**
حرام بلا اختلاف وكذلك ذبح ومات ولم يفسد وطرح في النار يحرم أيضا
قال الناسخ وجدت عن أحمد بن مداد في هذه المسألة اختلافا قيل
أما حلال اللحم المذبحة وقيل أنها حرام والله أعلم **مسألة** عن أهل
المغرب السنة في المبلد الخروفي البقر والغنم الذبيحة وإن ذبح ما بينه وبين الذبيحة
فقولان والله أعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن جيسر من ذبيحة شاة في قلاة
أو مكان ولم يجد فيه ماء فإنه يسمي المذبحة بالتراب يدبره عليها كلها ويقطع
ما حول المذبحة وإن لم يسمها وقطع ما حول المذبحة من اللحم فأرجو أن في تحريمها
اختلافه وأما الغاصب والسارق إذا ذكرا اسم الله عند الذبح ففي أكثر القول
أنها لا تترك لذبيحتها والله أعلم **مسألة** وروى عن ابن أبي عمير وأبو أوفى وأكثر
فجعل يذبح ويدكر اسم الله ولا يمسح عن المذبحة الدم فلا يري عليه شيئا **قال**
الناسخ قد قيل هذا وهو وجه وتقول إن المذبح حلالا والباقى في أبيه كل أنه ابتداء
بجاسة ولا تكون طهارة المبطانة والله أعلم **مسألة** من ذبح شاة
وأمسكها حتى ماتت في يدها كلها كانت صحيحة أو مريضة **قال** نعم جازله
أكلها إذا تحركت المريضة بعد الذبح ولم يكن أمسكها ذلك مما يعين على قتلها
لأنه لا بد أن يمسكها لئلا تنضج بدنها ولا تلتصق التباطا تحرق مسكها وسمكها
على لعه فلا بأس بأمسكها بعد التسمية على ذبيحتها قلت وكذلك

ان ذبحها ففقطع راسها عند الذبح وهو قد سما عليها قال ان كان قد نعد
 لقطع راسها عند الذبح لم ياكلها وان لم ينعد لذلك فلا بأس عليه في اكلها
 والله اعلم **مسألة** عن قاصيد الخلل واتخاذها وكل ما يوجب ذنبه كايضا ما كان
 في كل وقت واوان لم يعد عمله لذلك منه والنزيب حد محمور ووقت محمور
 ام لا **قال** لا نعلم لذلك حدا وعناية وله ملا ولكن اذا ذهبت منه الرغبة
 والزياد ووقت الفوزان وسكن منه الغليان وصار جلوا في المذاق والنت
 منه المرونة والاحلاق فحينئذ يصير طيبا حلالا ولا نري فيه خلافا ولا
 حدا والله اعلم **مسألة** الصبي والدواب اذا كانت مضمضة
 ولا يقدر على صاحبه ان يحجج عليها في صرغها فاحتسب احد وجهيها اذا
 منها عقرها وخرابها وما يتولد من المضار منها فذبح ذابح على هذه الصفة
 لا منعديا ولا غاصبا ولا طسارفا وذكر اسم الله عليها تحمي انها تؤكل وهي
 حلالا طيبة لا بأس باكلها الصاجها وان لم ينعد على تسليمها فاكلها الذابح
 لها او غيره على اعتقاد الخلاص من ثمنها الى صاحبها فلا بأس في ذلك ولا
 شبهة في ذلك ولو باعها على غيره بعد العلم من مشتركيها لم يترك يبيع
 ذلك والله اعلم **مسألة** وما يعيش في البر والبحر ففي ذكاته اختلاف ولو
 كان طيرا **وقال** اذا سمي على الصيد وضربه بسيفه وقتله جائز ذلك
 ويجوز له ما قتل برمح وسهمه واما ما قتل بعصاة فلا يجوز اكله سما اولم
 بسم والله اعلم **مسألة** وفي الذي يرمي بطير البحر وذكر اسم الله عليها
 وادركها ميتة فعلمها سمعته من المثران كان الحرج له حديري على صفة
 الذي يجوز به الذبح وكذلك السم اذا ذكر اسم الله عليه فخرج هذا
 الطير ولم تدر ذكاته فهو حلال وان كان البحر لا يحجج مثله فلا يحل له ذلك
 وكذلك السم اذا لم يكن فيه شيء يحجج والحديد وما يشبهه ما يجوز به الذبح
 والله اعلم **مسألة** الشيخ جبيب بن سالم وفي شرب الزينق والاسين
 انه من المشكرات ولا من السميات والموجود في كتب الطب اكله
 وهو يخلط مع شيء او وحده لبعض العلل والله اعلم **مسألة** وسأله
 كيف يكون الذبح **قال** قالوا شحط لاجله قلت فان ذبح بالخنزير
 افسدها **قال** ارجوا ان لا يفسدها والله اعلم **مسألة** الصبي

فيها اذ لم يرد فيها فتوحكم كقول الله رب العالمين ولا في سنة نبية الامين ولا
صح معنا اجماع على حكم فيها فانا لا نأخذ من اقدمين عن الفقهاء السالفين حتى لا
يصح خلافة من الخالفين واما وجدت المناقضة في حكمها فانا لا نأخذ من
ولاد ذلك بعد وثبتت في حكمها في ما فهم دون ذلك كان قباهم وعسى ان
يؤتيها من هذا ما فهم على خبرها ولا علم لهم حجة يحقون بها في خبرها الا
استعمال الفقهاء اياها في مجالس الامور لا يبين في لهم حجة بذلك ان المجالس
لا يصح بها تحويل حكم اذا ما صح حاله وتثبت طهارته فهو على حكمه الثابت
له لا يتغير عن حاله باختلاف الموضع ثم ان التبرم لا يصح باصل ثابت او
علة موجبة لتبرم الفنون البنية وقد كان حب البن قبل تحريمه مما رخصه
بالماء حال الطاهر كذلك الماء قبل مما رخصه به في الطبخ طاهر مثله
وحكمه كذلك عند الجمع قبل الطبخ ما الذي بعد ذلك انقله عن حكمه
وحوله عن حاله من الحلال الى الحرام مع ان النار لا تحبس الطاهر واما نظهر
مكانه من حيث في رايه رايته كذا في حكمها من اهل العلم واذا ثبت ذلك فاولي
على هذا ان يرد احب البن مع الماء الممزوج به في الطبخ طاهرة فوق
طهارته له دون انه يحبس بذلك فاما ما بان في هذا المعنى ولا يبين لي
عين مع اني لا اخطئ في قول بخلافه من المسلمين لانه فيما عندي على ما كنت
عليه اثارهم كانه موضع راي واجتهاد لا اجماعا على احد الحكمين قال
عين فليس فيها الاحكام واحد مع فروعها لا عين لانه يقول فيها بالاجماع
ولا مدخل معه فيها للتزاع ولم يحد في المأثور قولها عن حديث معهم او
قرباء العدد منها الى الصبي رحمه الله حام حول الخلاف في هذه المسئلة يخرج
من مفهوم منطوقه ان له قولاً على التبرم يحرم حوله عليه ويوجب اليه فانه
به شبهة القول بالاجماع وانما شبهة من طعن ان من ذلك الوقوف
يصح قوله وقد خالفنا الفنا الى جهة اخرى ذلك على ان عدل بذلك تحليلها
فما اول من تكلم فيها بالخلاف فاجازه فيما علمنا اشارة واما وبعده قد صح
بالتحليل فيها فراه عدل واتي عليه قوله فصلا ففضل في نقلته وبراهين
عقلية واسبع القول فيها ما يؤيد له ابراهيم رحمه الله حتى كاد ان لا يري
القول فيها بالتبرم قولاً يعند به فابان نور الصواب لا ولي له الباب

فراوه صحبها ولم يخالفه مخالف في عدل مارة الى غيره فيما علمنا الى يومنا
ولعله نازعه في ذلك منان ع من لا يعد نزاعه نزاعا ولا هو مما ينسب
اليه العلم وبعد ما صرح ابو بهان فيها بالتخليد ولم يخط في دينه مرقا
فيها بالتجزم يصح على هذا ان يقال فيها حكمان على معنى فيها قولان مع من
اجاز فيها اختلاف لا على ما توهمه هذا الشيخ رحمه الله وقوله ولو كان
اجماعا على احدها لم يصح خلافه لمن مخالفه من اهل العلم **فقالت**
الشيخ ناصر بن جاعد ولو اجمعوا على تحريمها لصلوا اماها مسئلة راي
اجماع على معنى قوله لا يجوز فيها الاجماع لانها مذكورة في اية حد وثبات
وظهورها مع اهل العلم تعلق فيها الخلاف على معنى قوله وحاشا امته
محمد صلى الله عليه وسلم ان يجتمع على ضلال وتعالى ان يصح منهم الاجماع
على شيء صح فيه خلاف منهم صفى قوله ولو كان اجماعا على احدها لم يصح
خلافه لا معنى له على هذا ولا جواز ولعله اراد موافقة ابو بهان
رحمهما الله على قوله فيها بالتخلاف ونفى قول مرقا فيها بالاجماع ولم يجز
فيها الاجتهاد وتقصرت تلك الفاظ المهابي عما ارادها من المعاني فخلت
بها وعبرت بغيرها اراد فدا عرف الغلط من الانسان بيد قلة تارة
بالنشا واخرى بالحنان والله علم فينظر في ذلك فان صح والافقوال العلماء هو
الصحيح لا قول من ادله في العلم وهو ان كانت في كفاية والقيل مرجع
اذ لو كان اجماعا على احدها لم يصح خلافه لمن مخالفه من اهل العلم وهم حاشاهم
مرد ذلك ومحسنون بهم الظن وكل منهم عتبان له في ذلك وهم في درجات
العلم ومنار له متفاوتون وبعضهم علم في بعض ذلك على قدر تفاوتهم
في الدرجات العلمية لقوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم **والله** يعدل
هذا وهذا غيره اعلم **مسئلة** عن الفقيه علي بن قاسم والشراب
الذي يحملونه اهل البنادر من قسار ابن ويسمونه الفقه من علمه على ما
وجدته في المآثر **قال** المؤلف قول مرقا لا يقدر على تحريمها ولا
على تخفيفه شارحها ان لم يكن ما يخرجهم مرددين سواء قول مرقا في التخليد
فيها بجبني وهو قول الشيخين الفقيهين معيد بن بشر الصفي وجاعد بن
خيس الحروي ولهما على ذلك دلالة قد اتضح صوابها وكان الفقيه سيدنا

منها بن خلفان على ذلك مساعدا وفي اشارة جوابه لها على تحليلها معا ضل
وهو الصحيح من القول فيما اري الا انه موضع راي وما جاز عليه الراي
لم يجوز ان يدان به قطعا والله اعلم **مسئلة** الصبي يمين ضرب حامة او
غيرها ما هو مباح للناس صيده فسيقه عليه احد واخذ يجوز هذا ويسعه
كان ضوبه لها يندقة او ماها بيده قال لا يجوز اخذها لغير الضارب
في الوجهين والله اعلم **مسئلة** وما يعيش في البر والعرفي ذكاته اخلا
ولو كان طير او الله اعلم **مسئلة** واذا سجي على الصيد وضربه بسيفه
وقتله جاز ذلك ويجوز له ما قتل برمح وسهم وما قتل بعصا
فلا يجوز اكله سجي ولم يسم والله اعلم **مسئلة** عن محمد بن المختار وقال
من وجد ثنائه مذبوحة في البلاد بلا اذنه لم يجز له اكلها فان وجدها
مذبوحة خارج البلاد له اكلها ولم ينتفع بها والله اعلم **مسئلة**
ابن عبيد الله كان غنمه واسان غنم فسققتا فغنم فبعدها ذلك وجدها
مذبوحين واحدة في الفلاة واحدة في البلدة اكرم عليه اكله فهذين
الراسين قال ياكل الذي وجد مذبوحا في الفلاة ولا ياكل الذي
وجد مذبوحا في البلدة والله اعلم **مسئلة** وفي الامتز ومن وجد شاة له
مذبوحة مع رجل ويبيع لحمها ولا يدرجي كيف صار لحمها اليه وكيف
ذبحها له اكل لحمها قال ابو سعيد انه يجوز اكل لحمها اذا امكن
ان يقبل اليه بوجه حلال حتى يعلم انها ذبحت على غير ما يجوز ذبحها والله
اعلم **مسئلة** الزاملي ومن شاة وذبحها ثم تخلص من ثمنها لغيرها ودفع
له بها هل يطيب له لحمها قال اكثر القول انها بمنزلة الهبنة
لا تاكل احد لها ولو ذكر اسم الله عند ذبحها وان لم يذكرها فاستد في الحرمة
والله اعلم **مسئلة** ومنه اختلف القول في النهي الذي رفعه عن
النبي جليل الله عليه وسلم عزاء البسر والقارين فبعضنا وله فيه انه يهي
ادب لا يجرم وبعضنا انه يجرم فعلى هذا القول هو حرام عند
صاحبه فحين ما ينزع البسر ويدخل ما في الحلاق منه وعلى قول غيره انه يهي
ادب فلا يجرم عند حتى يتفق كقوله لا يندى وقال ابو سعيد
يختلف في ماء البسر قول يجوز ان يتخذ منه خل وقول لا يجوز وقول مكروه

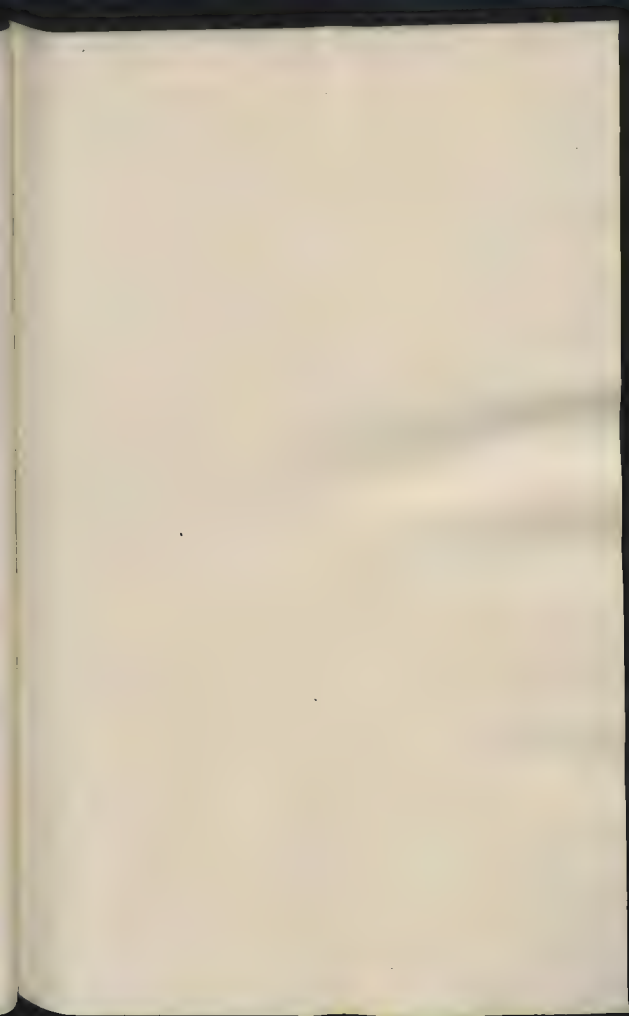
والله اعلم

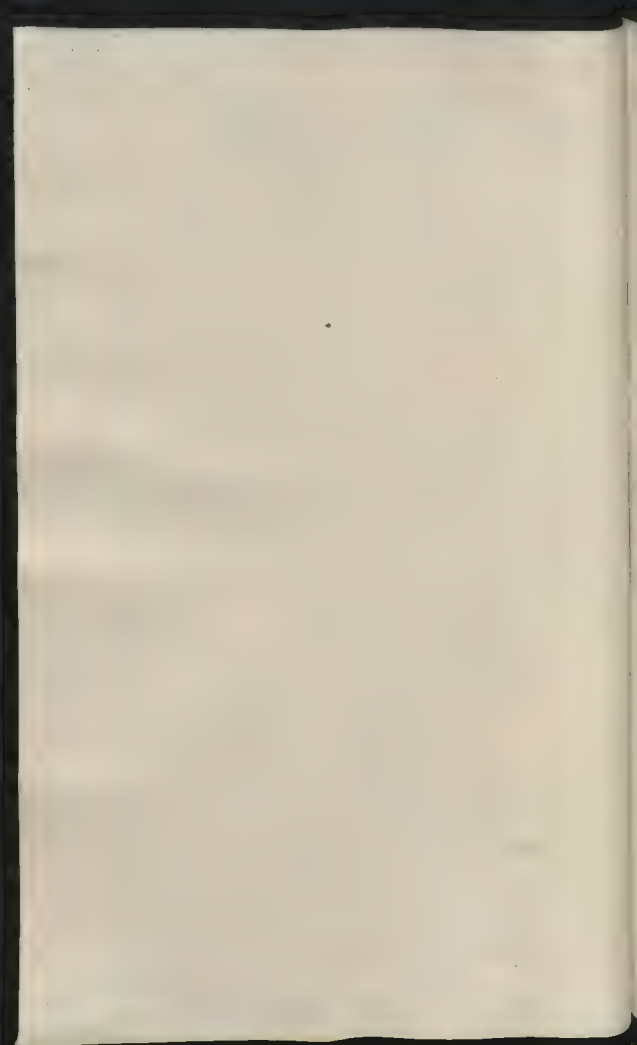
والله اعلم **مسألة** واذا وجد المضطر شيئا من المحرمات مما يعصمه ويحيي
 وشيئا من اموال الناس الحرام الذي لا يحل بيعه ولا هبته ولا اذلاله فما
 يصنع **قال** انه يجزئ في ذلك انشاء لحيات نفسه وهذا ودان بما
 يلزمه من الضمان **وقول** انه يجزي نفسه والميتة والدم ولحم الخنزير
 ومثلها ولا ياكل من اموال الناس **وقول** ليس له ان ياكل من الجسد المحرم
 اذا وجد الطاهر ولم يعارضه فيه معارض والله اعلم **مسألة**
 انهم يعيدون في المضطر اذا حضره ميتة ودم مسفوح ولحم خنزير مذبوح
 من ايامهم **ياكل** **قال** فهذا منسأ ويجزئ في الحرمه والاباحه فاي
 ذلك كانا طبيب لنفسه منه وكان محبوا فان كان الخنزير ميتا كان
 اشده لانه يجتمع فيه حرمتان حرمه في الاصل وحرمه الميتة فعلى هذا
 اذا حضرته ميتة الانعام والتخوير في اكل ميتة الانعام **وقول** كله
 سواء والله اعلم **مسألة** والمضطر ياكل من الميتة بقدر ما يجيبه من
 الهلكة ويتقوي على الفريض في وقتها ام لاحد في ذلك **قال** ان
 المضطر ياكل من الميتة بقدر ما يجيبه من الهلكة ويتقوي على اداء
 الفريض في وقتها **قلت** وان كان في رمضان هل له ان ياكل بقدر
 ما يجيبه في ليلة الى حولها اذا كان معه انه لا يقدر في تلك الليلة على
 شيء من الحلال ويصبح صائما **قال** هكذا يجزئ اذا كان في موضع
 يلزمه الصيام والله اعلم **مسألة** الفقيه من ابن خلفان رحمه الله
 ان اكل الميتة مع غير المضطر حرام غير واسع اكلها حاله مجرها اذهب
 من حلة المحرمات التي حرمها الله في كتابه الا في الحاله التي استثنى الله
 اباختها وهو المضطر لا عينه وذلك عند خوفه على نفسه الهلاك
 من المجاعة ولم يجد غيرها من الحلال تحييث له ان ياكل منها بقدر ما
 يعصمه عن الهلكة توسعا برخصة الله له وما لم يكن كذلك من
 مجرى حرم اكلها على الاختيار وعدم المضطر فان اكلها اكل على ما
 يسعه ومانع على المضطر فلا امن عليه الهلاك وان يكون بذلك
 من اهل النار اعاذنا الله منها وجميع المسلمين **مسألة** الصبي
 واجل الخمر له مجزئ عن الذبح وفي الذبح بعد الفجر خلاف بين المسلمين منهم

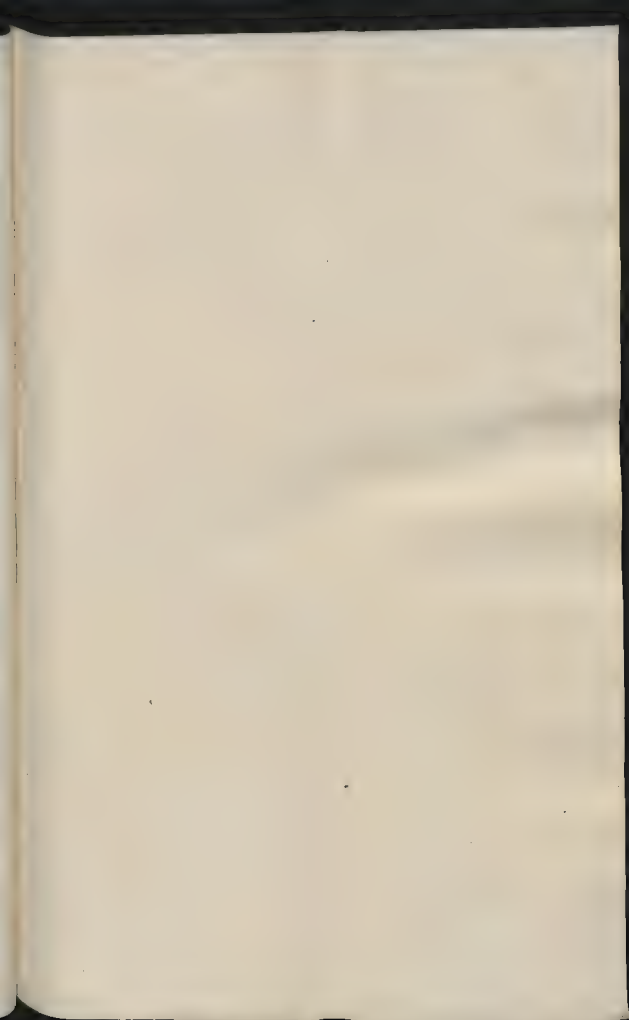
من اجاز ومثله لم يحز ذلك منه اعلم **مسألة** ومنه قلت له وفي اليهودي
 اذا انتصر والصرافي المجوسي اذا اتهموا وتنصر هذا توكيد بايهم قال فيه
 اختلاف قلت له وما حجة من يري تحريم ذبايهم على المسلمين قال
 لان الشراك ملل على بعض القول فكانه اريد على ملته والملة لا توكيد
 ذبيحة وحجة من يحرم ذبايهم بقول الشراك كلمة واحدة والله اعلم
مسألة ومنه وعن سبقت المدينة عند الذبح فقطع الرأس قال الرأس
 لم يוכל ثم راجعته فيه قال لا اري هذا الجماعا وهل يحسن في الدابة الذكية
 حلال وحرام ومثله في الموايد قلت له وهل تجاسرنت على
 اكله قال نعم والله اعلم **مسألة** وسالته عن رجل اصطا وسمكا
 بشبهه كنه فخرج السمك من السمك جيا واصطاد اخر بخاروقه عن زمام لا
 قال ابو محمد جيان ان كان السمكا الذي خرج جيا فخرج خاروقه هذا فلا يجوز
 لصاحب بخاروقه الاخر ان يصيد وان كان سمكا قويا فلا باس على اصطاد
 والله اعلم **مسألة** وعن رجل عند شاة امانة مرضت فذبحها وباعها
 ما الذي يلزمه لربها اذا اختلفا قال يلزمه ما صح من ثمنه لان ذبيحة
 المحتسب جائزة ولو افان عليه غير الذي يصح من فدية اللحم والله اعلم
مسألة من كتاب المصنف عن رجل الى غير القبلة واراد خلاف
 السنة فعليه التوبة ولا اعلم ذلك مما في الذبيحة والله اعلم **مسألة**
 السيد الفقيه مهابد خلفا من رحمه الله وفيمن امر غيره ببيع له رأس غنم
 فادعى بعد ذبحه انه لم يذكر اسم الله عليه ليكون قوله ذلك مقبولا وحجة
 على صاحبه الامر ببيعه كان الذبح نعمة أم لا ويصير بذلك مثل الدعوى
 واذا ثبت قوله حجة انتفع به حرمة المذبوح ويلزمه صفاته لربه ان
 صحت حرمة بقوله ام لا قال ان مثل ذلك لا يتفرع عن الاختلاف في
 المحل في القول والذي اراه واستحسنه ان كان الذبح لغية نعمة فذكره
 لم يذكر اسم الله عند الذبح بغير اختيار بل قاله فيه العذر
 من لسان او عين اعجبي في ذلك قبول قوله لانه مأمون على ذلك وهو منه
 ولا يكون الامين خائفا وعيبي في تحريم الذبيحة بخبر الاختلاف بين الفقهاء
 الاسلاف وقول مرقا في تحليلها اعجب اليه لانه لم يتقدم الي ترك ذكر اسم الله

(او غير نعمة)

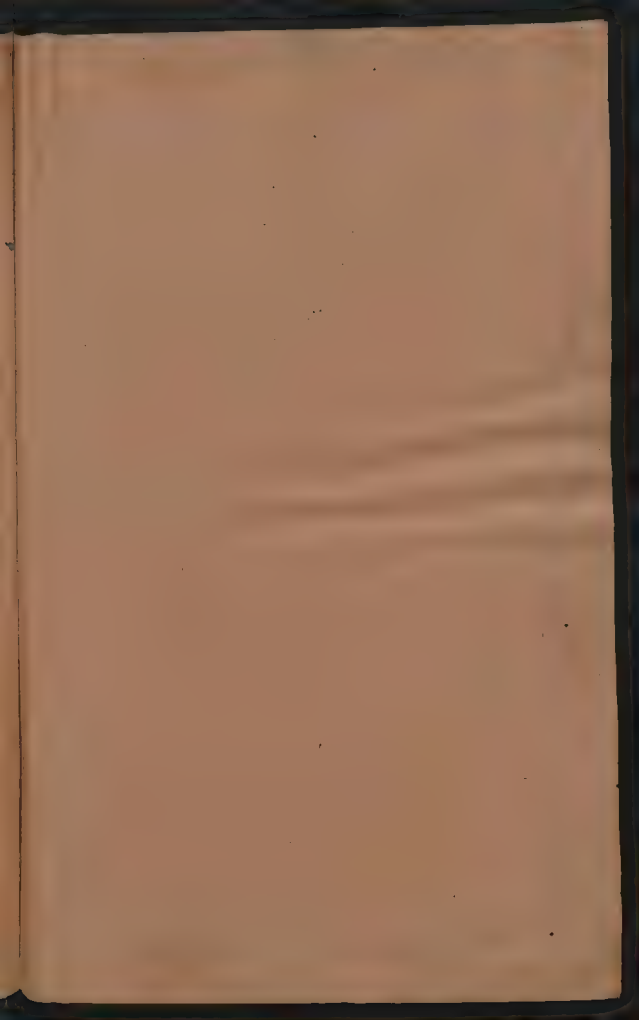
عز وجل من غير عذر وان قال انه ترك التسمية بعد الذك لم ارجو قبول قوله وان كان
ثقة لا قرآن على نفسه بانه قد اتي في تاريخه ما ليس له ان ياتيه وقد انت
ثقتك بذلك فيما عندي وصار اسمه بالمدي على عين ولا يصح تحريم الذبيحة على
صاحبها بدعواه ان لم يصدقه فيما ادعاه بل ان كان صلو كافي ذلك فيما بينه وبين
الله بغيرها يخصه بنفسه دون عين كذلك ان كان الذابح غير ثقة في
المصدر فتكون دعواه غير مقبولة منه ان ادعى انه لم يرك اسم الله عليه عند
ذبحه اياها ذكر ترك ذلك من غير عذر عن غيري في هذا الموضع كله سواء فيما اري
لانه غير عامون على ذلك لعدم ثقته واما الضمان فكما حال يكون منه قول
الذابح مقبولا في ترك التسمية وتحريم الذبيحة لقوله على رأي من يري تحريمها به
من اهل العلم فيكون الضمان عليه لازما لصاحبها اهل حل تلقا عليه قوله
وفي الحال الذي يكون فيه مدعيان ولا يقبل قوله فيه فلا يلزمه في ذلك ضمان لانه لا يصح
على صاحبها تلقا بسببه بل التوبة الى الله مجزية له فيما ارجوا حسب ما بان
صح فينظر فيه ويعمل بعده والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن ممدوح الحنبل
والقنفذ والمرب وحم البطور الكاح والهدد والصفر والقي تسميها البدن
المسططية والخفاش والجدل والباو احلاله والعقاب والبار والنسر والرجمة
والغراب والعنق و البوم والضاصوا والصرر والسنصر حرام قال الشيخ
جلعد بن جبر الله اعلم وانا لا اري في قوله انه يخرج من الصواب على حال الامان
في بعضها ساءة وهذا ذكر ما هو المتفق على حله منها ما يختلف في جواز اكله
وما اعلم انه يتفق على تحريم شيء من ذلك وعسى ان ياتي ما يدل على ذلك جمع **مسألة**
عن الشيخ جلعد بن جبر في روي رحمه الله وسئل عما يحل او يحرم اكله على الانسان
وله من انواع جنس الحيوان قال قد احله الله على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
في الغراب والسنطة والجماع او ما اشبهه من شيء في هي او امر نجاس لان لمحة
منه فيه من حكمه و اباحه او كراهية او خطر او غيري في موضع الاختلاف
بالرأي **قلت** له قال بهيمة من الالعام قال خبي من الخلال لا من
الحرام في دين الاسلام لما استثنى في ذلك **قلت** له قال زواج الثمانية
والجلد والبقرة والغنم معروضناهي في هذه مما قد اباحه الله لعباده كما اولينا
وجلدا وعظاما **قلت** نعم لانه قد جعلها منافع لهم فهي الحلال في حكمها



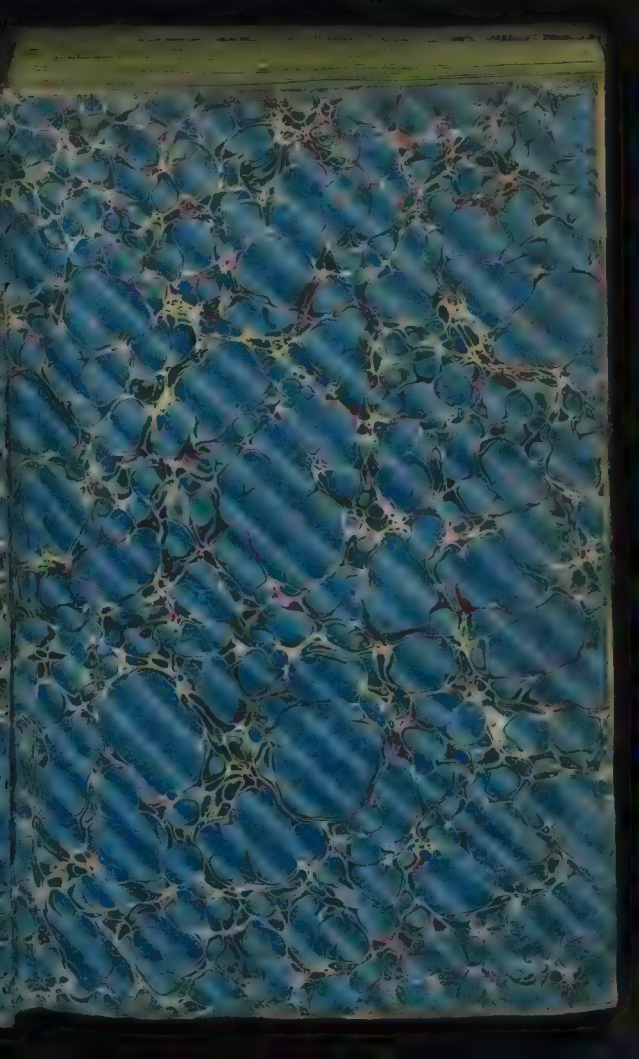


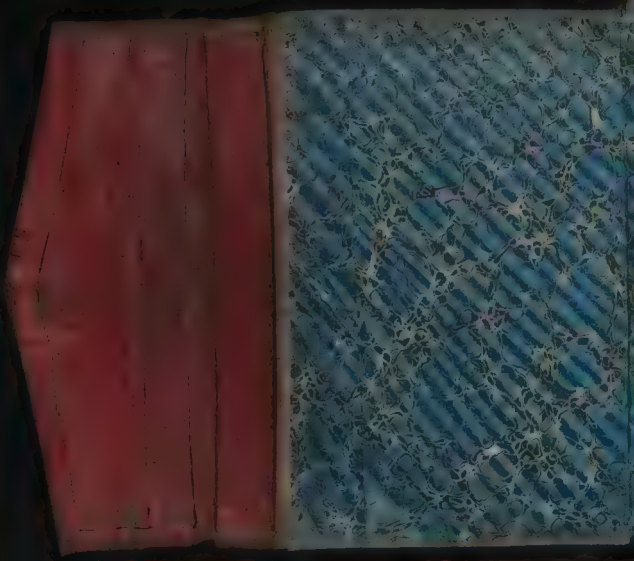






11/11/11















يقربها استغفار. قلت له فان غسله فبالغ حتى الزرع وبقي ما لم يجره فاحرم
بها ما اذا يلزمه في هذا فتناوب به ان يجعله. قال فيجوز على خرافة ان
يختلف في لزومه. قلت له فان كان على ذلك في توبه لا في غيره. قال فالجزاء
لا يكون فيه الا على رأي من لم يجز ان يضطر اليه فيجزي له ويكون في القدية على
ما به من رأي جاز عليه الا يصح ان يلزمه في قول من اجازته على حال فاني ان يجزى
قلت له فان مسه في احرامه بيده او برجله او ما يكون من جسده ما اذا يلزمه
في موضع خطايه او عده. قال ان يجعل ان الله في الحال ان قدر بما امكنه
من بدنه الا لما منع بقدر معه والافليس له ان يؤمن عليه في العهد بجزائه ما له تركه
ومختلف في وجوبه مع الخطاء. قلت له فان نسى احرامه حال فعله او ذكره
في احرامه. قال فالحق ما بالجاهل على هذا فامره ان يؤخذ بالجزاء فيلزمه ما به
مركبته الا على رأي يجعله منزلة الناسي في هذا الموضع فانه يجوز ان يكون
عليه ما به من قول بانه ناسي عليه وقول الا ان يبقى يوما وليلة وقول يوما اول ليلة
فان ذكر تركه لما اجازته له فالدية ولا فهو من العهد ما فيه ما اظهره. قلت له
وان ابرق عليه كرها او جعل به على حين غفلة او في منامه ما القول فيه. قال
هذا امر ففعله فيجوز ان يختلف في جزائه قياسا على مثله الا انه يعجزني ان
يلزمه لكثرة بعد عن محله. قلت له فمذا يلزمه على هذا في قدرته ان يسطه
عن نفسه وساعته. قال بلي فان تركه فالكفارة وروايه لعذر كان او لا.
قلت له فان كان في موضع ماء او موضع وهو لا يدريه فظهر به او قد عليه
قال فقيسي في هذا ان علق به ولو نه او رجحان يكون من الخطاء ما فيه. قلت له
فان دخل على احد من العطارين فعلق به من روائح عطره. قال فلا بأس به فلا
شيء عليه الا ان يتعرض لما اصابه فيلزمه من جزائه ما فيه لعده مرعده. قلت له
فان علمه فتركه على حاله ولم يجهد وساعته مع القدية في زواله. قال قد تضمنت
ان زمره على هذا فلا بد له من ان يكفر. قلت له فان شمه واراد اخذ الصل الذي
له احب به فقد اهداه. قال فان كان لما اجازته فالقدية من عده والم فالقوبة والجزاء
عليه من فعله لعده ومختلف في لزومه على من لا يدري منه فجهله او نسى احرامه
او خطاه به ما اراد من مباح له. قلت له فان اتاه من مزج مصادفة فخرج انفسه
ما اذا يلزمه. قال قد قيل لا شيء في هذا الموضع الا على من تعمده في قول من فعله.

قلت له

قلت له فان كان في طرفة عين لم يوفق ان يتقلعه من موضعه الى اخره وما حمله حاج
به من عرفه قال فذلك مثل الذي ان استنشقته او لاه قلت له فان اصابه
على هذا من راحته او لونه في بدنه او ثوبه قال فالذي به يوجب في ثوبه ان
يطرحه وفي بدنه ان يغسله وقت ان قدس ولا شيء عليه غير ان اراه من انواع
الخطا فيجوز ان يلحقه ما فيه الا ان يتعرض بالعدو ميتا لما قد عرض له او تركه
العجز عن الله فانه يكون من عمده بما له من حكم على فعله في موضع المباحة او
المنع علم او جهله قلت له فان جعله لغیر جليل في احد ثوبيه او فيها خفا
عليه من السرقة او الغصب لم يزد قال فهذا موضع ضرورة نفسي ان يحس
له مع العبدية ههنا اراة اعينه فان صح ولم ينعض قال فبذلك على هذا من حفظه
انه يبرح ان لا شيء عليه والمول هو الذي ا قوله فانظر قلت له فان اخذ
بصبي فاحتله او دفي في البحر المسود فقتله فاصابه من طيب الذي جعل عليه
في بدنه او ثوبه قال فان كان في ركوبه على علم بالذي بهما فهو من عمده بما له في
موضع المضطر الى الله او العكس من حكم والاجاز ان يكون من الخطا بما فيه من قول
بدم وقول لا شيء عليه قلت له فان كان عارفا بالذي بهما من قبل نفسي ان
يذكر من جبن كون ما سترته لما اتاه من الفعل قال فهو بمنزلة من لم يعلمه وله
وعليه في هذا في المحجى من قول لا هذا العبد قلت له فالتاسي من احكامه ما
فعله داخل في اسمه العمد قال نعم في نفس الفعل ما له به من حاله كونه
من النقص لا ما زاد عليه فانه منه ولا شك في غاية البعد قلت له فان تعمد يوما
لغير ما به يعلم جزاه قال فالكفارة لازمة له فلا بد منها وان نذر فظاهر توبته
وتنقذاه قلت له فذلك في لزومها بعد التوبة في الجماع قال لا ادريه
المعمل يظهر ما فيه انما من حقوق الله بل لا نزاع قلت له فان كان به داء في موضع
من بدنه وهذا له دواء قال فيجوز له ان اضطر اليه لعدم ما به يحترق من انواع
ما جاز على حاله الا انه لا يبدله على جوارحه من الاداء لما يلزمه به متى امكنه فقدس
عليه من العبدية قلت له فان قطره في اذنه او في انفه او في عينيه قال القول
في ذلك كذلك قال هكذا معي في ذلك قلت له فذلك ان يتخلل ما طيب
في راسه او في ريشته قال نعم قد قيل هذا ولا اعلم ان احدا يمنع من جوارحه دينا ولا يافيا
في هذا الموضع قلت له فيجوز له بالامتناع لاه قال قد قيل فيه انه من الزينة

فلا يتخل به وقيل لباس من رجع ولم يذكر عليه معه فله قلت له فالزعران والورث
والمسك والورد والغالية والشوران قال قد قيل في هذا جميعا انما الرطب
للمشوران فانه من الزينة لا غير وليس من انواع جنه الريحان قلت له وانما
من الطعام لانه ياكله ام لا قال نعم في قول ابن عثيمين وابن عمر وغيرهما وبعض
المان ما قبله اكثر قلت له وان علمه عملك فهو كذلك قال هكذي معي في
ذلك قلت له فهذا قول بالمنع من اكله قال بلي ان هذا في المان قد قيل به
لانه ان يكون قد اكلنا النار والله اعلم بعدله قلت له فيجوز له ستم الريحان واكلها
فبذ الزعران قال نعم على اكثر ما فيها وبعض كرهها قلت له فان كان في شرابه
قال فيجوز ان يكون على ما في طعامه ان صح ما حضر في جوابه قلت له هذا
له في الحما ان يجعله في يده خضابا او في رجله قال فاولي ما به ان يعد من
الزينة فيمنع من فعله لما فيه ضرورة تقتضي في حق من نزل بها كون المباحة في مثله
مع ما به من فدية والموافق التوبة والبراءة على عزائه لا من جهة حله قلت له وكان
في طلاء او صبغ في زينة او دخنة وكله سواد قال نعم هو كذلك وما اعلم انه
يختلف في ذلك قلت له وكان في لخطا من انواعه فلزعه لا يستعمل ما به فكم
له من كفارة في احتماله قال الله اعلم وانما الذي ان له في هذا الموضع اما في
احاد من كفارة ان لو اتي منها واحد على انفراد قلت له فان اتي من انواع
جنسه ما زاد وعي الواحد كلا منها منفردا عن الآخر بنفسه ما زاد عليه فلزعه
رايا او اجماعا قال فيستحب في الكفارة الواحدة ان تجزيه بجميع ما يكون في الوقت
من انواع ما بها من لفقة وما كان في اوقات شتى فكل ما منها في وقت كفارة
على حدة ما بها من لفقة قلت له فان كان واحدا ومجوعا فذكر ما لما اجاز له
او العكس لم يقع ما اصره قال هذه مثل التي من قبلها فالقول فيها واحد فيجوز
المصطراحي كل منهما ان يكون عليه في تكرار المكفارة واحدة ما دام على ما به في جميع
ما به قلت له فان استعمله لغير ما اجاز له فاعاد في مقام واحد بعد ما غسله
قال ففي انقياس ما يدل على ان ما بعد زواله وما قبله كل واحد جزا ان صح ما اشبهه
به من اللباس قلت له فان كفر ولما يزيله بعد ثم ارد فدية في وقته فهو احرى
قال فكلاي على هذا فاعاد اري في كل واحد له من جزاء لانه قد قطع بينهما من
به احدي قلت له فان تركه على حاله ولم يكثر حتى زاد مرة ثانية قبل زواله

قال

قال ان هذا من التكرار فيكون ان يكون في المقام الواحد والمقامات على ما
 في موضع الضرورة والاختيار قلت له فان بقي على تركه لغيب ما به يعني ما لما
 ليس عليه الاجزاء واحدا قال نعم لما فخلعة واحدة فاني بوجه ان تكون في
 مكانها ثابتة قلت له فذلك فرق في هاتين ان يكون منفردا اثارنا
 قال انه اعلم وانما ادري في المصريح به انهما على سوية فيما له من كفاية وبعض
 اوبى الى جوار فرق ما بينهما بااورد من قوله في اشارة الى هلال عليه فاجاز على اري
 من التعليل في موضع قرانه دون افراد لانه شبهه باليمين والوحدة على وجنتها
 في معينين مجاز لان ^{بالحقيقة} يخلت على ما يحذف قول بكفاية واحدة وقول بكفايتين
 المان ما قبله اصح التويل لانه في كون المنع وفعله احدهما لا يختلف في ثبوته
 فافترضا لا يفرق بينهما بده غلظة والله اعلم فينظر في هذا كله **مسألة** ومنه وفيه
 الامور الرجال ان يحرم بالجماع والعمرة ما الذي يحل له في الثياب في احرامه وعليه
 ان يحرم قال في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي المحرم ان يلبس
 القميص والقلنسوة والعمامة والسراويلات والباؤس وما مسه ورس وزعفران
 وان لا يلبس الخفين المفترق بين النعلين فليقطعهما اسفل من الكعبين والذي
 به يوم لا يحرم في ثوبين ازار ورداء جديدين ان امكنه في حاله ولم يفسلين
 فيلبسهما قصر او غسل او ان كانا خلفين قلت له فان هو اوجم في شيء
 من هذا الذي قد نهي عنه فحرم عليه ما دام على ما به او لبسه في احرامه لا مضر
 اليه علما او جاهلا بجرامه ما اذا يلزمه فيه قال فهو من ظلمه وله شك لانه لا
 ملابيه بعدد في جهله او علمه وعليه مع القدرة ان يباعد في الحال ^{فيثبوته} ان يفرقه
 لانه من المحجور فليس له ان بدعه وان يجعل التوبة قال به فيكون في ندمه على ما فعله
 في جهل او علم وان يودي ما قد لزمه من ذلك جاهلا وان كان لا دون العالم في شدة
 لما قد اعتد له في تركه لما ليس له وله بد له في هذا الموضع من الكفاية جزاء له لما
 فيه من العزم على قول من يجعله في منزلة الناس فيكون في غممه لان يكون على ما به
 من الجمل في ثوبه قلت له فان كان ناسيا لا احرامه ما الذي عليه وله قال
 فلهذا ظهر من الجاهل عند فاني يحسن ان يصيب من اجله وزرا اني لا راي في عافيه
 ما لم يعد اليه ذكر او مختلف في جزائه لانه قد تغد فعلا ففيل يوجب عليه وفي قول
 اخر جني يكون يوما وليلة وقيل يوما وليلة والافلاشي فيه وليس في شيء من هذا

ما يدل عليه بعد فبينه من جوارحه قولاً فان تركه على حاله بعد ان ذكره لا مانع من زواله جهلاً
 به او مع العلم بنحوه فله وعليه في هذا الموضع من تعذر ما لا مائة في عدله وقد مر في
 به والحمد لله دليل على هذا كله فثبت له وما كان من جهة او فيها فمثل القتيص ان
 لبسهما ام لا قال نعم لما في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبيح لبس
 القتيص وفي حديث آخر طريق لعلي بن ابي حمزة انه قال كنا عند رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالجيزة اذ جاء اعرابي وعليه حية وهو متصمخ بالحلوف فقال يا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اني احرمت بالهرة وهذه علي فقال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اما الطيب الذي بك فاعسله واما الحية فانزعها ثم اصنع في عمرتك
 كما تصنع في خنك فاعلم ان يخلعها ولم يخر له لغير ما به يعذر ان يدعها والمواضع مثل
 القتيص في قبا سها فيجوز له ان يكون على ما به يوم عز نبي لبسها سها ان يخرجها
 من اسفل لا مما يلي الارسان امكنه لا في ضرره والمواضع مما اعلا او اسفل قلت
 له فهدر قولك بالمانع في زوالها من اعلا المكنه من اسفله قال لا ادريه
 ايها باكل اوله الا اني ما جاء فيه الاستحباب اياه قلت له فان هي في لبسه نالته
 ولما برده حال نزعها فخطته قال الله اعلم وانا لا ادري في حق نبي به في الناس
 المواضع من قول بل يبيح بعد رجمه الله انه لا يقع في ربه موقع تعظيمة حاله نزع
 اللباس قلت له فالعبادة في هذا مثل القتيص ام لا قال نعم اذ لا اجل
 فرق ما بينهما المعنى يدل عليه في خلقها وانه في لزوم اجزاء علي لبسها فاذا خلد في
 كيهما الظهور منهما قلت له فدل جاء في القبا ان علي من اذ خلد في كيه ما به من
 اجزاء قال بلي ان هذا قد قيل به فلا يعذر علي رده الا ان في قول الشيخ
 ابي سعيد رحمه الله ما دل على ما قبله والحمد لله حق حمد قلت له فان جعله على
 ظهره فادخل منكبيه جاز له ولا شيء عليه قال نعم قد قيل هذا في القبا ولا
 اعلم ان احدا يقول بغيره والفقهاء الموان العبادة في صورة شكله فلا يبع الموان
 تكون في هذا كشله قلت له وما كان لبوس كدب فهو كذلك قال
 هكذا معي في ذلك قلت له فان لبس للبر او يدا او الخفين الما به يعذر في حاله
 ما لا عليه قال ان نزعهم مع القدرة من ساعته اذ ليس له ان يدعه ولا بد له من
 ان يكبر فيهم فاما ان يكون بصيرا فيجتال على رجليه ان يدخلها في موضع
 واحد او يقطع حرقفه خارجا في الكعب المان يكون في نفسه قصيرا والمواضع مما اعلا

لما فيه من الكفاية فان علمته والافضل بمخبره قلت له فان هو ادخل في خفيه
 احذر عليه فجاوز كعبه ماذا عليه قال فغيبني ان يكون في هذا علي ما لو
 ادخلها جميعا في خفيه قلت له فان لم يجد ازارا يحرم فيه ولا نعلين يلبس
 في حليله ماذا له وعليه قال في الرواية عن جابر بن زيد عن ابن عباس انه
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب وهو يقول اذا لم يجد
 الحر من الثقلين لبس الخفين واذا لم يجد ازارا لبس السراويل وله نعلان احدا
 يعارض في ثبوتها وله في جوازها النازلة الضرورة اليه الى انه مع الفداء وان لم
 يذكر لما في مثله من دليل عليه قلت له فلا يجوز ان لم يجد ازارا ولا الرداء
 ان يحرم في قبضه وسراويل او من بعد احواله على هذا ان يلبسها قال بلي
 في موضع اضطر اليها ولا اعلم انه يختلف في هذا لان الرخصة طرفة لموضع
 كون الضرورة في لبسها لما فيه من فدية وله بد فاتها به اولى قلت له فان
 كان ملبسه في احواله قد صلب بالورس والزعران او مسه شي من الطيب والحر
 فيه لمعني اجانه قال فلا جد عليه قياسا له ان يقتدي به
 ان صح ما عدي فيه حفظا له من الغير وقيا سا وان كان لا اختيار جهلا او في علم
 فانوبة والجزاء له بما فيه مخرج الى علي قول من يذهب في اجاها لانه في منزلة
 الناسي فيجوز ان يكون على ما به من قول في الدرر بانه عليه وقول لجزاء
 فيه لان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر بالاعراب في الجبة ان يخلعها وفي
 الخوف ان يغسله لما اراد عليها من كفارة اوجهها عليه فيها جزاء لما اتاه وهذا
 في جهله وان كان على وجه الخطاء فغيبني ان يكون من اجزاء الى السلافة ادنا
 وان كان من الاختلاف على حال لا يتعري وقد مر من القول ما دل بالمعني على
 حاله قلت له فلا يجوز ان يلبسه في احواله من بعد ان يغسله قال
 بلي ان كان قد ذهب عنه ولونه فصار في حذر ما لا ينقض عليه قلت له
 فان ذهب بالفضل او غير قال فهو المار لما سواه وقد حصد فكيف
 عن ان التمس بالماء لمن اراده ان يقصر عليه من العباد قلت له فان كان من رجع
 ما ظهر به وخفي لونه اجزبه زوال ما اصابه من الراجحة ام لا بد من غسله لجواز
 جفا قال ان اولى ما هذه على حال ان تكون جزاء اولي فكيف يصح ان يفترا
 حكما ولا شك عند اولى النبي ان زوال ما به من الراجحة الطينة محمولة عن غسله بالماء

وهم أكثر مناعلماء قللت له هذا من الجارة في لبسه لمن بالغ في غسله فبقى علي
ما به من الواجبة قال بلي في قول من جاز له ما على رأي من منع جواز له وفي قول
الشيخ أبي سعيد رحمه الله أنه يعجب أن لا يكون عليه جزء من زكرك الطيب
في أحواله ولا يقدّر على إزالة ولا يدرك ما خرج هذا من أحواله في أحكامه
قلت له وما لون بالشوران ماذا لا هذا العلم فيه من قول في هذا المكان قال من
من الزينة فيمنع من أن يحضره بعد الطيب مثل الزعفران حتى يذهب لونه
بفسد اللبس أو الزوان فيخرج عن حدابه من الزينة والمأخوذة فيه وفي قول
أخوانه ينزعها من شيء عليه قلت له فالقلنا من المهي عن لبسها في هذا
الموضع والبشر ما هي وماذا على لبسها قال فالقلنا من جمع طنوش وهي
الكفة والبشر هي الطويلة من أنوعها لا غير واحد ما برسر الرجل مع كل
منهما في لباسه في هذا الموضع من أحواله في لبسه فليس له أن يغيطه بشيء
الم الذي يضطر إليه فيجوز له مع القديلة لعله فان نزع ما اختار ذكره لأحواله أو
ناسيا حالة فعله أو على وجه الخطأ لما ابرأ من مباح جاز أن يكون في جاز له
علي ما بر في مثله في موضع علمه بجواز له أو جعله عموما لما يحرمه في باقي علي
أثنى أو كلة قلت له فان أحرم في عمامة أو لبسها في أحواله فهو كذلك قال
هكذا مبني في ذلك قلت له فان طلع عن نفسه في أحواله ما قد منع فلبسه
نزع عاد إليه عارا قال فان كان لما اجتزأ له في معنى البسة واحدة بما لها من
قدية بدله ما زاد عليها ما يجادها الم ان يخلعه علي ان يتركه أو يكون في أصله
علي ما جاز فيلزمه في كل مرة ماله من جزء علي أعداده قلت له فان نزع
وليس التقيص أو القبا والسراويل فأحرم علي ما جاز له أو له قال قد قيل
فيها أن الكفان الواحدة مخزئة لما يكون من هذا في وقت واحد لما على ما به
من كثرتها ليس هي البسة لما زاد عليها وما كان في أوقات مختلفة فلها في
كل مرة تكون في وقتها كفاة على حد الم أن يلبسها على ما جاز له فانه لا يلزمه
ما دام على ما به الكفان واحدة قلت له فان كان في عابرة لبسها بعد
الخلع شيء لما أجاز له وشيء على ما به من المنع قال ولا بد في موضع التقيص
يعطى كل مناهما له من حكمه في الحق قلت له فان جمع في أحواله بين الكحية والنميص
أو القنسوة والعمامة في لباسها على ما جاز له أو يمنع منه لحرمه قال فالحق ما به

أن يكون

ان يكون علي ما ورد في الثلاثة التي قبلها اذ ليس هي لبعضها فاني سمع ان
 يكون لها في هذا الموضع غير ما لها من قضبة في عذرها وما صدق في الشيء علي
 جسده لم يخبر ان يصدق علي جميع ما تحته من انواع الاما اخرجته دليل لا شك
 فيه لعدم لبسه في موضع العمد والخطا ذكر الاما وناسيا لحرمة علمها او
 جاهلا في حينه بحرامه قلت له قد لا يجوز في النعم لنعلمها على العلم او
 لجهل حاله الذكر او النسيان علي طرازه او لا وفي الخطا ان يكون في انواع ما
 نهي عن لباسه كلها قال بلي ان هذا قد يكون في عمومه فلا يمنع من جوار
 كونه في شيء من انواعه لانه لا يمكن له من المنع الذي الخطا وانه علي الخصوص
 فيما فيه يمكن ان يكون به في يومه قلت له فان كان لما به من اذي او مرض
 او محذور ضرر من عذرها او برد او حر او مطر قال فيجوز له علي هذا
 وما اشبهه من اوعى الاما عليه الفدية بدم وان خلع ما لبس فعلا اليه من ار
 فلا يراى علي الواحد ادام علي بابه في هذا الموضع لعذره قلت له فان
 بلي في حاله بعد تزويجها او بختائه فلبسها وتذرع معها ضرورة ليدفع عن
 نفسه او ماله شر من بختائه قال ان هذا لمن اوضح العذر فيجوز له
 وعليه الفدية في قول اهل الذكر قلت له فان خلعها علي بنية تركها الزوال
 والخافة فاجل حاله ثم تنزل به مرة ثانية فاعادها بعد ان تزعمها قال
 فاجري بابه علي هذا وان جاز له ان تلزمه فدية اخرى قلت له فان اغل
 من العمامة نظيرتها حتي بان اكثر راسه او كله فاعاد اليها قال فان اوي باهية
 ان تكون لبسة ثانية فوق الاولى قلت له فان فضحها او زالت عن راسه
 فردها او استخرجي كورها وهي قائمة في مكانها لم تنزل عنه فشدتها قال
 فشد عليها اربي في ردائها بعد كون سقوطها فعلا راسه او فضحها مثلا التي من
 قبلها وعلي العكس من شدتها قلت له قد لا يجوز في سيفه ان يكون
 حامله في احرامه فيجعل علي عاتقه جماليه قال بلي في موضع المخافة ضرورة
 اليه واستاقلا قلت له فان لبس احرامه عذرا او صار علي مخالفة لبقائه
 اله ان يلوي علي حقوقه فوق الزمان ودرء او جلا فيعقد او يغزى خوفا
 عند اللقاء ان يسقط عليه قال نعم الذي عقد في نفسه فاني لم اعلم جوار
 الاما ان يكون في موضع الصلوة اليه فان فعله قال كفارة علي حال فيه ولو لولة

فلا شيء عليه • قلت له فان شئ على وسطه مرفوعة فالقول فيه على هذا يكون
 ان الواء او عقد • قال نعم هو كذلك لعدم ما يدل على فرق ما بينهما في ذلك • قلت
 له فان كان به جراحة فربطها بعد الجراحة • قال فان كان ثمانية مرفوعة لا ينفذ
 معها على حال بدون ما فعله ان يدها جازله وعليه الغذاء والمانع خفة
 فيلزمه في العقد وسعاعة مع القدرة ان يحلها وما وراءه يكون اجزاء • قلت له
 ومن الجواهر ان يعقد على نفسه في بدنه شيئا المرفوض مرة ما دام على طابه من الجواهر
 قال نعم الماهية ما فانه قد حصل فيه وما علم انه يختلف في جوارحه لما به من
 حاجة اليه ولا شيء عليه • قلت له هذا الخبر في عن النبي الذي اجاز في هذا
 الموضع ما هو وكيف يكون في الشيء • قال بلي ان قول اهل الرشد في وصفه
 ان يأخذ من طرفة عين دخله فيما اعد له من آله مسكرا وفي طيه فلا يخرج منه من جابه
 فانه من العقد • قلت له واذا كان ذا هو الذي مر قصده ما زاد عليه فاعقد
 من جابه الثاني لا بعد • قال فهو من الخطا بما فيه من قول في لاي الله يعني
 في حق من الى ربه باسرع ما قد ان لم يلزمه شيء لما اراد به بعد عن محل اجزاء •
 قلت له فان اخذ بطرفه لما اجاز له فعقد هما عليه • قال هذا العقد
 بما له وحكم في موضع كونه على طابه في حاله من نسيان لاجرامه وذكره في علم او جهل
 قلت له فان اشئ العقد فزين • قال في مثل الواحدة او تظن ان لها كفايتين
 وليس كذلك في قول من يعلمه والمسلمين • قلت له فان عقد على نفسه في
 مواضع عدة قال ان هي في الوقت الواحد او مثل عقد • بما لها من كفارة وفي المواقف
 المختلفة فلما له من جاز عليه • قلت له فان جعل عقد ترفع اليه فرب •
 قال فيجوز هذه كل مرة ان يكون لما اجاز له فانه لا يبان على القدية الواحدة بل ان
 على طابه مرفوعة اليه • قلت له وما لبس في اجرامه او عقد على نفسه فاوله
 الى اخره فلم يحل في موضع ما ليس له فيلزمه ما فيه لجرامه • قال فانه علم والذي
 معي في هذا ان الدم مجزأ له فيه ولا علم ان احدا يقول ما زاد عليه • قلت له
 فان صر في ثوبين اجرامه او في احداهما شيئا من الدراهم او غيرها فعقد عليه بحبل او
 خيط او بنفس توبه او بها ما زاد يلزمه • قال فهذا ما قد ايج له على حال فلا
 شيء فيه فيما علمه • قلت له هذا من اجاز في ازاره وفي مرفاذه ان يعقد على
 نفسه في اجرامه له ختيار • قال نعم الا وجد في موضع الاختيار لما يدل

على المنع من جوارحه ^{عظماؤه} لانه على الضرر قلنت له وان احدث في شيء من هذا اكرهه
على عقده او لبسه ولم يتقدر ان يمنع من جوارحه ليجز في نفسه قال فيجوز له
لانه موضع ضرره وعليه الفداء فان امن جوارحه ان يزعمه مع الفداء من سائر
ولم يجر له ان يذمه فان تعذر تركه لا لما يكون من عذر فله وعليه في موضع علمه
او جهله بحكم حكم العدم ما فيه وان سيجي في حاله فنهى عن ذكره جاز لان يكون
عليه في الناسي من قول قلنت له فان عقد عليه او البس ما لا يجوز له في
يقضه كرها او في منامه الا بامره قال فهذا لا يفعله فلما كفاه له على الظاهر
ما فيه قصر ما نهى او طال في يوم قلنت له فان قدر من بعد حمل زواله فتركه
لما به بعد في حاله قال فيجوز ان يكون له على ما مر في مثله في موضع
علمه او جهله قلنت له والواء من حرقه ويهاشي من الطيب على ما به من
فرجه قال فلا بأس عليه لجوارحه مع الفدية ان الجانة الضرورة اليها فله
والاجاز لان يكون في جزائه على ما مر في موضع عدم اخطايه فيما له او عليه
قلنت له فان كان على هذا من طيبه عقدا قال فغسي في الدم الواحد ان
يكون له مجزئ عنها في موضع لزومه راد ان الله يريد اه قلنت له فان وضع
توبه في شيء من انواع جنسه او فقد عليه وهو لا يدري به فاصابه لو نه او
يرحمه لا باختيار نفسه قال فهو من الخطاء ما فيه من قول في اي جاز عليه
قلنت له فان بال فلم يجزها به ينظر هو الماء في الحال يجوز له ان يربط على
ذكره حرقه خذلا من الجحاسة ان تصيبه في بدنه او توبه ام لا قال نعم
يجوز له وله شيء عليه الا ان يعقدها فيلزمه ما فيه قلنت له فان ربطها
بشيء آخر فلا ولا على ذكره من فوقها او عقد عليها فهو كذلك قال هكذا في معنى
في ذلك قلنت له وما كان من هذا في البيا والرجل او ما بقي من البدن لينا او عقدا
فهو على سواء في هذا قال نعم في موضع لزومه او العكس في السنة او
الاجماع او الراي لمن جاز له او لزمه ان يعيده في يومه اذ لا احد في الحق
ما يدل على صحة وجه الفرق لا حاجة التي عموا الاما في عطي الراس وحضر العقد
مطلقا الا في حق من اضطر اليه والي ما قبله فان الضرورة تقتضي كون الاجابة مع
الفدية قلنت له فان حرم في طيلسا او ساحتا او بركان قال فلا بأس
عليه لانها من انواع ما قد اجيز على حال في الاحرام فاني جيز على من لبسها ان يوحذ

فيه بالجزء وليس هو المحرم قلت له فان اخذ المنطق فلو اهل على نفسه
ولم يعقدوها ولكن ادخلها بما عجزت به في سبورها قال فغيبتي ان يحزن له
والجزء فيه لانه لا من العقد في شيء فاعرفه فان لم يربح عليه ما دل عليه
قلت له فان لبس في اصبع يد يد خافنا قال قد قيل فيه بالاجزاء وبعض
كرويه فإني عليه دما وليس في باجر الحج عالما قلت له فماله ان يري وجهه
في المرأة قال قد قيل فيه بالكرهية وفي قول اخر لا بأس به الا ان يكون لزيته
قلت له فان اضطر البهائم اليه قال فيجوز له واستيء عليه فينظر في
ذلك **مسألة** ومنه وفي المحرم له ان يحمل في احرامه سيفا او عين من
السلح امره قال قد قيل في السيف بالمنع من حمله فيه الا ان يكون خائفا
وفي قول اخر ان له ان يتقلده مطلقا وقد قيل ليس له ان يحمله الا ان يكون في
الاعتق الاخر فانه يحسن فلا يبيع ولكنه لا يتوكل له ما يولد له علم بعد له والقول
في عين من انواع الاسلحة كمثلها والذي اجد في الرواية طريق القوم عن جابر
انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل احدكم
ان يحمل السلاح بمكة قلت له وحاشا في هذا امر روايتهم فتقول فيه قال
الله اعلم به فان حمل على الطلقة في ظاهرها ما يقتضي وجه المنع من جوارحه
وانما ادرية في كل حال فاقربه فان صح نفسي ان يكون في موضع الاختيار لما
اريد به فيها فقتال او ما دونه لا على ما جاز من اخافة لمن يحارم مقيم او مسافر
في غير موضع الا اضطر لما قد نزل به في الحال من مخافة على نفس او مال وله ما
يكون في العدول من مباح للمحرم والمحل لمن ايج له منهما في الحرم والحل وليس
هذا بالحق ولزعماء هذه المخافة من ضياعه ان فارقته او لما رآه من نحو بيع او شرا
او هبة او عطاء او الواسع من العمدة الدين او الرأى او بدله ان يخرج به منها
او جاء به اليها فجاز له ان يدخل الي غير هذا ما شبهه او تزي المنع من جوارحه في
عموم او على الخصوص في شيء منه وانا لا ادرية فاحرمه على من رآه ان يفعل
قلت له فان كان في حقه غير باع ولا عا داله ان يحرم فيه فيجمله في طوافه
وسعيه وصلاته حال احرامه قال نعم اذا لم يجد في هذا الموضع الا
ما يدل على جوارحه لا على احرامه قلت له ويجوز له ان يقتاتل به من يبغي
عليه فاراد قتاله او يدفع فيه من امر عدوانه ان ياخذ ماله قال هكذا

معي في هذين وله اعلم انه يختلف في حله برأي ولادين الله ان يقدر سي في
 حاله باذنه ان يمتعه عن ماله قلت له فان اصابه في احرامه على هذا
 شيء فاداه كان عدو او غير عن مسلاحه قال فغيبان يلزمه
 فيه دم على هذا فاعلم وعلى قول آخر فلا شيء عليه لوجود عذر الانزيات
 الذي مرعدون يكون لا بعد فعله ولا الذي من نفسه لا بعد فيجوز في كل
 منهما ان يلحقه من الراي ما في مثله قلت له فان كان بها في احرامه امسا
 على نفسه وماله وعلى غيره من له او عليه ان يدفع عنه بسلاحه في حاله فاراد
 في غير تحريم لعدا ان يلبسه يوما بها الهول لا شيء عاده قال فغيب
 في هذا الموضع ان يكون تركه اولى لانه محل خصوع واستكانة وختوع
 لولاه الموضع رتبة ولا مخافة تركه عدو فيلزمه او يحجز له لما يجتأه
 فليدفع عن نفسه في اقباله على ربه جميع ما يشغله عما به ماله مبلغ ما قدر
 من احواله فان فعله فقد استحي على ربه فتركها او منع منه فغني عنه وله يبلغ
 به الى جلاء واسد اعلم فينظر في ذلك مسلة ومنه وفي المحرم هاله ان يغطي
 لاه ام لاه قال فبي قول هذا العلم اجمع ان احرم الرجل في راسه فليس
 له ان يغطيه الملباه يعذر والممنوع ما منع قلت له فان فعله بالعد
 لما اجاز له قال فلا بد له فيه من ال كفارة جزاء له بدم يورده
 الى من يكون من اهل فيه كما هو عليه ولا من التوبة فانه ملوم وفي تعدد ما قوم
 ولا شك في شيء من هذا ابدا ولن تجد من دونها ملتحدا قلت له فان غمر
 وارتاع ما ذاب لزمه طالع عليه او قصر في المدة قال قد قيل ان عليه في
 كل كفارة دفان وقد رآه فاعقبه ورواه نداه قلت له فان كان في حاله
 ناسيا لاهامه قال فهو عذر فليترعه في راسه ويلبى حين يذكره شيء
 عليه لاه ان يكون يوما وليلة وفي قول آخر يوما وليلة فانه لا بد وان يلزمه
 في كل منهما دم على ما به قد حل فيه قلت له فان كان في احرامه ذكر االه لانه
 جاهل بحرامه قال فهذا من غير لكونه فلا بد له من ايمانه ولا من التوبة
 لدفع ذنوبه وعلى قول آخر فيجوز في هذا المكان ان يكون له حكم الناسي
 لانه سواء في قولهم وكذلك في ناسي قلت له فان اراد غيره فخطا ومن
 سكت عنه قال هكذا يعني في ذلك قلت له فان تركها ساعة او اقل واكثر

او اكثر بعد ان انتبه او ذكره قال فان كان لما منع ولا فهو في حرم علي ما في
النعم من حكمه قلت له فان لم يغطه كله وانما غطا بعضه قال قد
قبل فيه انه لا شيء عليه حتى يغطي اكثر قلت له فان اضطر اليه شدة
حر او برد او ما يكون غرض هذا ان يغطيه خوفا على نفسه مكنون الضر
قال نعم المانة لا بد له معه من ان يكفر ولا اعلم ان احدا يقول في هذا الموضع
بغير من اهل البصر قلت له فان كان به علة لا يقدر معها على كشفه
فالقول في الفداء على ما مر في وصفه قال هكذا معي في هذا من قولهم وانما
لا ادري في العندية منها بعذر الموان في الرواية عن ابن عباس انه ضم راسه
من ذاء كان به فذبح شاة فيما عنه يذكر قلت له وعلى هذا يكون القول
في وجهه ام لا قال نعم لقولهم فيه انه من الرأس وليس في هذا الموضع المانة
من حكم في ماله وعليه قلت له فان هو غطى قاء او اذنيه قال فسي
ان يكون له ما لم يضطر اليه ولعله لا يبلغ به على حاله الى جزء يلزمه فيكون
عليه قلت له فان فقم احد غطى راسه او وجهه ولا يقدر على منعه
او اتاه نايما فخره قال فبعضه ان يكون هذا من عذره فلا يلزمه شيء ان
كشفه حتى امكنه ولما يكن من المانة ان يبقي يوما اوليلة وعلى قول الحر يومئذ
وليلة فيجوز ان يكون في الدم على ما في الناس من راي لا هذا العلم قلت
له فان حين ان يغطي وجهه خوفا على نفسه ان يشتغل ما امره قال ان
هذا امر عذر فيجوز له مع العندية وان كان في جبر قلت له فان هذا
فلا ظلم هذا ان ياخذ في موضع المنة ان منه ما اذا ان يتحرر لما قد لزمه
قال نعم ان يخرج دما او طعنا او اقلير له ان يرجع اليه بما يورديه
صياها قلت له فهذا من الجائز في ان يجعل على راسه عصاة لرفع ما به اذني
اولا قال بل في ما قد اجيز على هذا ولا شيء على من لوي ما لم يبلغ نصفه
وعلى قول اكثر من فيلزمه الفداء وان عقد هاتوا يد معه وان يكون
العهد الجواز فان سبي جائز ان يلجئة معني ما في مثله من حكم في عذله قلت له
فان عرض له ما يدعون الي ان يحكمه فيجوز له قال نعم قد قيل يجوز المانة يومئذ
ان يكون بروسا ماله ولا شيء على فاعله قلت له فان كان باظفار او
بكل اصابعه او براحة كفه ما لا عليه فيما قل او اكثر في مقداره قال فسيان لا
يلزمه

يلزمه شيء وان خالف الي غيره اياه يومر في تغله ما لم يدعه او يقتل شيئا من قبله
 او يسقط شيئا من شعره لحي لا جلده • قلت له فان كان في لحيته فالقول فيها
 كذلك • قال نعم لانها في هذا كانتا علي سواء ان صح ما عندي في ذلك •
 قلت له فلهذا ان يدهنها بما لا يطيب به فزادها ان او يشطها • قال
 في الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا حرج استعنت اعني
 فيسقي له ان ينزكها في هذا الموضع علي حالها فانه به اولي بالمضررة
 اليها اولا في شيء منهما • قلت له فان فعلها ولم يرد به خلاف او فعل الجذاه
 قال ففعلني هذا امره كانه لا شيء عليه ما لم يخرج دما او يقتل قمل او ينزع شيئا
 من شعره • قلت له فان بدل له ان يغسله بالماء ايجز له • قال نعم لما روي
 عن عمر بن الخطاب ان ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يغسل بالماء الا
 بزيغ شعته وهذا ما لا أعلم انه يختلف في جوانه من قول الفقهاء انه يومر
 ان لا يدلكه ولكن ينشره الماء • قلت له فان ذلك اعليه شيء يلزمه فيه •
 قال لا ما لم يكن به من ذلك ما لا بد وان يكون له ما فيه من حكم في لحي او ارجاع
 في حرمه وعسي في الهي ان يكون له ذلك فافركونه به فذلك عليه ما ابقاه
 من شعره فانه • قلت له فيجوز له ان يغسلها بالخطي ام لا • قال قد قيل
 شذ على غير هذا فان فعل فلا أعلم انه يلزمه من رايه شيء • قلت له فان
 لما زاد عليه الا ان يكون في شيء يخافه مثل تنق او زرع دخان او غبار يدخل
 في انفه فيؤذي به او نار تلذبه فتختر شعره • او ما يكون من نحو هذا وعليه كل حال
 فلا اجزاء فيه • وعلي قول آخر فيمن له شعر طويل ان له ان يغطي ما تحت الاذنين •
 قلت له فان كان من جهة ان يدخل في بيت او عيشة او قبعة • قال قد
 قيل هذا كذا انه ما ايجز له ان يغسله وان مسح راسه ولا بأس عليه لانه مطلق في
 حله • قلت له وان استظل بحجر او شجرة • قال نعم يجوز له ان يغطي راسه
 الي المخرج • قال لا • قلت له افلا يجوز له ان يتقي حر الشمس فيجعل
 على نفسه من فوقه مظلة من نبتة عن راسه ام لا • قال قد قيل يجوز له
 على هذه الصفة وكما في ما اجد ما يمنع منها في قول لاحد من اهل المعرفة • قلت
 له ولا بأس عليه فلا اذواء ما لم يمس الراس • قال نعم قد قيل هذا وانما ان

مسئله فقلبه دم المانة يشبه في غير العمدان يلحقه معنى ما في الخطأ من حكمه قلت له
فذلك في رأيي واجماع ان يجعل عليه راسه ما اراد من متاعه قال لا ادرى به المانة
ما غناه له عنه من زيان وعليه في تركه صهر فانه مما قد خص فيه لمن اضطر اليه المانة
لا بد وان يكون في الجمل عليه ما به من الاختلاف لراي من يقول بالعدله ان التي على
نصفه فتمتع وعلي قول اخر ان عظم الكثر والله اعلم بسداد ذلك قلت له قد
يجوز له ان يحلق راسه قبل محله المانع ضرورة اليه قال لا ادرى فيه لما ايدل
على المنع من جوانه ما عين قادر عليه قلت له فان كان كذلك فربما اوبى اذي من
راسه قال فغدية من صيام او صدقة او نسك خاصة فانه من اضطر اليها
فجار له في حاله ان يكون عليها وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان راى كعب بن عجرة يوقد نعله وهو محرم وهو امر راسه تنقش نعله فقال له
احلق واغدي قلت له اقلل الخبز في صيام كما يكون في الايام وعز الصدقة
عليه من هب ومقدارها من الطعام وعن النسك ما هو من الاقام قال لي قد قيل
في النسك انه في هذا الموضع شاة او بدنة او بقرة وفي الصيام انه ثلاثة ايام
او اربعة او خمسة الى ستة ايام وفي قول آخر ستة ايام او سبعة الى عشرة ايام
وفي الصدقة انها اطعام ستة مساكين قلت له فاين يوم في كل واحد من هذه
يؤديه علي ما جاز فيه فجزبه لادائه ما عليه قال قد قيل في الصيام انه يجوز
فيص في كل مكان وفي النسك انها ثمانية بني او عكدة ومختلف في اطعامه هل
يجوز في غير هاهنا وفي قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله ما دل على ان يحرمه او يثبت
له ويكون مخيرا في هذه الماوجه الثلاثة وما فعله منها في هذا الموضع اجازة قال نعم
علي قول في رأيي وقد ان عليه الغدية بالنسك فان لم يجد فالاطعام فان لم يجد
فالصيام وقول في ظن رأيي سعيد رحمه الله انه قيل به اذ لم يجد النسك فهو
مخير بين ان يطعم او يصوم المان ما قبلها وان كان الثاني اكثر ما فيدانه في ظاهر
المادة ما دل عليه والله اعلم فيمنع ذلك **مسئلة** ومنه ومن اخذ من تنفع
وهو محرم من الثلاث فصاعدا او ما دونهن فتتبعه ناسيا او عاملا ما لا عليه
خرج معدوم ففاضام لا قال في الماثران في الثلاث او ما زاد عليهن لا ما
ولكل شخص الطعام مسكين فيما دونهن وان خرج معدوم المواضع ذم لتتبعه له ما
لان يكون دم ثاني وبعض لم يقل فيما لم يقض غير الله اعلم وعسى ان يجوز في

في الجزاء الواحد ان يجزيه فيما على اي آخر منها الجنابة واحدة لانها في كونها على
هذه من فعله مع النسيان لاحرامه لا بد وان يلحقه حكم الاختلاف في لزومه له
في كل منهما ان خرج في العدد ما اراد في احكامه فصيح في النظر قلت له
فان اراد غير ما خطابه قال فهو عذر فلا شيء عليه وعلى قول آخر
فيجوز ان يلزمه من الجزاء ما فيه الامان ما قبله هو الذي يجزي على هذا امره
قلت له وما قطعه من شعرة قال قول في كفارة كالوقوعه قال قد قيل
هذا لانها في المعنى سواء فما حكم واحد في الجزاء قلت له وما جاز او قلعه
من واحدة او اثنتين بعد ان كفر لما قبله من شعرة فلا يجمع في الجزاء فيكون
دما قال هكذا معي في قول من يغسل في هذا لا غير فادل عليه في رأيي
او دين جزاء قلت له فان اخذ من شعرة واحدة فقطعها في مرتين وهي
فيه وفي الثالثة قلعه قال فبي الامر من قول المسلم ان كان في مقام
واحد فليس عليه الا ما لها من اطعامه بسكين وان كان في اوقات
متفرقة فكل ما له من فدية وعيبي ان يجزي في المقام الواحد ان يكون على
هذا وان كان في حين قلت له فان بلغ ثلاثا في تفرق اوقات من قبل
ان يكفر او زاد عليها قال فلا بد وان يجمع ما لم يكن فيكون دما ويؤديه
عنه قلت له فان قطعها في ثلاث قطع او اكثر في مرة واحدة قال
فلا يرب لها في هذا الموضع من بيان في الجزاء على ما قلنا لان الواحد فعله
عجا قلت له وما جاز من شعرة او تنفقه فبلغ ثلاثا او ما زاد حتى ياتي على
كله فليس له الا دمه واحد قال نعم قد قيل فيه بانه كذلك لم يكفر ولا
اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان كفر ثم عاد الى فعله قال فلا بد وان
يرجع به في الجزاء الى ما له من كفارة في اصله قلت له فان قلعه او جزى في كل يوم
قال نعم حتى يبلغ قبل تكفيره ثلاثا يجمع له في موضع لزومه فيكون دما
فان كان تنفقه وان اورثه اسفا على ما كان من فعله فاعقبه ندما قلت له
او على العكس من قبل ان يكفر ما اذا يلزمه في هذين قال بل قد قيل في
هذا الموضع ان عليه في الثلاث دما وفي الرابعة اطعام مسكين قلت له
فان اخذ من شعرة واحدة فتشقه فادمنته قال قد قيل ان عليه دما قلت له

فان تنقها احد غيري في بقضته او في منامه المانة لا يامر قال قد قيل ان عليه
الجزاء وعلى العكس في قول آخر وانه لا ظهر فيه قلت له فان كان عن يديه
في لزومه فهو كغفلة قال نعم هو كذلك لانه كمثلته قلت له ومانته
او حلقه او قصده او احوقه قال قول فيه واحد قال هكذا قيل ولا اعلم انه
يختلف في هذا قلت له فان او قد ابا علي قد مر لما اراد بها من نفع قلت
علي شي من شعره قال جنون الخطاء فلا شيء عليه ان ائبته وما يتعرض
لهما وقيل في الجراء بوجوبه عليه قلت له فان كان في تعرض لما به
مزيد به لا يلج له فيها قال فهو عليه وان كان معرضا عن اليه قلت له
فان عمل نفسه او لغيره طعاما فادخل يده فيها حال عمله له قال
هذه هي التي قبلها سواء قال قول فيها واحد قلت له فان فعل
هذا امر لا يلزمه ان يحرق في كل مرة ثلاثا او اكثر لئلا كان او غارة كل
في قول الفقهاء ما دل علي انه ما كان في مقام واحد فهو كفارة واحدة
ما لم يقطع به بالقاء وما كان في اوقات متفرقة فلكل واحدة فدية علي حدة
وعلي قول اخر فيجب في الجميع لعدم تكليفه ان يكون له كفارة قلت له ومانته
من شعره او حلقه بالموسمي او النونية او جرة كذا سواء قال نعم قد قيل هذا
وهو كذلك ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان اغتسل من جناية او ما
يكون من نجاسة او توضي لما يؤمر به من صلوات او غيرها فانقطع او انقطع انتفت
لعمرك شي من شعره لا بعد ان يلزمه ما له من دم او ما دونه من جزاء امه قال قد قيل
من الخطاء فلا شيء عليه وعلي قول آخر فلا بد وان يلزمه ما فيه غير اني ما قبله
فاميل اليه الا ان يزيد في عركه لوضوء او غسل مقدر طابه بحيث يفي في مثله
قلت له فان كان لغز معني يوجب او يحين له قال فلا بد من الجلاء بما يكون
له من الفداء قلت له فان عرض في موضع من يده ما يحتاج معه الى ان يحكه
فانقشر شي من جلده او انتشف شي من شعره او ادمه ما ذا يلزمه قال قد قيل
مثل الذي قبلها في عركه لشي من يده حال طهارته قال قول فيها واحد انما
علي سواء قلت له وما سقط لحكه من شعره ائبته فلا كفارة له قال
هكذا قيل ولا اعلم ان احدا يقول فيه بقي فادل عليه قلت له فان
انكأ علي جدار او حجر او علي حذاء او جدار او شي من الخرج فانتشف او انتقطع من

ظهر شيء من الشعر قال قد قيل الجواز في هذا على من نغدر ولعله لما وقع به
والانفسى ان يجوز فيه لان يكون غير لخطا فيعطى ما له من حكم في رأي
جواز عليه قلت له فان اضطر الي الحجامه تجاز له قال نعم لما انه
لا ينقطع شعرا وتظن انه لا يجوز فيمنع وفي الرواية عن ابن عباس رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم ولكن مع الفداء
قلت له فان قطعه من الموضع قال فغلبني العمل الجواز ويختلف
في ثبوتها مع الخطا قلت له وما كان من شرط الحجامه فقال فان كان
عن رايه فهو كقطعه من الفلأبد وان يكون على ما في الخطا فزاي في مثله
قلت له فان لم يكن الحجام في منزلة من يوجب على حاله على ما يوم به وتركه
وبناءه عن رايه قال فيجب في لزومه ان يكون على هذا لا في والله
اعلم فينظر في ذلك **مسألة** ومنه وفيمن يكون في حرامه فينقص بشا من
اطعامه ناسيا او عامدا في علمه او جهله بحرامه قال في المأزاد على
ان له وعليه ما في الشعر من حكم في لجأع او راي لاهل البصر فارجع في هذا
المأزاد في ذلك وكيفي قلت له فان ذكر فتعذر ايلزومه ان لا يتوب الى الله
من فعله فيكرهه قال نعم انه ابقى بالعدم ما قد منع منه لحرامه فنهى
عنه قلت له وماذا عليه في قطعه من كفارة في موضع لزومه له في دين
او راي في قول من الزمه من المسلمين قال قد قيل ان عليه في الواحد
اطعام مسكين وفي الاثنين اطعام مسكينين وفي الثلاثة فصلا
وما ولا أعلم انه يختلف في شيء من هذا فاعرفه قلت له فان انكسر شيء
من ظفر فمذله ان يقطعه خوفا من ضرره قال قد قيل يجوز له ولا شيء عليه
ان يقطعه من حد كسره قلت له فان قطعه كله ماذا عليه قال فلا
يؤثر ان يلزومه ما فيه قلت له فان كان لجملة بالمنع له قال ان لا يعذر من
الحرام الماعلى قول من يجعله في منزلة الناسي فانه مما يجوز على رايه ان يختلف
في لزومه له قلت له فان اراد قطعه على ما جاز فاقطع عليه ما به يجوز
حتى اني على كلمة فابانه قال فهذا من الخطا ويجوز ان يكون فيه على
ما به من قول في رأي لما انه يجزي راي من يقول لا شيء عليه قلت له فان
الاد في فعله على مقدار ما به يكتفي في جزمه على ما بقي من اجله قال فيجب في لزومه

على هذا دني . قلت له وكان فرطفا رجليه فالقول فيها مثل الظفار يديه
قال هكذا فيها ما عين لعدم فرق ما بينهما قلت له فان اضطر الي قطع
شيء منها لادني . قال فيجوز له مع الغداء . وفي قول اخر لا شيء عليه الا ان
ما قبله اظهر . قلت له فان وقع على محمد او عين فانكسر من اظفار او انقطع
قال فلا شيء عليه وان جاز على ماري آخر في الغدنة ان يلزمه فالاول كان
اصح ما فيه . قلت له فان كان لما عمله لها من شيء لم يؤمن معه من انكسارها
او ما يكون به من مقتضاها . قال فاخشي في الغداء ان يكون عليه وان جاز
له لما به من ضرورة اليه . قلت له فدل من فرق فيها بين بين المتعلق بها
والصحيح . قال لما ادريه من قول احدي اشارته وان تصحيح . قلت له وما
انقطع منها بنفسه او زال لعله فانقطع . قال فهذا ما يجوز فيه يوما
لما انه لا شيء عليه جزا لانه من فعل الله وحده فكيف يصح ان يكون من وراءه
جزاء في عقوبة علي من ترسله الي اماراة ولا علمه ان احدا قاله فادعاه
والله اعلم فينظر في ذلك . **مسئلة** ومنه وفي اخر الحديث انه او وطئ علي
ما يخرج لاجلها وسدعه كذلك او وقع به فاداه . قال فهذا الخطأ
وله ما في قول بدم وقول لا شيء عليه وما اصابه من عين يوم لم اعن رايه
فابعد لزوما لما انه لا في اجماع لما به في الراي من نزاع . قلت له فان كان
في جز وجه علي هذا من مواضع يلزمه في راي من يقول بالجزاء علي عدد آخر
قال قد قيل في الامر الواحد علي رايه مجز لما يكون في مقام واحد وما يكون
في اوقات متعددة فلكونهما ما له من دم علي حده . وعلي قول آخر فيجوز علي نذري
او قاته ما لم يكن ان تكون كمنارة واحدة . قلت له فان نغده امر ضرورة
ذا كذا احرامه . قال فان عليه علي حال ما فيه من كمنارة جزاء له الا ان
يكون في جهل احرامه فيجوز ان يختلف في لزومها له علي وجهه من قول الناس
في هذا من احكامه . قلت له فان عقره ما بيننا وله الحاجة او جهل من الخط
او يكسر . قال فله من نفس لم يولي فلا له ولا عليه ان ادماه الا ما فيها من قول
في ماري فانه به اولي . قلت له فان طعنه شوك او عين في رجله او في يده هل
له ان يخرج منه . قال نعم ولا علم شيئا عليه الا ان يدعي فيجوز في البلاء
لان يختلف في وجوبه الي ابي اميل الي انه لا شيء فيه . قلت له فان احتاج في
ازالة

١٠٧
 ان الله المتقش او ما زاد عليه من شئ في العلاج قال فبذلك يجوز اخراجه والى من
 قبلها بغيره والقول فيها واحد ان يزيد في علاجه بالعد على مقدار الحاجة فانه يجني
 في كل منهما ان يلزمه ما فيه من جزء على اثناء علاقه اذاء او زاله من الموضع جلد
 قلت له وما كذا لحد في هذين في موضع لزومه ما في رأي اوردني قال قد قيل
 ان في الدم دما في الجلد اطعام مسكين قلت له فان كان معا لحدت
 ولحدت قال فحسب في الدمان يكون فيها مجزأ له عنها قلت له فدل في موضع
 الشك ان بعضه بعد ان يزيلها الاستفراغ ما يكون في الوجه ودر خواف ان يبقى به
 فيصير **قال** نعم قد قيل يجوز له وانه لا شيء عليه ان كان قد خرج من قبله
 وان لم يكن في خروجه الا ارجله كالقناة من جزء لفعله وعلى قول اخر فيجوز في
 هذا الموضع ان يلزمه لوجه على حال قلت له فان كان به شئ من الفرح
 او الراميل قال فيجوز له ان يبقاه فيصير بالعد يخرج ما به من المدة ولا
 شئ عليه فيما قيل قلت له فان ادري ان على ما به يكتفي في عصره قال
 فاحسب ان يلزمه على هذا ما زعم فيكون على ما في الدم وجزء لعدم عذره قلت له
 فان به شئ من السمع او السمع او ما يكون من القدر المحتاجة للقطع **قال** فيجوز
 في علاجها لما حكمه ان يقطعها بالحديد او ما يقوم مقامه من الادوية النافعة
 لظواهرها المانعة مع العذبة لا بد ان يكون بعد نضاجها قلت له فدل من الحكمة
 له في ان يعمل لنفسه او لغيره ما يحتاجه فلا يلزمه ان يخرج منه فديمه قال بلى
 في موضع الحاجة اليه فان اداه فلا شيء عليه الا ان يكون على ما فيه قلت له
 وما يلزمه ان يخرج ما به يعمل من آلة او يعله من شئ او يقطع من مخرج دمه قال
 فاحسب ما به في هذه والتي قبلها ان يكون في كل منهما في المخرج الا ان يميل اليه
 بعد من الخراج في هذا الموضع وما استشهده لعدم عذره قلت له فان عقدة دابة
 فادمتة قال فلا شيء عليه الا ان يكون في موضع ما اصابه منها للمعنى لاجان
 له فانه لا بد ان يلزمه ما فيه وقيل يلزمه على حال قلت له فان احله
 بعض او فرا او زبور مخرج من موضعه دما ما يلزمه لخالصه ان يجعله
 قال فلا ريب في هذه المانعة معني في التي قبلها فيجوز ان يكون في جلده
 على ما لها ام ما ازري قلت له فان ادري نفسه في حاله صيا لا لعبه
 حتى يخرج في موضع من يده فديم **قال** قد قيل ان عليه دما لانه قد جاء منه

بالعذر فالجاء على قوله لا طاله وله بد المانه يعجبني في موضع ما يكون لمعنى اجانه له
 فاجبه او اباحه في يومه ان لا يتعري من الاختلاف في لزومه لما في علي هذا لا ارا
 في عدة من جملة انواع فحار ولا فخره ما لم يرد لما اصابه في قصده قلت له
 فان اخذ علي هذا من اوم معه بشئ من لجنته فتشفه او قطعه فالقول في جزائه
 كذلك قال هكذا معي في ذلك قلت له فان راة احد بشئ او طعنه به
 ما عن امره في يقضنه او ضامه فاداه قال في القياس له بالسرايد علي
 ان له ما فيه من اري هذا البصر قلت له فان لا مح دابة فخر حته المدية في يده او
 في شئ من بدنه المانه لا بعدة قال فخذ من فعله المانه من الخطاء ولما فيه
 قول في عدله والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وفي المرة المحرمة بالجم
 او العرة او بهما اين موضع الاحرام منها وما الذي يجعل لها ان تلبسه في الاحرامها و
 تمنع منه فيكون عليها الماحم يجعله المنيشا المحرمة قال قد قيل ان احرام المرأة
 في وجوها لا يحرم لها ان تغطيه مختارة وفي الرواية عن ابن عمر ان النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى النساء في احرامهن عن الثياب وما من العرس والزعران وفي
 المراتها ان تلبس البرقع والخير والخو لا يرسم والقروا المستع بالثورات
 حتى يغسل فتخرج من جد الزينة ولا يلبس عليها في القمارين ولا في التميز والذرع
 وله في اخراج او المقتعة وما في لباس السراويل والخفين ومختلف في اجانه
 ابوا الماحم فقال انما يكون ولا يلبس به ومنعه وايلا ومحجوب وغيرهما من المسلمين
 حتى قالوا ان عليها فيه ما وانه لقول اكثرين وكرهه والخير مسلم في المولين
 ولا ادري في الامسورة والخواتيم المانه على هذا تكون حتى في الاجرين قلت له
 افيحرم لها في هذا المكان ان تكون ثيابها او القطن او الصوف او الكتان قال
 هكذا قيل وما علم ان احدا يقول بغيره فيمنع من جوارحه في شئ من هذا
 قلت له هذا لها او عليها في راسها ان تكشفه لاجرامها قال قد قيل في اجماع
 انه ما لها فاني يجوز فبصع على يتونه ان يخالف الي عينه وليس في الدين ولا في الراي
 ما يدل عليه لما في موضع جوارحه لها على حال والما هو من عورتها على لا يحمل
 له ان يمس من الرجال او تكون من الاماء فيحرم بل انزع قلت له هذا وجه
 لها في الواسع ان تستدل على وجهها ثوبا فتزخيه من راسها وتستره بشئ عاوت
 الرجال او ضرورة اليه نازلة بها في الحال قال بلي ان هذا قيل فيه بالمحاجة

المان ليس وجهها والمفلا تعلم ان احد يمنع جوازها في معنى المظلة على
الراس فما استبناه المانه يروي عن عائشة انها قالت كان الركبان يمرون
بنواخس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فلا احادنا سديت
احدنا جلبا بها من راسها على وجهها فلا اجاوزنا كنفها قلت له فلما في
خمارها ان تقف على راسها قال لا ادري في هذا الاما به من على الضرورة
منع فاني لاني ان اخص فيه رايًا او في قطع اوليس في ليه ما يكون عقده ولا
سكن في جواره على حال حتى في عقده قلت له وما كان من عقدها الشيء وشعرها
فالقول فيه على هذا يكون في خطاءها او عمدتها قال نعم لانهما سوله في
هذا الموضع على ما حكم عليهما انهما ناسيا او عامدا في جهل او علم قلت له
ومكان من الطبيب او الزينة في فيه مثل الرجال ام لا قال نعم لانهما في
الحكم عليهما ما اما على ما به من الاحكام المان يكون بما اجاز في دين اوراي في
المسلم المان في انه يجوز ان يستدل على ما يكون من جنس الطبيب بالزعفران
او ما يكون من نفس الزينة بالشور ان لعدم ما يمنع في راي او اجماع من جوازها فيما له
من انواع او لا تري قلت له فان تحرر على شيء من هذا وتغلق في اجازها لما اجاز
لها الا لا قال فاحذر بها على هذا فاما هان تكون في الخطاء او العمد في موضع
اجازها او العكس لعدم وجود عن رايها على ما بال رجل في كونه لشي من محرمه
الما اجاز له رخصة توجب في حقه كون المباحة لما قد اضطر اليه من محضه
فيقول اهل الحق قلت له وما فطنه من هذا بالعدل واختيارها او لما اجاز لها
حالا اضطر اليها فلا بد لها في موضع جوازها لدفع ما قد نزل بها وفدية وله في موضع
تجريد عليها مع التوبة من جازها اما اجاز عليه الراي فانها تكون على ما به من راي
قلت له وما يلزمها على هذا في وجهها ان عمره او في شعرها ان عقده او في
مورثاتها ان ليست او في بدنها ان عطرت قال فالاولي بهذه ان تكون
في العمد على الجهد او العلم هي الاولى لما انا في عمدتها النفس المفضل ان تكون ناسية
لما اجازها فيكون بان يلحقها ما في الناسي من راي في حكمها ورمات يرد ما قد اجماع لها
على حال فتخطى من ذلك فتكون على ما به لاهل الراي في موضع ثبوتها من
مقال قلت له وما كان من هذا بالعدل المما اجاز او الخطا او النسيان
قال فالجاء على من عقده في جهله او علمه الاعلى رايه بقوله في الجاهل انه بمنزلة

الناسي في حكمه فانه يجوز ان يلحقه معنى ما به من قول بانه لا شيء عليه . وقول
ان يبقى يوما وليلة وقيل يوما وليلة فانه يلزمه ما فيه والمخيط كان في الكفارة
الي السلامة اذ في وان كان في الاختلاف ما يعري وما جاز فثبت في تحجي .
لم يحج في محرم القباس والعقد ولا في الطيب ان يكون على غيره في موضع الدين
او الراي لا ما يعفي في المنع والمبالغة والمجته وما جاز عليه الراي في شيء منها
لوجه جاز في الجميع فيه . قلت له وبالمجته في جميع ما يجري على وجه الخطاء
في شيء من جنس المنوع . قال **علي** هذا يكون في موضع الجماع او الراي ما
فيه من معارضة لجواز النزاع . قلت له فهذا ان يجعله على رأسها خطا
او حقة فتعقد او على شيء يزيد فيها . قال **ط** ادري في العقد ما به نفس
ما اجاز من المنع في العمد وعلى الناسي والمخيط ولهما ما في مثله من قول في راي
جاز عليه لعدله . وله كان به عند الضرورة في فعله . لانه في فدية المرأة
مثل الرجل في هذا كله . قلت له وليس لها ان تعقد على نفسها هيا
مثل الرجال . قال **علي** ليس فيها ما يدلي على فرق ما في حال . قلت له هذا
من رخصة في يد بها ان تخصها بالحناء او في حليها . قال **ط** اجد للمابة منع
في جوازها ان يكون ضرورة تقتضي كون جوار . في فداء . قلت له فان كان في
رأسها حقة جبر وفي بدنها خاتم وفضة وهي تخصها لرجلها بالحناء على ما
لها . قال **علي** فيعيب ان يلزمها ثلاثة دماء على راي يري يقول في الحاق دماء على
راي يري يقول لا شيء فيه فدان . قلت له فان كان ما اجاز لها ان قال فيجوز
على قول في الفدية ان يكون كذلك لها في شيء مختلف فلكل ما اجاز على
وعلى قول آخر فيجوز في الفدية الواحدة ان تكون مجزئة لها عن الجميع لانها المعفي
واحد هو الذي اجازها والله اعلم فينظر في ذلك **مسألة** . ومنه ومنهم من
او يحل من تجراحه من بئانه على المحل والمحم . قال **علي** في الروايتين ابن عباس رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم فتح مكة ان هذا البلد حرمة الله يوم
خلق السموات والارض فهو حرام حرمة الله تعالى اياه الي يوم القيامة لا يحل احد
من قبلي ولا يحل احد بعده ان يمسها في ساعة من ليل ولا نهار ولا
يقصد تجرحها ولا يخذل شوكها ولا يغير بغير صيدها ولا يحل لقطها الا لمشدها
فقال له القباس يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اخرج فانه لا غنا لنا عنه

ما سئل من متار لنا ولموتانا ونصفه في قنبرنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا
 الاخره وبالجمله هذه الخمسة كل واحد انواع على قول في الجمع وفي ظاهر
 معنونه ملال على دخول ما عدا المستثنى في عمومته فلا يجوز في شئ بعد النبي
 ولا في خلافه الا ان يمنع الا ان يكون في خصوص على راي شئ من اشجار او ما اخرجه
 من ثماره من ترخيص ولا فهو كذلك **قلت** له ان هذا في الاشارة منك
 في تلويح الى ان في انواعه ما قد اجيز على قول فلا يجوز في رايه في نضج **قَالَ**
 بلي ان في الاثر ملال على اباحة بقله مع ما يوكل من شجر مثل الحنظل والقروا والفضا
 يس في غير نزع اصله او ما يكون من ثمره مثل سدره وتخله وعلى قول اخر فلا
 يابس بالسئلة لمن اراد ان يستثنى من رقه فيصومه تارك ما يضره من قلعه وقتله
 وقيل بالكرهية في هذا وذكر المأزوع فان له في رايه ان يزرع فينزع الا ان
 يكون مما لا يزرع فيجوز ان يختلف في حله لقوله من راءه **قَالَ** من شجر لم يزرع وقوله
 من راءه من رعه فلا ينععه من رعه ولا من جواركه **قَالَ** وفي قول الخوارج على المانع
 من هذا كله ان راءه ان يترك على حاله لو حشرك كوحش كرم وطير ولا اظن في
 دليله الا من طريق النبي اعين وعلى هذا ما روي في تاويله فكافي له ابعده من كل وجه
 لما في الحظر من عموم ثماره وانواع الثور والتجرو والحد المالاخره **قَالَ** الا اني فيما
 يحرمه والفرقة من المباحة على المظهر لوجوه وانه لراي الأكثر وعلى
 قول الجاه فله في عذوق الخلطة ان يحرقها وفي السدرة وما اشبهها ان يحسبها
 فان خلعها فتمسا فطابت من ورقها حتى فالجواز ان يزرعه **قلت** له وفي انواع
 ما لا يوكل من رعه من ورقه عينه **قَالَ** هاله قطعته **قَالَ** نعم على قول الجاه
 الا انه يترك اصله على حاله فليس له قلععه وفي هذا ملال على انه ما اكله **قَالَ**
 فلا ينعده الى ما زاد عليه **قَالَ** قلت له وما بنت على ما به من رعه او ما يكون
 من شجر وخلا **قَالَ** لا يختلف في ان له ان يزرعه في قول من الجاه وقول
 من رعه **قلت** له فله في رعه فيه ماله او عليه **قَالَ** انه اعلم وانما ادري
 في هذا غير ما به من المانع الا ان يكون ما يختلف في جوارحه في المصلح فليس ان لا
 بعد المانع له من روجه اخر ولا فهو كذلك ان مع ما راءه فجاز ان يكون من العود
قلت له وما كان من انواع ما اجوز له في السنة او الجمع **قَالَ** فهو الجوز
 على رعه او جملة في دين **قَالَ** **قلت** له فان قلع من هذا شجر صغير او

او عود حشيش او قطع شجرة كبري او ما يند ما اذا عليه من الحرا فيلزمه في العود او
الخطاء **قال** في المزمع ابن عباس رحمه الله ان في الدوحة وهي
التجئة البكية بدنة وفي الحجرة وهي الشجرة الوسطى شاة وفي القصب درهم
وفي الصغيرة ثلث قاله مثل ما له في قفة وقيل درهم ان كان لها عود والمواقل ما يكون
في ورقتين وليس له ساق وجواز درهم وقيل نصف درهم وقول في ثمن بدنتين
وقيل طعم مسكين في العود على اكثر ما به من راي في الخطاء وكان من الحشيش
ثاني القيمة يرد قلت له فلما راي في شجرة ما اكثر وما اقله **قال** في قول
المسلم اكثر بدنة واقله طعم مسكين قلت له فهذا قيل في صغيرة بعد ان
صار له ساق بدنه حتى يبلغ الدوحة فيكون له ما في كبري **قال** بل قد قيل
ان فيه ما لم يبلغها درهما جزاء لمن يغله في موضع لزومه له مغزا قلت له هذا
في الدوحة قول باكثر بدنة او باقل منها **قال** الله اعلم وان لا ادري ان احدا
يقول باكثر منها او باقل **فنعم** لقول من قال فيها شاة قلت له فان قطع
مسواكا او قضيبا العصى او ما اراد بحد بدنة او حصي **قال** في المزمع قول
الفقهاء ان عليه في كل واحد من هذين طعم مسكين **وعلى** قول الفرزدق هما يشتركان
طعاما فيغفره في الفقهاء قلت له فهذا جاء في المسواك انه لباس به ما لم
يرك للنجاسة **قال** بلى ان هذا قد قيل به لما انه في راي من اجازة من قومنا
وما ادريه من قول احكامنا قلت له وهذا قول في العود الصغيران له نصف
درهم لا غير **قال** نعم قد قيل هذا واني به واحمد به خير قلت له وما
اكثر ما فيه **قال** فعيى في القول بالدرهم ان يكون هو الاكثر وبعد الطعم
لمسكين **والقول** بنصف درهم كانه اقل ما يدركه قلت له هذا في راي
الموضع من حرف في لزومه لجزاء بين العود والخطاء في حق **قال** نعم على قول في راي
لانه في عدم ما بدان يكون عن ارادة في قصده فاخر ما به في امته ان يحرق على ما
كان من ظلمه والمخيط على العكس فهو اعذر لانه اراد عيبه فاخطا به فلا عذر
ولا جزاء وفي قول اخر ما له في الفقهاء على انهما في لزومه لما لوجود فعله ما السوء
وان اختلفا في اذاع عليه من المنة ما لم يحرق ان يختلف في ثبوت لوجود بعد
المخيط من الظلم وقد يحرم مع عدمه ان يلزمه ما فيه من الغرم الموان في النفس والمال
مادله على هذا الحالة قلت له فان سمي لجرامه او جهله او الموضع انه من

الحرم اوكله وكان في سبب عن ذكر ما ياتيه حتى يغله قال فغسي في الناسي
لحارمه ان يكون في منزلة الجاهل وعليه ما في احكامه لعدم ما لها من فرق فهو
على حال ولا بد له على هذا في قصد الجواز بما فيه لانه في كونه من عمل وان سبي
الموضع او قد جعله فغلبه كمناعة ما يغله وان سبي عن ذكر ما به من نفس يغله
جائز ان يكون على ما في الناسي من راي في مثله قلت له وما قطعه او كسبه
فيبس او قلعه من فوقكم واحد في جزائه ام لا قال نعم هو كذلك ولا علم
انه يختلف في ذلك قلت له وما خرج من ورقه وطبا فاسقطه فالجزاء فيه
لا رمله قال نعم في موضع عمله وعلى قول في موضع خطيه قلت له فانه
الورقة الواحدة ما جازوها في موضع لزومه قال في المأثر في قول المسلمين
انه قد حكم فيها بدينهم ولكنه لا يبعد ان يجوز عليها ما لا يورثه من ثلثه دانقين
او نصفه ثلاثة دوايق او طعم مسكين الحوائج على ما هو قدام من اصغر ما به
من شجر يكون في ورقته قلت له وما كان من شجر من يابس ورقه او خطيه
المان بخبره لما اراد من الواسع في اربه قال فغسي ان يجوز في ورقته لان يكون
على في خطيه من قول بجوانه مطلقا وقول بكرهه ما دام على حال قائما
عليه قلت له وما زال من رطبها لشيء ازاله الله او يغله قال قد
احد فيها الا رجح فيه كون حياطة الامان على جوارحه ان يكون على راي غير لا
يقول باخراج شئ من شجره ولا بأكله قلت له فماله من خصه في ورقته بتل
ان يسقط من ازاله يوماف رطبها ان يخرط اوله قال نعم في انواعه ما يوكف من شجر
على قول من اجازة لا في غيرها الا في احد ما يقوم بها في سنة والاجماع وله راي واحد
من الفقهاء الا ان يكون على قول في النساء قلت له وما كان فيه تحله من سعفها
فالقول في رطبها ويابسها على هذا يكون بعد ان زايلاها او فر قبله قال فحسب
ان تكون في العدد تشابة واحدة لثانها في الموضع من جهة الفروع والاصل
قلت له فان قطعها او ازال لاسها او قلعه قال فيجوز في النظر لان يلزمه
موضع وجوبه ما في الدرجة من الشجر قلت له وما عليه في اجزائه لشي من
زورها او خوصها اتمام اجزاء فيه قال فلا بد في هذا في المكان من جلاء في موضع
لزومه له فيكون الزور ما في الاغصان والفروع ما في الورق منها شبهان قلت
له فماله من ازاله ان ينسفع بها او شئ منها بعد كون موتها على قول من اجاز في مثلها

قال نعم لم يرد على هذا ولا اري الماعلي ما يدل جوازها الماعلي عن مجزاه
قلت له وبالمجمل في الذي لم يكون جواز الماعلي قول **قال** فلا اجزاء فيه على
 من فعله الماعلي اري لم يرد فانه عليه **قلت** له وما قطع من سيجم او تخلف ولما
 يشك في موته فلا زايه جيازة في بعضه او كله **قال** فمد من الخطاء وله وعليه في
 فرع هذا الجنس واصله ما به من اري في فعله **قلت** له فان اراد ان ينقطع او يكسر
 من امة ما قد يبس من جود موته اما زاد عليه في غير مخالطة فدخل في جبهه بابا ختاره
قال فلا ودي ما به ان يكون في حكم له ودي **قلت** له هذا الحق في الفلحة ان
 يحكم في الحكم عموما بعد كون زوال راسها بغير مهلة **قال** بلي ان هذا هو
 الحكم فيها اعين في موضع ما لا يمكن ان تعيش معه على حاله **قلت** له وان عليه ما لم اشك
 فيه او يجمع جوده **قلت** له فان تعاون في ساعة على ما له جواز له في هذا من
 جماعة **قال** فغسي ان يحوز على قول في اجزاء الواحد ان يكون مجزيا لاسم
 له لفعل واحد في مفعول واحد فم فيه شركاء **وعلى قول آخر** فيحوز في كل واحد
 منهم على حدة ان يكون عليه ما له من جزاء **وعلى قول ثالث** فيحوز لمن يجر
 القضاء فيه ان يحكم عليه بالجزاء الواحد ان جاء من مجتمعين ولا يلزم الحكم على كل
 واحد منهم بما له من جزاء ان اتوا منفردين قياسا على الصيد وقد مر انما ما دل
 عليه **قلت** له فان جبره مر له في حاله معه ثقة على ان يحوز او يقطع او يكسر
قال فاحق ما به ان لا يمنع من جوارته الا انه مع الذي نونة بما يلزمه فيه من القضاء
قلت له وما اضاعه طبعه من اشجاره في قيامه او وقوعه او منامه في ليلة او
 نهار **قال** فهو من الخطاء بما فيه من اري من قاله من الفتاوى **قلت** له فان دعت
 الحاجة في موضع كان بهدك لصلاته او لوقاي فاضاع شيئا من سيجم او انه لم يحكم
 الا في يد ما ذا عليه في نسيان **قال** فان صح معه انه هو الذي كسر او قلعه
 فالجزاء عليه في موضع عمد ولا فهو من الخطاء بما فيه وان لم يصح عنه انه من فعله فلا
 اري ان يحوز به على الغيب في حاله انه يمكن ان يكون في جبهه يجرى من طريق
 الواسع في الاحتمال **قلت** له فان الخطاء في الياس من سيجم لم يجرى في الياس
 القضاء في قول من لا يري له ان يخرج ام لا يلزمه شيء **قال** قد قيل انه لا شيء
 عليه **قلت** له فلا في الاحتشاش من جزاءه اجازة ولو في خصه ام لا
قال طاجر بها فيما عدا المحذور ان يكون بعد موته الذي لا يرجي معه عود فغيب

التي يجوز على الظاهر والمفاد المنع من حقه عمداً بما في الماشية قلت له فالراعي له
في غنائه أو قتره أن يرسل ذوا به لترعيها لا يجوز من خلاياه أو من شجره وأن تغله
فأذا يلزمه فيما تاكله على هذا الموضع قال قد قيل يجوز له ما لم يوقعها عليه
أو يهدبها إليه وقيل أن يرسلها فكانه أهدها وقيل جزي يرسلها لتاكل
ولم فلا يلزمه وقيل بالمنع من جوارها ما كان ناسياً وعليه في كل قول فلا إجراء
إلا على ما في رأيي ما ليس له قلت له فإن لم يدر مقدار ما أكلته قال
أن يجزيه أن يصنع معروفاً يوديه إلى مرهله طعاماً إذ قد قيل به للراعي
لشجره محلاً كان أو محرماً قلت له فإن دخله ركباً على دابته أو قابلاً لها أو
سائفاً يلزمه ما تاكله أو نطأه أو تبرك عليه فتقتله قال نعم قد قيل
في هذا بالجواز لما تبرك عليه وحدها فإنه لا شيء فيه إلا أنه يشبه في موضع
تقصده لما أكلته من محرمه أو وطنه أن يلحقه معني ما في الراعي من قول في رأيي
لأنه من محرمه وإن كان لا اختيار فلا شيء عليه إلا أن يكون في مروره لغوياً
جائزاً فإنه لا بد وأن يلزمه حتى الذي نفسه لبروكها قلت له فإن كان
هو الذي يركبها على ما أصاعته فهذا قال فإن كان في غنائه أو ما في
من الخطأ لما جاز في رأيي لأنه في كونه لغير قصده قلت له فإن أمر به من اعتدل
له أو عبده أو طفله قال فهو من فعله فليؤذي طابه من غير في موضع
جوز أو عدله قلت له وما اتلفه من شيء لا قيمة له فليزمه قال فغصب
وأعلم أن يجزيه أن يصنع معروفاً وإن قل قلت له وما أصاعه من هذا الجنس
فبقي في يده لا يجوز له أن يستفيع به من بعد أن يحكم عليه قال قد قيل أنه ليس
له ذلك ولا أعلم أن أحداً يرضى له فيه قلت له فإن قلعه ثم بدا له قبل
لحكم أن يرد إلى مكانه أو إلى غيره من أرض الحرم فيؤمر به ويخط عنه الجوار أن يسفاه
هذا أو الغيب فاجباه حتى عاد إلى مكان عليه وقيل أن ينزعه قال
فإنه أعلم وأنا لا نجد من جفلي في بعض قول أهل العلم فأورد المأني من طريق الشيخ
لما بالصيد في حق من أخذ ثم أطلقه حيث يؤمر عليه فكان في إراة مخطأ عنه
لقرنه سبها في هذا الموضع منه قلت له فهذا في نزاهة أن يحمله فيخرج به
منه إلى غيره وما لا يلزمه أن تغله قال قد قيل أنه لا يجوز له وعليه أن يرد
البهاق فلا يخرج منه إلا أن ينفوته فيخرج عنه والمفاد أنه قلت له فإن فات

يوثا ولم يقدّر على شيء نفسه ولا غيره • ما ذكره غيره • قال الله أعلم وإنما ادري
في هذا الأمر وجدته في الأمر عن قتاله أنه لا يري عليه شيئا وقد استي وان فعل معروفا
فحسن الأمر في قوله ما دل على أنه غير محذور بشيء مقدر • قلت له فان عمل
طبيعه سيئ لا ادري او ما يكون من الأمر في الله ان يتنفع به ام لا • قال قد قيل
يكون في مكة فاما ان يخرج به فمحرّم لها العلم ان احدا اجاز له ولا يصح له فيه
• اما ان يكون على ما في ترابه اني لا ادري له محجّزا من ذلك • قلت له فان احضره
متعمدا في علمه واجله او على وجه الخطاء به او ناسيا له بانه منه او في رحله •
قال فغيب في برن ان يكون مع القذة على حال في لزومه وان كان المتعمد
اخرج او افانه من بعد الذكر له او العلم به على سواء في الرد او تزي في ثبوت
لا في انه بين الخطاء والعهد على ما جاز له وانما ارادة لمابه من البعد • قلت له
وما كان في هذا الحرامه من جزاء في شجر او شوكه او خلائه او ترابه او ما يكون
في احرامه من كفارة لشيء في عقوبة او فداء اهو من حقوق الله في حكمه ام لا •
قال نعم اذ ليس فيه الا ما يدل في حرّم مكره على أنه منها حتى يمكن ان يكون على
ما لها من حكم الا والذي نفسي بيده لا أعلم في هذا انه ما يختلف في ثبوت والله أعلم
فينظر في ذلك • **مسألة** ومنه وفي الشجرة اذا كان اصلها في الحرم واعصاها في
الحل او شئ منها • قال فلا ادري في صلوه فرع الامر للشجرة من حكمه لا عين في
كسر ولا قطع • قلت له فان كان اصلها في الحل واعصاها في الحرم او بعضها •
قال فاولي ما هذه حكم الحلاله ما سواه في حق الحرم والحل فيكون في قطعها على
العكس من الأمر • قلت له فان هذا ما يدل على ان الجزاء في التي قبله الا في هذا
قال نعم لما في الأمر من دليل على انها كذلك لان احدا يقول بغير هذا البصر
والله أعلم في ذلك • **مسألة** ومنه وفي الدم المذكور في مواضع عقد •
قال فهو الغنم فالجذع والضأن والنتن من المعز هو الذي يحزبه من قول من علم
لما دونه فيها به في موضع وجوبه يوم ويحكم • وعلى قول اخر فيجوز في الحل من
معزها • اذا كان سمينا قارحا ان يحزبه ملاء ما عليه الا ان ما قبله اكنه فانه • قلت
له وما شئت في كل هذا اليس هو كما في الضحية • قال بل قد قيل انه كذلك والله أعلم
ان احدا يقول فيه بغير ذلك • قلت له فدل على حرّمه ان يذبح الدم من الابل والتم
والبق والغنم عن غير بيده ام لا • قال نعم انه مما يجوز له بل ان يختلف في حرّم

فيها بفلم

فيما لم يملك له فان ذبحه هو وارثه عا لزمه حراً في صيد او شجر او ما يكون
 من فعل اوجبه عليه وبقي معه بعد ذبحه حتى مات ثم توفي عنه فلم يدر ان احدا
 اكله يخرج به لم لان قال لا يخرج به حتى يصح معه انه قد بلغ الي اهلكه وفي قول الخصال
 عليها انه يخرج به وان لم يعلم بلوغه اليهم دمع ما زاد عليه من اكله قلت له فان
 كان في توليه عنه من بعد الذبح له من قبل موته ولم يدر ما صلا اليه قال
 فلعنوا هذه ان يكون علي ما في التي قبلها من قولني راي ان كان في ذبحه له علي
 ما كان قد بلغ به الي حد ما لا يمكن ان تعيش معه لعدم ما لما في التي من قبل
 عليه صحة الذبح اسم انه يكون لراي من اكله ان امكن فيه ان يعرف له حال حيوة
 بحياته ما يقتله فانه علي قتيان لا يصح فلا يخرج به علي حال قلت له
 فان لم يدر انه في مقدار ما يحكي اوله قال فله غير الماوي والقول فيه بانه
 لا يخرج به كانه اوي قلت له فالذين هم من اكله منه اخبرني بهم قال في
 قول المسكين انهم الفقراء والمساكين قلت له فان هو اعطاهم اياه حياً
 علي شرط ان يدبحوا اوله قال في الاثر انه لا يخرج به ولو لم يصح في عدل النظر الا
 ما فيه من قول لاهل البصر قلت له فله لما به من فقر في حاله ان ياكل منه او يعطي
 من يكون من عياله قال فقد قيل باليمن له من حوان اكله وان يطعم من يكون
 في عياله ان ماله فراكله قلت له فان اعطاه احد من الفقراء ما دفعه اليه
 ايجز له ان ياكله من يديه قال اسم اعلم وانا لا ادري به من قول احد فادل
 عليه ان يكون علي ما يجز يحمله مثل الزكاة فاجاز ما امان يخرج فيه قلت
 له فله ان يجاز لظرف اعطاه لفقير يلحم آخر يشركه معه في قتله فقال قد نريد
 فيه بالاجازة وبعض كرهه وله اعلم ان احدا يحرمه فجمع جواز قلت له ويجوز
 لمن صار له من الفقراء ان يطعم منه لحد من الاغنياء قال نعم الا لزمه فانه
 لا يجز علي اكثر ما به من مخال في غناه ولا في فقره لقله ما في يده وقال قلت له
 فان اطعم الفقير ما اعطاه ما يلزمه فيما اكله علي راي من يخرج له بعد ان علمه قال
 دم آخر وعلي قول جراء لما عطفه وقتل قيمته ما اكله قلت له فان يجز لمن
 بعد ان اكله باكل او عيخ قال فليس عليه ان يصدقه ولا له ما في موضع
 جواز لمن تله والمضحي يصح معه فيلزمه علي قول من يخرج من عرقه فاي الامان
 بلغة من قيمته او مثل من النعم يحكم به لا واعدل ممن يرضي لما ظهر له من فضل

فيرد به متى امكنه فقد ان الله يعجزني في هذا الموضع ان لا يكون عليه الهما ان الله
 بالديه في عجز العدم معذرة الى ربه وان احد يقول خذله على اجاز له فوسعه
 فارجوانه فانه ان يعجزه قلت له وما اعطاه الفقير من هذا انه ان يحرج
 به من محرم الي غيره ام يجوز له ان يطعمه الهما فيه قال لا امرى في النظر الا
 ما احسن من جواز في المنة قلت له فهذا من خصته لمن عليه ان يطعم منه
 الاغنياء قال لا ادريها الهما يكون من شتم او فراطفا على قول ان اشرك
 هم والفقراء قلت له والزمه من هذا فاطعمه الاغنياء وخدمهم قال قد
 اتى بالسبله وعليه في قول من يعلم ان يبدله قلت له فان اعطى فقيرا فيها
 ظهر تفرج معه فبعد انه في حال الذي اعطاه فيه كان غنيا قال فليس
 ان يلحقه معنى الاختلاف في انه يجزبه اوله في موضع ما لا يجوز لمثله في الجماع
 وعلى رأي من لا يجوز في موضع الراي بما فيه من التراجع قلت له فهذا تجزبه بالعدة
 الموجبة لجواز دخول الراي عليه لما بها من المادلة قال بلي انما اعطاه لظاهر
 فقره على ما اجاز له تفرج معه انه قد اخطأ به لغناه فان قدر على ان يستجده
 فيرد الى اهله والا فالراي في اجترابه لا نعلم لما في مثله من دليل على هذا امره
 قلت له فان اعطاه على انه جرح فاذا هو في ذلك الصفة عبد قال
 فانه اعلم وانا لا ادري الا انها في معنى قبلها ان العبد لم يله في حق من يكون
 على ما بها من قول في رأي لمن قاله من اهل المعرفة قلت له فان كان ما فعله في
 هذا او ما قبله اعطى ظاهر ما اجاز له قال فلا يجزبه وعليه في موضع لزومه
 ان يبدله قلت له فان اعطى من هذا صبيا ابصر له به ام لا قال فليس في
 جواز ان كان في حدم يحفظ ما يعطى ان لا يبعد الهما من الاختلاف لا يتغير
 قلت له فان في ذوي الحاجة الى مثله اجاز احد والمقر في جواز او عدله قال نعم
 الهما ان فقراء المسلمين هم الحق به وفقد اهل الذمة او من يكون مع اقله في دينه
 من المخالفين وهذا ما لا يجوز ان يصح خلافه لمخدا ان يقول في رأي او
 دينه قلت له فان اعدم جاز في فقراء القوم فان لم يجد هم في فقر اهل
 الذمة من المشركين قال هكذا مع في هذا من قول المسلمين
 قلت له فان دفعه الى مرله في فقر ذمة من الكفار مع وجوه لفقراء اهل الجوار
 قال فليس ان يجوز لان يلحق حكم الاختلاف في انه يصح له فيجزيه وفي قول

الشيخ الى سعيد رحمه الله ما دل على انه يعجبه انه يتم له ما فعله وان ياخذ
 لنفسه بآلوثيقة فيما احتبله قلت له وما اخذ الفقير هذا على ما حاز له
 من بغير عطاء يجوز له ان يطعمه من شاء من عبدا او جارية غناه قال نعم
 قد قيل يجوز ان ياتي اعطاه ان ياخذ فياكله الامر لم يره فانه على اكثر ما فيه
 لا يجوز قلت له فاین يكون موضع تبرئة دما ام يجوز في كل مكان
 قال في مكة وما لواه الحرم فهو منها ولا اعلم انه يجوز في هذا ان يجال في
 غيره في قول ولا عمل بزمان قلت له وما لم يبلغ الدم او نزل الى ما له من
 قيمة قال فيجوز في الطعام لان يختلف في جوانب بغيرها لا في عمله عدله
 من الصيام فانه مطلق المجازة في الممكنة غير موطوءة الشئ منها فليصم
 في موضع يكون متى امكنته قلت له فهذا يجوز له في الفقراء
 ان ينصل بعضهم عيني بعض في العطاء قال بلي لعدم ما يدل على
 المنع من جوارن عينا في ارادة طريق ما به من الافضلية في موضع الاختيار كانه
 بذي الفضل اولى قلت له فان خص به اهله اهل او مصر دون غيرها
 من حضر من اهله دعوى الحق في فقره ايجزه ام لا قال نعم الا انه يوم ان يفرقه
 عن حضره فلا يتعبد له احد فان خص به اهله الورع والفضل فحسن من امره
 قلت له وما لزمه من هذا فاقل ما يجزيه كم هم عددان فرقه او اطعمه
 قال قد قيل ان اقلهم ثلاثة وقيل اثنان وما دونهما فلا يجزيه الا ان يكون
 على راي في قلته قلت له فان فرقه عليهم لحاطيا واطعم اياه طبعيا او مشويا
 اكله سواء قال هكذا معي اذا ما جدد في الحق ما يدل على صحة وجه الفرق
 قلت له فان بقي في يده شئ من ثمنه او حواياه او زله معاته او شحمه حتى ذهب
 في اهله ناسيا له او بعد قال قد قيل ان عليه ان كان ما ينتفع به وله
 قيمة ان يفرق مثله وعلى قول اخر فيجوز ان يلزمه فيه ان يعيد كلة قلت له
 فان اراد غير ما قد ايج له فاخطأ به قال فيعجبني ان لا يكون عليه
 في هذا الموضع لعذر الممقدار ما انلفه ان صح ما حجه فيه قلت له فان شئ
 انه من كفارته حتى تلف على يده بما كان من فعله قال قد امكنه فيه بما اوقفه
 به وعليه ما به من قول في اكله الا انه في غرضه لا فيما زاد لعدم اتمه قلت له
 فان سرق بعضه او كلفه من بعد الذبح فلم يدر من اكله قال ان يجوز ان يختلف في

في المجتزأ به الراي فيقول انه لا يجزيه حتي يبلغ اهله . وراي من يقول انه اذا
دججه فقد اجزاه وليس عليه ان يبذله . قلت له فان اخذ من لم يحل له
غصبا فاكله او انه لم يبدل ابن جعله . قال فانه مثل المالك الذي قبضها
فالقول فيها واحد في المجزأ او لكل من غير فرق بين ان يجزيه عليه امر او يظهر له منه
كون المأكول . قلت له فان كان قد اخذ بعضه لا باجمعه جازا يلزمه علي قول
من يوجب له اذ لم يعلم ما فعل به او صح معه انه جعله في غير موضعه . قال
فيجب علي هذا الراي في نقصانه ان يكلمه عن غيره كمثله فيجزيه لما اراده به من
جزيائه . قلت له وما سقط عليه فلم يعلم به حتي فاته فهو كفلا . قال نعم
لانه موضع عذر وجميع ما يكون من غيره فاشبهه من كمثله وعليه وله ما به من
حكم في بعضه او كله ان صح ما اراده تجار في الراي لعله . قلت له فان لم يجد
من اصحابه ولم يغيرهم فليأخذ منه فتركه بعد ان دبح بعد موته ولم يبدلها
كان به من بعد ان مضى عنه . قال فحيي يبيع معه ارجار اليها به يبيها وقرضه
في اجماع او راي لمن اجاز في موضع الراي ولم يلا يجزيه الا علي قول من يقول بان
الا لا يجزى فاجزاه . قلت له فكذا يجوز علي هذا عذره لمن يأخذ فيها
ان يفرق بين قيمته درهم او حيا ام لا . قال الله اعلم وانا لا ادري في هذه
الامر لهم ان اجزاء هذا العلم في هذا الموضع اجازها الله ان في قول بعضهم
لا ذلك فيما يحكم بالطعم علي جوارها بدلا منه والراي في تبوتة مع القدر علي
الدم مختلف غير ان المنع اكثر والتجيز فيما بينهما اظهر . قلت له فان كان
ما لزمه اكثر من درهم واحد من اشياء مختلفة الا ان هذا من الصيد ولا من التجار
عن جميعها ان يذبح بدنه من المذبح او البقر فيقرقنا علي الفقراء ام لا . قال الله
اعلم وانا لا ادري في هذه الامور قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله في نصريح
ما بها مجزية له عنهما لان هذا مما يجزيه عن نفسه لغير حكم العدلين . قلت
له وما مقدار ما له في الدم ان يعطي كل واحد منهم فيقول اهل العلم . قال
اعلم انهم يجزونه بشئ ينتهي اليه فيمنع من ان يجاوز به الي ما فوقه الا ما اقره
عن حد الفقر الي الغناء فانه لا يجزى لمن له ولا لمن عليه . قلت له فان
اعطاه واجزاء اجزاه وان لم يفرقه او ليس هذا بالحق من فعله . قال بلي ان
هذا قيل به فجار لعدله . والله اعلم فينظر في ذلك . **مسألة** ومنه ومنه
حيي علي

جني على نفسه في الحزم لما اصابه من صيده او من محرم شجره او من صيد الخلد وهو
 محرم فله الجراه فيه واراد الخلاصه ان يودي ما عليه قال فلا جد له
 محررا في احد الامرين اما ان يكون عن حكومة العدلين والاملا يخبره على
 حاله قطع لما في المض عن الله في الصيد دليل عليه شرعا قلت له
 قل له ان يقضي على نفسه بما فيه فيخرجه لا ذاء ما عليه قال لا
 اعلم ان له في تنبي مريضين فان فعله فلا يخبره اذ لا بد له فيه من ان يحكم
 به وروي عدك من المسلمين اهل الاستقامه في الدين قلت له
 فان اعدوها قال نعم اذ لا بد فيه لبرائه من حكمها على حاله ان يكون عن
 حكم العدلين وهذا ما لا يجوز ان يخالف الي غيره في رأي ولادين قلت له
 فلما عرف في هذين العالم ومن يكون به جاهد اما انقول في هذا
 قال نعم لا ياتي اذ يري عبيدهما فوقا لو كان باوانه في العلم والورع اوجد
 اهل زمانه فهو في منزله لجاهل حقا ولا بد له على حاله لبرائه من حكمها صدقاه
 قلت له وان زاد على مقدار ما يلزمه اضعا فالا يخبر به لانهما خلاصه
 اراده قال نعم وان ادي في الشيء الواحد المافا كلا وان بذل في جراده اما
 قبضه من الطعام او متعة جميع ما في الارض من الخنطة او النمل ما اغناه
 وفي عود له درهم ملاهاه ذهباً وفيما فيه شاة او بدنة جميع ما فيها من
 انواعها لما كفاه حتى يحكم عليه ذوا عدل لما فيه قلت له فان لم يكونا
 نجا لي يحكم به ذوا عدل او كانا في ورعهما من المخالفين قال فلا يصح لقوله
 منها فليحكم به ذوا عدل منكم فالعدل والموافقة في الدين شرط لجواز
 في العلم والعبادة والورع والحكم والزهادة مما لم يرد عليه في اهل زمانه لان
 الاشياء من شرطه ابد فابصر في بصر في بصرها واما ما لم يرد له على
 حاله وان طال المدا قلت له فان لم يكن الخلا واحد منهما مع الآخر
 وان يرد له ان يحكم في هذا معه امراه قال قد يرد له لا يجوز له المعاند
 من شيوخه وفي هذا ما دل في المخالفين على انه ليس ان يدخل فيه مع احدهم
 ولو كان الحسن وابن سيون قلت له فان كانا مملوكين في اهل الاستقامة
 في الدين قال فلا يصح بها الا لا يجوز في قول المسلمين ان يكونا في هذا حكمين

قلت له هذا تجربتي بما علمته من طرق جمع لي بابه من خصال في هذا الموضوع الجليل
بها على حاله قال بلي ان شرطها الحكمة والعقل والبلوغ والعدالة والذكور
هي خمسة وله بدان تختص في شخص جاز على حاله والموافق منع من حقه فاني سمع به
ملا يحسن له الماوان في هذا ما دل على الصبي والعبد والمجنون والمراة ومزبوري
حاله بعد على انهم في الخارج عن الحد الا ان يكون في موضع المصطط فان جواز
معه يصح برجل وامرئين من الاخبار قلت له فان اتاهما من قد ابتلي بشئ من
هذا طهرمه لجزاء واراد منها ان يحكما عليه ايلزمهما ام لا قال نعم في موضع
القدرة عليه منها لوجود ماله من شرط فيها المانة يقوم به من يحري عنها والماله
من حقه عليه ما وادان لزمها قلت له فاي شئ في جاز يحكما عليه قال
بانه في السنة او الاجتماع او الاري في موضع جوازها فان لم يحل بها فلا جواز
لصاها العدل حينئذ اعلى مقابلته بما يصاهيه والماله الوقوف حق له ليس
اليه قلت له فان جعلها مهية لجزاء وماله مركب او مكينة فاما هاتان
يفعله في هذه البلية قال بالسؤال لمن قدر عليه من هذا العلم والوع من الرجال
او النساء المانة في غير الزام فان احبوا بما فيه من حق في دين او اري جاز لهما ان
يحكما به وان كان من قول من عليه قلت له فان كان مما يرد الى القيمة فاعدهما
ما بينهما ان في مقدارها قال فهو الى جملتها في مقدار ماله في وقتها من الثمن فان
عرفاه جاز لهما ان يحكما به عن رايهما وان شاورا من حضرهما هذا الثقة والمعرفة
به فحسن وان لم يعرفاه فلا بد لهما من ان يباظلا في له في ثقة معرفة به وعلى قول
فاقلما يجزى بها ان تكون له معرفة وعلى ما يقول في حاله يوش قلت له فان كان
يرد الي مثله قال فان قد لان يرداه الي ما استبهم هو الوجه فيه لعدله المانة
موضع راي فلا يحسن الما له قلت له فان خالفا في حكمها به من سنة الاجتماع
في جزمه قال فاجوز به ان يرد على راتاه في جمل او علم فلا يقبل على حاله
لانه نوع ظلم قلت له فان حكما في موضع الذمهم مثلا بشاة او بدنة او في
موضعها بدتهم قال فلا ولي باهذه ان تكون في حكم الماوي قلت له لو كان
من نحو هذا من اوصافه قال فاجوز لهما وله في باطلها لهما لوجود خلافه قلت
له فلا يحسن في هذا من حكمها ان ياتي ما جل فكبر على ما قد صغر نصفر فيدخل فيه
فيتمضممة معني بضمه اليه قلت نعم لانه واقع في كونه لا على ما لزمه ماله من ادفع
قائي

فان يصح فيجزيه ما عداه لوقوعه لا على ما جاز له ان لا يجره اذ افعاله فاعرفه على جرحه
 من حركتها لان الله بعد على حاله حتى يحكم فيه ذو عدل من المسلمين فيجزيه
 قلت له فان سالها فاحضرها بما له من جرحه في تعريضه او ضريحه فوقفنا عليه
 فحضره لا يرفع او ما دونه من اثره لا يرد على قوله ان يجوز له ان يعمل به وحد في
 مثل هذا فيجزيه ام لا جواز له فيمنع **قال** تخفى يحكم به العدمان والماء
 فهو الفتاوى في قول المسلمين انما على الحكم فلا تجزيه على حاله وكان من
 نحوها في المثال فليس له الماء لما في هذا المجال برفعها في حالها عن الغير
 نقلها او ابدعها من رايها في موضع جوازها لاعتدالها في وان صابا في قولها
 فحق **قلت** له هذا الذي في الحكم على ما له من صورة عند هذا العلم
قال بلي ان قولهم في صورته ان الله يتوكل قد حكمنا عليك بذلك او الزمنا
 او وجبنا عليك كذا فاعرفه وقابل به ما فانك من صورته حفظا **قلت** له
 فان **قال** هذا **وقال** الاخر نعم او كذا اقول او ما استبهها **قال** قد قيل
 في هذا انه لا من الحكم فلا يصح له به وما كان من نحو فهو مثله **قلت** له فان
قال انما نجد او نرى او نحفظ فيه كذا **قال** هذا من الخبر لا من الحكم
 في معنى فليس له في الماء في الفتاوى عند هذا العلم **قلت** له فان بلغ به جرحه
 في الصيد او الشجر هذا يلزمه ان يحكم به عليه فيما قاله الفقهاء **قال** نعم
 فان قدر عليه اهداه وان اتخذه بدلا او مننا او جبا وطعاما فان كان عنده
 فوطا به ما له من قيمة في سبعة ايامه والاشترائه فان اعد منها الزكاة على مقدار
 ما له من الطعام في حال صياده صوفا على كل ما يكون لمسكين يوما **قلت** له
 وما الكرامة احد من الفقهاء في هذا الموضع ان فرقه عليهم من الاربعة **قال** لا ادري
 فيه الا ما قيل انه نصف صاع او ما دونه لا ما زاد عليه **قلت** له فان بقي من
 فزنته فله من نصفه **قال** قد قيل انه يتصدق به **قلت** له هذا من
 فزنته في انه يطعمه المسكين على عدلهم فيجزيه عما لزمه **قال** بلي ان هذا
 قد قيل به ان اطعمهم مرة بالغداء صباحا واخرى بالعشي من بعد العصر
 رواحا **قلت** له وما كان من الصيد فحكمنا عليه في موضع قدرته على ما له من مثل
 في الامام بعد ان نظر الى ما له من قيمة او بعد له من الصيام ايصح له من حكمنا فيجزيه
 انفعله **قال** انه اعلم وانما الادريه الا ان يكون على ابي من يقول بالتخيير

فانه لا يجد غير انه المنع اكثر ما فيه قلت له فان مال به الرأي الى جهة هذا النوع
ما اذا قيل ان اراد به ان يعمل قال والذي به يوم ان يحكم به العدم ان
هذيانا ينظر الى ماله من قيمة والى ما اقام من الطعام وبعد فالحجارة له ان شاء اهيك
وان شاء اطعم وان شاء صام عن كل نصف صاع يوما على هذا الرأي فان بقي
هناك هكذا لك اقل من نصفه فتصدق به جاز ولا فالصوم لو يكون اقل من
يوم الى انه لا بد له في كل وجه من ان يكون عن حكمها قلت له فذلك ان
يعطى في موضع جواز الطعام كل واحد قيمة ما يكون له فيجزيه قال قد
فتيل بجوابه في هذا الموضع وعلى قول من لا يجيز فتبطل قلت له وما لم يبلغ
هذيانا فنزل الى ماله من قيمة ما اذا يوم من بعد الحكم ان يصنع قال قد قيل
انه يشترط بها طعاما فيقره او يطعمه ان قدره ولا فليورد صياغا عن كل
نصف صاع يوما وعلى قول اخر فيجوز له في القيمة ان يقرها هي الى ان ما قبله
اظهر قلت له فذلك ان يدخل في هذا الموضع على الدلهم ما في الهدم
قول في التخيير بين الصور والطعم وقول بالتزبيب فيكون في حق من عليه
على ما به من راي الجوز عليه قال بلي ان هذا مما يجوز فيها فلا يمنع وان
يدخل عليها وان لم يكن هو في معنى لازمة له ولها في الامرين ما قبله قول
في راي ان صح ما رآه قلت له وما كان له من درهم الى درهمين او طعم مسكيا
او مسكينين محكماته كذلكه قال فذلك هو الذي قبلها على حال اعيانها
فالقول فيها واحد فاعرفه فهناك قلت له والروعة فهذا في كشح حبي
صار لها من الدرهم قدر قيمة بدنة او شاة اتجمع كلها فيحكم بها هذيانا كانت
من نوع واحد لجنس او من انواع له او من اجنسين قال الله اعلم وانما الادري
في موضع اتفاقا ما بها من قول في دين او راي لمن قاله فلا ريب ولا في موضع
افتراقها خارج اليه لما به في كل منها يومانه يكون في تقريره له على ما مر في التي
من قبلها فاما ان اتجمع فيحكم بها هذيانا فلا عرفه من راي من لقوله بسمع فلكاني في
هذا الموضع ما راي في الحال لما اكثر من اعدادها وان بلغ الهدى من الغنم والمال
او البقر الى ما الاحادها وعلى من يدعي جهة كون الفرق ان ياتي بتدليل يوجب
والخلا الا قدر المجزي ان قول فيه بانه من الحق قلت له فان لم يجد من راي حكم
به عليه انه ان يرجع الى بلد وان بقاءه قال نعم قد قيل يجوز ان لو عدم ما يبلغ
من رجوع

مراجوعه المانة لايد له مزان يدين ياد ايه مبنى امكنه فقد ر عليه ما في دينونة
لوجوبه في الحين المان يكون لما زماله في دين قلت له فان وجد يوما
فالزعمه كل من اعداين طافيه حكما قال قد افقد في محله على يديه او بعته
مع ثقة الى اهله فهو الوجه الذي لم يشك فيه قلت له فان كان مزارسله
بدون من قبله المانة ثقة امانة او مجهول الحالة او ظاهر الميانة
قال فيحيى ان يحسن ان يختلف في بوانه بالاميين فهو له على ما يامر
ان يفعل في حق ثقته على المساكين ما عداه منهم فانه لا يجزيه حتى يسمع
انه قد جعله في موضعه الذي له قلت له فان بقي على يده مزاروعه
حتى حضر الموت ما اذ به تاوم ان يعمل في يومه قال ان يوصي به في
الشهاد لم يقدح والحزم ان امكنه في لزم وصاياه ان لا يؤخره فانه لا يدري
ما يكون معه مبنى حاضر قلت له فان اوصي به في حقيقته حيا نه
كما امر الله فصح بعد وفاته قال فهو من حوائده في ماله ولوارثه في نفقه مثل
ماله المان يخص وجهه الواسع فغسنى ان يكون على قول زاجر اولي يابه
ان يعمل عليه بانه في الموضع الراي الى النظر لنفسه في حاله قلت له فان
كان اوصي وصح انه لم يحكم به فادعك من المسلمين فلان لا بد ان يادع بعد موته
مزان يحكم فيه قال نعم وان لم اجد من الغني في حفظي لم يحكم به لوارثه
شرطه فالموت لا يدعوه ولا يزيله على حال ابدا في وقعه ولا اعلم انه يصح
فيه عن هذا فتبينه مجيء من لفظي فان ظلمت كعد لم تحديه والمقدمة قلت
له وما جاز في الطعام فكم يابه براه يجوز له ولوارثه فز بعده ان يخالف الى
غيره فيقره شعير او ذرة او قرا قال في قول المسلمين ما دل على حزنه
وان اطعم المساكين عشاء وعشاء وعيل انعكس في اكلتين جاز له المان
يوصي به في نوع منها فيكون في ماله فانه لا يصح لوارثه ما دونه ويجوز لما
نوقه المان يكون لما من موجه آخر في حاله قلت له فان كان ما قتله
مردوا بما وية احلامه كيس هو من الصبد فلزمه طافيه جاز ما فعله قال
فمثل في انراعه لا يحتاج المان يودي ما عليه فانه لا حكومة له وادان من
دونها جاز لمن فعله في موضع ما لا يختلف في وجوبه عن اسمه ولما قال الراي
في دخول له يكون على يابه من قول في حكم والله اعلم في نظر في ذلك

ومنه في زيارة قبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم افترضها امراه وهذا علي
مزان المدينه من غير ما اهلها المعنى الزياره ان يحرم مثل مكه قبل ان
يدخلها وكيف جعل من بلغ اليها فيقول من اراد الزياره اخبرني بجميع ذلك
قال نعم اخبركم هلم الي فاقول لها انها من القرايض وانها هي علي شرفها من اجل
الوسايل في طلب القضايل في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من اراد في ميتنا كن ذرا في حيا اخر غيب مع القدره وزوال الموانع
عن زيارتها غير من سغه نفسه ولم يبال بما قد فاته من خطه الموانع فيها
يؤجر به من حج وقضي حجه فاته ان يبادر من مكه مع قدرته بالرحيل الي
يثرب لزيارة النبي ولا يرغب عن فضلها فيتركها لغير مانع فيكون من قال
قيد رسول الله صلى الله عليه وسلم من حج ولم يزرني فقد جفا في علي
هذا يكون من العقلاء فيبعد بالحق من الفاضلين النبلاء من رضي لنفسه
ان يكون لرسول الله طر هذا الجفا او ليس الاولي به ان يكون من الحق فيبعد
من الجملاء الذين خلوا من حجب المصطفى فان تصور في بابه شيء لجت
لوصاله ومن اراد عاحب المختار علي ترك المزاره المانع بعد ان حج فكانه
ادعي الكذب فان تصور في نفسه شيء فهو حقيقه له ان من حج حجه
في سويده لته فلا بد من يهيج بالقلب لواجب هيئته فتسري بانوارها
في جميع اركانها حتى تحرك قنصله ضربه مع القدره فيجد علي سرجه وحده
في السعي وبالجهد البالغ طمعا في الوصال علي شرفه فان الخيال يلد له ذوقه
فلا يزال علي بعد المزاره يتزدد في الديار ويقطع الفيافي والقفار حيا
وشوقا الي لقاءه حتى ينتهي اليه فيبلغ نيل ما موله او يقطع عن دركه
مانع له قبل وصوله هذا هو الحق فيلدع الدعوي لجنه من حج ولم يزره علي
فان المحب لمن يهواه زواره وان شطط به الدار ولا يحكم علي زيارته
ان يكون في حينه محالفا له في شيء من دينه فان المحب له من يستضي
بانواره ويتبع سبيله فيعمل مقتضى اثاره فلا يخالفه عما علي حاله
في اجر ولا يني فان الخافقه علي سبيل المعانده من الاسباب المحدثه للثبات
لانها من ذراعي القلي من لوازم المحبة علي وجودها شرط في ذواها من
اعاب ما يرضي به المحبوب ويكرهه ليعمل بما يرضي ويمل ما يكره ويؤثر
عليه

عليها ما فيه رضا اذا كان يكرهه فلا يرخص به عنه . ولا يمكن على هذا فليس من
اهل وادار . وان تصور جهدا في قواه فلا يجد ان يكون في شيء من امر دينه على
خلافه فان الزيادة له على هذا الامر لا تزيد من ربه الا مقتضا شديدا . ولا من
شفاعة الرسول وقربه الما بعد ابعدا . اوله يستحي من رسول الله عاقلان يلقاه
على خلاف ما به وعليه في حياته . وان تركه ميوانا هذا النبي فامته بعد وفاته . يلي
واسد ان يستحي منه فان اتباع النبي وجه والعمل بجميع ما ياتي به كله وسيلة الى
الله لرضاه لا غير . فهو المطلوب حق والمعبود صدقا . ومن الرجب في حق عليهما
يصدق الوجه اليه فيتنوب الى الله من جميع ذنوبه . ويتبع الرسول في كل حال
حتى يرويه . ويدرج ويلج في الطلب في العبيد وجود ان يسأل اليه بعض ثوب
الصفحة عند الله في حبه فيستدل عليه ستر المعقولة عن ظهور عيوبه فذلك وعند
الدخول فيه بعد ان يقضي حجه وحما يحتمل في ظهور كل جرح يكون في القلب
او النفس حتى تدفع على حال اكداره . وتخلص الحق فتضي انواره وتبسطها
من جميع الذنوب كيوم ولدته امه فيتصلح من الخلق لخدمة الحق . تعالى ويصلح للزراعة
فتصلح لوجود قربه وعند ما يخرج من مكة في طلب الزيادة الى المدينة فيمضي
ويصلح على النبي محمد صلى الله عليه وسلم فكثير في طائفة الصالحين عليه حتى اذا في
المدينة وراي جدرانها وانجارها وحيطانها فينبغي له ان يقول اعدوا بالله
الشیطان الرجيم ما كان له هذه المدينة ومن جوارهم من العرب ان يتخلفوا عن رسول
الله لا يريدوا ان ينسحبوا عن نفسه ذلك بانهم لا يصيبهم ظاء ولا ضياء ولا نجاسة
في سبيل الله ولا يطيقون حوطا يغيب الكفار ولا ينالون من عدو ولا الاكثاب .
على صاحبان الله لا يصيبهم اجر الحسنين ولا ينفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون
واذ بالاكثاب انهم لا يخرجهم الله احسن ما كانوا يعملون . اللهم ان هذه بلدك التي
استقر بها الرسول في حياته . وجعلتها له بعد مائة مشوي .
وسد ادي . والشرح لي صدري ويسر لي أمري . وحلل عقتي فليسألني اسري
واعني علي اداء واجب حق . زيارته وتقبلها مني واجعله لي رفاة من سوء ولي في
هذه الدار . ومن كل عمل يودي الى دار البوار . يا فاعلم لعالي . وما اضمه باي ولا
يخبر عنه شيء من احوالي . انت حسبي ونعم الوكيل . فاذ اراد ان يدخلها فيقول

بسم الله وفي سيد الله وعليه صلى الله عليه وسلم اللهم وفقني لما يحب
وترضى وعافني في الاخوة والاولي يا كريم فاذا دخلها فتوى من ان يقرا الله بين سلكها
لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بما لكم من رزق
رحيم فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم
وينبغي له ان يحضر في قلبه ذكر النبي فيشعر في نفسه ان تلك البقاع وتلك المسالك
والمواضع الذي بلغ اليها صار يطأ عليها ويسلك فيها بنو الله عليه هي مواقع اقدم
رسول الله ويمثل في قلبه انه كيف كان يشي على نرد ايام حياته في طرقاتها وبها
عيتي ان يجمع قلبه فتحضج جوارحه حتى يشي فيها بنواضع على وقار وسكينة من
ربه استقام عند دخوله وباب المسجد التي تلك الروضة المباركة التي اختارها الحق
لنفس افضل الخلق فانه اولى به في ارضه وما يستحب له في يومه ما اذا الزيار
ان يغتسل بالماء ان قدر عليه ويلبس احمر ثيابه الطاهر فيتوضئ ويتطيب في
المسجد ولا اعلم ان عليه في قول المسلمين لعبي الزيار احترام والذي يوجه به ما قد
ذكرناه تعظيم الشأن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا اراد ان يدخل المسجد تلي
على الباب هذه الكلمة المقدسة ذكرها فدخل على حضور قلب فجمع هم ليس لها
النفقات التي ينبغي تسليم على احد ولا عين في قصده سوى القبر واذا انتهى اليه
استند بر القبلة في اجنا له عليه وتكون تلقاء نفسه وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيلصق بذكره الميسر بالاص سطوانة التي عند راسه ويستلم الدكن
فيقبله ويتأخر قليلا قدما يكون القنديل الذي في القبلة على راسه فيشرب
اليمين اليه فيقول السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله السلام
عليك يا نبي الله السلام عليك يا صفي الله السلام عليك يا ابا القاسم السلام عليك
يا محمد جيب الله السلام عليك يا صفة الله السلام يا خير الله السلام عليك يا
ابا القاسم السلام عليك يا احمد السلام عليك يا محمد السلام عليك يا نبي الله السلام
عليك يا نذير السلام عليك يا طاهر السلام عليك يا مظهر السلام عليك يا قائد
خير السلام عليك يا فاتح البر السلام عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا
هازي المنة السلام عليك يا اكرم ولد آدم لجمعين السلام عليك يا سيد
المريسين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا قائد الغيا المحجلين
السلام عليك يا ايها النبي رحمة الله وبركاته وعلى احوالنا الطيبين هو روحنا

اهتلت المؤمنين ه انا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وانك عبد ورسوله
 ونبيه وخيرته من خلقه وصفه ه وان ما جئت به فهو حق من الله مجدا ومفصلا
 وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور ه وانك بلغت الرسالة
 وادرت الامانة ونفخت اللمعة وجاهدت عدوك وهديت امتك وصدعت
 بالمر برك وعبدته كما امرك حتى اتاك اليقين صلى الله عليك حيا وميتا وعلى اهل
 بيتك الطيبين واصحابك الطاهرين ه وجرا الله الفضل والطيب ما جاز نبيا
 عن قومه ورسوله اغفر الله ذكرك يا حسن يا زيد كرمه التاكرون ه وسلم وبارك
 وفضل وكرم وشرف وعظم ه ثم يتقدم فيجعل وجهه على الحائط تجاه وجهه صلى
 الله عليه وسلم ه ويقول السلام عليك يا رسول الله انا فلان ابن فلان جئت من
 ارض كذا من بلد كذا ذابرك ومسلم عليك ومستشفعا بك الي من في ان يحط
 غفوري ويغفر لي ذنوبي ويستولي عيني ويعصمني فيما بقي من عمره ويولي علي
 الي نفسي ولا الي احد من خلقه طرفة عين ولا اقل ولا اكثر فكل شفيعي يوم الدين ه
 صلى الله عليك وسلم ثم يتأخر قليلا عن يمينه مما يلي المشرق فيقول السلام
 عليك يا رسول الله السلام عليك ورحمة الله وبركاته وعلى وزيريك وناصر ^{السلام عليك} و
 وصاحبيك ومشييك وانيسيك وصحبيك ه ثم يتأخر عن يمينه قليلا حتى
 يكون مع تأخر الماول في مقدار ذراع ه فيسلم على الي بكره صلى الله عنه فان راسه
 جذا منك رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول السلام عليك يا خليفة رسول
 الله السلام عليك يا ابي بكر الصديق ه السلام عليك يا عبد الله بن عثمان ه
 السلام عليك يا عتيق ابن ابي قحافة ه السلام عليك يا شيخ الافتخار ه ومعدن
 الزفارة ه والصاحب في الغارة ه السلام عليك يا ابا الشيخ ورحمة الله وبركاته ه ثم يتأخر
 قليلا بقدر ذراع فيسلم على عمره صلى الله عنه ه فان راسه جذا منك الي بكر
 الصديق ه فيقول السلام عليك يا امير المؤمنين السلام عليك يا ابا حفص ه
 السلام عليك يا عمر الخطاب ه السلام عليك يا ابا الفاروق ه السلام عليك
 يا وزير رسول الله والمعاونين له على القيام باجر الدين في حياته والقاين
 في امته بالعدل في وفاته ه تقتفيان اثاره وتعلمان بسنته وتسلطان مناره ه
 السلام عليك يا شيخ الاسلام ورحمة الله وبركاته جراكم الله عنا وعن نبيكم وعن
 الاسلام كاجرا وزرا وتبني على دينه ه ثم يتقدم الي مقام النبي عليه السلام فيصلي

في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة
 في يوم الجمعة

ما بدله خلف المصطفوة المحلقة فيجعلها بين يديه قدرا التي يليها ومكتبه اليه
 مما يلي قبر رسول الله بارزاعنها ومما فرغ من صلواته فيوم ان يقوم فيصلي فليصلي
 منكبه الامين بالمني ويا خذ الراتة الدخلة بيد اليمين فيجده الله ويثني عليه
 بما هو له اهل ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول اللهم صل على محمد عبدك
 ونبيك ورسولك وصفيك وامينك على وحيدك وخير نك في خلقك افضل ما صليت
 على احد من انبيائك ورسلك واهل الكرامة عليك وسلم على محمد وعلى آل محمد كما سلط
 على نوح في العالمين وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل
 ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ونحو هذا الصلوة وينبغي له ان يكثر
 منها ويسأله بعد هذا ما يد له من كل شيء كما ويجزم سؤاله مثل هذا فيقول اللهم
 كل شيء بي سالتك اولم اسالك علمتها ولم اعلمها اسالك تحييتك الطيب قوى
 المباركة ان تنولي نجاح حوائجي كلها قليلها وكثيرها صغيرها وكبيرها يا ارحم الراحمين
 ويا ارحم الراحمين وان ابي بعد هذا في صلواته فزاد فيها اوتي التسليم ونقص
 منها فلا بأس فانه شيء غير موفت ولم يحذر شيئا في الصلاة حتى يخرج فيه غيره
 ولكن ينبغي له ان يكثر منها ومن الركوع في سجدة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الصلاة في مسجد ذي هذا افضل
 الف صلاة فيما سواه من المساجد افضل البيت الحرام والصلاة في المسجد
 الحرام افضل ما ية صلوة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وينبغي له ان
 يكثر منها ومن الصلوة على النبي ما استطاع وان قدر ان يصلي كل يوم خلف المصطفوة
 فهو ما يوم به وهن ثلاث في اليوم الاول يصلي خلف المحلقة وفي اليوم الثاني
 خلف التي يليها مما يلي قبر النبي صلى الله عليه وسلم وفي اليوم الثالث يصلي وراء التي
 هي خلف المقام وبعد الفراغ من الصلاة فليدعوا بما بدا له من كل شيء ثم يركبوا
 واخرا ويختم بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وان وافق الاربعاء والخميس والجمعة
 من قدر على صوم يومه ما يستحقه وان قدر على ان ياتي بالبيع لزيارة ابراهيم
 ابن النبي وابنته فاطمة الزهراء وعمة العباس وعمة وصفيه وغيرهم من ذوي
 الفضائل السابقة في الاسلام من قبرتها ويتوضي من بئر ارس ويتربص
 ما بها فيصلي في صلاة الفجر ومسجد قبا وغيرهما من المساجد فيها فان فعل
 ذلك بعد ان يصلي الصبح في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ورجع بعد فيه فيصلي

الظاهر مسجد الرسول الا في غيره ان قدر لنا ان يفته شيخ الصلوات فيه ولا ياتي
 المسجد الا ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم او لا وعلى اي بكرناينا وعلى
 عمر رضي الله عنهما ثالثا ما دام بالمدينة قايما واذا غمر على الرجوع وارا ان ليس
 عنها يخرج منها فيوم مع المكنة ان يقتل بالماء وليس بالازم ولكنه ما يستحب
 له تعظيم الامر رسول الله نبي في المسجد فيعمل لوداعه في تسليمه على النبي صلى
 الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وعمر مثل ما فعل في الزيادة لقد روي انه بعد ان يسلم
 عليه وعلى زبيره يوم ان يرجع من تايخ عن حذاء راس النبي صلى الله عليه وسلم
 لمعنى التسليم على ابي بكر وعمر جعلا الله فيقوم على راسه عليه السلام مستقبل
 القبلة بين القبر والاسطوانة فيحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويقول اللهم انك تقول وقولك الحق ولو انهم اظلموا انفسهم جاؤك
 فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما فقد سمعنا قولك
 واطعنا امرك فما نحن بين يديك قد جئنا الي نبيك ظالمين انفسا ميّرين بذنوبنا
 معترفين خطايانا ناديين على ما كان منا تايبين منزلنا فاستشفع به اليك
 ان تخط عنا ما اتقل ظهورنا فاورادنا قتب علينا وكفر عنا سيئاتنا وشفع نبيك
 هذا حينما توفنا على ملته وارفعنا بمنزلة عندك اننا هدا اليك اللهم اغفر لنا
 ولاخواننا الذين سبقونا باليمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين امنوا ربنا انك
 رؤوف رحيم واذا انتهى الى الباب يخرج قدم اليسرى فيقول اللهم
 صلى على محمد النبي وعلى آل محمد الرسول الامي ولا تجعل هذا هو العمد من لغوب نبيك
 اللهم خط عني وزري واحببني في سري وارزقني السلامة في ديني ونفسي
 وما لي ويسر لي رجوعي سالما في اهلي سالمين يا ارحم الراحمين فاذا خرج ومضى فيستغفر
 فيه رجوعه ان يقول يا ربي في حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا هلك
 من عمر او حج او غيره يكبر على شرف من الارض ثلثا فيقول لا اله الا الله وحده لا شريك
 له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت يحضره على كل شيء قدير
 ايسون تايبون عابدون ساجدون لرئيسا حامدون صدق وعد وضرع به وكرم
 الاحزاب وحده وكل شيء هالك الا وجهه له الملك والبر ترجعون وينبغي له على
 رجوعه في طاعتنا يا حي يا قيوم بذكره ويلج على حده وشكره وله بزار على ذلك حتى اذا قدم
 بلاده واستقر عليه ونظر اليها فيقول اللهم اجعل هذا خير لوارثي في ما رزقنا

وتوفي مسلما والمعتني بالصالحين هـ وله تحريفي يوم الدين هـ فاذا بلغ اليها ونزل بها فيسفي
له ان ياتي المسجد فيسجد فيه لله تعالى هـ وعلى فراشه فيقول الحمد لله رب العالمين الذي
بلغنا سالمين اليه اسم زدني منك هـ دي وبر في العبيد وفوف على القيام اليه في كل يوم
حتى اذا قل قلبك عليهم من كل شيء العند يا كريم هـ ثم يضيء الى منزله فاذا دخل فيقول توبا
توبا اليه ربنا اليه لا يقدار علينا حوا هـ **مسند** ومنه ايضا في الزيارة لقول النبي
صلي الله عليه وسلم هـ اخيرضة هي ام لا قال **مسند** قد قيل هي في كل يوم الزيادة ولكنها من
الاضايل في الاسلام لمن اقامها باقرا عليه من انواع الوسايل فيما عندي في ذلك قلت له
وما هي من المأمور به ام لا قال نعم لكثير ماها من اجز فلا ينبغي له ان يخرج ان يدعها
مع القدرة مختارا لتركها الا العذر فانه في حق المصطفى من انواع الجفاه قلت له فالا
كل من زاد عمدا ام لا قال **مسند** وهو على الخصوص لمن يكون على دينه حتى يموت
على ما به من زينة والافلاح من عصى لربه واصر على دينه قلت له فكل
يجوز لخاصة الحج والعمرة ام لا قال **مسند** ما علم ان لها اجرا فاستحق به تاركها بالهد
ان يولي ملاها قلت له وهل هي من بعد الحج ام قبله قال فاول ماها في المختار
لمن حج ان يكون من بعد ان فعلها من قبله جائز له وله امر عليه في تقديمها وان لم تكن
من قبله قلت له وهل هي في كل زمان ليس لها وقت فودي فيه فيمنع من ان تكون
في غيره باوان **مسند** قال نعم هي كذلك ولا علم انه يختلف في ذلك قلت له فان
حصص ما هو الزم منها قال هو الحق ان يبذل به في الحق خرافة فلو ان اولاد
من خير لفصل زائد في تقديره على تأخير قلت له وما هي في نفسها عني بها
قال ان هي الصلاة وتسليم عليه من وراء الحجاب وعلى صاحبه ان يكون
مرضى الله عنها وشهادة لله بالوحدانية وله بالرسالة وسؤال شفاعته وحط او اثار
وعفوان في ذنوبه ونجاة من النار مع صلاة ركعتين يحتم زيارته بها قلت له فان
زاد او نقص في تسليمه وسؤاله ونضر عدو لجهنم من قبله هاله قال ان لم يضر
فيها فانه غير محذور بشيء لا يبيع ما دونه بكل كيف ما سلم فصلي في حاله جائز له
فاجزاء قلت له فان لم تحتمها بركوع المانع قال فالذي له ان ياتي بجميع
المأمور فانه اعظم لمن اقام بها من الجور فان تركه لم العناد فلا يبلغ به فيها
الى عساره قلت له فالذي يورثه ان يكون في زيارته على طهارة كاملة
من دنس وثيابه قال نعم تعظيما لشان رسول الله صلي الله عليه وسلم

ومن بعد ذلك يريد من جملة الله قلت ثم فان زارع لا على وضوء ايضاً له قال
منه من التقصص عن الوفاء بنهماها فان يكون فرائضه وان يبلغ به الى خصالها
فلا علمه كذلك في احكامها مع عدم استحقاته لمن زارع او لمن اجره بذلك قلت له
فان لم يقدّر على بلوغه اجره فيها العتق لعدو ام لا قال نعم ان كان عن
رايه واهله وانتهى برحمة ان يجعلها من اجره المان يكون لزامها ذلك قلت له
ولغيره ان يزرع عنه في حياته وليس له الا بعد وفاته قال لا يتوجه لي ما يمنع
من جوازها على حال المانة لا يستغفر لمن لا يتوكل ولا يدعوا له مما لا يجوز له
ان يدعي به لغير هذا الولاية قلت له فان كان في حال لم يحكم له بولاية
ولا عليه بعد وفاة في حاله قال فهو المجهول والمنع من جواز له هو الوجه
فيه لا غيره في القول المان يكون على التبريط في دعاءه فغيبى ان لا يحرم عليه
قلت له فان كان من الخونة بما ظهر عليه من قوله او فعله قال فاحرم عليه
ان لا يدعوا له بشي لا يجوز ان يدعاه لمثله من اموال الدنيا والاخرة على حاله
قلت له فيزار عن المالك بعد موته قال نعم ان وصي بها في ماله ولا يفي
في معنى ما قد تطوع به عليه من نحو هذا فاهدي اليه قلت له فبقي في ذلك
مع الوصية بها كذلك قال نعم لاننا نأخذ ولا علم انه يختلف في ذلك قلت له
فالجنة على الزبارة جارية لمن ياخذها ام لا قال فغيبى ان يلحقها معني
الاختلاف في جوازها ويجيبني ان لا تكون من اموال الدنيا والاخرة الواجب على من
يعملها عنه في دين ولا راي في السلام على حاله قلت له ومن يعملها غيره
اجراً فعلم ام لا قال فغيبى ان يكون له من امواله اجراً من امواله من امواله
ويجوز على قول اخر في اجرها ان يكون له ومن هو له اجراً بذلك وعلى قول اخر
ان يكون ما اخذ ان هو استبعت الحج في هذا فصح القياس فيها كذلك قلت له
فان كان لمن هو له في منزله لا يتوكل في حاله اياخذها له باجره لودي اليه من ماله
قال يجيبني على قول اخر اجازها في مثل هذا من امواله ان يكون الماعلي
شرط ان لا يدعوا له المماجاز لمثله في موضع جوارحه على التبريط او ما ايج علي
حال لعدله ولا فلا يستثنى طليسه وان اخذها الماعلي شرط فغيبى ان
يجب له بما دونه لانه لا من الاذن من ماله لم يشترط عليه قلت له فان اخذها
بشرط ان يدعوا بما لا يجوز ان يدعاه الى غيره الاولياء قال فهو من عصبائه

فكيف يجوز له على عمله بشئ من معصي الله اجرا في زمانه اني لما ريت ذلك قلت له
اوليس يكون له من الاجرة ومثلا ما جاز له ان يجعل منها امراة قال فهو عليها
بما امر الشرع لما لا يجوز فيها على حال كانا في معنى العدة الواحد في الجمع ان يكون
من طاعة ومعصية في عقد هاتان وفي بالشرط اليها لم يجعل له فقد عصي به وان
ترك احدهما تخان لانه قد شرط عليه فلم يجعله مكانه على هذا ليرتفعها وعلى قول
آخر في هذه الزيادة ان تقبل التحريم وعلى هذا فيكون له مقدار ما جاز له ان يجعله
فاجزاه في المصل وان كان في عقد واحدة فالحق اولى طه في العدل لان لا يسطر
ما وراءه من الشرط الباطل اذ دخل عليه في هذا فانه لا يلج فيه على حال فاعرفه فان
صح اثره عليه او نظر فيها قولان والافزع عنكم ما لا دليل عليه ولا به برهان له
قلت له فان دعاه به على هذا بشرطه عليه قال فهو على ما مضى من الزيادة
في ذلك قلت له فان كان ما دعاه به من ذلك لم عن شرط فيه قال
فجيب في الاجرة ان يكون له كلما وان عصي في دعاه بما ليس له فلا تبطل به لان
ما دونه مجز في الزيادة لمن فعله وقداني له فزاد ما ليس له الشرط في ذلك قلت له
فالزيادة لغير نعم اني انا اليه سلم عليه قال هكذا قيل وليس في النظر
ما يدعي صحة هذا في المأثر قلت له فالاجبي بحججه ان يقدمها على الجمع ان
استاجر عليها امراة قال نعم غير ان الذي به يوجران به يقدم الجمع استجبا
فان عكس ما بينهما جاز لما الشرط يمنع من ذلك قلت له فالجمعة والزيادة يحوز
فيها ان يكون كل منهما لوحيد قال لا احدهما يمنع من حوز ذلك قلت له فابن
يكون موضع النكاح لعملا قال قد قيل ان ينوبها دون الباب فتدل ان
يلج المسجد فان جهل او نسي حج حتى يعقدها من هناك قلت له فان فعلها
في منزله او افرقه فربعه قال فهو على نية ما لم يرجع عنها الى ما سواها والى
غيره قلت له فان زار له ان يرجع فيها في يفيها ولو كان في اليوم واليلة
قال نعم قد قيل ان له ذلك قلت له وما اين يخرج بكلا واحدة منهما
قال فعين ان يكون من حيث الشرط فيه وقع والا فليستع ما عليه الناس في
ذلك قلت له فان كانت لوحيد ولما حج ترك الزيادة وكلاهما في عقد واحد
قال قد قيل انه لا شئ له الا ان يكون لعقد رجوع في تزويجها والا فهو كذا
قلت له فان عجز لم رض منعه او عذر حرم او ما يكون من نحو هذا قال
فهو

منوع عنه في محال فاذا زال المانع زارها متى امكنها مكنه ذلك قلت له
 فان كان في عام آخر قال نعم بالشرط يمنع من ذلك قلت له فيجب له ان
 يؤخر غيره لادائها قال لا يجوز له الامان يكون في موضع اياسه من القعدة عليها
 فليس ان يكون له ويجوز على قول آخر ان يمنع من جواز الاعراض في ذلك الامر في ذلك
 قلت له فان وقع الشرط على تاديتها او لا على ان يزورها فكله سواء ام لا
 قال قد قيل بالفرق بينهما فاجاز له من له ان يؤخر من يعملها في موضع وقوعه
 على تاديتها ولم يخرج في موضع ما يكون على ان يزورها لانه قد انقضت على
 هذا فليس له ان يبدفها الى غيره قلت له فان كان على ان يخرج في زور او
 عظمها بالواو او يتم قال فهو موضع ما عليها ان يقوم فيه بنفسه الامان
 الواو في العطف على ما بها من الترتيب لما بينهما لا يقتضي في اظهارها فيها والقول
 ترتيبا في عملها فلا يمنع من جواز التقديم والتاخير فيها بالترتيب كذلك
 على المنع والافق كذلك وليس المقادير ولا تقع على هذا لان مقتضى كل منهما
 الترتيب على حال لان الفاء في الاتصال وتقر على العكس منها لان انفصال الحالت
 يكون هناك ما يلزمه فيلزم ما قبله او يجتمع كل منهما القضي في الحكم او معنى
 في المظانة والاولا بله وان يقدم على الترتيب مع ما لا تاخيرها الى عام
 اخر في موضع انصافا فان اولي ما بها ثم ان تكون على اثر تابعة له في
 عامه جاز فيها ان تكون على الترتيب في الترتيب الى موضع انصافا لهما فان
 هذا غير ما قبله وان تابعه ما بينهما في موضع جواز تاخيرها جاز له بالشرط يكون
 بعد في يوم او شهر او عام فلا يخالف الى غيره وان منع من متابعتها والافق
 كذلك قلت له فان اخرها عن الحجة او قدما على ما جاز له قال لا شيء
 له لانه قداتي ما ليس له قلت له فان اجر غيره على ادائها في موضع ليس له
 واخره قد استاجر فاعده او لا ما القبول في قوله قال قد قبله ان
 اعته له جاز والمفعليه الاجير ما استاجر به ولا شيء له قلت له ولو صي
 الها كان ينم له ام لا قال نعم الامان يكون على مخالفة ما اوصي به في ذلك
 قلت له فان اوصي بها واخرها لم يعطيه اجر عليها لانه قد قبله خالفة الاجير
 عما لها لانه قال فليس ان يجري عنه الامان يكون مخالفا للوصي في ذلك قلت
 له فان مات من بعد ما حج عنه ولما يزور والجرة فيها واحدة قال فهو عذر

من الراجح مقدارها المحجوز على هذا من احواله وفي قولنا ان علي وارثه ان يورثها والافلاقي
له فقلت له فان لم يكن له احد من الورثة او كان له الامانة في حاله لم يملك
احد قال قالوا صبي والوكيل في مقامه فان ادري الصلاح في ادائها المحذور الاجرة
بما لها جاز ان يستاجر من يعملها فيه من مصلحة ولا فالتزك اولي بالهاه والقول
في المحجب على هذا يكون في موضع جاز له عن ادري من له الامر في انفسها والافلاقي
فالاختلاف في جواز ههنا عن اذنه ورأيه حينئذ صبي به فتمت ههنا فتمت والا
فهو كذلك في احكامه فقلت له فان اوصي ان يورثه في وجودها عنه من بعد
قال فهو محال من ادري في بقول في احكامها انه لا شيء عليه له ولا وارثه
من بعد الامانة او على ادري من يقول بالمتع له من ان يخرج عليها الا عن ادري من له
الامر فيها فليس له الا ان يجعله ذلك فقلت له قال قولان في هذا عندك
جائز ان او لا ادري فيه فتمت ههنا قال لا ادري في احكامها ما يدلك بالصدق
على خروجه من الحق فتمت على ما بهما من البيان في الراي ثابتان لدخول الزيادة
في الشرح حتى صار اشتركا في الاجرة في معنى العمل الواحد وقد دخل فيه من احد
الطرفين فخرج بقوله من الزيادة لتماه بالامر من جاز له ان يورث بها بقوله من الناحية
لنخرج عن الوفاء فتمت مع الناس من ان يكون قدرة على عملها ان امكنه والافلاقي
فها ان تقضي عنه من بعد لم يورثه ولا وارثه من بعد مثل ما له وعلى قولنا
لا يخبرها له بالغير في حياته الا ان يجعله فليس عليه ولا له في حاله ان يوصي
بها ان تقضي عنه عن الهاك فخير عليها الا عن اذنه الراي فيها والافلاقي
في ادائها لا البسخر وجهها عن يديه وان جعله عن رأيه فلا يخبرها الا ان يقضي له
من يلوها بالعدل وان اشتركا في الاجرة على ما جاز فتمت اعلان في الفصل
ومالم يدخل في عمله منها بعد وتركه لغيره فتمت ههنا فتمت ههنا فتمت ههنا
الى من له الامر فيه وليس لوارثه الا ما له وفي هذا ما يدلك لكون واحد من النظر على
بابها من التحالف في ذلك الامر على ان له علاقة في الراي بما جاز ان لا يبعد
من العدل فانظر فيه فان صح والافلاقي ان الاختلاف قد رتب على ذلك اليه بما به من
النفس فقلت له فان كان مع محجوز في لكان غير ايسر من ان يكون لغيره
من بعد على ادائها الامانة في مخافة من ياتي عليه من الاجرة ان يورثها معه لغيره
بمنعه قال فغضب ان يكون القول في هذه والتي من قبلها على سواء الا ان

يكون

يكون ما يبطل الاجرة فيجوز بالغير المانع ختم ذكره قلت له وعلى قول من
 لا يجوز له في عجزه ان يتاجر من يودها ان يجعله من له المجرع فيها فان هو لم
 ياذن له به **قال** فهو من عذره وله مقدار العجز من حيلة ما لها من اجرة
 على هذا من اوجه **قلت** له فله يخرج عندك ان له ان يتاجر بعجزه في عملها في الحيا
 وان رجح ان تكون له قدره على اذائها في المال **هو** لم يكن على مخالفة من
 ثوبها لعدم ما يمنع هنالك **قال** **ما** احد في عجزه مضاي في هذا فارفعه
 اليك من قول احد القياس له بالبحر ليو على انه لا يبعد على ايجره ان يخرج
 فيه معنى ذكره **قلت** له فهذا تقطع به رايها فابتنه عند قوله **قال**
 لاحتج بالرجع النظر والاطالع المثر **لعلي** احد كذلك فارفع ما فيه او ما يدل
 بالعرف عليه فاقطع بانه قول **في** ذكره **قلت** له فان تركها بعد ان حج
 لما به يعذر من شيء لم يقدر معه على اذائها ونزل اليها العجز من حيلة ما لها
 من اجرة ما الذي يكون للزيادة على هذا منها **قال** **دع** الاجرة في قول القول
 وفي قول اخر ثلثها وقيل ما يراه العذر **في** ذكره **قلت** له وما بقي في كل
 قول فهو العجز **قال** **هكذا** يخرج عندي معني ما قالوا في ذكره **قلت** له
 فان اتجر من يعملها عنه لمن هو له وحيا وهاك بارون هذا من اجرة او ما قد في
 موضع ما جازله **قال** **هو** اجير لانه بدل منه وله وعليه ما قد استاجر
 به في قلته او كثره زاد عن ذلك او نقص فهو كذلك **قلت** له فان استاجر
 لمن هو له في موضع جواره **قال** **هو** اجير لمن هو له لانه بدل منه او المستاجر
 له فان كفي ما يكون لها في كل قول **وما** لا الرجوع اليه **لما** يبقى له عليه لا الشرط
 منع من ان يلزمه في حاله او ان يكون من بعده في ماله فانه يرجع **الي** من استاجر
 ان يكون هنالك ما يدفع عنه لزمه **وما** هو كذلك **قلت** له وما يكون
 اجير في موضع ما يكون له معلوم من الاجرة **قال** فان القول في مقدار
 الاجرة يراه العذر اجرا المثل في ذلك **قلت** له فان وقع الشاجر في مقدار
 ما لها من الاجرة بين من ارام التنازع فيها فتعلق كل واحد بقوله **قال**
 فلا بد في مقدار بعد التخاصم من ان يرد الى الحكم ليقضي فيه بما يراه اعدل فيمنع
 من ان يخالف الى غير رايه في حكمه يقطع **قلت** له فان كان ما استاجر به عن
 عمله دون ما لها فممن يكون ما بقي منها **قال** **هو** لمن له ولو ارثه من بعده

ان يكون فرضها في ماله فيصح لها فانه يجعل في سبيل الزيادة قياسا على الحج
 في ذلك فقلت له وفي موضع ماله ان يوجرها الى هي له عن نفسه لجواز
 ما لا يري في فضلها على هذا موقول به قال فهو له موضع رجحان
 صح ما فيه اراء فقلت له فهذا في موضع ما يكون ما المحجة والزيادة واجبة
 وعليه وله في الزيادة ان يودها بنفسه او يعين قال نعم هو كذلك الا
 بشرط يمنع من ذلك فقلت له وفي موضع ما يكون لها فتجعل في سبيلها قال
 هكذا معي ان صح ما في هذا اري والله اعلم فينظر في هذا كله فان جاز ان يخرج
 في المعدل على معنى الصواب والمترك فان التزم في هذا الفصل اما اخذته
 من طرق القياس له يعين ولا بد ان يبلغ اليه من الناس ان يراجع فيه النظر من
 بعد اخرج حتى يعلم من قبل ان يعمل به امر امي بذلك **مسئلة** عن قومنا اهل
 مكة في حدود الحرم مكة شرعها الله عز البيت الحرام من ظاهره

والحرم المحدود من أرض طيبة ثلاثة اميال اذ امنت اثنتان
 واوسنة اميال اعرار وطائف وحيدة عشر ثم تسع جعراته
 ومن بين السبع بتقديم سبناها وقد كملت فاشكر لربك احسنة

اخر في الدلالة على الفلاح

ان البرية من الفلاح اربع **١** ولتفتح فتلات اميال اضعوا
 والميل الفايض البلقا قتل **٢** والباع اربع اذرع تتبعوا
 ثم الذراع من المصابع اربع **٣** فبعدها العشرون ثم المصع
 كالبيت من جبل السبع ووجه **٤** كالسنة من شعرا البراذين ففعلوا

في معرفة مواضع حدود الحرم عن قومنا فاما وجه المدينة وهي طيبة وطريق
 وادي فاطمة يسبحي الشيعي ويسبحي في المشهور في زماننا اليوم بالعمرة وبنية
 علامتان نقصتان والطريق بينهما ونقصه اخوي ومخرج الحرم مسجد وهو
 مسجد العمرة والطريق جهة جدة فهو قريب من جهة ويسبحي الحديث وهي
 بضم الكاء وتسكين الدال وتسكين الباء وكسر اليا وفتح الاء وتسلي الشية
 والحديث هي جهة بعضها في كحل وبعضها في الحرم قاطع بينهما جبل عن يمين
 الدخان الحرم من جهة وفيه علامات صفار بلبل وله طريقان طريق من جهة
 بلجيم وطريق من وادي فاطمة ومنها جاء اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم

الحصر واما فحمة العراق فيسمى وادي البرود وله علمان ومن بعدهما
 الوادي وهو خارج من الحوم واما جرفانه بكسر العين المهملة وفتح الراء
 وتشديد يدها في بين طريق الشام وطريق العراق اقرب واما فحمة
 اليمن فبجدة يقال له لين وليس له علامة عنده واما فحمة الطائي وهي
 لجمعة المشرقية من البيت طريق عرفة فالي عرفة وله علامتان نقصتان عن
 بين والى شمال والطريق بينهما وعرفة لا من الحوم ولا عرفة وهي مسيلة
 وادي بين علي الحوم وعلي عرفة فاعرف ذلك وبادءه التوفيق **مسئلة**
 السيد الفقيه ههنا بن خلفان رحمه الله وفي الادعية الماثورة عن الملمنة
 المدعو بها في طلبك الحج اهي من اللازم على الحاج ان كان عن نفسه او ياجر عن
 غيره والحاج عن غيره ان يخص بها نفسه دون من حج عنه ام لا **الجواب**
 فيها عندني ان الدعاء ليس هو شرط الحج بل هو من فضائله المندوب
 اليها والمخصوص عليها وان لم يأت بالحاج عن نفسه شيئا منه في حجر ذلك
 اري الاقامة ومجثاله واذ اثبت في الحاج عن نفسه ومجثاله بدونه اداء
 فرضه فليس بالحاج عن غيره بالاجرة الزم وجوباً منه الا ان يشترط عليه مؤخر
 الدعاء عن حج عنه وكان هو وليا **مسئلة** ف عليه القيام به كاشترط عليه
 وليس له اها له اذ في اها له اخيبي عليه الحياة والتقصير وعدم استحقاق
 استحقاق الاجرة منه لم يأت بالعمل بكامله كاشترط عليه وان قال قابلاً لا غطاء
 من الاجرة بقدر عناء الدعاء ان ادرك ذلك لم اري ذلك بعيداً عن الصواب
 فان الدعاء ليس من واجبات الحج وان كان المجمع عنه جمهور الحائرين منقطع
 فيه بالربة ولا بالبراة منه فعلى المستاجر ان يدعو على الشريطة ان كان وليا
 له او طاعه محيي ذلك واما ان كان مستحقاً للبراة فليس المستاجر ان
 يدعو له وان شرط عليه الدعاء بل عليه ان يتبرأ من ذلك عند من استاجر ولا يقبل
 شرط الدعاء منه فان عذره وانما الاجرة بدونه قبل ذلك منه فقام بما استوجر
 عليه وان لم يتم له الاجرة الا بالدعاء فليس له ان يستاجر على ذلك ولا ذلك عن
 جازئ له والاجرة لا تصح على غير كجائز بل الخلف اعلمه وعلي الحاج بالاجرة عن غيره
 ان ينوي عند اداء كل نسك من مناسكه ان يدعو به عن نفسه ونسبه وما
 يقال في ذلك المناسك من الادعية التي رضها المسلمون في اناءهم ان خص

بها الحاج عن غيره نفسه دون الحج عنه فلا يرى حجرك ذلك عليه وإنما خارجة من الحج
 الفضيلة لما وجبات الحج الذي لا يتم إلا بها خصوصاً مع عدم شرط الدعاء
 لمن حج عنه في المجرى حين التأخير ومع وجود فعله في الماضي في القول
 فيه فيما تقدم وأما العلم **مسألة** وعنه وفيمن لزمه بعض الدر في الحج
 وصار يشترى الغنم ويدفعها قائمة للفقراء بلكة وأجر على رجليهما أحداً يحجز
 منها ونصدق بالباقي على الفقراء ليكون فعله هذا مجزئاً عما لزمه مودياً
 وإن كان لا يجزي ما خلاص الفاعل لهذا تفصل بالجواب **فأما العلم**
 المحجز **مسألة** لزمه الدر في ما الحج لدفعه حياً للفقراء قبل ذبحه وإن جاز
 الحج على رجليه فإنه يجر منه وإن فعل شيئاً من ذلك ففعله لخلاص ما لزمه على
 المأمور به فيه على ما صح به في المأثر عند ذوي البصر **وأما العلم** قلت له
 وما الذي صح به في المأثر عند ذوي البصر من الوجه المأمور لخلاص هذا
 المقصود في جنب ربه تفصل سيدي أوضح للتخديم معناه وأهد
 إلى سبيل نحوه فإنه قد أقدمه الجهل في حضيض الضعف عن الارتقاء
 إلى ما سبق منه ذكر الوصف لما زلت كراماً مذخوراً وسيفاً مشهوراً وعلى
 ذكر أن تشاء الله مثاباً ما جواراه **قال** فالذي فتح الله له الجواب
 لمضمون ما تقدمه من الخطاب أن فرض الحج يجب بوجود شرط معلوم
 وهي في إثارة المسألة موسومة ومتى احتل شرطها سقط الفرض باختلاله
 ومن جعلها الأمان على النفس فنجى وكل فجدد له في حال المخاطرة عليها وأما
 يكون ذلك من واضح العذر حتى يفرج عنه فله الخلق والأمر بالأمن في طريقه
 بلا شك في حقيقة البركان أو بالبحر لأن دين الله ليس بأشئ من النفس
 وأما من استرعاه الله رعيته وملكه ما يشاء من أول البرية فنجى في سفره عنه
 لأداء فرض الحج مع كمال شروطه حدوث الضرر عليهم فزعموا ولم يتيسر له
 من خلفه فيهم ويقوم مقامه في حمايتهم والذب عنهم ونجى عنهم
 لأسوالهم وسفك دماهم فجلي هذا من حاله ليس له إجماله وعيته عنهم
 لأنه عن رعيته مسئول وفي تقصير في رعايته إياهم غير ممول
 لما يروى أن كل راع وكل مسئول عن رعيته وما تحقق فيه السؤال لله
 تأكد في وجوبه على كل حال وصاف عليه فيه الإهال أذ ليس له تادية

فرض بتضييع فرض آخر بل فرض كما صار ولي واقدم من الفض الغائب
هكذا في قبل مع ذلك ليس له وقت محدود للجأوزة الى غيره كالصلاة
والصيام المزوجين وانما هو موسع في تأخير مع الديونة بادايه
والوصية هكذا في حال وجوبه والاستطاعة له هكذا في تركه او كيف من
عاقبة عنه عاين فهو اجل ذلك اعذر والقول بالاختصاص له في تأخير
ظاهر اثر الديونة بادايه في حياته والوصية به بعد وفاته كافتتان ان
شاء الله لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج اي يضييق وكفى
بذلك ختم الماورد ناه لسؤالك جوابا تحسب اياه والله اعلم **وهو حجة**
الشيخ الفقيه حماد بن محمد بن عيسى ومن كان من ذوي اليسار في المال فلزمه
فرض الحج فلم يحج في حال وخرج حاجا عن غيره بالاجرة اليسعة الاقدام على
هذا الامر وكفى هذه الحجة عن اوصيها وبيد الوصي فرضا ما دام له
تفضل انفتح لنا ابواب الصواب **الجواب** والله الموفق للصواب
ان هذا الحجاج عن غيره وهو عني لا يجوز حجه لقوله صلى الله عليه وسلم حج عن
نفسك ثم عن غيرك فالوصي لا يبرأ من الله والله اعلم قال عيسى بن عذرة
في المأثور عن الشيخ جاعدين حبر الحرمي في الحجاج عن غيره باجرة مع وجوب
الحج عليه ما يدل على انه غير عاود الاختلاف في جواز ذلك له والحرم عندي
ان لا يفرض فرض عين على فرضه الذي يفرض الله بادايه بل المسألة
الافتلائية اوليه على كل حال خوف الحوادث التي لا تدري ما يكون
حذرنا عليه وان قدم فرض عين فلا يخرج له عندي من المأم خصوصا على
راي من لم يحز ذلك مع اتي الزمة بعد اداء فرضه سوى التوبة من ذنبه
الجور وما راي الحجة التي قدمها عن الغنا انها مجزية عنه وليس على الوصي
في ذلك تنوع لانه قام باداء ما استوجبه عليه ولم يصير بتقديم حج عينه على ما
فرض من الحج لان نفسه ان حج عليه بذلك ضرر وانما على راعي من وسع له
في ذلك ولم يضره ان يضيق فلهذا من حجته ان ليس له وقت محدود لا يتعداه
الى غيره مثل الصلاة والصوم وانما هو موسع له في تأخير مدة حياته متى
ما اذاه اجزاه من اجل ذلك لم يضييق عليه صاحب هذا الراي ان يقدم حج
عينه على حجه اللازم له فيما راي ان صح ذلك واما الرواية التي رواها المجاوز

عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي حج عن نفسك عن غيرك ان كانت حجة
فلعل صاحب الرأي الاخر حملها مع السعة في تأخير الحج على سبيل التنبؤ
في فصل الحج والاداء الفرائض على سبيل اللزوم والاحتياط فيما ارادوا فينسط
في ذلك كله ويعمل بعد له من النقص الى الله منها بن ظفان محمد بن عبيد
قال المؤلف وجدت في الآثار اختلاف المسلمين في الذي يحج بالاجتناب
عن غيره قبل الحج عن نفسه فان كان له يلزمه فرض الحج وهو فقير كالتي القول
انه جائز ان يحج عن غيره قبل الحج عن نفسه واما الذي قد يلزمه فرض الحج ونفاق
عليه لزومه فالتنقل القول انه لا يجوز له الحج ان يحج عن غيره المحتج بقضي هو فرض
نفسه والله اعلم **باب الرابع في الصحايا** ما يجوز ان يكون به وفيها
وتفاد واستعفاؤه لله ونفسه وفهم جعل نفسه وولاه
واهلكه وما اهلكه قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصغي بالشعر من المعز
وهي المشفوقة الماذن على اثنين **مسألة** وله يصغي بالحرقا وهي التي في اذنها ثقب
كبير مستدبره وله يصغي بالمقابلة وهي التي تقطع من اذنها شئ وتترك متعلقة
وله بالمداير وهي التي يفعل بها مثل ذلك وراء اذنها وله بالجزعاء وهي
المقطوعة الماذن وقيل المقطوعة المنف **مسألة** وله يحن في المصحية العوراء
وقيل القرن وهو الصبي والله اعلم **مسألة** وله يحسن في المصحية العوراء
ولا العرجاء ولا العجفاء ولا مقطوعة الذنب ولا مكسورة القرن ولا يحسن بصرهم
واذا ابتغى من الذنب او القرن الثلث والعجفاء المكسورة وقيل يجوز ان يصغي
ببقر الوحش واما الطيبي وغيره فلا والله اعلم **مسألة** والساة اذا كسرت ثم
جوت فبلغت المرعاجازت صحية واذا انكسر القرن فبقى منه ما يلويه الماصع
من الجبل جازت صحية واذا ابتغى من راسها ما تعلفت به جازت صحية
مسألة واذا خلفت الساة حذرا لاصح لها جازت صحية واذا ايسر ضررها
من علة حدثت بها فان خرج منه في اللبن من اللبن شئ ولو قل جازت والبدة
اذا قطع راسها فبقى منه الثلث تدب به عن نفسها جازت صحية والله اعلم
مسألة وجلد صحية الممتنع يسمعه ويتصدق بمائة وان باع ثمنها ستمائة
فعليه ان يتصدق به ومن لم يطعم من صحية احدى الفقراء فلا يجزيه وليا كل ثلثا
ولي يدي ثلثا ويطعمه الفقراء والله اعلم **مسألة** والمتمتع اذا استوى صحية

واجاز

ومها

وساها فسرقت قبل ان يذبحها لم تجز عنه وعليه بد لها وكذا كان عليه ومن
فسرقت ان عليه بدله فان ذبحها ثم سرقت بعد ان كانت لحزات عنه فان سرقت
قبل ان تكون قان كان قطع المو داج ويعلم ان مثله لا يجزي فارحوا ان
تجزي عنه فا وجدها مع السارق فله اكلها ولا بأس به وعن ابن عباس
واما اذا لم يحصل اللحم من اكله فلا اعلم انه يجزى رمية في الارض ويجتهد
هذا المستبلى فانه قال ان يفرج عنه والبقرة تجزي عن سبعة في الضحايا
بكتف وعزهاه والبدنة الجذع من الجبل والجذع من البقرة فاقول لا تجزي بدون
ذلك عن البدنة والبدنة تجزي عن سبعة وعشرة وكذلك وان تجزي عن اثنين
ولاربعة ولا خمسة واما تجزي عن الوتر ولا تجزي عن الشفع وانه اعلم
مسئلة قال ابو حماد والضحايا ليست بواجبة عندنا على اهل
المصادر لعدم الدليل على ايجاب ذلك فالواجب اما على اهل الاصل
محتاج الى دليل ويستحب للمسلمين اتقانها والتقرب الي الله بها لما فيها من
الفصل واسد اعلم **مسئلة** ولا تجز الاضحية الممنوعة من النعام دون
غيرها لانه عليه السلام رضي بالنعم وذكر المبلد البقرة وضحي يكسب بين اهل
مروجين وتختلف العلماء في المفضل فقيل القنم بقر البقرة والمبلد والضاح
الضاح الممنوع وقيل المبلد افضل من البقرة ثم القنم اجزاء وقال عليه
السلام خير الاضحية الكشي المرقن والبعض افضل من العف والسود وفقد
فقد الله الذبح بكسب وسماء عظماء واجتج الفرق الثاني بقوله عليه السلام
وان فصل المرواح الى اربعة فمن راح في الساعة الاولى فكما قرب بدنه
وفي الثانية فكما قرب بقره وفي الثالثة فكما قرب كبشاً واعضه
اصحابنا على هذا القول واسد اعلم **مسئلة** والبدر قبل المبلد وقيل
البقر وسميت بدنا انها تقلد وتسعر ونساق الى مكة وسمي الهدي
هدى لانه يساق الى مكة ويخربها ولم يقلد ولم يسعره وقوله تعالى
سوا من قبل تجز الجبل بقوله يدها اليسرى قائمة على باقير قوائمها
وقيل تجز باركة لئلا تؤذي الناس بدنها واسد اعلم **مسئلة** الصبي
نفسه قال مهدي على النبي الفداي ومهدي عليه فحش اما قوله مهدي
عليه كذا فلا يثبت عليه شيء على المهدي عليه كان المهدي على سيد المرسلين

او اليعين هـ واما قوله هذا الشيء مهداي او هدي ان اكلته فان اكله اهداي
مثله الي الكعبة وان لم يقل ان اكلته فطلبه ان يهديه بعينه واسد اعلم هـ
مسئلة ومنه ومز قال هذا الشيء هدي او مهداي على ثم يقيه
هدي اولم يتمه ما حكمه قال ان كان مائة بقيمة شاة او عمل
في بيت بقيمة ويشترى به ما يبلغ من الهدي وتذبح بمكة ونزق على الفداء
واذا لم يبلغ قيمة ذلك الهدي فبعث به او بقيمة ويطلب به الكعبة
واسد اعلم هـ ومنه ومز قال يسمى هدي على مسجد او قبو هديت
وقوله هدي كقوله هدي ام لا قال ان الهدي يثبت الي الكعبة
سجي بها اولم يسلم فان قصد به غير هدي لم يثبت وقوله هدي مثل قوله
هدي وقال الشيخ ناصر بن محمد اما قوله هدي على فلا شيء عليه
وقوله فيه تلزمه كفارة بين رسالة ويحجبه ذلك ومز قال هذا
الشيء هادنه للكعبة وحتت في ذلك اختلاف قول بلزمه هدي وقول
لا يلزمه هدي لان الفعل المنون يحتمل الماضي والمستقبل لقوله تعالى
الي جاعل في الارض خليفة وقوله اي فاعل ذلك وعدا والله اعلم هـ
بن عبيد الله اذا قال جلا لامة هذا الشيء على مهداي او هدي لغير كذا
قال اما اذا قال علي هدي ولم يقل لغير كذا فانه يهدي عنه للكعبة
واما اذا قال هدي فلا يلزمه شيء على اكثر قول المسئلة وكذلك
ان قال علي هدي او هدي لغير كذا فلا يلزمه شيء والله اعلم هـ
عن الشيخ جيب بن سالم من اهدى ماله او خدمته على غيره ولد او اخ او
احبيبي واذا كان يسلم له باكله ما يلزمه والمهدي عليه قال ان الهدي
يلزم في المال والخدمة من الهدي ويلزم من الهدي على نفسه وعلى غيره
ان اكله فلان وان قال مالي او خدمتي هدي ان فعلت كذا او اب
اكله فلان فهو يلزم له وان قال هدي على فلان اكله او فعل كذا او رضي
فلان بذلك فلا يلزم على فلان ذلك وقال بعض المسلمين ان الهدي
في مال من الهدي خاصة اذا لم يرض به المهدي عليه ويقول نعم على ذلك
مجيبا له واذا لم يقل ذلك فان الهدي لا يلزمه ويلزم المهدي هـ وفي
بعض قول المسلمين لا يلزم المهدي شيء في ماله اذا لم يرض به المهدي عليه

واسم علم **مستحق** للصبي اما قوله **مهداي** وهاديه ففيه ثبوت الهدى
 اختلاف واكثر القول لا يثبت **ه** اما قوله **المهدي** فكذلك فيه اختلاف
 واكثر القول ثبوت الذي يثبت بل الاختلاف على هدي **ه** ولما اوردنا
 على الغضب لا يثبت وفي القول على الغضب لاختلاف في ثبوت واليمين
 على الغضب لا يثبت **ه** لم يكن عين بطلا في افتراق واسم اعلم **ه**
مسألة ومنه والذي يقول قال طان هادي ما اذوقه فلاذوقه بل اذوقه
 فليحسوا ان ثبت هذا اللفظ في قوله بقدر ما اذوقه بهدي مثله او قيمة
 ولا اذوقه وحسنت فاذوقه محوري فيه لاختلاف واسم اعلم **مسألة**
 فالذي بهدي فيقال **مستحق** ولم يخرج به للمكينة في قول الشيخ حسب
 والصبي لا يلزمه الاطالة **مستحق** ولم يقل للمكينة **ه** ولما اعلم **ه**
مسألة عن الشيخ عدي بن سليمان رحمه الله وفيه خلاف لاغوالي بهدي
 على قول الشيخ وعلى المكينة ان اكلت شربة ماء لا يلزمه ان اكل هذله
 قاله ما اهدى على النبوة والمساجد فلا اعلم اني ساء عليه شئ **ه**
 ولما اهدى للمكينة فان كان الهدى على غضب من الهدى فلا يلزمه
 شئ على قول وجاز للمحلو عليه الاكل من ماله اذا اكله وطابت نفسه
 عليه بذلك ويوجد في موضع اخر عن بعض القضاة ان الهدى لا ساجد
 فيه لاختلاف بعض اثبتة وبعض لا يثبت **ه** واسم اعلم **مسألة** عن
 الشيخ عدي بن محمد وفيه يقول هذا الشئ مهداي على ما فعله ثم
 فعله او قال قال فلان مهداي على او هاديه او اهداي على فلان
 او هاديه ما يلزمه ان حنت كان مرسلا للقول لا يثبت التحريم كان على
 غضب او غير **ه** ويلزمه بقدر ما انتفع من مال فلان او انتفع من ماله
 او جميع المالك **ه** قال اما قوله هذا الشئ مهداي على ما فعله ثم
 فعله ان يلزمه ما الزم على نفسه ويهدي بمقدار ذلك الشئ الذي
 جعله هديا **ه** قال ان كان ذلك الشئ اقل من ثلث ماله وان كان اكثر
 فليهدى ماله الى مكنته ليشترى بقيمة ذلك بدونه فتحرر بمكنته ان
 كان مكنته بمكنته ولا فيكسها او شاة او شاة يطعمه الفقراء بمكنته وكذلك
 اذا قال مهداي على **ه** اما قوله هادي او هدي فليهدى ما يدخل في الاختلاف

في لزومه عليه واما وقوع الخسف فاما يقع عليه بعد الخسف لا قبله وهو يتبين
 ما احدهم او انتفع به لا غير وان كانت يثبت له الجرم بخلافه
 التجرع باختلافه واما المهدى على الغضب والصدق في الغضب الغضب
 الذي يطلد في الماعتبار غير العقل وذهاب الذهن فلعل اذا كان
 عند الغضب من ان العقل غير حضوره ولا اعتقاد معني الطاعة
 فالتواضع لا كماله في ان كل ما لم يكن العقل به فيه بقصد واراثة
 للخطاة فهو بها ولعل لا كما يلحقه من اختلاف بلزومه ولعل الذي
 يلزمه ان يكون العقوبة للفاعل لا كما وانه اعلم قلت له وان
 قال مالي او نفعي او خدمتي هادنة او مهدى على فلان ما يلزمه قال
 اما في نفعي مالي هادنة او مهدى على فلان فثبت له مع روف
 وذلك في ثلث ماله فان خرج من الثلث مع الوصايا والرجوع الى العشرة
 واما نفعي او خدمتي فلا اعلمه وان ثبت بعد الخسف فيلزمه بقدر ما انتفع
 به وان كانت له نية في مالي ما نوي على قوله يلزمه بقدر ما انتفع به في كل
 مرة حتى يستفرغ الثلث مع الوصايا وانه اعلم **مسألة** وقيل
 مال فلان او نفعه او خدمته له هادنة او مهدى او مال فلان على هدي
 يلزمه ان يهدي من ماله بقدر مال فلان او بقدر نفعه او خدمته لمكان
 مرسل لذلك او بنية قال في ثبوت عليه فيما انتفع به من مال فلان
 اختلاف قوله انه ثابت عليه هدي ما انتفع به وقوله غير ثابت عليه فيما
 لا يملك وفي ثبوت المهدى على الغضب اختلاف في الهدى لغير الكعبة
 اكثر النقول انه غير ثابت وانه اعلم **مسألة** وقيل ان فعلت
 كذا في المسجد الفلاني او لغير الفلاني او فلان ولم يقل هدي في هذا
 ما يلزمه قال في ثبوت فلان او المسجد على هذا اللفظ اختلاف
 واما لغير فلان نعم ثبوته وان قصد لكما اليه فغلبه كفارة بين
 وانه اعلم **مسألة** والتي اعتماضت من زوجها وقالت ان اكلت واخذت
 من مالك شيئا او كلما اخذت من مالك فهو على هدي للكعبة فان هذا لا
 يلزمها اذا كان قولها في غضب منها وانه اعلم **مسألة** وامرأة قالت
 لزوجها مالي هادنته عليك لذلك كعبه المنزولة من غير عقد بنية ما يلزمها

قال

قال فقلت اني نيت ما الي الهدي عليمان اخذوا كل واحد مني ما له ولو قليلا لنبعث بقدر قيمته ذلك
هديا للكعبة وقول لشيء عليها وان كانت فوت بذلك خسرته عليه فان اكل
بعد المباحة منها لم يقتل منها كفارة يمينه وان اكل قبل المباحة فلا يلزمها يمين
كفارة واذا الزمها الخت فنبعث بقدر قيمته ذلك الي الكعبة يفرق على الفقراء في لهم
وان كانت مفضضة له في مالها وحصله او خلطه بماله فيحكم به له واسم اعلم

مسئلة ومنه والهدي للقبور والمساجد والبلدان مكره او غيرها ثبت
ام لا قال اما الهدي للمساجد والقبور فيقبل لا يثبت وكذلك الهدي الي البلدان
واما الي مكة فلا يضر ذلك واقول ان اراد به الكعبة حسن ثبوته وصح جواز
ان اراد به اهل مكة حسن لا يثبت واسم اعلم **مسئلة** الشيخ سليمان
بن محمد مداد وفي رجل يهدي مال من حنطة للكعبة ما كفارة اذا طابت
نفسه وحنطه عليه في مالها قال فقد قالوا ان كل من جعل اعيانه هديا عليه فقد
قبل انه كان له قيمة تعرف فليهد قيمته الي مكة النثر في شتر يجهاد
ويخرج عنه فيها وان كان حمالا قيمة له تدل على مثل الجبال والبحار وما كان فاما اله
فليهددته تنحر عنه مكة وان جعل يشا من ماله هديا عليه فان كان الذي
اهله اكثر من ثلث ماله فقد قبل يهدي عنه ماله وقبل يهدي عشر ذلك الذي
اهله وان كان ثلث ماله اقل فليهد ايضا ويبيع ثمنه الي مكة بشتر
جهاد يخرجه عنها وان كان اهدي ماله زوجته هكذا ولم يقل هديا
عليه فلا اقدم علي الزامه على هذه الصفة وليس عندي شيء واسم اعلم **مسئلة**

وفي الميادين بالهدي اذا قال هاكونه او هدي علي هو كقوله هدي ام في ذلك
قوله قال اذا لم يقل ان عليه هديا فعلى الحق معنى الاختلاف واسم اعلم

مسئلة وما يهدي على نفسه ماله يملكه من مال يبيع في بيع حلقها وحش
اعليمان يهدي قيمته ذلك للاختلاف ام فيه قول انه لا يلزمه قال عليان يهدي
مثله ان حش او قيمته وفي جواب اخوانه لا يثبت عليه فيما لا يملك في
الهدي والغدر واسم اعلم **مسئلة** واذا قال در بقة فلان عليه هدي
ان اذ اقر او ايد وقرفان ذاقه اوجب عليمان يهدي في جميع درها قال لا
أخذه في شتر عسي ان لا يلزمه اكثرها اذ واسم اعلم قلت لمعان ذاق
بدره من اليزمه ما ذاقه اولا مرة ام الجميع قال يلزمه اكله مرة واحدة **مسئلة**

عن الشيخ عدي بن سليمان وفيه قال الشئ الغالي هادئة للسجدة او على هدي البيت
اسم الحرم انه ثبت ان كان كثير واشتوي به بدنة او شيئا آخر **مسألة** وان كان قليلا
جعل في استار الكعبة وقيل يطيب به الكعبة واسم العلم **مسألة** وفي جعل نفسه
هديا الى بيت الله حرام فعليه بدنة ومن جعل نفسه او ولد عيوة فقيل يعق
نسمه ويهدي بدنة **وان قال** ذك الشئ لا يملكه مناله او في مسجد هدي
هدى الى بيت الله فعليه ان يهدي به بدنة **وان قال** الشئ لا يملكه مناله اهلا
قيمته المان يكون ذلك يبلغ قيمة اكثر وثلاث ماله فليخرج العشرين ويهدي به
وان كان الثلث الى اقل اهلا بقيمته كله واسم العلم **مسألة** وقال اهل
هدي او قال هدي على هدي **فقول** هدي هدي اهون **وقول** هدي على هدي هدي
بدنة ويعق نسمه **قال** ابو عبد الله انما عليه بدنة **واذا قال** هدي على
بجوة فيهدي بدنة ويعق نسمه واسم العلم **مسألة** **وقال** فلان هدي او
قال فلان على هدي او قال اهدي فلان الى بيت الله او قال هو هذا الثوب على
هدي او قال هذا الثوب هدي او قال هذه الدار هم هدي الى بيت الله او قال
هذه الدار هم في استار بيت الله فليس بشئ المان يقول على هدي او انا اهدي فاذا
قال ذلك بعينه او قيمته ان كان له قيمة والله اعلم **مسألة** **وقال** عروضة
هو عليه هدي او قال انا اهديك فعليه ان يهدي بدنة او يعق رتبة **وان قال**
لعبد لا يملكه هو عليه هدي او هو يهديه فعليه ان يهدي بدنة او يعق عليه واسم العلم
مسألة **وقال** لعلامة هو يهديه او هو عليه هدي بقيمته فلا شئ عليه **قال**
محبوب ما كان من الهدي يبلغ ثمنه بدنة تجزئ بدنة او بقية او شاة وما كان
لا يبلغ ثمن شاة فان طيب به السجدة فحيا يزوان تصدق به على فقراء مكة فحيا يزوان الله
اعلم **مسألة** **وقال** لعلامة هدي فليهد به لخدم البيت او ثمنه بدنا والبدن
احب الى رزقهم انه تجزئ بدنة يهديها واسم العلم **مسألة** **وقال** هدي
الثوب او الدار هم او غير ذلك هدي الى بيت الله او في استار الكعبة فقول ليس
ذلك شئ المان يقول على هدي فاذا قال فابو جيت عليه فان بلغ ما قال في ذم الماحل
في طيب الكعبة او فرق على فقراء الحرم واسم العلم **مسألة** **وقال** لرجل هو يهديه
الى بيت الله حرام فليس بشئ وقول عليه بدنة او ثمنه او هداية وهو لا يهدي **وان قال**
هو عليه هدي فليهد به بدنة **وقال** عليه الهدي المشي حافيا فعليه الهدي **قال**

بلذته وبقوة وشاة وهو لاني الهدي ورويتي حافيا فلا شيء عليه وان لم يقدر
 فليست فعل او ليس حقيقه مالم يحرم وليه في ذما وان لم يقدر على المشي ركب ورج
 اكبر او لم ينفقته فان احب اليه هو مرتين فذلك له والله اعلم **مسلة**
 وز قال علامه هدي ان فعل كذا او غلامه حر فحنت فلزمه العتق ويهدي
 مثل قيمته عبده **مسلة** وز قال ابنه بجنة اولاده او يجوع وابنته بجوع فاي ذكر له
 قال فلزمه فيعتق من كل واحد مخرج **مسلة** فاحلف عليه ذكر اكان او اني
 سمعته ويخرج عن كل واحد منهم بدنة والله اعلم **مسلة** وز جعل نفسه صدقة
 في المساكين فلا شيء عليه ويستغفر به **مسلة** وكذلك ان قال جسمه صدقة فلا
 شيء عليه وان قال هذه الدار على هدي ان لم افعله حنت فانه يبعث ثمنها
 اليه كذا يشترى به بدنة وتخرج عنه والله اعلم **مسلة** وز قال لبيد علي ان
 اهدي ناقتي هذه الي بيت الله لم يحمله ان يهدي غيرها الا التي سماها وان ماتت
 فلا شيء عليه والله اعلم **مسلة** وز قال هو هدي فلا نا على عتقه فان كان
 فقيرا الهدي شاة وان كان غنيا اهدي بغيره او بقية وقول يلزمه عتق رقبته فان
 لم يركب معه **مسلة** صبي فاعتقه قال ترم مومته اجزاء والله اعلم **مسلة**
 الذهب وز اهدي ملكة ما يملكه فرا عار او عبدا واما مال
 او هياكل او طعام ما اذا يلزمه كان في لفظه هياكل لذلك او هياكل ذلك للكمية
 ان اكلت منها او اياها اكل منه او ارتفعت كذا **مسلة** قال اما اذا اهدي زوجته وابنه
 او احد من فرا ابنته او نفسه او ماله فعليه عتق رقبته او بدنة قال **مسلة** وز قال عتق سمعته
 واما اذا اهدي مملوكه فعليه ان يهديه الي الكعبة بخدمة البيت او يباع ويشتري به
 بدنانا ان استغنى البيت عنه ويخرج به **مسلة** وز اهدي النساء
 علي نفسه للكمية معناه انه لا يتزوج واراد الزوجها يلزمه شيء ام لا **مسلة** قال
 علي ان تزوج النساء فعليه كفارة ويحنت بتزويج امرأة واحدة والله اعلم **مسلة**
 الصبي فتر قال انه هدي هذه الشاة او هذا الطعام او هذا
 لثا كرم ملكة الشربة يلزمه هذا الهدي ام لا **مسلة** يعجبني ان يوفي بقوله وان
 لم يفعل فلا اقول في خطيئته وتضليله وهذا كذا شيئا وان طالب ونها المأز وعسي
 بعضه لا يلزمه شيء والله اعلم **مسلة** ومنه وز اهدي على نفسه او على غيره
 شيئا ليسعي هذا امينا ويخرج فيه كفارة يمين **مسلة** دون اهداء ما اهداه ام هذا

الاسمي مينا ولا يجري فيه الانتا كما اهداء قال قال ابو عبد الله الهدي يخرج عند
اما مينا واما نذر وهو على ما يوقعه والله اعلم **مسألة** ومنه والهدي للكبنة
في الغضب غير ثابت بالاختلاف لا يختلف في ثبوته فقال لا يحفظ في هذا شيئا
والذي عندي ان كان من باب النذر فالنذر ثابت في الرضي والغضب وان كان من
باب اليمين فالرضي والغضب سواء فيه وان كان عطية فالعطية بيد صاحب الغضب
والله اعلم **مسألة** ومنه وفيما هدي مالا يدرك بعوضة ولا يبيز كواهدري خدمته
على غير او خدمة غيره عليه او قال هدي علي يقع فلان او يقع فلان لا يملك عليه
الاخت **مسألة** قال لا يحفظ في هذا شيئا وقد التفت مواضعها والذي عندي ان عليه
اجرة الخدمة وفيه المنفعة **مسألة** اذا وجب على نفسه هدي لخدمة وان وجدت في ذلك
اكثر فاوليها جدر والله اعلم **مسألة** ومنه وقال كذا مالي هدي علي
فلان او الشيء الذي قال فلان هدي علي وفي قلبه انه لا ينتفع بخدمته بل اكره
ولكن لم يدرك في اللفظ يقع وجوب الهدي على حاله لا يقع حتى يقع ما عناه بقلبه
قال في ذلك اختلاف وعلى قول من يثبت فانه يهدي ما انتفع وان كان الله
فعلية المشكوك ان لم يكن له مثل الحقيقة هو قول لشيء عليه حتى يجعل الهدي عليه
والله اعلم **مسألة** ومنه والهدي ملكة لا يحفظ فيه شيئا والذي عندي ان من
اهدي ملكة بمؤنة فاهدي للكبنة والله اعلم **مسألة** الشيخ سعيد
بن احمد يمين اهدي شيئا فماله الى الكعبة فان كان هدية هدية هذا على غضب
منه فلا يثبت عليه شيء وان كان على غير غضب فان كان ما هدي من ماله اقل من
ثلثه فثبت عليه جميع ما هدي للكبنة وان كان اكثر وثلاث ماله فيرجع الي
عشر ماله ان كان قادرا ومعه مال وان لم يكن معه ماله فليس عليه شيء على اكثر ما
عفته واما ما قال عليه صيام الدهر فعندها انه حرام واما من حلف في يمين
ان يفعل كذا او لا فعليه كذا وكذا الحجة وعليه كل سنة حجة فقول ان كان قادرا فليزمه
ما الزم نفسه وان لم يكن قادرا فقول عليه لكل حجة صيام شهرين وقول كفارة
يمين **مسألة** هو قول لشيء عليه وعليه التوبة والله اعلم **مسألة** اما
الهدي على القبور والمساجد والله اعلم انه يجب به عليه شيء واما الهدي للكبنة
فيلزمه وان كان على غضب من الهدي فلا يلزمه شيء على قول والله اعلم **مسألة**
وقال ان فطنت الشيء الفلاني يكون ماله هديا للكبنة وعليه صيام الدهر وكل

سنة حجة وكل سنة عتيق وحشة وهو فقير او غني بالزمه في جميع ذلك قال
 النكاح قوله في غضب منه فيجب ان لا يثبت عليه شيء للكعبة وباقي اليمان
 فيها اختلاف قول يلزمه ما جعل على نفسه وقول يلزمه صيام ثلاثة ايام وقول
 بشي عليه التوبة والله اعلم **مسئلة** وفي اعادة قالت هذا الشيء هدي
 ان اكلته ثم اكلته فليها الكفاة واذا قال هدي للمسجد فلا يلزمها كفاة
 على القول الذي نراه **مسئلة** وامرأة قالت ما بيننا ان اكلت عندك شيئا
 هدي للكعبة ما يلزمها ان اكلت وقولها في الغضب قال عيسى بن ابيث
 عليها ان اكلت ما اكلت تقبل على هدي وعيسى بعض يثبت عليها مثل ما اكلت
 وما لا يثبتها تدعي الى الكعبتين ان يقيم هدي يستري به هدي وبجره وان
 كان لم يقيم هدي جعل في طيب الكعبة والله اعلم **مسئلة** الصبي فيمن
 يقول افر هدي عليك ان اكلت ما لي كذا لانه ليس يلزم الهادي والمهدي
 عليه ان اكل الا ان يقول المهدي عليه نعم فثبت فيلزمه ما اكل ما اهدي
 عليه وان قال الهادي هدي الشيء الفادي في ذلك اختلاف قول يلزمه
 وقول لا يلزمه وان قال هدي على ذلك يلزمه وليس فيه اختلاف وان قال
 هدي على ان اكلت واخذت او اعطيتك شيئا من مال او غيره ففعل شيئا من ذلك
 على الهادي فثمة ذلك الشيء الذي اهداه الى الكعبة وان اهدي لمسجدا
 فهو مكان فلا يلزمه في ذلك شيء والله اعلم **مسئلة** في ساج يحرقه ثوب الزوجة
 من عنقه قبل ان يعطيها اية قالت له ان ذلك التوب هدي لمكة طاريد
 اذا اعطاها اية انه يحرقه ويحل له ذلك وله كل ما عليه على هذه الصفة عندنا اذا اهدى
 ما يكون الى الكعبة والله اعلم **مسئلة** ابو سعيد امرأة اشترت شاة فاهما
 ايام لا يحيى ثم توفيت الام وقد سمعت لها قال ان كانت ملكا لانيمة ولما سمعها
 الام العجبي ان قد جها عنها وتنفذ باعقدت وسمت وان كانت ملكا للام واما
 سميت لنفسها فلا يثبت في ما لها بعد موتها واما المصاحبي على الماحياء المرات
 يشق الورثة على ذلك والله اعلم **مسئلة** ومن ساق هديا للقرعة وهو يريد الحج
 فانه يحرق بمكة ولا يحبس ويتصرف الى اهله وكل هدي اهدي الى مكة منه فيحرق
 بكة فانه يخرج من الحرم فاذا دخلت القرعة فهو موقوف الى يوم النحر لقوله تعالى والهدي
 مكنون فان يبلغ محله لم يحبس ومن ساق معه الهدي وهو يريد البيت فقلد

او اشعر قد انزله المحرم عند احبابنا وقول لا شيء عليه واسه اعلم **مسئلة** ومن
 نجهديه يوم الثاني بعد يوم النحر والثلث اجزاه ومن نخر هديا وهدي كفارة
 يوم عرفه اجزاء **مسئلة** والسنة في الابل النحر وفي البقر والغنم الذبح وان ذبح ما يخر او غيرها
 يذبح فقولان والنحر عكة ولكنها ترهت عن الذباء ومبي عكة واسه اعلم **مسئلة**
 الشيخ ناصر بن جريس ومن هدي مال غير الى الكعبة فلا يلزمه شيء علي قولنا يستغفر
 الله مما قال واسه اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب قال اني محرم
 طعام ولان او قال ان كلت عر مال فلان علي حرام او قال حرام علي مال فلان
 ان اكلته ثم اكل فاكتر القول لا شيء عليه حتى يذكره في تحريمه واسه اعلم **مسئلة**
 من الزام لي ومن قال لا يذبحه او غير مدي مالي علي قبر او مسجد او للكعبة ان اكلت
 منه فاكل يكون هديا ام لا **مسئلة** قال لا الهدي يكون الا للكعبة ولا يثبت لغيرها
 واما علي هذا اللفظ اذ لم يقل هو علي هدي الي الكعبة بعض لا يلزمه شيء وان حوا
 ان بعضا يلزمه اذ وقع الخش في يمينه فان كان يمكن وصوله الي الكعبة والى
 اهديت قيمته يشتري بها بدن او دم يذبح عند الكعبة واسه اعلم **مسئلة**
 ومنه وفي جلي يمينه وبين زوجته خطاب وقال الرجل الله يجعل هذا الجراب
 علي امرأه اجرم الجراب عليه بقوله هذا ام لا لا يلزمه **مسئلة** قال اذا لم يجعل عليه
 حراما فلا يجرم بقوله هذا الام ان تكون له نية في هذا البعير انه يجرم فعبثي ان يلزمه
 الكفارة ان اراد اكله واسه اعلم **مسئلة** ومنه وفيما هدي مال او بعض ماله
 للكعبة ما يلزمه قال ان كان شيء لم يكن عمله الي الكعبة فتهدى قيمته
 يشتري بها بدن او غنم ان لم يقض البدن فتنحر او تذبح في الحرم فتصدق
 عبد الفقراء واسه اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود بن رمضان في امرأة قالت
 لزوجها هذا علي حال الكعبة المتزوجة ان بيعت عندك شيئا ما دمت حية
 كيف تقول اذا استنفقت منه واكثرت واعطاه شيئا قبلته ما يلزمها في
 ذلك قال قولان عليها ان تهدى قيمة ما استنفقت منه وارحوا له ما يلزمها
 حنث بعد حنث وارحوا له قبل تهدي كيت او لا يلزمها غير ذلك **مسئلة** ووجدت
 في موضع آخر اذ لم تقدر علي الامتناع في مثل هذا ولم تذكر علي القيمة ان تهدي
 بنية **مسئلة** ووجدت ان كانت عتقة ولم تقدر ان تمنع نفسها اذ ليس لها منع
 ان تهدي ولو درهما واحدا واسه اعلم **مسئلة** الشيخ ورد بن احمد ومن قال

عاقبته واولاده للسجد او هديا الى الكعبة ان فعل كما يلزمه ان حنت قال
 اما قوله للسجد فلا يلزمه غير الاستغفار واما ان اهدي وادركه او نفسه
 للكعبة اهدي بدنه وان اهدي حماره او ماله باع ذكره واهدي قيمته والله
 اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله اذا قال الرجل علي هدي ولم يقل لغيره
 فانه يهدي للكعبة واما اذا قال مدي فلا يلزمه شيء علي كقول
 المسلمين وكذلك اذا قال علي هدي او مدي لغيره فلا يلزمه شيء والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ صاحب بن وضاح والذي له علي جلد راحم ويطلبه
 بها فلا يوجب فقال رجل تدرى بكذا دينار من راحمك ان وفك هذا
 قال نعم ان شاء الله استوفى راحمي وانا اعطيك منها قال له لعلك لا تحيطي
 قال ان لم اعطك كان لك الاصني واستوفى راحمه ايلزمه للرجل ما وعده قال
 اري هذا شرط او استثناء وعطية ليست بمقبوضة ولا محررة فاما قول
 الرجل تدرى لي بكذا قال نعم فليس هذا بمنزلة يجب عليه لو قال رجل ارجل
 اتخلف بالطلاق قال نعم فلا يكون طلاقا حتي يخلف بعد ذلك وقوله ان شأ
 الله يهدم النذر لو كان قد صحه واما قوله اعطيك منها كذا فقد وعده بالعطية
 والمستقبل لم تنفع عطية والاعزاز والله اعلم **مسئلة** سالم المحلوي
 وفيه يقول لشيء من الطعام محرمة ارجام علي ما اذوقه او يقول لحد طعامك محرمة
 ما يلزمه اكل ذلك الشيء اولم يأكله قال فعندي انه اذا قال حرام علي
 او محرمة ما اذوقه فان ذاقه فعليه كفارة يمين مرسله وفيه قول ان عليه الكفارة
 على كل حال وفيه قوله كفارة عليه اذ لم يذكر اسمه تعا هكذا عندي في معني
 ما يوجب والله اعلم **مسئلة** ابن عبيد الله اما قول المرأة لزوجها ان اكلت من
 مالي شيئا فهو عليك هدي للكعبة او قول الرجل لزوجته كذا فاذا اكلت من زوج
 مالي المرأة او اكلت المرأة من الزوج فلا يلزم الحالف شيء على القول الذي
 نراه واما اذا قالت المرأة لزوجها ان اكلت من مالي شيئا فهو عليك هدي للكعبة
 او قال الزوج اكلت من مالي كذا فاذا اكل الزوج والزوجة فعليه الحالف الحنت
 وعليه ان يهدي القيمة وبالحقة الحنت المارة واحدة الا في قوله وقولها اكلت
 اوكلما اكلتني فهو يلحق حنت بعد حنت واما قول المرأة لزوجها ان اكلت من مالي
 شيئا فهو عليك هدي للكعبة فلا يلزم حنت في مثل هذا القول الذي نراه

والله اعلم **مسألة** وزجل ابنه هديا بحجر فانه يخر يدنه ويعتق رقية وحلف
 وهو ملكة ان عليه بدنة يخرها في عمان فعليه ما شرط وان لم يشتط طخرت
 بملكه والله اعلم **مسألة** والفقير اذا اراد الهدي في شيء ولم يقدر على ادايته
 فانه يهدي ما قدر عليه ولو درهم ومزقال علي بدنة ولم يسم بخرها حيث
 شاء وان سمي فحيث يسمى وان قال علي هدي ولم يسم فالهدي لا يكون
 للمالك كونه والله اعلم **مسألة** ابو عبيد ومزقال فريضة علي هدي وله فيها
 دار فلا شيء عليه فيما لا يملك المالك الكفاة علي قول وان كان له فيها مال انجني ان يقع الهدي
 على ماله والله اعلم **مسألة** ومزقال علي هدي الي بيت الله لحرام فانه يهدي بدنة
 او شاة فان لم يقدر قوم الشاة وتكون من اوسط الغنم وليتام بتمتعها جازع
 كم الحب وبصوره كل نصف صاع يوقاه والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد بن مفرج
 في رجل له دين على غيره ولم يقدر على اخذ منه فقال له ذلك الدين لمكلا يصيني
 وسكت عنه الي ان مات من حكمه قال حكمه للغيرم لانه ترك ما يملكه وما يملكه
 بما قبضه وله يلزمه المكلا يصيني والله اعلم **مسألة** ابن عبيد ان ومزقال
 ان فعلت كذا فجميع مالي للسجد الفدا في او نصفه او اقل واكثر كان الذي مقصية
 او غيرها كان بينه على غضب او غير هل ثبت قال ان كان بينه على غضب
 فلا يثبت وان لم يكن على غضب ففي شوته اختلاف والله اعلم **مسألة**
 عن الفقيه بنت راشد ان النذرية في الغضب ثابتة والهدي فيه اختلاف
 والعطية لا يثبت قال الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير بن عدا اما الهدي
 والصدقة في الغضب الذي يبطل ذلك وهو في الاعتبار تغير العقل وذهاب
 الذهن فلو اذ كان الغضب من الزوال العقل في غير حضورية والاعتقاد معي
 الطاعة فاكثرت القول ان ذلك لا يلزم فيه ان كل ما لم يكن العرف فيه به بقصد الطاعة
 والمرادة فهو هبة ذلك مما يلحق فيه الاختلاف والله اعلم **مسألة** عن الشيخ
 سالم بن عبيد الصائغي في رجل قال ان فعلت كذا فاعلى للموضع الفدا في
 كذا هديا بالغ الكعبة وفي الموضع مسجد وقبر ولم يسم المسجد ولا القبر
 عليه شيء لذلك المكان وهذا يجب عليه الهدي المذكور لانه قد مر الموضع ولحق
 الهدي ام لاه قال قد اجمع المسلمون على ان الهدي لغير الكعبة غير ثابت
 على من جعل على نفسه ذلك وهذا كان قد علم هديه لغير الكعبة فعلقه ايام

لغیر الکعبة كان باطلا عنه وقوله هديا بالغ الکعبة بعد تعليقا بآية بغيرها
 لا يثبت لي بثبوت عليه وكان اراء معذورا من الوجهين جميعا **فان** عین
 الذي عرفنا ان المزمع نفسه شيئا على غير سبيل الهدى وانما هو على وجه التقدير
 لله تعالى ان عليه الوفاء بما الزم به نفسه الى اعي موضع سماه في اللواضع ما كان قادرا
 على الوفاء به اذ كان يجده ما يثبت عليه في الزم نفسه هذا اذا لم يخرج فعله ذلك
 معصية لم يخرج الوفاء بالمعصية فقوله هديا بالغ الکعبة بعد تمام لفظه الذي
 يثبت عليه الوفاء به في الحكم ليس بشيء وان كان قد سماه بالهدى للموضع
 الذي اراد به في لفظه وهو غير الکعبة فتردد بالهدى لها على اللفظ المتقدر
 ويخرج عن سبيل ما الجاب به الجواب في جوابه وذلك بدليل قوله تعالى
 كتابه هديا بالغ الکعبة فلا يكون الهدى جائزا من الزم نفسه الى اليها
 والمتقدي به الى غيرهما وهو غير ثابت عليه ما تقدي به عنها ومع ذلك لما من
 عليه من ائمة لتقدي به حذر به في حكمه وكيف لا يكون متقديا به وهو يقول
 جلي قايلا في خطابه لمن اخشاه من خلقه ان يصطفيه ما كان لمؤخره من مؤنة
 اخشاه الله ورسوله ابلان تكون لهم الخيرة فامره فليس جولا هديه على الکعبة
 مختارا عن حكمه هو الذي في هذا عرفة عن حفظته على ما سمعته ان الهدى
 ينقسم ثلاثة اقسام وتقسم منه ما هو ثابت على الزم به بالاخلاف
 وتقسم ما هو ثابت عليه بالاخلاف وتقسم ما هو معدوم الثبوت بلان
 تتنازع فيه بين احد الاسلاف فاما اول اقسامه فهو ان يلزم الهدى
 نفسه ما قصد به هديه الى بيت الله الحرام او ما جلا مجراة من اللفاظ الخارجة
 في الاظطرها على لزومها عليه في المحكام فهذا ما لا خلاف فيه فاعلم بين الماعلام
 ما كان خارجا من ثلث ما الهدى فادونه فاما ان جاوزه ففقه لان فيما ارجوا
 من قول بعض انه مرجوع الى عشر ذلك ورد اليه **وقر** قول آخر الى عشر ماله
 مرجوع ومحموم به عليه فاما كلف منه مرجوم او مشه يا في عليه من بدنة فاقوفها
 سبق ذلك واخذ بثبته ما بلغ منه حتى يخرج او يذبح عنه في الحرم او بلكة ثم يفر ذلك
 لها على فقر المسكين ان وجدوا او على سلب الفقراء ان عدوا وقد اجاز الله عنه
 ان شاء الله لان الحرم في هذا الموضع كله كعبة باتفاق المسلمين على ذلك او
 باجماعهم المشكك في ثبوت الکعبة المطابق لها في مشقة بتثبيته اسماياها من هبة

عن اراقة الدماء فيها والمسجد في هذا مشاهدا المانه ما كان فزهدي المهدي ابلغ
منه نادا واقل شيء من الدماء التي تجري عن صاحبها يذبحها هنا لك عند العلماء وقد
قالوا انه يؤخذ بثمنه طيب وبطيب به الكعبة وان فرق على الفقراء بكنة لم يخرج
منها يراون شاء الله فعلى هذا يخرج معي القسم الاول من الاقسام واما ثانيها فهو ان
ياي اللافظ واللفظ ما هو ثابت عليه في الهدى به في المحكام لانه لم يسم به
الي بيت الله محرام وغيره من المواضع المشرفة عند اهل الاسلام بل كان لفظه
مطلقا غير مفيد وهذا ما يجري فيه معنى الاختلاف بين اهل العلم فيخرج من
قول بعضهم زوم المهدي به الي الكعبة لانه لا يكون المهدي لها يستوي هذا
او لم يسم به اليها ويخرج من قول بعضهم انه لم يلزمه شيء من ذلك حتى يكون
مسميا بجديده الي الكعبة فحينئذ يكون لزوم ذلك عليه الي هنا الله والا
فلا واما ثالث الاقسام فهو الذي لم يعلم في احد من السلف القول بثبوت
علي حديده بمعنى الزوم لانه لم يقصد بجديده محله واما عقوله الي غيره بدخوله
فلم يصيب الوجه بل لخطا فيما علي نفسه قد جعله ووافقه هذا لم يكن
مصيبا فيه ان حكمه ان حكمه لم يكن معذورا في اني وامن منه قد قبله علم كل
واحد منهم باطله او جعله وتقييد المهدي بال كعبة على سبيل النذر
يكن بعد ان كان مفيدا بغيرها ليس شيء يوجب عليه في احوالها اذ لم تقييد المخلط
مستقل بنفسه ثابت عليه المحكم به بل متعلق باللفظ المتقدم الذي لم
يصح جواز عليه في الحكم نعم الامان يكون قد اعتقد حين ذلك اللفظ المهدي الي
الكعبة في جناته فخطا في لفظه ذلك بلسانه غلط منه لا عدا عنه فذلك
قصد بان قيد هديه محله واليه بل لفظه متصلا قد رد العجبني فيما بينه وبين
الله ثبوت ذلك عليه الي الكعبة على ما كان قصد في ذلك اليها لانه اعلنت على مسلم
ولقول الله تعالى ليس عليكم جناح فيما اخطا به ولو كن ما تعلمت قلوبكم
وكان الله غفورا رحاما ولقول النبي عليه السلام رفع عن امي الخط والنسيان
فوجب على هذا الوفاء بما الزمه نفسه للحن وعلي ما اعتقد في الجنان وان
اخطا بل لفظه الانسان فكذا ما حضر في غير التيسير حسب ما فتح في العليم الحليم
فكان فيه من حق فيقبل به يعمل وما كان فيه من باطل فليرد علي وجهه لا يسمع

غير ذلك على علم او جهل وانا استغفر الله من جميع ما خالفت فيه صا في نية او قول
او عمل وانا توفيق الله واسد عروجل فمذاخر الفقير الي الله منسبان ظفان بن محمد ابو عبيد
مسألة ومن قال ابى او احد من لا يجوز له نكاحه او اجنيبي هو عليه
بحرمة هذا هو مثل الولد فقيل كل من جعله عليه بحرمة يلزمه ما يلزم في الولد وقول
اعلى يلزم ذلك في الولد والله اعلم **مسألة** وفي امرأة جعلت على نفسها نكاح
بحرمة عند مقام ابراهيم ان كلمت اختها فكلمتها فانها يلزمها صوم يوم
او يومين ويحرق شاة عنها وقيل يصوم ثلاثة ايام او تعتق رقبة وتهدي
بدنة وقول كبتا والله اعلم **مسألة** ومن قال لعلامة على غضبك
اعتقه فهو هدي او علي هدي فاما في قوله فهو هدي فان اعتقه فهو كفارة
وان قال علي هدي فانه يعتق وعليه ان يهدي بدنة والله اعلم **مسألة**
ومن اهدى ماله كله فانه يهدي ثلثه او سبعة او عشرة يجر بدنا بمكة
او يضي يوم الخمر ويسلك سائر ماله والله اعلم **مسألة** ومن حلف انه يشرب
هذا الخمر او يجل هذا الرأسه ذلك مما لا يطاق **مسألة** من سوي يهدي بدنة
وقال عيبي لا يلزمه هدي حتى يسوي هديا ومن قال عليه هدي فانه يعتق
رقبة او يهدي بدنة والله اعلم **مسألة** ومن قال هذه الدار او الخايط
او شيئا يعرفه من عليه هدي فان ذلك الشيء يقوم قيمته ويتبري به بدنت يجر
عنه او عيبي وقال ابو الموتران كانت الدار له اهدى بثمنها وان كانت
لغيرها اهدى قيمتها ثلث ماله او اقل من الثلث وان كانت على ثلث ماله اهدى
عشرها والله اعلم **مسألة** ومن قال هذا الجرحي او حلف عمالا يستطع
مما اقيم له فعليه ان يهدي بدنة في مثل هذا والفقير الزم الهدي في شيء ولم
يقدر على ادايته قال هاتم يهدي ما قدر عليه ولو درهم والله اعلم **مسألة**
ومن قال بدنة صدقة فانه يعتق رقبة وقول فدا سيدي شيء عليه
ومن قال احرانا اهدى الي مائة فليس ذلك بشيء حتى يقول انت علي هدي
والله اعلم **مسألة** ومن اهدى ماله كله او بعضه فان وقع الهدي على ثلث
ماله فيجب شي ان يهديه وان كان اكثر العجبي ان يهدي عشره والله اعلم **مسألة**
ابو الموتر ومن اهدى شيئا قليلا لا يبلغ بدنة فشاة وهو اقل الهدي فان لم يبلغ
شاة جعل في طيب الكعبة او خلط في شرادوم وفرق على الفقراء والله اعلم

مسألة ومن قال ان اكلت من منزله فلان شيئا فانا اجمعه باضربني الى بيت
 الله ثم اكل فلا شيء عليه حتى يقول فعلي ان اجمعه فيجوز فيه يدي بدنة وقول
 منته والله اعلم **مسألة** ومن جعل على نفسه بدنة لم يقدر عليها نقول يصوم
 عنها خمسين يوما فان ايسر بعد ذلك فعليه بدنة قال ابوالمونز تقوم البدنة
 وينظر كم يصح بثمنها من حجب البصر ويصوم لكل نصف صاع يوما وان لم يفعل
 حتى ايسر فعليه بدنة والله اعلم **مسألة** ومحل البدن مكة ابن شاء منها ومن
 سمي مكان المهدي به فهو وجبت سمي به ومن حلف بالمهدي لم يسلم
 فهو الى بيت العتيق والله اعلم **مسألة** ومن حلف بالمهدي هل يتعمده
 فقرأها هل عان هذا الدعوى لم يجب ان يتعمده احدا ويقره على من حضره من
 قتلهم مكة او غيرهم وقول يفرقه على قتل المسلمين وقول اهل الدعوة
 فان قبلوه فم احق به وان لم يقبلوه فرقه على من حضره من القتل او ذكره جاء
 المازي والله اعلم **مسألة** ومن ساق هذا يامعه قد فرضه انه هدي عنقه او
 قلده فقد مر في شوال او ذوالقعدة فانه لا يزال محرما الى يوم النحر ثم يرجع
 وقيل يصوم ما لم يقدر في العشر والله اعلم **مسألة** واذا عات احد الشركاء
 في المهدي فرضي الورثة ان يذبحوا المهدي عن انفسهم او عن الميت اجازهم واذا
 كان المهدي بين نفر فذبحه احدهم يوم النحر اجازهم واذا كان المهدي ذات
 لبن فينضح صرعا بالماء البار حتى يذهب لبنها وان حلب قبل ذلك تصدق
 به فان قد شربه تصدق بقيمته وان عطا المهدي خمر فان ولحبا عاه
 او اكله وعليه منته وليستح ان يذبح هديه بيده وليقل الذابح اللهم تقبل مني
 من فلان والله اعلم **مسألة** وما وجب المهدي بالكلام فقال هذا هدي
 وجب عليه بسوقه وهديه ونحوه ولم يحزله الرجوع فيه يبيع ولا هبة ولا تبدل
 وان قلده او اسعده ولم يوجبه بالكلام وقع النذر بين الناس في وجوبه
 وتختلف في البدن الواجبة وغير الواجبة فقل له ان ياكل منها جميعا وقتل
 ما ياكل الواجب وياكل من النطوق عواصة اعلم **مسألة** واعلم ان المهدي
 لا يخلو من ثلاثة اقسام اما ما يكون هدي تطوع او هدي فتنع جري
 الاختلاف ان المفضل في جميع ما ذكرناه ان يوقف به بعرفه ويحرم يوم النحر
 فان كان تطوعا فلا يخلو من قسمين اما ان يعطى في الطريق قبل بلوغ محله

فان عطف

فانه عطي في الطريق بقدر ما به عليه السلام عليه حيث بعث معه
 الهدي فاجاب ان عطي منه شيء في الطريق ان يحرم ويغسل بقله واخفه في دمه
 ويضرب به صخرة ليعلم انه هدي ولا تاكل منه ولا احد من قافلته **مسألة**
 وان عطي هدي النطوع في الحرم فقبل يوم النحر وعرضه وصدق به علي
 الفقهاء وان اطعم منه غنينا فعليه قيمة ذلك • وان نحره قبل يوم النحر فغيره
 عطي وصدق به اجزا الا انه ينبغي له ان ذلك حتى يقف به عرفات ثم
 يحرم يوم النحر يعني والله اعلم **مسألة** ومن ساق هدي نطوع او عين
 فقتل بعد ما سماه واشتري هديا مكانه فاجبه وقلد ثم وجد هدي به
 فحرم وبلغ الاثر منها اجزاء ذلك • وان نحر الاثر وياع الاول فلا يلزم تسمين
 اما ان تنفق قيمتها او يختلف فان انفقت وكان اسوا لاجزاءه وان اختلفت
 فان كان الاثر منه الاول اكثر قيمة نظر الى فضل ما يتصدق به وان كان الاثر
 اكثر فلا شيء عليه والله اعلم **مسألة** الذهلي ومن لم يذمه هدي المنفعة
 فاشتري كبش او عند احد لا يعرفه بامانة ولا خيانه وقال له انه حولي
 اخبره اذا صدقه ولم يقع في قلبه صدقة ولا كذب وذبح وهو غير تسمين
 قال ان المذبح والضان والشيء المعروف بمذبح لمن لزمه هدي المنفعة •
 والمذبح من الضان ماله سنة استقر والشيء المعروف بالسنة وقد دخل في
 الثانية والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حبيب هدي المنفعة
 بوجه الوجه وهو بطن انه الهدي عليه او افتامفتل كذا فلم يذبح منه
 وحلق ساه او قصر واخذ شاربه واطفاه وحلق عاتته واحل من اجزائه
 فانه يلزمه هدي المنفعة والله اعلم **مسألة** عن الشيخ حبيب بن سالم اذا
 قال الباه يعان عند حاجة البيع كل واحد منها لصاحبه كذا يا فلان
 يا فلان شترت بي كذا او يادلتني او ياضتي كذا بكذا او كل واحد منهما
 هذا البيع فزوجاته طوالق وكل ما يملكه ويملكه فهو هدي بالغ
 القيمة وعليه كل يوم كذا راسا من الغنم وكذا كذا مائة او رز يودي هذا المذكور
 الي بيت الله لو امر او الي مسجد كذا نعم فقال كلاهما نعم ثم اراد هذا
 البيع حيلة فزجحل بحيث ام لا • قال فاذا كان العطف على الواو ومن عني
 الف قبلها فلا يحسن ذكره حتى يفعل كما ذكره والافعال وعطفه على ما قبله

ولا يلزمه حنت في ذلك إذ فعل الحد المذكور حتى يفعل كلمة وإن كان الغطف
 بالواو بعد الالف حنتي ما فعل شيئا من ذلك حنت ولزمه ما جعله على نفسه
 والذي لم ينقض منها لم يلزمه حنت في اليمين وإن اجتمع الملفوظ عليه بذلك
 وقال - إن لم يجب بثبوت هذه اليمين على نفسي بل اجبت مقال وقال نعم
 فقلت نعم اجبت مقال له فله حنة ولا يلزمه اليمين في أكثر رأي المسألة
 وهكذا عند القصاء والحكام وهذا في جميع المقررات والوصايا لا يثبت عليه
 مثل هذه الإجابة المحكي بقول نفسه نعم عند تمام لفظ اللفظ عليه
 أعلم **مسألة** الصبي وفيه قال - إن فعلت كذا وفعلت كذا فلان حرام أن فعل
 لزمته الكفاية إن كان نوي إن مال فلان عليه حرام بعد طيبة نفس فلان
 وإن كان معناه حرمة مال فلان قبل رضاه هذا يلزمه شيء فيما عدا
 والله أعلم **مسألة** والذي يعتاد الهدى جلا له الحلف بقول عدي علي ما
 افعلوا ما فعلت وحنت قال - هذا لا يثبت هدي والله أعلم **مسألة**
 ومز قال - عدي علي ما فعلت كذا وقد كان فعلا قال - ما فعلت ففعل ما يلزمه
 قال - إن أراد به اليمين فعليه كفارة بين مسألة وإن لم يرد بينا فلا شيء
 عليه والله أعلم **مسألة** وإن قال - هدي أو هللته أو عدي أو لم يقل
 على نبي بثبوت عليه اختلافاً والله أعلم **مسألة** ومز قال - هذه الشاة
 ضحيتي أو نواها ولم يلفظ هل له بيها قال - إن كان لفظ فليس له بيها
 وعليه أن يصححها وإما أن نوي ولم يلفظ فلا شيء عليه والله أعلم **مسألة**
 والضحية المستطوع بها كيف يفعل بها وهله أكلها قال - يختلف فيها
 قال - قوم وظلم الفقهاء ثلثاً ويهدي إلى إقاربه ثلثاً وإن أكلها أكلها فعليه
 ضمان الثلث وقيل بضمان عليه وإن الفقهاء ليس طوعهم وإجبا والله أعلم
مسألة ومز ماتت ضحية هل عليه بدلها كانت باركاً أو نطوعاً فلا بد
 عليه والله أعلم **مسألة** ولا يجب الضحية على أحد أهله عمن الماعى من أو
 جها على نفسه والله أعلم **مسألة** ومن سعى ضحية فنيها حتى جاوزهم
 الماعى فانه يذبحها حتى وجدها وهي ضحية وإن تلفت فلا شيء عليه وإن تركها
 عدا حتى ذهب يوم الماعى فانه يلزمه حفظها إلى يوم الماعى المقبل قال -
 ضاعت لزمه ذبح مثلها والله أعلم **مسألة** ومن سعى بذابة في عمن أهله

ضحية فليس له ان يصرفها الا فيما سعى به • واذا قال هذه التاة ضحية
 فليس له ان يبيعها وعليه ان يصفيها ولو نوي ذلك ولم يلفظ فلا شيء عليه
 والله اعلم • **مسئلة** • والصحايا عندنا ليست بواجبة على اهل الامصار لعدم
 الدليل على ايجاب ذلك • وقيل انه يلزمه ما سعى في العشرة والعشر
 وقيل الضحية لا يقص شعرها ولا يخز في الشعر فان فعل فليس صدق **مسئلة** •
 بدلا عما فعل ولا يجوز ذبح المصاحي قبل يوم النحر باجماع وقيل يجوز قص
 شعر المصحية في العشرة لم ينقصها والله اعلم • **مسئلة** • وقيل فيما يذبح
 يوم النحر ما ليس من الصحايا فنقول يجوز ذبحه وقوله لا يذبح حتى يفرغ
 الماء من الخطبة والله اعلم • **مسئلة** • والضحية هي واجبة ام سنة •
 فقيل هي سنة وفي وجوبها اختلاف قيل واجبة وقيل ليس بواجبة الا في
 اوجها على نفسه والله اعلم • **مسئلة** • خطب سالم بن سعيد وفيه هدي
 شيئا الشيء من القبور وينتج عنه على نفسه اعلية الكفارة ام لا قال
 ان الهدي للقبور لا يثبت وان نوي به التحريم ففي وجوب الكفارة
 عليه بالنية اختلاف والله اعلم • **مسئلة** • الصبي وفي امارة قاله
 هادي بن خدمت يدي الي الكعبة وللقبور الفداي على اني ما انفع فلا يابتي
 وارادت ان تقبل له او تقرب له طعاما او استقاء ماء او غيره ذلك ما يلزمها
 في ذلك • قال • ان الهدي للقبور فلا يثبت وانما يثبت الي الكعبة
 اذا الزمه نفسه ومن الزامه نفسه ان يقول النبي الفداي على هدي او خدمة
 فلان على هدي فانه يلزمه عني الخدمة وكلها فان لم يتحدوا فذلك وان
 ارسلت فعليه ما عناه جميع عملها • وهلاعه في تنوعها اختلاف • قلت له
 ان فعلت شيئا من ذلك هل يكون ما تفعله لذلك هديا للكعبة ام يكون
 لذلك • قال • لا يحصل لها ما انتفع من خدمته يدها لنفسها بعد نفعها له • قال •
 اذا حنطت لا وجب عليها مثل حركه عملها اذا كان عملها للغير واستحقت
 عليه الجوار والله اعلم • **مسئلة** • ومنه وهو قيل ان الهدي يكفي عنه كفارة
 كفارة البعير المرسلة وهو يلزمه الهدي • قال قول انه بمقالة اليمين
 وتكفي عنه كفارة يمين • **مسئلة** • ولا يلزمه الهدي • وان النذر لا تكفي عنه
 كفارة دون تسليم ما نذر ان قد عليه والله اعلم • **مسئلة** • وقوله

ما لي هادنه علي فلان لللعنة وسلا من غيرة مني يلزمه الحث • قال يلزمه
 اذا اكلمته • وقول لاسي عليه • قلت له • وانما ذاق فلان من ماله بشا
 او اخذ منه يلزمه بقدر ما اخذ فلان ام يلزمه ثلث جميع ماله • قال يلزمه
 مثله اخذ والله اعلم • **مسئلة** الزام لجان الضحية لا يلزم الغيا • ان يكون
 لزومهم من دم متعة او غيرها والله اعلم • **مسئلة** • وقال لثاقه الا اجاء
 من كان لي هدية فله ان يصيب من ولدها ولبنها كسائر ماله غير انه لا
 يبيعها حتى لا اجاء • ذكره الاجل في بقوله هدية ليس له لبنها وولدها ان
 ولدته والله اعلم • **مسئلة** • وقال علي هدي اذا دخلت حتى فلان
 وعلي هذان ليست ثوبا وعلي هدي ان كلب فلانا • ثم بحث في جميع ذلك
 في مجلس واحد فانه يلزمه ذلك كله • لا خلاف الايمان وقيل ولو كان
 بلفظة واحدة في معنى واحد • لان كلب والهدي فعل ثابت لا كفارة
 ايمان والله اعلم • **مسئلة** قال ابو عبد الله • اخذت من الغنم ثوبا
 بجميعها فحياها بغيره الاطعام من اجمع • ولا يخرج منه اطعام من البعض الا ان
 يكون البعض يقوم بجميع ما يلزمه من الاطعام من جميعه • قوله تعالى فكلوا منها
 ولطعموا خطاب علي جميع الضحايا • وقول هو واقع علي اهل المتعة • وقيل
 انما هو تدبير للفصل كذلك • لو لم يطعم والله اعلم • **مسئلة**
 عن الشيخ جاعل بن حمير وفي الهدي الي الكعبة البيت الحرام الذي
 بكة ما هو وما ياتي يكون خبرني به • وعجل الله عليه • قال الله اعلم • وانا
 لا ادري في هذا الما قيل فيه انه ما اهدي اليه من ما او في السقوع واقلة
 طعام مستكين واكثره بدنة • وما كان من الذبائح فلا يبيع بغير ما هو من
 جنس النعم في انواعه من الابل والبقر والغنم وعلي ما بها من كثرة اسيابها
 فليس في النحر عن الله الاما دل علي اربعة هي دم المتعة • وجزاء الصيد
 وفدية الهادي • ودم المحصر • وغيره • وفي السنة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما دل علي ما في قصص الاطعام وتنفع الشعر وتغذية الدرس • وما
 صاع من لونه في حلقة علي ما في قصص • قصة كعب بن عجرة • ما له به مع الفداء
 وفي الحديث عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك اسكنا
 من المناسك لم يرد • ما دل طقنت صاع علي ما تركه الا ان كان من ميثاقه • ودفعه من

عرفه قبل عمله وافاضته من زلفة قبل النحر وبعد طلوع الشمس وما في
 نزل النحر والذبح والخلق وما في الطواف والركوع والسجود والسعي والوقوف
 على هذا ومنه وفي المزمع دل على ما في تقديم نسك علي ما قبله وما في الطيب
 والمحرم واللباس فان يكن ما به من سنة والمافى تقضية الواجب ما في طريف
 القياس فتا تكون في اتفاق واخري على اختلاف بالراي ولا بأس بالموافاة
 للشيء حكما اشبهه وما كان من حاله من انواع جنس المحصور وكونه داخا اليه
 في موضع لزومه من جراء ما دام علي ما به من نفس المحجى الما الما اجاز في حق من حضر
 اليه مع الغنية فانها لا ربه له في عليه قلنت له فان موضع يكون ومي
 يورديه زاهداه قال **اعلم انه يختلف في مكة انها هي محله وما لواله الحرم**
 فهو منها فاذا بلغ اليه في يومه فاطمها اهله جاز علي حال فاجزاه متى فاعله
 ما لم تدخل العشر او يكون هدي منته فانه لا يكون المبدئي في يوم اخر في هذا
 اليوم او بعد الا قبله بخرا ويدخ هو او هدي المحصر قلنت له فان كان من
 اهله فضاقة في منته قد خصه فكان من الحرم ساءه قال فاو لي ما به في
 قول الربيع رحمه الله ان يكون الي ما ساء فان خالف الي غيره من ارضه فغسي
 ان لا يبلغ به الي بان يلزمه معه ان يبذل له ان يكون في نذر فيجوز بان
 يلحظه معنى الاختلاف في جواز له او يكون في ايمان فانه لا يبرأ به الي
 المأخذ لاداه من مكان قلنت له فان نواه هديا ولم يسمه قولا بل ساءه
 فضاقة او ساءه الله ان يرجع فيه قال **قد قيل انه لا رجوع له مع السخنة**
 وتختلف في جواز ما لم يقبله لفظا لمجرد البنية قلنت له وان قلده معها
 او اشعر علي ما به من الراي بعده قال **هكذا قيل وانه لمن قول الحق والمحد**
سه قلنت له وان كان واجبا فضاقة في العشر من ذبيحة فغط
 لشيء اصابه اله فيخبره ان لا يجبه فيفرقه قبل يوم النحر ام لا قال نعم
 الما ان يكون في منته او حصر او موقتا به او بما بعد في عين او نذر قلنت له
 فان كان هديا به ولما يبلغ الحرم او قبل يوم النحر فيما لا يصح فيه او بعد قال
 فلا بد له في موضع وجوبه من ان يبذله الا لا يجزيه لاداه ما عليه ولا اعلم ان
 احدا يقول بغير هذا فيه قلنت له فان ضل عليه فبذله باخره وجد
 قال فالذي به يؤمر في قول فصل ان يذبح الماول فيستغفر بالحق فان ذبح

الثاني منها جازله ولا شيء عليه الا ان يكون السابق خيرا فينبغي له ان يتصدق
 بآله على اللاحق في القيمة من فضل **قلت** له فان وجد بعد ان خرج الامر
 منها **قال** فيجب له ان يتوكله فيستغفر به ان الله اكرم من ان يأخذ بجنة
 مرتين **والله** ينبغي له في موضع ما يكون له فضل في الثمن على ما ذكره بدلا
 منه ان يتصدق به فان ذبحها بالاجرين **قلت** له وما يقع منها بعد
 ان جعله هديا لما قدر له **قال** فاحق ما يدان يتبها فلا بد فيه من ان يذبح
 معها **والله** يومر ان يبداه بها قبل فصيلها وان تعكس ما بينهما فلا يبلغ
 به الى شيء في كثيرها **قلت** له فان كانت ولدها او
 ضل فلم يجد ما ذابله فيه **قال** قد قيل انه لا شيء عليه **وعلي** قول
 آخر فليذبح مكانه **قلت** له فان كان ما ساقه بدنة فتشقل عليه ما ولدته
 او عطب في طريقه فحرقه قبل ان يبلغ الى محله الذي يوجبه فيه **قال** ان يجدي
 مكانه كبشا سمينا فان ابد له مثله فلا احد ما يمنع من جواز له حينها **قلت** له
 فان لم يذبحه ولكنه باعه ما ذابله **قال** ان يملكه ما عثره وان فليحرقه
 بامه ذبحا او حرا ان قدروا **والله** الذي ائلفه فلا بد له من عزمه اذا ارى له في
 بيعه عذره **قلت** له وما الذي في هذا الموضع يلزمه ان يورديه **قال**
 فاحق بآله في النظر ان يذبح مثله فان ابي الا ان يبداه بكبش سمين جازله
 ان صح ما اراده فيه **والله** في الاثر ان عليه القيمة فان اشترى بها هديا ونضد
 تحسن مزاجه **قلت** له فان كان بها ابن ما القوله فيه **قال** **والله**
 يومر ان يوضح ضرعا بالماء البارد حتى يذهب منها الا ان يكون لها ولد
 لم يستغنى عن الرضا عنه فيترك له لبنها **قلت** له هذا من الجبانة له
 في الاستغناء به **قال** **بلي** قد قيل بجواز له **والله** في غير مضرة بها
 فان كان لها ولد يحتاج اليه فله ما فصل منه لما زاد عليه اذ ليس له ان
 يضر بولدها وفي قول آخر ان كان يحتاج اليه جازله **والله** في الغني يتصدق به
 على الفقراء فلا يذوقه وقيل ان شربه تصدق بتمنه مطلقا **قلت** له
 قتله في ظرها ان يركبه او يحمل عليه شيئا مناعه كاله في لبنها ان شربه
قال قد قيل باليمن في كل من هذا الا ان يكون في موضع اضطراب فانه يحرق
 ما لا يضرها في مقدار الموانة في الرواية عن جابر بن عبد الله انه سمع

رسول صلى الله عليه وسلم يقول اركبها بالمعروف اذا التجألت اليها الحاجة
تخرجن ظهرا ما دل علي هذا في كونهما ولن يصح في الحمل عليه الا ان يكون مقبلا
عليه لانما اشبهه فله ما فيه وان لم ينص معه ذكره قلت له وكان من
وبرها او صوفها او شعرها قال **فيحيز له ما سطر فاما ان يقلعه او يحرق**
مها فلا اجد فيه الا ما يمنع قلت له فان كان ما اهداه في يده من مثل
قطع شجرة وقتل صبي او ما يكون من كفارة في جزاء او فدية فذبحه لما
اصابه قبل ان يبلغ محله قال **قد قيل ان له ان ينفع به فياكله او**
بيعه او يطعمه فاشاء الله لانه لا يحيزه ولا يدل عليه حاله وان يبدله
قلت له فاي شيء من هذه الدماء يحيز له ان ياكله منه بعد ان بلغ الي
محله قال **الله اعلم** وانا لا ادري شي منها الا ما يمنع من جوارحه الا
ان يكون في نفع او قنوان او تطوع فانه ما يحيز له ولا اعلم انه يختلف في
حله قلت له وما ذبحه قبل يوم النحر هديا في منقعة او حصره ان
ياكله قال **نعم** لمن عليه ان يبدله قلت له فان ساقه في القنطرة
لعمرة وليس له حج فزادته قال **يحيز له ان يذبحه او يحرقه** فبعد ان يقضيها
لعمرة ما يمنع من جوارحه قبل ان عليه ان يذبحه قلت له فان كان قبل
ان يهديه اعرج حبيلا لاسيغ المرعي او احد عبيده عوراء او مريء انا اهداه
ولما يذبحه عما لم يضر الدماء قال **قد قيل فيه انه لا يحيزه وهو كذلك**
لما به من نقص عن الوفاء بجميع ما عليه قلت له فان فرقته علي اثنين او
ثلاثة من الفقراء الذين هم من اهله جاز له في يده فاجابه ام لا قال **في**
الامور به ان يكون في ثلاثة او ما زاد فان الاثنين علي قول في رأي الامانة في قول
لما دل عليه وبرزه ان يولد في مواضع عنده من الامور قلت له فمذا يحيز في
في هذا الموضع بالصفة التي بها يتزاد يكون التطوع قال **بلي** ان في
قول المسلمين ما دل علي انه ما اهداه قربة الي الله فلم يسمه للبائتي قلت
له فان ضل او سرق او غصب فلم يرجع اليه او هلك او عطب في طريقه فلم يمكنه
ان يذبحه من قبل بضدها القول فيه قال **الله اعلم** وانا لا ادري في
هذه المواضع الا انه لا شيء عليه قلت له فان كان قاتلا علي ذبحه او شتم
في موضع كون عطبه ما اذا يوربه قال **في الرواية عن ابن عمر ان النبي**

بيان يقضيها

النبي صلى الله عليه وسلم بعث مع رجل يستعشرونه وأمر فيها قال يا
 رسول الله كيف اصنع فيما ابدع علي قال انحرها ثم ضع نعلها في دمهاسم
 اجعلها علي صفتها ولا تأكل منها ولا تحضر ففتكه قلت له ولم هذا واي
 شيء يفعل بها في هذا الموضع وهل عليه بدلها قال ففعلوا ثم انه ليعلم انها
 هدي فياكل منها من جاء بعد ان شاء الله وكذلك في الحرة ان بدل عليه فيها
 قلت له فان اكل هو منها قال فالعزم لما اكله وعلى قول اخر ففعلت ان يلزمه
 كله قلت له فان كان اصابه من بعد اذ دخل الحرم قال فانه لموضع
 وقد بلغ اليه فليضرب وقد تم له فلا شيء عليه قلت له فان كان قد حمله
 شيء او قلده به ما القول فيه بل في جلد ها وفيما يجعله من الامة لجوارها
 له ان يعطيه منها ام لا قال في الرواية عن علي انه قال امرني رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان اقوم علي بدنة وان اتصدق بلحمها وجلودها
 واخلفتها وان لا اعطي الجزاء منها قال نحن نعطيها وعندنا قلت له وما
 مقدار ما عليه في ذمة المستعة ان تفرقه او تطعمه وله منه ان يأكله قال قد
 قيل فيه انه يطعم ربه وقيل ثلثه وفي قول اخر ثلثه وقيل ثلثه
 ارباعه وقيل ما يصططع منه اجزاء وله ان يأكل الباقي في كل واحد من هذه
 المرات قلت له فان اكله باجمعه ولم يفرق علي الفقهاء يشاهد الخبره قال
 نعم علي قول وان اسبي في فعله فلا عزم عليه وقيل يطعم بقدر طابه يوم
 فيه قلت له فما لهدى الواحد يجوز ان يشترك فيه الاثنان والثلاثة ام لا
 قال نعم قد قيل يجوز في المبلد والبقرة في المعز والضأن من الغنم
 قلت له فالرجال والنساء في جوار الاشتراك بالسواء قال
 هكذا معي في الحق لعدم ما يدل علي وجه الفرق قلت له فان كان من العبدان
 فالكم يجوز ان يشترك فيه من الجماعة فتصح لهم قال قد قيل يجوز
 في التفرقة فلا يشاء الى سبعة اماراد عليها ولا في الشفع فانه لا يجري عن
 اثنين ولا اربعة ولا ستة ولا اعلم انه يختلف في شيء من هذا قلت له
 فالواحد منها بنفسه أم جاز ان يكون علي هذا في عدد ما يجري عنهم قال لا به
 من زياره او تنقص في سنة فالجذع من المبلد عن خمسة والثني عن اربعة
 سبعة والجذع من البقرة عن ثلاثة والثني عن خمسة والرباع او ما فوقها عن

سبعة

عن سبعة وقيل في القربى خمسة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان يشرك
سبعة انفس حجاجا او معتمرا في يوم عرس او في فترة مسنة روي عن جابر انه قال سمعت ابا
هشام بن سالم يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
الدين فاشترى له نفسه على ان يشرك معه غيره اكله سواء في جوار الشربة قال
قد قيل يا جارية في الثاني دون الاول لانه من يعلو استراه فاجبه هديا لنفسه
ليس لان يشرك فيها حدا وقيل لئلا يباس به لان النبي صلى الله عليه وسلم اشرك عليا
في هديه ولم يجل الشربة قال له فان كان احد من الشركاء فيه مشركا او من
الارواح صفة غير الهدي قال **قد قيل** لانه لا يجزئهم ولا احد منهم قلت له
فان كانت احد من هؤلاء الشركاء لوارثة رجعي فيما له فيه فرصة ام لا قال
لا اريه في موضع ما ليس له ان يرجع فيه وعلى الاختلاف في موضع جواز الرأي عليه
قلت له وما دون الخبز عن الابل والبقر حصة او اكلة نية لبون فلا تقبل الشربة
قال نعم لانه لا يجزي الا عن واحد من موضع جوارها على هذا يكون اليه اراء
قلت له وما دون ابنة محاض والجوار له قال نعم قيل في هذا المكلف
بانه لا يجزي عن واحد فاني يصح به في زمان قلت له والشيء منها فاصعدا يجزي
اذا كان في حاله من زوجه قال لا ادرى فيه الا ما قيل انه لا يجزي ولانه خرج عن
شاة وان اعلم انه لا يعارضه قولا قلت له فالحج عن الصان والشيء من المعن
لا يجزي الا عن واحد قال **ع** هكذا قيل وان بلغ النهاية في الحجة لم يجز ان يقبل
ما لا عليه فهو قولا واحدا لا يعين قلت له وما زجرا ونحوه على انه هديه فاذا هو
لعين قال لا يجزى به فليذبح ما اهداه وعليه ضمان ما اتلفه على الغير وان اخطأ
فيه قلت له وما اهداه الرجل زوجه او شيئا من صناعته الى هذا البيت ما
فان فعل به قال قد قيل انه ان بلغ الى الهدي من ناقة او بعرة او شاة فعلى فذبح
الجاهل وتقرء مكنته والاحول في طيب الكعبة وان فرق على قتله المحرم جوار الله علم
ينظر في ذلك **مسئلة** ومنه في الضحية يوم عيد النحر ارضي على من ذبحها ام لا
عند هذا الذكر قال الله علم وانما ادرى فيها الا ما لم يقل بانها سبعة موكدة
في هذا فاني مستحسنة لما بها لمن زوجه من جواريل أو اهداه وفي قول فاني انها واجبة وفي
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
ابو عبد الله عليه السلام انه قال ثلاث من علي في ضفة وهن لم تقطع الوزر الاخيرة والسوك

فنبهني له لم يزد عليه ان لا يرغب عن فضلها ظلت له وما لم يفعلها قرية الى ربه
قال ففي الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل وما لنا منها ^{الكل}
شعق حنة قلت له وما ايقوع الحسن تكون هو ما لها على الخصوص من موضع
قال ان هي التي المزاوج الثمانية فرجعة الانعام لا غيرها في دين وداري متبوع
قلت له وما هذا ما يجوز في سنة فهد ان تكون حجة قال فيجوز لان يكون على ما
في الهدى وحكمه وقيل يحكي فيها ما قدر عليه منها قلت له فله يجوز فيصنع
على حال لا يشترك في البدنة الواحدة جماعة من نسائه او رجاله قال نعم قد
قبل بحوار ولا أعلم ان احدا يمنع من الشراكة فيها وفي الحديث عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه يخرج سبعين بدنة عن بيعة سبعة قلت له وله فرق بين البذل
والبقرة قال هكذا يعني في هذا قول اهل البصرة وفي الحديث عن جابر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال البقرة د عن سبعة قلت له ومتي يوزن ذبح او تم
قال قد قيل انه بعد صلاة العيد يوم النحر الى وقت الزوال من اليوم الرابع
مطلقا وعلى قول اخر هو في هذا اليوم وحده المان كان بيني فاعدها فانه له
ما لم يجد ه سبعة في ايام التشريق الى ما حده فانفق القولان في المصطر وان اختلفا
وفيما عداه اذ ليس له على قيام هذا الرأي ان يوجه الى يوم الذبح فضلا عما راه
لغير مانه يعذر قلت له فان كان من الصلوة المانه من قبل الخطبة فالقول
فيه كذا لك قال هكذا معي من قولهم في ذلك قلت له فان كان المتولي في
زمانه على اهل البلد من هو عاد او جابر في سلطانه قال قد قيل ان كان
عاد لا فيسره ان يذبح الم بعد فراغه من هذه الصلوة والخطبة لمن معه وان كان
جابر لم يجز يفرغ الجماعة من اهل البلد المان يكون قد صلى هذه الصلوة جماعة
فيجوز له قلت له فان كان لم يخرج معهم الى المصلي في المصلاة قال لا يجز معه
انهم قد صلوا به او ترجع الناس من صلاتهم فيطيق قلبه الى اتمهم قد فرغوا قلت له
فهل اقبل في المان ان لها ان تخرج ضحيتهما ان لم تخرج قبل ان يرجع الناس
من المخرج قال بلى قد قيل هذا وقيل لا يذبح حتى يرجعوا الى المصلي
قلت له فان كان في البلد ايام عادل قد خرج بعد ان صلى في جماعة قبل ان يرجع المان
من المصلي قال في المان بعض اهل العلم ان المعادة ترجيه لمن قد هان له
يقدر فلا شيء عليه المان لا بعد من ان يجز لان بلحقه معي المان ان صح ما حضرني

لماه في القول ومنع حتى يصلي الإمام وإن يصلي جماعة مع غيره فإنه لا يجوز له
 قلت له فإن كان مثله بعيداً عن مصلي الإمام قال فهذا موضع عذر
 فيجوز له أن يصلي في جماعة ثم يرد على هذا فراجع قلت له فإن كان قراهم
 المولاي ما زاد عليه أن يفعله في هذا قال هؤلاء قد قيل أنهم بعد أن
 نطق الشمس يومئذ يرون أن ينتظروا قليلاً حتى ترتفع ما يصلي أهل القرية
 ثم يصلوا جماعة فينجوا قلت له فإن لم يكن في البلد إمام ولا من يصلي فيه
 جماعة وكذلك في البادية قال فيجوز له أن يصلي فينجو قلت له وما
 عذر ودفع الاختيار من صلياً قبل الصلوة في هذا اليوم أو قبله قال وكان
 الجدي في الإمام يد على المنع فاني يجوز أن يصح له ما قد فعله قلت له
 ويجوز له أن يأكله قال قد قيل يجوز وبعض لم يجز في شيء منها ما يدل
 على وجه من الصواب في الرأي قلت له فإن ذهبوا قبل هذا اليوم
 لما قد عرض لها شيء فإنه أن لا يفي معه حتى يبلغ اليان تركها قال قد قيل
 أنها تجزأ وهي الطوع وقد لا تجزأ وعليه بد لها وقول الجوز تركها الحما
 حتى يفرغ الإمام من الصلاة الخزانة وإن أكل قبل ذلك لم تجزأ وقد قيل إن له أن يأكل
 منها ما يمكن أن يدخله ويسكنها ما يمكن فيه من لحمها قلت له فإن تركها وما هي
 أنه ليس عليه أن يبدلها في يوم النحر أو قبله قال قد قيل في هذا الموضع
 أنكره مع القدرة فيما عنده فيه قلت له وهو فرق بين أن يكون ما
 أصابها أو فرغ من قال نعم لما قد قيل إن عليه أن يبدلها في موضع كونه
 بها من فعله لا من في موضع ما يكون فرغ من أو لا بد وهذا ما لا يندفع لعدم
 قلت له فإن سماها خيعة إلى أن يرجع فيها قال قد قيل إن عليه
 أن لا يرجعها في غير ما قد جعلها له وفي قول الجوز عليه ما سمع في العشر وقيل يجوز
 عليه أن يمسكها وما هو خير منها فإن نواه مجزأه من القول لفظاً جاز له ولا شيء
 صحاهاه أن ينجي في موضع وجوبه على رأي غيره قاله فادعاه قلت له وما فعل
 الزوق له فلم يرجع إليه أو أخذ منه جبا في سرقه أو قسر فلم يقدر عليه قال قد
 قيل له فإن وجد فليذبحه والافترس المعذور من بدله قلت له هل يجوز في
 منقارها ما يكون من ذهابه أن يذمه ما سمع في خيعة قال نعم وإن لم يكن من أسبابه

قال باني الماعلي ابي يعقوب لا شئ عليه لانه لم يفرط فيه وعلي قول آخر فيكون
يلجته معني ما في النطوع من الصلوة والصوم والحج وراي ان اطلقه بعد الدخول
فيها وعصره كانه يفسد قبل ان يفته في ان عليا لم يبدله قلت له فان تركه
في هذا اليوم ناسا له قال قد قيل انه عليه السلام ان يذبحه من بعد
ايام التشرية حتى تزول الشمس من اخرهن يوما لعله فان فاته لم يجمع حتى ياتي
هذا اليوم فيكون عليه ذلك في ذبحه او يحرم ان يبلغ اليه الا شئ عليه السلام ان يقصر
فيه قلت له فان تركه عاملا في علمه او جهله قال قد قيل ان عليه السلام
يحفظه الى هذا اليوم من قابل ليدفع فيه فان ضاع لزمه ان يبدله لئلا ياتي اليه
الموضع دين في اصله قلت له وما في فيه بعد ان ساء ما لم يجزبه عما معه
او كان به من غيره ايلزمه ان يبدله قال لا ادري فكيف كان لا بعد من العذر
راي من يقول بوجوبها وما علي ابي يعقوب ان يفرط في النطوع فبشيء من الجحمة
معني الاختلاف في لزومه له على هذا قياسا على ما شبهها من نوع في النفل قلت
فان مات او قتل وقد سجد على وارثه ان يذبح عنه من ماله قال قد قيل انه
لا يلزمه فان فعل جاز المان يكون لما نفع له من جوارحه في حاله قلت له فان ذبح او
محرىبه او امره بفعله عنه اكله سواء ام لا قال نعم في جوارحه مع ما اريد به من
ثبوته لمن فعله او امر به فاما في المستحب لم يمكن ان يقول له منها بنفسه وان
جازه بغيره فاجازه على حاله لما روي في الخبر عن جابر بن عبد الله انه قال
السيدي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل ان يهاجر وحجة بعد هجرته
فناق ثلاث وستين ليلة وجاء علي بنماها من اليمن فيها جمل لي سفان
في انفسه برقة ففصة وكانت جميعا ليلة فضربت له قبة وقال الناس في المراك وبي
عن ابن الجعد فخر بيده ثلاث وستين بالحجرة واعطى عليا بقتلها فخرها فقال
عزت ها هنا ومني كلما محقرة قلت له فذلك قبل ان يهاجر ان يقصر شعرها ام
قال قد قيل انه لا يقصرها في العشر فان فعله بصدق به لا طمعه وقيل
جعله مالم يقصرها قلت له وعليه له ان ياكل ويتصدق في لحمها قال
في قول ابي يعقوب فكلوا منها واطعموا القانع والمعترا فاذا رزقها الامام بها الماله
لا يخرج في الاكل الا على وجه الاباحة لمن شاء لا ما في قمار لزومه ومختلف في
الطعم فبعض اوجبه فقال علي العموم في النضاي وبعض حمله على الذنب في هذا
الموضع

وان
ان يجز لان

الموضع اعلى الفرض فقال ان كذلك على الخصوص في المنفعة وليس في شيء منها
ما يدل على حرج وجه من اعدل • قلت له وما مقدار ماله وعليه ان ياكل
من لحمها او يتصدق به • قال قد قيل انه ياكل ثلثا ويطعم ثلثا • وفي قول
آخر يتصدق ثلثا لثلاثين • وقيل ليس له حد الا ما اطعم منها فانه يخرج به لقول النبي
صلوات الله عليه وسلم كلوا وتزودوا في هذا ما دل على انه غير محدود بشيء في كثره
او قلته • قلت له فان تصدق به اجمع ولم ياكل منه شيئا ولم يرد به عناداه
قال فهذا غير طاهر لان المكمل من الفرض على حال فان نواه لزيادة اجور
فان يلام على ما يرجوه وهو غير ملوم • قلت له فان اكله او ادر بفضله ولم
يتصدق منه بشيء • قال فاحري ما به على قولك سيد له باحري • وقول
يطعم قدام يوم ان يتصدق منها • وقيل لا شيء عليه • وبعض قال انه خيس
المؤثر ويجوز على قولنا يراه نذرا ان لا تخف حنة الا ان يكون في رغبة عن فضله
او يراه خلافا لموله او لرسول الله صلى الله عليه وسلم • قلت له فان كان له صحبا
الربع او خمس او عشر ونسب اعليه ان يطعم من كل واحد في قوله من الزم ام لا • قال
نعم قد قيل هذا فيمن المان يطعم من واحد منهم قد رابه يوم ان يطعم جميعهم
قلت له فدل له في لبنها ان يشربه قبل ذبحها • قال نعم اذا لا بد ما يمنع
من رجوعه اليه في هذا الموضع اما اضرها او يكون لها ولد يرصنها فيضرها • قلت له
فان ذبحها لما قد اراد من هذا بها اله ان يتنفع من جلودها قال قد قيل يجوز ان
اله لا يبيعها • وفي قول الربيع عن الوليد عن ابي الشعث انه لم يرايا سائبا بيع جلود
الاصابع وبعض كرهه وان تصدق بها او ما يكون في ثمنها فافضل وهذا لا شك
فيما يصاحبه من الله لعل في نظر ذلك • **مسألة** ومنه في الضحية التي يوجرها
من قبل عليها فيقال لانها سنة ما هي قال ما ادركها الا ما يتبع من الابل والبقر
والغنم فيذبح او يخر يوم الاضحية على ما به فيها يوجر بعد ان يجعلها لذلك منها
ينقطع قربة الى الله تعسب ان يوجر • قلت له فالخبرية منها عن واحد او ما
لا عليه هل لها فرض فصل يميزها • قال نعم قد قيل انما فرضان من
المعز فصار عنده من المعز التي فاخرة زابدا وما دونها الاجوز الماعلى قول في جزع
المعز الا كان سميا قارحا الا ان يكون ما قبله اكثر • وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
سئل عنه جرة له في بطنه ثم قال ذكروا اجوالا حد ذلك • وفي الابل في التنية او ما

او ما زاد عليه اصابا عن سبعة . والجزعة عن خمسة . وحذرها عن ثلاثة
وتبعها بعد ان صار حولي اعن واحد فلا يجزي الا ان يكون علي اي من يقول بحسب
ما قدر عليه . في موضع نقلها . وتاسد لا ادري في الشاة الا انها عن نفس واحد
حاله وان بلغت في النهاية في فصلها والذكر والاني على سواء فيما اهما من عدد
لا في الفصل منها لما في انما في زيادة على ذكرها . وفي قول اخر عن قوم ان نقلها
افضل واسد علم بايها اعدل . وانما اقول في هذا بان ادخل . قلت له
هذا الخبر عن سنها في كل واحدة من هذه الانواع . او ليس هو شرطه به فيما يجزي عنه
من عدد في كثرة او قلة علي اي او في اجماع . قال يلزم في جنس الغنم من الضان
والبقرة والجذع ما له ستة اشهر . وقيل سبعة . وقيل ثمانية . وقول اخر عشرة
اشهر . وقيل ستة . والشيخ له سستان . وفي قول اخر وقد دخل في الثالثة
وقيل ما له ستة . وفي قول اخر وقد دخل في الثالثة . وفي قول اثنان
دخل في الثانية . وابن لبون في الثالثة . والخو قد دخل في الرابعة . وحذرها
في الخامسة . والشيخ قد دخل في السادسة . وفي البقران التبيع يقال لولدها في ادري
والجذع في الثانية . والثنية في الثالثة . والرباع في الرابعة . قلت له وما
اجزاء في العدد عن سبعة او خمسة او ثلاثة . اجوز علي حال فقير عباد ونظر الزبد
قال نعم لان بابه من الزيادة لا يبيع في جواز وعي في اجزائها وان يكون
فعلها مخلصا لوجهه في العبادة . قلت له وما دونه من زوج في العدد فلا
يجزي عنه علي حال . قال هكذا قيل له اعلم ان احد يخالف الي غيره في دين
وله راي فيدع اجزائه في مقال . قلت له وما قول الشيخ في المبلد والرباع من
البقر منوع سبعة لا ما زاد عليها . قال نعم قد قيل هذا وهو اعلم انه يختلف
في ذلك . قلت له فهذه الانواع الاربعة ايها افضل لمن راعها . قال الله اعلم
وانما لا ادري في افضلها الا بابه من قول بانه المبلد ثم البقر ثم الغنم يدل في اجماع
من قول النبي صلى الله عليه وسلم في فصل من راع اليها . وقول انما الغنم ثم
البقر ثم المبلد . وان افضلها البكاش لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في
بكاشين امحيين اقرنين ذكهما ابعد وسمي وكبي واضعا قدمه علي صفحاها . وفي
حديث اخر عن علي بن رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكاش
اقرن يطاي سولا ويتوا في سولا وينظر في سولا فاولي به ليضي به فقال يا عاتبة

علمي المدرسة شرقا استحدث بها بحر ففعلت ثم اخذها واخذ البكش فاصبحه ثم
 دججه ثم قال بسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد وزا منته ولم يحج انه صفي
 بنو هاشم في اختيار لنفسه ما هو المتقصر منها على اكملها ولا خلاف في نوع ان الحودة
 واعلم ان فضلنا من فضلنا واحدا **قلت** له فدل على شرط لجوازها في هذه المواقف
 لانها امر حجة السنة او الراي والاجماع **قال** نعم هو ان تكون سلمة في ذاتها
 من التقصير المحجب في كونه لمنع جوازها لما في الرواية عن البراء ان عازب ان النبي
 صلى الله عليه وسلم سئل ما يتقصر الصغايا فاشهد به وقال اربعة العرجاء
 البين عرجاه والعوراء البين عوراهن والمبهضة البين مريضها والاجفاء التي
 تنقي فاجمع اهل العلم في هذه الاربعة على انها لا تحجب الاما كان خفيفا فانه لا يمنع ومن
 يصح بما زاد في شدته على المنصوص او ساوا في قوته الا ان يكون له ما في حكمه
 عموما وان عمله اهل الظاهر على الخصوص بان ما لم يثبت الشيء فهو مثله وله شك في
 العمي انه لا يدعي العورولة في قطع الشاف بانه اسد من الفرج فكيف يحجب في التبع
 ان يكون في الماد في غير عيوبها دون الاعلام جاز في مثيل ان لا يعطى في زمان حكم
 ما اشبهه بالعلية تتخصه فتخرجه وله دليل يوجه لبرهان **وفي الحديث** عن
 علي انه قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نستشرف العين والذن
 وان لا يصحى بمقابلته ولا مدابة ولا شرفا ولا عرقا اي يتامل سلامة عينها من العور
 والعبي فاذا بينها من الشوق والقطع والحرق فستكشفه لان المقابلة هي التي قطع
 من مقدم ادنا شي فيبقى متعلقا بها والمدابة ان يكون ذلك في الماذن من زواياها
 والشرقا مستقوقة الماذن **والحقا** التي فلا تهاثب كبير في اسنداية وفي حديث
 اخر عنه عليه السلام انه ينبغي ان يصحى بلحن عاهاها لمقطوعة الماذن **وقيل**
 هي التي تطلع انفا **وانه** ينبغي ان يصحى بالعصا وهي التي جرت بها **وفي قول** اخر
 اخذها **وفي اللغة** انها الناقة المشقوقة الماذن والساة المسكورة القرب
 الواحدة **وقيل** ان العصب قد يكون في الماذن الا انه في القرن اكثر ما يقاتل اما
 لان الكسوفية مثل القطع اما ان يبي ثلثه **وفي قول** اخر اكثر **وقيل** ما يلوي
 به الحبل او الاصب فيجوز ان يختلف في اجزاها معه لما به من قول بلما حارة وقول
 بالمتع **وقيل** لا يبين ما لم يستاصله فيكون في السادس **وعلي** هذا يحسن
 في الحكم في البتراء وهي التي قطع ذنبها وقيل فيه انه مثل الماذن الي البع

بجوارحها قهر على حال وروي عن أبي الشعثان وطريق ربيع عن يحيى بن أبي
 قرعة أنه يري عن العصباء المتصاعدة بها من البر والابل الموصلة لحداتها والعجاء ولم
 يركس القرن بأسا وفي المأثر ما دل على أن التولا وهي الجنونة والخرأ وهي التي في ذنبها
 داء الخمار ولجربها الإيجون أن تكون حجيبة والقول في الخرا وهي الذاهبة اللبن بلدي
 منطوقة الصريح على هذا الحال فان خلقت الصواع لها فالأختلاف في جزائها
 اقترها في النظر من الاجارة اذ ليس هي ما يعد من الذكر فان ببس ضرعها العلة تخرج منه
 لبن جازن وان قلوا فلا يجوز لها وان ولدت في العشر لم يجز لها انه يشبه ان
 يلحقها معنى الاجارة على رأي الامان يكون به في مرض او هزل قلت له ومحدد
 هرا لها الذي لا يجوز معه قال ان يكون لها مخ من شهة الهزال فانها هي العجاء
 وفي قول آخر قلت له فيجوز الخلع والغنم والبق قال نعم
 اذ لا احد في المأثر ما يمنع من جوارحها وله في النظر قلت له فان كان شيان
 ضررها ساوطة قال فليحق ما بها ان تكون ناقصة فاني بجمع ابن أبي شيان
 تغفلت به فيجوز ولما فلاه وفي قول آخر قلتهما وقيل لكثيرها وليس في شيء من هذين
 ما يدل على جرحه من اعدله انه لا بد وان يكون لها في كل منهما ما به تنوي على
 الكمل قلت له وما انكسر شيء من جوارحه مثل يد او رجل قلت له فان قطع من
 انه اذا بلغ المريع جاز ولما فالمنع من جوارحه كانه اولي به قلت له فان قطع من
 التيس شيء من جرحه او نزعه من الشاة بعض حياها او كمله قال فيقولون كل منها
 انه ان قطع بعضه فامسك البول والضرع اللبن جاز ولما فلا وان نزعه كله لم يجز
 وله اعلم ان احدا يقول بغير هذا فهما قلت له فان اخذ من غير خصية القول
 فيه قال قد قيل انه لا بأس به الامان بعلم انه خصي بالدار فيكره وقيل
 يجوز على حال قلت له فان خصا ببيد او امر به قال فاحري بها ان
 تكون في حكم التي قبلها في جوارحه الامان من بعد ان يبرأ لا من قبله كما قد صح به في
 الاطري قلت له فان سلخ من ذكره جلد الإيجون من بعد ان يبرأ قال نعم قد قيل
 هذا وله اعلم ان احدا يقول بغير قيد عي منع جوارحه قلت له فان قطع شئ
 من ضررها كالكمله قال نعم عي ان بقي ثلثه وعلى قول آخر اكثره ان يجوز الامان
 ببس اوله يمسكه ما يكون بها من لبن فتمنع فان امسكه والباقي منه دون طهره
 في كل رأي جاز لان يلحقه معنى الاختلاف في جوارحها قلت له ومالم يذكر في غيرها

فاعلم بوضعه في المأثور قال فيجوز ان يجعل على ما استنده من شيء في المذكور فيعطى
 ماله من حلكم في سنة او اجماع او رأي لان ما استبه الشيء فهو مثله في قول من به حجه
 قلت له فان اخذها على انها تامة فلا اجها من بعد الذبح ناقصة او على انها
 سالمة فاذا هي معيبة لما به يمنع من ان يحجى زمعه في هذا وذاك قال فانه
 اعلم وانما ادري في هذا الموضع انها لا تجزئ لما اراه بها قلت له فان كان
 على العكس من هذا في امرها قال فيجوز في هذه ان يكون تجزئة له لموافقة
 ما به يصح وان كان لغير ارادته قلت له ولا يحج على انه مهزول يخرج سميما
 قال فهد من نفس ما قبلها بخوابها واحد لها جزء منها وقدر ما ذكر على جوارها
 يقينها قلت له هذا من قول ان ما يخرج في العشر لم يحج ان يصحى به في يومه غيرها
 قال بلي ان هذا قيل به لما ان المحدثي فانه يحج فلا يمنع قلت له وما كان
 من البقر الوحشية فهد يحج نام لا في المضحية قال نعم قد قيل يحج له وله اعلم
 ان احد المانع من ذلك قلت له فالطبي والوعلى والاروية قال اسد اعلم
 وانما ادري بها من جنس ما يصحى به في اجماع وله رأي فادل عليه وفي المأثور ان الطبي لا
 يحج فان صح فبني في الوعد ان يكون على ما به من المنع والاروية ان في الوعد
 فليس لها ما في الذكركم قضية لما على قوله يقول انها غنم الجبل فاني اقرها
 على هذا من الارجاء في المضحية ان صح فيما اراه **مسئلة** ومنه في المضحية
 واجبة على اهل المصا ومثل عمان او غيرها من البلدان في اجماع او رأي لا حرم
 الخباز ارام لا قال اسد اعلم والذي معي بها من قول اهل العدل انها سنة
 مؤكدة لما اها في قولهم من سنن النفل من شاءها فزينة اليه فاما ان تكون
 واجبة في المصل فلا اعرضها لما على قوله يشاذ كاد ان لا يقتضيه المني خوف من ارجائها
 على نفسه ليمين او تذر بها والافق كذلك على الظهور في ذلك قلت له
 فيقول المأمورية لكن ما به من الاجرة والافق لم يعلم من كما وان كان قادرا على
 فعلها لا قال نعم لانها من الواجب في اصلها وانما يجوز لها ان تضلها
 والافق اعلم فانه يختلف في نقلها الى ما على ما شد وبها من قول غيره لا ينبغي ان يذبح
 ان يذبحها وعنه عن النبي ان يوجع على ذلك قلت له فلامنحها على قوله
 من يوجعها يكون استجابا له قال نعم اذ لا يصح ان يكون على قباله ايجابا
 لما يذبحها من اذ فانه يقتضي في تأويله المنع من ذلك قلت له فالتول عنك

المخالفين لاهل الحق في الدين على هذا الرأي في وجوبها على من قدر امر الله قال
نعم على معنى ما وجدته في آثارهم يرفع عن اجبارهم في ذلك قلت له فان
لم يتقدم عليها القلة ماله او لعدم ما به ينبغي في حاله قال فهذا موضع عجز عن العمل
بما وله العذر منه في ترك ما هو في البصر في اصله فكيف يغيره مما لا شك في نقله على
حال او على اصح ما فيه انه لا يظهر له فيكفر من ذكر الله لعيسى ان يعرضه على ذكره
اجرا فان المولى كريم قلت له وزاي شي هي لمن شاءها غير ضيقها قال
في من هبته للمنافر فان عداها لا يحسن في قول من يغفل عن مالا جوار له في
دين الاسلام وخذي موضع الذي باعدت فاعلم عليه والسلام قلت له
فخر الحش والظبا والوعال لا يصح بها قال هكذا فينبذ ولا تعلم ان احدا
يقول بغير ذلك قلت له فالزواج الثمانية من المبلد والبقر والغنم كلها ما
يجوز ان تكون ضحية ام اراه قال نعم لما في السنة والاجماع من دليل البرهات
على انها هذه الانواع فحسن الحيوان على حال قلت له فاي شيء من هذه
الانواع المربعة اكل لمن شاءها هو افضل قال فغيبتي في المبلد ان تكون هي افضل
ثم البقر ثم الضأن ثم المعز والحسن من كل نوع اكل من هو في جوف الارابه وجه اسد رب
او فرج او اعظم ذوا لبقاء عداؤه يطلم ركب احداه الموان في المار على معنى ما وجدته
في هذا فنقول اهل البصر ان افضلها اغلاها من اهلها قلت له فالواحدة من هذه
في نوعها عن كم تكون لمن ارادها في حاله عن نفسه وعن من شاء معه عن عياله او
مركان قال قد فينبذ في البدنة من المبلد والبقر انها عن سبعة والنشاة من
المعز والضأن عن نفس واحدة لا غير ذلك قلت له وما مقدار ما يجزي في هذه
الغنم من المبلد والبقر والغنم فيجوز ان تكون ضحية قال لا اعلم انه يجزئ شي
في مقداره حشة طولا ولا عرضا او نقل في هذا انه من الشرط لجوارها وليس كذلك
فدعه الى احد في منها اوله بدقاها ما دونه لا ينفع ولا تشك في ذلك قلت له
ففرقي به في شكل واحد لجناس واحد في نفسه باسمه قال قد قيل ان النبي من
المبلد فصاعدا في سنة عن سبعة والمجذع عن خمسة وما دونه من حقة وابن لبون
او ابنة مخاض عن واحد والرباع من البقر عن سبعة والنسي عن خمسة والمجذع عن ثلاثة
والنقي عن واحد والمجذع عن الضأن عن نفس واحدة والشقي من المعز كذلك وما
دونهما الا يجوز وبعض لجان المجذع من المعز اذ كان سميا قارحاه وبعض كرهه

المان الغزل بالمتع أكثر ما في هذا وبعض القوم لم يحزوا دون الشيء منها غير أن
 أكثرهم على إجازة الجذع من الضان في ذلك قلت له وما دون ابن مخاض
 في المبل والحوا من البر والجذع من العنم فلا يجزي على حال قال نعم لما في
 المشرع من أهل البصر قول يد على هذا المانه لاني أجمع لأري من إجازة فيها
 ما يقدر عليه من ذلك قلت له فالذكر والمشي في هذا سواء قال هكذا
 قيل وهو كذلك لعدم فرق ما بينهما ولا أعلم أنه يختلف في ذلك قلت له فالبدنة
 تجري عن الوز ولا تجري عن الشفع قال نعم لقوله الما تجري عن ثلاثة وخمسة
 وسبعة ولا تجري عن اثنين ولا عن أربعة وستة وفي هذا ما يدل على ذلك
 قلت له ويجوز في الوحدة أن يشترك فيها جماعة إذا كانت في حد ما يجري
 عن الكلمة وليك الشركاء أو ما زاد على ما هم به من عدد قال قد قيل يجوز
 ولا أعلم أن أحدا يمنع من ذلك قلت له فإن هم زادوا على مقدار ما عني تجري
 في المصل قال قد قيل يجوز ولا أعلم أن أحدا يمنع من ذلك نفسي أن لا يجوز
 لأنما عني مجزية عن الكل قلت له فالشاة وما لا تجري من المبل أو البر لا عني
 واحد فلا يجوز أن يشترك فيه ثلاثة ولا اثنين على حال قال فهو كذلك
 ولا أعلم أنه يختلف في ذلك قلت له وما لا يجري على حال فلا يجري من
 فعله قال هكذا عندي ولا غيره في ذلك قلت له واسماء منها طحينة
 قيل لأن يرجع عنه لما اراده به من بيع أو ترك أو يكون من نحو هذا مختارا لما بدا له
 فيما رآه قال قد قيل أنه ليس له أن يبرئه ما فيها جعله له وفي قول آخر ما
 يلزمه ما سمي في العشر وقيل بإجازة قاسما في العشر إذا ذبح مثله أو افصل
 منه قلت له وما نواه قبله ولم يسمه بلسانه قال فهذا ما لا يمنع فيه
 من أن يرجع عما نواه لما قد بدا له على معنى ما قيل في ذلك قلت له ومشي
 يذبح قال في يوم النحر لا بعد ولا قبله ولو كان في العشر وكان يكون مبني فان له
 أن يذبح ما فاتته بعد في يوم النحر أو بعد ما كان في أيام التشريق قلت له فان
 لم يذبح ما ساء أو صل عليه حتى فاته هذه الأيام قال قد قيل إن له أن
 يذبح متى ذكره أو وجد فقد ر عليه ولعله لا يتبع من أن يجوز أن يذبحه الراي
 في ذلك قلت له فان تركه بالعد قال قد قيل أنه إذا أتى عليه المحض فتركه
 فيه بالعد حتى مضى لزمه أن يحفظه لعام قبله وأن قتل بجوارحه له ملامر في

ايام التثنية فحسب ان لا يبعد عن الحق معنى الاختلاف في ذلك قلت له
فان خرج بعد هذه الايام ما يكون قال فليس هو من الضحية في شيء على حاله
قلت له فيلزمه ان يبذل من قابل ان خرج على هذا بعد ما تركت فأت
من قبل ان ياتي عليه يومه قال فحسب ان يدخل عليه الراعي في لزومه المأنة
في المأصل على الصحيح ما فيه باب النفل فيجبني في بدله ان لا يكون عليه لما
يجعلك بتركه واما على قول من يذهب الى وجوبه فلا بد له على قيام ان يبذله
قلت له فان خرج من بعد ان سماه قبل يوم الخمر جهلا المأنة في العشر مزي
لجدة او قبلها قال فهذا والله اعلم كانه ابعد من ان يصح له ان يعتد به المان
يعرض له ما يخافه ان يفتني معه الى يوم المأضي اذ لا يوم على مثله من ان يوت
قبل ذلك من اجله فيكون في النطق لان يختلف في صحة الاجتزاء به عن بدله لاري
من يقول انه لا يخرج به وقول من قال انه يخرج به وقول اخوان تركه فلم يكلم منه
حق فيخرج من الصلوة اجزاء وان اكل منه قبل ذلك لم يخرج وان اكل من لحمه لم يكن
ان يذخر خوف منساو وامسك الباقي جازله فاجزاه وليس في هذه المأنة ما يبدل
على عدم سدان قلت له فان تركه حتى مات من اجل ما اصابه من قبله
ايلزمه بدله ام لا قال قد قيل انه لا بد عليه فيما اوتي من قبل وفعل غيره
واما يلزمه بدله او في تركه وقدمه في القول ما يبدل على انه لا يتغير
من الاختلاف على حاله معني في النطق على الظاهر في ذلك قلت له فان
بقي في موضعه او صح المأنة في هزاله قال فهو ما يخرج على حاله قلت له
قال شرط الجواز ان يكون سالما من كل ما لا يصح معه ام لا قال نعم قد قيل انه
كذلك ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فهذا في يومه او صوفه او شجره
ان يخرج قبل ذلك قال قد قيل بالهني عن مثل هذا في العشر فان فعله ههنا لك
من قبل الذبح له في يوم الخمر فالصدق قد بدله منه وقيل بجواز في هذه الايام
ما لم ينقصه قلت له فان خرج قبل العشر يلزمه قال فهو له ولا شيء
عليه قلت له فان دبحه يوم الخمر اوله او اخره او بينهما قال فهذا ايومه
الذي فيه يومه ان يذبح المأنة من بعد الفراغ من الصلوة لا قبل ذلك قلت له وما لم
يمرغ من الخطيئة فهو على المنع من دبحه قال نعم لان المأنة تدار على هذا ولا
ينبغي له ان يخالف الي غير ما به يراه المصنف قلت له فان خرج ما ارادك بعد

الغرض الا ان في الصلوة يوم النحر وقبل ذلك ما حكمه . قال . هو كمن لم يصح الا فرف
 بينهما واخرجوا اكله فغسي ان لم يبعد عن الاختلاف لرايهم قال . يخرجهم مع ما جاز فيه
 لان يقال تحله . قلت له وعليه على هذا من ذبحه له ام لا . قال . فغسي ان
 يختلف في انه يلزمه بدل ما به سبي وما لم يسمه فلا شيء تحلله . اما على قوله اخرجها
 عليه في موضع لزومها له والافني كذلك لانه في منزلة من لم يدخل بعد في ذلك قلت له
 فان لم يكن في البلد امام عاكف . قال . فلا اصلي الجماعة جاز فلهما . قلت له
 فان هو صلى في هذا الموضع عند ما نذر من الجماعة فلم يخرج الى المصلي معهم .
 قال . قد صلى فاجزئه ان يذبح سكره وبعد الصلاة ولا شيء عليه . قلت له
 فالمرء لم يخرج الى المصلي فلهما في الضحية ان نذر جها من قبل ان ترجع الجماعة
 من الصلوة ام لا . قال . قد قبل بالمتع لها وهذا قبل قبله بالاجازة لما قبله
 النحر في ذلك . قلت له وما لم يخرج من الرجال لعذر يكون له في الحال قال
 . نعم . قلت له . ان كان مع ما رآه في ذلك فقلت له فان كان في موضع ليس فيه جماعة
 او انه لا يجتمع فيه اهل الصلوة العبد ابدا . قال . قد قيل ان له من بعد ان تطلع الشمس
 ان يصلي فليذبح . وفي قوله اخر بعد ان ترتفع قليلا قد رايصلي الناس في القرى .
 قلت له فان كان في بلد فيه سلطان جابر يلي او الصلوة في الناس في العبد
 قال . قد قيل انه يصلي معه او عند من له ان يتبعه جاز له ان يذبح وما احتج
 بغير الجماعة من الصلوة ولا بد من ذلك . قلت له فلن يخرج عنه مع القوم
 فيعلم في يكون الفراغ من الصلوة . قال . فالذي به اولى ان يذبح في هذا
 اليوم حتى يرجع الناس من الصلوة فاعرفه فان في المنة ما يدب عليه ذلك . قلت
 له فله في ذبيحة اللحم ان يذبحها ليلة المباحي فخلها ام لا . قال . قد قيل
 بالاجازة وبعض كرهه وانحبه ان له يذبح الامر الصلاة . قلت له فان ذبحها
 بعد النحر يوم النحر الا انه من قبل النحر له ذبح ما يكون اختلا ام لا . قال . قد قيل
 جازها وقيل بالمتنع عن جواز اكلها . قلت له وما كان في الاضحية في غيره من ذبحه
 في وقت الذي له في يومه لا قبل ولا بعد فأي شيء يصنع من بعد ذبحه . قال .
 في الكثر ما يوجد من قول في المنة ياكل ثلثا ويدخر ثلثا وينذر ثلثا . وفي قول
 اخر ياكل الثلث ويطيح الثلثين وقيل لا حد لهما وعليه في اكل الطعم واكله لغيره
 في قول اخر انه ماله لا ما عليه فان اكل واطعم فله فضلها وان اقتصر على احدها فلا ثم

عليه ولا جلاء من رأيه علي قيا ومعني هذا الراي وقيل يلزمها وعلي قيا له فلا بد
منها قلت له فان اطعمها الغيرة كله ولم يأكل منه ابدا قال فغيبنا نحن
عليه لان لا يجزيه في راي في راي يقول يلزمه فغلبه وعلي قول من يذهب الي
نقله فقد اجزاه شيء عليه في كله وله في تركه لعينه لجواز ذلك كله وفي قول اخر انه
يهدى ثلثي شاة وقيل ثلثها وعلي قول اخر فلا حد فيه لما اهداه من ذلك
وان قل فقد اجزاه وقيل لا شيء عليه لانه لا من اللازم وانما يؤمر به نداه قلت
له فان كان له ما زاد علي الواحد ا يكون علي هذا في الكل والاطعم من كل واحد
علي المنفراد في الحكم اوله قال قد قيل بهذا في طعمه ان يؤري من واحد
بقدر ما به يؤمر في جميع فانه يجزيه وعسي في اكله ان يكون علي هذا في حكمه قلت
له فانه ان يطعم منها احدا من اهل المنزل ام لا قال قد قيل فيه بالاجازة المأني
احب ان لا يعد به اهذا الاسلام ان امكن ذلك قلت له وما كان بين جماعة
قد جده احدهم قال فهو عن جميع علي صلوه وما كافيه من فغلبه فلا باس فانه محرم
قلت له فالرجل اولي به ان يذبح هديه بيده قال نعم ان قدر فانه افضل
وان امر غيره جاز له ولا اعلم انه يختلف ذلك قلت له فدل في هديه ان يذبحه
عن رايه احدا من اليهود والنصارى فيجزيه ام لا قال قد قيل فيه انه لا يجزيه
ولا يجزيه علي حاله قلت له وما ذبح له بشيء منه اجرة ثم ذبحه قال قد قيل
بانه لا عن هذا فان فغلبه لزمه مثله ذلك ولا تأبذ فان عليه بدله قلت له
نقله فينبذه ان يلحقه الراي في لزومه عن قاله بثلثه ان صح ما اراه في ذلك قلت له
فدل في جوارده الاضاحي ان ينفع بها جملها بجمها قال هكذا قيل فاعرفه يا صاحبي
الانه يكره له ان يذبحها وقيل فيه بالاجازة قول نعم ان احدا يقول يجزيه او
نصفه وقيل فصل وجوز من ربه اجزائه اراد به وجهه وهذا مما لا شك فيه فاعرفه
قلت له فان مات فقبل ان يذبح ما سماه يومه من ففقطوع به مضايها
اعلي وارثه ان يذبحه عنه من بعده ام لا قال لا احفظ فافيه من قول اهل العلم
الانه لا يلزم ذلك قلت له وما نتج في العشر فدل بحسن ان يكون نجية في يوم المضي
ام لا قال قد قيل بالمع من جوارها وله يصح بها علي هذا في ميني ولا في غيرها
فدفع ما اجاز اليه مجازي في ذلك قلت له فالشر ماء والمقابلة والحرق والملا
ولجود عاء قال قد بيني عن هذه الاربعة كل من فلا يجوز في شيء منهن ان يكون

مخفية على حاله قلت له فالعوراء والعرجاء حتى تبلغ العربي ابد العرجاء والنول
 والنظر والتي قد جردت عما او يمس لعله فلم يخرج منه لبن ولجرباء والعرجاء في هذا
 قال فقصي في هذه ان يكون في المنع فلان يصعب بها ما حقه بالاولي على اكثر
 ما فيها من قول او في النبي في ذلك قلت له وما كسر قرنه او قطع ذنبه من ذكر
 او انثى قال فهو على هذا وقيل لا باس بما كسر قرنه وفي قول اخر ما بقي منه شيء
 وقيل حتى يبقى قدر ما يلوي به الاصبع او الجبل وفي قول اخر حتى يبقى ثلثه
 والنقل في ذنبه يشبه ان يكون كذلك ان صح ما فيه اري والا فالثلث على اري
 من قاله مثل الماذن وقول الى الربيع والقياس يدل على تساويهما في ذلك قلت
 له وما الاصرع له مراناً ثانياً ولا قرن فيه من اصله قال قد لا باس بهما وقيل بالمنع
 من جوار ما ليس له صرع وفي هذا ما يدل على ان الاختلاف في الماوي لا فيها
 لا قرن له وهي الاخرى فاني ما علم ان احد يمنع من جوار ذلك قلت له وما
 حصر ذكرها او قطع ذكره قال قد قيل بجوار الاخاصي بالنار او قطع
 ذكره فلم يسك بوله على معنى ما وجدته في بعض الآثار قلت له وعندك
 ان المصفي بها الايجوز على حال جزاءه قال فقصي ان ما يبعد في المنظر من
 الحجة معنى الاختلاف على حال الجوار على اري في الماوي قلت له وما لم يجز لعله
 منع جواره في الاجماع او على اري من لم يجز في موضع الاختلاف بالاراي
 الجواز في علم او جهل على انه صحيح ام لا قال لا اري بالمنع من جوار كله
 انه من الجوار في اصله وما اريد به منع هذا فلا يحمله عما به من قبله لانه
 الا انه لما له او عليه فكيف يخرج به عن حله وان لم يصح له ما نواه فهو ذابة لحم
 على ما ناله فيها من حكم ان صح وانته لم يعلم فيمنظر في هذا ما لا يوجد منه الماوي له
 قال **مسألة** ومنه وفي المدي ما هو في باب الحج عر فيه ما يدل عليه من صفة
 قال قد قيل فيه انه ما اهدى في انواع جنس المنعام الى الكعبة البيت
 لصاير الاداء لازم او ما به من فضل في موضع قتل قلت له فكيف هو في
 انفسه احببها فاني اريد في دعوان اسأل عن احكامه قال قد مضى
 في القول ما يدل على انه شتان واجب ونظوع فما اذا اتى عنان في الجملة فالرأب
 في قوله ما كان عن منع او يمين او نذر او فدية لازي او فساد او حصر او قتل
 صيد او شجر او دم او اظفار او شعر او لباس طيب او ما يكون من فحوة على اي او اذ

مشترك لستة او تقديم نسك على ما قبله من المناسك هو النطق بما ليس لازما في الجماع
 او على ما لا يوجب في موضع الاختلاف بالروي في وجوبه قلت وراي شي
 يكون في هذا الموضع وما قلناه واكثر قلت له فالنساء ما هو البدنة كذلك
 في هذا وله في ان اقله ثمانية واكثر بدنة قلت له فالنساء ما هو البدنة كذلك
 عرفني بما فانه مما يحتاج الى معرفتها قال نعم قد قيل في اسم النساء انه ما
 يتبع على الذكر والماتني من نوعي النعم والبدنة علي ما سمعت ومن فاهدي بالفر
 او النعم فاعرفها قلت له وما حد ما يحرم هذه فيحيى بان يكون هديا
 قال ما صح في الاضحية جاز فيه في حق من له او عليه ما ياتي المعز وجذع الضان
 فصاعدا وتختلف في السمين القارح من جذع المرفق قيل يجوز وفيدانه لا يجزي
 ومن الشرط في البدنة ان يكون من الخدع فصاعدا قلت له فله ان يتشارك
 يشترك معه غيره في البدنة من واحد او اكثر ما لم يجاوزها حد ما لا يجزي عنه عدد دام
 لا قال قد قيل انه لا يشترك معه فيها احد لما ان القول بالاجازة اكثر ما في ذلك
 قلت له وليس في النساء ان يشترك معه فيها احد قطعا قال نعم لانها لا تجزي
 للمعز واحد فلا تختمل التجزي في مثل هذا على حال في لازمه ولا في نظوع الاله يكون
 المعز شي واحد ما زاد على ذلك قلت له وما نواه هديا في لم يزر او نظوع
 صافه تقربا له ان يرجع عنه ايجز له ام لا قال قد قيل ان له ان يعود فيه
 لما اراد به في زمانه ما لم يوجبه قولها لانه فيمنع له منه من ان يرجع في ذلك قلت
 له فان قلده على هذا فقصده به في نفسه او اشعره وغيره ان يتكلم به قال هو
 على الاختلاف في وجوبه حتى يدركه بقوله يوجبه فيلزمه ان يذبحه او يضره وله بد
 من ذلك قلت له فابن محله يكون لازمه ونقله قال لا محله الا باليت العتق
 على حال فلا بد ان يجاوز به الحد الي مكة فاذا بلغ حومه خرج او حوز فز على القراء
 اجزأ لزمه الهدي المستعفة فانه يحتاج ان يكون بمي والافلا يجزيه عليه قلت له
 وما سؤله فاذا بلغ الحرم اجزأ عليه قال نعم قد قيل هذا فيه ولا يعلم ان
 يختلف في جواز لانه قد بلغ مكة اخره اسك في ان حرما لا حرمها فهو منها وهي من البيت
 على حال في ذلك قلت له فان اوجبه فاحتاج من بعد الى ظهروا او ما يكون
 من لبنه ايجز له على هذا من ام لا قال قد قيل في كونه وحمله عليه ان
 لا بأس بهما المضره تمنع من جوارها او ما يكون منهما والا فهو كذلك الحاجة اليه

والقول

والقول في أنها على هذا الحمل المأثور توضع ولما قلنا أنه من المأثور فصله عنه
 وطعن كان غنياً بصدقه في علي أحد من الفقهاء وقيل إن له أن يستغنى به ما لم يقلدها
 من غير ضرورة على ولدها وقد نطوع به فعيقنا المانع على هذا من ذلك قلنا
 إن له في ورثه أو صوفداً واستغنى أن يلحقه فيستغنى به حال حياته أم لا قال قد
 استغنى له بعد سقوطه فاما أن ينزع من ورثته حياً فإولى به أن يمنع من أن يجوز فيه
 أن يوسع لمن دامه على هذا من أمره إذ ليس في الشرع المأثور على المانع من جواز
 المأثور عن الواجب إلى ما دونه فعيقنا أن يجوز ما لم تدخل العشرة وعلى
 قول آخر ما لم ينقصه كاجري في فصل المأثورة به الذكر قلنا وتقليد
 واستغنى من كذا من أمر النضال في أحكامه قال طارديه لا رما المأثورة في
 عمله لا ينبغي لمؤلفه عليه أن يدعه راعياً عن فضله لما بعز سته لا يختلف في
 نقلها قلنا قلنا فالتبذير من الأدب والبق والساة والمعر والاضان تقلد
 فتشعر له قال قد قيل في المأثورة والبقوه اعلم ما يختلف في ثبوت
 أنها تقلد وتشعر وأما المعز والاضان من الغنم فعيقنا أن يلحقها الرأي في تقليدها
 وأما جواز ما يمنع من جوازها على حسب معنى ما في هذا يكون بين كمالها ثبت هدياً
 صحيح تقليد تجاز استغناء وليس هو إلا علامة تدل على ما يريد به جعله المأثورة
 المأثورة في قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله ما يدل على هذا كله قلنا فبأي شيء
 يقلد وما صفة استغناء له قال طاعلم أنه يخص في تقليد بشيء في نقل عن
 أحد من أهل العلم بل قولهم بأي شيء يقلد من رهم أو ديناراً أو عرفة أو نخل أو
 ما يكون من هذا جاز له فصح من فعله لما أراد به من فضله وأما استغناءه فهو أن يطعنه
 على سنامه من جابنه المأثورة في سبيل رمة فيعلم من بقاء أنه لله وأن صدق على ما
 أهله وأن طعنه على سبيله دل على حله به جاز له ذلك قلنا فالتقليد منه
 هل يجب في حال كون إحصاءه بما أراد من حج أو عمة في أيامه قال نعم قد قيل
 فيه بهذا في أحكامه وقيل أنه لا يوجب حتى يدل في شيء مما أو بما أراد منها
 لأنهم على ما به من قبله المأثورة يوم على هذا من فعله ما يثبت من بعده حلالاً في أهله
 لقول من قال فيه أنه يجب الإحصاء عليه ساعة قلنا وهذا فيمن أراد الحج أو العمة
 فنصده وعسيق في تقليدنا أخيراً أن لا يفرق من الاختلاف في جواز الخبر يوجب عن
 عائشة رضي الله عنها في ذلك قلنا وما أوجبه منها قوله القول في حكمه

قال فهو تبع لامة يبيع بعدها فان خالف الى غير ما به يوم فيها فذبحه فبذل
 الام فبقي ان لا يبلغ به في الحكم ان يلزمه فيه البدل في موضع الجهد والاعمال
 الامانة لا ينبغي ان يقدرا ان يبيع بالعمارة يوم في ذلك فقلت له فان مات
 من قبل ان يبيع معها قال قد قيل انه يبذل بكبش بذبحه مكانه وفي قول
 اخر لا شيء عليه ولعل هذا فيما قد لزمه فان ما نطوع به لا ينبغي فيه الامان يكون من
 اجله فانه لا بد له فيه من مثله والا فهو كذلك فقلت له فان صدق اهداة اولئك
 من قبل ان يذبحه يلزمه ان يبذل له بغير اهداة قال نعم قد قيل في موضع
 لزومه ان عليه ان يبذل له ما لا بد له مع القدر من ان يورديه فيسئل له وما دونه من
 النطوع فلا ينبغي فيه الامان يوفي فقبله فبقي ان يكون له ان يختلف في لزومه بدله
 والافه كذلك فقلت له فان رجح اليه ما قد صد عليه من عدل فخذ عين
 منها فايها اولى بل لزمه قال في المنزلة فيهما على اجازة كل منهما الامانة
 ان خرج الاخر والاول خير منه فبقي له ان يصدق على القدر بفصل بينهما وفي
 قول اخر انه يذبح الاول وينتفع بالآخر وان ذبحهما فهو افضل ولا شك في ذلك فقلت
 فان صد عليه ما قد لزمه في طرفة من عدل ليجابه لزمه قال فارجح اليه لفتها
 ذبحا فانه تبع لها في الحكم وان لم يرجح فلا شيء عليه في ذلك ما يخرج فيه لانه كونه
 فيكون له ان يبيعه معنى في ذلك فقلت له فان انكسر او مرض من قبل ان يبلغ محله
 يجري فيه ذبحه خوفا عليه ولجبا كان او نطوعا ما التول فيها قال فالذي يجرى
 في وجبه ان له ان ياكله لان عليه بدله وان باعه او اطعمه جاز له فانه لا يجزبه عما
 لزمه وما عداه من النطوع فانه يبيع في زومه حقا وفعلا حتى ينصبع منضوب
 به صحنه البهني فيعلم انه هدي فيجوز لمن جاء اليه لياكله واما هو فلا ياكل منه
 ولا احد يكون في رفقة ولا ياراه فان اكل منه لزمه وان امر به او دل عليه فاكله
 لذلك في ذلك عرق وفيه فلا شيء عليه في ذلك فقلت له فان هلك من قبل
 ان يذبح فيجزيه قال فالواجب على مغي ما جاء فيه من النطوع يبذل له مع القدر
 عليه والنطوع لا شيء فيه ولا اعلم ان احد في يومه يقول يلزمه الامان في بيعه يوفي
 من قبله والا فهو كذلك فقلت له اليس في التماس له يعني من النقل في الصان
 والصوم ولج ما يدل بان عدل عليه في نقله يشبه لزومه بدله ما قد سماه في هذا المسألة
 ارادة به فلهذا ما قد دخل فيه وهذا وان كان من النطوع في اصله فيجوز لان لمحة معني

بالماز الراي في لزوم بدله باصاع منها بعد الدخول فيه فقال بلي ان لو اتيتهما
 تجاز في احكامه لان يكون من بعد الدخول فيه على ما جهل الراي في لزوم اعادته
 لتامه ولكنه لا مشايعة بينه لانه في كونه لم يلح على البدنية كي على اراء
 ان صح وانما هو في المال لمعني اريد التلويح في الحال وقد صار في اخر لجه
 لسكتين ما به يتصدق في مال لما اراد من قرنته ما يكون من حقها في المال
 وما لم يات فيه باليسر له ما به يضمه فلا ينبغي عليه ان تلف لا يفعل فليست
 يصح على هذا ان يؤخذ بلزوم بدله قلت له ومثي يكون ذبحه لما اهداه
 في الزم او فطوع قال لم يثب له غيره محدود بزمان فيمنع من ان يحسن في
 عين المهدى المتعة فانه ما قد عين في يوم فخذ مكان او ما يكون عن يمين
 او نذر فانه ما حديهما او حجة المصرفانه الي يوم العيد لم قبله في ذبح ولا غيره
 والمثمي يلزم مكانه جاز لان يذبح فاجاز له او عليه وارض لحرمة كلهما من مكة
 غير انه يوم لما دخل في العشره وعلى قول اخر في اشهر لم ان ينزكه
 الي يوم النحر فيذبح بمثي لما خيف عليه لعطيه فانه يذبح بمكة او ياتي موضع
 حرما او كني عن العادته من اطري قلت له فان اخر جاز له ان يذبحه من
 بعد ان يبلغ الحرم الي يوم النحر ليدبحه بمثي قال فهو الا فصد له نعلم
 انه يختلف في هذا فلا قول في احد الا انه اتم واجل من امكنه ذلك قلت له
 فلهي المنفعة لا يذبح الي يوم النحر بمثي والا فلا يجزي على حال قال هكذا
 قيل ولا علم ان احدا يقول بعينه هذا المادان في قول ابن عباس رحمه الله ان
 النحر بمكة ولكنها انزلت عن الداء ومثي من مكة فاعرفه قلت له فان
 كان لمصر في حجة او غيره قال لا جرم فهو في حجة الي يوم النحر وفي العمرة اذا بلغ الحرم
 ان كان من ارضه في ايامه لم يحل له ارضه قلت له فان بلغ محله قد جده على ما جاز
 ان يصح له فيجزيه ما اذا يصنع به قال قد قيل فيه انه يفرقه في الحرم على الفقراء
 والمساكين وفي قول اخر انه يخص به فقراء المسلمين ان امكنه والمثمي
 فقراء فخرنا ما يجزيه ولا ياكل منه فيلزمه بدله المهدى في تسع او اثنان او فطوع
 لا عين من هدي في حصاره او قتل صيد او قطع الاتجاره او جز شعرا وقص
 الاظفار او ما يكون في ثمانية او كفارة بدم فانه ما ليس له ذلك قلت له فان
 اكله هذا شيئا علم المنع او جملة قال قد قيل ان عليه بدله لانه لا بد وان

مختلف في لزوم اعادته هدياً او اذنه بخبره قدر ما اكله يورديه الى القول بالماثلة ان
 قدر عليه ذلك وفي قول اخر قيمة ما اكله ما زاد عليه جزء لما فعله قطعت له مثله
 في هديه لعدم الفقراء والمساكين في الحرم ان يفرقه فيصدق به في عينه ام اراه قال
 قد قيل له ليس له ذلك قلت له فان بقي لحمه شيء لم يفرقه او منعه او
 سقط ما يورديه ما يلزمه فيه قال قد قيل ان عليه في كل ما يقع ان يفرق مثله
 وكفي فاني ما علم في هذا الموضع ان احدا الزمه كله قلت له فان دفع بشيء من
 هذا اليه عني في حاله قال فهو في حكمه ما اكله بنفسه في لزوم عرضه بما
 فيه من قول بكلمة وقول بمقدار ما اعطاه عن االه بمثله او بما له من قيمة على اي
 ثالث الا ان يكون من ثقله لمقدار ما به يلزمه من شعر او فمصة او نظائر فان
 له في المعنى ان يطعم منه مع الفقراء وله شيء عليه ما لم يتصدق به كله على الاغنياء
 فيلزمه ان يبذله ولم يبد ذلك قلت له وما كان لزومه فقتل صيد او قطع
 شجر فهو للفقراء ولم يجوز له ان يطعم منه لحد من الاغنياء قال هكذا قيل
 ولا علم فيه من القول بخلافه قلت له وطرف من فقير خذناه لان ياكل ما اعطاه
 فله وماذا يلزمه قال قد قيل باليمنع له من هذا فان فعله فهو على ما معني
 من الاختلاف في ان عليه كله يورديه ما الزمه من مثل الوقفة بعدل على اي احد
 في ذلك قلت له فان خالط من قد اعطاه لغيره وكفارة او اوقد له من مرقم
 او ما لا يجوز له من مخاياه فله فيما خالطه فيه مما قد دفعه اليه ان ياكل منه وما
 شيء عليه قال فذلك بعضه وبعضه بعض ولا علم ان احدا يمنع من جوار
 خبره ما له وان قيل به فبشيء ان لا يبعد عن ان يلحقه معني ذلك قلت له وما كان
 من هدي التمتع او القران او النطوع فله ان ياكل منه على حاله قال نعم قد قيل
 ان له ان ياكل منه ويطعم ويدخر ولا يعلم ان احدا يمنع من ذلك قلت له وما مقدار
 ماله ان ياكل من هذا وعليه ان يطعمه قال قد قيل انه يفرق منه وقيل
 ثلثه وفي قول اخر ثلاثة ارباعه وقيل ما اطعم منه اجزاء وياكل ما يبقى من
 تيرقة على قياكل قول من هذه المراء الاربعة في ذم المنعة ودم القران على هذا الحال
 وما قد يطلع به فبشيء ان يجوز فيه ان يكون كذلك ان صح ما اراه ولا فليدري
 جاز عليه قلت له فان عدل اليه في منقعة من ذم فاكله ولم يفرق منه شيئاً الحمد الذي علم
 اخبره ام لا قال نعم قد قيل فيه قد استي وله شيء عليه وقيل انه يطعم من غيره قد قيل

يومان سرقه من لحمه وعلى قتاله فيكون في مقتله عليها مضي من الزاي في حكمه قلت له
 فان سرق عليه من قبل ان يعرفه قال لا العلم انه يحرمه في لزمه ان يكون من بعد
 ان يحرمه عليه ما جاز له في الجاني محبي معه فيكون لان يختلف بالزاي في اجزائه عما لزمه
 المان اكثر ما فيه من قول انه يحرمه في ذلك له قلت له فان لم يدبر من سرقه غنى او فقير
 ما القول فيه قال لا فهو على ما مضى من الاختلاف في ذلك له قلت له فان صح معه
 ان الذي سرقه منه غنى في حاله ايجزه قال لا هذا مثل قبلها في دخول الزاي
 عليها لعدم تغيره في ذلك • قلت له فان اخذ منه من بعد الذبح غصبا فلم
 يقدركم يدفع عنه • قال فغيبى ان بالحكمة في هذا الموضع معنى ما بالسرقة من
 قول في زاي ما هما على ما اراده منهما ان صح كانها على سواء في ذلك • قلت له فان دفع
 بشيء من لزمه ما اهداه على احد من اهل الذمة قال فاني لا احبه له فيما عليه ما
 وجد لاهل القدر من يدفع به اليه وان جاز على ايمان يحرمه عن العرض فيه في قول الربيع
 رحمه الله انه لا يحرمه ان يتصدق بجزء الصيد الذي على احد من اهل الذمة
 ولا يملكه على قنطرة فان يملكه • قلت له وما المخذول في يديه عليه او في سرقة
 عليه شيء من غرمه • قال قد مضى القول ما يملكه على حكمه • قلت له وما قلده
 المذبح شيء ما اذا جعل به من بعد ان يذبحه • قال يدفع به الى الفقراء فانه يقع له في
 قولنا علمه لا يختلف في ذلك • قلت له فان اخذه قاتله بعد او تلف على يديه •
 قال قال الغزالي اتلفه كما يوجب الحكم من مثل او قيمة بعدد ما تلف على يديه لا
 لما به يلزمه كون صما نه فلا ينبغي فيه لانه معنى ما في الامانة ولا بد له من ان يقوم بحكمة
 ولا فهو عليه • قلت له وما كان من جلد ما اهداه لاربا وعليه في لحمه ان يعرفه فلا
 ياكل منه ولا من سجد • قال في لزمه ما يملكه على لانه داخل في حكمه فليتصدق
 به ولا يبيعه فانه لا يحرمه وفي قولنا ان له ان يبيعه فيتصدق بثلثه راي الملقاه
 اهل البصر • قلت له وما كان من جلود النطوع فهو يجوز له ان ياخذ من شتفع
 بعام لا • قال قد قيل فيه بالاجازة وان تضلقت به او تهنه من بعد ان باعد
 فهو افضل • قلت له وما لزمه • وهذا يخص الموت من قبل ان يؤذي بهما ذليله
 قال قد قيل ان عليه ان يوصي به فيكون في ثلث حاله • وعلى قول في كل ما تركه
 المان ما قبله • ثم ما في ذلك • قلت له هل يملك في ما يملك من مال ان يبيعه مع من
 وجد من قاصدا نحو البيوت في حج او عرفة او ما به في هذا اولاه • قال قد قيل بالمنع

لأن يرسله مع ثقتة فان لا و نه لم يحزن له وعيسى في المأمور على مثله ان يحزن لمن يختلف
في جوارح فان صح جار لعدله . قلت له فالحار ان صح معه انه انقذه على اجازة
قال قلت لابي انا شي عليه لان يتوب الي الله وانما له ان لا يحل اجازة في ذلك
قلت له فان دفع به اليه واعز ان يذبحه فيقرض على الفقراء فدل ان ياخذ منه القدر
ام لا . قال نعم ان كان عن رأي غيره لم يجر فيه والمخالفة في جوارحه الشرط
منعه وذلك . قلت له فان شرط عليه ان لا يأكل منه . قال نعم ان لا يحزن له
ان يحل له مالي ما بقي منه فحج عليه . لان المبر فيه الى قوله آية . المعنى يبطل المنع
فيحزن له والمأمور كذلك . قلت له فان حذر عليه ان يوقفه بعرفه فيحكم او يذبحه
بوتر الخمر فذره عليه . قال فليس له الا ان يستمع لما قاله واعز به فيسمع
لان عليه في تحمله ان لا يخالف الي غيره في مثله لان الراي فيه ان لا يبرئ عليه في عدله . فله الامر
في ذلك . قلت له فان لم يشترط عليه من هذا الشيء ابدله وانما اعز بذبحه وتفرقه
قال فلا يمنع مكره جاز في اي موضع يكون من حرمها بل لا تخير المأدخل في امر الحج
وعلي قول آخر في العشرة فانه يستحب له ان يؤخر الى يوم الخروا ذبحه قبل ذلك . وقرئ
على الفقراء فلا يكس عليه . قلت له فالنظر في علي كم يكون فيجزي ام كيف ما وقته
جار فيه فاجزاه ولا شيء عليه . قال قد قيل ان اقل ما يقع عليه اسم الفقراء من
الثلاثة فصاعدا . وعلي قول آخر من الاثنين فصاعدا وقيل بالواحد في مثل هذا
وليس في شيء من هذه المراء ما يدل في النظر على خروجه وعدله الراي بما في المأدول
دليل على ذلك . قلت له فالا يلزمه في الهدى ان يوقف به في عرفه او يحج فيه
قبل ان يذبح بين الحرم والحرم . قال قد قيل في وقفه به عرفه بانه افضل ولعله
من قدر عليه فاما ان يكون لما في غير بين وله نذر فلا اعلم بشرطه لتأمله في قول
ذي علم باحكامه لان يحزن ويغند براه لما به وظلم في ذنبه الما صح حقه مما اشك
فيه والمأمور كذلك . قلت له وان اتى به الى معني بعد ان اوقفه بعرفه او افترق
الذبحه في اليوم الثاني او الثالث من يوم النحر اجزاه ام لا . قال فيقول البيه حرمه
انه يجزى على بابه من اطلاق فدخل فيه ما يكون له من المأدول من العذر في ذلك
قلت له فان ذبح على هذا المبني في يومه . قال فهو المبني في موضع نقله . وقرئ
ولا اعلم انه يختلف في هذا انه يوم النحر ويعد وله شك في يوم النحر فتجمله لما به في ذلك
في المأدول لمن امكنه ذلك . قلت له فاي موضع من مبني يذبح فيه اجزاه . قال نعم

انما على معنى ما في الخبر كلها من قوله اعلمه فينظر في هذا كله فلا يبعد شي عنه الا
 ما صح عدله وصوابه وبالله التوفيق **الزامل** وكم سن البقرة التي تجري المحر
 وهو يكون من غير الحمل **قال** قد تكون من الحمل والبقره واما السن فلا لحظ الا اننا
 سمعنا جرحه وبيان الشرع ان التي تجري عن سعة انفس من الحمل والبقره الجديعة فصا
 وقوله من الشبهة فصاعده **قال** غيره صحيح ما قاله في البقرة انها قد تكون
 من الحمل والبقر لما جاء عظم في بدنهما من بشرطها في موضع مما فيه يلزم من جزا او ما
 اشبهه في المعنى ان تكون من الحمل والبقر الجديعة فصاعدا والا فهي في الماشية والهدايا
 على مقدارها في السن على اجزاءها من القول انها تجري عن ثلاثة او خمسة اى سعة
 ولا تجري عن اثنين ولا عن اربعة واستدلت بها تجري عن الوزن تجري عن التسع
 فالتي من البقر الجديعة من الحمل عن خمسة **والرباع** من البقر والتي من الحمل عن سبعة
 والجديعة من البقر عن ثلاثة والتسبع من البقر اذا حال وابنة مخاض وابن لبون
 وحقة الحمل عن واحد وما دون الحولي منهما فلا تجري على حال الحمل اى يربون في
 عبء الواجب والضحايا انه ما قدر عليه ولا فهو كذلك **قلت** له فاجوزني عن
 مقدارها من السن في هذه المسماة ففسر فانك على هذا من قولك على اثر ما قاله
 لكونه **قال** نعم والمجزع من الحمل ما له اربع سنين ودخل في الخامسة ومن
 البقر ما له سنتان ودخل في الثالثة والتي من الحمل ما له خمس سنين ودخل في
 السادسة ومن البقر ما له ثلاث سنين ودخل في الرابعة **والرباع** من الحمل ما له
 ست سنين ودخل في السابعة ومن البقر ما له اربع سنين وقد دخل في الخامسة
 وابن مخاض من الحمل والتسبع الحولي من البقر ما له سنة كاملة ودخل في الثانية وابن
 لبون ما دخل في الثالثة **والحق** ما دخل في الرابعة فاعرفه فان ابن مخاض من
 الحمل والتسبع الحولي من البقر في سن واحد وابن لبون من الحمل والمجزع من البقر في
 سن واحد **واحق** من الحمل والتي من البقر في سن واحد **والرباع** من البقر في سن واحد
 والتي من الحمل في السن والسدس من البقر في سن واحد **والرباع** من الحمل
 والصانع من البقر في سن واحد اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** الصبي اذا قبل
 درة فله ان عليه هدي ان ذاقه او ما يدوقه فان ذاقه **يجب** عليه ان يهدي جميع
 دراهم وكذلك في قوله مال فلان والمسئلة بمجالها ام لا يلزمه المقيمة ما ذاقته
 خاصة ام لا **الحق** **مسئلة** الحظ فيه شيئا وعيسى ان لم يلزمه اكثر مما ذاقه قال

قال الشيخ جاعد بن عيسى الله اعلم ولبعض من ينظرون المتأخرين ما يدل
 بالمعنى على ما قاله الماندة لو قيل ان هذا قاضي هدي على نفسه درها على شرط
 ان اذاعة من ايت على ما يكون لها قدر الماندة في ملك الغير فيجب ان يلحقه معنى
 ما به من قول الماندة من بعد ان صار له فانه يلزمه مقدار او ما يكون له قيمة
 والماندة لو كان له ان يكون له قيمة معينة ان يجوز ان يختلف في جواز صرفه
 عن ظاهر ما به الي ماندة والله اعلم في نظر في ذلك **مسألة** وجع وان عقد ذلك بنية يرجع
 الي نية **ام لا** **ام** يختلف فيه كما سلف في غيره **الجواب** ان الحكم بالنية
 يختلف فيه وارجوا ان لا يخفى عليك ذلك **مسألة** قال جاعد بن عيسى في ما عني
 ما قاله في ذلك **مسألة** وفي الهدي ملكة اثبتت **ام لا** قال القاضي ببيت
 وهل قيل ان الهدي تكفي عنه الكفارة ككفارة الدين المرسله ولا
 يلزمه الهدي **قال** سيدنا الصبي في قول الله بنوالة البعل وتكفي فيه كفارة
 عين **مسألة** ولا يلزمه الهدي وارجوا انه قال ان النذر تكفي عنه الكفارة
 دون تسليم ما نذره ان نذر على ذلك **قال** الشيخ جاعد بن عيسى نعم في اكثر
 القول الماندة باجماع لقول من قال ان نذر بشئ فله ان يكفره ان لم يفعله المان
 قبله او لي به والله اعلم في نظر في ذلك **مسألة** عن الشيخ محمد بن علي العبادي
 ان قول القاضي ما لي هادنه على فلان فهذا اللفظة لا يبين لي انه يجب علي فلفظ
 بكمالين لانه ليست من الفاظ الايمان ولا يجب علي وقال الهادي انه لم يقل ما لي
 علي هدي وانما قال هادنه على فلان ويوجد في الآثار ان من حلف علي غيره لم يجز
 علي بعض قول المسلمين والله اعلم وازدد في سؤال المسلمين ولا تأخذ في قول
 ما وقع العدل والصواب وانا استغفر الله من مخالفة ذلك **مسألة** من جواب
 الشيخ ناصر سليمان بن محمد المدري والشيخ عبد الله بن محمد بن بشير وفيه قال
 علي معني البمين قال فلان هادنه او قال هادي علي ما يلزمه في هذا على لفظه هذا
الجواب وبالله التوفيق انه اذا لم يقل هديا لك كعبه ولا ببيت فان الهدي
 لغير الكعبه لا يثبت اذا لم يكن له نية متقدمة يهديه لك كعبه **واما** اذا قال
 عليه هدي فيني اكثر القول انه اذا اهدي ما لي ملكا هدي كتمته **واما** اذا قال
 هادنه او هدي في اثباته لاختلاف اذا لم يقل عليه هدي **مسألة** ومنه
 وقد كثرت في اهل عمان الايمان بالهدي واكثر ذلك عند الغضب اختلف في ثبوت
 البمين

اليقين عليهم في الغضب ام هو غير ثابت بل الاختلاف وما المعمول به عندكم
الحج وبالله التوفيق ان الغضب المزيل للعقل قد لا لا حظ بايما راو
 اقرب من ذلك لا يجوز اقراءه عند زوال عقله حتى يسكن عنه الغضب ويرجع
 الي عقله واسد اعلم قال الشيخ جاعد بن حبيب والذي في قوله قد مر في روي
 النبي ان المهدي في اليقين او النذر ثابت في الغضب والرضي على قول البعض
 وقد اخبرناه لا يثبت على ما قلناه في موضع غضبه واما اقراءه فغيبني على هذا
 ان لم يطل حتى يصح له زوال عقله حال كونه والمؤكد ذلك واسد اعلم فنظر في ذلك
 رجع **مسألة** واذا اجعلنا لحد يسال عن مثل هذا يعجبكم ان يسال هذا في غضب
 ام اراه فان كان في غضب فيجاب ان لا ينشئ عليه ولا ينشئ له هذا التباين
 بما يلزم ولا يدرك لهم ليل لا يستقيموا بذلك **الحج** وبالله التوفيق
 ان بيان المسئلة احكم للكلاب واقرب للبلوغ الصواب قال الشيخ جاعد
 بن حبيب ان هذا حاله لاما عليه فان فعله جاز وان تركه فاباس واسد اعلم
 فنظر في ذلك رجع **مسألة** عن الشيخ حبيب بن سالم الزوي وفيه يقول
 هذا الشيء مهدي على اهادنه اي ما افعله او اي افعله الذي يثبت في هذا
 في الغضب وما الذي يثبت اهو خاص اذا كان في غير من علقها وان خرج كلامه
 مخرج اليقين وهذا فيه اختلاف في الوجهين في ثبوتة وما يجهل من القول فيه **الحج**
 ان اهدي على الغضب لا يلزم المهدي وان كان معناه يبين ان صح وثبت لفظ
 لا يثبت على الغضب وقوله هادنه مهدي على هذا اللفظ لا يثبت به المهدي
 انه لم يهد ولا هو مهدي فخرج قوله هذا مخرج الكذب وفيه يثبت عليه
 هديا اذا صححت نيته قوله ان ذلك الشيء هو هدي عليه ولربنا المولى واسد
 اعلم قال الشيخ جاعد بن حبيب صحيح ان قوله مهدي على كانه في ظاهره مخرج
 عليه وليس كذلك وقوله هادنه ليس فيه ما يدل على انه اهادنه لشيء وما نواف
 مهدي في حاله الي ما يجوز ان يصح له في ماله ان لو قاله لفظا فخرج في الثبات
 مهدي الي ماله في حكمه وما كان مخرج غضب فالهدي في ثبوتة جاز بما فيه مرفوع
 مطلق على حاله ويحجبني ان يلزمه ما كان في عقله لم يزل عدم وقول حتى لا يدري
 ما يقول واسد اعلم فنظر في ذلك **مسألة** عن الفقيه الصبيح اما فيقول
 ما يهادنه او مهدي على فلا ان المهدي ثابت عليه وذلك فثبت ماله فان خرج

من المثلث مع الوصايا والجميع الى العشرة واما نفعي او خدمتي فلا يعلمه الله
قال الشيخ جاعد بن حنيس قد مضى القول ما يدل في هذا على انه مما يختلف في ثبوت
وعلى قولهم يوجبونه بعد في ماله ان اوصي به والما فالراي فيه ان صح عند
وارثه وما جاور المثلث في مقدار ورد الى عشر المال وقيل الى عشر اهلها فافهم
وهذا ما لا شك فيه انه من حقوق الله فلا خلاف في انه في ماله ما تركه او في
ثلثه لا بد من ان يلحقه فيجري فيه والله اعلم **فمنظر في ذلك** **مسألة** ومنها وان
لزومه شيء مبني يلزمه قال بذلك ام حتى ينتفع فلان بشيئ ماله او نفعه او خلقه
ام كيف ذلك **الجواب** وبالله التوفيق فلا يلزمه ما بعد الانتفاع ان لو ثبت
ذلك والله اعلم قال السائل ما معناه حيث يلزمه ما بعد الانتفاع وهي لم تذكر
ولم ينشر شرط الانتفاع بل اهدت ما لها وقطعنا في ذلك **لا فقه** **الجواب**
الثاني كالتقدم قال الشيخ جاعد بن حنيس صحيح انه لا يتبع الما على ما به ماله
ينتفع وان اطلقنا او قد اهداه عليه لا على نفسه فلزمه معني في رايي ان ثبت على هذا
وقوله بل لو علمه شي من اكله واخذ او ذوقه او ما يكون من مثله في قول الوصية
اظهر فيه على الذي مر قبله فغير ان يتغير من اختلاف في ثبوت على حال والله اعلم
مسألة ومنها وان لزومه ذلك يلزمه ان يهدي قدر ما انتفع به فلان
من مال هذا القابل او نفعه به والنفع او خدمة من له الخدمة كان لذلك شي يعرف
ويذكر او لم يكن له شيء يذكر بيقظة وتبين **الجواب** وبالله التوفيق انه
يلزمه قدر ذلك ان لو ثبت ذلك والله اعلم **قال السائل** كيف لم يلزمه الا قدر
ذلك وهو اهدي الجميع **الجواب** الثاني كالتقدم قال الشيخ جاعد بن حنيس
نعم وقد قيل انه لا يلزمه الا ما انتفع به ماله او خدمته له او نفعه به في حاله
الا لا يتبع الما عليه فانه اعادة في الخارج عنه فلا يدخل فيه وما لم يذكر له
مقدار عتله ولا يكون فيه من فقه فعبسي ان يرجع به الى الكفاية لوقوع ما كان
من حشده يومئذ به ولعله ان لا يبعد في موضع ثبوت من يحضر له ان ياتي على
جميع ماله ان اهداه عليه كله فحش في يمينه بما اذا اكله او انتفع به في ذلك
الما لم يجد في ماله فينبغي له في هذا ان ينظر فان صح والمترك الي ما جاز في ذلك
مسألة ومنها والهدي على الغيب لا يلزمه الا خلاف ام فيه اختلاف
الجواب وبالله التوفيق في جوابات المشايخ المتأخرين في ثبوت اختلاف

والله اعلم

واسم اعلم • قال الشيخ جاعد بن حنيس نعم هو المختلف في بثونه معه لقول
 المتأخرين انه لا يثبت على هذا ما يكون فيه • وفي قول المتقدمين ما لا دل عليه انه
 ثابت على مقلده ويعجبي ان يلزمه ما عقله فان بلغ به الحال ما يدري ما يتقوله
 نفسي ان يجوز هنالك ان لا يصح منه ما يكون من ذلك رجع • **مسئلة** ومنها والقد
 لغيا الكعبة طينته بلما اختلاف ام فيه قوله يثبت ام لا • **الجواب** فيه قوله
 انه ثابت وكثر القول انه غير ثابت واسم اعلم • قال الشيخ جاعد بن حنيس
 الله اعلم وان لا ادري ما فيه من قول الله انه غير ثابت على حال الاماي لم ابعده في النظر
 ولا يكون على رأي في بثونه لما في الامر ومعني في التذرع اليمين يد علي ذلك رجع •
مسئلة ومنها قوله في الهدى هدي او هدي او هلافة ولم ينزل على المختلف
 في بثونه عليه ام لا • **الجواب** وبالله التوفيق في بثونه عليه اختلاف واسم اعلم •
 قال الشيخ جاعد بن حنيس نعم قد قيل ان عليه فيه اختلاف او القول بالراي عسي
 ان يجوز في قوله هدي ان يكون اقربها وحداي ان يكون من الكذب في المقال
 وقوله هلافة على هذا يكون ان لم يكن هلافة من قبل الله من هجر عابه وقمع منه وليس
 بصحيح وعلى قول آخر فيحيى فيه ان لا يلزمه حتى يجعله عليه فان نواه على هذا
 فلا اختلاف في لزومه حتى يتقوله والا فهو كذلك واسم اعلم في نظر في ذلك رجع •
مسئلة ومنها وقوله ان فعلت كذا في فلان او لم يسجد فلان او القبر
 القليل هذا يخرج محجج المأثور ويثبت عليه ام يخرج محجج اليمين ويثبت ايضا
 اخر اعلم كيف يكون معناه • **الجواب** وبالله التوفيق في بثونه لفلان
 او لم يسجد على هذا اللفظ لاختلاف ما للقبر ولا يعلم بثونه وان قصد بذلك
 اليمين فعليه كفارة يمين واسم اعلم • قال الشيخ جاعد بن حنيس ان في بثونه
 لم يسجد او فلان على هذا من قوله اختلاف • وعسي في القبر ان لا يبعد عن ان يلحقه
 معناه من الراي في ذلك رجع • **مسئلة** ومنها لا اثم ان قال ان فعلت كذا
 في الهدى فلان او لم يسجد او قبري وفلا يثبت ذلك وما يخرج هذا على هذه
 الفاظه **الجواب** وبالله التوفيق في بثونه عليه على هذا اللفظ اختلاف
 واسم اعلم • قال الشيخ جاعد بن حنيس نعم قاله في هذا انه مما يختلف في
 بثونه عليه لما اهداه هذه التلاوة اليه لقوله لا يثبت لغيا لكعبة وعلى رأي من
 اجازة فالمسجد يجعل في عمارة والقبر يترك له على الفقرة وعلى قول آخر يصح به

خرابه متى اخراج الي ذلك **مسألة** ومن رقة اخرى وفيه قال مالي هادنه على ذلك
 او مال فلان هادنه على ما افعل كذا وفعل او ان فعلت كذا وفعل او قال هادنه
 حال الكعبة او حقير الشيخ اذا كان معناه معنى اليمين بذلك او خلافا اليه قال
 اذا قال لغيره مالي عليك هدي فلا شيء عليه قال الشيخ جاعل من جنس والذي
 عندي في هذا قوله انه مما يجتمعا ان يكون لما اراد به في الحال فيجوز ان يختلف
 في شئ ما لم يسمه لما يصح له ان نواه او على قول آخر فيجوز ان لا يلزمه بالنية شئ
 ويمكن ان يكون لما اراد من الجهر عما نواه في الماضي على نفسه او على غيره من المال
 فيكون في حكمه على حسب ما كان من لفظه مع ما قصد به ان كان صاغا فاداه او
 من الكذب على هذا وليس عليه الا التوبة من كذبه وعلى قول آخر فيجوز فيه ان
 يلزمه ذلك وما سماه من ماله للكعبة جاز عليه الا ان يكون على غضب نفسي ان
 لا يلزمه في قول جميع المتأخرين وقيل يلزمه في المولى بالذبح واليمين
 فكيف يخرج عنها ما لا يخرج منه عن ان يكون منهما اما اذا او ما هذا ولا بد ومع
 جواز في الاتفاق على من فعله او على قول من جاز في موضع الاختلاف بالراجح
 بثبوت فيجوز الي ثلث ما في يد فاذا اراد عليه رد الي عشرة وقيل الي عشر ما اهداه
 وما كان من هذا الغير بيت الله الحرام ومنه او مسجد او ما يكون من نحو هذا فليس
 بشئ على قول من رجع في الاخير ان فيه اختلافا او لا فلو كان ذلك في صرح ما به من
 الاحكام وما اهداه من مال الغير فان كان في نذر فهو ما لا يهدى فلا شيء فيه
 اما ما يكون من كفارة نذره وقيل كفارة عليه وان كان في يمين جاز ان يكون
 هديا واقله شاة واكثر بدنة ولعل بعضا يلزمه كفارة يمين ومالم يبلغ في
 مقدار الي هدي نفسي ان لا يكون عليه للماله من رقة او مثل في رايه قاله
 وعلى كل حال فلا يصح ان يلزمه حتى يكون ما قد علم به وان كان هذا قوله فلا
 في صورة ما يصلح ان يكون للماضي والحال فان في الشرط لا بد وان يرد الي
 المستقبال واسد اعلم فينظر في ذلك **مسألة** الصبي وزال هدي علي
 اني ما افعل كذا حالنا بذلك **وقال** من قال بشئ عليه حتى يجلف وان قال
 شئ من هدي علي ان اكله فان اكله هدي قيمته وقول حتى يقول علي هدي واسد اعلم
مسألة ومن قال ان اكلت هذا او بعته فهو هدي علي فان فعل ذلك لا يلزمه
 قال فيه اختلافا وعلى قول من يوجب عليه ذلك بصفقة البيع فينذر مثل ما اكله

او اكله وقول انه ينتقض البيع لانه قيل فيه بوجوب ذلك حين عرضه على البيع
فقبل وقوع صفقة البيع كمن قال ان باع عبده فهو حره وقول انه حين يوزر
عليه فانه يعقوب وقول حتى تقع صفقة البيع والله اعلم **مسألة** عن
السيد من ابن خلفان رحمه الله فيما اراد ان يلزمه في هديه نفسه واولاده
الي الصلحة ان يهدي عن كل واحد بدنه الي مكة المشرفة علي عدد هم يخرجها
بعد حنثه ويفرق لهم علي بنسأ الله من القراء ولعله لا يفرع عن الرخصة في اجتزائه
بالهدي بدنه واحدة عن الجميع ان كان هديه اياهم بلفظة واحدة في مقام
واحد يعني لحد واحد واما هديه ماله للصلحة فقد قيل يلزمه هدي عن كل
ماله او اكثر فان كفي ذلك لشراء بدنه فصاعدا اخذ به ما اتفق شراءه والله اعلم
باب في النذر والاعتكاف وتبوء الوفاء ونذر المصبي والمشارك
ونذر المعصية وفيما لا مند وما لا يسقط وما استند ذلك
قيل ان تبوء وجوب الوفاء بالنذر قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون
يؤا كان شره مستطيرا وهو اذا كان النذر في طاعة الله وان كان النذر
في شئ من المعاصي فقد اختلف فيه قول من يلزمه الوفاء به وله كفارة فيه لقوله
عليه السلام ان نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصيه فلا يعصيه
وقول عليه الكفاية والله اعلم **مسألة** والمشارك اذا نذر ان يفعل شيئا من
الطاعات قبل ان يسلم ثم اسلم فقبل ان يفي بنذره فعليه ان يوفي به بعد
اسلامه لما روي عن عمر رضي الله عنه نذر في الجاهلية ان يعتكف في المسجد
الحرام فقال له النبي عليه السلام بعد اسلامه او يفي بنذرك والله اعلم **مسألة**
ومن نذر ان يصلي يوما الي الليل فانه يتزك الصلوة بين الفجر وطلوع الشمس
وبين العصر وعزها وفي بدل ما تركه فيها من الصلوة اختلف في الكفاية
لغيره في ذلك اختلف وعلمي من نذر بصلوة يوم كل كامل بدل المفروضات
لانه لا يجزئ له ان يتزك الفصول والاذاعين الليلة ابدل العشاء الاولى والاخرة
والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يصلي في اية مسجد فقولي بحرمه ان يصلي
ما يشركه في مسجد واحد وقول ما في ركعة وقول خط في موضع ما يتركه
ما في مصلي ويصلي فيه وذلك كالحاج الي **مسألة** ومن نذر ان يصوم
ثلاثة ايام بليا لها ولا يتكلم فيهن فقول يصوم ثلاثة ايام وثلاثة ايام كان

مكان الدنيا لي ويقيم منته مساكين مكان صفة وقول يصوم ثلاثة ايام ويكفر
 نذره ولا شيء عليه في صيام الليل وقول لا كفارة عليه والله اعلم **مسألة**
 ومن نذر ان يصوم يوم الاثنين ويوم الفطر فلا يحل له صومهما ويصوم غيرهما
 وقول لا يصوم ولا كفارة وقول بالكفارة دون الصوم ولا نذر في معصية الله
 ورسوله والله اعلم **مسألة** وفي امرأة نذرت ان تصوم ثمنها زوجها
 هل له ذلك وان خالفته هل يتم صومها قال يختلف في جوار منعه لها وفي انعام
 صومها ان خالفته اختلاف على قول وجعله المأذون في ذلك ولا يهد لها على ذلك
 من الاطعام ان لم تقم والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يصوم كل جمعة او كل يوم
 جمعة فليس له ان يخطها على كل اللقطين باحيى الامر عند مرض او عيبا عليه
 بذلك ليكل يوم مكانه وان افطر غير عذر فخطبه بدله وكفارة نذره ولا يعود
 يخط والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يصوم الجمعة ولم تكن له نية في
 يوم ولا ابد وقول ان ذلك على نية وقول عليه ان يصوم كل يوم جمعة حتى
 ينوي يوما واحدا وقول ليس عليه الا ذلك اليوم مرة واحدة ان ينوي كل يوم جمعة
 والله اعلم **مسألة** ومن جعل على نفسه صيام بشي من فعله ان يصوم
 الشجرين ولا يخط الا ان يضعف عن صيام فان ضعف اقطا وضعف عنه من
 الايام واطعم عن كل يوم مسكينا ولا تعلم في هذا اختلافا فانه لا يحجزه الا فطر
 المحتى يضعف عن الصيام ولا يصح منظر حتى يعلم لذلك اليوم يغني هذا ليكون
 حاله كما قد روي الصيام لم يحجزه الا اطعام وكلما ضعف عن الصيام اجزاه
 الاطعام حتى يجعل الله فرجا ومخرجا ويؤدي ما جعل على نفسه واما ان نذر ان
 يصوم يوما محذورا فنضعف عن ذلك فقوله لا نذر عليه فيما لا يطيق وعليه الاطعام
 وقول اذا لم يطيق الصوم واطاق الاطعام اطعم عن كل يوم مسكينا او بكفارة عليه
 في نذره وقول عليه الكفارة اذا لم يطيق وليس عليه الوفاء والقول الاول اكثر والله اعلم **مسألة**
 ومن قال انه يصوم لعظم النذور وانها والله كلها او اوقاها حلا
 شيخ عليه ان هذا المأهية ومن نذر ان يصوم غذا وهو يعلم انه هو الفطر
 فانه لا يصوم ويقيم يوما مكانه وقول لا بد له عليه بكفارة من صومه معصية
 والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يصوم اكثر الايام فانه يصوم عشرة ايام
 ومن نذر ان يصوم الايام ثقل عشرة وقيل بسة ومن نذر ان لا يستطاع

ولا يتكلم

والإتيان يوم أمرا إلا أيام فانه ليستظلا ويكفر بينه إذا يه نذره والله أعلم
مسألة أبو سعيد يميز بين أول العباد وأنت قبل إذا يه هل يلزم نذرته
 قضاء قال يختلف في ذلك قول النذر منهم حقوق الله حتى يوصي نذر منهم
 حقوق العباد من ماله إذا علموا بها عليه حتى مات وقول إن الورثة نذرهم
 ما علموا أنه علي صاحبهم من حق الله والعباد من ماله ولو لم يوص به قال
 الناظر حقوق العباد تكون من ماله بالاختلاف وحقوق الله قول من ليس
 المال وقول من الثالث إذا وصي بها جرح قلت له فإن اختلف قضاءه
 وانفاق بوجه من الوجوه ولم يعلموا أنه قضاء أو لم يقضه ولم يوص به يلزمهم
 انقضاء أم لا قال يختلف في ذلك قول ليس عليهم قضاء حتى يعلموا أنه لم
 يقضه وقول عليهم قضاء حتى يعلموا أنه قضاء والله أعلم **مسألة**
 وفي المرأة نذرت أن تصوم ابنها من ماله فأنها تقطعه ما لا فم نقطه حتى مات
 فأنها حاشية فان امتته للورثة فهو لهم ولها ميراثها منه وإن نذرت
 أن تنصع لربها فزطين فلم تفعل حتى بلغ رجلاها فحب لها أن تكفر نذرهما
 باطما من مسكين أو مسكينين أو تصوم يوما أو يومين وتتم لبنها ما نذرت
 به وإن لم تقطعه لم يجب عليها والله أعلم **مسألة** قال أبو سعيد نذر إن
 لم ينجح حافيا فلم يستطع لم يكن عليه فيما لا يستطع وتخرجنا على ما ورعنا
 وإن نذر في قنديل كذا وقيل كفاية عليه لأنه لا نذر فيما لا يستطع والله
 أعلم **مسألة** ابن عبيدان وفر ذهب له شاة فنذر بها بول ولدته أن رجعت إليه
 وبقيت عند منين فلم تلدها حتى زله بيدها وإن ولدته مع المشتري لم يحكم
 وهو يثبت فيه النذر قال يجوز له بيعها على قياس غيرها وإن لا يحب في ذلك
 فإن باعها وولدت مع المشتري فقول إن الولد له وله نذر فيه لأنه خرج من
 ملكه الناذر وقول إن النذر ثابت فيه والمشتري نقض البيع إن أراد ذلك قبل
 أن يبدل مكانه ولدا مثله وإن لم تلدها شي عليه **مسألة** ومنه وفي
 المرأة قالت إن عاها الله ولدها فعليها لقب الشجر طرية فأكثر القول بليلزمها
 شيء وفيه قول أنها لفقاء وهو لحوط والله أعلم **مسألة** ومنه وفي كل رحم
 منكم معين أو غير معين فنذرت به ثم وجد بعد ما نذرته باقيا
 بين أسنانه حنطها والقاء ما يلزمه قال عليه أن يعرض قدر ذلك اللحم

وبإكمله في موضع النذرة على كل الوجوه وأما علمه **مسألة** ونذر من ذكر كثير
 لا يمكن جملة جملة أي حرمان يوكل من قام له قال إن النذرة تنقضي جملة واحدة إلا
 أن لا يقدر الناذر على ذلك ولا يمكن تجايز تفرقة على ما يمكن وأما علمه **مسألة**
 ومنه في جليلين بينهما ساة وهما متفان نذر كل واحد منهما بما هو غير يعلم
 بنذر صاحبه كيف الحكم **قال** تكفيهما هذه النذرة على أكثر القول لأن كل واحد
 منهما يجب عليه فيما لا يملكه وله نذر عليه فيما لا يملكه وأما علمه **مسألة** ومنه
 ومن نذر بداية معلومة لتوكل موضع وكان بها ستم كثير يلزم أكلها بشيها وموتها
 أم **قال** إن الستم يطبخ مع اللحم وتوكل بالإن لا يقدر أحدان يأكله حال فادجها
 أن لا يصيق أن يساع ويشترجي بمقتضى وأكله بنفسه أحوط والمرق إذا كان في شئ
 من اللحم فإنه يوكل وله براق وكذلك العظم المشتمل وأما علمه **مسألة** ومنه
 وفي جليلين نذرا بنذر جملة فأراد أحدهما التخلص وأبي الآخر كيف يصنع **قال**
 أن كل شئ يتجري بغيره أن يسلم بنذر عليه منه وإن لم يكن يتجروا وأراد أن يسلم
 بجميع فنذر كذا إليه وهو أحسن وغير الزام وأما علمه **مسألة** ومنه وفي امرأة نذرت
 بصيام شهر الحج وإن هو إلا تسعة أيام أعليها يوم العيد أم لا **والأجاء** هاهنا
 في بعض هذه الأيام ما يلزمها قال ليس عليها غير التسعة وتبذل فافطرة مكها في
 حال حيضها وحين طهرت وإن لم تكن فوصلها انتقض عليها ما صامته
 وأما علمه **مسألة** وفي امرأة نذرت أنها تضوم أيام معلومة نذر أنها صامتة
 لبعض ما يجب عليها **قال** تبذل تلك الأيام إذا طهرت وبعض ما يجب عليها الكفاة
 وأسقطها عنها بعض وهو أحب إلي وأما علمه **مسألة** ومنه وفي رجل نذر أن
 يخدم المسلمين شهر إياي الوالي أن يخدمه ما يصنع **قال** إن هذا النذر يخدم
 المسلمين ويكون في خدمة المسلمين ولو لم يامر عليه الوالي إن كان نذره أن
 يأخذ أجرا على خدمته وكن الوالي فلا يلزمه شئ لأنه نذر فيما لا يملكه وأما علمه
مسألة ولهم قال إن استبرئت التثنية بعد هذا اليوم أو هذه المرة فعلى
 المسجد الفدا في ما به تامة شرعلا وشره بعد ذلك مرة أو مرارا وهو يملك
 ألف مائة فيؤخذ ذلك اختلاف قول يلزمه المسجد لم يجعله على نفسه وقول
 يلزمه شئ وأما علمه **مسألة** ومنه أن الناذر إذا نذر المسجد بكذا المارية
 ولم يقبل نذره فلا يلزمه وله يثبت **وإذا قال** نذرا ولم يشتر بها شيئا من

المأكولات

المكورات فاعلم العار بالمسجد والله اعلم **مسئلة** ومنه ومنه ان يصوم
 الخميس والجمعة فمذنب ان يصوم عشرة ايام عليه بدل الخميس والجمعة ايام لا وهل
 عليه ان يوصل بها صوم العشرة **قال** يجزي ان يبدل صوم الخميس
 والجمعة الذين نذر يصومهما من وان يكون صومه ليومين متصلا بصوم الذي
 صامه وان اضطر فعليه صيام العشرة على اكثر القول والله اعلم **مسئلة** وفي
 امره نذر من بذبح هذه الدابة لمسجد الفلاني نذر الله تعالى تحت الدابة
 ولدا ميتا فلا يلزمها شيء والله اعلم **مسئلة** ومنه ومنه ان يصوم لمسجد
 مثل حب كثير يجزي ويؤكل فيه وان خبز كل خفيف صناعه لقلته ما ياكله وليس
 خبز مرة واحدة يجزي ان يذوق خبز مرة واحدة **قال** ان النذر لا يفرق بل يجزى
 جملة واحدة في رقة او وفعات وان فضل منه شيء اكل في وقت آخر **او**
 وفعات الى ان يفرغ والله اعلم **مسئلة** ومنه ومنه ان يصوم في كل
 شهر ايام البيض ثم ضعف عن الصيام فلا نذر على المؤمن فيما لا يملك ولا فيما
 لا يندر عليه وفي الكفاية عليه لاختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيه
 نذر نذرة له على ان ياكلها هو وفلان فابولعن ذلك وما قوا ما يجب عليه قال في
 ذلك اختلاف **وقيل** انه اذا ايقظ ان او مات فعلى الناذر كفارة النذر
 وقيل عليه قضاء ما نذر به بلا كفارة لانه لا يملكه والله اعلم **مسئلة**
 ومنه وفيه نذر براسه فم معين ثم يقع ذلك الراس فليس للناذر فيه شيء وهذا من
 الشج حبيب التناج لربه وهو غير المنذر به ولا ينفعه وهو غير الهدي وعن
 الزاوي ان التناج تنبع لامة في النذر والله اعلم **مسئلة** ومنه في النذرة
 مثل الحب اذا احتاج الى اجرة الطحين والخبز وغير ذلك او نذر لمسجد جميل
 عن بلد او يجرى منه كروا كانت النذرة ارجى لها ميت او نذر بها لحد وهو حي **قال**
 اما اجرة الطحين والنذرة واما اذا نذر في المسجد في غير بلد الناذر فانه يشترى
 الحب للبلد التي لها المسجد وان كان النذر نجس فمعلم فيكون الكراء
 عليه والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ سليمان بن محمد بن ملا وفي رواية نذرت ان تحت
 انفسها الترحي على اربعة فرس فترحت على اكثر من ثبث لانها لا تفك ما سبر
 فترحت ما كانت بالغا او صبية والله اعلم **مسئلة** الشيخ مسعود بن رمضان
 بن قيس قال ان فعلت كذا وان لم افعل لم يني صيام شهرين ثم حثت فقول بلومه

ما جعل علي نفسه وقوله يلزمه بين رسله **مسألة** واصله اعلم **مسألة** ومن نذر بغير
 او بظن او بشوب لعقب التبخع هاستم ان مثل هذا لا يثبت حتى يقول انه يشترى
 به طعام ويؤكل عند القبر واصله اعلم **مسألة** الزام في نذر او وصي بطعام
 ليؤكله كان ولم يعينه وله نوي به معلوما ايجوز ان يشترى بها حلوى كرفال
 ام لا **قال** عن ردي ان الحلوي والشجاء من الطعام وقيل ان الحلوي من
 الطعام ولا من الفواكه بل هو من الطرف واصله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر نذرة
 ليدور بها على قبر التبخع ويطلقها وله يرجع اليها او بدلهم احملا لحدان ياخذ
 ذلك **قال** اما الفاعل لذلك مضيع لما له ولا يجوز له ذلك **واما** الحدان كان
 في النصارى ان صاحبه لا يخرج بذلك وقد تركه لمن يريد اخذه لم يضف اخذه على
 هذه الصفة واصله اعلم **مسألة** التبخع ناص من غير رجمه الله ومثل العظام
 وتشتال لم يماز النذرة هل يجوز ان يرجم به اذا كان غير باق فيه شيء من اللحم
 وان فصل شيء من النذرة هل يجوز تركه عند القبر ليرجموا اليه ثانية لياكلوه
قال لا يسع ترك النذرة في موضعها الا ان يكون حرا لها **واما** ما بقي من القشور
 والعظام مما لا يخرج منه فلا بأس برميها واصله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر
 ان يسلم الله شيء وما له الفلاني لولد فلان وكان ولد هلا فقات قبل النذر
 بعد النذر وقبل الحنت يثبت له هلام **قال** يثبت له اذا وقع النذر
 ولزم كان قبل الحنت وبعده ويكون لو ركنه واصله اعلم **مسألة** ومنه
 ومن نذر ان يبني مسجدا مكان ما معلوم فسبقه غيره وبني هناك مسجدا كيف
 يصنع **قال** ان لم ينو ان فلا يلزمه شي وان توان فعليه الكفاة وبني مسجدا
 في مكان اخر واصله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر لياكل نذرة عند القبر فجاء
 اخر اكل منها فغير رضاء ولم يتكر عليه حياء منه او غلبة ما تري في ذلك **قال**
 ان لم يرص له لم يجز وعليه بدله **واما** كل يغير اذن عليه الصمان والهم واصله اعلم
مسألة ومن اراد نذرا فقال به بكذا وكذا يثبت ذلك عليه **ام** **قال**
 ان كان نيته نذرا لله وكان بذل لغيره فاحب له الوفاء اذا قصي له نذره واصله
 اعلم **مسألة** ومن نذر بشي لياكله هو وقلان وقلان فأكله هو وقلان منها
 ولم يقبل الثاني لياكل معهما فيجب ان له ان يجده نذره ولا يفيقه التسليم لمن لم
 يحرم نذره لياكله **ام** ان يقول له فياني واصله اعلم **مسألة** ابن عبيد ان يمين

نذر من خلوي بيوكل مسجد فقال أصحابه لا يكفيننا فاشترى ثلاثة أمانات
 فنضل منها شيئا فله يجزيه ما أكلوا منها قال لا يجزي إلا أن يأكلوا جميع
 ذلك على الفتوى الذي يهينى والله أعلم **مسألة** ومنه وفيمن نذر بيوكل
 غنم معين أو غير معين فتلف منه شيئا غير رايه عليه بدل فأنلف منه أم
 كله **قال** أن كان غير معين فعليه بدل فأنلف منه وإن كان معيناً
 فتلف بعضه أو كله أو غير تقصير منه فلا يلزمه بدله ولو تلف كله والله أعلم **مسألة**
قال إذا لم يكن نذر أن يوصل نفسه نجاة له أن يأم من يقضي عنه من يأمه أم لا
 يقضي عنه نذر والله أعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن عداد كم جرم القبر
 الذي يحسن به من يوكلف فيه النذر وإن كان في العادة يوكلف بعد اعنة الخبز نحو
 ذلك أم لا **قال** لا تجوز العادة في هذا وجرمه ثلاثة أذرع **وقال**
 القاضي ناصر سليمان يحسن أكل النذرة عند القبر ولو جحد أكثر من ثلاثة
 أذرع إذا كان ما يلي البقعة التي فيها الفتوة وليس للنذر ما شذر هدي بالغ
 الكعبة وأهلدي إذا دخل حدود الحرم ثم ولو كان بعيداً عنها والله أعلم **مسألة**
 فأنلف عليه الوفاء بذلك أم لا **قال** بوي نذره ونذره لا ينقطع عمرها
 ولا ينبغي له أن ينذر مثل هذا والله أعلم **مسألة** الشيخ حميد بن حميد
 رحمه الله فحين نذر لأحد يذره طعاماً وكسوة أو غير ذلك يجوز له أن يعل
 النذر أم لا **قال** أن كان لفظ النذر أن هذا النذر لفلان فقبضه منه
 فما نذر له أنه ما له يتصرف فيه وإن كان النذر أن يأكله أو يلبسه فليس له
 أن يذره عليه حتى فيه ما نذر له والله أعلم **مسألة** الشيخ جبيب بن سالم
 رحمه الله فحين نذر بيوكل غنم يوكلف موضع كذا هل يجزي تسليم راس غنم ناقص
 أم لا **قال** لا يجوز في الضحايا أو خصى مقطوع الذكر وكذا ما لا يجوز
 النذر غير المسجد أو القبر أو النذر بخالف للهدى أم لا **قال** لا
 له منه لم يوق فيه فلا يجزي والخصى غير ناقص ومقطوع الذكرك ليس عندى أشد
 من الخصى بل هو أسع منه واسم الغنم يجمع المعز والضأن لما أن تقع ذبته النذر

علي بن أبي اوكله فيما تحفظه في الثلاثة المأذوع وهو قولنا والله اعلم **مسألة**
ومنه وفيمن نذر بواحد غنم معين ليؤكل مكان معلوم فباعه بغير علمه واراد اخلاص
ما خلاصه قال ان بيعه لا يخرج في أكثر قول المسلم وان كان باعه وقدرت
تخلصه فعليه ذلك ولعله يوجد في بعض القول جواز بيعه وكذلك يوجد عن
ابن عبيد ان وان لم يدر ذلك تخلصه فقول تجزيه الكفارة وقول عليه العوض
والكفارة والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن جيسر رحمه الله وفيمن نذر
بدرهم يشترط بها غنم تؤكل بمكة او طعام يؤكل بمكة ولم يخص به
من يأكله تجازير للفقير والغني اكله باذن الناذر وان نذر للكعبة فانه
يجعل في اصلاح الكعبة فان جعله ذلك هديا للكعبة فاكل الهدى شاة
واكثره بدنة ولا يكون حكم الفقراء ان يذروهم فلولهم والله اعلم
مسألة الصبي ومن نذر طعام لياكله هو وفلان الى موضع كذا ونذر
ان يشترط ويخرج هو وفلان الى موضع كذا لفعل شيء من الطاعات وحنت
اعليه ان يسأل فلانا المصاحبة وان امتنع فلان ما يلزمه قال ارجوان
ملزمه ان يسأل فلانا المصاحبة وان فعل فذلك حسن وان لم يحضر فلان فقول
عليه الكفارة وقول الكفارة عليه ولا يستقط عنه النذر ببناء فلان وعليه
ان يفعل بنفسه ما استطاع وفي الكفارة اختلاف بين الامتناع فلان
عن مصاحبته او موته وقول ياكل هو وفلان او يخرج بذلان او يسير هو وفلان
او يسير بفلان المعني فقارب الحق له يطعم فلانا او يعطيه فان مات فلان
اطعم الورثة او اعطاهم وقول يطعم الفقراء والله اعلم **مسألة** وعنه في موضع
آخر قلت له فان نذر ان يخرج هو وفلان الى موضع كذا اعليه هو يخرج
ويكون هو خرج وجه هو خرج وجهه لا يملك له ان يستطع قال اعليه هو ذلك
في سؤاله من نذر ان يخرج معه قول عليه ان يسأله وقول ليس عليه سؤاله ويخرج
هو بنفسه وعليه الكفارة لذلك وقول الكفارة عليه والله اعلم **مسألة**
ومنه وفيمن نذر ان يصلي مائة ركعة فصلى كل ركعتين او كل اربع منهن وجد
فيهم النجاسات ويسلم ويسلم ثم يقوم مبتدئ بركعة اول النية وكله في مقام واحد
يكفيه ام حتى يعقد جميع معا قال هذا جائز وكاف قلت له فان ضعف
عن القيام اعليه اتمام الباقي جالس ام له عذر في تحييره الى ان يغوي على القيام
قال يفر

قال يروى في ان يغتوي ولا يفسد ما صلا • وهذا في النذر والله اعلم •
مسألة ومنه ومن نذر براس غنم ليوكل عند الفلاني كل سنة نذر
 مادام حيا ثم نذر قضاء النذر منين ثم اراد القضاء الماضي ما يلزمه • قال
 بزكريا البدر لما مضى عليه القوة والاستغفار وفي الكفارة عليه اختلاف
 وهو كفارة عين من رسالة والله اعلم • **مسألة** ومن نذر شيئا من الغنم
 او الموضع ولم يبين لشيء هل يثبت وقيم بجعله • قال يثبت ويجعل في مصالح
 الموضع او الفلاني احتاج ولما يوقف الي ان يحتاج وقول يفرق على الفقهاء
 والله اعلم • **مسألة** ومن نذر بصوم او حج فحج عنه فالحسن له ان يكفر
 ويكتفى امر يوصي به ليهذه زواله بعد موته ولا يكفر • قال في الكفارة
 عليه اختلاف وليس عليه الوصية به وان فرط فلو استند وعليه حبان
 يوصي به والله اعلم • **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى رحمه الله ومن نذر
 ان عاقا الله ولدك فله كذا وعوفي ولدك هل يثبت قال لا نقول باثباته •
 وان قال فله كذا فالي فانه يثبت • وكذلك ان قال نذر الله او قال
 فله كذا قدرا او لم يتلده في اثباته عليه اختلاف • قلت له وان قال
 فله المال الفلاني ولم يتلده مالي وكان ذلك المال للناذر هل يثبت
 للمندور له • قال نعم قلت له وان ثبت عليه النذر وكان له اولاد
 عين هل عليه ان يعطي بقيقة او لاد عوض ما وجب لهذا المندور له •
 قال ما يلزمه ذلك • قلت له فله ان اراد ذلك ام لا • قال لا تعلم ذلك
 لان الوفاء بالنذر فرضية • وان كان اراد به اثره وجب على الوارث فعله
 الرجوع عن الباطل الي الحق والله اعلم • **مسألة** الشيخ حبيب بن سالم
 رحمه الله ضمن نذر ان يسكن في المال الفلاني سنة فان بدا بالنصف من
 الشهر الحرام المحرم الي النصف من الشهر المحرم من العام المتقدر هل يكفها ام اذا بدا
 من اول الشهر المحرم الي مثله من قابل واذا بدا بغيب اول الشهر المحرم فعليه اتمام
 ثلاث حايطة وسن من يوم • قال اذا اعتصم الشهر في بدو سكونه فعليه
 ان يتم كل شهر ثلاثين يوما حتى يتم له اثني عشر شهرا هذا ما لا تعلم فيه اختلاف
 والله اعلم • **مسألة** الزاملي فممن نذر نجحة وهو فقير فصام شهرين عن
 نجحة فمما استغني بخبره ذلك الصوم ام لا • قال لا نذر على ابن ادم فيما لا يملك

ولا ينال الا بقدر عليه وليس للصومها هنا معني وان كان قادرا فعليه الحج
اعلم **مسألة** ومنه وفيمن نذر براس غنم قيمة طرية فاشتري شاة بلادية
ونواها النذر ثم بدد الله ان يتخذها مبيحة ويستتري غيرها ايضا عليه
ذلك ام لا **قال** اذا كان راس الغنم غير محدود فلا باس عليه ان امسكها
واستتري غيرها النذر واما الراس المحدود فقد وجب به النذر وما جاء
من الامور لا تخفى عندي حكم امه واما اللبن فلا يحظر فيه شيئا وان اخذه
بخلفه فلا يضيق عليه عندي والله اعلم **مسألة** ومنه واذا ماتت
الدابة المنذرة بها بعد ان وجب عليه النذر فيها وبعد ان امكنا انفاذها
النذر فعليه عندي كفارة والبديل يكون مثلها وذلك اذا ناني بعد ان امكنا
انفاذها وهذا اذا نذر بشاة بعينها والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد
بن عمر فبين نذر ان يعمل كذا امكوكا في موضع معروف وبشيء كذا الموضع
الذي نذر له ان في ذلك الموضع ثلاثة خنوز هلي يجوز ان يقسم بغيره مثالثة
ويؤكد كل ثلث في موضع ام لا **قال** يجوز العمل لمن كل من كل واحد جميع
مانذره واما ان يقسم على ثلاثة فلا وعليه ان يجتأط بل احكام والله اعلم
مسألة ومنه وفي الناذر الي موضع غير بلد ان يصلي لله تعالى كذا ركعة
وعجز عن الوصول اليه كبر او علة هلي يجوز له ان يصلي في الموضع الذي هو
فيه وتلزمه الكفارة ام لا **قال** فذ جاء في المنزلة اذا نذر ان يصلي في غير بلد
ولم يقدر ان يصلي في بلد وينظر لم قدر كراه ذهويا ويقره على الفداء واما
نية صلاة النذر فانه يقول اصلي لله تعالى اربع ركعات او ست ركعات
او ما زاد عما لزم من النذر اداء للفرض الي الكعبة طاعة لله ولو سوله والله
اعلم **مسألة** القرع محمد الله في رجل نذر بسجدة فوجع عليه النذر فلم يوف
حتى كبرت ونجست وجاءت بسجدة اراد ان يوفي التزمه هي ونجسها ام
لا عليه **الماوي** **قال** اذا نذر بها هي عينها ونجست فري وما نجست في النذر
وانه اعلم **مسألة** ومنه وفيمن لزمه نذر مسجودا وقبره يعطها غنمة
لبا كلها في المكان المنذور له فياكل منها قبل ان يفصلها وبأخذها ينضل
منها بعد الاكل فياكله في غير الموضع المنذور له ابيروا الناذر على هذه الصفة
ام لا **قال** لا يجوز ان يسلم ما نذر لغير الثقة ولا يبرأ من النذر ولا يجوز

النذر إلا في الموضع المنذور له وعليه بدل النذرة وإن صح خيانة الخائين
 فعليه القيمة ثم روي عنه **مسألة** الزاملي فيما نذر بربط عنقه
 ورسلا في قوله الجزيه إذا خرج جد يا صغيرا أم راء قال فيما يجئني إذا
 كان على المرسل أن يذبح من أوسط الغنم فإن خرج جد يا فلا تقول أنه
 محبط وإن خرج راسا جيدا فقد أخذ بالاحتياط واصله أعلم **مسألة**
 ومنه وفيما نذر به تعالى يشتري باريح لاريات طعاما ليؤكل في مكان
 الجوز له أن يشتري بمقتضى وينفذه في يوم ويشتري بالليف وينفذه في
 يوم آخر هل يجوز أن يجمع أحدا من ذلك ويؤخذ واحد إلى ذلك أم راء قال علي
 ما حفظه أنه يشتري من كل واحد ولو آمنه ما أطاق أو أن فضل شئ
 فجاز أن يعود وعليه يومان ثانيا وكأني أن يدعوا إليها أحدا وينعوا
 منها أحدا والنذرة لا تؤكل إلا ما أمر من النذر واصله أعلم **مسألة** ومنه
 وفي علوق الله تعالى نذر صيام أو صلوة أو طعام فوجب عليه النذر
 وهو ملوك ما يصنع وهل فرق بين أن يكون ذلك بأذن سيد أم راء قال
 إن النذر في الطعام لا يجب على الملوك إلا ما بأذن سيد فان أذن له سيد
 في النذر فليس له أن يطعم إذا وجبت عليه النذرة إلا ما بأذن سيد حين
 الطعام وكذلك الصلاة والصيام إذا كان يضعفه عن خدمة سيد
 فليس له أن يصوم إلا ما بأذن سيد واصله أعلم **مسألة** الشيخ خيس
 بر حيد في جبل قال نذر به تعالى أن يكون أن يكون أمر كذا وأنا علي
 لعن القذافي خمس لاريات وليس يتوعدك ما كذا ولا غيره عند ما وجب
 عليه نفسه هذا النذر ثم كان الأمر الذي يريد ما ترضي عليه في نذر هذا
 قال أرجو أني سمعت في مثل هذا وما استشهد أن يدفع الشيء المنذور
 به إلى فقراء المسلمين يستغنون به طعاما ويأكلونه عند الفقر ولا أعلم
 وجه التحج في ذلك واصله أعلم **مسألة** ومنه في امرأة نذرت لله أن
 يحبسها ولد ذكر وأنه يعيش فجاءت بولد ذكر فحكت حيا سبعة أشهر ثم مات
 فحكت عليها ما نذرت به على هذه الصفة أم راء قال إذا أرسلت القول
 ولم تقيد في عقد نيتها أن يعيش إلى مدة معلومة من الأشهر أو السنين أن
 يرضها القدر لها ولدت ولذا ذكر أو عاش لها فلا كرت فيجب عليها الوفاء

بالنذر وان كان نذرا نذرا يعرض الى سببين معلومتين واحد من كبر معلوم وشي
 ان لا يلزمه الامان ينتهي الى ذلك • الحد المحذور واداه اعلم • **مسألة** الشيخ
 محمد بن عبد الله وعن النذر اذا افضل الهمان ياخذ والفاصل ويأكلوه
 حيث شاء **وام** • قال جابر ووجدت في جواب محمد بن معج اب
 الفاضل يوكّل في الموضع الذي نذر فيه واداه اعلم • **مسألة** **الراعي**
 وفي النذرة اذا اكل منها شيء في غير محله يلزم النذر ان يؤدجا كالماله **الراعي**
 الم الذي في غير محله منها • قال **يعني** ان يبذل لها كالماله ان يكون
 نذرا بشيء محذور ووجري عليه فيه شيء من التلف غير محذور ان يصل
 الى المكان الذي نذر ان يوكّل فيه فيبذل بقدر الذي تلف منه • وان كان
 اقله عمدا فيبذل مكانه بقدر ما تلف وعليه كفارة النذر • قال
 الشيخ جاعدين حمدا • قد قيل بالمنع من جواز اكله في الموضع الذي
 حد له فان خولف في فعله الى غيره من المواضع لم يجز وعليه فوعله الضمان
 له ان يكون عن اذنه والادنى كذلك لانه عليه بدله لانه لا على حال
 ولا في اكله لما يجز له في الراعي ان يلحقه القول بانه يجزيه فلا غرم فيه لانه
 قد اباحه ان يوكّل في الموضع فاكل في غيره والبقاء عليه لها فلا غرم فيه لانه
 وان غلظ بها فلا معنى لاشتراطها وهذا ما لا يصح ان يدفع في جرمه لانه
 واداه اعلم • **مسألة** ومنه وهما يجوز ان يوكّل النذر المندرج به في المسجد
 في غيره ولم جرم القبر الذي يجوز فيه اكل النذر • قال اما ما نذر به ان
 يوكّل في المسجد فلا يوكّل الا في المسجد ولا يكون اكله في جرم المسجد فيها عند
 واما جرم القبر ثلاثة اذرع للاكل واما ان يفسخ عنه للصلاة فتقول ثلاثة اذرع
 اذرع وتقول ما لم يسجد على القبر وتقول خمسة عشر ذراعا ان كان القبر في وجه
 المصلي واداه اعلم • **مسألة** ومنه وفي نذر بقيام ليلة ونيتة اب
 يصح ان يلزمه قيام الليلة كلها **ام** • قال ان كان نية فعلى نية
 وان لم تكن له نية وكان نيتة في القيام الصلوة فغلبه ان يصلي الليلة
 وان لم يقدر فيصلي بقدر ما يقدر ويصلي ليلة اخرى بقدر ما ترك
 من تلك الليلة واداه اعلم • **مسألة** وفي نذر وقال ان خذ من فلان
 من سفره اعطيته ذراعا من مالي فقدم ولم يعطه فانذر له ما يلزمه قال عليه
 السلام

كفارة النذر وهي كفارة يمين مسئلة ويكون الوفاء عليه ديناً وان مات
 فهو في ثلث ماله وهذا اذا قال فدا نفسه • واما اذا قال اعطيه ولم يقل فدا
 نفسه فلا يجزئ ان تكون عليه كفارة اذا لم يعطه وله وصية عليه ويجزئ ان
 تكون عليه التقية من الخلف والله اعلم • **مسئلة** ومنه في النذر اذا اكل في غير
 محله ايلزم اكله ضمان ام لا • قال ان كان النذر يورثه الناذر بنفسه فلا
 ضمان عليه • اكل منه بالذمة وان كان النذر ائتمن النذرة احداً واكمل في غير محله فعليه
 المكمل الضمان للناذر وعلى الناذر ان يصحك **مسئلة** ذلك النذر ليؤكل في موضع
 اذا علم بذلك الذي اكل منه والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفيه نذر جماعة المسجد
 الطلاني بطعام يؤكل في المسجد ايلزم الجماعة عموماً ام اذا احتضروا هذا وغاب
 احدهم يلزمه الثغاب شيئا واذا اكل الجماعة لحاضرون وغاب مثل واحد واثنين
 ولم يزلوا هم شيئا ايلزم الجماعة المأكلين والناذر ضمان لمن غاب ام لا • قال
 ان كان قصد الناذر ان تكون هذه المأكلة في المسجد ولم يخص بها احداً لهما من
 حضر عند المأكلة فلا يلزم لمن غاب ان يقر له وان كان وعلا في القول ولم تكن لينة
 فيجب ان يخص هذه المأكلة عمار المسجد وعمار المسجد على ما سمعته في النذر
 الذين يرايطون الخمس فيه وله يتخلفون المنعذر والله اعلم • **مسئلة**
 ومنه وفي امارة نذرت لشيء محدد لفلان وفلان ويأكله فلان وفلان ثمرات
 احدهم قبل الذنوب في نذرها وخلف ورثة كيف الخلاص لها • قال اذا نذرت
 انه لفلان وفلان وفلان ووجب النذر في حياتهم فلم تقلم اليات احدهم
 فبذفع بضيب الذي مات لورثته ويلزمها عندي على هذا كفارة
 النذر • وان نذرت ان يأكله فلان وفلان وفلان فهذا عندي نذر لا يلزمها
 ان مات احدهم قبل ان يأكلها فذرت بما المأكلة ولا نذر على المؤمن
 فيما لا يملك وفي الكفارة اختلاف والله اعلم • **مسئلة** وفيه نذر بنذر
 ليؤكل في موضع معروف فاكل منه احد خطاء او عمدا ولم يعلم الناذر بذلك ثم علم
 بعد اكل النذر ان يجزئ ان يرد بقدر الذي اكل ولو بعد ايام لم لا يجزئ به ان في
 الوقت ان يفسد هذا النذر وتلزمه كفارة ام لا • قال ان كان نذر
 لشيء محدد بعينه وموضعه في مكان ليس يحفظ فيه له او موضعه عند غير نذرة
 تلف منه شيء عود وجب منه قبل ان يوصل الى ذلك المكان فيجب ان لا يعوض تلف

مع كفاة النذر وان لم يضر في حفظه ولم يتوان حين لزمه لم يعجز ان يلزمه كفاة
وان كان هذا الشيء المحذور وانما محذور فيه الوزن او الكيل وتلف منه شيء قبل
ان يصل ذلك المكان فيجب ان يصير الى ذلك المكان مثلاً نذر له كفاة ثمانية دنانير
كفاة عليه والله اعلم. **مسألة** الشيخ محمد بن عمر رحمه الله في امرأة نذرت
ان جاء فلان من سفر فعليها ان تصوم في كل شهر ثلاثة ايام ما دامت حية فقد
فلان واخذت في الصوم في كل شهر ثلاثة ايام ثم انها عجزت عن الصوم ومزكو
او مرض ايلزها شيء ام لا. قال اذا عجزت عن الصوم ففيه اختلاف قولان
عليها الكفاة وقول لا كفاة عليها وكذلك البدل في الطائفة فيه اختلاف وما الذي
نذرت ان تصوم في كل شهر يوماً فان عليها ان تصوم في كل شهر يوماً ما دامت حية
ان لم تحدا الى حرم معروف والله اعلم. **مسألة** عن الشيخ ابي القاسم بن صالح المراكبي
وفيمن نذر بذر وعملها في بيته يجوز له ان يدور منها شيئاً ليعرف حاله
من قبله ويجوز له ان يشرب الماء الذي يصل من المزرع ام لا. قال اما الذي يصل
من المزرع فذلك من غير ما يباس به اذا كان يكفي ويصير صناعاً وان كان فيه نفع
فيجب ان لا يشرب منه على انه من ذروبه للاكل اما يشرب منه ويدور في بقدر ما
يعرف المالح من النفل ما على انه من طرقة النذر لانه ليس محجور على النادر وعين
هكذا يجب في الحفظ في ذلك شيئاً والله اعلم. **مسألة** الشيخ سر جان بن عمر
المراكبي وفيمن نذر براس غنم فذبح الشاة للنذر ثم اكلها سبع وهي مذبوحة
يلزمه بدله ام لا. قال ان كانت الشاة محدودة معينة فانه لا يلزمه بدله
وهذا الشيء لم ينج منه وانما هو من عين وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا نذر فيما
لا يملك وان كانت هذه الشاة ليست محدودة فانه يلزمه ذبح غنم هابت لها والله
اعلم. **مسألة** ومن نذر ان يخرج الى موضع وحش وهو يقدر على الخروج فتملك
شعره ضعف عن الخروج ما يلزمه قال يلزمه الكراه الى ذلك الموضع
وموته يفرقه على الفقراء وقول عليه الكفاة والله اعلم. **مسألة** والمرأة
الا نذرت شيئاً الى موضع وحش الزوجها منعها عن الميول ام لا. قال
لزوجها منعها وتنفق متى قدرت فعلت ما اوجبته على نفسها وعليها الكفاة
فيما ابوت وقول لا كفاة عليها والله اعلم. **مسألة** الصبي في امرأة نذرت
نصيام ايام البيض سنة وكانام اناها الحيض متى يكون بدلهما الا طهرت ام

اذا انقضت تلك السنة قال لم احفظ متى هذا هذا البدل مع وجود
 الاختلاف فيه وعندني انه اذا ابدلت في سنتها اجزاها وانحوت الي
 المستقلة ان تبدل في ايام البيض جاز لها ذلك وقال وقال لمبدل
 عليها ولا كفارة وقيل عليها البدل والكفارة وقيل بالبدل وحده وقيل
 بالكفارة وحدها والله اعلم **مسئلة** وقال القاضي ناصر سليمان
 اذا انقضت السنة ابدلتها كما نذرت مكان اليوم من البيض يوما والله اعلم
مسئلة وفيمن نذر ان يفعل او ياكل هو وفلان قال يوجد على الشيخ
 ابي عبيد ليس على الناذر سؤال فلان المنذور عليه فان صحت له البغية على
 ما نذر والا في وجوب الكفارة عليه لاختلاف وكذلك نذر ان يصلي في مكان
 وعجز عن ذلك او كان المكان لم يتوصل اليه قول ليس عليه كفارة ولا
 شيء وقول تلزمه الكفارة في العاجز وغير العاجز وقول تكفيه الكفارة
 عن الفعل والله اعلم **مسئلة** ومنه وفيمن نذر ان يعمل طعاما ويأكله هو
 وفلان فوجب عليه النذر فلم يقضه حتى مات فلان نيعمل الناذر الطعام
 ويعمل به ما نذره ولا شيء عليه في موت فلان واجب ان يعضاري عليه ان
 يعمل ما نذر فلان لما كمل المنذور وعلل صاحب هذا القول ينزل
 الوارث منزلة المالك والله اعلم **مسئلة** ومنه ومن قال ان يفعل امر
 كذا فعليه ان يذبح ذبابة وتوكل في موضع كذا فمعي ان في اكله ولحمها اختلاف
 بعض اجاز له المأكول ولحمها وبعض لم يجز له ذلك على ما قيل في الانتفاع فركانه
 وهكذا ما يصدق به من فرض او نفل فالاختلاف في الانتفاع به ولحد فان
 اكل هذا المنذور في غير هذا الموضع الذي جعل فيه فانه اعلم واحسب انه
 يلزمه بدله وان كان المأكول غير الناذر فلا يمين لان يبرأ بعد الناذر والموت
 عليه التوبة والاستغفار واحسب ان ياكل مثل ما اكله في ذلك الموضع فان لم ياكل
 في ذلك الموضع شيئا حتى مات فلا يمين له في ذلك ولا يمين له في التوبة
 من البغية لانه قد اتيها وقد اياحه من قدره ليؤكل وهذا فأكمل ولا يري
 في صحيح ائم اذا اكله في غير هذا الموضع ان يمينه على خلاف المسألة ويحيط
 وقال بخلاف ما هو فعل قلست له هذا للناذر ان يصدق بهذا المنذور
 به في غير الموضع ويسلم قيمة الكراء او المونة قال مجيهاه فز قيل ذلك

وقيل عليه كفارة النذر ويتصدق به حيث شاء . وقال من قال ليس له ان
 يتصدق به في غير الموضع . قلت له هذا عليه فرض امرام بالحق التخيير .
 قال . معي انه ليس عليه فرض الامر ولو كان فرضا وسعه خلافه . قلت
 له ويلحق هذا الاختلاف ما اوصي بانفاده في المساجد من وقف هجر او فطنة .
 قال . الله اعلم ولم اراه يبعد من حكم الاختلاف وقد ثبت ذلك لبلال
 تتخذ دينا في الماصد فيه معنى الاختلاف . وقال الشيخ سعيد بن احمد
 الكندي اما يضر المسلم بعد العمار القايين فيه فلا يجوز انفاذ ذلك في المسجد
 ولو اوصي بانفاذ ذلك في المسجد وما اعلم في ذلك خلافا . واما ما لا يضر بها ولا
 باحد العمار وكان ذلك ما يضر بالي عمارتها فحسن فيه الاختلاف ان المالك
 من اعمال الدنيا فليلحق بالداخل في المسجد اذا كان داخلها يعني عبادة
 الله او امر يسعه الدخول فيها ان يعمل فيها بما لا يضرها ولا باحد من العالمين
 سنة او خلافه جمل الاكل . وقيل لا يجوز اعمال الدنيا فيها اصلها المعنى
 ضرورة انها بنيت للعبادة لا لاعمال الدنيا والله اعلم . **مسئلة** . ومنه ان
 النذر لا يفرق شيئا ان لم يكن الله قد ركن النذر ليقترح به من اجل ما لم يكن
 يريد ان يخرج به والله اعلم . **مسئلة** . والنادر مما لا يكون طاعة وله معصية
 هل يجوز له ان يكفر بذهبه ولم يفعل ما نذره وكان قادرا على فعله ام لا . قال
 حفظت ذلك من بعض اهل بيان الشرح وقد قيل لا يجوز ذلك وليس له الا
 الوفاء به اذا لم يكن معصية والله اعلم . **مسئلة** . ومن نذر بالمحمود او غير محمود
 فبطحه وخرج مرقه هل يجزيه . قال . الحنفية يشاي بعينه ومثله هذا
 يختلف فيه ويجوز ان يجزيه ذلك والله بدل عليه في ذنبه والله اعلم . **مسئلة**
 ومنه وينبغي في النذر ان يجر الوسم الدواب وهو ابن سنتين وقد يمر
 كفارة النذر مختلف فيه كفارة اليدين والله اعلم . **مسئلة** . ومنه ومن
 نذر ان يخرج الي قرية ان فعل الله كذا او فعل كذا واراد ان يخرج او يخرج
 او شق عليه غير يخرج بالزوم في ذلك . قال . ان كان نذره في ذلك يخرج ليعمل
 شيئا طاعة الله تعالى فليس له الا الوفاء بما نذر حتى يخرج عن ذلك . فقول عليه
 كفارة نذره اطعم عشرة مساكين او صيام عشرة ايام مجزئ في ذلك . وقال قال
 عليه الكفارة ويفرق بقدر كراهي اذهبا . وقال من قال يفرض بقدر كراهي اذهبا
 ورجعا

وراجعا وليس عليه في المونة شيء لانه يكون نفسه • وقال من قال يفرق بقدر
 كذا به ذاهبا وراجعا والمونة مع كفارة نذره • وقال من قال يتنظر فان كان بقدر
 الكراء أكثر من المكفارة فوقف بقدر الكراء وليس عليه كفارة وان كان المكفارة أكثر
 كفروا ليس عليه بقدر الكراء • وقال من قال عليه ان يكفر وليس عليه في الكراء
 او المونة شيء وان كان في ذلك الخروج لغير طاعة الله ولا معصية فقول ليس عليه
 الموالاة به كذا به بالطاعة • وقال من قال ان شاء كفر وليس عليه في المونة شيء
 وان شاء وفاء وهو مخير في ذلك على هذا القول • وان كان نذره ليجعل شيئا من
 المعصية فليس له الوفاء بنذره ولا علم فيه لاختلافها وما عليه كفارة نذره والتوبة
 من نذره بالمعصية • وقال من قال ليس عليه كفارة نذره وما عليه التوبة
 والله اعلم • **مسئلة** ومنه وسالته عن نذره ما كوله او مشروب في موضع
 كذا يخرج به موديا لما عليه من النذر فلم يجد من ياكله ما ذا عليه • **قال** معي
 ان عليه حفظ ذلك • الي ان يخرج من لزومه • **قلت** له وان رجعه به حافظا
 له ثم صاع من ذلك هل تراه صامنا • **قال** معي ان كان لزومه في المصل وصاري في
 به مضموفا مثل من نذر بشيء لينفذ يوم الجمعة فيجأوزه من غير عذر فهو
 صام من المانذره حتى يخرج منه باذنيه او براءة او اذا لم يقص فيه فعندي ان
 المنذره به في بده امانة ولا يلزمه صمان ما صاع منه عذر ولو عدل في هذا
 الموضع يختلف في وجوب الكفارة عليه وثبوتها في موضع النذر وصانته
 اثبت والله اعلم • **مسئلة** الشيخ ناصر بن جيس رحمة الله عليه قال ان
 جاءني كذا او رزقني الله كذا او ان عافا الله ولدي عذر منه ان شاء الله على كذا
 ليوكل لي المسجد الفلاني او الفلاني فوقع الامر من الله تعالى علي ما اراد الله عليه
 باللائم تسليم كالنذر ام لا • **قال** قول يكون ثابتا عليه كالنذر وهذا
 القول الحسن عندنا البويهي بل عاهد الله عليه وقول ليس هو كالنذر ولا شيء عليه
 والله اعلم • **مسئلة** ومنه وفي امرأة نذرت لله عز وجل ببقه لها ليوكل
 كسها في المسجد الفلاني ونذرت هذه المرأة ببقه لتدخ اذا عقرت فانت
 هذه المرأة الناذرة ببقه البقرة والبقرة عشرة اشهر على ورثة هذه المرأة ان يقصوا
 الفلاني الذي نذرت به ام لا • **قال** على ورثة هذه المرأة ان يفعلوا هذه البقرة
 كالنذر فيها في حياتها كانت عشرة اشهر او غير عشرة اذا كانت محدودة معينة وما

وما ولدته بعد وجوبها للنذر فهو نافع لها. **مسألة** وإذا أذاقت النذر المحذور ولم يتصر
عز وجب عليه الرقابة في انقائه فلا شيء عليه ولا علي ورثته وإن قصر أو ورثته
بعد فغيرهم بدله فهذا في المحذور والمخير المحذور فإذا ضاع منه شيء لم يرد له
وأما علم **مسألة** عن الشيخ عيسى بن جعفر بن عليه نذر صلوة ففعله في
أقامته واحدة فلم يصلي بعض صلاته انتقص وضوءه أيت له ماصلي وهو يسلم
بين كل ركعتين أوله يصح له ماصلي قال الله أعلم إن كان نوي أن يصليها
في مقدم واحد لم يبقها فارجو أن لا يرد عنه النذر المباشرة إذا ما لم يرد
من النذر وأما علم **مسألة** الصبحي ومن نذر بما في بطن هذه البقرة ليطاف به
على فتر كذا فخرج ميتا. إن هذا النذر لا يثبت عليه لأن الطواف بالحيوان
على القبور عمت والعبث لا يحرم وله يكون شيء على الناذر وأما علم **مسألة**
ومنه في رجل جرب بالغ عاقل جاء بغير علم إلى بعض المساجد فطاف به عليه ثلاث
ملات وقال يا أيها المسجد هذه الدابة فذلك عن فلان فاقبلها عنه وأطافها
ونوي عنها وسارت على رأسها ولم تكن له في مكانة غيره ما ذكرت لكن من تكون هذه
الشاة **قال** أي لم أحفظ في هذا شيئا والنذر ينصرف على رجع وإن كان
فصله يجعل ذلك في صلاح المسجد وعمارته فهذا ثابت للمسجد. وإن كان فصله
ذبحه وأكله في المسجد فهو كذلك جائز. وإن كان فصله بسبب الداء فارجو أن
هذا لا يثبت وحكم ذلك لم يخرج من ملك الناذر حتى يخرج من ملكه إلى جهة صحيح
من أبواب النذر وأما علم **مسألة** ومنه وبين نذر بذر من أنواع البزور على شيء
طلبه وأبى فصلت لذلك **مسألة** ونسي نذر عليه أهوا جاء أم لا أنه لا يلزمه شيء حتى
يعلم أنه وجب عليه النذر ويستيقن ذلك فإن عجز عن القيام بما يلزمه فعليه كفارة
نذره صيام ثلاثة أيام أو أطعم عشرة مساكين فإن نذر بعد أن يكفر فعليه أيضا
القيام بما ألزمه نفسه من النذر ولا يحيط عنه وجوب النذر بالكفارة والله
أعلم **مسألة** ومنه وفي نذر أن يصوم النهار ويقوم الليل فقد عجز على أحد
ذلك عجز عن الآخر ما يجب عليه **قال** أرجو أنه إذا لم يوف بما ألزمه نفسه من
النذر أنه لا يعذر من كفارة النذر ولا يثبت ما يقدر عليه وأما علم **مسألة**
الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير بن عمر عن نذر بذر لهم معدود ليشترى بها
طعام وتؤكد في موضع معلوم فاشتتوي أكثر مما نذر به وأخرج النذر جملة وفصل

ينبغي قدر

نبي قدرا لزيادة هاجم ان يوكل في غير ذلك الموضع قال يحيى في ذلك
 الاختلاف والله اعلم **مسألة** الصبي في اربعة نذر بصيام ثلاثة ايام
 فصامت يومين يغفر له من وجها فاعلم ومنعها الصيام فاقطعت انه يتم لها
 صيام اليومين اذا نكرت اليوم الثالث وعذر ومنع وجها لها عذر في بعض
 القول والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حمير رحمه الله حين قال ان
 نفل الله يحيى فلان من سقم ويكون سالما تعلى صيام شهرين ما يلزمه في ذلك فقال
 ان لا ينشأ ويهدم النذر ومن قال ان شاء الله يكون كذا انا اقول كذا
 ولم تكن نيته نذرا فلا يلزمه شيئا والله اعلم **مسألة** ومنه ان قدم البدل
 قبل الزوم كالمزومة النذر اذا وقع والله اعلم **مسألة** وفيات وعليه نذر
 صلاة في موضع معروف او وصي على وارثه ان يصلي عنه ولا يجوز ان يصلي
 احدا عن احد **قال** المؤلف ارجو ان به قوله انه يجوز والله اعلم **مسألة**
 الرابح يرض نذر ان يصوم ايام البيض من عدة حياته او من بين معلومة واراد ان
 يصوم عشرة او شهر رمضان اترى عليه بدل من ام لا **قال** انا صيام شهر
 رمضان فانه يجوز عن صوم النذر على قوله انا صيام غير شهر رمضان فيجبني
 ان يصوم النذر والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان اذا تناذر رجلا ان
 علي ثوب فقال لجد هان كان الامر **قال** انت تعلى كذا لمزة فضة
 نذر فقال الاخر كذا فكان **قال** احدهم يجب على الناذر هذا النذر ارام لا
قال قول ان هذا لا يثبت لان بعض المسلمين جعله عقلة الخضر
 ونيل هذا ثابت وعلى قوله يقول انه ثابت فلا تجب البوابة على مثل
 هذا وان اعطاه ما نذر له به وقبضه ورد عليه فذلك جائز **مسألة**
 ومنه وغير نذر ان يعطي فقيرا معينا شيئا قامت ذلك الفقير قبل ان يعطيه
قال اذا كان نذر له لاجل فقه فهو لو وثقه الفقراء وان لم يكن نذر له لاجل
 فقه فهو لو وثقه كالمعتب والفقراء والله اعلم **مسألة** اتجني الشيخ محمد بن
 عبد الله بن مرداد وفيمن نذر لمسجد او قبر يطعمهم واراد ان يقسمه فريش او
 نذر ان لا يجوز وان نذر ان يصوم عشرة ايام واراد ان يصوم كل خمسة ايام
 صرحه **فقال** انه جائز واكثر القول انه لا يجوز والله اعلم **مسألة** وفيمن
 نذر ان لا يصوم نذر على الفقراء هاجم الناذر ان يعطي من النذر لادان وزوجه اذا

اذا كانوا فقراء قال فلا يعطى غير ابا الغني من اولاده **مسألة** ما لك الفقراء وكذلك يعطى
 لزوجته ان لا يعطى بها ما لم يزمه الفقراء **مسألة** واما اولاد ابا الغني اذا كانوا فقراء
 عولهم فلا يعطى لهم ما لم يزمه الفقراء في اكثر القول **مسألة** وان كانوا بائنين عنه وعولهم على
 انفسهم مجاز له ذلك ما كان من ذلك او كفارة وحدا للفقير الذي ليس له من المال ما يغنيه
 الى ستة من غلة ماله او ذهب او فضة او مصنعة ثابتة تغنيه ما يحتاجها
 يحصل منها وان كان معه ^{صفا} ما لا يغنيه وليس معه من المال غيرها ما يغنيه
 الى ستة مع ما يحصل منها فهو فقير وله عمل على قيمة الموصول واما العمل على الغلة
 والدرهم والفضة والصناعة الثابتة والآنية والسلاح الذي يفصل عن الغلة **مسألة**
 واما ما علم **مسألة** وجدت عن احمد بن مداد ان اهاب الغنم المنذورة
 للفقراء وحفظت عن غيره ان جلود البقر والغنم والابل الموصية بها الفقراء هل للزينة
 على قدر حاجتهم من هالكهم ولو اوصى بها باعيانها ووجدت ان اهاب يعطى
 الخارج قال الحسن بن عبد السلام **مسألة** ان اهاب من الدابة المنذورة للفقراء
 للفقراء لغرض غير اجرة الدار ^{ناحية} وهو جلاله ان شاء الله **مسألة** ووجدت عن احمد بن مداد
 من نذر بخمس ما يكسب ان يعطى ويجوز ويؤكد في المسجد الفلاني فاجرة الطبيب
 والخبز من الخبز المنذورة **مسألة** وعن ابن عبيد الله من نذر من وجب وذبيحة فاجرة الطبيب
 والخبز واجرة الذبيحة من المذبح واجرة الخبز من الخبز وانه اعلم **مسألة** ومن
 نذر صلاة كذا ركعة وصوم كذا يوما ففعل بمصر ذلك نسيان منه يجب ان ياتي
 بالجميع ثم ذكر بعد ذلك الجزاء ان ياتي ما بقي ولا شيء عليه ام لا **مسألة** لا يحق في هذا شيئا
 ولعل النسيان من العذر وفي المثل من يسيئ شيئا من امواله ولم يخرج زكاة حتى استغفر الله
 فقالوا لا يعذر من زكاة الفايضة فانظر فيها وانه اعلم **مسألة** ومن نذر بفعل نبي
 في وقت معين منه وينبغي فعله في الكفارة عليه اختلاف وفي لزوم فعله بعد
 الوقت عليه اختلاف فيلزمه فعله والكفارة وقيل يلزمه فعله والكفارة
 عليه وقيل يلزمه الكفارة ولا يلزمه فعله وقيل لا يلزمه فعله ولا الكفارة
 عنه وانه اعلم **مسألة** ومن نذر بصوم ووجب عليه وهو صحيح قادر فلم يصم حتى
 عجز عنه ما اوجب عليه وهو عليه الوصية قال عليه كفاة النذر وعليه الوصية بذلك
قلت له واذا اوجب عليه وهو عاجز عنه فان كفر وطعم على قول من قال بذلك
 يكفيه ذلك وتسقط عنه الوصية به **مسألة** لا شيء عليه وقول عليه الكفاة

والذهب

قلت

قلت له فان لم يفعل احدنا ذكرت لك على قول لا يلزمه ذلكا يلزمه انه يوصي
 بهام الله قال **مسألة** اذا اتسع بقول من لم ير عليه الكفارة فلا يلزمه الوصية والله
 اعلم **مسألة** الصبي وفي النذر على الغضب اختلاف في ثبوته واليمين على الغضب
 لا يثبت يثبت ما لم يكن بطلاقا وعناقا والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن
 نذر بشي من مال غيره قال صاحب المال انا قام نذرك ايتيت ام لا
 قال نذر الرجل في مال غيره لا يثبت عليه ولا في المال ولا اعلم في ذلك اختلاف
 فاذا ائتمن صاحب المال خرج المال مخرج العقيقة منه له وخفت ان يلزمه النادر
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر لمسجدا للنسب عليه انه لهذا لو لم يند
 ان جعل نذره فيها ان كان ما لا يصلح ما ولا يضرها تحسن وان نوحا اضرها فذلك
 وجهه فان قال قائل غير ثابت هذا النذر اذ موصفه غير معلوم لم يبعد ان
 النادر لا يتقرر على مرقن احد بهما وفي المصل لا نذر على الانسان فيما لا يتقرر عليه والله
 اعلم **مسألة** ومنه واذا نذر بهذه الالفة ان عاقا الله ولد له نذر او نكحت
 قبل ان يعاظم عوفي لوانتها منبثت مع تناجها لم يبعد اذ هو منوع من بيعها
 قبل وقوع النذر هو قال لو ان الولد تبع لها ولو اخرج الناح مخرج واجتج ان في موته
 لا يلزمه النادر بل له لم يخرج من الخوة وفيها ويلقوا الله تعالى لكم فيها منافع
 فيما انفسهم انه الناح والدين والصوف والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر
 ان يصلي اربعين ركعة فانه يعتقد ان يصلي اربعين ركعة عما عليه من واجب
 النذر فاذا صلى ركعتين سلم ثم قام فاذا استوى فاما احرم ثم استعاذ ثم قرأ
 الفاتحة وما تبسم من القرآن يغني هذا في كل شفع وهو يحجبه توجيه واحد وعقد
 واحد والله اعلم **مسألة** وفيمن نذر براس غنم ايجز له ان يذبح من الجعد
 اهل الله قال فيه اختلاف قول يجرى وقول لا يجرى وعلى قول لا يجرى ذلك تجزیه
 الكفاش وان اذله براس غنم وهو لحوط والله اعلم **مسألة** الصبي وفي قال
 لا يجرى من مال الله شيئا من باب النذر وذلك لامر عناء قال يعني ان هذا
 نذر ثابت عليه لا في مخصص بل هو ذلك ان ائمة المسلمين لا يستغنون
 عنه ولا عن نذيرين وكذلك فقهاء المسلمين ومنه حق فيه من علم او حاكم او والي
 او منادون اين هذا النادر من ضعفاءهم واعتبا بهم وهذه المسئلة شرح فان
 كان من يقوم بعباده مثل صانع او حرث او طاب يستغله ويقوم به ثبت عليه

النذر بادام مستغنيا وان كفر في حال غناه وانتفع منه كما ينتفع غير عنه والله اعلم
 ولا يجزئني له ان يكفر ما دام مستغنيا عنه ولا يتعري من الاختلاف ان اراد
 ذلك وان كان من ائمة المسلمين ومعناه التفتع عنه وكذلك حكمهم واهل البصل
 منهم ما احسن عالم المقام علي بن ابي طالب يخرج منه كفارة وما شبه ذلك فانه
 اعلم وما اعتمد عليه الصواب وموافقة السنة والكتاب عملوا به ومضوا عليه
 وليسهم المقام علي بن ابي طالب ويخرج منه وهم في هذا اولى من قد استغني عنه
 وان احتاجوا الى الانتفاع به او المخذ منه وهم بتلك الصفة وجت ان لا
 يثبت عليهم هذا النذر والحكام للصوم في هذا الحكم العموم ومن لم يثبت
 عليه النذر لزمه تكفين وقيل بكفارة عليه واهل العلم هم الحكم في ذلك وبذلك
 وان جاز ان لا يأخذ ولا يقبل شيء من اهل الله ولا يأكل وهو ائمة المسلمين
 او من عوامهم فاقول ان كانت يمينه بالطلاق او العتاق او الظهار فلا بصر له
 له معنى يبريه منها ان حنت فيها كان حنته في حال الحاجة او الغنية وان كان
 يمينه بالرجوع او بالصدقة او بالهدى او ما شبه ذلك فيجبني ان ينوخا مائة الصلح
 له وللمسلمين فان كان في حنته صلاح حنت في يمينه وكفرها وتوسع بما وسعه
 وتاب الى الله وعقد يمينه التي ليس له عقدها وان كان مستغنيا عن ذلك
 قام على يمينه ولعل يخرج في بعض القول ان حنت عليه اذا كان في دخوله في هذا
 المال صلاح لاهل الاسلام وكان هو ائمة المسلمين والقوام بالعدل
 والدين ولا غنية لهم عن هذا المال ولا قوام لاهل المسلمين الا به ومنهم من قال
 قائل ان الامتناع عن المنافع من اهل الله وترك ذلك نذر او عين من عصية الله مع
 ما اباح الله لعباده في حكم كتابه لم يبعد العدل والصواب وانه لقوام حسن
 ولا كفارة عليه ان حنت في ذلك لقول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله
 طيبات ما احل الله لكم وهذا الاصل قد فصل الله بين اخيه لرسوله صلى الله عليه وسلم
 ولقائه ولقائه وليتامي المسلمين وساكينهم الى قوله والذين جاءوا من بعدهم وقد قال
 بعض المسلمين ما هم مؤمنون ولا مؤمنة الاولة حق في هذا المال اخذوا ولم يخلوا فلهذا
 اعجبني قول من قال ان النذر بالامتناع عنه من عصية الله ان كلا الحق فيه
 اذا كان من اهل المسلمين والله اعلم **مسألة** الشيخ علي بن ابي القاسم وعن رجل
 نذر صيام كل خميس او يوم جمعة او سبت وشق عليه صيام تلك الايام بالدرهم

ان ذلك

قضاء

أفرد لا رخصة أم لا قال **مسألة** ان قضى النذر فبرضة لقول اسمعاني يوفون
 بالنذر وعليه للصيام تلك الأيام كما نذر له أنه إذا لم يقدر على الصيام أطعم عن كل
 يوم مسكينا أو افطر وفيه قول ولو قدر على الصيام وأراد أن يطعم عن كل يوم
 مسكينا عداه وعشاء أو كيلا كما يخرج من الكفارة في طعام المساكين
 مجاز والذي لا يجوز بغير اختلاف نزل الصيام مع الفدية على الصيام في
 كفارة الظهار وكل المقتل والله أعلم **مسألة** الزام لي ونذر برأس
 غنم لي يوكل في القبر الفلاني الحريم ذراع يكون النجس في ذلك وإذا بقي من النذر شيء
 شيء هل يجوز تركه قريب من القبر بالزام بإخراجه الناذر قال **مسألة** ان المكل يكون
 في الثلاثة الأذرع والرأس يكون من أوسط الغنم والمهاب للنذر ولا يجوز
 إلا أن يحمل ما نذر به جملة إلى المكان الذي نذر أن يوكل فيه فإذا قصد شيء منه
 لم يحزن أن يتوكل أو لا يحفظ ويعاد به ثانية ويجوز أن يحتج به عن الناس إذا
 كان نذره لي يوكل ولم يجد يأكله والله أعلم **مسألة** ومن نذر أن عاقا
 الله ولده فلانا فعليه نذر منه ان شئني رأس غنم ويؤكله على القبر الفلاني
 هو وولده وغيره يذبح عاقا الله ولده واشتري رأس غنم وأكلوه نذر فصد شيء
 من اللحم ونزكه في قديم متروك قرب القبر ولم يرجعوا إليه ولم يعلموا أنه أكله
 أحدا ولم يأكله أيواء الناذر على هذه الصفة أم لا قال **مسألة** أما ما نذره
 هذا الناذر من النذر ولم يعلم به أنه أكل أو لم يوكل فلا يبرأ من النذر وأرجو أن
 فيها قولاً بآعادة النذر كله وأرجو أن قولاً يكفيه سد ما صنع منها مثله فان
 كان في النذر أن يلبس هو بنفسه للأكل فيجب أن يفعل كما نذر والله أعلم **مسألة**
 وإذا نذر لحدان يصلي في مسجد كذا ركعة ولم يقدر على
 دخول المسجد مجاز أن يصلي في غيره والله أعلم **مسألة** ابن عبيدان
 ومن نذر برأس غنم لقبر أو مسجد ولم يذكر في نفسه للأكل الحكم فيه **مسألة**
 ان كان للنذر رنية فعلى ما نذر وإن كان للقبر أو المسجد أن يطلعه
 في القبر أو المسجد ثم ذهب عنه هذا النذر فيه معصية لأن إضاعة المال
 نجس وإن يلزم الوفاء بهذا واختلف في الكفارة عليه وإن قوي أن يأكله
 صدق القبر وفي المسجد فعليه الوفاء به أو لم ينبو على شي من ذلك وأرسل القول
 فيجب الرجوع في هذا إلى نقار الناس وعلاقتهم فان كانوا إذا نذروا المسجد

وكفارة

او القبر اكله فيما فعله كذلك وان كان اذا انذر والمسجد باعوه لاصلاح
 المسجد فعليه كذلك والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي اناس اجتمعوا
 على قسم ما لهم فجعل كل واحد منهم نذرا له كذلك دارها للمسجد او غيره
 ففقد نذرا لاجلهم ايثبت ما جعله على نفسه ام لا قال قول انه يثبت
 على كل واحد منها ما حطه على نفسه والنذر وقول لا يثبت بان هذا النذر لم يكن
 اصله تقربا لله وانما جعل هذا التثبيت قسمهم من اجل هذا لا يثبت والله اعلم
مسئلة وفيمن نذر ان يصوم في يوم الخميس او يوم الجمعة ثم صام شهر رمضان
 او صام بدله او صام شهرين كفارة لزمه او صام نظوعا او صام بالاجرة
 يلزمه بدلهما في جميع ذلك ام يلزمه في بعض دون بعض قال لا يلزمه شهر
 رمضان فقال انه يخرج ولا بدك على الناذر في صيام الايام التي نذر بها وقول
 عليه البدل والقيمة الصيام الذي ذكره فغلبه اعادة صيام الايام التي نذر
 بها على القول الذي يجنبني والله اعلم **مسئلة** وفي رجل يتابع هو
 ورجل يبعوا قال كل واحد منهما ان كسبت عليك في بيعي هذا فعلى المسجد
 نذرا لله تعالى ثم اراد احد منهم الرجوع يلزمه فانه نذر به ام لا قال في
 ذلك اختلاف قولك الثالث يلزمه ما جعله على نفسه وقول لا يلزمه والذي
 اقول ان ابه ان كان هذا النذر اثبات هذا البيع فلا يثبت هذا النذر ولا
 يلزمه الناكث شي وان كان هذا النذر تقربا لله تعالى فهو ثابت والله اعلم
مسئلة ومنه ان قال ان فعل الله في الشيء الفلاني فذا بي هذه نذرا لوجه
 الله تعالى فوكل في المسجد الفلاني فمكت ايا ما قل يفعل الله فانه عليه نذر
 اراد ان يذبح دابته تلك يجهز له ام لا قال اما اذا كان للنذر وقت محدد
 ثم انقضت الوقت ولم يفعل الله الشيء الذي نذر به فحاجته ان يذبح دابته
 وينصرف فيها وان لم يكن للنذر وقت محدد فلا له ان يذبح دابته ولا يتصرف
 فيها فان ذبحها ونصرف جهات ففعل الله الشيء الذي نذر به فعليه بدل ذلك
 الدابة وعليه كفارة النذر مثلكم العيين المرسل على اكثر القول والله اعلم
مسئلة ومنه وفيمن نذر مسجد بلارية فصدقه ولم يبنها لم يشرع ان يكون ما يفعل
 بها ان اراد الخلاء منها قال ان كان ارادته وبنيتها بهذه النذرة لشيء فهو على
 ما نوي وان لم تكن له بنية واراد ان يجعل ما نذر لهذا المسجد لاصلاح هذا المسجد

فلا تقول ان ذلك خارج من الصواب والله اعلم **مسألة** ومنه والذي
 ينكر برأس غنم غير محدود ليؤكل في مسجد معلوم نذر تلف من الرأس شيئا فامكن
 ان يبدل مكان ما تلف ويؤكل هو ويطبق من الرأس في وقت واحد فذلك حسن
 وان لم يكن جازا ان يؤكل ما بقي من الرأس ويؤكل البدل أعفوبدا ما تلف في
 وقت آخر والله اعلم **مسألة** ومنه وفي نذر صلاته في موضع
 معروف وأوصي على وادته ان يصلي عنده فلا يجوز ان يصلي احدهما وحده
 وفيه قول انه يجوز والله اعلم **مسألة** ومنه ومن ان يصلي ثلاثا في
 ركعة في يوم مرة يلبس ثوبا شاء الله من الأيام ثم يصلي ماية ركعة ثم يلبس ما شاء
 الله من الأيام الى ان يتم ثلاثا في ركعة وهذا اذ لم يقدر ان يصلي في مقام واحد
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر برأس غنم فجاز ان يذبح كبش اثنان
 بالترجلة الممجنس ويجعل بعضه على بعض في الزكاة والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سليمان بن سرجه العامري فيمن نذر بكرا محمديا يشتري به طعام ليؤكل
 في موضع كذا فاشتري البناذير طعاما كما نذر او حين تعد ليكل الطعام اخذ منه
 طعاما ورعى شئ منه في الأرض ليم نذره في بيته جهلا منه ايلزمه ان يشتري
 طعاما مثلا ما ضيع منه ام يشتري طعاما ثانية على قدر بتلك الدراهم
 المولدة قال قد سمعنا وان في ذلك اختلافانا ويجوز ان ياتي بدل ما
 رعى به في الأرض من ذلك الجنس من الطعام والله اعلم **مسألة** وهذا يجوز
 ان تؤكل النذرة فقا حذار القبة اذا كانت اقل من ثلاثة اذرع في المسافة قال
 لعله كذلك ايضا على قول من جعل الحد غير فواطع وعلى قول من جعل الحد
 فواطع لا يجوز ذلك وهذا الحب البناء والله اعلم **مسألة** الشيخ محمد بن
 من نذر بجري حي يؤكل في موضع معروف والحب يحتاج الى عروة قال
 قال في حفظه ان عروة من النذرة والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسن
 ومن نذر ان يصلي ماية ركعة او اقل واكثر في موضع فلم يقدر ان يصلي ماية
 ركعة في مقام واحد فانه يصلي ما قدر ثم ياتي بما بقي بعد ذلك وقول يجوز
 ان يصلي ذلك منفردا ولو كان قادرا قال قول الاول عندني اكثر والله اعلم **مسألة**
 الصبي فيمن نذر صلاة او صيام او شيئا من المالكات
 لم يوصي بقضائه على وادته ان يسلموا وراثة ام لا قال اذا علم الوراثة

ذلك ولم يحنل قضاء الميت في حياته فيجوز ان ياتي من اختلافه وان اختلف
 قضاء لم يجب اداؤه الا ان يوصي به والا ثبتت اداؤه فيتم اداؤه ما على
 المال من صيام او صلوة وانفاذا الزمة المال لنفسه من المال كالتواتر والله اعلم
مسألة ومن نذر ان يخلصني الله من السجن او من البحر رجعي سالما فسرقي
 ان اصوم شهر او شهرين الا صوم به علي يبري لم يجب اداؤه الا ان يوصي به وان
 ثبتت اداؤه ثم كان المجر كما قال وجب عليه النذر ان يبري ان يصوم عنه
 مملوكا الشهر الذي قال ليصوم به دفع له اجرة صومه شهر او لم يدفعه قال
 اما نذر به ليصومه فعليه ذلك وله ٥ واما ما نذر به ان يصوم به في حياته
 فلا الحفظ فيه نسيان الماتة قالوا لم يصوم احد عن احد في الشيعة ويجب ان يوصي
 بانقضاء ماله بعد موته وان كفر عنه في حياته كفارة النذر فاخرجه
 بخرجه ذلك ومملوك وعينه سواء على ما قالوا والله اعلم **مسألة** ومنه
 وفين نذر بشي ان يוכל عندني في القبر يوم الحج كل سنة نذر ما دام حيا
 او يصلي كذا ثم صار الزمان مثلا هذا الوقت وصار لم يقدر نذر ان
 يصلي به يصل الي مكان من الخوف فما يلزم هذا النذر من قضاء او كفارة
 قال اشئ عليه في بعض القول وفيه عليه في ذلك الكفارة والله اعلم
مسألة ومنه ومن نذر ان يصوم كذا يوما وان لا يتكلم قال نذر على
 فعل شي بترك كلامه جازله ان يتكلم ولا اعلم عليه شي والله اعلم **مسألة**
 ومنه ومن نذر ان جاء ولد له فليصوم شهر حب هذا الذي يقبله
 وهو في شهر جمادى الاخر وجاء ولد وقد مضى شي من الشهر او بعد النسخ فما
 يلزمه قال عليه صيام بنية الشهر وبدل ما فاته منه ولو فاته جميعا كان
 عليه البدل ويختلف في وجوب الكفارة اذا لم يصمها والله اعلم
مسألة الشيخ مسعود بن مصان ومن قال ان فعلت كذا وان لم افعل
 كذا يلزمي صيام شهر فان ثم حنت فقول يلزمه ما جعل علي نفسه من الصيام
 وقول بخرية كفارة بين رسول في مثل هذا والله اعلم **مسألة** ومن
 قال **الله** ينفق في يدي مائة درهم الى عشرة ايام وانا اصوم شهر انصر
 مائة درهم في الوقت فعليه كفارة بين الطعام عشرة او صيام عشرة الا ان
 يكون قال مائة درهم حلالا فلا باس عليه **مسألة** ومن نذر ان نذر مائة

غلاما وبصوم فحلفت واستقطت ولم يدرك الم انثى قد قال فلا اعلم عليه
 شيئا وان تبين خلفه فلم يعرف غلاما او جارية فقد وقع فيه المشكال والاحتياط
 له الوفاء بنذر المان بنذر ان نذر غلاما حيا فلا يلزمه شيء في السقوط والله
 اعلم **مسئلة** الشيخ جيب بن سالم رحمه الله في امرأة نذرت او حلفت
 بصيام معلومة فمتعها زوجها عن الصيام ما يلزمها قال اعلم ابدا لا
 وفي الكفارة اختلافه واما ان حلفت بصيام يوم معلومة مثل يوم الخميس
 او الجمعة او غيرها نجاء ذلك في شهر رمضان او صيام كفارة فقبل فحلفا يكفنها
 صيامها لا تحلف ان تقصو من ذلك الايام وقد صامتها وعليها كفارة النذر
 وهي كفارة عيدين وسئلة والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يصوم سنة
 على شيء قد سجي في عليه شهر رمضان فعليه ان يصوم ثلاث مائة رمية
 يوما غير شهر رمضان والعبد ين وليحق ذلك فمتا بعدا بل شهر رمضان
 وبذلك العبد ين على ان يصيامه ولا يقطعوه وكذلك بدل ما يلزمه انتقص
 عليه والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يصوم غدا وهو لا يعلم انه يوم الفطر
 فانه يفطر وينبغي يوما مكانه وقول ابدا عليه وله كفارة لان صومه معصية
 والله اعلم **مسئلة** ومن نذر ان يبع عوفي فانه يعطي فلانا ماله كذا ويتصدق
 به على فقير او عني او مومن او كافر وعوفي عليه الوفاء به ام لا قال نعم عليه الوفاء
 بذلك كله قلت له فاذ لا دين لك رباه وسبعة وخمسة اعمى ورثته وبعض اولاد
 دون بعض قال هذا ليس عليه الوفاء به لانه معصية وعليه الكفارة والله
 اعلم **مسئلة** ومن نذر ان عوفي ولد الصغير وعصية فانه يعطيه قال نعم
 قوله هو الولد لانه نذر وليس له قيد جعة وله انتفاع ولو لم يحزنه قول لا يثبت له
 ذلك حتى يحزن والله اعلم **مسئلة** ومن نذر على ولد له رمضان صح ليشوي
 شاة بعشرة دراهم او قال ابي عشرة دراهم ليدجها له صح الغلام فجاء رجل
 شاة ونشوي عشرة فاعطاها الاب هبة فذبحها للنذر فلا نري ذلك يحزنه
 حتى يشوي كما نذر والله اعلم **مسئلة** ومن قال اللهم يصطحف فلان وفلان
 وفلان والي كذا فاصطحا هذا يخرج من حج النذر فان وفاء اعطى فحسب
 الا فلا يلزمه الا الاغتفار والتوبة ويكفر نذر والله اعلم **مسئلة** وكان
 له عبد فوقع في شاة فقالت يا رب يا مولاي ينحني او يسلم وانا اعطيه ما ينبغي

فلان ان كان له حياة تقني الى بلوغه فلم يقطعه اياه حتى يباعه ابو والصبي لم
يبلغ بعد • فان عليها للصبي قيمته ولحب ان تكفر نذرهما لانها لم تفعل ما نذرت
واسمه اعلم • **مسألة** ومن نذر ان يزور فلانا فانت فلان قبل ان يزور قول بحت
ان توانا عن ذلك • بعد القدر وله بحت ان لم ينصر وقول عليه الكفارة على حاله
وان نذر ان يزور الى يوم كذا فخصي ذلك اليوم ولم يزور فيه فانه بحت والله
اعلم • **مسألة** ومن نذر ان يخرج اليقظة يصلي بها او يصوم او يصلي بها
او غير ذلك من ابواب البر فبحت ولم يخرج قول عليه كفارة ما حلف عليه •
والكراه والمونة الى ذلك الموضع ذاهبا وارجعا واكثر القول ذاهبا • وقول ان
كانت الكفارة اكثر من كراهيه ومونته اخرج كفارة خضته ولم يكن عليه غير
ذلك واسمه اعلم • **مسألة** والنذر اذا كان طاعة ولم يعصية مثل فقود
في منزل او وقوف في موضع يلزمه الوفاء به • قال يختلف فيه قول هو
بغيره الطاعة وعليه الوفاء لان لا يطيق وقوله هو محيى ان شاء وفاقا وان شاء
كفر واسمه اعلم • **مسألة** وفي رواية نذرت ان يعجب ابنها اني تنثر عليه حواشي
او سكر او غوفي ما يلزمها • قال ابو معاوية تصدق بمئنة على الفقراء • وقال
جابر بن طيس بالنثر ونصبه عليه صبا او يكون علي ما يجري به العادة وفعل الناس
فيه لان يقصد النادر به الهدية والعطية المذكور له فهو له واسمه اعلم •
مسألة ومن نذر ان يصح ولدان براس عثم وجري يجب لهما • **مسألة** ويؤكد
لذا وبائية من جبر نصح ان تكون اجرة الطاحن والذابح والخاير من النذر •
قال ان اجرة الذابح من المذبوح والطاحن من المطحون والخاير من الخبوز • **فصل**
المنذور به يوكله وفقة او فقات الى ان ينفذ ويؤتي به او لا جملة • **قال**
الناظر في ذلك من نذر كذا ان يوكل بوضع كذا فان كان لا يمكن المنذور به
يكن ان يوكل بل بمعالجة ولا طبع ولا زيادة ابا يزوم لم يكون ذلك من النادر
وان كان لا يمكن اكله بغير معالجة فيكون منه وعن الشيخ • محمد بن عامر
السعالي ان من نذر جري علس المكان النذاري فان اجرة ذقاقة وطحنه وخب
منه • **واما** ان قال ناذر جري علس يدق ويطحن ويجري ويؤكد في المكان
النذاري فان الاجرة على الناذر • **واما** الماهاب فان اعطى الذابح جري • وفي قول
عمر بن عبد وعيس من الفقهاء المتأخرين ان لا لها النادر واسمه اعلم • **مسألة**
ومن نذر

ومن نذر بشاة معينة تترك في مسجد معين فلم يقدر عليها • فادامت
 موجودة يقدر عليها فلا يحسن له ان يبذل بها غيرها وان لم تكن معينة
 جاز له ان يبذل بها غيرها والله اعلم • **مسألة** • وكان عليه نذر ان
 يستني نوضعه لخدمته ليجوز ان يجمع بينه في وقت واحد ويؤكل في وقت واحد
 قال • جاز ذلك ولا يحسن تفرق النذرة الواحدة والله اعلم • **مسألة** •
 ونذر المعصية لا يلزم الوفاء به واكثر القول • لا تلزم فيه الكفارة وهو مثل
 نذر ان يقتل انسانا او يضربه ظلما او يصوم يوم العبد او يصلي الي غير
 القبلة او يسرق او يزني او يشرب خمر وبنه هذا غير المعاصي • ونذر
 الغضب محض بين الوفاء به ان كان طاعة وبين ان يكفر نذره والله اعلم •
مسألة • قال • ابن حيدر • جاز نذر ان يفعل الله كذا وهو فلا ان
 يفعل ان كذا في الاخران يفعل قول عليه الكفارة ويفعل هو نفسه وقول الكفارة
 عليه ويفعل هو ما استطاع من ذلك وليس عليه عندنا ان يسأل الاخران
 بمساعدته لان ذلك يخرج مخرج الوسيلة لقوله عليه السلام لا نذر على المؤمن
 فيما لا يملك وفيما لا يستطيع والله اعلم • **مسألة** • عن ابي عبد الله • نذر
 ان يعافي امه وله وهو فلا ان يذهب ان يفرقة بصوتان • فيها يخرج
 الناذر وكره الاخران يعجب فانه يجزيه وليس عليه ان ينفذ على الناس لما ان
 يقول • اخراج فلا ان فعله كراهها ولم يبري عليه النفقة في الذهاب
 لما ان يكون يذهب في سفر اكثر مما يذهب في البيت فانه يحسب مع الكراه
 ويقتضيه فانه يصوم عن نذره عليه يوما • قلت • له فان نذر ان يخرج هو
 وفلان ان فعل الله كذا ففعل له فاي فلان ان يخرج او غاب يخرج هو
 وحده قال • قول لا يبري وقول لا كفارة فيما لا يملك ولا يستطيع ولا في معصية
 الله وقول لا وفاء عليه في شئ من ذلك وعليه الكفارة • وما فيما لا يستطيع او
 يملك وليس بمعصية فعليه الكفارة ان لم يفعل ولا يعلم في ذلك خلافا والله
 اعلم • **مسألة** • ونذر بعمل طاعة نذر ان لا يعملها او نذر بعمل معصية
 نذر ان لا يعملها انه يثبت عمل الطاعة في الوجهين ويبطل عمل المعصية
 فيما والله اعلم • **مسألة** • وفي قوم اتسموا ما لا وجعوا على انفسهم نذر
 ان ينقض القسم هلا يثبت • قال • ان كان النذر بداءا للمسجد او لشيء

من ابواب البر فهو ثابت وان كان المنقوص على الناقص فلا يثبت والله اعلم
مسألة ومن نذر ببلهم لقبر ولم يسم طعاما ولا عيما ولم تكن له نية
 فقول انه يتصدق بها على الفقراء وكذلك ان مات او اوصى بذلك
 وقول ان ذلك نذر باطل يلزم وان نوي ان ياخذها الفقراء فعلى القبر
 ما نوي قال الشيخ جاعدين عيسى نعم قد قيل هذا وقيل فيه انه لا يقبل
 في صلاحه وعلى قول اخر فيجب ان لا يثبت فيرجع اليه نذره ومع الوصية
 فيتمتع به ما لموصي على هذا الراي ان صح فيظهر فيه والله اعلم
مسألة وفي رجلين اختصما في شيء فقال احدهما ان صح ما تقول انت فعلى ان نذره
 كذا ناكله انا وانت وفلان وجعل الاخر على نفسه مثله كذا فقيل هذا اذا
 كان من الطاعة فالوفاؤه واجب كما نفاسمياه نذر الله ولعل فيه انه غير لازم
 فهو بمنزلة الخطار والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يفعل الله في كذا وفلان
 يعطيه ففعل الله له ذلك فاني فلان ان يعطيه ما نذر عليه فقيل عليه الكفارة
 وقيل لا كفارة عليه والله اعلم **مسألة** ومن نذر بشيء على صحة عليل يبري
 وفي عقله نفس او في قلبه ضعف لم يكن قبل العلة ما حده صحة قال
 ليقطعه النذر بذلك الا ان تكون له نية في شيء بعينه والله اعلم **مسألة**
 وفيمن قال ان شربت بعد هذا اليوم او هذه المرة فعلى المسجد الف طرية
 ثم عاد وشربه بعد ذلك مرة او مرارا وهو لا يملك الف طرية قال في ذلك
 اختلاف فقول يلزمه للمسجد ما جعله على نفسه وقول لا يلزمه شيء والله اعلم
مسألة عن ابي الخواري فيمن قال ان ساق اسدي كذا فعلى فلان كذا
 وكذا ثم ساق اسد اليه ما طلب ثم طلب الى الرجل الذي جعله على نفسه فجعله
 في حرامه انه لا يجزيه ذلك لخل حتى يسلم الى الرجل ما جعل على نفسه وفي بعض
 القول يجزيه لخل والله اعلم **مسألة** الشيخ جاعدين عيسى وفيمن نذر كذا
 كذا محبة للكمية كيف يصح بما قال في لعمارها ان صح ما اراد فيها والله اعلم
مسألة الشيخ سليمان بن محمد مدله الله وفي امرأه نذرت ان تقرا على
 قبر لحد من المسلمين طاعة لله وهدية للميت ولم تقدر على المسير هل يجزي
 عنها زوجها اذا قضى عنها نذرها وهل يجزي قرائته عن قرائتها ام لا واذا لم تجز
 الاقراءات كيف يضع قال اذا كان النية والفضل منها للنذر ان تقرا على هذا

القبر بنفسها او بلسانها ان احسنت وعرفت ذلك وقصدت فعلها قضاء
 ذلك بنفسها كما نذرت وان ارسلت القول ونوت ان تكون القراءة وحدها
 فلا بأس عندي ان يقرأ عنها غيرها اذا كان ثقة او متروك من علي ذلك والله
 اعلم **مسألة** الشيخ مسعود بن مصان رحمه الله وفيه نذر ان يصلي
 سنة دية ركعة مسلا يعقد هاجلة ام يحزبه ان يصلي اربعاء رجا ويسلم
 مرة واحدة اذا اتم اربعاء الى ان يتم المايمة الركعة ام لا ام ما الذي يحزبه وكيف
 اللفظ في ذلك **قال** كل ذلك جائز ولفظه يقول اصلي لله تعالى
 كذا وكذا ركعة عما لم يميز من النذر والله اعلم **مسألة** الشيخ دكيش
 بن جعفر رحمه الله وفيه قال ان عاقا الله ولدي فعلى اس غنم ويدع ويوكل
 في المسجد الفلاني او على قبر فلان ويكون هذا نذرا ولا يلزمه ام لا **قال**
 ان الذي عنبه في مثل هذا اذا عوفي وله ان يوفي بما اوجب على نفسه
 لانه قال عليه وخاصة اذا كان في قلبه قصد النذر لانه لم يسم ولو انه
قال ان شاء الله افعل كذا ان عوفي وله فلا يلزمه ذلك في الحكم
 وما قول عليه فيجبني عليه ذلك والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسن
 بن نذر بكذا المسجد معلوم ارسال غير نية ما يكون ذلك **قال** انه
 يكون للمعار وكذلك الوصية والعطية والقرار وما استبه ذلك اذا لم يخص
 شيئا بعينه **وقال** المسجد قلت وان ظهر لفظه بالنذر للمسجد ونوي في قلبه ليوكل
 بالمسجد هاله نية بذلك **قال** فيمثل ذلك قلت هذا ثبت ان قال
 نذر الله ولم يقل الا قال نذر المسجد الفلاني بكذا **قال** فالحسن معنا اثبت
 ذلك **قال** نذر الله ولم يقل الا نوي النذر قلت وان كان هذا الناذر قد
 ارهن صوغا او غيره **قال** لمن يبدد الرهن سلم عني كذا المسجد ما عني له
 بالنذر واصفها على الرهن فاعده بذلك ولم يسلم عنه الى ان مات فليس له التسليم
 بعد ذلك كما لي ان يقر بشي عليه معه قلت وهل يبرأ الناذر فيما بينه وبين
 الله اذا وعد ان يسلم عنه على هذا المعنى **قال** ان جعل القضاء ما عليه من ذلك
 فله ما عوفى **وقال** له بذلك فانه يسلم على يمين قول والله اعلم **مسألة**
 الشيخ محمد بن عبد الله الاراكوي رجل نذر لله تعالى ان عرف الخو ليظم انسانا له يسميه
 فمات قبل ان يسميه للقراءة **قال** ان كان له نية فعلى ما نوي وان لم تكن له نية

فاذا اقام ما يكفيه لقراءة الترتيب في ان النذر يلزمه لان العلم لا يمكن ان
 يحيط به كله مخلوق والله اعلم **مسألة** وعن قومنا واختلفوا في نذر نذرا
 مطلقا فقال بعضهم بوجه ويلزمه كل يوم المعلق وفيه كفاية بين وقال
 بعضهم لا بوجه حتى يعلقه بشرط او صفة فيقول ان كان كذا فعلى كذا قال
 الصبي المحفوظ فيه نكاح قول الصحابا ويحبني قالوا من الماخلاف ونحو هذا
 جاء في اثار المسلمين في اليمين بالصدقة فتقيد به كله واكثر منه وهو قريب
 منه والله اعلم **مسألة** وعنهم واختلفوا في النذر المباح هل ينقصد مثل
 قوله علي نذر ان اركب دابتي او البس ثوبي فقال بعضهم ينقصد ويلزمه
 وقال بعضهم لا بوجه ولا يلزمه قال الصبي هذا لا بوجه في قول المسلمين
 وانما النذر يقع للغير كالنفقة والوصية لقول الله تعالى وما انفقتم من نفقة او
 نذرتم من نذر مساوي بينهما في الاحكام والله اعلم **مسألة** وانما النذر
 ينقصد في الطاعة ويحفل في المعصية ويختلف فيمن ينذر بجمع ماله فتقيد
 بثبت كله كما نذر وقيد بثبت الثلث بمثولة الصدقة وثبت للوارث وغير
 الوارث والحرة والعبد وبالحكم هما حكما ثابتا بمثولة الدين ولحب ان بعضا
 يرى به بمثولة حقوق الله كمثولة الزكاة والخبر على الصلوة والله اعلم **مسألة**
 الشيخ سليمان بن محمد بن ممداد في امرأة مرضت ابتها فنذرت ان تصوم مثله
 ان عوفيت فعوفيت واخذت في الصيام ثم توفيت قبل ان تكمل الصوم
 ايلزم ورثتها ان يصوموا فعينا لشهر اذا لم توصي بانفاذه والوصية لا يلزم بالنذر
 ام لا قال ان اخذت في الصيام بعد ان عوفيت ابتها ولم تتوان بقدرات
 لوصامت املت الصيام فلا بأس عليها عندي اذا ماتت قبل ان تتم ما وجب
 عليها من النذر لان العذر جاد والله تعالى وليس عندي هو استدع صوم رمضان
 وان بقيت منواتية بقدر ان لوصامت املت في مقصده عندي واخاف ان
 تلزمها كفاية النذر وعليها الوصية بذلك وليس على الورثة ذلك لان ما اذلم
 توص به والله اعلم **مسألة** الصبي ومن نذر ان يصوم كل حين فصام
 بدله او كفارة عنه او عن غيره بالاجرة اخبر به بدله صوم يوم الخميس بالنذر بعد
 انقضاء صومه الذي صامه ولا تلزمه كفارة النذر قال فقيها عندي
 ان صيامه الكفارة والبدل لا يخبره عن النذر واذا لم يكن صيامه اطعم عن النذر
 وانما

وانما الاختلاف في صيام رمضان قلست واذا نذر ان يصوم يوم الخميس
فتوى صومه عن النذر وانما ياتي عليه وصيام ما يقطع صومه الذي صامه
صوم ذلك اليوم النذر ويهدم ما مضى وصومه ام لا قال ف فيما عندي
ان صومه للنذر يقطع عليه ما صام من البدل والكفارة لانه لا يحى تقريتها
وصيام النذر يحى فيه الطعام في العذر وقال وقال في العذر وغير
العذر والله اعلم **مسألة** وهذا قال بعض المشايخ ان عجز عن صوم النذر
ان يستاجر من يصوم عنه في حياته قال يطعم عن كل يوم مسكينا اذا عجز
عنه وقول ولولم يجر ان شاء الله واما ان يصوم عنه غيره فلا الحفظ فيه شيئا
قلست وكذلك ان عجز عن صوم النذر اهوحي بخاف على نفسه الهلاك مثل
صوم شهر رمضان ام غير ذلك قال هو كذلك فيما عندي والله اعلم
مسألة وفي رجل قال اللهم تعالي يعا في هذا انا وهو يصوم ما قدر
تخرج فلان كم يلزمه من الصيام قال ذلك ابي قدرته وما اريد ذلك شيئا
محدودا فان صام شيئا نذر عجز ولم يقدر لم يلزمه شيء بعده ذلك وقد يندر
ان القدرة معنا على الفعل فلا فعل ولم يقدر فقد بر واذا قدر فليصم حتى
لا يقدر والله اعلم **مسألة** الشيخ صالح بن وضاح والذي له على رجل درهم
ويطلبه بها فلا يوفيه فقال الرجل نذرت له بكدا دينارا من درهمين فافاء
هله قال نعم ان شاء الله استوفى درهمي وانا اعطيك منها كذا قال
له لعلك لا تعطيني قال ان لم اعطك كان لك الصبي واستوفى درهمي يلزمه
للرجل ما وعد به قال فاني اري هذا شرطا واستثناء وعطية ليست
بمقنونة وان محروقة فاما قول الرجل نذرت لي بكذا قال نعم ليس هذا بنذر
يجب عليه كانه لو قال لرجل اخلف بالطلاق قال نعم فلا يكون طلاقا
حتى يخلف بعد ذلك وقوله ان شاء الله يهدم النذر ولو كان قد صم واما قوله
اعطيك مسهما كذا افقدت عد بالعطية في المستقبل لم تقع عطية ولا احوار
واذا قوله ان لم اعطك كان لك الصبي فقد شرط بطل العتوة **مسألة**
ابن عبدان وهل تجز صلاة النذر بعد صلوة العصر وصلوة الجمعة قال
تجز على اكثر القول والله اعلم **مسألة** الصبي ويترك عليه نذر بصلوة
وتنصر فيه الى ان حضه الموت ابو بصير به وينفذ عنه بعد موته ان يكون سالما ومغفرا

ولا شيء عليه قال ان اوصي بحسن ويجزي ذلك وان صلى في حياته ولو بالتكبير
 فقد قيل ذلك وحسب انه قيل لا تلزم الوصية لانه لا يصلي احد عن احد والله
 اعلم وان مات ولم يوص به وعلم بذلك وارثه ما يفعله قال فيهما عند يدي الميزر
 وارثه شيء حتى يوصي عليه ويقبل له ما اوصي بذلك في ماله على قولين يقول
 بالوصية والله اعلم **مسألة** الشيخ ناصر بن حسين بن علي في امرأة نذرت
 عافا لله ولدها وصية ان تضلي الموضع الفدا في مائة صلاة كم تكون كل
 صلاة منهن من ركعة اذا لم تكن لها مائة في ذلك **الجواب** وبالله التوفيق
 الذي فعل عليه ان شاء الله ان تكون كل صلاة ركعتين وتصل صلواته المذبح بعد
 واحد جملة في ذلك الموضع ان قدرت وتفصل بين كل ركعتين بتسليم المان
 تنوي ان تضلي من ذلك كذا وكذا فهو على ما نوت على قول بعض الفقهاء قال
 الشيخ جاعدين بن حسين قد قيل ان عليها هذا ان يصلها ما في مائة ركعة وعلى
 قول اخر في مائة ركعة كل صلاة ما لها من بنية وتوجيه واحكام وقراءة وركوع وخروج
 وخبات في فغود مع ما بها من تسليم على الفلاها احتياطي على احوالها في مقام واحد
 او اكثر فاما ان تضلي ما اراد على الواحدة فهذه الصلوات في مقام توجيه في
 الاولى والافاضة منسبة يجوز ان يختلف في انه يحرمه اوله غير ان المأخذ بما لا
 قول فيه الا انه يحرمه مع المكنة هو الاولى والافاضة ان يعلم به ويراي فقد اجاز
 في هذا وغيره والله اعلم فينبط في ذلك مرجع **مسألة** عن الشيخ احمد بن مخرج من
 نذر ان يصوم ثلاثين وحسين وجمعة طوعا وعرضا اراد ان يصوم كفارة وحضر
 شهر رمضان او يوم عيد عليه ان يقضي هذه الايام اذا صام رمضان والله اعلم
 وبغيره ادري واحكم قال غيره قد قيل في صيامه لرمضان انه لا يحرمه
 وعن نذر وعليه بدل ذلك من الايام وقيل انه يحرمه وما صامه عن الكفارة فبني
 في نذره ان يلحقه معنى الاختلاف في انه يدخل فيه فيجزي عن بدله وما لا بد له
 منها الا صومه حار في نذره ان يطعم عنه لعذر وله بدله في العبد من غير بدلهما
 وقيل بالبدل مع الكفارة وفي قول اخر لم بدل عليه ولا كفارة لان المأخوذة
 قد جاء امر قبله ونوف العذر ويجزي هذا القول وما اظطع في اسفار فالبديل
 فيه على حال لانه لا خياره ونوع عليه وله نعلم انه يختلف في لزومه مع الكفارة
 في بعض القول وقيل بالكفارة في ذلك مرجع **مسألة** ومنه وفيه قد قيل

ولم يقد

ولم يقل لوجه الله جهلا منه بل حفظ النذر ايلزمه ذلك النذر ام لا **الجواب**
 نعم يعني الوقت بالنذر اذ قال علي بن ابي طالب عليه السلام قال الشيخ جاعدا بن حنبل
 صحيح لما جاء في الخبر انه نذر على قول وكفارة على من يحث على هذا الموضع ان
 يصور ثلاثة ايام وقيل يوما وليلة وقيل ثلاثا وقيل يوما او يومين
 محذور ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه ومن نذر ان يكسوا ظنا ثوبا ككساء
 ثوبا يستف او يصف اجزئه ام لا **الجواب** فركساة واجزا ذلك ما كان يشف
 او يصف من الثياب فهو ثوب يقع عليه اسمه وله بين فيه اختلاف وانما كرهه
 تركه في الصلاة والله اعلم قال الشيخ جاعدا بن حنبل صحيح والصلاة بها
 تختلف في مقامها وقيل بالفرق بينهما والله اعلم فينظر في ذلك مرجع **مسألة**
 ومنه ومن استثنى ببطال النذر بلا اختلاف تقدمه او تأخر عنه ام لا **الجواب**
 فيه اختلاف قول ببطال النذر اذا دخل معه الاستثناء وقول النذر بحاله ولا
 يبطله الاستثناء اذ لم يتو استثناء بقوله ان شاء الله بل لم يظن ذلك
 من غير اعتقادي معنى قصد النذر بذلك ام حتى يريد به استثناء بما لم اعتقده قال
 لا ينفعه الاستثناء وعليه النذر المان يريد الاستثناء باستثنائه ولعله
 لا يخرج من الراء وقد قيل قال لا حكم للنيات مع النذور واليمان وغير ذلك
 من غفيرة المعاملة والله اعلم **مسألة** على انزاعه ومن نذر لم يقرب شيئا فقول
 يكون لعلمه فان كان محتاجا للصالح ولا فيوقف الي ان يحتاج وقول يكون
 للفقراء **مسألة** الصبي ومن نذر لمسجدا ليوافقه واومي يبيد الى مسجد غير
 محسبه هو لمن النذر منهما **الجواب** حسن ان يكون النذر لهذا المسجد
 الذي اومي اليه ويحسن الذي نوي به ويحسن ان لا يثبت هذا النذر ويحسن انه
 للمسجدين جميعا وعلى قول من يراه لها قيل بينهما وقيل لكل مسجد نذره
 تاما والله اعلم **مسألة** ومنه وسالته عن نذر ما كوله او مشروب في موضع
 كذا فخرج به موديا لماعليه من النذر فلم يجد ما كوله ما اذاعليه قال معي ان
 عليه حفظ ذلك الى ان يخرج من زمرة قلته فان رجع به حافظا له فترصاع
 من هذا لراه ضامنا قال معي ان كان لزمه في الاصل وصار في يد مصفونا
 من النذر شيئا لينفذه يوم الجمعة فجاوزه من غير علمه فوضا من المان به
 حتى يخرج منه بباداء او براءة واما اذا لم يقصر فيه ففقد في ان المندور به في

في يد امانه ولا يلزمه ضمان ما صاع منه وعذر راعه في هذا الموضع يخلف في وجوب
الكفارة عليه وتبوتها في موضع لازم النذر وضمانه اثبت والله اعلم **مسألة**
ومنه وعذر نذر برئ من غنم معين فيوكل كلفه فان بقي منه شئ لم يركل لم يرد له كله
وان كان غير معين فقتيل ما وقع عليه اسم من غنم اجزاء لو كان جديا وقتيل ما بقي
دون الاوسط **قال الشيخ** فاصبر حيس قد قتل في المعين من نحو هذا في
نذر ان عليه بدل ما تلفه لا عين في موضع عذر والمالك كفاة لا بد منها ان قتل وما
بقي منه اكل ولا شئ عليه والله اعلم **رجع** **مسألة** عن الشيخ العالم جاعل
بن حمير محرر وصي وفيم نذر ان يخرج من بلد الى موضع يعمل طاعة في مسجد او
عين ان فعل الله كذا كان ما علقه به لزمه الوفاء ما قدره وقيل ما لم يشق فحين
له ان يعمل في عينه **وفي قول آخر** له في الخروج ان يبدعه لمختار فيعمل ما
اوجبه على نفسه في دار الا ان عليه في تركه لغيره او في قدرته على رأي في اجزاء
له مع الكفارة ان يفرق على الفقراء مقدار ما يحتاج اليه من المونة واكره اذ اهبها
وراجعوا وقيل في ذهابه لا في رجوعه ان له ان لا يرجع **وقيل** بالكره لا عين
من المونة لانه لا بد له من ان يكون نفسه في موضعه **وفي قول آخر** اعطى
المونة والكفارة عليه وعلى رأي في قول بالكره فيجوز ان يكون كذلك
وقيل بالكفارة وانها المحيضة له عما ولا هو وفاء بعمل او تفرقة لمونة او كراهه وقيل
بالاؤف منهما **وفي قول آخر** ان هذا على قدر ما امر بمخرج عن الوفاء بنذر **فلا**
شئ عليه لعذر **قلت** له فان كان خروجه لا في طاعة ولا معصية **قال**
فان خرج فقد برء والمالك اخلاف في ان عليه ان يكفر فاما ان يلزمه الوفاء بالخروج
فلا يعرفه الا على رأي في قول الفقهاء ان له في تولاه ان يختار ما شاء وفعله او تركه
مع ما به من رأي في الكفارة وقيل ان عليه الوفاء بذلك **قلت** له فان كان في
معصية **قال** فليس عليه فيه الا انه لا نذر له فلا شئ عليه الا ان يتوب
الى الله فبذلح الخروج اليه **وقيل** بالكفارة في ذلك **قلت** له فان كان
في عمل طاعة الا انه **قال** في نذر انه يخرج هو وفلان **قال** ليس له بالخروج
معه والمالك لا يجزيه ما بقي فلان في الحيوة **وقيل** ان عليه ان يمسأله الخروج
فان ابي جاز له **وقيل** ان له ان يعلمه ولا يلزمه ان يمسأله **وفي الكفارة** **قلت** ان
ان فعله بغير خروج فلان وما احتاج اليه من اشركه من النقص والكره ان لا
فليس عليه

فليس عليه في هذا الموضع ان يرفقه على الفقرة **قلت** له فان كان في
 نذر ان يخرج به ما يلزمه **قال** فهذا موضع ما يلزمه علي قول في مقتضى
 كذا وان يتصدق به لا عين وموتة يحتاج اليها ان لو خرج معه اما زاد علي ما
 فيه من يديه فانه يضمنه الي الكراء فينفقهما على الفقراء والاهل كذا **قلت**
 وعلي قول اخر فيجوز في الكفارة ان يخرج به عما عداهما وهذا كله ويجوز
 علي قول اخر ان لا يكون عليه شيء من الكراء ولا نفقة لان مخرجه لا مما
 يملكه فلا ينبغي فيه وانه لاري في قوة عند الفقهاء **قلت** له فان كان في
 نذر ان ياكل معه طعاما يلزمه ام لا **قال** فيسب ان يكون في معنى ما في
 قوله الا ان يخرج معه بما فيه من قول لانها على سواء ان صح ما في هذا الراي **قلت** له
 فان مات الرجل قبل ان يوفي بنذره بعد لزومه في موضع عدله او له **قال**
 فيقبل له ان يعمل طعامه فيؤديه كالأمر وليس عليه من يديه شيء علي هذا
 من روايه **وقيل** بالكفارة علي حال **وقيل** ان عليه ان يعمل فيدعو اوارثه
 اليه ويؤتيه بدل منه وعي في الكفارة ان تكون به مع تخطيط اوي وان كان علي
 عين الا يخرج له من الاختلاف في لزومه علي اراه في ذلك **قلت** له فان كان
 في نذر ان يوكل في مسجد **قال** فهذا من اعمال الدنيا في اصله فلا يجوز له
 ان يلبس في المحال والاهل علي المنع لعدم ما يدل علي عدله **لان** المساجد
 لم تكن لمشة فالدخل فيها لا التي غير الكل لو فادما اوجبه علي نفسه في نذر
 لا وجه له في العدل وان اجاز جمع متاخرات غفلة عن روية **حج** **قال** في
 ما قول به فاجب في شيء منها من فعله علي هذا الأمر لان المسجد ادي به ما قد
 ينبغي له الا المعنى يخرج فيه ما قد عداه في حال والاهل من يكره ان يلبس في
 يوفي به فضلا ان يلزمه من غير ان يجلي في رايه من خالفه رايه فاجاز له ما به في رايه
 من حال **في** موضع راي فاعرفه **قلت** له فان نذر ان يصلي في المسجد
 الحرام قبله **قال** فهذا من المعاصي علي حال فالوقاء به حرام والكفارة
 تختلف في لزومها له علي ذلك **قلت** له فان نذر ان يقعد به لا ينبغي من
 عبادة ربه **قال** فيسب في هذا ان يكون من نوع ما لا طاعة ولا معصية
 فان فعله ليعتق والما لاختلاف في كفارة نذره **قلت** له فان نذر شيئا
 من اكله في المسجد فيكون من عمله في حاله ايجب منه فيجوز ان ياكلوا فيه

ام لا قال فغيبه ان يلحظه معني الاختلاف في بقوته من جهة جوار فقله بالمعنى
مع عدم ضرورة وعلى قول من اجازة فلا بد في اكله من ان يكون يومين في وقت
لا بد من فيه على من دخله لمعني عيان ربه ما يمنع او يستغله عما به من عمار او
فان المسجد لما بني له اولي حتى انه لو تعارض نفل او فرض لا يمكن في كل منهما ان
يوتي به المبتزك الا ان كان الفرض لخطابه ان يقدم على غيره ويؤاخذ العبادات
على حال وان تغار من رمضان فان كان حاضر على نيتي منها في تأخير فدم عليه ما
يجتنب من فوائده والافهما على سواء في العدم فكيف بمثل هذا في موضع خروجه
عن الفرض والنفل فان اولي ما به ان يكون على راي من اجازة في زمانه لا يمنع منها
ولا يستغفل عنها والا فلا جواز له في حالها وادله لعلمه قلت له ومن دخله لعبادة
او ما جاز له في حاله لا يجوز وان نذر به كما عليه العامة في مثل هذا فدخل لهم
المسجد اداء ما كان من نذرهم لا شيء غير الكل لذلك فيه من غير ضرورة اليه قال
معني هذا انه كذلك وان خالفني في جواره غير واحد من المتأخرين فانت في
غير موضع من جواباتكم في المارة فاعلم به وادل عليه ولا تخفي في الدين فقال له
رايا من المسلمين الواقي فيه قليل ما به لا يجوز فالتزم به باطلا والى كفاية
ما يجوز ان يختلف في لزومها على ذلك قلت له فان نذر ان يقوم فيه
شيء من العبادات يوما وليلة او اقلا واكثر فبأكله فيه حال قيامه ما يحتاج اليه
من طعامه قال فذلك لا دخل له لطلعة فلا يخرج عليه في اكله حاله لا يمنع
ما هو اوله في اصله على راي من اجازة لمثله لا في موضع لزومه قلت له
فان نذر ان لا يصلي في المسجد قال فغيبه في موضع لزوم قيامه ان يكون في
المعاصي في احكامه والمقالات ادرى ما به يبلغ على هذا من اعم الى نفسي من بينه
همم لا شيء من المساجد انما الاماله فيعصى من اجل ما نواه فاما ان يكون في جنح
شيء له ما اديه اليك في حكمه فلا قلت له فان نذر ان لا يصلي في مسجد
قال فهو المعاصي في هذا لانه واحد المعاصي على حال فهو ذنبه وعليه ان
يتوب الى ربه فيكثر على قول وفيل كفاية عليه في ذلك قلت له فان
نذر ان يصلي في مسجد كذا مع امامه في الصلوة جماعة قال فذلك ما عليه
في موضع جوارته ان يوتي به مع القدرة ولا بد من ذلك قلت له فان صلي معه
مترجم معه في صلواته انها منسقة ما يلزمه قال فغيبه ان يكون على هذا قسرا

نذر في نذره ويجوز على قول الحزان لا يجزئ به حتى تكون تامة ان سببه معني ما في
 اليمين من قول في ذلك قلت له فان ادرك من صلاة امامه بعضها
 قال فغيبني ان يجزئ به لانه قد صلى معه وكفي في نذره على هذا لما اراد به من
 ان يصح ما رآه في ذلك قلت له فان قال صلو كذا من ظهر او صبح او غيره
 او ما يكون ونحوها قال فيجبني في هذا الموضع ان يكون بنماها ما لا بد منه
 من بعضها الا ان تكون له نية به فيجوز ان يختلف في ذلك وهو لا يفي كذلك على
 حسب ما عندي فاجبه في احكامها وان كان لا يتغير في البعض منها ما لا يغير
 عليه لان يلحقه معني الاختلاف على حال قلت له فان لم يخصر الصلاة
 فرضا ولا نفلا بل قال انه يصلي مع جماعة من هذا القول في نذره قال
 فاذا صلى ما يكون معه من فرض او سنة او نفلا جاز ان يجزئ به في ذلك قلت له
 فان لم يدرك من النافلة الا بعضها الاجزئ به ما ادرك منها ام لا قال فغيبني
 قياس ما في اليمين من قول في مثل هذا الخبي يصلي معه ركعتين وما دونهما من
 ركعة فغيبني ان يجوز ان يختلف في جواز ما اراد من الاجتزاء به في ذلك قلت له
 فان نذر ان يصوم سنة في هذا المسجد ما قد سماه من يوم ما واما زاد عليه اجزئ له
 وصبي يوم ما ان يدخله لصيامه ان جاز له قال نعم من الطاعة وله بدل له
 مع الغدنة وصيامه كما اوجبه على نفسه من ايامه فيدخله قبل ان يصلح
 العمل لتمامه فان فاتته من الوقت نفي في غيره ابد لمعقداه من فغوب فيه وفيد
 انه لا يجزئ به الا ان يدخله قبل الفجر قلت له فان لم يقدر على وصوله او يبلغ
 اليه فخرج عن دخوله قال قد مضى من القول ما يدل على ما له او عليه لما يكون من عجزه
 عن الدخول فيه بعد ان بلغ اليه فيكون في الكفان على ما هما من الاختلاف بالروي
 في نذرها ان اداءه في غيره واسم اعلم فينظر في ذلك **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله
 بن محمد او غيره نذر المسجد او للفقير طعاما له ان يقسمه ويتن **الجواب** لا
 يجوز ذلك وكذلك ان نذر براس غنم فان حكم الماهاب تراجع لصاحب الدابة
 لا يدخل في النذر وهو كمن يوصي براس غنم لتمام قال الماهاب للورثة تراجع ليس
 في الدابة واسم اعلم قال الشيخ جاعدا بن حنيس ما نذر به المسجد فنوله
 النذر الا ان تكون له نية فغيبني ان يكون اليه ما نواه وعلى قول اخر الى ما سماه وما
 حكم الماهاب على هذا فنذره فغيبني ان يجوز عليه لان يلحقه الراي في نذره

في حكمه او لم يذره به فيجوز فيه هذا وذا وان الراس لم يدوان يشتمل على كل باس
 والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه وفيمن تصدق على قبر او نذر لقبر يكون
 للعار والسراج او الفقراء قال ان كان الناذر والمصدق سعي لذنه بقبي
 فعلى ما سعى وان لم يسع شفا فهو للفقراء ونذره للفقير كذا لم يعرف صاحبه فهو
 للفقراء ونذر قال المسلمون فيمن نذر ان فعل الله كذا فعليه نذر كذا يعطيه
 فقير فوجب عليه النذر والفقير قد مات ان يعطى ذلك الفقير واقاربه
 او غير اقاربه وكذلك القبر لا يصلح نفع النذر فهو راجع للفقراء والله اعلم
 قال الشيخ جاعد بن حنيس ان للصدقة اهلا وليس القبر اهلا فيجب ان
 لا يصح له قول او فعلا وان تصدق به على الميت فاولي ما به ان لا يصح فكيف بما
 يكون من الصدقة انه راجع الي من جعله في ذل اليه لانه في معنى ما لم يخرج بعد
 مريضه وعلى قول اخر فهو للفقراء والقول في نذره على هذا يكون ان سواه له
 او لعينه ونفي له ان يكون في اصلاح القبر فاذا وجه له والنذر وما كان
 من هذا الفقير ضوله ولو ارثه بعد ان مات من قبل ان يدفع به اليه وقيل
 انه للفقراء وفي قول اخر ان نوي في نذره بانه اما يعطيه ذلك الفقير صار للفقراء
 من بعد ولا فهو لو ارثه وقيل فيه انه على هذا امر غير ثابت بل هو للمحد
 بعينه والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** ومنه ومن نذر براس غنم قيمة
 لاربية فاستقرى شاة لاربية ونواها النذر ثم بدل له ان يتخذها مبيحة ويشترى
 غيرها ايضيق عليه ذلك وان نذر شاة حدها الله ان ياكل لبنها واولادها لم
 الجواب اما اذا كان راس الغنم غير محدود فلا باس عليه ان امسكها
 واشترى غيرها لنذره واما الراس المحدود فقد جسد ما جاء من الاول في حكمه
 عندني حكم امه واما اللبن فلا الحفظ فيه شيئا بعينه وان اخذه بعلمه فلا
 يضيق عليه عندني والله اعلم قال الشيخ جاعد بن حنيس قد قيل في غير
 المحدود ان له ان يذرها لما اراد بها فليأخذ لنذره اخري مكافئها واما
 المحدود فليس له الا مثله في الاضاحي زابحة فيه ما لم يضر بولدها وعلى
 قول اخر يجوز في الولد لان يخرج عنها فلا يبيع بها الا ان ما قبله اكثر ما فيه
 والله اعلم فينظر في ذلك **مسئلة** وهي ثبتت ذلك ان قال نذر اولي
 يقول اذا قال ناذر لاسجد القلاني بكذا وكذا الجواب والله التوفيق

فلا حسن معناه كذا ثبته قال نذرناه اولم ينقل الا في النذر **مسألة**
 الشيخ جاعد بن خنيس لم يعلم والذي عندي في هذا انه لما قول فيما قد جعله
 نذرا لله لا بثبوت وماعداه من قوله ناذر له بكذا فيصليح بما اراد من خبره فان
 اوجبه على نفسه في نذره له به فان كان صادقا والافواه والكذب في
 حكمه لا عينه ويصليح لما نواه من اجابه في الحال فيجوز ان يختلف في ثبوت
 على هذا من لفظه وان زاد فقال انه عليه فهو كذلك كما لم يذكر الله فيه ويجوز ان
 يكون في حكمه قوله نذرا لله وان لم يذكر لفظا فقد تضمنه معني انه لما ان جعله
 للمسجد صار من جملة ما لله وما رجع من نحو هذا في بيانه الى ما يكون له في البنية
 من اراده به لم يظهر على لسانه فلا بد وان بالحقه معنيها بما مر قول في ذلك **مسألة**
 عن ابي بهلج جاعد بن خنيس وفيمن يجعل على نفسه في بيع او شئ
 نذرا لله او للمسجد او للفقراء بكذا او كذا دينار او درهما او ما يكون من نحو هذا
 ان تضمنه او عين نذر فعله انه لا شئ عليه في اكتى ما فيه من قول الفقهاء وفي
 قول اخر ما بدل بالمعني على جواز لما في نذر بن الشيخ محمد بن عبيد الله بن ابي
 من دليل على ثبوتها وان في قول الشيخ صالح بن وضاح انه ثابت على معني ما
 قاله في جوابه من يضيق به في قطع والله اعلم بصوابه فينظر في ذلك **مسألة**
 الشيخ محمد بن عبد الله المزكي وفي نذر بركس غنم محدود ان يذبح وبوكل
 فتهاون عن ذبح الشاة حتى مات ما يلزمه **مسألة** قال قول عليه ان يذبح
 راس غنم بد لها وقول ما يلزمه بد لها والله اعلم **مسألة** ناصر بن حمير
 ومصلي النذر والنوافل اذا اعتد عشر ركعات او اكثر وصلي ركعتين
 ونحو الي عبده ورسوله وسلم وقام بحد البنية يقول اصلي ركعتين ويكون
 هكذا الى ان يتم ما اعتد ام يجد البنية لجمع ما بقى ويقول اصلي ما ن ركعات
 وفي الشاة ثلثة سئات **مسألة** قال كلاهما **مسألة** الوهم من جاز وان لم يذكر الركعات
 قال اصلي فريضة النذر او ما يلزمه من فريضة النذر لجملة والله اعلم **مسألة**
 والذي نذر بغيره فليحمله بالجمعة وعجز عن ذلك فانه يصلي في الليلة
 التي نذر القيام فيها بقدر ما يطيق من نصف او ثلث او اكثر ثم في الجمعة
 الثانية والثالثة الى ان يتم قدر الليلة وله كفارة عليه لانه لم يكلف الله نفسا
 الا وسعها والله اعلم **مسألة** اذا قال ناذر بكذا اهل ثبته قال فلا خلاف

وكذلك قال يكون كذا وانما افضل كذا فغيره اختلاف . وان قال ان شاء الله يكون
كذا وانما على ذلك . قال فغير ثابت والله اعلم . **مسئلة** الصبي اذا
كانت الذرة محدودة ابدل فالتلف منها وان كانت غير محدودة بقيت حيا
بعض المشايخ انها تبدل كلها والله اعلم . **مسئلة** ومنه ومنذر ثبات
ركعات عقد من جميعها وفي جوابات بعض المشايخ حملان الذرة جميعها
وفي عمل بعضها اختلاف . **مسئلة** ومنه وفي لغة نذرت لمجد محمدية
من صدقاتها فخرت احد محمية فصدقاتها وابدلها محمية يبدل ليكون
العوض عن هذه المحمية ا يكون حكم الصدقات ام قد استحال ولا يحسن الا
من الدارهم التي اعطيت اياها صدقاته . قال بعض الفقهاء ان البدل يكون
مثل المبدل منه . وقال بعضهم لا يكون مثله فعلى هذه الصفة الزمها
ذلك ولم يلزمها الآخرون . **مسئلة** ناصر بن عيسى ومنذر بالمشي الى الحج حث
اي لزمه المشي الى موضع الحج مقام لا يلزمه الحج اذا لم تكن له نية . قال
يلزمه الحج الا ان يقدم نية الحج واذا كان لغير الحج ولم يكن لشيء من ابواب البر من
معصية وله نذرية معصية والله اعلم . قلت له ويلزمه المشي وطئه ام
من ميقاته . قال انه يلزمه حيث وجب عليه النذر كان في بلد او غيره .
قلت له وان عجز عن المشي فليزمه . قال انه يحج واكفا بنفسه ويحج معه
غيره طمعه اعلم . **مسئلة** ابن عباد والناذر بطعام يوكل في موضع او بوصول
اليه ينسك فله ترك ذلك اذا تكفي عن اختياره . قال له ذلك والله اعلم .
مسئلة ناصر بن عيسى ومنه عليه نذر كذا وكذا حتمه لقبول الشيخ رحمه الله
لم يصبط اللفظ انه نذر يقرأه بنفسه ام يستأجر من يقرأه عنه عند قس
الشيخ ا يكون حكمه يقرأه بنفسه ام يستأجر عليين منه لم يحفظ اللفظ . قال
اذا لم يجمع معه ان يقرأه يقرأه بنفسه فجاز له ان يستأجر غيره يقرأه
عن الثقات الامناء والله اعلم . **مسئلة** الشيخ جيب بن سالم فبين
نذر لولد ان عاش بخير وعافية بمائة ارزور من غنم لتضييفه وقد عاش
هذا الولد بخير وعافية لكنه عاش اربعين ولم يعرف نذره عند ختان ولد ايلزمه
شيء في ذلك . قال ان كان يوم نذره الولد اربعين لزم النذر الوفاء واذا لم يعرف
عند ختانه بما نذر فعليه بعد ذلك الوفاء بالنذر والكفاة بين رسالة اطعام

عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام • وإن
كان قد نذر قبل حدوث العيم بالولد وحدث عليه بعد ذلك قبل وقت
حضانته فلا يلزمه هذا النذر وليس هذا بعاقبة وهو استدالي والمرص
والحسد على كماله • والله أعلم • **مسألة** • وعن نذر بصيام منة أي حران
بصوم اثني عشر شهرا منفردا • **قال** • يجوز عندنا ذلك إذا قال مسنة
ولم يسم شهرا • **مسألة** • ومن نذر بصيام عشرة شهرا يجوز له أن يصوم
منفردا • **قال** • الذي عليه أكثر اصحابنا أن ذلك الصوم يكون متتابعًا وخذ
قبل الصيام منفردا جاز ذلك والله أعلم • **مسألة** • وعن نذر لميت بشيء
من ماله • **قال** • معي أن النذر لا يثبت للميت إذا لم يثبت له ذلك الملك
أعادت من الهبة والوصية وكذلك النذر وما يثبت له ذلك وإنما يثبت له الإقرار
الدائم من الخوف الواجبة له في حياته • **قال** • الناسخ الإقرار المطلق للميت
يدخله الاختلاف إذا كان الإقرار يحتمل الاعتراف والهبة فلا يثبت له •
وهكذا وجدته عن الصبي أنه قال غنوة الهبة وقول غنوة الاعتراف
رجع إلى جواب الصبي • **قلت** • له وإن وقع النذر على شيء غير هبة يثبت بحمل
في صلاح الفتوى • **قال** • هكذا عندني وحمل بعضها بحمله للفقراء وفي نفسي من
ثبوت جميع ذلك إذا القبول ليس له ملك ورأي المسألة الحق وأولي والله أعلم •
مسألة • والشاة المندورة لها مكان ولم يكن توصيلها إلّا بالهبة فمنها وإن
كانت تستفرغ منها بيعت واشتوي به غيرها المهداي للكعبة والله
أعلم • **مسألة** • ويفر نذر أن يعطى فلانا أو كذا كذب هذا للنذر الذي
أن يوقع عليه ويحلفه وهذا الحكم أن يحسمه • **قال** • الذي عن أن نذر
لأنفسه ينذر فقد يجب عليه أن يسلم إليه وأما ما بينه وجس لحاكم فاسد أعلم •
قال • الشيخ سعيد أبو خديج بنك في الحكم وإنما عليه ذلك فيما بينه وبين الله وذلك
من خوف الله من خوف العباد والله أعلم • **مسألة** • الصبي وفردن تولد شاة
فلان لم ينع ونذر غيره بولده هذه الشاة لم ينع غيره وإنما نذر صاحب الشاة أن ينفذ
ذلك فيما نذر من في ذنابه أو لا وإن أمته ما جيبها في وقت واحد ما القول
في جميع ذلك • **قال** • إن لم ينفذ صاحب هذه الشاة وإن أمته ما جيبها
نفسه هو المأذون ولا فعدي أنه هو الذي وإن لم يصب أو كان النذر صفة منها

لا قبل ولا بعد فنتقض ذلك وهي ان يثبت له صاحبها هذا عندي ما فيها
من القول فاعتبروها ونذرها قلتم ما فيها ساع على المرأة قالوا وجزة والله اعلم
مسألة ومن نذر بصوم او حج وعمره ما الاحسن له ان يكفر ويكتفي ام يوجي
به لينفذ عنه بعد موته ولا يكفر قال في الكفارة عليه اختلاف وليس عليه
وصية به وان فرط فهو اشد ولعله يجب عليه ان يوجي به والله اعلم **مسألة**
الصحي ومن عليه نذر بصلوة وقصر فيه الى ان حضر الموت اوجي به وينفذ
عنه بعد موته ام كيف يكون سالما معذورا ولا شيء عليه قال ان اوجي به
نحس ويحجب ذلك وان صلاه في حياته ولو بالتسكير فقد قيل ذلك واجب
انه قد قيل لا تنزله الوصية لانه لا يصلي احد عن احد والله اعلم فقلت له
وان مات ولم يوص به وعلم بذلك وارثه ما يفعل قال فيما عندي
لا يلزم وارثه شيء حتى يوجي عليه وينفذ ما اوجي بذلك في حاله على قول من يقول
بالوصية والله اعلم **ومر جواب** السيد ههنا بن ظفان الى رساله قد نامت
معني سؤالك فلم يحضر في فيه حفظ ما اتر بل فيما عندي حسب ما ارجو اما
انه اذا كان النذر من اناس متفرقين بشيء مما كره لياكلوا في مكان معلوم
مع عدم تعيين اكله ان لا يضيغ حلقا المنذور به بعضه ببعض في المكل اذا المر
يجاوز به الموضع المحدود المكل فيه واما القاء الفاضل منه للسباع او دفنه
في الارض فذلك مخالف للنذر ولا يوجب الرضاء من الناذر وكان في ما اورد من لزوم
عوضه مع الكفارة خصوصا اذا كان النذر محدودا فليحل خلاقم ومع ذلك
فليس فاعله سالما من المعصية لوقوعهم موقع صباغ المال على حال وكذلك
النذر بالقاء الثياب على القبور ولا يلزم الوفاء به لانه معصية اذ هو
مستحب باضاغة المال من القبور غير محتاجة الى شيء من ذلك وهي لا تقايس
الكعبة في هذا واذا لم يبع لزوم الوفاء به على الناذر فهو اولى به من غيره
عندي لانه ماله غير خارج من ملكه بالنذر الواقع ولا غلب على الظن
ان نفسه طيبة به فلا يرجع اليه فيسقط ان يضيغ اخذه على الحاجة الحاجة
اليه من اجل فقره وهو اولى به من غيره صباغا على هذا الوجه **ومر** بالنظر في
من قبل الهدي على ما رسمته في كتابك تغليظا له فقلت اذا قال رجل
هاذي خد من فلان على الكعبة فلا اقوي على الزامه من شيء لاجل كالكه
وصنفه

ع جنك

وضعفه ومع ذلك فيقتضي ظاهر الاختيار من محله عما قد مضى فالتصني فان كانت
صلافا في اختياره من غير هذه التدكك في ذلك لا شيء عين وان لم يكن صلافا فيقال
نقلية التوبة الى الله من اختياره بالم لم يكن لانه خارج مخرج الكذب ولو بين
عليه شيء غير ذلك والله اعلم فاما مله واعمل بعده **مسألة** ومن ذنبا لا
يملكه فيما لا يستطیع • قال في ذلك اختلاف قال بعض لا وفاء عليه
وعليه الكفارة • وقال بعض لا وفاء عليه وله كفارة • **مسألة** وعز رجل
نذر لرجل بثوب ثم مات المنذور له ايتهم عليه النذر لو رثته ام لاه قال
ان عليه الوفاء بنذره ويكون بين ورثة المنذور لهم والله اعلم • **مسألة**
وفي امرأة نذرت ان فارتماز وجمها كان عليها الفلان كذا وكذا ايهبت
هذا النذر ويكون حلالا ام لا • قال نعم يجب ويكون حلالا والله اعلم •

فصل في الاعتكاف والاعتكاف حبس الرجل نفسه في المسجد
في طاعة الله ولا يكون المصوم واجمعا على جوار الاعتكاف في مسجد عليه
السلام • وفي المسجد المحرم واختلفوا في غيرها من المساجد فقولوا ان يكون الا
في المسجد الجامع الا ان ينوي عند نذره في مسجد موقوفه قول له ان يعتكف
حيث تشاء من المساجد وقول لا يخرج الا في المسجد التي فيها صلاة الجماعة
لجميع الصلوات المكتوبة بالاذان والله اعلم • **مسألة** ومن اعتكف في مسجد
لا يصلي الصلوات جماعة لا يسطر الاعتكاف له لعموم اللفظ في قوله تعالى وانتم
عاكفون في المساجد ومن اعتكف في غير الجامع فله ان يخرج للجمعة حيث تلزم
فيه ويكون حرجه بعد الزوال غير تارك الاعتكاف • وقيل لا يخرج للجمعة
حقا يوزن لها وان صلى خرج قبل ان يركع ركعتي الستة والله اعلم • **مسألة**
وجاز للعتكف ان يسلم وبرز السلام ولا يتكلم بشيء من المحارث ويعود
الى روضه ولا يجلس وله ان يخرج للبول وللغائط وللأمر بما جازته من غير ان يجلس
ولا يبيع ولا يشترى ولا يعمل الدنيا ويكون عمله ونيتة للاخرة ولا يدخل حيث
مستقفا ولا يستأنس لجديث وان عاد من بيت في بيت لا عماله فلا بأس وله ان
يفسل راسه ويدهن ويكتحل ويسمع من يجره ولا يستمع الا من • ويكون له ان
يسف او يخط او يعمل شيئا من اعمال الدنيا وله ان ينسخ كتب العلم ويصلي
ويقرأ كتب العلم فان كذب فيسقط ربه والله اعلم • ولم يعتكف ان يخرج

على جنازة ابيه وامه واوالان ولخيه وابن عمه ومربي الصلوة عليه من جهة او
مملوك او غيرهم فاذا صلى على الميت فان شاء وقف الى ان يدفن
وان شاء انصرف ولا يفعد الشترية وان وقف لذلك فليفتقر بالمسجد بقدر
ذلك اذا لم اعتكافه والله اعلم وجائز للمعتكف ان يقعد في بيته لقضاء
حاجته من بول او غائط او وضوء ولتعمه وليتسرد وليس القبيض وله ان
يجلف رأسه ويأخذ من ثيابه ويقلم الظفار ويكون فقود في المسجد حيث
تجوز الصلاة بصلاته الامام اذا صلى في راجع المسجد وصح او عين فان
اذا الحزب كسبه الى المسجد فلا بأس والله اعلم **مسألة** والمعتكف
تعليم العلم وكاتبه ولا ينسخ بالكره الا ان يكون ذلك لقوته وقوت عباده
والاعتناء له بغيره وجائز له قتل الفمل في غير المسجد في حال اعتكافه والله اعلم
وللمرأة ان تغزل في حال اعتكافها اذا كانت فقيدة محتاجة وان كانت غنية
فراعتها لا امر الاخر وذكر الله اولى وله ان يقرأ ينقض اعتكافها ان غزلت فانه
نزد به مباهاة وله ان تراه في الدنيا والله اعلم **مسألة** ومن نوي في نذر
ان يعتكف في مسجد فتوانا حتى اهدم وبني فصد مسجد اخر فانه يعتكف
فيه او في عين وعليه الكفارة لانه لم يعتكف في الذي نواه في نذره فان اهدم
وسرع فاجب ان يعتكف حيث كان الاول وان جلس في مقعره او مؤخره حيث
تجوز الصلوة فيه ولو لم يكن في الموضع الموضع الاول فلا بأس عليه والله اعلم
مسألة ومن نذر باعتكافه ولم تك له نية الي وقت محدد فانه يعتكف
يومًا واحد او يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج منه اذا صلى المغرب
ويجلس في المسجد حيث تجوز فيه الصلوة بصلاته الامام اذا صلى في المحراب
والله اعلم **مسألة** ومن نذر ان يعتكف شهر فانه يدخل المسجد قبل
ان تغرب الشمس او ليلة من الشكر ويستحب له ان اتم ذلك الشهر ان لم يخرج
من المسجد حتى يصلي المغرب **مسألة** ومن نذر ان يعتكف شهر ذي
الحجة فلا يلزمه اعتكاف يوم النحر ولا صومه ولا بدله وان نذر ان يعتكف يوم
الجمعة او يوم السبت او غيرها وهو لا يعلم انه يوم نحر او فطر فوافق ذلك فانه
يعتكف يوم ما كانه وله كفارة عليه كالنذر والله اعلم **مسألة** ومن
جعل على نفسه اعتكاف شهر ونوي النهار دون الليل فانه يلزمه اعتكاف

البسطة النهار كالذي جلف لا يكلم فلانا شهرا أو قال بوقت النهار يكون
 الكسب فلم تكن المدينة ولا يكون الاعتكاف الممتد بها والله أعلم •

مسئلة ومن نذر اعتكاف شهر فاعتكف شهر رمضان اجزاء لوضعه
 لس ٢٥ وما صوم الحج فلا يجزيه والمعتكف يصلي ويفزع
 ويذكر الله وينام ولا يعمل صنعة في المسجد ولا يكلم احدا في المسجد لغني
 حاجته فان فعل فلا اعتكاف عليه والله أعلم • **مسئلة** ومن حلف ان يعتكف
 في موضع لا يقدر يصبر اليه فانه يتصدق بقدر كراهه ومؤنته ذاهبا
 ولا رجعا وفيلذاهبا وفي الكفارة عليه اختلاف • وفي التسليم يقول
 بسم الله عليه السلام **عليكم** واما الرد فلما قال الله حيوا يا حسنة
 منها اورودها ولا راي له ان يقول كيف اصبحت فان قال وهو مختار
 لم ار عليه فسادا والله أعلم • **مسئلة** ابي سعيد ان المعتكف لا يفسد
 اعتكافه ويضطله الاجتماع او ما اشبهه مما يفسد لغني معنى الكفاية والشرب
 ويوجدانه اذا خرج لغني ما يجوز له الخروج اليه ففسد اعتكافه ولا بعده ذلك
 عندي ويعني ان لا يفسد لما يفسد الاحرام والصوم ويعني ان يخرج
 المعصية قاصدا اليها لغني معنى مطلق ان يفسد ذلك اعتكافه ويكون
 عليه البدل لان الاعتكاف طاعة ونفسه عندي المعصية كانتفسد
 الرضوخ والله أعلم • **مسئلة** ومن عليه يوم عزا ويوم فطر وهو معتكف فله
 ان يفطر ويجمع النسي في ذلك اليوم ويدين على الاعتكاف واذا اعتنى المعتكف
 امراته ففسد اعتكافه عليه ان يتأنفه من اوله وعليه الكفارة عنق من فنية او
 صيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ولا تبأسوا من الية والله أعلم •

مسئلة ومن نذر باعتكاف سنة فعليه بدل العيد بن ويلزم المسجد
 يوم العيد • وفي بدل رمضان اختلاف • واذا قل امراته او لمس ثوبا
 من بدلت امراته بيده او بفرجه فلا أعلم ذلك يقوم مقام اجتماع المفسد للصوم
 والاعتكاف لما ان يقصد قضاء الشهوة وانزل النطفة والله أعلم •

مسئلة ومن جامع امراته في ليل رمضان وهما عاكفان في اول النهار
 عليها بدل شهر رمضان وبدل اعتكافهما وكفاة شهر رمضان وكفاة
 الاعتكاف مع التوبة وقول ليس عليه ما بدل الصوم اذا غشيها باليلا

والله اعلم **مسألة** ونذر ان يعتكف في منزله او في منزله غيره او في بعض
 المواضع فتقول عليه الاحتضان في البيت وبعض يبطل نذره وبعض لا
 عليه كفارة يمين والمعتكف اذا خرج لزمه ان يعتكف بقدر ما اشتغل النذر
 من يوم اخر ويصوم ذلك اليوم والله اعلم **مسألة** والمعتكف اذا
 خرج يتوضئ للمحوان يتسوك اذا كان يمشي الى الماء واما ان يجلس يتسوك
 لا غير ذلك فلا يتوضئ ويرجع **مسألة** واذا كان لا ينقطع عنه البول لم يعد ساعده
 ان يتبرأ من ارجاء المسجد ولا بد له من ذلك وان تسوك وهو يبيت
 فجاز له ذلك وله ان يتزوج ولو تزوج وهو في موضع اعتكافه واذا مرض مرضا
 يحتمله فلا يخرج من المسجد واذا كان مرضا لا يحتمله مرحلة ان يخرج او اذا
 بطنه فلا لباس واذا كان فقيرا او عمدا يديه في المسجد ما يتفقوت به كان
 افضل له من التسيب وان كان غنيا يكن له ولا يبداء بالسلام ولا يفرج على
 من يسلم عليه والله اعلم **مسألة** واذا اذن الرجل زوجته او عبدا ان
 ينذرا بالاعتكاف ولزمهما فليس له منعهما بعد اذنه لهما وليس للمرأة ان
 تعتكف بغير اذن زوجها نظوا كان او نذرا والله اعلم **مسألة** واذا
 حاضت المرأة بعد ما اعتكفت اياما من الشهر فله ان تخرج الى منزلها ايام
 حيضها فاذا طهرت رجعت الى اعتكافها حتى تمت اعتكافها الباقى عليها من
 شهرها او ايامها التي نذرت بها ولا تقطع يديها وهي طاهرة وليس عليها
 كفارة فان طهرت ولم يفسد اعتكافها فعليها الهدى وكفارة النذر
 فان نذرت ان تعتكف شهر غير مسمى ولم تضلها بعد طهرها فعليها اعتكاف
 شهر كامل ولا كفارة عليها وان نذرت ان تعتكف في ارضه وقصور
 بها فكن زوجها ذلك **قال** يصوم في منزلها وتطعم عن كل يوم مسكينا
 والله اعلم **مسألة** وان نذرت امرأة ان تعتكف في اربع قرى المسجد
 فاتها تعتكف في كل قرية يوما وقصور وتدخل المسجد في كل يوم وتخرج
 ان غابت الشمس من المسجد وان نذرت ان تعتكف في المسجد فاجامع شهرها
 ففناها خوف ولم تقدر ان تظهر الى الناس فاتها تعتكف في مسجد تام فيه
 وان لزمها اعتكاف فلم تقضه حتى ماتت اطعم عنها عشرة مساكين والله
 اعلم **مسألة** واذا اعتكفت المطلقة بواي زوجها والازم عليها
 فلها ان تنه

فلها ان تنمّه وترجع الى بيت زوجها ولمهينة اذا وجب عليها المعتكاف
فعلها ان تنمّه الى ان يتحصن فانها تنمّه اذا طهرت ولا تاخر وينسد عليها
المعتكاف اليوم الذي حاصت فيه لانه لا يتم الصوم . والمسححة
هي بمنزلة الطاهر وتخرج للغسل لكل صلوة فانه ان تخرج لجميع
الصلوات للصلوة وتخرج لطهارة ما يفسد به المسجد ولو لم يكن
الصلوة حاضرة والله اعلم . **مسألة** . واذا دخلت الزوجة في المعتكاف
فلا يجب لزوجها منعها ولا تنوي ان تمنعه من ذلك لانه مخير في ذلك .
وقوله ليس له منعها في اليوم الذي دخلت فيه والعبد والامة في هذا
مثل الزوجة والمكان سبيل سبيل الحر والله اعلم . **مسألة** .
واذا جرح الرجل او سكر او اغشى عليه ليدل ولم يفرج خي طلع النجاسة عليه
بدل ام لا . قال يجب له ان يبدل اعتكافه اذا افاق بان المعتكاف
الاجوز الا بالصوم والصوم لا ينفقد المنيّة من الليل ولا ليلة لهؤلاء
والله اعلم . **مسألة** . وكفارة المعتكف اذا احتل وفطرهما فختلف
بينها فيل كفارة مثل كفارة الوطئ في شهر رمضان ما نكحها في
الرجوب وقيل ليس بينهما تخيير وانما هي عقوبة فان لم يجد فصيام
شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا مع بدل ايام
المعتكاف فصياما والله اعلم . **مسألة** . اختلف في المعتكف اذا سكر
من قال ان المعاصي تفسد المعتكاف افسد عليه بذلك ومن قال لا يفسد
الا بجماع لم ير عليه فضلا والله اعلم . **مسألة** . والمعتكف اذا راى صبيا
يريد ان يمسك في يده خارج المسجد فله ان يذهب اليه ويمسكه عن
القتل واذا قضى اعتكافه وقف بالمسجد بقدر ذلك من قبل الاعتكاف
للول ولا ينقطع ويخبره عن يقوده بالليل مكان النهار وبالنهار مكان
الليل وان سمع صايجا يصيح بالمسلمين فله ان يذهب اليه وينقذ
من القتل ويقضي قدر ذلك من قبل الاعتكاف الاول والله اعلم .
مسألة . وهذا يجوز للمعتكف ان يكتب موكلا للناس في موضع اعتكافه
ويجوز شيئا من كتب المأز وغيرها هو وغيره من الناس ويكون عند في موضعه
او يعلم احد القرآن عند احد من الناس في المسجد . قال وهذا جائز

عندنا من الطاعة المأمورة اذا كان في موضع اعتكاف ان يذكر له وينبغي ان يعلم
وتتبعه ولذلك جميع الطاعات مأمورة اذا كان في موضع اعتكاف والله اعلم
مسألة ابن عبيدان ومن جعل على نفسه اعتكاف عشرة ايام ونوى النحر
دون الليل فله نيته على اكثر القول **والله اعلم** واما الاجتماع في الليل
فلا وقول من جعل على نفسه اعتكاف شهر والشهر يكون اياما ما بالليالي
ولو نوى النهار دون الليل كان عليه اعتكاف كان عليه الليل والنهار
والله اعلم **مسألة** الصبي ومن اعتكف في شيء من المساجد وجاء الى ذلك
المسجد احد الناس خاطا يجوز لهذا الرجل ان يرد السلام ويحييه ويصلي
عن اهل بلدهم والموادهم ويتشعر عليهم بقاء او عشاء **قال** له ان يرد
السلام وينقل ما شاء من خصال الخير ومنع من فضول الكلام وما لا يعنيه
والله اعلم **مسألة** ومنه وسالته عن المعتكف اذا تكلم بمصيبة او عملها
هل يفسد ذلك اعتكافه **قال** قد قيل فيما عندي انه يفسد اعتكافه وقال
مروان لا يفسد اعتكافه الا لو طوى وطعم بشهوة بالصوم اذا عصى الصائم
فيه ويحيي ان لا يفسد اعتكافه الا لو طوى ويقعد في المسجد بعد اعتكافه بقدر
ذلك يذكر الله والله اعلم **مسألة** **قال** ابو معبد رحمه الله عندي ان
المعتكف ان يشترى الطعام ويخبر في غير المسجد ويؤكل في المسجد فان اكل في
غير المسجد فقتل يفسد اعتكافه وقيل لا يفسد ويخرج معناه لا يدخل تحت
السقف خاصة في المسقفة لغير معنى الخفة لانه قد ان يعود من تزام عبادته
من المرضي ويدخل الخلا او ذلك تحت سقف والله اعلم **مسألة** الفقيه هنا
بن خلفان وفي المعتكف هل يجوز له البيوت المسقفة الحاجة التي لا بد لها منها
كان ولجدا غيرهما **قال** ان دخلها اضطر فلا بأس عليه وان كان اخره
اختار فلا بد له من البدل بقدر ذلك موصولا باعتكافه على ما اجوا انه
قيل في هذا وشبهه **قلت** له فان وجب عليه البدل ولم يبدله ففسد
باعتكافه ما اذا يجب عليه **قال** فان فصل بين البدل واعتكافه من غير
عذر فاحتسب عليه انه ذمه لالا انفصال القاطع بينهما وان كان من عذر
فمعي ان لا يكون عليه بأس فيه ويتم له اعتكافه على هذا ان شاء الله **قلت** له
فان اتاه في معتكفه من يشغله بكلام الدنيا ايسره ان يحبس على كلامه بل ان

ويطيب به نفسه وكذلك ان كان سأل عما يخصه في دينه او على سبيل المذاكرة
 والتعليم لغيره اللازم عليه ا يكون هذا القول في هذا كله سواء ام لا قال
 ان الحريث الذي ينوي المباح منه لا علمه ما يفسد الاعتكاف وان كان
 قد اقام المعتكف باجتنابه منعضابه لختياره فبقي ان يكون ذلك اختياراً
 لا اجباراً ويخرج عندي في المعتكف وغيره ان ما لا ترجي فائدة ولا تجتهد
 عاقبته فتزك اولي در عما في بعض الاحيان لتغال مثله احب من تركه خاصة
 اذا كان في تركه ظهور الجفاء منه لحدته مع اعرضه عنه وترك جوابه فلا
 ينبغي له ان يقابل احاءه المسلم بالجفاء المهني عنه اذ ليس في الاسلام جفا
 محسب واما في امر دينه بعد سؤاله اياه مع علمه بما سأل عنه فاختي ان
 يجب عليه مما حلف فيما يسعه جملة وفي موضع ما قد سعه فارحوا ان يكون
 ذلك من الفضائل المندوب اليها مع سائر مذكورة في فنون العلم بل تلك
 الفضائل مذكورة على ما هو لها من سائر النواقل وقد صرح بذلك المثلث عن
 ذوي العلم والبصر وما كان هذا حاله فلا يصح عندي للسائل فيه سؤاله هل
 منسند فاعترف بفصله واقنع بما اشرقت اليك في فصله فان فتحت
 به واكتفيت باشارته فهو المراد منك ولم فقد قيل من لم ينفعه قليل
 الحكمة ضعه كثره هاداه علمه **مسألة** عن الشيخ الجليل عيسى
 وغيره ان يعتكف يوماً او ما زاد عليه من شهر او اقله اكثر ثم يرجع عما نواه
 تركه ما يلزمه **قال** لا شيء عليه لانه في قول اهل العلم من نوافل الطاعة
 لا يلزمها في الاصل قلت له فان نوي فقال انه يعتكف كذلك
 من الايام ولما دخل فيه بداله ان يرجع عن التمام فله ان يتركه على هذا
 ام لا **قال** فهذا موضع ما فيه يختلف في جواز تركه ولزوم اتمامه الا
 ما يكون من يومه الذي اصبحه معتكفا فانه عليه ولا بد له من ان يتم ولا يعلم
 فيه لك اختلاف **قلت** له فان ارجعه على نفسه في نذر بالقول فيه
قال فهو عليه ولا بد له مع القدرة من الوفاء به وما دخل فيه فبقي في غير
 المعين ايا ما ان يلحقه معنى ما قبله في احكامه مما اراد ان يرجع عنه قبل
 تمامه ليؤديه بعد ذلك **قلت** له فان كان في نذر انه يعتكف طرية
 من عدد الايام بدكرها في قول ولاينة فلا يلزمه **قال** فيفسر في اليوم

الواحد ان يحزنه فان تطوع بما زاد عليه فهو خير والى فلا يلزمه الا ان يذكره قلت
له فان نذر ان يعتكف يوما او يومين متى يدخل في موضع اعتكافه اذا
ما عليه وحتي متى يلزمه ان يكون في يومه فيه قال قد قيل في اليوم
انه من البحر الى الليل ما دونه وعليه هذا فلا بد له فيه من ان يستغفره طه فيه
فانه لا يصح ان يكون اقل من ذلك قلت له فيدخل فيه من قبل ان
يطلع البحر فيبقي في الموضع الى الليل والا فلا يحزنه قال نعم لئلا
يفوته من اليوم شي في غيره فان عليه ما زوله الى اخره ان يكون فيه الما لزمه
او جاز له ان يخرج اليه والى فهو كذلك قلت له فيكون في اليومين
ليلة هي بينهما ولا بد منها قال هكذا معي في قول الما لم في هذا
ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له فان كان ثلاثا فصاعدا فعلى هذا
يكون في دخوله وخروجه ام لا قال نعم في بعض القول وقيل انه يدخل
فيه قبل الليل ويخرج عند غروب الشمس اخر ايامه على حال قلت له
فان قال شهر او نصفه او ثلثي شهر او ثلثة او خمسة اشهر وعشرة
او ثلاثة عشر شهرا او ما يكون من نحو هذا فيه من قول في نذر به قال
في هذا موضع ما قد قيل ان عليه ان يدخل فيه وقبل الليل وهو كذلك لان
الشهر لا يصح ان يكون الا ما زول ليلة منه ما دونه ولا اعلم انه يختلف في
هذا الا وان في قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله ما يدرك على ذلك قلت
له فان قال في نذر به ايا ما فلم يذكر بعدد وانواه فلم يلزمه قال قد
مضى من القول بما يكون من نحو هذا نذر في صوم ما يدل على اقل ما يقع عليه
هذا الجمع واكثر لكم هو من يوم وكفى عن اعادته في هذا الموضع من اخرى
لانه معني في ذلك انه قلت له قد يجوز فيصح ان يكون بعد صوم ام لا
قال لا اعلم من قول اهل العذر لانه من شرطه في قولهم فكيف يجوز ان
يصح ما دونه اني لا اعرفه الا من قول من لا يعتقد برأيه لما به من مخالفة في دينه
قلت له في اي موضع يؤمر ان يقيم فيه حال اعتكافه او حيث اراد
جاز له قال قد قيل فيه انه لا يصح الا بالمسجد الحرام او مسجد الرسول
عليه السلام وفي قول اخر في كل مسجد يصلي فيه جماعة وقيل بجواز في اي
مسجد شاء لان له ان يقوم فيه ويصلوا اجماعة فلا يمنع من كلور مما دخل
عليه الاي

الواو في ذكره قلت له فان قال في مسجد كذا قال يعجنى ان يكون له وعليه
 ما ساء في نذر لا عين مع القدره على ذكره قلت له فان كان في بلد فيه صلاة
 الجمعة اما انها في غير موضع قيامه لا عنكاهه قال قد قيل انه له ان يخرج الى
 موضعه الا اذا ما يلزمه من صلاتها ولا يرضى ذلك قلت له فاي شيء له او عليه
 ان يجعله ما الذي يتوكله ما دام في حاله ذلك قال فلا بد له من ان يقوم من
 عليه من اداء اللواتم وترك ما ليس له من المحاور والوان طعنا هذا من طاعة في نقل
 فلا يمنع منه لما به من فضل وينبغي له ان يكثر من كل ما يقرب اليه في قول او فعل
 ويدع ما يكون من اعمال الدنيا اجمع لا سيما ما قد يقع عن مثله في المسجد المأذون
 موجبة لجواز فعله والا فهو كذلك وان كان لا ما يبلغ به الى فساد في ذلك
 قلت له فهل له ان يخرج لما بدله من بول او غائط او كحاشاة او جمع ما لا بد له
 من طعمه وشربه قال نعم قيل في هذا كله بالاجازة ولا تعلم ان احدا
 يمنع من جوارحه لما انه لا يفتقر من بعد ان يقضي ما جاز له ان يخرج اليه فانه ما ليس له
 ذلك قلت له فهل في طعامه ان ياكله واقفا في غير موضع اعتكافه او ما يشاء
 في رجوعه قال قد قيل بالمنع له من ان ياكله في غير الموضع الذي قام فيه
 لاداء ما عليه فاما ان يكون في مسجده حال رجوعه اليه او خرج منه لما قد جاز له فلا
 اجد ما يرضى فيه الا انه قد يرضى من جهة المادب عن الكمل في ظرف القربى بالمضرورة
 فاما ان يبلغ به الى فساد في هذا فلا عرفه من قول اهل العدد قلت له
 فانه جمع به فاكله في المسجد الذي قام فيه لاداء ما له من هذا وعليه قال
 فلا شيء عليه في ككله حال جوارحه لمثله لانه موضع حله وبكل العلم بعدله قلت له
 فهل له ان يخرج في عيادة المريض وتشييع الجنازة ام لا قال قد قيل انه يعود
 المريض من غير ما ففقد ويشيع جنازة من لم يصب الصلوة عليه ثم يعود وفي قول اخر
 ما بدله على جوارحه مطلقا لما انه من بعد ان يدفن الميت لا يقوم للتنزية قل له
 فان خرج لما له او عليه فوقف من بعد في غير شيء او فيما ليس له لما انه لا طاعة
 في اصله ما اذ عليه قال فغسبي في هذا ان يلزمه ان يبدله فيفقد في
 المسجد مقدار من بعد ان يتمه وليس عليه الماذن قلت له فان كان
 خرج منه لما جاز له فيه ان يخرج اليه قال فهذا موضع ما لا بد وان يختلف
 في فساد به عليه وتامة على هذا من ركوبه لما ليس له فيه قلت له فان خرج

لم يخرج شيء من الأمور قال هذا أقرب إلى أن يفسد به لأنه قد تورد أن يخرج
 إلى ما هو من معصية ربه المأنة لا يتغير من الاختلاف على حاله لا يربطه لا يربطه
 بما دون اجتماع أو ما يشبهه من شيء في الاجتماع لا غير من اجتماع فافقه في ذلك
 قلت له فان تكلم أو فعل متعمدا ليس له أن يقول أو يعمل له لجرأه فقال
 فهو من المعاصي في أحكامه ولابد له من أن يلحقه معنى بالجماع لا يربطه في مسأله وإنما
 قلت له فان جامع فيه أو استغنى في حاله بالعمد حتى أمضى ما إذا يلزمه
 قال هذا لا يجوز فيه إلا أن يفسد عليه لركوبه ما قد نهاه الله عنه المباشرة
 وما يشبهه فهو مثله ولا أعلم أنه يختلف في ذلك قلت له وما إذا يلزمه أن
 فعله لا عنكافة متعمدا نهاه الله قال قد قيل أن عليه مع الكفاية أن
 يستأنفه مرة أخرى ولعله أن يجوز أن يختلف في لزوم بدله وأما واجبه فلا
 بدله على حاله من أن يبدله بالمعنى يسقطه والمفهوم كذلك قلت له
 وهذه الكفاية اجتزأ بها قال في قول الفقهاء عتق رقبة أو صيام
 شهرين أو أطعم مائتين مسكينا أو الفقراء وعلى قول آخر يجوز أن يجزأ به
 صوم شهر واحد كما في رمضان أو أن ما فيه من لي في مثل هذا جاز أن يخرج
 في هذا أيضا لحكمة معنى بابه في ذلك قلت له فان نذر أن يعتكف يوم القطر
 أو في يوم الخمر أو ما أوجهاه قال فلا نذر له به فيها على حال الخمر أو صومها
 وإن يجوز أن يصح في يوم المان يكون عن صوم أو لا فلا يجوز له وعلى بابه والمنع
 نفسي أن يختلف في كفاية نذره أنها يلزمه وأما التوبة فلا بد له منها لركوبه
 ما ليس له في ذلك قلت له فان قطعا عليه أو لهما ما قد دخل فيه لعله
 أن يخرج من موضعه في جامع أمراته يوم عيد أم لا قال قد اجتزأ به وله شيء
 عليه إذا رجع إليه بعد أن انقضى فيسبى على ما مضى في ذلك قلت له فان
 قطع على منعه من أن أو حبس أو نفاس أو ما يكون من نحو هذا قال فهو من
 عذره وعليه من بعد الطهارة والغدرة أن يرجع لقامه فيسبى على ما مضى من أيامه
 أما ما لم يستقم في موضع نذره فانه مع قدرته لا بد له من الوفاء به قلت له فان
 عجز عن الصوم له أن يخرج من المسجد حتى يقدر أم لا قال نعم قد قيل فيه
 بجواز ذلك وقوفه بالمسجد على هذا من عجز عن الصوم لا يرجع له أن يعتد به في ذلك
 قلت له وما انقطع عليه لشيء من هذا ونحوه عذر في يوم قبل أن يقفه في نافله

أو نذر عليه

او نذر عليه ان يبذل من بعد متصل به ام لا **قال** نعم قد قيل هذا
 ولا علم فيه غير ان يكون من قبله **ففسي** ان يختلف في لزومه من بعد ان
 دخل فيه لما اراده من فصله **قلت** له فان اخرج من مكانه ولا يقدر
 على الانتفاع من سلطانه او من مخافه لشئ فيستفيه مخافة ضيق **قال** هذا قد
 قيل ان له ان يتم في عين من المساجد مخافة ضيق الامان يكون قد عينه في
 نذر فانه لا يلزمه وانما اولي بعد ان شاء ان يتم في آخر جاز له **قلت** له
 فان كان المسجد الذي نواه لا يعتكف به فسماه في غير بلك فلم يقدر ان يخرج
 اليها **قال** عليه **قال** قد مضى من القول في هذا ما دل على ما به من
 اجازة له في مسجد بلك مع ما به من رأي في النفقة والكراهة والكفاة من الواحد
 من الفقهاء وكيفية اعادته في هذا الموضع مرة اخرى **قلت** له فان قدر على
 الخروج الى ان يشق عليه او اراد ان يؤذيه الاختيار في بلاده **قال** **قلت**
 قد قيل له الاجزى في قدرته الى الوفاء به كما اوجبه على نفسه لا عين **وقد**
 قيل فيه بالخصصة لمن شق عليه وقيل يجوز على حال مع ما به من كفارة
 او ما اراد عليها من صدقة في ذلك **قلت** له فان عجز عن ادايته ما من توان
 لتضايقه **قال** هذا اقرب ما فيه ان لا يكون له نذر فيما لا يقدر عليه
 وان كان لا يخرج من ان يلجئة معني ما به من حكم الاختلاف في الكفاة فان راها
 على هذا من عجزه لا يلزمه **قلت** له فذلك في يومه او عترة او ما اراد عليها
 من شهر ان يكون غارا في مسجد وليلا في منزله ام لا **قال** قد قيل ان
 عليه ان يكون فيه ليلة ونهار فلا يخرج منه لما يلزمه او جاز له ان يكون
 عترة فيقدما على قبله او يكون من نذر **ففسي** ان يجزى فيما دون شهره او ان
 في المزماد على جواره واما الشهر فلا يصح فيه ان يكون بليا اليه **قلت** له
 فان نواه بغير صوم **قال** لا يصح ان يكون المصوم في شهر او ما دونه من يومه
قلت له فان نوي بصومه للتطوع **قال** قد قيل انه لا يجزى حتى
 بنوي به اعتكافه **قلت** له فان كان في رمضان اجزى عنه وان نواه النرض
قال هكذا قيل في هذا انه مجزى **قلت** له فاشنع له ما دام معتكفا وان
 يلجئ اليها مستقفا او على عمومه **قال** ان كان لما اراده من عبادة ورض او حاجة
 نذر له في يومه ام لا **قال** قد قيل بالمنع له وهذا لا في مسجد الذي يقام

فيه لا فاء ماله او عليه والم فليس له ان يدخل تحته لعبد مريض ولا غير من
 يحق له وفي قول اخر انه لا باس به مطلقا في رأي من قاله **•** وقيل في هذا الخبر
 انه خاص فيما يكون لعين معيني الاخره **•** وعلى هذا عزنا قوله حمل به من رأي عن
 دخول على العموم فان ما عداه على ما به من اباحة في قول من رآه ولين جاز في المريض
 ان يعرض فليس له ان يجلس معه **•** وقيل ان وجده في موضع ليس مفضي
 عليه جاز له ان يقعد عنده ان شاء ولعل المنع ان يكون في غير موضع وجوبه
 فانه ربما لزمه القيام به فلم يخرج حال وجوبه ان يمنع من جوارحه في يومه لما يندبها
 من منافاة في معاندة قطعها في نهي ان يكون معا **•** ويجوز ان يلزمه ما قد منع
 منه بعد **•** او منع ما قد لزمه او جاز له في قول او فعل اي طاري ذلك قلت له
 فان كان طار حرامه هل لعن يعرض في ايامه **•** ام لا **•** قال نعم وقيل فيه
 بالاجازة وان لم يكن عليه فهو كذلك في الاباحة لمن شاء ذلك **•** قلت له
 ويجوز له ان يصلد حرامه **•** ام لا **•** قال فبي للمتر عن الشيخ ابي جعفر رحمه الله
 في هذا انه افصل من عباد المريض فجاز له وان لم يهل البصر **•** وان شكر في ذلك **•**
 قلت له فدل له في الخلا ان يدخل فيه لقضاء ماله من حاجة فاجازته تحت
 ما به من غرام **•** ام لا **•** قال فبي قوله رحمه الله انه له ولا ادري ان فيه ما يمنع من
 جوارحه فاعرفه فان في عدله ما يدل على جواز مثله **•** قلت له فان كان في اجابه
 قد رفته فحده اياها معلومة ثم عرض له فيها **•** ما قد منعه من تاديبه بها حبيب
 فانتبه **•** قال **•** لم يد له من ان يلحقه لغواتها على هذا امره معني ما به من الاضلال
 في لزوم البدل والكفارة لراي من قال بهما وقوله يلزمه الكفارة نذر
 وراي من يقول بالبدل لا عين من الكفارة لعذر **•** وعلى قول اخر فيجوز ان
 يكون لم يد له عليه ولا كفارة في ذلك **•** قلت له فان كان فوتهما عن تزييت
 في تاديبه بها **•** قال فاجري ما به ان يلزمه البدل والكفارة **•** ويجوز على قول
 اخر ان تجزيه الكفارة عن البدل **•** وعلى قول اخر فيجوز ان لا يكون عليه شيء
 في ذلك **•** قلت له وما فاتنا وافسد او قلادي في قضايه حتى وفاته قبل
 الوفا به يلزمه ان يوصي به **•** ام لا **•** قال فبي في المداواة وما لزمه من بدل
 على معني القضاء ان يختلف في ان عليان يوصي به لانه لا من عمل المداواة
 لمصل فيجوز ان يلحقه معني ما في الصلوة والصوم ولحق لاهل العدة من راجح في

جوارها بالغير المأنة يعجبني له ان يوصي به في غير دينونة لعيسى من بعد ان
 ينقض عنه ما قدر له من هذا في زمان مثل ما في رمضان وما خرج من العمل
 الى ما فيه من كفارة فلا بد له من ان يوصي بها لما على ابي من يقول في التوبة
 انه مجزئ له عنها والافني لذلك وما جاز عليه الراي فلزمه على كل قول ما فيه
 فالذي يلزمه ان يعمل به في حياته هو الذي يوصي به بعد وفاته اما ما يكون من
 زيارته يجوز له ان يحتاط بها في ذلك قلت له وما لم يوقت به معلوم من
 المشتهر الا ايام قال فهو الذي لا يفوته ومتى ما عمله اجلاه واستقي عليه من
 ورايه فان ادركه الموت من قبل ان يوفي فلا شيء عليه فيه الا ان يتوان في قدرته
 عن ادائه مقدار ايامه فغضب ان يجوز ان يختلف في لزوم الوصية عمدا
 لراي من لم يحرم بالغير وراي من جاز بعد فاته اما وان التول في هذا الموضع
 بالكافة على هذا منقاد به يشبه ان لا يبعد على ابي من ان يلحقه من جهة تقصير
 ويجوز على قول آخر ان لا يلزمه لما له من ذنبه من سعة في تاجه وما وصي
 به من عمل فلا بد له من ان يكون على ما به من الراي في بثونه لما في بيان الغير من قوله
 يختلف في مثله فان صح في هذا ما اراه بانته كذلك لعدله ولما قال رجع فيه
 الى ما قاله الشيخ ابي عبد رحمه الله عن استحبابه في عدم توقيده ان يوصي به
 فيختلف من بعده عنه لا عين على معين ما في اثره ابي من قول من لاري له انون
 في نظر فاعرفه قلت له فان حضر الموت من بعد وجوبه المأنة من قبل
 ان ياتي عليه من الايام مقدار ما يمكن ان يودي ما قدر له منه فيه قال فذا
 موضع ما لا يلزمه ان يوصي به لانه قد اناه من ربه ما لا يقدر معه على الوفاء بما قد
 الزمه نفسه لا عن تقييد في المادي فهو كذلك في احكامه بل والحضرة الملت
 على هذا من بعد ان دخل فيه لم يلزمه ان يوصي بتمامه ان صح ما اراه في ذلك قلت له
 فانه هو اوصي به على هذا وامر ان يقضي عنه من قاله بعد موته قال فهو
 على ما مضى من الاختلاف في بثونه لانه من اعمال البدنية فلا يخرج له من
 الراي في جوارها بالغير المأنة يعجبني راي من يقول بالاجابة في ذلك قلت له
 فان مات من قبل ان يقع ما قد علقه به فيلزمه تركه من بعد موته ما القول
 فيه قال فذا المظهر امر انه لا يلزمه ما قد اوجبه على نفسه من نحو هذا لانه
 ان موجب له لم يكن في حياته وانما كان بعد عمانه فكيف يصح في كونه ان يقع عليه

فيلزمه بعد فرائضه ان يقوم بآدايه • وقد اُخذ عنه حكم النقيب اجماع وبقي ما له اوله
ما اسلفه في آيائه الخالية لا غير ذلك • قلت له وما زعمه فلم يورد له ثم صرح عند
وارثه بعد موته انه باق عليه ايلزمه ان يخرج من ماله وان لم يوص به ام لا قال
فيعب ان يختلف في لزوم اخراجه وماله لمن يقوم به عنه من بعده ما يكون له من
عوض في حاله على رأيي فحينئذ بالغير فيسمع الراجح في اعتنا له لا على رأي من يسمع
من جواز ذلك • قلت له فالاجرة في جوازها لا يدخل عليها الرأي بالاباحة والنجس
في مثل هذا ام لا قال نعم هي على هذا في الواسع والحكم لا يخرج لها عند
اهل العلم عما الزمها من قول بطلها وقول بتقيدها لا كما على طاعة اهل النكاح غير لزومه
على الاجرة فالاباحة اصح ما في ذلك • قلت له فدل لوارثه ان يقوم به من بعده
فيجب له اداء ما على هالكه ام لا قال نعم على قول من يجنب مثل ذلك كغيره
لا فرق بينهما في ادائه على ما جاز من قوله والله اعلم • فينظر في هذا كله بل في
جميع ما قلته في هذا الفصل على تراخذه والمسائل عن اوليك المشايخ ثم
يوجد منه الما كان من اعداء فان غير الحق لا يجوز على حال • **مسئلة** على ان
عن الشيخ محمد بن عمر بن محمد ان يكتب صلوك الناس في موضع اعتكافه وهل يجوز له
ان يبعث شيئا من كتب الآثار وغيرها في موضع اعتكافه من القرآن ويجوز له ان هو
وعينه من الناس ويكونون عنده في موضعه وكذلك يجوز ان يتعلم القرآن عند احد
من الكائن في المسجد الجواب والله الموفق على هذه الصفة فهذا الطاعة
المأمور بها اذا كان في موضع اعتكافه والله اعلم ان يذكر كراهه وبراءه ويتعلم ويعلم
وكذلك جميع الطاعات مأمور بها اذا كان في موضع اعتكافه والله اعلم • قال
الشيخ جعفر بن محمد بن حسن بن الزاهد جواز هذا له وان كان في موضع اعتكافه وما
ادخله عليه من اداء الشرط الا عرفه بما يشيئ اتي به فيه وحذره او لم يمان الطاعة مأمور
بها في كل الاق لا على ما قد نهى به من كونها في الموضوع شرط في لزومها وما دونها وجوازها
الا ما خص من شيء لا بد وان تكون به في حاله لا في كذا في نفس المزمع لها بل لو
قال ان هذا من الطاعة المأمور بها فلا يمنع من فعله في موضع اعتكافه او ما يكون
من حق في الوصفه لصح فالي مجموعها على ما به من لزومها وجايز في كل زمان يكون فيه
بما كان المألة توجب المنع من جوازها في يومه ولا فهو على ما به من اباحة اوله ومنه والله اعلم
فينظر في ذلك • **مسئلة** عن الشيخ محمد بن محبوب رحمه الله في رجل ذرأ اب
يعتكف

يعتكف

يتكلف في مسجد حمار وهو في الكوف فلم يقدر يخرج قال يتكلف في مسجد
 بلده ويتصدق بكنائسها وليس عليه في المقابل شيء فان لم يجد ما
 يتصدق فنظر الى سعر البلد ونظر الى قدر الكراء ثم يصوم كل ما مكره بربوياً
 او ثلاثه ارباع ذرة يوماً واحد اعلم **باب السلاس في ايمان ومعاينها**
واحدة منها وفي الكفارات وانفلاها واقساها وما اشبه ذلك واسد اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب ومقال ماله صدقة للشرقة فان كان
 طاهراً عان من شرقة اهل عان وان لم يكن عان من شرقة اقرب المواضع اليها
 فان لم يجد شرقة في دينه عليها الى ان يجد شرقة يستحقونها من عان او غيرها
 قلت له فان قال الفقهاء اني بها قال فقراء قريته او لي بها فان لم
 يكن فيها احد في فقره قريته اقرب اليها فان لم يجد من فقره مذمبه فقراء
 اهل القبلة فان لم يجد احد منهم ففي فقره اهل الذمة وان كان قليلاً واعطاها
 واحد لجارته والله اعلم **مسئلة** ومن حلف بطلاق امراته ان يحتاج في النذر
 حنث لما ان يقول انه من اهل النار وقول يحنث لما ان يقول ان كان مات علي
 ما كان عليه ومنع اهل النار والله اعلم **مسئلة** قال ابو سعيد وحلف انه
 يخرج الى بلد غير قريته او نذر قتيلاً اذا خرج متوجها اليها فقدر به قول حتى
 يخرج من عان بلده وقول حتى يصل وكله حسن ويعني في النذر حتى يصل
 البلد الذي نذر فيه وفي اليمين اذا خرج متوجها ان يبر والله اعلم **مسئلة**
 ومن حلف انه يضرب امراته ما يضره فضرها بما يضره من الخضرية واحدة
 بر لقوله تعالى وخذي يدك ضعفاً فاضرب به ولا تخف قيل انه ضرها بما يضره
 حبة من المسك خضرية واحدة والله اعلم **مسئلة** قال ابو سعيد انه اذا
 حلف على محذور انه لا يلبس ثوبه ولا يبدل به ويلبسه او يبيعه ويشترى
 بثمنه ويلبسه اذا كان من اهل الجوسات وكذلك المأكولات ومن حلف لا ياكل
 هذا الدينار او لا يلبس هذا الدينار او شيء مما لا ياكل ولا يلبس علمنا انه اراد
 ان ياكل كل مثله ولا يلبس مثله فان اشترى به شيئاً فاكله وقد حلف لا ياكل حنث
 وكذلك في اللباس فاقهر النذر والله اعلم **مسئلة** ومن حلف لا يفعل كذا وكذا
 فانه كلما يفعل حنث وقول لا يكون عليه الاحتياط واحداً والله اعلم **مسئلة**
 ومن حلف لا ياكل فلانا فكتب اليه كتاباً فيه اختلاف وفي موضع اخر فيه ثلاثة

اقاويل منهم من قال يحنت حتى يصل الكتاب اليه وينزه او ينزل عليه ومنهم من قال
 يحنت حين كتب ومنهم من قال لا يحنت ولو كتب ان الكتاب معه ليس كلام
 وهو قول ابي الموشح **مسألة** وقال لا يحنت حتى لو انه كتب كتابا باقرا منه
 على نفسه بالف درهم ولم يلفظ بلسانه وشهدت البيهقي انه راى كتبه لم
 يحكم عليه به حتى يلفظ بلسانه وان الكتابة صنعة والله اعلم **مسألة**
 وهو حلف انه ما يعلم انه فعل كذا او حلف اني فعلت كذا ثم علم
 بعد ذلك انه فعل فلا حنت عليه في قوله انه ما يعلم ويحنت في قوله اني فعلت
قال المؤلف اما قوله انه ما يعلم فقد ابناء عن علمه في ذلك ولا حنت عليه
 ويحنت في قوله اني فعلت انه يمكن ان يكون علم ترضي والله اعلم **مسألة**
 وهو حلف وهو مشرك وحنت وهو مشرك فلا شيء عليه وان حانت بعد
 اسلامه فيختلف فيه كالصبي ويجب في هذا ان يكون عليه الحنت انه كان
 مخاطبا بذلك ولم يدرك والصبي لم يخاطب بذلك والله اعلم **مسألة** ومن
 حلف لا يفعل شيئا ما يمكن ان يفعله مرة بعد مرة وقد كان فعله او كان ما
 يفعل المارة وقد كان فعله فلا حنت عليه فيما يمكن فعله مرة بعد مرة حتى يفعل بعد
 اليمين ويحنت فيما لا يمكن فعله المارة واحدة اذا كان قد فعله ومثله ذلك من حلف
 ان لم يذبح هذه الشاة او ان لم يصل هذه الصلوة وقد كان فعل ذلك من قبل ولا
 يمكن اعاده فعله ومثله النوع الاخران قال ان لم يدخل هذا البيت او الدار
 البنية فاذا دخله بعد اليمين حنت والله اعلم **مسألة** وهو حلف لا يشارك
 فلانا او لا يقتل عبدا ولا يقاتل غريمه فانت ابراهيم واصبح المال مشركا بينه
 وبين من حلف عنه وورث من يحل له نكاحه بالنسب فتعق لاجل ذلك اياه او
 فارقته غيره بل لا رايه فلا يحنت في جميع ذلك انه ليس فعله واخاف ان يحنت
 اذا رضي بشاركة فلان بعد ان علم بها ان يزيد الذي له حين علمه وامكنته
 المقاسمة والله اعلم **مسألة** وهو حلف على شيء انه لا يفعل وكان
 يمينه على غضب ولم يدرك كيف حلف ولشيء ذلك فاجز الثقة انه وقت يمينه قد
 انقضت فلا فارجوان يسعه قبول قوله ولا يحنت اذا فعل بعد الوقت الذي
 احبب به وقد اجاز الفقهاء قبول قول الواحد الثقة في رفع وفي هلال رمضان
 وفي حفظ الصلوة على المصلي وفي قضاء الحق المان ينكر القرض هو له وقد حنت

بين الناس في ارساله الواحد في حوائجهم وقضاء ديونهم وسعيهم وشراهم وقبول
 ثلوه ما لم تقع في ذلك من كره ولا خاصة فيقول اشترت هذا من فلان
 وهذا من فلان وهذا الدابة من فلان ولو طلبوا حصة هذا في الحكم لم يجز لها الصفة
 ولو اجاز ذلك لصادق عليهم كيثوم من اجديهم ودينارهم ولم يجز لحدان يرسل غيره
 في ذلك حتى يكون حاضرا بنفسه والله اعلم **مسألة** ومن حلف ما يدكر فلانا
 المغير فذكره بسوقه فذكره بالخير فساد على المسلمين وبالسوء صلاح
 لهم فانه يرحى ما فيه الصلاح للمسلمين ولا يكون كاذبا ولا حائشا وهو متأكد
 في قوله اذا اراد به صلاحا للمسلمين على قول والله اعلم **مسألة** ومن وجد
 جبالا الخد شاة او غيرها لرجل ظالما فاراد خلاصها منه لرها خلت للجار
 اهلها لجل خلاصها فلا يكون بذلك كاذبا ولا حائشا على قول والله اعلم **مسألة**
 قال ابو سعيد كل شيء حلف عليه وهو يسعه ان لا يفعله فحجر على ذلك
 فيه اختلاف واما ما كان لا يسعه تركه فحجر عليه بعد ان حلف لا يفعله
 فهذا حائش لا يعلم في ذلك اختلاف والله اعلم **مسألة** ومن حلف مع حاكم
 او وال او وحد انه كان كذا فذله ودرأه المعروفة على فلان في صدقة
 على الشراة او المسلمين فزاد وصرح عليه انه كاذب في عينه فان الحاكم
 لا يجبر على دفع ذلك من جعله له وانما يتولى دفع ذلك بنفسه وان لم يدفع
 بنيت نبعته عليه فان طالبه الذي نصدق عليه فلا يحكم عليه به وهو
 اعلم بعينه ولا يجبر الناس على اخراج الكفار من في الميمان ولا في الذنور
 ولا في صدقة اموالهم ولا يحكم عليهم الماني الطلاق والعنق والظهار ١٥١
 طلست الزوجة والعبد لله والله اعلم **مسألة** ومن حلف انه لا يعرف
 فلان فلان وهو يعرف بعضه او حلف انه ليس له مملوك وله حصنة في مملوك
 فلا يحث حتى يعرف المالكه ويكون له مملوك خالص والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف لا يشتري عبدا او عين فاشترى جزامنه فاما في العبد فلا يحث
 حتى يشتري عبدا تاما واما عينه مثل التوب فان كان في الجزة الذي
 اشتراه لبا ساحت وان لم يكن لم يحث المان بحلف على توب بعينه انه
 لا يشتريه فاذا اشتريه منه جزا لم يحث حتى يشتريه كله والله اعلم
مسألة واذا اتم السلطان رجلا ان عنده ماله لا حد يعلم له ماله فحلفه

السلطان انه ما عنده له مال وانه لم يعلم بماله وكان الرجل له عنده مال او يعلم
له مال فان كان يخاف منه الظلم والغصب لذلك المال فلا تحت عليه وان
حلف برأي نفسه من غير ان يحلفه من حانت في بيته ان ينوي انه ما يعلم
ابن تلك الساعة وكان لا يعلم تلك الساعة ابن هو فلا تحت عليه والله اعلم
مسئلة ومن جبره الجبار بالقتل على وجه امرأة فعليه عقرها ولا حد عليه
وعليه ما جنا بغيره ولا تنقطع حقوق العباد وان ادخل الجبار ذكر الرجل في فرج
المراة وهو كاذب فيكون العقر على الجبار وان تحرك هو بعد الإجماع فيها عمن
وكان يغزر على انقاعه منها فعليه ايضا صدق ثاني والله اعلم
مسئلة لا يهلك المترفع بغير شيء والكفارات المكفارة القتل والصيد واليمين المبرم
وقول لا يهلك اذا اذان نعم او طاعت على ذلك وقول اذا طاعت على قوته واخذ
وعزيرة على ذلك ما يلزمه من حقوق الله ومعتوق عباده فلا يهلك والذنب الذي
لا يغفر الله الا بتركه هو الشرك بالله والذي يغفر بالتوبة هو ما بين العبد وبين
خالقه هو الذي لا يغفر الا بالاداية والدينونة به من حقوق العباد والله اعلم
مسئلة ابن عبيد ان في رجل حلف لا مرنة وقال والله اني اذخلين بيت فلان
ودخلت ما يلزمها قال تلزمه في ذلك كفارة يمين **مسئلة** وعليها هي
التوبة من مخالفتها لزومها والله اعلم **مسئلة** ومنه ومراة التزله اوجب هذا
حرمان اكلت منه تشا ما يلزمه قال ان اكلت منه شيئا فعليه كفارة يمين
مسئلة وقول ما لم يترك الله في قوله هذا فلا كفارة عليه والله اعلم
مسئلة وفي لوق حلفت بالف عهد على ابنتها وصيام شهرين لتاكل من عندها فابت
ان تاكل من عندها فعليه عن الف عهد صيام شهرين متتابعين وقيل
صيام ثلاثة ايام اذا ابت ابنتها ان تاكل من عندها طعاما ويلزمها ايضا
صيام شهرين كما جعلت على نفسها والله اعلم **مسئلة** ومنه وفي رجل
حلف انه بريء من برة وربه بريء منه ما خلاصه قال اذا حلف هذا الرجل
بذلك حنت فعليه كفارة التخليط واما ان قال بوصفته من غير يمين فعليه
التوبة ولا كفارة عليه والله اعلم **مسئلة** وفي امرأة حلفت بحجة انها تتبع
امتها او داتها ثم باعنها واستفانها ما يلزمها قال اذا باعنها ولم تستطع
المقالة برئيت من الحنث ولا باس عليها ان اقالها المشتري بلن المقالة سبع ثاني

والله اعلم **مسئلة** وفي امرأة قالت لزوجها علي صور شهري من ان تطاوعك
في الجماع حتى يغطيني هكذا في ان يعطينها او اعطاها او جامعها ما يلزمها
قال لا يجوز هذه المرة فاذكرته وان اعطاها زوجها شيئا الاجل الجماع
فعلينا رده له وان تطاوعته من غير ان يعطينها فقتل عليها صيام شهرين •
وقول طيلز مهابتي والله اعلم **مسئلة** الشيخ ناصر بن حبيب رحمه الله
وعن رجل حملت ايا في امرأة بنتا قبل العيد ثم اتاها كسوة بحكم الحاكم
او بفرض حكمه هل يحنث • قال ان اتي لها بغير حكم حنث وان اتي لها بحكم
ففيه اختلاف والله اعلم **مسئلة** ومنه والخالف اذا قال والله يضم
الهاء او فتحها او سكنها ونبتة القسم بلا شك وحنث ان يحنث ام لا قال ان
القسم لا يكون الا بكسر الهاء فاسم الله تعالى واما بغير الكسر فليس هو قسم
عندها • وقال ابن عبيد ان يتسكين الهاء حتى يمين وخاصة اذا اراد
بها اليمين والله اعلم **مسئلة** الصبي واختلف في عطاء الارث من
الكفارات اذا كان فقيرا فقول يجوز لان نفقة الموصي قد ارتفعت عنهم وهم
فقراء قد استحقوا اسم الفقر والموصي ان يدفع الكفارة الى جميع الفقراء ولو اراد
هذا سبيل ورثة الموصين • وقوله انه لا يجوز ان يعطي الورثة وكفارات
هالكهم لظاهر الرواية انه موصية لوارثه • وكذلك المأمور بالتفقة اذا
كان فقيرا فقول لا يجوز له ان ياخذ لنفسه • والله تعالى اعلم •
وقول يجوز له ان ياخذ لنفسه كما ياخذ غيره • لانه فقير ومستحق • وان قال هذه
الاراضهم للفقراء جاز له ان ياخذ منها اذا كان فقيرا ولا نعلم في ذلك خلافا
والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ محمد بن عبد الله بن ممداد فممن يقول ما له سبيل
او ليس له سبيل او في السبيل اكله سواء ام لا • قال اما قوله ما له سبيل فقتل
هو مقرر الصافي ويكون للفقراء • واما قوله للسبيل او في السبيل فقول انه الطريق
وقول انه سبيل ابطال اللفظين اولى والله اعلم **مسئلة** ومنه
ويذكر قال ابن خلدون دار فلان فعلى الف ركة اصلها في مقام واحد بوضوء
واحد فخرج عن ذلك وعن بعضه فعليه عيين مرسلة في عجز عن القيام بالف
ركعة في مقام واحد وعليه عيين مرسلة في عجز عن الوضوء الواحد والله اعلم **مسئلة**
عن الامام افلح رضي الله عنه حلف ثلثة لساكنين فحنث فاني ان

قوله طيلز هو قسم عندنا وفيما
ينسب عن الصبي ان كان
بنته قسم اعطى كفاة الحنث
واسما اعلم

ان يمشي ماله الذي يسبح عياله في ماله قال **مسألة** ان هذا لم يضيّق على المرأة من الذي
 وجب عليه في ماله يبعه يلزمه فيما بينه وبين الله وليس هو مالا قابلا بعينه منوطا به
 فيضيّق عليها والله اعلم **مسألة** ومن حلف ان كل اس له فهو جرح لوجه الله وكان
 قد شارك اخا في رقيق عبرات او مضاربة فقوله انه يجتنب في كل سهم له في
 راس كان قليلا او كثيرا وقوله لم يجتنب لما فيما يكون له كاملا والله اعلم **مسألة**
 وفي رجلين حلفا ان يتوافيا مع القاضي في حق يدعيه احدهما على صاحبه ثم
 ابراه الطالب المطلوب هل عليها الموافقة بل لا بد ان يغير حق قاطب لهما
 من الموافقة بل لا بد ان يترط ما دام الطلب بينهما والله
 اعلم **مسألة** الشيخ ورد بن احمد في امره حلف ان ياتي ما تافات رجله
 بين احداهما في بيته والاخر لم يمت فيه غير ان البقاء فيهما جميعا فنظمت
 البيت الذي لم يمت فيه ان تحت ام لاه قال ان الماتة لا يكون في البيت الذي
 مات فيه ولا يكون في بيتين ولا تحت والله اعلم **مسألة** وفي من مرض
 ولده فقال حالف بالطلاق والعناق ان لم يبع ولده فله يقتل فلانا هذا اللفظ
 قال اما يمينه بالعناق فيجوز موجب عليه ايلاء واما يمينه بالطلاق فيجوز عدي
 وقوعه لما يلاء عليه لتاليه بالطلاق وان معني لفظه ان لم يبع ولده ولم يقتل
 فلانا فامرته طالق وان كان اللفظ ان لم يبع ولدي لا يقتل فلانا فنظمت
 عن ابي سعيد معني لا يقتل ان لم يقتل واما ان كان هذا اللفظ انا حالف
 ان يبع ولدي فاقتل فلانا ولم يكن منه غير هذا فقوله ايمين ايمين لا قرأ به ولو
 لم يكن عقده وقوله ايمين عليه وهذا كاذب ان لم يكن قد حلف والله اعلم **مسألة**
 الشيخ محمد بن عمر وفي رواية قال الله قد فزع عيلدا او عرض عليه شيء
 فقال يرفق الله اخذ ثم اخذ ما يجب عليه قال عليه الحنطة الكفاية
 وان كان غنيا عليه اطعام عشرة مساكين وان كان فقيرا فصيام ثلاثة ايام
 قال الشيخ لو عد عليه كفارة الحنطة ان كان غنيا فعليه اطعام عشرة
 مساكين وان كان فقيرا فصيام ثلاثة ايام مرجح **مسألة** الشيخ احمد بن
 مداو عن امره قالت حالفة بصيام شهرين وحجة حاجية عن تذوق دروس
 انها ما يلزمها اذا فاقته قال لا تحت عليها اذا فاقته وشربت المان يكون
 حلفت بان عليها صيام شهرين وحجة حاجية تحييد يلزمها ما جعلت علي

نفسها

نفسها من الصيام والحج وان كانت نيتها انما فعلت ذلك فعليها صيام شهرين
 وحج حاقبة واللفظ ما تقدم ففيه اختلاف على النية والله اعلم **مسألة**
 ومنه ومن حلف لا يزوج ابنته ومن يولي تزويجه باقل من الف درهم هلاله ان يزوجهما
 بدون ذلك اختيارا او يحنث في يمينه قال معي ان ليس له على ذلك اختيارا
 اذا كانت يمينه بالله الا ان شأله هو ذلك او اخذ حجة حق في الحكم فان كان
 كذلك فله اختيار ان شاء زوج وحنث في يمينه وان شاء امر او كل من زوج والوكالة
 اثبتت فقلت له فان قال ان زوجك بدون الف درهم فهو على هدي علي
 المسلمة هلاله ان يزوجهما اختيارا اذ اراي ذلك اذا كانت صبيبة او بالغاً قال
 هكذا في عندي وهو اقرب من المولي في بعض القول فقلت له فان حنث
 في يمينه ما يجب عليه من التغليظ او التخفيف قال اما في المولي فغلبه اليمين
 على ما يراه المسلمون من التغليظ والتخفيف واما في الاخرى فغلبه مثل ما وقع
 عليه التزويج من ماله ان كان دون ثلث ماله وان كان اكثر فغلبه عثر ماله وقول
 عثر ما وقع به الحنث يشوي به بدن او غيرها بركة او مبي او حيث يراه المسلمون
 عندنا في دينهم ولعل بعض اراي عليه هديا واحدا اكثر من بدنة واقله شاة ولعل
 بعض اراي عليه كفارة اليمين فقلت له فان قال عليه هدي ان يزوجهما
 هكذا قال عليه بدنة اكثر الهدي وقيل شاة وهو اقله فقلت له
 فاذا لم يقدر على بدنة ما يجب عليه قال تقوم بدنة او شاة ولعل بعضا
 اراي قيمة وسطه وتنظر الى سعر البور وتصور عن كل نصف صاع يوما فقلت له فان
 كان ما حلفت به قليلا لا يقوم بثمن الهدي ما يصنع به قال قول يجعل مع
 غيره من الهدي وقيل يجعل في طيب الكعبة ولا يبعد ان يجعل في طعام وينفق
 على الفقراء والله اعلم **مسألة** ومن ان حلف جماعة مامنا احد يفعل
 كذلك ففعل احدهم احنث وحده ام الجميع قال فغلبهم الحنث والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف لا يدخل بيتا ابدا فكما دخل حنث وقيل لا يحنث الا مرة
 واحدة والله اعلم قال ابن عبيد بن القيس روى عن رجل ان نخل
 من الكفارات وكذلك امرأة الفقيرة زوجة العبد الفقير ان نطعا واما الهمة فلا
 يحنثان نخل ولو كان سيدا فقيرا والله اعلم **مسألة** الصبي ومزناك
 فعلت الشيء الفدا في فعله بدنة فضا ثلاثون حجة ام شيها حاقبة ثم حنث عما لم

قال عليه ما الزم نفسه ثلاثون حجة ما شئت ادا بها في كل سنة حجة فان عجز
عن المشي حج راكبا ستين حجة ان اراد بنفسه او غيرها عين فله ذلك في بعض
القول وقول ليس له ذلك وان اجر عين فقول بحج ذلك في سنة واحدة وقول
في كل سنة حجة فان لم يمكنه فقول عليه حجتان حجة عن المشي وحجة عن اليمين
وان لم يقدر على شي من هذا كله فقول عليه الحج بنفسه وقول ستون كفارة وقول
ثلاثون كفارة وقول كفارة واحدة مغلظة وقول رسالة ولعل قيل ما شئت
عليه وينوب الي الله ويجيب ان قدر على ثلاثين حجة او ستين حجة راكبا
كالحلف والزم نفسه فهذا الحوط والخذ بالرخصة فلا يضيق عليه ذلك وان
كان فقيرا لم يمكنه الحج ولا الوصية ثم فقول عليه ستون كفارة مغلظة وقول
كفارة واحدة مغلظة وان قدر على الحج ولعل لا حج عليه بعد ذلك ولعل بعضا
راي عليه كفارة يمين رسالة عند العجز والاخذ بالثقة في الدين اولى ولعمري
والله اعلم **مسألة** ومنه ومن وجد في وصية ان عليه في ماله حجة الي بيت الله
لحرام حافيا فعي ان عليه في ماله ما اقرب حجة بدل قوله حافيا ان ثبت عليه
اليمين وحنت فيه والا فلا يري عليه كفارة مالم يوص بها في ماله او اتيته وصية
ما يوجب عليه حكم الكفارة ومن يقول ان عليه كفارة ولم ينسبها عما عليها من
قبل نفسه ان ذلك في ركن المأبذ وكذلك القول في كفارة الخن والزكاة طامه
اعلم **مسألة** الزاميلي في اامة قالت ان تزوجت فلا انا جعلي حجة امتيها
حافية فزوجت وهي فقية ما يلزمها **قال** ففي بعض الاقوال الزموها صيام
اربعة اشهر وقول ما يلزمها صوم الا انها ان قدرت على الحج حجت وان لم تقدر فلا
شيء عليها وقول تلزمها كفارة يمين رسالة ان كانت فقيرة تصوم ثلاثة
ايام والغني يطعم عشرة مساكين المان مثل هذا يستخرج عن الجهال
وان كانت يمينها بالمشي على الحج ولم تقدر قدرت على الحج راكبة فان شاءت
حجت في عامين عن المشي وعن اليمين وان شاءت حجة واجت معمار جلا
او اواة تحمله الي ان تصل الي مكة الشريفة وليس عليها حمله واجعا والله اعلم
مسألة ومنه ومن حلف لا يشرب لبن ثمانية ايام فاني به فخلط
بلبن غيرها او غيري فخلط ولا يعلم هو ذلك فشره طنا منه انه وغيرها ايجز
على هذا ام لا **قال** ان كان يمينه نوي ويها ان لا يشرب لبن هذه الثمانية

ثلاثة ايام فشرب من لبنها مخلوطا بغير لبن لجمعة عندي الحنته وان كان
ارسل يمينه انه لا يشرب لبن هذه الشاة ثلاثة ايام فهذا عندي من
الحرد وقد ايجنت عندي حين يشربه كله كان مخلوطا او وحده والله اعلم

مسألة ومنه وفيمن حلف على حب محمود لا ياكله فزرعه وانما زرعه
واكله فزعه ايجنت ام لا **قال** لا يجنت لان الحب الذي حلف عليه قد
اكلته الارض والزرع غير الحب الذي حلف عليه وبالله التوفيق وان حلف
ان لا ياكله لبن الشاة فاكله من سمها فاكثرت القول انه يجنت لان السم خرج
من لبنها والله اعلم **مسألة** ومنه ان الغني لا يجوز له الزكوات ولا الكفارات
اذا كان عنده من الدراهم او غلة اصله ما يكفيه وعياله سنة لتنفقهم وكسوتهم
وما لا بد لهم منه وما سوي ذلك فقبحوا له من الكفارات لانه ان يصل
في هذا الحد **قال** الشيخ جاعدا بن عيسى وبإي وجهه كان عنه في عامه
من غلة قال او ما يكون من دراهم ونحوها او فضلة مناع او صناعة او تجارة
او عطاء او ما دلت يدبر عليه من وجه قد عرفه فهو الغني في احكامه على
حاله والله اعلم رجع **مسألة** ومنه وفيمن حلف بالطلاق او بغيره بانك
لا تفعل ذاك او افعل المخلوف عليه بالحق اثم ام لا **قال** فيما عندي
انه لا اثم على الفاعل اذا كان حلف عليه فيما يكون له مباحا ففعله لان
يفعله كذلك ليقع الحنت على المخالف فعندي انه لا يجوز ان لا اثم على هذا
النية والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن يقول يكون حمارا واسود وجهه
او حنت ان لم يفعل كذا ثم حنت ان يلزمه شيء **قال** في هذا ام لا **قال** ان
هذا عندي ليس بيمين الا قوله محنتا فان كان يعني به الجنس الذي
يعلمون القبايح من اللواط فاحاق ان يلزمه في هذا يمين لان اهل هذه الملة
لا يهللن ان لم يتوبوا ولم يرجعوا والله اعلم **مسألة** وفي الوصي اذا توفق
حب برضعيفا عن كفارات الصلوات يجوز ذلك ام لا **قال** يجوز حتى
حب الشيعر الا ان يكون صار من قبل الفساد اذ في حجب الشيعر فيجبني
ان لا يجوز في كفارات الصلوات والله اعلم **مسألة** الصبي في الحلة
حلفت ان لا يقيم بالولجب لزوجها ان حنت اذا انت عليه حاله نجب
عليها طاعة زوجها فيها ولم نطقه **قال** وقال حنت وهكذا في

في جميع النوازم وانما حلفت من حينها **هـ** وقال من قال لا حلفت عليها اذا لم تتم
له بواجب حقه وهي اثمه طامة بتضييع ما يجب عليها والله اعلم **مسألة**
ومنه وفيمن قال والله العظيم بتسكين الماء وضربها وقتها لا افعل كذا
وان فعلت كذا وبنته ضما حلفت اعليه تكفير في يمينه هذا ما لا قال
الا كان بنته ضما فعليه كفارة الحنث والله اعلم **مسألة** النجس
بجديد في امرأة حلفت علي زوجها لا تتحول الي بيت الله حتى يقسمه بجدار
فقسمه بجدار رفعه قدر ذراع وتحولت اليه احتشام لا قال يعفي
في هذا ان تمثله بنيتها في يمينها وما عقدت عليه صغيرها عند عقد اليمين
في تجديده بجدار فكلما يقع عليه اسم جدار فهو جدار يعصم من الحنث ويعفي
ان يكون الجدار ما يستقر القاي عن النظر من الجانب الاخره قال الشيخ
صالح بن عبيد ومحمد بن كندهم ما اشد ان الجدار اذا كان رفعه ذراعا فواقع
عليه اسم جدار والله اعلم **مسألة** ومنه وفي امرأة وزوجها ثنار عاوي
وقع بينهما وكانت لزوجها بقرة فقالت لزوجها يلزمي الف تمين ان يوت
لكاياه واوادت بذلك ان حلبتها ومحضت لبنها وسوت ما حلفت عنه
ما اوجب عليها **هـ** قال في ذلك اختلاف قول يلزمها ما سمت من اليمين
واذا حلفت كفرت عن كل بين كفارة وقول كفارة واحدة تجزئها في
ذلك وهو اكثر القول **هـ** ولختلفوا ايضا في قولها يلزمي الف تمين
ولم تقل بالله فقول ان هذا اليسير يمين حتى تقصد به اليمين وثبوتهما
وقول انه يمين حتى تنوي به عن اليمين ويحبسنا في هذا ان علي الاحتياط بيننا
وسيلة والله اعلم **مسألة** الفاقر اذا حلف فقير بالله العظيم وكفته رسول
الله والمسجد الفدا في دبالج حافيا وبطلان الثلاث انه لا يدخل بيت
فلان ولا ياكل طعامه وكان لا يقدر علي الحج فانه ينبغي له ان يجالع زوجته
قبل الحنث ثم يجتث فاذا دخل بيت فلان واكل طعامه فليزمه عن اليمين
بالله العظيم كفارة يمين رسول ولا يلزمه في الحلف بكعبة رسول الله والمجد
الفدا في شيء ويلزمه عزله صيام شهرين والله اعلم **مسألة** ومن حلف
عن فعل شيء ففعله غيره بلا امر منه واثمه هو بلام اورضى قلبه بلام
وكان ان لو لم يفته لم يفته اجبت بذلك ام لا **هـ** قال اكثر القول لا حنث

وهو المفعول به وفيه قول آخر قلنت له وان كان مثلي بعا حلفنا لا يقبل
 فيه فان قلنت فيه عين بلا اعر ولا رضاء وسكنت غير راض وخذا بابعه
 وروى قمته وفي قلبه ليس له راض بالقول فيه قال اذا لم يقبل فلا حث
 عليه ولو لم يتم المقالة ان كان كذا في معنى مسائلك والله اعلم **مسألة**
 فمن قال ان فعلت كذا في الصدقة لفلان او علي فلان اوجب عليه الصدقة
 على هذه الصفة ام لا قال لم يحفظ قولين الملام وعلي المانه اذا حلف بصفة
 ماله على رجل بعينه فان كان غنيا فقد قيل لا تقع الصدقة وقال من قال
 تكون للفقر اذا حث واما ان كان فقيرا فقد قيل لا يكون صدقة لرجل
 بعينه لا يتحول من حال الفقر الى الغنا وقال من قال يجوز ذلك وهو له
 وقال من قال يكون له وللغني قلنا واذا قال ان فعلت كذا فاني
 لفلان هكذا قطعوا وفعل اوجب عليه ذلك ويخرج مخرج المقرار مخرج الصدقة
 قال فالذي عندي ان هذا يخرج مخرج المقرار لكنه اقرا غير ثابت سائنا
 وجدنا عن الشيخ ابي سعيد في رجل قال ان صح فلان فمرضه او مرضه فاني من
 موضع كذا هو له فهذا اقرا يطله الاستثناء فيما عرفنا من قول هذا العالم
 والله الذي قال ان لم ارجع من سفري هذا الى اربع سنين فاني لفلان فهذا يجوز
 المقرار به وهذا مشنونة قبل المقرار وهو ناقص المقرار فهذا ما وجدنا موثرا
 بعينه والله اعلم **مسألة** ومنه وفي اخراج الكفارات من التمر قد نفوذ
 اهل موضعنا ذلك لاتباع الرخص في السعر وصلوا في الوصياء كلهم الامام شاة الله
 لا يجوزون التمر من البقي الموصى بالوزن لا بقيمة الحب هذا فعل جائز مجري
 ام لا قال هذا لا يضييق على من فعله لجل ملجاء به من الاختلاف وان
 احدهم احل وسعه ذلك ان شاء الله وعندني ان البوافضل واولي وراي
 المسجل فيه مشترك والله اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن حنبل فمن
 لم يمتنع كفارة عن صيام او صوم او غير ذلك هل يجوز له ان يطعم ثلاثين
 مسكينا ويصوم شهرا واحدا ام لا قال جائز ذلك في كفارة الصلوة والصيام
 لا في الظهار والقتل واليمين المرسلة فلا اعلم جواز ذلك في الزان العظيم
 نصا والله اعلم **مسألة** الصبي واخراج التمر عن الكفارة على قول واحد

هلافتين المكنوز وغير المكنوز في الوزن قال في السلف وحكمه ان عشرة
 الاصواع من المكنوز ترجع الى البيعة وعن ابن عبيدان انها سواء والله اعلم
مسألة ومنه وفيمن اخذ من ثمن كفارات الصلوات وهو لا يجوز له
 ذلك واداد التوبة اجزئها اذا اعطى الفقراء بقدر ما اخذ ام لا قال ان كان
 المعطي اعطا غنيا على علم منه بغناه فالخلاص يكون على المعطي وان كان
 المعطي لم يعلم بغنا المعطا القايض ان يسلمه الى الفقراء وقيل يسلمه الى المعطي
 والله اعلم **مسألة** ومنه ومن اوصى بكفارة عما يكون فيها التخيير بين
 الفسق والصوم والاطعام فاعتق الوصي مال الهاكك عن كفارته
 قال معي انه لا يثبت ومعني انه في الحكم انما ينفذ عنه ما اقل ما يجزي
 عنه وهو الاطعام عندي ولو كان اذا تجزئه في صوم عنه كان اقل من
 الاطعام لم تجز عتدي ان تنفذ عنه كفارته بالصيام ولو كان اقل من
 بوصي بذلك فتنفذ عنه وصيته فالم تكن باطلا او المرسل وغير المرسل في
 ذلك سواء فان اوصي بشيء انفذ عنه واذا لم يسم بشيء لم تنفذ عنه الا
 اقل ما يكون مما يخرج منه وصيته لابي الورثة **مسألة** قلت له فانه
 يثبت فيه التخيير ان لو فعله في حياته فامنع الوصي من ذلك قال
 معي انه يمنع الوصي من ذلك انه ليس تخيير في مال غيره وانما له ما يقع به الحكم
 على رب المال باقل ما يصح له معني ما يجب عليه واما التخيير في الصوم فيما
 يكون مخيرا فيه في الصوم فان الصوم عند عتدي عمل من اعمال المبادات
 لله لا لله فيموت استحال بثوته في ماله لانه انما كان مخيرا فيه ليعمل به
 ولو ثبت له التخيير لم يكن بين ان يستاجر في صوم له او يطعم مسألين او يعق
 واما يكون التخيير بين ان يصوم او يطعم او يعق فيما كان فيه التخيير في
 هذه الوجوه من الكفارات فان اعتق الوصي عنه واثم ذلك الورثة اذا كان
 ما تجزي عنه الكفارات بالغنى جاز ذلك عند عتدي ولجزي عن الميت اذا
 قصد بال كفارة عنه ما يجزيه في الكفارة والله اعلم **مسألة**
 ومنه ومن حلف على ان الحلال عليه حرام ان دخل فيه هاله ان يامر بالمعروف
 وينهي عن المنكر ويلتزم بل لا ماعة والبيعة اذا كان لها اهلا قال في

ان عليه جميع ذلك ويحتمل بفعله لان الختم يقع بالطاعة كما يقع بالمعصية
 والله اعلم **مسألة** عن الشيخ صالح بن وضاح والصادقة في الغضب
 وكيفية الغضب ان يترك شيئا على غضب منه لا يريد به وجه الله
 لما يالحق من غضبه على غضب عليه ولا يبين لي عليه شيء الا ان يتم بعد
 ما صحى من غضبه والله اعلم **مسألة** وزاوي بطعام من مسكنا
 عن صلاة عليه فبعض اجاز للوصي ان يفرق عنه جبا وفيه اختلاف والله
 اعلم **مسألة** والذي عنده سلاح او طعون مستغن عنه اذا باعه
 يكفيه لسنته فلا يلا خذ من الكفارات ولا من الزكاة وعندى ان الغني
 الذي يقدري على العتق من فضل غلة ماله عن العيال بعد السنة او
 ذراهم او صيغة او ذرية مستغن عنها عن عازته مثل سلاح او طعون
 او ما اشبه ذلك واما الاصل الا كان اذا باع منه بغي تكفيه غلته هو
 وعياله فهذا عندي عنى والله اعلم **مسألة** عن الشيخ هيس سعيد
 واما الذي لا يحى ان يعطى مال كفارات من الصيام فاجاز ان يعطى له
 من كفته ما لم تكن فيه حياته والله اعلم **مسألة** الصبي في رجل صام
 كفارة العتور ثم شق عليه وتراى الصيام فقد اتمه وصامه والطعام
 يجزبه والصوم افضل فيما عندي بحكم التحريم بين العتق والصوم
 والطعام واما كفارة الصلوة والصوم فصا حهما تحيرون شاء صام وان شاء
 اطعم وان شاء اعتق على اكثر القول وقيل ان العتق اولي وليس له ان يطعم
 عن بعض الايام ويصوم عن البعض وقد قيل له ذلك والله اعلم **مسألة**
 وجدت فيمن افطر شهر رمضان عامدا فقال بعض مخبري الكفارة
 والصيام والعتق والطعام **وقال** بعض يبدأ بالعتق ثم الصيام
 ثم الطعام وليس تحيرون والله اعلم **مسألة** وكل كفارة فيها تحيرون
 الطعام والصوم ففيها التحيرون الحياة والممات ان شاء وصي بالطعام
 وان شاء وصي بصيام وكفارة شهر رمضان فيها اختلاف قول فيها
 التحيرون بين الصيام والطعام وقول لا يكون الا بالطعام لما لا يقدر
 على الصيام والله اعلم **مسألة** الصبي واذا عا رجل جلع عذرين
 معه وليبين له ان يقوم اسلعة او ماله في يمين حلفها او كان نذر ان يطعم

التعميم من ماله فدعا وليين له يقومان ذلك عليه او عرفا بان فريضة مثل هذا
فمنعهما واخذن فقالا ما كان جابر الله ولو كانا غير وليين لبعثنا بعضا اذا كان
عديين وليين لمن يقوم له واماما كان فطريق الحكم منهما او بامرهما
ياخذ شيئا عند احد او عطية لاحد لا يعطيه الا بقولهما متدبرين يعطيه
من ثوبكلاء او لمن يقبضاه من مال يتيم معه او عليه فلا يجزي الدخول في
شيء من هذا ما يقوم به حكم العدل وقاما بهما مع عدم ذلك الاحتياكي لكونا
وليين لبعثنا بعض وليين لمن يحكمان له او عليه ان ياواه او يتكلاه
وانه اعلم **مسألة** ومنه ومن كفر عن دين ونوي ان كفارته عن دين
فان لم يكن عليه فيه تطوع ولا تعلم في ذلك الوقت شيئا ثم نظر فذكر حينا
فذكر كانت عليه قبل الكفارة فقد كفر ان شاء الله اذا كانت الكفارة
موافقة لكفارة تلك اليمين وهذا في المغلظة وغير المغلظة وبما
الكفارات ما كان والله اعلم **مسألة** ومنه ومن حلف على شيء انه ليس
عنده ولما لم يعلم ولا يشكر انه ليس عنده فوجد في بيته هذا لم يزل
حنثا **مسألة** قال حنث في يمينه هذه وعليه كفارة يمين ورسول فيها ولا
ائم عليه وانما اائم عليه اذا حلف منعها للكذب فهذا ائم وجاءت
واختلف فيما يلزمه والكفارات قال بعضهم كل من حلف على عين بعلم انه
كاذب فيها فعليه كفارة التخليط اذا حنث فيها **وقال** قوم انما عليه
كفارة يمين **مسألة** واحقوا يقول الله تعالى في عقب بيان كفارة اليمين
المرسلة لك كفارة ايمانكم اذا حلفتم وقال قد علم بقوله هذا جميع
اليمان فكل يمين هذه كفارتها الا ما خصة في موضعه من التثنية مثل
كفارة الظهار وغيرها ولحق **احباب** القول الاول بان هذه الآية
نزلت في تحريم النبي صلى الله عليه وسلم جاريته طرية على نفسه
والها مخصوصة فيمن حرم جاريته او زوجته على نفسه فعليه كفارة
يمين ورسول دون غيرها **والايمان** وفي بعض القول ان من حلف على
شيء وعنده انه صادق فثبت بين له من بعد انه كاذب فلا كفارة عليه
وانه اعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن الحسين ان خطب كفاية الصلوات
وايمان **مسألة** او مغلظة جميعا واسع كن اثنين او اكثر ولا غاية لذلك وكذلك

كفارة

كفارات الايمان من بسلات او مغلطات جميعا واسع ان يعطى الفقير الواحد من
تلك الكفارات كلها ما لم يصير بذلك غنيا وتجزيه النية عند المنفذ هذا من كفارة
صلوات وهذا من ايمان بما اوصى به الموصي بالقلب دون اللسان على قول وليس عليه
ان يعطى الفقير ذلك والناس كلهم حكمهم الفقر والغنى حارث فيهم ومن استنبه امره
ودخل في الديب انه غني او فقير فنبه ان **فقير ام لا** فقال انه فقير فوسع ان
يعطى من ذلك ما لم يصبح غناؤه وان شكر فيه انه يكتم غناه فالمشكور موقوف عنه
ويعطى لليتيم من يكفله من الدار او غيرها اذا كان مامونا على ذلك واسع ان يرسل
مع المميين للفقير ولو كان غني عدل اذا امن على ذلك ولا يعطى العبد ولو كان سيد
فتبين ان يعطى الرجل زوجته والزوجة زوجها اذا كانا مومنين على ذلك وكفا
الصلوة طعاما من مسكينا وهو ثلاثة اجزى حجب برحمة نروي والصحيح
لكل مسكين نصف صاع ومن جبه الذرة ثلاثة ارباع الصاع اذا لم يكن من ذرة الباطنة
وان كانت من ذرة الباطنة فصاع ومن الشعير ثلاثة ارباع الصاع وقال
بعض الصاع كذلك في الذرة الطيبة على قول ومن جبه الدخن والسهوي صاع
ومن التمر صاع وان كان بالورد من الفرض ثلاثة امنان ومن السائر ثلاثة
امنان المثلث من نروي الصحيح ومن قول لا لم يكن من جبه البرقان فيمنه ما
شاء مما ذكرت من تلك الجواب التي ذكرناها والتم ولا يجزي غيره ذلك وقال بعض
ان كان ذلك في بلد اكلم شيء مما ذكرت لك فله هذه الجواب او التمرعي انقل
ذلك في تلك الامكنة وان لم يكن اكلم فلا يجزي غيما البروج العسل الصافي يخرج
منه كالبر ولا اعلم في ذلك اخذنا فاوله اعلم **مسألة** الصبي فاما الكفارات
المغلطات كلها خلا كفارة الظهار والقنل فهو مخير بين الطعام والصيام
والفقير اي ذلك فعلا يجزي عنه ولو اطاع الصيام وكثر بالمطعام او اطاع
المطعام وكثر بالصيام وله ان يطعم من الايام ما شاء ويصوم ما شاء منفردا ومنقلا
غير انه لا يفتقر صيامه المحتج بطعم عن ذلك اليوم يريد ان يفتقر فيه لمنا
اليوم ورتبته اذا كان يكفر بالصيام تفراد ان يفتقر يطعم مسكينا مكان
يوم فلا ينفر عليه الصحيح الموقوف اطعم عن ذلك اليوم وسواء ذلك فارق الطعام في حال
ايام الصيام او فارق الصيام في حال الطعام او جمع الاطعام وجمع الصيام
او فارق الاطعام وجمع الصيام ولا يكون الصيام الامتناعا موصولا بعبده ببعضه

قالت الشيخة بنت راشد وفول اذا نوي بالطعام واجبع مفطر اقبل ان يتام انه لا
باس عليه ولا يهدر ما صامه وان النية للطعام تقوم مقام الصيام والله اعلم
مسئلة ومن حلف بحجة يشي بها حاقبا وهو فقير وحنت ثم استغنى بالزمنه
في حنته بالزمنه الصيام ام الحج وان كان قد وجب عليه فرض الحج قبل عن فرضه ام
عن حنته قال اذا حنت وهو فقير فعليه صيام اربعة اشهر عن الحج شهرين وعن
الميت شهرين ولو استغنى بعد ذلك واما الذي عليه حجة الزبضة وحجة الحنت
فانه يبذل بحجة الزبضة والله اعلم **مسئلة** ومن قال ان فعل كذا فعليه
الحج فانه يجوز له ان يستاجر غيره حج عنه والفرق بين ذلك انه في الاولى جعل دينا
على نفسه يقضه هو او يقضه غيره وفي الفصل الثاني الزم نفسه
باصافته ذلك اليها والزامه لها في الحال والله اعلم **مسئلة** ابن عبيدان
عن رجل لم يصلي ولا يصوم ولا يزكي ما له وكان يحلف بالامان الغلظ الكثيرة
مثل الحج والسبيل والطلاقات فترتاب وخلص اليه وعقدانه اجمع
وقد ضعف جسمه عن بدل الصوم والصلوة وتكفي الكفارات والطلاقات
بخبره التوبة ام **راه** قال اما الصلوة والصوم فقول عليه بدلاهما وعليه كفارة
الصلوة وقول الحار صلاة كفارة وقول بخبره كفارة واحدة عن جميع الصلوات
وكذلك الصيام وقول بخبره كفارة واحدة عن جميع حقوق الله والامان وكفارات
الصلوات والصيام واما الذي عنده دراهم كثيرة اذ حلف بالامان
الغلظ مثل الحج والسبيل والطلاقات قول عليه لكل مائة حجة وقول بخبره
حجة واحدة عن الجميع وقول عليه صيام شهرين اذ افلأله وبعض رخص قال اذا
ضعف جسمه بخبره التوبة واما النقيز اذ حلف بالامان الغلظ مثل الحج والسبيل
وامثالها فقال من قال عليه لكل حجة صيام شهرين وقال من قال بخبره صيام شهرين
عن جميع الامان وقال من قال عليه صيام ثلاثة ايام وقال من قال اذا ضعف
جسمه بخبره التوبة واما اذا حلف بطلاقات ووجته فبذلها الطلاق
واما اذا حلف بسبيل فقال من قال عليه عشرة فبذلها وقال من قال يكون العشر
في زمته واما الذي يحلف بالامان الغلظ فقال من قال عليه لكل مائة صيام شهرين
وقال من قال اطعام مسكين مسكين او صيام شهرين عن الجميع وقال من قال
بخبره التوبة والله اعلم **مسئلة** في امرأة حلفت بحجة ان يسير الى الحج حافية انها
ماترايع

ما تراج زوجها الى البلاد الغلانية ثم رابعته وهي امرأة فقيرة لم تقدر على الوصول
 للحج ما الذي يجب عليها قال في ذلك اختلاف فقول عليها صيام اربعة اشهر
 وقول عليها صيام شهرين وقول عليها صيام ثلاثة ايام وقول لاشي عليها والله
 اعلم **مسألة** واذا تزوج الرجل المرأة فاراد ان يدخلها فامتنعت فقالت
 تلزمي حجة اذا دخلت بي او حولتي قبل ان تبيع العبد فلا نه او العبد فلا نه
 وليس بينهما ملك بل لها حي نصيب في العبد او العبد فاذا حولها ودخلها
 ما يلزمها قال اذا كانت عتيقة تلزمها حجة واذا كانت فقيرة فعليها صيام
 شهرين وقول صيام مثل اثة ايام وقول لاشي عليها واغلبها التوبة **مسألة**
 وتجب ان يتدلى الرخصة للثياب وتستتر عن الجها والله اعلم **مسألة**
 ومما قاله مطعون ان فعل كذا وفعله ما يلزمه قال لا تنوي اللعنة والله
 فعليه كفارة يمين مغلظة والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان في امرأة قالت
 لزوجها علي العظيم اني ما امر عليك اكون هذا يميننا وتحت ان امرت عليه
 ابراه قال ان نوت بقولها هذا اليمين فهو يمين وكفارها كفارة يمين **مسألة**
 والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن قال الشاهد الله والشاهد الله علي ان
 الشئ الذي فاعلته وهو قد فعله ما يلزمه قال في ذلك اختلاف قول لاشي
 عليه وقول عليه كفارة يمين **مسألة** وهذا القول الأخير ينجي قلت له وان
 ادعاه رجل على ارحمها فانكر وقال الشاهد على الله والشاهد لي ما على لك يا
 فلان شيئا وهو عليه ما يلزمه قال تلزمه كفارة قلت له كفارة يمين
مسألة او مغلظة قال في ذلك اختلاف والله اعلم **مسألة** ومنه وسأله
 عن حلف ما يكلم فلانا فارسل اليه جلال يقول له كذا ثم قال له لا تقل عني شيئا
 ثم ان الرسول قال له قال يلزمه الحنث والله اعلم **مسألة** ومما روي بكفارة
 يمين **مسألة** كفارة طعام مستين مسكين استغذ هذه الكفارة كما اوصى الموصي
 بها ام لا ان هذه الكفارة تنفذ كما اوصى الموصي وفيه قول انها تنفذ كفارة
 يمين **مسألة** اطعام عشرة مساكين والله اعلم **مسألة** ومنه وفيمن فرق
 كفارة يمين عن هلاك اوصي الميراثا فانه يظن ان الهالك اوصي اليه بكفارة
 صلاتين والوصية مكتوبة فيها كفارة صلاة وكفارة يمين مغلظة هل يجزيه
 الا ان يتيقن الكفارة للصلاة ولليمين بعد ان فرق الحب ام لا قال

قال يحيى ذلك والله اعلم **مسألة** ومنه وإذا أعطى الوصي حذاه من الغنياء
أو العبيد من الكفارات التي أوصي بها المالك ما يلزمه قال إن كان هذا
الوصي أعطاه هذا الغني أو العبد هو عالم أن المعطي غني أو عبد فالصمان عليه
في ماله وبسليم لحديث الفقهاء مثل ما أعطى الغني أو العبد وإن كان الوصي يعلم
بذلك الرجل ولا بغناه وأعطاه من الكفارات فإن الصمان في ذلك قال الوصي
والله اعلم **مسألة** ومنه عن الشيخ ناصر بن حمير الذي حفظه فلان
المخزي فبين فرق جبا عن كفارة صلوة لزمته على الفقراء فاشتراه منهم
وهبوا له بعد ما قبض منهم وصار ملكا لهم بوجه جائز مع المسلمة وإن أراد أن يله
مع ثمانية في كفارة غيرها أن يسره ذلك ولا يعلم العلة المانعة من ذلك المالك
وحديث في آثار المسلمين المتقدمين والمتأخرين وقولي في ذلك قول المسلمين
وأما الفقير إذا قبض شيئا من الحب لفقير من كفارة لزمته الغني وكان الفقير بالغيا
فللفقير صفة لما أراد أن شاء أكله وإن شاء باعه أو أعطاه من أراد أن يستعمله فيها
يجوز له استعماله من سوج غزل أو غني ذلك بفعل كمثل ما يجوز له أن يفعل في
ماله وأما الكافر أعطاه منه عن كفارة فارجو أن في ذلك اختلاف ولا أعلم ما يقع
من أكله وكذلك الزكاة وما أشبه ذلك إذا قبضها الفقير من الغني فاطعم الفقير
الغني الذي أعطاه منها فوسع له ذلك على قول وقد سالت الشيخ الفقيه محمد
عبد الله بن جمعة عن إعطاء فقير أحب أو ذراهم عما لزمه من حق الفقراء ثم رده له
الفقير هل يأخذ له من الفقير أو نفاذ ثمانية وثلاثة في حق مثله عليه كتاب
الجواب منه لي بخطه عندي أنه يجزى له أنفاذ ثمانية وثلاثة في حق مثله عليه
وعند جلال الدين في ذلك ولا أعلم حجة تشعه من ذلك والله اعلم **مسألة**
الصحيح في حب الدخن وحب الشعير وغير ذلك من الجبوب المقتانة تقوم مقام
حب الذرة لأنفاذ الكفارات للصلوات والإيمان قال في ذلك اختلاف
بعض رأي ذلك بالقيمة وبعض رأي ذلك بمسكين من الشعير نصف صاع كالبر
وقول ثلاثة أرباع الصاع من الشعير ومن الدخن صاع وقال بعض خمسة أسداس
الصاع والله اعلم **مسألة** ومنه وفي التيمم الفقير المحتاج إذا أكله رجل
أو امرأة غير ثقة يجوز أن يعطي للتيمم من الكفارات أو فطين المبراة قال إذا
كان ما هو نجاز التسليم إليه في بعض القول فيلحق حتى يكون ثقة وإن اتفق شئ

اواجف

اوجز بعوله بنبي عن الامام او اخذ له ثوباً جازان شاء الله والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف على ابن شاة بعينها وفيها ابن نفول هو المحذور وقول ليس في المحذور
 وان لم يكن فيها ابن نفيل انه المحذور وقيل ليس في المحذور وكذلك ثمة الخلل
 والارض على هذا والله اعلم **مسألة** الزاميلي قال عوف عبي بن رقة الله
 تعالى ان فعلت كذا فيعني ان تلزمه كفارة يمين ورسد الله اعلم **مسألة**
 ومن كفر بينه بالصيام بقول ما يفرق صياحه وقول هو بخير ان شئت تابع وان شاء فرق
 والمتابعة افضل والله اعلم **مسألة** الشيخ احمد ملاح وجي الخراج للفقهاء
 من الدخ على قول ويكون لكل مسكين صاع تام وقيل بقيمة نصف صاع البر والله
 اعلم **مسألة** ابو حنيفة حلف لا يستقدم فلانا فقال له افعل كذا فقد
 استقدمه وحجنت وان لم يفعل المأمور ذلك والله اعلم **مسألة** ومن حلف
 للصاحب فلانا فصفة العجبة ان يتعاقدا على العجبة في حضر او سفر وان شئت
 اتفقا ومثباً في طريق بلا عقد عجبة فلا يحجنت وان واقعه او قاعده او اكله ورده
 جواب كل امه فتح ان لا يحجنت ولا يجب ان يبدا بكلام والله اعلم **مسألة**
 فان قال قائل يجوز ان يحلف بالله قطعا ان هذا الدين الذي يدعي به الله تعالى
 هو الدين الذي لا يقبل الله به عباده وهو الحق دون عين من المذاهب قيل له
 جاز ان يحلف ان هذا الدين الذي يقبل الله به عباده وهو الحق على ما عند الله
 وان الله ما كفنا الماعلى ذلك والله اعلم **مسألة** وسئل عن رجل اهدى دعوة
 المسلمين حلف على دينه انه حق عند الله هل يحجنت قال لا والله العلاء وقال
 قد حجت المان يكون قد علم بشواهد ودلائله والله اعلم **مسألة** سئل
 عن موافق حلف على دين المخالفين انه حق قال قد حجت فيله فخالف
 على دينه انه حق قال لا يحجنت وان حلف مخالف على دين مخالف انه حق حجت
 ايضا والله اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن روح يمين حلف بالله كاذباً
 وهو يعلم انه كاذب انها يمين مغلظة لقوله تعالى ويحلفون على الكذب
 وهم يعلمون وقيل لا الم يحلفه حكم حاكم ولا اقتطع تمام الا فعلية عين رسول
 والله اعلم **مسألة** من قال يعلم الله لقد كان كذا وهو يعلم انه كرميكن
 فلفظ انه التغليظ وقول ان قوله يعلم الله انه فعل لا يرفع فنية اختلاف قول
 مغلظ وقول رسول واما قوله علم الله انه كان كذا فعلية التغليظ وليس فيه اختلاف

علي قول يعقوب بالتقليط في الإيمان وقوله قال كثرة مرسل في جميع الإيمان
اثبت والله اعلم **مسألة** وسألت عن الإيمان الصريحة التي لا تنفي بالنية
ويؤثر فيها الحث **قال** هي على ضربين الأول قول الرجل والله وبالله وتالله
والثاني ان يحلف بصفة من صفات الله يقول وقدره الله وعظمته الله وكلام
الله وعلم الله **قلت** وما صفة الكفايات التي تنفي بالنية **قال** هي
قول الرجل ايم الله وحق الله ولعمريه واقسم بالله **وخوفا** فلا ارادها اليقين
كان يميناً وان قال لم اردها اليقين قبل قوله **قلت** واما الإيمان المنهني
عنها ولا تلزم فيها كفاية **قال** هي قول القابل والكعبة والصلاة
والعوج والقلم وحق محمد وبني حبياتي ورأس فلان ونحو هذا ليس يمين ولا تلزم
فيه كفاية ولا حث وهو قريب من المعصية وقد نهي عنه عليه السلام والله
اعلم **مسألة** وحلف بالقرآن أو سورة منه فقول تلزمه يمين لان البسطة
السجدة مثبتة في كل سورة وقول ليس يمين وقول عليه ايمان بعد آيات القرآن
والله اعلم **مسألة** وحلف على طاعة فقال والله لا يصليق اولاد صومني
اولا حنن اولاد صومني ونحو هذا كان ذلك فرضاً ونطوعاً ما يلزمه **قال** ان كان
فرضاً فالواجب عليه ان لا يحنث فان حنث فعليه الكفاية لانه كان فرضاً عليه
فلا بد تأكيد باليمين وان كان نطوعاً فقول عليه الكفاية بالحنث وقول عليه الوفاء
بما قاله ولا يجزيه غير ذلك والله اعلم **مسألة** وحلف بالفاظ متفقة ولو
كثرت في معني واحد في مجلس واحد في كل لفظة كفاية وفيداً لكفاية واحدة اذا
كان مجلساً واحداً وان كان في مجالس ومقامات فلكل مجلس ومقام كفاية **وقيل**
ولو اختلفت الفاظ فاذا اتفقت الكفاية فاما عليه كفاية واحدة **وقيل**
في كل لفظة فرد ذلك كفاية ولو كان في معني واحد لكان يكون في مجلس واحد والله اعلم
مسألة وحلف بالصدقة وليس له مال فلا شيء عليه وكذلك جعله ماله
في السبيل او في سبيل الله فعليه ان يخرج العشر من ماله للفقراء اذا حث والله اعلم
مسألة عن ابي الحسن عن رجل كان عليه لرجل دين يطله اياه فارد
صاحب الدين ان يعطه بما عليه فقال له ذلك الذي صدقة فوالى على فداء مكة
او الفقراء مكة افرامني او قال وصية ميني في حياتي وبعد وفاتي فان كان
ذلك منه على غضب فله حقه ولا شيء للفقراء وعلى الذي عليه الحق ان يورديه اليه

وليس

وليس عليه فقره مكنت شي وان كان قول الخالف في حد الرضي على الرجل ان يعطي
 الخالف وعلي الخالف ان يتخلص حيث جعله ذلك وانه اعلم **مسئلة**
 الشيخ جابر بن يزيد رحمه الله ومن حلف بصدق ماله او عتق عبد على فعل
 نفسه هل له ان يزيل ذلك فله ذلك ثم بحث ثم يرجع ذلك في ملكه قال نعم
 والاحت عليه بعد ذلك ولو فعل ما حلف عليه ثانية بعد ان عاهدوا في ملكه
 فلا يحت المانع واحده وانه اعلم **مسئلة** ومن قتل رجلا الصا بعد ان قتل
 بيته واخذوا راسه فيه ثم حلف انه ما قتله وحرك لسانه ظاهرا فجزاه قتله
 ويجزيه ذلك عن المحت وانه اعلم **مسئلة** ومن حلف واراد به الاستثناء
 عند فرائعه فبشي قال ابن عباس له ان يستثنى مني ذكر ولو بعد سنة لقوله
 نقابي واذا كبريك اذا نسيت وانه اعلم **مسئلة** ومن حلف لم يبيع عبد
 هذا بضاعه على رجل ولم يقبل الرجل البيع فقوله عليه المحت قبل الرجل البيع
 او لم يقبله وقوله لا يحت من البيع لا يثبت الاحت والاحتوي قلت له
 فان باعه بالخيار قال لا يحت ان كان نوي ان يبيعه بالقطع وان لم ينو لم يثبت ذلك
 وقع عليه المحت فان بيع الخيار يقع عليه اسم بيع وانه اعلم **مسئلة**
 ابن عبيد ومن حلف لا باع ولا وهب شيئا هذا واقربه لاحد يحتام لا قال
 ان الاقرار هبة ويحت الا ان يكون ذلك الشيء لمن اقترله به في المصدا وانه اعلم
مسئلة ومن حلف لا يشتري بمنا فاشتري زيد فانه يحت على المبيع
 ولا يحت على التسمية **قلت** له فان حلف لا يشتري لبنا فاشتري قمحا
 قال هذا يحت في المبيع والتسمية **قلت** فان حلف لم يبيع غلامه ولا
 يزوجه جارية امته فباع الغلام بغيره فاسلا وزوجه الهمة تزوجا فاسلا فانه
 يحت في البيع ولا يحت في النكاح من البيع اذا فسده قبل الجماع والعابن
 ورضي به المشتري جاز وليس يبيع او اما النكاح اذا فسده لم يجز فيه الا تمام
 وانه اعلم **مسئلة** ومن اعظم رجلا شيئا فاراد ان يره اليه محلفا فلا
 يأخذه فباعه الاخر هل له ان يقبل منه ام لا قال لا يحت عليه من قبل شي
 ما حلف عن اخذ وانه اعلم **مسئلة** ومن حلف لم ياكل من ثماره فاعطاه
 من عنده فحجرت له واكل منه فلا يحت اذا اراد ان ياكلها او اما اذا اخذ
 شيئا من الثمر واكلها فما فيه حصته **قلت** فان حلف لا يشاركها في

فشاركها في تجارة او زراعة او مال او عين ما يشاء رافعه قال بحث الامان
 يكون له ينفي شيء بعينه فان وقع لها ميوات ممن يرثانه او صدق عليها بصدقة
 او اعطى شيئا من غيرهما البتة حنت ام لا قال لم حنت عليه في هذا الميوات
 لانه لا يقدر على رد دفعه عن نفسه وقد جاء من قبل الله واما العقيقة فاذا
 قبلها شركت فقد حنت وكذلك الصدقة لان له قبولها وردها وكل شيء كان
 من غير فعله فلا يحنت فيه وقول بحنت بالمشاركة على حاله والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف ان يعطي احدا شيئا فامره يعطيه ذلك هل يري بينه قال يختلف
 فيه قول ابن الماجني ذلك يقوم مقام العقيقة المان ينوي العقيقة بيد وقول لا يقوم
 مقامها والله اعلم **مسألة** ومن حلف لا يشتري عبدا فاشتري عبدا واحدا
 او اثنين لم يحنت حتى يشتري ثلاثة فصاعدا وان قال لا اشتري في اكل
 من الطعام ولا تزوج النساء ولا اشتري العبيد فانه يحنت في اكل القليل
 من ذلك والله اعلم **مسألة** وقال الحلال عليه حرام او حرام عليه حلال ما
 يلزمه وهل تجوز زوجة في ذلك قال ان عليه ما كفارة واحدة ولا تدخل
 الزوجة في تحريم الحلال حتى يتزوجها قلت فان نواها في يمينه ما يلزمه
 قال عليه الكفارة في ذلك لم يطهاها الحلال اليمين حتى تقضي اربعة اشهر
 بانت منه بالايلاء والله اعلم **مسألة** قال ابو علي في لعنة قالت لزوجها
 انت علي حرام وانا عليك حرام ان عليها يميننا في تحريم زوجها عليها ولعل تلزمها
 ايضا كفارة في تحريم نفسها على زوجها ان قصدت الى تحريم الحلال والله اعلم
مسألة ومن حلف على زوجة ان لم يطهاها على نذر فانه يطهاها على جيل
 ولا حنت عليه لقوله تعالى واجبال او قاد الامان تكون له نية فعلى ما نوي فان حلف
 لا يطهاها على بساط فانه يحنت ان البسط معروف مع العامة ويمكن الوطئ عليها
 والاوتاد لا يمكن الوطئ عليها فاختلاف المعنى بينهما الامان ينوي شفاؤه نية
 وحده الوطئ الذي يجب به الحنت وغيره هو غيبوبة الحشفة كلها في النسخ وهو
 التقاء الحشفتين في حكم الشرفة ويجب به الجحد واستكمال الصداق وتحليل
 الزوجة لمطلقا ثلاثا ويجب به الحنت في الايلاء ويجب به الفصل والتجانب
 ونقص الصوم والصوم والاعتكاف والحج ويحرم به التزويج اذا كمل معنى التحريم
 وتحريمه الزوجة اذا كانت حايضا ونقد لذلك واما في التسمية والتعارف

وان

مع الناس ان الرطب هو الجماع في الفرج حتى ينفذ الرجل فيه الماء ويجيئ ان
يكون الخائف فأنوي في ذلك ان الإيمان على المعاني وعلى التسمية والله اعلم
مسألة ومن حلف لا يبيت في منزل زيد فبات فيه ولم يبيت فعليه الحنث
ولو لم ينعس لقوله تعالى والذين يبيتون لزوهم سجدا وقياماً قلت فان
حلفه لا يبيت في منزل زيد دخل فيه قبل الزوال ولم ينعس قال لا
يجنث لقوله عليها السلام قبلوا فان الشياطين لا يبيت الله اعلم **مسألة**
ومن حلف لا ينفذ عليه ما قول عليه عليه الحج ولا يجزيه عن ذلك
وقول يصوم لكل حجة شهرين وقول يجزيه صوم شهرين جميع ذلك وقول ثلاثة
ايام هو قول يجزيه النوبة فان الله لا يحلف العباد ما لا يطيقون ويستتر ذلك
عن الجاهل والله اعلم **مسألة** ومن حلف لا يصلي اليوم فصلي وهو على
غير وضوء ثم ذكر بعد ان صلى فانه يجنث الا ان يكون نوي صلاة صحيحة وصلي
من غير وضوء ثم ذكر بعد ان صلى وهو يعلم ذلك فانه لا يجنث والله اعلم **مسألة**
ومن حلف لا ياكل مما مسسته النار فاكل من ثباته طبع على النار فانه يجنث لان المطبوخ
مما مسسته النار ولو لم يمسسه ولا مسسته بجمادتها وكذلك الشمس اذا مسست شيئا
بجمادتها فقد مسسته ولو لم يمسسه فمرها والله اعلم **مسألة** وابوالموثر من حلف
لا ياكل فلانا دهرها او حيننا او زمانا ان الدهر غير الف درهم سنة وقول علمي ما نراه
احالف وبالف درهم هو المبدل للعين من سنة اشهر الى تسعة وقول سنة لقوله
تعالى تزي اكلها كل حين يعني كل سنة وقول ثلاثة ايام لقوله تعالى وفي ثور
اذ قيل لهم فتعوا حتى وقول ان الحين ساعة لانه مجهول لا يعلم الله لقوله
تعالى ولن تعلم نباءة بعد حين وقول هو اربعون سنة لقوله تعالى هاء اتي علي
الانسان حين من الدهر وقول هو تسع سنين لقوله تعالى ليس جنة حتى جبر الزمان
قول يوم و ليلة وقول سنة قول اربع سنين وبعض لا يرى للزمان والدهر وقت
والله اعلم **مسألة** وفي امرأة حلفت لا تغزل لزوجها او غيره ولا تنكسوه
فاشترى المحلوف عليه ثوبا او غزلا من غزلها او غزلا من غزلها او
بادل به فلا احنث عليها احثي تغزل له او تنكسوه فانه ليس من غزلها وغزل غيرها
مخلوطا فلا احنث فان خلف ما ياكل خبز طحينها ولا يلبس غزلا فاكل خبزها من
طحينها او طحين غيرها وثوبها من غزلهها وغزل غيرها فلا احنث الا ان يقول

سكارتها
ولو لم يمسسه بجمادتها فامسته

لا يكلم من يجنبها ولا يلبس من عزمها فانه يحنت ان لبس ثوبا فيه عزمها واكل خبز فيه
 من طحينها ولو قال والله اعلم **مسألة** ابو سعيد اذا حلف رجل بالطلاق
 ان كالم فلا تاخر على جماعة وهو فيهم مسلم عليهم فقد قيل مجمل انه يحنت وقيل
 مجمل انه لا يحنت وقيل يحنت الا ان يتوب بالنسليم على غيره ويعزله في بيته وقيل
 مجمل لا يحنت حتى يريد بالنسليم الجماعة ويدخل فيهم وهذا الحب الي وان اراد
 السلام على الجماعة كلهم انه يحنت وان ارسل القول فيجب ان لا يحنت وان لقيه
 مسلم عليه فانه يحنت بلا اختلاف قلت وان زجره جلا فقال من هذا
 فقال ان افلان وهو الذي حلف عن كلامه يحنت قال ان سال عنه غيره لم
 يحنت وان ساله عن نفسه فقد كلفه وكذلك ان قال المحلوف عنه للعالم
 هذا فقال ان فقد كلفه قلت فان شبهه باحد غيره فاداه بافلا
 باسم الرجل الذي يشبهه فاداه الرجل الذي حلف عن كلامه قال لا
 حنت عليه الا ان يقول يا رجل وهو يظن غيره فاداه هو وحلف عن كلامه
 فاخاف ان يحنت ان كلمه وهو يظن غيره واذا قال عزانت حنت فان قام لكاف
 في جماعة خطيبا وفيهم من حلف عن كلامه وقال اعلوا وقولوا كذا او صلى بهم
 وسلم عليهم وهو خلفه فلا حنت عليه حتى يقصد اليه والله اعلم **مسألة**
 ومن حلف على شيء ان لم يفعله متى يحنت قال لا وقت عليه مادام ذلك
 الشيء لم يعدر الا ان يكون اليه وقت فينتضي قبل ان يفعله فانه يحنت اما كان
 من الطلاق والظهار وما يقع فيه بالابلاء فانه لا يبطأ حتى يفعله كذا فان وطئ
 فسدت عليه امراته او سريته التي حلف عليها وان مضت اربعة اشهر
 ولم يفعل بانت منه امراته بالابلاء وان لم يقدر على فعلها حلف عليه حنت
 والله اعلم **مسألة** ومن حلف على شيء ناسيا انه لم يفعله من قبل اليقين او
 حلف انه لا يفعله كذا ففعله ناسيا فقبل يحنت ولا ثم عليه وعليه كفارة
 بين مسلمين وقيل لا يحنت لان هذا هو اللغو الذي لا يواخذ الله به العبد في
 الايمان والله اعلم **مسألة** ومن حلف بطلاق زوجته ان فعله كذا وان
 فعلت هي كذا ففعل ناسيا هل يقع الحنت بفعله وفعلها قال ان فعله هو
 ما حلف عليه ناسيا فيختلف في طلاقها منه وان فعلت هو كذا ناسيا وقع بها
 الطلاق منه يملك من نفسه ما لا يملك من غيره والله اعلم **مسألة** جاء المأثر

في حلف

ثم حلف عن شيء فامر به فقول لا يحث اذا امر من يفعله ذلك الذي حلف عن فعله
 كائنا ما كان حتى يفعله بنفسه الامان ينوي ما يفعله ولا يامر وقول كما حلف عليه ان
 لا يفعله فامر من يفعله حث وقول او عمل وقول يحث في الافعال ولا يحث في المقامات
 وقول لا يحث اذا حلف عن شيء فامر من يفعله له ما يجبر اليه فيه نفع او يدفع عنه
 ضرر ولا يحث اذا امر بما لا يفعله ولا يضره **مسألة** وعن رجل عليه حق لرجل
 فحلف الطالب له لا يأخذه منه وحلف المطلوب انه لا يعطيه ثم اراد الطالب
 ما لم يجله في ذلك **قال** ان كان نوايا شيئا فانزاهه والماضي المطلوب اليه
 بالحق الذي عليه ويضد ولا يعطيه اياه فان قبضه ولم يأخذه منه فقد بر جميعا
 على الاموال والله اعلم **مسألة** ومن حلف انه يرفع على رجل فان كان له نية
 فله نيته وان لم تكن له نية فليس يبرأ الا ان يرفع اليه الي من يرفع الناس اليه
 في بلد ولو كان سلطانا جابرا او قاضيه او رجل ترفع الناس اليه فقد بر والله
 اعلم **مسألة** ومن حلف انه لا يري تلك الدارهم ولا يحث حتى يراها كلها
 واما الكعبة وما لا يجري فاذا راي نيتها منها حث والله اعلم **مسألة**
 ابو عبد الله في رجل حلفه السلطان بالطلاق على فعله وفذ كان فعله هذا نطق
 امراته **قال** يقع الطلاق بالامان يكون حثا على نفسه خوفا نفعه فيه التوبة
 وقتل وضرب وقتل ما يجرى من حلف فاصابه ذلك والقول قوله ان حاكمه في ذلك
 وانكره وقال جابر لا يحث وليس الطلاق والعناق اشده من الكفر لقوله تعالى الامر
 اكرم وقلبه مطهر بالامان فان كان السلطان ليس من علانية العقوبة بالاحذ
 والضرب والقتل لا يدري هذا ما يصيبه منه ثم حلف وحث فعليه كفارة
 عين والله اعلم **مسألة** ومن طلب اليه الجبار ان يبايعه فحلف بالطلاق
 انه لا يبايعه ثم جبر حتى يبايعه **قال** ان كان قال له بايعني
 على طاعة الله فاحلف ان يحث لانه لم يكن عليه ام ولا كان ينبغي له ان يبايع
 الجبار ببيعة على حال فان قال له بايعني على معصية الله او على ان لا يخرج علي
 ولا يغيث علي محاربتي فلا حث عليه في مثل هذا والله اعلم **مسألة** وهذا
 المحالف وعليه ما نوي ام ثبت له وعليه ما وقع عليه كلامه قال لا تعهد دعوي
 المحالف فيما اسره من اللينة فيما يكون للحكم فيه بينة وبين غيره في الحق والعناق
 والطلاق وغير ذلك ويحكم عليه بما ظهر من نطقه ويختلف فيه في نيته في غير هذا

المعنى نقول له وعليه ما نوي في بيته وقول له وعليه ما نوي وإنما يثبت له وعليه
ما وقع عليه الكلام والله أعلم **مسألة** والمرأة إذا كان لها الصلوات على ما يقوم
بكسوتها وموتها غير أن لها زوجها قائما لها بذلك عليها أن تتبع من أصل ما لها
وتكفر عينها قال نعم عليها أن تتبع من مالها في كفارة اليمين إذا كان لها
علة تبقى في بيدها وهي مستغنية بنفقة زوجها ولا يجوز لها الصيام والله أعلم
مسألة والفقير إذا زمنه كفارة يمين حرسه وأبداه الكفارة بالصوم ثم
حدث عليه غني وهو صائم فعليه أن يكفر طينه بالعتق أو بالأطعام أو بالكسوة
ولا يجزي عنه الصيام إلا أن يكون غني من قبل أن يحدث عليه الغنى فيجزيه
ولا بد له عليه والله أعلم **مسألة** عن أبي الموتر وهذا يجوز أن يعطى من كفاية
اليمان والنفقة والصلوات والصوم والظهار البياتي الصغار ولا ولا الفقه
الخطاب ولا ذلك قال قول يعطى من النظيم فصاعدا وقول على المولود فصاعدا
وقول على من أخذ جوزه من الطعام والله أعلم **مسألة** وإذا أعطى الموصي من
الكفارات غنيا أو عبدا وهو لا يعلم ذلك ثم علم بعد ذلك فلا غرم عليه ويكون
ذلك في ثلث مال الموصي إلا أن يكون أعطاه وهو يعلم أنه عبد والغرم
وجعل جواز العطي لما في ذلك في ماله فإن أعطى شركا وهو يعلم أنه مشرك بالله
أوجاه له فإذا هو مشرك فقيم الغرم عنه ولا غرم عليه والله أعلم **مسألة**
الشيخ حبيب بن سعيد وهذا للرجل أن يعطى ورثته من كفاية صلاة نفسه
قال نعم إذا كانا فقرا ما لم يحكم عليه بموتهم والله أعلم **مسألة** الذهلي
ومرفق ست صلوات كفارات أو أيا أو بعضها كفارات صلوات
وبعضها إيمان وخطأ جميعا وأعطى كل مسكين ثلاثة أصواع من البروزة
واحدة ونوي به أنه من جميعها يجوز ذلك قال نعم يجزئ والله أعلم **مسألة**
وإذا قال الرجل والمرأة له ولدا يجوز للفرد أن يعطيه لهم من الكفارة بقوله
أمر حقا يصح معه ذلك قال إن أطهر قلبه وصدق قوله جاز له أن يعطيه
لهم على حكم الأمانة والله أعلم **مسألة** والفقير إذا زمنه كفارة الظهار
وخاف أن تنوته زوجته العجز عن الصوم وصوب ما في يده هله أن يسأل الناس
المعانة لأطعامه قال جاز له ذلك لأنه غني مخير ولا انتظار له في ذلك وليفت
زوجه وكذلك أن يحجز عن الكسب لقوته أو لزمه عزم في غير مسأولة لا تبدل ولاخذ

ماله الذي منه قوته بظلم وان لم يفده ذهب كله او صيق عليه في دين او مثبه
ذلك والله اعلم **مسألة** عن ابي سعيد والفقير اذا رفع اليه الخمر كاه كفاة
ليفرقها هل ان ياخذ من ذلك لنفسه من غلج ورامه بذلك قال جابر له ذلك
على قول مالك يخرج عليه ذلك او يجزله ان يفرقها على احد بيعته وبعض يحبوه له
ذلك اذا كان رب المال غائبا وان كان حاضرا لم يكن له ذلك الا بام والله
اعلم **مسألة** ابو الحواري وعز لزمه كفارة بين فنيبي انه كفرها ام لا
قال فانه يكفرها حتى يستيقن انه كفرها فان كان عليه كفارة بين فنيبي
كفر احد هما او وصي بالافقة ثم سئل ولم يبدل بينهما الذي كفر بقول يوقع بينته
على احدهما وايها شاء ان كانتا سواء وان اختلفا فلا احتياط ان يقتصد
الحقوق منهما وايها تدخل فيها الاخرى ان كانت تدخل والله اعلم **مسألة**
عن ابي سعيد وايمان الحكام اهل العدل واهل الجور كلها واحدة
في الكفارات ام بينهما فرق قال ان كانت اليه على وجه الحق ولم
تكن على وجه الباطل لم يكن له في ذلك عذر ان يجلف كاذبا ويحنت في بيته ولا
يجنت اذا كان غضبا من خلفها فلا يمين لمقصب ولا حنت على مقصوب
وقول ليس لحكام اهل الجور الجور في المحكام واحد من الرعية ولا من رعي محكمهم
كايها ما كان من الحكم **وقول ليس لحكمهم** لم يجز فيما يجتهدون به ولم ان
يجوز وفي الحكم فيما لا يختلف فيه من احكام الكتاب والسنة والامم والمخالف
فيه مخالف الحق والله اعلم **مسألة** عن ابي عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فيمن عقد على جليل كل واحد منهما شهرا في شهر واحد عن كفارة صلوة يكون
ذلك ام لا **قال** لا يجوز ذلك حتى يكون شهرين متتابعين لقول الله
تعالى صيام شهرين متتابعين واما من اوصى بصيام شهرين عن بدل رمضان
فما يزدل ان يصوم كلاهما شهرا في شهر واحد والله اعلم **مسألة** من
كتاب التبتصر والذي حلف لا يطلع هذه الخلعة او النجعة فطلع تخلتها
او صا شجر حتى حاذي راس الخلعة توفي اكداس تلك الخلعة او النجعة ونزلت
حيث طلع **فمعون** لم يكن له نية فقد طلع لان الطلوع هو العلوق على الشيء ولعله
في معنى التسمية لا يكون خطا العا ولا يعود عندي ان يكون يختلف فيه والله اعلم
مسألة الصبي ومن حلف بالبح او نذر به وجع عن فرضه احسب ان فيها

اختلافه فقال انه يجري حجج الفرض عنها وقول عليه ادؤها على حد ولا يجزي
فيما معها الفرض عنها وكلا واحد منها حكمه والله اعلم **مسألة** ومن حلف
ببينا بالله ما افصحى وسلمت ما حد هذا المصحى صلاة ام دحية ولم تكن له في
ذلك بيعة قال فلا يصح طلوع الفجر الى اللبيله واما بيعة فذلك اليوم
وثلاثة ايام بعد ذلك اليوم ما دام يجوز في ذلك ذبح الضحايا واما في غيره مكة
فلا يجوز الذبح الا اليوم المصحى قد اختلف في ذلك اليوم فلا كان في موضع
ما يكون فيه صلوة الجماعة والخطبة فلا يجوز ذبح الضحايا الا بعد انقضاء الخطبة
واذا كان في موضع ليس فيه صلاة الجماعة ولا خطبة فاذا صلوا صلوة الفجر
ذبحوا وقال وقال اذا شرفت الشمس ذبحوا الا ان يكون الذي حلف
لا يصح بسلوت او غيرها من غيره مكة فاذا اصبح في ذلك الموضع فقد حث
كذلك اذا حلف لا يطر في موضع كذا فاذا اصبح فيه فقد حث والله اعلم **مسألة**
ومنه ومن حلفه السلطان ان مال غيره له اذا خاف ان يظلمه السلطان
فقد عرفت انه مشاب في ذلك ولا اثم عليه وبعض لم يوجب عليه حشا ولا شيئا
ان يكن وهو ماجور في بيئته التي يذهب مال يملكه المسلم بها من الظلم والله
اعلم **مسألة** ومن حلف لعينه ان يولجها بحقه في موضع كذا ورسله يوم
يكذا فانسار رسله ولم يجد وانتظم ثلاثة ايام ورجع فاخاف عليه الخش
لا نه حلف ان يولجها والمواجهة التقاء الوجوه فاذا لم يلحق صاحبه خفت
عليه الخش ووجهه بحجه الشيء هو الشيء بعينه والله اعلم **مسألة** ومن
وقال ان فعلت كذا فعلى قال فلا حرام ان فعل لزمته الكفارة ان كان
نوي ان قال فلا عليه حرام بعد طيبة نفس فلا ان كان معناه حزمة قال
فلا ان قبل رضاه هذا يلزمه شي فيما عندي والله اعلم **مسألة** ومن
وكفارة الغشور وبالسين المملة واشتقاقا من الامير الملتبس والله اعلم **مسألة**
فعل كذا قال الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله وقال علي سبيل اليمين ان
فعل كذا قال الشيخ حبيب بن سالم رحمه الله وقال علي سبيل اليمين ان
ان كان علي سبيل اليمين ولزيمه للمجد فتأبث وان كان مرسله فافقه اختلاف
والله اعلم **مسألة** ابن عبيدان في رجل قال ان فعلت كذا فجميع مالي للمجد
او نصفه او اقل او اكثر كان الذي فعله معصية او غيرها كان بيئته على غضب

او غيره

او عنده هل يثبت قال ان كان يمينه على غضبه لم يثبت وان لم تكن
 على غضبه فبني ثبوته اختلاف والده اعلم **مسألة** محمد بن عبد الله
 بن مداد وغيره يقولون انه يحلف بالسبيل او بالطلاق على ان ذاك اذا يقول
 نعم احلف عليه حنت ام لا قال قوله نعم لا شيء عليه حتى يقول
 نعم احلف فهو يمين والله اعلم **مسألة** امامنا المرحوم محمد بن عبد الله وفي امرأة
 قالت ان تزوجت فلانا فكل شيء اقبله منه فهو هدي اليه وكل ما سار قبله
 منه فهو جرم تزوجته هل تحنت قال لا حنت عليها لما هنا او حنت
 اليه في ما لا تملك والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد النزن
 رحمه الله فيمن حلف لا يكلم رجلا فحضر عند دراسة القرآن فغشي فردد عليه
 الحالف ولم يكلمه فقرأ عليه الآية او كان اماما فغشي فردد عليه قال طاقري
 ان اوجب عليه الحنت ولو قرأ الآية واراد ان يسمع القاري والله اعلم **مسألة**
 وفي امرأة قالت ان دخلت بيت زوجي بعد ثلاثة ايام
 فوجهها السود فترد دخلت قال لا يحلف في ذلك على ما ذكر في الفتحة
 اذا لم يقبله والله قليل يمين ورسول الله صلى الله عليه وآله اعلم **مسألة**
 ومرو قال يلزمي اليمين الثقيل تحنت طيلزومه قال قول يمين
 مرسلة وقول لا شيء عليه والله اعلم **مسألة** ناصر بن جعفر ومرو عن
 خط امير علي ما اعتاده من معرفة خطوطه فوجد خطا وفيما عنده انه خطه
 بلا شك ما يتخذه في معرفته لما انه لم يحضر حين كتابته لينظر بعينه فحلف
 ان هذا خط فلان ايجنت ام لا قال في حنته اختلاف والده اعلم **مسألة**
 سليمان بن محمد بن مداد وفي امرأة حلفت لا تزفع ولدها هذا
 اليوم ولا يمكن ان يتزاع الولد بلا رضاع فحلفت من زهرها وسقته اياها
 اكون هذا رضاعا ام لا قال ان كان لها يمين في يمينها لا تزفعه بشئ
 فيه وفي عندنا غير حائنة على هذه الصفة لم تزفعه بشئ فيها فيه **مسألة**
 وان ارسلت القول ولم تكن لها يمين فاحاف ان يكون ذلك رضاعا على
 ما يوجد في معاني احكام الرضاع ان حلفت المارة من زهرها وسقته صبيا
 رضاعا والله اعلم **مسألة** الزاملي وغيره حلف بالخرج هذه الدابة
 فزهدا الزرع وقد رهاها تحربه ولم يخرجها غير انه راها بقره فصاح بهم فقال

الدابة في الزرع فاحرقوها لما سمعوا ان حنت بذلك ام لا **مسألة** قال ان كان له بنية
 ان لا يخرجها بنفسه فلا يحنت بهذا الذي ذكرته وان لم تكن له بنية ففند
 انه على التسمية لا يلحقه حنت واما على المعنى ان كان يريد بقوله لم ذكرك
 اخراجها فاحاق ان يلحقه منه الحنت واسم اعلم **مسألة** ابن عبيد بن
 والبريخ اذا كان فقيرا او قبض له احد من حجب الكفارات وهو يضربها
 قبل ان يقبضه اياه وقيل ان ياكل منه شيئا اعفى الفقير ان يكون هذا
 الحب لورثته ام يرفع الى الوصي ويدفعه الوصي لاحد من الفقراء **مسألة** قال
 اذا قبض المريض احد بامه فيكون ذكرا لورثته وان لم يكن بامه
 ويرجع ذكرا للوصي لفرقة الفقراء واسم اعلم **مسألة** سالم بن جيس
 المحلوي فيمن يقول لشيء من الطعام محرمة او حراما على ما اذوقه او يقول
 لاحد طعاما محرمة ما يلزمه اكله من ذلك الشيء او لم ياكل **مسألة** قال
 اذا قال حراما على او محرمة ما اذوقه فعليه كفارة عين من رسل وقيل
 لا كفارة عليه واسم اعلم **مسألة** ناصب بن جيس ومروان ان فعلت كذا
 فعلي كفارة مغلفة او مرسل او قال كفارة ولم يبينها **مسألة** قال ان
 صرح فعليه ما صرح وان لم يصرح فهي مرسله واسم اعلم **مسألة**
 الصبي في الفاظ العامة في الايمان من قال انا حالف بالاطلاق او بالانفاق
 او بالبلح او بالسبيل او بصيام شهرين او بثلث مالي للمساكين علي فعل
 كذا وكذا او انا انا افعل كذا ثم يفعل ما حلف عليه ما يلزمه في كل
 لحظة منها جمع ذكرا او فرقة او رسل القول او قيد ايمنه كان ذكرا في غضب
 او غير غضب **مسألة** قال اما قوله انا حالف عن فعل كذا او حالف بكذا او لم
 يكن حالنا فحسب انه قد قيل في مثل هذا ومثله باختلاف بعض وجوب
 عليه اليمين ان حنت فعليه ما جعل على نفسه وان لم يحنت فلا شيء عليه من
 الكفارات وبعض لا يري عليه تيمنا ويجعله كاذبا في قوله وعليه التوبة
 واما ما جمع فاكهارته واحدة فتقول عليه من الكفارات ما حلف عنه واما
 حنت في يمينه وقول عليه كفارة واحدة عن جميع ما انتفتت كفارته
 واما ما اختلقت كفارته فعليه بكل حنت كفارة ولا اعلم فرق بين الغضب
 والرضى بل يرفع لي عن ابن عبيد ان الفرق في ذلك **مسألة** واما من يحلف بالبلح واليمين

اللفظ معناه قد حلف بلفظ ثابت وهو ان يقول ان فعلت كذا فعلى حجة
او لم يميني حجة او على الطلاق او الصدقة او العتق والله اعلم **مسألة**
ابن عبيد الله اذا حرم احد شيئا من ماله على نفسه او حرم ماله على غيره
او حرم ماله على غيره على نفسه فطابت نفسه به لم يعطيه ذلك ما يلزمه
في ذلك **قَالَ** اذا حرم ماله على نفسه فعليه كفارة يمين **مسألة**
وان حرم ماله على غيره على نفسه فانما اذا اكلمه ذلك المالك فعليه كفارة
يمين **مسألة** واذا اذا حرم ماله على غيره فاذا اطابت نفسه له فلا يلزمه
في ذلك شيء والله اعلم **مسألة** الذهلي في رجلين يتبايعا مالا او حيوانا
او عين وقالا لبعضهما بعض من غير منا هذا البيع يكون ماله للمسجد او
للمسكة هل يثبت **قَالَ** اذا غير احدهما فعليه الحث فيما حلف
ويلزمه ذلك لا قرب المساجد من بيته من بلد فان لم يكن في بلده مسجد
فلا قرب المساجد من بيته من البلد التي هي اقرب البلدان من بلده
واما المأثارة فانها البيت بغير ماله يبيع ثابتي والغیر فسخ بيع جهالة لعلته
او يعيب والله اعلم **مسألة** ابو محمد **قَالَ** ان فعل كذا وكذا
فعليه الحج ثم حثت انه لا حج عليه حتى يحلف بالله مع يمينه هذه فحينئذ
يجب عليه والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله وفي رجل وقع بينه
واخر تنازع في شيء من الاسباب او انكر المذموم عليه وقال جميع ما
املكه لباصور وهو مسجد معروف ان كان الفعل ميني يجب عليه شيء
اذا صح عليه هذا الفعل **قَالَ** فوجد في ذلك رخصة ان لا يلزم هذا
الرجل شيء والله اعلم **مسألة** ومنه وفي امرأة قالت لربيعتها انا
محرمتة فنعش يلزمها شيء في قولها هذا اذا نعتها ام لا **قَالَ** قول
تلزمها كفارة يمين **مسألة** وقول اذا لم تذكر اسم عز وجل فلا يلزمها شيء
والله اعلم **مسألة** الزاملي في رجل فتي صاحب صنعة مثل ان يكون
سمازا او ساجا او خابطا او ما يشاكل هذه الصناعات هل يجوز ان
يعطي من الكفارات **قَالَ** ان الحب الذي يزرع من الكفارة حايث
ان يعطي الفقير البالغ الذي يجوز قبضه لماله اذا كان من المسلمين وحده
الفقير الذي ليس له من المال ما يعينه الى سنة من غلة المالك من ذهب او فضة

او صناعة ثابتة يغنيه ما يحصل منها وان كان معه صناعة لا تقنيه وليس
من المال غيرها ما يغنيه الى سنة مع ما يحصل منها فهو خير ولا عمل على قيمة
المصول وانما العمل على الغلة والدرهم والذهب والفضة والصناعة
الثابتة والمالية والسلاح الذي يفصل عن العامة والله اعلم **مسألة**
الشيخ هلال بن عبد الله العدي في رجل عاهد انسانا عدا الله وعمة
القران انه لا يسيي عنهم الا يجبرهم بمسييهم ثم سار عنهم ولم يجبرهم بنفسه
الانه بلغهم الخبر فسيي ما اذا لم يره قال هذا خلف منه واذا كان
ذلك السبي في امر صلاحه فلا يكره عليه الا اني اخاف عليه الكفارة على ذلك
والكفارة مغلظة قال عبيد واما الشيخ ابو سعيد تكون حسنة قلت
لشيخ جاعد ما تقول في هذا قال ما عندي في لزوم الكفارة على هذا
له شيء بعينه وعلي ما في نفسي واره فيه بعينه من قول المسلمية فاذا لم يبق
بهم لهم اليمين فلا اقول بالكفارة وخاصة اذا لم يقبل في عهد لهم عليه
عدا الله واهل قتل خلف اذا سار عنهم ولم يجبرهم بنفسه ولم ير سولا
عنده مبلغ لهم بمسييهم وان بلغ اليهم لم يجبر عبيد على غير ما ذكرناه فلا يجبر
وعلي هذا فان كان له عذر والمغلي التوبة ولو انه قال في هذا عليه عدا الله
ونوي به اليمين لكان عليه الحنث ككفارة مغلظة وقبل رسالة وحمة
القران عظيمة ولكني لا اقول ان عليه فيها شيئا لا في اراها في كلا القران
في هذا المعنى فيكون عليه في الحنث كمن خلف به على قوله في جعله يمينا والله
اعلم **مسألة** الفقيه حماد بن خلفان رحمه الله فيمن حلف بالطلاق ان
الشيء الفلاني ليس عنده وهو عنده لكنه نسيه ان يقع عن الطلاق امره
قال قد قيل في يمينه هذا على المعنى من اليمان باختلاف من الفقهاء
من ابي علي الخالف في مثل هذا اليمين الحنث واجب عليه الكفارة ثمان
ذلك لم يكن حلفا وانما كان بخلافه فلم يولد في ذمارة هذا نسيانه
ومنهم من لم ير عليه حنثا ولا اوجب عليه كفارة لانه حلف على علم وعند
نفسه صاير فلم يتعد في يمينه الكذب لحال نسيانه الثابت
له العذر به اذ ليس مرطا فتدان يذكر ما قد نسيه الا ان يوفقه الله لذلك
والله تعالى اكرم وارحم من ان يكلف عبدا ما لا يطيقه بدليل قوله لا يكلف

اسنف الموضعها ومن السنة التي لم تعلم خلافا في حجبها ما قد روي عنه عليه السلام
 انه قال رفع عن امي الخطا والنسيان اليقاعها وما ثبت دفعه عن صاحبها لم
 يقع مواخذته وكفي بذكرناه دليلا وحجة على تأييد هذا الرأي وتقرين • فاذا
 ثبت هذا في الاميان فعمدي ان الملية بالطلاق لثبته بها انه ضربتها
 وكان في القياس عيها خارج عنها وقد قيل ما اشته الشيء فهو مثله في معنى حكمه
 والاعلام في شبيهه به ان لم يكن كذلك وهذا الاختلاف وجدناه منسوبا الي
 الصبي من الفقهاء المتأخرين ولا ارجوا ذلك بعد وما من الفقهاء الاقدمين فانظر
 في هذين الرأيين وتامل حجة ايها القوي المجتهد ثم اعتمد بعد ذلك على ما صح
 معك منها عدله واتفق فضله وما التوفيق المبالس والله اعلم • **مسألة**
 ابن عبيدان والمساقر هذا يأخذ من الكفارات اذا كان فقيرا في سمن غنيا في طهه
 قال في ذلك اختلاف قول ياخذ وقول لا ياخذ والله اعلم • **مسألة**
 ومنه واذا كان لرجل درهم تحببها الزكاة او لا تحبب كانت في بيع حيار او تجارة
 ولم يكن فيه ما يحبه من نعمها وعلتها السنة ايجوز ان يعطي من الذي للفقراء قال
 اذا كانت الدرهم تحبب فيها الزكاة وكان النزع ما يكتفيه لسنة فنقول جاز ان يعطي
 من الذي للفقراء وقول لا يجوز ان يعطا واما اذا كانت الزكاة لا تحبب فيها فجاز
 ان يعطي من الذي للفقراء والله اعلم • **مسألة** الشيخ جعفر بن علي فيمن اراد ان
 يكفر صلاة ايجب ان يطعم النصف بر والنصف شعيرة او مزا اذا اعطى ثلاثين
 مسكينا كل مسكين نصف صاع موزا البر واعطا ثلاثين مسكينا كل مسكين
 صاعا لا يباع من الذرة والشعيرة والتمر بالوزن على ما جاء به المأثر ايجز ذلك • قال
 ارجوا في ذلك اختلاف • قول له ذلك وقول اذا ابتداء بنوع من ذلك فانه على ما
 بداهه • ويوجد عن عيين واما ان يعطي مسكينا النصف من حبه والنصف من التمر
 فلا يجوز والله اعلم • **مسألة** الشيخ ناصر بن عيسى واما زوجة الغني واولاد
 الصغار الفقراء اذا لم ينصفهم من واجب حقهم ولم يكونوا على مقدرة من المنصف
 منه ففي جازة الاخذ من مال الفقراء اختلاف والله اعلم • **مسألة** الشيخ
 عبد الله بن محمد بن بشير واما تحريم المال لا يحرم واذا قال حرره الله على كذا
 وكذا مما يكون اصله من المال فهذا ايضا فيه اختلاف قول انه يلزمه كفارة يمين
 مغلظة وقول عيين ومسلمة وقول الحاكمة وعليه جميع ذلك التوبة والله اعلم •

مسألة الشيخ محمد بن عفيف السبائي ومخلف ان ابنه لا يشق معه قبل دخول

القبض فلم يشك الي ان ذهب بعض النساء وشق معه باقي النساء واليهنحت
امراه قال ان شق معه قبل دخول القبض لمحت على صفته هذه والله اعلم

مسألة القتيبي الجهمي وفي رجل حلف لا يفعل الفاحشة وكان قصد ونيتة الفاحشة

الزنا وفعل فعلا لا يحسن غير الزنا ا يكون حنثا في فعله ذلك ام لا قال قال الذي عندي

علي مقاي ما يوجد انه لا يحسن الحنث وطريق المعية والنية اذا كانت نيتة هكذا وارسل

انه لا يعري ومعاني الاختلاف من وجوب الحنث عليه وطريق التسمية اذا كان

فعله في التسمية من الفاحشة والله اعلم **مسألة** فمن حلف على شيء ناس له انه

لم يفعله وقبل اليمين هار لمعه الحنث قال معي انه قد قيل يحسن وعليه

تكفارة بين رسول وقيل لا يحسن قلت له ارايت ان حلف لا يفعل كذا

وكذا فسيح حتى يفعله هل يحسن ان تكن مثل الاول قال معي انه يختلف

فيه قلت له وان قال لزم حنثا ان طالق ان فعلت كذا ثم نسي وفعل

هل يكون مثل الاول قال هكذا عندي قلت له فان قال لزم حنثا ان

طالق ان فعلت كذا او كذا فسيح حتى فعلت ما حلف عليها به هل الحنث الاختلاف

مثل الاول ولا يقع الطلاق قال عندي انه يقع الطلاق ولا يكون فعلا كلفعله

قلت له فالفرق في ذلك وكلمة نسيان من الحالف والمحلوف عليه قال عندي ان

فعله لنفسه غير فعل عينه انه لا يملك من نفسه ما لا يملك غيره فاذا حلف على

عينه فكانه قد سلم اليه الامور وسواء ان فعل المسلم اليه ناسيا او متعمدا ان الحالف

لا يملكه فعل المحلوف عليه شيئا قلت له فان حلف عليها ان لا يفعل كذا او لا يفعل

فشيئا حتى دخلت فيها هل يقع الحنث قال عندي انه يختلف فيه ان فعل

عينه ليس كفعله واكثر القول لا يقيم الحنث قلت له وكذلك لو كانت

اليمين على فعل نفسه فغيره على الدخول هل يحسن قال يختلف فيه واكثر

القول لا يحسن والله اعلم **مسألة** ابن عبد الله مزاحي بكفارة بين رسول

فانه اطعم عشرة مساكين ومزاحي مزاحي ان عليه الكفارة فيها التحير التحير انه عنه

مزاحه الا الاقل من ذلك نظيره ذلك ان كان اخرج الصومر او الا اطعام او الا اطعام

اقل من اخرج الصومر من ذلك واذا اباؤكم اري فانه يقول ينفذ عنه ما فرض

علي نفسه وان لم يسع شيئا فانه ينفذ عنه اطعاما على معنى قوله والله اعلم **مسألة**

ابن عبيد الله وحلف بصيام شهرين ولم يستطع فانه يطعم سنين مسكيناً وقال
بعض المسلمين عليه كفارة بين رسول ولا يلزمه شيء والله اعلم **مسألة**
ومرجوب له اذ ايت ان كان يلزمه احد هما شيان اكله واراد ان لا يحث فاعطته
شيئاً من مالها وصار ملكاً له هل يجوز له اكله بعد ان ملكه وكذلك ان اعطت
احداً غيرهما ثم اطعمته منه هل يكون سؤء ويسلم من الحنث **مسألة** قال اذا صار
ملكاً له او ملكاً لغيرهما فلا حث في ذلك الا لم تكن بينهما علي شيء محدد من مالها
وان كان بينهما علي شيء محدد من مالها ثم انتقل الي وجهها بجهة او بيع او احد
غيرها ففي ذلك اختلاف بين المسلمين **وقال** بعض فقهاء الحنث وقال
بعض لا ينعق والله اعلم **مسألة** الزاميلي في حلف علي سكن بلد وانتقل
منها واتاها مسافراً يقصر فيها الصلاة الحث اذا قام فيها علي بنية السفر
قال ان كان لهذا الخالف بنية في سكن هذه البلدة كان معناه في ذلك انه
لا يتخذ وطناً فعلي ما نوي في بيته ولا يحث علي هذه الصفة اذا مكث فيها
اياماً وهو علي بنية السفر وان كان ارسله في بيته ولم تكن له بنية ففي بعض القول
ان النوم سكن والاكل والجماع سكن فعلي هذا اذا فعل شيئاً من هذا في هذا البلد
فقد حث في بيته وقول لا حث عليه حتي يسكن السكن المعروف فعلي هذا
القول ان سكن بيتاً في هذا البلد ما دام مقوماً في صغته ولو سكن فيه يوماً
او يومين فقد حث في بيته طانه ليسعي ساكناً في البلدة ولو كان بنية السفر
والله اعلم **مسألة** الشيخ حنيس بن عبيد الرستاق في الوصي اذا اشترى
حباً من السوق او غيره لا كفارة الصلوات عن هالك واراد حمله الي بيته بفرقة
علي المساكين ان يكون كراء الحب من مال الوصي امر ذلك من مال الوصي اذا لم يمكنه
ان يفرقه في السوق او حيث اشتراه **قال** ان كان يمكن الوصي ان يفرقه
حيث اشتراه فلا يكره عليه من مال الورثة الا باذنهم ان كانوا بائعين حاضرين
وان كان لا يمكنه ان يفرقه في موضعه الذي اشتراه فيه طلمس الرخصة لنفسه
ولا حمل الرق بنفسه لا اجل عدم الفقراء في ذلك **الموضع** فارجلان لا يلزمه
الورثة ذلك وان كان راي الصلاح والتوفير لمال الورثة واجبه علي الحيلة والالفة
علي حمله او فرلهم واصح وان يشتريه من موضع يمكنه فيه التيقن فلا جوار ان سلم
بضيق علي الوصي ان يستاجر من مال الهالك علي حمله اذا راي الصلاح والتوفير

في ذلك وما على المحسن من سبيل والله يوفق كل مجتهد طالبا لرضا الله
 اعلم **مسألة** الشيخ سليمان بن محمد بن ملاح والروصي اذا جمع بين الصلوات
 وكفاة اليمان وصار يفترق ذلك الحب عن جميع الكفارات ولم يخص بغيره الحب
 كفارة بعينها مفرقة من تلك الكفارات غير انه نواه لجميعها فقد قالوا ان ذلك
 غير محجبي حتى يخص بغيره الحب ويميز بين كفارة الصلوات وكفارة اليمان
 وقد خص في ذلك **مسألة** من خصص ولم يخط من فعله ذلك لثبوت البينة اجماعا بين
 والله اعلم **مسألة** وفيه يقول ان فعل كذا وكذا فصلان وصيامه على
 وفعله يلزمه **مسألة** قال فلا تعلم ان عليه شيئا من الحنث والله اعلم **مسألة**
 وان قال سالتك يا الله او يحق الله عليك لا تفعل لعله فعله فقال في قال في الغنا
 لا الحنث وقول الحنث والله اعلم **مسألة** اراءة حلفت لا تفعل كذا وكذا
 حتى يحكم حاكم وحكام المسلمين عليها قال ان حكم عليها والا وخليفة
 من الرأى له حنث وان قالت حتى يحكم عليها الحاكم فحتى يحكم عليها الحاكم او القاضي
 والله اعلم **مسألة** وعن رجل حلف لا ياكل من فلان مال له معروف ومحمد
 او قطعة معروفة فان اكل من ولو كان قد زال الي غيره فهو حانث وان بدل ذلك
 واكل بدله لم يحنث لانه اكل من غيره وان حلف لا ياكل من فلان من سدا ليمينه فان
 كان اكل من فلان او من بدله فهو حانث لان بدله قد رجع من اكل فلان والله
 اعلم **مسألة** الرأى اني اذا حلف لحداء المخلوقين وذكر اسم الله مثلا ان يقول
 ولي الله او حبيب الله يلزمه الكفارة اذا حنث في يمينه قلت له من حلف
 بغير الله مثل بني او مسلم غير بني حيا كان او ميتا او مسجدا او قبرا يلزمه في ذلك
 قال معي ان عليه الاستغفار والتوبة من حلفه بغير الله والله اعلم ان عليه
 كفارة اذا حنث في هذا اليمين والله اعلم **مسألة** ومنه جب الكفارات
 من اوسط الجيوب ام لا وكذا ذكر الترمذي في قوله **مسألة** ان الواسطن
 ذلك مجزي والمجوز او فصل والله اعلم **مسألة** الصحيح واعطى فقير او كفارة
 او جزاء الصيد او لفظة بعد فقيرها او ضمان لا يعرف به فرد اليه الفقه
 يكون القول في هذا بمنزلة القول في الزكاة ام في شيء من هذا فذكر قال
 احسب ان القول في هذا بمنزلة الزكاة والله اعلم **مسألة** ومنه وعن المرأة
 تقول لزوجهما هذا تعلم انك احسنت الي حسنة والزوج منصف لها في جميع ما رزق

النساء عليا وواجهن **• قال** النرج لا اعلم ذلك ومعناه ان الحنة في الدنيا
لا تكون حسنة حتى يعلم فتولها وان الله قد صيها منه **• قال** هكذا عندي
حتى يعلم فتولها والماضي حسنة عليه اذا لم يقبل منه وهكذا جميع الاعمال والافعال
ولو قال حالها والله ما اعلم اني احنت **• قال** غيره لم تجد هذه المسئلة
تماما وفيما عندي على ما دل عليه معناها انه لعله فلا بحث في بيته هذه
ولو كان محسنا عند نفسه اذا لم يعلم احسانه فهو مقبول منه ثم مردود
عليه عند الله فهذا بان ليعرف ما فيها في نظر فيه والله اعلم **• مسئلة** ابن عبيد
فيمن حلف لا يدخل بيت فلان ثم طلع شجرة نايقة في هوا بيت فلان او
طلع في سطح البيت هل يحنث **• قال** اذا صعد على الشجرة ولو كان نايقة
على هوا البيت الذي حلف عليه فليس بدخول البيت على اكثر قول
المسلمين وان كان الفض بكيفية عمارة المنزل لا يخرج من جرد العمارة فصاعدا
فهو في المنزل واما اذا صعد على السطح ففيه اختلاف والله اعلم **• مسئلة**
وقيل للوالد الصبي يقض له ما يعطى من كفارة اليمين ويبرأ صاحب الكفارة
بقبض الوالد كان نعمة او غير نعمة ولو صرفه الوالد في منافع نفسه وعلم صاحب
اليمين بذلك على قوله في تحريم ذلك القبض وكذلك جميع من يحرم له القبض من
والدة تقوله او وكيل او وصي او من يعوله او من يقوم بعوله فالقبض عندي
يحرم عن صاحب اليمين ولو اتلفه القابض فيما لا يسعه من موصافه لليمين لا
لصاحب الكفارة وكذلك يسلم للصبي اذا كان يحرم ماله ولا يتلفه ولو اشترى
بمجنون الاولاد ونشأ في الفاقة ليس هو من اهلها لموضع فقره واكل الذي اشتراه
فعو انه يحرم ذلك صاحب اليمين اذا علم ذلك على قوله في تحريم تسليم ذلك
والذي يمينه بان هذا في بعض القول والله اعلم **• مسئلة** اختلف في حمل
حلف لا يدخل المسجد فدخله جبراه **• قال** من قال يحنث **• وقال** من قال لا
يحنث وكذلك ما كان من امثاله هذا وذلك ان اكره بغير حق وان اكره بحق
حنث والله اعلم **• مسئلة** ومن قال احرام له حلال او المالك عليه حرام
نكح ذلك معني واحد وعليه كفارة التعليل **• وقال** من قال عليه كفارة فرب
في جميع ذلك **• وقال** من قال في قوله الحلال عليه حرام يمين فرب في قوله الحرام
له حلال كفارة المغلظة وهذا اكثر القول والله اعلم **• مسئلة**

وسألت عن امرأة حلفت لا تفعل كذا حتى يحكم عليها حاكم المسلمين فقال إن حكم
عليها وال وخليقة من الوالي لم تحت وإن قالت حتى يحكم عليها الحاكم فحتى يحكم
عليها الإمام أو القاضي والله أعلم **مسألة** عن قومنا واختلفوا فيمن قال
عبي الحاج والغصب أدخلت الدار فمالى صدقة أو على حجة أو صيام سنة وفعل
المحلف عليه فقال بعضهم عليه الوفاء وقال بعضهم لا وفاء عليه وعليه
الكفارة قال الصبي كل الوجهين حسن خارج معناها على الحق وقول ثالث لا
نبي عليه إذا ثبت بيمينه في الغصب والله أعلم **مسألة** الزاملي في الغني
بمال غيره أن يعطي من الكفارات والزكوات أم لا قال لا يسمى
الإنسان غنيا إذا كان في يده مال الناس ولو كان معه قطار وجاز له أن
ياخذ ما يجوز للفقراء **مسألة** الشيخ جاعل من غير الموصي فيمن في
يده مال لغني أخذه نقدياً ولم يبارعه في ذلك للحال منافع أيكون به غنياً
وهو متصرف فيه أم يكون فقيراً ويجوز أن يعطى مما هو للفقراء وكان في
جوابه أنه لا يجب أن يعطى من هذا المال الموصي به للفقراء لأنه غني مستحق لذلك
والله أعلم **مسألة** ابن عبيد الله في كفاة الصلاة إذا كان الموصي للمصلاة
ثلاثين صاعاً وصار يعطى كل مسكين نصف صاع إلى أن كل الحب ولا يدرى كم
بلغ من المساكين أجريه ذلك أم لا وإن بقي من الحب أقل من نصف صاع
كيف يفعل به قال إذا لم يعلم أنه نقص عن ستين مسكيناً فلا شيء
عليه وكان يعجبني أن يعلم عدد المساكين وأما إذا وصل الحب أقل من نصف
صاع فهو لورثة الموصي والله أعلم **مسألة** الشيخ جعفر بن محمد بن مبارك
الكندي فيمن حلف أنه لا يأكل من أموال الناس ظمناً قال أموال المساجد
بيت أموال المسلمين اجتناماً لا قال فيما عندي على ما حفظته ومعاي
ما جاء في الإيمان أن كان له نية فله ما نوي وإن لم تكن له نية فعندي أن
أموال المساجد لا تسمى أموال الناس لأنها تصان إلى المساجد والله
أعلم **مسألة** أحمد بن محمد فيمن حلف طيزوف العيش فشرب ماء أو ذاق
الماء اجنث قال أنه يجنث عندنا على هذه الصفة من ذلك ما بعاش به
ولعل فيه قولاً غير هذا على التسمية والله أعلم **مسألة** ابن عبيد الله وهل
ياخذ المسافر من الكفارة إذا كان فقيراً في سفره غنياً في وطنه قال في ذلك

اختلاف

اختلاف **•** قال من قال ياخذ وقال من قال لا ياخذ والله اعلم **•** **مسألة**
 سئل عن بعض المتعلمين فيم ظهر عنه غفاب بعد ذلك بقدر ما يمكن حدوث
 الفقرة ادعاء الفقرة لا يقبل قوله ويعطى من الكفارات وما اشبهها مما كان جزم
 للفقر ثقة كان او غير ثقة ويكون ما هو ناعلي دينه فيما ادعاه من ذلك كما يكون
 مدعيها فلا يقبل ذلك منه حتى يصح ما يدعيه قال **•** ما ان كان ثقة فقول **•**
 نقصد بيقاله ان الثقة لا ثقة عليه وان لم يكن ثقة فلا يقبل قوله حتى يصح فقه
 بغيره **•** **قلت** له في هذا الموضع مدع ام لا وان كان مدعيها في الفرق بين
 الثقة وغيره **•** **قال** **•** قد تقدم القول في تصديقه وقبول قوله وهذا
 خلاف الدعوي في المحقق فيما يبين لي ان الدعوي في المحقق لا يقبل فيها
 قول المدعي كان ثقة او غير ثقة والله اعلم **•** **مسألة** **•** وعرجوا
 الشيخ سعيد بن بشير الصبي في رجل حلف بالله الذي لا اله الا هو اني لم افعل
 الشيئ الفلاني وان حسنت في يميني وفعلت ذلك فعليه فرض ثلاثون حجة
 استبها حافيا ثم فعل ذلك الشيئ مخالف عنه وكان هذا الحالف غنيا ما يلزمه في
 يمينه هذه ارايت ان كان هذا الحالف عليل البدن لا يقدر على الحج اعطيت
 بوضي بذلك ام لا **•** **الجواب** **•** والله التوفيق على الحالف اذا ما لزمه نفسه
 ثلاثون حجة ما شئت الا اياه في كل سنة حجة فان عجز عن الميعة حج راكبا ستين
 حجة ان اراد بنفسه او اراد ان يخرج عنه فله ذلك في بعض القول وقول ليس له
 ان يوجر غيره وقول يجوز ذلك في سنة وقول في كل سنة فان لم يمكن الحج فقال
 من قال عليه ستون حجة راكبا او ثلاثون ماشيا **•** **وقال** **•** من قال عليه حجتان
 على الميعة حجة وعلى اليمين حجة اذا لم يقدر على جميع ما حلف به وان لم يقدر على
 شي من هذا كله **•** **فقال** **•** من قال عليه ستون كفارة مغلظة **•** **وقال** **•** من قال
 عليه ثلاثون كفارة مغلظة **•** **وقال** **•** من قال كفارة مغلظة **•** **وقال**
 من قال كفارة مرسلة ولعله قد قيل لا شيء عليه ويتوب الى الله ويحجني
 اذا قرى على ثلاثين حجة ماشيا وستين حجة راكبا ادي ذلك كالحلف والزم
 نفسه وهذا الحوط اذا اخذ بالرخصة فلا يضيئ عليه ذلك **•** وان كان غنيا
 لا يمكنه الحج والوصية به فقال من قال عليه ستون كفارة مغلظات **•** **وقال**
 من قال كفارة مغلظة وان قدر على الحج وقول لا حج عليه بعد ذلك لعل

بعضا راي عليه كفارة يمين ومسئلة عند العجز والخذ بالثقة في جميع الدين اولى واخبر
وابنه اعلم **مسئلة** الشيخ جاعل بن حنيس فيمن حلف انه لا يزوج ابنته
او من يولي تزويجه باقل من الف درهم هاله ان يزوجها باقل الختار ايجبت في
يمينه **قال** يمي ان ليس له ذلك اختيار اذا كانت يمينه بالله لما ان نسا له
هي ذلك او اخذ حجة حق في حكم المسلم فان كان كذلك فان شاء زوج وحنت
في يمينه وان شاء امر او وكل من يزوج ويسلم من الحنت **وقال** وقال عليه الحنت
لوامر او وكل والامر والوكالة سواء في بعض القول **وقد قيل** ان الوكالة اثبت
قلت له فان كان قال ان زوجك بدون الف درهم فهو علي هدي يمكن يديل
اليمن هاله ان يزوجها اختيارا اذا اراد ذلك كانت صبيحة او باقية **قال**
هكذا راي عندي وهو اقرب من الماوي في بعض القول **قلت** له فاحث
في يمينه ما يجب عليه **قال** اما في الماوي فعليه اليمن على ما يراه المسلمون
من التغليظ والتخفيف **واما** في الاخرى فعليه ما وقع عليه التزويج **وقاله** ان كان
دون ثلث ماله وان كان اكثر من ذلك فعليه عشرة ماله **وقال** وقال عشرة ماله
به الحنت يشترى به بدنا ويخبرها بركة او يفي حيث يراه المسلمون عدد لا
في دينهم ولحب ان بعضهم راي عليه هديا واحدا اكثر بعوي واقله شاة ولعل
بعضا راي عليه كفارة يمين **قلت** له فان قال علي هدي ان يزوجها هكذا
قال ان عليه بدنة اكثر الهدي وقيل شاة وهو اقله **قلت** له اذا لم يقدر
على بدنة ما يجب عليه **قال** معجانه فيقوم بدنة او شاة فيتمه وسطا وينظر
الى سعر البر ويصوم عن كل نصف صاع يوما **قلت** له فان كان ما حلف به قليلا
لا يقيم باقل من ثمان الهدي ما يصنع به **قال** انه يجعل مع غيره ويشترى به هدي
وقيل يجعل في طيب الكعكة ولا يبعد ان يجعل في طعام وينظر على الفقراء
يكفه وينظر في هذا **مسئلة** عن الشيخ ناصر بن حنيس التزويج فيمن حلف
وقال بالله العظيم عن اصابم شهرين او اكثر **وقال** كفارة تصابم شهرين
او اكثر وحنت في يمينه الجزية كفارة يمين ومسئلة لم عليه صيام شهرين
او ما قاله من الصيام ام لا **الجواب** وبالله التوفيق انه يكفر بما جعل على
نفسه في شهر قول فقهاء المسلمين فيما عدا ما وان كفر كفارة يمين ومسئلة
فلا تخلوا الجارة ذلك من قول بعض فقهاء المسلمين **قال** الشيخ جاعل بن حنيس
نعم قد

نعم قد قيل عليه في هذا ما جعل على نفسه ويحتمل على قول آخر ان لا يكون
 عليه الا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك **مسألة** وفيه قال سود
 الله وجهه من يفعل كذا وكذا او فعل ما يلزمه ولو لم يذكر وجهه ولا ذكر الله
 ان يكون مغلظا من رسول الله صلى الله عليه وسلم **الجواب** سواد الوجه واللغة الخري أكثر
 القول فيه مغلظة وقيل من سواد وجهه الى ما كان كلفا من سواد الوجه مغلظة وقيل
 كما كان عليه حد في الدنيا وعبد في الآخرة واقتطاع مال مسلم بغير حق فكل
 ذلك مغلظ والله اعلم **قال** الشيخ جاعل من حرس نفسه هو كما قال في
 سواد الوجه واللغة الخري من الاختلاف في كفاية كلامنا ان لو اوجبه على
 نفسه في يمينه على يميني ان فعله او تركه فحنت من بعد او زوال في حينه لم ي
 من قال فيه بالمغلظة وراي من يقول بالمسئلة واما هذا على ظاهره في
 سؤاله فكانه لم يوجبه من الله بوجهه في حاله فان كان قد اصره في باطنه
 فاعتقد معني في قلبه جاز لان يختلف في لزومه له وان لم يبد في ظاهره في
 حكم النبيا **عليه** اراة في اصرار مع عدم كون اظهاره وان اتى بلفظه
 على جميع ما يفعله جملة فلم يكن له من عمومه مخرج فانه قد اصرهم في الوجه من يسود
 فلم يبد كونه ولا دل عليه من هو فان قوله من الله فله حكم النبوة بما فيه من الراي
 والافلا شئ له من الفعل اوله فكسرا وقد اصره او فتحها مع الحذف لفاعله
 لحنا ونوك ذلك في العدل **لعدم ما يدا** عليه لفظا او معني في مقدة
 او قرينة او لاحقة انه الله او فراد به من خلفه او يكون في ارساله لغيره
 فيلحق في حكمه بما يكون من هذين **والقول** في العدد على هذا يكون ان اطلقة
 في زمان وان قيل بان الله فاطهم جاز لان يختلف في كفارة انما مغلظة
 او من سله وان لم يذكر فاضم فالرجوع فيه الى ما له في النبوة او عليه وما
 كان من خلفه بالله على اقتطاع مال او مسلم ظالمه فهو كذلك والله اعلم
 فينظر في ذلك **راجع** **مسألة** ومنه وفيه يحتمل ان لم يفعل او اذا
 كان تملك ما له المسجد عند الفضة لم يسم لمسجد معروف عليه الخنت
 اخالم يفعل **الجواب** لا يثبت عليه الا هو ضرب من الخاطئة ولم
 يرد به وجه الله والله اعلم **قال** الشيخ جاعل من حرس ان هذا في ثبوت
 لو قيل بانه لا من وجه العطية وحدها فيحتمل ان يبطل ما به من غضب في حاله

عند دفعه به ما له واذا يكون في حينه من جهة الخنت في عينه ويجوز عليه ان
يصح في الغضب والرضي لراي بعد من الصواب في الراي لعدم ما به يرد من اجماع
يوجب المنع من جواز علي حاد عند اولي النهي وعلى هذا فان اراد به سجدا
معلوما فهو له والافقي ان يكون لجامع البلد وعلى قول اخر لمسجد معلنة
وعلى قول ثالث لمسيحي مسجد من بلد ويحيى فيه على قول رابع ان يكون ثابتا
على حب مغيظ مظهر في حال من يثبته على هذا او بطلانه فان ثبت في المال
فهو الكفاية فيه كفته في عينه والافلاسي عليه في زمانه الذي موضع ما يكون
باسه فانه لا بد له من ان يرجع اليها فيه من كفارة والله اعلم فينظر في ذلك
مسألة عن الشيخ جاعد بن حبيب الخوصري رحمه الله فيم قال سؤدده
وجهه ان فعله كذا لم يفعله فحنت فكفارة مغلظة وفيه رسالة وفي
قول آخر صيام ثلاثة ايام وان لم يذكر الله صام يوما وقيل لا شيء عليه ولم جار
في اللعنة من راى نفسي في هذا ان يجوز لها معنى واحد قلنت له ما في
اللعنة من قول له اهل الراي في كفارتها قال قدمضي في القول على اعتبارها
بها من الراي على انهما قاله الشيخ محمد بن عبد الله بن مدار في حكمها في ثمانية
وراءه ما زاد وليس في شيء منها ما يدل على جده في السداد وكفي به عن تعادها
ها هنا قلنت له فان قال فيج الله وجهه ان فعله ما يلزمه قال
بعض القول كفارة عين مغلظة وفي قول اخر ان اراد به اليمين لزمه والافلا
شيء عليه الا ان يتوب الي الله من ذلك قلنت له فند مثل اليمين في القول
عليه ذكر الله اولم يذكر فيه قال نعم قد قيل له هذا فيهما وعند دي انما
كذلك فالقول فيهما سواء لا فرق بينهما في ذلك قلنت له فان
قال ان عليه من به الفلعنة او فيج الله وجهه فاية فحة ان فعله ما يلزمه في
حنته قال قد قيل ان عليه في كل لعنة او فحة كفارة وفي قول اخر انها تجز
عن جميع كفارة واحدة اما ان تكون له نية في ذلك قلنت له فان قال في
يمينه ان عليه عهدا من الله ان لا يفعله قال فالأخلاق في كفارة انما
مغلظة او رسالة قلنت له فان قال ان عليه غضب من الله ان فعله
قال فهو على هذا من الراي في كفارة مثل اللعن في ذلك قلنت له فان
قال سؤدده وجهه وكفنه فلا حرجا وغضب عليه فادخله النار ان فعله في

عيين واحدة قال فليس لها المكافاة واحدة وفي قول آخر كل شي شي منها
 كفارة قلت له كل واحد من هذا في مقام على حدة الامانة في شي واحد ان
 فعله قال ففي بعض واحد مختلفة الفاظ والمقارعة فلكل واحدة منها كفارة
 وعلى قول آخر فيصير ان تجري فيها كفارة واحدة لانها بمعنى واحد في شي واحد
 لا في عين وان اختلفت الفاظها لو كان من ذلك في مقعد وفي مجلس شي
 جار لا تخادها ميع في الشي ان يختلف في كفارته انها واحدة او على اعدادها
 قلت له فان قال انه يهودي او نصراني او من بعيد الموثان او
 الشمس او القمر او النجوم او النيران او انه ذرعي اوصائي في نحو هذا ان فعله
 ثم حث في يمينه ما ذا عليه قال فهذا موضع التغليظ في بعض القول
 وقيل فيه بانه يمين رسول فهو على ما مضى من الاختلاف في كفارته قلت له
 فان قال انه شافعي او حنفي او من الشيع او من اهل المرحا او اعتزال او
 انه مالكي او حنبلتي ان فعله فقال فيصير ان يلحقه ميع القول
 بالتعليط على راي في كفارته وقيل بانها رسالة لان هذه فرق صالحة كافر
 في في ميع من اوجب على نفسه في يمينه لعنة الله او غضبه او اذعه في الاخرة
 ان هو لا يكلم من اهل الهواء ولا شك فيهم اهل لذلك الامر تاب الي الله فجميع
 والعياد بالله من ذلك قلت له فان قال انه مشرك بالله او منافق
 او من اهل البرودة او من كفر بالله او ما يكون من نحو هذا قال فهو على ما
 مضى من الاختلاف في كفارته بما فيه من قول بالمعلظة وقيل بالمرسلة
 باطعام عشرة مساكين او كسوتهم او تحرير رقبة فان لم يجد ثلاثة ايام
 وقول يصوم ثلاثة ايام او طم عشرة مساكين وقول باطعام عشرة مساكين
 او صيام عشرة ايام وقول يصوم ثلاثة ايام كفارة ليمينه لان هذه
 اسماء اقرب يستحق بها اللعنة وعليه في ايجابها على نفسه التوبة الى الله ولا بد
 من ذلك قلت له فان قال الشافعي في يمينه ان فعل كذا فهو شافعي
 وكذلك ان قال الحنفي بانه على ما به من ذهب في دينه او على العكس
 من هذا في مذهبيهما قال لا رعي عليه حنفاً انه ان قال بما فيه
 فهو كذلك وان كان من الشافعية فقال ان فعل ذلك فهو حنفي او كان من
 الحنفية فقال انه شافعي فليس له الاعلى هذا الخالف لانهما وان اختلفا

والا فليج الصور في ايمان
قد روي عليه فلا صور فيه
في عند التوبة

مذهبنا اهلا دين واحد وانما ظاهرا بعد حين ولعله لا يصح له هذا لعدم
كون الانتقال من حق الى الضلال **قلت** له وعلى هذا يكون كل من قال بما عليه
من مذهبه امرا **قال** نعم على من يخرج ما وجدته في هذا ولا اعلم ان
احدا يقول فيه بغير ذلك **قلت** له فان قال ان عليه الحج الى بيت الله
الحرام ان غفله ما يلزمه في حينه قدر عليه او عجز عنه **قال** قد قيل ان عليه ما
الزمه نفسه من الحج والاصام شهرين وقيل فيه بكفارة بينين ومسله **وقيل**
قول اخر مغلظة وقيل لا شيء عليه الا ان يقدر من الحج او يخرج عنه فيعذر والافا
فلح لا صور عليه فيه **قلت** له فان قيل الى بيت الله الحرام الذي بلكه الشبهة
قال فهو عليه وان لم يقدر كذلك لان الحج لا يكون الى الله فلا اشكال في ذلك
قلت له فان **قال** ان عليه عشرين حجة او اكثر **قال** فتو على قوله ولا
بد له مع القدرة فان يؤذيها كما عليه فان عجز صام عن كل حجة شهرين وقيل
بصوم شهرين عن الجميع **وعلى** قول من يقول بكفارة بينين ومسله **ففي** في
كل واحدة من العشرين وقيل بكفارة واحدة عن كلها وقيل بصيام ثلاثة ايام
لا عنهن **وعلى** قول من يقول بالصوم في الحج فان قدر على ادايه يوما او اثنى
فلا شيء عليه الا انه يتوب الى الله من ذلك **قلت** له فان عجز لفرقه لا يقدر
معه على الحج ابدا **قال** قد اوجبه على نفسه في يمينه فهو على ما مضى
وفي قول اخر لا حج عليه **قلت** له فان كان عجز في نفسه لم يقبل ما له فقل
له ان يتجر من الحج عنه لما قدر له به في حاله من ان لا يرجي معه كون رواله **قال**
فيعسى ان يختلف في جوانبه له في حياته لانه ليس باستد من الفرض ولا اوجب على
حاله **وعلى** قول من اجازته فيحرم له ان يتجر من يوردها عنه في عام واحد وقيل
في كل سنة حجة لما زاد على ذلك **قلت** له فان **قال** ان عليه الميثع في
حجه **قال** فان ميثعي فيه فقد بر في يمينه لانه قد اتي ما اوجبه على نفسه
مع القدرة عليه ولا اعلم انه يختلف في ذلك **قلت** له فخر وجه لا زايله
من اين يكون **قال** في بعض القول مصر وقيل من حيث كان اليمين
في حنته **وفي** قول اخر من حيث كون حنته في يمينه وقيل من الميثقات لانه
موضع الامام بالحج وقيل من حيث ميثي اليه اجزاء الا ان تكون له نية في ذلك
قلت له فان عجز عن الميثع ما الذي يجعل في اداء ما عليه من هذا **قال** قد
قيل ان

قيل ان لم يخرج راكباً في غامين • عن كل حجة مرتين ان لم يمينه حجة وللمشي اخرج
 وان حمل معه من الحج عن نفسه جاز له • قلت له فان لم يقدر على الحج ابداً
 قال • بهذا موضع الاختلاف في الكفارة انها مسئلة او مغلظة مع ما
 يكون في كل حجة من كفارة او كفارتين لما به يوم من تاديبها واكابرتهين
 او تجزيه واحدة عن الجميع او انه لكفارة عليه على حسب ما مضى من القول
 في هذا لما به فيه من راي • قلت له فان اراد ان يصوموا الذي يلزمه في
 كل حجة من كفارة في هذا الموضع على راي من قال فيه بالمغلظة • قال
 قد قيل ان عليه ان يصوم عن كل حجة اربعة اشهر • وفي قول اخر شهرين
 وقيل بكفارة واحدة عن جميع ذلك • قلت له فان هو صام الحج عن
 الجميع كايه يوم ثم قدر عليه من بعد ما يلزمه • قال • قد زال المانع له فلا
 بد له في بعض القول عزان الحج لقد مرت عليه • وفي قول اخر انه لا يلزمه من بعد
 لانه قد اتي بما عليه من الصوم فلا اهل على ما جاز له وكفى • قلت له فان عجز
 عن الحج ولم يقدر على الصيام • قال • قد قيل بالمطعام على راي من قال بالكفارة
 فليطعم عن كل مسكين يوماً فان قدر على الحج حين الزمه ولم يحسن ما كان اطعمه
 ويحس على قوله اخر ان لا يجزيه في ذلك • قلت له فالعق في هذه الكفارة
 هل له مدخل ام لا • قال • نعم الامان بعضا لم يره عليه • قلت له فان لم
 يصم الحج عن الحج ولم يعيق ولم يطعم ودان به الى مقدرته اجوز له في موضع
 القدرة له على الكفارة • قال • قد قيل بجوانه له فان حضر الموت
 يوماً فنيل ان يودي به حجاً او صوماً او صي به كالأزمة في المصلد على معنى ما قد
 عرفت من قول اهل العدل • وعلى قوله اخر فيجوز في الوصية ان لا يكون
 عليه لراي من يلزمه ذلك • قلت له فان كان له من المال ما يوفي بالذي
 عليه الامانة لم يوص به اعلى وارثه انفاذاً صحيح هذا وامثاله ام لا • قال
 فغيب ان يجوز على هذا الحال • لان يلحقه معنى الاختلاف في بونه من
 بعد في المال ان اسمه الفرض في هذا وكانه لا يتعد فيما عندي من ذلك •
 قلت لعنان ترك ما قد لزمه في هذا من الحج فاذا لم يوص به من يوفى في ماله
 ذكر ان يكون هالكاً ام سالماً • قال • الله اعلم بسلامته وهذا ان تركه على
 هذا من علم ولم يوص به فيكون من بعد في املاكه فاما في علامة القول فيه فهو عليه

عبراني واحد في الإجماع على حكم قاعدة على حال من ظلمه وفي القياس له بعين
ما يدل على أنه يثبت معناه فيه الرأي ان صح وما جاز لم يختلف في لزومه
لم يخرج ان يحكم بذلك من أخذ في يومه باحد ما فيه ما لم يدن برأي او يخالف
الي ما ليس له ان يعلم به • الموان في قول الشيخ اي عبد الله محمد بن روح عنه
الله ان حقه لم يخر ان يرفعه من غير ان يوجه عليه على معني ما قاله
في هذا فاعرفه • قلت له فله قول باحد المسلمين ان ما زاد في هذا
على الحجة من عشر او عشرين او اقلوا اكثر جاز لم يرد الي واحد ام لا • قال
نعم قد قيل هذا المانة في قلته بالمضافة اليها خالفه في ذلك • قلت له
فان قال ان عليه المني الى بيت الله الحكم يلزمه على هذا ان يحج امره •
قال نعم في بعض قول المسلمين وقيل فيه انه اذا مشى اليه فقد بروا
حج عليه المان تكون له نية في ذلك • قلت له فان كانت ارادته لغير الكعبة
من بيوت عز وجل • قال فهو في بعض القول الى ما سماه • وفي قول اخر
الي ما نواه • قلت له فان قال عليه المني الى بيت الله لا يخرج من القول
ما يلزمه • قال فهو الى الكعبة المان يريد به ما علاه من المساجد فيكون
الي ما نواه على معني على ما جاء في المتن • قلت له فان قال عليه ان
يحيى الى البيت ما الوجه في هذا • قال فهو الى ما اراده فان كانت الكعبة
ملا يلزمه والمافا لاختلاف في المني الى غير من المساجد وان ارسل القول
او نوي به لغير ما له تعالى من بيت في ارضه فلا شيء عليه المان بخلاف مع هذا
بأنه فانه لا بد له في حشده من ان يلزمه ما فيه من كفارة ليمينه في ذلك •
قلت له فان قال ان عليه ان يني الى بيت الله يعرفه • قال هذا
موضع العموم لما به من نكرة تقتضي في حكمه كل بيت في اسمه فان اراد
به ما يكون من مسجد مما لا فاي شيء منها مشي اليه • فلا شيء عليه في قول من
الزومه الوفاء به جاز على هذا لان جزيه ولا فلا شيء عليه في ذلك •
قلت له فان اراد به في تنكبين مسجدا بعينه • قال فهو الى ما اراد
به في ضمير فتواه حال نفسه لا غير ذلك • قلت له فان قال في خلفه
ان عليه صوم الدهر او ما دونه من ستة او ثلث ان فعله فحش في يمينه ما
يلزمه في هذا • قال اما قد جعله على نفسه في بعض القول وقيل

صيام شهرين . وفي قول آخر كان مابين حرسلة . وقيل لا شيء عليه . قلت له
 فان لم يقدر على الصيام اخرج به على اي قاله ان يعتق رقبة او يطعم منه
 ما يحب في الكفاة من الطعام ام لا . قال نعم قد قيل ان له ذلك .
 وفي قول اخر انه يصوم ما يتي امكنه فقد ر عليه . ما قلت له فان نزل
 على حاله لا يقدر معه على صومه في حال هذه ان يخرج من يديه عنه صوما
 في حياته ام لا . قال فليس في جوارته ان لا يتعري من الاختلاف على ما اراد
 في ذلك . قلت له فان قال ان عليه ان يصوم اياما من فله . قال
 في الثلاث الى العشر لما زاد على هذا فان اقتصر على اقلها جاز له فاجزاء
 والموا احتياط في اكثرها الا ان تكون له نية في ذلك . والموا كذلك . قلت له
 فان قال ان عليه صياما قال قد قيل في اليوم انه اقل ما يقع عليه حكم
 الصوم فان هو في هذا الموضع صام يوما اجزاء الا ان تكون له نية في ذلك
 والموا كذلك . قلت له فان قال ان عليه ان يصوم افضل ما يكون
 من الايام . قال فليس ان يقع على يوم الجمعة فيما يقع لي لوجع الموان في
 قول الشيخ ابى سعيد رحمه الله ما يدل على ذلك . قلت له فان قال من
 بعد ان اصبح ان عليه ان يصوم هذا اليوم الذي هو فيه . قال طاري في
 هذا من قوله الا انه ليس بشيء لان الصوم لا يقع بثبوت المنيية بقدرها
 من الليل ولا علم انه يختلف في ذلك . قلت له فان قال في حلقه ان
 عليه ان فله ان يصلي الف ركعة . قال فليس ان يخرج في هذا
 معني ما في الصوم من اري ان صح ما اراد في ذلك . قلت له فان قال ان
 عليه صلوة قال فلو لم يجد حنثه لمزمة على اري من يوجهها عليه فان
 حدها لم ركعتا ونواها والم فابع او ثلاث في الاحتياط او ركعتان
 او ركعة اقل ما يخرج به في ذلك . قلت له فان قال ان عليه ان يصلي
 الفريضة او يصوم شهر رمضان . قال موضع لزومه ونزول المنيية اقل
 به ما عليه وان لم يوجبه في حين على نفسه بدلا في مابين منو كما قال لصدقة
 في كل منها انه عليه ولا شك فلا كفارة فيه لانه لا حنث في مثله وان
 اوجبه على نفسه في يومه قاله لم يوجب على حاله اما اوجبه الله
 عليه حال لزومه فاني ببع ان يجازي في ذلك . قلت له فان قال ان

ان عليه صلوات في بيئته ان فعله فكم صلوات تلزمه في حنته قال
 وفي من التذات الي العترة حتى ما جاء في الصور من ايام في قول اهل الذكر
 مع ما به والاحتياط باكثرها والاحتواء باقلها الا ان تكون له نية في
 عددها ويكون مراد المكنونات باغوارها فغيتي يحيى بل ان يختلف في
 له نية او لا على هذا والافضل كذلك ان يحصى ما يضاريه قلت له فان
 قال ان صلواته او صيامه نقص عليه ان فعله قال وقد قيل في هذا
 انه لا كفارة فيه الا ان يريد به نقضا عليه من ربه يعني ما يكون من احاطه
 له بما يلزمه ذلك قلت له فان قال ان فعله فهو يصلي الي غير القبلة ما
 داي لزمه ان فعله قال قد قيل انه ان كان اراد به اخروج من الملة فعليه
 الكفارة وان لم تكن له نية فلا شيء فيه وفي قول اخر ان عليه الكفارة
 في هذا الموضع ما الا ان يكون مراد به في موضع جواز له والافضل كذلك الا ان
 الاول اكثر ما في ذلك قلت له فالكفارة في هذا الموضع ما هي قال قد
 قيل انها مغلظة وقيل كفارة بين رسالة قلت له فان قال انه يترك
 الصلاة ان فعل ذلك قال فهذا موضع الكفر فلا بد فيه من الكفارة لمن حث
 الا ان يكون من قد فرض له ما به يلزمه او يحوز له ان لا يصلي معه وله نية
 في تركها على ما جاز له والافضل كذلك قلت له فان قال في حين ان قاله
 صدقة على الفقراء والمساكين ان فعله على حال قال في اكثر قول
 المسكين ان عليه ان يخرج لهم عشر ما يكون له من مال بعد ان يجنت في هذه
 البمين ولا بد من ذلك وقيل ان كان كثيرا فغشوه وان كان قليلا
 فمحمسه وان كان وسطا فسبعة وفي قول اخر ان عليه ان يخرج ثلثه الا انه
 عن القوم وقيل فيه بكفارة بين والاول اكثر ما في ذلك قلت له
 فان قال بربع ماله او ثلثه او اقل او اكثر ما ذاع عليه ان فعلت تحت على هذا
 في بيئته قال فهو عليه كما اوجبه في ماله الا ما زاد على ثلثه فانه يرد الي
 عشره وفي قول اخر ان عليه عشر ما قد مضى به يعني ذلك قلت له فان
 قال فيه انه لليهود والانساري او يكون من المشركين قال هو
 لمن سواه فهو الا ان ياتي بما يجمع الكفر في اسماء فيجوز ان يكون في الحكم
 لمن حذ في الاسم قلت له فان جعله لاحد بعينه من الفقهاء قال هو

له دون عين ولو زنته من حد في بعض القول وقيل فيه انه للفقر وفي
قول آخر ليس عليه الكفارة بعين وقيل لا شيء عليه قلت له فان
قال فيه انه للجن او للشياطين قال فهو للفقر والمساكين على قول
وقيل لا شيء عليه في قوله للشياطين وعلى قول آخر يجوز ان
يكون فيما للجن كذلك ولعله لا يعد من ان يلزمه كفارة بعين علي
راي في ذلك قلت له فان لم يسمه لاحد قال قد قيل ان الصدقة
معروف اهلها فهي لهم وقيل فيه بكفارة بعين وقيل لا شيء عليه قلت له
فان جعله للاغنياء قال فيجب ان يجوز فيه ان يكون للفقر وقيل
لا شيء وعلى قول آخر يجوز ان يكون فيه كفارة بعين لا غيرها قلت له
فان قال في حلقه لا شيء قال سمعته فحمله في يمينه صدقة ان فعله
ماذا عليه وقال فهو الذي يخرج به ما لم يزد على ثلث ماله فيخرج
به الى عشرة ما يكون له من مال وقيل الى عشرة التي مرفقة بها امكن
فيه التحري فاخرج عشرة حازه قلت له فاخرجه لما صار في هذا في ماله
على اي وجه يكون في حاله الذي لزمه ان يخرج فيه قال قد قيل انه
يقوم به والعدل اثنان وفي قول آخر انه يخرج فيه واحدا وقيل ان
قومه هو بعدل من القيمة كما يكون له مرفقة متوسطة وفي قول آخر خصه
جازه فاذا عرفه اخرج من القيمة وان رفع به من المال نفسه فليس هو
عليه اكثر من ذلك قلت له فان كان عليه دين من قبل ان يحث هذا
يرفع له ماله فيخرج ذلك مما بقي فيه قال نعم قد قيل انه يرفع له وفي
قول لا يرفع له وقيل يرفع له دينه على جله دون آجله ان كان مرادة
ان يقبضه في حينه قلت له في اي يوم يكون تقويمه عليه قال
يوم حلقه وفي قول آخر يوم حنثه في يمينه وقيل بالاول فومهما فان
لم يدرك في الحنث متى كان فوقع به في كونه في يوم اخرج ما فيه علي
راي من قال به في ذلك قلت له فاي شيء من ماله يدخر فيه قال
قد قيل انه يقوم عليه بكمال الاشياء التي يلبسها فالحق ما قد استثنى
له من حلقه ماله وفي قول آخر الاشياء التي عليه قلت له فان كان في
المال غلة قال في قول هذا العدل شبع لاصلها اما ان كان مدركا

يوم الحث فانه لا بد وان يخرج عن الاصل الى ما فيه رخصة قلت وما اتلفه
 من الغلة بعد حثته الا انه قبل القيمة قال نعم ان يكون عليه ان يحج ما فيه
 اري الا انه لا يتعري من الاختلاف لراي من يقول في الغلة انها تقوم عليه مع
 الاصل لما اتفق منها قبل القيمة فانه لا شيء مما فيه وقيل انه عليه قلت
 وما اتلفه من قبل ان يحث في يمينه قال نعم في هذا ان لا يكون عليه
 وليس كذلك وفي الميزان لا شيء فيه الا ان ما به رخصة يوم حثه كما
 يتعري من ان يدخل عليه بالراي من رخصة تجوز فيه ما به من الاختلاف لقوله
 عليه لراي من يقول به يوم يحلف وراي من يقول يوم يحث في اليمين
 فان في هذا ما يدل على انه لا شيء فيه وما قبله يدل على انه عليه قلت
 له وما اتلفه بعد حثه فانه قبل حثه قال نعم في ان يكون في الخارج
 عن القولين لعدم دخول احدهما عليه فاني يصح ان يلزمه فيه مع خرجه عنها
 اني لم احفظه اثر او اعرفه نظر اولي ان اطالع في هذا اثر من بعد حين
 قلت له فان استغفر ما له بعد حثه غلة ولما يخرج ما فيه واشتري بها
 مالا قال نعم يتبع اصله تقوم غلته فيخرج ما فيه ولا بد من ذلك قلت
 له وما استغفر من ما له بعد حثه لا ما حلف يومئذ ايدخل فيه قال
 لا لقوله ان لا شيء عليه في ذلك قلت له فان كان يوم حثه لا ماله
 تحثه في هذا ولم يملكه ماله تلزمه فيه الصدقة ام لا قال نعم في علي
 هذا فيه وان كان يوم حثه له مال ويوم حثه لا ماله فلا شيء عليه لعل
 هذا وذاك مما يجوز ان يختلف في كل منهما فان في الميزان ما يدل على ذلك
 قلت له فان كان له مال فانه قبل حثه من قبل ان يخرج ما فيه
 قال نعم دين عليه بوجوبه ما قدر في حياته فان بقي في عجز حتى يحضر
 الموت او يصي به نعمتي ان يقضي عنه بعد وفاته قلت له فان تلف
 ما يجدي به من قبل الخراج ما فيه قال نعم قبل ان لا شيء عليه قلت له
 فان اخرج زيد جميع ماله من ماله من قبل ان يحث في يمينه ثم رجع
 اليه من بعد حثه في حال ما يلزمه فيه قال نعم قبل ان لا شيء عليه
 لان هذا من حثه انما كان في يومه على ما يكون من فعله نفسه لا على ما يكون
 من الغير في لزومه الا انه لا بد وان بالحكمة معني قوله يريد ذهب في بقية عليه

يوم يحلف

يؤمر بحلف فيلزمه على قبا وما فيه رجع اليه ولا هو كذلك قلت له وما يلزمه
من هذا في ما له فلم يؤد ايحبر على اخراجه ام لا قال هذا لا ما يحبر عليه
ولكنه ما يؤمر به لا غير ذلك قلت له ولو كان لاحد من البشر على رأي من
اجاره له قال هكذا معي قول اهل البصر ولا اعلم انه يختلف في ذلك
قلت له فان بقي على حاله حتى مات على ما به يلزم وارثه ان يخرج منه
ماله بعد ان صح معه سائر اثاره قال نعم في بعض القول وقيل انه لا
يلزمه حتى يوصي به والاولا شئ عليه في ذلك قلت له فان قال في غيرين
ما يصدق على الفقراء والمساكين قال فلو لم في بعض القول وفي
قول اخر انه لا شئ عليه وقيل بعينه لا غير ذلك قلت له وما جار على هذا
ان يكون لهم في اجماع او رأي على قول من يوجبه فكيف يكون الوجه في
نفسه بين هؤلاء قال فهو فيما بينهما انصقان على رأي من يذهب
الي ان احدهما غير الاخر منهما وعلى رأي من يقول انهما اسمان لمعني واحد
هو المسجي بهما فابالغ الفقهاء في زمان فقد بلغ اليهما تجار لان يجري عليه
اما ذلك قلت له فان كرها في حلف مرتين في كل مرة منهما فيمين ان
فعله في حين قال فهذا موضع ما قد قيل انه لا يلزمه الا صدقة
واحدة قلت له فان قال في غيرهما الفقهاء وفي الاخرى انهما للمساكين
قال فبقول من يجعلهما واحدا فليس عليه الا صدقة واحدة وعلى قول
من يفرق بينهما فليس ان يلزمه الكلام الذي يقتضي صدقة على حد قلت له
فان كرها في حلف بهما لاحد من هؤلاء في ايمان متفقة لفظا ومعنى قال
فليس هي في كفارتها بعد ان يحث في يمينه الا صدقة واحدة في قول من يفرق
قلت له فان هو حلف كفارة بعد اخري في اشياء شتى قال فهذا
موضع ما يلزمه ان يخرجها بعد ان يحث في كل يمين حثها في حين كما عليه
في كل مرة عشرة ما يتي ما تقدمها في حثه وعلى قول اخر فجو ان لا يكون
عليه في موضع الحث في جميع الا صدقة واحدة لانها في الكفاية قلت
لها فان كرها اليمين على فعله لذلك الشئ مرة بعد مرة ونوي في نفسه ان عليه
في كل مرة صدقة اخري ما يلزمه في حثه قال ففي في بعض الآثار على
علمها يكون من التكرار وان بقي على هذا الحكم في يد من المالك وعلى

قول ابي يعقوب ان لا يلزمه الاتفاقيهما الا بكفارة واحدة قلت له فان كان في
بين واحد الا انه قال فيها بصدقة ماله عشرة اراد يلزمه كذلك في قول احد
من الاخير ام لا قلت نعم فان كان في بين نعم الا ان هذا مما يجوز له ان
يختلف في جوان الاجزاء فيه بالكفارة الواحدة لا هنا متفقة في مثل الاولى
في ذلك ~~قلت له~~ وما كان ايمان مختلف على فعل شي واحد الا ان
كفارها متفقة بخبري عنها كفارة واحدة ام لا قال في علي عدد لها
في بعض القول وقيل بالواحدة عن الجميع لا تفاها في ذلك قلت له
وما كان في بين في حال بالصدقة على الفقراء او المساكين متفق في
موضع اخذت على بثوتها في المال ام يجوز ان يلحقها الراعي المسلم
عرفي بها قال لا اعلم ان احدا من اهل العرف يقول الا انها ثابتة
في الاصل فاما ان يكون باجماع على بثوتها فيمنع من ان يخالف الى غيره
في حين براى او يدين فلا تعرفه من قولهم فيه ولعله مما يحتمل النظر
فيجوز عليه انه موضع راي فسل وما احسن قاله بعض قومنا في هذا
من رده الى كفارة بين رسل فاعرفه قلت له فان حلف ببيع ماله
او بثلته لمسجد سماه ان فعل ذلك ثم فعله قال فهذا مما يختلف
في بثوته ويجوز ان يكون عليه من بعد ان بحث في ذلك قلت له فان قال
للمسجد رساله في قوله قال فهو على راي من وجبه لجامع وعلى قول
اخر لمسجد محلبة وعلى قول ابي مسجد بركه وعلى قول رابع لا شيء عليه
قلت له فان قال مسجد قال فهذا موضع العموم لماله من تكبير
الان ينوبه لمعلوم والا فاي مسجد وقع عليه جان لانه من حلة ما قد قيل
فيه وعلى قول اخر فلا شيء عليه في ماله قلت له وان قال والله ان فعلت
كذا فعلى المسجد العدا في كذا فبحث في عينه ما يلزمه قال قد قيل
ان عليه ما ان جبه على نفسه من هذا لا غير وفي قول اخر انه يلزمه معه
ان يكفر لمينده وقيل ليس عليه الا كفارة في ذلك قلت له فان قال
واحدة ان علي له كذا ان فعلت كذا قال فهذا كانه في ظاهره معني
في المقراره وما اعنيته على انشائه والشرط فعيى ان يجوز ان يختلف في بثوته
وبطلانه معه ان حج القياس له مما جاء في المتن عن المسلمين في مثله والراي
على ما هو

على ما هو به من قولهم في عدله **هـ** وما فيما بينه وبينه فله ما نواه به
 فان من ذلك قلت له فان قال والله اني لما فعلت كذا محتر
 على فعله **هـ** قال فان كان في اصله ماله تركه فاما اختلاف في حقه
 والاهل والحائث على حال في ذلك قلت له فان فعله فاسبأ فقد
 يحث في يمينه ام لا **هـ** قال قد قيل ان فيه اختلافا والله اعلم **هـ**
 فنظر في جميع هذا الفصل فان صح في ارضه العدول والافلاي حذبه
 فانه فيه ما لا يحفظه انرا فاقوله نظرا مع ما يبرر قصوره عن درك
 العقاب في كثير من الامور والله اسأله ان يفتح لي بابا الى ذلك **مسألة**
 وعن قال حرام ان اكلت هذا الطعام ولو لم يكن كرامه ايلزمه بين
 ام لا **هـ** نعم اذا قال على فعله وجوب كما قال جل ذكره خفيق
 ان اقول على الله المالحق والله اعلم **هـ** قال الشيخ جاعد بن حيس
 نعم قد قيل هذا وقيل انه لا يلزمه حتى يذكر كرامه في ترجمه والافلاي
 عليه الامان الاول اكثر ما فيه والله اعلم **مسألة** ومنه وفيه يقول
 الحلال عليه حرام ما ذاب لزمه **هـ** قال قد قيل انه يحث في حقه فكل
 كفارة رسالة وقيل بالمغلظة **هـ** قلت له فان قال الحرام له حلال
 قال فخذ اسد غلاما ولي والكفارة فيها مغلظة وقيل انما سواء
 فيكون ان تكون رسالة على قول في ذلك **هـ** قلت له فان قال
 فيها ان فعلت كذا قال لا شيء عليه حتى يفعل فيلزمه ما فيه **هـ**
 قلت له فقل عليه شيء في زوجته على هذا من ترجمه الحلال على نفسه
 في محل قوله **هـ** قال قد قيل انه لا شيء عليه فيها ما لم يرداها فتدخل
 فيه فان نواها به دخل عليها والافلاي في الخارج عنه على هذا قوله في
 ذلك **هـ** قلت له فان قال كل حلال فهو عليه حرام قال فهذا موضع
 الاختلاف في دخوله عليها الامان يكون نواها في خروج او دخول والافلاي
 في على ما به من الراي في القول قلت له فان قال الحرام عليه حرام ان فعل
 كذا قال فهذا في صدقه ان نواها لاراد به فربما جازعوت يختلف في
 لزمه له مع ما به وكفارة ان فعل تحت في حق ومالم ينبوع عينا فلا
 يلزمه شيء على حال **هـ** قلت له فان حرم على نفسه ما قد اباحه الله له من

من فعله اذ اء قال قد قيل انه لا شيء عليه حتى يحتمل في عينه فيلزمه
ما فيه وقيل بالكفارة في الحال استثنى لفعل شيء او لا شيء عليه تجزئه
ما قد احله الله له قلت له فان حرم امراته على نفسه ولما رده
طلاقه قال قد قيل ان عليه ان يحرم نفسه فان لم يجد كسبي عشرة
مساكين فان لم يجد اطعمهم فان لم يجد فصيام ثلاثة ايام ولعل هذا
اكثر ما في ذلك قلت له فان قال في شيء من ما له حرام عليه ان اكله
قال قد مضى من القول ما يدل على انه لا شيء عليه حتى ياكله وفي
قول اخوانه يحتمل في حينه فيلزمه ما فيه من كفارة عينيه قلت له
فان حرم ما له اكله ان فعل كذا قال هذا موضع ما قيل فيه بالكفارة
وان لم يفعل ذلك لحينه في الحال وقيل انه لا شيء عليه حتى
يكون منه ما قد خلقه من الافعال قلت له فان حرمه على نفسه
في غير عينه قال هذا موضع قيل انه يكفر فيحتمل في عينه قلت له
فان قال فرب هذا حرام علي ان اكلته فاطعمه دابة وكذلك في حبه ان
يذبح او تصدق بهما قال فليس ان لا يلزمه فيها شيء لانه لم
ياكلها الا ان يكون على اي في ذلك والامور كذلك قلت له فان
اكل من الدابة في يومه لما اوزر بد او سمن او شحما او لبنا او شربه
ما يلزمه قال هذا غير حرمه على نفسه فلا يدخل عليه في
اكله شيء من هذا ولا يشربه فيه شيء من اجله ان صح ما اراه فيه من غير ما
حفظ له فاعرفه قلت له فان قال في من اوجه حرام عليه قال
هذه كما ولي والحنث على هذا من تجزئه لما قد احله الله له به او لي يذبح
او اكله او تصدق به او تركه فهو كذلك ولا فرق في ذلك قلت له
فان قال هذا اللبن او الماء حرام عليه ان شربه فاعرفه قال قد
قيل في الماء ان عليه الكفارة وقيل لا شيء عليه لانه لم يشربه رايا
لمن قاله من الفقهاء وعيسى في اللبن ان يكون القول فيه كذلك اذ
ما اراه يخرج على حال من ذلك قلت له فان اخرج ما فيه من زبد فاكله
قال فهو اهل الحنث فلا يخرج له من جزاء ما قد فعله قلت له فان حرم
حرم الزبد او السمن على نفسه ان ياكله فاستعطه ما قابله منه قال
فلا راء

والأكل والشراب في شيء حتى يدخل حلقه والا فلو كان ذلك في الأصل ان صح ذلك
قلت له فان سقي ذلك كراهة ما اذا عليه قال فعني ان يلحقه معي الخلاف
في حنبل به ولو لم يكن ان صح ما اراه في ذلك قلت له فالكفارة في الامين المسئلة
في هذا وعينه ما هي اجري بها قال في قول الله تعالى انه اطعم عشرين مساكين
من اوسط ما نظفون اهل بيوتكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة
ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلقتن فذلك في الثلاث على التحية والمنة في مبين
التحرر على الخصوص في التحرير وقبل على العموم لما يكون من تحرر او مبين فان لم ينفك
عليه واحدة من تلك الخصال جاز له الصوم فاجازة على حال قلت له فالمعلقة
في هذا الموضع وما اشبهه ما هي عرفني بها قال في قول المسلمين عن رقية
او صيام شهرين في تنابع او اطعام ستين مسكينا تحية بها بينهما والله اعلم
فينظر في هذا الموضع مع ما تقدم من قول في هذا الفصل على اثره قاله هو كذا
المسئلة فاني في حال الاختيار ان يكون فيه واهي القتل لما قد عرض في تركه لولا اني من
كبد لولاة ولد في تحية فراقه فارحني لما ان الله قاض وادع في حلقه ما جرح عنه
راض واية اساله من فضله وجوده وكرمه ان يجعل في هذا الذكر في قول في مقام
الشكر وان يحللي الصبي فيدلي به احسن الاجر لعمري انه القاء على ما يحبه من صا
انه كرم منان **مسئلة** عن الشيخ صالح بن سعيد الزامل وسالته هل اجماع
على كفارة التغليظ في شيء سوى القتل والظهار قال له قال الشيخ جاعد
بن حمير صحيح وما ادراك ان كفارة القتل في موضع لزومها على ما كان من القتل هي
تحرير رقبة ونساء او حال فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين في قول من لا يجوز
ان يخالف في مقال فان عجز عن الصيام فلا اختلاف في الاطعام وما كان كفارة
الظهار فتحرره تحرير رقبة وقبل ان يتماسا في ليل او نهار فان لم يجد فصيام شهرين
في النصال فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا او غيرا تحية بها بينهما على
حال وما عدا ذلك مما مر من في تحريم التحال او على العكس من تحليل الحرار في
دين الاسلام عن جده او علم او يابسه كاذبا او على قطع لحق في ظلم وما يكون في
لعنة من به او هزي او يخط او يهتج او يخرج من دينه وما اشبهها في اللغة من
ملكه موجبة للنار باي شيء في يمينه قال الراي في كفارة بين المسئلة والمعلقة
في احكامه لا يخرج الشيء من هذا ونحن عنها على من تحت في ايامه المودان التغليظ في

كفارات الصلوات على ما روي في وجهها هو الذي يلزم فيها على من اصابها مع ما به من
تغيير وللصور ما فيه من رأي في كفارتها ولا ينبغي لك مثل جديره وما خرج عن هذا
وامثاله في الاماكن على شيء من احواله او ما يكون من انواع افعاله فلا يجاوز به الى المسئلة
اليها زاد عليها من تغليظ او ما كان من قبله من اوقطع بغيره من كفارة على من
فعله وقدم في القول في ذلك **مسئلة** عن الشيخ الفقيه سعيد بن بشير
الصبي وها يجوز عتق المالك البائع في الكفارات وما يرضى به الموصي بعتق
مرفقة لم يسمها **الجواب** اني لم احفظ في هذا شيئا واخاف ان لا يجزى به عتقه
وانا طالب فيه المنزوي في المنزاع عتق اليهود والنصارى يختلف فيه عن الم لازم
ولعلمه لا يبعدون من العتقة او احدها والله اعلم **مسئلة** وجدته في نسخة
وفيه من وجب الصلوات او عن عشرين وفيه شعير مثل ثلث اربع او اقل تجازي
على قوله من يقول ان الشعير مثل البره وعلى قوله يقول ان الشعير مثل الدرة
فلا يجوز اذا كان الشعير قد رثلت فصاعدا وان كان قليلا لاقدره ولا يمنع منه
ولا يضيئ ذلك في حكمه على الاغلب قال الشيخ جاعده حيس والذي عندي
في هذا انه ما دام له حكم في نفق الثمن عن البر وحده فلا بد فيه وان يلحقه معني
الاختلاف في جواز ما يجزى في مقدار لكل مسكين في تيقره والله اعلم فينظر في
ذلك **مسئلة** قيل والمتم بفعل الواطئة ايجز ايضا ان يعطى من ثمن الكفارات
قال نعم اذا كان فقيرا ويستعين به على امر معيشته قال الشيخ جاعده حيس
وان كان غنيا ورع في دينه او من المستورين في جيبه اصلح لمثل هذا فهو الجاز
له ولمنع اعطاه من الواطئة على ما جاز في جيبه اعظم من الشك ولا انشد وقد
قيل يجوزها ان يكون من فقره المستركين في غير موضع انما المسكين والله اعلم
فينظر في ذلك رجع **مسئلة** وفي الصبي اذا كان خارا جاعا والده من قبض
له الذي له يعطاه من كفارات الصلوات والده امر الذي يعوله **الجواب**
نقطا له من يعوله اذا كان امينا اذا لم ينفق عليه والده والله اعلم قال الشيخ جاعده
بن حيس نعم قد قيل في الصبي انه يسلم باعطاه من هذا لقوله اني من يعوله من
والده او وكيل او وصي او من يقوم به ان على ما يدفع به اليه وفي قول اخر انه لا
يسلم للصبي نفسه فان اخذه قبضه من يده من يقوم به فانفق عليه غيره من
مصلحه وقيل فيه انه لا حوله في الكفارات فلا يعطى منها حتى يبلغ والده اعلم
فينظر

فينظر في ذلك **• مرجع •** **مسألة** الزايلي وفي الغني عما عداه ان يعطى من
 كفارات الصلوات والزكوات أم لا **• الجواب •** لا يسجي المنة غنيا اذا
 كان في يده مال الناس ولو كان معه قنطار وجاز له ان ياخذ من فقير من الكفارات
 اذا كان فقيرا والله اعلم **• قال الشيخ جاعدين •** ليس ما نحن معنى ما قاله في هذا
 ما عني به في مال الغني الا ان بعد ان يصير اليه فيكون له مقدار ما به يكتفي في حوله
 او يكون له ما به يقضي من شيء دين عليه من الله وحوله والامن على ما به من اسم
 الفقير لا يزيله عنه فيما له او عليه ما ليس له والله اعلم فينظر في ذلك **• مرجع •** **مسألة**
 وان انقضى التمر عند عدم الحب ام وجوده ا يكون ذلك للمساكين صاع منه او فيه
 قول انه يكون بقيمة البر وما الذي يجب ك كانت قبضة صاع التمر مثل صاع ابو
 او قولوا كثره **• الجواب •** قولنا يجوز قول بقيمة جازي وقول صاع من التمر عن
 نصف صاع من البر وقول صاع من التمر والله اعلم **• مسألة** الزايلي وسألته
 عن الذي له راس مال مما تجوز فيه الزكاة وعليه دين مثله يجوز ان يعطى من
 الكفارات أم لا **• فاجاز ذلك وكذلك الزكاة • قال الشيخ جاعدين •** ليس
 صحيح من قوله في ذلك **• مرجع •** **مسألة** وسألته هلا يجوز ان يوكل وكبلا
 ليتبص له ما يعطاه من كفارات الصلوات اذا غاب الموكل عن البلد
 أم لا **• قال •** ان وكله ان يقضاه من احد معروف جاز ذلك وان وكله الممن اراد
 ان يعطيه ان ياخذ له من عنده فبغيره لاختلاف **• قال الشيخ جاعدين •** ليس
 والذي عندي في هذا ان التوكال في قبض ما كان من معلوم قبل ان ياخذ فيكون
 له في يوم ما خرج له من الاختلاف في جوازه امانه لا امانه في الاصل فيجمع من يده
 ويصرفه الى عينه بالعدل **• واما ان يكون في اخذ ما يسعط امتي ما كان من عند
 واراد ان يدفع اليه فببقي ان تكون غير واقعة على شيء ولعلها لا تنوع في ان يكون
 عليها الزايلي في ذلك **• مسألة** ومنه وفيه من قبح ان كفارة صلوة واعطاسين
 مسكينا من فضل الحب شيء كيف يصنع به **• قال •** هو للورثة والاما
 يكون نقصه لا الكيد والله اعلم **• قال الشيخ جاعدين •** ليس ان كان مال
 المالك جنولهم على حال المان يكون لنقص في الكيل في حكمه او ملكيا
 والامن كذلك والله اعلم فينظر في ذلك **• مسألة** عن الشيخ انما يجزى حبيب
 فيمكن ان عليه ايمان قد حنت فيها او هلا بكنه الحب هذا يجزى به ان يحسب مبلغ الحب**

ويجب سماعه ويخرج عن ذلك ذهباً أو فضة بالقيمة أم لا يجوز ذلك الجواب
مختلف في جواز ذلك على ما وجدنا في بعض أجاز وأصنف تسليم القيمة وبعض
له يخرج الحب أو التمر وبعض أم يحرم الطعام كما قال الله دون العطا والله أعلم
قال الشيخ جاعدين حيس وبعضهم يحرم التمر في تفرقه ولا الطعام ولا لحم وكله
من قول أهل الذكروا الله أعلم فينظر في هذا مع ما قلته في هذا الفصل على ما به
من المسائل فإنه قد جري على غير فكرة العجلة صرحتني عن ذلك مع ما بي مركزه في
العقل والله أسأله أن يوفقني في القول والعمل لأصا به العذر أنه ولي
ذلك والقادر عليه **مسألة** ومنه وسالته عن الذي يعطى زوجته وكفارات
الصلوات وقال لها تراي أعطيت لك كذا وكذا من كفارات
الصلوات فقالت اجعله في البيت يجوز ذلك أم لا قال **مسألة** ان كانت
استقبضته من بعد ذلك مثل أن طحنته أو خبثته فقد استقبضته ويجوز
ذلك والله أعلم قال الشيخ جاعدين حيس وهذا امر أهله به فبقي أن يجوز
فيه مما كان الإرادة به من قول أن يكون معني في الأمر بقبضه فبقي أن يجوز
على قول وفي قول آخر حتى يقبضه هي ولا فهو على حاله والله أعلم فينظر في
ذلك رجع **مسألة** وفيمن يرضع بعد السنتين هذا يجوز أن يعطى بكفارة
الصلوات أم لا الجواب إلا لا يطعم إلا من أذن من أخذ حورته وأما أن
يعطى فجاز والله أعلم قال الشيخ جاعدين حيس صحيح لأنه لا يجوز من لا
ياخذ حورته أن يطعم وأما أن يعطى في هذا الموضع من قبل أن يظلم علي
هذا امر فبقي أن يجوز من بعد أن يأكده على قول من أجاز في الفطيم فصاعداً
والأف الجواز لمن لا أكل له قولا واحداً والله أعلم فينظر في ذلك **مسألة**
ومنها وقوله ان فعلت كذا فإني لعنان أو للمسجد العتيق العتيق هذا
يخرج مخرج الأقراء وينتبه عليه أمر يخرج مخرج اليمين ويثبت أيضاً إذا أخذت
فعلت كيف يكون معناه الجواب وبالله التوفيق فتبوتة لعنان أو
للمسجد على هذا اللفظ اختلاف وأما الفقير فلا أعلم تبوتة فان قصد بدلك
اليمين ففعله كفارة يمين والله أعلم قال الشيخ جاعدين حيس أن في تبوتة
للمسجد أو لعنان على هذا من قوله اختلافاً وعبي في القرآن لا يبعد عن أن يفتة
معني طابه من الراي في ذلك رجع **مسألة** الشيخ محمد بن عبد الله بن مرداد ومن

ومما قال عليه لعنة الله ان فعل كذا وكذا ما يلزمه **•** قال يلزمه اطعام عشرة
 مساكين **•** او صيام ثلاثة ايام ان لم يجد الاطعام **•** قال الشيخ جاعدين
 صين نعم قد قيل هذا وقول اخر انه محبر فيما بينهما وقيل باطعام عشرة او
 صيام عشرة ايام محبر بينهما وقيل بكفاية التقليل كما هي به وقيل بصيام
 عشرة ايام **•** وفي قول اخر ثلاثة ايام وقيل بكفاية عشرين مرسلا وقيل ما
 كفاية عليه لان يريد به اليقين فيلزمه ان فعل نحت والا فلا موضع للشيء في هذا
 على حال **•** والله اعلم فينظر في ذلك **مسألة** **•** عن الشيخ جاعدين عن الحسن بن محبوب
 رحمه الله وفيمن اراد ان يخرج كفاية لزمته او عن من اوصى بها ما الذي يجوز
 من الحبس والتمر وما مقدار ما لكل مسكين من كل واحد منهما **•** قال قد قيل من
 البراءة نصف صاع ومن الذرة اربعة اسداس ويصف **•** وقيل بثلاثي صاع من
 الجيدة وثلاثة ارباع صاع من الوسطية ومن السيرة مثل البر وقيل صاع وقيل
 مثل الذرة **•** ومن الدخن ما يكون له فقيمة البر **•** وقيل خمسة اسدس صاع **•** وقيل
 بالمتع من جوارحه **•** ومن ذرة الباطنة صاع **•** وقيل نصف الذرة الجبلية **•** ومختلف
 في التفرقة قيل جوارحه على حال وقيل لا يجوز للممن لا يجد حبا **•** وقيل لا يجوز له
 في موضع ما يكون التمر قوتهم **•** وقيل لا يجوز بالقيمة من الحب **•** وقيل لا
 يجوز على حال **•** وعلى قول من جارة فان فرقته فالصاع محبر لكل بقعة **•** وقيل
 بكونه وقيل بغيره وقيل صاعان **•** وعلى قول من يذهب الى القيمة فيكون
 له على ايه مقدار ما يبلغ اليها كفاية لكل اثنين والا فلا بد له منهما وان اطعمهم
 من غير عدل ولا خي عشاء او عجل العكس وهذا في ترتيبها فقد ادى ما عليه
 ولا نعلم انه يختلف في ذلك **•** قلت له فالترقة هي الاصل في الكفاية او
 الطعم ام هما سواء في قول اهل العدل **•** قال فيقول الله ما دل على الاطعام
 لا على ما عداه من التفرقة لما جاز من الطعم فانها رخصة لمن اداها في انزلها ان يعمل بها
 ولا يفي من المختلف في جوارحه وعلى قدره في مثل هذا ان ينظر فيقدره على ما له
 او عليه وان كان القول بما جاز اكثر فاني ذلك **•** قلت له وما حد من
 يجوز له ان يطعمه او يدفع اليه فيخرجه لاداء ما عليه **•** قال قد قيل في طعمه
 انه لا يجوز له ان يأخذ جوارحه من الطعام فصاعدا لئلا يدونه في حكمه وان ابي
 ان يطعم فاختار ان يفرقه جاز من بعد ان يفظم على رايه فيخير التفرقة فيعطى له

من يكفله ان آمنه • وقيل جئ ياخذ جوزته • وفي قول اخر جئ بقبض فيدفع ما صا
له اليه يعوله • وقيل لا يجزئ جئ يبلغ فيجوز على حاله والمفاد لاحق له في ان كفارة
قبيل ذلك • قلت له فان دفع للصبي على قول من اجاز له مقدار ما مثله يجزئ
فيصح لمن فعله في المصلد • قال فغيبه ان يختلف في جوارته من بعد ان يكون في جده
من يوم من علي حفظه من الضياع وعلى انقائه فيما له من المصلح والمفاد اجاز له في
العدل • وينظر في ذلك • قلت له فالوالد يجوز ان يعطي لولده وكذلك الوالد
لولدها • قال ان كانا بحال من يحوز ان يؤمن علي ما يدفع له به على ايديهما
وقيل ان الوالد يعطي لولده الصبي على حاله وان لم يكن نفقة جاز لمن فعله ولو صرفه
الوالد في منافع نفسه فهو الهبة لمن عليه الماعلى قول من يمنع ان يعطي احد لعينه •
وقول من يقول جئ بقبض بيد • وقول من يقول في الصبي انه لاحق له في الكفاة
جئ يبلغ والا فلا يبرأ به من سلم اليه • قلت له وعلى قول من اجاز به بالغوا بالنسيم
اليه بديع ما يعطيه • قال فاني يقول من باعه من والده او وصي او وكيل او
مختب في موضع جوارته ان كان نفقة والمفاد المامون على قول في ذلك • قلت
له فالوالد ان قال ان له او اذا فطلب ان يعطى لهم ايمن على هذا ان يقبل قوله
وان لم يصح له بغيبه ام لا • قال فغيبه في المظننة لا في الحكم ان يحوز لمن تزل
اليها لما قدره بها من الهبة او كان معه بحال من لا يتم به بالحياة والمفاد اجاز له
في ذلك • قلت له فالبايع يدخل عليه القول بالمنع والما جاز في اخذ البايع
ام لا • قال نعم هو كذلك ولا بد فيه من ذلك • قلت له فالرجل في اخذ لزوجته
على هذا يكون على عين • قال هكذا عندي لعدم ما له من مخرج عن ذلك •
قلت له فدل من قول من ان تدفع اليه ماله ولزوجته واولاد الذين في عوله •
جملة او على المتزاد كلا ويجوز به جبري ما عليه • قال نعم قد قيل بجواز
في المأثروانه عن السبع الى الموت رحمه الله • قلت له فالوكيل في قبض من وكله في
هذا يجوز ان يكون مقامه • قال فغيبه ان يختلف في جوارته ما وكله ان يقبضه له
او امر به من معلوم • والمفاد لو كانت واقعة على غير شئ فاني بيع منه على هذا في بيع
وليس هو في المصلد من الحق الذي يمنع من صرفه عنه الي عين الماعلى ما جاز من رأي
في العدل • وانما هذا في رجوعه على من يلبى به لغو معين من الفقراء والمساكين ولا
نعلم ان احدا يقول بعين ورفقهاء المسلمين اذ ليس له في موضع الرمي ولا في

الذين على حال فاعرفه قلت له فندله في طعمه او يفرقه ان يعطى مكان فرقه
اهل الذمة او القوم ام لا قال قد قيل يجوزها في قلة اهل القبلة على
العموم لمن كان من اهل الدعوة الحق او القوم ومختلف في اهل الذمة لراي فيقول
بالمنع وراي فيقول بالاجارة ويعجبي في قلة المسلمين من اهل الدعوة الحق
ان يكونوا بها الحق ما وجدوا وبعدهم مكان فرقه قوما وان جازوا على
الابتداء فممن كان من اهل الذمة من المشركين اذ ما يدفع اليه على قول من اجاز
لمن عليه فان قضى في هؤلاء ما قدر لزمه من هذا او على يديه محتار لم اقل
فيه بغير ولا يلزم اعادته في حكمه فاقطع به عليه لانه قد بلغ الى الفقر فيجاز
لان يبرء بهم على قول بعض الفقهاء المانع حق من جواز على حال والامنى
كذلك ومن اخذ بقول جاز له ان يعده في حينه لم يجز ان يخطئ في دينه
وهذا كانه في ظاهرا من قد تعلو في اخراجها لهؤلاء بما لا يخرج له من الصواب
في الراي علمه او جهله فوافقه فهو على ذلك قلت له فندله ان يعطى
الواحد من كفارتين او من كفارة واحدة مرتين ام لا قال قد قيل لا يعطيه
مكرر واحدة مقدار ما له لمان لا عليه لك قلت له فان فرقنا معا
فاعطى كل واحد منهما مقدرا له حتى اتمها على هذا من قصد لهما قال قد
اتي على ما قدر لزمه فقصي ما عليه فرق ما بينهما في تفرقة او جمع على هذا فلا يمان
لعدم فرق بينهما ذلك قلت له ويجوز له في الواحد ان يفرق بعضها ويجمع
ما بقي منها قال قد قيل في هذا بالمنع والاجارة فيما قولان لمن قال ما في
ذلك قلت له فالطعم ان يفرقه في مزارعة حتى يمتد فيحوز له في الواسع ويحكم
ام لا قال قد قيل فيه بالاجارة وقيل بالكراهية وقيل بالمنع من
جواز المانع بط بعضه الى ذلك قلت له فالشيخ الكبير اذا صار في حد
منه لا ياخذ جوارته مثل الطفل الصغير وكذلك المريض قال فعني في هذا
ان لا يجز به من كان من طعمه فاما اعطاه فهو على ما به من الاجارة في حكمه
او ليس هنالك ما يملك على المنع من جوارته ذلك قلت له فان شئ فشك
في كفارته انه قضاهام لا قال مني عليه حتى يصح معه انه قد خرج منها
وهذا هو الحكم في ذلك فاعرفه قلت له فالا كفارتان ان اخراجا لهما
ونسي فشك ايها التي اخراجها قال قد قيل ان له ان يوضع نيته على احدها

فتتضي الأخرى منها. وفي قول آخر أن كانت أسواء وقع نيته على الباقية فخرجها
وان اختلفا فالاحتياط أن يقصد الاحرط ليدخل فيها ما دونهما ان كان لها
مدخل في ذلك. قلت له فان شكك انه قد لزمته كفارة فخرجها محتاطا ثم
ذكرها بخبره عنها ما قد اطعمه او فقدم له. قال فغيب ان يخرجها على هذا فلا
اعان لانه زادها لما لزمه فجاز ولا زيادة على ذلك. قلت له فالبر والذرة
والشعير ان اطعمها خلطا ابيع له فخرجها ام لا. قال نعم لان كل واحد منهما
على انفراد محله في ذلك. قلت له فان فوق ما بين المساكين فاطعم كل فريق
صنفاه هذه او فرقته كذلك. قال طاباس عليه فاني ما اعلم انه يبيع من ذلك.
قلت له ويجوز لمن لزمه في طعمه لهم ان يجعل مع الخبر الم لا. قال نعم
على قول من اجاز في ذلك. قلت له ولا بد في الطعام من ان يكون معه شيء
من الادم والمفلنجية. قال هكذا عندي لانه كلنا ان في قول المسلمين
ما دونهما فلا بد من ذلك. قلت له فان فرقها على الفقراء اخرجها على قول
من اجاز وان لم يكن معه شيء من الخلاء ام لا. قال لا اذريه في هذا الموضع
شرط الجواز ابدأ به في قوله ولا عمل وانما يشترط في الطعم لا في عينه على ما جاز
في الواسع او الحكم رايا لم يقله في ذلك. قلت له فالحب في انواعه كله مجز
لمن اطعمه او فرقته. قال فالبر والذرة والشعير هي التي لا أعلم انه يختلف
في جوازها ولا عدد هذه في الخلطة من انواع الحبوب على اختلافها فغيب ان
بالجمعة معي الاختلاف في ذلك. قلت له فالعسل من قبل ان يزال الشدة قال
فهو دون البر وخير من الذرة والشعير وعلى هذا فيجب ان يرد الى القيمة لمقر
ما يبلغ منه في ذلك. قلت له فالارز على هذا يكون في رده الى القيمة من اليوما
استشهد في الاجابة بالقول في الدخ كذا. ام لا. قال نعم ان صح بائها
كذلك على رأي اجازها في ذلك. قلت له فان زاد الدخ على الشعير في
القيمة هل يكون في هذا مثله ام لا. قال نعم قد قيل هذا فيخرج على
قياس نصف صاع على قول وثلاثة ارباع صاع على قول آخر في ذلك. قلت
فان كان في البر شيء من الشعير قد يصفه او ثلثه او ربعه او اقل او اكثر فهل
ان يجعله مثل البر وحده في القيمة ام لا. قال نعم على قول من يجعلها أسواء
واما على قول من يفرق بينهما فليس له الا ان يكون في معنى ملاحكم له لما به من

قلته في حديثي ان لا يبيع ^{عنه} تركه قلته له فان جعلها مثل الذرة او السعير
 قال هكذا عندي اذ هو خير منها فلا اجدها يبيع من جوار ذلك قلته
 له ويحيز له ان يخرجها في غير بلد ام لا قال نعم لان في المنزلة ما يدرك على انه
 اقل من ايمانها يخرجها جاز له فاجاز له قلته له وهل له ان يطل الرخص في
 السعر من اي موضع يجده ام لا قال قد قيل انه لا يطل به وقيل بجواره وهذا
 اصح اذ الاجرة يبيع من ذلك قلته فان كان من قوم لا طعام لهم الا السمك
 او اللحم او اللبن او ما يكون من بقول التجار وما لها من التمر ولا ادم لمصدر
 غير اللحم او ما يكون من نحو هذا لما وعليه مع القدرة في يوم ان يطعمهم منه
 ام لا قال فبيع في هذا ان يحيز له فيجزيه اذ ليس عليه ان يخرجها من
 اوسط ما يطعمها له لا عين في قوله ولا يحيز له ان يشك في عدله فاعرفه
 قلته له ولا بد له من ان يخرجهم بانه كفارة قال هكذا عندي
 في موضع اطعامه ليل لا ياكلوا ما دون الشبع تادبا لظن منهم انه على وجه
 النطوع لما اراد به في ايامه وان فرق ما عليه فاجبرهم فحس من امره وان تركه
 فليس هو من اللازم في بيتي لان جمع ما اراد به قلته له فان اجبرهم فاكلوا
 اعليه ان يبسالهم هل يشعروا ام لا قال هكذا في مجمل ما جاء في
 المنزلة ويجب في طريق النظر ان لا يلزمه في هذا الموضع حتى لا يكون له حقي
 يكون له قربه اللهم بغيره من اكلهم فيحتمل ان يكون دون ما يحتاجون
 قلته له وما ساس من جبه او من اجبى له ان يخرج به في كفارة فيجزيه
 ام لا قال قد قيل انه يعطى الوسط لاما دونه ولا فوقه الا ان يتفضل
 به من عنده فله فضل ما اراد ولا يتعد ما ظهر له من اداء فانه لا يجزيه وفي
 قول احزان المراد بالوسط في الآية الكريمة هو التفضل لا باليمن
 قاله في ذلك قلته له فان اطعمهم في زمان اكله البرزخ قال قد اني
 لا ينبغي له وان لم ار عليه لعان تمنوك كذلك قلته له فان اخرجها
 مما ياكله براوزة وشعير اما القول فيه قال هو الذي عليه لا ما اراد على
 ذلك قلته له فان اعطى الواحد من هذه كلها مقولا ما جاز وكما هو عليه
 قال نعم قد قيل في هذا يجوز ان يخرج له في ذلك قلته له فان غدر في يومه
 على افضل ما في يديه ايلزمه ان يخرجها منه فيكون عليه ام لا قال نعم في ان

ان يلحقه معنى الاختلاف في لزومه لقول من يقول في الوسط والوسط انه هو
 المفصل فيناويله • وقول من يقول فيه بالوسط وطعام العامة ولعله في هذا
 الموضوع انه حسن المعنى في هذا وما زدت عليه من ذكره لموضع من هو عندي
 لما اراد فيه مع ما به من مخافة ان يكون من يبدله لرون به من عومه الى ماله من
 خصوص في ذلك والغالب على ظني في مراده انه كذلك • قلت له فان جمع ما بين
 المالكين في يوم واحد هما صاحبوا الاخرى رولها او فرقا في اربعة ايام او يومين
 عدا او في عشاء او ما يكون من نحو هذا • قال قد قضى ما عليه فاجراه على حال
 لانه راجع لمعني واحد فهو كذلك اما ما يكون في تعجيله من فضل لا يدعي من نوانا
 لا مانع حوازا وعدل وقد بال النهي عن تفرقه المودع من بطعه ونظر في ذلك •
 قلت له فان فرقا على الفقراء فذلك ان ياكل من يد من اعطاه منها او يرجع
 اليه مما اتا او بالسر ام لا • قال قد قيل في هذا لانه مما يجوز له وفي قول
 اخر انه لا ياكل من كفارته واذا منع من اكله لم يجزه له ان يستغفر به في شيء على حال
 لعدم حمله وعلى قول من اجاز في المأكلا نفسي ان يجوز في كل صباح في الماصلة قلت له
 وما يرجع اليه بالسر ام لا • او من يدخر لخرجه له من الفقراء فذلك ان يحمله في كفارة اخري
 هي عليه ام لا • قال قد قيل انه ليس له ان يخرج به في كفارة ثانية هي عليه
 ولا علم ان احدا يقول بغير هذا فيه لما انه على قول من يخصص في اكله من عند من
 صار له خطأ فيجزي له في حياته شراء او بعد وفاته مما اتا لمعني ان يمنع من حوازا
 بذله في ماله او عليه من بعد ان يرجع اليه على ما جاز فيه من عدله راي لمن قال
 بحله وقد مضى من القول ما دل على هذا اكله فكيف على قيام منع من حوازا ان كان
 في كفارة اخري على الخصوص من عوم ما اجاز فيه من بعد ان صار له فاي
 فرق بينه وبين ما يكون في يد من نوعه وقد علا اليه قد حل في يده على قوله حتى
 ان اخري ما به على هذا من رايه ان يجوز له ان يكره ما قد لزومه كما جاز له ان
 ياكله من عند من اعطاه له لعله يمنع من حوازا والام هو كذلك • لعدم ما يدل
 على غير ذلك • قلت له وما عندك في هذا من شيء به توجبه عليه • قال فهذا ما
 عندي خبير من قول بال منع من حوازا اكله وقول بال اجازة تحمله مع ما يقتضي في هذا
 كلا واحد منهما في اخذ وبذله من اجازة وحضر • وعلى قول من اجازة في نفسه ان يكون
 اخري ان لا يمنع من ان يخرج به في كفارة اخري • اذ ليس في هذا ما يدل على فساده

في اصله لراي من يقول يجوز شرايه وارثه واكلمه لعدم ما يوجب تجريمه فغيب
 في الاجابة ان تكون هي المادني او يجمع فيكون بان يمنع علي هذا القول من
 بعد ان يرجع اليه علي ما جاز ان يخرج في شئ ماله او عليه لغيره ليل وما
 لهذا من سبيل وما عرض لي علي هذا الراي فظهر فان صح والما فلا حرج به
 ان يرد الي ما جاز فيه من ان رواه اسأله ان يزيل عن قلبي ما به من كراهة قلت
 له ومكان من كراهة لغيره الا انه علي يديه ما القول فيما يرجع اليه مزيد
 من صار له قال فهذا موضع ما قد اخرج له بعدل لعدم ما يدل علي المنع
 من جواز في اكل او ما استهد به من فعل في اخذها ويدر من بعد ان صار له علي
 ما جاز ولا اعلم انه يختلف في ذلك قلت له وما فرقة من الكفارات علي
 الفقهاء غير ما عتد فاشتره هو عندهم بعد التفرقة وارا ان يفرقه في
 كفارته قال قد قيل فيه جواز فلا بأس عليه في هذا علي ما جاز لاجاز
 التفرقة في ذلك قلت له فدل له ان يستعين في تفرقة بين اعانه ام لا
 قال فان كان في حضرته او مستهد من يقوم في حضوره بمقامه في تفرقة
 والما فلا يخرج به الا ثقة وما دونه من ما مون فغيب ان يلجئة معني الاختلاف في
 جواز علي يديه وما دونه فلا يخرج به في عدم صحة عدله الا ان يجمع معناه بلغ
 الجاهله والما فهو علي اصله من لزومه في حكمه في مواضع ما غاب عن علمه ولم تقم
 له فيه حجة يبرأ بها اياها في الواسع او الحكم مما عليه فيني علي حاله لما
 له في ماله قلت له وما حذر يلزمه في كفارته ان يطعم او يمسوا او
 يعنق او يحجز له ان يصوم في موضع ما لا يجزي له فيما يندمها قال قد
 قيل في الكوفة والعنق والاطعام انه علي من قد رتب عليه لغناه والارجع الي ما
 يكون من الصيام حال فقره بدلا من الطعام وهذا ما لا يختلف علي حال
 فيه لجواز فيما له او عليه قلت له وما الغناء الموجب في كونه لهذا
 ما في يديه من فضل لاداء ما عليه من كفارة يخرجها الفقهاء وتعد به في يوم
 يلزمه ما بها من صوم فيجزي له ما يكون من مال هذا الفقر خاصة في اجماع
 او علي ما جاز له ان يجعل به في حال فقال فهو ان يكون له من علة ماله
 او من الدار لهم او ما يكون من الذهب او الفضة ما به يكتفي في حوله ومن
 هو في طهر عوله او يكون له عيني في صاعه او ربع نخاعة او ما استهد به من شئ

عرفه في حال من بعد الوفاء لدينه وضمانه وتبعاته فيبقى في يديه مقدار ما به
يقضي في زمانه من هذا ما عليه. وقيل حتى يفصل منه عشرة دراهم. وفي
قول آخر خمسة عشر درهما. وقيل عشرون درهما. وقيل اية درهم او قيمتها
في كل قول من هذه المراء والافضل الفقير في اسمه المقتضي في حكمه الجواب
صياحه بدلا من اطعامه مع ما يجوز له من شيء يكون للفقراء خاصة في الاجتماع
او على رأي في موضع الاختلاف بالروي في ذلك. قلت له فان كان له ما لا
يحتاج اليه من آلة او سلاح او ائنة او حلي او ثياب او ما يكون من متاع
لا حاجة له به. قال هذا قيل فيه انه يباع لاداء ما يكون من هذا عليه واعلم
انه يختلف في ذلك. قلت له فان لم يقدر في حاله على ادايه طعاما او
كسوة او عتقا الا ان يبيع ما يملكه. قال فليس ان يبيع ان يلحقه الاختلاف
في لزومه ما بقي في المال. ما يكتفيه ولين يلزمه ان يكونه من الاعمال. قلت له
فان هو اطمع في عتقه بعض ما عليه او فرقته ثم افتقر قبل تمامه. قال
فليرجع الي ما يلزمه من صياحه ولا بد من ذلك. قلت له فان حدث له غنى
في ايامه. قال فليرجع من الصيام الي ما يلزمه لغناه من العتق او الكسوة
او اطعامه. قلت له وعليه في فقره ان ياخذ من الزكاة لكفارة بينه وازم
له مع القدر. قال لا من اجل انه فقير من المال والصيام مجزله على حال.
قلت له وما لم يورث في زمانه من كفاة ايمانه حتى مات فصح عند وارثه
انه بعد عليه امانه لم يوص به. قال فهو في ما له وقيل لا شيء عليه.
قلت له فان اوصي به قال فهو في ثلثه وقيل في كله والله اعلم في نظر
في عدله. خوفه من الخطاء لما في تغييره. قال ثم لا يؤخذ منه الا الحق فان
غيره لا يجوز على حال. **مسألة** الشيخ ناصر بن جيس وبنوه عرف خط واحد
على ما اعتاد من معرفة خطوطه فوجد خطا وفيما عنده انه خطه بلا استكل
يخالجه في معرفته امانه لم يحضر حين كتابته لينظر ذلك بعينه فخلع ان
هذا خط فلان اهذا غيب وبحث ام لا على هذه الصفة. قال يخرج
معنا في حنثه اختلاف على هذه الصفة. قال الصحيح لم احفظ هذه
المسألة بعينها من سومة في المثل الا اني ناظرت فيها بعض هذا العلم. فقالت
ان ذلك لا يجوز لانه يخرج على معنى قطع الشهاد بالغيبة والقول بغو العلم
ولا غير

والاجتهاد الشهاده المبدأ العلم يقينا وقد قال الله المأمرون بشهدوا بالحق وهم يعلمون
وقال النبي صلى الله عليه وسلم على مثلها فاستشهدوا وادعوا إلى التمسك
وناظرين فيها عين فاشترى بجواز ذلك علي مغيث ما يتعارف من الخلفاء
القلوب وكلا القولين جاز ومعاهن في المأز موجود والله أعلم

مسألة الصحيح لكم يعطى المسكين من جيب العلس للكفاة قال
يعطى منه مثل البر ولم أعلم ان احدا قال فيه بغيره هذا وفي بعض
الكتب ان العلس صوب من الخنطة وهذا في الخاص من التبر والداين
والله أعلم **مسألة** ومنه وفي السلاح والماعون الناضل عن المأز
المدرج الحاجة اذا كان لوبا عه يصير به غنيا فحكمه العنا بدك والله أعلم

مسألة ومن جواب سيدنا الفقيه عن ابن خلفان بن محمد رحمه
الله قد عرفنا الاختلاف بين الفقهاء والمسلوك في وجوب الخنث
عليه حلف في الغضب والنسيان منهم من عذر في هذين الوجهين ومنهم
من اوجب عليه الخنث فيما ولم يعذر منه وقول الخائف ان يكون دينه
دين البايان في يمينه فالبايان هم اهل شرك والخاف ان تكون عليه
صيانة التعليق ان حنت في يمينه واما قوله في قوله في يمينه ان تكون
قبلته الى المشرق فلا ريب وجوب الخنث عليه بقوله ذلك **مسألة**
وجوب قبلته الى المشرق ممكن جوازها له وذلك بدليل قوله تعالى
لنبيه وامته من بعد في استقبال القبلة قوله وجهك منظر المسجد
الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره فقد اطلق لهم هذا استقبالهم
المسجد الحرام في جميع الجهات والمشرق داخل في ذلك اذا كان المصلي
في جهة المغرب عن الكعبة المأمور باستقبالها من اجل ذلك لم يجب
عليه حنت في يمينه ان قبلته المشرق فيما عدا حجب بابان في والله أعلم

مسألة وعن ويوجد في بعض الآثار ان لكل مسكين نصف صاع
ارز في انفاذ الكفالة والمأز من قول المسلمين على ما عفاه ان
انفاذها من جيب البر لكل مسكين نصف صاع والله أعلم **مسألة**
وعن رجل حلف لا يبيع هذا الحجاب الا بسبعة دراهم ثم باعه باقل من
ذلك واكثره بحنثه قال اما ان باعه باقل من ذلك فمعي انه يحنث في
التسمية والمعنى ان باعه باكثر من ذلك فمعي انه يحنث في التسمية واما

في المعنى فلا يحسن وهذا اذا كان مرسل في يمينه بلاينة فان كانت له بنية فله ما
 نوي والله اعلم **مسألة** ومن لم يمه عين كان عليه فيه العتق او الكف
 او الاطعام فلم يكفر حتى انقر ولم يجد السبيل الى ذلك لم يخرج الصوم والله اعلم
مسألة في الذي يختلف اهلها اكلت هذا التمر فقال زوجها ولا بد بيله
 فقالت ولا بد بيله انما ان باعنا التمر بدهم واشترت بها طعاما فلا احسن
 في اكله واما اذا بدلت به جبالا او تمرا او اكلته انها حنث والله اعلم **مسألة**
 عن امرأة حلفت ثلاثة ايام ونحيت وجهها اربع مرات ثم حنث ما يلزمها
 قال مبيهاه اذا كان ذلك في موضع واحد ومعنى واحد فيختلف في ذلك فقال
 من قال ان لكل ميتين كفارة من البتخ واليمين وقال وقال ان للبتخ كله
 كفارة واحدة ولذا يمان كلما كفارة واحدة وقال من قال لكل ذلك كفارة واحدة
 وقال من قال للبتخ كفارة التقليل لكل تحية كفارة وقال من قال
 للبتخ كله كفارة واحدة بالتقليل واخر ما كان من قوله انها ان كانت على الاطعام
 فنصوم احدي وعشرين يوما لكل كفارة ثلاثة ايام وان صامت
 كفارة واحدة ثلاثة ايام لكل ذلك استغفرت ونابت اجازها ذلك على
 ميع قوله والله اعلم **مسألة** ومن حلف اياك من التخم فاكلم التخم حنث
 فان التخم من اللحم ومن حلف اياك من التخم فاكلم اللحم لم يحسن والله اعلم
 الباقى الثامن في الذباج والاشربة وما يحل من ذلك **والنصيحة الدواب وما**
يحرم في قنرب النتن والقهوق وغيرها والله اعلم بالصواب ويستحب ان
 ينوي الذبح من حنث بشقة حادثة ورفق ورحمة ويستقبل القبلة بعد ان
 يذكر اسم الله عليها ويشطط شحط ولا يخرج ارفان لم يات به حجة يستقبل القبلة
 عند الذبح عملا فقد قيل انها لا تنفس وقد اسي والله اعلم **مسألة** ومن
 نسي ان يذكر اسم الله عند ذبحته فلا نكول القول استغفر في ذلك ما لم يذكر
 اسم الله عليه وقيل جائز ان يركب لسانه بين كراهه اجزاء ولو لم يجز
 وان لم يجز لسانه فلا يجز به وباب لغة ذكر اسم الله في اللغات اجزاء ولو لم يجز
 العربية والله اعلم **مسألة** وان قال لا اله الا الله والله اعلم او سبحان
 الله او استغفر الله او بسم الله او صلى الله على سوله او ذكر اسم الله او بسم الله
 فقد اجتزى وكفى والله اعلم **مسألة** ومن قطع المذبح عند ذبحه ولم يذكر
 اسم الله ثم شق الذبا وهو يري انها قد بانقت وهي لم تمت بعد فانه يعود بذبحها

وفيد بحري المدينة في المذبح فيذبح ما ادرك ويدكر اسم الله فاذا تحركت بعد الذبح
 اكلت ولم تحرك فلا تاكل واسم اعلم **مسئلة** ومن قطع راسه بيته
 عمدا او خطأ فان يستقته الشقة فلا يباس وان فقد لذلك فلا ياكلها وقول ياكلها
 ولا ياكل راسها الذي قطع منها واسم اعلم **مسئلة** واذا سبي الذبح ان يدين كسر
 الله الحان اخذ في جذب المشطه فذكر اسم الله عليها هل يحرمه ذلك **الجواب**
 ان كان بلغ بها من الذبح المولى بقدر ما لا يقتض على مثله بالاعتبار فلا
 تنفعه التسمية بعد ذلك ان يذبحها من اسفل وتحرر بعد الذبح والتسمية
 واسم اعلم **مسئلة** ولا يحري ذكر اسم الله من الذبح الا ان يتقاه على ذلك
 وقال ابن عبيد ان يحري ولو ذكر اسم الله عني الذبح واسم اعلم **مسئلة**
 والرقبة كلما يحري الذبح منها ومن ذبح دابة من غير المخ والذبة فلا يصح ذكاته
 انه خالف السنة ولا يحري الذبح من الفقا فان جعل الشقة على حلق الدابة
 وحذبا فاحتوت الدابة فوقفت على الفقا حظا فحجب ان يذبحها من اسفل
 بعد ذلك فان تحركت اكلها والا احتاط بترك اكلها واسم اعلم **مسئلة**
 وحذ الذبح الذي يكون ذكاة للدابة هو الذبح الذي لا يحري على مثله في الاعتبار
 ويكون في موضع الذبح ومن ذبح بسماله فلا يحرم ذبحه اذ ذكر اسم الله عليها
 والمأمور به الذبح باليمين واسم اعلم **مسئلة** ومن ذبح شاتين تسعي
 على المولي ولم يسم على الثانية عمدا اكل الذي سمي عليها فان اضجع المولي
 وسبي والقي السكين ولغذا لا يحري فذبحها فلا يباس باكلها واسم اعلم
مسئلة ومن ذبح وشك انه سبي امراه فلا ياكلها اذا ذبحها وهو شاك في التسمية
 ولما اذا ذبح وشك في التسمية بعد الذبح وكان يدين بالتسمية فله اكلها حتى
 يعلم انه لم يسم واسم اعلم **مسئلة** ان وجد ومن اضجع شاة ليذبحها وسبي
 عليها قامت واشتغل كلاما واحدا وحدد السكين على حجر ثم ذبحها فغير ان
 يسمى ثانية فلا يضره ذلك اذا كان قصدا بالتسمية اليها للذبح ولم يخرج من حال
 ذلك الي غيره وان سمي ثانية فهو لاجب اليه قال عبيد بن جريح اذا لم يتشاغل عنها
 سبي من غير الذبح وليحجب ان لا يسمى الذبح حين يضع الشقة على حلق الدابة
 وان سمي قبل ذلك لم يرتب له ذلك يحريها واسم اعلم **مسئلة** والشاة
 اذا كان لها لسان فذبحت من لحدها فارجوا انه يحري اذا كان في غالب الظن

انها غوت فز ذلك والله اعلم **مسألة** ومن خرج شاة فقطع الكثرة ثم تركها
 حتى ماتت فلا تؤكل الا ان يقطع مع الكثرة احد الوريدين فانه ياكلها وقول
 لا يخرج حتى يقطع الوريدين مع الكثرة والله اعلم **مسألة** وقيل في
 بيعه قوله تعالى لكل امة جعلنا منسكا هم فاسكون فلا يبارعك في الامر انزل
 الله هذه الامة حين قال متبركي العرب للمسلمين انتم عمون انكم بقدر
 الله ولا تاكلون ما قتلتم فكم يعنون الميتة وتاكلون ما قتلتم يعنون الذبح فانه
 احسن صنعا ام انتم والله اعلم **مسألة** ومن خرج صيدا موثقا يحمل حفظا
 له عن التلف فلا باس باكله وهي ذكي **مسألة** واذا خرج المحرم الصيد فلا يكون ذكاة
 وعليه الجزاء منه مني عن الذبح في احرامه والله اعلم **مسألة** ومن ثارت
 ذبيحته قاينة فذبحها ثائبة فان كان قد ذبحها الذبح الذي لا يجي منه ثم ذبحها
 لم يجز اكلها لانه اعان على قتلها وان كان ذبحها ثائبة وذبحها ما ماتت منه
 جاز الذبح الثاني لها والله اعلم **مسألة** ومن سرق شاة فذبحها وهي شاة
 فجاز اكلها وهو اثم بفسده ومن ذبح ذابة ولم يخرج منها دم فلا تؤكل والله اعلم **مسألة**
 واذا كان عند اليتم طير فان وكليله او وصيه يدبجه فان لم يكن
 فاختب له انسان جاز ذلك فان ذبحه له الوصي او الوكيل تجزي على الطير
 حال لم يجز اكله فلا ضمان عليه والله اعلم **مسألة** وذبيحة المرأة الحرة
 والامة ولو لم تحتق او كانت حايضا او نفسا او يهودية او نصرانية حايض
 اذا احسنت الذبح وسمت والصبي قول يجوز ذبيحته ولو لم تحتق اذا احسن
 وسمي وكان مزا ولا اهل القبلة **مسألة** وقول لا تجوز حتى يبلغ **مسألة** وقول حتى تحتق
 وقول حتى يعرف الصلاة **مسألة** وقول ياكلها الصبي ولا ياكلها البالغون والله اعلم
مسألة ولا تجوز ذبيحة يضاري العرب اذا لم يزلوا ولا تجوز ذبيحة المنافق
 من عبده ومن اذبيحة من يتوك الصلاة وتجوز ذبيحة اليهود والنصارى ولو لم
 تحتق او قول لا تجوز ذبيحة اليهودي الملقط **مسألة** انهم يدبنون بالختان وتجوز
 ذبيحة النصراني الملقط **مسألة** انهم يدبنون بالختان والله اعلم **مسألة** واذا
 تحول اليهودي الى النصرانية ولا النصراني الى اليهودية فلا باس بذبيحة على قول
 والله اعلم **مسألة** والنكران والمجنون والافرس والاعمى لا تجوز ذبيحة هؤلاء
 الا ان يتكلم الا فرس بالتسمية فحايض وكذلك لما لم يكن الذي يذبح بالكلية ولا للجب

ان تؤكل ذبيحة وفي جواز ذبيحة الماعى اختلاف والله اعلم **مسئلة** وما
 خرج على المصنام وذكر اسم الله عليه فلا تؤكل لقول الله تعالى وما اهل لغير الله به
 وقول تؤكل اذا ذكر اسم الله عليها والنضاري اذا ذبح ذبيحة وذكر عندها
 ثلاثة الخفة منهم الله فلا باس باكلها اذا ذكر اسم الله عليها والله اعلم **مسئلة**
 واذا ذبح المسلم للمسيكين وذكر اسم الله عليها اراد بها
 لا الهنم ولو لم يرد فاتها تؤكل على كلا الوجهين اذا ذكر اسم الله عليها فاذا ذبح
 لاهل الكتاب فوجد فيها ما يحرمونه به فقل هو حلال وقول لا تؤكل لانهما
 من غير طعامهم والله اعلم **مسئلة** واذا ذبح النضاري من المذبل فجاز للمسلمين
 اكله منها ولا يحزن لهم اكله ذبح اليهودي منها لقول تعالى لما حرم الله على
 نفسه والله اعلم **مسئلة** واذا وجدت الكوم اعضاء في ابد اهل الكتاب
 من اليهودي والنضاري فجاز للمسلمين اكلها ما لم يعلموا بتنجسها اذا كان مسلما
 للمسلمين حتى يعلموا انها ميتة او لم خنزيرا وابل ذبح اليهود وما يحرمه
 فعلهم والله اعلم **مسئلة** والصائتون في كل ذبايحهم وتزويج نساجهم
 اختلاف قول ائمة فرقة من النضاري ويحزن منهم ذلك وقول ائمة ليسوا منهم
 وانهم من يصبغون اليدين النضاري مرة اليدين اليهودي ومن الزبور وان
 كانوا كذلك فهم اهل كتاب والله اعلم **مسئلة** واليهود اذا منع بحرية
 لم تؤكل ذبيحة لانه صار محاربا للمسلمين ولم يكن من اهل الذمة والشجر التي
 على اليهود من البقر والغنم اذا كانت من ذبايحهم او من ذبايح النضاري هي حلال
 للمسلمين والله اعلم **مسئلة** وذبيحة السارق تؤكل ولو كان مصليا او قبل
 لا باس باكلها وبعض قال لا يجب اكلها الا ان يعلم انه ذكر اسم الله عليها فان
 ادعى انه ذكر اسم الله عليها فلا يجنبنا قصد بغيره لانه ليس في موضع التصديق
 وان سمع يذكر اسم الله عليها او لجره في ثوبه جاز اكلها فلا ادري ان الواو
 في قوله وعلى قوله انما عطف على قوله جاز اكلها او ابتداء ولم يات بينة اللفظ والله
 اعلم وعلى قول من يحرم ذبيحة السارق وان وجد هارها وباع لحمها واراد اكلها
 فعليه رد ما اخذ من ثمنها ولا يكتفي بالخلة في ذلك لانهم يحلون ما حرم الله عليه **مسئلة**
 ومن ذبح مرة بعد مرة عبدة من عبدة يغسلها وعبدة فذبح بها
 مجوسي ولم يغسلها ففي ذلك اختلاف قول انها تحرم لان التدجين طهارة والطهارة

ع لاهنم

وان يكون نجاسة وقول طوباس من كقيا ساعلي البير التي تخرج بدلو نجسه من عيني
 نجاستها قول مجري ذلك ونظير البير والدلو وقول مجري والدلو نجس البير
 وقول يوكل لهما سوى المذبة وما مسته النجاسة من ذم او غير ذم والله اعلم
مسئلة ومن ذبح عذبة مسروقة ففي اكلها ذبح بها اختلاف • واما المسقاة
 فلا يوكل ما ذبح بها لان السم ينضج الاحياء ويعين على موت الذبيحة وان لم يكن
 كذلك فلا اعلم معني بوجوب معني الذبح بها والله اعلم **مسئلة** والذبيحة
 اذا صبحها الذاب وهي مذبحة اكلت ولو لم تتحرك بعد الذبح وان كانت مذبحة
 لم تزل اذا لم تتحرك بعد الذبح والله اعلم **مسئلة** ومن رمح طير او اعلا
 جبل فاصابه وطاح الى الارض ولم يصيبه شئ فجايز اكله وليس هو كالمتردي
 بقوم مجي والله اعلم **مسئلة** والذاب اذا مسك الذبيحة لئلا تنزف بعد
 الذبح حتى ماتت فان كان ذلك المسك يعين على موتها في الاعتبار فهو
 من الاحداث المفسدة لها وان كان لمعني برحولها فمفسدة السلاعة اكثر من تركها
 وكان لمعني على قتلها ولا ينعى بها الا يبلغ به الى الفساد عندي ويكره له ذلك والله
 اعلم **مسئلة** ومن طعن ان الذبيحة قد ماتت فضرع عرفوها فتكرت فانه يتوكلها
 حتى يعلم انها قد ماتت وله اكلها ما ان تكون الضربة قد انزلت فيها ووضعت
 الذبيحة ثم تحركت بعد ذلك من غير ان تنزله المذبحة لله والله اعلم **مسئلة** ومن
 ذبح شاة فوق بيت فتوقفت وسقطت على الارض وماتت فان كان موتها مع
 سقوطها او ماتت ثم سقطت اكلت ولا يقع عليها السقوط حتى تصير الى الموضع
 الذي استقرت فيه • قال ابو سعيد قول ان كان الترديع قريبا فلا باس وان كان
 من غيرهما فلا تركه وقول كل سواه وهي من ذبيحة على حال والله اعلم **مسئلة**
 ومن ذبح خارجا وطير فتركه الى ان طار ووقع ثم مات فانه يوكل ما لم يغيب عنه
 او يعين على قتله غيره وقول ان وقع فارتش جناحه اكله وان كان قابضا لم يوكل
 والله اعلم **مسئلة** واذا كان الذاب لا يوفى الذبح الذي يجي الذابة عليه او
 لموت فقال له في عرف ذلك ان الذبح لا يجي عليه فجايز ان يأخذ بقوله ولو كان
 غير ثقة والله اعلم **مسئلة** والذاب الذي سما بشئ واسماء الله مثل العظيم
 والتعليم والكبر والكرام • وجان ربي المعلي ولم يقل باسمه فقال ان كان لحضرتة عند
 قوله ذلك انه ذكر اسم الله فله اكلها وحده • وقول ان هذه تسمية ويجوز اكلها والله

اسم الله

اعلم **مسألة** واذا ذبح الحنظل والشاة وقال انه ذكر الله بقلته ولم يفهم منه ذلك فان كان ثقة وقال انه ذكر اسم الله عليها اكلت واسم الله بالكيفية السمك فمن ذكره عند ذبحته اكلت والله اعلم **مسألة** وطير البحر لا يؤكل بغير تذكية فان ذبح ووقع في الماء قبل ان يموت فلا يفسد لان الماء لا يبينه على القتل واما الذبيحة اذا وقعت في بئر فيها ماء قبل ان تموت فاتها لا تؤكل لان الماء يبينها على القتل والله اعلم **مسألة** ومن ذبح ذبيحتين فارتفعت احداهما على الاخرى فاعتقرت المرتفعة فلا باس باكلها وان اعتقرت المرتفعة عليها لم تؤكل لان ذكر ذكاتها وتذكي والله اعلم **مسألة** واذا غابت الذبيحة عن الذبح قبل ان تموت ووجدتها ميتة جاز اكلها الا الرجل يبيعها وبينه الدليل وقول اذا توارت عنه فلا ياكلها لانه لا يدري طهرت بها ولا عاهات التي تقتلها وقول يجوز اكلها في الحكم حتى يعلم انه قد حدث بها بعد الذبح حدث بعين على قتلها وان غلبت عنه فوجدتها انما موت به مثله ان لو كانت حية وكان هو ذبحها ذبحا فموت غنله فلا يحسن اكلها وان كانت لم تموت مثله ففي ذلك ايضا شبهة وتركها اولى بان ذبحها في ليل او نهار والله اعلم **مسألة** ومن رمى سهمه صيدا فاشتغل عنه ثم تتبعه حتى جثته الليل فغاب عنه ولا يدري هو قتلها ام غيره فان كان ذلكها والكلوان كان ليل لا لم يؤكل والله اعلم **مسألة** واذا اكل السنور راس المذبة فقول يجوز فحجه من عنقه ويؤكل الا اذا رواجها وكذا سائر الطيور وقيل ذلك يجوز في النعام ايضا اذا كبت في اسفل وتحرك بعد الذبح وان لم يتحرك لم يحسن اكلها فان تحركت منها بضعة ولم يتحرك منها شيء من جوارحها مثل يدا رجل او ذنب او نظف من بعين او تحرك اذن او غيرهما فلا تؤكل والله اعلم **مسألة** ومن اصاب الشاة او البقرة راسها او رجلها او شيئا من جوارحها بضربة تبي غزلة المستة ويدرك الباقي الذي يلي موضع الذبح فان تحرك جلا كله وان لم يتحرك لم يحسن اكله **مسألة** وصفة لجلالة النعام والطير هي التي تقتل بالخنك ولا تخلط معها شيئا بخس البقر والبلد اربعين يوما والدجاجة ثلاثة ايام بلبا اليها والشاة سبعة ايام ثم ذبح ولا تحل بغير ذلك الخلد لا يؤكل لبنها ولا يحج عليها والله اعلم **مسألة** والدجاجة اذا لم يعرف انها اكلت الفجاسة في وقت ما يراد ذبحها

فلا بأس باكلها والحبس عليها والنفس الذي يشرب بوله اذا لم يحبس ربه وذبحه
واكله لحمه فانه يظهر ما سر ذلك اللحم من انيته وثيابه وعليه التوبة طمست غار
وانه اعلم **مسئلة** الشيخ احمد بن مفرج رحمه الله في رجل راي شاة جارية او ثيرة
تموت وجارية غايب فاحسب له وذبحها له هل تحل له **مسئلة** قال لا تحرم ذبيحة المحبت
والمحبة والدار والمحنت والله اعلم **مسئلة** وفي رجل له زوجة وعنده رطل
غنم وكبش فقلت زوجته فذبح للعيد الشاة فقال هو ذبح غير الكبش
فاوتت الزوجة البيد فذبح الشاة والزوج غير راض لما نه سكت ولم يتكلم
كيف نزي في ذلك **مسئلة** قال هذه حلال وتذكية جارية اذا ذكر اسم الله عليها
وهذا على سبيل التوقع والعلة الجارية بين الزوجين وان تشبه ذبيحة
السارق والمنقدي والله اعلم **مسئلة** وفي ثور او بقرة او بعير نفر في البرية
ولم يقدر واعليه المان يقتل بالبيد او الرمح فان قتل بعد ذكر اسم الله عليه هل
يؤكل **مسئلة** قال ان هذا ما يختلف فيه والعمدان في ذكفي الما ولما يد الوحيثة
وقال صاحب بن وضاح اذا نزل البعير او الكبش ولم يبدل الما ينال به الصيد ومن
يتركة الصيد والله اعلم **مسئلة** الشيخ محمد بن عبد الله بن مداد وصفه حمار
الوحش الحلال لحمه هو اسود قصبي الظفر والذنب لم يوجد عان بل يوجد بين الحاشي
وعان والله اعلم **مسئلة** واذا لم تغسل مذبحه الذبيحة ولا مئزرها ولم يمس من
غير الماء فلا تؤكل وهي امر في كل الوجوه وخص فيها بعض اذا ريد منها الكثر
وقطع منها موضع الذبح قال الشيخ احمد بن وردا الم يجدها فانه يقرب المذبحه
والكترش ويرجي كما وما يقرب موطأه حتى الماعاء وقال غيره اذا لم يمسها حي
حرام والله اعلم **مسئلة** وفي رجل ذبح ذبابة وجدها في زرعها هل يصاحبها لاكلها
وما يلزمه لربها **مسئلة** قال يختلف في ذبيحة الغاصب بعض حرمها كذبيحة السارق
فالزومه جميع ثمنها وبعض احل اكلها والزومه ما نقص ثمنها مذبوحة عن ثمنها
وهي صحيحة والله اعلم **مسئلة** قيل ان اللحم اذا قطع واشتره المشتري بمقطعة
من عنده يحوز ثمنه اللحم عنده فواسع له اكله المان يعرفه انه من حرام اللحم فلا
يسعه والله اعلم **مسئلة** وفي اضطر اللحم الكلاب لذواء هل له في ذك ذبيحة
واذا كان الكلب ليس له احد هل له اخذه **مسئلة** قال لا يخرج ذك من قول المسلمين واذا
لم يكن الكلب له احد جاز اخذه والله اعلم **مسئلة** وتذكية الما قبل قدور وفيها

الممرات التي في لبتها واما البقر فتقتيد فيها بالذئب والخر جيعاً وتبذل بالذئب
 فقط • وفيه لا تتحرك ولا تذبح وادسه اعلم • **مسألة** • وفيه يصيد الطيور وغيره
 بالتفوق اذا التي تصور وذكر اسم الله على صيده ليجله اكلها اذا وجدها ميتة
 قال • اما الصيعة بضرب التفوق اذ المريد ركضاً كأنها تتحرك بعد الذئب وفيه
 حرام على ما عمل عليه القول وادسه اعلم • **مسألة** • والذئب اذا قال انه لم
 يذكر اسم الله على ذبيحته وانه قطع راسها عمل الجحيم لحمها بقوله ام لا • قال اذا
 كانت الذبيحة له فلا تحل وان كانت لعينه فلا يتبدل قوله الا ان يكون نقصة
 وادسه اعلم • **مسألة** • والذئب اذا نزع الذبيحة لم يسلخ اهابها • هل فيه كراهية
 ام لا • قال • اعلم في ذلك شيئا • قال • عينه في ذلك كراهية • وقال
 الشيخ ناصر بن جيس جازز نفعها عند سلخ اهابها الا ان يبيع اللحم المتفرج
 بذلك ليل يفرغ منها تري انها اسمن وادسه اعلم • **مسألة** • والذئب اذا انسي
 ان يذكر اسم الله حي قطع راس الذبيحة فابصر بها • قال • يدعيها ثانية اسفل
 من ذلك فان تحركت بعد الذئب الثاني اكلت وان لم تتحرك لم توكلا وادسه اعلم • **مسألة**
 عن الشيخ ناصر بن جيس رحمه الله ومزاجه او امر ثمة يدعي له ذبيحته وقال انه
 نسي ان يذكر اسم الله عليها ايلزمه تضديقه وتحريم عليه ذبيحته ام لا • قال •
 الحسن معان لا تحرم لقوله عليها السلام • عني الله عن ابي الخطاء والسيئات
 ولعل قبيل انها تحرم بذلك على قوله قال بغيرها وادسه اعلم • **مسألة** الزايط
 وفي الذئب اذا قال عند الذئب لا يلاهن الله اكبر اه الحمد قال انه يعتقد في
 ذلك انه يذكر اسم الله على ذبيحته وانما قال بهذا اللفظ جملة الفاظ الصبيحة
 انك لا ذبيحة ام لا • قال • اذ لم يقل حاجتي يقتضي النفي فغدي انه لما سئلك
 ذبيحته لانه قد ذكر اسم الله في عامة الآثار اذ اذكر اسم الله على الذبيحة على اي
 وجه كان الذكر وقصد الذئب كناه ذلك وحلته ذبيحة وان كان نفي الالهية ولم
 يستثن فلا توكلا ذبيحة وادسه اعلم • **مسألة** • ومنه وفيه ذئب ذبيحة
 فاستثنى ان يذكر اسم الله عليها حاجتي فرغ من ذبحها ثم ذكر بعد ذلك ذكر اسم الله عليها
 بعد الذئب قبل ان يموت انحلت ذبيحته على هذا ام لا • قال • انحلت الا ان يبقى من
 مذبها شيء فيجزي عليه السكين ثانية ويذكر اسم الله عليها وتتحرر هذا الاسم في
 طريق الورع اذا كان الذئب المول يموت مثله وادسه اعلم • **مسألة** • ومنه وفيه

استاجر غيرة ثقة فخرج سائة فلم يسمعه يدكر اسم الله عليها عند الذبح وهو حاضر
 اجل له اكل لحمها ام لا **قال** ان اهل القبلة مأمونون على ذلك وجاز له عندي
 اكلها حتى يعلم انه لم يدكر اسم الله سر ولا جهر والله اعلم **مسألة** ومنه وفي
 اهل الكتاب من المضاري هل نوكله بايهم اذا كانوا مسلمين وثركا
 غير مختنين المضاري العرب فان جواها اذا اتوا بالاكاة الشرعية وذكرها
 اسم عليها وهم وهم غير مختنين ام لا **قال** نوكله بايهم اذا كانوا مسلمين
 للمميز ولو كان غير مختنين المضاري العرب فان جواها لا نوكل الا من قرأ
 المجمل منهم والله اعلم **مسألة** ومنه وهل يحسن المزاج ان يدكر اسم الله على
 دبيعة بلسانه سر او غير ان يسمعه من حضره او من غير ان يسمعه اذ ينه وتجل دبيعة
 على ذلك ام لا **قال** اما من غير ان يسمعه من حضره فحاشي ذلك واما من غير ان
 يسمعه اذ ينه فانه يحري فيه الاختلاف فيما ارجوا والله اعلم **مسألة** ومنه
 وفي رجل استاجر رجلا يذبح له سائة بسمعه يقول عند ذبحه اللهم الله ان الله
 وكبرياء الحمد ولم يسمعه يقول غير هذا اجل له اكل لحم شانه على هذا وهل عليه
 ان يساله عن نيته في هذا القول ام لا **قال** اذا ذكر اسم الله باي ذكر
 كان كفي وحملت الذبيحة اما ان يكون ذكر الله كفرا والخذل بن ذكر الذبيحة حتى انه
 اختلقوا في ذابح السائة اذا **قال** لعنك الله فقال بعضهم تخل بذلك الذبيحة
 وقال بعضهم لا تخل وعندي اما وصفت من هذا اللفظ ليس عندي
 لان هذا اللام كانه امر التاكيد اذ لم يات بعدها الف ممدودا الهاء فندل
 عندي على هذه الصفة كغيره ليس عليه ان يسال الذابح عن نيته في ذكر اسم الله اذا
 كان من المسلمين وان ذبيحة المسلمين حلالا وابيه اعلم **مسألة** ومنه
 في رجل جاء الى عريض لم يعرفه غيره فبنيب الى معرفة الطب ليعالجه فذفع اليه
 شيئا لا يعرفه فاهو وقال له شرب وكل هذا الدواء ايجزله ان يشربه ويأكله على
 هذه الصفة ام لا **قال** اما الذي للأكل والشرب وهول يعرفه فاهو وقال
 اشرب او اكل فلا يجيظ لان يكون الطبيب ثقة خوافا ان يوافق نيشا من
 احكام واما الوسم والقصد وقطع العروق في ذلك لاختلاف اذا ارجي في ذلك
 الصلاح والشفاء اذا كان متعارفا عند الناس والله اعلم **مسألة** يوجد
 عن اهل الخلاف اجازة الوسم بالاختلاف في العلة المعروفة هودواها عند الناس واما

في العلة المظنون بها دواها معهم فاجازة بعض وجوه اخرون وتعلمه اذا كان
 يشترط به البعض والبعض لا يشترطه واما على الظن المجرد من معلوم الدلالة به
 فلا يجوز معهم وهذا لا يبعد عن الصواب فيما مجي وانه اعلم **مسئلة** ومنه
 وغيره استثنى من رجل كما يجسه بعض لحم الانعام وهو في الحقيقة لحم حتى يراو لحم
 انسان يعرف العارف بذلك فاكله المشركي جملا منه به ليكون انما يدرك ولا يعذر
 بحمله ام هو سالم والمتم في ذلك قال اما ما جاء في اثار المسلمين ان اللحم
 اذا قطع واشترطه المشركي مقطوعا عند من يجوز شراء اللحم عنده واكله من
 عنده فواسع له ذلك وسمعت مسئلة في خصوص من المذاكرات في الحركات
 اذا وقف العالم به عرفه انه من جنس المحرم فلا يسع الجاهلان بقدر عليه
 بحمله وانه اعلم **مسئلة** ومنه وفي الماء الذي يطبخ به البسر ان يجب
 قالوا بتحريمه لاختلاف القارين بالبسر المحرم ومن حين ما ينضج البسر ام الى وقت
 يحرمه وعلى اي صفة يحرم قال اختلف القول في النبي الذي رفع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ماء البسر والقارين فيمنع تناول فيه انه نبي
 ادب لا تحريمه وبعض قال انه نبي يحرم بغلي هذا القول هو جازم عند
 صاحبه ومن حين ما ينضج البسر ويدخل في الخلافة منه وعلى قول من قال انه
 نبي اكله فلا يحرم عنده حتى يتغير كغيره من اللحم بنذرة والله اعلم **مسئلة**
 اجمع اهل الطهارة وقهلاءهم على تحريم شرب دخان التبن واظهر الانكار
 على شاربه وشدوا عليه وعاقبوههم بالجس والطويل والعقوبة الموجهة
 فان عارض معارض فقال باي حجة حرمت علما وكم شرب دخان التبن وقد
 خالفهم في ذلك اهل القبلة وقالوا انهم لا يجدون دليلا يدل على تحريمه قبله
 والحق يكون خافي نفسه وان جعله من جنس الجاهلان لما حرم
 الله سبحانه له ما هو محجور عليه واما سالك عن الدخان الذي ادعت البلحة
 شره اهو من الطيبات ام من الخبائث فان قال من الطيبات فقد كابر
 عقله وقال بما لم يقله احد وكفينا مونته وسقطت عنا مجادلة واد
 اعترف وقال هو من الخبائث قبله ان الله قد حرم الخبائث جملة بقوله
 تعالى وجعل لهم الطيبات وحرم عليهم الخبائث فمن ادعى اباحة شي مما حرم
 الله من الخبائث لم يقبل منه المبدل من كتاب ما طعن سنة ينقلها صاقل

عن صادق او لجامع فرأته محمد بن علي بن ابي حمزة عليه السلام وان تكسر راسه وقال
لا بد ليس هو طيبا ولا خبيثا قيل له فني قيا وقولك هذا هو المشبهات
والرواية الصحيحة عن الرسول عليه السلام انه قال كل مشبه محرم فقد
ثبت تحريم دخان التبن مستنبط من الكتاب والسنة والمحمد بن علي ذكر
كثيرون والله اعلم **مسألة** الصبي في الذبايح اذا قال الله لم يذكر اسم علي ما
درج بقوله مقبول علي ما في يده ولا يحسن ان كان لم يذكر اسم الله عليه من الذبايح
وكذلك ما قطع راسه عمدا واما اذا كان الذبايح لعين وقال انه لم يذكر اسم الله
علي ما درجه وكان يدين بالتسمية ما مونا علي فعله اعجبني بقول قوله وان
اتم بالكتاب رجوت حواء اكلوا فجه فان نعم علي ترك اسم الله علي
الذبيحة لزمه قيمتها واما الخطا والله اعلم وحسن في ضمانه وبراته
من الضمان اختلاف علي ما تقابسه كالتاجر اذا اخذ علي صاحب المال الربوا
فقول عليه الضمان اذا الخطا ان الخطا مضمون في الاموال وقول صاحب
عليه اذ هو اجير في المصل ولو كان اجيرا يعض الذبح كذلك هذا الذبح لو
باجر هذا الذي حضر في قوله في هذا وعين قول المحققين من اهل التقافة
وقال ابن عبيد ان كانت الذبيحة لعين فلا يقبل قوله ان كان يكون
ثقة والله اعلم **مسألة** ومنه عن قومنا ان النبي صلى الله عليه وسلم
انه نبي عن ذبايح الجن وقال ذبايح الجن ان يتنوي الرجل الدار ويخرج للعين
ويذبح لها وما اشبه ذلك في ذبيحة للطير وكافوا يقولون اذا فعل ذلك فلا
يضراها الجن فابطال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وهو عن قتادة عليه السلام
انه صحح في قول المسئلة انه لا يحرم علي فعل ذلك اذا ذكر اسم الله عليها وما يفعله
الناس من تجييد اللحم والحلوي فلا يخفى بالهي ولا يسع فعله وليس له معني
ويشبه بتضيق المال والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عمر بن محمد رحمه الله
يبتلي باكل الافيون واذا ان لم ياكله وقد اشرف على الهلاك حيث تقطعه ايمن
لهله ان يشتره الافيون لياكله ام لا قال لم اعلم رخصة فيه لانه مسكر
وقال النبي صلى الله عليه وسلم ما جعل الله شفاء امي فيما حرم عليه
والله اعلم **مسألة** ابن عبيد ان الذبح من التقا على العن لجن واما اذا
كان الذبح من موضعه ثم انقلب الشاة فوقع ذلك على غير اختيار فلا يحرم والله

اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن عبد الله رحمه الله في رجل له شاة ذبحها
الطالم بغير حجة أبوك لحماها أم لا **قال** في ذبيحة المتقدي والغاصب قولان
قول بجواز أكلها وقول بتحريمها وأما السارق فلا خلاف في ذبيحته بتحويلها وأما
حرامه **قال** المؤلف في ذبيحة السارق اختلافا أيضا والعلم على تركها
وأما في ذبيحة الغاصب فأكثر القول أنها حلال والله أعلم **مسألة**
أما ما روي عن عبد الوهاب رحمه الله عن رجل شاة أو بقرة أو غيرها ذكها
ولم يذكر اسم الله ناسيا هل يكون ذكاة أم لا **قال** إن ذلك ذبح جائز وهو
ذبيحة إذا كان إنما ترك التسمية ناسيا وأما إن تركها متعمدا فلا تخل هذا قول
جابر بن يزيد رحمه الله رضي الله عنه وأما الربيع فلا يحسن الذبيحة إذا لم يذكر اسم
الله عليها والله أعلم **مسألة** عن الشيخ أحمد بن مفرج سألت عن رجل طيأ
شراة في النار يحرقها أيضا **قال** لا بأس بالذبح فاحرق أيكون حلالا أم لا **قال**
حرام بل الاختلاف وكذلك ذبح ومات ولم يفسد وطرح في النار يحرق أيضا
قال الناظر وجدت عن أحمد بن مداد في هذه المسألة اختلافا قيل
أما حلال اللحم المذبح وقيل أنها حرام والله أعلم **مسألة** عن أهل
المغرب السنة في المبل المزوي بالبر والغنم الذبح وإن ذبح ما يجر أو نحو ما يذبح
فقولان والله أعلم **مسألة** عن الشيخ ناصر بن جيسر عن رجل شاة في قلاة
أو مكان ولم يجد فيه ماء فإنه يسمي المذبح بالتراب يدبره عليها كلها ويقطع
ما حول المذبح وإن لم يسمها وقطع ما حول المذبح من اللحم فأرجو أن في تحريمها
اختلافه وأما الغاصب والسارق إذا ذكر اسم الله عند الذبح ففي أكثر القول
أنها لا تترك لذبيحتها والله أعلم **مسألة** وروى عن ابن أبي عمير وأبو أوفى وأكثر
فجعل يذبح ويدكر اسم الله ولا يمسح عن المذبح الدم فلا يرعى عليه شيئا **قال**
الناظر قد قيل هذا وهو وجه وتقول إن المول حلالا والباقى في البر كل أنه ابتداء
بجاسة ولا تكون طهارة المبطانة والله أعلم **مسألة** رجل ذبح شاة
وأمسكها حتى ماتت في يده هل يأكلها كانت صحيحة أو مريضة **قال** نعم جازله
أكلها إذا تحركت المريضة بعد الذبح ولم يكن أمسكها ذلك مما يعين على قتلها
لأنه لا بد أن يمسكها لئلا تنضج بدنها ولا تلتصق التباط تحرق مسكها وسمكها
على لعه فلا بأس بأمسكها بعد التسمية على ذبحها قلت وكذلك

ان ذبحها ففقطع راسها عند الذبح وهو قد سما عليها قال ان كان قد نعد
 لقطع راسها عند الذبح لم ياكلها وان لم ينعد لذلك فلا بأس عليه في اكلها
 والله اعلم **مسألة** عن تاصيل الخلل واتخاذها وكل ما يوجب ذنبه كايضا ما كان
 في كل وقت واوان لم يعد عمله لذلك منه والنزيب حد محمور ووقت محمور
 ام لا **قال** لا نعلم لذلك حدا وعناية وله ملا ولكن اذا ذهبت منه الرغبة
 والزيء ووقف الفوران وسكن منه الغليان وصار جلوا في المذاق والنت
 منه المرونة والاحلاق فحينئذ يصير طيبا حلالا ولا نري فيه خلافا ولا
 حدا والله اعلم **مسألة** الصبي والدواب اذا كانت مضمضة
 ولا يقدري على صاحبه ان يخرج عليها في صرغها فاحتسب احد وجهيها اذا
 منها عقرها وخرابها وما يتولد من المضار منها فذبح ذابح على هذه الصفة
 لا منعديا ولا غاصبا ولا طسارفا وذكر اسم الله عليها تحمي انها تؤكل وهي
 حلالا طيبة لا بأس باكلها الصاجها وان لم ينعد على تسليمها فاكلها الذابح
 لها او غيره على اعتقاد الخلاص من ثمنها الى صاحبها فلا بأس في ذلك ولا
 شبهة في ذلك ولو باعها على غيره بعد العلم من مشتركيها لم يترك يبيع
 ذلك والله اعلم **مسألة** وما يعيش في البر والبحر ففي ذكاته اختلاف ولو
 كان طيرا **وقال** اذا سبي على الصيد وضربه بسيفه وقتله جاز ذلك
 ويجوز له ما قتل برحمه وسهمه واما ما قتل بعصاة فلا يجوز اكله سما اولم
 بسم والله اعلم **مسألة** وفي الذي يرمي بطير البحر وذكر اسم الله عليها
 وارذكها ميتة فعلمها سمعته من المثران كان البحر له حديري على صفة
 الذي يجوز به الذبح وكذلك السم اذا ذكر اسم الله عليه فخرج هذا
 الطير ولم تترك ذكاته فهو حلال وان كان البحر لا يخرج مثله فلا يحل له ذلك
 وكذلك السم اذا لم يكن فيه شيء يخرج والحديد وما يشبهه ما يجوز به الذبح
 والله اعلم **مسألة** الشيخ جبيب بن سالم وفي شرب الزينق والاسين
 انه من المشكرات ولا من السميات والموجود في كتب الطب اكله
 وهو يخلط مع شيء او وحده لبعض العلل والله اعلم **مسألة** وسأله
 كيف يكون الذبح **قال** قالوا شحط لاجله قلت فان ذبح بالخنزير
 افسدها **قال** ارجوا ان لا يفسدها والله اعلم **مسألة** الصبي

ولا يولم لجراد ولا يبتك في سلا ولا يجمع ولا يعذب جميع الدواب ولا يخف
 ان لا يسع جمل تغدبها من يعذبها والله اعلم **مسألة** والذبيحة
 اذا وقعت بعد الذبح مكان مرتفع والذبح ينظرها وتحركت بعد الوقوع
 تحرم ام لا قال اذا لم تغب عن الذبح في مثل هذا اختلاف واكثر القول
 ان هذه الذبيحة حلال والله اعلم **مسألة** وذبيحة الصبي غير المحسنين
 جائزة على قول وذبيحة الماتى جائزة والله اعلم **مسألة** واذا
 ضرب الجذير بحصاة او تقود ادر كره حيا فذبحه فلم يتحرك بعد
 الذبح ان الطير لا يحل على صفتك هذه والله اعلم **مسألة** وفي الطيور
 اذا رميت بحجر بعد تسميته الله عليها فانت اكلها ام لا وكذلك
 المصروبة بالبندق ثوبت اكلها ام لا قال ان كان الحجارة
 الصلبة التي هي تذب ونفري الجلد والحجم فلعلهم قد قالوا باجازه اكلها
 بعد ذكر اسم الله عليها عند الرمي وان كانت من الحجارة الرخوة وليس لها
 انسان يفري الجلد والحجم فلا يؤكل ما اصاب من الطيرة وكذلك ما صبت
 بالبندق وليس لها انسان تذب ونفري والله اعلم **مسألة** والذي
 يصيد الطير ويتركها في مكان ثم ياتيها ليلاتها خذها من مكانها ويذبحها ايجوز
 له ام لا قال هي بمنزلة النياحة عندي وقد ذكره في هذه من طريق الجمعة
 وكذلك الذي ياخذ الطير او كارهها ليلاتها وليس ذلك بحرام والله اعلم **مسألة**
 الصبي وغيره علة ووصف له ليحرق الخبز وبقية وياكله او يشربه ايجوز له
 استعمال هذا الدواء لجل ان الدواء يصير طعاما له قال اما حرق
 الطعام وما ذكرته من خبز ونحوه فلا يصبغ وعندى جائز لمنه خارج عن
 اضاعة المال ويجوز شويه وقلاه وما جاز شويه وطبخه جاز حرقه ووقه
 وان اراد به العفص وهو الخبز المحرقه ووقه جائز والله اعلم **مسألة** وسالته
 عن بهر مداد اذية في بطنه او غير ذلك او به جراحة ووصف له ان يضع
 على الجراح اخيونا وينثر ب اخيونا وياكله له ذلك قال اذا لم يوصل
 ايجوز غيبه اختلاف واكثر القول انه جائز وما اذا كان يصل الخوف باكله او
 سعوط او ما يشبه ذلك فلا ايجوز ان تكون ثمرة علة مخوفة وكان متعارفا
 كلها تبزي بها ووصف وما يشبهه فلا الخاسر فلعلة لا يتغير من الاختلاف ولا

يجهني ذلك والله خير حافظا والله اعلم **مسألة** ابن عبيد الله في صياد السمك
الذي يصيد بالحدوق الأطرح قطعة لحم مينة في كلابه ورواه في البحر وابتلعه
شقيع السمك واخذ الصياد يكون حراما ام حلالا قال طيحي اكل السمك
الذي يصيد بالمينة او الخنجر على حفظه من اكل المسلمين موثر بعينه والله
اعلم **مسألة** وراضطاد جراد في وعاء نحس فان كان ترطب الوعاء لم
يؤكل والله اعلم **مسألة** وهل يجوز قتل الساحر اذا صح عليه وهل يجوز
المتهم بالسحر ان يسقى الزيتوق قال عن الشيخ عبد الله بن محمد بن بشير ان
هذا من الامور العظيمة اذا صح واحد بعينه انه ساحر او انه ياكل بي ادم او انه
يقصب ارواحهم باقرار منه او ببينة عادلة فجاز قتله فياخر من يقتله امام
المسلمين اذا صح معه ذلك واذا صح عند احد تجاز له ان قدس على قتله
سيره ولا يقتله علانية فيصح من نفسه القصاص والرد نقوان لم يصح ذلك
واما يتم بالسحر فلا تجوز اباحة النفس بالتهم والظنون واما سقي الزيتوق ان
يتم بذلك فلا قدما قوله باجازه ذلك منه ليس من الطهنة والاعذية النافعة
والادوية المجرية فان كان ذلك حاصا انه لا يضر الا الساحر فليس حقيقا
هو استد ولعظم منه لقوله عليه السلام اقلوا الساحر والساحرة وقوله
نكروا ولقد علموا لمن استخرا ماله في الاخرة فخلأ وليس ما شر واباهنهم
المينة وقد قتل احمد بن المسلمين ساحر كحضر احمد بن بعض خلفاء بني امية
ولعلمهم بربهم انه يقتل نفسه ثم يجيها فضرب عنقه بالسيف وقال لحي
نفسك ان كنت صاوكاه وذكرته لاي عرف سحر النفاق في سحر الشرك فلما لبصر
الفرق في ذلك والسحر كله باطل طيحي استغاله والقول به فاذا استعمل به او
قال به فقد دخل في الشرك وهذا من الامور الفاضلة واول ذلك جرد والي
الله والله اعلم بضماير عبادة وسرايرهم وظواهرهم وهو علام الغيوب
وقال الشيخ خلف بن سنان القافري الريبق اذا خلط منه القليل في شيء
فانه يقال طيضر وانه مجرب ويغرمه الساحر ويجوز قتل الساحر ويجوز
ان يسقى من يتهم عليه ان كان غير ساحر فهو دفع للساحر عنه وان كان ساحر
فكلن شره والله اعلم **مسألة** واذا اذبح شاة ريضة او بقة فتخت فهاها
بعد الذبح ولم يكن منها غير ذلك هاتوكلا قال لم يخل حتى تحرك منها

منها جارية بعد الذبح والله اعلم **مسألة** وفي الطيرة والداية اذا دبحت
وتزرت وبانت حياتها بعد التزدي ثم ماتت عز بعد ايجل لها ام لا قال في
ذلك والذي يجهل ان كان التزدي من قبل المذبوح بنفسه ان يكون حلالا
والله اعلم **مسألة** وفي اكل لحم ميتة متغذيا غير مضطرب عليه النوبة كلام
والاستغفار وغسل مامسه منها ولعانة صلواته وعليه كفارة واحدة ١
وقول لكل صلاة كفارة وقيل يتصدق المحرم ذكي على الفقراء مثل ما اكل وقول
ليس عليه ذلك والله اعلم **مسألة** واذا ماتت الدابة فلا باس باخراج الصلابة
والشر والوبر والجلد والعظم والضر من مفاصلها وينفع به سوي الجلد يختلف ويجهل
قول من اجاز الانتفاع به والله اعلم **مسألة** ابو سعيد اما الميتة فماتت
من غير ان يجذب شيئا تقتله من جميع ذوات الارواح البرية التي تعيش في البرزخ
ذوات الارواح والدماء المصلية مما يعيش في البرزخ ولا يعيش في الماء واذا وقع
في الماء هلك فيه فهو حرام واما المتخفة هي التي تحقق فتموت بغير تذكية
وقيل كانوا في ايامها هائلة يخفون الشاة فاذا ماتت اكلوها والموقوفة هي
التي تضرر بالخب او عين من الحجارة والحديد وغير ذلك فتموت بغير ذكاة
واما المتزدية فهي التي تهدف او تسقط من على جبل او بيت او جدار او في
بئر او من اعلا شيء من الاشياء فتموت والنجاسة وهي البهيمة تسطح الاخرى
او ينسأ الحمار حتى تقتل كل واحدة منهم الاخرى او يقتلان بعضهما بعضا
بنطح او ركض او سدد حتى تموت **مسألة** وما اكل السبع من الصيد او من بعضه
من الحلالات مثل الضبع والثعلب وعين ما هو صيد من احدى ذواته وكذلك
لو اكل جمل جمل يقتله ونهمة بهيمة فماتت كل ذك لا حقا بالماكل وكان
يسقاه فذلك على هذا ان جميع الميتات باي ميتة كانت حراما قال
الامام ما ذكيتم يعني الاما اذ كنتم حيا وذكيتم ما تكون ذكاة والله اعلم **مسألة**
ومن ان الله حرّم الدم محلا في غير اية ثم خض الدم المسفوح
بقوله الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا قبضت في الحرم في الدماء المسفوحة
خاصة دون غيرها من الدماء وهو المقتنع على تحريمه لا الخلاف مع الذكاة **مسألة**
وهو دم الميتة الذي يجمعه من النعام وما يتبع ذلك منها ما لم يغسل المذبح
فكل دم المذبح من النعام المذبح والمنيحة فهو حرام قليله وكثيره

في البدن والنبات عظام والمأكولات والمشروبات من جميع الدواب والطيور بحال
من ذلك عزوات الدماء الأصلية واذا ظهرت المذللج والمناع من الدواب الحلال
والطيور الحلال المذكي فاسوي ذلك من الدم مختلف فيه قول ابي حنيفة والجمهور
المسفوح الحرام جسد قليل وكثير من المأكولات والمشروبات ولا يفسد منه شيء
النبات الا ما زاد على الظفر على الشئ او اما على الجذع والعود والعلم بذلك
ففسد للصلاة وما خلا طمسه الطهارات من قليل او كثير فهو حرام اذا ما ع في
الطهارات في الطهارات من المذللج والاشربة وقول الله عز وجل لا تأكلوا مما لم يذكر
عليكم من ذلك ولا تأكلوا مما لم يذكر عليكم من ذلك ولا تأكلوا مما لم يذكر عليكم من ذلك
حبة وما يتبعه وما خالطه الى ان تطهر المذللج والمذللج فقد صار ماسوي ذلك من
الحجم ولا فساد فيه في قليله وكثيره في احوال الصاوة في النبات وفي البدن فلا
يفسد ما مس وهو حلال في المأكولات قوله عليه السلام احل لكم ميتتان ودمان
فالميتتان السمكة والجراد والدمان دم اللحم ودم السمكة وخص بالتحريم الدم
المسفوح ودم الكبد والطحال والله اعلم **مسألة** ومنه واذا كان الحنفي
قائم العين فيه ما يستدل به على انه خير من مع يعرف الحنفي في الاصل فلا
اعلم اختلافا في حجمه على من جهله او علمه جسد حرمته او علمها ولو كان ذلك في يد
ففيه من فقهاء المسلمين وشهد على ذلك المأكولات والمشروبات له ما ينافي او
يزيدون من امثال ابي بكر الصديق وعمر الخطاب وموسى بن علي ومحمد بن محبوب
وامثالهم ان هذه الدابة هي من جنس الضان وان ذلك حلال احله الله في كتابه
ما كان قولهم حجة ولو كانوا مطهين الشهادة وكانوا عند الله بذلك كما هم
ها لकिन العلماء والتابع والمأكولات والمطعم ولا تعلم في ذلك اختلافا ولو كان ذلك
الحجم فقط او ازيل العين لا يستدل به شي مما يحرم بالعين ولو كان في يد يهودي
او نصراني او فاسق من فاسق اهل القبلة كان له في الاصل ما حرم وليس عليه ان
يسأله عن ذكاة ذك اللحم ولما هو من البهائم اذا كان الحماز ايل العين ليس به
ما يستدل على انه لحم خنزير ولا ميتة ويجوز له اكل ذلك ولو كان في الاصل لحم
خنزير او ميتة وقد خان الله من هو في يده في ذلك ولا يحرم على اكله المأكولات المشبهة
ما احل ولا ما استثنى ولا تعلم في ذلك اختلافا اذا لم يقل هو في يده انه لحم
خنزير وكذلك هذا اللحم الذي قد زالت عينه في يد يهودي او نصراني او فاسق
اهل

اهل القبلة من يترك ما بين يديه من مخالفة المسلمين في دينهم ولم يقاتل
 ذلكهم خنزير وقصار لحمارا يذبل العين ثم شهد على ذلك مائة الف او يزيدون
 من اليهودي والنصاري او ساق اهل القبلة او رتقات اليهودي والنصاري
 ما هو ذلك على المسلمين ان يأكله ويشربه ويبدد اليهودي والنصاري في المقتل اهل
 القبلة الذي هو في يده ولو شهد بذلك محمد بن محبوب انه لم يخرير ولا يحرم
 عليه وجابر اكله وشراؤه في يده حتى يشهد ثقتان عدل من المسلمين
 ان ذلك لحم خنزير او ميتة او لم يراهم اكله قد قامت عليه الحجة بذلك اذا عرف منهما
 من المثرة ليكونان به حجة فحمد ذلك واشتراه بعد علمه بذلك كان هالكاً
 ولو شهد عنده مائة الف او يزيدون او مثقال موسى وعليه محمد بن محبوب
 ان ذلك هرام او لحم خنزير وهو لا يعرفهم باعيانهم ولو كان صحيح معه شيء اسماؤهم
 وفضلهم فلا يكون ذلك حجة ولا يحرم عليه ذلك اللحم الذي هو مباح له في الاصل
 بالحجة ولا يكون عليه حجة حتى يعرفهم بتعارفهم اليه يكونان بها حجة وباعيانهم
 فاذا عرف المشهود عنده بذلك من اعيانهم فيشهد معه على ذلك اثبات
 كانا عليه حجة علمها حجة او جعلها حجة في اصل دين الله ولا نعلم في ذلك اختلافاً
 واذا كان اللحم اعضاء متفرقة منقطعاً ولحم مطبوخ او مشوي من المعز او الضأن
 اكله في يد يهودي او نصراني او فاسق من ساق اهل القبلة وقالوا له ان هذا
 اللحم خنزير كاذبين على الله وعليه وهو في ايديهم وملصمهم فاكله بعد ذلك وهو
 لحم حلال فانه بذلك وكيف اكله حجة على ما في ايديهم ولو اشترى هذا اللحم فطبخه
 الف مسلم شركاء في ذلك اللحم او غيره او هبوه له وهو لعضاء مقطوعة ثم قالوا بعد
 ذلك انه لحم خنزير او حرام مسروق او ميتة فامان قوام في ذلك حجة ولو كانوا صافين
 ولو كانوا مثقال محمد بن محبوب وموسى بن علي وهذا ما ليسع جملته وما لا يسع
 من اصول الدين والله اعلم **مسئلة** ومنه واختلف المسلمون فيما ذبح اهل
 الكتاب واهل الاقرار الشئ في الاصنام والالهة باهل الاصنام والمال
 وذكر اسم الله عليه فحرم لانه لا يقع للاصنام وقد صححه التذكية من تجوز
 تذكيته وذكر اسم الله عليه ولا يشرك الله في التحريم ولا يحرم اكله هذه النية وقول
 ان ذلك فاسد اذا ذبح فصد الشئ من الهة ولو ذكر اسم الله عليه والقول الاول
 اصح عندنا والله اعلم **مسئلة** والعلم مختلف فيها قول انصار يزي ولا يحرم

يحرى أكلها بغير تذكية ودمها مفسد **مسألة** وقول المهاجرة وطا حزين أكلها بغير
تذكية كالسمكة ودمها طاهر وعز قال بن ذكينة أحب البيتا ويقطع في
ذكاته أو داجه وحلقه بعد من لا يعيش بعد ذلك وذكر اسم الله عليه فان
كان الغليم في البر ولا يقدر على الخذ والمقطع شي من أعضائه فهو غزاة الصيد
إذا حلقه به ذلك وماه بان منه قبل أن يذكي فان تلك بحار حرة لا تؤكل
ويؤكل ما يقنه إذا ذكته ذكاته والله أعلم **مسألة** أبو سعيد اختلفت
يشبه دواب البحر وواب البر واسمايه قول النزيل كحلالة ولكن يذكا
وقول عليه تذكية وهو حلال في الأصل ما يشبه اجناس الانعام والمباحات
من الدواب وأما ما يشبه القرد والخنزير والكلب العقور وما يشبه ذلك
لأنه قبل ما من ذابة في البحر والارض في البحر مثلها فما يشبه الحشرات والخنزير
والقرد وغيره فنقول انها حرام وقول ليس بحرام وهو أصح القولين واختلف في
كراهيته وتذكيته قول كل صيد البحر حلال لأن الله أحل صيد البحر ولم
يستثن منه شيئا فنقله أحل لكم صيد البحر وطعامه وهذا القول أصح وحلال
ميتته بغير تذكية وأما ما كان يعيش في البر والماء من الطيور وغيره وذوات
الدم فلا يصح أكلها بغير تذكية لدخول سبب البر عليه فان كان الأغلب من
أموره أنه يعيش في البر أكثر فهو ذوات البر وحكمه صيد البر وإن كان صيدا
ودمه مفسد وإن كان الأغلب من أموره عيشته في البحر والماء فإنه يعيش
في البر عيشة لا يفارق بها ذوات الماء التي تعيش في البر وهي فارت
الماء هلكت فان كان ذلك لا يصح حاله أكله أيضا إلا بالتذكية لدخول
البرية عليه وحكم عليه بالأغلب من أموره في شأن تشبهه الصيد ويكون على هذا
صيد بحر ودمه صيد البحر فان صح أنه يعيش في البر والبحر والماء ولم يعرف له
الأغلب من ذلك لم يصح حاله في أكله إلا بالتذكية وعلى الاحتياط لدمه مفسد
ولا يأكله المحرم المحرورج والتشبه والله أعلم **مسألة** والخنثى إذا ذبح
أمه مختلف فيه قول أبو بكر حتى يتحرك بعد ذبحها وقول أبو بكر ولو لم يتحرك بعد
ذبح أمه لأنه بضعة منها وذكاته ذكاته وقول أبو بكر حتى يخرج من بطنها حيا
ويذكيه ويتحرك بعد الذكية وقول أبو بكر إن كان بنت شعرة وقول حتى يتم
خلقه وقول يعتبر إن كان نفع فيه الروح أكل والله أعلم **مسألة** ومن

شق بطن الدابة بعد ان ذبحها قبل ان تموت واخرج الجنين منها جيا وذكاه
 اكل الجنين ولا تؤكل امه الا ان تم ذكاته بعد ذلك وتترك بعد الذبح الاخير
 فانها تؤكل وان شق بطنها واخرج الجنين ولم تترك ذكاته ولا ذكاة امه ثانية
 فما اترك ذكاته فمنها اكل وامه بغير ترك يؤكل وامه اعلم **مسألة** والشاة
 اذا انجحت نزلت تحت جناحها فلا يابس اللحم بها امام يعلم بلصقت ثيابها الخاسات
 فان خرج بعض جنيها لم ذبحت وتم خروجه بعد موتها جان كله له انه مالم يخرج
 كله حكمه حكم امه لقوله تعالى احللت لكم بهيمة الانعام فني بعض القول انه
 جنين الانعام وامه اعلم **مسألة** ولا اذبح النصارى باسم المسيح ولم يترك
 الله فقيه اختلاف قول لا تؤكل ذبيحة لعموم قوله تعالى ولا تأكلوا مما يدعى باسم
 الله عليه وانه لفسق وقول تؤكل ذبايحهم ولا ييسألون عما يقولون عند الذبح
 لعموم قوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وامه اعلم **مسألة**
 وصفة الكلب الملعوم هو الذي ارسله صاحبه استرسل واذا استلها استلها
 واذا عض مسك ولم ياكل واذا لاعاه اجابه واذا اراده لم يفر عنه ولا يقتل ولا ياكل
 فاذا فعل ذلك عارت فهو معلم فان قتل الصيد وامسكه ولم ياكل منه حل كله بعد
 ذبحه وان اكل منه فقيه اختلاف ولا يحل على كثر القول له هرج من ترثه التعليم
 والامساك وان خالط كلابا غيره فقتل ولم ياكل فلا يؤكل لانه يدري ان
 قتله وامه اعلم **مسألة** ومن رص صيدا وسما عليه ثم ارتد عن الاسلام قتل
 ان يصطد السهم الى الصيد فيقول يؤكل وقول لا يؤكل وقول ان الحكم في انه يؤكل
 اذا كان قد ذبح باسم الله على الصيد وان كان ذكر اسم الله على الكلب فليجعه مفع
 الاختلاف واما اذا رجم المرتد ثم اسلم قبل ان يصطد الى الصيد سهمه فلا
 يؤكل ماراه وهو مرتد لان الفعل يكون من الفاعل حكمه حين ما وقع ما قبل ولا بعد
 واما اذا ارتد بعد رميه ففي جوار اكله اختلاف وامه اعلم **مسألة** واخذ
 الصيد بالليل من وقتها عند الموارد مكره للرواية لا نظروا الطيم في
 وقتها فان الليل ان لها ولا يكن اخذها بعد ان تصد من رز ودها وامه اعلم
مسألة وكلب الصيد اذا رآه اكل الميتة ثم اطلقه صاحبه على الصيد
 وجرحه وبغعه الميتة فما احب له اكله الا ان يعلم انه لم يجز في عرقها فيقطع ما اكل
 منها وياكل الباقي وامه اعلم **مسألة** ومن رمى خطيرا على شجرة وسما على سهمه

فستقطط الطائر ميتا فلا يحوز أكله لأن سقوطه معي على قتله وقولنا إن سقطت فارتش
جناحه أكله وإن كان قابضا لم يوكله لأنه صار مطلقا لنفسه غير ما كلفها وكان متروكا
وإنه أعلم **مسألة** والجدي إذا وضع خنزيرة فلا بأس بأكله ما لم يكن أكثر رصاعه منها
فحينئذ يكون غلبة الجلالة ولا يوكله حتى يجلس ثلاثة أيام فإن ماقت أمه ورضع
كله نجاسته وأكله ويبيعه وإذا رصعت أو أكلت أو ذابت صغيرة فليس بها نجاسة أكله
والانتفاع به وإنه أعلم **مسألة** وما احتل من الطير إن يكون مريوبا أو غير
مريوب حاز صيده من القربة أو خارج ماله حتى يعلم أنه مريوب ومن أخذ فلا يقبل
فيه قول من ادعاه أنه لم يأنشأه في عدل **مسألة** والدجاج إذا احتل أنه غير
مريوب في القربة فلا يكون صيدا حتى يعلم أنه غير مريوب لأنه أغلب أموره
أنه مريوب **مسألة** وصيد الطير من السم والبيوت جائز ما لم يعلم أنه مريوب
وإنه أعلم **مسألة** وأخبرني شيخنا عن قوله تعالى إنما حرمت المسكر والميتة
والخنزير ولم يحرّم من عدل الشيطان فاجتنبوا إليه **مسألة** وحكم قليلها وكثيرها
ما أسكر منها وما لم يسكر كل حرام وعليه فيه الحد فإن شرب من النبيذ المهي عن
فسكره ذلك فعليه الحد وإن لم يسكر فلا حد عليه **مسألة** ومن أفع الخمر لثقلها والندع
بالنقار بها والميسر منفعة النفس الذي يصيبه الرجل من صاحبه عند النقار
وإنه أعلم **مسألة** وشارب الخمر كما يحجر في جوفه نار جهنم وقد لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصرها ومعصرها وشانها وساقيها وحاشا
والمحمول اليه وبأيعها ومشترعها والدال عليها وأكل ثمنها وله تقبل منه صلاته
وإصابته ولا عثرة حتى يتوب فإن مات قبل أن يتوب فهو من أهل اللعنة وإن
الله لا يجمع الخمر والإيمان في جوف أحد أبدا وإن شارب الخمر كعاد الوثنيين وإنه أعلم
مسألة والنبيذ المحل الجائز شره بلا اختلاف هو أن يجعل النمر في القدر
ويطبخ فإذا انبج عصره والي في المشاعل والأسقية من جلود المعز والضأن والطبا
طاقا وحدا ويستدل عليه حيث يبلغ أو على رأس الوعاء أو بضعة عنده
وتشربه عيشية أو يطبخه بالعشي ويشربه بالقدارة ولا يجعل فيه ذر ولا ذرة
ولا يكون عليه دور ولا اجتماع ويشرب منه ما لا يغير العقل وما بقي منه بعد
هذا الوقت أرافة أو سقاء غير **مسألة** وإنه أعلم **مسألة** والطلا المحلل الذي
يعمل العنب أن العنب يعصر ماؤه ويجعل في قدره ويطبخ بالنار حتى يبقى منه

الثلاث وقيل حتى يبقى من العشرة ثلاثة أجزاء يصير إذا وضع على الأرض
ثم تشفه ولا يعلق فيها فهذا عندهم الطلاء الجايز ولا يحل عندهم عليه
لهو ولا لعب ولا جماعات ولا دور والله أعلم **مسألة** أبو سعيد في رجل
شرب من عند رجل نبذ أو هو لا يعرف الخمر فإذا هو خمر ولم يعلم هو ذلك هل يسعه
قال إذا كان الخمر قايمة العين فلا يسعه جملها وقال أبو عبد الله إذا
أتاني من أنق به وأعرفه أنه لا يستحل نبذ الخمر شرب ولم أسأله وإن كان غير
ثقة فلا ولو قال أنه من سقي ولو كان يدين بخمر نبذ الخمر والله أعلم **مسألة**
ومرطخ تزاريد به الشراب الذي لا يخمر مثل شراب الجوز وغيره فشرب
منه وبقي بعضه حتى حضض وانتقل إلى جلد لخل فيه اختلاف قول لا يحل
ولو تحول خلا بجلة أو غير جلة وقول يحل إذا انتقل خلا ولو غير جلة
وبنية وقول إذا تحول خلا بابلية جاز كان باصطلاح شيء أو غير اصطلاح
لأن المحرم المسكر والله أعلم **مسألة** أبو سعيد في رجلين عصرا
عنباً وجعلاه في جرة ونواة أحدهما خلاف الآخر فما صار بعد نبذ الخمر
أراد الذي نوي الخمر أن يشرب منه ما يطيب له قال لا يحرم عليه
ولا نضره نية الذي أراد فساق عليه وهو ثم ثبته ولا يقدر أن يحرم عليه
حصته إذا لم يكن شيء واحد بعضه حلال وبعضه حرام في وقت واحد
كان بينهما متشاعراً أو مفسوقاً إلا أن يبين محصته منه ويحويها بما يعيق
من المعاني فإنها حكرة قلت فإن لم يرجع عن نيته لما ولي بولان بآنت منه
حصته ولم يزد فيه بعد ذلك شيئاً أو زاد فيه شيئاً قال **جائز** له شربه
أن لم يزد فيه شيئاً وأما أن زاد فيه شيئاً وهو على نيته الجبته فقد حرم عليه
وعلى غيره ممن علم بذلك قلت وإن عصراً واحداً رجع عن نيته الجبته
قبل أن يتغير العصير هل ينفعه قال **له** ذلك ولا يضره وأما إذا اعتل
وتغير قبل ذلك فهو فاسد والله أعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن محمد
القرن والذبح بالجوار الذي فيه ضرر من حيوانه قال **له** أن يذبحه أنه يضيق
ذلك وأجب أن يكون الذبح بالشقة الخاصة قال **له** المولف هكذا قال
المسلمة أن الذبح بالشقة الخاصة ومن قال إن الذبح بالجوار الذي فيه ضرر من
يخمر فلا أقول فيه لخطأه الراي ديناً والله أعلم **مسألة** ونبذ

السموم بخلاف الذي به حدة فانه حار قليله وكثيره اذا غلب في جميع الاواني الا ان يجلد
 بالعداة قبل ان يغلي ويطبخ قبل ان يوجع الى الثلث او ترجع العشرة الحار
 ثلاثه فانه يصير طلالا وباس واسد اعلم **مسألة** ومن عرض عليه نفعه بينه
 جانرا ان يشرب من عنده من غير سوال وان كان منهما فدا الجوعين يحب له ان يشرب
 من عنده ولو قال انه من قوته الا ان يجبر انه عمل على ما يستحل شربه **وقال**
 المار به ان علم من دون مكان لا باس به وان غاب عنه افع فلا يشربه الا من عنده
 النفع **وقال** الفصل ما في الجوار فهو جائز ولو كان لا يتق به وليس عليه سواله
 وما في الودع فلا حرج ذكره الله اعلم **مسألة** ولبن النساء جاء المرنجيم بيحه
 في المسواق محبوا لا يشتركون الحفال فيه النسب وقد اجازوا والمرضعة بيع لبنها
 على من يعيدي به ولد له واسد اعلم **مسألة** والذباغ اذا لم يخفف السكين
 عند ذبحه ايضه ام لا **قال** بعض كرم ذلكم جائز اكله ينع على هذه الصفة
 واسد اعلم **مسألة** والفقر اذا اعطي تشا من لحم دجى ملكة او من عبي عن لحم هل
 له ان ياكله حيث شاء من المواضع ولو في بلد **قال** جائز ذلك له مبلغ محله
 وانفذ في وجهه واسد اعلم **مسألة** الذهب والفضة وصفت له دواء من الحما
 هل يجوز له التداء به عند الضرورة ام لا **قال** اذا لم يضع عنده معرفة هذا
 الدواء ولا صح عنده نفعه وكان هذا الدواء عمله ثقة ولا عدل ولا يصح انه
 تداء به لاحد من المسلمين ولا صح نفعه فلا اقتدر اقول يجوز التداء به واسد
 اعلم **مسألة** عن الشيخ محمد بن ملاد والبيع والمليون هل يجوز اكلها او هل
 يجوز شهاة من ياكلها **قال** ان البيع والمليون حرام وان اكلها احد فلا يجوز
 شهاة الله واسد اعلم **مسألة** الزايم من جسه الواي على كل المليون
 فقال طردني منه واذا لم اكله خفت هلاك نفسي هل يتقاضى له **قال** اذا
 احزننا هذا المبتلى بالمليون فبعدله يحزننا جسر من ياكل المليون ولانه مضر
 بالانسان وهو من انواع السموم المضرة ولا ينع من ذلك ويحتاج على نفسه بقطعة
 واسد اعلم **مسألة** اجمع اهل الفتنة ان لحم الوحشية والبقر الوحشية
 والسنور الوحشي من الصيد جائز اكله وكرهوا ما سوي الضبع والثعلب من
 السباع **ومحتم** في كراهية ذلك ما روي عنه عليه السلام انه يري عن اكل كل
 ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وقالبه المحرمات فهو مثلها ولو لم

ينص بذلك بعينه ومن خص فيها يحسب بقوله تعالى لنبيه عليه السلام
 قل لا تجدنا الوحي الي محرما على طاعم بطعمه الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا
 او لحم خنزير لينة وان لحمه يكون الاطعمه الله في كتابه ورسوله في سنته
 واحققت عليه امته وقيل ان هيبه عليه السلام في ادب والله اعلم
مسألة ومن ارسل كلبا او طائرا على صيد فمضى او لاعلى جهة اخرى
 ثم رجع اليه فقتل رقله اكله فان رجع لصاحبه بعد ان راي الصيد او لم يره
 ثم عاد اليه بعد رجوعه من غير ارسال ثاني فقتله فلا يؤكل والله اعلم
مسألة ابو معاوية اذا شرب الكلب من دم الصيد في ذلك اختلاف
 قول اذا وقع فيه لم يؤكل من اللحم وقول يؤكل حتى ياكل من اللحم وقول ان اكل منه
 قبل ان يموت افسد وان اكل منه بعد ان مات فلا بأس وان كان يعرف
 بالاكل فلا يجوز والله اعلم **مسألة** وطير البحر الذي يعيش في البحر لا ياكل الكلب
 بغير تذكية وقول ان كان يغزو ابا السمك ويعيش في الماء جائز اكله بغير تذكية
 والله اعلم **مسألة** ومن وجد صيدا لم يجز اكله وحده بل يجزى اكله مع غيره
 له اخذ **قال** ان كان علم ان ذلك ليجرح وقع به من بعض الصيادين وقد
 حبسه لم يأخذ **ولان** لم يعلم ذلك او كان ليجرح لا يجزى وقد ذهب اليه جاز
 اخذ لان الرواية ان الصياد فاصطاد عرس فموت الصياد والله اعلم
مسألة ومن رمى وسجي وادرك الصيد قبل ان ياكل السبع منه شيئا هل
 ياكله **قال** ان عرف ان السبع اكل منه بعد موته فلياكله وان كان لا يدري
 انه اكل قبل موته فلا ياكله والله اعلم **مسألة** عن ابي الحواري ومن وجد
 حيوانا وحشية هل يصيدها ام حتى يعلم انها غير مريضة **قال** ليس بمان
 عمر وحشية ولا يجوز له حدان يصطاد منها الحيوان لها اهل او كذلك
 الابل والغنم بمان حتى يعلم ان ليس لها اهل والله اعلم **مسألة**
 والبق والجر والوحشية التي لا تملك لها ابا الصيد كيف القول فيها **قال**
 اذا سمع انها من الوحش التي لا تملك لها ابا الصيد ولم يعلم لها رب جاز اخذها
 وان سمع انها من الوحش المتوحش فلا يطيب ذلك في الحكم ولا يجاز
 حتى يسمع الجرس الذي يقع عليه حكم الوحش الذي لا يملك له اهل والله اعلم **مسألة**
 ابو سعيد وما استغفر من الامم المملوكات مثل اللذ والضان والمبارك والبق

فلا يقدر عليه المبالغة في تركه ولا يفرح فقتل على ذلك ذكر اسم الله عليه
 ولم يذكر ذكره قال قد اختلفوا في القيلة واهل العدل في ذلك فقولوا ان
 ذلك محرم مجري ذكاة الصيد اذا لم يقدر عليه الا كما يقدر على الصيد المنقوش
 بالاستنفار وقول انما ذكر في الصيد والحجارة الحب الينا والله اعلم **مسألة**
 قال ابو الحسن اختلفت الامم في شرب النبيذ لاختلاف الاحاديث والاجاز
 اكثرها بنا شربه في الاستقينة مالم يسكر وبعضهم اجاز ذلك ولم يذكر سكر او بعضهم
 تركه تنزهاً بالتحريم وانفقوا على تحريم شرب النبيذ الجور ولو لم يسكر ولم يحرم
 ايضاً شربه في وعاء غير المادي ولو لم يسكر والله اعلم **مسألة** عن الشيخ عبد
 بن محمد بن بشير رحمه الله الزينق هو حلال ويجوز اكله ام لا قال لا اعلم تحريمه
 اذا اكله المأكول لم يجرى المعاني التي يجرى بها النفع وخاصة اذا انفرد منه النفع
 ولم يضر اكله فاذا ثبت من هذه المصنف فلا يجوز للمراء ان يمنع الضرر لنفسه والغير
 وقد بحث في كتب الطب انه قتال وله باب من ابواب السمومات وله
 علاجات ولعل ذلك اذا اكل عبيطاً عن مقتول ونرى كثير من عوام الناس
 لعلهم يستعملونه اذا احتجوا على اليرضه قبل السجود وما يجعلونه في شئ من الأطعمة
 للطفال او غيرهم ولم نسمع انه يضرهم وذلك لعل القليل منه والمقتول
 ولم تنفع عليه في كتب الشرع باجازه ولا نهي واما في كتب الطب فينبغي عن
 شرب العبيط منه وهو غير المقتول منه والله اعلم **مسألة** وهو مرمعه
 فوس جني لا يكون فيه ركوب او كلب او سنور هل له ذبح قال نعم والله اعلم
مسألة قال الصفيان كان قد بلغكم قد افشيت تحليل الصيد الوحش بالمعالي
 كانت في وقتي فنعيم قد سئل فاجبت في ذلك باختلاف اذا كانت الرصاصة
 او الحديدة غير مدججة وكان لها يقطع وعلم انها حجت بالمجد وذلك ليس باشترع
 من المعاليات عند الضرورة وان كانت العلة من الرصاص اذا جاء المارة بكونه
 الذبح به فقد جاء جواز الذبح وما حقه الاختلاف فاعتقاد ديننا حرام وان كانت
 العلة الذار فقد اختلف في المعالجة بها ايضاً وهذا معقول لا يستقيم المبالغة
 اعني علاج النقص وقد يجوز الرمي بغير الرصاص كالخبيث الصغير **مسألة**
 والتحريم اذا كان يقطع وما سدا علاجه وكله غير جازح فمراي المتقين انه
 لم يحكم كتاب ولا سنة ولا جماع صحيح محرم ولا يعقد ديناً مالم يثبت فيه حكم

لم يذكر في كتابه
 حلال شرب النبيذ

من هذه الثلاثة الأصول وما خرج من حكم الدين جاز فيه التوسع بالراي
 وهذه بعد القسمة من المعالج وقطع الملة فيه وقولكم توجد في بعض الاجوبة
 حرمة فهذا مقبول خارج على معنى الحق في بعض القول ولا يحرم غيره من المراء
 لان جواب بعض المسلمين لا يشبه كتاب رب العالمين ونحن واياكم وجميع
 المسلمين نفوز بالله فان نصب الراي ديننا والدين رايا والله اعلم

مسئلة احمد اشدي ورضي غضب جلالا او خوصا فعله شيكا فاصطلا به لمن
 الصيد قال قول هو للصيد وقول هو لصا حبلا حبلا والخص والله اعلم

مسئلة الشيخ صالح بن وضاح وفيه امر رجل لا يذبح له شاة فامر المأمور
 غيره هل غل لزمها قال نعم تحل لانه غير منع في ذبحها ويوجد عن
 الشيخ ناصر بن محمد انها ذكية على قول بعض المسلمين والله اعلم

مسئلة وفي رجل لم يجد الاذنين له جديا له ولياخذ من البيت فقالت زوجته اخرج
 من البيت وحقيقته له فوجد المأمور جديا في الطير فذبحه بطنه هو فاذا
 هو ذبح غلط في جدي فافاس كيف حكمه وما يلزمه قال حكمه حلال وعليه
 قيمته لانه ان كان باع لحمه او اخذه والله اعلم

مسئلة وفي رجل ذبح ذبابة
 وهي مقبوضة بحبل ايجرم ذلك قال لا يحرم الذبابة بئذ ذلك غير انه لا يجزي ذلك
 والله اعلم

مسئلة وفي غلط وذبح شاة عين ايجرم اكلها قال لا يذبح
 الغلط لا يحرم الذبيحة والله اعلم

مسئلة الشيخ احمد بن مفرج وذبيحة
 المعجم والمكلف البالغ والمعجم هل غل قال اما ذبيحة المعجم والمكلف
 البالغ لا تؤكل واما ذبيحة المعجم الذي لا يعرف العربية فانه تؤكل والله اعلم

مسئلة ابن عبيدان والجايح اذا وجد ميتة او دما مسفوحا والحكم
 خنزير فلم يأكل وترك ذلك لله عز وجل حتى مات ايكور ضامنا لنفسه ام يحرم
 له ذلك قال انه لا يكون ضامنا لنفسه والله اعلم

مسئلة في الذابح اذا تقدم على ترك اسم الله عند الذبح لعين يلزمه عزها قال
 اذا تقدم على ترك التسمية فعليه الغم لزمها والله اعلم

مسئلة الصبي ومن ذبح شاة او طيرا ينظر انه له فاذا هو لعينه اكله كله والنظر
 به اذا كان صاحبه حاضرا او خيرا قيمته او مثله او يلزمه بعينه مذبحا
 وان كان صاحبه غائبا كيف الجملة قال اكله حلال في بعض القول على هذه

الصفة وان كان صاحبه غايبا بيع اللحم ولزم الغلط التقصاف في الدابة
 اذا نقص لحمها عن ثمنها لو كانت حية والله اعلم **مسألة** قال صغيركم
 المذنب العقيم المضطر عيدين بنسب الصبي زاد الحياة وبلاغا للمعان وقوة
 لربها ان القنن المتخذ مع الجهال وطعام الناس من حب البن المقلي المزوج
 بالملح المعمول بالنار اقدر ان يضرها واقدام على خطيئة تشاربها اذا لم يكن
 ما يخرجها من دين الله تعالى لان الحرمة لم يثبت الا من حكم كتاب الله وسنة او
 اجماع اهلا الصواب لوجود علة او حدوث شدة متقلة فطهارة النجاسة
 او رجالة الى ارام الحار بثبوت السكر فيه وحكم النجاسة عليه وكذلك
 التبيد في المواني المنهي عن الاستعمال فيها بحجة عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وحاول السكر واما ما ثبت اباحة ملكه وجواز حله
 بالاجماع فلا يزيل حله وثبوت ذلك بالاجماع مثله او يعلو وقد خالفنا
 في هذه المسئلة اكثر اشيا خافوا هذه فتنارهم الله ولا تخطيهم علي
 مخالفتنا وانا نتولاهم وننصرهم **وسئل** الشيخ جاعدين عن الخمر
 رده الله عن القنن ايجي دوار ام لا وهذا يروي وتشاربها بعد النبي له ومن
 القليل يحملها اذا كانت في رايه حلالا **قال** اما القنن فهو اسم للخمرة فيما
 قيل **والقول** فيها واضح لا استقال فيه ان اردت ذلك وان اردت
 التشارب المتخذ من حب البن المقلي فهو المصطلح عليه في التسمية له
 بذلك **فاعلم** اذا لم يجد لها في كتاب الله بناء ولا في سنة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم خبرا ولا عن العلماء المتقدمين الماضين في ائمة المسلمين
 اثره يقتضي لها ذكر بتصريح تحريم تحليل ولا تحريم **وانما** صرح التحريم فيها
 عن صحاح عنه من المتأخرين على ما جاء في آثارهم واثبات الكتب به من
 اخبارهم حتى ان البعض من ذهب الى التحريم لها ادعا وقوع الاجماع
 على تحريمها والله اعلم **وفي** النفس كلام لم يجز علي اقتضائه لوجود
 دعوى الاجماع خوفا من ان يكون لاجماع المسلمين معارضا حتى لو ثبتت
 على ما وافق في النفس نظر عن الشيخ الصبي في هذا اثره وعلى الصحيح
 فليس كل ادعاء لاجماع مسلم اليه **ولا** كل ادعاء بان يفعل عليه حتى يبيح
 له برهان الحق **وتشهد** له حقيقة الصدق وكيف يبيح الاجماع عند

وجود

وجود الخلاف هذا ما لا يبع والقول الشيخ الصبيح كانه يومى الى خلاف الجرم
وهو العلم المشهور في زمانه والمقتضى به في اوانه على ظاهره وانما ظاهر
عليه انه اعلم من في عصره من الجماعة الذين هم في مصره فان قالوا ان
قول الصبيح لا يقتضي ان لا يجرها ولا اقدم على تحطية مشاركتها الى الفرق قوله
لا يدل على ثبوت الخلاف الموجب لنقض دعوى الاجماع على تجزئتها بل
كانه يومى الى الوقوف قيل لهم اذ اثبتت الاجماع وصح لم يسمع من مع
الوقوف عن حكم ما انتضاء شكافيه قطعا ولو كان ذلك يوجب الوقوف
وكان الوقوف مذهبه كما ظنتم لما قالوا ان ذلك المنسوب عن ال كلام
اليه وقد خالفنا في هذه المسئلة اكثر اشيا خافنا ان نأخذنا ان الوقوف
من الواقف غير مقتضى لوجود الخلاف من نص القطع على حكم الشيخ ولكنه
موجب لكون الجيرة الشككية وتجاوز الشك فيه في النفس لا اميل
الى الحد الجائدين فيه وكان نجر مقالة يوجب افادة الخلاف لوجوب بانه قد
خالفه قال بالجرم رايا وصرح بانه قد خالفه وقال بالجرم فيها
والوقوف لا يكون خلافا لقوله حكم فيها بالقطع على تحليل ولا تجزئ
وهذا ما لا يغيب على احد من اهل البصيرة ان نشاء الله فان قالوا فالظن
بالشيخ الصبيح انه لم يبلغه الاجماع على ذلك قيل لهم نعم فالظن به انه
لوصح معه ان نقل الاجماع قبله على ذلك لما قدم على القول بنقضه ولكنه
كانه لم يسمع وانما الجرم يصح عنده على حكم الراي فالظن به توسع بالظهار
ما الظاهر والحق فيها ومن الحال ان يعتقد الاجماع الموجب حكم الصلابة
لمن قال به او انه على خلافه بعد ثبوت قوله هذا كما افلا يخرج لهذه
المسئلة عند الثبوت الاختلاف فيها لما لم يبع معنا الاجماع لوجوب
ما يوجب الخلاف فيها وتصريح قوله وقد خالفنا في هذه المسئلة اكثر
اشيا خافنا ان نأخذنا ان نشاء الله وانظر الى اكثر ما في غير مستشرق
الكلام منهم بل كانه هنالك بعضهم غير مخالف له في دليله مع ان كلام
اذا صح ولم يبع معنا وجوعه عنه ولا القول بخلافه ولما لم يبع ان نقل
الاجماع على خلاف ما جله عنه معناه قيل قوله حتى لا يجوز قوله لمصاحفة
الاجماع نقضا كلاما لا اعلم ذلك ولما ثبت الاختلاف في تحليلها وانقي

ثبوت الإجماع فتوسعنا بالخهار فكان في النفس محضو رافض الكلام من أن لا
نعلم وجه الحرمة لها على الإطلاق فيها فإني وجه ثبت ولم يعلل وجب
فحرمة الحب أم وحرمة القلي له أم من قبل المنج بالماء له أو لمعني الطبخ
لما بالنار. والحب حلال والماء حلال إذا كان من وجه البهائم الحلال والطبخ
غير مقتض لظهور شدة فيه لوجوب سكر منهما باقتداء بهما إلى الحكم
المسكوت من المشيئة. فان قالوا من حرمة الحب فالقياس يحتمل كل
الوجوب على قولهم. وان قالوا من حرمة القلي له قيل لهم فكذلك يخرج
في الوجوب كلها أيضا إذا ثبت على هذا المذهب هذه العلة ونفع الحرمة
عليها بنفس القلي لأن أفراد البعض عن البعض والعلة واحدة هوشى لا
يمكن التفرقة به لخرجه في النظر عن وجه الصواب حرما. وأن قالوا
من قبل المنج له بالماء أو الطبخ لهما بالنار. قيل لهم فكذلك كل منج
بالماء من الطهارة حكما يكون من المطبوخات المزوجة بالماء عند الطبخ
لها بالمقاييس على هذا أن لو ثبت وإذا بطلان يكون كذلك في ثبوتها
ففي بظاير كذلك ولعل هذه الشدة المضايقة فيه ووضع أفرادها علوا
ء علولا يدعيه ولا تحصيل إبداء لاختلاف الطهارة وطبخها لا يقتضي
لها تجسسا ولا يوجب فيها تحريما مما عدا من الشدة الموجبة لعنف الحرمة
كالحرمة المحكوم عليها كذلك بالنية وعلى قول بالشدة مطلقا. والحب
البنى والماء العاري من زوب الحلال المحض في مطلق الكلام على الأصل
بل لا سبيل لدخول الاختلاف عليهما حرا وليس التمازج بينهما وطبخ
لها بموجبين لنفسا وهما واحدة وشدة مسكنة فيهما كالاولا لحددها
بل كذلك نوع حساء المستعملات فلا معنى لتحريمها البتة على حال هذا
إبداء وان عارضوا على سبيل المنازعة في ثبوت أصل ما أثبتوه من حرمة
لها في قولهم وقالوا إنما ذهبنا إلى التحريم لها استعمال السفهاء في المخارات
وإداراتهم لها في الكاسات بكلام على سبيل التلاعب لا يليق إلا بمنصب
الفسق. قيل لهم فالحرمة هو المحرم من الكلام واللهو الخارج على معنى
اللعب في الأحكام وكذلك تلك الأفعال المقبوحة الخارجة عن قانون
الحق وحد الاعتدال المانع منها شاهد الشريعة لا يتعدى إلى المداوم

المشربة وغيرهما من المأكولات ولكنه يستحب لها معق الكراهية فيما اظهره
في قوله لكم هذا وقوله من لا يجزم القنوع مطلقا لان قوله خطاه
في الدين ما لم ينصب الراعي بينا والتحريم لها لهذا العارض كانه فيه موافقة لبعض
مروجه راعنه في الماصلا يستحب حكمه على هذا عموم حملته ولا احسبه للمعنى
القوم ولا يدين فيه بانه اصلا باطلا فاصول قوما ولا تتشرع بالقول الي
قابله ولا العامليه في الراي اخطاوت ديننا لكننا نقول اذا كانت العلة
في تحريمها على قولكم وجود تلك الاسباب فادركنا بها الكاسات والتكلم
عليها بالكلمات المستعملة من السفهاء من الناس عند المداولة لها في
مجالس الشرب اليس كذلك على هذا الوجه اذا ثبت تحريم ذلك المدا في
الكاسات والابنية المتخذة لمثل ذلك ولو كان ماء رطبا او عينا من
المشربة كالحل الطاهر اتى كاللبن السايق لشاربه الي غير ذلك مما يحرم
من الحشرات وجميع المأكولات والمنفردة فان قالوا لا انتقض عليهم
اصلا لما او ضحت تلك من الحجة في ذلك وان قالوا نعم قيل لهم فتكون
الحكمة من قبضة بالعلة تقول بزوالها امر تستصعب الي غير عانة ولا نهاية
وفي امثاله وجناس ضرره واستعمال السفهاء له كذلك ويكون ذلك في علم
علة تمنع الجميع من اجله على المدا صلا وتوجب تحريمه وامثاله على الناس
جميعا خلفا عن سلف فان قالوا نعم قيل لهم يبقاها فيه بنفسه خصوصا
فيلهم ولم ذلك العلة غير باقية فكانه مستجمل ذلك على الاصح ان
يبقى الحرمة مع ارتفاع العلة موجبة لامالاه في الماصلا حلالا وانما عارضه
التحريم بعارض عن قولكم فاذا زال العارض زالت الحرمة ولعله لا ينبغي
من ان يلحقه ما في سبيل الحجة الفاسدة بالنية والشدقة يستحسن الاختلاف
بينها عند لحالة البنية وزوال الشدة ان لو ثبت هذا وضع لكان العارض
في نفسه ولكنه لم يصب معنا بعد وان قالوا باستغراق الحسن واستصحاب
الحكمة للكافر الناس عموما طرخوا على حال في العقول اصلا لانه يثبت
على قولهم تحريم شرب الماء الي غير من المأكولات والمنشروبات مما اعتادها
السفهاء كذلك بل يقتضي تحريم الخمر والعنب والزبيب والنمر والربط
والبسر وجميع الجيوب والاشياء المأكولة والمنشربة ويكون ذلك فيما يعمل منه

تعمدوا لاندوة المحرمة اظهر وهذا ما يقبله احد من اهل القول ابدا ولعله لا يثبت
المعظمين البصير اعيا السرين لانه يصادم الكتاب والسنة والجماع معه
مرداه بل لو ثبت ذلك لكان لا يثبت على وجه الارض شي من الحلال ويخرج الامم
في نظليه عند ذلك الى تكليف ما لا يطابق وهذا لك باطل وقطاعه وان قالوا
انهم لا يجزمون لاجناس ذلك عند عدم العلة الموجبة لاسباب المحرمة قيل
لعمرو لمزدك لا بد لهم من ان يقولوا لثبوت المصل فيه الطهارة مع الحلو انما
كان وقوع التخريم بعارض معدوم ذلك لا يقع بمحرمة عليه قيل لهم ان هذا
هو المطلوب منهم وهو الحق والصواب اذا ثبت التخريم بالعراضات
كما قلتم ولكنه فيه جوع عن تخريم الفتوى البينة المتفاقنا نحن واباكم على طهارة
الماء والخب وحلها وكفى التمازج بينهما على مقتضى نفساد فيها ولا اخراج
لها عن اصلها فخرجت علة شرعية توجب فيها ولها الانتقال عن اصلها
طحا لانه امكن ذلك في امثالها من النظاير وبطلانه فيما لا يقولوا فيها كذلك **•** وكأنه
ينبئ وجه المناقاة في المعاني والمناقضة في الكلام ان يخص البعض من البعض
فيوجب اذ ان الحد في غيرهما وبقاء المحرمة فيها عموما يستغفر الجنس ويطلب في الكل
من الناس مطلقا في كل حال وبكل حال من حال المصل والحد والعلة والحد بلا
كتاب طائفة والجماع على اصل يصح في الحق وجهه كلاله لقول راجع
الوزن الى جانب الصف في المطلق والتقييد ايضا بشرط المرات لها
بالكاسات والتكلم عليها بالسفاهة من الناس والقول الفصل ذلك لا يؤثر في
الحال التخييل وان كان في نفسه حراما فلا يتعدى **•** فما الدليل على اطلاق المحرمة فيها
كالخمر فان قالوا وجود الجماع مناعلي ذلك وزعم لا يجدون ملحقا دعوى الجماع
اذ لا محجة لهم في ذلك وكيف يصح الجماع والخالف حكم من المسلمين هو وجود قوله
يقتضي خلاف لما ادعى فهو من ثبوت الجماع في الكنت وسوم هذا ما لا
يستقيم في الحق وعلا ما لا يتوافق مع ما يصح معه دعوى الجماع فان قالوا
لثبوت الاتفاق من المحرمين لها اطلاقا **•** قيل لهم وهذا يصح القول وفاقا
ولا يمكن الجماع الاعلى في صور شي من المباحات في المصل بل العلة توجب
تخييمه اتفاقا او لاجاعا وانه يخرج استحقاقا لخلاف فيه لعل البينة فان لم يجد
لانتفاك مبرها هنا يستدل به على صحة ما قلتم من القطع على تجريها في بضرون قياس

وكانه نفسا ديعتبر به في المقاس بها للعلّة الموجبة للحكمة فيها على قولكم
 والسبب القام بوجود الحجج فيها عند المقايضة بها لغيرها من الامثال والاعتدال
 يتبين من ضعف هذا الرأي • بل كانه الاصح ما قاله الصبيح فيها رايان الانسان
 الى الحكمة • وذلك هو القول بالرجوع معنا ومن حيث ما النفس الخلاف في الرأي
 للحجة لم يجدوها وانتم التاييلون خلافة ما الدليل لكم على ذلك وما الحجة فأوجدوا
 من كتاب الله تعالى ومن سنة رسوله عليه السلام • واول ما جماع على
 برهان او من حجة عقلية تثبت هذا القول على اصل صحيح وكانه وجود ذلك
 لهم انشده شيء بالحال لعدم الحجة وتناقض الادلة وفساد العلّة وقرب
 المضائق لهم من كل وجه • انه يقتضي كل شيء يحرم نظيره وهم لعلمهم
 شديدون ذلك ولو ادعى لهم حجة في العقل قوله • فان قالوا لم نعرف لهذا الحجة ولم
 نجد له ادلة ولا يعلم له علّة الا ما وجدنا الاستياخ عنها يتهنون وما يحرمون •
 قيل لهم كأنكم عن انفسكم اقرتم بانكم تفضلون في سبيل التقليد
 والتقليد في الدين هو من الامور النبوية • وان قالوا انهم يحرمونها كذلك بانفسهم
 على راي بلا حجة منهم الى اتباعهم لغيرهم • قيل لهم او يستقيم في الحق
 او هل يخرج من الصواب يخرج من شيء من الطاهرات المحال في المصلد للجموع
 عليه بالعلّة موجبة للحج مصرحة بالحق في تحريم بل يدعي برهان لها هي
 ان يكون ذلك كذلك • وقد وجدناكم الحجج واوضحنا لكم المنهج فانظروا يا
 اولي الابصار فيه • وانقوا الصدور لا تقولوا على اسباب تعلمون ولا تظنوا
 بنا اننا انما نصيب نصيب هذا لنا من الراي • بنا تخفى فيه من مخالفة فيه كلامنا
 قلنا هذا اجتهاد الما بان لنا خلاف مقالكم ولم نصنع معناه واصح حجة رايكم
 في الحرمة فلم نكفنا المتابعة لكم ولا العمل بما رايتم في هذا على
 غير برهان يتضح لنا بيانه وعلى كلامنا ان يحتمل لنفسه في التماس الصواب
 بجهد والولاية • من خالف رايه في الراي من رايائيه الامر نصيب الراي • بنا
 ودان بالبراءة من مخالفة عليه فانه بالبرولة الحق • وانا ان شاء الله ان بان
 لنا رجحان اجتهادكم لندع ما نحن عليه المأمن ونقبل الى الحق ولحمد الله اعلم •
مسألة سئل الفقيه عن ما بين خلفان رجحان الله عن الفروع البينة
 فقال لهم يبين لي مع ضعف بصري الى عدل ما اثره هذان الشهران

فيها اذ لم يرد فيها فتوحكم كقول الله رب العالمين ولا في سنة نبويه الامين ولا
صح معنا اجماع على حكم فيها فانا لا نأخذ من اقدمين عن الفقهاء السالفين حتى لا
يصح خلافه من المخالفين واما وجدت المناقضة في حكمها فانا لا نأخذ من
ولاد ذلك بعد وثبتت في حكمها في ما فهم دون ذلك كان قباهم وعسى ان
يؤتيها من هذا في فهم على خبرها ولا اعلم لهم حجة يحقون بها في خبرها الا
استعمال الفقهاء اياها في مجالس الامور لا يبين في لهم حجة بذلك ان المجالس
لا يصح بها تحويل حكم اذا ما صح حاله وتثبت طهارته فهو على حكمه الثابت
له لا يتغير عن حاله باختلاف الموضع ثم ان التبرم لا يصح باصل ثابت او
علة موجبة لتبرم الفنون البنية وقد كان حب البن قبل تحريمه ممازجته
بالماء محل الطاهر كذلك الماء قبل ممازجته به في الطبخ طاهر مثله
وحكمه كذلك عند الجمع قبل الطبخ ما الذي بعد ذلك انقله عن حكمه
وحوله عن حاله من الحال الى المحرم مع ان النار لا تحبس الطاهر واما نظهر
مكانه من حيث في رايه رايته في حكمها من اهل العلم واذا ثبت ذلك فاولي
على هذا ان يرد احب البن مع الماء الممزوج به في الطبخ طاهرة فوق
طهارته له دون انه يحبس بذلك فاما ما بان في هذا المعنى ولا يبين لي
عين مع اني لا اخطئ في قول مخالفه من المسلمين لانه فيما عندي على ما كنت
عليه اثارهم كانه موضع راي واجتهاد لا اجماعا على احد الحكمين قال
عين فليس فيها الاحكام واحد مع فروعها لا عين لانه يقول فيها بالاجماع
ولا مدخل معه فيها للتزاع ولم يجد في المأثور قولها عن حديث معهم او
قرباء العدد منها الى الصبي رحمه الله حام حول الخلاف في هذه المسئلة يخرج
من مفهوم منطوقه ان له قولاً غير التبرم يحرم حوله عليه ويوجب اليه فانه
به شبهة القول بالاجماع وانما شبهة من ان من ان ذلك الوقوف
يصح قوله وقد خالفنا الى جهة اخرى ذلك على ان عدل بذلك تحليلها
فما اول من تكلم فيها بالخلاف فاجازه فيما علمنا اشارة واما وبعده قد صح
بالتحليل فيها فراه عدل واتي عليه قوله فصلا ففضل في نقلته وبراهين
عقلية واسبع القول فيها ما يؤيد له ابراهيم رحمه الله حتى كاد ان لا يري
القول فيها بالتبرم قولاً يعند به فابان نور الصواب لا ولي له الباب

فراوه صحیحاً ولم يخالفه مخالف في عدل مارة الى غيره فيما علمنا الى يومنا
ولعله نازعه في ذلك منافع من لا يعد نزاعه نزاعاً ولا هو مما ينسب
اليه العلم وبعد ما صرح ابو بهان فيها بالتخليد ولم يخط في دينه مرقا
فيها بالتجزم يصح على هذا ان يقال فيها حكمان على معنى فيها قولان مع من
اجاز فيها اختلاف لا على ما توهمه هذا الشيخ رحمه الله وقوله ولو كان
اجماعا على احدها لم يصح خلافه لم يخالفه من اهل العلم **فقالت**
الشيخ ناصر بن جاعد ولو اجمعوا على تجزئتها لصلوا اماها مسألة راي لا
اجماع على معنى قوله لا يجوز فيها الاجماع لانها اذا اراد الله تعالى حدودها
وظهورها مع اهل العلم تعلق فيها الخلاف على معنى قوله وحاشا امته
محمد صلى الله عليه وسلم ان يجتمع على ضلال وتخال ان يصح منهم الاجماع
على شيء صح فيه خلاف منهم صفى قوله ولو كان اجماعا على احدها لم يصح
خلافه لا معنى له على هذا ولا جواز ولعله اراد موافقة ابو بهان
رحمهما الله على قوله فيها بالتخلاف ونفى قول مرقا فيها بالاجماع ولم يجز
فيها الاجتهاد وتقصرت تلك الفاظ المهابي عما ارادها من المعاني فخلت
بها وعبرت بغير ما اراد فذا عرف الغلط من الانسان بيد فلانة
بالنساء واخرى بالحنان والله علم فينظر في ذلك فان صح والافقوال العلماء هو
الصحيح لا قول من ادله في العلم وهو ان كانت في كفاية والقيل مرجع
اذ لو كان اجماعا على احدها لم يصح خلافه لم يخالفه من اهل العلم وهم حاشاهم
مرد ذلك ومحسنون بهم الظن وكل منهم عتبان له في ذلك وهم في درجات
العلم ومنازل متفاوتة وبعضهم علم في بعض ذلك على قدر تفاوتهم
في الدرجات العلمية لقوله تعالى وفوق كل ذي علم عليم **والله** يعدل
هذا وهذا غيره اعلم **مسألة** عن الفقيه علي بن قاسم والشراب
الذي يملونه اهل البنادر من قنار الين ويسمونه الفنة من علمه على ما
وجدته في المأثر **قال** المؤلف قول مرقا لا يقدر على تجزئتها ولا
على تخطينة شأنها ان لم يكن ما يخرجها من دين سواءها وقول مرقا بالتخليد
فيها ينجي وهو قول الشيخين الفقيهين سعيد بن بشر **الصح** وجاعد بن
خيس الحارثي ولم يعل ذلك لانه قد انصح صوابها وكان الفقيه سيدنا

منها بن خلفان على ذلك مساعدا وفي اشارة جوابه لها على تحليلها معا ضل
وهو الصحيح من القول فيما اري الا انه موضع راي وما جاز عليه الراي
لم يجوز ان يدان به قطعا والله اعلم **مسئلة** الصبي يمين ضرب حامة او
غيرها ما هو مباح للناس صيده فسيقه عليه احد واخذ يجوز هذا ويسعه
كان ضوبه لها يندقة او ماها بيده قال لا يجوز اخذها لغير الضارب
في الوجهين والله اعلم **مسئلة** وما يعيش في البر والعرفى ذكاته اخلا
ولو كان طير او ابله اعلم **مسئلة** واذا سجي على الصيد وضربه بسيفه
وقتله جاز ذلك ويجوز له ما قتل برمح وسهم وما قتل بعصا
فلا يجوز اكله سجي ولم يسم والله اعلم **مسئلة** عن محمد بن المختار وقال
من وجد ثنائه مذبوحة في البلاد بلا اذنه لم يجز له اكلها فان وجدها
مذبوحة خارج البلاد له اكلها ولم ينتفع بها والله اعلم **مسئلة**
ابن عبيد الله كان غنله واسان غنم فسققتا فغنم فبعدها ذلك وجدها
مذبوحين واحدة في الفلاة واحدة في البلدة اكرم عليه اكله فهذين
الراسين قال ياكل الذي وجد مذبوحا في الفلاة ولا ياكل الذي
وجد مذبوحا في البلدة والله اعلم **مسئلة** وفي الامتز ومن وجد شاة له
مذبوحة مع رجل ويبيع لحمها ولا يدرجي كيف صار لحمها اليه وكيف
ذبحها له اكل لحمها قال ابو سعيد انه يجوز اكل لحمها اذا امكن
ان يقبل اليه بوجه حلال حتى يعلم انها ذبحت على غير ما يجوز ذبحها والله
اعلم **مسئلة** الزاملي ومن شاة وذبحها ثم تخلص من ثمنها لغيرها ودفع
له بها هل يطيب له لحمها قال اكثر القول انها بمنزلة الهبنة
لا تاكل احد لها ولو ذكر اسم الله عند ذبحها وان لم يذكرها فاستد في الحرمة
والله اعلم **مسئلة** ومنه اختلف القول في النهي الذي رفعه عن
النبي جليل الله عليه وسلم عزاء البسر والقارين فبعضنا واه فيه انه ينبغي
ادب لا يحرم وببعضنا انه لا يحرم فعلى هذا القول هو حرام عند
صاحبه فحين ما ينزع البسر ويدخل ما في الحلاق منه وعلى قول غيره انه
ادب فلا يحرم عند حتى يتفق كقوله لا يندى وقال ابو سعيد
يختلف في ماء البسر قول يجوز ان يتخذ منه خل وقول لا يجوز وقول مكروه

والله اعلم

والله اعلم **مسألة** واذا وجد المضطر شيئاً من المحرمات مما يعصمه ويحيى
 وشيئاً من اموال الناس لحرام الذي لا يحل بيع ولا هبة ولا اطلاق
 يصنع **قال** انه يجوز في ذلك انشاء لحيات نفسه وهذا ودان بما
 يلزمه من الضمان **وقول** انه يجبي نفسه من الميتة والدم ولحم الخنزير
 ومثلها ولا ياكل من اموال الناس **وقول** ليس له ان ياكل من الجسد المحرم
 اذا وجد الطاهر ولم يعارضه فيه معارض والله اعلم **مسألة**
 ان من عجز في المضطر اذا حضره ميتة ودم مسفوح ولحم خنزير مذبوح
 من اكله **قال** فهذا منسأ ويجبي في الحرمه والاباحة فاي
 ذلك كان طيب لنفسه منه وكان محمياً فان كان الخنزير ميتاً كان
 اشده لانه يجتمع فيه حرمتان حرمه في الاصل وحرمه الميتة فعلى هذا
 اذا حضره ميتة الانعام والتخوير في اكل ميتة الانعام **وقول** كله
 سواء والله اعلم **مسألة** والمضطر ياكل من الميتة بقدر ما يجيبه من
 الهلكة ويتقوي على الفريض في وقتة ام لاحد في ذلك **قال** ان
 المضطر ياكل من الميتة بقدر ما يجيبه من الهلكة ويتقوي على أداء
 الفريض في وقتة **قلت** وان كان في رمضان هل له ان ياكل بقدر
 ما يجيبه في ليلة الى حولها اذا كان معه انه لا يقدر في تلك الليلة على
 شيء من الحلال ويصبح صائماً **قال** هكذا يجبي اذا كان في موضع
 يلزمه الصيام والله اعلم **مسألة** الفقيه من ابن خلفان رحمه الله
 ان اكل الميتة مع عذر المضطر حرام غير واسع اكلها حاله مجزها اذهب
 من حلة المحرمات التي حرمها الله في كتابه الا في الحاله التي استثنى الله
 اباختها وهو المضطر لا عينه وذلك عند خوفه على نفسه الهلاك
 من المجاعة ولم يجد غيرها من الحلال تحييث له ان ياكل منها بقدر ما
 يعصمه عن الهلكة توسعاً برخصة الله له وما لم يكن كذلك من
 مجبى محرم اكلها على الاختيار وعدم المضطر فان اكلها اكل على ما
 يسعه ومانت على المضطر فلا امن عليه الهلاك وان يكون بذلك
 من اهل النار اعاذنا الله منها وجميع المسلمين **مسألة** الصبي
 واجل الخمر له مجزي عن الذبح وفي الذبح بعد الفخر خلاف بين المسلمين منهم

من اجاز ومثله لم يحز ذلك منه اعلم **مسألة** ومنه قلت له وفي اليهودي
 اذا انتصر والصرافي المجوسي اذا اتهموا وتنصر هذا توكيد بايهم قال فيه
 اختلاف قلت له وما حجة من يري تحريم ذبايهم على المسلمين قال
 لان الشراك ملل على بعض القول فكانه اريد على ملته والملة لا توكيد
 في حجة من يحرم ذبايهم بقول الشراك كلمة واحدة والله اعلم
مسألة ومنه وعن سبقت المدينة عند الذبح فقطع الرأس قال الرأس
 لم يوكل ثم راجعت فيه قال لا اري هذا جماعا وهما يحسن في الدابة الذكية
 حلال وحرام ومثله في الموايد قلت له وهل تجاسرنت على
 اكله قال نعم والله اعلم **مسألة** وسالته عن رجل اصطا وسمكا
 بشبهه كنه فخرج السمك من السمك جيا واصطاف اخرا وجاروقه عن له ام لا
 قال ابو محمد جيان ان كان السمكا الذي خرج جيا فخرج هذا فلا يجوز
 لصاحب بخاروق الاخر ان يصيد وان كان سمكا قويا فلا باس على اصطاف
 والله اعلم **مسألة** وعن رجل عند شاة امانة مرضت فذبحها وباعها
 ما الذي يلزمه لربها اذا اختلفا قال يلزمه ما صح من ثمنه لان ذبيحة
 المحتسب جائزة ولو افان عليه غير الذي يصح من فدية اللحم والله اعلم
مسألة من كتاب المصنف في ذبح الحي غير القبلة وارا اختلاف
 السنة فعليه التوبة ولا اعلم ذلك مما في الذبيحة والله اعلم **مسألة**
 السيد الفقيه مهابن خلفان رحمه الله وفيمن امر غيره بذبح له رأس غنم
 فادعى بعد ذبحه انه لم يذكر اسم الله عليه يكون قوله ذلك مقبولا وحجة
 على صاحبه الامر بذكره كان الذبح نعمة ام لا ويصير بذلك مثل الدعوى
 واذا ثبت قوله حجة انتفع به حرمة المذبوح ويلزمه صفاته لربه ان
 صحت حرمة بقوله ام لا قال ان مثل ذلك لا يتفرع عن الاختلاف في
 المحل في القول والذي اراه واستحسنه ان كان الذبح لغية نعمة فذكره
 لم يذكر اسم الله عند الذبح بغير اختيار بل قاله فيه العذر
 من لسان او عين اعجبني في ذلك قبول قوله لانه مأمون على ذلك وهو منه
 ولا يكون الامين خائفا وعيبي في تحريم الذبيحة بخبري الاختلاف بين الفقهاء
 الاسلاف وقول مرقاك بتحليلها اعجب اليك انه لم يتقدم الي ترك ذكر اسم الله

(او غير نعمة)

عز وجل من غير عذر وان قال انه ترك التسمية بعد الذك لم ارجو قبول قوله وان كان
ثقة لا قرآن على نفسه بانه قد اتي في تاريخه ما ليس له ان ياتيه وقد انت
ثقتك بذلك فيما عندي وصار ائنه بالمدي على عين ولا يصح تحريم الذبيحة على
صاحبها بدعواه ان لم يصدقه فيما ادعاه بل ان كان صلو كافي ذلك فيما بينه وبين
الله بغيرها يخصه بنفسه دون عين كذلك ان كان الذاب غير ثقة في
المصدر فتكون دعواه غير مقبولة منه ان ادعى انه لم يرك اسم الله عليها عند
ذبحه اياها ذكر ترك ذلك من غير عذر عن غير هذا الموضع كله سواء فيما اري
لانه غير عامون على ذلك لعدم ثقته واما الضمان فكما حال يكون منه قول
الذاب مقبولا في ترك التسمية وتحريم الذبيحة لقوله على رأي من يري تحريمها به
من هذا العلم فيكون الضمان عليه لازما لصاحبها هل حل تلقا عليه قوله
وفي الحال الذي يكون فيه مدعي لا يقبل قوله فلا يلزمه في ذلك ضمان لانه لا يصح
على صاحبها تلقا بسببه بل التوبة الى الله مجزية له فيما ارجو احب طاب ليات
مع فينظر فيه ويعمل بعده والله اعلم **مسألة** الشيخ عبد الله بن مدام الحارثي
والقنفذ والمرب وحم البطور الكاح والهدد والصفر والقي تسميها البدن
المسططية والخفاش والجدل والباو احلاله والعقاب والبار والنسر والرحمة
والغراب والعنق واليوم والضاصوا والصرر والسنصر حرام قال الشيخ
جليل بن حسن الله علم وانا لا اري في قوله انه يخرج من الصواب على حال الامان
في بعضها ساءه وهذا ذكر ما هو المتفق على حله منها ما يختلف في جواز اكله
وما اعلم انه يتفق على تحريم شيء من ذلك وعسى ان ياتي ما يدل على ذلك جمع **مسألة**
عن الشيخ جليل بن حسن بن رجي رحمه الله وسئل عما يحل او يحرم اكله على الانسان
وله من انواع جنس الحيوان قال قد احله الله على لسان نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
في الغراب والسنطة والجماع او ما اشبهه من شيء في هي او امر نجاس لان لمحة
مبيح ما به من حكمه وابطاحه او كراهية او خطر او غير اري في موضع الاختلاف
بالرأي **قلت** له قال بهيمة من الالعام قال خبي من الخلال لا من
الحرام في دين الاسلام لما استثنى في ذلك **قلت** له قاله زواج الثمانية
والجلد والبقرة والغنم معروضناهي في هذه مما قد اباحه الله لعباده كما اولينا
وجلدها وعظامها قال نعم لانه قد جعلها منافع لهم فهي الحلال في حكمها

المان الذكاة على ما جاز فيها شرط الجواز لهما أو ما يكون من شجرها فان الميتة في
 اصنافها من الجوار وما ذبح لعين الله أو انه لم يذكر اسم الله عليه بالعدل لا حقها
 في الاحكام • قلت له وما كان من جهل الوحش أو الظبا أو الدواب والارانب
 والموا • قال فهذا المصيد لا أعلم انه يختلف في جلبها لعدم جواز في
 العمل والمقال لما جاء في المارنب عز قول • انه لا يجوز وفي نفسه من ذلك •
 قلت له قال زرافة والكر كدك وبقر الوحش في انواعها حكمها • قال لا أعلم في بقرة
 الوحش على ما هي به من انواع الماهية الخالد في الجماع وقد قيل في الزرافة
 والكر كدك انها من ذوات القرون وعلي هذا فلا يصح فيها ما عدي علي
 حال الماهية كذلك قول واحد المغير ذلك • قلت له فالحجور والمبلل والنامور
 وشاد هواد قال مني في حكمها • على حسب عقي ما جاء في وصفها من انواع ما
 يוכלلها وعيسى ان لا يصح في شيء منها المذكرة • قلت له فالحجل والبعال
 والحجر واللام لا • قال هذا ما يختلف بالري في جلبها القول يمنع من جواز
 اكلها • وقول في الجان ولعل القول بالكلية ان يلحقها في ذلك • قلت له
 ولحم الغيل ما حكمه وما القول فيه عني • قال قد قيل فيه بالتحريم والغيل
 راي الماهية ذلك • قلت له فالقرنة والخنازير • قال في احكام المان
 اضطر اليك لها والافلا سبيل الي جلبها في دين الاسلام • قلت له فالقرن مثل
 الخنزير في تحريمه • قال لا بعد من ان يكون كمثلها وان لم يصح الله تحريمه
 ولا حله • فقد قرى بها ذلك بالبعث على نفسا وبها وان قال بعض انه لا يجوز اكله
 وليس هو مثل الخنزير لانه لم ينزل بتحريمه القرآن كذلك • وقال بعض فيمن
 اكله انه لا يقول فيه بانه قد ركب كبيرة توقيفا منه عن القول في حكمه باليدية
 لقلة علمه فانه غير ذال الماهية توقيفه نور على الحيرة لا على ما عداه من تحريم او تحليل
 لدليل عن بصيرة • وما الحسن ما يكون من تحريم هذا المان لا يقدر على ما سواه التحريم
 وان لم يكن من الفقه في شيء على حاله لا ليس فيه زيادة يفيق على ما اخبر به
 عن نفسه في حاله لانه لا يقطع على اكله بكبير • لاما زاد عليه من اصابة
 عدل ولا خطاء له في صغير • وربما يكون في ما اشار الي ما قابله لانه في
 غير تعنيف لمن قال انه مثل الخنزير لما ظهر له من دليل مع الماهية او تصريح حدث
 فيروا في ذلك في حواشه انه مساو له في جميع احكامه فالقول فيها سواء •

يخبركم مثل جنير • قلت له وما المذخرف في ذنبه من قول فيه اخبرني به •
قال الله اعلم بما قاله الجميع فاني لا ادريه فاما في قول بعض ما يوجد في آثارهم
عن عطاء وعكرمة ومجاهد والحسن انهم قالوا فيه بخير • وقال منهم اخرون
انه ليس بحرام • قال ابن عبد البر انه لا يؤكل ولا يجوز بيعه في قول العلماء
وانه لا يعلم احدا يرخص في اكله • وروي عن الشيخ ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن لحم الفزع على معني ما قاله • الا وان في قول الشيخ ابي سعيد
العماني ما يدل على انه لا يصح فيه الا انه حرام وانه مثل الخنزير في عامة ما له من
احكام فاعرفه • قلت له فالضباع والثعالب والسنابرة والقول فيها
قال في في المجمع من جملة انواع جنس السباع المأخذا على هذا في اسمها مما
يختلف في حكمها هي في العدة على ما به في الراعي قول بالتحريم وقول بالكرهية
وقول بالحل لعدم ما لها من حكم في الاصل يرجع بها اليه فيرتفع بها ما في منازعة
بين اهلها في الراي الا وان من يذهب في حلها يقول انها من الصيد فيجعل فيها
الحرام مثلها من النعم على قتلها محرما او في الحرام على ما به يجري في قتلها على
الخصوص في كل وجه حتى هذه لا على العموم لما عدله من اهلها • في قول من
اوجبه لا على رايعي نفي في قوله ان يكون في شيء منها الا وان بعض الفقهاء خفف
الضعف في بعضها بالباحة والفداء في موضع لزومه وفي الحديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال الضبع صيد وجزأه كبش مسن في علي هذا الخصوص
بالاحراز من جملة ما له نائب من السباع اذ لا يكون من الصيد فيتعدي المأكول
في رايعي قال به • وعلى قول من يحرمها • في كغيرها من الانواع اجزاء على قتلها
فاعرفه • قلت له فالاسود والعمور والذباب والعنود • قال في
في هذه ان تكون اسد المولى • وان كانت لم يخرج في الراي عن ان يلحقها
معني ما لها من قول فان تلك في الحكم اظهر ترخيصا عند اهل العلم • قلت له
فالذئب وابن اوى والكلب ما الوجه بينهما • قال في علي ما مضى
من القول في مثالها من السباع في حلها وتحريم اكلها لانه لا يخرج لشيء منها عن ما لها
من اباحة وكرهية وتحريم على حال • قلت له تحق الكلب لم يخرج في
حكمه من الراي في جواز ما يسكن من لحمه مع ما به من نجاسة شريم ام لا • قال
نعم لراي في قوله انه لا يخرج عن المذكور • في بعض القرآن فليس من المحرم فانه لا بد

وان يأتي عليه فيلحقه معني ما جاء فيه جزاءة قلت له اما هذه اينا يا معروفا
فيمنع من حملها للغير عن اكلها قال بل هي كذلك واما علم ان احدا يقول
في شيء منها بغير ذلك له انه موضع راي لعدم ما يتبع من جواز هلاك
قلت له فالسمع والسمور والفقة والضربان قال ففهم ان يكون لها ما في
السبع وقول في راي لان السمع ولد الذئب والضبع قال الفقة على شكل
الفندوقيل انه السمور البري وانه في قريه والتعلب على شبه السمور والاهلي
وعلى هذا فيكون ان يكون في حكمه ما يضا هي والحيوان والسمور قد قيل
انه يشبه السمور واما ان الضربان في جزء الكلب له حكم ما اشبهه فرمباح
او محجور وما لم يكن له في المحرم مثال ولم يصح فيه حكم يمنع من جواز
وما اشبهه المختلف في تحريمه وحله جاز لان الحق معني ما به من راي في حكمه
قلت له فالفتك والوبر والقنفذ والبرنوع ما القول فيه قال قد قيل في
الفتك انه حمله السباع وعلى هذا فله ما فيها من قول في نزاع بين اهل الراي
في حملها وتجريمها ولم يجد في لاشرايد على حكم الوبر اما ما يكون من حمله ما يدل
فيها فيجوز ان يحمل الا ان يكون من السباع فيختلف في جواز اكله في الجمع
لما وان بعض القوم حمله وبعضهم كره اكله والقنفذ نوع ما ياكل وان حرمه
الحنفي فقد اجاز الشافعي وهو الصحيح لغيره والبرنوع ليس فيه قول انه حلال
لما ما تذكره عن ابي حنيفة انه قال لا ياكل وليس كذلك فانه ما كره القنفذ
فيه لما ذكره علي من قتله في موضع لزومه لمن فعله فاعرفه قلت له فابن عرس
وامرجين وسامر ابرص وما القول في حكمها قال قد قيل في ابن عرس
انه نوع من الفار وفي قول اخر انه يشبه الثعلب في وصفه وان سامر ابرص
كبار الورع وامرجين هي ضرب من العظا وقيل انها عرض منها وفي قول اخر
انها انثى لجرعاء وهي على هذه الصفة ففهم ان يكون يجوز فيها ما في انواع
لان يختلف في حملها وجواز اكلها لان ما اشبهه الشيء فهو مثله في المجمع لما
خص بدليل والافضل كذلك قلت له فالورع والضرب والجرعاء قال
ففهم في الورع ان يكون له ما في الضرب من قول بجله وقول بجرأة اكله
وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا اكله ولا لحمه وفي حديث
اخر قيل له احرامه هو قال لا ولكنه لم يكن يرض قومي فلجد في اعاقه وفي

رواية لا اكله ولا احمه وليس من طعامي • واما الخرباء فهي من الدوخ • وقيل
انما ذكرهم جبين وهي اكبر من العظام ما كان من انواع جنس الموراع فغسيق
في ابحاثه وتجرعه قلت له فالحرز والفار والجلد • قال بغسيق في هذه
ان تكون بغسيق في حكمها وجواز اكل لحمها على ما هو به قول بالمنع وقول بالاجازة
وقول بالكراهية في ذلك • قلت له فالفاغمي ولحيات واما ما في القول
وبها • قال • هي على ما في السباع وقوله في راي لا على عين من الجماع على
شيء في ذلك • قلت له فالبنزة والعقبات والحدادة والقول في كل منهما •
قال • هذه في حكمها لم يد وان يختلف في ابحاثه اكل لحمها لان لها محالب فهي
في الطيور والجوارح لا غير فجاز ان يلحقها معنى طها في الراي وقول بالاجازة
وقول بالتجريم وقول بالكراهية فاعرفها • قلت له فالصدرد واليوم
والصنوص • قال • هذه والمولي في القول على سواء اما في الصنوص •
كانها اقرب من المباحة زيادة عليها البعد من الجوارح اذ ليس له محلب فيمن
ان يكون منها في عدة والغالب على قوته ما كان حساس المرص وضعا هو اعم
مثل الجراد والفراس والعقارب • ونحوها وعلى هذا ففسان يكون القول
بجلد اولي • قلت له فالسور والضم والعقبات قال • هي من انواع ما يختلف بالراي
في حله وتجرمه وكراهته اكله وليس في شيء من هذا كله ما يدل على بعد من الصور
على حال لعدم حاله • قلت له اليس في الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه يبي عن كل ذي كغاب من السباع وكل ذي محلب من الطيور • قال • لا
يبي في هذا لما قابله من نعم • ولا قوله اذ قد صح بما لا اعلم انه يختلف في ثبوته
لما انه مختلف في تناوبه في نفسه مختلف فجاز في الراي بالمدب وبالنجس في قول
ثاني وبالكرهية في قول ثالث ولم يجز ان يخطئ في دينه احد على شيء من هذا
في تناوبه ولما ان يبي ما اورد من برهان على قوله لجواز ما في صورة ما ادعا
لوايه وزد عليه الذي دعا في حاله الى الملاحظة رايان لسان مقاله في موضع
الراي لمن قد عليه فلم يره اوجاز له لعدم ما منع من جوارحه في ذلك • قلت له
فالمحج في كل راي من هذه المراء ما هو اخبرني بها • قال • فانه يبي عن اكلها
لما ان ورد محجلا فعلق من قال بجلد على ما جاز له في رايه من الاقويل بطلها في
التنزيل في بيان يكون في شيء من البهايم محجها • على قولها الاختيار مطعما

الإمام استثنى من شيء آخر به ذلك عليه بما ينشأ من قوله عز وجل في أنواع حسن
 المحرم وقتني ما خرج منها عن المذكور في الدواب والطيور في خبر ما قد أحله
 من الإلزام يطعمه فأجاز أكله إذا لم يحسن أن يكون ما عداه من جملة ما قد نفاه
 أن يكون من الحرام فأنفاه في حكم ما قبله على حاله وليس هو غير ما قبله من
 أحكام الإمام مع تحريمه في السنة أو الإجماع والمأخوذ كذلك مطلقا في ذلك
 وفي قول الأئمة والمباح الإمام استثنى المحرم فأنه ما خرج في حكمه ولا بد فيه من إجماع
 لما في الإجماع أن ما استثنى الشيء فهو مثله وأنه لا يصح ما في هذا من قول ظهر عدله
 ولما لم يأت في النبي ما يدل على تحريم ما به جملة على الأدب على عين بلال
 يخفي في ربه من قد تغلق في حبه بظاهره في الخبر وهي جملة على التزم حتى
 يصح معه ما يخصه بغرض فضلا عما لا يرد من قول في تكريمه لأجل ما في النبي من
 معني يدل على المنع من أكله وأنه في غير نصيح أنه الحرام أو لعين من شيء يكون
 في أحكامه **قلت** له وما خرج من هذا كله من دابة أو طيور ولم يشبه المحرم
 فلا قول فيه المحرم أكله **لا عين** **قال** نعم لما في الإجماع من دليل على
 حله ولزجوني في القول لا هذا في حكمه الإمام مع في حله أنه مضى فحرم على
 العموم والخصوص في حق من يوردي المضرة مثل السموم والمأخوذ كذلك
 ولا أعلم أنه يختلف في ذلك **قلت** له فالدجاج والغمام والاوز والخماري
 والأكران والكركي والحجل والطيور والقطا وأحكام **قال** فذلك كلها من
 أنواع ما جاز أكلها لعدم ما يدل في الإجماع والراي المأخوذ عليها **لأنها** من ذوات
 النسر كالرحمة والنسر والمخالب مثل العقاب والصفر **قلت** لا أقول فيها على حال
 المأخوذ **قلت** له **قلت** له فالورشان والغري وساق جرد النسي والفاخته
 واللعجور والغمام **قال** نعم من أنواع أحكام **قلت** لا أقول في حكمها المأخوذ في الإجماع
 من إباحة أكلها **قلت** له **قال** الصفر والحقة والطاوس والهدد **قال** إن هذا
 الأمر كذلك وقيل في الصفر أنه مكروه الأهلان ما قبله أصح خلافا لما قال
 فيه مع الطاوس والهدد بالتحريم من أهل الصناعات وما أخرج به في شيء من
 النبي عن قتله ففسى أن يجوز فيه لأن يحمل على ما يكون من العيشة على المنع من
 جواز أكله فأنه لا يدل على ذلك **قلت** له فالطيطوي والدج والمرمر
 والبط والتم والفواص وأبن الماء ومالك الخبز والحب **قال** فذلك من طيور الماء

ولا أعلم

والاعلم ان في شيء من طيور حبلها قلت له فاما بابل والخطاف والشرقا
قال فخذ من الحلال في احكامها اذ ليس لها ما يدل على حرامها قلت له
وما كان من انواع العصافير مع الدراج والحجة والعندليب والقمير والببل
والبوقير والتوسط والظاير والزرارير ونحوها قال فخذ كلها على ما
هي في انواع لا قول فيها الا انها من الحلال الطيب في الجمع قلت له
فالحفاش والوطواط والقول فيهما قال قد قيل يحل له لو قيل بالمنع في جوار
اكلها تجري ما لها لان مما شبهها من الفار في رايه قال بذلك قلت له وما الذي
يجوز في هذا فيهما قال فيجوز لبعدهما من التحريم راي من اجلهما وان
استبها الفار في شيء فقد خالفاه في اكثر الصفات مع ما به قول في راي جازلان
يلحقهما ان لو اشبهاه من كل وجه او في الغالب على امرها وعلى قربة من الاباحة
فمنها ياكل النجاسة فتلحقه الريسة من طير المرمي في طهارته وهذا من اكلها
الظاهر فيه يعيشان لا غير فيما تعلمه قلت له فالحناضر والحملان الصغار
والفراس وبنات وردان قال في من انواع ما لا دم فيها فاولي طاهرات
تكون حلال لعدم ما يدل على نجسها الا ما يكون حلالا ولا يفي كذلك كذا
مشبهه للجراد ولا اعلم انه يختلف في ذلك وان كان فيهما ما قد تغاذه النفس بالطمع
فقد تغافل ما هو اطيب من هذا مع ما به من اباحة في اصل الشرع فكيف ينسب
هذا فان الناس لا على سواء في ذلك قلت له فالحباله ما هي وما حكمها
عرفني بها قال في ملأ ياكل من ذبابة او طير الا العوزة لا غير وما حكمها
فالنجاسة ونجس المأكلا حتى يصان في طعم الطاهر الي ان يزول ما بها فيرجع الي
ما هي به من قبل في الاصل من تنفق على حله او يختلف في جوار اكله راياني
موضع الراي اهله قلت له فالحراد والحنادب والجنادع والصواريح ونحوها
مما لا دم فيه الا انه من الحلال قال هكذا يعمي في هذا لا عين من القول فيه
حيث كان او ميتا فلا فرق في ذلك قلت له وما كان من حشرات الارض مضرا
لمن ياكله قال فلا بد فيه من ان يمنع لما به من ضرر في عموم او خصوص لمن
يورد به الي ذلك قلت له وما تولد من النجاسة في كونه ما الوجه فيه
قال فله حكمها ما دام لازما فيها يعيش بها فان فارقتا فاعتدت في الطاهر من
المعاش الذي هو قوته غالبا صار الي ما له من حكم في ذلك قلت له فالسمك في

في انواعه ما القول فيه اخواني به مجمله قال فانه صيد البحر جميع ماله من انواع
 حلال الحلال المحرم بالضر والجماع لا فرق بين حيه وميته اما يكون مضرا
 فيمنع من اكله ما به من ضرر والافق كذلك قلت له وفي العز ذابة تشبه
 طائر بركم من ذواب البر مثل الخنزير والفرس قال فهو من جملة ما قد ايج وقيل
 يخرج ما يكون كذلك اما ان القول بالاباح اصح ما في ذلك قلت له وما
 كان من حيوان في صورة انسان قال فهو في حكم ما قبله بما فيه من قول لمعه
 او احله اما ان في نفسي من ذبح ما يعيش من هذا في البرحيما يمنعني قتله في غير
 دينونه بتجربتها والاباح من جوار اكله ولا تحطيه لمن فعله فذبحه واكله
 قلت له وما يختلف في جوارنه قال فلا اريد ان يلحقه معنى ما به من قول في
 رأي من جعله في حكمه قلت له وما عاش في البر فلا اريد ذبحه وان كان من
 ذواب البره قال نعم قد قيل هذا فيه لحله وجوار ما اريد به من اكله
 قلت له والميتة من النعام وغيرها مما لا يحل الا بالذكاة من ذابة او طير من
 نوع ما قد ايج والدم المسفوح حرام ومثل الخنزير وما اهل به لغير الله كذلك
 قال نعم هي على هذا لعدم فرق ما بين ما بينهما لان الله قد اشركها في حكم
 واحد فحرماها لان اضطر اليها غير باع ولا عاود والاهني كذلك قلت له
 فالمختنقة والموقوفة والمنزلية والنيطحة وما اكل السبع في منزلتها في الحرمه
 ام لا قال نعم اما الادراك منها فاذكي قبل موته فتعز في جوارحه ما يدل
 على حياته بعد الذبح له بتمامه والاهني ميتة وله من الحكم ما لها في جميع ما يكون
 من احكامه قلت له فالميتة في حكمها ما مقدما على الميتة من حكمها في
 موضع جوارنه له قال قد لا يجبي به نفسه من هذا ان فيقدر معه في الحال
 او بعد على السعي في منازلة به يعيش والحلال ما زاد على ذلك قلت له
 فالميتة من جميع ما لا يجبي الاحله في الاصل اهون من ميتة ما يختلف في
 جوارنه والميتة من هذا وقد يكون ميتة مما يصح فيه الاحرامه في الودك
 اهي على سواء في الحرمه بعد موتها ام لا قال نعم في هذا ان يجس مع
 ما قيل فيه من فرق بينهما لزيادة ما يكون في تجربته من جبين على ما يكون
 من وجه واحد لانه قد جمع بين امرين كلاهما في دين الله محرمين فان نقض في
 موضع الضرورة اليها مختار له على ما دونه في ذلك لم يبلغ به الى الاملاك

قلت

قلت له وما حدث له ان ياكله منها في كل حال جاز له • قال فغيبني في حرم
ان يكون قدر ما يرفع عنه الضرر خاف على نفسه من الهلاك من اجل ما نزل به
في حاله • ويمكن ان يقول من ماله او عليه لزاله • قلت له فدل في علم الانسان
من رخصته لمن خاف على نفسه ان يهلك جوعاً في ان ياكل منه بعد موته قدر ما
يجب به نفسه في الواسع او الحكم كغيره من الحيوان ام لا • قال الله اعلم
بما فيه من رخصه لبرهان وانما ادرى في هذا المأنة لا يجوز على حال في زمان
عموما في كل موضع لكل انسان • الا وان في قول الشيخ المبيح رحمه الله ما
دل على ذلك • قلت له وما ذبح على شيء من المصنام فذكر اسم الله عليه •
قال فهو من الجاهل على قول • وقيل له من احرام قلت له فان لم يذبح عليها
المأنة سبي ان يذكر اسم الله عليه ما القول فيه • قال فالاختلاف في
احكامه قيل لحاله وقيل بحرامه • قلت له فان ذبح لغير القبلة عمدا
اولا • قال ففي العدد مخالفة السنة ما فيه من الفرقا ما ان يبلغ فيه الى ما زاد
عليه من حكم بنفسه في الذبيحة فلا العلم من قول ذي علم وان يكن على غير
فلا شيء فيه • قلت له فان ذبح فتردي من موضع يمكن فيه معه كون موته
من اجله فادرك ميتة • قال فهذا موضع ما جاز ان يختلف في جوارحه وتجريد
قلت له فان كان موته حال سقوطه قيل ان يقع على الارض ما القول
فيه في حكمه عرفي عما فيه • قال قد قيل انه لا بأس به وما اعلم ان احدا
يقول بغير ذلك • قلت له فان ادرك حيا • قال فان ذبح على ما جاز
فتحرك بعد الذبح اكله ولا فهو هو على ما مضى من القول فيه • قلت له فان
وقع بالماء فلم تدرك ذكاته • قال فهذا موضع ما فيه يحرم فبمع من جوارحه
اكله بان الماء معين على قتله • اما ان يكون ما يعيش فيه فيجوز ان يبقي
على صله والا فهو كذلك • قلت له فان خرج من الماء فتحرك ما حكمه • قال على
ما جرى من الراي فيه اما ان يذبح فيجري على ما جاز والا فهو كذلك • قلت له
فان يكون موضع الذبح الثاني بعد الاول على رأي وقال به قال فان كان
قد بقي من الموضع شيء من الوداج او العروق او الحكم اتمه ذبحه له ولا فلا يוכל •
وفي قول اخر انه يجري المدينة على الموضع فيجوز في الواسع والحكم • قلت له
فان ذبح في الرقبة من موضع اخر فتحرك بعد الذبح به قال فهذا موضع ملا يجوز

على راي من اوجب له الاجواز اكله **•** لانه هو الذي له على قوله لحله **•** وعلى قول آخر
 فيحيي فيه ان يكون ما وقع عليه من قبله لا يمكن ان يعيش معه ان لو تركه ان
 لا ياكل على قول من اجاز بالاول منها فغسيت في الزيادة عليه ان يكون من قبله
 المانع من جواز اكله ان صح ما اراه في ذلك **•** قلت له فالتاسي ان يذكر اسم
 الله عليه يجوز له ان يذبحه من اسفل ام لا **•** قال نعم في قول من لم يجز **•** استأ
 به فان تحرك من بعد جاز على رايه والا فلا جواز له **•** قلت له فالبعض ان لم
 يتحرك من بعد ان يذبح على هذا يكون ام لا **•** قال نعم في موضع ما لا يؤمن على
 مثله في تركه ان يموت من اجله وان كان له حكم الحياة حتى يصح موته فانه
 موضع شبهة لما به من علة يحتل معها في موته قبل ان يفرغ من ذبحه على طحال
 لحله المقتضي في كونه لجواز اكله وعلى العكس من هذا في الصحيح لان الغالب
 على اعم في موته انه انما يكون بالذبح في ظاهر احكامه فهو وان يتحرك من بعد فلا
 بأس به حتى يصح انه مات قبل قلعه **•** وان في قول الشيخ ابي سعيد رحمه الله
 ما يدل على هذا ولا يريد على ما قاله في ذلك **•** قلت له وما ذبح فرض بطنه
 برجله حتى تشقه ما القول في تجزئته وحله **•** قال قد قيل فيه انه لا ياكل
 لانه من غلته **•** فلا بأس به وبعض امتنع في مثله من التبريض اكله والله اعلم **•**
 فينظر في هذا اكله ثم لا يؤخذ منه الا بعد له تمت المسئلة **•** **مسئلة**
 ناص من جنس من اجزاء او ثفة يذبح له ذبيحة وقال انه نسي ان يذكر اسم الله
 عليها يلزمه تصديقه وتحريم عليه لا يجتهد على قوله من يحرمها بالنسيان ام لا **•**
 الجواب **•** والله التوفيق الاحسن معنا ان لا تحرم على هذه الصفة **•**
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم **•** عفي عن امتي الخطاء والنسيان وما احدثوا
 به انفسهم وما اكلوه وعليه وحله قد قيل انها تحرم بذلك على قول من يحرمها
 والله اعلم **•** قال الشيخ جلعدين عيسى نعم ان في معنى الرواية ما يدل على
 حلها وفي ظاهر معنى الآية ما يدل على المنع من اكلها فاجاز ان يكون على ما بها
 من الاختلاف في جوازها **•** ان التحريم اكثر ما فيها **•** واما في تصديقه لمن اجزم
 ان يذبحها له او اعم وان قال انه نسي ان يذكر اسم الله عليها فالقول
 في هذا الموضوع اليه فضاله من قبله او عليه لان الثقة لا يجوز ان تلحق بتمتة
 بخيانته لما حكم له من امانة والله اعلم فينظر في ذلك جميع **•** **مسئلة** وجدنا

في نبي

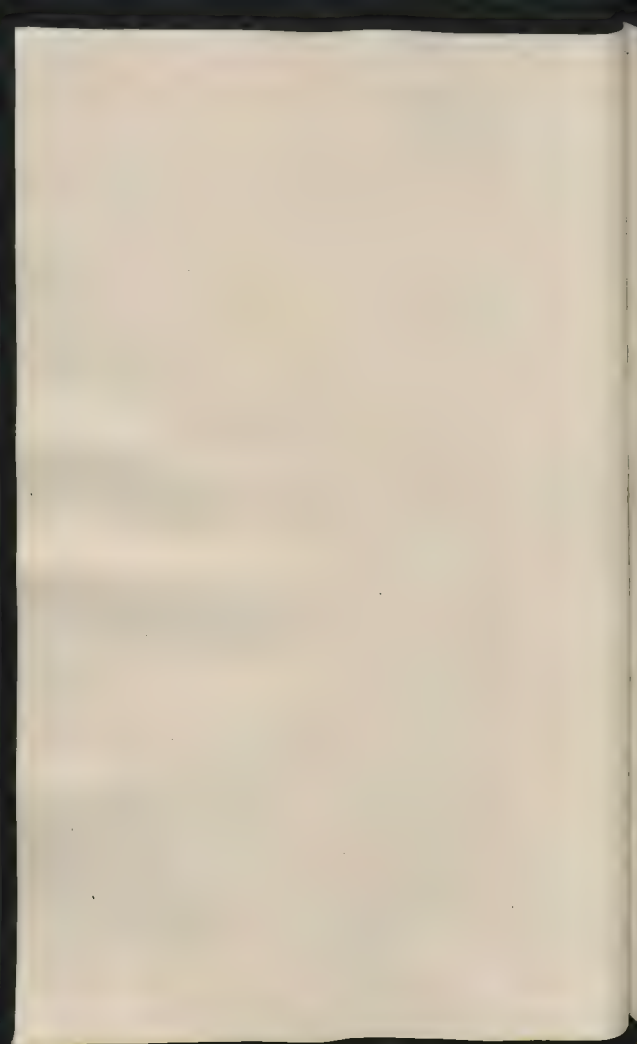
وجدتها في شيء من الوقاع وهي تختلف في تحليلها بحيث لا يبيح من امر يذبح سائة
 فأمر عين يذبحها وما المعول به ان كان به اختلاف **الجواب**
 وبالله التوفيق لا يضيّق لكها اذا سلمت للذبح لما ان تسلم له لينذبحها
 هو خاصة دون غير ما خاف في هذا الموضع ان لا تؤكل اذا ذبحها عين
 والله اعلم **قال** الشيخ جاعدين بن حمير ويجوز علي قول آخر في موضع
 خوفه ان تكون مأكولة لما في المتن من معنى ما يدل على جوازها على قول
 في النظر والله اعلم **وينظر في ذلك** **مسئلة** ومنه وسالته عن
 غائب عنده دابة مثل سائمة او غيرها مرضت وخيف عليها التلف
 فذبحها اهله او امرأته يذبح وذبحت اجل لحمها فنعيم جليل وليس كالنقح
 والغصب لان ذباح الخطاء والدلالة والسيوف لا يحرم والله اعلم
 وكذلك ان كانت عند احد من الناس فذبحها على وجه الدلالة والاحتساب
 حلت والله اعلم **قال** الشيخ جاعدين بن حمير نعم قد قيل هذا
 من لحمها فيما يكون على معنى الخطاء والدلالة والاحتساب في موضع
 جوارحه منه لو بها او لشيء من الاسباب الموجبة لبعده من السروقة
 والاعتصاب او ما يكون من التقدي في حكمه جاز في اكله لجواز حينئذ
 فيها التخيير على هذا والله اعلم **وينظر في ذلك** **مسئلة** الشيخ فاص
 بن حمير بن علي وهذا يجوز الذبح بشعرافة النخل ام لا **والجواب** ومردح بها تحرم
 ذبيحته **ام لا** **الجواب** وبالله التوفيق لا يحرم عندنا ما ذكرت
 فلا تؤكل ذبيحة الذابح بها والله اعلم **قال** الشيخ جاعدين بن حمير
 وهذا لما يخرج على قول من لا يحرم الذبح بما يكون من الخطب لا على قول
 من اجاز به كلما ينج الدم فانه على قيار ما يد وان يجوز بماله بآله من هذا
 حد ينقطع فيما به يمكن ان يذبح على رايه بخلافه لا بعينه ففساده
 والله اعلم **وينظر في ذلك** **مسئلة** عن الشيخ الصبحي اذا كانت ميتة
 وذكية لم يعرف امر بعضها بعضا الذي قيل فيها **الجواب** **قال** انه
 ياكل من ايها شاء وقول حكمها الوقوف لدخول اللبس عليها وهذا في غير
 الاصططار والله اعلم **مسئلة** عن الشيخ جاعدين بن حمير في الميتة
 المتة انها من المسكرات فاكلها وشربها حرام ولا نعلم ان احدا آجازه

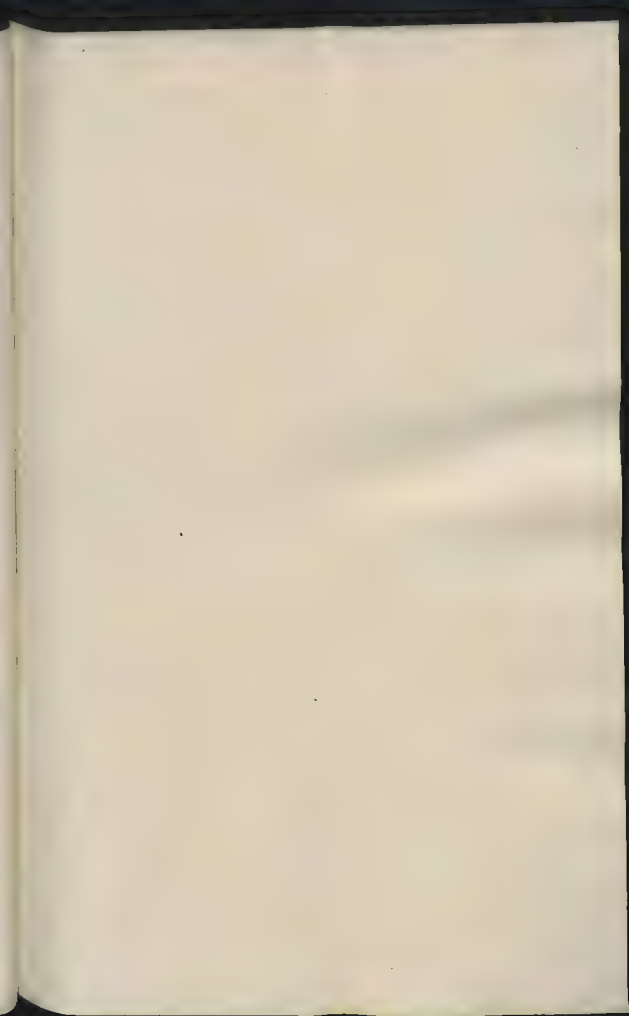
في دين ولا رأي في الاسلام • وعلى المبني بها ان يتركها فان كان لابد
 وان يضرب فيها لعمركم ان قطعها من نفسي ان لا يبعد في الرأي من ان
 يجوز له على قول في قدح له ان يحبي نفسه في موضع خوفه من هذا كما هو
 في الحرمة من نحوها انه لا يزيد على قدر ما يعصمه من الهلكة والله اعلم
 وينظر في ذلك **مسألة** الزامه وصح عليه انه ياكل المانيون نجسه
 الوالي على ذلك فقال **ابن** اذا لم اكله خفت هلاك نفسي ولا بد لي منه وقد
 ابتليت به فكيف الرأي وكيف يفعل به وهو يريد ان يشتري عنه ويأكله
 وهو محبوب علي ذلك ام لا **الجواب** وبالله التوفيق انا اذا اخذنا هذا
 المبني ياكل المانيون ان يأكله لما جاز لنا جسد ياكل المانيون لانه اذا
 اكله وقبل صار حيا لانه اكله على هذه الصفة وعندي انه لا يعذر ما عند الله
 هذا ويحتاج بالزلة بالمدونة الحلال لان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 طبع الله شفاءا ومتي مر هذا فاسمعا عن اهل العلم ان كان مضرا
 بالانثى وهو من انواع السموم التي اكلها مضرا بالانثى ليس فيها نفع والذي
 لم يقع فيه من المجرمات يجوز اكله عند المضطر ولا غير المضطر والله اعلم
 قال الشيخ جامع من جنس نعم هو من لحم اكله وشربه المان يصح انه دراء
 في الدواء المخوف فحين ان يختلف في جوان علاجه به اكله وشربه
 بما نقض نفسه به من هذا كما وان لم يصح فهو على التخييم مثل لحم في هذا لانه
 مسكر مثله فيما في الحرمة على سواه وقد جاء النبي في الحديث عن التداوي
 بحرام مع النبي ان يكون فيه شفاء لامة محمد النبي عليه السلام • والله اعلم
 وينظر في ذلك **مسألة** ومنه ومن يشرب العتوة البنية بعد عينا
 انها حلال لا يبرأ منه على ذلك ام لا • وكذلك من قتل له ان المسلمين
 اجمعوا على تحريم العتوة البنية فيقول لا اقول بتحريمها حتى اعرف اصل
 حنهم في تحريمها تكون من ثلثة عند المسلمين الحققة البواء من اجل ذلك
 ام لا **الجواب** انا اذكرنا اشيا ختمهم الله يهتدون عن شرب
 العتوة ويعاقبون من شربها ولم نعلم انه احد منهم احلها ولا انكر علي من يبي
 عنها ونحن لم نسمع ومن حفظهم على تحريم العتوة التي تتخذ من لبن فتحت
 نبوءة منه واما الذي لم يخط المسلم على تحريم العتوة التي تتخذ من لبن الا

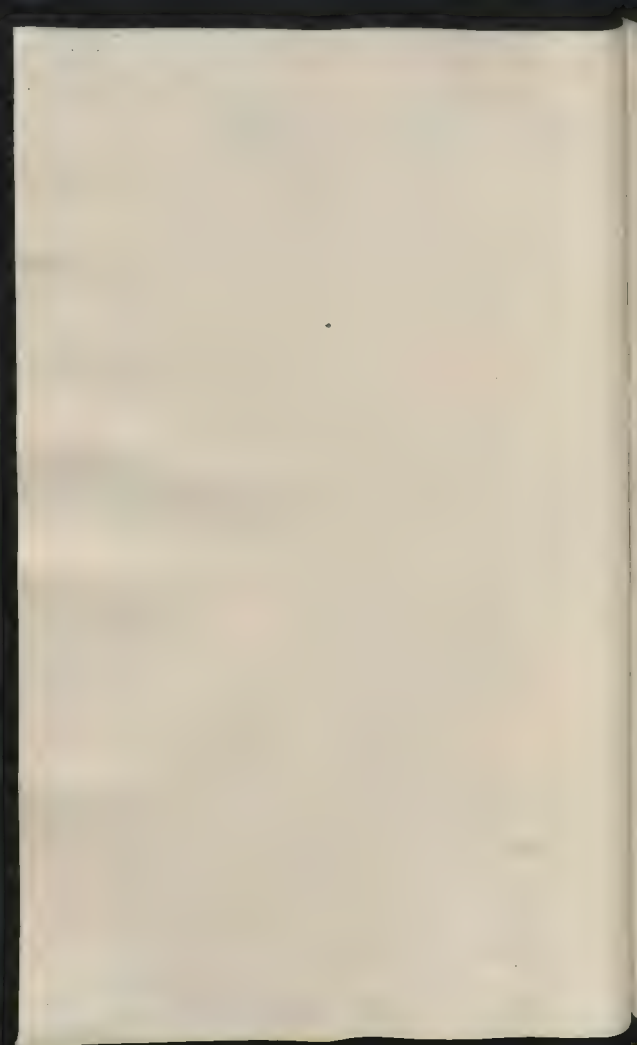
انه لم يقل بتجردها وتولي المسلمين الذين هموها فلا تقدم على البعوضة
منه وقيل جعلها لتنا بما يبلغ به هذا القول وكذلك من شرها ولم يحط في
تجردها فتولنا فيه قول المسلمين بما يبلغ به هذا الفعل لما انه جاء في الخبر
المجتمع عليه انه ليسع الناس حملها اذا نوا بتجردها لم يركبوا او يتولوا
راكبه بدين او يولوا من العلماء اذا برؤوا امر راكمه **قال الشيخ**
جاعدي حينئذ انه اعلم وانما ادرى في هذا التحريم انه لا يعملة ولا يمنع
ما لا ادرى به من الحجته مدلة ولا الخطي في رايه من حملها ولا من شرها او علمها
وكافي في اقوي على عقابه لعدم ما يدل على التحريم الموجب في بقونه
لوجود صحة القول بالتأنيث ومع هذا فلا الخطي في دينه من حررها ما لم
يدين بحرامها فيحط في الدين من اجازها او تولى شرها اذ لا نقول ان
رأيه كما اقتضى في ما لا يجوز له في الاجماع وان ادعى فيها فليس كداعوي
مسلمة لمن ادعى بها حتى يفتح والمفلا يجوز ان يقطع بها فيعول عليها
وينبغي في هذه ان تكون مسئلة راي ولا دين فتكون في محل النظر
لمن قد علمه في حين وانه اعلم رجح **مسئلة** ومنه وفيه خلاف اهلاك
جوعا او عطشا فرائض الايجوز له ان يشرب منها ما يجبه ويتزود منها
الي ان يامن على نفسه الهلاك ام لا **الجواب** ان كان شرها يجبه
فيجوز له ذلك وانه اعلم **قال الشيخ** جاعدي حينئذ نعم وقد قيل ان له ان
يجبي نفسه منها حال المضطر اليها وقيل لا تقصمه من الهلاك فلا يجوز
له ان يشربها وانه اعلم فنظر في ذلك رجح **مسئلة** ومنه وفي الجبار
اذا اكره رجلا على شرب الخمر وعينه الما فطار في شهر رمضان نهارا او ليلا
مقيم عنده مسافر او وعد فتلا او ضربا او هتبا يجوز له الما فطار اذا عرف
منه ميثاقا وعد فاعلم الايجوز له ذلك **الجواب** اما اذا خاف من عدو نجسا
هلاكا نفسه وكان في عان الجبار يكون منه بعد القول الما فطار فجاز
لأنه يفعل كما يجوز له ان يفعله عند المضطر الذي يخاف منه هلاك
نفسه واما الخمر فجاء فيها الاختلاف عند المضطر فعلى قول من يقول انها
تقصم فيجوز له ان يشربها لجبر الجبار له على شربها وانه اعلم **قال الشيخ**
جاعدي حينئذ ان في شره لها في هذا الموضع لئلا تجاة من هلاك الجبار له فلا يمنع

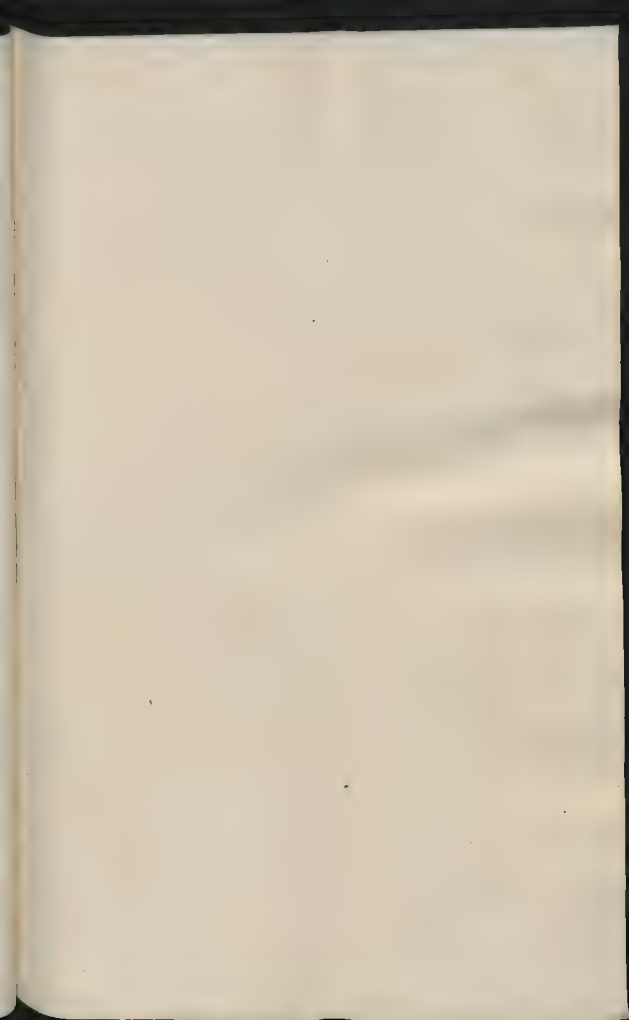
من شرها ضرورة اليها وان قيل في العطش انها المنقصة فلا يفر بها اذا لم تنفع
عناء ما نزل به فتجيبه بغير هذا الموضع من ظلم الجبار له تنجيحه فلا يخرج
عليه بل ان يشرها والقول في اقطاع في شهر رمضان ان اخذ منه فله
كذلك ان خافه على نفسه قتلا او مarda وانه ضار فلا يتوي عليه ولا على
الامتناع منه سيما ولا جريا وان لم يخفه الا على ما في دينه من المال سلبا
لم يخزه الا في موضع خوفه على نفسه فله اخذ عليه في حاله ولا فعله ان
يفدح نفسه بما امكنه فقد ر عليه والله تعالى اعلم • وينظر في ذلك •
مسألة • وبين اشتريها يجيبه لم بعض النعمان وفي الحقيقة لم
خبر بر او لم الانسان يعرفه العارف اللحم الانسان فياكله المشتري جديلا
منه به ايكون انما يدرك ولا يعذر بجمله ام هو سالم من اللحم في ذلك
الجواب اما ما جاء في اثار المسلمين مجلا ان اللحم اذا اقطع واشترى
المشتري مقطعا فعند من يحن شراؤه اللحم فعنده او اكله فريد
فواضع له ذلك وسعت مسالة في مخصوص من اللحم ان كل شيء من
المحرمات اذا وقع عليه العالم به عرفه انه من جنس اللحم فلا يبيع بمجاهل
ان يقدم عليه بجمل والله اعلم • بتاويل المأثور • قال الشيخ جاعل
والذي عندي في هذه الاية انها اعم من الماوي انها تأتي على اللحم وغيره من
انواع ما يدخل فيها المحرمات في الواسع والحكم وتلك لا تجوز الى طهارة
ذكر ابي الحسن • وما عرف من الجنس لحمه عند معرفة جاز من يكون على
حكمه والم فلا وجه فيه المجاوزة فريد من قد ابيع فعنده بعد ان صار لحم لا يقدر
على يمينه لو ناولا طعاما ان يجنس به من قبل ان يصير اليه فانه هو المحرم
فيه ولو كان في باطنه كاديا وان اخبر من بعد ان اخرج فريده فان
صدقه والم فلا يلزمه قبوله وان كان في نفسه صاكا للمحرمه تقوم به
عليه ولا اعلم انه يختلف في هذا وما اشبهه ولا يجوز ان يكون
كذلك والله اعلم وينظر في ذلك • **مسألة** • وشرب قذاعة الماطار
والشعر لبعض المنافع ولا أقول انها حرام الا قبلها الشارب والله اعلم •
مسألة • قال بشي من زج لم يحم وامسكها في يد حتى ماتت فاذا لم تحرك
من بعد طهاتها فلا يجوز اكلها • قال ابو الخوارزمي ان كانت في رضة فلم تقرب

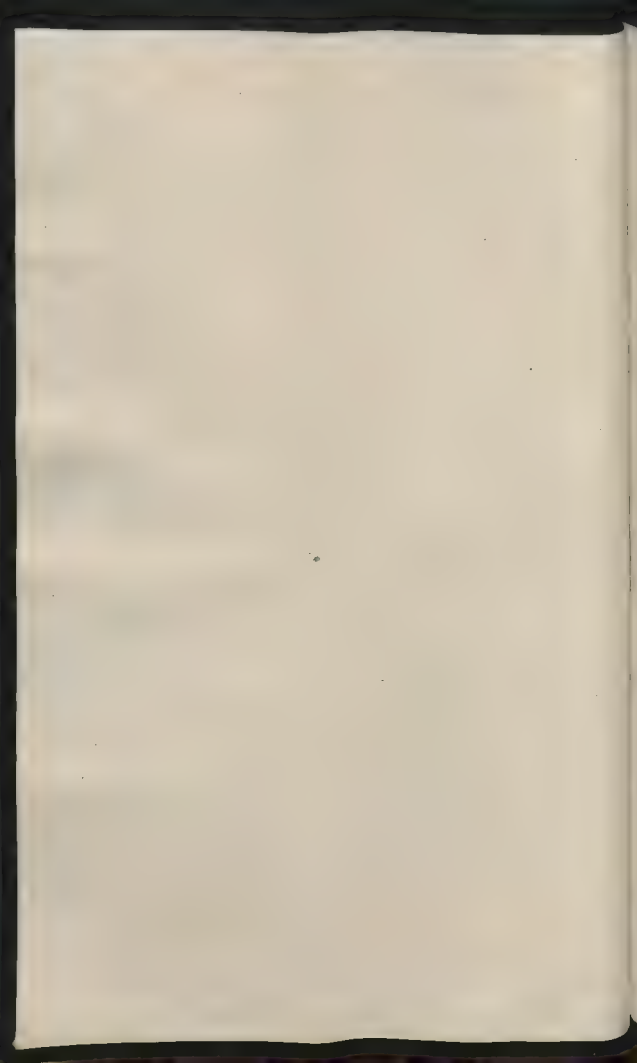


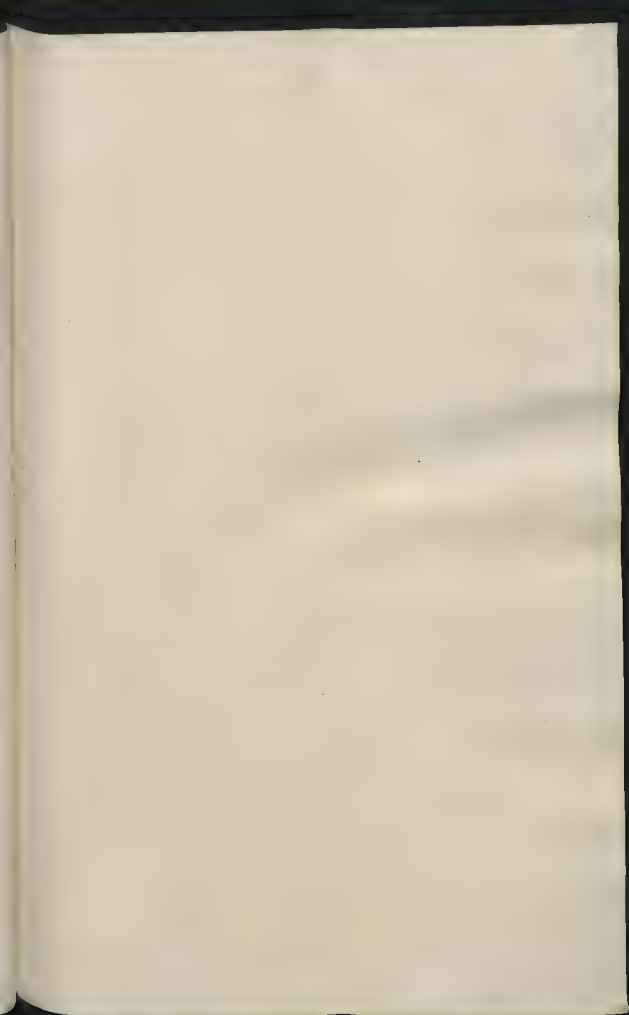


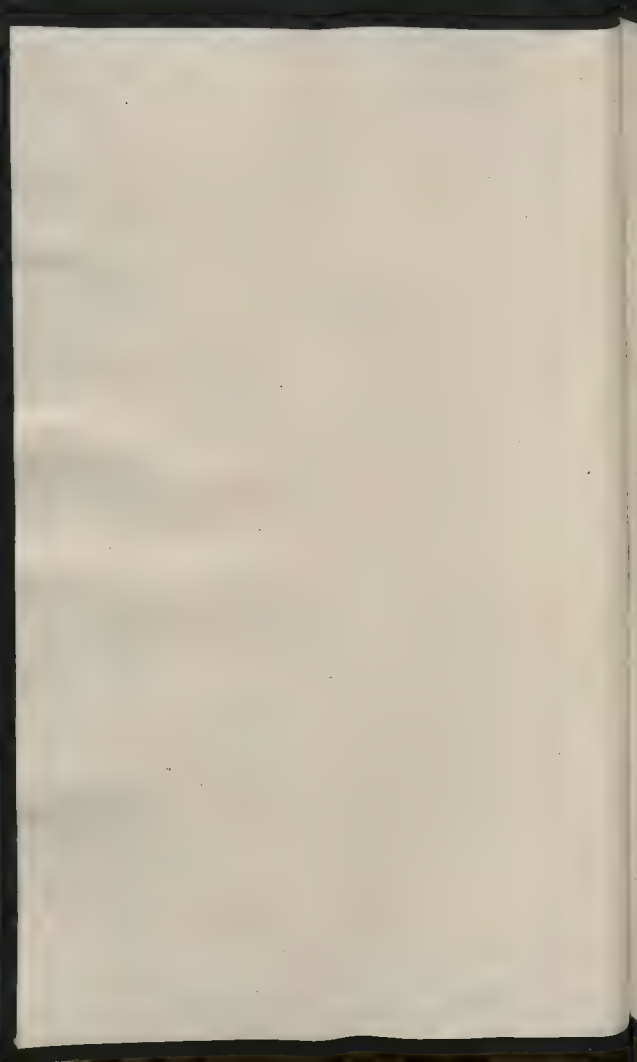


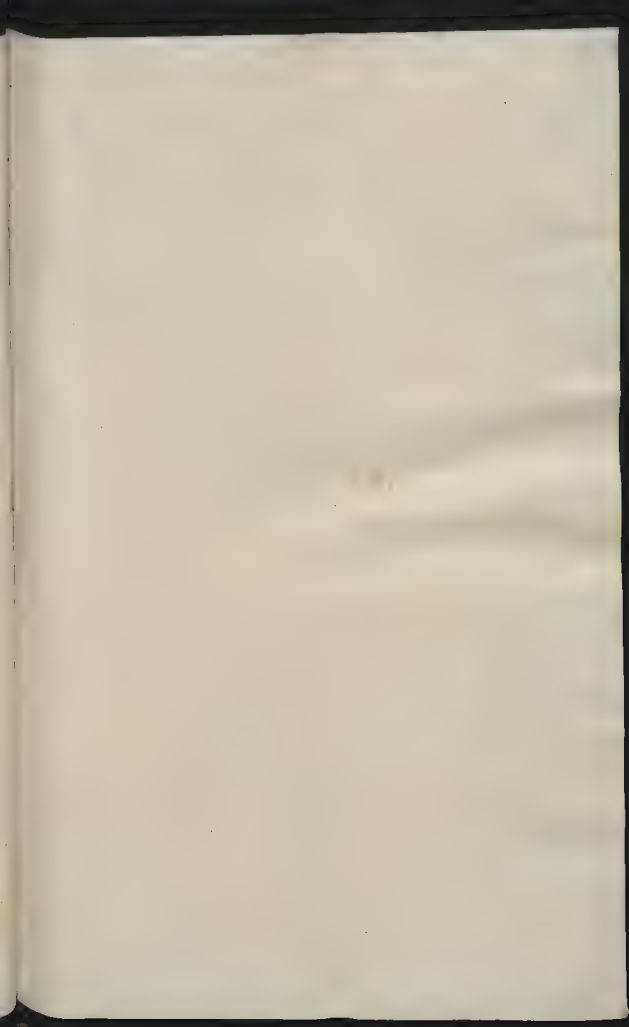


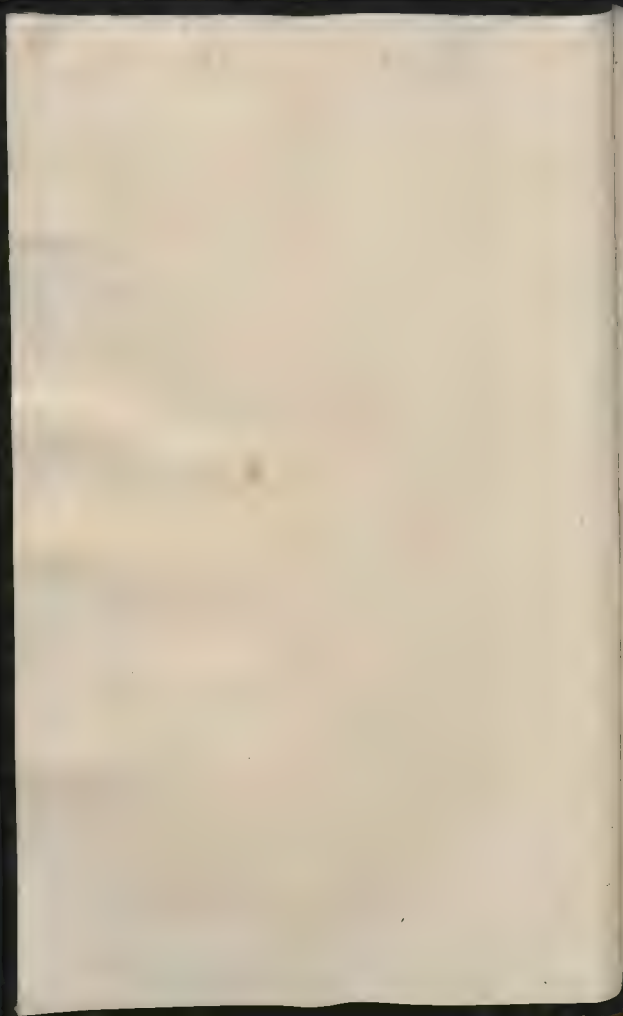


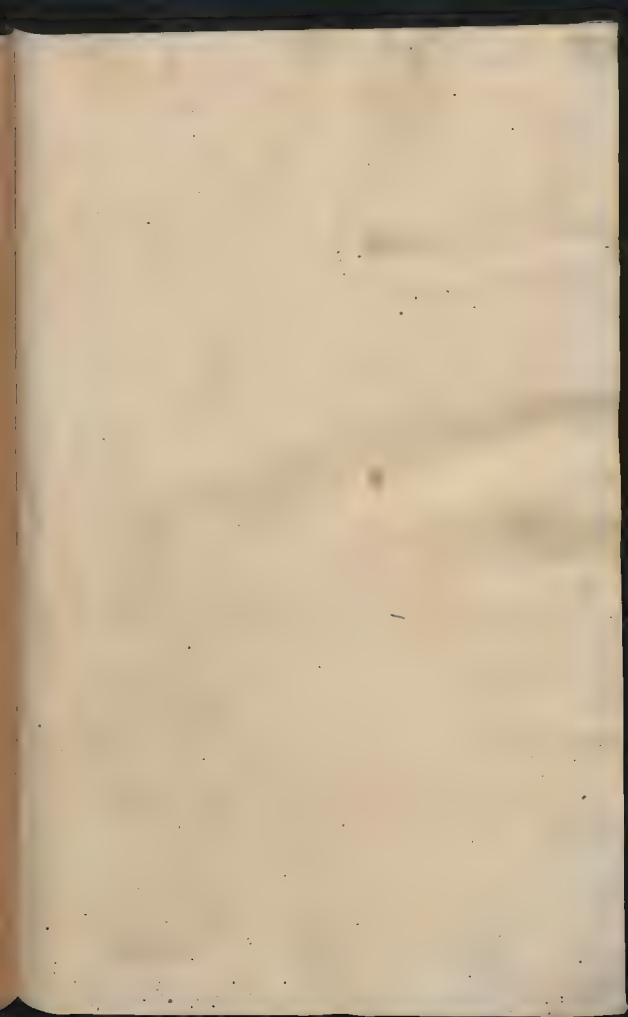




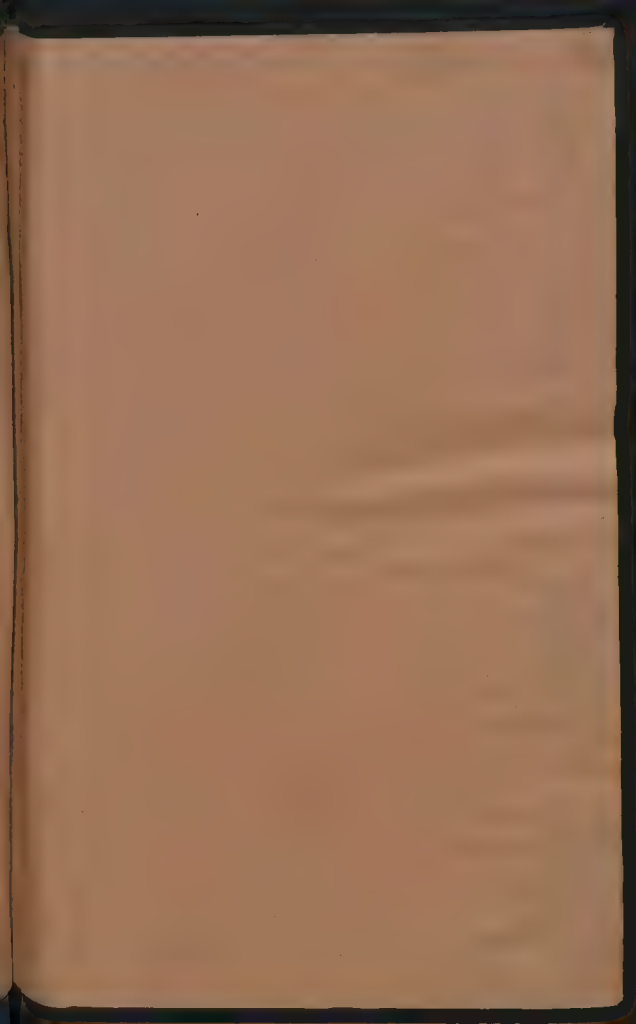




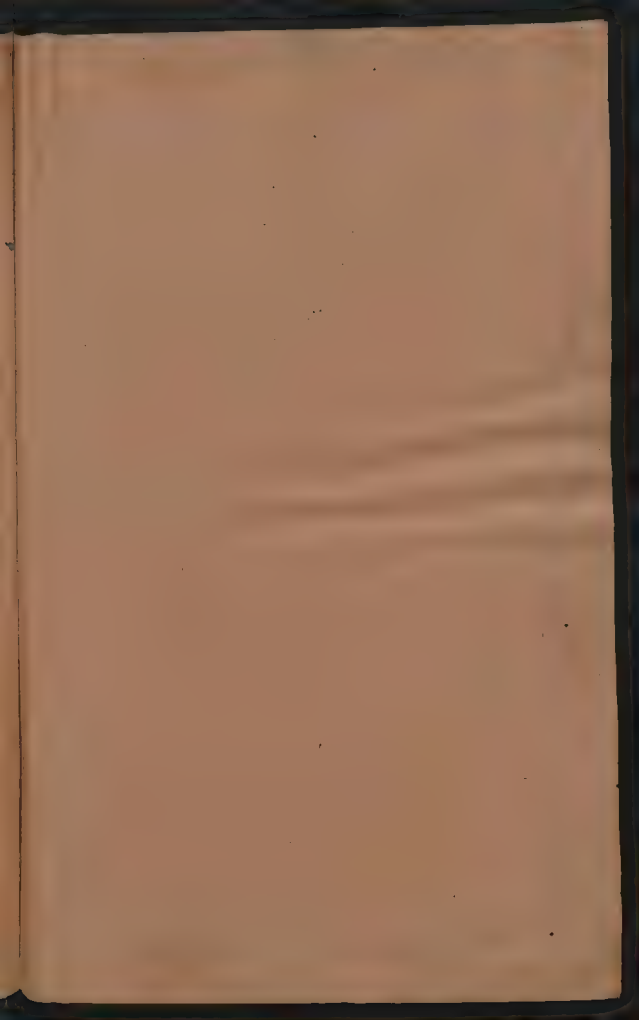




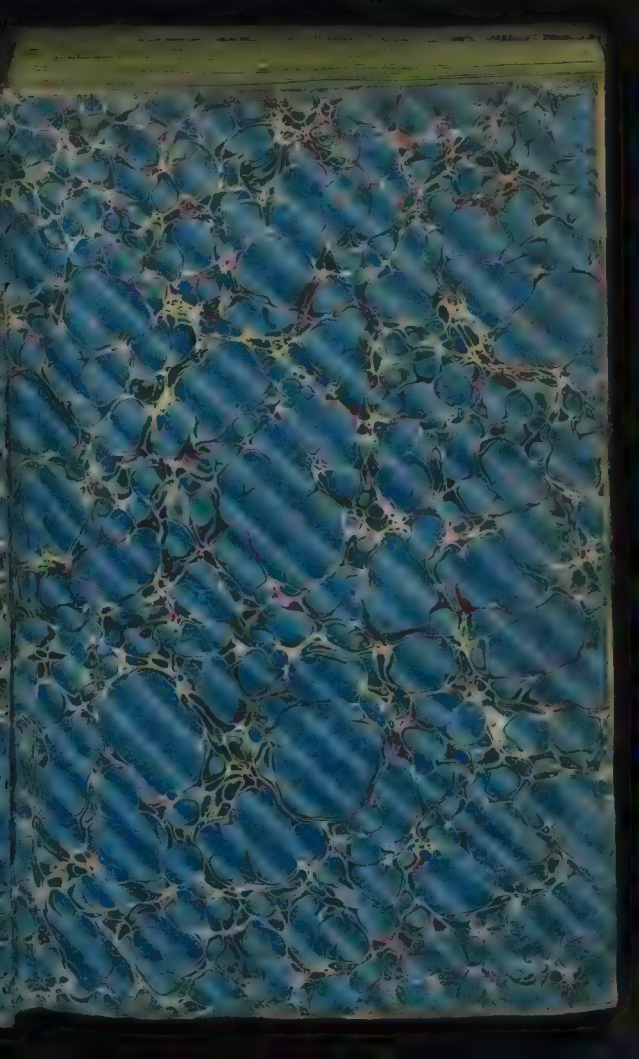


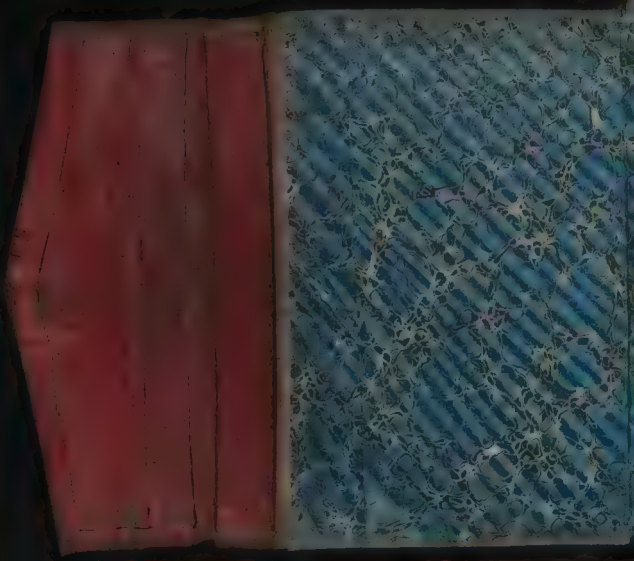






11/11/11















Ms. orient.
Fol. 2197



Arab.





Ms. orient.
Fol. 2197



Arab.

